

فهرست الجزء الاول من كتاب فتاوى الخليلي

صفحة	
٣	مناقب الشيخ • مرسية الشيخ
٦	مطلب في البسملة أهي من الفاتحة أم لا
٧	مطلب في قوله تعالى ثم أوردنا الكتاب المخ
٨	مطلب في قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به المخ
٨	مطلب في قوله تعالى الله يتوفى الأنفس حين موتها
٨	مطلب في قوله تعالى فاصبر كما صبر أولوا العزم من الرسل
٩	مطلب في قوله تعالى يا أيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى
١٠	مطلب في قوله تعالى يسأله من في السموات والأرض كل يوم هو في شأن
١٠	مطلب في قوله ن والقلم وما يسطرون
١١	مطلب في قوله تعالى إذا الشمس كورت المخ
١٣	مطلب في قوله تعالى والتين والزيتون
١٣	مطلب في قوله تعالى فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره المخ
١٣	مطلب في قوله تعالى ويل لكل همزة المخ
١٣	مطلب في قوله تعالى ويمنعون الماعون
١٤	مطلب في قوله تعالى وأنه هو أضحك وأبكى
١٤	مطلب في قوله تعالى عند سدره المنتهى المخ
١٤	مطلب في قوله تعالى حم والكتاب المبين أنا أنزلناه في ليلة المخ
١٥	مطلب في تفسير قوله تعالى من كان يريد العزة المخ
١٦	مطلب في قوله تعالى وما أنزل على الملائكة المخ
١٧	مطلب في قوله تعالى يوم تبدل الأرض غير الأرض المخ
١٨	مطلب في قوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه
١٨	مطلب في قوله تعالى واذ يروى إبراهيم القواعد من البيت
١٩	مطلب في قوله تعالى الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن
١٩	مطلب في قوله تعالى أولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر
١٩	مطلب في قوله تعالى فدنرى قلب وجهك في السماء الآية
٢٠	مطلب في تفسير قوله تعالى قل لأن اجتمعت الأنس والجن المخ

- ٢١ مطلب مثل عما وقع في القرآن من التكرار مثل قصص ابراهيم  
 ٢١ مطلب في قوله تعالى هذه بضاعتنا ردت اليها  
 ٢١ مطلب عما ينسب الى الله ورسوله من الكتب والصحف والا حاديث  
 ٢٢ مطلب في القول بقدوم القرآن  
 ٢٣ مطلب في تفسير قوله تعالى ادخلوا الارض المقدسة  
 ٢٤ مطلب في قوله تعالى لا شرقية ولا غربية  
 ٢٤ مطلب في قوله تعالى يوم يقول المنافقون والمنافقات الّا به  
 ٢٥ مطلب القرآن قديم متواتر ولا بد فيه من مقدرات الخ  
 ٢٧ مطلب في قوله تعالى ألم ونحو ذلك من الاحرف التي في أوائل السور الخ  
 ٢٧ مطلب في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات الخ  
 ٢٨ مطلب في قوله تعالى ولا تشتروا باياتي ثمنا قليلا الخ  
 ٢٨ مطلب في قوله تعالى اتأمرون الناس بالبر الخ  
 ٢٨ مطلب ما معنى قوله تعالى وان تبدوا ما في أنفسكم الخ  
 ٢٩ مطلب المراد بالارض التي باركنا فيها  
 ٣٠ مطلب في كلام الصوفية في القرآن هل هو تفسير أولا الخ  
 ٣٣ مطلب تفسير قوله تعالى اعملوا آل داود شكر الآيّة  
 ٣٥ مطلب فيمن كتب آية أو حديثا وعلقه على شجرة أو غيرها الخ  
 ٣٦ مطلب فيما يفعله الناس من الميل والتحريك حال القراءة والذكر  
 ٣٧ مطلب ما معنى قوله تعالى صبغة الله الخ  
 ٣٨ مطلب ما معنى قوله تعالى اذكروني اذكركم الخ  
 ٣٨ مطلب ما معنى قوله تعالى الذين اذا أصابتهم مصيبة الخ  
 ٣٨ مطلب ما معنى قوله تعالى ان في خلق السموات والارض الاية  
 ٤٠ مطلب ما معنى قوله تعالى تولى الليل في النهار الخ  
 ٤٠ مطلب ما معنى قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله الاية  
 ٤٠ مطلب ما معنى قوله تعالى وسارعوا الى مغفرة من ربكم الاية  
 ٤١ مطلب ما معنى قوله تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة  
 ٤٢ مطلب في قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات  
 ٤٢ مطلب في قوله تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله الخ



- ٤٢ مطلب في قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا الخ
- ٤٣ مطلب في قوله تعالى يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا الخ
- ٤٣ مطلب في قوله تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الاية
- ٤٣ مطلب في قوله تعالى يحو الله ما يشاء ويثبت الخ
- ٤٤ مطلب في قوله تعالى وأوحى ربك الى النحل
- ٤٤ باب ما يتعلق بالحديث الشريف
- ٤٤ مطلب في قوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الخ
- ٤٨ مطلب في قوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد
- ٤٨ مطلب في من صلى خمس صلوات من الفرائض في آخر جمعة من رمضان
- ٤٩ مطلب قراءة الفاتحة بعد الدعاء سنة أولا وهل قول الامري بعد الفاتحة
- لاني أول فلان يستحب أولا
- ٤٩ مطلب ورد عن النبي بين الجملتين اللتين في سورة الانعام
- ٥٠ مطلب عما ورد في البخاري من حديث خلق الله آدم على صورته هل ضمير صورته راجع الى الله أو الى آدم
- ٥٠ مطلب هل كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من يضحكه ويمسحه
- ٥١ مطلب في الحديث الذي رواه أنس من قوله صلى الله عليه وسلم وان استعمل عليكم عبد حبشي رأسه الخ
- ٥٢ مطلب في الحديث المروي في البخاري من حديث أبي سعيد حيا رسول الله أشد من العذراء في خدرها الخ
- ٥٣ مطلب ينبغي للعاقل أن يحذر من سرعة انقلاب قلبه
- ٥٣ مطلب قول الشيخ الاكبر اذا خاطب الله عبده بان لم تق الله جهلته وان أتقته كنت به أجهل الخ
- ٥٥ مطلب سئل أبي أي القراءة احب اليك قال قراءة نافع ثم عام الخ
- ٥٥ مطلب فرق الاسلام المتشعب عنها الكرام والائمام ما هي الخ
- ٥٥ مطلب هل للحسبة أصل في السنة
- ٥٦ مطلب هل كان له صلى الله عليه وسلم ظل اذا مضى
- ٥٨ مطلب هل ورد حديث أنا جند كل قفي أم لا
- ٥٩ مطلب آية الكرسي ربع القرآن

- ٥٩ مطلب آية ما بيننا وبين المنافقين شهود العشاء والصبح
- ٥٩ مطلب آخر أربعاء في الشهر يوم نفس مستتر الخ
- ٦٠ مطلب أبعد الناس من الله تعالى يوم القيامة القاص الخ
- ٦٠ مطلب أبغض الرجال الى الله تعالى الالد الخضم الخ
- ٦١ مطلب معنى قوله صلى الله عليه وسلم ارحم من في الارض يرحل من في السماء
- ٦١ مطلب ما معنى أستخ من الله تعالى استخيا لك من رجلين الخ
- ٦١ مطلب استرشدوا العاقل ترشدوا
- ٦٣ مطلب أشد الناس بلاء في الدنيا في أوصفي الخ
- ٦٣ مطلب اتقوا القدر فانه شعبة من النصرانية الخ
- ٦٣ مطلب اجلو في طلب الدنيا فان كلاميسر لما كتب له
- ٦٤ مطلب أحب البلاد الى الله تعالى مساجدها الخ
- ٦٤ مطلب اللبن أفضل أو اللحم وهل الزيت أفضل من السمن أو العكس الخ
- ٦٥ باب ما يتعلق بالنحو
- ٦٥ مطلب المفعول معه هل يتقدم
- ٦٥ مطلب هل يجوز تقديرا داة الشرط بعد غير الاجوبه الثمانية الخ
- ٦٥ مطلب الفرق بين الكلام والكلم
- ٦٦ مطلب لفظة نص بما تتعدى ولفظة صرح أيضا بما ذات تعدى الخ
- ٦٦ مطلب علم العربي ما أصله وما ورد فيه من المدح
- ٦٧ مطلب في أصل وضع من وما للعاقل وغيره
- ٦٧ مطلب وكل خاصة نوع خاصة بجنسه ولا انعكس
- ٦٧ مطلب ما وقع في عبارة الحنفية وشرط كون الذابح مسلما أو كتابيا وما يرد عليه الخ
- ٧٠ مطلب فيمن يقرأ القرآن وهو جاهل بالتجويد الخ
- ٧٠ مطلب اسم الله همزة للقطع أو الوصل اذا قال له شخص أخطأت ماذا يلزمه
- ٧٠ مطلب علم العربي تعلمه فرض عين أو كفاية الخ
- ٧٠ مطلب ما معرفة النحو الخ
- ٧١ باب ما يتعلق بالتوحيد
- ٧١ مطلب أول واجب على الانسان معرفة الله الخ

- ٧١ مطلب هل الايمان يزيد وينقص أولا
- ٧٢ مطلب لم خلق الله الخلق الخ
- ٧٣ مطلب هل للعبد قدرة واختيار في أفعاله وحركاته وسكناته
- ٧٣ مطلب هل يجوز الخروج على ولاية الامور ولو جاروا
- ٧٣ مطلب الايمان هل هو مخلوق أولا
- ٧٤ مطلب الطاعة والمعصية الواقعان من العبد هل هما مخلوقان أولا
- ٧٤ مطلب السعادة والشقاوة هل هما أزليتان أولا
- ٧٤ مطلب هل يجوز في حق الله تعالى أن يشيب العاصي ويعذب الطائع
- ٧٥ مطلب الملائكة هل يأكلون ويشربون وهل عندهم ليل أو نهار
- ٧٦ مطلب الحق فوق الارض أو تحتها وهل يأكلون كما كلنا الخ
- ٧٦ مطلب في عبادته صلى الله عليه وسلم قبل النبوة
- ٧٧ مطلب الايمان والاسلام هل هما شئ واحد
- ٧٧ مطلب ما الحكمة في عدم رؤية الله في الدنيا
- ٧٨ مطلب هل ورد في عدة الملائكة شئ أولا
- ٧٩ مطلب أمور الدين ما هي
- ٧٩ مطلب فرق الضلال كم هي
- ٧٩ مطلب كرامات الاولياء واقعة أولا
- ٨١ مطلب ما حد التوحيد وما الواجب على المكلف
- ٨٢ مطلب من الافضل الانبياء أو الملائكة
- ٨٢ مطلب ما يجب على الولي تعليمه للصبي الخ
- ٨٣ مطلب في رجلين اختلفا على بيت الله فما الحكم بأن قال أحدهما يستحيل على الله الجهة والاخر قال ربنا اتخذ له بيتا
- ٨٤ مطلب في شخص خلقه الله كما اختار واستعمله فيما اختار فان أدخله السار عدل أم جار
- ٨٤ مطلب عبد الله في جهة ومكان أم لا وهل يكون معبودا في الجهة أم للجهة الخ
- ٨٥ كتاب الطهارة
- ٨٥ مطلب الفأرة والكلب اذا ماتا في الماء ما حكمهما الخ
- ٨٦ مطلب ما المقصد من الطهارة التي هي الوضوء والغسل الخ

- ٨٦ مطلب ما حذا الطهارة الشاملة للوضوء
- ٨٦ مطلب حكم الغرف من الماء القليل أو المائت
- ٨٧ مطلب ما مقدار القلتين بالرطل القدسي والسامى وغيرهما
- ٨٧ مطلب فى غيب درس وعصرو ووجد به نجاسة الخ
- ٨٧ مطلب فى بئر واسع الاطراف اذا مر الماء النازل فيه على نجاسات ما حكمه
- ٨٧ مطلب فى حكم البئر الواسعة جدا وقال قائل انها نجسة ولم توجد النجاسة ما حكمها
- ٨٧ مطلب البئر الكبيرة اذا وقع بها كلب وخرج حيا ما حكمه
- ٨٨ مطلب بئر يزيد ماؤها على القلتين مكث فيه كلب أربعة أيام ولم يتغير ماؤها
- ٨٨ مطلب ماء النيل اذا نفذ من حانوت لم تعلم نجاسة الحانوت ما حكمه
- ٨٨ مطلب حكم القصر مل الذى هو رماد الارواث الخ
- ٨٨ مطلب اناء الفخار اذا دهن أسفله بدم وشيله الذى هو الجبر ما حكمه الخ
- ٨٩ فصل فى آداب الخلاه
- ٨٩ مطلب الاستبراء من البول واجب
- ٨٩ مطلب هل المقدم فى الاستبراء القبل أو الدبر
- ٨٩ مطلب الاستبراء تعتربه الاحكام الخمسة
- ٨٩ مطلب حكم ما لو جف انخارج أو لا ثم جف وخرج ثانيا وعم ماعه الاول
- ٨٩ باب الوضوء
- ٨٩ مطلب هل الوضوء من خصائص هذه الامه
- ٩٠ مطلب لو كان له شعر طويل ومسح عليه
- ٩٠ مطلب شافعى دعت الضرورة لمس حليته فهل يسوغ له أن يقلد أبا حنيفة فى هذه
- ٩٠ باب مسح الخفين
- ٩٠ مطلب اذا انتهت المدة أو تخرق الخف ما حكمه
- ٩٠ باب الغسل
- ٩٠ مطلب هل الغسل من خصائص هذه الامه أولا
- ٩٠ مطلب رجل اغتسل من الجنابه الخ
- ٩١ مطلب رجل يقرأ القرآن ويخل به فهل اذا حلف رجل انه لم يكن قرأ ما يحنت

- ٩١ مطلب من رأى في نومه أنه يبأس أو يلبس أو يجامع من غير أنزال لا يجب عليه الغسل
- ٩١ باب التماسه وإزالتها
- ٩١ مطلب زيت وجد فيه فأرة ما حكمه
- ٩١ مطلب يثر زيت وجد فيه فأرة بعد أن أخذ منه فما حكم ما أخذ وما بقي
- ٩٢ مطلب النشادر هل هو طاهر أو نجس الخ
- ٩٢ مطلب القلي إذا تقع بماء نجس وطبخ به ما حكمه
- ٩٢ كتاب الصلاة
- ٩٢ مطلب الصلاة تجاه قبور الأنبياء أو غيرهم ما حكمها الخ
- ٩٣ مطلب الأدلة التي بينت أوقات الصلاة بها الخ
- ٩٤ باب الأذان
- ٩٤ مطلب ما معنى الفاظ الأذان
- ٩٥ مطلب عن أقول من اذن في السماء
- ٩٥ باب التوجه للقبلة
- ٩٥ مطلب ما المراد بوجوب التوجه
- ٩٦ مطلب تعلم الأدلة الموصلة إلى معرفة القبلة هل هي فرض
- ٩٦ مطلب لو صلى أربع ركعات لا ربيع جهات ما حكمه
- ٩٦ باب صفة الصلاة
- ٩٦ مطلب إذا زاد في التكبير أو أبعده لفظ الجلالة ما حكمه
- ٩٧ باب صلاة النفل
- ٩٧ مطلب من شرط التراخي أن تقع بعد صلاة العشاء
- ٩٧ مطلب صلاة الليل يقرأ فيها سرا أو جهرا الخ
- ٩٨ باب صلاة الجماعة
- ٩٨ مطلب هل يجوز تعدد الجمعة في بلدة واحدة أولا الخ
- ٩٨ مطلب هل يجب اظهار شعائر الدين في المساجد كالأذان والصلاة أو عمارتها وإزالة القذرات منها وترتيب خدمة لها
- ١٠٠ باب صلاة الجمعة
- ١٠٠ مطلب يوم عرفة أفضل أو يوم الجمعة

- ١٠١ مطلب لو خطأ من يدعو لسيدي عبد القادر الجيلاقي ونحوه أو أئمة أو كفره  
ما حكمه
- ١٠١ مطلب أر بعون رجلا في قرية من أهلها المقيمين بها لا يصلون الجمعة ماذا  
يلزمهم الخ
- ١٠٣ فصل في اللباس
- ١٠٣ مطلب في اللباس وأيس الأخر ما حكمه
- ١٠٣ باب صلاة الاستسقاء ومن شروط التوبة رد المظالم إلى أهلها
- ١٠٣ كتاب الجنائز وما حكم زيارة القبور الخ
- ١٠٣ مطلب المرأة كفنها على الزوج الخ
- ١٠٤ مطلب هل يسأل الميت في قبره الصغیر والكبير الخ
- ١٠٦ مطلب تمنع اليهود والنصارى من زيارة قبور الأنبياء لما يفعله لوفه من عدم  
الاحترام الخ
- ١٠٨ كتاب الزكاة وهل يكفر من كفر الزكاة
- ١٠٨ مطلب زكاة النابت وهل تجب الزكاة في لأرض المس- تأجرة أو الخراجية
- ١٠٩ مطلب ما بذر لو أمحل وخرج بمقدار الأصل المزكى عنه فهل تجب فيه زكاة
- ١٠٩ باب زكاة الفطرو في قرية مختلف أهلها من يروى شعير ودره وزبيب فما  
الواجب عليهم في زكاة الفطر
- ١٠٩ مطلب الحيلة في أخذ الشريف الزكاة أن تدفع له غير غير شريف ويدفعها  
الفقير له الخ
- ١٠٩ باب زكاة المال والرجل إذا كان له مال في بلد غير بلده أمانه هل يزكى عنه  
في بلد المال الخ
- ١١٠ مطلب أخذ المكوس هل يحسب من الزكاة ويقع عنها فيه تفصيل
- ١١٠ مطلب حال الحول على مال الزكاة ولم ينم وتنازلت أثمانه فهل يكاف بيعها  
بأخس الأثمان ليوذى الزكاة
- ١١٠ مطلب الشريك إذا أخرج أحدهما زكاة المال يكفي وإن لم يأذن الآخر الخ
- ١١١ باب تعجيل الزكاة لو عمل رجل زكاة ماله قبل تمام الحول وانتقل إلى محل آخر  
ماذا عليه
- ١١١ كتاب الصوم لو رأى هلال رمضان يوم الثلاثاء من رمضان أو شعبان



## ماذا حكمه الخ

- ١١١ مطلب لو حكم ما لم يخالف المذهب الامام الشافعي باثبات الرقية مع اختلاف المطالع فهل يجب على الشافعي الصوم أولا الخ
- ١١٢ مطلب اذا حصل للصائم جراحة بسببها حصل له مشقة فأفطر ماذا عليه الخ
- ١١٣ مطلب ما ثبت به رمضان الخ
- ١١٣ مطلب ما لو نقص رمضان أو جاء تاما هل ثوابه ما واحد الخ
- ١١٤ مطلب ما حكم فطار الحصادين ونحوهم في رمضان
- ١١٤ كتاب الاعتكاف ومقدار تضعف الصلاة في المساجد الثلاثة الخ
- ١١٥ كتاب الحج المال المحرام لا يجب فيه الحج ولا الركاة ولا الصدقة الخ
- ١١٥ مطلب مرتكب الكبائر هل يصح حجه أم لا الخ
- ١١٦ مطلب من عجز بنفسه له أن ينيب عنه الخ
- ١١٦ كتاب البيع لو خلاص البائع نفسه من الحاكم يجعل له الرجوع بذلك على المشتري أم لا
- ١١٦ مطلب اذا ادعى أنه لم يقبض الثمن من المشتري فما الحكم الخ
- ١١٧ مطلب يتيم له مال عند رجل ووصيه كان يأخذ منه غلة بثمنها الحال فهل يسوغ له اقع الغلة الرجوع بعينها حيث ارتفع سعرها أم لا الخ
- ١١٧ مطلب بيع القاصر عقاره لا يصح ولو كان للمرتين الخ
- ١١٧ مطلب من دفع لآخر قرضا وشعيرا وعدسا وكان الثمن رخيصة ثم ارتفع الثمن فهل يأخذ ما دفعه بعينه الخ
- ١١٧ مطلب هل يلزم البائع قبض الدراهم حكم يوم البيع أم لا الخ
- ١١٨ مطلب تصرف في أرض ثلاثين سنة بلا معارض ومات المتصرف وقام ولده مقامه لا تسمع دعوى أحد على تلك الأرض
- ١١٨ مطلب بيع الولد ملك أبيه بغير إذنه لا يصح
- ١١٨ مطلب يشترط لصحة شراء الكتب ونحوها أن يقلب أوراقها جميعا فردا فردا الخ
- ١١٨ مطلب البيع الاول هو المعول عليه والثاني باطل الخ
- ١١٨ مطلب من باع كرما وكتب به صك وشهدت الشهود عليه فهل تصح دعواه

- انه باع نصف الكرم الخ  
 ١١٨ مطلب بينة البيع تقدم على بينة الرهن الخ  
 ١١٨ مطلب الم اذا باع أرض القصر من غير أن يكون وصيا ولا قيميا فلا يصح بيعه  
 ١١٩ مطلب يلزم المشتري دفع الثمن ولا عبرة بقوله أخذ منه الحكم كذا الخ  
 ١١٩ مطلب من باع ما لا يملك بغير إذن المالك في بيعه غير صحيح  
 ١١٩ مطلب من اشترى شيئا ولم يقبضه وهلك يهلك على بائعه  
 ١١٩ مطلب في بدج يطحن به الزيتون  
 ١١٩ مطلب بينة مدعى الشراء مقدمة على بينة مدعى الرهن الخ  
 ١١٩ مطلب الشريك في الخليط اذا باع حصة شريكه من غير إذنه لا يصح بيعها الخ  
 ١٢٠ مطلب تأخير الثمن لا يبطل البيع الخ  
 ١٢٠ مطلب لو طلب البائع من المشتري زيادة عن الثمن ليس له ذلك  
 ١٢٠ مطلب باع أشجارا لرجل ثم ادعى ان الثمن بدون ثمن المثل فهل لا تسمع دعواه  
 ١٢٠ مطلب لو ان المشتري أقال البائع واسترد المبيع ليس له الرجوع بعده الخ  
 ١٢٠ مطلب رجل ادعى على وارث ان وارثه لم يدفع له ثمن ما اشتراه وأقام بينة ثم ان الوارث وجد بينة تشهد بدفع الثمن الخ  
 ١٢١ مطلب من باع حصة أخيه بغير إذنه بغيابه وحضروا طلع على البيع لسكره لم يقدر ويتكلم خوفا من المشتري  
 ١٢١ مطلب وضع رجل صابونا عند آخر أمانة وقال له وزنه كذا وعند استلامه قال نقص عن وزنه الا قل فهل لا يقبل قوله  
 ١٢١ مطلب من باع مالا غيره بغير إذنه فالبيع باطل  
 ١٢٢ مطلب يلزم البائع أن يقبض ثمن المبيع حكم يوم العقد وان زادت الدراهم أو نقصت بعده لا عبرة بذلك ومثله جميع العقود  
 ١٢٣ مطلب المقبوض على سوم الشراء مضمون على المشتري بأقصى القيم  
 ١٢٣ مطلب بينة مدعى الشراء تقدم على بينة مدعى الرهن  
 ١٢٣ مطلب بيع المعتوه والمعتوهة باطل الخ  
 ١٢٤ مطلب من باع ملكه ليس لأحد معارضته فيما باعه الخ  
 ١٢٥ مطلب بينة بيع البات مقدمة على بينة بيع الوفاء

- ١٢٤ مطلب متصرف في عقار نحو ستين سنة هو وأبوه وبنوه من دون معارض  
والآن يدعي رجل أنه كان رجلا عند بنت عمه فهل لا قسم دعواه
- ١٢٥ مطلب رجل له عند آخر دين الخ
- ١٢٥ مطلب رجل اشترى ثورا
- ١٢٥ مطلب والد باع دارا كان اشتراها من ماله لولده
- ١٢٥ مطلب رجل دفع لجماعة برا
- ١٢٥ مطلب رجل اشترى من آخر طاحونة الخ
- ١٢٦ مطلب رجل دفع لآخر قسا شاعختلف الاشكال لاجل أن يعمل له صابونا
- ١٢٦ مطلب رجل سام من آخر مهرة وأخذها ليركبها ونظر أحوالها
- ١٢٧ مطلب رجل باع آخر بذرة ليدفعه في أرضه والآن يدعي أنه لم ينبت
- ١٢٧ مطلب رجل اشترى من رجل دخانا على أنه جبلي فظهر بخلافه
- ١٢٨ مطلب رجل باع لآخر حصاة من دار الخ
- ١٢٨ مطلب شريك كان توجهها الى جهة البلقا الخ
- ١٢٨ باب الربا رجل دفع لآخر خمسة وعشرين قرشا الخ
- ١٢٨ مطلب رجل أخذ من آخر ثلاثة جرار من الزيت الخ
- ١٢٩ مطلب رجل أخذ من آخر عشرين قرشا بالمراوحة الخ
- ١٢٩ مطلب رجل له كرم وعليه لوازم لثلاثة عشر قرشا وقروش اذن لا تسخر
- ١٢٩ مطلب رجل اشترى مصفاة قمحا ودفع له المشتري جرة زيت
- ١٣٠ مطلب رجل اشترى نصف محل بمقوقه
- ١٣٠ مطلب رجل أخذ زيتونا على الشجر بمائة جرة زيت الخ
- ١٣٠ مطلب رجل استدان من امرأة دراهم معلومة وجعل لها رجلا
- ١٣٠ مطلب رجل له عند آخر دين وكتب عليه تمسكاً بريح
- ١٣٠ مطلب رجل له أشجار زيتون باع الحب الذي عليها
- ١٣١ مطلب مانهى عنه من اليسوع
- ١٣١ مطلب رجل باع زيتونا بالأكراه
- ١٣١ مطلب رجل باع لآخر حمار الخ
- ١٣١ مطلب رجل باع آخر أشجار زيتون الخ
- ١٣١ مطلب رجل عنده حمار وعند آخر حمار تبايعا

مطلب امرأة لما جئنا ثمن دفعتمنا لا خيها يعمل فيها في الربيع الخ	١٣٢
فصل في تفريق الصفقة	١٣٢
مطلب رجل اشترى أشجار زيتون وخرج بعضها مستحقا	١٣٢
باب الخيار	١٣٢
مطلب أوض مشتركة بين جماعة باع أحدهم حصة الخ	١٣٢
مطلب في خيار الشرط رجل اشترى من أخيه جلا	١٣٢
فصل في خيار العيب	١٣٣
مطلب اشترى ثورا فظهر أنه أعمى الخ	١٣٣
مطلب رجل باع آخر جلا بوجه ورم وبصدره كى الخ	١٣٣
مطلب رجل اشترى ثورا بثمن معلوم فظهر به عيب الخ	١٣٣
مطلب رجل اشترى من آخر نصف غنم بها عيب الخ	١٣٤
مطلب رجل اشترى جلا فوجد به عيبا	١٣٤
مطلب رجل اشترى من آخر حمارا الخ	١٣٤
مطلب رجل اشترى ربع جل به وجع في رجله	١٣٤
مطلب في حكم المبيع ونحوه قبل القبض	١٣٤
مطلب رجل باع آخر نصف ثورين بثمن معلوم ولم يقبضه	١٣٤
مطلب اذا باع داره حيلة ثم استأجرها الخ	١٣٥
مطلب اشترى جلا ودفع عنه ثم قلف قبل القبض	١٣٥
مطلب المدين اذا اعترف بالدين وحكم عليه به ثم تعلل لا يقبل منه	١٣٥
مطلب باع كل منهما نصف بقرته بنصف حماره الاخر الخ	١٣٦
مطلب اشترى فرسا كاملا واجنبى يدعى أن البائع لم يبعها جميعا الخ	١٣٦
مطلب اشترى قنطارا من فأ حضره البائع وقال هذا قنطار ثم بعد ذلك ظهر	١٣٦
أنه أقل فهل يعمل بقول المشتري أم بقول البائع الخ	١٣٦
مطلب استاذ قرية له عند أهلها دراهم اشترى منهم زيتا على طريق السلم	١٣٦
مستوفيا شرائطه الخ	١٣٦
مطلب باب التولية والامراك والمراجعة والمحاطة	١٣٧
مطلب شريكان أذن أحدهما للآخر بالاستدانة	١٣٧
مطلب رجل دفع لعلم صبانة قاشا ليطبخ له بالثمن صابونا الخ	١٣٧

- ١٣٧ مطلب باب بيع الأصول والثمار
- ١٣٨ مطلب دار مشتركة بين ذميين مات أحدهما من ورثة الخ
- ١٣٨ مطلب باع آخر أشجار زيتون بثمن معلوم
- ١٣٨ مطلب رجل له أرض فيها زيتون وبن الخ
- ١٣٨ فصل في بيان بيع الثمر والزروع الخ
- ١٣٩ مطلب رجل عنده ثور ضمه لآخر مع ثوره الخ
- ١٣٩ فصل الاختلاف في كيفية البيع
- ١٣٩ مطلب رجل اشترى من آخر نصف جبل الخ
- ١٣٩ مطلب امرأة وكلت رجلا في شراء بيت
- ١٣٩ مطلب رجل باع ربع بدلا آخر وقبضه المشتري
- ١٤٠ مطلب رجل باع أرضا يديه وبين أخيه التناصر الخ
- ١٤٠ مطلب فيما وقع في هذا الزمان من الرجل يدفع لزيات بلدة زياتا الخ
- ١٤٠ مطلب معاملة الرفيق وعن أمة استولدها سيدها الخ
- ١٤٠ مطلب كتاب السلم رجل استجر من آخر ثمانية قروش الخ
- ١٤١ مطلب رجل أسلم آخر قدرا معلوما الخ
- ١٤١ مطلب رجل باع آخر قدرا من الخنطة الخ
- ١٤١ مطلب رجل قروي جاء عليه نائبة ظلمية الخ
- ١٤١ مطلب رجل له على آخر أربعة قروش وثلث الخ
- ١٤١ مطلب رجل أسلم لanas معلومين الخ
- ١٤١ مطلب رجل دفع لجماعة أربعة أرطال الخ
- ١٤٣ مطلب في امرأة أسلمت لآخر دراهم على زيت ورهن عندها بارودة فطارها وضاعت في الحكم
- ١٤٣ مطلب رجل دفع لآخر عشرة أرطال أو را سلما على عشرة أجرار زيت الخ
- ١٤٣ مطلب رجل أسلم آخر على مائة جرة زيت وأوصل جانبا والباقي قومه بالسعر الخ
- ١٤٣ مطلب رجل أسلم آخر مالا معلوما على تسعة أكيال من البزرة ثم طلبه
- ١٤٣ مطلب رجل غائب عن بلده وحصل لأهل البلد ظلامة الخ
- ١٤٣ مطلب رجل استعلم من آخر على بيز الخ

- ١٤٣ مطلب رجل أخرج من محرمته خمس زلطات سلعها الثلاثة وبنال الخ
- ١٤٣ مطلب رجل دفع لا خرمالاً معلوماً على قدر معلوم من البزوة الخ
- ١٤٣ مطلب رجل استلم من آخر ستة قروش على ستة أمداد من القمح الخ
- ١٤٤ مطلب رجل أذن لا خراً أن يأخذ له دراهم فأخذها وأسلمها له الخ
- ١٤٤ مطلب رجل دفع لا خرمائة قرش على سبعة وثلاثين جرة زيت الخ
- ١٤٤ مطلب رجل عليه زيت سلم لرجل شيخ بلاد فجعله وطلب منه الخ
- ١٤٥ مطلب رجل يعرف رجلاً من الغور سلم له سبعة قروش الخ
- ١٤٥ مطلب في أهل قرية ربط لهم الحاكم جماعة فحضر رجل الخ
- ١٤٥ مطلب في رجل دفع لا خرمائة قروش ونصف سلماً على ستة الخ
- ١٤٥ مطلب في القرض وحاً كم سياسة تزل على قرية من قرى المسلمين الخ
- ١٤٦ مطلب رجل اقترض من آخر دراهم وضمنه فيها غيره الخ
- ١٤٦ مطلب رجل ربطه حاكماً وأخذ منه مالا قهراً وله رفيق في بلده الخ
- ١٤٦ مطلب أهل قرية طلب منهم حاكماً البلاد مالا معتاداً عليهم الخ
- ١٤٦ مطلب رجل دفع لا خرد دراهم قرضاً واختار الصبر عليه إلى مدة معلومة الخ
- ١٤٦ مطلب رجل أقرض آخر نحاساً معلوماً وطلبه منه فهل يجب عليه الخ
- ١٤٧ مطلب كتاب الرهن ورجل تحت يده أرض الخ
- ١٤٧ مطلب رجل اسمه حماد باع آخر كرمًا يدعى وارث حماد أنه رهنه الخ
- ١٤٧ مطلب في دار بعضهما ملك وبعضها وقف الخ
- ١٤٨ مطلب رجل رهن عند آخر أرضاً فزرعها المرتهن فهل يجب عليه أجرها
- ١٤٨ مطلب عن أرض مرهونة عند شخص باعها مالاً لكها من غيره فهل يصح الخ
- ١٤٨ مطلب رجل أخذ من آخر دراهم ورهن له عليها كرمًا الخ
- ١٤٨ مطلب في رجل أخذ من آخر ثلاثين قرشاً ورهن عنده كرم غناب الخ
- ١٤٨ مطلب رجل رهن عند آخر كرم غناب ومكث تحت يد المرتهن مدة الخ
- ١٤٨ مطلب رجل اشترى من آخر بطيخاً الخ
- ١٤٩ مطلب في رجل باع بذاً بشرط أنه إذا رقه الثمن يبيعه له ثانياً الخ
- ١٤٩ مطلب رجل له عند آخر دين رهن عليه زيتوناً ومصرة ونصف فدان الخ
- ١٤٩ مطلب رجل تحت يده قيراط من بذاً الخ
- ١٤٩ مطلب رجل رهن عند آخر سيفاً فتصرف فيه المرتهن بغير إذن الراهن الخ



- مطلب رجل دفع لذي ثلاث شمسات ليرهنها له عنده الخ ١٤٩
- مطلب رجل رهن كرم عنبتين الخ ١٥٠
- مطلب رجل مات وعليه دين وله أولاد ولم يخلف وفاء فهل يلزم أولاده الخ ١٥٠
- مطلب رجل مات وعليه مهر زوجته الخ ١٥٠
- مطلب رجل طلب من رجل آخر أن يدانته الخ ١٥٠
- مطلب رجل تحت يده أشجار زيتون تلقاها عن أبيه عن جده الخ ١٥٠
- مطلب كرم وقف وقفه الناظر لاربعة الخ ١٥١
- مطلب رجل استعار شيئاً ليرهنه الخ ١٥١
- مطلب رجل دفعت له امرأة مبلغاً ورهن عندها زيتوناً رهنها فأكلت الخ ١٥١
- مطلب رجل له بيت رهنه عند آخر الخ ١٥١
- مطلب رجل رهن أرضاً عند آخر ورهنها المرتهن عند ثمان الخ ١٥١
- مطلب رجل له أشجارتين مرهونة الخ ١٥١
- مطلب رجل رهن عند آخر بارودة على عشرة قروش فدفع له منها الخ ١٥٣
- مطلب رجل تزوج امرأة فأسكه أبوها الخ ١٥٣
- مطلب رجل رهن عند آخر سكيناً على مال معلوم ثم رهنها المرتهن الخ ١٥٣
- مطلب رجل رهن عند آخر سكيناً وسرقت الخ ١٥٣
- مطلب رجل ذبح عنده عصفور رهن فصار على أهل البلد خوف الخ ١٥٣
- مطلب رجل له بيت رهنه ابن عمه بأذنه الخ ١٥٣
- مطلب امرأة رهن عندها رجل قدراً على أربعة قروش الخ ١٥٣
- مطلب رجل رهن أرضاً تحت يده رجل الخ ١٥٣
- مطلب امرأة رهن فردة خلخال عند رجل فوضعها في سبت داخل بيته الخ ١٥٣
- مطلب رجل تحت يده أرض رهن فباعها مال كها من آخر بعد الرهن الخ ١٥٣
- مطلب رجل رهن عند آخر كرم تين الخ ١٥٣
- مطلب رجل أخذ من اخته صاعاً فدفعه إلى آخر ليرهنه عن غيره الخ ١٥٤
- مطلب رجل رهن أرضاً وزيتوناً الخ ١٥٤
- مطلب رجل تحت يده أرض رهنها أرسل له مال كها يعرضها للبيع الخ ١٥٤
- مطلب رجل رهن حصة من داره تحت يده آخر شائعة على مبلغ الخ ١٥٤

- ١٥٤ كتاب التغليس
- ١٥٤ مطلب رجل من الفضلاء والسادات جار عليه الزمان الخ
- ١٥٥ مطلب رجل عليه دين لازم له عليه أداؤه الخ
- ١٥٥ مطلب رجل استدان من جماعة من الناس أموالا كثيرة الخ
- ١٥٦ مطلب رجل مديون وليس بيده ما يوفي به الدين الخ
- ١٥٦ مطلب رجل عليه دين لزوجه وقد طلقها الخ
- ١٥٦ مطلب والد عليه دين لولده فهل يحبس عليه الخ
- ١٥٦ مطلب رجل عليه دين حال لرجل آخر الخ
- ١٥٦ مطلب في ولده على والده دين الخ
- ١٥٧ مطلب والده ادعى عليها أولادها الخ
- ١٥٧ مطلب رجل عليه دين مؤجل فهل يحبس الخ
- ١٥٧ مطلب رجل عليه دين وله جهات فهل تبع الخ
- ١٥٧ مطلب باب الحجر
- ١٥٧ مطلب امرأة غاب عنها زوجها وبها داء الجنون الخ
- ١٥٧ مطلب رجل مات عن أولاد قصر لهم عم وعلى أبيهم دين الخ
- ١٥٨ مطلب رجل مات وخلف بنتا قاصرا الخ
- ١٥٨ مطلب بنت وولد قاصران نصب لهما وصي الخ
- ١٥٨ مطلب رجل مات وخاف أولاد اصغار او خلف تركه الخ
- ١٥٨ مطلب قاصران لهما عقار ولهما مال الخ
- ١٥٨ مطلب ثلاثة اخوة لهم زيتونتان وهم من قرية ليس بها قاضي الخ
- ١٥٩ مطلب رجل وضع يده على مال ابن أخته الخ
- ١٥٩ مطلب رجل مات عن ولدين وبنتين وزوجة وابن قاصر الخ
- ١٥٩ مطلب في أولاد قصر لهم عم ولهم أخ الخ
- ١٦٠ مطلب رجل ادعى عند قاضي يافاه في صغير دون البلوغ الخ
- ١٦٠ مطلب ولد زوجته والده وعزله عنه ومكث الابن مدة في حياة والده الخ
- ١٦٠ مطلب قاصر اشترى له أبوه دارا بماله وهو يورثه ماله الخ
- ١٦١ مطلب في قيم على أيتام نصبه الحاكم الشرعي وصيا يحفظ ما لهم الخ
- ١٦٣ مطلب رجل مات عن ستة أولاد الخ صغار وكبار وخلف دورا

- ١٦١ مطلب امرأة ماتت عن نصف بقرة وعن زوج وأولاد الخ
- ١٦١ مطلب عن أولاد قصر ولهم أب هل يحتاج لصب القاضي له الخ
- ١٦٣ مطلب فيما عت به البلوى الخ
- ١٦٣ مطلب رجل صالح من حلة كتاب الله تعالى يدعى عنه أنه معتوه الخ
- ١٦٣ باب الصلح
- ١٦٣ مطلب في امرأة ملكت رجلا مصانا من ذهب وفضة الخ
- ١٦٤ مطلب رجل دفع لآخر مهرة يسقيها الخ
- ١٦٤ مطلب رجل له دار وقف بنا جاره عليها الخ
- ١٦٤ مطلب رجل اشترى من آخر ما كورة فبني بها دارا الخ
- ١٦٤ مطلب رجل زوج ابنته عنه بالولاية عليها الخ
- ١٦٤ مطلب رجل له باب في آخر الدرب يريد تنقيه يدعى بموجب حجة شراء العلوان الخ
- ١٦٥ مطلب في علويتين داخل في دار أنسان الخ
- ١٦٥ مطلب جاره سطح متصل ببناء جاره يريد الجار الأول البناء الخ
- ١٦٥ مطلب رجل عليه دين حال لرجل وأقربته الخ
- ٢٦٥ مطلب في ذي سفل في دار لا خر علوما الخ
- ١٦٥ مطلب رجل له سفل من بناء وقف ورجل آخر له علوم ملك الخ
- ١٦٦ مطلب في دار لها استارة متصل على ما كورة الخ
- ١٦٦ مطلب رجل فتح بابا لداره غير المعتاد فألزمه حاكم الشرع بسده الخ
- ١٦٦ مطلب رجل من الجلابة يجلب غنما الخ
- ١٦٦ مطلب في بناء سفلى وعلوى الخ
- ١٦٧ فصل في الطريق النافذ وغير النافذ الخ
- ١٦٨ مطلب في طريق غير نافذ بين دار وحا كورة الخ
- ١٦٨ باب الحوالة
- ١٦٨ مطلب رجل عليه لا خرداهم فباع حارة لا سخر الخ
- ١٦٨ مطلب رجل اشترى من آخر كرما الخ
- ١٦٨ مطلب رجل عنده بنت طلب من الآخر أن يخدمه ويزوجها ابنته الخ
- ١٦٨ مطلب رجل اسمه إبراهيم له عند زيد خمسة قروش
- ١٦٩ مطلب ناظر على وقف أحاله رجل ممن عليه ريع للوقف الخ

- ١٦٩ مطلب رجل من طائفة الجبالية كان نازلا في قرية العتب الى بيت المقدس  
باب الضمان
- ١٦٩ مطلب رجل باع آخر رجلا بثمن في ذمته فقال لا تخراضمته الخ
- ١٧٠ مطلب رجل له عند آخر دين فطالبه به فقال له بعضهم مالك على الخ
- ١٧٠ مطلب في رجل اراد تزويج ابنه البالغ فقال له الولي بشرط أن تضمن الخ
- ١٧٠ مطلب رجل له رجل يري نهارا مع جلة جمال الخ
- ١٧٠ مطلب رجل في ذمته لا آخر عشرون قنطارا من الزيت الخ
- ١٧٠ مطلب رجل ضمن لا آخر دينائهم لازم الضامن الخ
- ١٧٠ مطلب في مال يتيم نصب له حاكم الشرع وصيا الخ
- ١٧١ مطلب في ذمي وكيل عن مثله في التصرف دفع لانيسان لا
- ١٧١ مطلب متولى على وقف دفع الى كنية الوقف علائف الخ
- ١٧١ مطلب رجل أمر ابن أخته أن تزوج ابنته الخ
- ١٧١ مطلب رجل الزمه الحماكم بجال ظلمافاستلمه من خواجا وأحضر جماعة الخ
- ١٧١ مطلب رجل له أرض بها أحجار الخ
- ١٧٣ مطلب رجل لا آخر عليه دين فأخذ جله الخ
- ١٧٣ مطلب رجل له غنم يرعاها ولده القاصر فصل مضر فذهب بها الولد الخ
- ١٧٣ مطلب رجل استأجر رجلا لا لينقل عليه ساحة فحمل عليها الخ
- ١٧٣ مطلب رجلان عليه ما مبلغ لرجل ضمنه ما فيه آخر ثم ان الضامن أرسل الخ
- ١٧٣ مطلب راعي الغنم معه كلاب لمحقث ثور فهرب منها فوقع في وهدة
- ١٧٣ مطلب رجل عليه لا آخر زيت دين الخ
- ١٧٣ مطلب جماعة مسافرون من القدس الشريف الخ
- ١٧٣ مطلب رجل عليه دين لرجلين احد وعشرون قرشا أذن لاخيه الخ
- ١٧٣ مطلب مكان معه للاغتسال استأجره ثلاثة اخوة من المتكلم عليه الخ
- ١٧٤ مطلب رجل سام من آخر جونا فسمح له بثمن قدره خمسمائة قرش الخ
- ١٧٥ مطلب رجل له على آخر برزرة معلومة فطالبه بها الخ
- ١٧٥ مطلب رجل نزل بقوم ضيفا وقال لهم اسمروا على الخ
- ١٧٥ مطلب رجل باع آخر غنبا كرم الخ
- ١٧٦ مطلب رجل يقال له عمر له على عبد الحميد خمسة عشر قرشا فجاء الخ

- ١٧٦ مطلب بقر قرية لمساراع أو دها على الماء فتطرح ثورا تعرف كسره الخ
- ١٧٦ مطلب جل مقطوربا آخر في يد رجل يعمل عليه لسانك على حصة الخ
- ١٧٦ مطلب رجل عنده جل باع منه حصة لا آخر وتسلمه الا آخر الخ
- ١٧٧ مطلب رجل كان أخذ من آخر جلا يشتري منه ربعا ثم رده عليه الخ
- ١٧٧ مطلب أهل قرية جرت عادة أهلها الخ
- ١٧٧ مطلب رجل سيب عجائته على الزرع فجاء صاحب الزرع فضر بها الخ
- ١٧٧ مطلب رجل دفع جلا وديعة لا آخر ليذهب به الى منزله الخ
- ١٧٨ كتاب الشركة
- ١٧٨ مطلب فرس شركة بين ثلاثة أخذها ما كم قهرا من أحدهم ورد هامة الخ
- ١٧٨ مطلب رجل بينه وبين آخر فرس شركة ثم ان الشريك باع الحصة الخ
- ١٧٨ مطلب شريك كان في ذرة هرب أحدها ونبت الا آخر في محل مخوف الخ
- ١٧٨ مطلب في شريك في أرض أذن له شريكه في عمارتها الخ
- ١٧٩ مطلب رجل بينه وبين آخر جل آخر شركة بينهما نصفين دفعه أحدهما الخ
- ١٧٩ مطلب في اخوة مشتركين اشترى أحدهم فرسا لنفسه ثم بعد مدة الخ
- ١٧٩ مطلب في ابني عم ليس بأيديهم مال اشتركا شركة أبدان الخ
- ١٧٩ مطلب في رجل اشترى من آخر ستة قراريط الخ
- ١٧٩ مطلب في امرأة اشترت من آخر نصف جل وقبضته الخ
- ١٨٠ مطلب في ثور مشترك استعمله الخ
- ١٨٠ مطلب في رجلين شريكين في فرس الخ
- ١٨٠ مطلب رجل زرع أرضا في الجبل على حدة وله رفيق زرع ورعا الخ
- ١٨٠ مطلب رجل بينه وبين آخر جلا شركة أذن له في الجمل الخ
- ١٨١ مطلب رجل أذن لا آخر أن يستلم له دراهم على زيت الخ
- ١٨١ مطلب رجل شارك آخر شركة أبدان ليعمل ما بونا للتجارة الخ
- ١٨١ مطلب عن ذمي له شركة في ثور مع آخر غصبه غاصب الخ
- ١٨١ مطلب في شريكين أرسل أحدهما قنشا لبيعه الخ
- ١٨١ مطلب عن رجلين بينهما بستان شركة استولى عليه الخ
- ١٨٢ مطلب رجل له شركة في فرس فباعها شريكه الخ
- ١٨٢ مطلب رجل له شركة في فرس عند آخر أذن له الخ

- ١٨٢ مطلب رجل له شركاء دفع لواحد منهم قنطارا وانه قام من الارز باعه الخ
- ١٨٣ مطلب رجل اتفق مع آخر على أن يزرعا شركة لاحدهما الثلث
- ١٨٣ مطلب عن رجلين وضع كل منهما أدراهم معاولة وتشاركوا على أن يتجرا الخ
- ١٨٣ مطلب في شريكين عننا نحاسيا على ما كان بينهما الخ
- ١٨٣ مطلب في شريكين عننا نحاسيا على ما كان بينهما الخ
- ١٨٣ مطلب رجل اشترى زيتونا من آخر ثم أعسر في ثمنه الخ
- ١٨٣ مطلب عن أرض مشتركة بين ثلاثة غرس بها أحدهم أشجارا الخ
- ١٨٣ مطلب في ثلاثة اخوة بينهم ميراث من والدهم لم يقسموه واستدام ذلك الخ
- ١٨٤ مطلب رجلان دلالان تنازعا وفيها خمسة مطالب
- ١٨٥ مطلب شريكان على أحدهما دين وفاء من مال الشركة
- ١٨٥ مطلب رجلان في قريتين يتبايعان ويشتريان وفيها ثلاثة مطالب
- ١٨٦ مطلب في دار مشتركة بين جماعة قام أحدهم وهدم الخ
- ١٨٦ مطلب رجلان شريكان في مشري زيت ويبيعه أحدهما وفيها مطالب
- ١٨٧ مطلب رجل اتفق مع آخر على أن يضع له المال وهو يصنع القرب الخ
- ١٨٧ مطلب في ثلاثة اخوة أشقاء تزوج
- ١٨٨ مطلب رجل ذمي باع آخر نصف بقرة وسلمها له ثم انه دفعها المشتري
- ١٨٨ مطلب رجل لحام عنده جلود قال لرجل يصنع القرب هذه الجلود
- ١٨٨ مطلب جماعة اشترى كوا في شراء كروم عنب وفوضوا البيع لرجل الخ
- ١٨٩ مطلب رجلان اختافا في الدعوى الخ
- ١٨٩ مطلب رجل عنده حصه من القلي جاءه رجل فقال له شاركني في هذا الخ
- ١٨٩ مطلب في اخوين اكتسبا وليس معهما مال ففصلوا شيئا الخ
- ١٨٩ مطلب رجل مشترك بين رجلين طلبه أحدهما بالبلد ليحمل عليه الخ
- ١٩٠ كتاب الوكالة وفيها أربع مطالب
- ١٩١ مطلب رجل له على طائفة أهل قرية مقدار من الزيت وقد خرجوا منها الخ
- ١٩١ مطلب رجل له على ذمي يهودي دين أحاله به على ذمي وفيه ثلاثة مطالب
- ١٩٢ مطلب رجلان وكالا آخران يشترى لهما حمارا فاشترى لهما حمارا الخ
- ١٩٢ مطلب عن رجل وكل آخر في بيع شيء آخر الخ
- ١٩٢ مطلب رجل مات عن أم وزوجة وابن وبنتين وخلف ميراثا من عقار الخ



- مطلب في جاب على وقف مامع بعلافة معينة بالوقف جميع الايراد الخ ١٩٣
- مطلب في دلال دفع له آخر متاعا لبيعه له قباعه وقبض ثمنه الخ ١٩٣
- مطلب في رجل وضع عند آخر صابونا وأمره بإرساله في المراكب الخ ١٩٤
- مطلب في رجل وكيل عن أمه وزوجته في معاملات الخ ١٩٤
- مطلب رجل اشترى من آخر ثورا بثمن معلوم وأرسل معه رجلا الخ ١٩٤
- مطلب فيما اذا دفع زيد له مرسلا لبيعهها له اذا انتهت الخ ١٩٤
- مطلب في رجل عامل آخر ودفع له قاشا ودرهم الخ ١٩٥
- كتاب الاقرار ١٩٥
- مطلب في امرأة أقرت لابن عمها بشئ معلوم في مرض موتها ولها ابن الخ ١٩٥
- مطلب عن شركاء في دار وقع بينهم تصادق على مال كل واحد منهم الخ ١٩٥
- مطلب في رجل جرى بينه وبين غريمه حساب الخ ١٩٥
- مطلب في امرأة مريضة مرض الموت قالت في مرضها جميع مالي الخ ١٩٦
- مطلب في والد أقروا وقت معاملة نفسه لانس معينين بأن هذا الدين الخ ١٩٦
- مطلب في امرأة دفعت لزوجها الخ ١٩٦
- مطلب في والدة اشترت سكيننا ثم أقرت عند شهود ثقات أن هذه الخ ١٩٦
- مطلب رجل تحت يده دار باعها لزوجته وشهد لها بالبيع أخوه ثم مات الخ ١٩٧
- مطلب رجل جاء لقرية يشتري منها غنما الخ ١٩٧
- مطلب رجل أشهد على نفسه بأنه لا يستحق قبل زوجته حقا مطلقا الخ ١٩٧
- مطلب في جماعة شركاء في خربة تلقوها من آبائهم وأجدادهم ثم وقع الخ ١٩٧
- مطلب ذمي مات وترك ثلاثة أولاد وزوجته الخ ١٩٨
- مطلب رجل ضاع منه دراهم معلومة فأتهم جماعة ثم ان امرأة الخ ١٩٨
- مطلب في جماعة ذميين أهول للسلطنة العلوية فقرهم وعالمهم وكثرة ما عليهم الخ ١٩٨
- مطلب رجل بينه وبين آخر شركة في فرس وبنتها الخ ١٩٩
- مطلب رجل له ابن عم كان بينهما أمور مشتركة قدم مات ابن العم الخ ١٩٩
- مطلب رجل وكيل عن امرأة أشهد على نفسه أن موكلته قبضت الخ ١٩٩
- مطلب امرأة لها على جهة دبر الارض دين أقرت بقبضه الخ ١٩٩
- مطلب في اخوين سافرا الى الحج الشريف مات أحدهما الخ ٢٠٠

- ٢٠٠ مطلب في رجل نزل بكرم تين فأكل منه وخرج فلذ هو له وقع يثر الخ  
 ٢٠٠ كتاب العارية
- ٢٠١ مطلب رجل استعار حماره لياقي عليه ما يبر معلوم الخ  
 ٢٠١ مطلب رجل أعار آخر أرضا لينى فيها يتافنى بها ثم مكث المغير مدة الخ  
 ٢٠١ مطلب رجل استعار من آخر حمارا الخ  
 ٢٠١ مطلب رجل استعار ثورا ليحرق عليه أرضا له فذهب الثور فهل يلزم الخ  
 ٢٠١ مطلب رجل استعار من آخر ثورا ليدرس عليه فأخذه غاصب الخ  
 ٢٠٢ مطلب رجل أعار آخر حماره الخ  
 ٢٠٢ مطلب فرس مشترك بين اثنين يطلب أحدهما الفرس من شريكه الخ  
 ٢٠٢ مطلب رجل استعار من آخر دابة ليركبها لمحل معين يومين أو ثلاثة أيام الخ  
 ٢٠٢ مطلب رجل استعار وبارودة الخ  
 ٢٠٢ مطلب رجل عنده حمار فطلبه منه رجل يستقى عليه له نصف الماء الخ  
 ٢٠٣ مطلب رجل استعار حمارا لينقل عليه أحجارا ووضعها في مكان ولم يسلمه الخ  
 ٢٠٣ مطلب رجل استعار فرسا ووردها الخ  
 ٢٠٣ مطلب فرس مشترك بين جماعة هي تحت يد أحدهم أعارها لرجل الخ  
 ٢٠٣ مطلب رجل له نسيد طلب منه حمارا ليحمله ليؤنأ إلى بيت المقدس الخ  
 ٢٠٣ مطلب وعلان متجاوزان في الدور الخ  
 ٢٠٤ مطلب رجل استعار فرسا من آخر من بلاد حارة ليركب عليها امرأة الخ  
 ٢٠٤ مطلب رجل استعار من آخر مصحفا شريفا فاضاع المصحف الشريف الخ  
 ٢٠٤ مطلب رجل أعار آخر فرسا ليركبها الخ  
 ٢٠٤ كتاب الغصب
- ٢٠٤ مطلب رجل غصب له جل فذهب بعض الناس لردّه من غير إذن فردّه الخ  
 ٢٠٥ مطلب رجل اشترى أرضا وكبرها بحيث صارت صالحة للزراعة الخ  
 ٢٠٥ مطلب رجل له ابن عم نهبه امهارة الخ  
 ٢٠٥ مطلب رجل غصب جلامدة أربعة أشهر مستعملا له ثم وده معينا الخ  
 ٢٠٥ مطلب رجل اشترى شاة من آخر وقبضها المشتري ثم غصبها البائع الخ  
 ٢٠٥ مطلب عن رجل رهن بارودة عند آخر الخ  
 ٢٠٥ مطلب رجل ركب فرسا لا آخر بغير إذنه الخ

- ٢٠٥ مطلب رجل له أرض من غير أرض قرنته غاب عنها وزرعوها غيره الخ
- ٢٠٦ مطلب رجل أخذ لاخر ثورا وساقه ثم رده لصاحبه سالماتم مات الخ
- ٢٠٦ مطلب رجل أخذ لاخر جلا وساقه يدعي أنه وكيل عن آخر الخ
- ٢٠٦ مطلب رجل يدعي على آخر أنه ضمن أياه في ثلاثة جرار من الزيت الخ
- ٢٠٦ مطلب رجل معه غنبل أقرانه لاغير الخ
- ٢٠٦ مطلب رجل اتهم بسرقة وردت لأهلها ولكن أخذ أهلها منه جمارة الخ
- ٢٠٦ مطلب رجل أخذه العرب ثورا غصب بالدعوى لهم عند رجل الخ
- ٢٠٧ مطلب في رجل اشترك مع آخر في زرع الخ
- ٢٠٧ مطلب في بقرته بيت ثم وجد منها ثور عند رجل فطلبه مالكه الخ
- ٢٠٧ مطلب في رجل أخذ لاخر ثورا فنقص من قيمته قبل رده الخ
- ٢٠٧ مطلب في رجل أخذ لاخر ثورا الخ
- ٢٠٧ مطلب في رجل أخذ لاخر قرسا قهر اثم طفر بها صاحبها فهل له أخذها الخ
- ٢٠٧ مطلب في رجل تحت يده بقرة حرام دفعها في مظلة لدفع الضرر عنه الخ
- ٢٠٨ مطلب في رجل ذهب له ثور فسأل عنه فقيل له ساقه فلان مع بقره الخ
- ٢٠٨ مطلب في رجل مشترك بين اثنين أراد أحدهم أن يسافر به الى جهة الخ
- ٢٠٨ مطلب في رجل يرى بقرة فصل خوف الخ
- ٢٠٨ مطلب في رجل يدعي أن له عند آخر ديبا فآخذ منه عليه سبع رؤس الخ
- ٢٠٨ مطلب في رجل معه أبقال فسمع بسفرة في المحل فخرج بها الى الخارج
- ٢٠٨ مطلب في أجير في بستان لاخر الخ
- ٢٠٩ مطلب في رجل ساق ثورا من بلد الى أخرى ثم انه كر راجعا الخ
- ٢٠٩ مطلب في رجل ضرب بقرة لرجل آخر فكسرها فإلزم الذي ضربها الخ
- ٢٠٩ مطلب في رجل أخذ من آخر رجلا الخ
- ٢٠٩ مطلب في رجل ضرب حشاة لاخر فقتلها ومضى على ذلك خمس سنين
- ٢٠٩ مطلب عن رجل له عند آخر أربعة فضة فأوسق له جمارا ومات عنده الخ
- ٢٠٩ مطلب في رجل أخذ لاخر ثورا يدعي أن له عليه اثني عشر قرشا
- ٢١٠ مطلب في رجل قتل له قريب فخرج من بلده وله بهما زيتون وسهم الخ
- ٢١٠ مطلب رجل ربط مهرة في موضع فجاء آخر غل رباطها الخ
- ٢١٠ مطلب في قرية وقع فيها قتال فأودع جماعة من رجل شيئا من أهلها

- ٢١٠ مطلب رجل أخذ لا خرمه قمع بده نصفه وبقي نصفه وكان القمع أغلى الخ  
 ٢١١ مطلب في رجل غصب له رجل من بلد ثلاث رؤس بقر الخ  
 ٢١١ مطلب في رجل يدعي أن له عند آخره ما أخذ جلامن رجل يدعي الخ  
 ٢١١ مطلب في رجل نخس ثورا بسكين لا تحرقات فقال الواجب اصاحبه الخ  
 ٢١١ مطلب رجل وسق حجارة على أهل ضيعة يدعي أن له حقا الخ  
 ٢١١ مطلب رجل له بقر ترعى في أرضه وله جار قريب منه خاف أن تنزل الخ  
 ٢١١ كتاب الشفعة  
 ٢١٢ مطلب رجل أخذ من آخر ثلث بد بالهبة ولا يمكن قسمته وفيها مطالب الخ  
 ٢١٣ كتاب المقرض  
 ٢١٣ مطلب رجل اقترض من آخر شاة ثم ذهب المقرض الخ  
 ٢١٣ مطلب رجل له عند آخر مبلغا من المال ليبيع له فيه ويشترى الخ  
 ٢١٤ مطلب رجل اقترض آخر أربعة أمداد ونصف الخ  
 ٢١٤ مطلب رجل دفع لا آخر ما لا يقبر فيه وفيه مطالب الخ  
 ٢١٥ كتاب المساقاة  
 ٢١٥ مطلب عن رجل باع نصف أرض معلومة بأربعة قروش وفيه مطالب  
 ٢١٦ مطلب رجل دفع لا آخر أرضا فيها غرس زيتون وفيه مطالب  
 ٢١٧ مطلب رجل اشترى من آخر زيتونا معلوما ومضى على ذلك سنين الخ  
 ٢١٧ كتاب الاجارة  
 ٢١٧ مطلب راعي يرعى بقر بلد وجيرها وفيه مطالب  
 ٢١٨ مطلب رجل تزوج امرأة ولها دار مشتركة وفيه مطالب الخ  
 ٢١٩ مطلب أرض وقف فيها غراس زيتون وغيره أجرها وفيه مطالب الخ  
 ٢٢٠ مطلب رجل اشترى جلامن آخر ثمن معلوم وفيه مطالب الخ  
 ٢٢١ مطلب رجل استأجر آخر يرعى له ثورين بأجرة معلومة وفيه مطالب  
 ٢٢٢ مطلب رجل رعى لا آخر غنما مدة من السنين على أن يكون له ثلث نتاجها  
 ٢٢٣ مطلب رجل استأجر حصة شائعة وفيه مطالب  
 ٢٢٤ مطلب رجل استأجر من آخر حمارا وفيه مطالب الخ  
 ٢٢٥ مطلب رجل استأجر قبا وفيه مطالب الخ  
 ٢٢٦ مطلب راعي بقر معه بقر أو ردها للشاء وواحدة منها لم ترد الماء

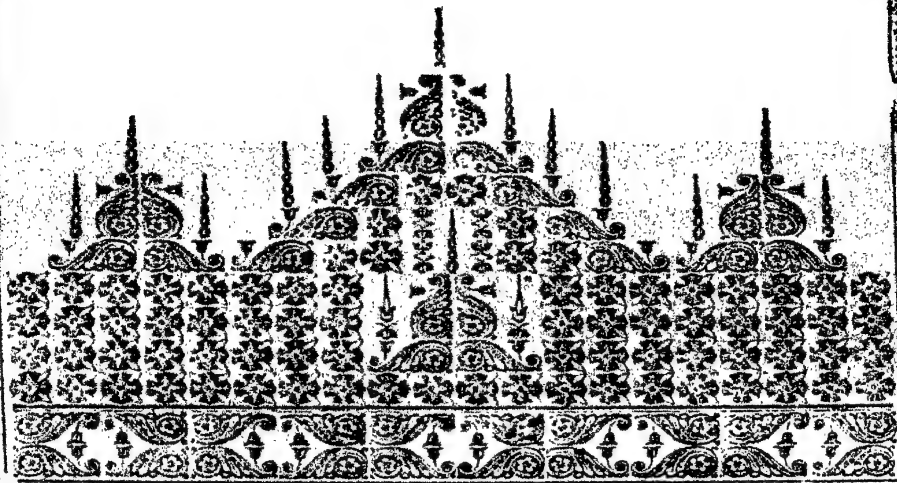
- ٢٢٦ مطلب أرض قيسارية عادمة النفع الخ
- ٢٢٧ مطلب رجل آجر بقيمة من آخر لينقل عليها زرعه الخ
- ٢٢٧ مطلب ساحة مساوية بها بيت غرب موقوفة على مسجد وفيه مطالب
- ٢٢٨ مطلب رجل عنده جبل دفعه لا خريكارى عليه الخ
- ٢٢٨ مطلب رجل أراد أن يستأجر دارا يملوكة وفيه مطالب
- ٢٢٩ كتاب احياء الموات وفيه مطالب
- ٢٣٠ مطلب رجل عمر في مكان قديم حريم لمسجد الخ
- ٢٣٠ مطلب رجل قاطن في بلدة توجه الى بلدة اخرى وفيه مطالب الخ
- ٢٣١ مطلب أرض من أراضي بيت المال وضع رجل يده على حصة منها الخ
- ٢٣١ مطلب أراد يبنى على سطح داره شيئا له ذلك وفيه مطالب الخ
- ٢٣٢ مطلب امرأة راضعة يدها على أرض ولها زوج مات وله أخ الخ
- ٢٣٢ مطلب رجل رهن عند آخر أرضا وفيه مطالب
- ٢٣٣ مطلب رجل له أرض وغرس وعلائق من قرية وله أولاد الخ
- ٢٣٣ مطلب في خربة لم يعمد لها واضع يده وفيه مطالب
- ٢٣٤ مطلب في أولاد دعم وجدوا آباءهم مشتركين وفيه مطالب
- ٢٣٥ مطلب في قطعة أرض كانت تحت بدجاعة الخ
- ٢٣٦ مطلب رجل له حائط متصل بدار لا خرحصل في بناءه خلل الخ
- ٢٣٦ مطلب رجل تحت يده أرض يتصرف فيها مدة الخ
- ٢٣٧ مطلب رجل خرج من بلده ثم يريد الرجوع لبلده الخ
- ٢٣٧ مطلب في واحة يده على أرض خربة لم يعمد لها عمارة وفيه مطالب
- ٢٣٨ مطلب عن مزرعة في يد أهل قرية متصرفين فيها بطريق الملك الخ
- ٢٣٨ مطلب في رجل له زيتون جاء رجل أجنبي وجد في أرضها بئرا قد عمدا
- ٢٣٩ مطلب في فرس مشترك بين اثنين وفيه مطالب الخ
- ٢٤٠ مطلب رجل له أرض دفعها لآخر الخ
- ٢٤٠ مطلب في رجل وضع يده على أرض لم يعمد لها عمارة وفيه مطالب
- ٢٤١ مطلب في حائط مشترك بين اثنين فهل لاحدهما أن يحدث الخ
- ٢٤١ مطلب في رجل عمر أرضا داخلية في حدود قرية وفيه مطالب
- ٢٤٢ كتاب الوقف وفيه مطالب

- ٢٤٣ مطلب في دكان آل الخراب استأجره رجل باجرة معلومة الخ
- ٢٤٤ مطلب في دار موقوفة قد تطاول عليها الزمان الخ
- ٢٤٥ مطلب في وقف أهلي تداولته الأيدي السنون والأيام وبجزأه الخ
- ٢٤٦ مطلب في واقف شرط لبنات ابنة أجد وعهود الخ
- ٢٤٦ مطلب في وقف أهلي كانت القوام فيما سبق من الزمان تصرف غلته على أولاده وفيه مطالب
- ٢٤٧ مطلب في مصبنة تعطل الاتفاغ بها تخلوها من قدور ونحاس الخ
- ٢٤٧ مطلب في امرأة أحضرت شهودا وقالت لهم أشهدكم اني وقفت وفيه مطالب
- ٢٤٨ مطلب في مستحق في وقف أهلي متول على حصته الخ
- ٢٤٨ مطلب في رجل وتل آخر في بيع أشجار وفيه مطالب الخ
- ٢٤٩ مطلب واقف وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم وثم الخ
- ٢٤٩ مطلب في رجل تحت يده أرض وقف تميم وفيه مطالب
- ٢٥٠ مطلب في قرية بها مسجدان أحدهما له دخل يزيد على مصالحه الخ
- ٢٥٠ مطلب في رجل له دار وقفها على عتيقه ثم أولاده وفيه مطالب
- ٢٥١ مطلب في رجل تحت يده أرض وقف وفيه مطالب
- ٢٥٢ مطلب في دار خربة مملوكة بدار جماعة يتصرفون فيها الخ
- ٢٥٢ مطلب في جماعة بيدهم وقف قديم مؤرخ بتاريخ سنة ست وثلاثين
- ٢٥٣ مطلب في محلة موقوفة على السادة المغاربة الخ
- ٢٥٤ مطلب فيما يقع في هذا الزمان من صرف مال في عمارة الوقف الخ
- ٢٥٤ مطلب في وقف صورته انشا الواقفان وهما الشيخ أحمد وأخوه الخ
- ٢٥٥ مطلب في وقف أهلي تصادق أهله على ان كل واحد منهم الخ
- ٢٥٦ مطلب في مسجد عمره أبواب الخيرات أيضا وله خدام
- ٢٥٦ مطلب في رواق داخل في حدود المسجد الخ
- ٢٥٧ مطلب سفلى وقف راكب عليه علوى ملك كان بيده يهودى الخ
- ٢٥٧ مطلب أرض وقف على نبي بالشهرة والتصرف وفيه مطالب
- ٢٥٨ مطلب في مبانة وقف لها متول متكلم عليها الخ
- ٢٥٩ مطلب عن أوقاف مسجلات وثباتات في مجلات القضاة الخ
- ٢٥٩ مطلب في بدخرب جار في وقف أبي الانبياء الكرام



- ٢٦٠ مطلب في أخوين لهما أملاك وعقارات بينهما مناصفة الخ
- ٢٦٠ مطلب في رجل أخذ حاتون وقف من ناظره الخ
- ٢٦١ مطلب في مسجد قديم له أرض وقف عليه قدبة الخ
- ٢٦٢ مطلب في رجل وقف وقفاً على الذكور من أولاده وشرط للإناث الخ
- ٢٦٣ مطلب عن رجل تلقى كرماعن أبيه وأبائه عن أجداده وتصرف فيه الخ
- ٢٦٤ مطلب في قرية مشتركة للوقف تسعة أعشار الخ
- ٢٦٤ مطلب في واقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده
- ٢٦٥ مطلب أرض وقف على ولي الله تعالى تحت يد رجل يتصرف فيها أجرها الخ
- ٢٦٥ مطلب دار محدودة بيد جماعة داخل حوش فيه عدة دور الخ
- ٢٦٦ كتاب الهبة وفيه مطالب
- ٢٦٧ مطلب رجل اشترى مكاناً من ماله ووهبه لبنته الخ
- ٢٦٧ مطلب رجل له أربعة أولاد تزوج منهم ثلاثة الخ
- ٢٦٧ مطلب عن والد خصها من زوجها بيت غير سهمانه ثم أنها وهدته الخ
- ٢٦٧ مطلب رجل وهب له جماعة ساحة أرض وبني فيها بيتين وله أولاد الخ
- ٢٦٨ مطلب دار مشتركة بين أخوين غاب أحدهما ثم بعد مدة حضر الخ
- ٢٦٨ مطلب والد يريد أولاده أخذ ما بيده من أرض وغيرها وكان دفع لهم غنماً الخ
- ٢٦٨ مطلب رجل له ولد وولد له ولدان أحدهما أبوهذا الخ
- ٢٦٩ مطلب رجل له ابن أخ محسن معه وله أيضاً أولاد أخ الخ
- ٢٦٩ مطلب رجل وهب لولده ثلث ما بيده من زيتون وأرض وتصرف فيه الخ
- ٢٦٩ مطلب جماعة لهم حصص في زيتون الخ
- ٢٦٩ مطلب رجل تحت يده ربيع طاحونة أخذها بالشراء الشرعي من رجل الخ
- ٢٧٠ مطلب في رجل له أربعة أولاد كل اثنين من امرأة قسم ماله وملكه الخ
- ٢٧٠ مطلب في رجل عنده لتيمة خمسة وسبعون ديناراً ورهن عنده داراً الخ
- ٢٧٠ مطلب واهب وهب ولده زيتوناً الخ
- ٢٧١ مطلب رجل مات عن محمد وعلي من ثم وسعد وسعد الله من أم
- ٢٧٢ مطلب رجل بنى بيتاً ووهبه لولده وسكن فيه الولد الموهوب له الخ
- ٢٧٣ مطلب رجل له ابن عم وهو صهره الخ

هذا الجزء الاوّل من كتاب فتاوى  
شيخ الاسلام والمسلمين العالم  
العامل الشيخ محمد الخليلي  
الشافعي رضي الله عنه  
ونفع المسلمين ببركة  
علومه في الدنيا  
والآخرة  
وكرمه  
آمين



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي تفرّد بالوحدانية فلا له ثاني \* وفرق بين الحق والباطل وعلم كل  
 قاص وداني \* وألهم العلماء لجواب السؤال بلا تواني \* ومنهم أسباب النوال  
 وبلغهم الأمانى \* فسبحانه وتعالى على أن وفقني للخير وهديني \* وأشهد أن لا اله  
 الا الله وحده لا شريك له وهو الباقي وكل شيء فاني \* وأشهد أن سيدنا محمدا  
 عبده ورسوله النبي العربي القرشي العدناني \* صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه  
 الذين شيدوا من الدين المباني \* وأظهروا الشريعة الغراء ووضحوها للمداني \*  
 وعلى من تبعهم وسلك سبلهم وطريقهم من كل عزيز وقوى وعاني \* صلاة  
 وسلاما دائمين متلازمين ملازمة الغريم للجاني \* وعدد ما قرىء واذا سألت  
 عبادي عني فأنى قريب أجيب دعوة الداعي إذا دعاني (وبعد) فان العلماء ورثة  
 الأنبياء ومعهم لهدي \* ومصايح للدجي ونجوم للاعتدائي \* وصقال للأصدا \*  
 وسلاح للأعدا \* وحة لمن اعتدى \* زادهم الله تعالى شرفا وتعظيما \* ومنهم  
 عزاء واجلالا ومهابة وتكريما \* خصهم الله تعالى بالشرف والعلابن الانام \*

وجعلهم قبلة ومنها جالدار السلام \* تتشرف الارض بمواضع \* أقدمهم \* وتنزل  
 الرحمة عند دروسهم وتقريرهم \* ولولا هم لكانت الناس بالدين جهالا \*  
 وأفتوا بغير علم فضلا وأضلا ولا \* ولقد قاموا في مسائل الفقه وسأروا \* وداروا  
 على مسائله وجدواها موا \* وبينوا المسائل الفقهية أحسن تبين \* وأظهروا  
 ما خبي \* وخفي عن الغيبين \* وردوا خصم الخصوم المخالفين \* وأقاموا صحة الحجج  
 والبراهين \* فأحاطوا بأحكام حرامه وحلاله \* ورشقوا من غوامض مائه  
 وزلاله \* ووضوا العبارة بلباب العقول والنقول \* واعتمدوا على كل قول صحيح  
 صواب مقبول \* على منهج الطريق الواضح المستقيم \* غير متعرضين لكلام ضعيف  
 ولا مبنين ولا ذميم \* وأن ما يشغل به العاقل اللبيب \* الكامل الأديب \* التفقه  
 في دينه \* والاجتهاد في فهمه وتبيينه \* لأجل اتقائه من الجهل الممين له في زمانه  
 وحينه \* وليعرف الحلال من الحرام والحرام من الحلال وليحوز الخير الجزيل  
 المتين \* لقوله صلى الله عليه وسلم من برز الله به خيرا فقهه في الدين \* ولما كانت  
 الفتوى من أهم ما بهايعتنى \* وأجل ثمريقتطف ويحتنى \* لتكونها من فروض  
 الكفايات \* ولعدم الاستغناء عنها في وقت من الاوقات \* ولم تنزل العلماء  
 الاعلام المفتيون \* يقيدون ما يقع لهم من الاسئلة والاجوبة ويجمعون \* ومن  
 كتب ما وقع له في لياليه وأيامه \* فقد كتب كتابا الى من يأتي بعده بحوادث دهره  
 وأعوامه \* ومن قيد ما رأى وشاهد في أوقاته ودهره \* فقد أشهد أحوال عصره  
 لمن لم يكن في عصره \* ولقد أفادنا الماسنون قبلنا بالآخبار \* وأطلعونا على ما دثر  
 وبقي من الآثار \* فأبصرنا ما لم نشاهده بالابصار \* وأحطنا بما لم نخط به خبرا من  
 الآخبار \* فرحمنا الله تعالى ورحمهم أجمعين \* وبوأنا وإياهم جنات عدن فيها  
 خالدين \* لقد غرسوا حتى أكلنا وانا لنغرس حتى يأكل من بعدنا \* ويستفيدون  
 ما رأينا وشاهدنا \* ويعلمون ما شهدنا وعهدنا \* والناس لهم في القنون مراتب  
 ومقامات \* ولما ذارفع بعضهم فوق بعض درجات \* وما ذاك الا فضل من المولى  
 الكريم المتعال \* يؤتيه لمن يشاء من عباده ويكسوه ثوب الاجلال \* وقد اهتم  
 العلماء في جمع الوقائع غاية الاهتمام \* واجتهدوا في حفظها لينتفع بها من بعدهم من  
 الانام حتى صارت كتبا عديدة يرجع اليها \* ودواوين فريدة يعتمدها \* وبراهين  
 غزيرة يتمسك بها \* لما فيها من الاحوال النادرة والفروع الشاردة لا تكاد توجد  
 مسطرة الاعلى الندور \* ولا يلتقي مثلها في الكتب المبسوطة غالبا الا في العتور \*  
 وقلوب أهل هذا الزمن ماثلة اليها \* ومعواين في الجواب عليهم \* قال العبد الفقير \*

الى مولانا الفقي القدير \* السيد أحمد بن أمين الدين البسماحي المتشرف بافتا  
 السادة الشافعية بنا بلس المحبة لما انتقل بالوفاء الى رحمة الله تعالى العالم العلامة \*  
 الحبر البحر الفهم \* شافعي زمانه \* فريد عصره واوراقه \* كهف الاسلام والمسلمين  
 عمدة الفقهاء والمحدثين \* شيخ الاقضاء والتدريس \* ومحل الفروع والتأسيس \*  
 من هو تابع المذهب الامام الاعظم الشافعي بن ادريس \* شيعي واستاذي عمدي  
 واستنادي \* وقد وقى الى الله تعالى المرحوم المغفور له ان شاء الله تعالى الشيخ  
 محمد الخليلي تزيل القدس الشريف أمطر الله تعالى عليه صيب الرحمة والرضوان \*  
 وأسكنه وايانا أعلى فراديس الجنان \* وكان رحمه الله تعالى قيدي في مسودة شريفة  
 بعض ما وقع له من الاسئلة وما أجاب عليها \* فأرسلت طلبتها من ولده مقفر  
 السادات وعين السادات \* الحائز قصب السبق الى رتب السكالات \* من  
 هو كاسمه فالح وناجح \* مولانا السيد محمد المصالح \* وفقه الله تعالى للعمل الصالح \*  
 وبلغه ما أمل من جميع المصالح \* فاجابني لما طلبت \* وبلغني ما أملت \*  
 وأرسلها لي وما وفي وحملني له بذلك أجل الثناء \* فرأيتها فوائد ثمينة \* وفرائد  
 يتيمة \* وجواهر مضيئة \* وبدورا مستضيئة \* تحقيق انها بماء العيون  
 ترسم \* وجمداد العسجد ترقم \* وتكتب في صحائف الورق فضلا عن الورق \*  
 باحسن خط من كتب وورق \* فجزاه الله تعالى جزاء وافيما وفورا \* وجعل على عمله  
 متقبلا وسعيه سعيام مشكورا \* فما كل من فعل أجاد في فعله \* ولا كل من قال  
 وفي بقوله \* والخلائق في الفضائل يتفاوتون \* وقد يظفر الاوآخر بما ترك  
 الاولون \* وقد جمعت مسائل مهمة كثيرة الوقوع \* وفوائد جمة ظاهرة  
 الطلوع \* وواقعات شهيرة \* ومنقولات عزيزة \* وأبحاثا مطبقة وجيزة \*  
 ينفذ بها الصغير والكبير \* ويرتاح بالآخذ منها المأمور والامير \* وتكون عوناً  
 لمن بمنصب الاقنابلي \* وسلك في فتواه منهاج الاستقامة وكفى \* وبمطالعتها الغباوة  
 والغشاوة تنجلي \* والكونها من وقائع أهل هذا الزمن والاولان \* لا يمل قارئها  
 مع توالي الملوان \* خالية عن الكلام المعصي \* سالمة من الالخان والمغصى \*  
 فاستخوت الله تعالى كثيرا \* واتخذته هاديا ونصيرا \* بيضتها وجعتها \* وعلى  
 أبواب متن الفقه رتبها \* وحذفت منها بعض أسئلة مكرره \* واجوبة مطولة \*  
 وبديتها اقول بما يتعلق بالتفسير ثم بالحديث ثم بالهونم بالتوجيه ثم بابواب الفقه  
 على الترتيب ثم ختمتها ببابين الاول بما يتعلق بالتصوف والثاني مسائل منهورة  
 وسميتها بالفتاوى الحمديّة الخليلية \* في واقعات السادة الشافعية \* نويت

بذلك الاجر والثواب من الكريم الملك الوهاب \* ولتسكون سبيبا نصباقي من  
العقاب \* وطعم عابدي في دعوة عبد صالح بحساب بعد اتقالي من هذه الدار لدار  
الثواب \* ولنذكر نبذة من مناقب المصنف رحمه الله تعالى كان رضى الله تعالى  
عنه كهفا في العلم \* بحرا في المنطوق والمفهوم \* صاحب كرامات ظاهرة \*  
ومقامات عالية وعبارات باهرة \* واشارات سامية وحقائق زاهرة \* وأنفاس  
نامية وهم متواليه \* وأحوال خارقة \* وأسرار ناطقة \* وأفعال صادقة \* ونفحات  
قدسية \* ومعارف روحانية \* وفتوح ملكوتية \* ورياضات ومجاهدات أبرزالله  
تعالى له المغيبات \* وخرق له العبادات \* وكشف له المراد الخفيات \* وقصد لحل  
المشكلات \* ويسر له فعل الطاعات \* ووفقه لاداء الفرائض في اول الاوقات \*  
وكان مجلسه كجبالس الانبياء عليه وقار ووهبة وأوهبه الله تعالى الامز والوقار والبهاء  
والكمال والفخر والافتخار وكان مدررا في المجالس واذا تكلم بشيء يرجع الكل  
الى قوله وكلامه وأوقع الله تعالى له القبول التام في الصدور والمهابة والقبول  
في قلوب العالم وألقى الله تعالى هيته في قلوب الكفار خصوصا بلاد النصارى كانوا  
يحسبون حسابا ويخفون سطوته وباسه وأجمع أهل الافاق على جلالاته  
وفضيلته وقصدوه بالزيارة من سائر الاقطار وكان جمع الله تعالى له علم الحقيقة  
والطريقة والشريعة وانتهت اليه الطريقة في ترتيب المريدين الصادقين وكان  
وعظه يطرب السامعين ويذبحش الناظرين ويحيي القلوب الميتة وكان من طريقته  
اسقاط الجاه وترك التصنع واستعمال الاخلاص محبا لأهل الصلاح مهتما بمور  
المسلمين معظه الامراء والمساكين حسن الخلق شديد الهمة كامل الادب وافر  
العقل كثير التواضع معمور الباطن بحرا في الكلام بالسجع والمنز والشعر  
والانتظام وقدمه العلامة المرحوم السيد محمد بن المرحوم السيد عبد الرحيم  
الافندي رحمه الله تعالى المهني بالقدس الشريف حين أضافه في كرمه بمدينة  
السيد الخليل عليه ملوات الملك الجليل حيث قال

امام الفضل مولانا الخليلي \* فريد العصر والعلم الجليلي  
حبيب ربه لطيفا وعلميا \* لحل المشكلات مع الدليل  
اذا وافيته تلقاه صدرا \* رحيبا بالمكارم للزبيل  
أنياء بكرم أرض حبرى \* فحيانا وأحيانا بالجميل  
وجلنا لطائف مذللتنا \* وأمننا من الخير الجزيل  
فاوقفه يا الهى غيث بر \* ونكس أنف بهغه الرخيل



رضى الله تعالى عنه في نصف شهر جمادى الثانية سنة سبعة وأربعين ومائة  
 وألف من الهجرة النبوية على صاحبها ألف صلاة وألف ألف تحية ودفن  
 رضى الله تعالى عنه في المدفن الذى بداخل تلوته المحاورة للسلطانية بداخل  
 المسجد الأقصى وصار له مشهد عظيم ما وقع لاحد في هذا الزمن وعلى خريجه من  
 النور والهدى والاحترام والوفاد والجلال ما يليق بجنابه الكريم وقال بعض من رثاه  
 رحل الخليلي للديار الباقي \* من هذه الدنيا الدنية القانية  
 مولاه ناداه فلي طائعا \* متشرفا جنات عدن عليه  
 قد كان في القدس الشريف كمكوكب \* يضي كالقمر المنير علانيه  
 قد كان ذا حلم وذا حلم وذا \* فضل كما واج لبحار الطاميه  
 قد كان بجزيرة العلوم مفضلا \* للدين حصنا كالسلاح الماضيه  
 قد كان للاسلام عزرا ناصحا \* أوقاته مثل النجوم الزاهيه  
 قد كانت الكفار تخشى بأسه \* وتخاف سطوته اللثام الطاغيه  
 يا قدم زیدی في العيب وفي البكا \* وجيع حولك أن يكونوا ناعيه  
 طرف الاراضى انتقص لفراقه \* دليل هذا القیامة غاشية  
 قد غاب وأسفاه عنا في الردى \* قادم على محى العظام الباليه  
 ان قيل في الاحداث غاب فانه \* في روضة حسناء تجلس ساميه  
 يارب المختار فاجعنا به \* في جنة فيها قطوف دانيه  
 ويقول رضوان لنا هذا بما \* أسلفتموه في الايام الخاليه  
 مولای فارجه وفعمه واكرمهم وأسكنهم القصور العاليه  
 جنات عدن زخرت لقدمه \* جوزى من الرحمن خيرا وافيه  
 لما أصبنا فيه ارجح منه \* قرب الرحيل من الديار القانيه

سنة ١١٤٧

\* (باب ما يتعلق بتفسير القرآن العظيم) \*

(سئل) عن بسم الله الرحمن الرحيم هل هي من الفاتحة وهل هي آية من أول  
 كل سورة الابراء (اجاب) اختلفوا في البسملة فذهب قراء البصرة والمدنية وفقهاء  
 الكوفة الى انها ليست من الفاتحة ولا من غيرها من السور والافتتاح بها للتميم  
 والتبرك وذهب قراء مكة والكوفة وكثر فقهاء الحجاز الى انها من الفاتحة وليست  
 من سائر السور وقيل آية من كل سورة الاسورة التوبة وهو قول الثوري وابن  
 المبارك والشافعي لانها كتبت في المصحف بخط سائر القراء وانه قواعلى ان الفاتحة

مطلب في بسم الله الرحمن  
 الرحيم هي من الفاتحة الخ



سبع آيات فالآية الأولى عنده من بعدها من الفاتحة بسم الله الرحمن الرحيم وروى  
 في الخبر الصحيح عن سعيد بن جبيرة قد آتيناك سبعة من المشافي والقرآن العظيم  
 هي أم القرآن قال أبي وقرأها على سعيد بن جبيرة حتى ختمها ثم قال بسم الله الرحمن  
 الرحيم الآية السابعة قال سعيد قرأها على ابن عباس كما قرأتها عليك ثم قال  
 بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة قال ابن عباس فدخرها لكم فأخرجها  
 لأحد قبلكم وروى عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف  
 ختم السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم وعن ابن مسعود قال كنا لا نعلم  
 فصل ما بين السورتين حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم وقال الشعبي كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يكتب في بدء الأمر على رسم قريش باسمك اللهم حتى نزلت وقال  
 اركبوا دوابهم بسم الله مجراها ومرساها فكتب بسم الله حتى نزلت قل ادعوا الله  
 أو ادعوا الرحمن فكتب بسم الله الرحمن حتى نزلت أنه من سليمان وأنه بسم الله  
 الرحمن الرحيم فكتب مثلها ذكره البغوي في تفسيره وأما ما تكتب في أول براءة لان  
 براءة نزلت بالسيف واليسمى للرجة فلا تناسم والله تعالى أعلم (سئل) في قوله  
 تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد  
 ومنهم سابق بالخيرات ما معنى ذلك (أجاب) المعنى أورثنا أعطينا لأن الميراث إعطاء  
 وقيل أورثنا أخزنا ومنه الميراث لأنه تأخر عن الميت ومعناه أخزنا القرآن من الأمم  
 السالفة وأعطيناكموه وأعلمناكم له الذين اصطفينا من عبادنا قال ابن عباس يريد  
 أمة محمد صلى الله عليه وسلم قسمهم وربتهم واختلف المفسرون في معنى الظالم  
 والمقتصد والسابق قال عتبة بن صهبان سألت عائشة رضي الله عنها عن قوله  
 تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فقالت يا بني كلهم في الجنة  
 أما السابق بالخيرات فمن مضى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد له  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة وأما المقتصد فمن اتبع أثره من أصحابه حتى  
 لحق به وأما الظالم فثلى ومثلكم فجعلت نفسها معنوا وقال مجاهد والحسن وقتادة  
 فمنهم ظالم لنفسه وهم أصحاب المشيمة ومنهم مقتصد هم أصحاب الميمنة ومنهم سابق  
 بالخيرات باذن الله هم السابقون المقربون من الناس كلهم وعن ابن عباس قال  
 السابق المؤمن الخالص والمقتصد المرائي والظالم الكافر نعمة الله غير الجاحد لها  
 لأنه حكم لثلاثة بدخول الجنة فقال جنات عدن يدخلونها وقال الحسن السابق  
 من رجحت حسنة على سيئاته والمقتصد من استوت حسنة وسيئاته والظالم  
 من رجحت سيئاته على حسنة وقيل الظالم من كان ظاهره خيرا من باطنه والمقتصد

مطلب في قوله تعالى ثم  
 أورثنا الكتاب الخ

الذي يستوى ظاهره وباطنه والسابق الذي باطنه خيره وظاهره وقيل الظالم من  
 وعد الله تعالى بلسانه ولم يوافق فعله قوله والمقتصد من وعد الله بلسانه واطاعه  
 بجهوارحه والسابق من وعد الله تعالى بلسانه واطاعه بجهوارحه وأخلص له عمله  
 وقيل الظالم التالي للقرآن والمقتصد القاري له العامل به والسابق القاري له العامل  
 بما فيه وقيل الظالم اصحاب الكبار والمقتصد اصحاب الصغائر والسابق الذي  
 لم يرتكب ككب كبيرة ولا صغيرة وقال سهل بن عبد الله السابق العالم والمقتصد المتعلم  
 والظالم الجاهل انتهى بغوى والله تعالى أعلم (سئل) عن معنى قوله تعالى والذي جاء  
 بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون فالذي هو من المتقين (اجاب) قال ابن عباس  
 والذي جاء بالصدق يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بلا اله الا الله وصدق به  
 الرسول ايضا بلغه الى الخلق وقال السدي والذي جاء بالصدق جبريل بالقرآن  
 وصدق به محمد صلى الله عليه وسلم تلقاه بالقبول وقال ابو العالبيه والكلبي والذي  
 جاء بالصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدق به ابوبكر وقال قتادة ومقاتل  
 والذي جاء بالصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدق به المؤمنون لقوله تعالى  
 اولئك هم المتقون وقال عطاء والذي جاء بالصدق الانبياء وصدق به الاتباع والله  
 تعالى أعلم (سئل) عن قوله تعالى يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت  
 في منامها فيمسك المتوفى عليهم الموت ويرسل الاخرى الى اجل مسمى ان في ذلك  
 لايات لقوم يتفكرون ما معنى ذلك (اجاب) يقال للانسان نفس وروح فعند النوم  
 تخرج النفس وتبقى الروح وعن علي قال تخرج الروح عند النوم ويبقى شعاعه  
 في الجسد بمذلك يرى الرؤيا فاذا انتبه من النوم عاد الروح الى جسده باسرع من  
 لحظة ويقال ان ارواح الاحياء والاموات تلتقي في المنام فيتعرف ما شاء الله فاذا  
 ارادت الرجوع الى اجسادها امسك الله تعالى ارواح الاموات عنده وأرسل  
 ارواح الاحياء حتى ترجع الى اجسادها الى انقضاء مدة حياتها فلا انسان نفسان  
 نفس الروح وهي التي تقبض عند فناء أكلها وانقضاء أجلها ونفس الحياة التي  
 يتوفاها عند النوم وهي بها العقل والتمييز ولا نه بعد النوم يتنفس والله تعالى أعلم  
 (سئل) عن قوله تعالى فاصبر كما صبر اولوا العزم من الرسل ما معنى اولوا العزم  
 وكم هم (اجاب) قال ابن عباس اولوا العزم أي الحزم وقال الضحاك ذوا الجهد  
 والصبر واختلغوا فيهم فقال ابن زيد الرسل كانوا اولوا عزم لم يبعث الله نبيا الا كان  
 ذا عزم وحزم ورأي وكال عقل وقال بعضهم الانبياء كلهم اولوا العزم الا يوسف لجملة  
 كانت معه الا ترى انه قيل لانبى صلى الله عليه وسلم ولا تكن كصاحب الحوت

مطلب في قوله تعالى والذي  
 جاء بالصدق وصدق به الخ

مطلب في قوله تعالى الله  
 يتوفى الانفس حين موتها الخ

مطلب في قوله تعالى فاصبر  
 كما صبر اولوا العزم من الرسل  
 الخ

وقال قومهم نجيها الرسل المذكورون في سورة الانعام وهم ثمانية عشر لقوله تعالى بعد ذكرهم اولئك الذين هداهم الله فبهداهم اقتده وقال الكتابي هم الذين امروا بالجهاد واظهروا المكاشفة مع أعداء الدين وقيل هم ستة نوح وهود وصالح ولوط وشعيب وموسى وهم المذكورون على النسب في سورة الاعراف والشعراء وقال مقاتل هم ستة نوح صبر على اذى قومه وابراهيم صبر على النار واسحق صبر على الذبح ويعقوب صبر على فقد ولده وذهب بصره ويوسف صبر في البئر والسجن وأيوب صبر على الضر وقال ابن عباس وقتادة هم نوح وابراهيم وموسى وعيسى أصحاب الشرائع فهم مع محمد صلى الله عليه وسلم خمسة والله تعالى أعلم (سئل) عن قوله تعالى يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل الا بدماء معنى ذلك (أجاب) قال ابن عباس رضى الله عنه ما نزلت هذه الآية في ثابت ابن قيس لما قال للرجل الذي لم يفسح له ابن فلانة فقال النبي صلى الله عليه وسلم من ذا كرفلانة فقال ثابت انا يا رسول الله فقال انظر في وجهه القوم فنظر فقال ما رأيت يا ثابت قال رأيت أبيض وأحمر وأسود قال فانك لا تفضلهم الا في الدين فنزلت في ثابت هذه الآية وقال مقاتل لما كان يوم فتح مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا حتى علا ظهر الكعبة وأذن فقال هتاف بن أسد بن أبي العاص الحمد لله الذي قبض أبي حتى لم ير هذا اليوم وقال الحارث بن هشام انا وجدته غير هذا العبد الاسود مؤذنا وقال سهيل بن جمران يرد الله شيئا وقال أبو سفيان اني لا اقول شيئا أخاف أن يخبر به رب السماء فأتى جبريل فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قالوا فدعاهم وسألهم عما قالوا فقرأوا فأنزل الله عز وجل هذه الآية وزجرهم عن التفاخر بالانساب والتكاثر بالاموال والازدراء بالفقراء فقال يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى يعني آدم وحواء أي انكم متساوون في النسب ووجهكم شعوبا جمع شعب بفتح الشين وهي رؤس القبائل مثل ربيعة ومضر والاوز والخزرج سموا شعوبا للشعبهم واجتماعهم كشعب أغصان الشجرة والقبائل هي دون الشعوب واحدهم ساقيلة وهي كبكر وربيعة وقيم من مضر ودون القبائل العماثر واحدها عمارة بفتح العين ودون العماثر البطون ودون البطون الانخاذ ثم الفصائل ثم العشائر وقيل الشعوب من العجم والقبائل من العرب والاسباط من بني اسرائيل وقال أبو روق الشعوب الذين لا ينتسبون الى أحد بل الى المدن ان والقرى والقبائل العرب الذين ينتسبون الى آبائهم فأخبر الله سبحانه وتعالى ان أرفعهم منزلة عنده أنقاهم روى أنه صلى الله عليه وسلم قال الحسب المال والكرم

مطلب في قوله تعالى يا أيها  
الناس انا خلقناكم من ذكر  
وانثى

التقوى وقال ابن عباس كرم الدنيا الغنى وكرم الآخرة التقوى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لا ينظر الى صوركم وأموالكم ولكن ينظر الى قلوبكم وأعمالكم والله تعالى أعلم (سئل) ما معنى قوله سبحانه وتعالى يسأله من في السموات والارض كل يوم هو في شان (أجاب) قال قتادة يعني لا يستغنى عنه أهل السماء والارض وقال ابن عباس أهل السموات يسألونه المغفرة وأهل الارض يسألونه الرزق والمغفرة وقال مقاتل نزلت في اليهود حين قالوا ان الله لا يقضى يوم السبت وقال المفسرون من شأنه أنه يحيى ويميت ويرزق ويعزق وما يذل وما يرفى مريضاً ويغلق ما نيا ويفرج مكر ويا ويحيى داهياً ويعطى سائلاً وينغرز ذنباً الى ما لا يحصى من أفعاله واحداثه في خلقه ما يشاء وروى عن ابن عباس أنه قال ان مما خلق الله عز وجل لوجاه من درة بيضاء دقها يا قوتة حمراء قلبه نور وكتابه نور ينظر الله عز وجل كل يوم ثلثمائة وستين نظرة يخلق ويرزق ويحيى ويميت ويعزق ويذل ويفعل ما يشاء ذلك قوله تعالى كل يوم هو في شان قال سفيان بن عيينة الدهر كله عند الله تعالى يومان أحدهما مدة أيام الدنيا والاخر يوم القيامة فالشأن الذى هو فيه فى اليوم الذى هو مدة الدنيا الاختبار بالامروالنهي والاحياء والاماتة والاعطاء والمنع وشان يوم القيامة الجزاء والحساب والثواب والعقاب وقيل شأنه جل ذكره أنه يخرج فى كل يوم وليلة ثلاثة عساكر عسكر من أسلاب الآباء الى أرحام الامهات وعسكر من الارحام الى الدنيا وعسكر من الدنيا الى القبور ثم يرتحلوا جميعاً الى الله عز وجل وقال الحسن بن الفضل هو سوق المقادير الى المواقيت وقال أبو سليمان الداراني فى هذه الآية له كل يوم للعيد بجديد والله تعالى أعلم (سئل) عن معنى قوله تعالى والقلم وما يسطرون (أجاب) اختلفوا فى نون قال ابن عباس هو الحوت الذى على ظهره الارض واسمه بهموت وقيل ليون أو قيل بهاموت ولما خلق الله تعالى القلم فجرى بما هو كائن الى يوم القيامة ثم خلق النون فبسط الارض على ظهره فتحرك النون فسادت الارض فأنبتت الجبال فان الجبال لتفخر على الارض وقالت الرواة لما خلق الله تعالى الارض وقتها بهت من تحت العرش ملكاً فهبط الى الارض حتى دخل تحت الارضين السبع ثم ضبطها فلم يكن لقدميه موضع قرار فأهبط الله عز وجل من الفردوس ثوراً له أربعون ألف قرن وألف قائمة وجعل قرار قدم الملك على سنامه فلم تستقر قدماه فأخذ يا قوتة خضراء من أعلى درجة فى الفردوس غلظها مسيرة خمسمائة عام فوضعها بين سنام الثور الى اذنه فاستقرت قدماه وقرن ذلك الثور خارجة من أقطار الارض وخضراء فى البحر فهو يتنفس كل يوم

مطلب فى قوله تعالى يسأله من فى السموات والارض كل يوم هو فى شان

مطلب فى ن والقلم وما يسطرون

يوم نفسا فاذا تنفس مد البحر واذا رد نفسه زجر فلم يكن لقوائم الثور موضع قرار  
فخلق الله تعالى صخرة كغلاظ سبع سموات وسبع ارضين فاستقرت قوائم الثور  
عليها وهي الصخرة التي قال لقمان لابنه فتمكن في صخرة ولم يكن للصخرة مستقر  
فخلق الله تعالى نونا وهو الحوت العظيم فوضع الصخرة على ظهره وسائر جسده  
والحوت على البحر والبحر على متن الرمح والرمح على القدرة يقال ان الدنيا كلها بما  
عليها حرقان قال لها الجبار كوني فساكنت قال كعب الاحبار ان ابليس تغفل الى  
الحوت الذي على ظهره الارض فوسوس له فقال له اترى ما على ظهرك لو انما من  
الاعم والدواب والشجر والجبال لان نفقتهم القيتهم عن ظهرك فهم لو انما يفعل  
ذلك فبعث الله تعالى دابة فدخلت مخففة فدخلت الى دماغه ففج الحوت الى الله  
تعالى فأذن لها فخرجت قال كعب والذي نفسي بيده انه لينظر اليها وتنظر اليه  
انهم بشيء من ذلك عادت كما كانت وقال الحسن وقتادة والضحاك النون الدواة  
والقلم هو الذي كتب الله به الذكرو هو قلم من نور طوله ما بين السماء والارض ويقال  
أقول ما خلق الله تعالى القلم ونظر اليه انشق نصفين ثم قال اجريها هو كائن الى يوم  
القيامة فجري على اللوح المحفوظ بذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) ما معنى  
قوله تعالى اذا الشمس كورت الى قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت (أجاب)  
تكويرها ذهاب ضوءها وقيل افمحلا لها وقال الزجاج لغت كما تلف الامامة يقال  
كورت الامامة على رأسى أ كورها كورا وكورتها تكويرا اذا لفقتها ومعناه  
ان الشمس يجمع بعضها الى بعض ثم تلف فاذا فعل بها ذلك ذهب ضوءها قال ابن  
عباس يكور الله الشمس والقمر والنجوم يوم القيامة في البحر ثم يبعث عليها ريحا  
ديورا فتضرمها فتصير نار اقوله تعالى واذا النجوم انكدرت أى تناثرت من السماء  
وتساقطت على الارض يقال انكدر الطائر أى سقط عن عشه قال الكلبي  
وعطاء تظلمت السماء يومئذ بنجوم ما لا يبق نجم الا وقع قوله تعالى واذا الجبال سيرت  
عن وجه الارض فصارت هباء منسورا واذا العشار عطلت وهي النوق الحوامل  
التي أتى على حملها عشرة أشهر واحدها عشر اثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع لئلا  
سنة وهي أنفس مال عند العرب عطلت تركت بلاراع أهملها أهملها وهاك كانوا  
لازمين لاذنهم سألوا لم يكن لهم مال أعجب اليهم منها لما جاءهم من أهوال يوم القيامة  
واذا الوحوش حشرت يعنى ذوات البرجعت بعد البعث ليقتص بعضها من بعض  
وروى عكرمة عن ابن عباس قال حشرها موتها وقال حشر كل شيء الموت الا الجن  
والانس فانهم ما يوقفان يوم القيامة واذا الجن اسجرت قال ابن عباس أوقدت

مطلب في قوله تعالى  
اذا الشمس كورت الخ

فصاروا نارا تضارم وقيل صارت مياهها بحرا واحدا من الجحيم لاهل النار وقال  
 الحسن بن سعيد وقال ذهب ماؤها فلم يبق فيه قطرة وروى عن أبي ابن كعب قال ست  
 آفات قبل يوم القيامة بينما الناس في أسواقهم اذهب ضوء الشمس فبينما هم كذلك  
 اذا تناثرت النجوم فبينما هم كذلك اذا وقعت الجبال على الارض فحركات واضطرابات  
 وفزع الجن الى الانس والانس الى الجن واختلطت الدواب والطير والوحش  
 وماج بعضهم في بعض فذلك قوله تعالى واذا الوحوش حشرت واختلطت واذا  
 العشار عطلت واذا البحار سجرت قال قالت الانس والجن نحن نأتكم بالخير  
 فانطلقوا الى البحر فاذا هي نار تأجج قال فبينما هم كذلك اذا تصدعت الارض  
 صدعة واحدة الى الارض السابعة السفلى والى السماء السابعة العليا فبينما هم  
 كذلك اذ جاءتهم الريح فأماتهم وعن ابن عباس ايضا قال هي اثنا عشر خصلة  
 ست في الدنيا وست في الآخرة قوله تعالى واذا النفوس زوجت روى النعمان  
 عن بشير عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سئل عن هذه الآية قال يقرن بين  
 الرجل الصالح مع الرجل الصالح في الجنة ويقرن بين الرجل السوء مع الرجل السوء  
 في النار وقال عطاء ومقاتل زوجت نفوس المؤمنين بالخير والعين وقرئت نفوس  
 الكافرين بالشرطين وروى عن عكرمة قال واذا النفوس زوجت ردت الارواح  
 في الاجساد واذا المؤودة سئلت وهي الجارية المدفونة حية سميت بذلك لما يطرح  
 عليها من التراب فيؤدّها أي يثقلها حتى تموت وهكذا العرب تدفن البنات  
 حية مخوفة العار والحاجة وعن ابن عباس = انت المرأة في الجاهلية اذا حملت  
 وآن أو ان ولادتها حفرت حفرة فتمنضت على رأس الحفرة فان ولدت جارية رمت  
 بها في الحفرة وان ولدت غلاما حبسته وقيل كان الرجل اذا ولد له بنت ألبسها  
 حبة من صوف أو شعر حتى اذا بلغت ست سنين ذهب بها الى الصحراء وقد حفر  
 لها حفرة فيأقيمها فيها ويهيل التراب عليها وقيل غير ذلك وقوله سئلت بأي ذنب  
 قتلت معناه تسال المؤودة بأي ذنب قتلت ومعنى سوالها اتوبيح قائلها لانها تقول  
 قتلت بغير ذنب قوله تعالى واذا الصحف نشرت يعني صحائف الاعمال تنشر للحساب  
 واذا السماء كسخت أي نزعت فطويت وقال الزجاج قلعت كما يقطع السقف وقال  
 مقاتل تنكشف عن فيها واذا الجحيم سعرت أي أوقدت لاعداء الله تعالى واذا  
 الجنة ازلفت قربت لا ولاء الله تعالى علمت نفس ما أحضرت أي من خير أو شر  
 وهذا جواب لقوله تعالى اذا الشمس كورت وما بعدها والله تعالى أعلم (سئل)  
 ما معنى قوله تعالى والتين والزيتون وطور سينين وهذا البلد الامين (أجاب) قال

مطلب في قوله تعالى والتين  
 والريثون



ابن عباس التين هو تينكم هذا الذي تأكلون والزيتون هو زيتونكم هذا الذي  
تصرون منه الزيت قيل خص التين بالقسم لانه فاكهة مخصصة لا يحجم لها يشبه  
فواكه الجنة والزيتون شجرة مباركة تجابه الحديث وهو ثمر ودهن يصلح للاصباح  
والاصطباح وقال عكرمة التين والزيتون جبلان وقال قتادة التين الجبل الذي  
عليه دمشق والزيتون الجبل الذي عليه بيت المقدس لانهم ما يبتدان التين والزيتون  
وقال الضحاك هما مسجدان بالشام قال ابن زيد التين مسجد دمشق والزيتون  
مسجد بيت المقدس وقال محمد بن كعب التين مسجد أصحاب أهل الكهف  
والزيتون مسجد ايليا وطور سيناء والجبل الذي كلم الله تعالى عليه موسى عليه  
الصلاة والسلام والبلد الامين مكة يأمن فيها الناس في الجاهلية والاسلام وهذه  
أقسام وجوابها لقد خلقتنا الانسا في أحسن تقويم أي أعيدل فامة وأحسن  
صورة وذلك انه تعالى خلق كل حيوان منكباً على وجهه الا الانسان خلقه مديد  
القامة يتناول ما كوله بيده مزيئاً بالعقل والتمييز والله تعالى أعلم (سئل) ما معنى  
قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره وهل ورد  
قراءة اذا زلزلت تعدل نصف القرآن (أجاب) الذرة وزن غلة صغيرة أصغر  
ما يكون من النخل وقال ابن عباس ليس مؤمن ولا كافر عمل خيراً أو شراً في الدنيا الا  
أراه الله يوم القيامة فأما المؤمن فيرى حسناته وسيئاته فيغفر الله سيئاته ويثيبه  
بحسناته وأما الكافر فترد حسناته ويعذب بسيئاته قال محمد بن كعب في هذه  
الآية فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره من كافر يرى ثوابه في الدنيا في نفسه وأهله وماله  
وولده حتى يخرج من الدنيا وليس له عند الله خير ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره  
من مؤمن يرى عقوبته في الدنيا في نفسه وأهله وماله وولده حتى يخرج من الدنيا  
وليس له عند الله شر روى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال اذا زلزلت تعدل نصف القرآن وقل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وقل يا أيها  
الكافرون تعدل ربع القرآن والله تعالى أعلم (سئل) ما معنى قوله تعالى ويل  
لكل همزة لمزة (أجاب) قال ابن عباس هم المشاؤون بالنميمة المفرقون بين  
الاحبة ومعنا هم واحد وقال مقاتل الهمزة الذي يعيبك في الغيب والهمزة الذي  
يعيبك في الوجه وقال سعيد بن جبير وقادة الهمزة الذي يأكل لحوم الناس  
ويغتصبهم والهمزة الطعان عليهم وقال ابن زيد الهمزة الذي يهرس بالاسنانه ويضربهم  
والهمزة الذي يلزهم بلسانه ويعيبهم وقيل غير ذلك والله تعالى أعلم (سئل) ما المراد  
بالماعون في قوله تعالى ويمنعون الماعون (أجاب) روى عن علي رضي الله عنه

مطلب في قوله تعالى فمن  
يعمل مثقال ذرة خيراً يره الخ

مطلب في قوله تعالى  
ويل لكل همزة الخ

مطلب في قوله تعالى  
ويمنعون الماعون الخ

أنه قال هي الزكاة وهو قول ابن عمر والمحسن وقتادة والضحاك وقال عبد الله بن مسعود الماعون القاس والدنو والقدر وأشباه ذلك وقال مجاهد الماعون أعلاها الزكاة المفروضة وأدناها عارية المتاع وقال محمد بن كعب المعروف بكعب الذي يتما طام الناس فيما بينهم وقيل الماعون ما لا يحل منعه مثل الماء والملح والنار والله أعلم (سئل) عن قوله تعالى وأنه هو أضحك وأبكى فهل هذا دليل على جواز الضحك من غير سبب مثلاً وما معنى ذلك (أجاب) المعنى أن كل ما يعمله الإنسان بقضاء الله تعالى وخلقه حتى الضحك والبكاء وأنه سبحانه وتعالى أضحك أهل الجنة في الجنة وأبكى أهل النار في النار وقال الضحاك ضحك الله تعالى الأرض بالنبات وأبكى السماء بالمطر وقال عطاء يعني أفرح وأحزن لأن الفرح يجلب الضحك والحزن يجلب البكاء وروى أنه قيل لجابر بن سمرة كنت تجالس النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم وكان أصحابه يجلسون فيتماشون دون الشعور بذكرون أشياء من أمر الجاهلية فيضحكون ويتبسم معهم إذا ضحكوا يعني النبي صلى الله عليه وسلم وقال معمر عن قتادة سئل عمر هل كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحكون قال نعم والایمان في قلوبهم أعظم من الجبل والله تعالى أعلم (سئل) عن قوله تعالى عند سدرة المنتهى فساد فتمها (أجاب) روى عن عبد الله بن مسعود قال لما أمرى برسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى به إلى سدرة المنتهى وهي في السماء السابعة إليها ينتهي ما يرجع به من الأرض فيقبض منها واليه ينتهي ما يهبط به من فوقها فيقبض منها وروى في حديث المعراج ثم صعدني إلى السماء السابعة فإذا إبراهيم فسلمت عليه ثم رفعت إلى سدرة المنتهى فإذا نبقها مثل قلال هجر وإذا ورقها مثل آذان الفيلة والسدرة شجرة السبق وقيل لها سدرة المنتهى لأنه إليها ينتهي علم الخلائق وروى أن ابن عباس رضى الله عنهما سألا كعباً عن سدرة المنتهى فقال كعب أنها سدرة في أصل العرش على رؤس حملة العرش واليه ينتهي علم الخلائق وما خلفها غيب لا يعلمه إلا الله وروى أنه يسير الراكب في ظل الغصن منها مائة عام ويسكنه بالنعيم منها مائة ألف راكب فيها فراس من ذهب كأن عمرها القلال وقال مقاتل هي شجرة تحمل الحلى والحلى والثمار من جميع الألوان لو أن ورقة وضعت منها في الأرض لضاءت لاهل الأرض والله تعالى أعلم (سئل) ما معنى قوله تعالى حم والكتاب المبين أنا أنزلناه في ليلة مباركة أنا كما منذرين هل نزل القرآن جملة واحدة أم مفروفاً وهل المراد بهذه الليلة ليلة القدر أو غيرها (أجاب) قال قتادة وابن زيد هي ليلة القدر أنزل الله تعالى القرآن في ليلة القدر من أم الكتاب

مطلب في قوله تعالى وأنه هو أضحك وأبكى الخ

مطلب في قوله تعالى عند سدرة المنتهى الخ

مطلب في قوله تعالى حم والكتاب المبين أنا أنزلناه في ليلة الح

الى سماء الدنيا ثم نزل به جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم فجاء في عشرين سنة  
وقال آخرون هي ليلة النصف من شعبان روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال ينزل الله جل ثناؤه ليلة النصف من شعبان الى السماء الدنيا فيغفر لكل  
نفس الا انسانا في قلبه شركا بالله وفي هذه الليلة يفرق أي بفصل كل امر  
حكيم قال ابن عباس يكتب من ام الكتاب في ليلة القدر ما هو كائن في السنة من  
الخير والشر والارزاق والآجال حتى الحجاب يقال حج فلان ويحج فلان وقال  
الحسن ومجاهد يبرم في ليلة القدر في شهر رمضان كل أجل وعمل وخلق وورق  
وما يكون في تلك السنة وقال عكرمة هي ليلة النصف من شعبان يبرم فيها أمر  
السنة وتنسخ الاحياء من الاموات فلا يزداد فيهم أحد ولا ينقص منهم أحد وروى  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تقطع الآجال من شعبان الى شعبان حتى  
ان الزوج لينكح ويولد له وقد أخرج اسمه في الموقد وعن ابن عباس ان الله  
يقضي الاقضية في ليلة النصف من شعبان ويسلمها الى أربابها في ليلة القدر والله  
تعالى أعلم (سئل) ما معنى قوله تعالى من كان يريد العزة فلله العزة جميعا اليه يصعد  
الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه (أجاب) قال الغرامني الآية من كان يريد  
ان يعلم ان العزة لله العزة جميعا وقال قتادة من كان يريد العزة فليتعزز بطاعة الله  
تعالى معناه الدعاء الى طاعة من له العزة أي فليطلب العزة من عند الله تعالى  
بطاعته كما يقال من كان يريد المال فالمال له لان أي فليطلبه منه وذلك ان لكفار  
عبدوا الاوثان فطلبوا بها التعزز كما قال تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا  
لهم عزاء وقال تعالى الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ايتبعون عندهم  
العزة فان العزة لله جميعا والكلم الطيب هو قول لا اله الا الله وقيل هو قول سبحان  
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر كما ورد ما من عبد مسلم يقول خمس كلمات  
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وتبارك الله الا اخذهن ملك فجعلهن  
تحت جناحه ثم صعد بهن فلا يربهن على جميع الملائكة الا استغفرن والقائلهن  
حتى يجي بهن وجه رب العالمين ومصادقه من كتاب الله تعالى قوله اليه  
يصعد الكلم الطيب ذكره ابن مسعود رضي الله عنه وقال الحسن وقتادة الكلم  
الطيب ذكر الله تعالى والعمل الصالح اداء فرائضه فن ذكر الله ولم يؤد فرائضه رد  
كلامه على عمله وليس الايمان بالنبى ولا بالتخلي ولكن ما وقر في الصدور وصدقه  
الاعمال فن قال حسينا وعمل غير صالح رد الله عليه قوله ومن قال حسينا وعمل صالحا  
رفع ذلك العمل فان الله تعالى يقول اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه

مطلب في قوله تعالى  
من كان يريد العزة الخ

وبما في الحديث لا يقبل الله تعالى قولا لا يعمل ولا قولا وعلا لا بنية وقال قوم الماء في قوله يرفعه راجعة الى العمل الصالح أى الكلام الطيب يرفع العمل الصالح فلا يقبل عملا الا أن يكون صادرا عن التوحيد وقال سفيان بن عيينة العمل الصالح هو الخالص يعنى ان الاخلاص هو سبب قبول الخيرات من الاقوال والافعال لقوله تعالى فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحد فاجعل الصالح الخالص من الشرك والرياء ونقيض الصالح الشرك والرياء والله تعالى أعلم (سئل) عن قوله تعالى وما أنزل على المليكين ببابل هاروت وماروت الآية فهل هما ساحران وما سبب نزولهما الدنيا وتعليمهما اللسان السحر (أجاب) روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال ان الملائكة لما رأوا ما يصعد الى السماء من اعمال بني آدم الخبيثة في زمن ادريس عليه السلام فغيروهم وقالوا هؤلاء جعلتهم في الارض وأخترتهم وهم يعصونك فقال الله عز وجل لو أنزلتكم الى الارض وركبت فيكم ما ركبت فيهم لركبت مثل ما ركبوها فقالوا سبحانه ما كان ينبغي لنا ان نعصيك فقال الله تعالى فاخترنا وملكين من خياركم أهبطهم الى الارض فاخترنا واهاروت وماروت وكانا من الصالح الملائكة وأعبدوهم وكان اسم هاروت وماروت عزازيا فغير اسمهم الما قارفا الذنب وركب الله تعالى فيهما الشهوة وأهبطهم الى الارض وأمرهم ان يكلما بين الناس بالحق ونهاهم عن الشرك والقتل بغير الحق والزنا وشرب الخمر وكانا يقضيان بين الناس يومهما فاذا امسيا ذكرا اسم الله الاعظم ومعدا الى السماء فامر عليهم ما شهر حتى افتتنوا وقيل افتتننا في اول يوم ودكرانه اختصم اليهما امرأة يقال لها الزهرة وكانت من أجل أهل فارس وقيل كانت ملكة فلما رأياها أخذت بقلوبهما فقال أحدهما لصاحبه هل سقط في نفسك مثل الذى سقط في نفسي قال نعم فراوداهما عن نفسها فابت وانصرفت ثم عادت في اليوم الثاني ففعلت مثل ذلك فابت وقالت لا الا ان تعبداه هذا الصنم وتقتلا النفس وتشربا الخمر فقالا لا سبيل الى هذه الاشياء فان الله تعالى قد نهانا عنهما ثم انصرفت ثم عادت في اليوم الثالث ومعها قدح خمر وفي أنفسهما من الميل اليهما ما فيها ثم راوداهما عن نفسها فعرضت عليهما ما قالت بالامس فقالا الصلاة لله عظيم وقتل النفس عظيم وأهون الثلاثة شرب الخمر فشربا بالانشيا ووقعا بالمرأة قيل زنيباها وراهما انسان فقتلاه خوفا للفضيحة وقيل انها قالت لهما باي شئ تصعدان الى السماء فقالا باسم الله الاعظم فقالت فافئنا بدركي حتى تعلماني اياه فقال أحدهما للاخر علمها فقال اني أخاف الله فقال له فابتن رجلة الله فعلمها اياه فتكلمت به ومعدت الى السماء فمسحها الله كوكبا قيل انها الزهرة ولما أوسى

مطالب في قوله تعالى وما أنزل على المليكين الخ

هاروت وماروت بعد الذنوب هما بالصعود الى السماء فلم يدرا فعلمتا ما حل بهما فقصدا  
 نبي الله تعالى ادريس عليه السلام واخبراهما امرهما وسألاه ان يشفع لهما عند الله  
 عز وجل ففعل ذلك ادريس فخيرهما الله تعالى بين عذاب الدنيا وعذاب الآخرة  
 فاختر اعداب الدنيا لانهما علمتا انه منقطع فهما يعذبان ببابل قيل انها بالعراق  
 بارض الكوفة وسميت بذلك لتبليب اللسان بهما عند سقوط صرخة وذهيل لهما  
 معلقان بشعورهما الى قيام الساعة وقيل انهما من كوسان يضربان بسياط الحديد  
 وقيل ان رجلا قهدهما ليهن السحر فوجد هما معلقين بارجلهما من زرقه عيونهما  
 مسودة جلودهما ليس بين السنتهما وبين الماء الا قدر اربع اصابع وهما يعذبان  
 بالعطش فلما رأى ذلك هاله فقال لا اله الا الله فلما سمعا كلامه قال من انت قال رجل  
 من الناس فقال من اى امة انت قال من امة محمد صلى الله عليه وسلم قال اوقد بعث  
 محمد صلى الله عليه وسلم قال نعم فقال الحمد لله وأظهر الاسنة بشار فقال الرجل  
 حم استبشار كما قال انه نبي الساعة وقد دنا قضاء عذابنا والله تعالى أعلم وما يعلمان  
 احدا السحر حتى ينصهانه اولا قيل سبع مرات يقولان له انما نحن ابتلاء ومحنة  
 للناس فلا تعلم السحر فتعمل به فتكفر فان ابي قبول نصهما وصمم على التعليم  
 يقولان له انت هذا الرماد والحس منه فاذا فعل خرج منه نور ساطع في السماء وهو  
 الايمان والمعرفة وينزل شئ اسود شبه الدخان حتى يدخل مسامعه وذلك غضب  
 الله تعالى فيعلمانه ذلك ولان السحر له تأثير في نفسه ابتلاء من الله تعالى وسمى السحر  
 سحرا لظلم سببه وقيل معنى السحر الازالة وصرف الشئ عن وجهه واما حقيقته  
 فقد قيل انه عبارة عن التزييه والتخييل وقيل ان السحر يؤثر في قلب الانسان  
 فيجعل الانسان على صورة الحمار والحمار على صورة الكلب وقد يطير الساحر  
 في الهواء وهذا القول ضعيف عند أهل السنة لان الله تعالى هو الخالق الفاعل لهذه  
 الاشياء عند عمل الساحر ويحرم فعل السحر لانه من الكبائر والله أعلم (سئل)  
 عن قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات فهل يتبدل ان حقيقة او معنى  
 وهل يكون الحساب على هذه الارض أم على غيرها (أجاب) روى عن علي بن أبي  
 طالب كرم الله وجهه انه قال تغير هذه الارض التي عليها بنو آدم بارض بيضاء نقية  
 لم يكن يعمل فيها بالعماسي ولم يكن تسفل عليها الدماء وروى ان عائشة رضى الله  
 تعالى عنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى يوم تبدل الارض غير  
 الارض ابن الناس يومئذ فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم سألتني عن شئ  
 ما سألتني عنه أحد قبلك النامس يومئذ على الصراط وروى عن ابن عباس رضى الله

مطلب في قوله تعالى  
 يوم تبدل الارض غير  
 الارض الخ

مطلب في قوله تعالى  
وما أنفقتم من شيء  
فهو يخلفه الخ

عليهم آله قال تمد الأرض مد الأديم ويزاد في سعتها والله تعالى أعلم (سئل) عن معنى  
قوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين (أجاب) قال سعيد  
ابن جبير ما كان في غير اسراف ولا تقتير فهو يخلفه وقال الكلبي ما تصدقتم من  
صدقة أو أنفقتم في الخير من نفقة فهو يخلفه على النفق اما ان يجعله له في الدنيا واما ان  
يدخره له في الآخرة وهو خير الرازقين خير من يعطى ويرزق وروى عن أبي هريرة  
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من يوم يصبح العباد فيه  
الا وملكان ينزلان فيقول أحدهما اللهم اعط منفقاً خلفاً ويقول الآخر اللهم  
اعط ممسكاً تلفاً وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كل معروف صدقة وكل ما أنفق الرجل على نفسه وأهله  
كتب الله له به صدقة وما وفي الرجل به عرضه كتب الله له صدقة قلت ما معنى  
ما وفي قال ما أعطى الشاعر وذا اللسان المنتضى وما أنفق المؤمن من نفقة فعلى  
الله خلفها ضامن الا ما كان من نفقة في بنیان أو في معصية الله عز وجل والله  
تعالى أعلم (سئل) عن قوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل  
الاية فهل كان البيت رسوم (أجاب) قيل لما أهبط الله تعالى آدم الى الأرض  
استوحش فشكا الى الله تعالى فانزل الله تعالى البيت المعمور وهو ياقوته من  
براقيت الجنة له بابان من زمرد أخضر وقال يا آدم اني أهب لك بيته اطوف به كما يطاف  
حول عرشي وأنزل الله تعالى عليه الحجر الأسود وكان أبيض فأسود من مس الخيض  
في الجاهلية فتوجه آدم من الهند ماشيا الى مكة وأرسل الله تعالى اليه ملكا بدله  
على البيت فحج آدم البيت وأقام المناسك فلما فرغ تلقته الملائكة وقالوا له برحمتك  
يا آدم لقد حججنا هذا البيت قبلك بالفي عام قال ابن عباس حج آدم أربعين حجة من  
الهند الى مكة على رجليه فكان على ذلك الى أيام الطوفان فرفعه الله تعالى الى السماء  
الرابعة وهو البيت المعمور يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ثم لا يعودون اليه وبعث  
الله تعالى جبريل فوضع الحجر الاسود في جبل أبي قبيس صيانة له من الغرق فكان  
موضع البيت خاليا الى زمن ابراهيم ولما أراد ابراهيم عليه السلام بناءه بعث الله  
تعالى سبحانه على قدر الكعبة ونودي منها ابن علي قدر ظلمها لا تزدد ولا تنقص قال ابن  
عباس بنى ابراهيم البيت من خمسة أجبل من طور سيناء وطور زيتا ولبنان جبل  
بالشام والجودي جبل بالجزيرة وبنى قواعده من جراء جبل بمكة فلما انتهى ابراهيم  
الى موضع الحجر الاسود قال لا سمع ائمتي بحجر حسن يكون للناس علما فأتاه  
بحجر فقال ائمتي بأحسن منه مضى اسماعيل ليطلب حجرا أحسن منه فصاح أبو

مطلب في قوله تعالى  
واذ يرفع ابراهيم  
القواعد من البيت



مطلب في قوله تعالى الحمد  
لله الذي أذهب عنا الحزن

مطلب في قوله تعالى  
أولم نعمركم ما يتذكروا  
فيه من تذكرة

مطلب في قوله تعالى قد  
نرى تقلب وجهك في السماء

قيس ان له وديعة هندي فخذها فاخذ الحجر الاسود فعرفه ابراهيم وأخيه ووضعه  
مكانه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) ما المراد بالحزن في قوله تعالى الحمد لله الذي  
أذهب عنا الحزن (فأجاب) قال ابن عباس حزن الناس وقال قتادة حزن الموت وقال  
مقاتل لانهم كانوا لا يدرون ما يصنع الله تعالى بهم وقال عكرمة حزن الذنوب  
والسيئات وخوف رد الطاعات وقال القاسم حزن زوال النعم وتقلب القلوب وخوف  
المآقية وقيل حزن أهوال يوم القيامة قال السكبي ما كان يحزنهم في الدنيا من أمر يوم  
القيامة وقال سعيد بن جبير هم الجزاء في الدنيا وقيل هم المعيشة قال الزجاج أذهب  
الله تعالى عن أهل الجنة كل الحزن ما كان منها المعاش أولمعا دروى عن ابن عمر  
رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على أهل لا اله الا الله  
وحشة في قبورهم ولا في مشرهم وكان في باهل لا اله الا الله ينفضون التراب عن  
رؤسهم ويقولون الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن ان ربنا لغفور شكور الآية والله  
تعالى أعلم (سئل) هن قوله تعالى أولم نعمركم ما يتذكروا من تذكرة وجاءكم النذير  
فما مقدار التعمير وما معرفة النذير (أجاب) قيل التعمير هو البلوغ وقال قتادة ثمانين  
عشر سنة وقال الحسن أربعون سنة وقال ابن عباس ستون سنة وعن أبي هريرة  
رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعمار امتي ما بين الستين  
الى السبعين وأقلهم من يجوز ذلك والنذير قال أكثر المفسرين هو محمد صلى الله عليه  
وسلم وقيل النذير هو القرآن وقال عكرمة وسفيان بن عيينة هو الشيب معناه أولم  
نعمركم حتى شبتهم ويعال الشيب نذير الموت وفي الاثر ما من شعرة تبيض الا قالت  
لا ختها استعدادي فقد قرب الموت والله أعلم (سئل) ما معنى قوله تعالى قد نرى تقلب  
وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها الآية (أجاب) سبب نزول هذه الآية  
ان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يصلون بمكة الى الكعبة فلما هاجر الى  
المدينة أحب ان يستقبل بيت المقدس يتألف بذلك اليهود وقيل ان الله تعالى أمره  
بذلك ليكون أقرب الى تصديق اليهود ايامه ان صلى الى قبلتهم مع ما يجدون من فتنه  
وصفته في التوراة فصل الى بيت المقدس بعد الهجرة سبعة عشر أو سبعة عشر شهرا  
فكان يجب أن يتوجه الى الكعبة لانها قبله آية ابراهيم وقيل كان يجب ذلك من  
أجل ان اليهود قالوا ائنا نحن محمد في ديننا ويتبع قبلتنا فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لجبريل وددت لو حواني ابنة تعالى الى الكعبة فانها قبله أي ابراهيم فقال  
جبريل عليه السلام انما أنا عبد مثلك وأنت كريم على ربك فاسئل أنت ربك فانك  
عند الله بمكان ثم عرج جبريل وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يديم النظر الى



للجناء رجا ان ينزل جبريل بما يجب من امر القبله فاتزل الله عز وجل قد نرى قلب  
 وجعلك في السماء فلنولينك اى تحوالت ونصرفك عن بيت المقدس الى القبله التي  
 تحبها وتقبل اليها وهي الكعبة والله اعلم (سئل) هن قوله تعالى قل لئن اجتمعت  
 الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض  
 ظاهرا وقال تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله فقد  
 اخبر تعالى بانه لا يسير للبشر بل للانس والجن الاتيان بمثل سورة منه واقل السور  
 ثلاث آيات ثم حكى عن موسى مع اعترافه بان هارون افصح منه لسانا ووضح منه  
 بيانا احدى عشر آية منه وهو قوله رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري الى كنت  
 نبيا بصيرا وقال ابراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام واذا قال ابراهيم رب اجعل  
 هذا البلد آمنا الى يوم الحساب ستة آيات وفي القرآن من هذا النمط كثير من  
 فرعون وغيره من مؤمنين وكافرين فالجواب عن ذلك فقد يكذبنا المعاند والمخالف  
 من لا يؤمن بالقرآن (اجاب) الجواب عن ذلك من وجوه منها ان المحكي لا يلزم ان  
 يكون به هذا النظم بعينه اذ لغة موسى عبرانية و ابراهيم عربية فالظاهر ان جميع  
 القصص المحكية عن الانبياء وغيرهم انها محكية باللعن ومنها ان بعضهم اختار  
 في المتكدي به منه ان يكون سورة من الطوال او عذر سور من الاوسط وان لم نقل به  
 ومنها ان المراد من الجن والانس من كان في عصر محمد صلى الله عليه وسلم ومن بعده  
 الى آخر الرومان فلا ينافي ان بعض الانبياء السابقين والامم الماضين يأتي بما اخبر  
 عنه تعالى ومنها اننا اذا قلنا انحجاز القرآن بالهرفه فاصرف عنه تعالى الامن كان  
 في عصر محمد صلى الله عليه وسلم ومن بعده وفي هذين الجوابين الاخيرين نظر  
 لاحصائهما ان خصيصه القرآن بهذه الامة ممكنة لغيرها وقد يقال ان خصيصتها به  
 من حيث المجموع لا يابعد عنه ومنها ان اللغة العرب من المزايا والخواص والارتباطات  
 والنسب والاضافات ما ليس لغيرها فلما جاءت هذه الالفاظ المحكية عن موسى  
 و ابراهيم وغيرهما على قانون لغة العرب بعد تسليم انها حكيت عنهم بهذه الالفاظ  
 اكتسبت بلاغة وانحجازا لم يكن لها في حال تكلم ابراهيم وموسى بها وهذا اجبت  
 مما اوردته على كثير من الفصلاء وجم غفير من البلا ما ورد ان معاني الكتب  
 غير القرآن في القرآن ومعنى القرآن غير الفاتحة في الفاتحة ومعنى الفاتحة غير البسملة  
 في البسملة مع ان البسملة موجودة في غير القرآن كما حكى الله تعالى ذلك عن سليمان  
 بقوله تعالى انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم وورد ايضا كما في الجامع  
 الصغير بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب فقلت لهم اذا يكون معنى القرآن

مطلب في قوله تعالى قل  
 لئن اجتمعت الانس والجن

في البسملة النازلة في اقل كتاب نزل فحاولوا اجوبة غير مرضية وبه يجمع اثننا بين ما ذكره وبين قول السيوطي ان البسملة من خصائص هذه الامة بمعنى خصوصيتها ما فهم من المزايا والخواص التي اختصت بها اللغة العرب وان كانت وردت في غير لغتهم لانها ليس لها من المزايا ما للغة العرب الا ترى ان العلماء استنبطوا من لغة العرب اثني عشر علما ولم نسمع احدا من العلماء ولا من غيرهم استنبط من لغة غير لغة العرب علما ولا غيره والله أعلم (سئل) عما وقع في القرآن من التكرار مثل قصص ابراهيم وموسى وادم وفرعون وغيرهم ما فائدة مع انه عيب لو وقع في كلام غير فصيح فسابالك بكلام مقهوى به الانس والجن (أجاب) هذا يؤخذ من وجوه أحدها ان البليغ يقدر على اراد القصة الواحدة بعبارات مختلفة والمعنى واحد وذلك مما يدل على رفعة شأن القرآن ومنها اذا تأملت سوابق الايات المكررة ولواحدةها وجدت لها في كل محل معنى آخر يتغير المعنى الموجود في المحل الاخر ومنها ان الله تعالى قص ذلك على نبيه مرات متعددة لحكمة اقتضت ذلك فحفظ كل ما ورد لانا متعبدون بتلاوة القرآن الا ترى انك تحسكي لمريدك قصة واحدة في محلات عديدة لمناسبات تقتضيها ومنها انه عدم من محاسن القرآن كما بينه علماء البيان والله أعلم (سئل) عن البضاعة في قول اخوة يوسف هذه بضاعتنا ردت اليها وجئنا ببضاعة مزجاة ما هي (أجاب) المراد بالزجاة قيل رديثة وقيل قليلة ترد وتدفح رغبة عنها من ارجيته اذا دفعته ومنه تزجيت الزمان قيل والبضاعة الاخيرة قيل كانت دراهم زيوتا وقيل صوفا وسمن او قيل الصنوبر وجنبه من الخضر وقيل الاقط والسويق القلي والبضاعة الاولى كانت فعلا وادما فطم جوارا طلاق البضاعة على جميع ما يجلب للبيع (سئل) عما ينسب الى الله تعالى ورسوله من الكذب والصحف والاحاديث القدسية والاحاديث النبوية فالفرق بينهما ان كلاما من عند الله تعالى (أجاب) هذه الامور المنزلة من السماء خمسة نواع القرآن نوع والتوراة والانجيل والزبور ونوع والصحف نوع والحديث القدسي نوع والنبوي نوع وثلاثة انواع تنسب الى محمد صلى الله عليه وسلم وهي القرآن والحديث القدسي والحديث النبوي ونوعان ينسب ان الى غيره من الانبياء الكرام على نبينا وعليهم الصلاة والسلام فالقرآن امتاز عن غيره باعجازه والتعبد بتلاوته ومخالفة نظمه لساير النظم واسلوبه لساير الاساليب والحديث النبوي ما ينسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا وفعلنا وحكما وعرضا وتقرير او مفة خلقا وخلقنا زمانا وما كانا والحديث القدسي ما ينسبه صلى الله عليه وسلم الى ربه في أصل وروده وقد لا يضاف الى الله تعالى بخلاف القرآن

مطلب سئل عما وقع في القرآن  
من التكرار مثل قصص  
ابراهيم الخ

مطلب في قوله تعالى هذه  
بضاعتنا ردت اليها

مطلب عما ينسب الى الله  
ورسوله من الكذب والصحف  
والاحاديث الخ

فإنه لا يضاف الا الى الله تعالى وان جاز رواية القدسي بالمعنى والاذان الى غير  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نوعان الكتب الثلاثة والصف قبل لان الصف  
لم ينزل بنظم يدرس ويتلى وإنما أوحى اليهم معانيه وقيل لانها حكم ومواعظ لا احكام  
وشرائع بخلاف التوراة والانجيل والزبور فانها على الاول تدرس وتلى وعلى الثاني  
احكام وشرائع ولكن يعكس على الاول ما قيل ان التلاوة والدرس خاصان بالقرآن  
ويجيب بأن الخاص بالقرآن التلاوة والدرس ليرتب عليهم ما الثواب وفرق آخر  
وهو ان الكلام النفسي الا زلى ان عبر عنه بالعربية فقرآن وبالسريانية فانجيل  
وبالعبرانية فتوراة والله تعالى أعلم (سئل) عن القول بقديم القرآن وحدوثه  
فاننا نرى كلاما لاهل الاصول ولاهل الكلام واذا تأملناه وجدناه مشكلا فاذا نظرنا  
لقراءتنا وتلاوتنا ومصاحفنا وكتابتنا وجدنا ذلك حادثا واذا نظرنا لنزول القرآن  
على محمد صلى الله عليه وسلم وجدناه أيضا حادثا واذا نظرنا للمعنى القائم بالذات  
فذلك وان لم نره ولا نحسه وجدناه قديما لانه من صفات الذات خلافا للمعتلة فاما معنى  
افراد مسئلة القرآن بالذكر بين السلف في قائل بالقديم وقائل بالحدوث واذا نظرنا  
لمدلولات القرآن وجدناه منها القديم والحادث فكل ما دل على ذاته تعالى وصفاته  
وهو قديم وما دل على ذات الخلق ومفاتههم فحادث فالسموات والارض وفرعون  
وهامان والجبيل حادثات وان كانت مدلولات الفاظ القرآن فواضح ما جوابا  
شافيا كافيا (اجاب) اعلم وفقني الله واياك وجعلني واياك ممن نظر الى الحق بنور  
اليقين لا بمن اتبع الباطل والتزيين أن القرآن له أربع وجودات وجود في الخارج  
وجود في الذهن وجود في البارة وجود في الكتابة فهي تدل على العبارة  
وهي على ما في الذهن وهو على ما في الخارج فاذا أطلقنا القرآن على الكتابة وقلنا  
انها كلام الله كما قالت عائشة رضي الله عنها ما بين الدفتين كلام الله فهو من  
حيث دلالة الكتابة على الالفاظ الدالة على المعاني الدالة على المعنى الخارجى القائم  
بذاته تعالى واذا أطلقناه على الالفاظ وقلنا ما أحسن هذا القرآن بمعنى هذه  
الالفاظ الدالة على المعاني الدالة على المعنى الخارجى واذا أطلقناه على المعاني وقلنا  
انها كلام الله فن حيث دلالتها على المعنى الخارجى فاطلاق القرآن على الكتابة  
وعلى الالفاظ وعلى المعاني وعلى المعنى الخارجى اطلاق حقيقى لا مجازى كما صرح به  
في جمع الجوامع وقال السعد اعلم ان القرآن يطلق على المعنى القائم بذاته تعالى بمعنى  
انه صفة من صفات ذاته تعالى وهو اطلاق حقيقى يطلق على الالفاظ بمعنى انها  
من تأليفه تعالى لا من تأليف الخلق وهو أيضا حقيقى والاوّل محل نظر اهل الكلام

والشأن في محل نظر أهل الأصول والمعاني والبيان والنصاة من حيث إن الأول يبحث  
عن قدم تلك الصفة وديم عليها الدليل والشأن عن كون الأمر للوجوب والنهي  
للتصريح مثلاً والثالث عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال والرابع عن إيراد المعنى  
الواحد بطرق مختلفة من التعبير والتخامس من حيث الأعراب والبناء فمن أطلق  
على النقوش أو الالهات أنهم قديمان كما نقل عن الإمام أحمد حتى قيل إن الورق قديم  
فراده أن النقوش تدل على الالفاظ وهي على المعاني وهي على المعنى الخارجي القائم  
بذاته تعالى ومن أطلق القدم على المعاني فراه من حيث دلالتها على المعنى القديم  
المتصف به تعالى وإنما أفرد ذلك بالذكر عن مسائل الكلام نظراً إلى أن القرآن  
الذي بين أظهرنا له الوجودات الأربع وإذا تأملت ذلك رأيت أكثر موارد  
الخلاف ترد عليها وقد ذكرنا كل الموجودات ما كان له الوجودات الأربعة  
المشتمل عليها القرآن وهي الوجود في الأعيان وهو حقيقي باتفاق والوجود  
في الأذهان وهو حقيقي عند الحكماء مجازي عندنا والوجود في العبارة والوجود  
في الكتابة وهما مجازيان باتفاق ثم لا ينفى ذلك ما مر من جمع الجوامع لأن كلامه  
من حيث الإطلاق ولذا قابله بالمجاز فراه أنه يطلق إطلاقاً حقيقية لأن ذلك لفظ  
استعمل فيما وضع له وهذا من حيث كنهه الشيء وحقيقته أي ماهيته بمعنى أن كنه  
القرآن موجود في الأعيان حقيقة وفي الأذهان كذلك على الخلاف وأما وجوده  
في العبارة والكتابة فمجازي \* ثم إن سئلت عن القرآن من حيث قدمه وحدوده  
فينبغي لك أن تستغمر المسائل فإن قال لك مرادى القائم بذاته تعالى الدال عليه  
ما بين أظهرنا فقل له قديم بقدم الذات لأنه من جملة صفاتها الواجبة لها وإن قال لك  
مرادى ما بين الدفتين من النقوش فقل له ذلك حادث بمحدث النقوش وكذلك  
الالفاظ وإن قال لك مرادى من حيث المدلول فقل له ما دل على ذاته تعالى أو صفة  
من صفاته أو حكماته له تعالى فهو قديم وما دل على الحوادث أو صفاتها مثل ذوات  
المخلوقات أو صفاتها كجهنمنا وعلمنا فهو حادث وكذلك حكاية الحوادث وإنشأ آتها  
والله تعالى أعلم (سئل) في قوله تعالى ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله  
لكم ما يكون تفسير هذه الآية وما معنى الأرض المقدسة وأين يكون حدود  
المقدس من الأرض والبلاد وهل تكون الصلاة بخمسين ألف صلاة في المسجد  
الأقصى أو في بيت المقدس (أجاب) قال البيضاوي الأرض المقدسة بيت المقدس  
سميت بذلك لأنها أقرار الأنبياء ومسكن المؤمنين والقدس الطاهر والمقدس المطهر  
فإن الأرض قدست باختيار الله تعالى إياها لهم أو بانقاس الأنبياء وعباداتهم

مطلب في قوله تعالى ادخلوا  
الأرض المقدسة

ويزكاتها وخيراتهم أو بدفن أبنائهم الشريفة فيمساها هذا وصفت في آي كثير  
 بالبركة ووجهت أرض الحشر والمنشر وجذبت القلوب مؤمنة كانت أو كافرة إليها  
 لأنها تميل إلى الطهارة هي أرض السكك بنص التنزيل لقوله رأى من آيات ربه الكبرى  
 وأما حدود الأرض المقدسة فمن القبلة أرض الجبال الشريف يفصل بينها جبال  
 الشورى وهي جبال منبوعة بينها وبين أيلة نحو مرحلة وسطح أيلة هو قول حد الجبال  
 من جهة الشام وهي من تيه بني إسرائيل وبينها وبين بيت المقدس نحو ثمانية أيام  
 بسير الاقوال ومن الشرق من بعد دومة الجندل برية السماوة وهي كبيرة ممتدة إلى  
 العراق ينزلها عرب الشام ومسافتها عن بيت المقدس نحو مائة ميل ومن الشمال  
 مما يلي الشرق نهر الفرات ومسافته عن بيت المقدس نحو عشرين يوما بسير الاقوال  
 فيدخل في هذا الحد المملكة الشامية بكاملها ومن الغرب بصرى الروم وهو البحر الملح  
 ومسافته عن بيت المقدس نحو يومين ومن الجنوب رمل مصر والعريش ومسافته  
 عن بيت المقدس نحو خمسة أيام بسير الاقوال ثم يليه قبة بني إسرائيل وطور سيناء  
 ويميل من تلك الجهة إلى تبوك ثم دومة الجندل التمهلة بالحد الشرقي والصحيح ان  
 الصلاة في مسجد بيت المقدس بخمسة مائة صلاة هذا الذي دلت عليه الأحاديث  
 الصحاح وما ورد بخلاف ذلك فلا يعول عليه والصحيح اختصاص التضعيف بالمسجد  
 الأقصى بحدوده الأربعة التي لم تتغير جاهلية وإسلاما حتى لو زيد فيه شمل التضعيف  
 الزيادة وكذلك المسجد الحرام لو زيد فيه على الموجود الآن ضوعفت الصلاة  
 في الزيادة وقد زيد فيه كثير وأما مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتضعيف  
 خاص بالروضة الشريفة والفرق بينه وبينهما الإشارة فيه بقوله صلى الله عليه وسلم  
 مسجدى هذا دونهما وذهب الغزالي إلى أن جميع الأرض المقدسة بحدودها تضاعف  
 فيها الصلاة والله تعالى أعلم (مسئل) ما المراد بقوله تعالى لا شرقية ولا غربية  
 (أجاب) قال البيضاوى لا شرقية ولا غربية تقع الشمس عليها حيناً دون حين  
 بل بحيث تقع عليها طول النهار كما التي تكون على قبة واسعة فان غمرتها أنصع  
 وزيتها أصفى أولانها لا نابسة في شرقى المعمورة ولا غربية بل في وسطها وهو  
 الشام فان زيتونه أجود الزيتون لا في مضفة تشرق الشمس عليها دائماً فصرقها  
 ولا في غور فنغيب عنها دائماً انتهى والحاصل ان الشجرة التي تطلع عليها الشمس  
 دائماً كالتي في رؤس الجبال لا شرقية ولا غربية والتي تطلع عليها وقت طلوعها  
 شرقية والتي تكتنفها وقت غروبها غربية والله أعلم (سئل) عن قوله تعالى يوم يقول  
 المنافقون والمنافقات للذين آمنوا انظرونا نقيس من نوركم قيل ارجعوا وراءكم

مطلب في قوله تعالى لا شرقية  
ولا غربية

مداب في قوله تعالى يوم  
يقول المنافقون والمنافقات  
الآية

فالتمسوا نورا فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب  
 سادونهم ألم نكن معكم قالوا بلى ولكنكم فتنتم أنفسكم وتربصتم وادبرتم وعرستكم  
 الأمامي حتى جاء أمر الله فغركم بالله الفرو وما تفسر هذه الآية (أجاب) طريح  
 كلام اليساوي والبعوي وغيرهما أن هذا الأمر واقع يوم القيامة أما على الصراط  
 وأما في الموقف قال اليساوي يوم يقول المنافقون والمنافقات بدل من يوم ترى أي  
 يقول لهم من يتلقاهم من الملائكة بشراكم اليوم جنات أي في البشارة جنات أي  
 دخول جنات وقوله ارجعوا وراءكم أي إلى الدنيا فالتمسوا نورا بتحصيل المعارف  
 الإلهية والأخلاق الفاضلة فإنه يتولد منها وإلى الموقف فإنه من ثم يقتبس أولى  
 حيث شتم فاطموا وذلك أن الله عز وجل يعطي المؤمنين نورا على قدر أعمالهم  
 يمشون به على الصراط ويعطي المنافق نوراً خديعة وهو قوله عز وجل وهو  
 خادعهم فبينما هم يمشون أذيعت الله ريحاً وظلمة فاطمات نور المنافق فذلك قوله عز  
 وجل يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم  
 يقولون ربنا أتم لنا نورنا خفاة أن يسلبوا نورهم كما سلب نور المنافقين وقوله عز وجل  
 قيل ارجعوا وراءكم قال ابن عباس يقول لهم المؤمنون وقال قتادة تقول لهم الملائكة  
 ارجعوا وراءكم من حيث جثتم فالتمسوا نورا فاطموا لأنفسكم هناك نور الأسبيل  
 لكم إلى الاقتباس من نورنا فيرجعون في طلب النور فلا يجدون شيئاً أي في باطن  
 ذلك السور الرحمة وهي الجنة وظاهره أي خارج ذلك السور من قبله أي من قبل  
 ذلك الظاهر العذاب وهو النار وروى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال السور  
 الذي ذكره الله تعالى في القرآن فضرب بينهم بسور له باب سور بيت المقدس الشرقي  
 باطنه فيه المسجد وظاهره من قبله العذاب وادي جهنم قال شريح كان كعب يقول  
 في الباب الذي يسمى باب الرحمة في بيت المقدس أنه الباب الذي قال الله تعالى  
 فضرب بينهم بسور له باب الآية انتهى وهذا يقتضي أن هذا واقع في الدنيا لأن  
 مسجد بيت المقدس محل الرحمة لتضاعف الصلاة فيه ولأنه محل المحشر والمنشر  
 ولأن الكعبة تساق إليه وادي النار الذي وقع لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه  
 ليلة الإسراء تمثيل حال العصاة من أمته كما كلة الربا وشربة الخمر وأهل الغيبة  
 والزنا وغير ذلك والله أعلم (سئل) لاشك أن القرآن قديم متواتر ولا بد فيه من  
 تقدير مقدرات لا يتم معنى القرآن بدونها بقدرها أرباب التفسير وأهل الأصول  
 والعربية مع اختلافهم فيما يقدرونه فان قلتم هذا المقدر من كلام الله تعالى فيكون  
 القرآن المعجز محتاجاً إلى غير المعجز الحادث وهو ظاهر البطلان ولا شك أن المركب

مطلب القرآن قديم متواتر  
 ولا بد فيه من مقدرات الخ



من المعجز وغير المعجز غير معجز وان المركب من القديم والحادث حادث والقرآن ان  
 هذا المقدر من الاحتياج ليس بمتضمن في كلام الله تعالى وليس يخرج منه عن كونه  
 كلام الله التام أمر ظاهر البطلان ويلزم أيضا وقوع الاختلاف في القرآن  
 لاختلاف النقاد باختلاف الأغراض مع عدم اتفاقهم على لفظ واحد يقدرونه  
 فهذا يقدر لفظا وهذا يقدر لفظا وتارة تختلف المعاني وتارة لا ومن ذلك اختلاف  
 الأئمة فيما اختلفوا فيه في بعض الأحكام مع قوله تعالى ولو كان من عند غير الله  
 لوجدوا فيه اختلافا كثيرا وأيضا ما الداعي الى حذفه مع كونه من كلام الله تعالى  
 ويلزمه ما يلزم في كلام الله تعالى من حرمة مسه على الجنب والمحدث والحادث  
 ونحوها وان قلتم انه من غير كلام الله تعالى فما الدليل على تقديره وما الدليل على  
 تعيينه مع ان هذا أيضا وارد على المعنى الأول ويلزمه أن يكون القرآن مركبا من كلام  
 الله تعالى وكلام خلقه ومركبا أيضا من القديم والحادث فان كان الله تركه  
 لخلقه ليقدروه فهو حواله لهم على ما لا يعلمونه وهو أمر مجهول فهو حواله على مجهول  
 وان كان لغفلة أو ذهول أو نسيان أو خلل في معنى ما تكلم به فذلك كله على الله تعالى  
 محال تعالى الله علوا كبيرا ويلزم على هذا أن يكون خلقه تعالى أدركوا ما لا يدركه  
 تعالى لانهم قدروا ما غفل أو ذهل عنه وذلك باطل باتفاق بيننا في ذلك جوابا  
 شافيا (أجاب) اعلم اننا اختار الشق الثاني وهو الحق والدليل على تقديره القرائن  
 والآيات فان بعض القرآن يفسر بعضها والاحاديث وانزلنا اليك الكتاب لتبين  
 للناس والدليل على تعيينه المقام والغرض المستدل بالقرآن فالنصوى يقدر ما يناسبه  
 والاصولى كذلك والفقيه كذلك وأهل المعاني والبيان يقدرون ما يناسبهم وليس  
 في ذلك من النقص شيء بل فيه كمال الكمال والبلاغة كما أجاب بذلك السيد  
 الصفوى والنقص الغوى غير مضروبه يعلم أنه لا سهو ولا غفلة ولا ذهول ولا جهل  
 ولا حواله على مجهول بل فيه من الرقة والمقاصد البليغة والنسكت العجيبة كما بين  
 ذلك في حذف المسند والمُسند اليه في علم المعاني قال السيد المذكور لا فائدة الكلام  
 المقصود مع الاختصار ودلالة السياق والقرائن على المحذوف فقد اتفق المستشكل  
 والمجيب على ان المحذوف ليس من كلام الله تعالى وعلم أيضا ان الله تعالى أراد ذلك  
 المقدر من القرآن ووكله الى أربابه لا غرضهم المختلفة فالعجب العجيب من مقدراته  
 وملفوظاته فكيف ما طلبته وجدته على مرادك المطابق للحق ولا يوجد ذلك  
 في كلام البشر أصلا وما قول المستشكل في المعنى الأول ان المركب من المعجز وغير  
 المعجز غير معجز الخ ممنوع فان مجموع القرآن بل السورة الواحدة معجز مع أنه مركب



من المعجز كالثلث آيات وفيه المعجز كالآية والاثنتين وكل سورة منه معجزة مع  
 أنها مركبة من المعجز وغيره مما زاد على الثلاث ومن أجزاء كل منها وهو غير معجز  
 فصار قوله والمركب من القديم والحادث حادث ممنوع أيضا فان القرآن ليس هو  
 مجموع المركب من القديم والحادث بل هو القديم فقط وأقوى النظر فيه أن الأبرار  
 انما هو على تقدير التزام أنه مركب منهما والجواب الشافي أن هذه التقادير راجعة  
 إلى اللفظ والموصوف بالقديم انما هو المعنى القائم بذاته تعالى وأن توقف فهم ذلك  
 المعنى على تقدير لفظ مراد الله تعالى دالة عليه القرائن وبذلك تعلم بطلان كثير من  
 هذه البراهين سواء اخترنا المعنى الأول أو الثاني كالا يخفى عليك أيها الفطن  
 الضارب في المعاني والبيان سهما والله تعالى أعلم (سئل) عن قوله تعالى ألم ونحو ذلك  
 من الأحرف التي في أوائل السور ما معناها وما معنى كل حرف منها (أجاب) قيل  
 أن حروف الهجاء في أوائل السور من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه وهي سر الله  
 تعالى في القرآن وقال على كرم الله وجهه إن لكل كتاب صفوة وصفوة هذا الكتاب  
 حروف الهجاء ويجب الإيمان بها ولا يلزم البحث عنها واختلقوا فيها فقبل كل حرف  
 منها مفتاح اسم من أسماء الله تعالى فالالف مفتاح اسم الله تعالى واللام مفتاح  
 لطيف والميم مفتاح مجيد وقيل الالف والله واللام لطيفه والميم ملكه وقال ابن عباس  
 ألم أنا الله أعلم وقيل هي أسماء الله مقطعة لوعلم الناس تأليفها العلموا اسم الله الأعظم  
 ألا ترى أنك تقول ألف لام را حامي الف نون فيكون مجموعها الرحمن وكذلك سائرهما  
 وقال ابن عباس هي أقسام قيل أقسم الله تعالى بهذه الحروف لشرفها وفضلها  
 لأنها مباني كتبه المنزلة وأسمائه الحسنى وصفاته العلى وقيل هي أسماء السور  
 وقيل غير ذلك والله أعلم (سئل) عن قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه  
 أنه هاتوا بآيات الرحيم فما هي الكلمات التي تلقاها (أجاب) هي قوله تعالى ربنا  
 ظلمنا أنفسنا الآية وقيل هي سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك  
 لا إله إلا أنت ظلمت نفسي فاغفر لي أنه لا يغفر الذنوب إلا أنت وقيل إن آدم عليه  
 السلام قال يا رب أرأيت ما أتيت شيئا ابتدعته من تلقاء نفسي أم قدرته على قبل أن  
 تخلقني فقال له الحق جل وعلا بل شيء قدرته عليك قبل أن أخلقك قال يا رب فكما  
 قدرته علي فاغفر لي وقوله فتلقى آدم من ربه كلمات أي ألهمه ذلك وكانت سبب  
 توبته وعن ابن عباس رضي الله عنهما إن آدم عليه السلام قال يا رب ألم تنفخ  
 في الروح من روحك قال لم قال ألم تسكني جنتك قال بلى قال يا رب أنبت إليك  
 وأصلحت أراجهني أنت إلى الجنة فقال له الحق جل وعلا نعم فحيته ثم فرح آدم عليه

مطلب في قوله تعالى ألم  
 ونحو ذلك من الأحرف  
 التي في أوائل السور الخ

مطلب في قوله تعالى فتلقى  
 آدم من ربه كلمات الخ

مطلب في قوله تعالى ولا  
تشتروا بآياتي ثمنا قليلا الخ

مطلب في قوله تعالى  
أتأمرون الناس بالبرائح

مطلب ما معني قوله تعالى  
وان تبدوا ما في أنفسكم  
الخ

السلام والله أعلم (سئل) ما معني قوله تعالى ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا (أجاب)  
يعني لا تستبدلوا بآياتي التي في كتبكم عوضا يسيرا من الدنيا لان الدنيا بالتمسبة  
الى الآخرة كالشيء الحقير الذي لا قيمة له وقيل في ذلك هو يسع الباقي بالغاي والله  
أعلم (سئل) ما معني قوله تعالى أتأمرون الناس بالبرية فتفسون أنفسكم وأنتم تتلون  
الكتاب أفلا تعقلون (أجاب) نزلت هذه الآية في علماء اليهود وذلك أن الرجل  
منهم كان يقول لقريشه من المسلمين اذا سأله عن أمر محمد صلى الله عليه وسلم أنبت  
على دينه فان أمره حق وقوله صدق وقيل انهم كانوا يأمررون باتباعه قبل ظهوره  
فلما ظهر تركوه وأعرضوا عنه وقيل كانوا يأمررون الناس بالطاعة والصلاة والزكاة  
 وأنواع البر ولا يفعلونه فوبخهم الله تعالى وفي معنى ذلك الحث على الافعال الحسنة  
 والاعراض عن الافعال القبيحة ومعنى الآية أنه يأمر الانسان بالمعروف ولا ياتيه  
 وينهى عن المنكر ويفعله ولان الانسان اذا وعظ غيره ولم يتعظ فكأنه أتى بفعل  
 متناقض لا يقبله روى عن اسامة بن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول يوتي بالرجل يوم القيامة فتندلق أي تخرج أقتابه أي أمعاء بطنه فيدور بها  
 كما يدور النجم في الرحا فيجتمع اليه أهل السار فيقولون يا فلان مالك ألم تكن تأمر  
 الناس بالمعروف وتنهى عن المنكر فيقول بلى كنت آمر الناس بالمعروف ولا آتية  
 وانهى عن المنكر وآتية وروى عن أنس أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 رأيت ليلة أسري بي رجلا لا تفرض شفاهاهم بمقاريض من نار قلت من هؤلاء يا جبريل  
 قيل هؤلاء من خطباء أمثك يأمررون الناس بالبر وينسون أنفسهم وهم يتلون  
 الكتاب أفلا يعقلون قيل مثل هذا الذي يعلم الناس الخير ولا يعمل به كالسراج يضيء  
 للناس ويحرق نفسه ومن وعظ بقوله ضاع كلامه ومن وعظ بفعله نفذت سهامه  
 والله أعلم (سئل) ما معني قوله تعالى وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به  
 الله (أجاب) يعني أنكم ان أظهرتم ما في أنفسكم من السوء والعزم عليه يجازيكم به  
 الله تعالى يوم القيامة ولما نزلت هذه الآية اشتد ذلك على أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وقالوا يا رسول الله كلنا من العمل ما لا نطيع وقد أنزلت هذه  
 الآية ولا نطيعها فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أتريدون أن تقولوا كما قال  
 أهل الكتاب سمعنا وعصينا بل قولوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير  
 فلما فعلوا ذلك نسخ الله عز وجل بقوله لا يكلف الله نفسا الا وسعها الايات وقال  
 صلى الله عليه وسلم ان الله يتجاوز لامني ما حدثت به أنفسها ما لم يعملوا به ويتكلموا  
 وفي رواية ما وسوست به صدورهم فلا يؤخذ الانسان بما وسوست به نفسه ولا

مطلب المراد بالارض  
التي باركنا فيها الخ

بالم يكسبه وقال في الجوهره فينقر الحديث للنفس وما هم اذ لم يعمل اوتكلم  
والله تعالى أعلم (سئل) عن المراد بالارض التي باركنا فيها (اجاب) قال ابي  
ابن كعب وقتاده هي الشام لانها ارض المحشر وبها ينزل عيسى عليه السلام  
ويهلك الدجال وقال ابو العاليه هي الارض المقدسه لان كل ماء عذب في الارض حل  
منها يخرج من اصل صخرة بيت المقدس يهبط من السماء الى الصخرة ثم يتفرق  
في الارض وقال ابن عباس هي مكة لان بها البيت الذي هو مبارك هدى للعالمين  
فالقولان الاولان ما كلهما واحد لان الارض المقدسه وارض الشام واحده بل ربما  
زادت حدود الارض المقدسه على حدود الشام كما يعلم بالوقوف على حد الارضين  
ويؤيدهما قوله تعالى الذي باركنا حوله وقوله تعالى التي باركنا فيها للعالمين وقوله  
تعالى في حق اهل سبأ وجعلنا بينهم اهل سبأ وبين القرى التي باركنا فيها قرى  
ظاهرة واطن والله أعلم ان اصل هذه البركة ناشئة من جناب سيدنا ابراهيم ابي  
الانبياء الكرام شيخ المرسلين بن العظام لقول الله تعالى وباركنا عليه وعلى اسحاق  
فالبركة التي في ارض الشام وارض بيت المقدس هي ما وجد فيها من انبياء ومرسلين  
وأولياء وصالحين وأرباب نفوس قدسية ومعالم ربانية وبهذا الذي قررناه تعلم ضلال  
من كفر وجعل أعجمي يدعي العلم والفضل وهو باسم الكفر أحق هو ان بعض أهل  
الفضل والصلاح قدم له زبيده فقال له كل من بركة ابراهيم الخليل فقال له لا تقل ذلك  
لانه لا بركة لابراهيم بعد موته فقد خالف نص القرآن وسلب البركة عن أهل الصفوة  
والعرفان وباء بالخسران وخص بالحرمان وذلك أن الله تعالى قال وباركنا عليه وعلى  
اسحاق فهذه البركة ما الرفع لها وما المانع منها وما لمغير لها واذا كانت الارض  
توصف بالبركة فكيف لا توصف بها مجمع النبوة والرسالة وأصل كل خير ورأس  
كل هدى وأيضا في الحديث الصحيح كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم فجعل  
البركة فيه صلى الله عليه وعلى نبينا وساناثر الانبياء وسلم أصل المشابهة وكره صلى الله  
عليه وسلم الاكرام تأديا منه مع أبيه وجده الاعظم فان كان ما قاله هذا الزنديق  
عن اعتقاد وله فيه سلف في اطن في الارض أقبح عقيدة من هؤلاء اللئام واطن أنه  
من العجم الارفاضي وقدرأوا الملك الزمان سلطان آل عثمان مولانا السلطان أحمد  
اعظم ملوك الارض وأشرافها فضلا وأعلمها تدرأوا وسعها ملكا وأقواها سطوة  
وأعظمها غلبة وأشدّها بأسا وأشرافها ملكا ومملكة وأفضلها رعايا وأجلها برابا  
وأكثر أعلامهم أقوى الناس حجة وأكثرها فهم وأعلمها وصلا حوافر الاحافقوا  
ما ذاك الا لما في بلاد من الاماكن المباركة والانبياء والمرسلين والاولياء

والصالحين فأرسلوا هذا الزنديق ليغسد اعتقاد الناس عن الانبياء الكرام والاولياء  
والاعلام والاماكن المشرفة لتسكون لهم الغلبة على البلاد وتعود بالله تعالى من  
هذا الاعتقاد فتأمل هذه الدسيسة الخبيثة لا تارأينا هذا الرجل يداخل بعض من له  
الكلام لاحتمال أنه يوافقهم على المراد وأظن أن معه شيئاً من المعادن يستميل به  
قلوب بعض الناس وقد أخبرت أنه دخل محروسة أسلامبول حرسيت بأنفاس  
الرسول فطرد منها إلى مصر ثم طرد منها إلى بيت المقدس وتكلم بكلام كثير كله  
ضلال وبهتان وكفر صراح ومقاصد خبيثة نسأل الله تعالى أن يوفقنا لمرضاة آمين  
بحرمة سيد المرسلين (سئل) عن كلام الصوفية في القرآن هل هو تفسير قال ابن  
الصلاح في فتاواه وجدت عن الامام أبي الحسن الواحدى المفسر أنه قال صنف  
أبو عبد الرحمن السلمي حقائق التفسير فان كان قد اعتقد أن ذلك تفسير افقد كفر  
وفصيله في الاتقان للسيوطي فتوجهوا لنا هذا الجواب مع نقل عبارة السيوطي  
بتمامها مع زيادة كشف لامقام ولكم الثواب من الملك الوهاب (أجاب) قال  
في الاتقان وأما كلام الصوفية في القرآن فليس بتفسير قال ابن الصلاح في فتاواه  
وجدت عن الامام أبي الحسن الواحدى المفسر أنه قال صنف أبو عبد الرحمن  
السلمي حقائق التفسير فان كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر قال ابن الصلاح  
وأنا أقول الظن بمن يوثق به منهم اذا قال شيئاً من ذلك أنه لم يذكره تفسيراً ولا ذهب  
مذهب الشرح للكلمة فانه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية وانما  
ذلك منهم لنظم ما ورد به القرآن فان النظر يذكر بالنظر ومع ذلك فيا ليتهم لم يتساهلوا  
بمثل ذلك لمافية من الابهام والالباس وقال النسفي في عقائد النصوص على  
ظواهرها والعدول عنها إلى معاني يدعيها أهل الباطن الحادق التفتازاني في شرحه  
سميت الملاحدة باطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظواهرها بل لمعانيها  
باطنية لا يعرفها الا المعلم وقصدهم بذلك نفى الشريعة بالكلية قال وأما ما ذهب  
اليه بعض المحققين من أن النصوص على ظواهرها ومع ذلك فيها اشارات خفية إلى  
دقائق تنكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينهما وبين الظواهر المرادة فهو  
من كمال الايمان ومحض العرفان وسئل سراج الدين البلقيني عن رجل قال في قوله  
تعالى من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه ان معناه من ذل أى من الذل ذى اشارة إلى  
النفوس يشفع من الشفاجواب من أمر من الوحي فأفتى بأنه لمحمد فقد قال تعالى ان  
الذين يلحدون في آياتنا لا ينجفون علينا قال ابن عباس هو ان يضع الكلام على غير  
موضع أخرجه ابن أبي حاتم فان قلت قال القرطبي حديثنا سفيان عن يونس بن

مطلب في كلام الصوفية  
في القرآن هل هو تفسير

عبيد عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل آية ظاهر وبطن ولكل  
 حرف حد ولكل حد مطلع وأخرج الديلمي من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعا  
 القرآن تحت العرش له ظهر وبطن يحاج العباد وأخرج الطبراني وأبو يعلى والبخاري  
 وغيرهم عن ابن مسعود موقوفا أن هذا القرآن ليس منه حرف إلا له حد ولكل  
 حد مطلع قلت أما الظاهر والبطن ففي معناه أوجه أحدها أن لما أبحثت عن باطنها  
 وقستة على ظاهرها وفتت على معناها والثاني أن ما من آية إلا عمل بها قوم ولما  
 قوم سيجمعون بها كما قاله ابن مسعود فيما أخرجه ابن أبي حاتم الثالث أن ظاهرها  
 لفظها وباطنهما تأويلها الرابع قال أبو عبيد وهو أشبهها بالصواب أن القصص التي  
 قصها الله عن الأمم الماضية وما عاقبهم به ظاهرها الأخبار بهلاك الأولين أنها  
 حديث حدث به عن قوم وباطنهما وعظ لا تخبرين وتخذين برأى يفعلوا كفعالهم فيحل بهم  
 مثل ما حل بهم وحكى ابن النقيب قولاً خامساً أن ظاهرها ما ظهر من معانيها لاهل  
 العلم بالظاهر وباطنهما ما تضمنته من الأسرار التي أطلع الله عليها أرباب الحقائق  
 ومعنى قوله ولكل حرف حد أي منتهى فيما أراد الله تعالى من معناه وقيل حكم  
 مقدر من الثواب والعقاب ومعنى قوله ولكل حد مطلع لكل غامض من المعاني  
 والأحكام مطلع يتوصل به إلى معرفته ويوقف على المراد به وقيل كلما يستحقه من  
 الثواب والعقاب يطالع عليه في الآخرة عند المجازاة قال بعضهم الظاهر التلاوة  
 والباطن التفهم والحد أحكام المحلل والحرام والمطلع الاشراف على الوعد والوعيد  
 قلت يؤيد هذا ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الضعيف عن ابن عباس قال إن  
 القرآن ذو شعبون وفنون وظهور وبطن لا تفتنى عجائبه ولا تبلغ غايته فن أو غل  
 فيه برفق تجاوم أو غل فيه بعنف هو أخبار وأمثال وحلال وحرام وناسخ  
 ومنسوخ وحكم ومتشابه وظاهر وبطن فظهره التلاوة وبطنه التأويل فجاء السوابه  
 العلماء وجانبوا به السفهاء وقال بعض العلماء لكل آية ستون ألف فهم فهذا يدل  
 على أن في فهم معاني القرآن مجالا رحبا ومتسعا بالغافان المنقول من ظاهر التفسير  
 ليس ينتهي الادراك فيه بالقل والسمع لا بد منه في ظاهر التفسير ليتق به مواضع  
 التعلل ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط ولا يجوز التهاون في حفظ التفسير  
 الظاهر بل لا بد منه أولا إذا لمطلع في الوصول إلى الباطن قبل أحكام الظاهر ومن  
 ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر فهو كمن ادعى البلوغ إلى صدر البيت  
 قبل أن يجاوز البيت انتهى وقال الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في لطائف المنن أعلم  
 أن تفسير هذه الطائفة لكلام الله تعالى وكلام رسوله بالمعاني العربية ليس بحالة



لإظهار عن ظاهره ولكن ظاهر الآية مفهوم ما حيلت الآية له ودلت عليه  
 في عرف اللسان ونم أفهام باطنية تفهم عند الآية والحديث لمن فتح الله قلبه وقد جاء  
 في الحديث لكل آية ظهر وانما يكون إحالة لوقالوا لا معنى للآية إلا هذا وهم  
 لم يقولوا ذلك بل يقرون الظواهر على ظواهرها مرادهم ما موضوعاتها ويقفهون عن  
 الله تعالى ما أفهمتم والله أعلم وتوضيح ما قاله هؤلاء الأئمة في الرد على الصوفية هو أنا  
 لانشدك أن القرآن نزل بلغة العرب وقال تعالى أنا أنزلناه قرآننا عربياً لعلكم  
 تعقلون فأناط تعالى عقله وفهمه بانزاله بلغة العرب لفصاحتها وبلاغتها وفهم أهلها  
 معانيها منها ووضوحها فاقول الاعراب اذا خطب بها على القانون الذي هو  
 بينهم فهم المراد منها وقد أشكل كثير من القرآن على كثير من الحساب لسعة  
 اللغة عليهم ولهذا قالوا لا يحيط بها النبي مرسل فكان صلى الله عليه وسلم يفسر لهم  
 المراد ويعين مدلول اللفظ من غير زيادة ولا نقص ولا خروج عن مدلول اللغة ولهذا  
 عده من أصول الكفر الجهل باللسان العربي لغة ونحو ما معاني وبيانا ومرفقا  
 عن كثير من المحقق فوقع في كفر صراح وبدع منكرة وضلالات مستبشرة  
 لجهلهم بقواعد اللغة وعدم أخذهم لها عن أئمة منورين بنور الإيمان ومتوجرين  
 بتاج الاحسان ولا بسين ثوب الاسلام لا يحرفهم عن الطريق البصاء غرض  
 ولا يضعفهم عن بيان الثمريعة الغراء مرض بل عرفوا الحق فبينوه والباطل  
 فادحضوه على المنهج القويم والميزان المستقيم وتبعوا طريق السلف وأعرضوا  
 عن ابتداعات الخلف قال بعضهم

فكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف

فهنا ميزان قويم تزن به جميع ما يرد عليك من البدع والضلالات مما ينزه أهل  
 الاهواء وذلك ان دين الاسلام لا يخرج عن أمرين اصول وهو ما يتعلق بالله  
 ورسوله مما يجب لله تعالى من الصفات ويستحيل عليه ويجوز عليه ومثل ذلك  
 الرسل عليهم الصلاة والسلام وما يتعلق بأمر المعاد مثل سؤال القبر وعذابه والجنة  
 والنار فلهذا والناس لهم فيه امامان الامام ابو الحسن الاشعري ويعرف أتباعه  
 بالاشاعرة وأبو منصور الماتريدي ويعرف أصحابه بالماتريديين وبمذهب الاول أخذ  
 الشافعية والمالكية ومن تبعهم وبمذهب الثاني أخذ الحنفية والحنابلة ومن تبعهم  
 لا يخرج عن هذين الامامين فادأورد مبدع أو ضال مسألة في الاصول فقل له هل  
 قال بها واحد من هذين الامامين فاد قال نعم فنقل له فطلب منك النقل فان ذكره أو  
 أحضره على طبق المراد قبل منه والارد عليه وان قال قلت هذا برأي أو بدليل ذكره

فقل له لست بمن يقاد في الاموال ولم تصل لمرتبة أهل الاجتهاد فلا تعمل عليه  
 في المراءى وفروع وهي ما يرجع الى السكل كالصلاة وفروعها والزكاة وفروعها  
 والصوم ومساأله والحج وشعبه والبيع والنكاح والجنابات والايمان والندور وأمر  
 القضاء والاحكام وغير ذلك فان أوردته مبتدع أو ضال مسألة فقل له هل قال بها امام  
 من هؤلاء الاثمة الاربع فان قال نعم فاطلب النقل منه الصحيح الصريح فان جاء به  
 عمل به والارادة عليه وان قال قلت هذا برأى أو بدليل عميل له فقل له هذا مردود عليك  
 لانك لست مجتهد ولا بمن يعول عليك في الاجتهاد وليس لك ابتداء أمر لم تقل به  
 ائمة السلف وعلماء الخلف والله أعلم (سئل) فيما نقل في تفسير قوله تعالى جل جلاله  
 وعظم سلطانه اعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادي الشكور (أجاب) أعلم  
 ونقلت الله تعالى ان هذا الكلام مرقب على ما أنعم الله تعالى به من النعم العظام التي  
 هي من المعجزات الفخام على داود وسليمان عليهما الصلاة والسلام بقوله تعالى ولقد  
 آتينا داود منا فضلا اي على سائر الانبياء وهو ما ذكر بعد أسائر الناس فيندرج فيه  
 النبوة والكتاب والملك والصوت الحسن يا جمال أوبي معه وجهي بعد التسبيح والطير  
 فيكون المعنى ولقد آتينا داود منا فضلا تأويب الجبال وتأويب الطير فيدل هذا  
 العظم لما فيه من الفخامة والدلالة على عظم شأنه وكبر سلطانه حيث جعل الجبال  
 والطير كالعقلاء المنقادين لأمرة في نماذ مشيئة فيها وأماله الحديد جعلناه في يده  
 كالشمع يصرفه كيف يشاء من غير اجزاء وطرق أن اعمل سلبغات وقد ر في السرد  
 في نسجها واعملوا صالحا الضمير لداود وأهله اني بما تاملون بصير وسليمان الريح أي  
 وسخرنا له الريح وهو من جملة الفضل الذي أعطيه داود ولذلك لم يقل ولقد آتينا  
 سليمان منا فضلا كما قال لآبيه غدو هاشم وروروا حاشم جريها بالغداة مسيرة شهر  
 والعشي كذلك وأسأله عين القطر النحاس المداب وكان ذلك باليمن ينبع ينبع  
 الماء ومن الجن من يعمل بين يديه عطف على الريح باذن ربه ومن يرغ منهم عن أمرنا  
 نذقه من عذاب السعير يوم لمون له ما يشاء من محاريب قصور ا حصينة ومساكن  
 شريفة وتماثيل ومصورات تماثيل لللائكة وجفان صحاف كالجواب كالحياض الكبار  
 وقد ورر اسبيات ثابتات فلما ذكر الله تعالى هذه المن لداد التي لم ينلها غيره من  
 تأويب الجبال والطير والانه الحديده والمن التي أعطيه سليمان عليه الصلاة  
 والسلام التي لم يعطها غيره من الريح وعين القطر وتسخير الجن قال تعالى لداود آله  
 من سليمان وبقية ذرية اعملوا آل داود شكرا وشكرا انصب على المعقول لاجله أي  
 لاجل ان تكونوا شاكرين أي اعملوا له وأعبده وشكرا على ما أنعم به عليكم بما لم ينعم به

مطلب تفسير قوله تعالى اعملوا  
 آل داود شكرا الآية الخ



على أحد قبلكم ولا أحد بعدكم لأن الحمد إذا وقع في مقابلة النعم كان شكرا قال تعالى  
وقليل من عبادى الشكور والمتوفر على أداء الشكر بقلبه ولسانه وجوارحه أكثر  
أوقاته وسع ذلك لا يوفي حقه لأن توقيفه للشكر نعمة تستدعي شكرا آخر لا إلى  
نهاية ولذلك قيل الشكور من يرى عجزه عن الشكر قال الشاعر

كلما قلت أعتق الشكر رقي \* صيرتني لك المسكوم عبدا

أين عمر الزمان حتى أؤدى \* شكرا إحسانك الذي لا يؤدا

ولهذا قال السبكي أول متن جيع الجوامع فحمدك اللهم على نعم يؤذن الحمد بزيادة ما  
أى الحمد عليهم أي علم بزيادتها لأنه متوقف على الإلهام له والاقدار عليه وهما من جملة  
النعم فيقتضيان الحمد وهو مؤذن بالزيادة المقتضية للحمد أيضا وهما جرافلا غاية للنعم  
حتى يوقف بالحمد عليهم وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها قال جعفر بن سليمان كان  
داود نبى الله صلى الله عليه وسلم قد جبرأ ساعات الليل والنهار على أهله فلم تكن ساعة  
من ساعات الليل والنهار الا وانسان من آل داود يصلى وقوله ولذلك قيل الخ اشارة  
الى ما ذكره الغزالي في الاحياء أن داود عليه السلام قال في مناجاته يارب اذا كان  
الهامل للشكر واقدارك عليه نعمة فكيف يتأتى لى شكرك فقال يا داود اذا  
عرفت هذا فقد شكرتني ونظم بعضهم هذا المعنى فقال

اذا كان شكرى نعمة الله نعمة \* على له لى مثلهما يجب الشكر

فكيف بلوغ الشكر الا بفضلله \* وان طالت الايام واتسع العمر

اذا مس بالنعماء عم سرورها \* وان مس بالضراء أعقبها الاجر

ولما كان الشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه لما خلق لاجله من  
السمع والبصر والعلم والمال والجاه وغيرها فان قلنا انه يصرف ذلك في وقت واحد  
لما خلق لاجله كان ذلك في غاية العسر وان قلنا في اوقات مختلفة أمكن ذلك ويدل له  
ما مر عن داود عليه السلام وقد قال أهل الاصول شكر النعم واجب بالشرع  
لا بالعقل خلافا للمعتزلة قال المحلى أى الثناء على الله تعالى لانعامه بالخلق والرزق  
والصحة وغيرها بالقلب بأن يعتقد انه تعالى وليها أو اللسان بأن يتحدث بها أو غيره  
كان يخضع له تعالى وهذا منه بناء على أن المراد بالشكر فى كلامهم الشكر الاغوى  
وهو انه فعل ينبىء عن تعظيم النعم بسبب انعامه على الشاكر وانما كان الشكر من  
أخص ما يغنى به على المنعم وكان ما انعم به تعالى على داود وسليمان عليهم الصلاة  
والسلام من الامور الغريبة العجيبة المختصة بهما دون غيرها أمرهما الله تعالى بعمل  
الشكر وعبر باعمالهما دون اشكر وامثالا ليشمل كل عمل قلبى ولسانى حالى أو قالى ولما

كان ما أقيم به على داود راجعاً لسلطان عليه الصلاة والسلام وآل داود لأن ما ثبت له من الفخر ثابت لولده وآل له قال تعالى اعلموا آل داود الشامل لسلطان وغيره بل ولد داود إلا أنه ما جمع الجميع إلا لسلطان آخره لا مريم ما أوتيه من الملك الذي لا ينبغي لأحد من بعده وكل ذلك ببركة بناءه لبيت المقدس وتعظيمه له حتى بنى قبة الصخرة المشرفة ثمانية عشر ميلاً في الهواء لبننة من فضة ولبننة من ذهب ولهذا لما أحكم البناء سأل الله ثلاث خصال ما سكا لا ينبغي لأحد من بعده وحكما يراعى حكمه تعالى ومن أتى هذا المسجد لا يريد إلا الصلاة فيه أن يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه قال صلى الله عليه وسلم ما لتثنتان فاعطيهما سليمان وأنا أرجو الثالثة وهي الأخيرة والمقام يحتاج لبسط كبير ليس هذا عمله والله أعلم (سئل) فيما إذا كتب لنسوان آية من كتاب الله العزيز أو حديثاً من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلق ذلك على شجرة لأجل التبرك بالقرآن والسنة والتميم ورباه أن يبارك الله تعالى في ثمر تلك الشجرة فهل ذلك جائز بلا كراهة ويكون ملحقاً بالتميمة التي تعلق على الرأس تيمناً وبركاً بالقرآن ورباه الشفاء ببركة القرآن أو محرم أو مكروه ككتابة القرآن على الأحجار والحيطان وهل إذا اعترض معترض على ذلك وقال هذا محرم لأنه ملب للقرآن يسلم له هذا الاعتراض (أجاب) اعلم أن القرآن لا يكون قرآناً إلا بالقصد قال ابن حجر العسقلاني في قصده الدراسة والتبرك حال الكتابة دون ما بعده هاوياً بالكتاب لنفسه أو غيره التبرك والافتاء أمره أو مستأجره وظاهره عطف هذا على المصحف أن ما يسمى مصحفاً عرفاً لا عبرة بقصد الدراسة ولا تبرك وإن هذا إنما لا يعتبر فيما لا يسماه فان قصد به دراسة حرم أو تبرك لم يحرم انتهى قال الشيخ على الحلبي لأنه لا يسمى قرآناً إلا بالقصد فهو قابل للصرف ولهذا الوجه في مناع وقصد المناع لم يحرم وهكذا الوقراءة القرآن وهو جنب لا بقصد القرآن لم يحرم وإن ترى جميع الأئمة مصرحين بجواز كتابة بعض القرآن تماشياً لتعليقاتهم وشرباً كذلك لا فرق في ذلك على الأشجار التي تظهر من الأرض عليها الأنوار والأسرار كما علمت من قبول القرآن للصرف وغيره كالدرس والشرب تبركاً كما يتلى عليه من النقول منها ما أخرجه ابن أبي حاتم عن صفى بن عيسى قال رأيت على باب وهب بن منبه مكتوباً ما شاء الله لا قوة إلا بالله وذلك قول الله ولولا أن دخلت جنتك قلت ما شاء الله خرجته الجلال السيموطي في الدر المنثور ومنها ما نص عليه الفقهاء والعبارة للعباب أن المكتوب لا غير دراسة كحرز وثوب ودرهم لا يحرم منه ومنها ما ذكره الإمام الياقبي وناهيك به جلالة في خواص بسم الله الرحمن الرحيم قال وإذا كتبت

مطلب من كتب آية  
أو حديثاً وعلقه على شجرة  
أو غيرها

في ورقة خساو ثلاثين ووضعت في البيت لم يقربه شيطان ولا جان وكثرت فيه البركة  
 واذا علق تلك الورقة في دكان كثر زبونه وزاد ربحه ثم قال واذا كتبت في ورقة  
 مائة مرة ودخلت في الزرع خصب ذلك الزرع وحفظ من الافات وحصلت فيه  
 البركة انتهى فالحمد لله فالورقة لم تدفن وانما توضع فوق الرأس لتمر بها الرياح فتقال  
 من خيرها وبركتها وكذا لو مررت بها على انسان ناله خيرها أو شجر ناله بركتها أو على  
 زرع نما وزكا أو على أرض حصل لها الشرف والرفعة فأتق الله ولا تكن من الغافلين  
 المحجوبين عن الانوار والاسرار ثم ذكر البافعي أن هذه الآية وهي قوله تعالى قل  
 ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم خاصية هذه الآية  
 الشريفة لسعة الرزق ومن يريد خطبة النساء يكتبها يوم الخميس في ورقة ويعلقها  
 على باب حانوته أو مع بيعه أو شرائه فانه يرزق خيرا كثيرا ويورثه عليه الرزق ثم ذكر  
 من خواص قوله تعالى محمد رسول الله الى آخر السورة أنها لا توضع في مكان الا عمت  
 فيه البركة ولا في حانوت الا كثر زبونه ولا في حمام الا ودخل عليه المداخولون ولا حياها  
 في سفر في برأ وبحرا لا حفظ ببركتها ولم ير ما يكرهه أبدأ ويكون سفرا مباركا وتقضي  
 جميع حوائجه انتهى ومثل هذا مما لا يخفى ففي المعترض اما بضاعة مزجاة  
 أو عقيدته غير معفاة أو انه ممن قلد العقل مع عي البصيرة أو لم يحضره النقل مع  
 سوء السيرة

مطلب فيما يفعله الناس من  
 الميل والتحريرات حال القراءة  
 والذكر

وعين الرضى عن كل عيب كاليه كما أن عين السخط تبهى المساويا  
 والله أعلم (سئل) فيما يفعله الناس من الميل والتحريرات في حال القراءة والذكر  
 وشبههما كما هو مشاهد من جميع الناس هل لذلك أصل في السنة أولا وهل هو حرام  
 أو مكروه أو مندوب وهل يثاب عليه وهل ثبت أنه من التشبه باليهود أولا (أجاب)  
 اذا تأملت قول الله عز وجل الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم وقوله  
 تعالى والذاكرين الله كثيرا والذاكرات مع آيات كثيرة غيرهما مع قول الأصوليين  
 وعموم الأشخاص يستلزم عموم الاحوال والأزمنة والبقاع مع ما لهم من الامثلة الدالة  
 على ذلك مع ما ورد في تفسير الآيات المذكورة وغيرها علمت أن الحركة في الذكر  
 والقراءة ليست محرمة ولا مكروهة بل هي مطلوبة في جملة أحوال الذكرين من قيام  
 وقعود وجنوب وحركة وسكون وسفر وحضر وغنى وفقير فقد أخرج ابن المنذر وابن  
 أبي حاتم عن ابن عباس في قوله تعالى اذكروا الله ذكرا يقول لا يفرض الله تعالى  
 على عباده فريضة الاجل لها حد معلوم ثم عذر أهلها في حال عذر غير الذكرا قال  
 الله تعالى لم يجعل له حدا ينتهي اليه ولم يعذر أحدا في تركه الا مغلوبا على عقله فقا

اذكروا الله قياما وقيودا وعلى جنوبكم بالليل والنهار في البحر والبر في السفير  
والخضر في الغناء والقمرة والصحة والسقم والسر والعلانية وعلى كل حال وقال  
سبحوه بكثرة واصيلا فاذا فعلتم ذلك صلى عليكم هو وملائكته قال الله تعالى هو  
الذي يصلي عليكم وملائكته وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل في قوله اذكروا الله  
ذكرا كثيرا قال بالاسنان التسبيح والتكبير والتلهيل والتحميد واذكروه على كل حال  
وسبحوه بكثرة واصيلا يقول صلوات الله بكثرة بالغداة واصيلا بالعشي وأخرج عبد بن  
حميد وابن المنذر عن مجاهد قال لما نزلت ان الله وملائكته يصلون على النبي فقال  
أبو بكر يا رسول الله ما أنزل عليك خير الا أشركنا فيه فنزلت هو الذي يصلي عليكم  
وملائكته فاذا تأملت رواية ابن عباس وعلى كل حال ورواية مقاتل في قوله  
واذكروه على كل حال علمت صحة قول الاصوليين المذكور وشمل كل حال حال  
الحركة والسكون وشمل الذكر اقرآن وغيره بل القرآن أجل الذكر وليس في ذلك  
من التشبيه باليهود بحال لان حال الذكر وانقارئ لكتاب الله عز وجل من اين  
تكون لليهود ومن أين لهم التلبس بها حتى يشابههم فيها ويبقى النظر في أن الحركة  
أولى أو السكون فديقال ان الحركة أولى ويدل لذلك ان جبريل عليه السلام  
لما جاء لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يغار حرا فقال له اقرأ فقال ما أنا بقارئ  
فأخذه فغطه حتى بلغ منه الجهد ثلاثا فهدا دليل على طلب الحركة للذكر ويدل له  
أيضا أن الله تعالى شبه المنافقين بالخشب المسندة ذما لهم قال البيضاوي مشبهين  
بأخشاب منصوبة مسندة الى الحائط في كونهم أشبا حائلية عن العلم انتهى  
ويدل له قوله تعالى قل سيرا في الارض فانظروا فان السير في الارض يلزمه الحركة  
المتربة عليهم النظر الموجب للعلم وقد يقال ان ذلك يختلف باختلاف أحوال الناس  
فرب ذا كرسا كن غافل فاذا تحرك تيقظ فالحركة أولى له ورب ذا كرم تحرك الحركة  
تذهب خشوعه فالسكون له أولى ورب ذا كرفا رأى يستوى عنده الحلال في فعل  
ما شاء والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا  
الخيرات والله تعالى أعلم (سئل) ما معنى قوله تعالى صبغة الله ومن أحسن من الله  
صبغة ونحن له عابدون (أجاب) قال ابن عباس صبغة الله أي دين الله تعالى وانما  
سماء صبغة لان أثر الدين يظهر على المتدين كما يظهر أثر الصبغ على الثوب وقيل  
هي فطرة الله وقيل سنة الله وقيل أراد به الختان لانه يصبغ على الختان بالدم قال  
ابن عباس ان النصارى اذا ولدوا لاهدهم ولودوا في عليه سبعة أيام غمسوه في ماء  
لهم اصفر يسمى به ماء المعمودية وصبغوه به ليظهر وجهه مكال الختان واذا فعلوا ذلك قالوا

مطلب ما معنى قوله تعالى  
صبغة الله الخ

الآن صار نصرا نيا حقا فاخبر الله تعالى ان دعه الاسلام لاما تفعله النصارى والله أعلم (سئل) ما معنى قوله تعالى فاذا كرونى اذكركم (أجاب) يعنى اذكرونى بالصلاة والتسبيح والتحميد والتعظيم والتمجيد ونحو ذلك من الاذكار اذكركم بالشواب والرضى عنكم وقيل معناه اجاز بكم ما ورد فى الحديث القدسى من ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى ومن ذكرنى فى ملا ذكرته فى ملا خير منه وقال ابن عباس معناه اذكرونى بطاعتى اذكركم بمعونتى وقيل اذكرونى فى النعم والرخا اذكركم فى الشدة والبلا وقال اهل المعافى اذكرونى بالتوحيد والايمان اذكركم بالجنان والرضوان وقيل اذكرونى بالاخلاص اذكركم بالخلاص اذكرونى بالقلوب اذكركم بغفران الذنوب اذكرونى بالدعاء اذكركم بالعطاء والله تعالى أعلم (سئل) ما معنى قوله الذين اذا اصابتهم مصيبة قالوا انا لله وانا اليه راجعون (أجاب) المصيبة النوايب والابتلاء روى عن ام سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول انا لله وانا اليه راجعون الا هم اخرجنى فى مصيبتى واخلف لى خيرا منها آجره الله تعالى فى مصيبتى واخلف له خيرا منها قيل ما اعطى احد مثل ما اعطيت هذه الامة يعنى الاسترجاع عند المصيبة ولو اعطيت احد لا اعطى يعقوب عليه السلام الاتسمع الى قوله عند فقد يوسف يا اسفعا على يوسف وقيل فى قول العبد انا لله وانا اليه راجعون تفويض منه الى الله تعالى وانه راض بما نزل به من المصائب وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من مؤمن يصيبه اذى من مرض فما سواه الا حظ الله عنه سيئاته كما تحط الشجرة ورقها واذا اراد الله بالعبد خيرا عجل له العقوبة فى الدنيا واذا اراد الله بالعبد الشر امسك عنه حتى يوافى يوم القيامة وقال ان اعظم الجزاء مع عظم البلاء والله اذا احب قوما ابتلاهم فمن رضى فله الرضى ومن سخط فله السخط وما ينزال البلاء فى المؤمن والمؤمنة فى نفسه وولده حتى يلقي الله تعالى وما عليه خطيئة وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الناس أشد بلاء قال الانبياء ثم الامثل فالامثل يبتلى الرجل على حسب دينه فان كان دينه ملبا اشتد بلاءه وان كان فى دينه رقة هون عليه فما يبرح البلاء بالعبد حتى يتركه يمشى على الارض وما عليه خطيئة وقوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة أى من هذه صفتهم عليهم صلوات أى مغفرة من ربهم ورحمة أى نعمة وفضل واحسان واولئك هم المهتدون أى الى الحق والصواب وقيل الى الاسترجاع وقيل الى الجنة والله تعالى أعلم (سئل) ما معنى قوله تعالى ان فى خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار والملك التى تجرى فى البحر بما ينفع

مطلب ما معنى قوله تعالى  
اذا كرونى اذكركم الخ

مطلب ما معنى قوله تعالى  
الذين اذا اصابتهم مصيبة  
الخ

مطلب ما معنى قوله تعالى  
ان فى خلق السموات  
والارض الآيات

الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فاحيي به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون (أجاب) المعنى أن في خلق السموات والأرض وما فيها من العجائب كتملك السماء وارتفاعها بغير عمد ولا علاقة وما يرى فيها من الشمس والقمر والنجوم ومد الأرض وبسطها على الماء وما يرى فيها من الجبال والبحار والمعادن والجواهر والانهار والاشجار والثمار واختلاف الليل والنهار بالذهاب والنحيب والزيادة والمقصان والنور والظلمة وقدم الليل لأن الظلمة اقدم وقيل ذكر الليل والنهار بسبب ان انتظام أحوال العباد وسبب طلب الكسب والمعيشة يكون بالنهار وطلب النوم والراحة يكون في الليل واختلافهما انما هو لتحصيل مصالح العباد وقوله تعالى والفلأى السفن التي تجرى في البحر وجريانها بالريح مقبلة ومديرة وتسخيرا للبحر لجل السفن مع قوة سلطان الماء وهيئان البحر فلا ينبغي منه الا الله تعالى وقوله تعالى بما ينفع الناس أى من ركوبها وانجلى عليهم في التجارة وحمل الارباح وان الله تعالى لو لم يقو قلب من يركب هذه السفن لمستم الغرض في تجارتهم ومنافعهم وايضا فان الله تعالى خص كل قطر من أقطار العالم بشيء معين وأحوج الكل الى الكل فصار ذلك سببا يدعوهم الى اقحام الاخطار في الاسفار من ركوب السفن وخوف البحر ونحو ذلك وقوله تعالى وما أنزل الله من السماء من ماء أى المطر فاحيي به أى بالمطر الأرض أى بالنبات بعد موتها أى بيسها وجدها وسماء موتها مجازا لان الأرض التي لم يصبها المطر ولا الماء ميتة ولان الله تعالى جعله سبيلا لحياء الجميع من حيوان ونبات ونزوله عند الحاجة اليه بمقدار المنفعة وانزاله بمكان دون مكان وقوله وبث فيها من كل دابة أى فرق في الأرض كل دابة قال ابن عباس الدابة كل ما دب على وجه الأرض من جميع الخلق لانهم ينهون بالخصب وقوله وتصريف الرياح أى مهاها بخنوبها وشمالا ودورا حارة باردة قلينة وعاصفة وسميت ريحا لانها تريح قال ابن عباس أعظم جنود الله تعالى الريح وقيل ما هبت ريح الا لشفاء سقيم أو ضده وقيل البشارة في ثلاث رياح الصبا والشمال والجنوب واما الدبور هي الريح العقيم التي أهلكت بها عاد والامة في الريح انها جسم لما يفلا يمسك ولا يرى وهو مع ذلك في غاية القوة تقلع الشجر والصخر وتخرب البنيان العظيم وهي مع ذلك حياة الوجود فلو أمسكت طرفة عين لمات كل ذي روح ولدتني ما على وجه الأرض وقوله تعالى والسحاب أى الغيم المسخر أى المذل سمي سحبا بالسرعة سيره بين السماء والأرض بلا علاقة ففي هذه الانواع الثانية التي هي خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلأى ونفع



الناس والمطر والدواب والرياح والاصحاب دلالة عظيمة على وجود الصانع القادر المختار وانه الواحد في ملكه لا شريك ولا نظير له وذلك لايات اى دلائل على وحدانيته لقوم يعتقدون اى يتدبرون وينظرون في خلقه تعالى والله تعالى أعلم (سئل) ما معنى قوله تعالى توجع الليل في النهار وتوجع النهار في الليل وتخرج الحى من الميت وتخرج الميت من الحى الآية (أجاب) الولوج هو الدخول وهو ان يجعل سبحانه وتعالى الليل قصيرا وما نقص منه يكون زائدا في النهار ويجعل النهار قصيرا وما نقص منه يكون زائدا في الليل وقيل المراد انه تعالى يأتي بسواد الليل عقب ضوء النهار ويأتي بضوء النهار بعد ظلمة الليل وانه سبحانه وتعالى يخرج الانسان الحى من النطفة ويخرج الفرخ وهو حى من البيضة وهى ميتة وبالعكس وقيل يخرج النبات الاخضر من الحب اليابس ويخرج النخلة من النواة وعكسه وقيل انه تعالى يخرج المؤمن من الكافر والكافر من المؤمن لان المؤمن حى القواد والكافر ميتة وهو سبحانه وتعالى رزق من يشاء بغير حساب اى رزقا واسعا من غير تضيق ولا تعسير بل ييسر الرزق لمن يشاء ويوسع له والله أعلم (سئل) ما معنى قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون (أجاب) قيل ان رهطا من اهل نجران قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم يا محمد هل رأيت انسانا قط من غير اب فنزلت هذه الآية يعنى ان مثل عيسى فى الخلق والانشاء فى كونه خلق من غير اب كمثل آدم خلقه من تراب لا من أب وام ومن أقربان الله تعالى خلق آدم من تراب يابس وهو أبغ فى القدرة فلم لا يقربان الله تعالى خلق عيسى ابن مريم من غير أب حكى أن بعض العلماء أسروا فى بلاد الروم فقال لهم لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا أب له فقال لهم فآدم أولى لانه لا أب له ولا ام فقالوا فانه كان يحى الموتى فقال لهم فحزقيل أولى لان عيسى أحى أربعة نفر وحزقيل أحى ثمانية آلاف فقالوا لانه كان يبرئ الاكمه والابرس فقال لهم فحزقيل أولى لانه طبخ وأحرق ثم خرج سليما وقال له كن فلانا وقوله تعالى فيكون أراد هنا بالمستقبل الماضى أى فكان لا محالة والله تعالى أعلم (سئل) عن قوله تعالى وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض الآية وكيف يكون طولها (أجاب) يعنى بادروا وسابقوا وأقبلوا الى ما يوجب لكم المغفرة من ربكم وهى الاعمال الصالحة وقال ابن عباس سارعوا الى الاسلام وأولى التوبة لان التوبة من الذنوب توجب المغفرة وقال علي بن أبي طالب الى اداء الفرائض وروى عن أنس بن مالك وسعيد بن جبيرة التوبة الكبيرة الاولى أى تكبيرة الاحرام وقيل الى الاخلاص فى الاعمال وخص العرض فى الجنة

مطلب ما معنى قوله تعالى  
توجع الليل في النهار والآية

مطلب ما معنى قوله تعالى  
ان مثل عيسى عند الله  
الآية

مطلب ما معنى قوله تعالى  
وسارعوا الى مغفرة من  
ربكم الآية

للبالغة لان الطول في العادة يكون أكثر من العرض تقول هذه صفة عرضها فكيف يطولها وذلك بانه لو جعلت السموات والارض طبقة طبقة وصل البعض ببعض حتى يكون طبقة واحدة كان ذلك مثل عرض الجنة فاما طولها فلا يعلمه الا الله تعالى روى ان هرقل ارسل للنبي صلى الله عليه وسلم يقول له انك كتبت تدعوني الى جنة عرضها السموات والارض فابن النادر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله فابن الليل اذا جاء النهار والله تعالى أعلم (سئل) عن قوله تعالى وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين ما الحكمة في ذلك مع انه صلى الله عليه وسلم لا يحتاج لمشاورة أحد (أجاب) قيل امر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم بمشاورة ربه تطييبا لقلوبهم مع كمال عقله صلى الله عليه وسلم وجزالة رأيه ونزول الوحي عليه وكان صلى الله عليه وسلم كثير المشاورة لهم وقال على كرم الله وجهه الاستشارة عين الهداية وقد خاطر من استغنى برأيه والتدبير قبل العمل يؤمنك الندم فاذا عزمت على امضاء ما تريد بعد المشاورة فتوكل وثق بالله تعالى واستعن به في امورك كلها ولا تعتمد الا عليه فانه ولي الاعانة والعصمة والتسديد والمقصود لا يكون للعبد اعتماد على شيء الا على الله في جميع اموره وان المشاورة لا تنافي التوكل والله سبحانه وتعالى يحب المتوكلين عليه في جميع اموره فوجب ان يتوكل العبد في كل الامور على الله تعالى لا على غيره روى عن عمران بن حصين انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الجنة من امتي سبعون الفا بغير حساب قالوا ومن هم يا رسول الله قال هم الذين لا يكتوون ولا يسترقون ولا يتطرون وعلى ربهم يتوكلون فقام عكاشة بن محيصة فقال يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم فقال أنت منهم فقام آخر فقال يا رسول الله ادع الله لي ان يجعلني منهم فقال صلى الله عليه وسلم سبقك بها عكاشة وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو انكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدوا خفافا وتعودوا أثقانا والله أعلم (سئل) عن قوله تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة وان تكن حسنة بضاعتها ويؤث من لذه احر عظيم (أجاب) يعني ان الله تعالى لا يظلم أحد وزن ذرة وهي رأس غلة حمراء كما قال ابن عباس وقيل الذرة من أجزاء الهباء الذي يكون في السكوة اذا كان فيها ضوء الشمس لا وزن لها وهذا مثل ضربه الله عز وجل لا قل الاشياء والماني ان الله تعالى لا يظلم أحدا شيئا من قليل ولا كثير وان تلك الذرة حسنة من مؤمن يضعفها من عشر الى أكثر من سبع مائة روى عن ابن مسعود انه قال اذا كان يوم القيامة جمع الله الاولين والاخرين ثم

مطلب في قوله تعالى  
ان الله لا يظلم مثقال ذرة

ينادي مناد من عند الله تعالى الامن كان يطلب مظلمة فليجيء الى حقه فليأخذها قال  
 فيفرح المرء ان يكون له الحق على والده أو ولده أو أخيه فليأخذ منه وان كان حقيرا  
 والله تعالى أعلم (سئل) ما معنى الامانة في قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا  
 الامانات الى أهلها (أجاب) نزلت هذه الآية لما أخذ علي بن أبي طالب كرم الله  
 وجهه مفتاح الكعبة من طلحة بن عثمان قهرامته لما قدم صلى الله عليه وسلم مكة  
 عام الفتح فأمر صلى الله عليه وسلم عليا ببرد المفتاح لعثمان ويعتذر اليه فدفعه اليه  
 وقال له ان الله تعالى أنزل في شأنك قرآنا وقرأ عليه هذه الآية فاسلم فكان المفتاح  
 معه الى ان مات فدفعه الى أخيه شيبة وبقي المفتاح في أولاده الى يوم القيامة وقيل  
 ان الآية عامة في جميع الامانات التي يحملها الانسان وقال ابن مسعود الامانة  
 لازمة في كل شيء حتى في الوضوء والغسل من الجنابة والصلاة والزكاة والصوم  
 وسائر أنواع العبادات وقيل الامانة هو ما أنعم الله تعالى به عليه من سائر أعضائه  
 فامانة اللسان حفظه من الكذب والغيبة والنميمة ونحو ذلك وامانة العين غضها  
 عن المحارم وامانة السمع ان لا يشغله بشيء من اللهو والفحش والا كاذب ونحوه  
 ثم سائر الأعضاء على نحو ذلك وقيل الامانة رعاية امانة الله تعالى مع سائر عباد الله  
 تعالى فيجب عليه رد الودائع والعواري الى اربابها التي ائتمنوه عليها ولا يخونهم فيها  
 ولا يطفف في الكيل والوزن لقوله صلى الله عليه وسلم لا ايمان لمن لا امانة له ولا دين  
 لمن لا عهد له انتهى والله تعالى أعلم (سئل) ما معنى قوله تعالى ما أصابك من حسنة  
 فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك (أجاب) المعنى ما أصابك أمها الانسان من  
 خير ونعمة فمن فضل الله تعالى عليك يتفضل به احسانا منه اليك وما أصابك من  
 شدة وبلية ومشقة ومكر وهواذي فمن نفسك أي بذنب اكسبته نفسك  
 فاستوجب ذلك وقال الكلبي ما أصابك من خير فالله أهداك له وأعانك عليه  
 وما أصابك من أمر تكرهه فبذنبك عقوبة لذلك الذنب وازداده السيئة الى فعل  
 العبد على سبيل الادب بل الفع لان راجعان الى الله تعالى والله أعلم (سئل) عن  
 قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها الآية ما المراد بالخلود هنا  
 وقال الشيباني في عقيدته ولم يبق في نار الجحيم موحدا ولو قتل النفس الحرام تعمدا  
 (أجاب) المراد بالخلود في الآية لمن يستحل القتل ومن استحل قتل مسلم كان كافرا  
 وهو مخلد في النار بسبب كفره وقيل ان الخلود لا يقتضي التأييد بل معناه طول  
 المكث لما ورد ان الله تعالى يعذب قاتل المؤمن عذابا ناريا حيث شاء الله  
 ثم يخرج منه بفضل رحمته وكرمه وقيل ان قاتل المؤمن عذابا ناريا اذا تاب قبلت

مطلب في قوله تعالى ان  
 الله يأمركم أن تؤدوا  
 الامانات

مطلب في قوله تعالى  
 ما أصابك من حسنة  
 فمن الله الخ

مطلب في قوله تعالى ومن  
 يقتل مؤمنا متعمدا الخ

توبته بدليل قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ولان الكفر أعظم من هذا القتل  
واذا كانت توبة الكافر من كفره مقبولة بدليل قوله تعالى قل للذين كفروا أن ينتهوا  
يغفر لهم ما قد سلف فلان تقبل من الكافر أو لى والله أعلم (سئل) عن قوله تعالى  
يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم وريشا ولباس التقوى ما معني  
الريش ولباس التقوى (أجاب) قال ابن عباس الريش يعني المال لان المال  
ما يترين به وقال ابن زيد الريش الجمال وقيل المتاع والاموال عندهم ولباس  
التقوى العمل الصالح أو اللباس لانه يستر العورة ويسترها من التقوى وقوله انا أنزلنا  
عليكم وهو ان الله تعالى أنزل المطر من السماء وهو سبب نبات اللباس وجلب المال  
وغيره والله أعلم (سئل) عن قوله تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين  
الانس والجن ما المراد بالشياطين وهل من الانس شياطين (أجاب) الشيطان  
كل عات متمرّد من الجن والانس وكذلك شياطين الانس اشدّ تمردا من شياطين  
الجن لان الجن اذا عجز عن اغواء المؤمن الصالح واعياه استعان على اغوائه  
بشيطان الانس ليفتنه ويدل على صحة ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا ي ذرهل  
تعوذ بالله من شيطان الجن والانس فقال أبو ذر يا رسول الله وهل للانس من  
شيطان قال نعم هم شر من شياطين الجن وقال مالك بن دينار ان شيطان الانس اشدّ  
على من شيطان الجن وذلك اني اذا تعوذت بالله ذهب شيطان الجن وشيطان  
الانس يجيني فيجرني الى المعاصي وهذه الآية فيها تسلية للنبي صلى الله عليه وسلم  
أى كما جعلنا لمن قبلك اعداء كذلك جعلنا لك عدوا والله أعلم (سئل) عن قوله  
تعالى يحو الله ما يشاء ويثبت ما المراد بالحو والاثبات (أجاب) المعنى كما ان  
الكفار اعتراضوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا ان محمدا بامرأته  
بامر اليوم ثم يأمرهم بخلافه غدا وما سبب ذلك الا انه يقول من تلقاء نفسه فاجاب  
الله تعالى عن هذا الاعتراض بقوله يحو الله ما يشاء ويثبت وقال سعيد بن جبیر  
وقتادة يحو الله ما يشاء من الشرائع والفرائض فينسخه ويبدله ويثبت ما يشاء من  
ذلك فلا يفسخه ولا يبدله وقال ابن عباس يحو الله ما يشاء ويثبت الا الرزق  
والاجل والسعادة والشقاوة وقال سعيد بن جبیر يحو الله ما يشاء من ذنوب عباده  
فيغفر وقال عكرمة يحو الله ما يشاء من الذنوب ويثبت بدل الذنوب حسنات  
وقال الربيع هذا في الارواح يقبضها الله تعالى عند المزمز أو اذا الله تعالى موته  
محاه وأمسكه ومن أراد بقاء أثنته وردّه الى صاحبه وقيل يحو الله ما يشاء الدنيا  
ويثبت الآخرة وقيل هي الجن والمصائب فهي مثبتة في الكتاب يحوها بالعداء

مطلب في قوله تعالى يا بني  
آدم قد أنزلنا عليكم لباسا  
الح

مطلب في قوله تعالى  
وكذلك جعلنا لكل نبي  
عدوا شياطين الآية

مطلب في قوله تعالى يحو  
الله ما يشاء ويثبت الح

والصدقة ومذهب أهل السنة أن لا اعتراض لا أحد عليه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد والله أعلم (سئل) عن قوله تعالى وأوحى ربك إلى النحل ما المراد بهذا الأشياء (أجاب) يعني أن الله تعالى أوحى إليها أي ألهمها أولادها سخرها لما خلقها له وألهمها وأرشد لها وقد ربي نفسها هذه الأعمال الجسيمة التي يجترعها العقلاء من البشر وذلك أن النحل تبنى بيوتها على شكل مهندس من أضلاع متساوية لا تزيد ولا تنقص بعضها على بعض بمجرد طباعها ولو كانت البيوت مدورة مثلثة أو مربعة أو غير ذلك من الأشكال لكان فيما بينها خلل ولما حصل المقصود فآلهمها الله تعالى أن تبنيهما على هذا الشكل المسدس الذي لا يحصل فيه خلل وفرجة خالية من صنائعه وألهمها الله تعالى أن تجعل عليها أميرا كبيرا نافذا فيكم فيها وهي تطيعه وتمتثل أمره ويكون هذا الأميراً كبيراً جتة وأعظمها خلقه ويسمى بعبسوب النحل يعني ملكها وألهمها الله تعالى أيضاً أن تجعل على باب كل خلية باباً لا يمكن غير أهلها من الدخول إليها وألهمها الله تعالى أن تخرج من بيوتها تدور وترعى ثم ترجع إلى بيوتها ولا تفضل عنها ولما امتازت بهذه الخواص الجسيمة دل ذلك على الإلهام الإلهي وكان شيعها بالوحي والله أعلم

﴿باب ما يتعلق بالحديث الشريف﴾

(سئل) هل في قوله صلى الله عليه وسلم إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له المروي للبخاري في التاريخ ورواه الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه ورواه مسلم أيضاً دلالة على انقطاع كرامة الأولياء بعد موتهم كما يعتقد ذلك بعض من طمس الله على قلوبهم وأبصارهم فهم لا يعقلون وهل تقاس الكرامة على المعجزة المنقطعة بالموت وهل في قول صاحب بدء الأمل كرامات الولي بدار الدنيا لها كون فهم أهل الدوالي دلالة أيضاً على انقطاعهم بعد الموت فإن كثيراً من الجهلة الذين لا خلاق لهم ولم يشاهدوا أنوار الله في أوليائه أحياء وأمواتاً لأنهم في دار ليس بها ولي ولا نبي وابتلوا بالحرمات فهم في ظلمات يترددون وفي غمرات من الجهل يسبون وعلى ربهم لا على أوليائه الله يعترضون اذ هو تعالى المؤيد لهم والمظهر لكراماتهم فما الحال في ذلك (أجاب) أعلم وفقني الله وإياك وشرح صدرى وصدرك وجعلنى وإياك ممن اعتقد لأنى اتقده أنه لا دلالة في الأمور الثلاثة على انقطاع الكرامة أصلاً لأن الكرامة محض صنع الله تعالى لا يدخل فيها الولي قطعا ولو كان له ما توجه له تعالى بل بعض الأولياء تنفونهم ويخافون من ظهورها لأمور منها خوف المكروه

مطلب في قوله تعالى  
وأوحى ربك إلى النحل

مطلب في قوله صلى الله  
عليه وسلم إذا مات ابن  
آدم انقطع عمله الخ

والاستدراج ومنها الخوف من النفس واسترسالها وبجائها ومنها خوف الركون  
الى الكرامة ومنها الخوف على خلق الله تعالى فقد شاهدنا بعض أرباب القلوب  
يعتدى عليه بعض الناس فيضاق عليه من الله تعالى وانتقامه منه فيبات مشتغلا  
له بالدعاء وإن الله تعالى لا يؤاخذ به ذنبه ومع ذلك يحصل للمعتدى ضرر كبير وهذا  
مقام ابرهيم أخذ من قوله تعالى حكاية عنه على نبينا وعليه الصلاة والسلام  
في شأن الاصنام وعبادها رب انهن أضلان كثيران من الناس فمن تبعني فإنه مني ومن  
عصاني فأنك غفور رحيم فتأمل كيف ابراهيم عليه الصلاة والسلام يعرض بطلب  
المغفرة لمن عصاه ولو بعبادة الاصنام رحمة منه وشفقة على عباد الرحمن ولم يقل ومن  
عصاك لان ذلك الذي ذكره أبلغ في طلب المغفرة من الله تعالى للعاصير لان ابراهيم  
عليه الصلاة والسلام طالب المغفرة لمن عصاه من الله تعالى ولو بحمايته بأن يغفر الله  
له أيضا لانه طلب المغفرة لمن عصاه وهو مخلوق فكيف بالخالق وهو أكرم الاكرمين  
وأرحم الراحمين اذا علمت ذلك علمت ان الكرامة ليست من عمل العبد المنقطع  
بالموت بل هي محض فضل الله تعالى وفضله ليس للعبد فيه دخل أصلا فلا تدخل  
في عموم قوله صلى الله عليه وسلم انقطع عمله لانها ليست عمل للعبد على ان هذا  
الحصر ليس بحقيق لانه ورد في احاديث غير هذا امور كثيرة لا ينقطع فيها عمل العبد  
فعدّها الجلال السيوطي رحمه الله تعالى عشرة في قوله في آيات

اذا مات ابن آدم ليس يجزى \* عليه من امور غير عشر  
علم بها ودعاء نجـل \* وغرس النخل والصدقات تجزى  
ورثة مصحف ورباط ثغر \* وحفر البئر أو اجراء نهـر  
ويبيتا للغريب بنـه \* يأوى \* اليه أو بناء محل ذكر  
وتعليم لقـرآن كريم \* فخذها من احاديث بحصر

وسبقه الى ذلك ابن العماد فعدها ثلاثة عشر وسرد احاديثها هذا هو الجواب من  
الحديث واما (الجواب) عن المجزة فهي أمر خارق للعادة مقرون بالتهدى فقولنا  
بالتهدى يخرج به الكرامة لانها لا تهدى فيها بل هي اكرام وتأييد من الله تعالى  
لاواهائه حفظا لهم كما حفظوه وتعظيمهم كما عظموه فهم لم يقصدوها بل ربما يريدوها  
فيجربها الله تعالى على وفق مرادهم حفظا لهم وتعظيماسواء كانوا أحياء أم أمواتا  
اما المجزة فالمراد منها معارضة الخصوم المكذبين والمسكرين على انها قد تبقى بعد  
الموت كما في القرآن فهو المجزة المستمرة وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا  
بسورة من مثله وهو معنى التحدى المذكور في المجزة فقد ظهر الفرق بين المجزة



والكرامة وهي ان المعجزة مرادة ومقصودة للرسول بخلاف الكرامة وان قصدت في بعض الاحيان فقد تختلف والمراد من المعجزة التعدي ولا يتخدى في الكرامة وأما الجواب عن كلام بدء الامالي فهو ان جميع الكرامات الواقعة من الاولياء احياء وأمواتا واقعة في الدنيا لا في البرزخ ولا في الآخرة فمراد بدء الامالي ان فائدة الكرامة وتبجتها انما هي في الدنيا سواء ظهرت من الولي في حال حياته أم بعد مماته فهي كائنات في الدنيا لا في الآخرة فتأمل بانصاف وخذ الحق لا بالاعتساف فلا دلالة في هذه الامور لنفي الكرامة الاولياء بعد موتهم وانما هذا مغالطة من قوم يحبوا عن كرامات الاولياء وعموا عن سابضلائهم وغيمهم وعدم اطلاعهم عليها ولم يأخذوها من أشياخ منورين وقلوب عارفين بل من قوم لم يجاوزوا لايمان حناجرهم ونشؤا في بلاد ليس بها نبي ولا ولي فهم صم بكم عى فهم لا يعقلون ولا يعرفون مدلول اللغة ولا موارد القرآن ولا مفهوم الحديث النبوي ولا كلام العلماء المؤيدين من الله تعالى بالانوار ونعوذ بالله من الحرمان وهو المستعان وقد ذكر ابن حجر والرملي مما يدل على سوء الخاتمة ابداء اولياء الله تعالى **كأ** كل الربا فقد اذن سبحانه وتعالى لا كل الربا بالمحاربة وكذلك لمن يؤذى الاولياء فقد صح فيه ذلك واعلم انه جرت عادة الله تعالى واستمرت سقته في خلقه تعالى ان كل معترض أو منتقد عليهم رضى الله عنهم لا يعلم ابد او ان أفلح في الدنيا لا يفلح في الآخرة ولا ترى لاحد حالا ولا مالا دنيويا ولا آخرويا الا اذا كان ممن يعتقدهم وتفيض عليه بركاتهم وأنفاسهم الطاهرة وحرركاتهم العاخرة فاعتقدوا وانه قدوها هاتفتيه نبيه وهو انه صلى الله عليه وسلم قال الارواح جند مجندة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف فكل معترض على اولياء الله تعالى احياء وأمواتا أو منكرا لكراماتهم ممن خالفت روحه روحهم فهو من قبضة الشمال وهم من أهل اليمين وهما معنى المعارف والتخالف فاهل اليمين متعارفون وأهل الشمال متخالفون فاتق الله في اوليائه ولا تكن لهم معاديا فتهلك مع الهالكين وروى الطبراني عن أبي فرصانة من أحب قوما حشره الله تعالى في زمريتهم وهما هاتمال أوضح لك به طريق المعتقد والمنتقد وهو أن طريق الاعتقاد آمن لا خوف فيه أصلا وما الاعتراض فمخوف من حيث احتمال الايذاء لا اولياء الله تعالى المؤذن فيه بالمحاربة من الله تعالى فسا حالك أيها المعارض اذا أصبحت معاديا لله ومحاربا له فاسلك طريق الامان ولا تسلك طريق الحرمان وهما أمرار قطعيا ان احدهما قوله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع امتي على ضلالة وقد اجتمعت الامة على ثبوت الكرامة في الجملة الاولياء وهل من دليل

على نفي ذلك وأيضا التواتر المعنوي المنقول في كل عصر بل في كل زمن على وجودها ووقوعها الثاني قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتواتر افرقت اليهود على احدى سبعين فرقة وستفترق النصارى على اثنين وسبعين فرقة وستفترق أممى على ثلاث وسبعين فرقة قالوا يا رسول الله أين نكون قال مع الجمهور فانظر فان الجمهور على اثباتها واعتقادها وأيضا فان المنكر لها المعتزلة وهم أقل من القليل لا يبلغون شذمة بالنظر لغيرهم من اثباتها على انها ممنوعة من أهل بدعة وضلالة لانها لا تكون الا في سالم صدور وقوى يقين وتام تسليم وعظيم مراقبة وشديد محافظاة وكثير عبادة وقوى ظن بالله ورسوله لقوله تعالى أنا عند ظن عبدي بي فهما ظنوه منه تعالى وقع كرامة أو غيرها وقد حدث الا أن فرقة فرقت بين موتهم فلا توجد لهم كرامة وحياتهم فتوجد وكما أنهم فروا من أن ينسب اليهم اعتزال وظنوا بذلك تحريراً في المقال ومع ذلك فلو دخلوا بذلك في عداد المعتزلة وسوء اعتقادهم بل ربما كانوا على حال أشرم من حال المعتزلة لاني سمعت عن بعض من ينسب له هذا المذهب ويسمى الآن قاضي زادلي أنه ينكر ذلك حتى من الانبياء بعد موتهم فيقول انهم عليهم الصلاة والسلام لا كرامة لهم ولا بركة لهم بعد الموت فقد نقل لي بعض من أتق به أنه قدم له زيبيا وقال له كل من بركة الخليل على نبينا وعليه صلوات الملك الجليل فقال للمقدم له لا تقل من بركة الخليل فانه لا بركة له بعد موته وهذا افكار للقرآن الصريح قال تعالى وباركنا عليه أي ابراهيم وعلى اسحق والحديث الصريح كما باركت على ابراهيم فجعل البركة أصلا في ابراهيم مقيسا عليه فيها ولده صلى الله عليه وسلم فان قيل هذا في حياة ابراهيم قلنا الاصل بقاؤها وادوامها اذ لا دليل على نفيها على أن الواقع في الحديث وقع بعد موت ابراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام فيكون أقرارا على هذا المعنى ومما يدل على القطع والجزم بذلك ما لهم عليه الصلاة والسلام من الشفاعة في الآخرة التي هي من آثار البركة فاذا صدر هذا القول عن صميم القلب والاعتقاد بأن نفي عنهم البركة والكرامة بعد الموت فلا يشك في كفر المعتقد لذلك لان هذا الاعتقاد يجر الى رفع خير كثير مما ينسب الى الانبياء الكرام على نبينا وعليهم الصلاة والسلام وذلك من رفع معالم الدين ونصب معالم الشياطين واطن ان هؤلاء الطائفة اسوء حالا واعتقادا من سائر المبتدعة فيارب سـ لم سـ لم نعم ذكر في بحر الكلام ان المعية والكرامية قالوا ان نبينا صلى الله عليه وسلم الا أن ليس برسول وقال أبو الحسن الاشعري الرسول صلى الله عليه وسلم الا أن في حكم الرسالة وحكم الشئ يقوم مقام الشئ فاذا كرا الخلاف الا

في الرسالة وأما بركتته وخيراته فظاهران ذلك باق باتفاق ولا عبرة بما حدث الآن  
 لأنه خرق للاجماع وخلاف النص الصريح والله أعلم (سئل) ما معنى الحصر في قوله  
 صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى  
 والمسجد الاقصى هل في الحديث دليل على منع شد الرجال الى غير المساجد الثلاثة  
 كما فهمه بعض من لا خلاق له حتى توهم منع الزيارة لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الا بالتبع لمسجده ومنع زيارات كثيرة لا كما كن كثيرة مما يقصد بالزيارة وأخذ ذلك  
 من هذا الحديث (أجاب) هذا الحصر على حد قوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة  
 على معنى ان معظم الحج عرفة وكذلك هذا فكأنه قال صلى الله عليه وسلم لم هذه  
 المساجد أعظم ما يشد له الرجال فغيرها بالنسبة اليها لانه كالشد على حد قوله لا زيد  
 الشجاع فشجاعة غيره كأنها كالشجاعة بالنسبة الى شجاعة زيد فالحصر  
 في الحديث مبالغه وأدعاء لكمال شد الرجل فيها دون غيرها فلا ينافي ان غيرها يشد  
 له الرجل ويحتمل أن المراد من حيث لمسجدي فكأنه قال لا تشد الرجال لمسجد  
 سوى هذه الثلاث لاستواء سائر المساجد في الفضيلة فلا معنى لشد الرجل لغير هذه  
 أما هذه الثلاث فشد الرجل لها له فائدة لتضاعف الاعمال فيها دون غيرها وقد قام  
 الاجماع على طلب زيارة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عبرة لما تخيله بعض  
 الاغبياء فالزيارة للاما كن المباركة من قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبور  
 سائر الانبياء ولو اختلف في محلها وكذلك الاولياء مطلوبة محبوبة للتابع للسلف  
 والخلف في ذلك والله أعلم (سئل) عن من صلى خمسة صلوات من الفرائض في آخر  
 جمعة من شهر رمضان كان ذلك جابرا لكل صلاة فائتة في عمره الى سبعين سنة  
 ولكل صلاة صلاها بوسوسة أو بغير طهارة أو نسيان الى غير ذلك فهل هذا حديث  
 صحيح ورد في السنة عنه صلى الله عليه وسلم أو غير صحيح وما المراد بالفرائض التي  
 يصلحها هل هي الحاضرة أم الفائتة أو ضحوا الجواب انتم الثواب (أجاب) الحمد لله  
 وحده ممن منه التوفيق نعتمد التحقيق اعلم وقل الله تعالى ان من مارس السنة  
 النبوية واشتغل بقراد أنوارها البهية وعلم مبدأ فيضها من الانوار القدسية وشهد  
 اصولها الربانية وخاض في بحار أودية جامعها النورانية ودرس في دروس بلاغتها  
 وفصاحتها العدنانية علم أن هذا من غير الاحاديث المروية بالاسانيد المقومة للبريه  
 ونادته اصول احاديثها المبررة عند ائمتنا العلية لا تنسب هذه المقالة الى خير من نطق  
 بالضاد بكل فضل ومزية فهذه الكتب الصحاح فهل تجد ذلك فيها بالرواية القوية  
 ولا تغتر بما وقع لا ئمة أجلاء مثل الواحدى والبيضاوى والزمخشري وأبي العصمة

مطلب في قوله صلى الله  
 عليه وسلم لا تشد الرجال  
 الا الى ثلاثة مساجد

مطلب في من صلى خمس  
 صلوات من الفرائض  
 في آخر جمعة من رمضان

المقلب بالجامع لجمعه بين التفسير والحديث والمغازي والفقهاء مع العلم بأمور الدنيا وأبي  
اسحق الثعالبي فكل هؤلاء قد عدوا مخطئين لنقلهم الأحاديث الموضوعية واشدهم  
خطأ الزمخشري لكونه نقلها بصيغة الجزم والعذر عن هؤلاء أما الكونهم ممن  
تساهل في الفضائل وفي الحلال والحرام شدد بلا طائل وأما لعدم اطلاعهم على  
مخرجها وقد روي عن الربيع بن خيثم التابعي أنه قال إن للحديث ضوءا كضوء  
النهار تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره وقال ابن الجوزي الحديث المنكر يشعر  
منه جلد طالب العلم فينفرد منه قلبه وذلك بأن يحصل كما قاله ابن دقيق العيد للحديث  
من كثرة محاولته ألقاظ النبي صلى الله عليه وسلم هيبة نفسانية ومملكة قوية يعرف  
بها ما يجوز أن يكون من الألقاظ النبوية وما لا يجوز ومما يرد هذا ما ذكره أئمة  
الأصول والفقهاء أن الفرض لا ينوب عنه غيره ولو أخذ بظاهره لآدى إلى فساد كبير  
وخلل عظيم لأن الخمس صلوات إذا خبرت فائتة سبعين سنة خرج الناس من عهدة  
الصلاة بخمس صلوات يصامها في آخر رمضان سواء كانت أداء أو قضاء كيف وقد  
نص الأئمة على وجوب قضاء الصلاة اجسا عا سواء فاتته بعذر أو غيره ثم إن جلت  
الخمس صلوات على أنها أداء فهذا لا معنى له لأنه واجب عليه إذاؤها وإن جلت على  
القضاء فهذا مناقض لغيره من الأحاديث ولقوله تعالى أقيموا الصلاة أذ كيف يكون  
تأخير الصلاة وفعلها قضاء سببا في هذا التكفير فلا يقول بذلك البشير النذير وهذا  
من جملة ما يستدل به على وضع الحديث وفي كلام ابن حجران مما يدل أيضا على الوضع  
سببا ما يندى الناس من الحديث ولم يوجد في الكتب المعول عليه والله أعلم (سئل)  
عن قراءة الفاتحة بعد الدعاء هل هي سنة أم لا وكثير من إذا ختم الدعاء يقول عقب  
الفاتحة لا نبي أو لفلان الغائب هل يستحب أم لا (أجاب) أفق العلامة الشمس  
الرملي رحمه الله تعالى بأن قراءة الفاتحة عقب الصلوات لها أصل في السنة والمعنى  
فيه ظاهرا لكثرة فضائلها وقراءتها في الأحوال المذكورة لا بأس بها بل يستحب  
والله أعلم (سئل) هل ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم الدعاء بين الجلائين اللتين  
في سورة الأنعام وهل ورد أنهما الاسم الأعظم (أجاب) روى الطبراني بسند جيد  
أن الدعاء مستجاب عند رؤية الكعبة وورد مجربا في مواضع مشهورة في المساجد  
الثلاث وبين الجلائين من سورة الأنعام وفي الطواف وعند الملتزم وفيه حديث  
مرفوع رويناه مسلسل انتهى وقال كثير من العلماء أن الاسم الأعظم في القرآن  
مجموع الاسمين المتولين في قوله تعالى رسل الله أعلم قال بعضهم يستحب للقارئ  
إذا بلغ هذه الآية أن يقول اللهم من ذا الذي دعاك فلم تجبه إلى آخر الدعاء المشهور

مطلب قراءة الفاتحة  
بعد الدعاء سنة أولا وهل  
قول القارئ بعد الفاتحة  
للنبي أو لفلان يستحب  
أولا  
مطلب ورد عن النبي بين  
الجلائين اللتين في سورة  
الأنعام الخ

مطلب عما ورد في البخاري  
من حديث خلق الله آدم  
على صورته هل ضميره  
صورته راجع الى الله  
أو الى آدم

ويسأل الله تعالى ما شاء فان حاجته تقضى بقدرة الله تعالى (سئل) عما ورد في صحيح  
البخاري من حديث خلق الله آدم على صورته هل ضمير صورته راجع الى الله تعالى  
أو الى آدم كما زعم زاعم (أجاب) ذكر العلامة الشمس الرملي في فتاواه بقوله ان  
في الحديث المذكور مذهبين احدهما السكوت عن تفسيره والثاني السكلام  
في معناه واختلف أرباب المذاهب في المسألة من تعود على ثلاثة أقوال احدها  
تعود على بعض بني آدم ودليل ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم مر برجل يضرب  
رجلا وهو يقول قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فقال اذا ضرب أحدكم  
فليتق الوجه فان الله تعالى خلق آدم على صورته وانما خص آدم بالذكر لانه الذي  
ابتدئت خلقه وجهه على هذه الصورة التي اعتيد عليها من بعده وكأنه نبه انك  
سميت آدم لانك من ولده ومبالغة في زجره وعلى هذا تكون الماكنية عن  
المضروب ومن الخطا الفاحش ان يرجع الى الله تعالى لقوله ووجه من أشبه  
وجهك فانه اذا كان كذلك كان تشبيها صريحا بالقول الثاني انها كناية عن اسمين  
ظاهرين فلا يصح ان يصرف الى الله تعالى لقيام الدليل على انه تعالى ليس بذى  
صورة فعادت الى آدم ومعنى الحديث ان الله خلق آدم على صورته التي خلقه  
عليها تاما بقله من نطفة الى علقه كبقية هذا مذهب أبي سليمان الخطابي القول  
الثالث انها تعود على الله تعالى وفي معنى ذلك قولان احدهما يكون صورة ملك  
لانها فعله وخلقها والقول الثاني ان تكون الصورة بمعنى الصفة ويكون خلق  
آدم على صورة صفته من العلم والحياة والقدرة والسمع والبصر والارادة فيزه بذلك  
عن جميع الحيوانات ثم فضله وميزه على الملائكة حين أسجدهم له والصورة هنا  
معنوية لا صورة تخليط ولا شك ولا ريب ان الحق جل وعلا منزعه عن الصورة  
والشكل والمثل والله تعالى أعلم (سئل) هل كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
من يضحكه ويمارحه (أجاب) نعم كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة يمازحهم  
منهم الاعرابي الذي أخذ صلى الله عليه وسلم على عينيه وقال من يشتري مني هذا  
فقال له اذا لا تجد أحدا يشتري في فقال له صلى الله عليه وسلم لرجلك في الميزان أنقل  
من أحد وكان يقول له أنت باديءنا ونحن حاضروك ومنهم نعيمان كان صلى الله عليه  
وسلم اذا نظر اليه لا يملك نفسه أن يضحك لانه كان مزاحا فقد ذكر ان ابا بكر خرج تاجرا  
الى بصرى ومعه نعيمان من عمر والانصاري وسويط بن حرملة وكلاهما بدرى وكان  
سويط على زار أبي بكر فجاء نعيمان وقال له اطعمني قال لا حتى يأتي أبو بكر وكان  
نعيمان رجلا مضطحا مزاحا يسه دعاية وله أخبار طريفة في دعائه فقال سويط

مطلب هل كان لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
من يضحكه ويمارحه



لا غيظ لك فذهب الى اناس وفي رواية فروا بقوم فقال لهم نعيم ان تشترى مني  
عبد الى قالوا نعم قال انه عبد له كلام وهو قاتل لكم لست بعبده انا حر فان كان اذا  
قال لكم هذا اتركوه فلا تشترى واعبدي ولا تغسده وعلى قالوا لا بل نشترى ولا  
ننظر الى قوله فاشتروه منه بعشرة قلائص فاقبل بها يسوقها واقبل بالقوم حتى  
عقلها ثم قال دونكم هرهه فاجاء القوم له وقالوا قد اشتريناك فقال هو كاذب انا  
رجل حر وفي رواية وضعوا غاشيته في عنقه وذهبوا به ولم يسمعوا كلامه فجاء أبو بكر  
فاخبروه خبره فذهب هو واصحابه وتبعوا القوم واخبروه انهم يمزح وردوا القلائص  
عليهم فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم واخبروه الخبر فضحك من ذلك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حولا كاملا لان سفر أبي بكر كان قبل وفاته صلى الله  
عليه وسلم بعام والله تعالى أعلم (سئل) عن الحديث الذي رواه أنس ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال اسمعوا واطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي رأسه  
زبيمة ما اقام فيكم كتاب الله من تفسير الخازن اوضحوا النامعناه (أجاب) يدل  
على معنى هذا الحديث قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الامر منكم  
فان الآية وان لم يكن فيها عبد حبشي الخ عمومها يشمل لان العبرة بعموم اللفظ قال  
البيضاوي ويريد بهم أمراء المسلمين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده  
ويندرج فيها الخلفاء والقضاة وأمراء السرية أمر الناس بطاعتهم بعد ما أمرهم  
بالتعدل تنبيها على وجوب طاعتهم ماداموا على الحق ولهذا قال في الحديث ما اقام  
فيكم كتاب الله وانظر كيف جمع التضمير في الاماكن الاربعة وأفرده في اقام لان  
التضمير فيه للخليفة وهو لا يكون الا واحدا بحسب الشرع ولطلاق الحاكم وهو  
في ولايته واحدا لا يجوز تعدده والرعايا متعددون وقيل المراد بأولي الامر هم العلماء  
لأشروع لقوله تعالى ولوردوه الى الرسول وإلى أولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه  
منهم اقول الاصل هم العلماء وأمراء المسلمين يأخذون الاقوال منهم ويعملون بها حتى  
يكون فعلهم على طبق الشرع القويم وقد علم ان دين الاسلام قام بالحجة والبرهان  
وهما للعلماء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالسيف والسنان وهما للسلطان  
وأعوانه فتي اعتمد الحكماء على أقوال العلماء العاملين قاموا مقام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ومتى أهمل السلطان العلماء قام على رجل واحدة فوهن حبله  
ودخل عليه عدوه من حيث لا يشعر وهذا الحديث رواه عن أنس جماعة بزيادة  
ونقص فرواه أحمد والنجاشي وابن ماجه قال القاضي عياض وغيره أجمع العلماء  
على وجوب طاعة الامراء في غير معصية وعلى تحريمها في المعصية للآية المذكورة

مطلب في الحديث الذي  
رواه أنس من قوله صلى  
الله عليه وسلم وان استعمل  
عليكم عبد حبشي رأسه الخ



ولقوله في هذه الرواية ما أقام فيكم كتاب الله ولما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي عن علي لا طاعة لمخلوق في معصية الله الطاعة في المعروف وروى أحمد والحاكم عن عمران والحكم بن عروالة أدري لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قال الملقم في شرح هذا الحديث كأن رأسه زبيبة قال شيخ شيوخنا يعني الحافظ ابن حجر واحدة الزبيبة المعروفة الماء كقول الكائن من العنب إذا جف وانما شبه رأس الحبشي بالزبيبة لتجمعهما وليكون شعره أسود وهو تمثّل في الحقايرة وبشاعة الصورة وعدم الاعتدال به وقد ورد أيضا مجدع الأطراف أي مقطع الأطراف ففيه من الاوصاف الذميمة كونه مسه الرق سواء بقي على رقه كما في المنقلب أم عتق وكونه حبشيا وكونه أسود وكون رأسه صغيرا أسود وكونه مجدوع الأطراف فهذه كلها تشبه بالنقص والخسة ومع ذلك تجب طاعته لان الخير كله في الطاعة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم ان الطاعة خير لنا من المخالفة لان ضررها أشد محالفا حتى لو تغلب علينا عبد حبشي موصوف بما ذكر بطريق الشوكة فان طاعته يجب انجاد الملقمة ما لم يأمر بمعصية كما تقر لانه صلى الله عليه وسلم شرط لطااعته ان يقيم كتاب الله تعالى وانى ممن يقيم كتاب الله وقد وقع لي قريبا اني رأيت رويها ثلة هي اني رأيت رجلين عظيمين طويلين في غاية من الطول بالملأثة أشبه على رأس كل واحد منهما كتاب عظيم فكأن احدهما القرآن العظيم والثاني السنة المجيدة ومرادهما العروج بهما الى السماء لعدم عمل الناس بهما وأنا ابكي وأتضرع اليهما وحولي جماعة تقول لهما نحن نعمل بهما ونبكي جميعا ثم استيقظت نسأل الله تعالى العفو والعافية من اعراض الخلق عن الشرع القويم روى أحمد والشيخان من رأى من أميره ما يذكره فليصبر عليه فانه ليس أحد يفارق الجماعة شبرا فيموت الامات ميتة جاهلية وقد أخرج أحمد والشيخان وابن ماجه والنسائي عن أبي هريرة عن اطاءني فقد اطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الامير فقد اطاعني ومن يعصى الامير فقد عصاني فلا يقوم نظام الاسلام الا بالطاعة ان تطيع الحكم كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وان تطيعهم الرعايا نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين والله تعالى أعلم (سئل) عن الحديث المروى في البخاري من حديث أبي سعيد في حياء رسول الله صلى الله عليه وسلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد حياء من العذراء في خدرها ان التقيدها بالحدود ليس فيه كبير مدحة لانها قد تكشف وجهها ورجلها تعرت ولا حرج اذ لم يكن هناك أجنبي فما الجواب عنه (أجاب) قال صاحب المواهب بأن هذا من باب التتميم

مطلب في الحديث  
المروى في البخاري من  
حديث أبي سعيد حياء  
رسول الله أشد من  
العذراء في خدرها الخ

لأن العذراء في الخلوة يشتد حياؤها أكثر مما تكون خارجة منه لتكون الخلوة مغلقة  
وقوع الفعل بها فالظاهر أن المراد تقييده إذا دخل عليها في خبرها أحد لا حيث  
تكون منفردة فيه انتهى والاولى أن التقييد بالخدر يعني ملازمة وهي التي  
لا تكثر الخروج فهي ملازمة له وإذا كانت كذلك لم يطرق حياءه ما دس أصلا ولم  
تمارس الأجانب بخلاف البرزة ويدل لذلك ما ذكره الفقهاء من أن النساء مخدرات  
وهن اللاتي لا يكترن الخروج إلى الحاجة وبرزات وهي اللاتي ينزلن الأسواق  
ويعاملن الرجال بالبيع وغيره فتعين التقييد بالخدر فلا يطلق وقال أشد حياء من  
العذراء لصديق بصورتين كونها مخدرة وكونها برزة وتحت صورتان مع صيانة  
أو خيانة وليس المعنى على السكون في الخدر بل المعنى على المخدرة وإن برزت في بعض  
الافاق لحاجة كحمام وزيارة قريب وإعادة مريض ونحوه ويخرج على أن الجمار  
والبحرور بعد المعارف حال ولكن الالف واللام هنا للجنس فيصح الحال والمعنى  
حال كونها في ملازمة الخدر ولم تصر برزة ويصح الوصف لانها في معنى النكرة ولم يرد  
بذلك عذراء بعينها وإنما أراد العذراء الموصوفة بالخدر اللازمة له ولم يخرج عنه لغيره  
والمعنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أشد حياء من عذراء مخدرة لا من مطلق  
عذراء ولا من عذراء برزة وسواء كانت العذراء الموصوفة بكونها في خبرها  
موجودة فيه أو خارجة عنه لأنها وإن خرجت هي باقية على التخدير لأنها من جملة  
المخدرات وحياؤها أشد من غيرها كما هو مشاهد والمراد ما من شأنهن الخدر أرى  
أنها من أهل وصاحبته وملازمته والله تعالى أعلم (سئل) عن معنى قول  
العلامة ابن حجر المكي في شرح الأربعين في الحديث السادس ومن ثم قيل ينبغي  
للعاقل أن يحذر من سرعة انقلاب قلبه فإنه ليس بين القلب والقلب إلا التفتيح  
بمعنى ذلك (أجاب) المعنى ليس بين القلب بمعنى الانقلاب والقلب بمعنى  
المضغة المودعة اللطيفة الربانية المسماة علما باعتبار الانكشاف وحياة باعتبار  
النمو وروحا باعتبار الانتشار وعقلا باعتبار التصريف في الكليات والجزئيات  
والميل إلى الكمالات إلا التفتيح بمعنى التعظيم لجانب الربوبية من حيث ما ورد عليه  
من الملائكوتية فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء وإن لم يكن هذا التفتيح بمعنى  
التعظيم كان ذلك المعنى نفسا إمارة تنقلب مع هواها وتسعى في رداها فالمعنى الاول  
مشاركته بنطوق قوله صلى الله عليه وسلم احفظ الله يحفظك أي بالارابة والوقوف  
مع الحدود والثاني مشاركته بالمفهوم أي أن لم ترأب مولاك وكلك إلى هواك فأنقلبت  
إلى غيئك وضلالك الأصلي الذي عليه طبعته والله تعالى أعلم (سئل) عن

مطلب ينبغي للعاقل أن  
يحذر من سرعة انقلاب  
قلبه

مطلب قول الشيخ الأكبر  
إذا خاطب الله عبده بأن  
لم تتق الله جهلته وإن  
أثقيته كنت به أجهل الخ

قول الشيخ الاكبر فيما لو وقف الله تعالى من عباده من شاء بين يديه ومخاطبه بماله  
وعليه فقال له ان لم تتق الله جهلته وان اتقيته كنت به اجهل ولا بد لك من احدى  
الخصمتين فلهذا خلقت لك الغفلة حتى تتعري عن حكم الضدين لانه بدون الغفلة  
يظهر حكم احدهما فاشكر الله تعالى على الغفلة والنسيان فقد سألنا هذه  
المسئلة رجل عزيز رحو شرحها وتقصيها (أجاب) أعلم زادك الله توفيقا  
ومحاشا عن الدقائق ن هذا السؤال ظاهر لمن شرح الله صدره للايمان والاسلام  
فقله ان لم تتق الله جهلته أى من كل وجه واعتبار ولهذا سمي من كان قبل الاسلام  
جاهليا ولم يكلفوا به مرائع لقوله وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا فن لم يتق الله فقد  
أعرض عنه بكل حال وجه له من كل الاوجه حتى من وجه الانعام والاكرام والخلق  
والرزق والاحياء والاماتة والثواب والعقاب وذلك اثراكم الظلمات بعضها فوق  
بعض عليه من بواعث النفس والهوى المضل والشيطان المغوى وحسب العاجل  
المردى وهو المشار اليه بقوله تعالى هم بكم عى فهم لا يعقلون كلابل ران على قلوبهم  
وطبع على قلوبهم أم على قلوب أقفالها وقوله ان اتقيته أى ان أردت بته والوصول  
الى الكنه والحقيقة كنت به اجهل لان ذلك محال فى الدنيا بل وفى الاخرى وطلب  
المحال أبلغ من الجهل وانما المراد من التقوى امور امام ملاحظة كمال الذات ومالها  
من جميل الصفات فيتق وان انتقم تعالى منه وهذا مقام التقربين وامام ملاحظة  
النعم الصادرة به تعالى بالخلق والرزق والاحياء والاماتة وسائر النعم وهذا مقام  
الراجحين وامام ملاحظة الامر والنهي وما يترتب عليهم من ثواب وعقاب وهذا  
مقام الخائفين فلا بد للانسان اما من الجهل المعنى المصم المبهكم فلا يتقى أصلا  
واما يتقى الذات بمعنى الوصول الى الكنه والحقيقة وهذا محال أبلغ فى الجهل لانك  
حادث بكل وجه واعتبار ومولاك قديم بذاته وصفاته فلا جامع بينك وبينه بوجه  
ولهذا خلقت لك الغفلة لتتعري عن حكم الضدين أى الجهل المعنى المصم المخ وطلب  
الوصول الى الكنه والحقيقة فاشكر الله تعالى على الغفلة والنسيان اللذين  
لم يوقعاك فى شيء من الامرين المذكورين فلهذا قال تعالى وما كنا معذبين حتى  
نبعث رسولا والله تعالى يعبد فى حال التكليف أى حالا لا غفلة فيه ولا نسيان  
اما تعظيم الذات وان انتقم وامام مقابلة لانعامه كما هو عادة الكريم ان يجازى على  
الكرم واما طمع فى احسانه ومخافة عقابه كما هو شأن الحيوان كالحمار ونحوه فتعامل  
شرح الله تعالى صدرك فهذه اشارة من فيض بحر وعبارة ووراء ذلك ما يحيل عن  
درك الاذهان وشم وراء النقل علم يدق عن مدارك ارباب العقول السليمة ولا تخفى

مطلب سئل أي  
القراءة أحب إليك قال  
قراءة نافع ثم عاصم الخ

في أزيد من ذلك لاني أخاف عليك والله الهادي المرشد للصواب (سئل) في عبارة  
منسوبة الى الامام أحمد بن حنبل وصورتها قال في التذكرة قال صالح بن أحمد  
ابن حنبل سألت أي القراءة أحب إليك قال قراءة نافع قلت فان لم تجد قال  
قراءة عاصم قال صاحب الكشف فقراءة هذين الامامين أوثق القرآن وأصحها  
سندا وأفضلها في العربية (أجاب) أصحها سندا هذا بناء على قول ذهب اليه  
بعض أهل الحديث انه يقال المسند الفلاني أصح والاصح عندهم لا يقال ذلك لان  
المراد على وجود الشروط المعتبرة عندهم للصحيح هل ان المعتبر منها هو المتواتر  
الذي هو أقوى من الصحيح وهذا علامته حصول العلم عقبه فكل قراءة رواها جيع  
عن جيع يؤمن تواترهم على الكذب وهذا موجود في جميع القراءة ولا يلزم منه  
ان القراآت نسبت لامام واحد فقط لان ذلك بحسب الاشتهار وقول الامام أحب  
الي لا ينافي ما قررناه لان الاحبية بحسب الالف أو الاخذ أو اصحبة الامام لوصف  
قام به والمنازعة انما هو في التعليل فانه لا يقال في قراءة امام من السبع بعد تواترها  
ان غيرها أصح منها لان مرجع التواتر القطع و مرجع الاصحية الظن وبينهما تناف  
ولا يقال في كلام رب العالمين هذا أصح وهذا غير أصح لثبوت القطع لجميع القراآت  
حتى ما كان من أوجه الاداء كالمدة والامالة وتسهيل الممز وغير ذلك مما يقع فيه  
الخلافا بين الاثمة فتأمل والله أعلم (سئل) عن اصول فرق الاسلام المتشعب  
عنها الكرام والثناء ما هي (أجاب) عنها انظما بقوله

ان أصل الضلال قد جاء قطعاً \* في أصول حوته ضلالا بديعاً  
في اعتزال وشيعة وخوارج \* والمرجى بخاجر شذيعاً  
والمشبه ومن عداها فناج \* أهل حق فكن أقول سميعاً

مطلب فمرك الاسلام  
المتشعب عنها الكرام  
أو اللثام ما هي الخ

مطلب هل للحسبة أصل  
في السنة

والله تعالى أعلم (سئل) هل للحسبة أصل من السنة وهل اتخذ صلى الله عليه  
وسلم أحدا من أصحابه محتسبا (أجاب) نعم استعمل صلى الله عليه وسلم سعد  
ابن أبي وقاص بعد النقع على سوق مكة واستعمل عمر بن الخطاب على سوق المدينة  
وهذا هو المسمى الآن بالحسبة ومولاه ابا محتسب ففي أصلها خصلة شريفة لانها  
لضبط أحوال السوق في البيع والشراء والمعاملات والموازين والنقود والعقود  
والخرف والصنائع وان كانت الآن مبتدعة لا يتولاها الا الاخساء لمتاعطهم  
الظلم وأخذ أموال الناس بالباطل وعدم سؤالهم عما تقدم وانما قصد هم الاخذ  
من الاموال فقط قال في الروض وشرحه لشيخ الاسلام وعلى الامام ان ينصب  
محتسبا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وان كان لا يختصان بالمحتسب فيتعين

عليه الامر بصلاة الجمعة اذا اجتمعت شروطها وكذا بصلاة العید وان قلنا انها سنة لان الامر بالمعروف هو الامر بالطاعة ولا يأمر المخالفين له في المذهب بما لا يجوز فيه ولا ينهاهم عما يروونه فرضا عليهم ويأمر المسلمين بالمحافظة على الفرائض والسنن ولا يمترض عليهم في تأخيرها والوقت باق لا اختلاف في العلماء في فضل تأخيرها ويأمرهم فيما يعم نفعه كعمارة سور البلد وشربه وهونة المحتاجين من ابناء السبيل وغيرهم ويجب ذلك من بيت المال ان كان فيه مال والا فعلى من له مكنته وينهى المومر عن مطل الغريم ان استعدي أى استعده الغريم عليه ولو قيل انه ينهاء من حيث المعصية وان لم يستعده لم يكن بعيدا وينهى الرجل عن الوقوف مع المرأة في طريق خال لانه موضع ريبة فينكر عليه ويقول له ان كانت محرمة فصنها عن مواقف الريب والافخف الله تعالى من الخلوة معها ويأمر بشكاح الا كفاه وايفاء العدد والرفق بالمه اليك وتعهدها بالبهاثم وينكر على من تصدى للتدريس والقوى والوعظ وليس هو من أهله ويشهر أمره لئلا يغتر به وينكر على من أسر في صلاة جهرية أو زاد في الاذان وعكسهما ولا يطالب الدائن بحق قبل الاستعداد من ذي الحق عليه ولا يجلس للدين ولا يضرب عليه وينكر على القضاة اذا احتجبوا عن الخصوم أو قصروا في النظر في الخصومات وعلى ائمة المساجد المطروقة ان طولوا الصلاة كما أنكر صلى الله عليه وسلم على معاذ ذلك وينع الخوذة من معاملة النساء لما يخشى فيها من الفساد ولا يختص الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بمسوع القول بل عليه أى على كل مكلف ان يأمر وينهى وان علم بالعادة انه لا يفيد فان الذكرى تنفع المؤمنين فلا يسقط ذلك عن المكلف هذا العلم لعموم خبر من رأى منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان والله تعالى أعلم (سئل) هل كان صلى الله عليه وسلم ظل اذا مشى وما سر ذلك (أجاب) لم يكن له صلى الله عليه وسلم ظل أصلا كما نص على ذلك وسر ذلك ان ذاته الشريفة نورانية لا كثافة فيها أصلا فلم يظهر لها ظل كما وقع في بعض الاوهام ان الظلال تحكي قدم وجود النفوس كما وقع لبعض مدعي الفضل وهو منه برى لانه باطل لاننا نقول بقدوم النفوس بل السكل حادث من النفوس والاجسام والاعراض وهذا يقتضى قدم نفوس غير الانبياء وحديث نفوسهم وذلك باطل بالعقل والنقل قال صاحب الهمزية

شمس فضل تحقق الظن فيه \* انه الشمس رفعة والضياء  
فاذا ماضى محى نوره الفاضل وقد أثبت الظلال الضياء

مطلب هل كان له  
صلى الله عليه وسلم  
ظل اذا مشى

أى أنه صلى الله عليه وسلم شمس فضل يستمد من فضله أرباب القضاة صارا الظل فيه محققا وإن ذاته بالنسبة إلى ذواتهم الشمس رفعة في الرتبة وإن نوره بالنسبة إلى أنوارهم الضياء المفيض تلك الأنوار عليهم فبعبارة ذاته الشمس ونوره الضياء اختص من غيره بأنه إذا ما ضحى على نوره الظل أى ظل ذاته الكريمة والحال أنه قد أثبت الصلال للذوات الضياء وما ذكرناه من جل الظل في كلامه على ظل ذاته الكريمة هو الموافق لما نقول لأنه في سيرته الشريفة وفهم الماظم رحمه الله تعالى أن المراد به ظل ذاته وغيرها وإن نوره يحو كل ظل فمن ثم أجاب عما يرد على ذلك من أن الغمامة أظلمت قبل النبوة وكان الغمامة ببقاء ظلها مع نوره استودعته أى أى استودعت النبي صلى الله عليه وسلم من أظلمت من ظله صلى الله عليه وسلم الرفقاء أى رفقاء أى أخوانه من المرسلين والمراد بمن أظلمت المرسلون من ظله أى هم المؤمنون بهم وبأظلامهم لهم ادخالهم تحت ظلهم المعنوي الذي هو من ظله صلى الله عليه وسلم فإن شرائعهم المبعوثين بها هي شرائعهم وهم نوابه فيها وحاصل الجواب أن بقاء ظلها مع نوره استيداعها أى استعفاظها إياه صلى الله عليه وسلم للموجودين من الأمم السابقة لأنهم ما وروروا باتباعه صلى الله عليه وسلم وقد أخذ عليهم أنبياءهم لئن أدركوه ليؤمنن به وليحفظنه ولينصرنه من الأعداء كما وقع لبصير الراهب وقال في تأنيته السبكي

لقد نزه الرحمن ظلك أن يرى \* على الأرض باقى فانطوى كزبة  
وأثر في الأجسام مشبك ثم لم \* يؤثر برهـل أو ببطحاء مكة

قال شارحها المحلى قيل أنه صلى الله عليه وسلم لا يرفع ظله على الأرض تشريعا لأنه صلى الله عليه وسلم كان نورا ثم يفرغ وحائيا وجسم الطيفانورانيا والمور لا ظل له كما أن الملائكة عليهم السلام حاليين بين أظهرنا لا ينكروا ذلك عاقل ولذلك لا نراهم ولا نرى لهم ظلالا لظافتهم ونورانيتهم لأنهم خلقوا نورا صرفا وقبل بل تكروا لذاته الشريفة أن يوطأ ظلها بالرجل ولا يمتحن وشبهه هذا ما روى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه كان مسافرا يسار به يهودي فلما أراد المفارقة قال عبد الله بن عمر لليهودي بلغني أنكم تدينون بآراء المسلمين فهل قدرت على شيء من ذلك وأقسم عليه فقال له اليهودي أن امتني أخبرتك فقال له قد فعلت فقال له لم أقدر عليك بأكثر من أني كنت إذا رأيت ظلك وطئته بقدمي وفاء بامر ديننا وقيل بل كانت الغمامة تظله صلى الله عليه وسلم فلا يرى له ظل وعن النيسابوري أن ما لم يكن له ظل لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يكتب وهو نبي أى لم يقع أبد الكريمة ظل على اسم



الله تعالى بعد الخلق بما ينبغي له الخلق به من أسماء الله تعالى فرفع الله تعالى ظله  
 أن يقع على الأرض وقيل غير ذلك وأما كونه صلى الله عليه وسلم كان يؤثر مشيه  
 في الأحجار ولا يؤثر في الرمل قيل كان ذلك ليلته وعائه صلى الله عليه وسلم إلى غار ثور  
 كان إذا وضع قدمه على الرمل يقول لا بني بكر رضى الله عنه ضحك قدمك موضع قدمي  
 فان الرمل لا ينم عليه وكان طريقه صلى الله عليه وسلم أكثرها رملا فأراد الله تعالى  
 إخفاء أثر سيره في مسيره ليتغير المشركون في طلبه ويرجعوا بسوء منقلبهم وقيل غير  
 ذلك وأما الحجر فكان يلبس لمكان قدميه صلى الله عليه وسلم ليكون شاهدا لتشریفه  
 بمروره عليه ويشبه هذا أن وليا من أولياء الله تعالى طاف بالكعبة فسمع أحجار  
 المطاف يقترب بعضها على بعض ويقول ما معناه قد تشرفت بوطيء أقدم على الله  
 تعالى في عبادته وملازمة جسده لجسدي وقيل بل يلبس الحجر ليكون فيه سمة  
 وعلامة ينجو به سادات غيره من الأحجار من نار وقودها الناس والحجارة وفي بعض  
 الآثار أن نبيا من الأنبياء صلى الله عليه وسلم سجدنا محمد وعليهم وسلم من حجر يخرج منه  
 الماء فسأل ربه عن ذلك فأنطق الله تعالى له الحجر فقال منذ سمعت أن الله تعالى نارا  
 وقودها الناس والحجارة وأنا أباركي بهذا الدمع خوفا من تلك النار فاشفع لي عند  
 ربك فشفع له فشفع فيه ثم بشره بقبول الشفاعة فيه وتركه مدة ثم مر به ذلك النبي  
 فوجد الماء يخرج من الحجر فقال له عليه الصلاة والسلام ألم أبشرك أن الله تعالى  
 أنجباك من النار فها هذا الماء فقال يا نبي الله ذاك بكاء الخوف والخشية وهذا بكاء  
 الفرح والمسرورة ولا بعد أن يتفق ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم لأن هذه الآية  
 نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم ولا بعد أن يكون نزل منها على بعض المرسلين  
 صلى الله عليهم وسلم وقيل أنه لأن الحجر لقدمه صلى الله عليه وسلم حياء من أن  
 يستقسي أو ينصب على شريف قدميه صلى الله عليه وسلم وقيل بل أظهر القوة  
 النبي صلى الله عليه وسلم وشدة بأسه فلا يثبت له طشه الحجر فكيف أجساد البشر  
 وقيل في لبن الصخر لقدميه صلى الله عليه وسلم إشارة إلى أن يكون الكفار  
 أقسى من صم الأحجار وأن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وقلوب الكفار قاسية  
 جافلة غليظة غلف التفطيع عليهم ما ختم الله تعالى عليهم ما غشاة عليهم حجاب  
 إلا إذا أدركتها العناية فألحقها بأهل الهداية فازالت الموانع ومنعت العوائق فوقع  
 عليهم كسير الرضا نصير الزئبق ذهبها والمدر جوهر والله تعالى أعلم (سئل) هل  
 ورد حديث أنا جدد كل تقى (أجاب) هذا الحديث بهذا اللفظ المذكور لم يرد ولا يكن  
 روى أنس رضى الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من آل محمد

مطلب هل ورد حديث  
 أنا جدد كل تقى أم لا

فقال كل تقى من امته ولفظ الديلى آل محمد كل تقى ثم قرأ ان اولياؤه الا المتقون  
وقوله صلى الله عليه وسلم ان آل بنى فلان ليسوا لى باولياء انما لى الله وصالح المؤمنين  
والله أعلم (سئل) عن قوله صلى الله عليه وسلم آية الكرسي ربيع القرآن  
ما الحكمة فى ذلك (أجاب) انما كانت ربيع القرآن لاشتماله على التوحيد  
والنسب وأحكام الدارين وآية الكرسي ذكر فيها التوحيد فهى ربيع بهذا  
الاعتبار والمراد ان ثواب قراءتها يعدل ثواب قراءة ربيع القرآن وفى حديث انها  
سيدة القرآن أى من حيث دلالتها على الصانع تعالى وعلمه وقدرته والله أعلم  
(سئل) ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم آية ما بيننا وبين المنافقين شهود العشاء  
والصبح لا يستطيعونهما (أجاب) يعنى ان المؤمن يحضر الجماعة لصلاة العشاء  
والصبح ويفعلهما بنشاط وانبساط بغير كلفة فى حضور المسجد لصلاتهما جماعة  
واما المنافق فيراهما ثقيلين فلا يستطيع فعلهما بحفظة ونشاط كما يوضح ذلك حديث  
الشيخين أنقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والصبح وذلك لان العشاء وقت  
الاستراحة والصبح وقت لذة النوم صيفا وشدة البرد شتاء واما المتمسكون فى ايمانهم  
فتطيب لهم هذه المشاق لنيل الدرجات لان نفوسهم مرتاضة بامثالها متوقفة  
فى مقابلة ذلك تستخف لاجله المشاق وتستلذ بسببها المتاعب كما تعتقده فى ذلك  
من الفوز العظيم بالنعيم المقيم والخلص من العذاب الاليم ومن طاب له شىء ورغب  
فيه حق رغبته احتمل شدته ولم يبال بما يلقى من مؤنته ومن أحب شىء حق محبته  
أحب احتمال محنته حتى انه ليحيد بذلك المحنة ضرورا من اللذة الاترى ان جاني  
العسل لا يبالى بلسع النحل لما يتذكر من حلاوة العسل وكذلك الاحير لا يعابى  
بارتقاء المسلم الطويل مع الحمل الثقيل طول النهار لما يتذكر من أخذ الاجرة آخر  
النهار وكذلك الفلاح لا يتكدر بمقاساة الحر والبرد ومباشرة المشاق والكد طول  
السنة لما يتذكر من اوان الغلة فكذلك المؤمن المخلص اذا تذكر الجنة فى طيب  
مقابلها وأنواع نعيمها هان عليه ما يتحمل من مشقة هاتين الصلاتين وحرص عليهما  
مخلاف المنافق والله تعالى أعلم (سئل) ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم آخر  
اربعة فى الشهر يوم نحس مستمر مع أنه نهى عن التطير (أجاب) قال السهيلي  
نحو ستة يوم الاربعة على من تشاءم وتطير بأن كان عادته التطير وتلك صفة من قل  
توكله فذلك الذى يضره نحوسته فى تصرفه فيه اما من اعتقده انه لا ينفع ولا يضر  
الا الله تعالى فليس هو بنحس عليه ويجوز كون الاربعة نحس على طريق التخويف  
والتحذير أى احذروا ذلك اليوم لما نزل فيه من العذاب وكان فيه من الهلاك

مطلب آية الكرسي  
ربيع القرآن

مطلب آية ما بيننا وبين  
المنافقين شهود العشاء  
والصبح الخ

مطلب آخر اربعة  
فى الشهر يوم نحس مستمر  
الخ

ونحو ذلك تعالى قوية خوف أن يلحقكم فيه نكد وبؤس كما وقع لمن قبلكم وقال  
في البصر وليس في قوله نحس على جهة الطيرة وكيف يريد ذلك والأيام كلها لله  
تعالى وقد جاء في تفضيل بعض الأيام على بعض أخبار كثيرة وهو من الغال الذي يحبه  
المصنف في صلى الله عليه وسلم وأما الطيرة فيكرهها صلى الله عليه وسلم وليس من  
الدين بل من فعل الجاهلية وأما حمل الحديث على الأربعاء الذي أرسل فيه الريح  
على قوم عاد بخصوصه فذا في السياق مع أنه لا يلزم من تعذيب قوم فيه كونه نحساً  
على غيرهم وحمله على أنه نحس على المفسدين لا على المصلحين والحاصل أن توقي يوم  
الأربعاء على وجه الهيرة ووطن اعتقاد المجتهد حرام شديد التحريم إذا أيام كلها لله  
تعالى لا تضر ولا تنفع بذاتها وبدون ذلك لا خير ولا محذور ومن تطيراً حاطت به  
نحوسته ومن أيقن بأنه لا يضر ولا ينفع إلا الله تعالى لم يؤثر فيه شيء وقال الشاعر  
فعلم أنه لا طير إلا على متطيره وهو الشرور

مطلب أبعاد الناس من  
الله تعالى يوم القيامة  
الغاص الخ

والله أعلم (سئل) عن قوله صلى الله عليه وسلم أبعاد الناس من الله يوم القيامة  
الغاص الذي يخالف إلى غير ما أمر به ما معنى ذلك (أجاب) معرفة الغاص الذي  
يأتي بالغص ويتبع ما حفظه من أشياء مشياً وقيل القص تتبع أثر الوقائع والأخبار  
والمعنى أيضاً الذي يخاف قوله فعله ويعدل إلى غير ما أمر به من التغوى والاستعانة  
أو المراد به من يعلم الناس العلم ولا يعمل به ومن هو كذلك لا ينتفع بعلمه غالباً قال تعالى  
اتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وقال تعالى كبر مقتاً عند الله أن تقولوا  
ما لا تفعلون وأوحى الله تعالى إلى عيسى ابن مريم أن عظ نفسك فإن اتعظت فعظ  
الناس والا فاستخمني وإذا لم يعمل العالم بعلمه ذلت موعظته من القلوب كما نزل  
العهود عن الصفا فحق الواعظ أن يتعظ ثم يعظ ويهتدى ثم يهدي ويصبر ثم يصبر ولا  
يكون دفترا يفيد ولا يستفيد ومنزلة الواعظ من الموعوظ كالمدأوى من المدأوى  
وإذا قال الطبيب للناس لا تأكلوا كذا فإنه سم ثم رأوه يأكله يصير كلامه سخرية  
وهو وافلا أحد يعيها بكلامه كذا الواعظ من الموعظ والله أعلم (سئل) عن قوله  
صلى الله عليه وسلم أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم ما المراد بالألد الخصم (أجاب)  
الألد هو شديد الخصومة بالباطل والخصم المولع بالخصومة الماهر فيها الحريص  
عليها المنمادى في الخصام بالباطل لا يقطع جداله وهو يظهره على الحسن التجميل  
ويوجهه لكل شيء من خصامه وجهه ليصرفه عن إرادته من القباحة ويزين  
شغفقه الباطل بحيث صار ذلك عادته ودأبه ومنه قوله تعالى لتذريه قومك  
والله أعلم (سئل) ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم إذا مررتهم بأهل الشره

مطلب أبغض الرجال إلى  
الله تعالى الألد الخصم  
الخ

فاسلموا عليهم تعافى عنكم شرهم وناثرهم (أجاب) يعني اذا امرتهم باهل الفساد  
والفسق ان سلمت عليهم فحمد عنكم شرهم وناثرهم أي عداوتهم وقتلتهم وذلك  
لان السلام امان فاذا سلمت وردوا فبرهم حصل الامان منهم وان السلام عليهم  
يوزن بعدم احتقارهم فيكون سبباً لكون شرهم وقال لقمان لابنه يا بني اذا امررت  
بقوم فارهم بسهام الاسلام أي السلام والله تعالى أعلم (سئل) ما معنى  
قوله صلى الله عليه وسلم ارحم من في الارض يرحمك من في السماء (أجاب)  
المعنى ارحم خلق الله تعالى الذين على وجه الارض من آدمي ووحش وطيروناطق  
ومهم وبر وفاجر يرحمك من أمره نافذ في السماء لانه تعالى لا يحل في مكان والمعنى  
أيضاً ارحم من في الارض شفقة يرحمكم الله تعالى تفصلاً وانما ينسب الى السماء  
اعلوها وارتفاعها اولاً لانهم اقبلوا الدعاء روى ان العبد ليغف بين يدي الله تعالى فيطول  
وقوفه حتى يصيبه من ذلك كرب شديد فيقول يا رب ارحمني اليوم فيقول له هل  
رحمت شيئاً من خلقي من أجلى فارحك وفيه نذب الى العطف على جميع أنواع  
الحيوان وأهمها وأشرفها آدمي المسلم وقال وهب من يرحم يرحم ومن يصمت  
يسلم ومن يجهل يغلب ومن يعجل يخطئ ومن يحرض على الشر لا يسلم ومن يكره  
الشر يصم وقال عيسى عليه السلام لا تنظروا في عيوب الناس كأنكم أرباب  
انظروا فيها كأنكم عبيد انما الناس مبتلا ومعافا فارحموا أهل البلاء واجدوا الله  
على العافية ورؤى الغزالي في النوم فقل له ما فعل الله بك فقال أوقفني بين يديه  
وقال بم جئتني فذكرت أنواعاً من الطاعات فقال ما قبلت منها شيئاً لكنك جلست  
تكتب فوقفت ذباية على القلم فتركتها تشرب من الحبر رجمة لها فكلما رجمتها  
رجمتك اذهب فقد غفرت لك والله تعالى أعلم (سئل) ما معنى قوله صلى الله  
عليه وسلم استمع من الله استحياءك من رجلين من صالحى عشيرتك (أجاب)  
المعنى بأن تعظم الله تعالى وتحذرن أن يراك حيث نهاك ويفقدك حيث  
أمرك كما تستحي أن تفعل ما تعاب به بحضرة جمع من قومك وذكر الرجلين لانهما  
أقل الجمع والانسان يستحي من فعل القبيح بحضرة الجماعة أكثر وخص عشيرته  
لان الانسان يستحي من المعارف أكثر من الاجانب وقدم مثلاً به تقريراً للافهام  
والمقصود ان حق الحياء منه ان لا يذكر العبد معه غيره ولا يتكل على أحد سواه  
ولا يشكو الا اليه والله أعلم - (سئل) ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم  
استرشدوا العاقل ترشدوا ولا تعصوه فتدوا (أجاب) المعنى اطلبوا الارشاد  
من كامل العقل يحصل لكم الرشداً والساد ولا تخالفوه فيما يرشدكم اليه من

مطلب معنى قوله صلى الله  
عليه وسلم ارحم من في  
الارض يرحمك من في  
السماء

مطلب ما معنى استمع من  
الله تعالى استحياءك من  
رجلين الخ

مطلب استرشدوا  
العاقل ترشدوا

مطلب أشد الناس بلاء  
في الدنيا نبيء أو صفي الخ

الرأى فتصبروا على ما فعلتم نادمين وقد أمر الله تعالى بنبيه بالاستشارة مع كونه  
أرجح الناس عقلا يقال تعالى وشاورهم في الأمر وأثنى على فاعلمها في قوله وأمرهم  
شورى بينهم وقال بعض الحكماء من استعان بذوى العقول فازيد ربح المأمول  
وقيل لرجل من بني عبس ما كثر صوابكم فقال نصح ألف رجل فبنا حازم ونحن  
نظيحه فكاننا ألف حازم فبتمين على العاقل ان يستتر بداخوان الصدق الذين  
هم ضياء القلوب ولا يستشير امرأة لان طاعة النساء ندامة والله أعلم (سئل) عن  
قوله صلى الله عليه وسلم أشد الناس بلاء في الدنيا نبي أو صفي ما الحكمة في عذاب  
أحبائه (أجاب) الحكمة في ذلك لاجل تصفية الاترى اذا كان عند أحدكم  
فضة وفيها غش هل تستقيم على حال فاد اصفاها استقامت وكذلك الاترى لانه  
خلق من طين وشأن الطين ان لا يعاوم الكدر الا بعد معانات شديدة قال القرطبي  
أحب الله تعالى ان يبتلى أصفياءه تسكيلا لافضلهم ورفعة لدرجاتهم عنده وليس  
ذلك نقصا في حقهم ولا عذابا بل كمال رفعة مع رضائهم بحميل ما يجريه الله تعالى  
عليهم وقال الجيلا في انما كان الحق يديم على أصفيائه البلاء والمحن ليكونوا دائما  
بقلوبهم في حضرته لا يغفلوا عنه لانه يحبهم ويحبونه فلا يخشون الرضا لان فيه  
بعدا عن محبوبهم واما البلاء فقييد للنفوس بمنها من الميل لغير المطالب وقد كسره به  
القلوب وأيضا لتضاعف اجورهم ولتكمال فصائلهم ويظهر لانس صبرهم  
ورضاهم فيقتدى بهم ولتلافتن الناس بدوام صحتهم فبعد عنهم ولان البلاء  
في مقابلة النعمة فمن كانت نعمة الله عليه أكثر فبلاؤه أشد كما ورد بيتي الرجل على  
حسب دينه أي بقدر قوة إيمانه فان كان دينه صلبا اشتد بلاؤه وقيل ان الدودة  
كانت تقع من جسد ايوب عليه السلام فيعيدها الى محلها ويقول لها كلي من  
رزق الله حتى يفرج الله ومن ظن ان شدة البلاء هو ان العبد فقد ذهب له وعي  
قلبه فقد ابتلى من الاكابر ما لا يحصى الاترى الى ذبح نبي الله يحيى س ذكرا وقتل  
الحقاء الثلاثة والحسين وابن الزبير وقد ضرب أبو حنيفة وحبس ومات بالسجن  
وجرد مالا وضرب بالسياط وجذبت يده حتى انخلعت من كتفه وضرب أحمد  
ابن حبل حتى أغشى عليه وقطع من لجه وهو حي وأمر بصلب سفيان فاخشي ومات  
البويطي مسجوناً في قيوده وفي البخاري من بلده وغير ذلك مما وقع لمنبل هؤلاء  
السادات ومع ذلك فانهم صبروا صبرا كرام لاجل الثواب ولقد كان أحدهم يبتلى  
بالفقر الذي هو قلة المال حتى ما يجد الا العباءة فيخرقها في عنقه ويراهم ذلك من  
أعظم النعم عليه لعلمه بأن المال ظل زائل وعارية مستردة وليس في كثرته فضل

ولو كان فيه فضيلة لمصلحة لا وليائه وقد كان أكثر الانبياء مع ما خصهم به من كرامته  
 وفضله على خلقه فقراء جدا لا يقدر على شيء ولقد كان أحدهم يبتلى بالقمل  
 ميا كل من بدنه حتى يقتله وان أحدهم كان أشد فوجا بالبلاء أكثر من نوح غيره  
 بالعطاء لا المعرفة كلما قويت بالمبتلى هوان عليه البلاء ولا يزل يرتقى في المعامات  
 حتى يندد بالضراء أعظم من ان تذاه بالسراء وبعد عدم الضراء مصيبة والله تعالى  
 الموفق والمهدي للرشاد (سئل) ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا القدر  
 فانه شعبة من النصرانية (أجاب) يعني احذروا انكار القدر ويجب عليكم  
 ان تعتقدوا ان ما قدر في الازل لا بد من وقوعه وان الله تعالى قدر الخير والشر قبل  
 خلق الخلق وان جميع الكائنات بقضائه وقدره خالق كل شيء والمراد احذروا  
 الخوض في القدر قال بوالبلث ان استطعت ان لا تخاصم في القدر فاعمل فان الشارع  
 نهى عن الخوض فيه فكما ان الخوض في ذلك لبحر المتلاطم أمواجه والعوض  
 في خوف الليل منهى عنه فكذا الجدال فيه اذ لا يخالو عن الخلل ولا به شعبة من  
 النصرانية أي فرقة من فرق دين النصرانية لان المعتزلة الذين هم القدرية أنكروا  
 ايجاد الباري سبحانه وتعالى فعل العبد فحمله بعضهم كالجبائية غير قادر على عينه  
 وجعلوا العبد قادر على فعله فهذا اثبات للشر يكف قول النصارى فالإيمان  
 والكفر عندهم من فعل العبد لا من فعل الرب وبذلك كفرهم وانما كانت القدرية  
 محسوسة هذه الامة لان طائفة منهم يقولون الخير من الله والشر من العبد فهم أشبه  
 بالمجوس والله أعلم (سئل) ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم لم أجعلوا في طلب  
 الدنيا فان كلا ميسر لما كتب له منها (أجاب) المعنى اطلبوا لرزق طلبا جميلا  
 بأن ترفقوا وتحنسوا السعي في نصيبكم منها بلا كد ولا تعب ولا تمكالب  
 وشقاق وان لا يطلب الدنيا بحرص وقلق وشره ووله حتى لا ينسى ذكر ربه  
 ولا يتورط في شبهة فيدخل فيمن أنشئ الله تعالى عليه -م بقوله رجال لانهم تجارة  
 ولا بيع عن ذكر الله ولان كل أحد من الخلق ميسر ومهيأ لما قدر له من الرزق  
 فالمقدر له يأتيه ولا بد فان الله تعالى قسم الرزق وقدره لكل أحد لا يتقدم ولا يتأخر  
 ولا يزيد ولا ينقص بحسب علمه الازلي وقوله صلى الله عليه وسلم أجعلوا وما قال  
 اتركوا اشارة الى ان الانسان وان علم ان رزقه المقدر له لا بد منه لكن لا يترك  
 السعي فان من عوائد الله تعالى تعليق الاحكام بالاسباب وهو وان كان قادرا على  
 ايجاد الاشياء اختراعا وابتداء لا يتقدم سبب وسبق علته بأن يشجع الانسان بلا  
 اكل وبيرويه بغير شرب وينشئ الخلق بلا جماع لكيه أجرى حكمته ان الشبع

مطلب اتقوا القدر فانه  
 شعبة من النصرانية الخ

مطلب اجعلوا في طلب  
 الدنيا فان كلا ميسر لما  
 كتب له



مطلب أحب البلاد الى  
الله تعالى مساجدها الخ

مطلب اللبن أفضل أو  
اللحم الخ

والرى والولدي صل عقب الاكل والشرب والجماع فلهذا قال صلى الله عليه وسلم  
أجلوا ائذا نأيت به وان كانه الرزاق لكنه قدره وله بنوع سبي ورفق وحالة من  
الطلب جيلة والله أعلم (سئل) عن قوله صلى الله عليه وسلم أحب البلاد الى الله  
مساجدها وبغض البلاد الى الله أسواقها ما معنى ذلك (أجاب) أما المساجد  
فلأنها بيوت الطاعة وأساس التقوى ومحل تنزيل الرحمة وأما الاسواق لأنها  
مواطن الغفلة والحرص والغش والفتن والطمع والحياة والايمن الكاذبة  
والاغراض العامة القاطنة عن الله تعالى وقال الطيبي تسمية المساجد والاسواق  
بالبلاد خصوصا تلج الى قوله تعالى والبلد الطيب يخرج نباته بأذن ربه والذي خبت  
لا يخرج الا نسكدا وذلك ان وراد المساجد رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله  
وقصدا لاسواق شياطين الجن والانس من الغفلة والشدة والحرص وذلك لا يزيد  
الابعدا من الله تعالى اللهم الا من يغدو الى طلب الحلال الذي تصونه دينه  
وعرضه فن اضطرر غريبا غولا عاد فلا اثم عليه وقال جع المراد بمحبة المساجد  
ما يقع فيها من القرب وبغض الاسواق بغض ما يقع فيها من المعاصي مع ما غالب  
على أهلها من استيلاء الغفلة على قلوبهم وشغل حواسهم بما وضع لهم من التدبير  
فاليه ينظرون واليه يطلبون والاسواق معدن النوال ومطازن الرزاق والافضال  
وهي تملأ بضعها الله تعالى لاهل الدنيا يتداولون فيها كمن اهل الغفلة  
اذا دخلوها تعلقت قلوبهم بهذه الاسباب فاتخذوها دولا فصارت عليهم فتنة  
فكانت أبغض البقاع من هذه الجهات والافالسوق رحمة من الله تعالى جعله  
معاشا خلقه يزرعهم أرزاقهم فيها ولولم تكن ذلك لاحتاج كل منا الى تعلم جميع  
الحرف والترحال الى البلاد لئلا ونهارا فوضع السوق نعمة وأهل الغفلة صدوا عن  
هذه الرحمة ودنسوا أنفسهم بتعاطي الخطايا فصارت عليهم نقمة وأما اهل اليقين  
فهم وان دخلوها قلوبهم معلقة بتدبير الله تعالى فسلموا من فتنها ومن ثم كان  
المص في صلى الله عليه وسلم لم يدخل السوق ويشترى ويبيع والله تعالى أعلم  
(سئل) ايما أفضل اللبن أو اللحم وهل الريت أفضل من السمن أو بالعكس  
(أجاب) اللبن أفضل من اللحم لان اللبن منشأ الانسان ونحوه من الحيوانات  
ولا يعيش الشخص بدونه والله تعالى أعلم عليه وسلم لم يله الا سري لما أتى له جبريل  
بقدر من نخر وقدر من لبن فأخذ اللبن وفي رواية ان اللحم أفضل لقوله صلى الله  
عليه وسلم لم سيد الطعام اللحم والزيت الطيب أفضل من السمن لانه مبارك ويخرج  
من شجرة مباركة والله أعلم

\*(باب ما يتعلق بالنحو)\*

مطلب المفعول معه هل  
يتقدم

(سئل) عن حكم المفعول معه هل يتقدم (أجاب) اعلم ان المفعول معه له ثلاث صور احدها تقدمه على عامله والثاني تقدمه على الواو وهذا لا يجوز تقدمهما اتفاقا والثالث تقدمه على مصاحبه وفيه خلاف والاصح المنع وجوزه بعضهم مستدلا بقوله جعت وفحشا غيبة وعمية وبقوله

مطلب هل يجوز تقدير  
اداة الشرط بعد غير  
الاجوبة الثمانية الخ

اكنيه حيث اناديه لا كرمه \* ولا القبه والسوءة للقباء والله تعالى أعلم (سئل) هل يجوز تقدير اداة الشرط بعد غير الاجوبة الثمانية غير النفي (أجاب) نعم يقع ذلك للفقهاء كثيرا وقدرون اداة الشرط تحقيقا للعبارة وصرح اهل المعاني انه يجوز تقديرها عند وجود قرينة دالة عليهم فانحو قوله تعالى ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي أى ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذى يجب ان يتخذوا ليا وسيدا واحده والله أعلم (سئل) عن قول القائل ما اسم ارض فريد وان تشافه وجمع \* فقيه للفعل وقفه وفيه للحرف وقع وفيه للجمع صرف \* وفيه للصرف منع

(أجاب) رحمه الله تعالى

مطلب الفرق بين  
الكلام والكلم

فحلب هي الفريد بجمع حالب ذا الجمع \* وحلب الشاة وما لحرف وقع والجمع مصروف وفرد من جمع \* وان تشافا صرف كمصر سمع والله تعالى أعلم (سئل) عما وقع في شرح التوضيح وعبارته التى نقلها عن العز ابن جماعة عند قول الموضح ان بين الكلام والكلم عمومًا وخصوصًا من وجه بعبارة موجزة مفيدة لنسكت بها على هامش نسختنا وهي قوله لا بد في اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه من معرفة امور معروضة وعارضين وثلاث ما صدقات وماده ومتعلق وايضا يا سيدى ما عرفت وجه الاختصية في قول الاشمو في الرابع انه قال وما يتالف ولم يقل وما يتركب لان التأليف كما قيل اخص فالجواب عن ذلك بعبارة شافية للمراد (أجاب) اعلم ان المراد بالمعروضين المفهومين والعارضين العموم والخصوص والثلاث ما صدقات محل اجتماعهما وانفراد كل منهما والمادة هي المفعولات التى تتركب المفهومات منها والمتعلق النسبة أى الصورة الحاصلة فالمعروضان هنا ماهية الكلام والكلم والعارضان الافادة وجمع الكلمات الثلاثة فالافادة عارض الكلام وجمع الكلمات عارض الكلم والمما صدقات الثلاثة الصور قد أفصح المؤمنون فام زيدان فام زيد والمادة الكلمات الثلاثة الاسم والفعل والحرف اذا لا اسماء والافعال والصور هي المتعلقة والمراد بها الصور

الخاصة من اجتماع كلمتين أو كلمات والنسبة الحكيمة حالة في هذه الصور وأما قول الإسماعيلي أن التأليف أخص ظاهر لأن كل مؤلف مركب ولا عكس إذ لا يشترط في التركيب وجود ألفة ولا ترتيب في الرتبة العقلية فهو أعم مطلقا بخلاف التأليف فيشترط فيه وجود الألفه وإن لم يوجد ترتيب فهو أخص منه قال شيخ الإسلام والألفاظ الموضوعية للدلالة على ضم شيء إلى آخر ثلاثة التركيب والتأليف والترتيب فالتركيب فهم الأشياء مؤلفة كانت أو لا مرتبة الرفع أعم لأن فهو أعم من الآخر مطلقا والتأليف ضمها مؤلفة سواء كانت مرتبة الوضع كما في الترتيب وهو جعلها بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون له منها نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر في الرتبة العقلية وإن لم تكن مؤلفة أم لا فهو أعم من الترتيب من وجه وأخص من التركيب مطلقا وبعضهم جعل الترتيب أخص مطلقا من التأليف وبعضهم جعلها مترادفين والله أعلم (سئل) عن لفظة نص بما تعدى وعن لفظة صرح أيضا بما ذات تعدى (أجاب) عبارة المصباح وصرح بما في نفسه تصرح بما أظهره انتهى وعبارة القاموس والنصر يح خلاف التعريض وتبين الأمر كما صرح والاصراح وانكشف الحقي لازم متعد انتهى فقوله لازم معناه يتعدى بالباء وقوله متعد معناه يتعدى بنفسه والتصریح مصدر صرح وفي المصباح أيضا نص الشيء رفعه ونص الحديث إلى فلان رفعه إليه ومثله عبارة القاموس قال والعروس أقعد لها على المنصه بالكسر وهي ما ترتفع عليه بمعنى أظهرها فقد عداها إلى مفعولين أحدهما بنفسه والثاني تارة بالي وقارة بعلى ومنه ما يستعمله الفقهاء من قولهم نص عليه فلان أي أظهره ظهورا والعروس على المنصه والله أعلم (سئل) عن علم العربية ما أصله وما ورد فيه من المدح (أجاب) علم العربية الذي هو النحو جمال الالسنه وكال العلماء يعلم منه معاني الكتاب والسنة ومخاطبة العرب بعضهم لبعض وبه يخاطب الله تعالى عباده في الجنة وقال صلى الله عليه وسلم تعلموا العربية وعلموها اللسان فانها لسان الله تعالى الذي يخاطب به عباده يوم القيامة وفائدته صون اللسان عن الخطأ واصوله المرفوعات والمنصوبات والخفوضات والأصل فيه ما قيل إن أبا الأسود سمع قارئا يقرأ أن الله يرى من المشركين ورسوله بالجر عطفًا على المشركين فذهب إلى الإمام على كرم الله وجهه وأخبره بذلك فقال له ذلك بمخاطبتهم العجم صاروا يلقنون أقسام الكلام ثلاثة اسم وفعل وحرف فالاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى والحرف ما أوجده معنى في غيره والفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول منصوب

مطالب لفظة نص بما  
تعدى ولفظة صرح أيضا  
الح

مطالب علم العربية ما أصله  
وما ورد فيه من المدح

مطلب وضع من واما  
للعاقل وغيره

مطلب كل نوع خاصة  
لجنسه ولا ينعكس

مطلب ما وقع في عبارة  
الحنفية وشرط كون  
الذاب مسلما وكتابتها الخ  
وما يرد عليه

وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه أنعم لهم هذا النحو  
يا أبا الاسود فلهذا سمي هذا العلم نحو والله تعالى أعلم (سئل) في أصل وضع  
من واما في الاستعمال في العاقل وغيره (أجاب) الذي نص عليه النجاة أن أصل وضع  
من للعاقل مثل من يعمل سوءا يجزيه ومن يقل منهم اني اله من دونه ومن يعمل  
مثقال ذرة خيرا يره الى غير ذلك ووضع ما لغير العاقل مثل لله ما في السموات وما  
في الارض وقوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم انتم لهما وارادون  
هان وردت من لغير العاقل مثل ومنهم من يمشی على أربع وقول الشاعر

أسرب القطا هل من يعير جناحه وما للعاقل مثل فانكحوا ما طاب لكم من  
النساء وجب تأويلهما والله أعلم (سئل) ما معنى قول شيخ الاسلام زكريا  
الانصارى رحمه الله تعالى في شرح ايساغوجي وكل خاصة نوع خاصة لجنسه  
ولا ينعكس (أجاب) نقول لا يخفى ان النوع مندرج تحت الجنس لان الجنس  
جزؤه أي النوع والنوع فرع الجنس فكل خاصة للنوع كالضبط للانسان خاصة  
لجنسه وهو الحيوان بمعنى انها ثابتة له في الجملة لا تخرج عنه الى غيره وليس كل خاصة  
لجنس خاصة لكل أنواعه مثلا الضبط خاصة للانسان وهو ايضا خاصة للحيوان  
الذي هو جنس ولا يصح ان تكون هذه الخاصة في الجملة للجنس ثابتة لكل أنواعه  
كالفرس والشيء لان الأنواع انما تميز بنحو خاصها فخاصة نوع لا تنبت لغيره من  
سائر الأنواع والله أعلم (سئل) عما وقع في عبارة بعض فقهاء الحنفية من  
قوله في كتاب الذبائح وشرط كون الذاب مسلما أو كتابيا ولو حرييا أو امرأة أو مجنوناً  
أو صبيا يعقل ويضبط أو أفلأ أو أخرس لا من لا كتاب له كالوثني والمجوسي  
وكتب عليه القهس متاني قوله لا من حال من مسلما فاه اسم غير محصل لا يجوز له  
فان لا مخصوصة به كما ذكره الرضى فليس من التسامح في شيء كما ظن به وكتب عليه  
أبو المكارم لا في هذا الحل اما عطف على مسلما وفيه تسامح كما لا يخفى أو ابتداء  
جملة بتقدير الفاعل ان يكون الذاب لا من لا كتاب له بينوا لنا الجواب عن العبارة  
وما وجه التسامح (أجاب) اعلم ان التركيب وأشباهه أعني قوله لا من لا كتاب له  
يقع كثيرا للصنفين كقولهم هذا ماء طاهر لا طهور وهذا بالغ لا رشيد وهو مشكل  
من جهة انه يجب فيه وفي مثله تكرارها لانه اذا اخذ على الخبر فقد صرح في المعنى  
بان لا هذه يجب تكرارها اذا وليها مفرد خبراً وصفة أو حال وكذلك يجب  
تكرارها اذا وليها فاعمل ماض لفظاً وتقديرا أو جملة صدرت باسم معرفة أو وليها  
فذكر لا تصلح للعمل فيها فهذه ست صور يجب تكرارها لافيهام مثال الخبر زيد

لا شاعر ولا كاتب وكما هنا لان من لا كتاب له خبر عن الكون وان كان منغيا ومثال  
الحال جاء زيدا لا ضاحكا ولا باكيا ومثال الصفة انها بقرة لا فارض ولا بكر وظل  
من محمود لا بارد ولا كريم وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة من شجرة  
مباركة لا شرقية ولا غربية ومثال الاسم المعرفة لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر  
ولا الليل سابق النهار ومثال النسكرة التي لم تعمل لا فيهما فحول فيهما غول ولا هم عنها  
ينزفون ومثال الفعل الماضي فلا صدق ولا صلي وفي الحديث فان المنبت لا أرضا  
قطع ولا ظهرا أبقى وقول الهذلي كيف أغرم من لا شرب ولا اكل ولا نطق  
ولا استهل فهذه وما أشبهها يجب التكرار فيها ومثل هذه العبارة أعني لا من لا  
كتاب له تقع كثيرا للعلماء ثم يرد عليهم الاعتراض بأنه يجب تكرارها ولم تكرر  
فهذه ذاهوا المشار اليه بالتسامح فن الناس من يتأولها ويمشي على طريق المناطق  
ويجعل حرف السلب جزءا من الاسم بعده ويصير الحكم فيها بالعدم وحمله على ذلك  
فرارا من عدم تكرارها وفيه نظر من وجهين احدهما ان الامور الانغوية التي يمكن  
ان تحمل على محمل لغوي صحيح لا تخرج عن قواعد المناطقة الثاني قوله حال من مسلما  
ان أراد ان لفظ من حال من مسلما ففيه نظر من وجهين احدهما ان من اسم جامد ولا  
يقبل تأويلا والحال امامه متقة أو مؤولة بالمشقة الثاني انه يصير المعنى ان المسلم له  
حالان حال كونه يصح ذبحه وحال كونه لا يصح وهذا باطل وان أراد ان الجملة حال  
من مسلم ورد عليه ان يصير المعنى ان المسلم له حالان حال له كتاب وحال لا كتاب له  
وهو فاسد وباطل لان المسلم له كتاب اجماعا فالصواب ان الجملة حال من الذابح  
والمعنى ان الذابح حال كونه لا كتاب له لا تصح ذبيحته لا يقال ان الذابح وقع  
مضافا اليه ولا تجيء الحال من المضاف اليه قلنا بل تجيء في ثلاث صوراً احدها ان  
يكون المضاف يصح عمله في المضاف اليه نحو اليه مرجعكم جميعا فرجع مصدر عامل  
في الكاف كما ان الكون هنا عامل لانه مصدر والثاني ان يكون المضاف مثل جزء ماله  
أضيف فنحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا لان الملة ليست جزء السكنا كجزء ابراهيم  
لأنه ماله ولزومه لها الثالث ان يكون المضاف جزءا من المضاف اليه نحو قوله  
تعالى أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فهو حذف لحم وقيل أوجب أحدكم  
أن يأكل أخاه ميتا الصحح الكلام وهذا هو الفرق بين الجزء وما هو مثل الجزء فدفع  
القهستاني التسامح من عدم تكرارها لا يجعله لا جزءا من جزء القضية وانها ليست  
لا التي يجب تكرارها لكنه وقع في المحذورين المذكورين وقول أبي المسكارم  
في دفعه اما عطف الخ لا يصح أما العطف فان لا هنا ليست عاطفة كما يعلم ذلك

الواقف على كلام النحاة ولا سيما غنى اليبقانه جعل لاهذه مغايرة للعاطفة  
والنافية للجنس والوحدة والجوابية وشرط النحاة للعاطفة شروطها أن  
لا يصدق أحدهم عاطفها على الآخر فلا يجوز ما في زيد لارجل وعمكسه أي  
جاء في رجل لا زيد وكنهه أشار بالتسامح الى ذلك وقوله أو ابتداء جملته بتقدير  
الفعل أن يكون الذابح من لا كتاب له ظن بذلك دفع التسامح ولا يندفع به لأنه  
وان كان مضارعا وهو لا يجب فيه التكرار كقوله تعالى لا يجب الله الجهر مع انه  
لا يندفع لان ما قدره مفرد لان يكون في تأويل المفرد لدخول ان المصدرية وما فرمته  
وقع فيه لانه يؤل الى ما يجب فيه التكرار ويلزمه حذف يكون مع اسمها وهو  
قليل واذا علمت ذلك وما فيه من التسامح والنظر علمت أن الصواب ما ذهب اليه  
بعضهم من أن لا هنا بمعنى غير صفة لما قبلها نظرا عرابها فيما بعدها لتكونها  
بصورة الحرف وقول السعد لاهذه يحتمل أنها حرف الخ لا يرد عليهم لانه احتمال  
بعيد جدا ولا ينافي ذلك ما نقل عن المغني لان محله ودلت عليه مثلهم فيما اذا أريد  
الاخبار أو الوصف أو الحال لنفي متقابلين فيجب تكرار لا حيث لا يندفع لان عدمه  
يوجب ان القصد نفي المجموع كما صرح به السعد في نحو لا ذلول انها اسم بمعنى غير  
لكونها بصورة الحرف نظرا عرابها فيما بعدها ويحتمل أن تكون حرفا كما تجعل الا  
بمعنى غير كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدت تامع أنه لا قائل باسميتها  
أي الاثم قال في قول الكشف لا الثانية من يده لتأكيده الاولى الثانية حرف  
لتأكيده النفي والتأكيده لا ينافي الزيادة على أنه يفيد التصريح بعموم النفي  
وبدونها يحتمل اللفظ على نفي الاجتماع ولهذا تسمى لا المذكورة للنفي انتهى  
ولم ينظر السعد الى اعتراض أبي حيان على الزمخشري بقوله ما ملخصه زعمه التأكيده  
مع الزيادة ليس بشيء لان لا ذلول صفة منفية بلا فيجب تكرار لا فيه لما دخلت  
عليه وتقديره يؤل الى ان التقدير لا ذلول مشيرة ولا ساقية وهو ممتنع كجاء في رجل  
لا كريم لان الحق ما ألزم به الزمخشري لا يلزمه اذ الزيادة لاجل تأكيده النفي لثلا  
يوهم ما مر لا ينافي وجوب التكرير ولا يوجب أن تقدير الآية ما ذكره ولا انه مثل  
جاء في رجل لا كريم فتأمله ليظهر لك أن الزيادة والتأكيده هنا غيرهما في نحو  
ما منعك أن لا تسجد بدليل حذفها في ما منعك أن تسجد ومن ثم قال ابن جني لاهما  
مؤكدتان قائمتان مقام إعادة الجملة وفي المغني في نحو ما جاء في لا زيد ولا عمرو سيمونها  
زائدة وليست بزائدة البتة اذ مع حذفها يحتمل نفي محبي كل منهما على كل حال ونفي  
اجتماعها في وقت المحبي فاذا جى بها ما رخص في المعنى الاول بخلاف وما يستوى



الاحياء ولا الاموات وهو موافق لما مر عن السعد وغيره كما وردت على أبي حيان  
واعلم أن لا في كل ما ذكر بمعنى غير فإوقع لبعضهم أن لا التي بمعنى غير قسمه  
لما يجب تكرارها غير مراد وقد صرحوا بأن لا العاطفة والجوابة لم يعم  
في القرآن العظيم والله تعالى أعلم (سئل) فبين يقرأ القرآن على وجه صحيح  
وهو جاهل بالتجويد وعلم العربية فهل يثاب على قراءته ويثاب سامعه (أجاب)  
أفتى العلامة الشمس الرمي رحمه الله تعالى بأنه يثاب هو وسامعه على ذلك مع  
جهله بالتجويد والعربية والله أعلم (سئل) في شخص قرأ قوله تعالى الم الله  
لا اله الا هو بهمز القطع في اسم الله مع عدم علمه بهما هل هي همزة قطع أو وصل  
فقال شخص أخطأت بماذا يترتب على القارئ مع عدم علمه (أجاب) ذكر العلامة  
الشمس الرمي رحمه الله تعالى في فتاواه بقوله حركت الميم لالتقاء الساكنين  
وهو الميم واللام التعريف في اسم الله ولم تحرك لسكونها وسكون الياء قبلها لأن  
جميع هذه الحروف التي على هذا المثال تسكن إذا لم يلقها ساكن بعدها كقوله  
الم ذلك الكتاب وحمل وطس ونحوها وفتحت لوجهين أحدهما كثرة استعمال  
اسم الله بعدها والثاني نقل الكسرة بعد الياء والكسرة وأجاز الاخفش كسرهما  
وقيل فتحت لأن حركة همزة الله أُلقيت عليهما وهذا الومل لاحظ  
لها في الثبوت في الومل حتى تلقى حركتها على غيرها وقيل الهمزة في الله همزة  
قطع وانما حذف لكثرة الاستعمال فلهذا أُلقيت حركتها على الميم لأنها تستحق  
الثبوت وهذا يصح على قول من جعل أدات التعريف أنه لا اله الا هو والحي القيوم  
انتهى والله أعلم (سئل) عن علم العربية هل تعلمه فرض عين أو فرض كفاية  
(أجاب) أجمع أهل العلم على أن تعلم علم العربية فرض كفاية ويكون على قارئ  
الحديث فرض عين لأن علم الحديث لا يقرأ بدونه ومن البدع الواجبة تعلم النحو  
المتوقف عليه فهم ما يجب عليه معرفته من الكتاب والسنة فهو واجب لأن  
ضبط الشريعة واجب ولا يتأتى ضبطها الا بمعرفة ذلك وما لا يتم الواجب الا به  
فهو واجب ذكره الشمس الرمي في فتاواه والله أعلم (سئل) ما معرفة النحو  
(أجاب) هو في الاصطلاح علم مستخرج بالمقاييس المستبطة من استقراء كلام  
العرب الموصلة الى معرفة أجزائه التي يتألف منها ويقال أيضا هو علم باصول  
يعلم منها ابنية الكلام اعرابا وبناء وموضعه الكلمات لأنه يبحث عن عوارضه  
الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى  
وحديث رسوله وفائدة معرفة صواب الكلام من خطئه وانما سمي الاعراب

مطلب فيمن يقرأ القرآن  
وهو جاهل بالتجويد

مطلب اسم الله - همزته  
لنقطع أو الوصل اذا قال له  
شخص أخطأت ماذا يلزمه  
الخ

مطلب علم العربية تعلمه  
فرض عين أو كفاية

مطلب ما معرفة النحوا

اعرابا لكونه مخصوصا بالمرية وسمى البناء بناء لطوله والبناء في اللغة هو وضع  
الشيء على صفة أريد ثبوتها والله تعالى أعلم

\*(باب ما يتعلق بالتوحيد)\*

مطلب أول واجب على  
الانسان معرفة الاله الخ

(سئل) عن معنى قول صاحب الزيد أول واجب على الانسان معرفة الاله باستيقان  
أو ضحو لنا ذلك أنا بكم الله تعالى (أجاب) يعني أول ما يجب على الانسان  
البالغ العاقل معرفة الله تعالى يقينا لقوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله وقوله تعالى  
وليعلما أنما هو اله واحد وغير ذلك من الآيات ولان هذه المعرفة مبنى سائر  
الواجبات اذ لا يصح بدونها واجب ولا مندوب والمراد بمعرفة الله تعالى معرفة  
وجوده تعالى وما يجب له من اثبات أمور ونفي أمور وهي المعرفة الايمانية أو  
البرهانية لا الادراك والاحاطة بكنه الحقيقة لان ذلك ممنوع عقلا وشرعا وسئل بعض  
العلماء عن الله تعالى فقالت ان سألت عن أسمائه فقوله والله الاسماء الحسنى  
وان سألت عن صفاته فقوله تعالى قل هو الله أحد الخ وان سألت عن أقواله فقوله  
تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون وان سألت عن أفعاله  
تعالى كل يوم هو في شأن وان سألت عن نعته فقوله تعالى هو الاقل والاخر  
والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم وان سألت عن ذاته فقوله تعالى ليس  
كشله شيء وسئل اعرابي عن دليل وجود الصانع سبحانه وتعالى فقال البعرة  
تدل على البعير وآثار الاقدام تدل على المسير فسمي ذات أبراج وأرض ذات  
فجاج وبحار ذات أمواج الا تدل على العليم الخبير وعن أبي هريرة مرفوعا تفكروا  
في الخلق ولا تفكروا في الخالق فانه لا تحيط به الفكرة والله تعالى أعلم  
(سئل) عن الايمان هل يزيد وينقص (أجاب) نعم الايمان يزيد وينقص  
يزيد بزيادة الطاعات وينقص بنقصانها والاصل في ذلك قوله تعالى هو الذي  
انزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم وقوله تعالى ويزداد  
الذين آمنوا ايمانا وقال الشيباني في عقيدته وايمانا قول وفية ويزداد بالتقوى  
وينقص بالردا وقال أبو القاسم الجنيد رحمه الله تعالى في الايمان ما لا يزيد ولا ينقص  
وايمان يزيد ولا ينقص وايمان يزيد وينقص فاما ما لا يزيد ولا ينقص فهو ايمان  
الملائكة عليهم الصلاة والسلام فانهم مكلفون بعمل لا يزيدون عليه ولا ينقصون  
لقوله تعالى يسبحون الليل والنهار لا يفترون فإيمانهم معتدلة لا تزيد ولا تنقص  
واما ما يزيد ولا ينقص فهو ايمان الانبياء عليهم الصلاة والسلام يزيد بزيادة الطاعة  
وليس عليهم معصية ينقص ايمانهم بها لانهم معصومون واماما يزيد وينقص فهو

مطلب هل الايمان يزيد  
وينقص أولا

إيمان المسلمين تزيد بزيادة الطاعات وينقص بارتكاب المعاصي وقيل إن حقيقة  
 الإيمان لا يزيد ولا تنقص لأنه تصديق قلبي وهو لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان لأن من  
 حصل له حقيقة التصديق سواء عمل الطاعات أم ارتكب المعاصي فتصديقه لا يغير  
 أصلا ولا يات الدالة على زيادة الإيمان محمولة على زيادته في عصره صلى الله عليه وسلم  
 بزيادة ما يؤمنون به مما يتجدد من الفرائض وهذا ممنوع عند السادة الشافعية  
 كيف وقد قال الله تعالى عن السيد الجليل إبراهيم الخليل قال بلى ولكن ليطمئن  
 قلبي وقال تعالى ثم لترونها عين اليقين فدل على أن الإيمان يزيد وينقص كما عليه  
 الأشاعرة والله تعالى أعلم (سئل) لم خلق الله تعالى الخلق (أجاب) في ذلك  
 خلاف قيل خلقهم لأجل محمد صلى الله عليه وسلم وقيل خلقهم ليعبدوه لقوله تعالى  
 وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون وقيل خلقهم لاختلاف الواقع بينهم لقوله  
 تعالى ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم وقيل خلقهم ليعرف فاعلم  
 بخلق لم يعرف ويؤيد هذا ما ورد في بعض الكتب المنزلة يقول الله تعالى كنت  
 كنز لا أعرف فأحييت أن أعرف فخلقت الخلق تحييت اليهم بالنعم حتى عرفوني  
 وقال بعضهم لم خلق الخلق ليظهر معرفته وبرزقهم ليظهر إحسانه ويمتحنهم ليظهر  
 سلطانه ويحييهم ليظهر قوته ويعذبهم ليظهر نعمته ويدخلهم الجنة ليظهر رحمته  
 وقال بعضهم لم خلق الخلق من عظم غيبه عنهم قال تعالى أفحسبتم أنما خلقتنا كم  
 عبثا ولذلك قيل إن بالشرق ملكا وبالغرب آخر ينادي أحدهما الأيت هذا الخلق  
 لم يخلقوا فيحييه الآخر باليتمهم إذا خلقوا وعرفوا ما خلقوا والله أعلم (سئل) من  
 المعلوم المحقق عند أهل السنة والجماعة أن الله تعالى منفرد بخلق عباده وتدبير  
 أموره فهل يكون للعبد قدرة واختيار في أفعاله وحركاته وسكناته (أجاب) الذي  
 يجب اعتقاده أن الله سبحانه وتعالى منفرد بالخلق واختراع الأعيان والآثار  
 والجواهر والأعراض لا يخرج حادث عن أن يكون مخلوقا لله تعالى فجميع أحوال  
 العباد وأفعالهم الاختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وليس لقدرةهم تأثير فيها بل  
 الله تعالى أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختيارا وهو سبحانه وتعالى منفرد  
 بالتدبير لا موردون مشارك ولا معين فلا يحدث حادث في العالم العلوي ولا في العالم  
 السفلي إلا بتدبيره وإرادته وقضائه وحكمته وهو تعالى عالم بعواقب الأمور كلها  
 من غير نظر ولا فكر يعلم ما يكون قبل أن يكون وما لا يكون أن لو كان كيف كان  
 فالخلق جميعا في قبضته على إرادته قال أبو عبد الله بن الحاق بن منذر في كتاب  
 الصفات من الآيات الدالة على وحدانية الله تعالى تعلق أحوال العبد من حالة

مطلب لم خلق الله الخلق  
الخ

مطلب هل للعبد قدرة  
واختيار في أفعاله وحركاته

المرض والصحة والموت والحياة والنوم والانتباه والفقر والغنى والعجز والقدرة ومن علم ان الله تعالى منفرد بالخلق والتدبير فلا يفكر في تدبير نفسه بل بكل تدبيره الى خالقه كما قال تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار لانه اذا كان يخلق ما يشاء فهو مدبر ما شاء فمن لا خلق له لا تدبير له أفن يخلق كمن لا يخلق ما كان لهم الخيرة جل أن يكون لهم خيرة معه في شيء من أمورهم فن أدعى الاختيار في شيء من التدبير فهو مشرك منازع الربوبية بلسان حاله وان تبرأ من ذلك بمقاله قال أهل المعرفة من لم يدبر دبره وان كان لا بد من التدبير فدبر أن لا تدبر والله تعالى أعلم (سئل) هل يجوز الخروج على ولاية الأمور وعدم طاعتهم فيما يأمرون وينهون عنه ولو كانوا جائرين في حكمهم وأمورهم (أجاب) يحرم الخروج على ولاية الأمور لما يترتب على ذلك من الفتن واراقة الدماء وفساد ذات البين فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه وقتالهم حرام باجماع المسلمين وان كانوا فسقة ظالمين وقد تظاهرت الاحاديث على ذلك وأجمع أهل السنة ان السلطان لا ينعزل بالفسق وتجب طاعة الامام في أمره ونهيه ما لم يخالف حكم الشرع وان كان جائراً الخبير يا يعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في النشط والجكره وأن لا ينزع الامر أهله وفي خبر أوصيكم بتقوى الله عز وجل والسمع والطاعة وان تأمر عليكم عبد المعنى أطيعوا أولى الامر ولو كان على سبيل الفرض والتقدير عبد الان العبد لا يكون واليا ويجوز أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بفساد الامر ووضعه في غير أهله حتى توضع الولاية في العبد فاذا كان فاسمعهوا وأطيعوا تغليباً لاهل الضررين وهو الصبر على ولاية من لا تجوز ولايته لئلا يؤدي عدم الطاعة الى فتنة صماء عجيء لا دواء لها ولا خلاص منها وقد تكاثرت الروايات عنه صلى الله عليه وسلم ان أمره بالسمع والطاعة لولاية الأمور انما هو في طاعة الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم انما الطاعة في المعروف وخطب عمر ابن عبد العزيز بن حنبل استخلف فقال في خطبته أطيعوا ما أطعت الله تعالى فاذا عصيته فلا طاعة لي عليكم والله تعالى أعلم (سئل) عن الايمان هل هو مخلوق أم غير مخلوق وما تعريفه (أجاب) الايمان عند جمهور المحققين تصديق القلب بما علم ضرورة بحجى الرسول صلى الله عليه وسلم من عند الله تعالى به والاقرار باللسان انما هو شرط لاجراء الاحكام في الدنيا وقيل انه الاقرار والتصديق معا قيل انه الاقرار والاعمال وعلى كل قول منها هو مخلوق لانه فعيل العبد المخلوق وقول أبي الليث السمرقندي في جواب أنه مخلوق أولاً الايمان اقرار وهداية والاقرار صنع العبد وهو مخلوق والهداية صنع الرب وهو غير

مطلب هل يجوز الخروج  
على ولاية الأمور ولو جازوا

مطلب الايمان هل هو  
مخلوق أولاً الخ

مطلب الطاعة والمعصية  
الواقعان من العبد الخ

مطلب السعادة والشقاوة  
هل هما أزليتان أولا الخ

مطلب هل يجوز في حق  
الله أن يثب العاصي ويعذب  
الطائع

مخلوق فيه تسبح لان هداية الله تعالى للعبد بسبب الايمان لا جزء منه والمسئول عنه  
نفس الايمان لا هو وسببه معاذ كذا العلامة الشمس الرملي رحمه الله تعالى  
في فتاواه والله أعلم (سئل) في الطاعة والمعصية والخير والشر لواقعان من العبد  
هل هما مخلوقان لله وبقضاء الله تعالى وقدره أم كيف الحال (أجاب) لا شك  
ولا ريب ان كل شيء بقضاء الله تعالى وقدره وهو فعال لما يريد من الخير والشر قال  
تعالى فعال لما يريد أي من الخير والشر وهذا رد على المعتزلة حيث قالوا انما يريد  
الخير فقط فهو فعال للخير دون الشر وانكروا ارادة الله تعالى للشر وقالوا انه أراد  
من الكافر الايمان لا الكفر ومن العاصي الطاعة لا المعصية زعموا منهم ان ارادة  
القيح قبيحة فعندهم أكثر ما يكون من أفعال العبد على خلاف ارادة الله تعالى  
وقد دلت الايات على خلاف قولهم منها قوله تعالى فن يرذ الله ان يهديه يشرح  
صدره للاسلام ومن يرذ ان يضل يجهل صدره ضيقا حرجا وقوله تعالى وتبوء لكم بالشر  
والخير فتنة وروى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يبيح كركر لو اراد ربك ان لا يعصى  
لما خلق ابليس وقد اشار الى مذهبهم القاضي عبد الجبار مخاطبا للاستاذ  
ابي اسحاق بقوله سبحانه من تنزه عن الفحشاء فاجابه الاستاذ بقوله سبحانه من  
لا يقع في ملكه الا ما يشاء فقال القاضي عبد الجبار ايشاء ربنا أن يعصى فقال  
الاستاذ فيعصى ربنا قهر ا فقال القاضي الاترا ان منعنا المدي وقضى علينا بالردا  
أحسن المنام أساف قال الاستاذ ان منعك ما هو لك فقد اساء وان منعك ما هو له  
فيقتصر برحمته من يشاء والله تعالى أعلم (سئل) عن السعادة والشقاوة  
هل هما أزليتان عنده سبحانه وتعالى (أجاب) نعم السعادة والشقاوة أزليتان  
مقدرتان في الازل لا يتغيران ولا يتبدلان فالسعادة الموت على الاسلام والشقاوة  
الموت على الكفر لتعلق العلم الازلي بهما كذلك فالسعيد من علم الله تعالى  
في الازل موته على الاسلام وان تقدم منه كفر والشقي من علم الله تعالى في الازل  
موته على الكفر وان تقدم منه اسلام ويترب على السعادة الخلود في الجنة  
وتوابه وعلى الشقاوة الخلود في النار وتوابه وعلى هذا يصح ان تقول أنا مؤمن  
ان شاء الله تعالى فظن المالك وعند الماء تريد ان لا يصح ذلك فنظر الحال اذا السعيد  
عندهم هو المسلم والشقي هو الكافر والسعادة الاسلام والشقاوة الكفر فيتنصور  
في السعيد ان يشقي بأن يرتد بعد الايمان ويسعد الشقي بأن يؤمن بعد الكفر فليس  
كل من السعادة والشقاوة أزليا بل يتغيران ويتبدلان والله أعلم (سئل) هل  
يجوز في حق الله تعالى أن يثب العاصي ويعذب الطائع ولا اعتراض عليه سبحانه

وتعالى في ذلك ولا يكون منه ظلم كما زعمته المعتزلة قبحهم الله تعالى (أجاب)  
نعم يجوز له سبحانه وتعالى ان يعاقب الطائع ويثيب العاصي لانه ملكه يتصرف  
فيه كيف يشاء لكن سبحانه وتعالى لا يقع ذلك منه لاخباره باثابة المطيع  
وتعذيب العاصي وهذا رد ايضا على المعتزلة قبحهم الله تعالى حيث قالوا يجب على  
الله تعالى ان يفعل بعباده ما هو الاصلح في حقهم فهذا باطل لانه تعالى لو وجب عليه  
الاصح لعباده لما خلق الكافر الفقير يعذب في الدنيا بالفقر وفي الآخرة بالعذاب  
الاليم الخلد سيما المبلى في الدنيا بالاسقام والمحن والافات وايضا لو وجب عليه  
الاصح لما بقي للتفضل مجال ولم يكن له تعالى خيرة في الافعال وهو باطل لقوله تعالى  
وربك يخلق ما يشاء ويختار يختص برحمته من يشاء وقال صاحب الجوهرية وقولهم  
ان الصلاح واجب \* عليه زور ما عليه واجب

يعني ان هذا القول من المعتزلة قول باطل ذو رمزين الظاهر فاسد الباطن وليس  
عليه تعالى خلقه شيء واجب من فعل أو ترك لان افعاله كلها جائزة بالنظر الى ذاتها  
واقع على سبيل الاحسان والفضل أو على وجه المؤاخذة والعدل لا يجب منها شيء  
عقلا ولا يستحيل ولانه تعالى فاعل بالاختيار فلو وجب عليه فعل شيء أو تركه لما  
كان مختارا فيه لان المختاره والذي يتأق منه الفعل والترك وله سبحانه وتعالى ان لم  
يؤلم الاطفال والدواب كما يشاء هديه من لا ذنب له من الاطفال والدواب وشدة  
مرضهم وطول أوجاعهم حتى الاطفال الرضع من غير عمل منهم سابق وذلك عدل  
منه يتصرف في ملكه ما يشاء واراد فلا يتخيل متخيل ان ذلك ظلم منه فان وصفه  
بالظلم مستحيل استحال ذلك عقلا وسمعا اما العقل فلان الظلم انما يعرف بالنهي عنه  
ولا يتصور في افعاله تعالى ما ينهي عنه اذ لا يتصور له ناه ولا أمر لان العالم العلوي  
والسفلي ملكه وخلقهم ولا يتصور الظلم في ملك الانسان لانه وضع الشيء في غير محله  
وذلك مستحيل على المحيط بكل شيء علما واما التسمع فما لا يخص من الآيات  
والاحاديث منها قوله تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة وقوله ان الله لا يظلم الناس  
شيئا وخبر يقول الله تعالى اشتد غضبي على من ظلم من لا يبيد له ناصرا غيري وخبر  
يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا والله أعلم  
(سئل) عن الملائكة هل يأكلون ويشربون وينامون وهل عندهم ليل أو نهار  
اوضحوا لنا ذلك آنا بكم الجنة (أجاب) الملائكة أجسام نورانية قادرون على  
التشكل بأشكال مختلفة وقوتهم التسبيح فلا يأكلون ولا يشربون ولا ينامون  
والظاهر انه لا ليل عندهم لان نورهم يأباه والليل انما هو في هذا العالم بدليل ان الجنة

مطلب في الملائكة هل  
يأكلون ويشربون وينامون



لا ليل فيها وانما يعرفون وقته بارخا المستور ودليل أنهم لا ينعمون بقوله تعالى يسبحون  
الليل والنهار لا يفكرون وقال القاضي البيضاوي النوم حالة تعرض للحيوان من استرخاء  
أعضاء الدماغ من رطوبات البخر المتصاعدة بحيث يغيب الحواس الظاهرة عن  
الاحساس رأسا انتهى وقال القرطبي وبالجملة فالنوم فنور يعتري الانسان ولا يفقد  
معه عقله انتهى والله أعلم (سئل) عن الجن هل هم فوق الارض أو تحتها وهل  
يأكلون كما كنا ويتناسلون ويموتون كالانس وهل يمكن رؤيتهم على أصل  
خلقهم وما حكمة أخفائهم (أجاب) انني العلامة الشمس الرمي رحمه الله تعالى  
بأن مسكن الجن تحت الارض ولهم آجال ويموتون ويتناسلون ولهم بعض أطعمة  
مختصة بهم وأخفاؤهم عنارجة من الله تعالى ومن ادعى رؤيتهم على أصل خلقهم  
كفر لانه يخالف نص القرآن العظيم بقوله تعالى انه يراكم هو وقييله من حيث  
لا ترونهم والله تعالى أعلم (سئل) عن عبادته صلى الله عليه وسلم قبل  
النبوة بغا وحر او غيره هل كانت بوحى أو بشريعة أحد من الانبياء أم بغير ذلك  
(أجاب) ذكر العلامة الشمس الرمي رحمه الله تعالى في فتاواه انه اختلف العلماء  
في انه صلى الله عليه وسلم هل كان مكلفا قبل النبوة بشريع أولا فذهب من نفي ذلك  
ومنه من أثبته وعزى الى الجمهور وعلى الاثبات فقد اختلف في تعيين الشريع فقيل  
بشريعة نوح وقيل ابراهيم وهو الصحيح وقيل موسى وقيل عيسى وقيل ما ثبت انه  
شرع وقيل بالتوقيف تأصيل لا وتفرع وعلى الاثبات أيضا اختلف في كيفية  
التعبد فقيل كانت ما يلقي اليه من نور المعرفة والذي اختاره ابن الحساجب  
والبيضاوي انه كلف التعبد بشريع معلوم قبل النبوة ما بعد النبوة فلا والخيار المنع  
انتهى (سئل) ما معنى قوله تعالى الرحمن على العرش استوى (أجاب) ليس  
المراد بالاستواء معناه الحقيقي الذي هو الاستقرار والجلوس لان هذا من خواص  
الاجسام والله تعالى منزّه عن ذلك بل اختلف أهل السنة في معناه على قولين  
أحدهما التاويل ونقل عن الاكثرين فعلى هذا المراد بالاستواء الاستيلاء ويعود  
هذا المعنى الى القدرة أى استولى على العرش الذي هو أعظم المخلوقات \*  
وبالاستيلاء عليه مستوليا على الوجود بأسره تقول استوى الامر زيد اذا كمل له  
وصار مستوليا عليه والقول الثاني انما نفوض أمر معناه الى الله تعالى مع اعتقاد  
انه تعالى منزّه عن الجهة متعال عن الجسمية وهذا الطريق اسلم لكن الاول احكم  
وبروى كل من هذين القولين عن الشيخ أبي الحسن الاشعري ويجرى هذا الخلاف  
في جميع ما ورد من الايات والاحاديث التي يمتنع اجراؤها على ظاهرها كقوله تعالى

مطلب الجن فوق الارض  
أو تحتها وهل يأكلون  
كما كنا الخ

مطلب في عبادته صلى  
الله عليه وسلم قبل النبوة

يد الله فوق أيديهم - وقوله تعالى ويبقى وجه ربك فمن أول قال المراد باليد القدرة  
 وبالوجه الوجود ونحو ذلك من التأويلات الثلاثة بهلال الله تعالى الموافقة بما دلت  
 عليه الأدلة القطعية على ما ذكر من كتب التفسير والحديث والتوحيد مسلكا  
 للطريق الأحكم الموافق للوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون  
 في العلم وهذا هو مذهب الخلف ومن لم يؤل قال نفوض علمها إلى الله تعالى مع الجزم  
 بالتهذيب والتقديس واعتقاد عدم إرادة الظاهر جزمنا على الطريق الأسلم وهذا هو  
 مذهب أكثر السلف ولهذا يقفون على قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله ثم يبتدون  
 بالراسخون في العلم يقولون آمنا به وقد روى البيهقي بسنده أن رجلا جاء إلى الإمام  
 مالك رضي الله تعالى عنه فقال يا أبا عبد الله الرحمن على العرش استوى كيف  
 استوى قال فاطرق الإمام مالك رأسه حتى علاه الرضا أي العرق ثم قال الاستواء  
 غير مجهول والتكيف غير معقول والإيمان واجب والسؤال عنه بدعة وما أراك  
 الا مبتدعا فامر به ان يخرج وتقل نحو هذا الكلام عن غير الإمام مالك أيضا ومعنى  
 قوله الاستواء غير مجهول انه غير مجهول الوجود لان الله تعالى أخبر به وخبره صدق  
 يقين لا يجوز الشك فيه وفي ذلك كلام طويل والله أعلم (سئل) عن الإيمان  
 والاسلام هل هما شيء واحد وانهما شيان (أجاب) قال بعضهم انهما شيان  
 واحتج بقوله تعالى قالت الاعراب آمنا الآية وقال بعضهم انهما شيء واحد واحتج  
 بقوله تعالى فاخرجنا من كان فيهما من المؤمنين فما وجدنا فيه غير بيت من المسلمين  
 والاصح انهما شيان لما جاء في الحديث الشريف ان جبريل عليه السلام نزل  
 في صورة أعرابي فقال للنبي صلى الله عليه وسلم أخبرني عن الاسلام فقال له  
 النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام ان تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله  
 وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتهوم رمضان وتحج البيت ان استطعت إليه سبيلا  
 قال صدقت يا محمد ثم قال له أخبرني عن الإيمان قال ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه  
 ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره إلى آخر الحديث والله تعالى أعلم  
 (سئل) ما الحكمة في عدم رؤية الله تعالى في الدنيا ورؤيته في الآخرة  
 وما يترتب على من ادعى رؤيته في الدنيا (أجاب) الحكمة في ذلك ما روى عن  
 الإمام مالك رضي الله عنه انه قال انما لم ير في الدنيا لانه سبحانه وتعالى باق ولا يرى  
 الباقي بالفاني فاذا كان في الآخرة ورزقوا أبصارا باقية رؤى الباقي بالباقي ومن  
 ادعى الرؤية في الدنيا فهو زنديق مخالف لكتاب الله تعالى لقوله تعالى  
 لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وقد أطبق المشايخ على تضليل مدعيها

مطلب الإيمان والاسلام  
 هل هما شيء واحد

مطلب ما الحكمة في عدم  
 رؤية الله تعالى في الدنيا

وتكذبه ومنفوا في ذلك كتبوا رسائل وزعموا ان من ادعى ذلك لم يعرف الله تعالى وقال الكواشي في تفسير سورة النجم ومعتقد رؤية الله تعالى هنا بالعين لغیر محمد صلى الله عليه وسلم يكفر وقال الشيخ جمال الدين الأردبيلي في كتابه الاثوار في فقه امامنا الشافعي رضي الله عنه ولو قال اني أرى الله تعالى عيانا في الدنيا ويكافئني شفاهما كفر انتهى وقد دل الكتاب والسنة على رؤية المؤمنين لله تعالى في الدار الآخرة قبل دخول الجنة وبعده اما الكتاب فقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة واما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم انكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر والمراد بهذه الرؤية انه تعالى ينكشف لعباده المؤمنين في الآخرة انكشف البدر المرئي بمعنى انه يجعل لنا علما بذاته نسبة ذلك العلم الى العلم الحاصل لنا الان نسبته بالبدر المرئي بعد رؤيته الى العلم به قبل رؤيته من غير ارتسام أو اتصال شعاع به وانما خست الرؤية بالمؤمنين لان الصحيح ان الكفار لا يرونه لقوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وخالفت المعتزلة قبحهم الله تعالى في رؤية الله تعالى في الآخرة واستدلوا بذلك بأدلة مردودة كما بين ذلك في الكتب المطولة وقد وقع الخلاف أيضا في رؤية الله تعالى في المنام فنهى من منعه لكن الاصح ثبوته لما حكى عن كثير من السلف انهم راوه عز وجل ونقل عن الامام أحمد انه قال رأيت رب العزة في المنام فقلت يا رب بمية تقرب المتقربون اليك قال بكلامي يا أحمد قلت يا رب بغهم أو بغيرهم قال بغهم أو بغيرهم فها يدل على ان مذهب الامام أحمد الجواز ونقل ان الامام أبان خيفة رضي الله عنه قال رأيت رب العزة في المنام تسعا وتسعين مرة ثم رآه مرة أخرى تمام المائة وقصتها طويلة والله أعلم (سئل) هل ورد في عدة الملائكة شيء أولا (أجاب) اما عدد الملائكة فلا يعلم عددهم الا الله تعالى لما روى ان موسى ناجى ربه فقال يا رب من عبدك قبل آدم قال الملائكة قال يا رب كم هم قال اثنا عشر ألف سبط قال كم السبط قال مثل الجن والانس والطير والبهائم اثني عشر ألف مرة وفي رواية كم عدد كل سبط قال عدد التراب وفي تذكرة الامام الرازي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خرج به الى السماء رأى ملائكة في محل عال مشرف ورأى صفهم يمشي تجاه بعض فسأل جبريل أن يذهبون فقال له والذي بعثك بالحق نبيا لا أدري الا اني أراهم هكذا منذ خلقت ولا أرى واحدا منهم قد رأيت قبل ذلك وفي القنوجات لا يزال الحق يخلق من انفاس العالم ملائكة ما داموا متنفسين وقيل ان الملائكة اربعة اصناف الانسان والملاك والجن والشياطين فبنوا آدم عشر الجن

مطلب هل ورد في عدة  
الملائكة شيء أولا

والجن مشرحيون والبحر والطير والكل عشر ملائكة سماء الدنيا وكاهن عشر ملائكة السماء الثانية وهكذا الى السبع سموات والى العرش والكرسى والآثار والاخبار الدالة على كثرة الملائكة لا تكاد تحصى والله تعالى أعلم (سئل) عن امور الدين ما هي (أجاب) ذكر النورى انها أربعة صحة العقد أى بأن نعتة دأعتقادا صحيحا خاليا عن التردد والتشبه من ضلالات أهل الأهواء وصدق القصد أى بأن تكون صادقا فى قصدك انما الاعمال بالنيات والوفاء بالعهد أى اذا عاهدت عهدا تقي به لئلا يكون فيك خصلة من النفاق لان من خصال المنافق اذا عاهد غدرا واجتناب الحداى بأن تجتنب ما فيه حد والظاهر ان المراد اجتناب المعاصى كلها وقد نفلت هذه فى بيتين بقولى

امورد بن صحة بعقد \* صدق بقصد والوفاء بالعهد

والحد فاحذر يجمع الجميع \* آتاكم الرسول فكن مطيعا

(سئل) عن اصول فرق الضلال كم هي (أجاب) هي ستة الخوارج والروافض والقدرية والجبورية والجهمية والمرجئة وكل فرقة تفرق منها اثني عشر فرقة جمعت فى بيت لنا

خوارج روافض جبورية \* والمرجئة مع قدر جهمية

(سئل) عن كرامات الاولياء هل هي جائزة واقعة احياء وأمواتا وما حكم منكرها وهل فرق بين الكرامة والمعجزة وهل يصلون فى كراماتهم الى وجود ولد من غير آب واحياء الموتى (أجاب) نعم هي واقعة وجائزة لهم نفعنا الله بهم احياء وأمواتا بقصد منهم وبغير قصد يؤيدهم الله تعالى لا ينكرها الا أحد رجلين اما سبى الاعتقاد كالمعتزلة والزيدية واما كثير المعاصى والذنوب والغفلة فلا يشاهدونها منهم فيؤدى ذلك الى انكارها واذا تأملت الكتاب والسنة وما نقلت تراها عنوا عن السلف والخلف بل فى كل عصر من الاعصار بل فى كل يوم من الايام اذ ما من يوم الا يقع فيه كرامات لا تحصى ولا تعد ولو جمعت اصابرت نواترا مغنويا ومثلا له باعطاء حاتم لرجل فرسا والاخر جلا ولا آخر دينارا ولا آخر درهما ولا آخر طعما فثبت بذلك وجوده بالتواتر المعنوى ولا عجب من قوم ينكرونها الامور اما لقلة الاولياء ببلادهم الا ترى ان البلاد التى وردان بها اولياء أهلها لا ينكرون ذلك كالغرب فان به النقباء وهم سبعون ومصر وبها النجباء وهم سبعون والشام وبها الابدال وهم أربعون رجلا وأربعون امرأة ومكة المشرفة وبها القطب والامامان والعراق وبها العصائب واما رجال الغيب فليس لهم مكان معين يختصون به

مطلب امور الدين ما هي

مطلب فرق الضلال  
كم هي

مطلب كرامات الاولياء  
هل واقعة أولا

وفي الفردوس للديلي ان الله عز وجل ثلاثمائة قلبهم على قلب آدم وله أربعون  
 قلبهم على قلب موسى وله سبعة قلبهم على قلب ابراهيم وله خمسة قلبهم على قلب  
 جبرائيل وله ثلاثة قلبهم على قلب ميكائيل وله واحد قلبه على قلب اسرافيل وحكم  
 منكرها انه مبتدع كالمعتزلة فانهم أنكروا لها واحدا منهم معلوم ويساويهم في ذلك من  
 أنكرها بعد موتهم والفرق بين المجزة والكرامة ان المجزة فيمسا قد أي دعوى  
 المعارضة وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وكرامات الاولياء  
 هي معجزات للانبياء عليهم الصلاة والسلام لانهم انما وصلوا اليها بقوة العزم  
 باتباعهم وشدة المحافضة على امرهم والحاصل ان كرامة الولي من بعض معجزات  
 نبيه ~~له~~ كن اعظم اتباعه له أظهر الله بعض خواص النبي على يد ورثته ومتبعه  
 في سائر حركاته وسكناته وقد نزلت الملائكة لاستماع قراءة سيد بن حصين وكان  
 سلمان وأبو الدرداء كلاً في صفحة فسبحت الصفحة أو ما فيها ثم الصحيح انهم  
 ينتهون الى احياء الموتى خلافاً لابي قاسم القشيري ومن ثم قال الزركشي ما قاله  
 مذهب ضعيف والجهور على خلافه وقد أنكروه عليه حتى ولده أبو نصر في كتابه  
 المرشد فقال عقب تلك المقالة والصحيح تجويز جملة خوارق العادات كرامة للأولياء  
 وكذا في ارشاد امام الحرمين وفي شرح مسلم للنووي تجوز الكرامات بخوارق  
 العادات على اختلاف أنواعها وخصها بعضهم بمثل اجابة دعوة ونحوه وهذا غلط  
 من قائله وأنكاره للحسي بل الصواب جريانها بقلب الأعيان ونحوه انتهى وقد  
 مات فرس بعض السلف في الغزو فسأل الله تعالى ان يحييه ساله حتى يصل بيته  
 فاحياها فلما وصل بيته قال لولده خذ سرجه فانه عارية عندنا فأخذها فخرميتها وقال  
 اليافعي صح بالسند المتصل الى الشيخ القطب عبد القادر الجيلي رحمه الله تعالى  
 ان ام شاب عنده دخلت عليه وهو يأكل في دجاجة فأنكرت اكل الدجاج  
 وأطعمته ابنها أرذل الطعام فقال لها اذا صار ابنك يقول لمثل هذه الدجاجة قومي  
 باذن الله تعالى فقامت ولها أجنحة فطارت بها حتى له أن يأكل الدجاج ولا يباي  
 أحياء الميت الواقع كرامة كون الاجل محتوما لا يزيد ولا ينقص لان من أحيى كرامة  
 فمات اذا باجله وحياته وقعت كرامة وكون الميت لا يجبي الا للبعث هذا عدم  
 الكرامة اما عندها فهو كحياته في القبر لا يسأل كما صح به الخبر وقد وقع الاحياء  
 للعزير وحمارة ولالذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا  
 ثم أحياهم اذا قرئ ذلك فمن أحيى كرامة فتارة يتيقن موته يقينا ضروريا بنحو قطع  
 رأسه وابانة حشوته وهذا أحياءه لا يعيد له شيئا من زوجاته ولا مما اقتسمته ورثته

مطلب فاحد التوحيد وما  
الواجب على المكلف الخ

من أمواله لما تقرر ان هذا كالأحياء الذي في القبر وتارة لا يتيقن كذلك فتبين انه  
لم ينزل شيء عن استحقاقه فيعود له والحاصل ان الأحياء بعد الموت المراد به الأحياء  
للبعث لا الكرامة أو سؤال الملوكين والله تعالى أعلم (سئل) عن حد  
التوحيد وما الواجب على المكلف اعتقاده في حق الله تعالى وفي حق الرسل  
عليهم الصلاة والسلام (أجاب) حد التوحيد عند علماء الكلام اغتراد المعبود  
بالعبادة مع اعتقاد وحدته ذاتا وصفات وافعالا كذا ذكرنا وفيه نظر لانهم أرادوا  
التوحيد الاصطلاحي فلم يدخل فيه بقية ما يجب لله تعالى مثل العلم والقدرة  
والإرادة وما يجب للرسل من الصدق والأمانة ونحوهما وقد يجب بان ذلك داخل  
في العبادة ورد بان اعتقاد ذلك وان كان في الحقيقة عبادة الا انه لا يسمى في العرف  
عبادة وبأنه يلزم ان يكون التعريف أعم وان أرادوا التغوي فهو أعم مما ذكر  
ولو قيل ان التوحيد هو اعتقاد ما يجب لله ورسله وما يجوز وما يستحيل شرعا كان  
أسلم واما عند أهل التصوف فهو ان لا يرى الا الله تعالى بمعنى ان كل فعل وحركة  
وسكون واقع ذلك في السكون فمن الله تعالى وحده لا شريك له لا يرون غيره فعلا  
أصلا واما الواجب اعتقاده في حق الله تعالى الذي قام لنا عليه الدليل فاخذوا  
أربعون عقيدة منها عقيدة واحدة وهي الوجود ومنها خمس صفات سلبية وهي  
القدم والبقاء والقيام بالنفس والوحدانية ومخالفته تعالى للحوادث ومنها سبع  
صفات معنوية وهي القدرة والإرادة المتعلقة بالمكن من الأشياء والعلم والكلام  
المتعلقان بالواجب والجائز والمستحيل والسمع والبصر المتعلقة بجميع الموجودات  
والحياة وهي لا تتعلق بشيء ومنها سبع صفات معنوية ملازمة لتلك السبع وهي  
كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما ومتكلما وسميعا وبصيرا وحيا فهذه عشرون  
واجبة وضدها عشرون مستحيلة وهي العدم والحدوث وطرو والعدم والمماثلة  
للحوادث وان لا يكون قائما بنفسه وان لا يكون واحدا والعجز وإيجاد شيء من العالم  
مع كراهته لوجوده والجهل وما في معناه بمعلوم ما والموت والصمم والعمى والبكم وكونه  
عاجزا وكارها واجاهلا وميتا وأصم وأعمى وأبكم والجائز في حقه تعالى صفة واحدة  
وهي فعل كل ممكن وتركه فهذه أحد وأربعون عقيدة واجبة لله تعالى وأما الرسل  
فيجب في حقهم الصدق والأمانة وتبليغ ما أمروا به وإبلاغه للخلق ويستحيل في حقهم  
عليهم الصلاة والسلام اضداد هذه الصفات وهي الكذب والخيانة بفعل شيء  
مما نهى عنه نهى تحريم أو كراهة وكنهان شيء مما أمروا بتبليغه للخلق ويجوز  
في حقهم عليهم الصلاة والسلام ما هو من الأعراض البشرية التي لا تؤدي الى



نطلب من الأفضل  
لأنبياء أو الملائكة

نطلب ما يجب على الولي  
تعليمه للنبي الخ

تقص في مراتبهم العلمية كالمرض ونحوه فهذه ثمانية وأربعون عقيدة تعجب الله  
ورسله صلى الله عليه وسلم وأما الانبياء فالواجب لهم الصدق والامانة ويستقبل  
في حقهم الكذب والخيانة وأما التبليغ فلم يؤمر وأما البلاغ والله تعالى أعلم  
(سئل) هل الأفضل الانبياء أو الملائكة (أجاب) اعلم ان المسئلة فيها  
ثلاث مذاهب مذهب الاشاعرة ان الانبياء أفضل من الملائكة ولم يفصلوا  
وذهب جمهور المعتزلة وبعض أصحابنا الى تفضيل الملائكة على الانبياء عليهم  
الصلاة والسلام أي غير نبينا صلى الله عليه وسلم فقد نقل الرازي الاجماع على انه  
أفضل الخلق حتى عند المعتزلة وبه تعلم خطأ الزنجشري في التقسيم حتى لمحمد صلى  
الله عليه وسلم ومذهب الماتريزية التفصيل وهو المرتضى عند المتأخرين وهو  
ان خواص بني آدم وهم الانبياء أفضل من خواص الملائكة وخواص الملائكة  
كرسلهم أفضل من عوام البشر وهم غير الانبياء كابي بكر وعمر رضي الله عنهما  
وعوام البشر أفضل من عوام الملائكة وبعض هؤلاء الاصناف يفضل بعضها اذا  
علمت ذلك معني قوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر  
ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا وهو ان يقال عوام  
بني آدم أفضل على الكثير من الخلق وأما القليل وهو مفهوم الكثير وهو الملائكة  
فيقال فيه تفصيل وهو ان خواص البشر مفضلون عليهم وخواص الملائكة  
مفضلون على عوام البشر وهو محل مفهوم القلة التي فهمت من الآية الشريفة  
والله تعالى أعلم (سئل) عما يجب على الولي وغيره تعليمه للنبي من أوصاف  
رسول الله صلى الله عليه وسلم (أجاب) اعلم انه يجب على الولي على ترتيب  
ذكره ابن حجر وغيره وكذا غير الولي بناء على أن الآتي من باب الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر تعليم النبي ما يضطر الى معرفته من الامور الضرورية التي  
يكفر بها حدها ويشترك فيها العام والخاص منها ان النبي صلى الله عليه وسلم  
بعث بمكة ودفن بالمدينة ولا بد أن يذكر له من أوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة  
المتواترة ما يسره ولو بوجه فيجب أن يبين له النبوة والرسالة وأن محمد صلى الله عليه  
وسلم من قریش واسم أبيه عبد الله وأمه آمنة وبعث بمكة ودفن في المدينة المنورة  
فبي الله ورسوله الى الخلق كافة ويتعين ذكر لونه لئلا يرغم أنه أسود فيكفر  
هذا خلاصة ما ذكره الفقهاء فهو صلى الله عليه وسلم أكمل الخلق خلقا وهي  
الأوصاف الظاهرة كوجهه الشريف وعينه وافته وبقية أعضائه وخلقها  
وهي الأوصاف الباطنة كالعلم والجود والشجاعة والحلم والقصاحة فلو وزن

صلى الله عليه وسلم بجميع أمته التي هي خير الأمل لرجلهم فينبغي أن تعلم الأولاد  
 في المكاتب وغيرها رواية الشمايل المنقولة عن أبي هالة وكان وصفاً للرسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وصورتها كان صلى الله عليه وسلم فخماً إلى عظماء في نفسه  
 مفخماً إلى عظماء في صدور الصدور وعيون العيون يتلأأ أي يضيء وجهه تلاً لؤلؤ  
 القمر ليلة البدر أطول من المربع وأقصر من المشذب البائن الطول عظيم الهامة  
 رجل الشعر لا سبط ولا جعد إذا انفردت عقيدته أي شعر رأسه فرق والأفلا  
 يحاوزه شحمة أذنه إذا هو وفرة أزهر اللون نيره واسع الجبين وهو ما أكشف  
 الجبهة أزج الحواجب سوابغ في غير قرن بينهما ما عرق يذره الغضب ألقى العرنين  
 طويل الأنف له نور يعلوه يحسبه من لم يتأمله أشم مرتفعاً نسبة الأنف كث  
 اللحية سهل الخدين ضليع الثم عظيمه أنسب أي أبيض مفلح الأسنان دقيق  
 المسربة ما دق من شعر الصدر كان عنقه جيد ريمه في صفاء الفضة معتدل الخلق  
 بادناً أي ضخم البدن متماسكاً سواء البطن عريض الصدر بعيد ما بين المنكبين  
 ضخم الكراديس أي رؤس العظام أنور المتجرد موصول ما بين اللبة والسررة بشعر  
 يحمرى كالخط عارى الثديين والبطن مما سوى ذلك أشعر كثير شعر الذراعين  
 والمنكبين وأعلى الصدر طويل الزندين عظيم الذراعين رجب الراحة سبط العصب  
 كل عظم أجوف شين الكفين والقدمين سائل الأطراف خصان الانخمين فسج  
 القدمين بحيث ينبو عنهم الماء إذا زال زال تعاقوا ويخطو تكفو ويمشى هوبنا  
 ذريع المشية إذا مشى كأنما ينخط من صلب وإذا التفت التفت جميعاً خافض  
 الطرف نظره إلى الأرض أطول من نظره إلى السماء نظره الملاحظة يسوق أصحابه  
 ويبدأ من لقيه بالسلام صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجلين اختصما على بيت الله أحدهما قال يستحيل على الله  
 الجهة والمكان والاخر يقول لا ربنا اتخذ له بيتاً ما نعرف أيامهما على الحق  
 (أجاب) هاتان العبارتان بظاهرها لا خطا فيهما إلا أن الكعبة شرفها الله تعالى  
 بيت الله واتخذها الله تعالى بيتاً قال تعالى إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة  
 لأن الإضافة في قولنا بيت الله للتشريف ومعنى الاتخاذ أن الله تعالى جعل  
 الكعبة مثابة للناس وأمناً وإنما الخطأ أن يراد بالبيت ما يراد بيت أحدنا الذي  
 ينام فيه ويأوى إليه فنعتقد هذا من القائل الأول والقائل الثاني فهو كافر  
 يجب اجتنابه والمشهور أن المساجد بيوت الله بمعنى أن الله تعالى يعبد فيها لا بمعنى  
 حلول الله تعالى بها فهذا لا يجوز لأحد اعتقاده وهذا السؤال غير محرووفه

مطلب في رجلين اختصما  
 على بيت الله فما الحكم

مخالفة لكلام النجاة ولا ريب أن المصكان والجهة محالان على الله تعالى  
بمعنى حلوله بهما وأما ما يقع في الكتاب والسنة من نسبة الجهة والمكان مثل وهو  
الذي في السماء اله وفي الأرض اله ومثل ينزل ريسا إلى سماء الدنيا الخ فقول الأول  
بمعنى أنه مألوه أي معبود في السماء ومعبود في الأرض والثاني بمعنى نزول رحمته  
أو ملائكته انتهى والله تعالى أعلم (سئل) عن شخص خلقه الله تعالى  
كما اختارتم استعمله فيما اختار ان شاء أدخله الجنة وان شاء أدخله النار أعدل  
أم جار (أجاب) أعلم رفقة الله تعالى للحق أن أصل هذا التشكيك للمعتزلة  
فذهبهم الله تعالى بوقول ان الامر كما ذكر في السؤال والجواب ان الاختيار صادق  
بالاختيار الى هل الجنة فباعتباره علمها أما عملا لا يتغير أصلا أو يتغير وفي الحديث  
الصحيح ان أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها الا ذراع  
فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها وان أحدكم ليعمل بعمل  
أهل الجنة حتى يهلك ما بينه وبينها الا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل  
بعمل أهل النار فيدخلها وكل ذلك على ما في العلم القديم الذي لا يتغير ولا يتبدل  
فريق في الجنة وفريق في السعير وبالاختيار الى النار يختار له عملا ما عملا لا يتغير  
أو عملا يتغير فله أن يدخل جميع الخلق الجنة بكرمه وحلمه وله أن يدخل الجميع  
النار بعدله ولا ينسب له ظلم ولا جور فتصرفه في ملكه كيف يشاء فهو الفاعل  
المختار وأصل هذا السؤال للتمتلة أذ لم الله تعالى كما حكى انه دخل القاضي  
عبد الجبار المعتزلي دارا لصاحب فرأى الاستاذ أبا اسحاق الاسفرائيني فقال له  
على الفور سبعان من تنزه عن الفحشاء فقال الاستاذ على الفور سبعان من لا يجري  
في ملكه الا ما يشاء فالتفت اليه عبد الجبار وعرف أنه فهم مراده وقال له أريد  
ربنا أن يعصى فقال له الاستاذ أتتبعه من رينا فها فقال له عبد الجبار أرأيت أن  
منعني المدي وقضى على بالرد أحسن الى أم أسأف فقال له الاستاذ ان كان منعك  
ما هو لك فقد أساء وان كان منعك ما هو له فيغتنص برحمته من يشاء فانصرف فقال  
الحاضرون والله ليس عن هذا جواب والله تعالى أعلم (سئل) هل عبد  
الله تعالى في جهة وهو مكان أم لا وهل عبد الله تعالى في جهة القبلة أم لا وهل  
يكون معبود في الجهة أم للجهة (أجاب) الله تعالى جل جلاله وعظم  
سلطانه معبود لذاته وجلاله وكما له لما وقر في قلوب المقربين وثبت في عيون  
العارفين والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله وهو معكم أينما كنتم  
فعابده في الجهة مجسم ضال، ضل قاصر النظر قاصر الدليل مطرود عن ساحة الجليل

مطالب في شخص خلقه  
الله كما اختار واستعمله  
فيما اختار فان أدخله النار  
عدل أم جار الخ

مطالب عبد الله في جهة  
ومكان أم لا وهل يكون  
معبودا في الجهة أم للجهة  
الخ

ومثل الجهة المكان والزمان لانه كان ولا مكان ولا زمان وهو الان على ما عليه كان  
 القديم بذاته وصفاته لا يمتثل الحوادث بوجه لانه أحدثها وهو صانعها وأمن  
 للصنعة أن تمتثل الصانع بل هو جل جلاله مخالف للمصنوعات مكانا كانت  
 أو زمانا جسيما أو عرضا فائق الله أيها السائل ولا تنسكن من الغافلين فتلق  
 بالآخرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون  
 صنعا فلو علمت القدم لولا فاقته على ومخالفته للحوادث لما سألت هذا السؤال  
 والله هو الكبير المتعال وانما توجه القبة لأمرة تعالى لنا بذلك لانه في جهة القبلة  
 تعالى علوا كبيرا عن الجهة والمكان والزمان وعماي يقول الظالمون والجاحدون  
 علوا كبيرا ولا يكون معبودا في الجهة ولا الجهة فانه معبود لذاته وصفاته لما له من  
 الكمال والجلال والانعام والافضل فن عبده للذات فهو كامل الصفات متأدب  
 مع رب الارض والسماوات ومن عبده لنعمه فهو أسير الشهوات ناقص الرتبة عن  
 مقام الاقل ومن عبده لامره ونهييه فذاك من أقل المراتب ومن أنزل الحالات فهو  
 كبحار الرجي يدور معها بالندفة ويقف عند أمره بالوقوف فهو أسير لذلك فاحذر النظر  
 واقف مع الاثر غائب عن الخبر وماعدا هذه الثلاث مراتب فكلها ضلال ووبال  
 وخيبة وخسران ومرة كسرها حيران وفي الآخرة ندمان لانه ضل عن الطريق  
 ولم يجد له من رفيق ولا صديق لانه ضل عن سواء الطريق فاني لك من الناصحين  
 والمخبرين فارجع عن هذا الوهم الذي ينزل بك الى أسفل السافلين فانت معه على  
 شفا جرف هار والله هو الواحد القهار وهذا السؤال يدل على ان سائله جاهل غافل  
 لا يعقل فليرجع عما سؤل له شيطانه فاقعه في ضلال مبين والله هو الموفق أعلم

﴿كتاب الطهارة﴾

مطلب كتاب الطهارة

مطلب الغارة والكلب  
 اذا ما في الماء ما حكمه الخ

(سئل) عن نحو فارة أو كلب يقع في الماء الكثير فيموت فيه ثم تارة يخرج منه  
 قبل التغير وتارة بعد تغير الماء وتارة لا يخرج الا بعد ان ينهرى وتمقطع اجزائه  
 فما الحكم في ذلك (أجاب) اما في الحالة الاولى فهو طهور على حاله قبل  
 الوقوع لا فرق بين ان يكون الواقع كلبا أو غيره لعدم سلب الطهورية واما في الحالة  
 الثانية ولو كان التغير يسيرا فالماء مادام متغيرا نجس اجماعا والتغير المؤثر طعم  
 أو لون أو ريح أو ذامن مفهوم حديث ما لم يغلب على طعمه أو لونه أو ريحه المقيد  
 ذلك بمنطوق اذا بلغ الماء قنيتين لم يحمل خبثا واما في الحالة الثانية فقال في الروض  
 وشرحه لشيخ الاسلام وان كثرة الماء وتمعط فيه فارة مثل عبارة الاصل وتفتت فيه  
 شيء نجس كفارة نعمط شعرها ولم يتغير فهو طاهر بمعنى طهور وتعذر في نسخة

لكن يتعذر استعماله باعتراف شيء منه بدلو ونحوها اذ لا يخلو دلو وفي نسخة  
كل دلو منه أي مما تعط فلينزع ما يغلب على الظن نزع وجهه في عبارة الاصل  
فيستقي الماء كله ليخرج الشعر معه فان كانت العين فؤارة وتعذر نزع الجميع  
نزع ما يغلب على الظن ان الشعر كله نزع معه فان اغتر في قبل النزع ولم يتيقن فيما  
اغتر فيه شعر لم يضروا نطنه كما صرح به الاصل عملا بتقديم الاصل على الظاهر  
وبهذا علم ان المراد بالتعذر فيما مر التعمير انتهى ولكن يحسن سببنا ذلك فوجدنا  
الاجراء ترسب في أسفل الماء فاني امتحنت بتراب التصفية فلم تزلت عرا فافا الظاهر  
انا نستقي من ذلك الماء فان تحققتنا شعر او عيننا من التجسس الواقع فان كان عين نحو  
كلب أريق الماء وعسل الدلو وان كان نحو كلب فلا بد من التسبيح احدا من  
بالتراب ولكن اذا قل الماء فينبغي ان يصير نجسا لكون النجاسة في المقر والله تعالى  
أعلم (سئل) ما المقصد من الطهارة التي هي الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة  
(أجاب) الطهارة لغة النظافة والخلوص من الا دناس حسية كانت أو معنوية  
فما كان المقصد من ورود الشرع طهارة القلوب ليصلح العبد لتجلى اسرار علام  
الغيوب بازاله حسدها ورياسها وعجبها وغيمها واذلالها وارتيكاب آثامها طلب منها  
طهارة ظاهرة لان طهارة الظاهر تدل على طهارة الباطن حتى نكون في عبادتها  
على طهارة حسية كالوضوء والغسل ومعنوية كالتبrier من العيوب ولهذا قال  
الغزالي قدس سره ان معرفة حدود ونحو العجب والرياء والكبر وعيوب النفس  
وعلاجها والتبrier منها فرض عين على كل مكلف وقديقال ان أسبابها وهي  
الحدث والجنابة والنجاسة لما كانت صادرة عن مخالفة وهي الاكل من الشجرة  
الماشية عنه الحدث والشهوة طلب منها ازالة آثارها وما قاربها والله سبحانه وتعالى  
أعلم (سئل) ما حد الطهارة الشاملة للوضوء والغسل والتيمم الواجب والمندوب  
من ذلك (أجاب) اعلم انها عرفت بتعاريف كثيرة وكلها لا تخلو عن نقص  
ولو قيل في تعريفها بانها فعل مطلوب شرعا على وجه مخصوص بلزمه وصف تصحيح  
معه نحو الصلاة فيدخل في الوجه المخصوص مندوب الطهارة لكان أسلم والله تعالى  
أعلم (سئل) عن انسان غرق من مائع أو ماء قليل من دفين بغرفة واحدة  
فوجد في المشرك الخارج منهما فؤارة أو نجاسة فكيف الحكم (أجاب)  
الحكم في ذلك انه يجتهد فان ظنهما من الاول واتحدت الغرفة ولم تغسل بين  
الاغترافين حكم نجاستهما وان ظنهما من الثاني أو من الاول اخلفت الغرفة  
أو اتحدت وغسلت بين الاغترافين حكم نجاسة ما ظنهما فيه انتهى خطيب والله

مطلب ما المقصد من  
الطهارة التي هي الوضوء  
أو الغسل الخ

مطلب ما حد الطهارة  
الشاملة للوضوء

مطلب حكم الفرق من  
الماء القليل أو المائع الخ

مطلب ما مقدار القلتين  
بالرطل القدسي والشامي  
وغيرهما الخ

مطلب في غيب درس  
وعصرو وجدي به نجاسة  
الخ

مطلب في بئر واسع  
الاطراف اذا مر الماء النازل  
فيه على نجاسات ما حكمه

مطلب في حكم البئر  
الواسعة جدا وقال قائل  
انها نجسة ولم نوجد  
النجاسة ما حكمه

مطلب البئر الكبيرة  
اذا وقع بها كلب وخرج  
حيما ما حكمه

تعالى أعلم (سئل) ما مقدار القلتين بالرطل القدسي (أجاب) أعلم  
ان ابن رسلان ذكر انهما فوق ثمانين قريبا رطل وذكر ابن علان انهما بالمقدس  
ثمانون رطلا وثلاث رطل وربيع أوقية ودرهمان وثلاث درهم وثلاث سبع درهم  
وهذان القولان بناء على ما كان زمنهما واما الآن فهما بالرطل القدسي وهو  
تسعمائة درهم اثنان وسبعون رطلا وتسعة رطل ومثل ذلك رطل الرملة والخليل  
ونابلس وبالدمشق مائة رطل وسبعة وسبع رطل والله أعلم (سئل) في غيب  
درس وعصر ثم أفرد درسه ليدرس فانيا وذهب الدارسون عنه فوجد باعلاه  
منفقع مية جافة فألقيت وما حوطا فهل يحكم على باقي الدريس أو الماء النازل  
منه انه نجس (أجاب) حيث كان الامر كذلك فلا يحكم على الدريس ولا على  
الماء النازل من الغيب بالنجاسة لان هذا حادث والاصل ان يقدر باقرب زمن  
على ان جفافها دال على انها لم تكن في الغيب حال درسه ولا حال عصره لاحتمال  
ان طائر ارمها أو علقت برجل انسان ووقعت على الدريس والله تعالى أعلم  
(سئل) في بئر واسع الاطراف بعيدا كناف بحيث يكون قلالا عديدة  
ومساحته بعيدة تزيد على عشر في عشر صفا مأواه وخلا عن الكدر ولكن مأواه  
النازل فيه يمر من الطرقات مع اشتغالها على النجاسات وربما وقع فيه نجس العين  
ومع ذلك لم يتغير له طعم ولا لون ولا ريح فهل يجوز استعماله في العادات والعبادات  
كالوضوء والغسل أولا (أجاب) حيث كان الماء لا يوجد فيه طعم النجاسة  
ولا لون ولا ريحها فهو طاهر طهور يجوز استعماله في العادة والعبادة في الوضوء  
والغسل وغيره ما قد سئل صلى الله عليه وسلم عن بئر من ابار المدينة المنورة تلقى  
فيه خرق الخيض والجيف فقال الماء لا ينجسه شيء ما لم يغلب على طعمه أو لونه  
أو ريحه وبعمومه أخذ مالك ان الماء لا ينجس ولو قل الا ما غلب على طعمه أو لونه  
أو ريحه وقال الشافعي بشرط ان يكون الماء قلتين فأكثر ودرهمان تقرىبا  
خمس قرب صغار وأبو حنيفة شرط ان يكون عشر في عشر فعلم ان الماء اذا استبحر  
لا ينجس اتفاقا الا اذا تغير لونه أو طعمه أو ريحها انتهى والله أعلم (سئل) في بئر  
ماء واسع جدا فيه ماء صاف غير متغير الطعم أو اللون والريح فهل يعمل بقول من قال  
انها نجسة والحالة هذه أولا (أجاب) مثل هذا الماء الكثير البعيد الاقطار  
المستقى عنه التغبر طمأولونا وريح طاهر بافراق الاثمة الاربع فلا ننظر لقول  
جهول مع الحجر يرنع ولا يعرف يسجد ويركع انتهى والله أعلم (سئل) عن  
بئر كبير فيه ما يزيد على قلتين اضعافا ضاعفة وقع فيه كلب وأخرج منه ميتا ولم يغير



الماء طهما ولا لونا ولا ريحا فاحكم هذا الماء (أجاب) حيث لم يحصل تغير طعم أولون أو ريح فالماء طاهر طهور ويحوز استعماله في الطهارة في الثوب والبدن والوضوء والغسل والشرب وغير ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بثر فيه ماء يزيد من القلتين بشيء كثير وقع فيه كلب مكث نحو أربعة أيام ثم أخرج من غير تغيير بالماء ثم ورد عليه ماء من المطر حتى املاه وفاض منه أي نزل لا بارتحته ملاها فاحكم الماء الأول والثاني الوارد (أجاب) الماء الأول الذي وقع فيه الكلب ولم يتغير به طاهر لكثرة وكذا الماء النازل فيه من المطر طاهر وكل ماء نازل منه لغيره طاهر طهور نعم باب البيران أصابه الكلب حال خروجه مع الرطوبة يغسل سبعة بتراب طهور ويكفيه ماء المطر النازل فيه مع التراب الطاهر من الأرياح والله تعالى أعلم (سئل) في فيل مائع نفذ في أرض حانوت لم تعلم نجاسته فهل ينجس النيل المائع بأرض الحانوت (أجاب) من القواعد المفردة أننا لا تنجس بالشك ولهذا لا يحكم على مصاب طين الشارع بالنجاسة والمكان الذي لا تعلم نجاسته بأن علم طهارته أو شك في طهارته ولا تنجس به فحيث لم يعلم بأرض الحانوت نجاسة لأمسها النيل فلا يحكم عليه بالنجاسة والله أعلم (سئل) ما قول مولانا وسيدنا الذي تصدق لآلقاء الدروس وانجملت مشكلات المسائل حين تجلت بين يديه ظاهرة كالعروس وازدحم السائلون بيبابه والمنهل العذب كثير الزحام وبين بقاويه معضلات الأحكام من حلال وحرام فيما عمت به البابى بالديار المباركة القدسية من تطيين الاسطحة بالقصرمل ويحصل الدلف في زمن الشتاء فيصيب الآثاب ويعسر التحذر عن ذلك هل تصح الصلاة في ذلك الثوب المصاب عند من يقول بنجاسة عينه أولا فيدوا الجواب لتناولوا الثوب من الله العزيز الوهاب بالنقول من كلام الأئمة الانجباب لازلت فتاؤكم طأثره باجضة الاوراق في سائر الافاق وتفتخر بكم الديار القدسية على غيرها من الامصار ونشرق بوجودكم اشراق الدنيا الشمس النهار (أجاب) فص ائتمنا على ان ذلك ومثله بما يعسر الاحتراز عنه يعني عنه لان المشقة تجلب التيسير وما يعفى عنه أواني الفخار الممول برماد الربل مص الشاهي رضى الله عنه على العفوم وذلك الخبز الذي يخبز بالزبل الموقود ويعفى عنه مع وجود الرطوبة ومن ذلك ما يصيب النخع ونحوه حال الدياسة من روث البقر وبولها وكذلك ما يصيب الحراث من بولها حال الحرث والضابط ان كل ما يعسر الاحتراز منه ويشق الامرفيه يعفى عنه كالحا في طين الشارع الخبس يقينا ومسائل العفو كثيرة مذكورة في المبسوطات ولابن العماد فيه رسالة تراجع والله تعالى أعلم (سئل) في اناء فخار يسمى سفلا دهن أسفله بدم وشيد فهل

مطلب بثر يدم ماؤه على القلتين مكث فيه كلب أربعة أيام ولم يتغير ماؤه

مطلب ماء النيل اذا نفذ من حانوت لم تعلم نجاسة الحانوت ما حكمه

مطلب حكم القصرمل الذي هو رماد الارواث الخ

مطلب اناء الفخار اذا دهن أسفله بدم وشيد الذي هو الجير ما حكمه الخ

هو نجس وهل يطهر أولاً (أجاب) لما عجن الشيب بالدم صار ذلك نجس العين لا متراج الدم بالشيب ولا يمكن طهره بعد ذلك لأنه صار نجس العين فداخل السفل طاهر وما يوضع فيه من مائع وماء طاهر أيضاً وما أسفله الذي دهن بالشيب دمع الدم فنجس لا يطهر فان اتصل به مائع أو ماء أو رطاب نجس والله أعلم

\*(فصل في آداب الخلاء)\*

(سئل) هل الاستبراء من البول واجب أم مستحب من الرجال والنساء (أجاب) أعلم أن المراد انقطاع البول بحيث يغلب على الظن انقطاعه سواء كان ذلك باستبراء أو غيره من رجل أو امرأة فان علم أنه لا ينقطع الاستبراء واجب بنثر ذكر أو شئ أو تحف والاستحب وعلى هذا التفصيل يحمل القولان والله أعلم (سئل) هل المقدم في الاستنجاء القبل أم الدبر (أجاب) أعلم أنه يسن تقديم القبل على الدبر في الاستنجاء بالماء وعكسه في الحجر على المعتمد هذا إذا اقتصر على أحدهما وإذا جمع بينهما لا قرب أن يقدم القبل لأنه أقرب لازالة النجاسة والله تعالى أعلم (سئل) عن قول ابن حجر في شرح الارشاد الاستنجاء تعتريه الاحكام الخمسة يكون واجبا من ملوث ويكون حراما بالاعظم والمأكول ويكون مكروها باليمن ومن الریح ومستحباً بالجمع بين الماء والحجر ويكون مباحا هو الاصل فقد يتوقف في تصوير المباح (أجاب) أعلم أن الواجب مقيد بما إذا أراد القيام للصلاة فاذا لم يرد القيام لما كان مباحا والله تعالى أعلم (سئل) عما لو خرج الخارج أولاً وجف ثم خرج ثانياً وعم ماعه الاوّل هل يحزى الحجر ولو من غير جنسه أولاً (أجاب) نعم يجوز الاستنجاء بالحجر اذا عم الخارج ماعه الاوّل أو زاد عليه ولو من غير الجنس كأن خرج الاوّل بول ثم خرج مذى أو ودى أو دم فيحزى الحجر والله أعلم

\*(باب الوضوء)\*

(سئل) هل الوضوء من خصائص هذه الامة (أجاب) ليس من خصائص هذه الامة وإنما الخاص بها الغرة والتحجيل والكيفية المخصوصة ولا نافي قول ابن حجر أما الغرة والتحجيل والكيفية لأن أو مانعة خلو فتجوز الجمع أولاً والغرة والتحجيل داخلان في الكيفية ويدخل فيهما الترتيب على مذهب من ذهب فان قلت لا نرى أحداً من الامم السابقة يتوصلاً من اليهود ولا من النصارى قلت نفى الخصوصية عنا بالنظر للانبياء وأما بالنظر لآلهم فهو خاص بنامه مطلقاً فالجلال في اتمام النعمة في اختصاص الاسلام بهذه الامة وقد خصت هذه الامة من بين سائر الامم بخصائص لم تكن لاحد سواها الا للانبياء فقط من ذلك الوضوء

فهو في آداب الخلاء

مطلب الاستبراء من البول واجب

مطلب المقدم في الاستنجاء القبل أو الدبر

مطلب الاستنجاء تعتريه الاحكام الخمسة

مطالب حكم ما لو جف الخارج أولاً ثم جف

باب الوضوء

مطلب هل الوضوء من خصائص هذه الامة

فانه خصوصية لهذه الامة ولم يكن أحدهم من الامم يتوضأ الا انبياء فقط انتهى أقول  
وبرشد لذلك قوله صلى الله عليه وسلم هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي وفي ذلك  
فضيلة ومزية لهذه الامة حيث ساءت الانبياء في هذه الغضبية دونهم والله  
تعالى أعلم (سئل) عما لو كان له شعر طويل ومسح عليه هل يكفي أولا (أجاب)  
نعم يكفي المسح عليه لكن بشرط أن يكون في حد الرأس بأن لا يخرج بالمد عنه من  
جهة تزوله ولو خرج به عند مسحه لم يكف المسح على الخارج والله أعلم (سئل)  
عن رجل شافعي المذهب دعت به الضرورة في أغلب الاوقات لمس حيلته فلم يبق له  
وضوء واغتننا السادة الأبرار مرحوبا بأمر المس من النواقض وعند الامام أبي حنيفة  
المس لا ينقض الوضوء فهل يسوغ للشافعي أن يقاد مذهب الامام أبي حنيفة  
في المس فقط أم لا يجوز وان قلتم بالجواز هل يشترط ان يعادله في أشباهه أم كيف  
الحال أزيلوا عننا ما أمنا من هذا الامر ولكم الثواب (أجاب) نعم يجوز تقليد  
كل واحد من الائمة الاربعة ولا سيما الامام الاعظم أبي حنيفة قدس سره العزيز  
ولكن بشرط أن لا يتبع الرخص وبشرط أن لا يأتي بحقيقة لا يقول بها أحد من  
الائمة مثل أن يمسر زوجته وينقص ويصح بعض شعرات من رأسه ولا ينوي  
ويصلي فلا بأس اذا قلد الامام المذكور ان يراعي خلاف مذهبه والله أعلم

### \*(باب مسح الخفين)\*

(سئل) اذا انتهت مدة المسح أو تخرق الخف أو انخلع وظهر محل الفرض والشخص  
على طهر ووجب غسل قدميه فهل يحتاج انية غسل قدميه (أجاب) نعم  
بحاجة لها الى نية لان نيته في الوضوء لم تشمل غسل قدميه بل المسح ويظهر انه يستحب  
له صلاة ركعتين لاستباحة الصلاة بما فعله ولم أرهذه منقولة لكنهما مقتضى القياس  
والاولى ذكرها الشيخ الشنوائى في حاشيته على المنهاج والله تعالى أعلم

### \*(باب الغسل)\*

(سئل) هل الغسل من خصائص هذه الامة (أجاب) في كلام بعضهم انه  
ليس من خصائص هذه الامة بل هو من شرع ابراهيم على نينا وعليه صلوات الملك  
الجليل والله أعلم (سئل) عما لو اغتسل من جنب في ماء قليل وارتفع حدته  
ثم حصل له حدث آخر فهل له ان يرفعه اذا لم ينفصل عن الماء (أجاب) نعم له رفع  
الحدث سواء كان أكبر أو أصغر ثانيا بشرط ان لا ينفصل عن الماء لانه لا يصير  
مستعملا الا اذا انفصل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اغتسل من الجنابة  
ولابس ثيابه وجده في كعبه لمعة ناشفة فهل سقطت عنه الجنابة (أجاب)

مطلب لو كان له شعر  
طويل ومسح عليه

مطلب شافعي دعت به  
الضرورة لمس حيلته  
الح

مطلب باب مسح الخفين

مطلب اذا انتهت المدة  
أو تخرق الخف ما حكمه  
الح

مطلب باب الغسل وهل  
الغسل من خصائص  
هذه الامة أولا

مطلب رجل اغتسل من  
الجنابة الح

يغسل هذا الموضع الذي وجدته ناشفا فقد تم بذلك غسله والا فالجناية باقية ان لم يغسله والله أعلم (سئل) في رجل يقرأ القرآن ولا يحسن قراءته ويخل به اعرابا واحكاما فهل اذا حلف انسان بالطلاق الثلاث أو غيره انه لا يسمى قرآنا لا يحنث وهل اذا قرأه حنث كذلك لا يحرم عليه (أجاب) سألت شيخنا الشيخ محمد البقري عن يقرأ القرآن ولا يغن فيه بالنون المشددة والميم فقال سألت شيخنا النبي شيخ القرافي ذلك الوقت عن يقرأ ولا يغن فيه فقال لي لو حلف حالف بالطلاق انه لا يسمى قرآنا لا يحنث فلهذا اوله بعدم الحنث ويظهر ان الجنب اذا قرأه كذلك لا يحرم عليه لما علم انه ليس بقرآن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يرى في منامه انه يباشر أو يلامس أو يجامع فتحصل له لذة ويستيقظ عليها بعد صحوه من النوم ويجزم انه حصل له الانزال والتدفيق فبعد ان يسكن التدفق يفتش حاله في ثوبه وبشرته وفي المنفذ حالا فلا يجد شيئا لا عينا ولا أثرا فيحصل له الشك فيعصر الفرج فربما خرج شيء يربط المنفذ من غير لذة وتدفق ولا فيه صفة من صفات المني (أجاب) لا ريب ان هذا الرجل شك في حصول الانزال الموجب للغسل وقد ذكر ابن حجر ان مثل هذا يخبر ولو بالتشهي ان يجعل ما ذكر منيا فيغتسل أو منيا ووديا فيتوضأ وعبارته نعم لو شك أنه في هو أو مني تخير ولو بالتشهي فان جاءه منيا واغتسل أو منيا ووديا وتوضأ لأنه اذا أتى باحدة ما صار شاكيا الاخر ولا يجاب مع الشك وقد أفتى الرملي انه لو اختار كونه منيا لا يحرم عليه ما يحرم على الجنب للشك في الجناية ثم قال ابن حجر ولورأى منيا محققا في نحو ثوبه لزمه الغسل واعادة كل صلاة تيقنها بعده ما لم يحتمل الاعادة فبما يظهر حدوثه من ميمز والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*(باب النجاسة وازالتها)\*

(سئل) عن زيت بئر السيد الخليل عليه صلوات الملك الجليل وجد فيه فأرملت وهو جامد اذا أخذ منه شيء لا يتراد عن قرب فهل هو طاهر يجوز ايقاد المسجد به أولا (أجاب) اذا كان الزيت الموجود في البئر اذا أخذ منه شيء لا يتراد عن قرب فيلحق الفأر وما حوله والزيت طاهر يجوز ايقاد المسجد المذكور وغيره منه وكذلك يجوز غير الايقاد كالاكل وقد سئل صلى الله عليه وسلم عن الفأرة تموت في السمن فقال ان كان جامدا فالقوما وما حوله ما وان كان مائعا فاستصحبوا به أو فانتفعوا به ولكن استثنى من الاستصحاب المساجد لشرفها والله أعلم (سئل) في بئر زيت أخذ منه حصة ثم بعد ساعة ارادوا اخراج بقية ما فيه فوجدوا فيه فأرا

مطلب رجل يقرأ القرآن ويخل به فهل اذا حلف رجل انه لم يكن قرآنا لا يحنث الخ

مطلب من رأى في نومه انه يباشر أو يلامس أو يجامع من غير انزال لا يجب عليه الغسل

مطلب باب النجاسة وازالتها

مطلب زيت وجد فيه فأرة ما حكمه

مطلب بئر زيت وجد فيه فأرة بعد ان أخذ منه فاحكم ما أخذ

فهل يكون ما أخذ منه سابقا نجسا أولا يحكمكم الانجاسة الباقى في البئر وقت  
الاطلاع على الفأر (أجاب) هذا حادث وبقية قدرته بقره باقرب زمن فلا يحكم  
الاعلى الباقى بالنجاسة لاحتمال حدوثه بعد أخذ الاقل منه وما أخذ منه أولا  
لا يحكم عليه بالنجاسة ولانا لا نجس بالشك والله أعلم (سئل) عن النشادر  
هل هو طاهر (أجاب) عبارة ابن حجر في باب الوضوء في ذكر شروطه ولا يضر  
اختلاط الخضاب بالنشادر ولان الاصل فيه الطهارة فقد أخبرني بعض الخبراء انه  
يعقد من المهاب من غير ايقاد عليه بالنجاسة فغايته انه نوعان وعند الشك نجاسة  
على ان الاقل منه مادة طاهرته طاهرة وهي التبن ونحوه ولا يضر الوقود عليه  
بالنجاسة انتهى باختصار والله أعلم (سئل) فيما اذا نزع القلى بماء نجس وطبخ  
بذلك الماء واستخرج وعمل زجاجا فهل يكون ذلك الزجاج نجس العين لا يظهر  
بالغسل أو يظهر بالغسل وهل يظهر ظاهره وباطنه أو ظاهره فقط (أجاب) نص  
اثمنا على السكين اذا سقيت بماء نجس تطهر بالغسل مع ازالة قطع بدخول الماء  
النجس باطنه بديل برده بعد حرارة الباطن وكذلك اللحم اذا طبخ في الماء النجس  
يطهر بصب الماء عليه وان لم يصر فالظاهر ان الزجاج هنا يظهر بالغسل ظاهرا  
وباطنا لان الماء النجس رطوبات قد جفت ولا عين للنجاسة موجودة حتى يحكم  
عليه بالنجاسة ولا يحكم بطهارته مثل تراب المقبرة لا اختلاطه بصديد ودم الموتي  
على انه لو ذهب ذاهب الى طهارته بالاستعمال كما في الخمر خلا ودم الفلبية مسكالم يكن  
بعيد الانه الى استعماله لا الى فساد بل اصلاح ولكن لم نره والله أعلم

### \*(كتاب الصلاة)\*

(سئل) عما يقع في الارض المقدسة من صلاة أهلها عند قبر داود على نبينا  
وعليه وسائر الانبياء الصلاة والسلام وصلاة أهل الخليل في مسجد الخليل عليه  
الصلاة والسلام وصلاة زائر موسى عليه الصلاة والسلام في مسجد الشريف  
هل تبطل الصلاة أو تحرم أو تذكر وهل تؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله  
اليهود والنصارى اتخذوا قبورا أنبياءهم مساجد (أجاب) الذي نص عليه  
الائمة ان المصلى اذا توجه لقبر النبي عليه الصلاة والسلام وقصد الصلاة اليه فانها  
تحرم ولا يمكن تنعقد لان الحرمه الراجعة للمكان لا تقتضى البطلان لعدم لزوم  
مكان معين للصلاة بخلاف الرمان فان النهى المتعلق به يقتضى البطلان للزومه  
للمباداة وهذا مأخوذ من لفظ الحديث لان الاتحاد لغة يكون بالقصد أخذ من  
قوله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤالهم أن اتخذوا الخمر خلا قال لا أى لا تعالج

مطلب النشادر هل هو  
طاهر ونجس الخ

مطلب القلى اذا نزع بماء  
نجس وطبخ به ما حكمه

مطلب كتاب الصلاة

مطلب الصلاة تجاه قبور  
الانبياء أو غيرهم  
ما حكمها الخ

بالقصد بالادوية بخلاف ما اذا تخطت بنفسها ولا يخفى على اديب منصف يريد الحق  
انه ليس أحد من أهل تلك البلاد يتوجه بالقصد لا يقام صلواته للنبي صلى الله عليه  
وسلم وغالب هذه الاماكن المنسوبة للانبياء عليهم الصلوة والسلام محل الصلاة  
فيما خارج عن قبورهم كما يعلم بالمشاهدة لان الواضعين لها جعلوا للصلاة محلا  
والانبياء عليهم الصلوة والسلام لهم محال مخصوصة بهم وان كان يمكن الصلاة اليها  
فلا قصد لأحد من الناس على الوجه المذكور نعم بعضهم يصلي فيها بقصد التبرك  
بالانبياء الكرام لا اليهم عليهم الصلوة والسلام على ان المراد من الحديث احترام  
الانبياء الكرام وتعظيمهم بأن تصان اماكنهم عن كثرة دخول الناس لها وان فرض  
وقد وان رجلا صلى اليهم بالقصد نفعه من ذلك ونقول له هذا حرام لا يجوز فقد ظهر  
لك ان الحديث دال على القصد فان وجد حرمت الصلاة والا فلا تحرم والاخذ  
بظاهر الحديث خطأ كما علم والله تعالى أعلم (سئل) عما بين به أوقات  
الصلوات من الأدلة التي يغلب على الظن صحتها (أجاب) اما وقت الظهر فيعرف  
بالزوال ويعرف ذلك بأن تقف على جهة القبلة ناظرا الى الشمس فان رأيتها على  
عينك اليسرى فقبل الزوال وان رأيتها بين عينيك فوقت الاستواء أو على عينك  
اليسرى فبعد الزوال وقد دخل وقت الظهر وبأن تنصب شاخصا على بسيط الارض  
ويصير الظل معه مستويا فإدام الظل في القصران فقبل الزوال وان وقف فوق  
الاستواء وان أخذ في الزيادة فوق الزوال والظل المنكوس قبل الزوال يزيد  
ظله ثم يذهب وهو ظل ما كان معترضا على سطح الارض مثل الاوتاد المندبة  
في الحيطان ثم تأخذ الشاخص الذي هو قائم على سطح الارض فاذا صار ظله مثله غير  
ظل الاستواء دخل وقت العصر ويعرف ذلك بالاقدام من الظل وقد نظمت ذلك  
في قولي

وللظهر مع عصر حروف ياخي \* طـرزه جـا اأبدوحى  
وذلك من كانون فابدأ بأول \* مرتبة فادر المراتب يا صفي  
وزدها في عصرمة دارقامة \* بأقدام سبع غير ثلث وذاك لي

وذلك بأن تقف مستقبلا القبلة كاشفا رأسك فاذا كنت في كانون الاقل مثلاً  
وكان ظل قائمتك تسعة أقدام عد الطاء فيدخل وقت الظهر فاذا زدت قدر  
قائمك وهو سبعة أقدام الاثنا دخل وقت العصر وكانون الثاني سبعة أقدام  
للظهر وخمسة أقدام للشايط وتزيد قدر قائمتك للعصر وهكذا بقية الحروف على بقية  
أشهر الروم فان الحروف اثنا عشر وكذلك الاشهر والله تعالى أعلم

مطلب الأدلة التي بينت  
أوقات الصلاة به الخ



## \* (باب الاذان) \*

مطلب باب الاذان

مطلب مامعنى الفاظ  
الاذان الخ

(سئل) مامعنى الفاظه افرادواجمالا وعن اقول من زاد الصلاة والسلام بعد الاذان واقل من أحدث التسبيح على المنابر وما سبب مشروعية الاذان (أجاب) معنى قول المؤذن الله أكبر أى من كل شىء أى من ناقوس تدعوه النصرارى ومن نار تدعوهس المجوس بل ومن صلاتك أى المؤمنين المدعو لها فانه أجل وأعظم من ذلك فاذا سمع الموحذ ذلك تحرك منه باعث قوى دعاه الى الاقبال على الله تعالى وعلى عبادته واحتقر نفسه وعبادته فى جانب الله تعالى واستغفر فى جلال الله وعظمته وكررت التكبير زيادة فى الالفاظ والتنبه للعابدين والمردع للغافلين والخيبة والخسران للمشركين ولهذا شرع الاذان عند الفرح كالمولود وعند الحزن وعند الجن أو يقال الله أكبر الاقل من معبودات العابدين غير الله وأفضل ليس على بابيه والثانى أى من صور المصورين والثالث من عبادة العابدين والرابع من خواطر العارفين وأشهد معناه أعلم واذعن وكررا لاولى اعلاما والثانية اغاظة للمشركين وردعاً وزجر للمخالفين وجمع بين الشهادة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ليكون آتيا بما يتم به الايمان وقدم الشهادة لله على الشهادة لرسوله لترتيبهما كذلك فى الايمان ومعنى حتى أقبل فالعنى اقبلوا على الصلاة والاولى اعلاما والثانية اغاظة وردعاً والفلاح الفوز بالمطلوب أى اقبلوا على سبب ذلك وهو الصلاة وفى تكريرها مامروا ما ذكرها بعد الصلاة فأشارة الى ان الصلاة هى الفوز لا غيرها ولهذا ورد اقل ما يحاسب عليه العبد الصلاة فان سلمت له نجا والافلا ومعنى الاذان اجمالا انك أى المؤمن اذا علمت ان الله تعالى أكبر من كل شىء فاذا عن له ولرسوله وأقبل على عبادته التى هى فلاحك وفوزك وطفرك بالمقصود واعاد التكبير إشارة الى انك لا تقف مع سيرك على حال من أحواله التى تظهر لك بل كلما ظهر لك حال فقل المقصود امام الله أكبر ولهذا شرع لك التكبير فى اول الصلاة والاقامة أيضا وختم بلاله الا الله لينتم بالتوحيد كما بد أبالتعظيم وذلك ان المقصود والمخط هو التوحيد المسبوق بالتعظيم واقل ما زيدت الصلاة والسلام بعد كل اذان على المارة فى زمن السلطان المنصور حاجى ابن الاشرف شعبان بن حسين بن محمد قلاوون بامر المحتسب نجم الدين الطسدى فى شعبان سنة احدى وتسعين وسبع مائة وكان حدث قبل ذلك فى زمن صلاح الدين بن أيوب ان يقال قبل اذان الفجر فى كل ليلة بصر الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم واستمر الى سنة سبع

وستين وسبعمائة فزيد فيه بامر المحتسب صلاح الدين البرلسي ان يقال الصلاة  
 والسلام عليك كما روى ما حدث القسبيج على المنابر في الاسفار في زمن موسى  
 عليه السلام حين كان بالتيه فاستمر الى بناء داود عليه السلام بيت المقدس  
 فرتب فيه عدة يقولون به على الآلات وبعده بلال الآلات من ثلث الليل الاخير  
 الى الفجر الى ان خرب بيت المقدس بعد قتل يحيى وحدثه في مسئلتنا بمصر زمن  
 سلمة بن مخلد الصصاني امير مصر لما اعتكف يجامع عمرو بن العاص سمع أصوات  
 النواقيس عالية فشكى ذلك الى شرحبيل بن عامر عريف المؤذنين فقال اني امرهم  
 بالاذان من نصف الليل الى قرب الفجر كأنهم ينغضون اذا أذنت واما سبب  
 مشروعية الاذان ماروى أبو داود وغيره باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد  
 ابن عبد ربه قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل ليضرب به الناس  
 لجمع الصلاة طأوني وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت يا عبد الله اتبع  
 الناقوس فقال ما تصنع به فقلت ندعوا به الى الصلاة فقال الا ذلك على ما هو خير لك  
 من ذلك فقلت بلى قال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الى آخر الاذان ثم استأخر عني غير  
 بعيد ثم قال وتقول اذا قلت الى الصلاة الله أكبر الله أكبر الى آخر الاقامة فلما  
 أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت فقال انها رؤيا الحق  
 ان شاء الله تعالى قم مع بلال فالتق عليه ما رأيت فانه أئدى منك صوتا فقامت مع  
 بلال فبعثت ألقى عليه فيؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج وهو  
 يجر رداءه ويقول والذي بعثني بالحق نبيا يا رسول الله لقد رأيت مثل ما رأى فقال  
 صلى الله عليه وسلم فله الحمد لا يقال ان الاحكام لا تثبت بالرؤيا لانا نقول رؤيا  
 صادفها وحى كما روى ابن ابرار النبي صلى الله عليه وسلم رأى الاذان ليلة الاسراء  
 وسمعه مشاهدا فوق سبع سموات ثم قدمه جبريل فأمر أهل السماء وفيهم آدم  
 ونوح عليهم أفضل الصلاة والسلام فأكمل له الشرف على أهل السموات  
 والارض والله تعالى أعلم (سئل) عن أول من أذن في السماء وأول من أذن  
 في الارض في الاسلام وأول من أذن في مكة وأول من بنا المنابر (أجاب) أول  
 من أذن في السماء جبريل وأول من أذن في الاسلام بلال بن رباح وأول من أذن  
 في مكة حبيب بن عبد الرحمن وأول من بنا المنابر بمصر سلمة بن مخلد الصصاني والله  
 تعالى أعلم

مطلب عن أول من أذن  
 في السماء الخ

مطلب باب التوجه للقبلة  
 مطلب ما المراد بوجوب  
 التوجه

\* (باب التوجه للقبلة) \*

(سئل) ما المراد بوجوب التوجه للقبلة في الصلاة هل المراد العين أو الجهة

يقيناً وطننا (أجاب) الواجب عندنا في المذهب وجوب إصابة عين الكعبة  
بصدره كله بحيث لا يخرج منه شيء عن محاذاتها يقيناً في القرب وطننا  
في البعد الشامل لما إذا حال بينه وبينها حائل وضع بحقه والله أعلم (سئل) عن  
علم الأدلة الموصلة إلى معرفة القبلة هل هي فرض عين أو كفاية (أجاب) أعلم  
أنه تارة يقل العارفون بها فيكون التعلم فرض عين على كل مكلف إذا لزم  
مسئلته الآية وتارة يكثر العارفون فيكون فرض كفاية وتعبيرهم بالسفر والحضر  
جرى على الغالب وعند الامام أبي حنيفة أوسع المذاهب في أمر القبلة وبعده  
الامام مالك الجهة مطلقاً في القرب والبعد وعند الامام أحمد العين في القرب  
والجهة في البعد فذهب الامام أبي حنيفة أوسع المذاهب في أمر القبلة وبعده  
مذهب مالك وأضيقها مذهب الشافعي إذا لزم من العين عنده مطلقاً في القرب  
يقيناً وفي البعد وطننا والامام أحمد قد توسط وأصل الاختلاف نشأ من قوله تعالى  
شطر المسجد الحرام والله أعلم (سئل) عما لو صلى أربع ركعات لأربع  
جهات باجتهاد فهل تصح الصلاة وهل في ذلك دلالة على جواز الاجتهاد في أثبات  
ما اختلف فيه من قبور الانبياء الكرام والاولياء العظام (أجاب) نعم الصلاة  
المذكورة صحيحة باتفاق الأئمة الأربعة إذا صدر ذلك عن اجتهاد من أهلها إذا علمت  
ذلك وإن الصلاة عبادة بنيت لرب العالمين وقد وقع منها ثلاث ركعات يقيناً إلى غير  
القبلة ومع ذلك حكم الأئمة بصحتها كيف لا يجوز ذلك ولا يصح في قبور الانبياء  
العظام والاولياء الكرام ولا سيما مع ما يحصل في أماكنهم من الخير والصدقة  
والدعاء والتوسل بهم إلى رب العالمين وقراءة القرآن مع اظهار شعائرهم وتذكر  
معاهدتهم فلا يمنع ذلك الابتداء مفضل فاسق شقي يريد ان يطفيء نور الله بغمه  
وبأبي الله الا ان يتم نوره مثلاً السيد موسى الكليم أخبر صلى الله عليه وسلم انه عند  
الكعبة الاحمر وانه على الطريق وانه سأل ربه ان يدنيه من بيت المقدس رمية  
حجر فنظرنا واجتهدنا فما رأينا هذه العلامات وهي الكعبة الاحمر بقرب الطريق  
قرب بيت المقدس الا هذا المكان الذي اشتهر به مع ما ظهر فيه من الكرامات  
والانوار الساطعة التي لا ينكرها الا أعشى البصر والبصيرة الذي أضله الله تعالى  
والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(باب صفة الصلاة)\*

(سئل) عن شخص كبر الاحرام وزادوا واسا كنة بعد لفظ الجلالة مثلاً فهل  
تتعد صلاته والحالة هذه (أجاب) أعلم ان مقتضى الصلاة التكبير للحديث

مطلب تعلم الأدلة الموصلة  
إلى معرفة القبلة

مطلب لو صلى إلى أربع  
ركعات لأربع جهات  
ما حكمه

مطلب باب صفة الصلاة

مطلب اذا زاد في التكبير  
واوابعده لفظ الجلالة  
ما حكمه

الصحيح فيه وكان اقول الصلاة لا شعاره تعظيمة من يقف بين يديه المقتضى للخشوع  
ولهذا اكرر في محور ركوع وسجود ليدوم للمصلي استحضار معناها الدال على عظمة من  
تمياً لخدمته حتى تتم له الهيبة والخشوع وبشروطها خمسة عشر شرطاً وهي ايقاعها  
بعد الانتصاب في الغرض بلغة العربية للقادر عليها ولفظ الجلالة ولفظ أكبر  
وتقديم لفظ الجلالة على أكبر وعدم مد هزة الجلالة وعدم مداً كبير وعدم واو قبل  
الجلالة وعدم وقفة طويلة بين كليتيه وعدم تشديد باء كبير وعدم زيادة واو ساكنة  
أو متحركة بين الكلمتين وان يسمع نفسه في جميع حروفها ان كان صحيح السمع  
ولا مانع من لفظ أو غيره والا فرفع صوته بقدر ما يسمع لو لم يكن أصم ودخول وقت  
الغرض لتكبير الفرائض والنفل الموقت وذو السبب وايقاعها حال الاستقبال  
حيث شرطناه وتأخيرها عن تمام تكبيرة الامام في حق المقتدى فهذه خمسة عشر  
شرطاً متى أخل بشرط من هذه لم تنه مقصد صلاته في أي بواو ساكنة بعد الجلالة  
كقوله الله وأكبر أو متحركة لم تنه مقصد صلاته والله تعالى أعلم

### \*(باب صلاة النفل)\*

مطلب صلاة النفل  
مطلب من شرط التراويح  
ان تقع بعد صلاة العشاء

مطلب صلاة الليل يقرأ  
فيها سرا أو جهرًا الخ

(سئل) عن شرط التراويح ان تقع بعد صلاة العشاء واذا صلاها بعدها ثم ظهر  
فساد العشاء فهل يعتد بالتراويح (أجاب) نعم شرط الاعتداد بالتراويح وقوعها  
بعد فعل العشاء فلو وقعها قبلها عامداً عالمًا تصح ويجرم عليه ذلك لتلاعبه وان  
أوقعها بعدها ناسياً معتقداً انه فعل العشاء فبان خلافه وقعت نفلاً مطلقاً وكذلك  
اذا ظهر فساد العشاء فانها تقع نفلاً مطلقاً قال في المنهج وتراويح وقت وتر وقال أيضاً  
قبل ذلك ويدخل وقت الرواتب قبل الغرض بدخول وقته وبعده ولو وتر بفعله  
ويخرج ان أي وقت الرواتب التي قبل الغرض وبعده بخروج وقته ففعل القبليّة فيه  
بعد الغرض اداءً والله أعلم (سئل) في صلاة الليل يقرأ فيها سرا أم جهرًا  
وما فضلها وهل تصلى أول الليل أم آخره أم وسطه (أجاب) نافلة الليل المطلقة  
يتوسط فيها بين الاسرار والجهر ان لم يشقش على نائم أو مصل أو نحوه والاسرار  
ومحل الجهر والتوسط في المرأة والخنثى حيث لا يسمع أجنب ولا حصر للنفل المطلق  
ليل أو نهار فيصلى ما شاء متى شاء من ليل أو نهار ما عدا وقت طلوع الشمس  
وعند اصفرارها ووقت الزوال وبعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر فهذه الاوقات  
الخمس لا يصلى فيها الا في مسجد مكة شرفها الله تعالى والنفل المطلق الذي لا سبب له  
أوله سبب ولكن متأخر صلاة النفل في الليل أفضل لخبره مسلم أفضل الصلاة بعد  
الغريضة صلاة الليل وأوسطه أفضل من طريقه حيث قسم الليل أثلاثاً لان الغفلة

فيه أكثر والعبادة فيه أفضل وأفضل منه السادس الرابع والخامس للخبر المتفق عليه أحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه فان قسم الليل نصفين فالنصف الأخير أفضل لخبر ينزل ربنا إلى سماء الدنيا في كل ليلة حتى يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني فاستجب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له ومعنى ينزل ربنا أى أمره والافضل لثلاثة نفل ليلا أو نهارا ان يسلم من كل ركعتين بأن ينويهما ابتداء أو يقتصر عليهما في حالة الاطلاق لخبر صلاة الليل مثنى مثنى ويسن التهجيد وهو الأقل بعد الصوم بالاجماع لقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك ولما طبعته عليه صلى الله عليه وسلم ويكره ترك التهجد ان اعتمد من غير ضرورة لخبر بأعباده لا تسكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه رواه الشيخان ويسن ان لا يخل بصلاة الليل وان قلت كافي المجموع وان يكثر فيه من الدعاء والاستغفار ونصفه الأخير كذا وأفضله عند السهر وان يوقظ من يطمع في تهجده حيث لا ضرر ويسن كافي المجموع ان ينوي الشخص القيام عند النوم وان يسمع المسية يقطع من النوم وجهه وان ينظر إلى السماء وان يقرأ ان في خلق السموات والارض الخ وان يفتح تهجده بركعتين خفيفتين واطالة القيام أفضل من تكثير الركعات واعلم ان الصلاة خير موضوع فاستقل أو استعكز وورد اول ما يحاسب عليه العبد الصلاة فان أحسنها نجح والا فلا وورد في الحديث تعرضوا لله في أيامكم فان لله عز وجل نفحات عسى يصيبكم منها واحدة ولا تشقون بعدها أبدا افتحى والله أعلم

### باب في صلاة الجماعة

(سئل) في بلد تعدد فيه الجمعة زيادة على قدر الحاجة ولم تعلم جمعة سابقة وقاتم معاشر الشافعية بلزوم صلاة الظهر هل يستحب له الاقيان بسنته القبلية والبعدية (أجاب) نعم يستحب له فعل سنة الظهر القبلية والبعدية وبعبارة الشبرا ملى فرع وما مر من انه حيث جوز حصول الجمعة في بلد تعددت فيه فوق الحاجة جاز له فعل راتبها القبلية دون المتأخرة ثم ان حصلت له فلا كلام والا وقعت الراتبة نفلا مطلقا وفعل الظهر برواتها القبلية والبعدية والله تعالى أعلم (سئل) ما قول ائمة الدين أعلى الله قدرهم في علمين يقع بهم المعاند بين والمحدثين في مساجد المسلمين هل يجب اظهار شأنا لاسلامهم مثل الصلاة والاذان واحترامها وعمارته وامرهم بها وازالة القذرات منها كالحقن القمامات والنجاسات وصيانتها عن كل ما يؤذي وترتيب خدمة لها مثل شعال وكناس ومؤذن وبواب ان كان لها

• مطلب صلاة الجماعة  
• مطلب هل يجوز تعدد الجمعة في بلدة واحدة  
• أولا الخ

• مطلب هل يجب اظهار شعائر الدين في المساجد كالاذان والصلاة وعمارته وازالة القذرات منها وترتيب خدمة لها

وقف والافن أين يؤخذ مثل ذلك وهل يجب على ولاية الدين أيدهم الله تعالى  
 رب العالمين أو على صلحاء الامة من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهل  
 يجب اظهار الجماعات في القرى وهي البلد الكبير هل يكفي فيه جماعة واحدة  
 وإذا امتنع أهل بلدة من إقامة الجماعة فهل يقتلون (أجاب) قال الله جل ذكره  
 وعظم شأنه انما يدعهم مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى  
 الزكاة قال البيضاوي انما تستقيم عمارتها هؤلاء الجامعين للكمالات العلمية  
 والعملية ومن عمارتها تزينتها بالقرش وتنويرها بالسراج وإدامة العبادة  
 والذكر ودرس العلم بها وصيانتها بمحرمات الله كحديث الدنيا وعن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال الله تعالى ان بيوتى فى أرضى المساجد وان زوارها عمارها طوبى  
 لعبد تطهر فى بيته ثم زارنى فى بيتى فحق على المزور ان يكرم زائره وقال تعالى  
 وان المساجد لله وقال صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم عن على كرم الله وجهه  
 من بنى لله مسجدا بنى الله له بيتا فى الجنة وروى أحمد والشيخان والترمذى  
 وابن ماجه عن عثمان من بنى لله مسجدا بنى الله له وجه الله بنى الله له مثله فى الجنة  
 وروى أحمد عن ابن عباس من بنى لله مسجدا ولو كفضة قطاة لبيضا بنى الله له  
 بيتا فى الجنة وروى الطبرانى عن أبي امامة من بنى لله مسجدا بنى الله له فى الجنة  
 أوسع منه وروى الترمذى عن أبي هريرة وأبي سعيد وأحمد والشيخان والنسائى عن  
 أبي هريرة وأبي سعيد سبعة يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب  
 نشأ فى عبادة الله ورجل قلبه معلق بالمساجد اذا خرج منه حتى يعود اليه ورجلان  
 تحابا فى الله فاجتمعا على ذلك وافترقا عليه ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه  
 ورجل دعه امرأته منصب وجمال فقال انى أخاف الله رب العالمين ورجل  
 تصدق بصدقة فأحفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ولا شك ان المساجد من  
 عماد الدين وقوام أمر المسلمين وقيام الصلاة بها وبذلك يظهر الدين وتجمع المعاندون  
 وتظهر الشعائر التى اظهارها واجب شرعا ولهذا كانت صلاة الجماعة فرض كفاية  
 بشرطه لقوله صلى الله عليه وسلم فى الخبر الصحيح ما من ثلاثة فى قرية ولا بد ولا تقام  
 فيهم الجماعة الا استنصذ عليهم الشيطان أى غلب فعليك بالجماعة فانما يأكل  
 الذئب من الغنم القاصية فيجب اظهار الجماعة بحيث يظهر بها الشعائر فى ذلك المحل  
 البادية أو غيرها وضبط بأن يكون مردها الوسمع اقامتها وتظهر أمكنة ادراكها وفيه  
 ضيق والظاهر ان الامر أوسع من ذلك وانه يكفي ان يكون كل من أهل محلها الو قصد  
 من منزله محلا قريبا من محلها لا يشق عليه مشقة ظاهرة فعلم انه يكفي فى القرية



الصغيرة أى التى فيها نحو ثلاثين رجلا أقامتها بمحل واحد وان الكبيرة لا بد من  
 تعددها فيها كما تقر فان لم يظهر الشعار بأن امتنعوا كلهم أو بعضهم كاهل محلة من  
 قرية كبيرة ولم يظهر الشعار إلا بهم قوتلوا أى قاتل المعتنعين الامام أو نائبه لظاهر  
 هذه الشعيرة العظيمة والجماعة بالمسجد لغير المرأة والخنثى أفضل منها خارجة للخبر  
 المتفق عليه أفضل صلاة المرأة في بيته الا المكتوبة أى فهى في المسجد أفضل هذا  
 بالنقل الصريح عن الائمة المعبرين والعلماء الراشدين مثل الامام النووى والرملى  
 وابن حجر وغيرهم واما المساجد فيجب عمارتها وترميمها ونصب ما يحتاج اليه الشعار  
 كالامام والمؤذن والشعال والذى يعمر المسجد ويجب صيانتها عن النجاسة  
 والقذرات لانها محل العبادة ونزول الملائكة الروحانية ولا يقبلون الا الطيب  
 وان الله تعالى طيب لا يقبل الا طيبا فان كان لها وقف صرف لذلك من ريعه وان لم  
 يكن لها وقف فن بيت مال المسلمين فان لم يوجد فيه شيء أومنعه متواليه من  
 ذلك فيؤخذ من الاموال العامة التى أصلها بيت المال ويصرف ذلك الرجل الصالح  
 كما يصرفه الامام العادل والظاهر كما قال ابن عبد السلام وجوبه عليه وهو مأجور  
 على ذلك ويثاب الثواب الجزيل فان لم يوجد فعلى أغنياء المسلمين لان ذلك من  
 الامور الضرورية ولا شك ان منصب السلطان أعزه الديان وفصره الرحمن وكذلك  
 نوابه الكرام انما هو الامور العامة كالغزو لقتال الكفار ومنع قطاع الطريق  
 والمعاندين والمعارضين ورد الناس الى الشريعة الغراء والملة البيضاء واطهار  
 شعائر الاسلام كاللحج لبيت الله الحرام والمساجد وعمارتها والمدارس والربط  
 والخانات والقناطر ودفع ضرر المعصوم وكل ذلك لظاهر هذا الدين القويم وعملا  
 بأمر الله جل جلاله وعظم سلطانه وأمر رساله وبذلك يظهر حسن نظام العالم  
 وأمر معاشهم ويترتب على ذلك معادهم المحصلان للفوز بالسعادة الدنيوية  
 والاخرية ويرجع الكافر خائبا خاسرا والمعاند بائرا والمؤمن لله ناصر ولنبيه مظاهرا  
 والله تعالى أعلم

### \*(باب صلاة الجمعة)\*

(سئل) هل الانفضل يوم الجمعة أو عرفة (أجاب) اعلم انه ورد ما يقتضى  
 تفضيل الجمعة على عرفة من ذلك ما رواه كثيرون منهم أحمدان يومها سيده الايام  
 وأعظمها وأعظم عند الله من يوم الفطر ويوم الاضحى وفي رواية باسناد حسن  
 أنفضل الايام عند الله يوم الجمعة رواه البيهقي وفيه خلق آدم وأهبطه الى الارض  
 وموته وساعة الاجابة وقيام الساعة وفي خبر الطبراني وفيه دخل الجنة وفيه خرج

مطلب صلاة الجمعة

مطلب يوم عرفة أنفضل  
 أو يوم الجمعة

وصحح ابن حبان خبر لا تطلع الشمس ولا تغرب على يوم أفضل من يوم الجمعة وعند  
مسلم فيه خلق آدم وفيه دخل الجنة وفيه أخرج منها وفيه تقوم الساعة وانه خير  
يوم طلعت عليه الشمس وصحح خبر وفيه تيب عليه وفيه مات وأخذ أجده انه أفضل  
حتى من عرفة وفصل كثير من المناجاة ليلته على ليلة القدر والعجيب ان يوم عرفة  
وليلتها أفضل من يوم الجمعة وليلتها المأورد فيها من الأدلة الصحيحة الصريحة الخاصة  
فقدم الدليل الخاص على ذلك والله أعلم (سئل) عن رجل سمع خطيب بيت  
المقدس يدعوا للسيد عبد القادر قدس سره فخطأ الخطيب بل أنعم بل كفره فهل هو  
مصيب أو مخطئ (أجاب) هذا رجل ملهم على قلبه نفاقا وبغضا لأولياء الله تعالى  
ولا ريب ان عبد القادر قدس سره من أعظم أولياء الله تعالى ومن أعظم المؤمنين  
والمؤمنات والدعاء لهما مطلوب اجبالا وتفصيلا واعلم ان هذا الرجل هو المخطئ بل  
هو الاثم بل هو الكافر لان من كفر مؤمنا معتقدا ذلك بلا تأويل فهو كافر واعلم  
ان اثمتنا جعلوا أركان الخطبتين خمسة ثلاثة مكررة في كل من الخطبتين حمد الله  
والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظهما والوصية بتقوى الله تعالى  
وقراءة آية مفهومة وهي في الاولى أولى ودعاء للمؤمنين باخروى في الخطبة الثانية  
وعملوا ذلك باتباع السلف والخلف فعبد القادر هل خرج عن كونه من المؤمنين  
الذين الدعاء لهم شرط في صحة الخطبة ففي تخطئة الخطيب المذكور طعن في السلف  
والخلف وهو من البدع المذمومة والخصال الخبيثة واما الدعاء للسلطان بخصوصه  
فلا يسن كانه في المجموع عن اتفاق الاصحاب قال والختم ارانه لا بأس به اذ لم يكن  
فيه مجازفة في وصفه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عن أهل قرية فيها  
أربعون رجلا احرار مقيمون لا يظعنون صيفا ولا شتاء وجدت فيهم شروط اقامة  
الجمعة ولكن علم من حالهم انهم لا يهتدون من قديم الزمان وانما يصيرون الظهور جماعة  
وفرادى ولانية لهم بالاجتماع لها ولا قرينة دالة على ذلك كما في غالب قرى بلاد الشام  
والقدس وغيرها فهل يصح ظهروا من تلزمه من اول الوقت أولا بد من تأخيرها حتى  
لا يمكن فعلها (أجاب) عبارة ابن حجر أربعون كاملون ببلد علم من عادتهم انهم  
لا يقيمون الجمعة فهل من تلزمه اذا علم ذلك ان يصلي الظهر اذ لم يأس من الجمعة قال  
بعضهم نعم اذ لا أثر للمتوقع وفيه نظر بل الذي يتجه لالانها الواجب اصالة للمخاطب بها  
يقينا فلا يخرج عنه الا باليأس يقينا وليس من تلك القساعة لانها في متوقع  
لم يعارض يقينا وها عارضه يقين الوجود فلم يخرج عنها الا يقين اليأس منها ثم رأيتهم  
صرحوا بذلك حيث قالوا لوتركها أهل بلد لم يصح ظهروا حتى ضيق الوقت عن

مطلب لو خطئ من  
يدعوا للسيد عبد القادر  
الجيلاني ونحوه أو أئمة  
أو كفره ماذا حكمه

مطلب أربعون رجلا  
في قرية ومن أهلها المقيمين  
بها لا يصيرون الجمعة ماذا  
يلزمهم الخ

واجب الخطبتين والصلاة انتهى والمعدة الثاني وهو تأخير الظهر حتى يباس من فعل صلاة الجمعة بأن يفيق الوقت عن واجب الخطبتين مع الاجتماع والصلاة ووجهه ان الجمعة هي الخطاطب بها حالاً وبه يلفظ فيقال ان الصلاة لا يصح فعلها اول الوقت ويجب تأخيرها الى آخره وهي الظهر هنا والله اعلم

### \*(فصل في اللباس)\*

(سئل) عن لبس الاحراما حكمه فان رجلاً أعجمياً يخطئ الناس بلبسه تارة بالكفر وتارة بالحكمة فهل هو مخطئ؟ أولاً (اجاب) اعلم وقتني الله واياك ان جميع الالوان والانواع من الثياب كلها جائزة الا الحرير بركله أو أكثره وزناغير ما استثنى حله مثل فجأة الحرب والحرب والحكمة والصبي والمجنون واذالم يجد غيره وما طرف أو سحيف والا المزعفر كله أو أكثره للتشبه بالنساء والا المعصر على ما ذهب اليه البعض والاصح حله وبقية الالوان الاصفر والا خضر كلها حلال لقول الله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده وقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وفي شمائل الترمذي حديثنا محمود بن غيلان أنبأنا عبيد الرزاق أنبأنا سفيان عن عوف بن أبي يحيى عن أبيه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في بطحاء مكة في حجة الوداع كما صرح في رواية البخاري وعليه حلة حمراء كأنني أنظر الى بريق ساقيه قال شارحه الماوي ولبس صلى الله عليه وسلم الاحمر القاني مع نبيه عنه ليبين جوازه وان النهي للتنزيه وعلى هذا الموال ما ورد انه يصبغ بالورس والزعفران ثيابه حتى عمامة رواه أبو داود مع كونه نهى عنه وروى الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما انه كان يلبس يوم العيد بدة حمراء قال الهيني ورجاله نقاة وروى البيهقي في السنن انه كان يلبس بدة حمراء في العيدين والجمعة فقد ظهر لك من هذه الأدلة جواز لبس الاحمر وان النهي الوارد للتنزيه قال ابن حجر ويجوز الثوب المسبوغ بأي لون كان الا المزعفر وكذا المعصر ولكن خولف فيه فشمل كلامه الاحمر وفي حديث رواه الحسن مرسل الحجة من زينة الشيطان وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المعصر للرجال واعلم انه زينة الشيطان والتختم بالحديد واعلم انه حلية أهل النار ولذلك تعلق بهذا من ذهب الى تحريم لبس الاحمر وقد علمت بطلان هذا التعلق وان النهي محمول على كراهة التنزيه وللساف فيه سبعة أقوال الاول الجواز مطلقاً وهو مذهب الجمهور الثاني المنع مطلقاً الثالث يحرم المشبع بالحجارة ويحل ما سبغه خفيف الرابع يكره الاحمر بقصد الزينة والشهرة ويجوز في البيوت الخامس يجوز لبس ما صبغ غزله ثم نسج

مطلب في اللباس ولبس  
الاحراما حكمه الخ

دون ما صبح بعد نهضة السادس يحرم ما صبح بالعصفر دون غيره السابغ يحرم  
صبح كله لا ما فيه لون غير أحمر فقد علمت أن هذا الرجل آثم خطي مبتدع  
والله أعلم

### \*(باب صلاة الاستسقاء)\*

مطلب باب الاستسقاء  
ومن شروط التوبة رد  
المظالم إلى أهلها

(سئل) من شروط التوبة رد المظالم إلى أهلها وفيه مظالم لا يمكن ردها مثل  
ملوك كسر عظم ميت ونحو ذلك وقد تكثر المظالم جدرانها بارتقلا وأحقاقها المخلص  
من ذلك (أجاب) أنها بالاستغفار كما في حديث كفارة من اغتنبه أن تستغفر له  
وأما إذا كثرت المظالم في الناسي أن يتصرى ما أمكن الخلوص منه أما بدفع بدل  
وأما باستحلال وأما باستغفار وأما بغير ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*(كتاب الجنائز)\*

مطلب كتاب الجنائز  
وما حكمه زيارة القبور الخ

(سئل) ما حكم زيارة القبور من الأنبياء وغيرهم وما حكمكم من قال إن قبر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزار وهل ورد في ذلك من شيء (أجاب) أعلم  
وقل الله تعالى إن زيارة قبور المسلمين مستحبة بإجماع من يعتد بإجماعه ولا عبرة  
بهؤلاء الفرقة الضالة الزالة رئيسهم بن تيمية أضله الله وخدله وعلى قوله جماعة ببلاد  
الروم وسبب ذلك عدم ممارسة الكتاب والسنة والاختراع المشايخ المطلقين  
والائمة المعبرين ولو فهموا قوله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور  
فزوروها لما وسعهم هذا الإنكار وأبلغ من ذلك إنكارهم زيارة قبر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وغيره من الأنبياء الكرام عليهم الصلاة والسلام وذلك مبني  
على أصلهم الفاسد وقولهم الكاسدان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام تنقطع  
كراماتهم وفصلهم بموتهم وما شاهدوا أنوار النبوة ولا ما وقع لهم من الكرامات  
والآيات بعد موتهم فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وقد جاء أن عليا وأبا بكر  
جاءا لزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته بستة أيام فقال علي تقدم  
يا خليفة رسول الله فقال أبو بكر رضي الله عنه ما كنت لا تقدم رجلا سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيه علي مني بمنزلة من ربي ولم ينكر عليهم ما  
أحد من الصحابة فصار أجماعا وقد روى عن علي عليه وسلم قبره فبكى وأبكى  
الناس حوله والسلف والخلف على ذلك وفي ذلك من الرقة وشرح الصدر وفرج  
الهم والاعتبار ما يدعو العاقل اللبيب إلى الاكثار من ذلك والتردد إلى قبور  
الأنبياء والعلماء والصالحين والأقارب وأما زيارة قبور أهل الذمة فباحة والله أعلم  
(سئل) عن امرأة ماتت ولها زوج فهل تجهز من تركتها أو يجب تجهيزها من

مطلب المرأة كفنها على  
الزوج الخ

مطلب هل يسأل الميت  
في قبره الصغير والكبير  
الخ

مال زوجها (أجاب) تجهيز الزوجة على زوجها ولو كانت غنية حيث كان قادرا  
على تجهيزها ولو مما يخصه من تركتها والله أعلم (سئل) عن سؤال الميت  
في قبره هل يشمل الكبير والصغير والمنافق والكافر وهل يقعد الميت في قبره وهل  
تم الروح جميع الجسد وقد بقي في الساعة الواحدة الوف من الاموات والسائل  
لهم ملاك أو ملاك كان فكيف يتصور منهم ما ذلك في الساعة الواحدة وهل اذا سئل  
الميت يكشف له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيراه وهل يسئل قبل الدفن  
أم بعده واذا مات على حالة هل يبعث عليهم مثل السكران (أجاب) اعلم وفقلت  
الله تعالى ان سؤال القبر واقع اجاعا في الصحيين وغيرهما من طريق قتادة  
عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان العبد اذا وضع في قبره وتولى عنه  
أصحابه انه يسمع قرع نعالهم قال يأتيه ملاك كان فيقعد انه فيقولان له ما كنت تقول  
في هذا الرجل وعند ابن مردويه ما كنت تقول في هذا الرجل الذي كان بين  
انظروكم الذي يقال له محمد قال فاما المؤمن فيقول انه عبد الله ورسوله فيقال له انظر  
الى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعدا من الجنة قال النبي صلى الله عليه وسلم  
فيراها جميعا قال قتادة وذكروا انه يفسح له في قبره سبعون ذراعا ويملا عليه خضرا  
واما المنافق والكافر فيقال له ما كنت تقول في هذا الرجل فيقول لا ادري كنت  
أقول ما يقول الناس فيقال لا دريت ولا تليت ويضرب بمطارق من حديد ضربة  
فيصيح صيحة يسمعها من يليه الا الثقلين اما الكبير المزمع أو المنافق المنسوب  
للاسلام بالشهادة فيسألان بلا خلاف واما الكافر فقال ابن عبد البر لا يسئل  
اذلا فائدة لسؤاله وقال القرطبي وابن القيم يسئل لان الاحاديث فيها التصريح  
بسؤاله ويعبر عنه في بعضها بالمنافق المراد منه الكافر والمرتاب واما الصغير الذي  
لم يكلف فقال الحافظ ابن حجر انه لا يسئل والسؤال خاص بالكلف وهو ظاهر كلام  
الروضة وخزم القرطبي وجاعة السؤال الاطفال كالبالغين وان العقل يكمل لهم  
ليعرفوا بذلك منزلتهم وسعادتهم ويلهمون الجواب عما يسألون عنه قال وهذا  
ما تقتضيه ظواهر الاخبار وقد جاء ان القبر ينضم عليهم كما ينضم على الكبار قال  
اللقاني قلت وظاهر الرسالة يشهد له وهو احد قولي الخبايا والآخر انهم لا يسألون  
واختاره الجلال تبعا لشيخه اس حجر وذكروا فتاوى ائمتهم عليه وبعض من شرح  
عقيدة النسفي من الحنفية جزم بأن كل ميت يسأل صغيرا كان أو كبيرا قال  
وتوقف أبو حنيفة في سؤال الاطفال المشركين ودخولهم الجنة وهم عند غيره  
يسألون واقول الحق عندي في مسألة الاطفال الوقف اذ ليس فيها خبر مطوع به

والعقل وان جوزها الا انه معزول هناك واما الانبياء فالحق انهم لا يسألون ولا ينبغي  
عندي ان يكون ذلك محل توقف فضلا عن الخلاف وقد ورد ان جماعة لا يسألون فهو  
يخصص عموم ما تقدم الا قول المرباط يموت مرباطا واحاديثه في مسلم وغيره والمرباطة  
ملازمة تغرم من تغور الاسلام لحفظه والحناطة مدة لا ياهل ولا لتكسب والا كان  
حاميا لامرابطا والثاني الشهيد وحديثه في النسائي وغيره والثالث الملازم على  
قراءة تبارك الملك كل ليلة وحديثه في الترمذي وغيره الرابع المريض بالبطن  
وحديثه في ابن ماجه والنسائي وغيرهما وهل هو من يصيبه الضرب وهو الاسهل  
أو الذي يصيبه الاستسقاء قولان قال القرطبي والثاني هو أظهر القولين قال  
وصاحب الاستسقاء قل ان يموت الا بالضرب فهو جامع لكل ضعيف الخامس  
الميت ليلة الجمعة أو يومها وحديثه متصل في نوادر الاصول للترمذي وغيره قال  
القرطبي واذا كان الشهيد لا يفتن يعني لا يسأل فالصديق أجل خطرا وأعظم  
أجرا وإذا لم يسأل المرباط الا في من الشهيد فالصديق الاعلى منه المقدم عليه في آية  
أولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين  
وحسن أولئك رفيقا لا يسأل من باب أولى فجماعتهم ستة وزيد الميت بالطاعون  
أو في زمنه ولو بغير طعن صابر محتسبا قال الفاكهاني ان الظاهر عندي سؤال  
الملائكة وجزم الجلال السيوطي بسؤال الجن لتكليفهم وعموم الأدلة وتوقف  
العاكها في أهل الفترة والمجانين والبله وقد نظم الذين لا يسألون بعضهم فقال  
عليك بخمس فتنة القبر تجمع \* وتتجامن التعذيب عنك وتدفع  
رباط بشغرايلة ونهارها \* وموت شهيد شاهد السيف يلعب  
ومن سورة الملك اقترى كل ليلة \* ومن روحه يوم العروبة تنزع  
كذلك شهيد البطن جاء ختامها \* مع الهدم محروقا كذا يتنوع  
وفي كلام ابن حجر آخر الجنائز مناقشة في ذلك والذي أجاب به الحافظ ابن حجر  
ان الميت يقعد في قبره ويسأل وأجاب أيضا ان الروح تلبس جميع البدن وقال  
ولكن ظاهر الاخبار انها تحمل نصفه الاعلى واما مخاطبة الملك أو الملوك جميع  
الموتى في الاماكن المتباعدة في الوقت الواحد فالجواب عنه ان عظم جثثهما  
يقضي ذلك فبخاطبات الخلق الكثير في الجهة الواحدة مخاطبة واحدة بحيث  
يخيل لكل واحد من المخاطبين انه المخاطب دون من سواه ويمدعه الله عن سماع  
جواب بقية الموتى قال السيوطي قلت ويحمل تعدد الملائكة المعدة لذلك كما في  
الحفظة ورأيت الحلبي من أصحابنا ذهب اليه فقال في منهاجه والذي يشبهه



أن يكون ملائكة السؤال جماعة كثيرين يسمى بعضهم منسكرا وبعضهم منكبيرا  
 فيبعث لكل ميت اثنين منهم وأما كون الميت يكشف له عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فأجاب عنه الحافظ ابن حجر أنه لم يرد في حديث وإنما دعاه بعضهم بغير  
 مستند سوى قوله في هذا الرجل ولا حجة فيه لأن الإشارة إلى الحاضر في الذهن  
 انتهى أقول وقد وقع لي بالآزهر مرض شديد حتى رأيت ملائكة عظاما تمر بالأنبياء  
 واحد بعد واحد فيقولون لي هذا نبيكم فأقول لا فية ولون لي صدقت هذا فلان  
 وهكذا وربما أيدت القول الأول وأما كون السؤال قبل الدفن أم بعده فالصحيح  
 بعده فإن قد رآه لم يدفن بأن أغرى عليه الكلاب أو كأنه الوحوش أو ألقى  
 في البحر سئل قبل الدفن ولو بحضور الناس ولا يعلمون سؤاله كما يقع للناس من  
 الرؤيا بحضور الناس مع تكلمه فيها ولا يسمع الحاضرون له كلاما وأما إذا مات على  
 حالة فإنه يبعث عليها كالميت بالسكر يبعث سكران وقد أخرج الاصمعياني  
 في الترغيب من طريق أبي هذبة عن أشعث الحراني عن أنس مرفوعا من فارق  
 الدنيا وهو سكران دخل القبر سكران وأخرجه أبو الفضل الطوسي في عيون الأخبار  
 من طريق أبي هذبة عن أنس وفيه أنه يعاين ملك الموت سكران ويعاين منسكرا  
 ومنكبيرا سكران والله أعلم (سئل) في مراقدة مشهورة للأنبياء الكرام والرسل  
 العظام مثل مرقد العزيز وشمويل وشعيب وغيرهم من الأنبياء الكرام على نبينا  
 وعليهم الصلاة والسلام فهل تمكن اليهود والنصارى من زيارتهم ما يفعلونه  
 في مراقدة الأنبياء من القذرات وحرق الثياب النفيسة مع ما فيها من القنطرة والدخان  
 كما يقع لليهود في مقام شمويل وركوب اضراحها الشريفة بالجزم والبوايج كما يفعل  
 اليهود في مقام شعيب بقرية حطين وغير ذلك مما يقع منهم فيها مما يخالف الكتاب  
 والسنة بل والاجماع والطريقة المألوفة لزيارة القبور لاهل الاسلام ولما نص عليه  
 العلماء من طريق زيادة الأنبياء الكرام من الآداب والخشوع والخضوع تجاه القبر  
 الشريف لاحدهم (أجاب) نص العلماء الاعلام أن أسماء الأنبياء تصان عن  
 اليهود والنصارى فلا يملكون منها لأنهم وإن اعتقدوا المسمى فاعتقادهم فيه باطل  
 كما في اعتقاد النصارى في عيسى ابن الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وكذلك  
 في أمه قال تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله وقولهم فيه  
 ثالث ثلاثة ونحو ذلك مما لا يول به عيسى ولا أمه ومثل ذلك قول اليهود في عزيزه  
 ابن الله تعالى الله علوا كبيرا وكذلك ضرائحهم الشريفة تصان عن كفرهم  
 وضلالهم قال تعالى إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام ما دام منعوهم

مطلب نصح اليهود  
 والنصارى من زيادة قبور  
 الأنبياء لما يفعلونه من عدم  
 الاحترام الخ

المسجد الحرام وهو لا يعقل فما بالك بالانبياء الكرام الذين هم أشرف الخلق وأفساهم  
فقد قالوا في تعريف النبي الشامل لرسول أنه أفضل معاصريه خلقا وخلقا وعقلا  
وفطنة وقوة وأنه معصوم ولوم من صغيرة سهوا ولو قبل النبوة سليم من دناءة أب وخناء  
أم وان عليا ومن منفر كهمي وجذام وبرص ولا يرد بلاه أيوب وعي يعقوب بناء على  
أنه حقيق أطروه بعد الانبياء ومن قلة مروءة كل بطريق ومن دناءة صنعة كحجامة  
إلى آخر ما ذكره في تعريف النبي والرسول إذ علمت ذلك علمت أن الانبياء  
الكرام ينزهون عن القذرات ولو كانت طاهرة ولوم من أهل الاسلام فما بالك بأهل  
الكفر والعقاق بل نفس أبدان أهل الكفر قذرة ولو كانت نظيفة بحسب الظاهر  
إنما المشركون نجس فيجب على كل مؤمن بالله واليوم الآخر أن يصون مرآة الانبياء  
الكرام من قذرات اليهود والنصارى وإن اعتقدوه نبيا وعظموه لأنه اعتقاد باطل  
مخالف للشرع القويم ولما هو واجب للانبياء الكرام من التعظيم والتكريم  
والاحترام فلا تمكن اليهود والنصارى من الدخول فضلا عن الركوب على مرآة  
الانبياء الكرام فقد رأينا اليهود تفعل من القذرات في مقام النبي شمويل عليه  
السلام كحرق الثياب والقذرات والروائح الكريهة فما يجب صيانة أقل قبر ومقام  
غير الانبياء الكرام فضلا عن مرآة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وسألنا اليهود  
عن ذلك فقالوا أنه كان يجب ذلك فانظر لجهلهم وقبح فعلهم لعنهم الله تعالى  
إنهم إلا كالانعام بل هم أضل سبيلا فلذلك منعناهم من زيارته والله الحمد  
وأما ركوب القبور والجلوس عايم من غير الانبياء فالجهور على منعه فقد روى أحمد  
ومسلم وأبو داود وابن ماجه والنسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن يجلس  
أحدكم على جرة فحرق ثيابه فقلص إلى جلده خيره من أن يجلس على قبر وروى  
أبو نعيم في الحلية عن أبي هريرة أن يطاء الرجل على جرة خيره من أن يطاء على قبر  
وعبارة ابن جرير مع المنهاج ولا يجلس على القبر الذي لمسلم ولو مهدرا فيما يظهر ولا يستند  
إليه ولا ينكح عليه احترامه إلا للضرورة كان لم يصل إلى قبر ميتة أو لا يتمك من  
الحفر الآية انتهى هذا في قبور غير الانبياء مع أن الجالس مسلم فكيف بالكافر مع  
الانبياء الكرام فيمنع ويعززال تعزير اللائق به فقد قال العلماء أن الزائر يحترم الميت  
احترامه له حيا فمتأدب معه مثل ما لو كان حيا ولو كانت الانبياء أحياء كان  
يجب تباعدهم هؤلاء الكفرة عنهم وقد قالوا في كيفية زيارة قبر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أن الزائر يقف قبالة وجهه الشريف جاعلا ظهره إلى القبلة المشرفة  
ووجهه لوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم قائلا السلام عليك ورحمة الله وبركاته

وقائلوا لو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول  
 لوجدوا الله توابا رحيما ويشاهدانه في قبره الشريف بتأديب معه صلى الله عليه  
 وسلم مع خشوع وخضوع وادب مصليا عليه صلى الله عليه وسلم ومسلما داعيا  
 بما يناسب الحال وبما يشرح الله به صدره ويقاس بذلك سائر الانبياء ولا يخفى  
 عليك ما وقع لهذه الامة المحمدية في تعظيم نبيها وامثال امره والمسايرة لامره  
 الشريف حتى لودعاهم الى ما فيه الهلاك بادروا اليه واجابوا له سريرا وتاملا  
 في احوال اليهود مع موسى عليه الصلاة والسلام كم فعل معهم من خير وانقذهم  
 من فرعون وجنوده وجعل الله البحر لني اسرائيل يساوم مع ذلك مروا يقوم يعبدون  
 أصناما لهم فقالوا يا موسى اجعل لنا الها كالهة قالوا أرنا الله جهرة وقالوا  
 اذهب أنت وربك فقاتلا فقاتلا قالوا ان الله بخيل وقالوا ان الله فقير فكل ذلك اذية  
 لموسى وعدم احترام وتوقير وانظر قولهم في البقرة اتخذناه زواجا كيف يليق بقوم  
 يقولون لنبيهم ذلك مع قوله ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة فاحترموا الانبياء حال  
 حياتهم فكيف يحترمونه بعد موتهم فائق الله وكن من المانعين واحذر  
 أن تكون من المساعدين أو المعينين أو الازدين لهم فتخلق بالاخسرين أعمالا الذين  
 ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا والله تعالى أعلم

\*(كتاب الزكاة)\*

(سئل) هل يكفر منكر الزكاة (أجاب) نعم هي أحد أركان الاسلام فان  
 أنكر أصلها كفر وكذا اذا أنكر فرعها منها مجعلا عليه لا حيث اختلف فيه أو كان  
 غير مكلف وزكاة تجارة وركاز وفطرة والله أعلم

\*(باب زكاة النابت)\*

(سئل) هل يجب اخراج الزكاة في الارض المستأجرة والخراجية وعلى الارض  
 التي تقسم كما في بعض البلاد والارض التي تفصل (أجاب) قال في العباب  
 الارض المستأجرة والخراجية كالمالوكه فتجب زكاة نباتها مع الاجرة والخراج  
 وما تصير به الارض خراجية يأتي في الجهاد والحزبية ومن بيده أرض يؤذى خراجها  
 وجهل كيفية أصلها حكم بجواز اخذها وملكها الذي اليد وأخذ الخراج من الارض  
 العشرية ظلم ولا يخفى عن الزكاة الا ان أخذها الامام بنية البدلية متاولا كالأخذ  
 القيمة فان نقص عنها ثمة المالك انتهى وما يؤخذ من الارض سمسما كالربع  
 والثالث أو فصلا هو في معنى الاجرة فتجب زكاة نبات الارض المأخوذ منها القسم  
 والفصل والله أعلم (سئل) عما لو ادخر النابت الى الحول الثاني وقد أخرج زكاته

مطلب كتاب الزكاة  
 وهل يكفر منكر الزكاة  
 مطلب زكاة النابت  
 وهل تجب الزكاة  
 في الارض المستأجرة  
 أو الخراجية الخ

مطلب لو أخرج زكاة  
 النابت وأدخره لحول فان  
 هل يجب عليه زكاته أيضا  
 الخ

أولا فهل تجب فيه الزكاة ثانيا (أجاب) لا تجب فيه الزكاة لان الاعتبار نحوه وقد أخرج زكاته والله أعلم (سئل) عما لو بذر بذرا كثيرا فاحمل فلم يرد على الاصل بل اما نقص أو كان مساويا أو زاد شيئا قليلا وكان الحاصل نصا يا فهل تجب فيه الزكاة (أجاب) نعم تجب فيه الزكاة حيث بلغ نصا بالانه كانه غماء والبذر تلف في الارض والله أعلم

### \*(باب زكاة المعدن)\*

(سئل) في رجل أتهم بأنه وجد كنزا وتكلم أهل بلده بذلك على عادة الناس فبلغ الخبر إلى شيخ البلاد المتكلم عليهم من طرف الحكم فأخذ الرجل المتهم وغرمه جريمة ثم ان واحدا من جماعة الشيخ قال للمغرم ان الذي تعاوان عليك فلان لرجل من أهل بلده وقال أنا أشهد عليه بذلك فهل يعمل بهذه الشهادة ويلزم المغرم المخبر للشيخ بالمسال المذكور (أجاب) لا ريب ان اخبار تابع الشيخ ولو كان عدلا بصورة الشهادة لا يعمل بها لان المخبر للشيخ على فرض صدقه وان أخبره بينا لا يلزم المخبر عما أخذه الشيخ شيء من المسال لانه لم يستعمل عليه وانما ارتكب اثما في اخباره ولا غرم عليه أصلا هذا كله بناء على صدق تابع الشيخ وعدالته والا فقله مردود فعله غير محمود لانه لا يخاف الرب المعبود وسيرى فعله في اليوم الموعود وحسبه القاهر الودود والله أعلم

### \*(باب زكاة الفطر)\*

(سئل) في قرية مختلف اكها من بروشعير وذرة وزبيب فما الواجب في زكاة الفطر على أهلها (أجاب) ينظر في كل بلدة على حدة فيجب على أهلها الخراج زكاة الفطر من غالب قوتهم تلك السنة فان كان الغالب فيها البرتعين أو الشعير قعير أو الذرة تعيفت أو الزبيب فكذلك من كل قوت سليم من العيب ويجزى الاقط واللين والجن مالم يتزع زبدهما ان غلب قوتهما ويجزى الاعلى كالبر على الادنى كالشعير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شريف يريد أخذ زكاة الفطر من أهل قرية فما الحيلة في أخذه له (أجاب) الحيلة انه تدفع الزكاة لرجل فقير غيره ثم يدفعها الرجل الفقير للرجل الشريف فيحصل المراد على ان بعض العلماء ذهب الى ان الاشراف اذا منعوا من خمس الخمس الذي لهم جوز أخذهم الزكاة وله أيضا ان يقلد هذا القول الضعيف ويدفع له والله تعالى أعلم

### \*(باب اداء زكاة المال)\*

(سئل) في رجل له مال في بلد غير التي هو فيها موضوع امانة فهل يجب عليه

مطلب ما بذره لو أحمل  
وخرج بقدر الاصل  
الزكاة عنه فهل تجب فيه  
زكاة

مطلب زكاة المعدن

وفي رجل أتهم انه وجد  
كنزا وغرمه المشايخ مالا الخ

مطلب زكاة الفطر

وفي قرية مختلف أكها  
من بروشعير وذرة وزبيب  
فما الواجب عليهم في زكاة  
الفطر

مطلب الحيلة في أخذ  
الشريف الزكاة ان تدفع  
لفقير غير شريف ويدفعها  
الفقير له الخ

مطلب باب زكاة المال  
والرجل اذا كان له مال  
في بلد غير بلده امانة هل

يزكي عنه في بلد المال الخ

ان يزكى عنه (أجاب) حيث كان المال نصيبا وجب فيه الزكاة ولو كان  
مذهب امامنا الشافعي انه يزكى عنه في البلد التي المال فيها لانه لا يجوز عنده نقل  
الزكاة وعند الامام الاعظم ومالك وأحمد يجوز ان يزكى في أي بلد أراد لانهم  
يجوزون نقل الزكاة والله أعلم (سئل) عما يقع من أخذ المكوس من التجار  
برأويهم اهل يكفى ذلك عن الزكاة (أجاب) ان ما يقع في زمننا من أخذ المكوس  
لا يكفى ذلك عن الزكاة لان غالب القابضين له نصارى أو يهود ولا يجوز دفع الزكاة  
لكافر والسلطان نصرة الديان لا يوليهم أخذها ولا يذكرونها فإذا أخذها المكاس  
باسم الزكاة فهو فضولى لا يصح قبضه لها والغالب قصد الظلم حتى لو فرض  
ان رجلا تاجر قال لهم أرفع لكم باسم الزكاة لم يقبلوا منه ذلك ويأنفون من ذلك  
فان فرض ان القابض مسلم وشملت ولايته قبضها وأخذها باسم الزكاة أجزأت  
والله أعلم (سئل) عما لو حال الحول على مال التجارة ولم ينش وكان الزمن  
زمن كساد فهل يكلف التاجر بيعها بالرخس وعلى القول بأن الزكاة تتعلق تتعلق  
شركة اذا باع مال التجارة بعد الحول فهل يبطل البيع في نصيب المقراء منها  
(أجاب) لا يكلف التاجر بيع مال التجارة بالخسران أو بخس القيمة وله بيع  
مالها ولو بعد الحول وان قلنا تعلق الزكاة تعلق شركة لان زكاة التجارة تتعلق  
بالقيمة وعبرة ابن حجر هذا كله أى تعلق الزكاة تعلق شركة في زكاة الاعيان  
الا انهم بعد الحرص والتضمين لما من صحة تصرف المالك فيه اما زكاة التجارة  
فيصح بيع الكل ولو بعد الوجوب لكن بغير محاباة لان تعلق هذه الزكاة بالقيمة  
وهي لا نفوت بالبيع ولكن لو وهب أو عتق منها هو غير موسر فان باعه بمحابة  
بطل البيع فيما قيمته قدر الزكاة من المحابة وان أفرز قدرها وأفتى الجلال  
البلقيني وغيره بانه لا يكلف عند تمام الحول بيع عروض التجارة بدون قيمتها أى  
بما لا يتغابن به كماله وظاهر ليخرجها عنها لما فيه من الحيف عليه بل له التأخير الى  
ان يساوى قيمتها ويخرج منها حينئذ انتهى ولكن يبقى النظر في انه كلما باع شيئا  
أخرج زكاته وهذا عسر جدا أو انه اذا باع قدر الزكاة أخرجها وهذا ظاهر سهل  
بقي ما اذا كان على التاجر ديون وطلبت منه وطلبت الزكاة فهل يقدّم الدين  
أم الزكاة الظاهر تقديمه الزكاة لان تعلق الفقراء بالزكاة أشد من تعلق الغرماء  
والله تعالى أعلم (سئل) عن شريكين في مال تجارة أو زرع أو تراث أو ماشية  
فهل لاحدهما اخراج الزكاة وان لم يأذن له الآخر (أجاب) نعم له الاخراج في جميع  
المال الر كوى قال ابن حجر في آخر كتاب الزكاة ولكل من الشريكين اخراج

مطلب أخذ المكوس  
هل يحسب من الزكاة  
ويقع عنها فيه تفصيل

مطلب حال الحول على  
مال الزكاة ولم ينش  
وتنازلت اثماته فهل يكلف  
بيعها بأبخس الاثمان  
ليؤدى الزكاة

مطلب الشريك كان اذا  
أخرج احدهما زكاة المال  
يكفى راضيا لم يأذن الآخر  
الخ

زكاة المشترك بغير اذن الا حر وقضيته بل صريحه ان نية احدهما تغني عن نية الآخر ولا ينافيه قول الرافعي كل حق يحتاج لنية لا ينوب فيه أحد الا باذنه لان محله في غير الخليطين لاذن الشارع فيه والقول بتخصيصه بالاخراج من المشترك مردود بانه مخالف لظاهر كلامهم والخبر لان الخلطة تجعل مالهما كمال واحد وقضية قولهم لاذن الشارع فيه ان يرجع على شريكه ومرفى الخلطة وزكاة التبات ماله تعلق بذلك والله أعلم

### باب تجهيل الزكاة

مطلب باب تجهيل الزكاة  
لو عجل رجل زكاة ماله قبل  
تمام الحول وانتقل لمحل آخر  
ماذا عليه الخ

(سئل) في رجل دفع زكاة ماله قبل تمام الحول الى مستحق ثم انتقل الرجل المزبور الى مكان آخر هو وماله فاذا تم الحول في ذلك المكان الذي انتقل اليه فهل يجب حينئذ على الرجل الاخراج ثانياً أولاً يجب حيث بقي الدافع من أهل الوجوب والقابض من أهل الاستحقاق الى تمام الحول وهل في مثل ذلك كله زكاة البدن أولاً (أجاب) صرح الرملي في باب تجهيل الزكاة بالاجزاء في الصورة المذكورة وانتقاله هو ليس بشرط لان الغرض كون المال في غير بلد الاخراج لان الزكاة المججلة يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها وأخذ من ذلك الشبهة لمسى ان زكاة الفطر مثل زكاة المال اذا لا يظهر فرق بينهما وان كان ترد في ذلك ابن قاسم رحمه الله تعالى ونفعنا به والله أعلم

### كتاب الصوم

مطلب كتاب الصوم  
لو رأى هلال رمضان يوم  
الثلاثين من رمضان  
أوشعبان ماذا حكمه الخ

(سئل) فيما لو رأى الهلال نهار الثلاثاء من رمضان أو شعبان فهل يعمل بهذه لرؤية ويجب الافطار في الاقل والصوم في غده في الثاني (أجاب) قال ابن حجر بعد قول المنهاج أو رؤية الهلال بعد الغروب بعد ان ذكر منفيات لا يثبت بها رمضان فمطف عليها قوله ولا برؤية الهلال في رمضان وغيره قبل الغروب سواء ما قبل الزوال وما بعده بالنسبة للماضي والمستقبل وان حصل غيم وكان مرة فعاقدرا لولاه لرؤى قطعاً خلافاً للاسنوى لان الشارع انما أضاف بالرؤية بعد الغروب ولم يأت في ان المداد عليها الا على الوجود والله أعلم (سئل) عما لو حكم حاكم مخالف لمذهب الشافعي باثبات الرؤية مع اختلاف المطالع فهل يجب عليه ما عاشر الشافعية الصوم بناء عنده على انه اذا ثبت في مصر لزوم في سائر الامصار ونحن لا نقول بلزومه الا اذا اتحدت المطالع وهل يجب علينا قضاء ذلك اليوم الذي حكم برؤيته الهلال له وهل القضاء فوري (أجاب) نعم يجب علينا الصوم ويجب قضاء ما أفطرناه بناء على اثبات المخالف وعبارة ابن حجر في اول كتاب الصوم نصها

مطلب لو حكم حاكم  
مخالف لمذهب الشافعي  
بإثبات الرؤية مع  
اختلاف المطالع فهل يجب  
على الشافعي الصوم أم لا  
الخ



أثبت مخالف الهلال مع اختلاف المطالع لزمن العمل بمقتضى اثباته لانه صار من  
 رمضان حتى على قواعدنا أخذنا من قول المجموع محل الخلاف في قبول الواحد  
 ما لم يحكم ما كم بشهادة الواحد براه والاوجب الصوم ولا ينقض الحكم اجماعا  
 ومن مقتضى اثباته انه يجب قضاء ما أفطرناه عملا بمطالعنا وان القضاء فوري بناء  
 على ما قاله المتولي وأقره المصنف والاسنوى وغيرهما اذا ثبت انشاء يوم الشك أى  
 ثلاثين شعبان وان لم يثبت برؤيته انه من رمضان لزمه قضاء فوراً كما يأتي انتهى  
 أى قضاء يوم الشك والظاهر ان قول المجموع اجماعا انه راجع للامرين اعني وجب  
 ولم ينقض أى وجب الصوم اجماعا ولم ينفذ حكم الحاكم لان الحاكم اذا حكم  
 في فصل يختلف فيه صيره متفقاً عليهم ما الا ما استثنى مما ينقض فيه حكم الحاكم كما  
 ذكره في القضاء وليست هاتان الصورتان مما استثنى والله أعلم (سئل) عن  
 رجل حصل له جراحة وحصل له بسببها مشقة فافطر في رمضان فايترتب عليه  
 شرعا (أجاب) يجب عليه قضاء ما أفطره من أيام رمضان فقط والله أعلم (سئل)  
 عما لودل الحساب على كذب الشاهد في أول رمضان أو آخره بأن شهد في الأقل  
 برؤية هلال رمضان ودل الحساب على كذب الشاهد وشهد في الثاني برؤية هلال  
 شوال ودل الحساب على كذبه فهل يجب في الأول الصوم وفي الثاني الافطار عملا  
 بالرؤية المعلق بها الحكم في الاخبار والغاء الحساب لاحتمال الغلط فيه أم لا يجب  
 صوم في الاول ولا افطار في الثاني عملا بالحساب لانه مبني على قواعد وضوابط وأهله  
 حرروه ونسبة الغلط الى الشهود أولى من نسبته الى الحساب أم يفصل فيجب  
 الصوم ولا يجب الافطار احتياطاً للعبادة فيهما (أجاب) اعلم ان هذه المسئلة  
 وقع فيها خلاف بين علماء أهل المذهب مثل الاذرحي والسبكي والاسنوى وغيرهم  
 وتبعهم خاق كثير فنذهب الى العمل بالحساب والغاء الشهادة مطلقاً كالسبكي  
 ومن ذهب الى قبولها والغاء الحساب مطلقاً عن ان يكون أهل الحساب باغواء عدد  
 التواتر أم لا والذي اختاره ابن حجر وغيره هو انه ارا تعلق أهل الحساب على  
 ان مقدماته قطعية وكان المخبرون منهم بذلك عدداً تواترت الشهادة  
 والابان اختلاف أهل الحساب في مقدماته بين كونها قطعية وظنية بأن قال  
 بعضهم انها قطعية وبعضهم بأنها ظنية أو قالوا جميعاً انها ظنية أو لم يبلغوا عدد  
 التواتر فالعمل بالشهادة هذا ظاهر كلامهم في أول رمضان والذي يظهر جريان مثله  
 في أول شوال فيعمل بالحساب اذا وجدت شروطه الثلاث وبالشهادة اذا انتفى  
 احد منها وكل هذا مع استيفاء الشهود والشروط المعبرة وصحة الضبط وصحة النظر

مطلب اذا حصل للصائم  
 جراحة بسببها حصل له  
 مشقة فافطر ماذا عليه  
 الخ

وأثبت الشاهد ونحو ذلك والأفلا يخفى أن مثل هذه الأمور تحتاج لنظر المحاكم  
واجتهاد وكل هذا إذا لم يحكمواكم بالحساب أو بالرؤية والأفلا معول عليه حكمه  
لأنه رفع الخلاف ثم ينبغي تقييد الحساب بما إذا قطع بعدم الرؤية فتصير الشروط  
أربعة أن يقطعوا بمقدماته وأن يتفقوا عليها ويقطعوا بعدم رؤيته وأن يكونوا عدد  
التواتر وأن ياجتماع هذه الشروط فقد جعل أهل الحساب للهلال ثلاثة أحوال  
الحال الأول يقطعون بوجوده ويحيلون رؤيته الثاني أن يقطعوا بوجوده ويجوزوا  
رؤيته الحال الثالث أن يقطعوا بوجوده ورؤيته والله تعالى أعلم (سئل)  
عمّا ثبت به رمضان من الأمور فأنا نرى الفقهاء يذكرون أموراً ثبت به رمضان  
بغير شهادة العدل (أجاب) أعلم وفقك الله أتى تتبع أطراف كلامهم فرأيتهم  
يثبتون رمضان بستة عشر شيئاً أحدهما كمال شعبان فإنها شهادة العدل ثالثها  
أخبار من صدقه من نحو نساء وعبيد وفسقة رابعها الحساب والنجم لمن صدقهما  
خامسها الاجتهاد فيما إذا اشتبه وفي حق أسارى سادسها العلامة القطعية  
كقيادة القناديل على المنابر ليلة الرؤيا سابعها تواتر الرؤيا ولو فساقاً ولو من كفار  
ثامنها رؤية هلال شعبان في حق الرائي فادتم وجب عليه رمضان وإن لم يثبت على  
الجميع تاسعها حكمكم ماكم بعلمه عاشرها حكمكم من رضى به بالرؤية حادى عشرها  
حكمكم بحكم بعلمه ثاني عشرها حكمكم المخالف إذا اختلف الطوالع ثالث عشرها  
الشهادة على الشهادة بالرؤية رابع عشرها الشهادة على حكمكم الحاكم خامس  
عشرها الشهادة على حكمكم المحكم من رضى به سادس عشرها الاستفاضة يجب بها  
الصوم وإن كانت الشهادة لا تجوزها فتأمل ذلك والله أعلم (سئل) عمّا لو نقص  
رمضان بأن جاء تسعة وعشرين يوماً أو كاملاً فلا فهل ثراهم ما واحد وعما لو طالت أيامه  
أو قصرت أو تساوت مع الليل مع ما ينضج لذلك من شدة حر في اليوم الطويل دون  
القصر وفي بعض البلاد يكون النهار فيها أقصر من بعض البلاد كككة شرفها الله  
تعالى والروم حرسها الله تعالى فهل أجر البلدين على حد سواء (أجاب) أما الأول  
وهو كون رمضان تسعة وعشرين أو ثلاثين فنص ابن حجر على أن أجرهما سواء ولعل  
هذا من حيث الصوم وأما اليوم الزائد وما يقع من ثواب تقديم الفطرتين وأخير السحور  
وتفطير الصائمين فيفوق به الزائد وأما طول النهار واشتداد الحرقه وحصول المشقة  
لبعض الناس دون بعض كما يشاهد في أرباب الكسب والمترفين فالظاهر زيادة  
الأجر الطويل باعتبار الطول واعتبار شدة الحر لقوله صلى الله عليه وسلم الأجر على  
قدر الصب أو الأجر على قدر المشقة ومثل ذلك يجري في طول بعض البلاد على

مطلب ما ثبت به رمضان  
الخ

مطلب ما لو نقص رمضان  
أوجاه تاماً هل ثراهم ما  
واحد الخ

بعض فيناه وعظم أجر الطويلة على القصيرة لما في الطويلة من زيادة المشقة فتأمل  
والله تعالى أعلم (سئل) عن نحو الحصادين في شهر رمضان هل يجوز لهم  
الافطار اذا حصل لهم مشقة ولو كانوا مستأجرين أو معينين لاهله وهل يجب  
عليهم تبنيث النية ليلا ولا يجوز لهم الافطار الا عند حصول المشقة واذا افطروا  
فهل يلزمهم مع القضاء الكفارة أولا (أجاب) لا شك ولا ريب ان نحو الحصادين  
كالفرازين والأتوف والمساقرين سفر قصر وكل عمل شاق يجب عليهم تبنيث النية  
ليلا ويصبحون صياما ثم من لحقه منهم مشقة شديدة ينشأ عنها مبيع تيمم فيه الافطار  
بلى لو تحق الهلاك وجب عليه الافطار وان صح الصوم لو صام في الحالتين قال الرملي  
وافتي الا ذرعي بانه يجب على الحصادين تبنيث النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه  
منهم مشقة شديدة افطروا لا فلا ثم قال ولمن غلبه الجوع أو العطش حكم المريض  
أي له الافطار ان لحقه مشقة شديدة قال الشيخ على الشبرا المسمى قوله الحصادين  
ومثلهم غيرهم من سائر العمله وعبارة ابن حجر ويباح تركه لنحو حصادين وبنايين  
لنفسه واغيره تبرعا أو باجرة ولو لمكرهه على احدهما وان لم ينحصر الامر فيه أخذا  
بما يأتي في المراجعة خاف على المال ان صام وتعذر العمل ليلا ولم يغنه فيؤدي الى  
تلفه أو نقصه فله الايتنا بن به هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتي في انقضاء المحترم  
ما يؤيده خلافا لمن أطلق في نحو الحصادين المع ولم أطلق الجواز ولو توقف كسبه  
لنحو قوت مضطرا به هو أو ممنونه على فطره فظاهرا له الا معار لكن بقدر الضرورة  
انتهى ودخل في كلامه صورة وهي ما لو خاف على المال وظاهرا له الافطار  
وان لم يحصل له تلك المشقة وتردد الخشي فيها وصريح ابن حجر ما قلناه ثم اذا افطر  
لمرض أو نحوه كمشقة أو خوف على المال أو الكسب لتوقفه على الافطار وجب  
عليه القضاء دون الكفارة والله أعلم

\*(كتاب الاعتكاف)\*

(سئل) ما مقدار تضاعف الصلاة في المساجد الثلاثة المسجد الحرام ومسجد  
المدينة المنورة والمسجد الأقصى (أجاب) اعلم ان الذي حرره ابن حجر في هذا  
الكتاب وحاشية الايضاح ان الصلاة في المسجد الأقصى بخمسة صلاة فيما  
عدا المسجدين في رواية وفي رواية بالف فيما سواهما وفي مسجد المدينة بالف  
في الأقصى وفي مسجد مكة بمائة ألف في مسجد المدينة يحصل مائة صلاة  
في المسجد الحرام بمائة ألف ألف صلاة ثلاثا فيما سوى المساجد الثلاثة لانه  
اذا كانت فيه بمائة ألف في مسجد المدينة وكانت في مسجد المدينة بالف

مطلب - حكم افطار  
الحصادين وهو -  
في رمضان الخ

مطلب كتاب الاعتكاف  
ومقدار تضاعف الصلاة  
في المساجد الثلاثة الخ

في الاقصى وكان في الاقصى بالف في غير الاقصى كانت فيه بمائة الف الف الف  
ثلاثا في غير الثلاث والله أعلم

### \*(كتاب الحج)\*

(سئل) في رجل عنده مال حرام أو من شبهة فهل يجب عليه الحج وإذا حج منه هل يصح حجه ويسقط عنه فرض الاسلام وهل اذا تصدق منه يثاب وهل تجب فيه الزكاة (أجاب) اعلم وفعل الله تعالى ان المال الحرام يجب رده على مالكه وكل ما مر عليه زمن يكون آثما ببقائه عنده فلا يطالب من عنده المال الحرام لا بحج ولا غيره ولا زكاة مال ولا زكاة بدن لانه فقير حيث لم يكن عنده غيره وأما المال الذي من شبهة فان كان المراد به شبهة الحرام كأن قال بحله عالم وبجهرته آخر فان قلده القائل بالحرمة فقد علم حكمه وان قلده القائل بالحل جرت فيه سائر الاحكام كوجوب الحج والزكاة وغير ذلك لانه مال ملك وان كان الورع تركه وان كان المراد بالشبهة بحيث لا يقطع بحله كأخذ من مال ممن أكثر ماله حرام ومال من يبيع الخمر ومن يتأطى الحرام فهذا الورع تركه ولكنه يجوز أخذه وأكله والتعامل مع مالكه وتجري فيه الاحكام الشرعية من وجوب الزكاة فيه والحج والعمرة والفطرة وغير ذلك ومع ذلك من حج من مال حرام أو شبهة صح حجه وعمرة ووقع عن فرض الاسلام لان الحج لا يتعلق له بالمال أصلا وإنما تعلقه بالبدن والاعمال لان الاحرام والطواف والسعي والوقوف بعرفة ورمي الجمار والحلق والتقصير وجميع الاقوال التي في الحج سنة نعم لو وجب عليه دم من دماء الحج واشترى دما بعين المال الحرام لم يجزه وبقى الدم في ذمته فان اشترى ذمته ثم دفع المال الحرام لم تبرأ ذمته ولكن الدم يجزيه عن الدم الواجب ولا شك ان المال الحرام لا يجوز التصديق به لانه يجب رده على مالكه بل نقل بعض العلماء انه لو اعتقد انه يثاب بالمال الحرام وتصديق به انه يكفر نعم قد يقال فيه نوع سرور بدخوله على المتصدق عليه ولكن هذا لا يقاوم اثم ترك الواجب ولا تجب فيه زكاة ولا تستحب لماعلم من وجوب رده على مالكه لان الزكاة تتعلق ببعض المال ويصح ستر العورة به في الصلاة وتصح الصلاة وان كان لا لبسه آثما بلبسه لان أفعال الصلاة وأقوالها خارجة عن اللباس نعم الامام أحمد رضي الله عنه لا تصح العبادة عنده بالحرام أشد ورعه والله أعلم (سئل) فممن فعل معاصي كبائر مثل قتل وشرب خمر وزنا وسعي ورجح جسام متوفيا لاركان الحج وشروطه فهل يصح حجه ويسقط عنه فرض الاسلام وهل الحج يكفر الصغائر والكبائر والتبغات وماذا يترتب على

مطلب كتاب الحج  
المال الحرام لا يجب فيه  
الحج ولا الزكاة ولا الصدقة  
الحج

مطلب مرتكب الكبائر  
هل يصح حجه أم لا الحج

من قال بعدم التكفير (أجاب) نعم يصح الحج مع وجود فعل هذه المعاصي ولا تمنع هذه المعاصي سواء وقعت في الحج أو قبله صحة الحج نعم الجماع من المحرم قبل التحلل يفسد الحج ولو كان بمحليته ولكن الأولى واللاحق التوبة من جميع المعاصي الواقعة قبل التلبس به والتباعد عنها غاية التباعد فيه وبحسب الحج عن حجة الاسلام والعصم ان الحج يكفر الصغائر والكبائر ما عدا التبعات نعم ذهب بعض أصحابنا الى انه يكفرها الحديث في ذلك ولكن العصم ان عزم على قضائها ومات قبل القدرة على الوفاء فانها تكفر ومعنى الحج يكفر المعاصي انه يكفر الذنوب المتعلقة بالله بخالفه أمره وأرتكاب منهي عنه وأما غير ذلك فلا يكفره الحج مثل واجب الزكاة من عشر وغيره وحدث الزنا وصوم رمضان اذا أفطره فلا يسقط ذلك بالحج بل هو باق على ملابسه يجب عليه اذاؤه مثل دفع الزكاة لاهلها ويقام عليه الحد من قتل وضرب ويصوم رمضان وأما التاخير فيكفر بالحج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كبير السن عاجز عن الحج وأدائه بنفسه من العجز والكبر فهل اذا أعطى رجلا مالا واستأجره ليحج عنه يجزيه ويجوز ويسقط عنه فرض حجه أم لا بد من حجه بنفسه ليسقط عنه الفرض (أجاب) حيث كان الرجل عاجزا عن الحج بنفسه لكبر أو غيره كشقة شديدة وكان بينه وبين مكة مرحلتان فما أكثر وجب عليه الانابة ان يكون موثوقا به ادى فرضه ان كان له قدرة على اجرة الاجير فان مات وجب الحج عنه من تركته فيؤخذ منها اجرة الاجير قبل الميراث والله سبحانه وتعالى أعلم

مطلب من عجز بنفسه له  
أن ينيب عنه الحج

### \*(كتاب البيع)\*

(سئل) في رجل اشترى من شركاء جملا وناقاة بثمن معلوم وتسلمها ثم ان حاكم السياسة أحضر البائعين والجل والناقاة بين يديه ليستلهم عن حقيقة الحال فخلصوا من بين يديه بجعل فهل يفسخ البيع بذلك وهل يلزم المشتري المذكور شيء من الجمل أم لا (أجاب) ما ذكر ليس مما يفسخ به عقد البيع اتفاقا فالجمل والناقاة باقيان على ذمة المشتري ولا يلزمه شيء مما ذكر من الجمل والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جارا وله مدة طويلة يزعم البائع انه لم يقبض الثمن فما الحكم الشرعي (أجاب) ان أقام المشتري بيئته انه دفع للبائع الثمن بطلت دعواه ولا حق له والا فلا تخليف البائع انه ما قبض الثمن فان حلف قضي له به والاسقط حقه والله أعلم (سئل) في رجل له دار وكرم بمدينة سيدنا خليل الرحمن على نبينا وعليه وسائر الانبياء صلوات الملك المنان باعها لرجل اول ذي

مطلب كتاب البيع  
لو خاصر البائع نفسه من  
الحاكم بجعل هل له  
الرجوع بذلك على  
المشتري أم لا

مطلب اذا ادعى البائع  
انه لم يقبض الثمن من  
المشتري فما الحكم الحج

القعدة سنة اثنين وتسعين وألف ثم اشتراهم ما ولد البائع أول جمادى الأولى سنة  
 عشرين ومائة وألف والآن أبرزت امرأة حجة شراء حصّة من السكرم مؤرخة بتاريخ  
 آخر جمادى الأولى سنة تسع ومائة وألف فهل يعمل بشراء المرأة (أجاب)  
 حيث لم يعلم انتقال من المشتري الأول للبائع الأول فيبيع البائع الأول للمرأة  
 المذكورة غير صحيح لعدم اطلاق تصرفه فيما باعه لأن شرط العاقداً ما كان  
 أو مشترياً اطلاق التصرف لأنه باع غير مملوك له فيكون شراء الولدين مبيعاً واللهما  
 صحيحاً والمالك لهما لا يجوز للمرأة أن تعارضهما في ذلك بوجه حيث كان الأمر كما ذكر  
 والله تعالى أعلم (سئل) في قيم له مال عند رجل وله وصى عليه كأن يأخذ  
 منه كل سنة حصّة من الغلة بثمنها الحال فهل للدافع الغلة أن يرجع الآن عليه  
 ويطلب الثمن منه لكونه ارتفع سعر الغلة (أجاب) حيث أخذ القمح بسعره  
 الحال ليس للدافع الرجوع والمطالبة بسعر اليوم لانفصال الأمر والله أعلم  
 (سئل) في رجل بيده أرض يتصرف فيها تصرف المالك باعها الرجل وقبض  
 ثمنها وله أولاد دعم يعارضون المشتري وله ولد كذلك يعارض المشتري فهل لهم ذلك  
 ويقولون في دعواهم أنه غير عاقل (أجاب) ليس لأولاد المولودين معارضة  
 المشتري بوجه من الوحوه لأنه لا علاقة بينهم وبين البائع بوجه ولا عبرة بما تعلوا به  
 اذ يحتاج لدعوى صحيحة وإثبات عند الحاكم الشرعي والله أعلم (سئل)  
 في أولاد قصر لهم أم ولهم زيتون رهنته عند آخر ثم إن أحداً الأولاد القصر باعه من  
 المرتهن فهل يصح هذا البيع أولاً (أجاب) هذا البيع باطل لأن شرط صحة  
 البيع أن يكون العاقد مطلق التصرف فالعاقد قصر ويبيع له حصّة اخوته باطل  
 أيضاً وكذلك الرهن باطل حيث لم تكن وصية فللأولاد الرجوع على المشتري  
 بما أخذ من ريع الزيتون والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قمحاً  
 وشعيراً وعدسا وكرسنة مائة مد عن الجميع وخمسة وكان يوم دفع له ذلك الثمن  
 رخيصاً ثم ارتفع السعر فهل له غلة حكم ما دفع له أو قيمة يوم الدفع (أجاب) حيث  
 لم يحصل عقد بيع بينهما فالغلة باقية عند المدفوع له يطالب به بها الدافع بالغلة قيمتها  
 ما بلغت والله أعلم (سئل) هن رجل باع آخر قمحاً مصرية بمال معلوم مؤجل  
 بأجل معلوم وكان يوم العقد الطرلي بأربعة قروش والزلطه بثلاثين فضة  
 والريال بستين فضة ثم زادت المعاملة فهل له أن يأخذ منه مثل يوم العقد  
 أو يوم القبض (أجاب) حيث جرى العقد بينهما وكانت المعاملة بما ذكر وجب  
 على المشتري أن يدفع له المعاملة بسعر يوم وقع البيع بينهما لأن معاملة ذلك اليوم

مطلب يقيم له مال عند  
 رجل ووصيه كان يأخذ  
 منه غلة بثمنها الحال فهل  
 يسوغ له دفع الغلة الرجوع  
 بعينها حيث ارتفع سعرها  
 أم لا الخ

مطلب بيع القاصر عقاره  
 لا يصح ولو كان للرتن الخ

مطلب من دفع لآخر  
 قمحاً وشعيراً وعدسا  
 وكان الثمن رخيصاً ثم  
 ارتفع الثمن فهل يأخذ  
 ما دفعه بعينه الخ

مطلب هل يلزم البائع  
 بقبض الدراهم حكم يوم  
 البيع أم لا الخ



مطلب تصرف في أرض  
ثلاثين سنة بلامعارض  
ومات المتصرف وقام ولده  
مقامه لاتسمع دعوى  
احد على ذلك الأرض الخ

مطلب بيع الولد ملك  
أبيه بغير اذنه لا يصح الخ  
مطلب يشترط لصحة  
شراء الكتب ونحوها ان  
يقبأ أوراقها جميعا فردا  
فردا الخ

مطلب البيع الاول هو  
المعول عليه والثاني باطل  
الخ

مطلب من باع كرمًا  
وكتب به صل وشهدت  
الشهود عليه فهل تصح  
دعواه انه باعه نصف

الكرم الخ  
مطلب بينة البيع تقم  
على بينة الرهن الخ

مطلب الم اذا باع أرض  
القهر من غير أن يكون  
وميا ولا قيا فلا يصح بيعه  
الخ

هي المرادة لما والله أعلم (سئل) في رجل أخذ أرضا من آخر بلا شراء وله مدة  
نحو ثلاثين سنة متصرف فيها بلامعارض وهي من أرض بيت المال ثم مات الأخذ  
فخلقه ولده ويدعي صاحب الأرض الأصلي انه ما باعه الا النصف فهل يعمل بقوله  
(أجاب) حيث تصرف الرجل المذكور المدة المذكورة بلامعارض فلا تسمع  
دعوى المذمعي المذكور لان الزارع يستحق الأرض بوضع اليد لانها لا مال لها انما  
الزراع لهم بها اختصاص والله أعلم (سئل) في رجل له أرض يستغلها وله  
ولداها بغير اذن له ولا وكالة فهل هذا البيع صحيح أولا (أجاب) بيع الولد أرض  
أبيه من غير اذن باطل ولو أجازة فيما بعد لانه فضولي وعقده باطل على الأصح وان أجاز  
بعده والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كتبا عديدة من غير أن يقلبها ولم يعلم  
حقيقتها بل اشترى من صورة الدفتر التي هي مكتوبة فيه فهل هذا الشراء صحيح أولا  
(أجاب) عقد الشراء المذكور غير صحيح لما هو معلوم من اشتراط علم المتعاقدين به  
أي المبيع وما ذكره من اشتراط الرؤية في كل شيء بما يليق به ففي الكتب  
والورق البياض والمصحف رؤية جميع الأوراق اذا علم ذلك فيجب رد الكتب على  
مالكها ورد الثمن على المشتري والله أعلم (سئل) عن أخوين باع رجلًا  
نصف جبل باحدى عشر قرشًا ثم مظلما فباعاه أيضا بثمانية فهل البيع الثاني  
يفسخ الاول وهل لهما الرجوع عليه باجرة الجبل اذا كان استعمله (أجاب)  
المعول عليه هو العقد الاول ويجب على المشتري ان يدفع لهما الاحدى عشر قرشًا ولهما  
الرجوع عليه بما يخصهما من عمل الجبل قبل عقد البيع وليس البيع الثاني فسخا  
للاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع آخر كرمًا وكتب له صل بأنه  
قبض ثمن الكرم المذكور فهل له بعد ذلك ان يدعي انه ما باع الا نصف الكرم مع  
وجود بينة تشهد بأنه باع جميع الكرم (أجاب) حيث شهدت البينة الشرعية  
بأنه باع الجميع وقبض الثمن فليس له معارضة بوجه فان ظهر منه العناد كان للحاكم  
زجره ومنعه فان أبي عزره بما يليق به لوجود البينة والصل المذكور والله أعلم  
(سئل) في رجل تحت يده كرم غنبي يدعي انه اشتراه من آخر ويدعي الاخر انه  
رهن وكل واحد منهما بينة تشهد له بدعواه فمن المقدم منهما (أجاب) بينة الرهن  
لاتنافي بينة البيع لصحة بيع المرهون من هو تحت يده فلا تعارض بين البينتين على  
ان بينة البيع معها زيادة علم وهو نقل الملك الى المشتري فتقدم بينته قطعا لما علم  
والله أعلم (سئل) في أولاد قصر لهم أرض ولهم عم غير وصي ولا منصوب من  
قبل الحاكم هل يصح بيعه للأرض المذكورة واذا باعها وحصل لها ربيع هل يصح

لهم الرجوع بها (أجاب) بيع المذكور باطل لعدم ولايته على المبيع فلا ولاد  
 القصر الرجوع بالأرض وإذا حصل فيه أربع فلهم الرجوع به والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل باع لآخر قنطاراً قدره سبعة وعشرون قنطاراً وخسة كل قنطار  
 مائة أسدي وأخذ ذلك المشتري واستولى عليه في مئنته ثم أذهى المشتري  
 أن الحاكم أخذ منه أربع قنطاري ونصفاً وأخذ منه أيضاً كل قنطار كلبين فهل  
 يعمل بقوله المذكور (أجاب) حيث وقع عقد البيع على ما ذكر أوله يقع بيع  
 أصلاً وكان المشتري طالباً بذلك القلي للشري لزمه جميع ثمن القلي على ما وقع  
 عليه الاتفاق إلا إذا زاد في الثانية ثمن القلي فيلزمه الزائد أيضاً لأنه يضمن فيها  
 ضمان الغصب بأقصى القيم فيجب على المشتري أن يدفع له جميع ما ذكره على الوجه  
 المشروح ولا عبرة بما ذكره من أخذ الحاكم للقلي أوله لأنه دخل جميعه  
 في ضمانه وإن فرض أن الحاكم أخذ منه هوشياً يكون غاصباً له هو فلا يجوز له  
 الرجوع على البائع بشئ مولا أن يقطع شيئاً فإن لم يستقم لذلك كان للحاكم أيديت  
 أحكامه وعلاقته ونظامه ونفقت في الإهداء سهامه وقطع رقاب المعاندين  
 حسامه أن يعزوه التغيرير للثاق به وبأمانه الزاجله عن غيه وضلاله ويخلص  
 للبائع جميع الثمن المذكور ويثاب على ذلك الثواب الجزيل والله أعلم (سئل)  
 في ولد عمر أرضاً وغرسها تيناً ثم باعها والده بغيراذن ولده فهل البيع صحيح أولاً  
 (أجاب) حيث لم يكن الأب وكيلاً عن الابن فالبيع غير صحيح بل هو باطل يجب رده  
 على الابن ويرجع المشتري على الأب بالثمن والله أعلم (سئل) في رجل يدعى  
 على امرأة أنه باعها جلابثن معلوم وهي تتر بالشراء وتقول دفعت له من ثمنه  
 أحد عشر قرشاً ومات قبل القبض فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) لا ضمان  
 على المرأة للجهل أصلاً سواء لم يقع عقد بيع وهو ظاهر أم وقع لان المبيع قبل قبضه  
 من ضمان البائع والله أعلم (سئل) في رجل تصرف في حصة في بلد نحو خمسة  
 عشر سنة ثم مات وورثه ولده وتصرف فيه نحو سبع سنين ثم ظهر أناس يدعون  
 أن الحصة تحت يد ابنه رهن ومعه بينة تشهد له أن أباه اشترى الحصة المذكورة فهل  
 يعمل بها (أجاب) البينة العادلة معمول بها إجماعاً فلا يجوز المعارضة مع  
 وجودها حتى لو أقام الرجل بينة أنها رهن قدمت بينة مدعي الشري لأن معها  
 زيادة علم والله أعلم (سئل) في رجل له ثلث في فرس باعها جميعاً ثم ظفر  
 صاحب الثلثين بفرسه والحال أن شريكه لم يأذن له في بيع حصته فهل له الرجوع  
 على من هي تحت يده أولاً (أجاب) نعم له الرجوع بحصته على من هي تحت يده

مطلب يلزم المشتري دفع  
 الثمن ولا عبرة بقوله أخذ  
 منه الحاكم كذا الخ

مطلب من باع ما لا يملك  
 بغيراذن المالك فيبيعه غير  
 صحيح

مطلب من اشترى شيئاً  
 ولم يقبضه وهلك يملك على  
 بائعه الخ

قوله في بد جبريطن به  
 الزيتون

مطلب بينة مدعي الشراء  
 مقدمة على بينة مدعي  
 الرهن الخ

مطلب الشريك في الخلطة  
 إذا باع حصة شريكه من  
 من غير إذنه لا يصح بيعها  
 الخ

لان بيع الشريك باطل لخصه شريكه حيث لم يأذن له في البيع فان تلغت رجوع عليه بقيمتها وله رجوع على شريكه لتعديده بالبيع والتسليم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كرم غناب بعد ديد وصلاحه بعد الرؤية والمعاشنة التامة بدراهم معدودة ولم يقبض الثمن ثم باعه الاقول لا تخرفه في البيع للاقول أم الثاني وهل تأخير الثمن يمنع البيع الاقول أم لا (أجاب) البيع للاقول وليس للثاني بيع فجميع ما يأخذه الثاني يكون غصباً يضمنه للاقول باقضى القيم لانه غاصب وتأخير الثمن لا يبطل عقد البيع الصحيح والله أعلم (سئل) عن رجل باع ثوباً لا آخر بستة عشر قرشاً ولم يقبضه وقبض من الثمن اثني عشر قرشاً ثم تقلب على المشتري وطلب منه الزيادة على ذلك فزاده المشتري قرشاً ونصفاً وقبضه ثم طلب منه زائداً على ذلك فما الحكم الشرعي (أجاب) الواجب على المشتري انما هو الثمن الاقول وهو الستة عشر لا غير فلا يجوز للبائع طلب غيرها وان أخذ شيئاً زائداً رده عليه والله أعلم (سئل) عن رجل اشترى من آخر اشجار زيتون بثمن معلوم مستوفياً شروط البيع من الرؤية ورشد العاقدين والقدرة على التسليم وغير ذلك فاستغله المشتري أربع سنين ثم يدعي البائع انه باع بدون ثمن المثل والحال ان الشراء بثمن المثل ولكن الوقت وقت قحط وارتفاع اسعار فهل يجاب لدعواه أولاً (أجاب) لا تسمع دعوى البائع المذكورة وان فرض انه باع بدون ثمن المثل بغبن فاحش لانه متصرف في ماله له ان يهبه بغير مقابل فكيف بالبيع فحيث كان رشيد لا تقبل دعواه على ان البيع مختلف القيم غلاء ورخصاً والله أعلم (سئل) في رجل باع أرضاً لا خرميسة خوفاً عليها لانه خرج من بلده ثم عاد لبلده ثم ان الرجل المشتري لها اقال البائع فيها وتصرف فيها نحو سنتين والآن يعارضه فيها فهل له ذلك أولاً (أجاب) حيث ان المشتري اقال البائع بطل حقه وليس له معارضة صاحب الارض بوجه لان الاقالة شرعية معمول بها ترفع العقد كان البيع يثبت العقد والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه باع آياه الميت فرسا واعترف بالسداد وثبت ذلك بينة ثم بعد ذلك وجد المدعى عليه بينة ان آياه الميت سدد ثمن الفرس فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث كان الاعتراف بناء على ان الاب لم يسد ثمن الفرس ثم ظهر الوجه الشرعي سداد الاب فلا يلزم الابن سداد ثمن الفرس لتبين ان الحق غير لازم له والله أعلم (سئل) في رجل باع لا آخر ثوباً من العيوب ومضى على ذلك نحو ستة أشهر والمشتري يستعمل الثوب حرثاً ودرساً ثم ظهر به عيب ويدعي المشتري انه شرط على البائع انه ان ظهر به عيب

مطلب تأخير الثمن  
لا يبطل البيع الخ

مطلب لو طلب البائع من  
المشتري زيادة عن الثمن  
ليس له ذلك

مطلب باع أشجار الرجل  
ثم ادعى ان الثمن بدون ثمن  
المثل فهل لا تسمع دعواه

مطلب لو ان المشتري اقال  
البائع واسترد المبيع  
ليس له الرجوع بعده الخ

مطلب رجل ادعى على  
وارث أن وارثه لم يدفع له  
ثمن ما اشتراه وأقام بينة  
ثم ان الوارث وجد بينة  
تشهد بدفع الثمن الخ

قبل معنى سثنين يردّه فهل له رده بهذا الشرط والحالة هذه أولا (أجاب)  
 حيث وقع العقد للبيع والشور سالم من العيوب ولم يعلم به البائع هيبا باطنا فليس له  
 رده على المشتري لأن الحيوان يقتدى في الصحة والسقم وتحول الطباع فقل  
 ما ينقل عن عيب ظاهر أو خفي ولا عبرة بهذا الشرط المنا في مقتضى العقد والله أعلم  
 (سئل) في ثلاثة أخوة ورثوا من أبيهم دارا فواحد من الأخوة سافر إلى الحجاز  
 عمرها الله تعالى فباع أخواه جميع الدار من غير إذن منه لهما ولا لغيرهما ولا وكالة  
 ثم جاء الرجل وله نحو سنتين مطلع على هذا البيع وشاهد الدار ولم يدع بحصته منها  
 لقوة المشتري وضعفه فهل تبطل دعواه وهل حكم الحاكم بذلك حق (أجاب)  
 حيث لم يصدر من الأخ الغائب إذن ولا وكالة بالبيع فالبيع في حصته باطل  
 فيجب على المشتري أن يسلم له ثلث الدار لأن لم يفسخ البيع لأن له الخيار بذلك فان  
 فسخته رجوع بالثلث على البائعين ورجعت الدار لاهلها بحكم الارث وأما وجود  
 الرجل هذه المدة من غير دعوى فلا يبطل حقه بذلك سواء وجد فيه الضعف  
 أم القوة لأن وقوع البيع باطل في حصته لا يرجع بالتأخير إلى الصحة وقد وقع لي  
 أني رأيت ملكين من أطول الرجال وعلى رأسهما كتابان يريدان الطلوع بهما إلى  
 السماء وأنا أبكي وأقول نحن نعمل بما فيه ما وكأنتهما يقولان أن الناس لا تعمل بهما  
 كل ذلك من تغير الشرع فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وإنما كتبت ذلك حتى  
 يشيع لعل الله تعالى أن يرحم المسلمين خوفا من حلول بلاء بالناس ولا سيما  
 المغيرة والمبدلون فإن لم يغيروا في الدنيا لا بد من التغيير في الآخرة وكأنتهم من  
 الموت آمنون ومن لقاء الله آيسون ومن غضب محمد سالمون كلا منهم مسؤولون  
 عما هم عاملون وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فحكم الحاكم بذلك باطل  
 والله أعلم (سئل) في رجل وضع عنده أربع قناطير من الصابون على قول  
 الواضع فكث عنده نحو ثمانية أشهر ثم اشتراها فوزنها حالاً فلم تبلغ القدر المخبر عنه  
 الواضع فهل النقص يلزم البائع أم المشتري لكونه موضوعاً تحت يده (أجاب)  
 لا ريب أن الصابون يعتريه النقص لما يطرأ عليه من الجفاف فإن فرض أنه كان  
 جافاً للغاية فلا يعمل بقول الواضع لأنه يدعي شيئا لنفسه فالنقص من ضمان البائع  
 لما علم فإن اتهم الموضوع عنده الذي هو الأمانة المشتري له مكان للبائع تحليفه  
 والله أعلم (سئل) في ثلاثة رجال بينهم ست زيتونات شركة دفعها واحد منهم  
 لزوجته ثم باعها جميعا من غير إذنها فهل البيع باطل ولا هله إلا لصليبي الرجوع  
 في ريعها (أجاب) بيع عم الزوجة باطل ودفع الشريك حصته شركائه في المهر

مطلب من باع حصته  
 أخيه بغير إذنه بغيابه  
 وحضر وأطلع على البيع  
 لكن لم يقدر به تكلم خوفا  
 من المشتري الخ

مطلب وضع رجل  
 صابونا عند آخر أمانة  
 وقال له وزنه كذا وعند  
 استلامه قال نقص عن  
 وزنه الأول فهل لا يقبل  
 قوله الخ  
 مطلب من باع ملك غيره  
 بغير إذنه فالبيع باطل

مطلب يلزم البائع ان  
يقبض ثمن المبيع حكم  
يوم العقد وان زادت  
الدراهم أو نقصت بعده  
لا عبرة بذلك ومثله جميع  
العقود

باطل أيضا وللشركاء الرجوع بالربع على كل من أكله كأنما من كان والله أعلم  
(سئل) فيما وقع في سنة اثنتين وثلاثين ومائة وألف من تغيير السلطان نصره  
الديان للمعاملة وقد وقع للناس بسبب ذلك اختلاف كثير فن ذلك ان رجلا ابتاع  
متاعا من آخر بقروش معلومة مؤجلة لمدة معلومة من غير ان يعين في البيع ذهابا  
ولا فضة ولا ريبا ولا وان رجلا ابتاع كرما أو دارا بثمن معلوم مقسط في كل سنة حصة  
معلومة منه وان رجلا طلق زوجته واختارت الصبر عليه لاجل معلوم وان رجلا  
تزوج امرأة قبل تغيير المعاملة وان رجلا استأجر اجيرا باجرة معلومة قبل النداء  
بتغيير المعاملة وانه اذا كان قد أجر دارا أو دابة أو جانا أو نونا أو نحوها قبل النداء  
بالتغيير وان امرأة كتبت في مهرها مائة دينار عن كل دينار أربعين مصرية وان امرأة  
كتبت في مهرها مائتا قرش الى غير ذلك من الوقائع المختلفة فهل العبرة في ذلك بيوم  
العقد الذي وقع البيع والاجارة والنكاح والطلاق فيه لان معاملة هي المرادة  
للمتعاقدين والمنوبة لهما أو بيوم الاستيفاء لانه الذي يستحق الطالب الطلب فيه  
ويلزم المطلوب الدفع فيه أو وضحو لنا الجواب (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى  
ان جميع ما وقع قبل النداء من عقود البيع والشراء والاجارة والنكاح وعوض  
الخلع ودين الاتلاف وسائر المعاملات انما يحتمل على المعهود المعروف بين الناس  
فان اختلف المال في تقدير رجوع للاغلب منهم ما معاملة بين الناس وان كان  
لهم عرف في التغيير منه بشيء رجع اليه كما يعبر في دمياط عن الريال بثلاثة  
وثلاثين فضة وفي الشام عن القرش العددي بأربعين فضة وفي القدس وكورتها  
يعبر عنه بثلاثين فضة ولكن المعتبر في ذلك كله الصاغ مضبوط لا يزيد ولا ينقص  
بخلاف الفضة المتعامل بها الآن فانها مقصورة ليس لها ضابط شرعي ولا عرفي  
بوزن ولا عدد اذا علمت ذلك فالواجب لكل معامل من وقع من السؤال أو غيره  
سواء كان دينه حالا أم مؤجلا هو ما كان يتعامل به من الصاغ فيأخذ الزاظة  
بخمسة وأربعين أو ستة وأربعين ويأخذ الطرلى بمائة وسبعين فضة والريال بمائة  
والجنزلى بمائة وأربعة وعشرين والمشتخص بمائتين وخمسة عشر وهكذا باقي المعاملة  
هذا كله لمن كان ماله عدديا فان كان معبرا عنه بالريال والريال والذهب  
فليس له غيره سواء كان حالا أم مؤجلا ثمن مبيع أو اجرة أو صداق أو قرض  
أو غير ذلك وامامه ورائه النساء المعبر عنه قبل النداء بالذهب المراد من كل واحد ذهب  
أربعون فضة فليس له الا ما كان قبل النداء من الصاغ يعبر عنه بأربعين فضة  
من المعاملة السابقة الديواني الصحيح المضبوط فتأخذ بسوية أرباب الديون السابقة

مطالب المقبوض على سوم  
الشراء مضمون هـ إلى  
المشتري بأقصى القيم الخ

مطالب يئنة مدعى الشراء  
تقدم على يئنة الرهن

مطلب بيع المعتوه  
والمعتوه باطل الخ

والله أعلم (سئل) في رجل طلب جارية وولد لها يسومهم فأرسلهم البائع فكثروا عند السائم نحو سبعة أشهر ثم انه رد الجارية وبنيتها بالجدرى في حالة التلف فماتت الام بعد سبعة أيام وبنيتها باقية في المرض لا يدلم حالها فالحكم الشرعى أفدجوا با تعط ثوبا (أجاب) صرح العلماء الاعلام بأن المأخوذ بالسوم مضمون على آخذه ولا ريب ان السوم كناية عن مدة التأمل في البيع وهي مدة يسيرة تعلم عرفا فكث الجارية وولد لها هذه المدة غصب لهم فيضمن الآخذ لها ما نقص منها ومن ولد لها أقصى القيم ضمان غصب لما تقر رقيق ومون سالمين من المرض بالمرض ويضمن الآخذ النقص بأقصى القيم كما يفهم ذلك من ليس في اقن كالمستعير من القن والله أعلم (سئل) في رجل تحت يده زيتون يدعى انه اشتراه من مالكه يدعى أن كان في ذمته وله نحو عشرين سنة يتصرف فيه ومالكه الاول يدعى أن تحت يده يئنة تشهد له بالرهن والاول يدعى انه بالبيع ويقوم على ذلك يئنة أيضا فن تقدم يئنته منهما (أجاب) يئنة مدعى الشراء مقدمة على يئنة مدعى الرهن لأن يئنة البيع لا تعارضها بمواز بيع المرهون لمن هو تحت يده حتى لو أقر واضع اليد بالرهن ثم ادعى الشراء يصدق باليئنة لما ذكره الله أعلم (سئل) في امرأة معتوه خرفانة كبيرة السن عييا باعت نصف كرم لها ثمن بخس لا يبلغ خمس قيمته بقول المشتري لها ان قيمته الثمن المعين في غيبة وليها وماتت بعد أشهر وهي على تلك الحالة عن وارثها الغائب فهل بيعها موقوف على اجازة وليها الوارث (أجاب) لا ريب ان هذا البيع باطل لان بيع الاعمى في كل ما شرط فيه الرؤيا باطل وقد قال ابن حجر وعلم مما تقرران كل عقد اشترطت فيه الرؤية لا يصح من الاعمى ولان المعتوهة الخرفانة محتلة العقل وذلك يقتضى الفساد أيضا فالبيع فاسد من وجهين والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر جلابلا ثلثين قرشا عددا قبل تغيير المعاملة بالنقص ثم عرف الجمل وأثبت فهل اللازم للبائع ما قبض المشتري أو قيمة الجمل يوم اتيته (أجاب) ان الجمل لما تبين انه مستحق للتغير تبين بطلان البيع فيرجع المشتري على البائع بما قبضه منه كل شيء بعينه من ذهب وفضة وغيره لانه وضع يده على ماله بغير حق ولا شيء له أزيد من ذلك حتى انه يأخذ المعاملة بما قبل النداء والتغير حتى كأن البيع قبله والله أعلم (سئل) في رجل ذمى اشترى نصف دار هو وزوجته وعملاحيلة في اسقاط الشفعة ومضى على ذلك نحو أربعة أشهر فظهر جار يريد الاخذ بالشفعة فهل له ذلك أولا (أجاب) هذا الجار ليس له شفعة لأمور منها ما اتفق عليه الامامان العظيمان أبو حنيفة قدس سره والشافعي عز قدره



مطلب من باع ملكه  
ليس لاحد ماله فيما  
باعه الخ

مطلب بينة بيع البات  
مقدمة على بينة بيع  
الوفاء الخ

مطلب من تصرف في عقار  
فحوسبتين سنة هو وأبوه  
وحده من دون معارض  
والآن يدعي رجل أنه  
كان رهنا عند بنت عمه  
فهل لا تسمع دعواه الخ

وهو الخيل في اسقاط الشفعة فانها مملوكة لها عند هاوله صور كثيرة معمول بها  
مذكورة في كتب الفقه ومنها عند الشافعي ان الجار لا شفعة له لانها لا تكون  
عنده الا شريك ومنها ان يشترط عند الغوري الاخذ بها فظهر ان هذا الجار  
لا شفعة له عند الامامين المذكورين والله اعلم (سئل) في امرأة لها على زوجها  
مال وقد تزوج عليم فاطلقت ماله ما منه فعوضها عن ماله خاصة اثني عشر زيتون  
وتصرفت فيها ثم باعتهما الولد هاهنا لا خوته ان يعارضوه فيما اشتراه من امه الذي  
باعه لها زوجها بدها التي لها عليه (أجاب) حيث ان زوج المرأة عوضها  
الزيتون صار ملكا لها لا اخذها اياه بماله من الدين وصح بيعها له لولدها لانه ملكها  
وايس لا خوته معه علاقة أصلا والله اعلم (سئل) في رجل بيده حجة شرعية  
بمشتري طبقة وبيت ومعه بينة تشهد له بذلك والآن البائع يدعي ان ذلك بيع وفاء  
الذي له حكم الرهن عند السادة الحنفية فما الحكم في ذلك (أجاب) لا ريب  
ان بينة مدعي البيع البات مقدمة على بينة مدعي بيع الوفاء لان بينة الوفاء  
ان قدمت تاريخها فلا تنافي في البيع الواقع بعده لان المرهون يباع لاسيما للزمتان وان  
تاخر تاريخها أو قارن فيقدم البيع البات لان قائله يدعي الصحة ومدعي الوفاء يدعي  
الفساد ومدعي الصحة مقدم هذا اذا جارينا مذهب الامام الاعظم من صحة بيع  
الوفاء بمعنى الرهن والافه وباطل عند امام الأئمة الشافعي والله اعلم (سئل)  
في رجل بيده غراس زيتون يتصرف فيه تلقاه عن أبيه عن جده فحوسبتين سنة  
والآن رجل أعرابي يدعي انه كان رهنا عند بنت عم له وقد ماتت وخلفت ولدا  
ثم مات الولد وله عصابة فهل يصح ليقول الاعرابي المذكور (أجاب) دعوى هذا  
الاعرابي باطلة باجماع المسلمين لوجوه اما الاول فلائنه غير وارث لهذه المرأة  
واما الثانية فلائنه وصح يده هذه المدة مع تصرفه المذكور مشعر بطلان دعواه  
واما الثالث فلو ورد الامر السلطاني بأن القاضي ليس له ان يسمع دعوى فيما فوق  
خمس عشرة سنة دفعا لمادة الفساد والانتقاد فايثق الله تعالى هذا المدعي هذه  
الدعوى قبل ان تحمل به السلوى أو تأخذ الشكوى ورائحة الحق تفوح وتغور  
والباطل يغور ثم يغور باهله الى أسفل ساقلين فوجب العلم ان الحق اليقين  
وما لهم من شافعين والله اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا ولها بنت واخ واخت  
باعت البيت لابنتها ثم ماتت عن ذكر فادعي الاخ ان البيع كان تلجئة والبنات تنسك  
ذلك فهل اذا أقام الاخ بينة ان البيع كان تلجئة لاجل حرمانه الارث تسمع دعواه  
وتقبل بينته وله اخذ ما يستحقه في ارث أخته بالعريضة الشرعية أولا (أجاب)

لا ريب ان بيع التبنة صحيح كأنص عليه لثمنه لانه بيع صحيح مستوف لجميع  
 الشروط نص على ذلك في العباب وبعده في بلاد الشام بيع الميسه أى بيع  
 المواطاة فلا تضره المواطاة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عند آخر دين  
 فاتفق معه ان يدفع له ثوراً بذلك موصوفاً بصفات معلومة ولم يره الدائن ثم بعد ذلك  
 ساقه المدين الى بلد الدائن فهرب الثور فجاء المدين وأخبر الدائن ففزعاً جميعاً  
 في طلبه فظفر به الدائن فجاء به الى قرية اخرى ووضعها عند رجل امارة فسرق  
 في تلك الليلة فهل يكون الدائن ضامناً لكونه تسلمه في غرض نفسه أم لا (أجاب)  
 حيث ان الدائن استولى على الثور وأخذه عن دينه وان لم يقع بينهما مبيعة بيع  
 لانه أخذه لغرض نفسه فهو ضامن له بقيمة كالأخذ متاعاً للسوم فانه يكون  
 ضامناً له بالقيمة وهنا كذلك الاخذ للثور لاجل غرض نفسه ضامن له والله أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى ثوراً باني عشر قرشاً ثم مات المشتري وأخذ البائع  
 الثور حراً وادعى انه باع ولم يقبض الثمن ثم ظهر مع الوارث شهود بان المشتري  
 دفع الثمن للبائع وله سبع سنين يستعمله فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث  
 ثبت ان الميت دفع الثمن كان للوارث اجرة الثور هذه السبع سنين ويرجع فيه  
 ان كان موجوداً وان حصل فيه نقص بتغير ونحوه يرجع به أيضاً والله أعلم  
 (سئل) في والد باع داراً كان اشترها من ماله لولده بغير مسوغ لبيعه شرعاً  
 ثم ان المشتري لها عمرها وغرم عليها ما لا ثم نزعته منه بابطال بيع الوالد فهل  
 للمشتري الرجوع بما غرم وعلى من يكون رجوعه (أجاب) نعم للمشتري الرجوع  
 بما غرمه لانه لم يبذل ماله مجاناً وانما بذله بناء على ملكه المحل فلما تبين انه للغير  
 كان له الرجوع على من غره وباعه غير ملكه قياساً على رجوع السيد بقيمة ولد امته  
 الذي غر الزوج بحريته اذ لا يمكن الرجوع على الولد لانه قاصر ولم يأذن أيضاً  
 ولا يمكن ان يضيع مال الرجل لما رفته عين على الغارطريقا في الضمان والله أعلم  
 (سئل) في رجل دفع لجماعة براء معلوماً ويدعى انه باعه لهم بثمن معلوم وهم  
 يدعون انه أقرضه لهم قرضاً بثمنه ويريد ان يقيم على ذلك شهوداً غير عدول وهم  
 يطلبون يمينه فهل لهم ذلك (أجاب) قال في العباب عطفاً على ما قبل أو ثم قال  
 للقاضي لا تحكم حتى تحلفه لم يقدر فيه ما يوجب به الى تخليفه فعلم ان المذعي عليه  
 اذا طلب تخليف خصمه له ذلك ولو أقام الخصم شهوداً عدولاً وما غير العدول  
 فلا تقبل شهادتهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر طاحونة بثمن  
 معلوم ثم مضى مدة نحو ثلاثة أشهر ثم باعها للبائع لا تخريدها البائع انه باعه كرها

مطلب رجل له عند آخر  
 دين الخ

مطلب رجل اشترى ثوراً  
 الخ

مطلب والد باع داراً كان  
 اشترها من ماله لولده الخ

مطلب رجل دفع لجماعة  
 براء الخ

مطلب رجل اشترى من  
 آخر طاحونة الخ

والمشتري الثاني يدعي ان البائع ما قبض الثمن وان المشتري الاول مطلقه بالثمن فلن يكون البيع (أجاب) لا ريب ان البيع واقع للمشتري الاول سواء مطلق الثمن أم قبضه لان الماثل لا يبطل البيع ولا يصير ما وقع صحيحا فاسدا والبيع الثاني باطل سواء باع البائع باختياره أم مكرها لان بيعه للاول انتقل به الحق للاول وصار البائع الاول أجنبيا عن الطاحون فجميع تصرفه فيه باطل فالطاحون باقية على ذمة الاول والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قاشا مختلف الاشكال وأقامه عليه بمبلغ زائد عن ثمن مثله بغبن فاحش فقبضه المدفوع اليه بالغبن الفاحش بشرط ان رب القماش يكمل له فوق القماش دراهم نقدا ويضيفها الثمن القماش ويعمل له بجميع المبلغ أربع طبخات صابونا ويحسب ثمنها بسعر فصل التجار للصابون في ذلك العام فتسلم منه القماش على الشرط المذكور وعمل المدفوع اليه القماش طبخة واحدة وثلاث طبخة فتسلم الرجل الصابون ولم يكمل للمدفع اليه دراهم نقدا كما صار الشرط بينهما ولم يفصل ثمن الطبخة وثلاث التي تسلمها فطالبه المدفوع اليه القماش ان يكمل له دراهم على ثمن الاربع طبخ صابون التي صار الشرط بينهما علم سافل لم يكمل له وتعهد ان يكمل له بذلك زيتا من عنده فعات أوان الزيت ولم يكمل له زيتا ولا دراهم فهل والحالة هذه قبول المدفوع اليه القماش بالغبن الفاحش على الشرط المذكور صحيح أم فاسد ولا يلزمه ان يعمل لرب القماش صابونا وله رد القماش على صاحبه ان كان باقيا وان استهلك منه شيء يلزمه قيمة مثله والقول قوله في القيمة وله استرداد الطبخة والثلاث صابونا حيث كان باقيا أولا (أجاب) بيع القماش بالشرط المذكور مع شرط عمل الصابون بالمبلغ فاسد كما نص عليه الاثمة ان كل بيع وشرط فاسد الا ما استثنى وهذا ليس منه ووجه بطلانه جعل الدراهم وما فيها من الرفق للآخذ وكذلك عمل الصابون مقابلا بمصحة من ثمن القماش الزائد على قيمته وذلك الرفق والعمل مجهولان وانضمام مجهول الى معلوم يصير الجميع مجهولا فلم يصح عقد البيع للقماش فيلزم الآخذ رده ان بقي وبذله باعتبار القيمة ان تلف واما الطبخة وثلاث من الصابون فانها باقية على ذمة مالكها لانه انما دفع ذلك بناء على صحة بيع القماش وقد بان فساد فرجع القماش لمالكه ورد الصابون لمالكه لان المبنى على الفاسد فاسد والله أعلم (سئل) في رجل سام من آخر مهرة وأخذها ليركبها وينظر في أحوالها كما هي العادة وكانت حاملا عند صاحبها فوضعت عند الرجل حصانا ومكثت عنده قريبا من سنة فربط ابنها عند فلاح على النصف وأخذ يركبها ويحمل عليها ويؤجرها

مطلب رجل دفع لآخر قاشا مختلف الاشكال الخ

مطلب رجل سام من آخر مهرة وأخذها ليركبها وينظر أحوالها

المدة المذكورة فحدث من ذلك به ساعده جراحات في ظهرها واداء الغلة فكواها  
ولم يأذن له في ذلك كله ثم أرجعها الى صاحبها فبسبب ذلك هلكت عند صاحبها هل  
يلزم الرجل المذكور ضمانها وهل لصاحبها أن يأخذ ولدها جيبا محبانا ولا عبرة  
بما فعله من دفعه للفلاح على النصف ويلزمه احضاره وتسليمه ليد صاحب المهره  
أم كيف الحال (أجاب) لا ريب ان المأخوذ بالسوم مضمون كما نص عليه الرمي  
وغيره فالفرس مضمونة على آخذها حتى ردها وتصرفه فيها زيادة على مدة السوم  
يصير بذلك غاصبا ولا سيما ان طلبها مال الكهافأني ويضمن حينئذ منافعتها لتعديه  
لان زمن السوم يسير بحيث يتأملها ويعرضها على أهل المعرفة ويضمن ما حدث  
فيها من عيب أيضا ويجب عليه رد ولدها المضمون له أيضا ولا سيما بالتعدي وتسليمه  
للغير من غير اذن مال الكهافأما الاخذ للحصان فله الرجوع على الدافع له باجرة عمله  
لانه لم يعمل محبانا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع آخر بذرة ليزرعه  
ومضى على ذلك مدة نحو ثلاثين سنة والان يدعى أن ذلك البذر لم ينبت لانه زرعه  
ولم ينبت ويدعى على البائع ثمن الغلة ومنفعة الارض وتعبه ودوابه مع أن البائع  
بذر من تلك الذرة واستغلها فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) دعوى هذا  
الرجل المشتري لبذر الذرة باطله عاطلة لا تسمع شرعا ولا عرفا لعدم جريانها على  
موجب الشرع اما الاول ف لعدم شرط الانبات حتى لو شرط الانبات وشهد خبيران  
انها لا تنبت كان له الرد بالعيب الثاني من أين يعلم انها لم تنبت انما ان الانبات  
بيد الواحد القهار لا بيد بائع ولا غيره الرابع ان الدعوى بعد هذه المدة توجب  
للمدعي البطلان لانه فتح باب فساد وعناد يخشى على المدعى الغضب من رب العباد  
الخاص بالغلة وهي بيد الله تعالى وكيف يلزمه تعب وتعب دوابه وهو لم ينفع بها  
وهل نسب عدم الانبات للارض أو لقلعة العمل أو من ملكت السموات والارض  
فليتيق الله المدعى لهذه الاباطيل ولا يطيل وعبارة ابن حجر اختلف جمع متأخرون  
فمن اشترى حبالبذر بشرط انه ينبت والذي يتجه فيه انه ان شهد قبل بذر له عدم  
أنباته خبيران تخير في رده فان انتفى ذلك كان بأن بذر كله فلم ينبت شيئا مع صلاحيته  
وتعذر اخراجه منها أو صار غير متقوم أو حدث به غيره فله الارش وهو ما بين قيمته  
حبا فابنات وحبان غير نابت والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر شوالا  
من الدخان بناء على انه من دخان جبله فأخذه لمصر ثم فقهه فوجده نوعين جبليا  
وذرملويا وهو أقل قيمة من الجبلي فما الحكم الشرعي (أجاب) بيع الدخان  
في داخل الشوال لا يصح لان رؤية بعضه لا تدل على رؤية الباقي لانه لا بد من رؤية

مطلب رجل باع آخر  
بذرة الخ

مطلب رجل اشترى من  
آخر شوالا من الدخان على  
انه جبلي فظهر بخلافه الخ

المبيع جميعاً فالحال المصدق هو المشتري بيمينه لانه غارم والغارم مصدق بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر حصة من دار وقبض الثمن بيها بائناً ثم وعده ان رد له الثمن برده اليه ومات البائع فهل يعمل بهذا الوعد (أجاب) الوعد لا يلزم الوفاء به سواء مات البائع أم لم يموت وفي الثمن أم لا فيثبت وقوع عقد البيع صحيحاً وتفرقاً من المجلس لا يلزم المشتري ان يرد المبيع على البائع والله أعلم (سئل) في شريكين توجهوا الى جهة البلقاء ليبيعا ما معهما من التجارة فرجع احدهما وبقي الآخر فجاء بجمل يدعي انه للشركة ثم ظهر انه مستحق للغير فأخذه هو وشريكه ورداه على المأخوذ منه ثم أثبت الجمل مستحقه وقد قال له جماعة عند أخذه هذا الجمل حرام ليس هو من جمال العرب بل من جمال الحضرة والا آن مالك الجمل يطالب به فهل يختص الغرم به ليكون له الأخذ للجمل مع قول الجماعة له انه حرام أو يغرم معه شريكه (أجاب) حيث علم الرجل اما باخبار الجماعة له واما بالقرينة الدالة على انه حرام لم يصح الشراء ولا البيع لان الحرام لا يباع ولا يشترى واذا كان كذلك لم يقع البيع ولا الشراء للشركة لنفسه فوضع يد الرجل الشريك على الجمل المستحق للغير مضمين له فقط لانه وضع يده عليه بغير حق ولا ضمان على شريكه الذي لم يشتر الجمل لانه لم يستول عليه فم اذا غرم الشريك الأخذ للجمل كان له الرجوع على الدافع للجمل له لان قرار الضمان عليه والله أعلم

### \*(باب الربا)\*

(سئل) في رجل دفع لآخر خمسة وعشرين قرشاً من مدّة من السنين وفي كل سنة يبيعه شيئاً ليكون حيلة في التخلص من الربا ثم ان المدين كان يدفع للدائن في كل سنة ما حصلت عليه الموافقة والا آن يطالب الدائن المدين بأصل المال فقال له المدين ليس لك عندي شيء فهل يحسب ما أخذه الدائن من رأس المال أو ما وقعت عليه الحيلة ويطلب بأصل المال (أجاب) حيث كان ما أخذه الدائن من المدين بعقد بيع ولو كان حيلة ليتوصل بذلك الى الحل كان ذلك كائناً له فلا يحسب عليه من رأس المال بل يجب على المدين وضع رأس المال له والله أعلم (سئل) في رجل تحت يده مال وقف يدفع في كل سنة ربحه من غير معاملة ولا حيلة شرعية فهل هذا لازم له يحسب عليه دفعه أولاً أو يحسب ما دفعه من رأس المال (أجاب) هذا ربا الفضل وهو باطل اجزاء لا يجب العمل به ويجب رد ما أخذه على مالكه لانه أخذ بغير حق وان كان بذمته مال الوقف أو غيره يجب عليه اداؤه لمستحقه والمأخوذ منه يرجع به على قابضه والله

مطلب رجل باع لآخر حصة من دار الخ

مطلب شريكان توجهوا الى جهة البلقاء الخ

مطلب باب الربا  
مطلب رجل دفع لآخر خمسة وعشرين قرشاً الخ

مطلب رجل أخذ من آخر ثلاثة جرار من الزيت الخ

أعلم (سئل) عن رجل أخذ من آخر ثلاثة جرار من الزيت تسعة قروش عددي مؤجلا ذلك ثم مات وطلبها من أخيه فجعلها عن نفسه من غير رضى الاخ على ثمانية عشرة جرة ثم جعلها على ثلاثين جرة ثم جعل عنها ستين قرشا وأخذ عليها بيتين رهنا فهل يعمل بذلك أولا (أجاب) ما ذكر من جعل التسعة قروش على الزيت المذكور وجعله أيضا على زيت وجعله على دراهم باطل بإجماع المسلمين وإن رضى الاخ لانه ربا ملعون آكله وموكله وشاهده وحاضره ولا يصح أن يكون سلمي لان شرطه أن يكون رأس المال حاضرا فلا يجوز لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر ويعد نفسه من الامة المحمدية أن يعمل ويجب على كل مسلم ان يكاره والزجر عنه ويشاب على ذلك والله أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر عشرين قرشا وجعل لها ربها كل سنة عشرة قروش فأخذ منه نحو ستين قرشا ثم مات ألا تأخذ وخلف وارثا ولم يخلف سوى بيت والا ن يطالب الدافع الوارث بثلاثين قرشا أصلا وربها فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ما ذكر ربا بإجماع المسلمين أخذه ملعون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم آذنه تعالى بالحرب فهو هالك في الدنيا والآخرة يخشى عليه سوء الخاتمة قال تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس فيجب على الرجل ألا يأخذ أن يدفع للوارث أربعين قرشا لانها الزائدة ويأخذ العشرين التي هي الاصل ولا يجوز طلب زيادة عليها لانها ربا محض لم يحل في شريعة أصلا لا شريعة اليهود ولا النصارى ولا أهل الاسلام فيجب على كل مسلم مؤمن بالله واليوم الآخر منع الرجل المذكور من طلب الزيادة فان لم يمنع فعلى الحاكم أن يأخذ الله تعالى منعه فان لم يمنع عزره بما يليق به والله أعلم (سئل) في رجل له كرم وعليه لوازم للبد عشرة قروش أذن لا آخر ان يدفعها عنه وشرط عليه أن يأكل غلة كرمه بشرط حرثه واصلاحه ولم يفعل فهل يحل له ذلك واذا أخذ من الكرم شيئا يغرمه (أجاب) ليس للرجل غير العشرة قروش ولا يحل له أن يأكل من الكرم شيئا لانه ربا ملعون آكله وموكله وشاهده على لسان محمد صلى الله عليه وسلم فاذا أكل منه شيئا غرمه لصاحبه لما علم ولا عبرة بالشرط المذكور لانه باطل وإن رضى به صاحب الكرم لانه على خلاف مراد الشرع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مصحفا وقمحا من آخر ثم ان المشتري دفع للبائع جرة زيت ولم تقع صيغة بيع لامن المشتري ولا من البائع ثم ان المصنف تبين أنه وقف فهل اذا أبطلتم البيع يرجع المشتري فيما دفعه أولا (أجاب) نعم البيع فيما

مطلب رجل أخذ من  
آخر عشرين قرشا  
بالمراجعة الخ

مطلب رجل له كرم وعليه  
لوازم للبد عشرة قروش  
أذن لا آخر الخ

مطلب رجل اشترى  
مصحفا وقمحا ودفع له  
المشتري جرة زيت



بأنه كباطل ويرجع المشتري بما دفعه للبائع لأن المبيع لا بد له من إيجاب وقبول  
وبيع المصحف الوقت باطل أيضا ويرجع البائع أيضا في التبع والله أعلم  
(سئل) في رجل اشترى نصف محل بحقوقه ومرافقه وبما نسب إليه شرطا ولها  
ساحة داخلية في حدودها منصوص عليها في البيع أن نصف الساحة داخل  
في البيع بموجب حجة شرعية فهل للغير منازعة في ذلك وهل إذا كان لها استطراق  
وحدث فيه بناء ينتفع به يكون على قدر الحصص (أجاب) لا ريب أن استطراق  
الدار وساحتها داخلان في البيع عند الإطلاق فكيف وقد نص على ذلك حتى  
لوني ذلك من عقد البيع وكان يتوقف الانتفاع عليهما ما كان البيع فاسدا لعدم  
الانتفاع فوجب أن تكون ساحتها الداخلية في حدودها واستطراقها داخلين  
في البيع وكان للمشتري نصفها ينتفع به على الوجه العادي بسائر وجوه  
الانتفاع وله أيضا نصف الاستطراق ومنافعه لدخوله في ملكه والله أعلم  
(سئل) في رجل أخذ زيتونا على الشجر بمائة جرة من الزيت ثم جاء آخر وأشركه  
فيما أخذ ثم ذهب أيضا وأخذ من المالك فهل هذا الضمان صحيح وإذا قلتم لا فلا  
الحكم الشرعي (أجاب) أن هذا الأخذ باطل سواء وقع بلفظ البيع أم الضمان  
لأنه نوع من الربا لقولهم لا يباع الشيء بما اتخذ منه والزيت متخذ من الزيتون  
فيرجع كل من الرجلين على المالك بأجرته ويأخذ هو جميع ما خرج من الزيتون  
وأن كل الرجلان منه شيئا غرماء له والله أعلم (سئل) في رجل استدان  
من امرأة دراهم معلومة وجعل لها نظير صبرها عليه ربها من الدراهم فهل يلزمه دفع  
ذلك الربح (أجاب) حيث لم يكن في ذلك حيلة شرعية فلا يعمل بهذا الربح المجعول  
لأنه ربا محض مذموم فاعله ملعون آكله وشاهده وكتابه وحاضره والله أعلم  
(سئل) في رجل له عند آخر دين وكتب عليه به تمسكا وجعل عليه ربها من  
غير بيع صبرة ولا حيلة مخلفة من الربا فهل يلزمه الربح المذكور (أجاب) لا ريب  
أن جعل الربح للسال من غير حيلة ربا بتفاق العلماء ملعون فاعله وآكله وشاهده  
وحاضره على لسار محمد صلى الله عليه وسلم مع فاعله بحرب من الله تعالى فأى  
جنود أو ملوك تحارب ملك السموات والأرض فليتنق الله فاعله والافتقار أدن من  
الله تعالى بالحق يحق الله الربا ويرى الصدقات والله يقول الحق وهو يهدي السبيل  
والله أعلم (سئل) في رجل له أشجار زيتون معلومة عليها حب باع ذلك الحب  
الذي على الشجر بمائة جرة من الزيت وعشرين على أن يحصله الأخذ ويدفع ذلك  
المبالغ منه فما خرج منه لم يف بذلك فما الحكم (أجاب) هذا الشراء الواقع

مطلب رجل اشترى  
نصف محل بحقوقه  
ومرافقه الخ

مطلب رجل أخذ زيتونا  
على الشجر بمائة جرة  
زيت الخ

مطلب رجل استدان من  
امرأة دراهم معلومة  
وجعل لها ربحا الخ

مطلب رجل له عند آخر  
دين وكتب عليه تمسكا  
بربح الخ

مطلب رجل له أشجار  
زيتون باع الحب الذي  
عليها زيت الخ

لحب الزيتون باطل لانه رباهم ملعون فاعله لان بيع الشيء بما اتخذ منه ربا فالرجل  
الاخذ أمين مصدق في قدر ما جاء وعليه عين ويلزم صاحب الزيتون أجره نفسه لانه  
لم يعمل بحسنا والله أعلم

\*(باب ما نهى عنه من البيوع)\*

مطلب ما نهى عنه من

البيوع

مطلب رجل باع زيتونا

بالاكره الخ

(سئل) في رجل باع زيتونا بالاكره وانتقل من المشتري لغيره لثلاث ذم وكل  
من اشتراه استغله مدة ثم أثبت عندهما كم الشرع يبيع الاكره وحكم له به ورفع يد  
الواضع بيده عنه فهل اذا ثبت ما ذكره الرجوع على كل من استغل منه شيئا (أجاب)  
حيث كان البيع بالاكره الشرعي ووجدت شروط الاكره التي نص عليها  
العلماء كان البيع الاقل باطلا وكل بيع بني على الباطل فهو باطل فكل من أخذ  
منه شيئا أخذه بغير حق فيجب رده على مالكه فان امتنع أجبره الحاكم على ذلك  
فان وجد بينة بقدر الغلة في ذلك والاصدق الغارم والله تعالى أعلم (سئل)

مطلب رجل باع لاخر

حمار الخ

في رجل باع لاخر حمارا بخمسة وخمسين قرشا عدديا باعشرة حاقه والباقي مؤجل  
بأجل معلوم بشرط أن يأتي لها بكفيل بالثمن الباقي ولم يأت له في الحكم والحالة  
هذه (أجاب) حيث لم يأت المشتري بالكفيل المشروط عليه ثبت للبائع  
الخيار فله فسخ البيع قال في المنهج وشرحه الشيخ الاسلام زكريا وبفوت رهن أو

مطلب رجل باع آخر

أشجار زيتون الخ

أشهاد أو كفالة خير فوراً من شرط له ذلك لفوت المشروط والله أعلم (سئل)  
في رجل باع آخر أشجار زيتون يبيع وفاء بثمن معلوم وأباح له استغلال ثمرتها مادام  
المبلغ بذمته ومالك الأشجار يريد دفع ما عليها ويرفع يد الرجل المشتري يبيع وفاء  
وهو يمنع ويريد أخذ عتقها فهاذا الحكم الشرعي لمن يؤمن ويبيع أفيد جوابا  
لو دعي يظهر الحق ويردع المدعي (أجاب) يبيع الوفاء باطل من أصله بلا خلاف  
والزيتون في تصرف مالكه الاصيل وهذه الاباحة ان سلمت انما تشمل ما كان  
موجودا من الثمر حال الاباحة ووجهه بطلان بيع الوفاء تعليقه بالشروط الباطل

مطلب رجل عنده حمار

وعند آخر حمارا بياضا

لاصل البيع على أن هذه الاباحة قد يدعي بطلانها من أصلها الوجود التعليق  
بالدعوى فليس له صاحب الدراهم الامالة فقط ويجب عليه أن يسلم الأشجار  
لما لكتها بلا قرار والله هو الواحد القهار (سئل) في رجل عنده حمار وعند  
آخر حمار فباع صاحب الحمار لها بالحمار وخمسة عشر رطلا بصلا وباع الآخر الحمار  
بذلك ثم ظهرا الحمار مستحقا لغيره فهل لصاحب الحمار الرجوع بها أولا (أجاب)  
حيث ثبت أن الحمار مستحق للغير بالبيعة العادلة كان لصاحب الحمار الرجوع بها  
لأن الثمن واذا خرج المبيع مستحقا كان للمشتري الرجوع بالثمن والله أعلم

(سئل) في امرأة لها جنان اشترتها دفعتمها لاختها ليعمل فيها بالربيع فعمل فأكل الربيع ثم مات وخلف أولاد يدعون أن هذا الربيع ملك لكون أبيهم كان واضعا يده عليه فهل يعمل بقولهم أم لا (أجاب) لا يعمل بقول أولاد الاخ المجرد عن البيان لان العامل يضع يده من حيث العمل وملك الاخت ثابت فلا يرجع عنها الابيقين من بينة أو اقرار منها والله تعالى أعلم

\*(فصل في تفريق الصفقة)\*

(سئل) في كرم مشترك لواحد نصفها ولاربعة نصفها باع واحدا من الاربعة اربيع قراريط فالحكم الشرعي في ذلك (أجاب) يصح البيع في ثلاث قراريط حصه الرجل لان كل واحد من الاربعة له ثلاث قراريط ويبطل في قيراط ولكن ثبت للمشتري الخيار لتفريق الصفقة والله أعلم (سئل) عن رجل اشترى أشجار زيتون خرج بعضها مستحقا لابن عم البائع فالحكم الشرعي (أجاب) ما خرج من المبيع مستحقا للغير بطل فيه البيع وثبت للمشتري الخيار فان أجاز البيع رجع على البائع بالحصه من المسمى فاذا كانت حصه ابن العم النصف رجع عليه بنصف الثمن المسمى وان فسخ البيع رجع في جميع الثمن والله أعلم

\*(باب الخيار)\*

(سئل) في رجل اشترى نصف كرم من وكيل امرأة وتبين أن ليس لها فيه الا الثمن بالنسبة الى الجميع فهل للمشتري ان يأخذه بحصته من الثمن (أجاب) نعم للمشتري أخذه بحصته بالثمن المسمى لان الخيار له فاذا اختار لزوم البيع أو لزم هو فله أخذه بالحصه من المسمى والله أعلم (سئل) في أرض مشتركة بين جماعة باع أحدهم حصه منها بغير إذن شركائه فهل يصح البيع في حصته وحصه شركائه أو تختص الحصه بما يخصه (أجاب) يختص حصه البيع بحصته ويبطل في حصه من لم يأذن في البيع ولم يبيع ويثبت للمشتري الخيار فان أجاز أخذ المشتري الحصه بما يقابلها من الثمن وان فسخ أخذ جميع الثمن والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(فصل في خيار الشرط)\*

(سئل) عن رجل اشترى من آخر جلا وشرط له الخيار من الجمعة الى الجمعة ثم رد الجمل المشتري وقبله البائع الا ان المشتري كان قص الجمل عنده ويدعي عليه البائع بقيمة وبر الجمل فاقيمته (أجاب) هذا البيع باطل والجمل على ذمة مالكه فان وجد أهل معرفة يعرف الجمل ويعرف وبره وشهدان قيمته كذا غرمه المشتري

مطلب امرأة لها جنان  
دفعتمها لاختها ليعمل فيها  
في الربيع الخ

مطلب فصل في تفريق  
الصفقة

مطلب رجل اشترى  
أشجار زيتون وخرج  
بعضها مستحقا الخ

مطلب باب الخيار

مطلب أرض مشتركة  
بين جماعة باع أحدهم  
حصه الخ

مطلب في خيار الشرط  
ورجل اشترى من آخر  
جلا الخ

والاحلف المشتري بيميناً أن قيمته كذا وغرم ما حلف عليه والله أعلم (سئل)  
 في رجل اشترى كراماً معلوماً وقبضه فخرج منه حصّة مستحقة للغير فما الحكم في ذلك  
 (أجاب) الحصّة المستحقة للغير لا يصح فيها البيع ثم يثبت للمشتري الخيار فان اختار  
 البيع يوزع الثمن بعد ان تقوم الحصّة ويقوم الكرم الذي صح فيه البيع وقت عقد  
 البيع فاذا كانت قيمة المستحق خمسين وقيمة باقي الكرم مائة مثلاً وزع الثمن الذي  
 جرى عليه العقد على المائة والخمسين فيلزم المشتري ثلثا الثمن ويسقط عنه الثلث  
 ولو انعكس الحال بأن كانت قيمة المستحق مائة وقيمة غيره خمسين انعكس  
 الحكم والله أعلم

\*(فصل في خيار العيب)\*

مطلب فصل في خيار  
 العيب  
 مطلب اشترى ثوراً فظهر  
 انه أعرج الخ

(سئل) في رجل اشترى ثوراً فظهر انه أعرج فادعى البائع حدوده والمشتري  
 قدمه فهل يصدق البائع أو المشتري (أجاب) يصدق البائع قال في المنهج ولو  
 اختلفا في قدم عيب يمكن حدوده حلف بائع فيصدق لموافقة للاصل من استمرار  
 العقد وانما حلف لاحتمال صدق المشتري نعم لو ادعى قدم عيبين فأقر البائع بقدم  
 احدهما وادعى حدوث الاخر فالصدق للمشتري بيمينه لان الرد ثبت باقرار البائع  
 باحدهما فلا يسلط بالشك ويحلف لجوابه على القاعدة الآتية في كتاب الدعوى  
 والبيّنات فان قال في جوابه ليس له الرد دعوى بالعيب الذي ذكره أولاً يلزمه قبوله  
 أو ما أقبضته وبه هـ هذا العيب أو ما أقبضته الا سلباً من العيب حلف على ذلك  
 لي مطابق الحلف الجواب والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر جلابرجله وورم  
 وبصدره كي ادعى البائع انه أراهما للمشتري ثم ظهر بظهوره وورم يسمى راشحة وأقام  
 على الاولين بينة بأن المشتري رآهما فهل له الرد بالثالث الذي هو الراشحة أولاً  
 (أجاب) نعم له الرد بها حيث كانت تنقص قيمة الجمل سليمياً قال في العباب  
 لو رضى بعيب أو قصر في الرد به ثم علم عيباً آخر فله الفسخ به فالعيبان الاولان  
 لا ردهما لكون المشتري رضى بهما على موجب قول البيّنة واما الثالث وهو الراشحة  
 فله الرد به لعدم الرضى والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوراً بثمن معلوم  
 فظهر به عيب وهو انه لا يحرك فهل له الرد بالعيب المذكور والرجوع بالثمن  
 (أجاب) نعم ما ذكر من عدم الحرث عيب يرد به المبيع لانه ينقص القيمة فيرجع  
 المشتري على البائع بالثمن والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جلاً من آخر  
 ثم مات الجمل فشق جوفه فوجد به مرضاً يسمى الجعاع يظهر في الابل بعد الحول فهل  
 اذا شهدت بينة بمن يعرف ذلك المرض وانه كان موجوداً عند البائع فهل

مطلب رجل باع آخر  
 جلابرجله وورم وبصدره  
 كي الخ

مطلب رجل اشترى ثوراً  
 بثمن معلوم فظهر به عيب  
 الخ

للمشتري الرجوع عليه بالنقص أولا (أجاب) فم ان ثبت قدم العيب المسمى  
 جعما وانه كان عند البائع لزم البائع أرشه فيما يظهر قال ابن حجر ومثله أى الهيمان  
 ما اشترى عند عربان مكة من داء يصيبها يسمى منه المغلة بالمعجة لكنهم يزعمون انه  
 لا يظهر الا بعد ذبحها فيعرفون قدمه وحدوثه فادبث قدمه وجب أرشه فيما يظهر  
 وقد رالارض هنا ان يقوم الجمل هنا سليما خاليا من العيب ومعيبا فيلزم البائع النقص  
 والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف غنم بها عيب قديم ولكن  
 لا يظهر الا بعد مدة طويلة فاذا ظهر علم انه سابق ويشهد بذلك أهل الخبرة فاذا ظهر  
 ردها على مالكها فبانت جميعا فهل هذا الرده صحيح ليكون العيب مكان موجودا  
 حال البيع وان لم يكن ظاهرا (أجاب) حيث شهد أهل الخبرة ان هذا العيب  
 موجود حال البيع ثم ظهر وردها المشتري كان رده صحيحا وماتت على ذمة مالكها  
 الاول فيجب عليه ردها أخذه منه من الثمن والله أعلم (سئل) في رجل اشترى  
 جلا فوجد به عيبا يقال له الصرر فردّه على صاحبه فلم يقبله وأدعى حدوثه عند  
 المشتري وأدعى المشتري قدمه فن المصدق منهما حينئذ (أجاب) هذا العيب  
 ان أمكن حدوثه صدق البائع بيمينه وان لم يمكن حدوثه صدق المشتري بيمينه فان  
 كان مع المشتري بينة تشهد بقدمه عمل به لان الصرر مما يظهر للبيدة والله أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى من آخر حمارا الحاضر المظور ثم ظهر به عيب ظاهر  
 وهو أنه يرقد تحت النمل مرارا فهل له الرده بالعيب (أجاب) نعم له الرده بالعيب  
 المذكور وان جهله لانه ظاهر وقوله له الحاضر المنظور لا ينافي في الرده اذا أراد  
 البراءة منه كان ذكره لانه ظاهر يعلم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له  
 ربع جمل به وجع في رجله جهله شريكه فزاد وجعه ثم اشترى الربع من صاحبه  
 ثم كراه فزاد وجعه فهل البيع صحيح (أجاب) حيث علم صاحب الجمل المالك  
 لثلاثة أرباع عيب الجمل لزمه ثمن الربع لصاحبه وليس له رده قهرا والله أعلم  
 \* (باب في حكم المبيع ونحوه قبل القبض وبعده) \*

(سئل) عن رجل باع آخر بقرة غائبة عن مجلس العقد وآها قبل ذلك ثم ذهب  
 ابن البائع وأتى بها فغصبت قبل القبض فما الحكم في ذلك (أجاب) الحكم  
 في ذلك انه يثبت للمشتري الخيار كما مرح به في المنهح فان فسخ بالعيب رجع على  
 البائع بالثمن وان أجاز رجع على الغاصب بالبقرة ان وجدت أو قيمتها ان تلفت  
 والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف ثورين بثمن معلوم لم يقبضه وتسلمهما  
 المشتري ثم مات احدهما وباع المشتري الآخر بعد ان استعمله مدة فما الحكم

مطلب رجل اشترى من  
 آخر نصف غنم بها عيب  
 الخ

مطلب رجل اشترى جلا  
 فوجد به عيبا

مطلب رجل اشترى من  
 آخر حمارا الخ

مطلب رجل اشترى ربع  
 جمل به وجع في رجله

مطلب في حكم المبيع  
 ونحوه قبل القبض

مطلب رجل باع آخر  
 نصف ثورين بثمن معلوم  
 لم يقبضه

الشرعي في ذلك (أجاب) يلزم المشتري جميع نصف ثمن الثورين وان ماتا هما  
 أو أحدهما ويلزمه اجرة ما استعمله منهما اجرة المثل والبيع في النصف حصه  
 الشريك باطل فيرجع مال الكه في نصفه فان تعذر طالب البائع ثمن النصف أيضا  
 ويأخذه للعبولة فان ظفر بالشورله أخذه ورد الثمن والله تعالى أعلم (سئل)  
 اذا قلتم ان المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فما حكم الزوائد المنفصلة والمنافع  
 (أجاب) اما الزوائد المنفصلة فهي امانة تحت يد البائع لا يضمنها الا بتقصير  
 واما المنافع فهي غير مضمونة على البائع ان استوفاهما صرح بذلك في البهجة  
 ومفهومه ان غير البائع لو استوفاهما كغاصب فتكون للمشتري والله أعلم  
 (سئل) عما يقع كثيرا ان الرجل يبيع داره اما حيلة أو غيرها ثم يستأجرها  
 قبل قبضها فهل تصح الاجارة واذا قلتم لا تصح لانه تصرف قبل القبض وهو لا يصح  
 فهل يلزم المستأجر الاجرة لانه يجب في اجارة فاسدة أجر المثل كما يجب في صحبة  
 المسمى (أجاب) لا يلزم البائع المستأجر اجرة اذا لم يحصل قبض لانه صرح  
 في البهجة بأن البائع اذا استعمل المبيع قبل القبض فلا تلزمه اجرة والله أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى جملا من آخر وأقبض ثمنه ثم تلف الجمل قبل القبض فهل  
 للمشتري الرجوع بالثمن على البائع (أجاب) نعم له الرجوع بالثمن ان بقي أو بدله  
 ان تلف لان البيع قبل قبضه من ضمان البائع كاذن عليه اثمة امنونا وشرحا  
 لا خلاف فيه فيما نعلم والله أعلم (سئل) في ذميين متكلمين على طائفة من  
 الارمن ادعى عليهم ارجل لدى حاكم الشرع بمال معلوم في ذمتهم استلماه لمصالح  
 دبرهما فأجابا بالاعتراف بذلك فالزمهما حاكم الشرع بدفع المال لمستحقه وكتب  
 عليهم ما حجة ثم بعد ذلك تعلل بأن هذا الدين مأخوذ بالشراء من رجل آخر بعرض  
 لا يساوي الدين فهل يقبل منهما هذا التعليل واذا قلتم لا بأن لا نقدا يديهما يدفعان  
 الدين منه والحال ان لهما عقارات وأسبابا وأمتعة بحيث لو بيع شيء منهما  
 لوفي الدين وزيادة فهل يؤمران ببيعه وقضاء الدين من ثمنه واذا تعلل بأنهم وقف على  
 كنيسة التبعدهل يصح هذا التعليل ويصح الوقف المذكور أم لا (أجاب)  
 قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام بالمعنى ومع بيع الدين لمن هو عليه بغير دين  
 كأن باع عمرو مائة له على زيد بمائة فانه صحيح كارجحه في الروضة هنا وفي أصلها  
 آخر الحج كبيعه ممن هو عليه وهو الاستبدال السابق ثم قال وشرط في منفق  
 علة الربا قبض وفي غيرهما تعين فيه أي المجلس فقط أي لا قبض فيه كالباع ثوبا  
 بدراهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس انتهى فعلم ان بيع الدين لمن هو

مطلب اذا باع دار حيلة  
 ثم استأجرها الخ

مطلب اشترى جملا ودفع  
 ثمنه ثم تلف قبل القبض

مطلب المدين اذا اعترف  
 بالدين وحكم عليه به  
 ثم تعلل لا يقبل منه



عليه صحيح قال في العباب بشرط حلولهما وقرار الدين وملائته فعلم انه لا يشترط  
مساواة العرض للدين كالبيع ويباع العقار في الدين وكذلك الاسباب واما التعلل  
بان ذلك وقف على كنيسة التعبد فانه لا يصح الوقف عليها كما نص على ذلك متونا  
وشروحا قال ابن حجر نعم لا يبطل ما فعله ذي الان ترافعوا اليها وان قضى به حاكمهم  
فتبطله وقال العلامة ابن شريف ان الديورات التي في بلاد الاسلام ليست بملاوكة  
لاهل الكفر وكذلك الكنائس ونحوها واما الا فرنج الذي لم تعقد لهم جزية  
وانما يدخلون بامان فلا يد لهم في دار الاسلام أصلا واما غيرهم من الكفار ممن له عقد  
جزية فلائهم لا يعتدرون ملكهم لها وايدست وقفا عندنا لانه لا يصح وان كان واقفها  
ذميا فهي حكم ما لم يجز عليه ملك كالموت فلا يتنع على سلطان الاسلام ان يرفع  
يدهم عنها أو عن بعضها المصلحة تظاهرها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده  
بقرة وعند آخر حجارة باع كل منهما نصف دابته بنصف الاخرى ثم فاسخا البيع  
ودفع صاحب الحجارة حجارة لامرأة في صدق وسرقت البقرة فكيف الحكم  
الشرعي (أجاب) حيث فسخ البيع كانت البقرة لصاحبها يتبع السارق فيها  
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا تماما ثم رجل اجنبي يدعي  
ان البائع لم يبعها جميعا بل ابقى له فيها حصصا وجعل الاجنبي عليها كفيلا فهل له  
المعارضة في ذلك (أجاب) ليس للرجل الاجنبي معارضة في الفرس بوجه بل  
الدعوى لصاحبها الاصل فان أثبت المشتري الشراء بجميعها منع البائع من المعارضة  
بوجه وان أثبت له فيها حصصا تبعتها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من  
آخر قنطارا من السمين فاحضره سبعة ضروفي وأخبر ان فيه سبعة اقطار ورطلا من  
السمين فخذوا المشتري عملا بخبار البائع ثم ظهر انه ناقص تسعة اقطار بعد نقله  
الى بلدة اخرى فهل يصدق المشتري بيمينه (أجاب) قال في العباب فقبضه أي  
المبيع جزافا ولو مع تصديق البائع في قدره أو مقدره بغير المشروط فاسد فيبطل  
تصرفه لئلا يضمنه فلو تلف بيده لم يفسخ ويصدق في قدره ما قبض جزافا ان تلف  
انتهى فقد علمت ان المشتري في هذه الصورة يصدق في قدره ما قبض والله أعلم  
(سئل) عن رجل استأجر على قرية له عند أهلها حاصل فطلبه منهم فلم يقدروا  
عليه فجاء كبيرهم وطلب منه دراهم سلما على زيت ويشترى له بها الحاصل  
فاحضر له دراهم مائة من حريمه وأسلمه اياها على زيت بشرطه ثم اشترى له  
بالدراهم الحاصل الذي على البلد ودفعوه له فهل السلم المذكور صحيح أم لا (أجاب)  
لا يبا. هذا السلم صحيح يجب الوفاء به حيث استوفى الشروط ولا يردح في صحته

مطلب باع كل منهما  
نصف بقرة بنصف  
حجارة الاخر الخ

مطلب اشترى فرسا  
كاملًا واجنبي يدعي ان  
البائع لم يبعها جميعا الخ

مطلب اشترى قنطار  
سمين فاحضره البائع وقال  
هذا قنطار ثم بعد نقله ظهر  
انه أقل فهل يعمل بقول  
المشتري أم بقول البائع  
الخ

مطلب استأجر قرية له  
عند أهلها دراهم اشترى  
منهم زيتا على طريق السلم  
مستوفيا شرائط الخ

كون الدراهم ممن له الحاصل أو من حريمه لأن ذلك قضيتان منفصلتان لا تقع ارض  
احدهما الاخرى لأن السلم لما استوفى الشروط كان صحيحا وكون كبير البلد يأخذ  
بالدراهم غلة يتدبها ما هو واجب عليه لا يقتضى فساد السلم الواقع صحيحا والله  
سبحانه وتعالى أعلم

\*(باب التولية والاشراك والمراحم والمخاطة)\*

(سئل) عن اشترى من آخر فرسا بمائة زلطة ثم جاء آخر بعد عقد البيع  
وركوبها عالم بالثمن فقال له المشتري أشهدكم اني أشركت فلانا في هذه الفرس  
فقال قبلت فهل يكون الرجل المخاطب شريكا في الفرس (أجاب) حيث كان  
المخاطب عالم بالثمن وقبل قول القائل بذلك صار شريكا في الفرس بنصف الثمن له  
النصف وللاخر المشتري لما النصف الثاني لأن ذلك يسمى اشراكا في البيع وهو  
كالبيع في أحكامه والله أعلم (سئل) في شريك يذن احدهما صاحبه  
ان يستدين تسعة أمداد من القمح وتسعة أمداد من الشعير ليزرعهما شركة  
وأذن له أن يأخذله خاصة مدين فأخذله ذلك ثم مات الاذن بعد أن أكل حصته  
من الزرع وخلف اولاد او تركته فهل يجب على اولاده ان يوفوا ما على أبيهم من  
الدين المدكور (أجاب) حيث أذن الميت لشريكه في الاستدانة صار وكيل عنه  
في ذلك فيلزمه دين فلما مات لزم اولاده الوارثين له وفاء الدين من التركة وذلك  
حصة المترك وتم الدين الخاص به والله أعلم (سئل) في رجل دفع لمعلم  
صباغة قماش ليطبخ له بها صابونا ثم حين الحساب حاسبه على الواحد ذهب جنزري  
بخمسة قروش الا ثلث عددي فاثلاثان ذلك القدر قيمته في مصر والحال ان الذهب  
الواحد كان في ذلك الزمن بخمسة قروش ونصف عددي ومعلم الصباغة جاهل  
بذلك فهل لمعلم الصباغة الرجوع على رب القماش عن كل جنزري بخمسة وعشرين  
فضة حيث كان جاهلا لذلك أولا (أجاب) حيث لم يقع الاتفاق على الذهب  
الواحد بمقدار مخصوص فكل ذلك باطل لأن حساب الذهب والريال وغيرهما انما  
كان باعتبار المقصود فيها والمقصود لا يضبط ولا يصح التعامل به ولا التزامه  
في الذمة ولا تقويم المصاغ من الذهب والفضة لاختلاف اغراضه فيرجع الى  
الصاغ من النقد فيقوم القماش بالصاغ ثم يجزى العشرة احدا عشر اثني عشر على  
ما تقع به العادة والاتفاق هذا هو الشرع القويم وغيره باطل لا يعمل به والله أعلم

\*(باب بيع الاصول والثمار)\*

(سئل) في رجل اشترى بزرقة نايط وزرعها وله شريك وشريكه ماحط من

مطلب باب التولية  
والاشراك والمراحم  
والمخاطة

مطلب شريك كان أذن  
احدهما للاخر بالاستدانة

مطلب رجل دفع لمعلم  
صباغة قماش ليطبخ له بها  
صابونا الخ

مطلب باب بيع الاصول  
والثمار

ثم اشياء فهل له فيها شيء أولا (أجاب) جميع ما خرج من نزر القنابيط للمشتري  
 لاشيء منه لشره يكره والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ذميين مات  
 أحدهما عن ورثة فباع الورثة نصفها لآخرهما اشتملت عليه حدودها الاربعة  
 بموجب ملك البيع المذكور ورثته بجميع حقوقه ومراقبه وحديدته وأخضابه  
 وأسبابه وما عرف به ونسب اليه وفي بعض بيوت الدار سدة من خشب مركبة  
 في البناء من كل جهة ويطلبون الورثة من المشتري قلعها وأخذها زاعمين انها غير  
 داخلة في البيع هل تدخل في البيع تبعاً حيث كانت مركبة في البناء لا منفصلة  
 عنه وان لم يصرح بذلك فما الحال (أجاب) نص ائمة المذهب على ان  
 جميع ما ثبت في الدار يدخل في بيعها وعدمها وذلك كالرفرف والساباط الذي  
 جذوعه من الطرفين عليها وكجري الماء وحريمها وشجرها ومسامير حلقة ما مع  
 مفتاحه فالسدة الداخلة في البناء داخلة في البيع قطعاً والله أعلم (سئل)  
 في رجل باع لآخر أشجار زيتون ثمن معلوم يباعاً تاماً مستوفياً شرائطه الشرعية من  
 تسليم ولزوم من الطرفين ثم أوعد المشتري البائع انه متى روله فطير الثمن يعيد  
 له المبيع ومضى على ذلك سنوات ثم بعد بدو صلاح الثمرة في ملك المشتري جاء فطير  
 الثمن فهل يجب على المشتري رد الثمرة الحاصلة في ملكه ام لا اشجاراً فقط لان الثمرة  
 زيادة منفصلة والغصن يرفع العقد من حينه لا من أصله (أجاب) حيث كان  
 البيع لازماً كان جميع ما يحدث منه من ثمرة وغيرها ملكاً للمشتري لانه ملكه  
 يتصرف فيه كيف شاء حتى ان الثمرة التي ظهرت على الشجر للمشتري الاول فان  
 أراد البيع فهو موكول الى خيره ان شاء باع وان شاء آبا ولا جبر لان الوعد لا يلزم  
 الوفاء به كما يعلم ذلك من المتون والشروح والله أعلم (سئل) في رجل له أرض فيها  
 زيتون وتين فقال له وكيل المشتري بعثني نصف هذا الكرم ونصف الوطاة بكذا  
 فقال له بعة لك والآن يدعي عدم دخول الزيتون في البيع هل يعمل بقوله  
 (أجاب) لا يعمل بقوله المذكور بل للمشتري نصف الأرض ونصف التين  
 والزيتون وغيرها ان كان قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام يدخل في بيع أرض  
 أو ساحة أو بقعة أو عرصة مطلقاً في رهنها ما فيها من بناء وشجر وأصول بقول مجزئة  
 بعد اخرى وتؤخذ ثمرته كذلك والله أعلم

\*(فصل في بيان بيع الثمرة الزروع)\*

(سئل) في رجلين اتفقا على ان أحدهما يضع البذر والأرض ويقرن ثمره بشور  
 صاحبه وهو يعمل بيده ويكون الخارج بينهما نصفين ولم يعمل الرجل المذكور

مطلب دار مشتركة بين  
 ذميين مات أحدهما عن  
 ورثة الخ

مطلب باع آخر أشجار  
 زيتون بغير معلوم الخ

مطلب رجل له أرض فيها  
 زيتون وتين الخ

مطلب فصل في بيان بيع  
 الثمر والزروع الخ

فما الحكم في ذلك (أجاب) ما يخرج يكون لصاحب البذر لأن الغلة تتبع البذر  
ويغرم لصاحبه اجرة ثوره فقط لانه عمل طامعاً والله أعلم (سئل) في رجل عنده  
ثوره لا تخرمع ثوره ليكون له ثمن المتحصل من الغلال والارض والبذر لصاحبه  
فما الحكم في ذلك (أجاب) جميع الزرع لمالك البذر وليس لصاحب الثور  
الاجرة المثل للثور فقط والله أعلم

### \*(فصل في الاختلاف في كيفية البيع)\*

مطلب فصل الاختلاف

في كيفية البيع

(سئل) في رجل اشترى أرضاً بثمانية وأربعين قرشاً منها ثور بأربعين قرشاً  
وثمانية قروش فتبين بعد شهرين ونصف أن الأرض من وقف سيده فأتى الداري  
الصحابي رضي الله عنه فأراد المشتري أخذ دراهمه لبطان البيع والبائع يريد  
أن يرد عليه الثور والحال أن الثور الآن لا يساوي عشرة قروش لأن البائع  
استعمل الثور هذه المدة في الدياسة هل له رده على مشتري الأرض أم لا لانه  
تصرف فيه هذه المدة حتى نقص ثمنه (أجاب) حيث باع غير ملك فالبيع  
باطل ويضمن الثمن ضمان غصب فيرد الثور ويضمن ما نقص منه باعتبار أقصى  
قيمة وليس له نفقة على الثور لانه أنفق لا يرجع وإن جهل الفساد والحالة هذه  
والله أعلم (سئل) عن رجل اشترى من آخر نصف جمل وهو يدعي الصحة والبائع  
يدعي الفساد وقد استعمله مدة فما الحكم الشرعي (أجاب) مذهب صحة البيع  
بصدق كائن على ذلك اثنتا عشر شرطاً عليه اجرة الجمل مدة استعماله له  
أو منعه وإن لم يستعمله والله أعلم (سئل) عن امرأة وكات رجل في شراء بيوت  
وأشجار زيتون شركة له ولها فاشترى الرجل الوكيل ذلك ثم باع حصته من  
البيوت المشتركة بينه وبينها بغير إذنها ولا علمها وماتت المرأة ولم تعلم بذلك فلما كبر  
ابنها أخبره جماعة من الناس بأن هذه البيوت المبيعة لأمت نصفها وشهدت له  
بذلك بيعة فهل له أن يدعي على المشتري ويأخذ منه ما كان يخص أمه وهل له  
أن يطالب المشتري باجرة حصته أمه مدة وضع يده عليها وهل له أن يأخذ بالشفعة  
لتبين أنه شريك (أجاب) حيث ثبت بالبيعة العادلة الشرعية أن المباع من  
البيوت لأم الرجل فيه المصف لوقوع عقد البيع لها فيه كان بيع الشريك لخصه  
الأم باطلاً لهدم أذنهما في البيع وثبت للمشتري الخيار فإن أجاز البيع كان لولدها  
أيضاً الأخذ بالشفعة إن وجدت الشروط لأخذها فيه وأما الاجرة فهي ثابتة له  
حيث ثبتت الحصته له لكون المشتري استولى عليها بغير حق والله أعلم (سئل)  
في رجل باع ربع يد لرجل آخر وقبضه المشتري ومكث يتصرف فيه مدة ثم وثلاثين

مطلب رجل عنده ثور  
ضمه لا تخرمع ثوره الخ

مطلب رجل اشترى من  
آخر نصف جمل الخ

مطلب امرأة وكات رجلاً  
في شراء بيوت الخ

مطلب رجل باع ربع يد  
لا خرو قبضه المشتري الخ

سنة والبائع حاضرنا طر لا يتكلم والا تيدعى انه حين باع ربع البلد كان يجهله  
يريد بذلك فساد البيع فهل تسمع دعواه ذلك أولا (أجاب) لا ينظر لدعوى  
الرجل المذكور لان الذي قص عليه العلماء ان المتبايعين اذا اختلفا صدق مدعى  
الصحة كما صرح به ائمتنا متروفا وشروحا والله أعلم (سئل) في رجل باع أرضا  
بينه وبين أخيه القاصر ومضى على ذلك نحو عشرين سنة فادعى هو وأخوه  
ان البيع لا مصلحة والمشتري يدعى انه لمصلحة القاصر فمن يصدق منهما (أجاب)  
لا ريب ان المشتري مدع لمصلحة البيع والاخوين يريدان فساد مدع الصحة  
يقدم بينه كاذب على ذلك ائمتنا في باب الخالف على ان الدعوى بعدمضى خمس  
عشرة سنة لا تسمع حيث نص السلطان على منع القضاة من السماع في ذلك  
والله أعلم (سئل) فيما وقع في هذا الزمان من الرجل يدفع لزيات بلدة زيتا  
من غير عقد بيع وانما هو تحت السعر فتارة ينزل السعر وتارة يرتفع وتارة لا ولا  
ويدفع الزيات لصاحب الزيت دراهم كذلك فاذا وقع بينهما خلاف فما الحكم  
الشريعي (أجاب) حيث لم يقع بين الزيات ومالك الزيت عقد بيع بأن يقول له  
بعثك هذا الزيت بكذا فيقول اشتريت فالزيت باق على ذمة صاحبه فله المطالبة  
بالزيت والدافع للدراهم يطالب بها فليس لصاحب الزيت الا قيمة يوم المطالبة هذا  
هو الشرع القويم يعمل به من هو على الدين القويم والله أعلم  
\*(معاملة الرقيق)\*

طلب رجل باع أرضا  
بينه وبين أخيه القاصر  
فمن يصدق

طلب فيما وقع في هذا  
زمان من الرجل يدفع  
زيات بلدة زيتا الخ

طلب معاملة الرقيق  
عن أمة اسـ تولدها  
سيدها الخ

(سئل) عن أمة اسـ تولدها سيدها وكان يمتعها بامتعة من لباس وفرش  
وغيرها ومات عنها والاسباب عندها فعتقت بموته فهل الاسباب التي متعها بها  
سيدها لها ام للورثة غيرها (أجاب) عبارة ابن حجر مع متن المنهاج ولا يملك أى  
المالك محلها بسائر أنواعه ما عدا المكاتب ولوملكه سيده أو غيره في الاظهر لقوله  
فعلى مملوك الا يقدر على شيء وكلا لا يملك بالارث وازدادة الملك اليه في خبر  
الصحيحين من باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المبتاع للاختصاص  
للمالك والالفاظ جعله لمالكه انتهى فقوله سائر أنواعه دخل في ذلك ام الولد  
فانه سارقية مادام سيدها حيا فجميع ما كان معها ولو بتملك سيدها للورثة على  
حسب ارثهم منه والله أعلم

\*(كتاب السلم)\*

(سئل) في رجل استجر من آخر ثمانية قروش الاثلاث ثم جعل ذلك على اننى  
عشره دامن الحنطة فهل تلزمه ام الدراهم (أجاب) هذا السلم باطل لان شرط

طلب كتاب السلم  
رجل استجر من آخر  
انية قروش الخ

صحته ان يكون رأس مال السلم حاضرا لادينا في الذمة فلا يكفي فليس على الرجل  
 المذكور الا الدراهم فقط لفساد السلم والله أعلم (سئل) عن رجل أسلم  
 آخر قد رآه معلوما من الدراهم على قدر معلوم من الخنطة بشرط أن يكون من قرية  
 كذا وهي صغيرة فهل هذا السلم صحيح والحال انه لم يخرج منها في تلك السنة شيء  
 (أجاب) قال في المنهج وشرحه وفسد أي السلم أيضا بتعيين قدر من عمر قرية قليل  
 لانه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء فحيث عين السلم من خنطة القرية الصغيرة  
 وخنطتها قليل ففسد السلم سواء خرج منها شيء أم لا فليس للسلم الا رأس مال السلم  
 والله أعلم (سئل) عن رجل باع آخر قد رآه من الخنطة المعلومة بثمن معلوم  
 ثم جعل ذلك الثمن رأس مال سلم في خنطة معلومة فهل يصح ذلك (أجاب)  
 لا يصح هذا السلم بل هو باطل لان شرط رأس مال السلم أن لا يكون ديناً وهنا  
 دين فلا يصح نعم لو بقي ثمن القمح بحاله ثم طال به ودفع له عنه قمحا وان زاد على  
 الاصل لدخوله تحت قولهم وصح استبدال عن دين غير ثمن بغير دين ظاهره  
 ولو كان البديل من جنس بدل الدين والله أعلم (سئل) عن رجل قروى  
 جاء عليه نائبة ظلمة لحاكم العرف ولم يدفعها فاستلم شيخ قريته من آخر أربعة قروش  
 عددي في أربعة أمدا من الخنطة وأدعى انه دفع ذلك في نائبة والا شيخ القرية  
 يزعم صحة السلم عليه ويريد الزامه بالخنطة المذكورة هل له ذلك ويصح أولا  
 (أجاب) حيث لم يصدر عن الرجل المذكور اذن لشيخ القرية في استلام المبلغ  
 المذكور فالسلم باطل للرجل واما شيخ القرية ان أسلم سلما صحيفا فهو لازم له  
 ولا يلزم الرجل المذكور من القمح شيء اذا ليس لاحد ان يلزم ذمة أحد ما لا بلا اذن  
 والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر أربعة قروش وثلاث فطالب به فقال له  
 ليس معي شيء فقال له قبلتها عليك بمدى قمح فقال قبلت فهل يكون ذلك سلما  
 صحيفا يلزم به القمح أو لا يلزم من عليه الدين الا الدراهم (أجاب) هذا سلم باطل  
 لعدم وجود شرطه وهو قبض رأس مال السلم في المجلس فلا يكون ديناً وانما يلزمه  
 الاربعة قروش وثلاث فقط والله أعلم (سئل) في رجل أسلم لانا من معلومين  
 في مقدار من الغلة معلوم لاجل معلوم ثم نودي على السكيل بانقص مما كان عليه  
 فهل للمسلم ان يأخذ بالسكيل الاول ام بالذي نودي عليه الآن (أجاب) يجب  
 على المسلم اليه دفع ما أسلم اليه فيه بالسكيل الاول لانه هو اللازم لذمته فلا عبرة  
 بما حدث بعد ذلك من النداء سواء زاد أو نقص عما كان اولاً لان عقد السلم منزل  
 على المعتاد عرفا وقته والله أعلم (سئل) في رجل دفع لجماعة أربعة أرطال

مطلب رجل أسلم آخر  
 قد رآه معلوما الخ

مطلب رجل باع آخر  
 قد رآه من الخنطة الخ

مطلب رجل قروى جاء  
 عليه نائبة ظلمية الخ

مطلب رجل له على آخر  
 أربعة قروش وثلاث الخ

مطلب رجل أسلم  
 لانا من معلومين الخ

مطلب رجل دفع لجماعة  
 أربعة أرطال الخ



من البن بأربعة وعشرين قرشا وأجلها إلى أجل معلوم وقال لهم ان فات الاجل  
تكون بثلاثين مدامن القمح فهل اذا فات الاجل يلزمهم القمح المذكور أم لا  
(أجاب) هذا سلم باطل باتفاق فلا يلزم الا الدراهم المذكورة ولا يلزمهم شيء ومن  
القمح لبطلان السلم من وجوه شتى والله أعلم (سئل) في امرأة أسلمت لآخر  
دراهم على زيت معلوم ورهن عندها بارودة ثم اعارتها لآخر وضاعت فما الحكم  
في ذلك (أجاب) يجب على الرجل دفع الزيت للمرأة المذكورة وتضمن له  
البارودة لصاحبها فان شهد بقيمتها من يعرفها الزمها ذلك والا حلفت يميناً على القيمة  
لانها غارمة ولها الرجوع على المستعير لان العارية مضمونة على آخذها وأتلفت  
بغير الاستعمال المأذون فيه والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر عشرة  
أرطال من الارز على عشرة أجرار من زيت سلما فهل يصح ذلك ويجب دفع الزيت  
أولا (أجاب) هذا السلم باطل لانه رباً لان بيع الطعوم بالمطعوم يشترط فيه  
الحلول والقبض وان وافق في الجنس شرط أيضاً التماثل فليس على الرجل الاخذ  
الارز الارز أو بدله والله أعلم (سئل) في رجل أسلم إلى آخر على مائة جرة من  
الزيت سلماً شرعياً وأوصله منها سبعين وبقي له منها ثلاثون قومها عليه بالسعر الواقع  
فبلغ ثمنها ستين قرشاً ثم في العام القابل لم يرض بالتقويم ورجع إلى دين السلم لكون  
الزيت صار على قيمة فقوم الثلاثين بمائة وخمسين قرشاً وألزم على زعم ذمته بها  
ثم ان المسلم اليه باعه ربعه بالمبلغ المذكور واستولى على البدل ثلاث سنين  
يستغل البدن ويأكل منافعه فهل هذا التقويم والبيع صحيح أولاً (أجاب)  
لا يصح الاستبدال عن دين السلم اتفاقاً تقويم الثلاثين جرة بالمال المذكور باطل  
وكذلك التقويم الثاني أيضاً باطل فظهر ان ليس للمسلم الا ما بقي له من الزيت وهو  
الثلاثون جرة من الزيت وان يبيع ويبع البدن بالمال المذكور باطل لانه مبني على  
الباطل والمبني على الباطل باطل والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر مالاً  
معلوماً على تسعة أكيال من البزرة ثم طال به بها في زمن لا وجود لها فيه فقومها  
عليه بمال معلوم فهل الواجب على المسلم اليه المال أو البزرة (أجاب) المصريح  
في كتب المذهب متونا وشروحا ان دين السلم لا يصح الاستبدال عنه قال في شرح  
المنهج اما الدين المثل كالسلم فيه فلا يصح استبداله بما لا يتضمن اقاله لعدم  
استقراره فانه معرض بانقطاعه للانفساخ أو الفسخ لان عينه تقصد فليس للمسلم  
الا البزرة عينها لا بدلهما من المال والله أعلم (سئل) في رجل غائب عن بلد  
فحصل لاهل البلد ظلامة فاستلم احدهم عن الغائب على زيت زيتونه بغير اذنه

مطلب امرأة أسلمت  
لا آخر دراهم على زيت  
الخ

مطلب رجل دفع لآخر  
عشرة أرطال الخ

مطلب رجل أسلم إلى  
آخر على مائة جرة الخ

مطلب رجل أسلم آخر  
مالاً معلوماً الخ

مطلب رجل غائب عن  
بلده وحصل لاهل البلد  
ظلامة الخ

فهل يلزم الغائب دفع الزيت المذكور باع أحدهم بعض أسبابه بغير إذنه فهل يصح البيع أيضاً لا (أجاب) السلم الواقع على الرجل الغائب باطل باجماع المسلمين وكذلك بيع ماله بغير إذنه في غيبته باطل اجماعاً فلا يلزم الرجل دين السلم ويجب على المشتري رد ما اشتراه من ماله ويرجع على قابض الثمن والله أعلم (سئل) في رجل استلم من آخر على يميز مصبوغ فهل يصح السلم فيه لا كونه مصبوغاً (أجاب) حيث كان السلم في مصبوغ بعد التسليم فلا يصح السلم وإن كان في مصبوغ قبل التسليم صح السلم والله أعلم (سئل) في أهل قرية آتهم أهل قرية أخرى بقتيل فشى بينهم رجلان بالصلح فاصلما بينهم فطلبوا من أهل البلد المتهم مائة قرش في نظير ما عملاه معهم فاذعنوا لهم بمائة قرش ثم جاء أحدهما وقال نبقى هذه المائة قرش على مائة جرة زيت فأخرج من جيبه محرمة بهادرهم وسلمها لرجلين من أهل القرية على مائة جرة من الزيت فهل يلزمهم الزيت المذكور ويكون السلم صحيحاً أولاً (أجاب) ما وقع من الرجل المذكور من تسليم المحرمة بما فيها على مائة جرة زيت للرجلين المذكورين باطل لا مور منها جهالة ما في المحرمة ومنها أن أهل القرية لم يلزمهم من المائة قرش شيء لأنها احسان منهم ومنها عدم أخذهم للرجلين في السلم المذكور فدعوى الرجل المذكور بالزيت باطلة لما ذكر فلا يصح لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخرج من محرمة خمس زلاطات سلمها لثلاثة رجال على مائة وخمسين جرة من الزيت سلماً مستوفياً لشروط السلم فهل يجب عليهم الوفاء (أجاب) حيث وجدت شروط السلم الشرعية وجب على المسلم إليهم الوفاء ولا يضر كون رأس المال قليلاً أي مال السلم خمس زلاط لوجود الرضا والعلم والقبض والله أعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر مالا معلوماً على قدر معلوم من البزرة سلماً للمسلم إليه قدر معلوم من القمح قال للمسلم هو تحت يدك حتى أسلمت البزرة ولم يتسلم المسلم إليه القمح فدفع له حصته من البزرة وبقي له حصته ولكن يدعي المسلم إليه أنه حصل في القمح سوس نقص بسببه فهل يجب على المسلم إليه دفع بقية البزرة وهل يضمن المسلم نقص القمح أولاً (أجاب) يجب على المسلم إليه دفع ما بقي بذمته من البزرة ولا يكون المسلم ضامناً لنقص القمح لأنه لم يدخل في تسليمه لأن الرهن لا يلزم إلا بالقبض وقبض مثل هذا بالكيل والنقل على أنه إذا لم يحصل منه تقصير في الرهن لا يكون ضامناً للنقص والله أعلم (سئل) عن رجل استلم من آخر ستة قروش على ستة أمداد من القمح دفع منها مدين وقومت الأربعة بأثنى عشر قرشاً ثم عمل لها رباً ثلاثة قروش ثم جاءت

مطلب رجل استلم من  
آخر على يميز الخ  
مطلب في أهل قرية  
آتهم أهل قرية آخر الخ

مطلب رجل أخرج من  
محرمة خمس زلاطات الخ

مطلب رجل دفع لا آخر  
مالاً معلوماً الخ

مطلب رجل استلم من  
آخر ستة قروش الخ

عليه الخمسة عشر عشرة أمداد من القمح فما الحكم الشرعي فيما ذكر (أجاب)  
 ما وقع أولا من تقويم الأربعة أمداد بالاثني عشر قرشا وجعل الربيع لها ثلاثة باطل  
 باتفاق علماء ثلثان مال السلم لا يعتاض عنه ولأن ما في الذمة لا يباع لمن هو في ذمته  
 وما وقع ثانيا باطل لا مريين لأن المني على الباطل باطل ولأن ما في الذمة لا يكون  
 رأس مال سلم فليس للرجل إلا الأربعة أمداد الأصلية ولا يجوز له طلب غيرها  
 إن كان منقاد الله المجدية والله أعلم (سئل) في رجل أذن لا آخر يأخذه  
 دراهم فأخذها وسلمها له على ثمانية وثلاثين جرة زيت ثم للمسلم إليه زيتون ودفعه  
 للواسطة ليعمره ويأكل الربع والثلاثة أرباع الباقية يدفعها للمسلم نصفها بحسبه  
 من المسلم فيه والنصف الآخر تحت صبره إلى أن يسده في الزيت المسلم فيه ثم مات  
 المسلم إليه والآل وارثه يقول أنا لا أرضى إلا أن يحاسب المسلم بجميع ما دفع إليه  
 فهل له ذلك أولا (أجاب) ما وقع من الاتفاق من أن نصف الثلاثة أرباع يكون  
 له ولا يحسب لكونه في نظير الصبر لا يعمل به بل جميع ما وصل من الزيت ليد  
 المسلم من جميع الثلاث أرباع يحسب عليه فإن وفي بالذي له فذاك والا إن بقي له  
 شيء أكمل له أو زاد عنده شيء أخذ منه والله أعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر  
 مائة قرش على سبعة وثلاثين جرة زيت كل جرة ثمانين فضة من زيت شقبا  
 ثم ارتفع الزيت فهل يجب على الآخر دفع الزيت المذكور الواقع عليه العقد  
 أم يدفع بالسعر الواقع (أجاب) حيث كان الأمر كذا كره على الآخر دفع الزيت  
 المذكور لأن ما ذكر عقد سلم يلزم على المسلم إليه دفع ما وقع عليه العقد من الزيت  
 المذكور ولا عبرة بارتفاع السعر وانخفاضه والله أعلم (سئل) في رجل عليه  
 زيت سلم لرجل شيخ ببلاد فجاءه وطالب منه ما عليه من الزيت فلم يجد عنده سداد  
 فقال له الشيخ يعني هذا الزينون بهذا الزيت وخاف منه لكونه حاكما فباعه له  
 ثم قال في المجلس أشهدكم أيها الحاضرون أن زيتوني ما عليه بيع ولا شراء ثم هذا  
 الشيخ باع الزيتون لجماعة من أهل بلد صاحب الزيتون فهل البيع الأول والثاني  
 صحيح أولا (أجاب) بيع الزيتون بزيت السلم باطل اتفاقا قال في المصحح وشرحه  
 لنسخ الإسلام في باب السلم وخرج بما ذكر إذا أدى غير جنسه ونوعه عنه كبراعه  
 بشعير وتمبرني عن غمر معقلى فلا يصح لامتناع الاعتياض عن المسلم فيه كما مر وقال  
 في ما مر ما الدين المئمن كالمسلم فلا يصح استبداله فيما لا يتضمن إقالة لعدم استنقراره  
 فانه فيه معرض بانقطاعه للانفساخ أو الفسخ ولأن عينه تقصد إذا علمت ذلك فقد  
 علمت أن أخذ الزيتون ولو كان برضى المالك عن الزيت باطل لما علم وهنا وجه

مطلب وجعل أذن لا آخر  
 أن يأخذه دراهم الخ

مطلب رجل دفع لا آخر  
 مائة قرش الخ

مطلب رجل عليه زيت  
 سلم لرجل شيخ ببلاد الخ

للطماعين غير ما ذكر من الإكراه ان وجدت شروطه وفسخ البيع باسمه الرجل  
في المجلس لان الفسخ فيه نقاد البيع الثاني المرتب على البيع الاول الباطل باطل  
لان المبني على الفاسد فاسد والله أعلم (سئل) في رجل يعرف رجلا من الغور  
سلم له سبعة قروش على بركة فجاء رجل من أهل بلده ومعه أيضا سبعة قروش  
فدفعها له سلمه حكم ما دفع الرجل فهل لصاحب السبعة الثانية طلب على الرجل  
الواسطة (أجاب) ليس للرجل ان يطالب الواسطة حيث لم يتسلم ولم يضمن  
وانما له ما جعلا الطلب على الرجل الغور اني اتخذ والله أعلم (سئل) في أهل  
قرية ربط لهم الحاكم جماعة فحضر رجل كبير قرية ومعه جماعة من اللوند فطلب  
منهم ما على جماعتهم وقدر مستون أسديا فامتنعوا القلة ما يدهم فاحضرهم كيسا  
لا يعلم ما فيه فاسلمه لثلاثة منهم على ثلاث مرات كل مرة يستلمه لواحد منهم على اثنين  
وعشرين جرة والثاني كذلك ولو احدى على احدى وعشرين جرة وتعهدهم باطلاق  
جماعتهم ثم ان اللوند ربطوا منهم أيضا اثنين فاقلت واحد واحد بقى ثم انه  
أشهد أنه لا يدفع ذلك فهل يلزمهم هذا الزيت (أجاب) هذا السلم باطل  
لعدم معرفة ما في الكيس ولوجود الشرط فاسد وهو التزامه اطلاق المربط وهو  
لا قدرة له على ذلك على ان منعهم له من الدفع يوجب عدم دفعه للحاكم فكل ذلك  
مبني على غير اساس والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ستة قروش  
ونصف سلما على ستة جرار زيت ثم انه طلب منه الزيت في وقت الزيت فيه  
كالمعدوم فهل يجوز لصاحبه ان يقومه ويجعل ثمنه رأس مال سلم آخر (أجاب)  
حيث كان من عليه الزيت معسرا وجب على المسلم له الصبر الى الميسرة قال تعالى  
وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ثم ان صبر المسلم أخذ الزيت والافله فسخ السلم  
وأخذ رأس المال الذي هو الستة ونصفا وما تقويم الزيت وجعل النجمة رأس مال  
سلم فلا يجوز ولا يصح فان فعل فليس له الا دين السلم والله سبحانه وتعالى أعلم  
(فصل في القرض) \*

مطلب في رجل يعرف  
رجلا من الغور سلم له  
سبعة قروش الخ

مطلب في أهل قرية ربط  
لهم الحاكم الخ

مطلب في رجل دفع لآخر  
ستة قروش ونصف الخ

مطلب في القرض  
وحاكم سياسة نزل على قرية  
من قرى المسلمين الخ

(سئل) في حاكم سياسة نزل على قرية من قرى المسلمين ولم يندفع عنها  
الا بدراهم فجاء بعض أهلها الى آخر وقال له ادفع عنا هذا الحاكم وجميع  
ما تدفعه له ندفعه لك ففعل كما أمر فهل والحالة هذه يرجع بما دفع على القائل أولا  
واذا قلتم نعم فنأين تكون هذه المسئلة (أجاب) نعم للدافع الرجوع على العاقل  
لأنه له في ذلك نفعاً وهو يرجع على أهل بلده ان كان منصوباً لذلك أو أدنوا له  
في ذلك وذلك من القرض المحكمي قال ابن حجر اما القرض المحكمي فلا يشترط فيه

صيغة كاطعام جائع وكسوة عار وانفاق على لقيط ومنه أمر غيره بإعطاء ماله غرض  
فيه كإعطاء شاعر أو ظالم أو أطماع فقير أو فداء أسير الخ وقد عرفت أنها من باب  
لقرض والله أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر دراهم قرضاً وضمنه فيها  
غيره وجعل له حصه من القمح معلومة في نظير ذلك فهل يجوز ذلك ويصح ويلزم القمح  
(أجاب) هذا العقد عقد ربو وهو بالفضل وهو البيع بزيادة وهو باطل إجماعاً  
واقوله صلى الله عليه وسلم كل قرض جرنفع فهو وبافي يجب رد القمح إن أخذوا وجد  
والأرد مثله لأنه مثلي وعلى المقرض رد المال الذي أخذه قرضاً ولا يلزمه شيء من  
القمح والله أعلم (سئل) في رجل ربطه حاكم وأخذ منه مالا قهرأوله رفيق  
في بلده فالزمه بمبلغ ودفعه له بناء على أنه إذا أصابته نائبة ساعده أيضاً فإصابته  
نائبة فلم يدفع معه شيئاً فهل له الرجوع عليه بمادفعه له أولاً (أجاب) لا ينبغي على  
من له في الفقه ادنى المسامحة أن يدفع له الرجوع بمادفع على الرجل لا موره منها كونه  
تسلم المال منه ومنها أن الدافع لم يبدل ماله بمجاناً ومنها حيث جرت العادة بالرجوع  
فله الرجوع بمادفع كما صرح بذلك أئمتنا في النقوطة والله أعلم (سئل) في أهل  
قرية طلب منهم حاكم البلاد أن يعطوا ما لا يعتاد عليهم بأخذه منهم وربط عليه رجلاً منهم  
فأذن أهل القرية لآخ المربوط أن يستدين المال المذكور ليطلب به أخاه ويرجع  
عليهم فاستدان ودفع وفك أخاه فهل له الرجوع أولاً (أجاب) نعم له الرجوع  
عليهم بمادفع لأن لهم في ذلك غرضاً ومصلحة وهي رد الظالم عنهم قال ابن حجر  
أما القرض الحكيم فلا يشترط فيه صيغة كاطعام جائع وكسوة عار وانفاق على  
لقيط ومنه أمر غيره بإعطاء ماله فيه غرض كإعطاء شاعر أو ظالم أو أطماع فقير  
أو فداء أسير أو نحو ذلك فقد صرح بأن ذلك من القرض الحكيم والله أعلم  
(سئل) في رجل دفع لآخر دراهم قرضاً واختار الصبر عليه إلى مدة معلومة  
فهل يلزم المقرض الصبر على المستقرض المدة التي اختارها (أجاب) المقرض  
محسن بقرضه والصبر وعد لا يلزم الوفاء به فلا يؤثر في المقرض فيجب على المقرض دفع  
مال القرض حالاً ولا يجوز له التأخير متى طلبه المقرض وإن قال له اصبر عليك لزم  
معين والله أعلم (سئل) في رجل أقرض آخر نحاساً معلوماً وطلبه منه  
فهل يجب عليه دفع المثل فإن لم يوجد فالقيمة يوم الطلب فإن امتنع مع يساره وقدرته  
فهل يجب على أخذ ذنبك من حاكم الشرع أن يجوباً بشافياً تعط جزاءه وإفياً (أجاب)  
لا شك ولا ريب أن النحاس مثلي يصح قرضه ويجب على المقرض رد المثل وإن  
زادت قيمته أضاعاً فمضاعفة فإن تعذر وجود المثل بأن يتفق التعذر لأن النحاس

مطلب رجل اقترض من  
آخر دراهم ضمنه

مطلب رجل ربطه حاكم  
وأخذ منه مالا الخ

مطلب أهل قرية طلب  
منهم حاكم البلاد الخ

مطلب رجل دفع لآخر  
دراهم قرضاً الخ

مطلب رجل أقرض آخر  
نحاساً الخ

كثير موجود فله دفع عن المثل يوم الطلب بالغاما بلغ لانه قيمة الواجب للمقرض وهو  
التحساس ويحرم على المقرض التأخير ساعة واحدة حيث كان قادرا على الوفاء قال  
صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم وفي رواية مطل الواجب عرضه وعقوبته بل  
يفسق قيل ان تكرروا الطلب وقيل وان لم يتكرر لانه ظالم بالتأخير وكان للماكم  
الشه عى جبره على دفع مثل التحساس المأخوذ ان وجدوا لا دفع عن المثل فان ظهر  
منه عناد في دفع الحق كان للماكم تغزيره بحبس وغيره لا متناعه من اداء الحق  
الواجب عليه وقد قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم  
ثم لا يحدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما فاقبل قوله تعالى ويسلموا  
تسليما ان كنت فهميا والله أعلم

### \*(كتاب الرهن)\*

مطلب كتاب الرهن  
ورجل تحت يده أرض الخ

مطلب رجل اسمه حماد  
باع آخر كرم الخ

(سئل) في رجل تحت يده أرض وقف بزرعها رهنها عند رجل وشرط عليه  
المرتحن ان يضع ما عليه من الخراج فهل يعمل بهذا الشرط (أجاب) هذا شرط  
باطل لا يعمل به فعلى زارع الأرض ان يضع ما عليه من الخراج المستحق على  
الوقف لما علم من عدم العمل بالشرط المذكور والله أعلم (سئل) في رجل اسمه  
حماد باع آخر كرم ما يدعى وارث حمادانه رهنه عند رجل يقال له خريان على ان  
يا كل ثمرة فهل البيع الواقع للرجل المذكور صحيح ولا عبرة بالرهن (أجاب)  
حيث وجدت شروط البيع المعنوية فهو صحيح معمول به اجماعا واما الرهن المذكور  
فباطل لشرطه كل الثمرة فيه لان ذلك مما يبطل الرهن فاذا بيع الراهن لكرمه  
المذكور صحيح معتد به ولا عبرة بالرهن لفساده اذ لا يترتب على فاسده حكم أصلا  
والله أعلم (سئل) في رجل رهن ربيع بد عند آخر على دين معلوم وشرط  
المرتحن على الراهن ان يأكل جميع ما يتحصل من الحصة فهل يصح هذا الشرط  
واذا أكل منه شيئا (أجاب) هذا شرط باطل لا يجوز العمل به والرهن المشتل  
عليه باطل أيضا كانه على ذلك ائتمنا متونا وشرعا يجب على المرتحن رد ما أخذه  
من ربيع حصة البدع على الراهن وعلى الراهن دفع دينه والله أعلم (سئل)  
في دار بعض مالكا وبعضها وقف رهن صاحب الملك حصته عند رجل على مبلغ من  
غير تسليم بل بلفظ تكون هذه الحصة رهنا عندك الى حين وفاء هذا المبلغ وكتب  
بينهما تسلك بهذا الاشارة فهل هذا الرهن بهذا اللفظ صحيح أم لا (أجاب)  
رهن المشاع صحيح من الشريك وغيره ولكن لا بد في الرهن من القبض وقبض  
المشاع بقبض كله كافي البيع فيكون بالتولية في غير المنقول وبالنقل في المنقول

مطلب في دار بعض مالكا  
وبعضها وقف الخ



مطلب رجل رهن عند  
آخر أرض الخ

مطلب عن أرض رهونة  
عند شخص الخ

مطلب رجل أخذ من آخر  
دراهم ورهن الخ

مطلب في رجل أخذ من  
آخر دراهم ثلاثين الخ

مطلب رجل رهن عند  
آخر كرم عنب الخ

مطلب رجل اشترى من  
آخر بطحا الخ

كما هو صريح كلامهم والحالة هذه والله أعلم (سئل) عن رجل رهن عند  
آخر أرضا فزدها المرتهن فهل يجب عليه اجرتها (أجاب) نعم يجب عليه دفع  
الاجرة لما لكها حتى لو شرط في عقد الرهن ان يأكل المرتهن منفعتها ففسد الرهن  
ولزمه دفع الاجرة والله أعلم (سئل) عن أرض رهونة عند شخص بالعه  
مالكها من غيره فهل يصح ما دام على الرهن درهم واحد (أجاب) لا يصح بيعه  
لغير المرتهن وبلاذنه لان فائدة الرهن حجر المرتهن على الموهون ومنعه من التصرف  
فيه الا باذنه له فبعث لم يأذن فالبيع باطل الا من المرتهن لان الحق له والله أعلم  
(سئل) في رجل أخذ من آخر دراهم ورهن له عليها كراما وصارياً كل غلته  
واختلفت المعاملة فهل له الرجوع عليه بما أكله من غلة كرمه وهل العبرة في بذل  
ما أخذه بهذا الزمن أو بالزمن الذي وقع فيه الاخذ (أجاب) ما أكله المرتهن  
من غلة الكرم الموهون وجب عليه دفعه لما لك الكرم حتى لو شرط ذلك في عقد  
الرهن ففسد كما هو صريح المتون والشروح والعبرة في جميع المعاملات بحالة الدفع  
لانه هو المراد للعائد من واما التغير الواقع في المستقبل فغير مراد لهم اقطعا فان كان  
حال العقد زائداً ثم نقص وجب دفع الزائد وان كان ناقصاً ثم زاد وجب دفع  
النقص والله أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر دراهم ثلاثين قرشاً ورهن  
عنده كرم عنب وأخذ المرتهن غلته فهل للراهن الرجوع بما أخذه المرتهن من غلة  
الكرم (أجاب) نعم له الرجوع بما أخذه المرتهن وان شرط ذلك في عقد الرهن  
فانه يفسد ويرجع عليه بما أكله منه والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند  
آخر كرم عنب ومكث تحت بد المرتهن مدة يوماً كل ربيعة ثم مات الراهن وخلفه  
وارثه ثم أكل المرتهن أيضاً ربيعة في مدة الوارث وهو يدعي انه رهن على أربعين  
قرشاً ومعه بينة والمرتهن يدعي انه رهن على تسعين ومعه بينة فما المصدق من  
البينتين وهل للوارث الرجوع بما أكله المرتهن من ربيع الكرم من المورث  
والوارث (أجاب) بينة المرتهن مصدقة لان معها زيادة علم ولا وارث الرجوع  
بجميع ما أخذه المرتهن من ربيع الكرم سواء كان ذلك بعد موت مورثه وهو  
ظاهراً وقبلاً لان ذلك من جملة ما ورثه لان الرهن بشرط ان يأكل المرتهن الربيع  
باطل لا يعمل به حتى لو لم يشترط أكله وشرط كونه رهناً مع الاصل ففسد أيضاً كما هو  
مصرح به في المتون والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بطحاً ورهن  
عنده عقفاً ومكثت عنده نحو ثلاث سنين وجاءها كرم ظالم نهب البلد وما فيها  
وذهبت المسكين فهل يضمنها المرتهن (أجاب) حيث لم يحصل من المرتهن تقصير

لا يضمن السكين ولا يضيع من الدين وهو من البطيخ شي بل يرجع المرتهن على  
 الراهن والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر بدينار بشرط أنه إذا رزله الثمن يبيعه له  
 ثانيا فهل هذا البيع المشتمل على الشرط المذكور صحيح أم لا (أجاب) كل بيع  
 وشرط باطل إلا ما استثنى وليس هذا منه فيكون البديا باعاً على ذمة مالكه ويجب  
 عليه رد الثمن على المشتري ويجب عليه تسليم البديا بآثاره وهو بيع الوفاء عند  
 السادة الحنفية وحكمه حكم الرهن أي فيكون باقياً على ذمة المالك أيضاً وعلى  
 كلا المذهبين جميع ما يحصل من البديا من الربح فهو لمالك البديا والله أعلم  
 (سئل) عن رجل له عند آخر دين رهن عليه زيتوناً ومصرة ونصف فدان  
 فاستغل الجميع المرتهن فهل للراهن الرجوع عليه بما استغله من الزيتون والبقر  
 والمصرة أولاً (أجاب) نعم لمالك المذكورات الرجوع على المرتهن بأجرة  
 المصرة والبقر أقصى الأجرة وما أخذه من زيت الزيتون يرجع عليه بمثله لأنه  
 مثلي ولا أجرة لعمله في الزيتون لأنه متبرع حتى لو شرط كونه مذكراً ففسد الرهن  
 والراهن الرجوع أيضاً والله أعلم (سئل) في رجل تحت يده قيراط من بد  
 رهنًا ثم اشتراه من رهنه بينة شرعية برزله رجل يدعي أنه اشتري القيراط  
 من الراهن باذن المرتهن والشاهد عدو للمشتري لا للمرتهن فما الوجه الشرعي  
 (أجاب) إذا تعارض البيعتان قدمت بينة واضع اليد وهو المشتري المرتهن هذا  
 على صحة الشهادة وأما العدو فلا تقبل شهادته على عدوه وهو من يفرح لحزن  
 خصمه ويحزن لفرحه والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر سيفاً وتصرف  
 فيه المرتهن بغير إذن الراهن ثم اختلفا في القيمة فما الحكم في ذلك (أجاب)  
 أن وجد مع صاحب السيف من يشهد له بقيمة سيفه وهو من أهل الشهادة عمل  
 بالبينة الشهادة بذلك والاصدق الغارم يمينه عملاً بالقاعدة في ذلك والله أعلم  
 (سئل) في رجل تحت يده عتق رهن دفع صاحبها ما عليها وقال له أرسلها إلى مع  
 عابر طريق فأرسلها مع رجل فقال له أرسلها لصاحبها فأخذ دفعها لصاحبها نحو  
 شهرين ثم ادعى أنها ضاعت فهل يكون الأخذ لها المؤخر دفعها ضامناً لها أم لا  
 (أجاب) نعم يضمن الرجل الأخذ للعقبة لتقصيره بتأخير الدفع لمالكها حتى  
 ضاعت والله أعلم (سئل) في رجل دفع لذي ثلاث شمسات ليرهنها له عند  
 أحد فرفضها وادعى المرتهن أنه تصرف فيها وبها أجار معادن فما الحكم الشرعي  
 في ذلك (أجاب) أن وجد بينة عادلة تشهد على قيمة الأجار وقيمة الذهب عمل بها  
 وغرم المرتهن تلك القيمة والافاقول قوله يمينه لأنه غارم والله أعلم (سئل)

مطلب في رجل باع بدينار  
 بشرط الخ

مطلب رجل له عند آخر  
 دين رهن عليه الخ

مطلب رجل تحت يده  
 قيراط من بد الخ

مطلب رجل رهن عند  
 آخر سيفاً الخ

مطلب رجل دفع لذي  
 ثلاث شمسات الخ

في رجل عنده عقف وهو دفعها الرجل يوصلها الى مالكةا فعرضها عليه وقال له الامين  
خذ عقفك التي هي رهن عند فلان فقال له ردها للذي اخذتها منه فرجع بها  
ليوصلها له فاخذت منه نهبا في الحبال فهل يكون ضامنا لها (اجاب) حيث  
أقر ما مالكةا تحت يد الامين صارت عنده أمانة فاذا نهبت منه قهرا لا يكون ضامنا  
لها فتضيع على مالكةا والله أعلم (سئل) في رجل رهن كرم غناب وتين عنده  
آخر فأكل المرتين ريعه فحوسبعة عشر سنة ومات الراهن وخلف أولادا قصرافهل  
للمتكم عليهم أن يرجع على الرجل الا كل للربيع ويدفع ماله من الدين (اجاب)  
نعم يجب على الرجل المرتين أن يدفع جميع ما أخذه من الكرم لولى القصر وان شرط  
أكل الربيع في عقد الرهن فإنه باطل ولا يعمل بهذا الشرط ويفسد الرهن ويدفع  
دين المرتين والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين وله أولاد ولم يخلف  
وفاء فهل يلزم أولاده وفاء ماعليه من الديون (اجاب) حيث لم يخلف الميت  
ما يوفى منه الدين فليس على أولاده منه شيء لان الدين الذي على الميت يتعلق  
بتركته ولا تركته له فلا تعلق حينئذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات  
وعليه مهر زوجته ولم يظهر له مال ثم ظهر له مال وهي حرة في كرم وليكن باعها أبوه  
في مرضه فهل يقدم وفاء الصداق ويبطل بيع الاب أولا (اجاب) المصريح به  
في المتن أن التركة مرهونة بالدين على الميت فلا يصح تصرف الوارث فيها مطلقا  
مادام على الميت درهم وان خفي الدين حتى لو تصرف ولادين ثم ظهر دين تبين  
بطلان التصرف فيبيع الاب باطل ويجب وفاء الصداق من الكرم وان فضل شيء  
يكون لوارث والله أعلم (سئل) في رجل طلب من رجل آخر أن يداخه  
دراهم فقال له لا أعطيك الا برهن أتوثق به على الدراهم فقال أرهن عندك هذا البذ  
فقال ما أخذه منك الا بيع وفاء فباعه اياه ببيع وفاء فهل يصح بيعه واذا باعه  
المرتين لاخر هل يصح بيعه من غير إذن الراهن والحال أن المرتين مقرالا أن بأن  
هذا البذ في يده رهن لأنه ملك له فالحكم في ذلك (اجاب) حيث ثبت ما ذكر  
فاجرى من بيع الوفاء باطل من أصله لا يصح بيعه لان البيع لا يتعلق ولا يوقت  
ولا رهن لان المبني على الفساد فاسد ولان الرهن لا يلزم الا بالقبض وقبض البعض  
بقبض الكل ولان بيع الرهن الصحيح لا يصح من غير إذن المرتين فكيف الفساد  
من أصله والله أعلم (سئل) في رجل تحت ده أشجار زيتون تلقاها عن أبيه  
عن جده برز رجل يدعى أنها تحت يد الرجل المذكور رهن لا بيع مع أنه لم يزع  
هذه المدة الطويلة فهل يعمل بقوله (اجاب) حيث مضت هذه المدة والرجل

مطلب رجل رهن كرم  
غناب وتين الخ

مطلب رجل مان وعليه  
دين وله أولاد الخ

مطلب رجل مات وعليه  
مهر زوجته الخ

مطلب رجل طلب من  
رجل آخر أن يداخه الخ

مطلب رجل تحت يده  
أشجار زيتون الخ

يتصرف تصرف المالك بلامعارض ولا منازع فلا يعمل بقول الرجل لان وضع اليد دليل شرعي من أقوى الأدلة على أن الدعوى لا تسهم بعدمضي خمس عشرة سنة حيث نص السلطان نصره الديان على منع سماعها فيما زاد عليها والله أعلم (سئل) عن كرم وقف وقفه الناظر لاربعة من الرجال ليعمره وله ربع المتحصل فوهن واحد منهم أربع قراريط منه عند رجل فهل هذا الرهن صحيح (أجاب) وهن الوقف لا يصح لامن الناظر ولا من عامل المساقات لان شرط المرهون أن يصح بيعه عند حلول الدين وتعد الرقعة فوهن الرجل المساقى باطل قطعاً والله أعلم (سئل) عن رجل استعار شيئاً ليرهنه فوهن مسلم أن هذا الشيء معارل الرهن من الرجل المذکور فهل اذا دفع المعير الدين يدفع له المرتهن الرهن (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي اما بالاقرار أو بالبينة أن العين المذكورة معارة للرهن على كذا ودفعه مالكه كان على المرتهن دفع العين لمالكها كما علم من العباب والله أعلم (سئل) في رجل دفعت له امرأته مبلغاً ورهن عندها زيتوناً فأكلت ثمرة الزيتون مدة خمس عشرة سنة ثم أنه مات فجاء وارثه وهو ابن عمه فقال لها هذا الزيتون لي فقالت له انه رهن تحت يدي فهل له أن يحسب عليها ما أكلته من زيت الزيتون من المال التي دفعته الى زوجها أولاً (أجاب) هذا الرهن باطل لكونه شرط فيه أخذ عين والرهن انما هو جعل عين مال وثيقة يستوفي منها عند تعذر وفائه فيحسب على المرأة جميع ما أكلته من الزيتون فان وفي بما دفعته لزوجها فذاك والا بكل لها من التركة وان بقي عندها شيء الى التركة والله أعلم (سئل) في رجل له بيت رهنه عند آخر على عشرة قروش وجرة من الزيت وخلف ورثة والبيت ثمنه يزيد على دين الرهن وله أيضاً ما يورث عنه شرعاً فهل يجب على الورثة دفع ما عليه من الدين (أجاب) نعم يجب على الورثة دفع ما على ميتهم من دين حيث خلف وفاء سواء كان به رهن أم لا لان الدين مقدم على الارث اتفاقاً وصاحب الرهن مقدم به حتى على مؤن التجهيز فيجب وفاء الدين من التركة والا يبيع البيت فهرأ على الورثة وسد الدين والله أعلم (سئل) في رجل رهن أرضاً عند آخر ورهنا المرتهن عند ثان وقد استوفي منافعه فهل لمالكها الرجوع عليه بما أخذه منها (أجاب) نعم له الرجوع عليه بما استوفاه من منافع الارض حتى لو شرط ذلك في العقد فسد وكان له الرجوع أيضاً لان ذلك خلاف وضع الرهن من أنه جعل عين مال وثيقة يستوفي منها عند تعذر وفائه والله أعلم (سئل) في رجل له أشجار بين مرهونة تحت يد زوجته باعها لرجل فهل

مطلب كرم وقف وقفه  
الناظر لاربعة الخ

مطلب رجل استعار شيئاً  
ليرهنه الخ

مطلب رجل دفع له  
امرأته مبلغاً الخ

مطلب رجل له بيت رهنه  
عند آخر الخ

مطلب رجل رهن أرضاً  
عند آخر الخ

مطلب رجل له أشجار بين  
مرهونة الخ

يصح البيع مع وجود الرهن (أجاب) حيث ثبت الرهن الشرعي ولم يعرف  
الرجل دين الرهن فالبيع باطل حيث كان بغير اذن المرتهن والله أعلم (سئل)  
في رجل رهن عند آخر بارودة على عشرة قروش فدفع له منها أربع زلط ثم جاءه  
الخبير أن رفاقته وقع عليهم خوف في الغور فأخذها وتوجه بها يدفع بها عن قومه  
وماله فأخذت منه قهر اقل يكون ضاماً لها أولاً (أجاب) حيث نقل البارودة  
ونزل بها الغور والخوف كان متعدياً ضاماً لها لا من الاقل كونه تعدياً بها ونزل  
بها في المحل المخوف والثاني كونه نقلها لغرض نفسه والله أعلم (سئل) عن رجل  
تزوج امرأة فأسكنه أبوها في بيت له ثم رهنه الزوج من غير اذنه فهل يصح هذا  
الرهن (أجاب) حيث لم يأذن الاب في الرهن فهو باطل لانه رهن مالا يملكه  
فلا يصح باتفاق العلماء والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر سكننا  
على مال معلوم ثم رهنها المرتهن عند آخر من غير اذن من المالك ثم ضاعت عند  
المرتحن الثاني فهل تكون مضمونة على المرتحن (أجاب) نعم السكن مضمونة  
على المرتحن الاقل تتعديه برهنها من غير اذن وعلى المرتحن الثاني لوضع يده عليها  
بلاحق فلما السكها مطالبة المرتحن الاقل والثاني وقرار الضمان على من تلفت تحت  
يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر سكننا فسرفت فهل تلزم  
لمرتحن وما لحكم الشرعي (أجاب) حيث لم يكن من المرتحن تقصير في سرقتهما  
بأن وضعها في حزمها فلا تلزمه السكن وانما له احبها أن يحلفه يميناً أنها ضاعت  
فاذا حلف فلا شيء عليه أما اذا قصر في حفظها بأن نقلها في حزامه وضاعت  
أو وضعها في محل غير أمين فتلزمه السكن ثم ان وجد مع مال السكها شهود عدول بقيمتها  
لزمه قيمته لانه غارم والا فالقول قوله بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل ذمى عنده  
عقف رهن فها رعى أهل بلده خوف فأخذوا جبهه ايوزعون أسبابهم في القرى  
حولهم فأخذ من عنده الرهن أسبابه والرهن هو وجاعة من أهل بلده فلقمهم  
أشقياء أخذوا ما معهم جميعاً وأخذوا الرهن وذلك نهراً فهل يكون المرتحن ضامناً  
لرهن أولاً (أجاب) لا ريب أن الرهن عند المرتحن أمانة كالوديعة فاذا حصل  
الخوف كان له الخروج به فاذا نهب كان ضامناً على الراهن ويرجع عليه المرتحن  
بدن الرهن لانه لا يسقط بقوات الرهن فان أتمه في الضامع عليه يمين أنه ضاع  
والله أعلم (سئل) في رجل له بيت رهنه ابن عمه بأذنه عند آخر ومات الراهن  
والمرتحن والا ذن في الرهن وهو يقول ما عليه الا عشرون قرشاً ووارث المرتحن  
يقول خمسون ومن جملتها الدراهم التي كان يدفعها الراهن لاولاد عمه في غيبته

مطلب رجل رهن عند  
آخر بارودة الخ

مطلب رجل تزوج امرأة  
فأسكنه أبوها الخ

مطلب رجل رهن عند  
آخر سكننا الخ

مطلب رجل رهن عند  
آخر سكننا وسرفت الخ

مطلب رجل ذمى عنده  
عقف رهن الخ

مطلب رجل — له بيت  
رهنه ابن عمه بأذنه الخ

من غير اذنه ولا مرتين فهو عشرين سنة يقتفع به بجميع وجوه الانتفاع فالحكم الشرعي (أجاب) العشرون التي أقربها وارث الاذن فهي ثمانية لازمة وما زاد يحتاج الى الاثبات بالوجه الشرعي وما أخذ من المرتين بغير اذنه لا يلزمه منه شيء ويلزم المستعمل للبيت الساكن فيه أجرته أجره المثل بما يشهد به أهل الخبرة هذا ما عليه نصوص الشرع القويم في عمل به فأولئك هم المفلحون ومن أعرض عنه فأولئك هم الخاسرون والله أعلم (سئل) في امرأة رهن عندها رجل قدرا على أربعة قروش فوقع في البلد خوف من حاكم فأخذ زوجها القدر وامتنعة لزوجته ووضع ذلك في كرم في حائط خارج البلد ثم فقده هل يكون الزوج ضامنا له أولا (أجاب) حيث وضع القدر بضعة ولم يكن له مراقبا كان ضامنا للوجهين أحدهما أن الراهن ما أئتمه الثاني وضعه في المضبعة المذكورة والله أعلم (سئل) في رجل رهن أرضا تحت يد رجل آخر ثم مات الراهن وخلف وارثا ثم ان المرتن يتدعي أن الراهن شرط له أن يأكل ربيع الأرض وله مدة طويلة يأكل ربيعها فهل للورثة الرجوع عليه بربع الأرض وليس له إلا الدين الذي على المورث (أجاب) لا ريب أن هذا الرهن من أمه باطل لانه خلاف موضوع الرهن من الاستئمان به وليس من وضعه الشرعي أن المرتن يأكل ربيع ولو شرط ذلك في العقد ففسد ورجع الورثة على المرتن بجميع ما أكله من الربيع لفساده وله هو الدين فقط والله أعلم (سئل) في امرأة رهن فردة خلخال عند رجل فوضعها في سبت داخل بينه فصرقت فهل يصدق بيمينه وهل يسقط الدين بضياعها (أجاب) قال في المنهج وشرحه وهو أي الرهن أمانة بيد المرتن نظير الرهن من رهنه أي من ضمانه رواد ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشجين فلا يسقط شيء من دينه كدوت الكفيل بجماع التوفيق ولا يضمنه المرتن الا اذا اعتدى فيه أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين والله أعلم (سئل) عن رجل تحت يده أرض رهن فباعها مالكاها من آخر بعد الرهن فهل البيع صحيح أولا (أجاب) بيع الأرض المرهونة بغير إذن المرتن باطل اتفاقا مادام عليها رهن فبقي تحت يد المرتن حتى يوفي الراهن جميع ما عليه والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر كرم تبين وعادته أن المرتن يأكل ربيع فأكله ثلاثة سنين ثم ان الراهن دفع ما عليه من الدين والا المرتن يطالب بربع الغلة نظير حرثه له وقد حرثه من غير اذنه فهل له ذلك أولا (أجاب) ما يقع في الأفران رهن الأرض والشجر والمرتن يأكل الغلة باطل لا يعمل به شرعا ولو شرط فالرهن والشرط باطلان وليس له في عمله

مطلب امرأة رهن عندها  
رجل الخ

مطلب رجل رهن أرضا  
تحت يد رجل الخ

مطلب امرأة رهن فردة  
خلخال الخ

مطلب رجل تحت يده  
أرض رهن الخ

مطلب رجل رهن عند  
آخر كرم تبين الخ



في الأرض بغير الإذن حتى لأنه متبرع بعهده والله أعلم (سئل) في رجل أخذ من أخته مصاعاً قد دفعه إلى آخر ليرهنه عن غيره ثم إن الآخر رهن عند أخته زيتونا على مصاعها لتأكل ريعه على عادة أهل القرى فأكات ريعه ثلاث سنين والآن تقول الاخت أبيع الزيتون واستوفي ثمن مصاعخي فهل يجب عليه دفع ما أكلته من ريع الزيتون أم لا (أجاب) المصحح به في كتب المذهب متونا وشروحا أن المرتهن ليس له أكل ريع المرهون بل لو شرط ذلك في العقد أو أن الثمرة تكون رهناً ففسد الرهن فعلى كل حال إن ثمة الرهن للراهن سواء فسد الرهن وهو ظاهر أم صح لأن الرهن جعل عين مال وثيقة يستوفى منها عند تعذر الوفاء فيجب على الاخت أن تحاسب الآخر على جميع ما أكلته من زيتونه عن الثلاث سنين لما علم لانا لا نعلم خلافاً في ذلك ولا عبرة بعادة أهل القرى الفاسدة المخالفة للشرع القويم والله أعلم (سئل) عن رجل رهن أرضاً وزيتوناً عند آخر ثم رهنهما عند ثان وثالث فن يكون رهنه صحيحاً منهم (أجاب) الرهن للآخر وليس للآخرين معه حق أصلاً لأن المشغول لا يشغل والله أعلم (سئل) في رجل تحت يده أرض رهنها أرسل له مالكها يعرضها للبيع فرجع المرسال وقال له لا يشتريها فباعها ثم جاء للمرتهن فقال له ادفع لي دراهمي فهل يشتري الرجل صحيح (أجاب) يبيع المرهون لغير المرتهن وبغير إذنه باطل وما وقع باطلاً لا ينقلب صحيحاً وطلب الرجل دراهمه لا يصير الباطل صحيحاً فالمرهون باق على ملك صاحبه تحت يد المرتهن ولا علاقة للمشتري فيه بوجه والله أعلم (سئل) عن رجل رهن حصه من داره تحت يد آخر شايعة على مبلغ معين معلوم ثم إن الراهن باع الدار لغيره بغير إذن المرتهن باطل لأن الحصه محجور عليها الحق المرتهن لأن هذا فائدة الرهن والله تعالى أعلم

\*(كتاب التغليس)\*

(سئل) في رجل من الفضلاء والسادات أهل المروآت جار عليه زمانه لسكرمه ومروته وسخائه وسماحته فأعسر وصار لا يملك ديناراً ولا درهماً وليس له عقار ولا غيره مما يجب بيعه في الدين ولرجل بذمته دين يطلبه منه ويضايقه بالشكاية عليه ويشدد عليه في الطلب ويؤذيه أذية شديدة فهل لا يجوز له ذلك ويجب انظاره إلى ميسرة لقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وإذا علم اعساره وتحققه فهل يجب انظاره وليس له التشدد عليه ولا أذنيه بالطلب وغيره وهل لولي الأمر أن يعلمه أنه لا طلب له عليه الآن ويمنعه من أذاه ومن التعرض له أفدجوا بآذنه ط

مطلب رجل أخذ من أخته مصاعاً الخ

مطلب رجل رهن أرضاً وریتونا الخ  
مطلب رجل تحت يده أرض رهنها الخ

مطلب رجل رهن حصه من داره الخ

كتاب التغليس  
مطلب رجل من الفضلاء والسادات جار عليه الزمان الخ

ثواباً (أجاب) حيث علم أعسار من عليه الدين بما ذكره الفقهاء لا يلزم ولا يجبس ولا يشدد عليه في الطلب ولا يلزم بكسب ولا اجارة نفسه لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة قال في المنهج نعم يلزمه الكسب لدين عصى بسببه كما نقله ابن الصلاح عن محمد بن الفضل الغزاري قال أيضاً في المنهج وشرحه الشيخ الاسلام زكريا الانصاري واذا ثبت اعساره عند القاضي أمهل حتى يوسر فلا يجبس ولا يلزم إلا بآية السابقة بخلاف من لم يثبت أعساره نعم لا يجبس الوالد للولد ولا المالكات للنجوم ولا من وقعت على عينه اجارة للدين اذا تعذر عمله في الحبس بل يقدم حق المكترى انتهى ولا يخفى أن أهل الفضل والمروءة والاشراف يعاملون بالرفق والانصاف ولا يجوز لهم الاسراف ولا الاعتساف لانهم أحق بحفظ حقوق الله تعالى وحقوق عباده لان وفاء الدين واجب والكرم والسماحة مستحبة والواجب مقدم على المستحب ولكن لما آل الامر الى الاعسار وجب على صاحب الحق الانتظار ويدعوله بالليل والنهار أن يسوق الله تعالى له خيراً كي يقضى الحق ويخلص ذمته من الدين وأما التشديد والاذية مع خلوا اليد عن الوفاء فن أكبر البلية لان ذلك من التكليف بما فيه البلاء والتعسير وعلى قاضي الجنة أن يعرفه ان مثل هذا لا ينبغي ان يشدد عليه ويمنعه من أذاه ولا يسمع دعواه ولا يقبل شكواه الى أن يحصل له الفرج من مولاه فيخلص من بلواه وعلى من عليه الدين الاجتهاد والتوسل لرب العباد أن يخلص ذمته ويحبب دعوته لانا شم من هذا السؤال أن المدين تساهل بالتبذير فحصل منه نوع تقصير نسأل السميع البصير أن يسهل عليه العسير وان يسد عنه القليل والكثير لانه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لازم له عليه أدؤه وله وظائف وجهات فهل يلزمه النزول عنها بدراهم ليوفي بذلك ما عليه من الدين (أجاب) نعم يلزمه النزول عنها لان مالها حاصل قطعاً وبراءة الذمة واجب شرعاً والله أعلم (سئل) في رجل استدان من جماعة من الناس أموالاً كثيرة وأخذ يبيع ويشترى ولم يعرف له ذهاب مال وثبت المال عليه لدى حاكم الشرع أيدت أحكامه يردان بدعي الاعسار فهل يعمل بمجرد قوله أو يجبس ويستدام حبسه أولاً (أجاب) حيث عرف له مال لا يعمل بقوله بل لابد من بينة عادلة تخبر باطنه بطول جوار وكثرة مخالطة فان الامور لا تخفى فان عرف القاضي أن الشاهد بهذه الصفة فذاك والا فلا اعتماد بقوله أنه ما فيه مديم القاضي حبسه الى أن يظهر له وجه الصواب ولا سيما ان عرف منه التعت وتالله أعلم

مطلب رجل عليه دين  
لازم له الخ

مطلب رجل استدان من  
جماعة من الناس الخ

(سئل) عن رجل مديون وليس بيده ما يوفي به الدين ولا ملك له يوفي منه فهل يجوز حبسه وملازمته (أجاب) حيث علم أفلاس الغريم فلا يجوز حبسه ولا ملازمته إذا فائدة لانه انما يجبس من ظهر عناده والفقير معذوب بقرة قال تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والله أعلم (سئل) عن رجل عليه دين لزوجة طلقها صداقا وغيره ولغيره فهل يقبل دعواه الاعسار وان كان ذا حرفة فهل يقسط عليه بحسب حرفته وإذا ثبت اعساره فهل يجبس ويلازم (أجاب) نعم يقبل دعواه الاعسار قال في المنهج وشرحه وإذا أنكر غرماؤه اعساره فان لم يعرف له مال حلف والارمه بينه وتخبر باطنه ثم قال وإذا ثبت اعساره أمهل حتى يوسر فلا يجبس ولا يلازم الآية السابقة وهي قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وإذا رأى القاضي التقسيط بحسب حاله وحال حرفته مع ما يصرف في حاجة معاشه للدين بحسبه فلا بأس لان له النظر الكامل العام والله أعلم (سئل) عن والد عليه دين لولده فهل يجبس عليه له (أجاب) صرح أئمتنا بأنه لا يجبس الاصل بدين الفرع لقول الله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وليس من المعروف حبسه بدين ولده والله أعلم (سئل) في رجل عليه دين حال لرجل آخر طال به ذلك الرجل فادعى الاعسار وله جهات معتبرة يرادها كثير فهل يصح دعواه الاعسار مع وجود عقاره وجهاته أو يجب عليه بيع الجهات وسداد الدين (أجاب) لا يكون الرجل مفلسا اذا لم يف ما عنده حتى النزول عن الوظائف اذا كان يحصل منها مال مما عليه من الدين فاذا كان كذلك فحجر عليه القاضي وباع ماله ووفى ما عليه من الدين فان بقي عليه دين وجب على أربابه العسر الى ميسرة قال تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ولا يلزم بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في ولده على والده دين فهل يجبس عليه أفدنا الجواب بدليل واضح من الكتاب بمبق الصواب (أجاب) قال الله تعالى ولا تقل لهما أي الابوين أو أحدهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قوله كريم واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحهما كما ربياني صغيرا وقال تعالى وان جاهدا لنتشركي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا فانظر قول ربك وان جاهدا لنتشركي فليس في الذنوب أعظم من الاشرار بالله ولا أبغ في أنواع الخصاص من الجهاد وربك يقول صاحبهما مع ما يقع منهما من الجهاد في طلب الاشرار بالله معروفا وليس منه أن يجبسهما أو أحدهما على خرائن الارض لانهما لا تعادل الاشرار بالله وقال تعالى أن أشكرن ولو الديك وايس من شكرهما

مطلب رجل مديون  
وليس بيده الخ

مطلب رجل عليه دين  
لزوجته طلقها الخ

مطلب والد عليه دين لولده  
الخ

مطلب رجل عليه دين  
حال لرجل الخ

مطلب في ولده على والده  
دين الخ

الحبس بل من العقوبة ولا أقل في أنواع الاذى من قول أف ومع ذلك ثم الله عنه  
وقد صرح العلماء قاطبة أن الأب لا يحبس للابن وان نزل والاب وان علا ونصوا  
على أن الوالد لو قتل ولده لا يقتل فيه وفقني الله وإياك لطاعة الوالدن ونعوذ بالله  
من العقوق لهما أولاً أحدهما وان كانا ميتين والله تعالى أعلم (سئل) في والدة  
أدعى عليها أولادها بنعمة ذهب فقالت أخذتهم من صدقي والحال أنها تزوجت  
ثلاثة رجال فهل قولها المذكور اقرار بانهم الأبيهم وهل اذا ثبت عليها الأولادها  
حق تحبس لهم أولاً (أجاب) قول والدة المذكور في جواب دعوى أولادها  
عليها بالنعمة أنها صدق رقبتهما وقد تزوجت بغير أبيهم ليس اقراراً بأنها لا بيهم قال  
امام الأئمة الشافعي أصل ما أبني عليه الاقرار أن الرم اليقين وأطرح الشك  
ولا أستعمل الغلبة ولهذا الواقرب مال وان وصفه بنحو عظم كقوله مال عظيم أو كبير  
أو كبير قبل تفسيره بما قل منه أى من المال وان لم يتم قول كجبة بريدكون وصفه  
بالعظم ونحوه من حيث اتم غاصبه وكفر مستحله ولا يحبس الوالد ذكر كان أو أنثى  
وان علامن جهة الأب أو الام وان أخفى ماله عناد الولد لان في حبسه له انغاء لقوله  
تعالى ووصيناك الا نسا ن بوالديه حسنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه  
دين مؤجل فهل يحبس أو يطلب منه كفيل (أجاب) الدين المؤجل لا تجوز  
المطالبة به الا أن علم رضاء المدين وكذلك الدعوى واذا كان كذلك لا يحبس لعدم  
لزوم الحق له وحيث رضى الدائن بذمته فلا يطلب المدين بكفيل لرضاء الدائن  
بذمته والله أعلم (سئل) في رجل عليه دين وله جهات وعلايف فهل تباع  
جهاته وعلايفه في دينه أو كيف الحال (أجاب) افق الرمل بأنه لو كان المحجور  
عليه له وظائف اعتمد النزول عنها بدراهم كلف النزول عنها وصرفت دراهم  
النزول لغرمائه انتهى وقال غيره ظاهره أن مثلها الاختصاصات فيكلف رفع اليد  
عنها انتهى وذلك ظاهر لان القصد براءة الذمة ووفاء حق الغير وهو حاصل  
والله أعلم

### \*(باب الحجر)\*

باب الحجر

مطلب امرأة غاب عنها  
زوجها الخ

مطلب رجل مات عن  
أولاد قصر الخ

(سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وبها ذاء الجنون وتركها عند أمه ولا يمكنها  
ضبطها فهل اذا رفعت أمرها للقاضي أن يجبراً ولياءها على ضبطها شرعاً (أجاب)  
ان كان الولي أباً أو جدّاً لزمه ذلك لانهم أوليان للمجنون وان كان غيرهما فالولي هو  
وصي أحدهما فان لم يوجد فالولي هو القاضي بنفسه أو أمينه فيأذن القاضي قريباً  
أو غيره بالضبط والله أعلم (سئل) عن رجل مات عن أولاد قصر ولهم عم

وعلى أبيهم دين فهل يصح من المبيع ما لهم أو جده رهنه في الدين (أجاب)  
لا يصح بيع المبيع ولا رهنه بل هما باطلان منه حيث لم يكن منصوباً من طرف الحاكم  
ولا وصياً من جهة الأب والجد ولا يصح أيضاً بيع الأولاد ولا رهنهم بل لا بد من نصب  
وصي من حاكم الشرع يتصرف لهم بالمصلحة ومن عداها تصرفه باطل والله أعلم  
(سئل) في رجل مات وخلف بنتاً قاصراً وزوجة وبناً وخلف عقاراً ودينوناً باع  
الأب العقار من ابنه وفي الدين ولم يكتب بذلك حجة ومعه بينة شرعية تشهد له  
بالشراء من أبيه فهل تقبل أم لا (أجاب) الأب وولي الصغير في بيع باع نذ  
البيع في حصته وحصته البنت وكذا في حصته الزوجة حيث أذنت والابن في  
حصتها وعليها حصتها من الدين والعبرة بالبينة الشاهدة لا بكتابة الحجة والله أعلم  
(سئل) في بنت وابن قاصرين نصب لهما الحاكم وصياً فالحكم إذا ظهر  
فسقه أو حدث أو خيف منه ضياع المال (أجاب) شرط منصوب القاضي  
أن يكون عدلاً فحيث كان غير عدل أو كان عدلاً وفسق انعزل عن الوصاية كما  
نص عليه أئمتنا كابن حجر والرملي وأما إذا كان عدلاً وخيف منه على المال فيضم له  
القاضي أمناً مشرفاً على المال حفظ المال القاصر كما هو معلوم ومنصوص عليه والله  
أعلم (سئل) في رجل مات وخلف أولاداً صغيراً وخلف تركته وخلف ثلاثة  
أخوة واختار واحداً من أخوته وجعله وصياً يتصرف لأولاده الصغار بحسب  
المصلحة فجاء أحد الأخوة الذي لم يجعله وصياً وطرده الأخ الوصي بالنفقة والتهمه ووقى  
على الأولاد ودعى التركة بغير إذن له من الميت ولا من غيره فإدائستحق وماذا  
يترتب عليه في الشرع (أجاب) الأخ لا يأخذ للمال غاصب له وضامن له فلا يجوز له  
التصرف فيه بوجه ولا معارضة الأخ الوصي ويجب على كل مؤمن بالله واليوم  
الآخر أن يساعد الأخ الوصي ويدفع يد الآخذ الغاصب لانه صائل على المال  
والله أعلم (سئل) عن قاصرين لهما عقار ولهما مال يفي بمؤنهما فهل للوصي  
بيع العقار من غير حاجة (أجاب) ليس للوصي بيع مال القاصر في هذه الحالة  
فإن باع فالبيع باطل لا يعتد به شرعاً والله أعلم (سئل) في رجل قسم ماله بين  
أولاده الثلاثة منهم اثنان قاصران وواحد كامل ثم مات الأب واستولى الأخ على  
جميع المال وباع جبالاً لأخويه وأتلف لهما مالا من غنم وغنم وغيرهما في ربح وغيره  
فما الحكم الشرعي (أجاب) جميع ما أتلفه من ماله لأخويه من الجمل والعنزة  
والغنم وغيرها يضمنه لهما لأنهما قاصران يجب عليه أن يتصرف لهما بالمصلحة والله  
أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة لهم دينونان وهم من قرية ليس بها قاض أحدهم

مطلب رجل مات وخلف  
بنتاً قاصراً الخ

مطلب بنت وولد قاصران  
نصب لهما وصي الخ

مطلب رجل مات  
وخلف أولاداً صغيراً الخ

مطلب قاصران لهما عقار  
ولهما مال الخ

مطلب ثلاثة أخوة لهم  
دينونان الخ

كبير كامل باع الزيتونتين في ضرورة نفقة القاصرين في وقت غلاء وارتفاع أسعار  
وليس وصيا ولا قيسا من قبل القاضي فهل له ذلك أولا (أجاب) قال في الأنوار نقلا  
عن فتاوى ابن عبدان أن من مات عن يتيم ولا وصى ولا حاكم أمين جازلا لمين  
من أقاربه يبيع ماله بالمصلحة والغبطة وأفتى ابن حجر باعتماد ما في الأنوار قال فقد  
أفتى به ابن الصلاح واستحسنه الأذرى واعتمده غيره وفي المجموع في الجمع ما يؤيده  
وحينئذ فلا مین المذکور والنظر في أمره والتصرف في ماله بالمصلحة ومخالطة  
في الأكل مما هو الأصلح له انتهى إذا علمت ذلك وثبت ما ذكر كان يبيع الأخ  
للزيتونتين صحيحا مع مولا به شرعا للمصلحة فكيف والوقت وقت ضرورة والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على مال ابن اخته من العلائق الدنيوية  
وتصرف بها بما يخلصه من الله تعالى وللولد زوجة وصهرة يشهدان أن الرجل صرف  
جميع ما خصه في مصرفه الشرعي فما الجواب عن الواجب على الرجل المذکور  
(أجاب) لا يخفى أن اللازم للرجل انما هو اليمين أنه تصرف في مال الرجل بالوجه  
الشرعي ولا خان فيه ولا سرق بل صرفه مصرفه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل مات عن ولدين وبنتين وزوجة وعن ابن قاصر من غير الزوجة فقام الورثة  
المذكورون صالحوا أخاهم القاصر المذکور عن حصته في ارث والده وقدرها خمسة  
قرايط وربيع قيراط بمبلغ معلوم من الدراهم وأقر واعترف أنه لا يستحق قبل الورثة  
المذكورين ولا يستوجب حقا مطلقا وبراء ذمتهم وكتب بذلك حجة ولا تنظر له  
أن الذي قبضه من أخوته دون حقه وإن حقه يزيد على ذلك وأنه لم يطلع على أصول  
التركة ولا على بيع ما وجب بيعه ولا علم بشيء ولا على فرد من أفرادها فغبن على  
ذلك غمنا فاحشا فهل يكون كل من الصلح والبراء من الارث الغير المعلوم غير صحيح  
والحالة هذه أم لا (أجاب) هذا الصلح والبراء باطلان اتفاقا لا موزمنا أن الصلح  
لا يصح مع الإنكار فلا بد من الإقرار بالمذمعي به ومنها أن القاصر عبارته من إقرار  
وصلح وبراء وغيرها لا غية ومنها أن البراء للمجهول لا يصح ومنها أن الكامل إذا  
قال لا حق لي في التركة لا يسقط حقه بذلك لأنها منحة من الله تعالى ومنها  
أن الكامل من الأخوة يجب عليه أن يتصرف مع القاصر بالمصلحة والغبطة  
وليس في مصالحهم له بدون حقه مصلحة له ولا غبطة فيجب عليهم أن يدفعوا له  
جميع حقه حتى لو دفعوا له شيئا وتلف كان من ضمانهم لأنهم قصروا بالدفع وإن  
كان له في ذلك حق أو كان كاملا لحق فيه والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد قصر  
لهم عم ولهم أخ نصب حاكم الشرع عنهم وصيا عليهم فهل لأخيههم معارضة (أجاب)

مطلب رجل وضع يده  
على مال ابن اخته الخ

مطلب رجل مات عن  
ولدين وبنتين الخ

مطلب في أولاد قصر لهم  
هم ولهم أخ الخ



ليس إلا معارضة العلم في الأولاد أو ما لهم لأن أمرهم بيد حاكم الشرع فلما نصبه عليهم صار هو المتكلم عليهم لا يجوز لأحد معارضة بوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى عند قاضي يافع على صغير دون البلوغ أنه دفع له مائة من الذهب فلم يقبل دعواه فهل هو أصاب وإذا فرض أنه دفع له بشئ ودعوى وضاعت أو ضيعها الصغير فهل يطالب هو بها بعد البلوغ أو والده (أجاب) ما فعله هذا القاضي هو الصواب الموافق لنصوص العلماء فانهم ذكر والسماع الدعوى ستة شروط منها أن لا تكون على صغير ولا مجنون فلا تسمع دعوى المدعى المذكور فإن فرض أنه دفع له وضاعت أو ضيعها الصغير فلا يطالب بها إلا في الدنيا ولا في الآخرة لا قبل البلوغ ولا بعده ولا كذلك والده بل الدافع مضيع لما له لفقها وجهله لكونه دفع لصغير حتى أن المائة لو كانت للصغير فدفعها للبالغ ثم البالغ الكامل ردها للصغير وضاعت منه كان ضمانها على البالغ الراد لها عليه لأنه كان السبب في ضياعها في دفعها له فكان عليه حفظها إلى أن يسلمها الأولى فكيف وهي للبالغ المذكور هذا على فرض صدقه وإني بذلك فرحم الله هذا القاضي الراد للدعوى الساطلة وويل للمدعيهاتم وويل والله تعالى أعلم (سئل) في ولد زوجه والده وعزله عنه ومكت الابن مدة في حياة والده تزيد على خمس عشرة سنة حصل فيها كسب ما ينه من ميوثا واشترى طاحونا وجدد أملاكا وغير ذلك ثم مات والده عن أولاد قصر قد تزوجت أمهم فضمهم لنفسه وقام بكفائتهم لأن ما خصهم من تركة والدهم لا يقوم بهم فهل ادابلغوا لهم أن يطالبوا بأنفسهم فيما حصله بكسبه من غير تركة والدهم من الطاحون والبيوت والأموال (أجاب) لا ريب على أن من لنفسه راض وفي شعاب العلم رياض فاقتطف من أزهاره وروى من أنهاره أن الولد المذكور الذي هو أخ الأولاد أن له كامل ما كسب وعليه ما اكتسب فجميع ما حصله من كسبه تجارة كان أو زراعة أو غرسا أو بناء أو حيوانا جميعه له ملك يتصرف فيه تصرف الملاك وليس لأخوته معه حق فيه ولا اشتراك بل له عليهم الدعاء والثناء لأجل ضمه لهم ولهم وعي فاعل بالحق وكن من رعي وجانب غير الحق ولا تسكن من فيه سعي والله أعلم (سئل) في قاصر اشترى له أبوه دارا بماله وهو يؤثره له في كل سنة وأجرته لا تفي بهما رتبها فضلا عما يحتاج إليه القاصر من النفقة والكسوة فهل لأبيه أن يبيع الدار إذا كان في بيعها مصلحة للقاصر بأن ظهر راجب يدفع فيها زيادة على ثمن المثل وليضارب له في الثمن بما يفي بنفقه وكسوته وزيادة ينتفع بها القاصر أولا (أجاب) قال في المذهب وشرحه الشيخ الاسلام ولا يبيعه أي عقاره

مطلب رجل ادعى عند قاض الخ

مطلب ولد زوجه والده وعزله الخ

مطالب قاصر اشترى له أبوه دارا الخ

اذلا حظ له فيه ومثله آنية القنية كما في الكفاية عن البند نجسي الحاجة كنفقة  
وكسوة بأن لم تف غلته بهما أو غبطة ظاهرة بأن يرغب فيه بأكثر من ثمن مثله وهو  
يجد مثله ببعض ذلك الثمن أو خيرا منه بأكمله قال ابن الرقعة وما عدا العقار وآنية  
القنية أي ما عدا مال التجارة لا يباع أيضا الحاجة أو غبطة لكن يجوز الحاجة  
بسيرة ويرج قليل لا تثق بخلافه ما والله أعلم (سئل) في قيم على أيتام نصبه  
الحاكم الشرعي وصيا ووضع عنده ما لهم على موجب دفتر بمضي بأمر الحاكم الشرعي  
وعين للأيتام مبلغا معلوما يدفع لهم في كل يوم في الدفتر المذكور فهل يعمل بتعيين  
الحاكم الشرعي وبمحاسب الوصي فيما صرفه عليهم من ما لهم المدفوع له من قبل  
الشرع فان فضل عليه شيء يدفعه لهم وان فضل له شيء يأخذه ويطلب لهم به (أجاب)  
حيث كان ما قدره القاضي هو لا تثق بحال القصر فهو المعتبر بالمعمول به المعول عليه  
على أن القيم المذكور أمين يتصرف في مال القاصر بالمعروف نفقة عليه وغيرها  
قدرها القاضي أم لا لأنه أمين والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ستة أولاد  
صغار وكبار وخلف دورا وزيتونا وأراضي قد اتقى الخلفات أكبر أولاده وصار يعمر  
الزيتون وينزع الأراضي ويستغلها هو والكبار من اخوته ويدفعون ما عليها  
من الغرامات ويأكلون جميعا وهم عيلة واحدة ولما كبر الأولاد الصغار طلبوا  
من أخيمهم أن يحاسبهم على غلة الزيتون والأراضي من حين موت أبيهم إلى الآن  
فهل يلزمه ذلك أولا (أجاب) لا ريب أن الأكبر أمين على الأولاد إذا كان  
القاضي يخشى منه على مال القاصر كان لأحد العصبة العدل أن يتولى ذلك بنفسه  
ويتصرف فيه كما يتصرف الولي أو القيم العادل بل لو كان أجنبيا كان له ذلك بالشرط  
المذكور فعلى كل حال يحاسب الأخ فان ظهر عنده زائد من الربيع دفعه لآخوته  
فإن أتهموه خلفوه على شيء لم يكذب فيه الظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة  
ماتت عن نصف بقرة وعن زوج وأولاد فباع الزوج النصف الذي لها لصاحب  
النصف الثاني لحاجة نفقة الأولاد فهل بيعه صحيح أولا (أجاب) هذا النصف  
الذي باعه الزوج ربعة له ميراث من زوجته وهو ثمن البقرة فيبقى لأولاده ثلاثة أثمان  
فبيع الأب لهذه الأثمان الثلاثة لادنى حاجة جائز لأنه ولي متصرف وله شفقة  
ومرجعة بالأولاد تدعو أنه لا يبيع المصلحة كما أن بيعه في حصته من البقرة صحيح  
فصارت البقرة للمشتري حتى لو ادعى الأولاد أن يبيع الأب لغير مصلحة صدق  
الأب والله أعلم (سئل) عن أولاد قصر ولهم أب هل يحتاج لنصب القاضي له  
عليهم وصيا أم لا (أجاب) الأب لا يحتاج لنصب قاض لأن ولايته ثابتة بالشرع

مطلب في قيم على أيتام  
نصبه الحاكم الخ

مطلب رجل مات عن  
ستة أولاد الخ

مطلب امرأة ماتت عن  
نصف بقرة الخ

مطلب عن أولاد قصر لهم  
أب الخ

مطلب في - اعنت به  
البلوى الخ

والله أعلم (سئل) قيسمت به البلوى في قرايا القدس والتحليل وغزة والرملة  
ونابلس بل غالب بلاد الشام بل ربما قرايا مصر وغيرها خصوصا الأعراب من أن  
الرجل يموت ويخلف عقارا ومالا وأشجارا وله أولاد قصر فيضع قريتهم يده على ذلك  
ويصرف عليهم في مصالحهم من مأكل ومشرب ومنصرف عرقية ولو أزم لهم وقضاء  
دين عليهم من جهة مورثهم كل ذلك من غير أمر حاكم ولا محكم لأن حكام العرف  
ولأن حكام الشرع لعدم اعتنائهم بذلك وعدم اتقياد أهل الخارج لهم فهل ما يقع  
من ابن العم والقريب المستولي من التصريف المذكور صحيح يعمل به شرعا بل ربما  
أحوج الأمر لبيع مال القصر في قضاء الدين والمؤنة ونحو ذلك وهل مثل ذلك مألوعم  
الفسق أهل موضع (أجاب) عبارة ابن حجر في الفتاوى الفقهية سؤال وجواب  
نصم اسئل عن شخص مات بمحل لا حاكم له وله فيه مال وعيال صغار في القيم عليهم  
ومن يتولى قضاء ديونه ونحوها وهل الحكم كذلك فيما لو عم الفسق أهل الموضع  
المذكور فأجاب بقوله أفقي ابن الصلاح فيمن عنده يتيم له مال لو سلمه لولي الأمر خاف  
ضياعه وليس بولي ولا وصي شرعا بأنه يجوز له النظر في أمره والتصرف في ماله  
واستعسسه الأذرى قال الأزرقي كصاحب التيجيز قيا ساعلى أوقاف المسجد اذالم  
يكن لها ناظر فانه يجوز لصالحاء المسلمين صرفها في مصارفها ثم قال ابن الصلاح وتجوز  
مخالطته في الكل وغيره على ما هو الأصل وله استخدامه بما هو مخير له وقد يرجع له  
قاصدا مصلحة ويجوز من غير ذلك ما لا يعدل له أجرة وما سواه لا يجوز إلا بأجرة مثله  
وعبارة صاحب التيجيز فان لم يوجد لاطفل ولي أو وجد حاكم جائز وجب على المسلمين  
النظر في ماله وحفظه وفي المجموع للأخ والعلم ونحوها تعليم الصبي وتأديبه والانفاق  
عليه من ماله وإن لم يكن له وصاية وسئل الجلال ابن ظهير عما إذا فسدت أحوال الناس  
ولم توجد العدالة المعروفة وإذا عطلت ولايتهم تعطلت أحوال اليتام فأجاب بأنه  
يحتاج وينظر أقربهم إلى العدالة إذا امتدت شروطها أو بعض منها وأقربهم  
إلى الأمانة وأقلهم تماطلا بالميل بالعدالة فيقام على اليتام ويوصى اليه من له  
الإضاء للحاجة الداعية إلى ذلك والأمر اذا ضاق اتسع والضرورات تبج  
المخظورات اذ لا يستغنى عن يقوم بهذه الأمور وسئل أبو شيكيل عما إذا لم يشق الحاكم  
بأخذ في تسليم نفقة الطفل اليه إلا أنه لا يمكنها لاتصل مع عموم الفسق في غيرها  
حتى الحاكم هل في التسليم اليها رخصة لعدم عدله في ذلك الموضع فأجاب بأنه لا بعد  
أن يسرع له في ذلك فانه موضع ضرورة اذا لا غنى عن يتولى أمر هذا اليتيم واذا توقف  
الحكم في ذلك على طلب العدل ضاع انتهى وبهذا كله ان سلم يحمل ما ذكره

الأصحاب على غير حالة الضرورات وسئل أيضا عما في الأنواع عن فتاوى ابن عبدان  
 أن من مات عن يقيم ولا وصي ولا حاكم مينا جاز للأمين من أقاربه بيع ماله بالغبطة  
 والمصلحة هل هو معتد فأجاب بقوله هو متجه فقد أفتى ابن الصلاح واستحسنه  
 الأذرعى واعتمده غيره وفي المجموع في الحج ما يؤيده وحينئذ فلا مین البذ كور النظر  
 في أمره والتصرف في ماله بالمصلحة وبخالفته في الأكل بما هو الأصلح له والله أعلم  
 (سئل) في رجل صالح من جملة كتاب الله تعالى ذو وظائف وجهات له عم  
 يدعى أنه معتوه لانه في حالة لا يخاط الناس ويدعى عدم رشده وأنه لا يحسن  
 التصرفات المالية ويريد بسبب ذلك الحجر عليه في التصرف ومراده بذلك التوصل  
 الى استغراق وظائفه وجهاته وفي ذلك اضرار بحاله وهو يدعى الرشده وحسن  
 التصرف فهل اذا اقام كل واحد منهم ما ينه بتمداه تقبل بينة الرشدا ولا (أجاب)  
 صرح العلماء قاطبة بأن الرشده صلاح دين ومال حتى من كافر كما فسره آية فان  
 أنتم منهم رشدا بأن لا يفعل في الأقول محرما يبطل عدالته من كبيرة أو اصرار على  
 صغيرة ولم تغلب طاعاته ولا يذرى الشافى بأن يضيع مالا باحتمال غبن فاحش  
 في معاملة وهو مالا يحتمل غالباً أو ريعه وان قل في بحر أو نحوه أو صرفه وان قل في محرم  
 لا صرفه في خير كصدقة ولا في ملايس ومطاعم انتهى متن المنهج مع شرحه مع  
 اختصار هذا كله في الصغير ثم اذا بلغ رشيداً فان فسق بعد ذلك فلا حجر عليه أو بذر  
 بعد ذلك حجر عليه القاضى وهو وليه اذا علمت ذلك علمت أن حال هذا الرجل  
 معروض على قاض نور الله بصره وبصيرته فانه الناظر في أمره والله ولى المؤمنين  
 فلا يخفى على جنابه أن من يتلو كتاب الله تعالى على النحو المرضى ويؤدى الصلوات  
 ولا يضيع مالا في غبن ولا محرم أنه رشيد سديد وقوله جيد وفعله مجيد فيسلم له أمره  
 ويطلق له عنائه يتصرف كيف شاء على ما شاء فان أشكل عليه لحال اختبره بما  
 يراه صواباً من وجوه الاختبار ويعمل بما فيه الصواب وهذا كله موكل الى نظره  
 السديد فان توقف راجع أهل الخبرة بما طن هذا الرجل وعمل بما يظهر له ويترجح  
 عنده لانه هو ولى الأمر ولى مثل هذا الذى يقع فيه النزاع والجدال ولا حاجة  
 لتراحم البينتين وتعارضهما المألمت أن الأمر موكل الى بحته واجتهاده وسعة نظره  
 وفراسسته والله تعالى أعلم

مطلب رجل صالح من  
 جملة كتاب الله تعالى  
 يدعى أنه معتوه الخ

\*(باب الصلح)\*

باب الصلح  
 مطلب في امرأة ملكت  
 رجلاً مصاعاً الخ

(سئل) في امرأة ملكت رجلاً اجنبياً مصاعاً من ذهب وفضة وأسسها بأول أسلحة  
 له ثم ماتت ولها ابن عم فذازع الرجل فصالحه على دراهم معلومة طناً لعدم صحة

التأليك من غير اقرار منه فهل يصح الصلح المذكور (أجاب) المصريح به متونا  
 وشروحا أن الصلح مع الانتكار باطل فيجب على المتخذ مال الصلحة على مالكه  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مهرة يسقيها لبنا ويربها وجعل له  
 في مقابلة ذلك ثلاثة قراريط ثم حصل بينهما اختلاف في ذلك واصطفاها على ثلاثة  
 قراريط في أمها وعشرين قرشا فهل هذا الصلح صحيح أولا (أجاب) نعم يلزم المذكور  
 ما ذكر من العشرين قرشا والثلاثة قراريط لأن ذلك صلح صحيح والله أعلم (سئل)  
 في رجل له دار وقف فبني جاره بناء على الوقف وعمل له درجة في الوقف وأخرج أيضا  
 أكباشا على الوقف فهل يؤثر بازالة ما دخل في الوقف بغير وجه (أجاب) نعم  
 يؤثر ذلك الرجل الجار بازالة ما بناه في الوقف وما خرج به فيه لأنه عطل هو الوقف  
 فيجب عليه إزالة ذلك فإن لم يفعل فعله الحاكم قهر عليه وهو مأجور على ذلك والله  
 أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حاكورة فبني بها دارا وفتح بابها  
 في ملك غيره ويريد الاستطراق منه لملك الغير فهل يسوغ له ذلك وإذا قلتم لا فهل يمنع  
 ويسد الباب حيث كان بلاذن (أجاب) لا يجوز أن يتصرف في ملك غيره بلا  
 اذنه بوجه من الوجوه لا يفتح باب ولا بناء جدار ولا استطراق منه بغير وجه شرعي  
 لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام  
 فإذا فعل ذلك منع وسد الباب ومنع من الاستطراق لقوله صلى الله عليه وسلم  
 من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد والله أعلم (سئل) في رجل تزوج  
 ابنة عمه بالولاية علم الغيبة أخيها وقبض من مهرها خمسين قرشا وأبرأت ذمته منها  
 ثم حضر أخوها ويريد أن الرجوع عليه فهل له ما ذلك أولا (أجاب) حيث  
 حصلت البراءة بطيب نفس وانشرح صدره على رضى فليس لها الرجوع ولا لأخيها  
 لأنها عقد لازم والله أعلم (سئل) عن رجل له سفل ولغيره علو فأنه يهدم فهل يلزم  
 صاحب السفل العمارة ليعيد بناءه صاحب العلو (أجاب) لا يجبر صاحب السفل  
 على أعادته لينبني عليه صاحب العلو قال في العباب ولا يلزم صاحب السفل أعادته  
 لينبني عليه صاحب العلو والله أعلم (سئل) في رجل له باب في آخر الدرب  
 ليس له باب لغيره أراد تقديم الحائط وسد الباب ويستطرق من باب آخر له فهل  
 لصاحب الحائط الذي ليس له باب الملاصق لممره منه من ثقل الحائط وسد الباب  
 (أجاب) كل من له باب له في الدرب لا شرعية له في الدرب فليس له منع غيره  
 من التصرف في الدرب المذكور وكذلك من يفتح بابا ليس له المنع لأنه لاحق له فيما  
 فرق داره وصاحب الدار له سد الدرب ويكون مسقطا لحقه من المرور فيها والله

مطلب رجل دفع لآخر  
مهرة يسقيها الخ

مطلب رجل له دار وقف  
بناها عليه الخ

مطلب رجل اشترى من  
آخر حاكورة الخ

مطلب رجل زوج ابنة  
عمه بالولاية عليها الخ

مطلب رجل له باب في آخر  
الدرب يريد ثقله الخ

مطلب في علويتين داخل  
في دار انسان الخ

مطلب جاره سطح متصل  
ببناء جاره يريد الجار الخ

مطلب رجل عليه دين  
حال لرجل وأثبتته الخ

مطلب في ذى سفلى  
في دار لا آخر علوها الخ

مطلب رجل له سفلى من  
بناء وقف ورجل آخر له  
علو ملك الخ

أعلم (سئل) في علويتين داخل في دار انسان يدعى بموجب حجة أنه قد اشترى هذا  
العلو مع أنه يحصل منه ضرر في العلو بالحفر وغيره فهل يمنع من ذلك رجل له البناء  
إذا أراد أم لا (أجاب) حيث أثبت الرجل شراء العلو منع قطعاً من كل ما يضر  
السفل لأنه لاحق لنفسه وانما له مجرد الانتفاع بالهواء وأما انقراض لاحق له فيه  
وليس له البناء بالطريق الأولى لأنه من المعلوم أن البناء على السفلى مضر له وموجب  
لهدمه إذا زاد ثقله ومن تصرف في ملك الغير بغير إذنه يمنع منه شرعاً والله تعالى أعلم  
(سئل) في جاره سطح متصل ببناء جاره يريد الجار الأول البناء على سطحه بحيث  
يلتصق البناء به الجار فهل له ذلك وما اشترين العامة من أنه لا بد من خلوفضاء  
بحيث يمر بين الجدارين. يزان البناء فهل له أصل في الشرع (أجاب) صرح في العباب  
وغيره بأن الجار له أن يوصل بناءه ببناء الجار بحيث يلصق به انتهى والمنع منه سفيه لأن  
فيه نفعاً ظاهراً باسناد البناء بل لو كان البناء لقاصرو وجب على الولي موافقته لما فيه  
من نفع القاصر باسناد بنائه ببناء الجار على أن لنا قولاً أن الجار له أن يضع خشبة على  
جدار الجار أخذاً من قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبته  
على جداره والله أعلم (سئل) في رجل عابه دين حال لرجل وأثبتته عليه عند  
حكم الشرع ثم اتفق معه على تحميم هذا المال على أربعة أنجم كل ستة أشهر يحمل  
منها أنجم ورهن عنده أما كن مخصوصة فهل يعمل بهذا التأجيل المذكور أولاً  
(أجاب) حيث كان الدين حالاً فلا يصير مؤجلاً بالتوافق المذكور بل يبقى على  
حاله لأن الصبر لا يلزم الوفاء به حتى لو وقع الصلح على الحال مؤجلاً للصالح والله  
أعلم (سئل) في ذى سفلى في دار ولا آخر علوها هل له أن يعمل مرتفعاً على حائط  
ذى السفلى أم يمنع من ذلك لكونه يضر به أو كيف الحال (أجاب) صرح علماؤنا  
بأن الجار يمنع مما يضر بملك جاره بنحو حفر أو نزع ماء بئر على أن ذا العلو ليس له  
ملك في السفلى انما له الانتفاع بالهواء أو البناء المقتدر له وقت البيع فهل حيث أن  
المرتفع لم يشترط وقت شراء العلو فيمنع من وضعه لأنه مضر قطعاً بالتشاسار النذرة إلى  
السفل المؤدى ذلك إلى خله والله أعلم (سئل) في رجل له سفلى من بناء وقف على  
الذرية ورجل آخر له علو ملك له انهدم العلو والسفل فبني صاحب السفلى بناءه المحتاج  
إليه ومن داخله هل يستطرق منه صاحب العلو لبنائه بناء صاحب العلو من غير  
إذن متولى الوقف ولا حكم الشرع فهل له رجوع بشيء على صاحب السفلى الذي هو  
وقف (أجاب) صرح أئمتنا بأن صاحب السفلى لا يجبر على بناءه لبنى عليه  
صاحب العلو فلما في الدهليز صاحب العلو من ماله فله ذلك ولا كمن لا رجوع له بشيء



على صاحب السفلى سواء كان وقفاً أم ملكاً ولا سيما مع عدم الإذن من المنولى  
والحاكم والله تعالى أعلم (سئل) في دار لها ستارة تطل على حاكورة  
فانهدمت على الحاكورة يريد صاحب الستارة أن يلزم صاحب الحاكورة بنصف  
كلفة الستارة فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث كانت الحائط تابعة للدار  
ومحكوماً بها لها هو معلوم في كتب الفقه فلا يلزم صاحب الحاكورة العماره لها  
أصلاً إلا أن الزم جاره بعمارة دار الجار وهذا لا يقول به أحد من الأبرار على أنا  
لو حكمنا باشتراك الجار لا يلزم الشريك العماره لأن الإنسان لا يلزمه دفع ضرر غيره  
والله أعلم (سئل) في رجل فتح باب الدار غير المعتاد فألزمه حاكم الشرع بسدّه  
فهل يلزم بإزالة اسداع الباب المجتهدون أن يلزم عليه ضرره في إزالته لتداعي البناء  
لقدمه (أجاب) حيث أمر حاكم الشرع بسدّه لما اقتضاه عنده فلا يزداد على  
السد لأن القصد منع المرور منه على الجار وقد حصل والضرر يزال فلا يلزم بهدم غير  
السدوان لم يحصل ضرر لما علم والله أعلم (سئل) في رجل من الجلابية يجلب  
غنماً فجلب غنماً وباعها للقصاب بمائتين وأربعة عشر قرشاً أسدياً فطلبهم أمته فتملأ له  
بأن له عندها كم المديونة ما لا وأخذ الجلاب معه للحاكم حيلة على التحصيل منه  
فطلب حقه من الحاكم بأن عليه للجلاب كذا وكذا فربط الحاكم الجلاب وجعل  
عليه جرماً مائتين وستين قرشاً أسدياً وأراد أن يجعلوا ماله على القصاب نظير الجرم  
فقال القصاب للحاكم أخاف أن يتبعني هذا في المستقبل فأخرج الحاكم من جيبه  
كيساً ودفعه للقصاب ثم دفعه القصاب للجلاب ثم دفعه الجلاب للحاكم من جرمة  
فهل يكون ذلك مبرراً للقصاب مما للجلاب في ذمته من ثمن الغنم (أجاب) لا يخفى  
أن ما دفعه الحاكم للقصاب من الكيس المجهول ما فيه لا تبرأ ذمة الحاكم بذلك ويبقى  
دين القصاب بذمة الحاكم فدفع القصاب لذلك الكيس لتبرأ به ذمته أشد بطلاناً  
من وجوه أحدها المبني على الفاسد فاسد الثاني أن هذا من قاعدة مدحجوة ودوهم  
التي هي من أنواع الربا وهو باطل الثالث الجهل بما في الكيس الرابع أن قرينة  
الأكراه شاهدة أذمة مقام الحكم لا يخفى على أحد وكذلك ما بينهم الخامس أنه لم  
يصدر منهم ما صيغة تشعر بالرضاء أو عدمه فالحق للقصاب باق بذمة الحاكم وحق  
الجلاب باق بذمة القصاب لما ظهر من الصواب والله أعلم (سئل) في بناء سفلى  
وعلاوى السفلى ميزات للمسجد والعلاوى مدرسة لذلك أكثر من مائة سنة من غير  
أن يعلم كيف كان أصل وضعه ولا حكر على العوى لجهة وقف السفلى والآل  
منولى وقف السفلى يريد أن يحدث حكر على البناء العلوى فهل له ذلك وهل يسمع

مطلب في دار لها ستارة  
تطل على حاكورة الخ

مطلب رجل فتح باب الدار  
غير المعتاد الخ

مطلب رجل من الجلابية  
يجلب غنماً الخ

مطلب في بناء سفلى  
وعلاوى الخ

دعواه ذلك مع ورود الامر السلطاني بأنه لا تسمع دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة وكيف الحكم الشرعي. (أجاب) هبارة شيخ المذهب شبيدي محمد الرملي بخطه الكريم في جواب سؤال رفع له في نظير هذا السؤال مع زيادة في السؤال وهي أن في العلوي كنية فما المسمى مرتفقا حصل للعلوي منه ضرر ونقلته برمته تبركابه وبخطه ونص الجواب لا يجوز للمتكلم على البناء السفلي إزالة البناء العلوي مع إمكان اصلاحه مع بقاءه ولا أحداث حكر عليه من غير أصل شرعي ولا سد مرتفق مع وضعه بحق ومتى قرر السلطان نصره الله تعالى للقاضي مدة ومنعه سماع الدعوى فيما زاد عليهم اصرار في ذلك كعزول فلا يملك سماعها في الزيادة المذكورة والله تعالى أعلم وكتبه محمد بن أحمد الرملي الانصاري الشافعي حامدا ومصليا ومسلما وجواب عبد العال الحنفي في نظير هذا السؤال كجواب الامام الرملي وجواب الحنبلي كذلك وجواب عبد الكريم المالكي في نظير مسئلته كذلك فقد علمت أن المسئلة مجمع عليها عند الائمة الاربعة الامام الشافعي والامام أبو حنيفة والامام مالك والامام أحمد رضي الله عنهم في الحكمين المذكورين وهو أن المتكلم على السفلي لا يعارض صاحب العلوي بوجه وان السلطان نصره الملك الديان اذا منع القاضي فيما فوق خمس عشرة سنة أنه لا يسمع الدعوى فلم تشمل ولايته ذلك لان القضاء يخص بالزمان والمكان والاحكام فهذا أمر مجمع عليه ففاتحه باب فساد وضرر للعباد ووجه من الطمع يضيع ما جمع وليس من محاسن الشريعة في شيء وليس من سد الذرائع وايضا ما قال الائمة المذكرون أن العلوي يحتمل أن يكون الواضع للعلوي والسفلي واحد فلا حق عنده للعلوي على السفلي ويحتمل أن يكون متعددا فاما أن يكون المتكلم على السفلي باع لواضع العلوي حق الوضع أو ملكه ذلك بوجه وان كان أحدهما وقف وهو السفلي أن يكون واضع العلوي استبدل حق الوضع عليه عند من يراه بما قابله من بناء أو غيره أو استأجره اجارة طويلة أو ملكه بوجه من وجوه التملك فاذا طرق المسئلة هذه الاحتمالات سقط وجه الطمع للطامع وعلمنا بالحق للجماع وهو أن الاصل براءة ذممة صاحب العلوفان قلت للاصل عدم ضياع حق السفلي قلت هذا الاصل ضعيف بما طرقه من الاحتمالات وضعف أيضا بمضي هذه المدة الطويلة الدالة على براءة الذمة من غير طلب ولا معارض بخلاف الاصل الذي ذكرناه فانه لم يعارض بمعارض أصلا وضم باب الفساد رحمة للعباد ودفع للعناد من حاضر وبإذن الله أعلم

فصل في الطريق المافذ  
وغير المافذ الخ

﴿فصل في الطريق النافذ وغير المافذ﴾

(مسئل) في طريق غير نافذ واقع بين دار و دار كورة يريد صاحب الدار أن ينقص جدار الحاكورة وينبني ويبنى عليه قهرا على صاحب الحاكورة فهل يجوز له ذلك وهل الطريق مختصة بصاحب الدار وهي مشتركة بينه وبين صاحب الحاكورة لا يجوز له أن يتصرف فيه بغير إذن صاحب الحاكورة (أجاب) أما جدار الحاكورة فيمتنع على الجار التصرف فيه بوجه من الوجوه لانه تصرف في ملك الغير وكذلك قرب الحائط المذكور ان أدى لخلل في المصالح حوايه من منع الجار من تصرف بضر بالملك ثم ان كان في الطريق عند النافذ للحاكورة باب كان لاهلها شركة فيه من يابم الى مدخل الطريق لافيا فوقه والا فلا شركة له فيه والله أعلم

### \*(باب الحوالة)\*

(مسئل) في رجل عليه لاخر دراهم فباع حماره لرجل آخر ثم أحال مدينه على المشتري ثم ان المشتري المذكور طلب الاقالة من البائع فأقاله فهل والحالة هذه تبطل الحوالة أولا (أجاب) قال في المنهج لان أحال بائع به على المشتري فلا تبطل الحوالة لتعلق الحق والله أعلم (مسئل) في رجل اشترى من آخر كراما بمن معلوم ثم باعها لاخرين كذلك وقد بقي الاول عليه سبعون قرشا أحال بها على المشتري الثاني ثم ان البائع الاول اشترى من المشتري الثاني شيئا فهل له الرجوع بالسبعين على المشتري الاول (أجاب) حيث أحال بها ورضيه المحال وان لم يرض المحال عليه صحة الحوالة ولزمه دين المحال ذمة المحال عليه وبريت ذمة المحال من دين المحتال فلا رجوع له به عليه والله أعلم (مسئل) في رجل عنده بنت طلب من آخر أن يخدمه وينزوجه ابنته فخدمه فخدمه فخدمه ثم تزوجه البنت وأخذ منه المهر ودخل عليها ثم ان أباه يزعم أنه له مائة قرش من غير المهر تسمى بلصة ويدعي أنه أخذ عليها رهنا كورة فما الحكم الشرعي في هذه الاحوال (أجاب) البنت ليس لها المهر مثلها أو ما سمى لها في العقد أو ما زوجها الخادم لالاب فيلزم الاب له أجرة مثله وهي ما يشهد به اخيران وأما المائة قرش الزائدة على المهر فباطلة وقبح الله من عمل بها فانه مخالف لشرعية محمد صلى الله عليه وسلم ولقول الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة والرهن عليهما باطل فتكون الحاكورة في تصرف مالكها والله أعلم (مسئل) في رجل اسمه ابراهيم له عند زيد خمسة قروش أحالها على صالح شراره ثم ان ابراهيم المحال أحال رجلا ذميا على صالح فدفع صالح لادعي ثلاث جرام من الريت بالخمس قروش سعر وقته والا كان ارنه الريت ويريد النقلب

مطلب في طريق غير نافذ بين دار و دار كورة الخ

### باب الحوالة

مطلب رجل عليه لاخر دراهم الخ

مطلب رجل اشترى من آخر كراما الخ

مطلب رجل عنده بنت طلب من آخر أن يخدمه الخ

مطلب رجل اسمه ابراهيم له عند زيد خمسة قروش الخ

فهل له ذلك (أجاب) لما اعترف صالح شراره الذي هو من أهل النار بالحوالة لزمه الحق وان لم يكن عليه وأخذ الذي الزيت بحق فلا رجوع لصالح لا على إبراهيم ولا على الذي فان لم يعمل بالحق فشرههم أقوى من شره انما ترمى بشرركا قصر كانه جالات صفر فتكفيه شرارة منها والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف أحاله رجل ممن عليه ريع للوقف بسبع جرار زيت على رجل فأخذها منه وصرفها على الوقف ثم ان الحميل دفع ما عليه لجهة الوقف ورجع في حوالته لفسادها بعد موافق الدينين في الجنس فهل للمحال عليه بالسبع جرار من الزيت الرجوع على الوقف بما دفع لكون معلوم الوقف أخذ ممن هو عليه ودفع هو لظن الأروم له فتبين عدمه وبغرمها الوقف لمالكها المحال عليه (أجاب) لا ريب أن الوقف له معلوم واحد على المستوفى لمنافعه فلما دفع المستوفى ما عليه من يده للمتكلم على الوقف برئت ذمته من مال الوقف لاسيما مع فساد الحوالة ويرجع الحميل على المحال عليه لفساد الحوالة فكان للمحال عليه الرجوع بما دفعه لجهة الوقف على ناظره يدفعه له من مال الوقف والله أعلم (سئل) في رجل من طائفة الجبالية كان نازلا في قرية العنب فطالب ما كم بيت المقدس منهم مالا ظلموا فحصله منهم ثم أحضر رجلين منهم وأخذ منهم ما على زعمهم خمسة وثلاثين قرشا أسديا ودفع لهما كتخذه ورقه حوالة على الرجل المذكور فهل يعمل بهذه الورقة وهذه الحوالة (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى ان الله تعالى جل جلاله وعظم سلطانه لا يتصور منه الظلم أصلا وانما هو حكيم عدل في جميع ما يفعله لانه تصرف في ملكه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ومع ذلك قال الله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا بالحق فان أودت أيها المالك أو الحاكم أو السلطان بقاء ملكك وحكمك وسلطانك فاتبع الحق واحكم به تنل من الله عزاء وملكك كبير افوا بحجبا السلطان يهدم سلطانه بظلمه فوا بحجبا لمن أيقن بالقبر وحلوله كيف يظلم فوا بحجبا لمن أيقن بالاخرة وأحواله من صراط وحشر وحنة ونار كيف يظلم فوا بحجبا لمن آمن بالله واليوم الآخر ويعلم أنه يرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم على حوضه فيرد عنه ويطرده كيف يظلم فلا شك ان أصل المسال المأخوذ ظلم الحوالة به وعليه باطل ولا يعمل بالورقة المذكورة لبنائها على الباطل ولا يلزم الرجل المذكور شيء من ذلك المسال ولا غيره وانما يرجع المظالم على ظالمه والله تعالى أعلم

\*(باب الضمان)\*

(سئل) عن رجل باع آخر جلابثن في ذمته فقال لا تخراضنه ولك عندي

مطلب ناظر على وقف  
أحاله رجل الخ

مطلب رجل من طائفة  
الجبالية الخ

باب الضمان

مطلب رجل باع آخر الخ

ثلاثة قروش فضمنه فهل تلزمه أولا (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي قول الرجل المذكور وضمن له الثمن لزمه الثلاث قروش لأن في ذلك كلفة وطول بالثمن جميعه لا لزام له وله مطالبة المشتري أيضا والله أعلم (سئل) عن رجل له عند آخر دين فطالبه به فقال له بعض الحاضرين مالك على وفي ذمتي ولا تعرفه الامني فهل يكون ضامنا له يلزمه ادائه (أجاب) قال في متن العباب في بيان صيغة الضمان وخل عن غريمك والمال على لا عندى أومعى أوالى فكناية انتهى فحيث صدر من الرجل لزمه ادائه لأنه صار ضامنا للحق ولا يشترط قبول المستحق لأن القائل شغل ذمته بما قاله وإن قال عندى أومعى أوالى فيسئل عن نيته فإن نوى بذلك الالتزام لزمه ادائه والا فلا والله أعلم (سئل) في رجل أراد تزويج ابنه البالغ فقال له الولي بشرط أن تضمن المهر ضمن المهر قبل العقد فهل يلزم الاب دفع المهر أم لا (أجاب) شرط الضمان ثبوت الدين والمهر قبل العقد غير ثابت فلا يصح ضمانه لأنه من ضمان ما لم يجب وهو باطل والله أعلم (سئل) في رجل له رجل يرمي نهارا مع جملة جال وجده دما سائلا يدعى أن صبييا ضربه فكيف الجمل نحو شهر لا ألم به ثم مات تحت جملة فهل يكون الصبي ضامنا له أولا (أجاب) حيث لم يثبت ضرب الصبي للجمل أو ثبت ولكن لم يمت الجمل من ضربه فلا ضمان عليه أصلا بل موته موافقة قدر والله أعلم (سئل) في رجل في ذمته لا آخر عشرون قنطارا من الزيت دفع له خمسة وعشرين وخمسة جراف فطالب الزائد منه فضمنه آخر فيه فهل له مطالبة القابض للزائد وهو الاصيل كالضامن (أجاب) نعم للدافع للزائد مطالبة الاخذ للزائد وهو الاصيل بالاجماع لأنه القابض له في دفع له الزيت حكم ما قبض وله أيضا مطالبة الضامن بالاجماع كما هو معلوم ومنصوص عليه والله أعلم (سئل) عن رجل ضمن لا آخر دينائهم لازم الضامن المضمون في السداد فجاء صهر المضمون لصاحب الدين وطيب خاطره فأبرأ الضامن من الضمان فهل له الرجوع على الضامن بعد الأبراء المذكور (أجاب) حيث أبرأ صاحب الدين الضامن برئ وليس له مطالبة بوجه وله مطالبة الاصيل لأنه أسقط الوثيقة فلا يسقط الدين لعل هذا يستفاد من عبارة المنهج وغيره والله أعلم (سئل) في مال يتم نصب له حاكم الشرع وصيا وناظرا وسلم المال للوصى بشرط عليه أن لا يتصرف في المال الا بمعرفة الناظر ثم أن الوصى أراد أن يستعمل بالتصرف وأن يسافر بالمال فنهى الناظر من ذلك إلى أن يرتبه بذمته بكفيل فقبل ذلك ورتبه في ذمته لدى حاكم الشرع وأخذ عليه كفيلا وسافر بالمال ثم أتى من سفره وحضره هو والكفيل

مطلب رجل له عند آخر دين فطالبه الخ

مطلب في رجل أراد تزويج ابنه الخ

مطلب رجل له رجل يرمي نهارا مع جملة جال الخ

مطلب رجل في ذمته لا آخر عشرون قنطارا الخ

مطلب رجل ضمن لا آخر دينائهم لازم الضامن الخ

مطلب في مال يتم نصب له حاكم الشرع وصيا الخ

لدى حاكم الشرع وطلب السكفيل نزع كفالته من غير حضور الناظر والمال فهل  
يجاب الى ذلك وتبرأ ذمته من السكفالة أم لا (أجاب) حيث صار المال في ذمة  
الوصي وضمنه فيه من يصح ضمها صار المال لازما لكل منهما فيطالب كل منهما  
بالمال جميعه والمال لقاصر فليس لاحد من الناس الا الحاكم ولا الناظر ولا غيرها  
استقاط مال القاصر اللازم للذمة لانعلم خلافا لظاهر هذا المدرك الذي هو واضح  
يدرك فلا عبرة بوفاة الناظر أو خلافة فالدين لازم للذمان يجب عليه وعلى الوصي  
وفاءه لمن له استيفاءه والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي وكيل عن مثله  
في التصرف دفع لانسان مالا ثم أخذ منه فوق الموكل في المدفوع له وأخذ جله  
على الدراهم ثم رجع الى الوكيل فتعهد له بالنجل فهل له مطالبة أولا (أجاب) نعم له  
مطالبة الوكيل لتعهده ومطالبة الاصيل لاستيلائه على الجمل والله أعلم (سئل)  
في متولى على وقف دفع الى كتيبة الوقف علائف لمرتزة بدفتره معلوم ناطق بأسماء  
معلومة كل انسان بما يخصه فدفعوها الى أحد صبيان المتولى فدفع البعض وتبقى  
البعض هل يكونون ضامنين أم لا (أجاب) حيث أذن المتولى في الدفع  
الى المرتزة وجب على الكتيبة الدفع لهم فاذا أخروا الدفع ولم يدفعوا كانوا ضامنين  
لتأخر الحق عن أهل الواجب عليهم دفعه ولا يجوز لهم التأخير ولا الدفع للاتباع  
على ان أذن المتولى للكتيبة توكيل لهم في الصرف فيجب عليهم الصرف فاذا لم  
يصرفوا ودفعوا للغير ضمنوا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أمر ابن أخته  
أن يزوج ابنته أي ابنة ابن الاخت من فلان ويكون الصداق في ضمانه فزوجه له  
ثم بعد العقد ضمن الخال المذكور الصداق المذكور ثم مات الزوج قبل الدخول  
فهل يصح الضمان المذكور ويلزم الخال دفعه لولي المرأة أولا (أجاب) نعم يلزمه  
دفعه حيث كان ضامنا وضمنه صحيح لانه لازم وان لم يستقر المهر كما صرحوا به وبموت  
الزوج تقرر المهر عليه فلولي المرأة مطالبة خاله أو وارثه ان وجد له تركه بالمهر  
وبغيراتها من الزوج أيضا والله أعلم (سئل) في رجل ألزمه الحاكم بمال ظلما  
فاستلمه من خواجا وأحضر جماعة من أقاربه وأذن في أن يضمنوه في ذلك فضمنوه  
فيه فهل لهم مطالبة اذا طولبوا أو غرموا الرجوع عليه اذا غرموا (أجاب) نعم له  
مطالبة والرجوع عليه اذا غرموا من غير سهم الغارمين وان لم يأذن لهم في الاداء لانه  
أذن لهم في سببه وهو الضمان ولان ذلك لاداء حق لزمه وفاءه كما صرح به أئمتنا  
متونا وشروعا والله أعلم (سئل) في رجل له أرض بها أحجار بتم مدفونة حفرها  
رجل أجنبي وأخرج منها حجر بدونه نقله الى محل آخر فما الحكم الشرعي في ذلك

مطلب في ذمي وكيل عن  
مثله الخ

مطلب متولى على وقف  
دفع الى كتيبة الوقف  
علائف الخ

مطلب رجل أمر ابن  
أخته أن يزوج الخ

مطلب رجل ألزمه الحاكم  
بمال الخ

مطلب رجل له أرض بها  
أحجار الخ



(أجاب) هذا الرجل المحقر متهذبا لم غاصب للارض بنزوله فيها وحفره فيها  
 بغير إذن فيضمن ما نقص من الارض بالحفر ويضمن أجرته ان تعطل الاتقاع بها  
 ويجب عليه تسوية الحفر الحاصل بها ويجب عليه رد الحجر الى محله وان غرم اضاعاف  
 قيمته كما صرح به أئمتنا متونا وشروحا حتى في المختصرات أنه يجب على الغاصب رد  
 المغصوب الى محله وار حصل فيه نقص ضمنه ويضمن أجرته مدة الاستيلاء لان مثله  
 مما يؤجر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل لا آخر عليه دين فأخذ جله فهو  
 المسمى ذلك عندهم وثاقه فباعه فاذا ايترب على الاخذ للجمل (أجاب) يجب  
 على الاخذ للجمل رده ولا يصح بيعه لانه غير مالك ولا مأذون له في البيع فيرده على  
 بائعه وان غرم عليه اضعا فاضاعفة ويضمن أجرته في مدة استيلائه أتصلى الاجر  
 فان تلف الجمل ضمنه بأقصى القيم مع أجرته المذكورة والله أعلم (سئل)  
 في رجل له غنم يرعاها ولده القاصر فحصل مطر فذهب بها الولد لما غارة لان يستدرى  
 بها من المطر ومعه غيره من الرعاء ففي حال الدخول حصل لها ازدحام فخاف  
 الولد على غنمه من التلف فحشروا غنمها ما بعده امن الغنم خوفا عليهم امن التلف ثم انها  
 اردحم بعضها ببعض وتلف منها حصاة كبيرة من غنمه وغنم غيره فهل غنم الغير  
 التالف يكون مضمونا على الولد الراعي أم على والده لكون الولد حشرا لغنم (أجاب)  
 لا ضمان على الولد ولا على والده لانه لا شخص له أن يدفع عن ماله فلا ابل من أن  
 يحشروا الولد عن غنمه ولان التلف ما حصل من حشروا الولد وانما حصل من ازدحام الغنم  
 بعضها ببعض وتراكب بعضها على بعض فالولد لم يحدث فيها فعلا فلا ضمان عليه  
 أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر جارا لا ينقل عليه حنطة فحمل  
 عليه البيت المقدس ثم بعد دخروا جها نهبت الجمل وواحد من أهلها يدعى أنه ما حمل  
 جله الا بعد أن ضمنه صاحب الحنطة فهل يكون ضامنا له أولا (أجاب) لا يكون  
 الرجل المستأجر ضامنا للجمل وان ضاع أو ضمنه وقت التجمل لا ضمان ما لم يجب  
 باطل فلا يكون الرجل ضامنا للجمل بوجه والله أعلم (سئل) في رجلين عليهما  
 مبلغ لرجل ضمنه ما فيه آخر ثم ان الضامن أرسل وكل آخر في قبض المبلغ فقبضه  
 الوكيل ثم مات الضامن والمحال أن الضامن لم يغرم فهل للاصيل الدافع للدين  
 أن يرجع على الوكيل فيما قبضه أم لا (أجاب) حيث لم يغرم الضامن لا يلزم  
 الاصيل الدفع له ولا لو كيله فقد صرح في العنايب مانصه قال في الانوار وله طلب  
 حبس الاصيل معه أي الضامن وادأ أعطاه المال لم يملكه فيلزمه رده اليه كالبيع  
 العاسد وجرى عليه الرمي فقد علمت أن الضامن اذا قبض قبل الغرم لم يصح قبضه

مطلب رجل لا آخر عليه  
 دين فأخذ جله الخ

مطلب رجل له غنم يرعاها  
 ولده الخ

مطلب رجل استأجر جارا  
 لينقل عليها الخ

مطلب رجلان عليهما  
 مبلغ لرجل ضمنهما الخ

واللاصيل الرجوع عليه فكيف بوكيله فاللاصيل الرجوع على الوكيل بما قبضه  
 والله تعالى أعلم (سئل) في راي غنم معه كلاب في محل فحقت الكلاب ثورا  
 فهرب منها فوقع في وهدة فانكسره هل يضمن كسره الراعي أولا (أجاب) نعم يلزم  
 الراعي لقول أئمتنا من صحب دابة فأتلفت شيئا ضمنه لان عليه حفظها وتعهدها  
 فيضمن ما نقص من الثور بسبب كسره والله أعلم (سئل) في رجل عليه  
 لاخر زيت دين فأخذله حماره ومكثت عنده أكثر من شهر وماتت عنده فهل  
 يكون ضامنا له أولا (أجاب) نعم يضمن الاخذل للحماره قيمتها أقصى القيم  
 لانه أخذها لغرض نفسه ويضمن أجرها أجرة المثل من حين الاخذ الى حين  
 التلف والله أعلم (سئل) عن جماعة مسافرين من القدس الشريف الى  
 مدينة خليل الرحمن على نيسا وعليه وسائر الانبياء صلاة الملك المنان ومعهم رفيق  
 حملوا له بعض أمتعة ثم نهبت القافلة فادعى أن بعض الرفاق ضمن مناعه أو كفله فهل  
 اذا ثبت الضمان أو الكفالة يغرم له مناعه حيث كان الضمان أو الكفالة قبل النهب  
 (أجاب) حيث وقع الضمان أو الكفالة قبل وقوع النهب فهو لغولا يعمل به شرعا  
 لان ضمان الشيء أو كفالاته قبل نبوته باطل قال في المنهج وشرحه لشيوخ الاسلام  
 وشرط في المضمور فيه وهو الدين ولو منفعة نبوته ولو باعتراف الضامن فلا يصح  
 الضمان قبل نبوته كنفقة الغد لانه وثيقة فلا يسبقه كالأشهادة فالضمان المذكور  
 من بعض الرفاق أو الكفالة قبل وقوع النهب باطل لا يعمل به شرعا والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل عليه دين لرجلين احدي وعشرون قرشا أذن لاخيه أن يقضى  
 عنه الدين فقضاء الاخ بأمره فهل له أن يرجع عليه به أولا (أجاب) المصرح به متونا  
 وشروحا أن من ادعى دين غيره باذنه ولا ضمان يرجع به للعرف في ذلك ولا به انما أدى  
 اعتمادا على الاذن فلم يكن متبرعا بالاداء ولا ملزما به لضمان ونحوه فيرجع الاخ على  
 أخيه بما دفع بموجب اذنه والله أعلم (سئل) في مكان معد للاغتسال استأجره  
 ثلاثة أخوة من المتكلم عليه وقصروا بالانتفاع به سوية وانفقوا على أنه مما حصل  
 فيه من ربح بعد دفع الاجرة والمصارف التي عليه يكتسب بينهم أنثلاثا وان حصل  
 خسران فكذلك فانكسر عليهم بعض الاجرة لوقوف الحال وضيق الوقت  
 فاستدان أحدهم الباقي من الاجرة ودفعها للثلاثة لئلا يذنبوا فهل له الرجوع على  
 أخويه بقدر ما يخص كل واحد (أجاب) لا ريب أن الاجرة لا مكان المذكور  
 لازمة للاخوة الثلاثة فتكون ديناً عليهم وقضاء دين الغير بالاذن يقتضي الرجوع  
 قال الخطيب في شرح المنهاج وفي معنى الاذن الوكيل في الشراء اذا دفع الثمن يرجع

مطلب راي الغنم معه  
 كلاب فحقت ثورا الخ

مطلب رجل عليه لاخر  
 زيت دين الخ

مطلب جماعة مسافرين  
 من القدس الشريف الخ

مطلب رجل عليه دين  
 لرجلين الخ

مطلب مكان معد  
 للاغتسال الخ

على الراجح لتضمن التوكيل آذنه يدفع الثمن بدليل ان البائع مطالبته بالثمن  
والعهدة فعلم أنه لا فرق بين الاذن الصريح والضمني والحالة هذه والله أعلم  
(سئل) في رجل أخذ من آخر غصبا بجليل وألفه ما في محل آخر لا غرامه ثم بعد  
ذلك توفي الغاصب وله أولاد عجم وقرائب فحماه واحد من أولاد عمه وقعه إلى  
صاحب الجليلين بثمانين و جاء المتعهد إلى رجل آخر ودخل عليه وأذن له أن يدفع  
إلى صاحب الجليلين ثمنه ما دفعه والا ن وارت المتعهد الذي أذن إلى الرجل بالدفع  
يريد من صاحب الجليل ما دفعه له هل له ذلك وهل للذي دفع ثمن الجليلين الرجوع بما  
دفعه لصاحب الجليل (أجاب) ضمان ابن العم ملزمة ابن عمه صحيح فيه مير وفاء الدين  
بالضمان لا زماله فلما أذن لغيره في وفاء ما عليه من الدين فوفى الغير لزم ابن العم قضاء  
دين الموفى وليس له ولا للدافع للدين مطالبة صاحب الجليل بوجه لانه أخذ حقه  
بأذن ممن هو عليه والله أعلم (سئل) في رجل سام من آخر جرحا فسمح له بثمان  
قدره خمسمائة قرش إلى مضي عشرة أشهر ثم جاء المشتري الذي هو السام لرجل آخر  
ليذهب معه إلى البائع يترجى عنده أن يقطع له حصة من الثمن فذهب معه هو  
وجاعته فلما وصل للجلس البائع قام البائع يستقبل رجلا آخر من أبناء جنسه  
وخرج من المجلس فقال المشتري لاحد الحاضرين اكتب له تمسكا على بالخمسمائة  
إلى الاجل المذكور فكتبه وكتب شهادة الحاضرين ومضى الاجل فادعى البائع  
على المترجى أنه كفي لهدا وكفالتة في التمسك فأنكر البائع كفالة وسئل الكاتب  
للتمسك فقال ليس في التمسك كفالتة وانما فيه شهادة وشهادة فلان وفلان وذكر  
ذلك مرارا متعددة في أوقات متكررة على يد عدول نقاة ضابطين لذلك والا ن البائع  
أبرز من يده تمسكافيه كفالة المذكور وشهادة الكاتب دون شهادة من كتبوا  
في التمسك السابق وانما فيه شهادة ثلاثة غيرهم وبغير خط الورقة منهم اثنان لم  
يحضرا المجلس وانما يقولان جاء المديون بورقة وقال اشهدا على بما فيهما والثالث حضر  
المجلس ويقول لم يحصل في حضورى كفالة والا ن يقول الكاتب هذا خطي  
وكتابتى وأذن لي المذكور بكتابة كفالتة فهل تقبل شهادته أو ترد ويلزمه التعزير  
وهل يكفي في الشهادة واحد بالكفالة وهل تجوز الشهادة على مجرد الخط وهل اذا  
قال المذمعي بكفالتة ان شهد على الكاتب أو عرف خطه فابا ملزوم يعمل بذلك أم  
كيف الحال (أجاب) لا ريب أن السوم بمجردة والاتفاق على الثمن ليس بيعا  
صحبا ولا يترتب عليه أحكام البيع فلهذا ان على فرض وقوعه وصحته لا يصح شرعا  
لعدم صحة البيع ولزوم الثمن وأما ان الجوخ فانه لا رم لامستام القابض لدلان

مطالب رجل سام من آخر  
جرحا فسمح له بثمان  
قدره خمسمائة قرش الخ

المأخوذ بالدم مضمون على آخذهم وأما الضمان فهو باطل لانه قبل الزوم وأما  
الكاتب المتغير الحال فانه له مراقب وفي الاثرة معاقب فان كان غير عدل فلا  
يقبل أصلا والعدل هو الذي لا يرتكب كبيرة ولا يصغر على صغيرة ويشترط أن لا  
يكون عدوا في أمر الدنيا وان يكون له مروءة وهذه الدعوى تحتاج لقاض الجنة يفصلها  
كي تعظم عليه المنية وأما القاضى الذى يخبط خبط عشوى ويركب متن عيا  
فلا يصح منه أن يفصل الدعوى اثلا تعظم عليه البلوى وأما الجنة فله من النور  
القلبي والنظر الصحيح والدليل الصريح ما يظهر به الدليل وبين الزغل فان ثبت عند  
القاضى عدالته ووقع منه هذا الحال واختلاف الإخبار فاذا شهد بموجب التمسك  
الثاني واقام المدعى عليه بينة بأنه أقرب بأنه لا شهادة له في التمسك ولا ضمان للمدعى  
عليه وكان ذلك متصلا بالدعوى ردت شهادته وعبارة شرح الروض المتن والشرح  
نصها ولو شهد الشخص بملك فقامت عليهم ما بينة باقرارها حين تعدى للشهادة  
أن لا شهادة معهم بذلك ردت شهادتهما وأما الواحد فان كان عدلا مقبولا  
في الشهادة وشهد في الاموال قبل ولا يمكن يحلف المدعى عينا طبق دعواه وعلى  
صدق شاهده وأما قوله ان شهد الخ فهو لا يثبت به ضمان ولا حق ولا اقرار وعبارة  
الرملي في شرح المنهاج في باب الاقرار ولو قال ان شهد ا على بكذا صدقتهما الخ أو ان  
قال ذلك فهو عندي أو صدقتهما لم يكن اقرارا لانفاء الجرم ولان الواقع لا يعلق اقتهى  
ولا يلزم بقول المدعى عليه ان شهد الخ شئ لسا ذكر على أنه ربما بنى قوله المذكور على  
انكار الكاتب الكفالة فهو قرينة ترجح قول المدعى عليه والله أعلم (سئل)  
في رجل له على آخر بريرة معلومة فطالبه بها فقال له أحد الحاضرين ادفع لي جرة زيت  
وأنا أضمن لك ما عليه من البريرة فقال له ادفع لك رطلين من الزيت فهل يكون  
ما ذكر ضمنا يلزم الضامن وفاؤه أم لا (أجاب) ما ذكر ليس ضمنا لانه لم يحصل فيه  
التزام وانما طلب الضامن جرة زيت ولم يلزمه المضمون له وانما خالف قوله حتى  
لو اتزمه لانه لا بد من ضمان بعد ذلك والله أعلم (سئل) في رجل نزل بقوم ضيفا  
فقال لاهل المحل أنا رجل خائف على نفسي أسهر وأعلى فسمروا عليه فأصبح الرجل  
قد سرق له عتقا فهل تلزم أهل المحل أم لا (أجاب) ليس له على أهل المحل الا يمين  
على من أتهمه منهم أو من يقيم عليه البيينة بأنه أخذها أو أسهرهم وتعهدهم فلا  
يلزمهم به شئ لانه ضمان الشئ قبل وقوعه والله أعلم (سئل) في رجل باع  
آخر عنب كرم فقال صاحب الكرم أخاف أن المشتري لا يعود فقال أحد  
الحاضرين ان ما عادهما انكسر لك عندي فهل اذا انكسر شئ يضمنه التاثل والحال

مطلب رجل له على آخر  
بريرة معلومة الخ

مطلب رجل نزل بقوم  
ضييفا وقال لهم أسهروا  
على الخ

مطلب رجل باع آخر  
عنب كرم الخ

انه عاده وقع حصه (أجاب) هذا الضمان باطل من وجهين الاول التعليق لان الضمان لا يتعلق الثاني الجهالة لان شرط الضمان به معرفته جنسا وقدر او مفعلة وعينا فلا يصح ضمان مجهول بشئ منها والله أعلم (سئل) في رجل يقال له عمر له على عبد الحميد خمسة عشر قرشا فجاء ابراهيم وادعى أنه وكيل عمر في خلاص المال المذكور فربهم احسين فقال له ابراهيم أنكفله حضورا وان لم يحضر فعندك المال المذكور فقال له حسين عندي وهرب عبد الحميد فهل يلزم حسينا المال أم لا (أجاب) هذا الضمان باطل من وجهين أحدهما شرط الغرم في الكفالة والثاني التعليق قال في المنهج وشرحه لسنخ الاسلام ولو شرط أنه يغرمه أى المال ولو مع قوله ان فات التسليم للمكفول لم تصح الكفالة ثم قال ولا بضمان أى الضمان والكفالة بشرط براءة الاصل ولا تعليق والله أعلم (سئل) في بقر قرية لمساراع أوردها على موردة ماء فنطح ثورا آخر فكسره فهل الضمان للثور أم المكسور على صاحب الثور الناطح له أو الراعي (أجاب) صحح علماء فاطبة بأن من صحب دابة فالتفت شيئا كان ضمانه عليه سواء كان مالكا أم غاصبا أم مستعيرا أم أجير فالضمان هنا على الراعي لان عليه حفظ البقر وتعهدها ودفع الضرر عنها لانه يأخذ الاجرة في مقابلة ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مقطور بآخر في يدرجل يعمل عليه مال الكسرة على حصه من أجرته عقرجا وهو مقطور فيه فكسره فمن يكون ضامنا له وكيف الضمان (أجاب) عبارة المنهج وشرحه من صحب دابة ولو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبا ضمن ما أتلفه نفسه وما لا يلاونها من اسواء كان سائقها أم ركبها أم قائدها لانها في يده وعليه تعهدها وحفظها غالبا وخرج بقوله غالبا مسائل ليست هذه منها عبارة الترويض وذواليدوان كان غاصبا يضمن ما أتلفه الدابة بحضوره معاملة فانيؤخذ من صريح ما ذكره وغيره أن ضمان الجمل المكسور على الرجل الذي الجمل معه لانه في يده وعليه تعهده فيقوم الجمل سليمان من الكسور ومعيها ويضمن الرجل النقص الحاصل والله أعلم (سئل) في رجل عنده جمل طلب منه أخريعيه منه حصه فباعه ربه فقتله وأخذه عن المشتري وقد كان به هيجان وحذره صاحبه من ضربه خوفا من زيادة هيجانه فلما أخذه عضه في رجله ففصل فيه اشلل ولم يكن له عادة بالعض فما الحكم في ذلك (أجاب) لا ريب أنه لا ضمان على بائع الجمل حتى لو كان العض لغير واضع اليد الشرى بك كان الضمان على واضع اليد لما صرحوا أن الدابة اذا أتلفت شيئا وكانت مع أحد فالضمان على واضع اليد سواء كان مالكا أم غاصبا أم مستعيرا أم مستأجرا لانها بيده وعليه تعهدها ولما نقل ابن حجر كلام عجيل أن الدابة اذا

مطلب رجل يقال له عمر  
له على عبد الحميد الخ

مطلب بقر قرية لمساراع  
أوردها على الماء فنطح  
ثورا آخر الخ

مطلب جمل مقطور بآخر  
في يدرجل الخ

مطلب رجل عنده جمل  
باع منه حصه لا آخر  
ونسبه الا آخر الخ

نطحت أخرى أفقي بالضمان إذا كان النطح طبعها وعرفه صاحبها أي وقد أرسلها  
أو صرف في ربطها قال بعده والكلام في غير ما يبيده والاضمن مطلقا كما علم بمسار  
انتهى فقد علم أنه لا ضمان لهذا الشلل لأن قائد الجمل جنى على نفسه والله أعلم  
(سئل) في رجل كان أخذ من آخر جلا ليس شري منه ربعا ثم رده عليه فردة  
ماله عليه ليعمل عليه جلا لثالث أجرته فعمل عليه مدة ثم مات الجمل فما الحكم  
الشري فهل يلزم العامل عليه هذا الجمل أم لا (أجاب) هذا الرجل العامل على  
الجمل أجير اجارة فاسدة ولا يضمن الاجير ولو كانت الاجارة فاسدة لأن أصل كل  
عقد فاسد صدر من رشيد كصححه في الضمان وعدمه فلا يضمن هذا العامل الجمل  
ولا شيأ منه لما علم ولو كان كذلك لما جمل أحدكماكم ولا لغيره انتهى والله أعلم  
(سئل) في أهل قرية جرت عادة أهلها بإرسال البقرنهارا فأرسلوا بقرهم  
على ما جرت به عادتهم فنطحت بقرة بقرة أخرى فوقعت عن حائط فانحلت ظهرها ولم  
تعد النطح ولا عهد منها فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث لم تجر لها عادة بالنطح  
وكانت عادة أهل البلد بالارسال في وقت النطح فلا ضمان على مالك الناطحة أصلا  
وما يتحدث به أهل القرى من أخذ الناطحة لمالك المنطوحة فلا أصل له ولا يعول  
عليه لأن مثل هذه الصورة التقصير فيها من مالك المنطوحة إذا كان عليه أن يربطها  
أو يصحبها فلما أهل ذلك كانت بقرة حقيقة بالاهداء إذا ما دلت عليه نصوص  
العلماء الاعلام فلا تصح لما يقوله العوام الذين لا معتمد لهم تسويل ما يلقيه لهم  
الشیطان والله أعلم (سئل) في رجل سيب عجلته على الزرع فجاء صاحب الزرع  
فضربها فانكسرت ومات فهل يكون ضامنا لها (أجاب) لا ريب أن الضارب للجمل  
يضمنها سواء جرت عادة البلد بالارسال لها أو أرسلها ما سكتها إذا كان الواجب على  
الواحد لها في زرعها حينئذ أن يردها على مالكها أن وجدته والا فالحاكم أول تجر  
العادة بالارسال إذا كان المصاب شرعا من الواحد لها في زرعها أن يخرجها منه  
بالاخف فالاخف لانها حية كالثأل يدفع كذلك لا بالضرب المؤدى للكسر  
المؤدى للموت اذ هو الاعتداء من الواحد فيضمنها والحال ما ذكره مطلقا بقيمتها  
يوم التلف والله أعلم (سئل) في رجل دفع جلا وديعة لا خير ليذهب به الى  
منزله فذهب المودع بالجمل المذكور الى انهاء الطريق فقطره في جبل غيره من غير  
اذنه وغير حضوره والحال ان الجمل المقطور فيه مع ولد قاصر ثم بعد القطار عرض  
الجمل المقطور به في رجله وعطله فهل إذا كان الجمل العاض معتادا بالعض يضمن  
المودع ارض قيمة المعروض ام كيف الحال (أجاب) حيث كان الجمل معتادا

مطلب رجل كان أخذ  
من آخر جلا ليس شري الخ

مطلب أهل قرية جرت  
عادة أهلها الخ

مطلب رجل سيب عجلته  
على الزرع الخ

مطلب رجل دفع جلا  
وديعة لا خير



بالعض فحقه ان يضمن عن اقطر بغيره ثم ان علم لمودع عضه سابقا وقطره مع علمه بذلك فالضمان عليه لانه هو الذي ساط الجمل العاض على عض جمل الغير مع علمه بحاله فان لم يعلم به ودفعه مال كاله ولم يعلم بحاله من العضة لضممان على مال كاله الاصل لانه هو الذي غر بالوديع اذ كان الواجب عليه اعلامه بالحال والله هو المولى المتعال اعلم

### \*(كتاب الشركة)\*

(سئل) في فرس شركة بين ثلاثة أخذها كما قهرا من أحدهم ورد هاهنا غيره من الشركاء فهل يختص بهادون شريكه (أجاب) لا يخفى على من له المصام بالدين المتين من علماء وهرب وفلاحين ان الفرس باقية على ملك ملاكها على حسب الحصص الاصلية عند كل من له مزية والله أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر فرس شركة ثم ان الشريك باع الحصص التي له من الفرس حاملا لا آخر ثم وضعت مهرة فأخذها الشريك البائع من المشتري ثم ضيعها بأخذ غاصب لها فهل تلزم حصصه الشريك من المهرة للأخذ (أجاب) هذا لا يأخذ ضمانا للفرس التي هي المهرة من وجهين أحدهما كونه سلم امها من غير امرها كالمشترع والثاني كونه أخذها من المشتري بغير وجه شرعي والله أعلم (سئل) في شريكين في ذرة هرب أحدهما وبث الآخر في محل مخوف فخلص الذرة ودفع ما عليها من لوازم شرعية وعرفية ثم وضع الباقي في بئر ثم هرب وجاء الشريك الاوّل فأخذها ويدعي زائدا على ذلك فهل يؤخذ بقوله واذا قلتم لا فهل يجب على الشريك الاخذ للذرة من البئر دفع حصصه شريكه منها ولا عبرة بدعواه الزائد ام كيف الحال (أجاب) نعم يجب على الشريك الاخذ للذرة دفع حصصه شريكه ولا عبرة بدعواه الزائد نعم له ان يحلف شريكه عليه انه ما أخذ منها شيئا وما دفعه الشريك من اللوازم ليس لشريكه رجوع به عليه لان الشريك متصرف والله أعلم (سئل) عن ثلاثة اشتركو في بضاعة يبيعونها على الحجاج واذا نالوا احد منهم في الحج فصرف من مال التجارة على حجة حصصه اجرة ركوب وما كل وغير ذلك فهل يلزمه ما صرفه من حصص الشركاء (أجاب) نعم يلزمه ما صرفه من حصص الشركاء لان ذلك خلاف موضوع الشركة والله أعلم (سئل) في شريك في أرض أذن له شريكه في عمارتها فهل يصدق فيما صرفه عليها أولا (أجاب) حيث ادعى الشريك الماذون له من شريكه في العمارة قدرا احتمل بان يشهد أهل الخبرة به فيصدق في دعواه ذلك أخذ من نظائر ذلك لانه أمين ما ذون له في الانفاق والحسن

### كتاب الشركة

مطلب فرس شركة بين ثلاثة الخ

مطلب رجل بينه وبين آخر فرس الخ

مطلب شريكان في ذرة هرب أحدهما الخ

مطلب في شريك في أرض الخ

معه يساعده ولم يساعده ولم يصرف ماله بحاجته بل اعتمدا على الاذن والله أعلم  
 (سئل) في حداد من اشترك على أن يشتغل أحدهما في القدس والثاني في الخارج  
 فهل هذه الشركة صحيحة أولا (أجاب) هذه الشركة باطلة لانها شركة ابدان  
 وهي باطلة ولا كل واحد منهما ما خصه بعمله وان كان أحدهما عمل لصاحبه عملا  
 فله عليه اجرة المثل والله أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر رجل شركة  
 بينهما نصفين دفعه أحد الشريكين لحاكم فهل يلزمه حصة شريكه أولا (أجاب)  
 نعم يلزم أحد الشريكين المقدم الجمل للحاكم قيمة حصة الشريك وهي النصف  
 لتعديه بذلك فهو ضامن لها والله أعلم (سئل) في اخوة مشتركين اشترى  
 أحدهم فرسا لنفسه ثم بعد مدة ادعى عليه أحد اخوته انها مشتركة فهل يعمل  
 بدعواه (أجاب) حيث اشترى الفرس لنفسه ودفع ثمنها من ماله فليس لآخوته  
 معه في الفرس علاقة وان أقاموا بينة انه دفع الثمن من المال المشترك لان لهم عليه  
 الرجوع بالحصة والله أعلم (سئل) في ابني عم ليس بأيديهما مال اشتركا  
 شركة ابدان ليكون بينهما كسبهما ويصرفاه على عياله ما فاقتهب أحدهما ثمانية  
 عشر قرشا اسد باوسلهما ابن عمه المذكور ثم ان ابن العم المذكور يدعي انه  
 صرفها على عياله ما واستدان زيادة على ذلك مبلغا معلوما يريد الرجوع بها فافا  
 المحكم في ذلك (أجاب) هذه الشركة تسمى شركة ابدان وهي باطلة فيرجع  
 بالثمانية عشر قرشا كلها على ابن عمه وهو يرجع عليه بما انفق على عياله فان كان  
 مقدار الثمانية عشر قرشا وان نقص رجوع عليه بالزائد وان زاد رجوع ابن عمه عليه  
 به وأما الدين الذي استدان ابن العم فلا يطالب به الا تحل عدم التزامه به والله أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى من آخر ستة قراريط في فرس وكان وهبه فيها ثلاثة  
 وأمكن البيع بشرط ان يكون الرهن للشري ومضى كون الرهن له ان جميع  
 منافعها له الا الولد فاه مشترك بينهما ثم ان الفرس أخذها كما قهرام من يد المشتري  
 فما الحكم الشرعي (أجاب) اعلم ان هنا عقد رهن في ضمن عقد بيع فاسد لوجود  
 الشرط المذكور وعقد اجارة فاسدة لكون هذه المنافع غير معلومة والله أعلم  
 (سئل) في امرأة اشترت من آخر نصف جمل وقبضته قبضا شرعيا ثم انها جعلته  
 تحت يد البائع وشرطت عليه ان جميع ما يحصل من الكسب عليه يكون بينهما  
 فهل والحالة ما ذكر ان تلف الجمل من غير تصير يضيع على الشريكين أو على  
 البائع وحده وهل اذا ادعى البائع صحة البيع وادعى المشتري فسادا يصدق  
 مدعى الصحة أو مدعى الفساد (أجاب) الظاهر ان الشريك أمين في حصة المرأة

مطلب رجل بينه وبين  
آخر رجل آخر

مطلب في اخوة مشتركين  
اشترى الخ

مطلب في ابني عم ليس  
بأيديهما مال الخ

مطلب في رجل اشترى  
من آخر ستة قراريط الخ

مطلب في امرأة اشترت  
من آخر الخ

مطلب في ثور مشترك  
استعمله الخ

مطلب في رجلين شريكين  
في فرس الخ

مطلب رجل زرع أرضا  
ل الجبل الخ

مطلب رجل بينه وبين  
رجل الخ

فلا ضمان الالبنة صغير ومدعى الصحة يصدق كما صرح به أئمتنا والله أعلم (سئل)  
في ثور مشترك استعمله أحد الشريكين عشرة أيام والثاني مدة تزيد على ستة أشهر  
ثم باعه الشريك الثاني بغير إذن شريكه فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب)  
لشريك على شريكه المستعمل للثور عشرة أيام نصف اجرة الثور فيها بما يخبر به  
أهل الخبرة والثاني له على شريكه نصف اجرة الثور في الستة أشهر المذكورة بما  
يخبر به أهل الخبرة وعليه لشريكه قيمة نصف الثور اقصى القيم لانه غاصب له ويجب  
عليه رده ان بقي والا فقيمته على ما ذكره والله أعلم (سئل) في رجلين  
شريكين في فرس أخذها أحدهما ليركبها ولا نسان عليه حق فأخذها صاحب  
الحق غصبا المعروف عندهم بالساقية ثم تلفت الفرس بعد ان التفت جنينا فهل  
يكون الشريك اتى اخذت لاجله طريقا في الضمان للفرس وجنينا (أجاب)  
نعم يكون الشريك الا أخذ للفرس باذن شريكه طريقا في الضمان ضمان العارية  
ويرجع الشريك على الغاصب الا أخذ وللشريك ايضا ما لبه الا أخذ فهو مخير  
بينهما وقرار الضمان على من تلفت تحت يده فتضمن الفرس بالقيمة ويضمن جنينا  
بما نقص من أمه بسبب الالة والله أعلم (سئل) في رجل زرع أرضا في الجبل  
على حدة وله رفيق زرع زرعاً على حدة ثم اتفقا على ان ينزلا الغور ويزرعان شركة  
فيما زرعانه فيه وفيما زرعاه في الجبل وخطا بذراهما زرعاه في الغور دون ما زرعاه  
في الجبل فما الحكم في ذلك (أجاب) ما خلط بذره يقسم بينهما على حسب البذر  
سواء زرعاه في الجبل ام في الغور وما لم يخلط من البذر فلكل منهما زرعته الناشئ  
عن بذره لان الررع يتبع البذر وأما الاتفاق على الشركة فيما زرع على حدة  
فباطل لعدم صحة الشركة فيه وانما قسم بحسب البذر فيما خلطاهما لوجوه الخلطة  
المقتضية لتقسيم الغلة بينهما على حسب البذر والله أعلم (سئل) في رجل  
بينه وبين آخر رجلان شركة أذن له في الجبل بالاجرة ليكون بينهما على حسب الحصص  
ثم ان الجبل كان في المرحى فخره ميتا من غير سبب ولكن يدعى صاحب الحصة في الجبل  
الاذن لشريكه في العمل على الجبل ولهما الاجرة انه ارسل له ابن أخيه يطلبه فلم  
يدفعه له فهل اذا شهد ابن أخى الرجل انه طلب الجبل فلم يدفعه يكون ضامنا للحصة  
الشريك أولا (أجاب) لا ضمان على الرجل في تلف الجبل بالموت لحصة شريكه  
لانه تحت يده امانة لغرض الشريك فهو أمين على حصته حيث مات حتف انفه  
فلا شيء عليه وأما شهادة ابن الاخ على فعل نفسه لا تصح لان الانسان لا يكون  
شاهدا على فعله كما صرحوا به على انه وان فرض على ابن الاخ صادق لا يلزم

الشريك بل لا يجوز له تسليم الجمل بمجرد دعواه بل لا بد له من بينة قال في شرح المنهج ولا يجوز له دفع العين لمذعي الوكالة بلا بينة وان صدقه لما فيه من التصرف في ملك الغير بغير اذنه على انه لو اقام بينة ابن الاخ انه وكيل عنه لا يلزم الشريك دفع الجمل لوجود الحصة منه لجواز ان لا ياتمه بل يحتاج الى حاكم يفصل الامر بينهما والله اعلم (سئل) عن رجل اذن لآخر ان يستلم له دراهم على زيت فاستلم له وفات الاجل ولم يوف الا اذن فاخذ المأذون له حجارة شركة بين المسلم له وآخر ودفعها للمسلم في الزيت ثم تلفت فما الحكم فيها في حصة الشريك (اجاب) حصة الشريك مضمونة على الاخذ لها وهو المأذون له في السلم وعلى القابض لها وهو رب الزيت لان كلا منهما وضع يده عليها بغير حق والله اعلم (سئل) في رجل شارك آخر شركة ابدان ليعمل صابونا للتجارة على ما سلفت العادة به وكتب تمسكا وفوض أحدهما الى صاحبه الامر وأذن له بالتصرف المطلق في قبض مال التجار واقباضه لهم وغير ذلك من وجوه التصرفات فهل اذا تصرف الشريك المذكور يصدق في تصرفه واذا حصل ربح أو خسران في بعض التصرفات يجبر الربح الخسران أم كيف الحال (اجاب) نعم يصدق الشريك المأذون له في التصرف لان ما ذكر وان كان عقدا فاسدا او كان أصل كل عقد فاسدا صدر من رشيد كحجيته في الضمان وعدمه والربح والخسران في الشركة الفاسدة مثل الحجيته كما صرحوا به لان الشريك يصدق في الحجيته فبالك بالفاسدة والله اعلم (سئل) عن ذمي له شركة في ثور مع آخر غصبه غاصب وغصبه من الغاصب غاصب فاقتداه الشريك من الغاصب الثاني فهل يلزم ما اقتداه به (اجاب) لا يلزم الذمي شيء مما اقتدى الثور به لان مثل هذه الشركة لم توضع على الغرم فالشريك متبرع بما دفعه والله اعلم (سئل) في شريكين أرسل أحدهما فاشالبيعه في مدينة نابلس ويشتري بها بزره فباعه واشترى بالثمن سعرا يشترون الناس فهل يصدق الشريك المشتري بابه اشتراها شريكه بينهما أولا (اجاب) نعم يصدق الشريك بيمينه في انه اشتراها شركة كما نص على ذلك ائمتنا من نوا مشروحا والله اعلم (سئل) عن رجلين بينهما بستان شركة استولى عليه أحدهما فأكله مدة أربع سنين ثم أكله أحدهما سنتين ويريد أكله مثلها مقاصصة فهل له ذلك أولا (اجاب) ليس له ذلك اذ لا ينفق غلة البستان في هذه المدة مثل الاولى أصلا حتى يقع التقاص وحتى لو اتفق ذلك فلا عبرة به بل يحسب كل منهما مدة استيلائه وما أكله من البستان ويدفع لصاحبه حصته فان اتهمه حلف له ان لم يكن هناك بينة بشئ معين والاعمال

مطلب رجل اذن لآخر  
ان يستلم له دراهم الخ

مطلب رجل شارك آخر  
شركة الخ

مطلب عن ذمي له شركة  
في ثور مع آخر غصبه الخ

مطلب في شريكين أرسل  
أحدهما الخ

مطلب عن رجلين بينهما  
بستان الخ

بها والله أعلم (سئل) في رجل له شركة في فرس فباعها شريكه وسلمها من غير إذن شريكه ومن غير إذن الحاكم فهل يكون ضامنا لحصة الشريك أم لا (أجاب) نعم حيث سلم الشريك حصة شريكه من غير إذن منه ولا من حاكم الشرع كان ضامنا لها والله أعلم (سئل) في رجل له شركة في فرس عند آخر أذن له أنها إذا ولدت يدفع ولدها للفلان وكيهه وأذن له أنه يرجع بما انفقه على ولدها ثم مات الأذن وخافه وارثه فهل للوكيل رجوع على الوارث بما انفق أولا (أجاب) نعم للوكيل رجوع على الوارث لأنه لم ينفق مجانا حيث ثبت الأذن فله الرجوع على الوارث بما انفق والله أعلم (سئل) في رجل له شركاء دفع لواحد منهم قنطارا ونصفا من الارز باعه النصف وأذن له بالتصرف في النصف الثاني ثم اقتضى الحال أنه باع للشركاء بقيمة المثل فهل هذا البيع صحيح أم لا (أجاب) لا شأن أن يبيع الرجل لنصف الارز الذي اشتراه من مالكه صحيح للشركاء والنصف الثاني باق على ذمة صاحبه يضمنه له ارزا لأنه مثلي ولأنه متهم ببيعه لمن له معهم شركة فكأنه باعه لنفسه والله أعلم (سئل) في رجل اتفق مع آخر على أن يزرعا شركة لأحدهما الثلث وللآخر الثلثان ومنه جميع البذور وكان الآخر يتعب في حرق وحصد وقطع وغير ذلك فما الحكم (أجاب) جميع الحاصل من الزرع من حب وتبن وغير ذلك لصاحب البذر لأنه تبع له ولذا يتعب جميع تبعه باعتبار أجره المثل والله أعلم (سئل) عن رجلين وضع كل منهما دراهم معلومة وقشاركا على أن يتجرا أحدهما في بيع وشراء ومهما فتح الله تعالى من الربح فهو بينهما نصفان ومكث أحدهما شريكين مدة طويلة يبيع ويشترى ويصرف من مال الشركة على نفسه وعياله فهل يضمن ما صرفه من غير إذن شريكه (أجاب) بأنه يضمنه ويلزمه بذل حصة شريكه له لأن الشريك أمين وليس له أن يأخذ شيئا يختص به والله أعلم (سئل) في شريكين عناننا تخاسبا على ما كان بينهما من مال الشركة من أصل مال وربح واقتسم بعض المشترك والآخر يدعي أحدهما أنه استدان عليه أدينا معلوما من أناس ويريد الرام شريكه بنصفه والحال أنه غير ماذون له من الشريك بالاستدانة من الغير ولا بإدخال مال اجنبي في شركته ما فهل ما استدانه يلزم الشريك الآخر منه أم لا (أجاب) حيث أن الشريك لم يأذن له في الاستدانة لا يلزمه شيء من الدين المقتر به على أن الشركة مبناها طلب الربح لا طلب الخسران لأن هذا الدين خسران محض على أن الإنسان لا يلزمه شيء بأقرار غيره عليه ولا سيما مع وقوع الحساب والقسمة والله أعلم (سئل) في شريكين عناننا تحت يد أحدهما

مطلب رجل له شركة في فرس الخ

مطلب رجل له شركة في فرس عند آخر الخ

مطلب رجل له شركاء دفع لواحد منهم الخ

مطلب رجل اتفق مع آخر على أن يزرعا الخ

مطلب عن رجلين وضع كل منهما دراهم الخ

مطلب في شريكين عناننا تخاسبا الخ

مطلب في شريكين عناننا الخ

المال يتصرف فيه فبعد مدة أراد فسحقها فتناسل ما على يد جماعة فأقر من في يده المال  
 بدين لا آخر على الشركة فصادقه عليه لأجل تمام الحساب طئمانته أن اقرار  
 الشريك بالدين يسري عليه فهل إذا افتاء العلماء أدام الله النفع بهم بعدم سريان  
 اقرار الشريك عليه يعمل بمصادقته المذكورة على يد الجماعة المذكورة  
 (أجاب) المصادقة نوع من الاقرار كما صرح به في العباب فإذا ظهر له فساد هذا  
 الظن فله طلب تخليف الشريك أن هذا الدين المصادق عليه حق وأنه دخل  
 الشركة عملاً بالقاعدة أن المقر له طلب تخليف المقر له سواء كان ذلك في مجلس الحكم  
 وسواء أبدى وجهاً محتملاً كما هنا أم لا صرح بذلك في العباب وغيره والله أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى زيتوناً من آخر ثم أعسر في ثمنه فقال لابن عم له اشركتك  
 في هذا الزيتون وحصل لنا ثمنه فصل الثمن ودفعه للبائع وتصرف في الزيتون  
 ثلاث سنين والآن ينكر أن ذلك ليس شركة بل هو مختص به فهل يصدق بدعواه  
 هذه أولاً (أجاب) حيث قال المشتري الأول لغيره اشركتك في هذا العقد وقبل  
 الغير كان ذلك منزلاً منزلة البيع قال في المنهج ولو اطلق الاشتراك صح العقد مناصفة  
 بينهم وقال قبله واشتراك بعض معين كتولية والتولية يبيع بالثمن الأول  
 فلا اشتراك يبيع ببعضه والله أعلم (سئل) عن أرض مشتركة بين ثلاثة غرس  
 بها أحدهم أشجار عنب وزيتون من غير أن الشركاء في الحكم الشرعي (أجاب)  
 الطريق في ذلك أن تقسم الأرض فإخص الغارس فهو له بما فيها والذي خص  
 الشركاء أن أرادوا قلعوها وأخذوا أرضهم وإن أرادوا بقوها له بأجرة المثل والله أعلم  
 (سئل) في ثلاثة أخوة بينهم ميراث من والدهم لم يقسموه واستدام ذلك شركة  
 بينهم يأكلون من ريعه ويتربحون به ثم إن اثنين منهم زوجا ولديهما من ذلك المال  
 الذي لم يقسم وما توارثا ورثة والخال إن الأخ الثالث لم يزوج له ولداً كالأخوة  
 ولم يأذن له ما بذلك والآن يريد أولاد الأخوين أخذ ثلثي المال جميعاً ودفع الثلث  
 لعمهم وينازعهم الم الذي هو الأخ الثالث ويريد أن يأخذ من المال نظير ما زوجاه  
 وأيضاً نظير ما صرف على الميتين من تجهيزهما وما غرماء من محصول على تركته  
 أبويهما كما جرت به عادة القضاة من أخذ مبلغ من التركة جبراً يسمى محصولاً فهل له  
 ذلك أم كيف الحال (أجاب) جميع ما أخذه الأخوان في زواج ولديهما مضمون  
 عليهم ما للأخ الذي لم يأخذ الرجوع به على الوارث وما أخذ في تجهيز الميتين وما دفع  
 للقاضي مضمون أيضاً أما التجهيز فواجب من التركة بحسب على الورثة وما صرف  
 للقاضي ونحوه هو بسببهما فن دفعه للقاضي كان ضامناً له على أن ما يقابل أجر المثل

مطلب رجل اشترى  
 زيتوناً الخ

مطلب عن أرض مشتركة  
 بين ثلاثة الخ

مطلب في ثلاثة أخوة بينهم  
 ميراث الخ



مطلب رجلان دلالان  
تسارعا الخ

مطلب شريكان في جبل  
ضربه أحدهما الخ

مطلب بئر يجمع ماء المطر  
فيه جماعة الخ

مطلب رجل باع آخر نصف  
بقرة الخ

مطلب رجل له أرض  
وبقر زرع في أرضه الخ

مطلب رجل له ولد له  
أرض مشترك الخ

في مخصوصية مال القاصر وقسمته يكون محسوبا على الورثة والله أعلم (سئل)  
في رجلين دلالين تسارعا فقال أحدهما لصاحبه على الطلاق بالثلاث إن خرجت من  
هذا الدكان مدة عمرى ما اشاركك وخرج من الدكان فهل إذا اتفق معه على الدلالة  
وتشارك فيها لا يحنث (أجاب) حيث اطلق في الشركة فلا تصرف الا للشركة  
الصحيحة وهي ان يخلصا المالين ويتشارك فيهما فاذا وجد هذا العقد وقع عليه الطلاق  
الثلاث وأما الشركة في الدلالة فلا حنث بها لانها لا تسمى شركة شرعية لفسادها  
والعقود انما تتحمل على الصحيح منها دون الفاسد والله تعالى أعلم (سئل) في  
شريكين في جبل ضربه أحدهما بنفوت فقام سليل الياس به عيب وحمل عدة اجال ثم  
حصل به عرج وبيع الجبل برضى الشريكين وأخذ كل واحد منهما حصته ثم ان  
الشريك يدعى على شريكه بالضربة لتكون ثمن الجبل نقص عن الاول وفيه بينة  
تشهد انه لم يحصل فيه نقص عن الاول فهل يجب عليه لشريكه شئ (أجاب)  
حيث ثبت بالوجه الشرعى ان الجبل لم يحصل فيه نقص من ضربة شريكه فلا غرم  
على الضارب أصلا وان ثبت بالوجه الشرعى نقصان الجبل بالضربة لزم الضارب  
حصته شريكه والله أعلم (سئل) في بئر غير نباع بل يجمع ماء المطر فيه جماعة  
أربعة شركاء فهل يجوز لواحد منهم أن يأخذ زائدا عن حصته الشرعية (أجاب)  
يجب على كل واحد من الشركاء ان يقتصر على قدر حصته ولا يجوز أن يأخذ زائدا  
منها الا ضراره بحصة الشركاء والله أعلم (سئل) عن رجل باع آخر نصف بقرة ثم  
ان المشتري خشي من النهب فقربا البقرة الى بلد اخرى فماتت بقضاء الله وقدره هل  
يكون ضامنا لخصه شريكه أم كيف الحال (أجاب) حيث لم يصدر من المشتري  
تقصير فلا يكون ضامنا لخصه شريكه والفرار لعذر النهب جائز بل واجب فلا يكون  
سببا للضمنان والله أعلم (سئل) في رجل له أرض وبقر زرع في أرضه ببقره وبذره  
اثني عشر يوما ثم اتفق مع آخر ان يشتركا في البذر والحرق فهل يدخل زرع هذه المدة  
في الشركة أولا (أجاب) لا يدخل الزرع في الشركة وان رضى الشريك الزارع له لانه  
وعدا يلزم الوفاء به ولان الزرع تابع للبذر فكل من وضع البذر استحق الزرع والله  
أعلم (سئل) في رجل له ولد له أرض مشتركة بينه وبين أخيه ففوض أمرها  
لولده فجاء الولد له فقال له ألم هذه أرض أبيك تصرف فيها لان أباك كان متصرفا  
فيها وهذه لي انا متصرف فيها والا آن عمه يريد ان يشارك فيها ويختص هو بحصة  
من الأرض فأجاب دعوى عمه بالاختصاص باطله لا وجه له فاما ان يبقى ابن أخيه  
على ما قدره له عملا بقوله لا يلا يعود عليه الكذب واعنة الله على الكاذبين واما ان

مطلب شريكان على  
أحدهما دين الخ

مطلب رجلان في قريتين  
يقبضان ويشتريان الخ

مطلب في كرم يشتمل على  
شجر زيتون الخ

مطلب عن جماعة شركاء  
في فرس الخ

مطلب رجلان خلطا  
بذرهما الخ

تقسم الارض جميعا بينهما على حسب الشراكة والله أعلم (سئل) عن شريكين على  
أحدهما دين وفاء من مال الشركة ويدعي ان شريكه أذن له في وفائه من الشركة فهل  
لشريكه الرجوع بحصته منه أولا (أجاب) نعم له الرجوع بحصته وان أذن له في وفائه  
من المشترك لان المستقاد بالاذن انما هو جواز الاخذ لا سقوط الحق لانه اسقاط  
للحق قبل وجوبه والله أعلم (سئل) في رجلين في قريتين يقبضان ويشتريان  
كل منهما على حدة وقع بينهما اتفاق على ان كل ما يحصل لانه يكون شركة بينهما  
فسئل أحدهما فقال أنا شريك فلان بناء على ذلك فهل يعمل بهذه الشركة ويؤخذ  
المقربا قراره بناء على انها شركة أولا (أجاب) هذه الشركة باطلة اتفاقا لا يعمل بها  
شرعا والاقرار المبني على ذلك باطل أيضا والله أعلم (سئل) في كرم يشتمل  
على شجر زيتون مشترك بين رجلين لأحدهما ثلاثة أرباعه وللآخر الربع يريد  
صاحب الربع ان يجذب جميع ثمرته بنفسه وبعماله ويأخذ من حصة الشريك  
نظير ذلك الربع والشريك يمتنع وينهاه عن ذلك وقصده ان يقوم على حصته  
بنفسه وبأجرائه ويأخذ جميع حصته هل له ذلك وليس لصاحب الربع معارضة  
ولا أخذ شيء من حصته بغير اذنه (أجاب) كل ذي حصة متصرف في حصته  
بقدرها وليس لأحد جبر ولا منع لصاحبه والا لزم تحكّم الشركاء بعضهم على بعض  
من غير مرجح وهذا من اقوى الأدلة في الالتزام وهو الترجيح من غير مرجح بل في ذلك  
تهمّة من أراد الاستقلال بل العدل الحق التصرف لكل منهما في حصته لانه لم  
في ذلك خلافا عند الأئمة الأربعة والحالة هذه والله أعلم (سئل) عن جماعة  
شركاء في فرس باع أحدهم منها حصة فأنكر المشتري حصة الشريك الثاني  
فأخذها ليثبت حصته فيها فلما انتهت باردها على المشتري ومكثت عنده نحو عشرة  
اشهر فجاء بها المشتري وبها عطل يدعي انه كان قد عابها عند الشريك الذي  
أخذها ليثبت حصته فيها فهل يعمل بقوله أولا (أجاب) لا يعمل بقوله المذكور  
المجرد عن البيان بل هو رجم بالغيب قال امامنا الشافعي رحمه الله تعالى الحيوان  
يقتدى في الصحة والسقم وتحول طباعه فقل ان ينقل عن عيب خفي أو ظاهر  
وحينئذ فالظاهر ان العيب انما حدث عنده لان كل حادث يقدر باقرب زمن والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجلين خلطا بذرها وزرعاه سواء ثم لما أدرك الزرع  
امتنع أحدهما عن ادمن الحصاد وسأروا زم الزرع فطالب الشريك منه ذلك مرارا  
وهو يمتنع فاشهد عليه اني استأجرت عليها حصادا ونقلها وغيرها ويكون عليك  
حصتك فهل يلزم الشريك الممتنع ان يغرم جميع لوازم الزرع الشرعية (أجاب)

فم يلزم الشريك ذلك لانه من لوازم الشركة حتى لو لم يشهد عليه كانت المؤن لازمة له حيث لم يعمل بنفسه على أن الامتاع الواقع من الشريك سغه واضاعة مال عليه وعلى شريكه وذلك اثم صراح وجرم براح وقد صرح الفقهاء أن أحد الشريكين له صرف المصارف اللازمة للشركة كذلا ذلك مقتضى الشركة والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قام أحدهم وهدم بعض بيوتها من غير إذن الآخر فهل له مطالبتهم بثمن البناء حيث لم يأذنه في هدمهم (أجاب) ما هدمه الشريك بغير إذن الشركاء ان لم يمتنعوا أو يأذن الحاكم ان امتنعوا وكان في الهدم مصلحة تكو في سقوط البناء على أن يكون مضمونا عليه فلما أعاده لا مطالبة له لاحد من الشركاء لانه فعل ما هو واجب عليه وهو اعادة ما هدمه فلا يستحق على الشركاء شيئا والله أعلم (سئل) في رجلين شريكين في مشري زيت وبيعه أحدهما يتوصل الى المدن والثاني يشتري من البلاد يدعي على الاقل زائد عما أخذ وتسلمه عشرين جرة فهل يعمل بقوله مع انكار صاحبه لها (أجاب) لا يعمل بقول الشريك المجرد عن البيان لقوله صلى الله عليه وسلم لو بعطي الناس بدعواهم لا دعي أناس دماء قوم وأموالهم ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين شركاء في غنم هي موضوعة تحت يد أحدهما جاء عدو وأخذها منه باوقهر اعدى من هي تحت يده فرد الشريك الثاني الذي ليست الغنم تحت يده حصته منها راعيا أن الحصص المردودة هي حصته فهل يختص بها ودل على من هي تحت يده ضمان للذاهب (أجاب) حيث كانت الشركة شيوعا فالذاهب عليهم والمردود لهما ولا ضمان على من هي تحت يده حيث أخذت قهرا عليه بلا تقصير لان الشريك أمين والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما حجارة أذن أحدهما لصاحبه في استعمالها فاستعملها في بعض مصالحه فغصبت فهل يكون الشريك ضامنا لحصة شريكه أولا (أجاب) حيث كان من الشريك اذن في الاستعمال تكون حصته الشريك مضمونة ضمان العواري كما يؤخذ من فتاوى العلامة ابن أبي شريف والله أعلم (سئل) في رجل مشترك بين اثنين يعمل عليه أحدهما وأجرة عمله بينهما غصبه ظالم من كان الجمل تحت يده فهل يلزمه حصته شريكه ويضمنه له أولا (أجاب) لا يضمن الشريك الذي الجمل تحت يده حصته شريكه لانه يعمل عليه في حصته لنفسه وفي حصته الشريك له وإذا تلفت الدابة في عمل المالك فلا ضمان والله أعلم (سئل) في شريكين أحدهما بدمياط والاخر بيافا فاتفق بينهما أنهما يتراسلان من دمياط ليافا من أرزوقاش وغيرها ومن يافا لدمياط

مطلب في دار مشتركة  
بين جماعة الخ

مطلب رجلان شريكان  
في مشري زيت الخ

مطلب شريكان في غنم  
موضوعة تحت يد أحدهما  
الخ

مطلب رجلان بينهما  
حجارة الخ

مطلب رجل مشترك بين  
اثنين الخ

مطلب شريكان أحدهما  
بدمياط والاخر بيافا الخ

من صابون ودرهم وغيرهما ثم ان كل واحد منهما يتصرف بالمصلحة على مقتضى  
الشركة فالذي يبيع الارز والقماش وغير ذلك ويرسل الثمن اما نقدا واما  
صابونا واما غير ذلك والذي يديع بديع ما يرسله الذي يبيع او ينضده ويصفيه  
فهل كل من الشريكين أمين في مال الشركة فيما يبيع ويشترى ويصفى بالمصلحة  
فيصدق بيمينه وهل اذا تلف شيء من مال الشركة بغصب أو غرق أو اخذ حاكم  
يكون على الشركة فان حاكم غرة اخذ من يبيع عشرة أرباب وثلاث أرباع عدم عنده  
حصه من ثمنها فهل هي على الشركة أم لا (أجاب) نص أئمتنا متونا وشرونا  
أن يد الشريك يدا مائة كالوكيل والوديع فيصدق بيمينه في دعوى الرد والتلف  
على ما حصل في الوديعة والربح والخسران حيث كان التصرف بحسب المصلحة  
وعبارة متن العباب الرابع أي من أحكام الشركة الامانة كالوديع فيصدق أي  
الشريك بيمينه في دعوى الرد والربح والخسران والتلف ونفي خيانة معلومة وفي  
أنه اشترى له أول الشركة الحق فقولته نفي خيانة معلومة يعلم منه أن الشريك يصدق  
في كل ما فيه نفي الخيانة المعلومة بأن لم يكن هناك خيانة أصلا ولم تكن معلومة  
والحاصل أن الشريك يتصرف بحسب الاذن والمصلحة فحيث كان تصرف  
الشريك بحسب ما فهو مصدق بيمينه لأن مبنى الشركة على الامانة لخبر يقول الله  
تعالى أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فاذا خانه خرجت من بينهما رواه  
أبو داود والحاكم وصححه أسناده ومعنى أنا ثالث الشريكين أنا معهما بالحفظ والامانة  
فأمدهما بالمعونة في أموالهما وانزل البركة في تجارتها فاذا وقعت بينهما الخيانة  
رفعت الاعانة والبركة عنهما وهو معنى قوله خرجت من بينهما وما قبضه الحاكم  
من الارز فان كان بحسب الاذن والمصلحة في الشركة فلا ضمان على الدافع لما ذكر  
وان لم يكن الاخذ حاكم لانه تصرف بحسب الاذن والمصلحة وان لم يكن اذن وأخذه  
بالقهر فلا ضمان أيضا على الشريك الدافع لأن الحاكم غاصب لما أخذه ولا قدرة  
للشريك على رده ومرتبة ترتب عليه ضرر أشد من أخذه الارز في دفعه بالاخف  
الذي هو دفع الارز والله أعلم (سئل) عن رجل اتفق مع آخر على أن يضع له  
المال وهو يصنع القرب فأخذ للمالك يقوم له جلود اودراهم وهو يصنعها قربا فمات  
القرب وبيعت فما الواجب للرجل العامل النصف من الربح المشروط له أم الاجرة  
(أجاب) هذه شركة فاسدة لأن شرطها وضع المالين من الشريكين وخلطهما  
سواء فالواجب للعامل أجره مثله لئلا تترك القرب المصنوعة لفساد الشركة والربح  
والخسران لاحق بالمالك والله أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة أشقاء تزوج

مطلب رجل اتفق مع  
آخر على أن يضع له الخ

مطلب في ثلاثة اخوة  
أشقاء الخ

أحدهم في حياة والده ثم بعد موته أراد الثاني أن يتزوج ويدفع المهر من التركة فوقع  
 بينهم نزاع فكفلوا رجلاً أن يدفع مهر زوجته وزوجة أخيه الثالث من التركة ثم  
 قسموا التركة ولم يقولوا خيهم يدفع مهر زوجته بل دفعه من ماله بعد أن طلب  
 من الكفيل الوفاء بما شرط فلم يف والآن الأخ الثالث يطلب منه أن يدفع معه  
 في مهر زوجته ويحرض الكفيل على الوفاء بالكفالة فأخذ الكفيل ثوره ومكث  
 عنده نحو سبعة أشهر يستعمله في الحياكة في هذه القضية (أجاب) ما تزوجه  
 أخوه في حال حياة أبيه ودفعه له أبوه فإليه وليس لأخوته معه منازعة لكونه  
 في حياة والده والأخ المتزوج من ماله ليس لأخيه الثالث طلب مساعدة أو معاونة  
 في زواجه والكفالة الواقعة بينهم باطلة لأنها ليست على طبق الشرع القويم  
 وطلب الكفيل منهم الوفاء بما وقع عليه الكفالة كطلب ابليس من الناس  
 أن يعصوا خالقهم وأخذ الثور يوجب الهلاك في الفور وعليه فله هذه المدة أقصى  
 أجرة المثل وكذلك ما نقص منه وقيته لوتلف لأنه غاصب والله لا مره غالب وله غدا  
 معاتب ومعاقب والله أعلم (سئل) في رجل ذمى باع آخر نصف بقرة وسلمها له ثم أنه  
 دفعها المشتري في مهر امرأة ولم يدفع ثمن النصف وكان تسلمها من غير إذن الشريك  
 البائع فكيف الحكم (أجاب) نصف البقرة الذي يقع عليه البيع باق على ذمة  
 البائع فله نصف ما يحصل منها من لبن وولد ولما سلم الشريك البقرة كان ضامناً  
 لحصة شريكه لكونه سلمها بلا إذن منه وله مطالبة الثمن من القابض لما لكونه  
 وضع يده على حصته بغير وجه شرعي والله أعلم (سئل) في رجل لحام عنده جلود  
 قال لرجل يصنع القرب هذه الجلود مفصولة ولي فيها شريك أعمله اقربا ولي ثلث من  
 فائدتها والثلث لثلاث وشريك لي ثلث وأنا أكلها فاشترع القربي في عملها حتى أكلها  
 وتسلمها ماله كها وسافر بها إلى مصر هو والقربي ثم إن المالك باعها ويدعي أنه لا ربح  
 فيها فما الحكم الشرعي (أجاب) ما وقع بينهما من الاتفاق من عمل ثلث الربح للقربي  
 باطل لا يعمل به شرعاً فالقرب وربحها وخسرها على المالك وعليه للعامل القربي  
 أجرة مثله شرعاً لأنه ما بذل عمله مجاناً وإنما هو في مقابلة الثلث في ذلك مجهول لا يعمل  
 به شرعاً فراجع شرعاً لما هو معلوم مقر من أجرة المثل فعلى المالك بذل ماله والقرب  
 غنمه أو غيره ماله لأنه المالك الأصلي البائع لها ولا يسأل عن بيعها ولا يحلف ولا يجاسب  
 لما علم بل لوتلفت جميعاً كانت أجرة العامل لازمة له والله أعلم (سئل)  
 في جماعة اشترى كرواً في شراء كروم غنم وفوضوا البيع لرجل واتهموه بعشرة قروش  
 فهل يصدق بيمينه وهل تقبل شهادة الشركاء لبعضهم في المشترك أم لا (أجاب)

مطالب رجل ذمى باع آخر  
 نصف بقرة الخ

مطالب رجل لحام عنده  
 جلود الخ

مطالب جماعة اشترى كرواً  
 في شراء كروم الخ

نعم الشريك أمين فيصدق بيمينه ولا تقبل شهادة الشريك في المشترك لانهم يشهدون لانفسهم ولا تقبل شهادة المرء لنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يدعي أحدهما انه وضع عنده حصصة غنم شركة والاخر يدعي انها عنده امانة يرعاها باجرة كل شهر على الشاة تصف فضة في الحكم الشرعي (أجاب) ان أقام أي مدعي الشركة بينة شرعية تشهد انها شركة عمل بها وغرم المدعي عليه لصاحبه شاة وان لم يقم بينة وأقام صاحبه بينة انها امانة باجرة لزمته الاجرة ولا يلزمه من الشاتين شيء والله أعلم (سئل) في رجل عنده حصصة من القلي جاء رجل فقال له شاركني في هذا القلي لا بيعه ولى ثلث الفائدة ولك الثلثان فدفع له حصصة منه على ذلك الشرط فحمله ونقله الى بلدة يباع فيها ثم بعد مدة لقيه فقال له ما صنعت بالقلي فقال انه كسده فخرنته في حامل فذهب صاحب القلي فسأل عنه فلم ير الا حاصلا فيه حصصة رماد فقال له أهل البلد انه باع وقبض ثمنه فجاء اليه فأخبره انه نالف واني قد كمينته وأنا شريك مصدق في دعوى التالف والا أن يطالب صاحب القلي في اجرة نقله الى البلد التي يباع فيها في الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) لا ريب ان الشركة مما فاسدة لعدم وجود شرطها المعبر في الشركة الصحيحة ومع ذلك حكم الفاسدة كالصحيحة في الضمان وعدمه وقضاء القاضى منقوض لان ما ذكر من الشريك الفاسد اتلا ولا تالف وما ذكره العلماء من التفصيل انما هو في التالف بنفسه أو آفة أو سرقة أو نهب أو نحوها لا في اتلاف الامين فقلوه كمينته اتلاف منه له وأخذه له وطالب الفائدة بعد خروج رأس المال منه اعتراف بان له قيمته فان أقام المالك بينة على قيمته انها كذا غرمها الاخذ للقلي والاتلاف في قدر القيمة لانه غارم وان وجد قاضى الجنة الذي به النفس مطمئنة غرمه قدر قيمته التي ذكرها المالك لاقراره بها وطلبه الفائدة بعد ما والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين اكتسبا وليس بينهما مال فخلا شيئا فاحكم المتحصل (أجاب) حيث ما حصل ذلك الا بكسبهما أو كانا متساويين في الكسب والحرفة قسم ذلك بينهما ما نصفين على قدر عملهما لان ذلك حصل بفعلهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مشترك بين رجلين طلبه أحدهما لبلده ليعمل عليه فلما وصل لها قال لصاحبه لا يمكن الا بفصل الشركة بيننا فاشترى الاقل منه حصته بثمانية عشر قرشا وطلبه ان يسلمه له فامتنع الا بقبض الثمن ثم حمله البائع حلا خارجا عن العادة فابعد عن الحمل ومات فما الحكم الشرعي (أجاب) اما حصه البائع فانه مضمونة عليه لان المبيع قبل قبضه من فم ارباب تعبى انفساخ البيع ولا شيء على المشتري وأما حصه

مطلب رجلان اختلعا  
في الدعوى الخ

مطلب رجل عنده حصصة  
من القلي الخ

مطلب في أخوين اكتسبا  
وليس معهم مال الخ

مطلب رجل مشترك بين  
رجلين الخ



الشريك المشتري فانها مضمونة على البائع لاستيلائه على الحمل وتحمله غير  
العتاد والله تعالى أعلم

### \*(كتاب الوكالة)\*

### كتاب الوكالة

(سئل) في ذمى دفع لآخر بضاعة ليتجرفها كيف شاء فاتجرفه مدة طويلة وكان  
يدفع له من ربحها ما تحصل ثم دفع هذه الدراهم مع جهله من ماله لرجل مشهور  
بعمل الصابون مؤتمن عند الناس فهلك هذا المال بحملته لا عسار الرجل فهل  
يلزم المدفوع له ليتجرف كيف شاء مال الدافع أم لا (أجاب) هذا الرجل المدفوع له المال  
لا يلزمه منه شيء سواء كان وكيلًا عن المالك لأنه إذا قال له تصرف كيف شئت  
فله التصرف فسيئة أم عاملا فقراض فهو كالوكيل فعلى كل حال لا يلزمه هذا المال  
كما ذكر الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت ولها أخ من أب وكتته في أخذ  
صداقها ولها أولاد داخ شقيق فهل لهم المعارضة فيما ذكر أولا (أجاب) ليس  
لأولاد الأخ الشقيق معارضة لعمتهم لأن الحق لعمتهم فلها أن توكل فيه من شاءت  
ولها أن تنهيه لمن شاءت وذلك باجماع المسلمين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
محاسة التي يقال لها في العرف دلالة دفع لها رجل لبة من ذهب لتيبعها له فوضعتها  
في صرة ثم وضعها في جيبها المسمى في العرف عبا ثم ضاعت منها فهل تكون ضامنة  
لها أولا (أجاب) الخاس وكيل في البيع وهو ولو يبيع أمين فلا يضمن  
الابتعد ويصدق في دعوى التلف المطلق كما هو صريح المذهب والجيب المذكور  
مع الصرة حرز المثل لمثل ذلك اذ هو معدود لحفظ مثل ذلك حيث لم يحصل من المرأة  
تقصير فلا ضمان عليها وصدق بيمينها في دعوى التلف المطلق ويجرى فيها التفصيل  
الذي ذكر في الوديعه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في شراء دار  
فاشترها له ولم يقبض الثمن ولكن عمل حيلة اخرج له صرة دراهم مجهولة ودفعها  
للبيع ثم ثبت الثمن في ذمة المشتري فهل للبايع مطالبه الوكيل أم الموكل أم كل منهما  
(أجاب) قال في المنهج وشرحه لشيوخ الاسلام ولبايع مطالبته أي الوكيل كالموكل  
بثمن ان قبضه من الموكل سواء اشترى بعينه أم في الذمة والابان لم يقبضه منه  
فلا يطالبه ان كان معينا لأنه ليس بيده والابان كان في الذمة طالبا به ان لم يعترف  
بوكالته بان انكرها أو قال لا اعرفها والابان اعترف بها طالب كلا منهما به والوكيل  
كضامن والموكل كاصيل فاذا غرم رجوع بما غرمه على الموكل انتهى والحاصل  
ان الموكل يطالب في جميع الصور وكذلك الوكيل يطالب في جميع الصور  
الا اذا كان الثمن معينا في يد الموكل فهو المطالب فقط والله أعلم (سئل) عن

مطلب امرأة تزوجت  
ولها أخ من أب الخ

مطلب امرأة فحاسة أي  
دلالة الخ

مطلب رجل وكل آخر  
في شراء دار الخ

مطلب رجل قال لا آخر  
خذ هذا الدينار واسلمه  
في كذا الخ

رجل قال لا آخذ هذا الدينار واسلمه الى فلان في اربع جرات زيت فآخذ  
واسلمه له فهل يلزم القابض للدينار ان يسلم له تحصيل الزيت أم لا (أجاب) هذا  
الرجل القابض للدينار وكيل في العقد فقط والوكيل من حيث هو محسن بالوكالة  
فله عزل نفسه متى شاء وعلى كل حال لا يطالب بالزيت لانه لم يلزمه بوجه وانما هو  
وكيل في العقد وقد حصل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على طائفة أهل  
قرية مقدار من الزيت وقد خرجوا منها ولهم فيها زيتون وكلوا الرجل في قبض معلوم  
الزيتون فهل يجب على واضع اليد على الزيت دفعه للوكيل (أجاب) نعم يجب  
على من وضع يده على زيت الطائفة المذكورة دفعه للوكيل المذكور ولا يجوز له  
التعلل بشئ حيث ثبتت وكالته والله أعلم (سئل) في رجل له على ذمي يهودي  
دين احواله به على ذمي نصراني فافر بالدين ويدعي انه افلان اليهودي فهل اذا ثبتت  
الحالة يجب عليه وفاؤه للمحال (أجاب) قال في المنهج وشرحه لشيوخ الاسلام  
وشرط لها أي للحالة أي اصحتها رضى الا وبن أي المحيل والمحال بلفظه أو ما في معناه  
مما يأتى في الضمان لانهما العاقدان فهو بيع دين بدين يجوز للعاجلة لا رضى المحال  
عليه لانه محل الحق فلصاحبه ان يستوفيه بغيره وشرط ثبوت الدينين ولو متقومين  
انتهى فثبت ان النصراني بان دين اليهودي عنده واثبت المحال الحوالة وجب  
على النصراني وفاء الدين لانه محل الحق فأقل ما يكون أن المحال كالوكيل ويجب  
الدفع له حيث ثبتت الوكالة والله أعلم (سئل) في رجل دفع لا آخذ دراهم  
ليخرجها على زيت فآخذها وتصرف فيها نحو سنتين فجاء صاحب الدراهم الى  
الا آخذ فقال له كيف صنعت فقال له لم اصنع شيئاً وهذه دراهم باقية على ذمتك  
وصاحب الدراهم يقول انك اخرجتها على زيت وهو ينكر ذلك فما الحكم (أجاب)  
لا يلزم الرجل الوكيل الا يمين انه ما اخرج الدراهم على زيت ويردها المسالك لانه  
أمين ولا يجب عليه الاخراج نعم ان وجد صاحب الدراهم عليه بينة تشهدانه سلم  
فلانا كذا من دراهمك على قدر كذا من الزيت واشهدنا على ذلك أو اقرنا بذلك  
عمل بها والله أعلم (سئل) في وكيل لرجل في شراء بن معلوم فاشترى الوكيل  
بن معلوم بينة شرعية الى اجل معلوم فهل اذا أقام الوكيل بينة شرعية انه اشترى  
لموكله البن المعلوم الى الاجل المعلوم فهل يجب على البائع تسليم ذلك ويجب على  
الحاكم تنفيذه أم لا (أجاب) حيث أقام الوكيل بينة شرعية انه اشترى البن  
المذكور لموكله الى الاجل المعلوم لزم البيع ووجب على البائع تسليم ذلك وعلى  
الحاكم الشرعي تنفيذه ذلك ويناب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يقال له فارس

مطلب رجل له على طائفة  
أهل قرية الخ

مطلب رجل له على ذمي  
يهودي ديس الخ

مطلب رجل دفع لا آخذ  
دراهم الخ

مطلب وكيل لرجل  
في شراء بن معلوم الخ

مطلب رجل يقال له فارس  
دفع لا سماعيل الخ

دفع لرجل يقال له اسماعيل ثمانية جزار من الزيت ليدفعه للمصطفى بك عن ذمة  
صالح العواد بناء على ان مصطفى بك يدفعه الصالح العواد أو يقامه بهما فأورد  
الزيت اسماعيل وأخذ به رجعة باسم صالح المذكور ثم رجع فارس في الزيت  
وأخذ ثمنه من اسماعيل وهو أخذ الثمن من مصطفى بك فهل لصالح العواد أو وكيله  
مطالبة لاسماعيل في الزيت المذكور أو كونه كتب باسمه أو وكيله (أجاب)  
لا يخفى أن صالح العواد حيث لم يتسلم الزيت هو ولا وكيله كان الزيت باقيا على  
ذمة فارس فله الرجوع في ثمنه أو عينه ولا عبرة بكتابة الورقة ولا قول فارس  
المذكور قبل التسليم لصالح العواد أو وكيله لأن الزيت لوتلف قبل ذلك لم تبدأ ذمة  
فارس منه فهو باق على ذمته وإن تسلمته ايدى غير صالح ووكيله لا نال اعتبار القبض  
الا ما حصلت به براءة الذمة وبهذا قبل ذلك لم تحصل والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجلين وكلا آخر أن يشتري لهما حمارا فاشترى لهما حمارا بست وعشرين زلطة  
وأذنا له ان يقتض لهما ست زلطة فاقترض لهما ثم سلم الحمار لهما ثم باعه فادعى انه  
انما اشراه لنفسه لكونه يبيع باز يد فهل يقبل قوله المذكور بعد اقراره انه اشتراه  
لهما أولا (أجاب) حيث أقر بأن الشراء لهما وصدق على ذلك الرجل بنية شرعية  
تشهد لهما بالاقرار المذكور فلا عبرة بدعواه بعد ذلك لانها تناقض قوله الا قول  
وشرط صحة الدعوى ان لا تتناقض والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل وكل آخر  
في بيع ثلثة مائة قربة وخمسة وسبعين قربة أرسلهما من مدينة الخليل ليبيعهما له  
بمصر فباعها الوكيل لرجل نسيئة فحصل بعض الثمن والباقى ضاع على المشتري  
فهل يلزم الوكيل هذا الضائع (أجاب) حيث كانت الوكالة مطلقة غير مقيدة بشئ  
وباع الوكيل مؤجلا ضمن ما ضاع وعبارة المنهج في هذا المعرض ولا يبيع أى  
الوكيل بالوكالة المطلقة نسيئة ولا بغير نقد البلد ولا بغير فاحش فلو خالف فباع  
على احد هذه الانواع وسلم المبيع ضمن قيمته يوم التسليم والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل مات عن أم وزوجة وابن وبنتين وخلف ميراثا من عقار ومثقال وديون ثم  
ماتت الام قبل أخذ حصتها عن بنت وابن ابن وبنتى ابن فوكلت البنت وكريلا  
في قبض ما يخصها من الميراث فاستند الوكيل الى رجل صاحب شوكة من مشايخ  
البلاد ليبيعه على قسم حصة الموكة فأرثوا الورثة صاحب الشوكة بدراهم ليصلح  
الوكيل عن حصة الموكة فجبره على الصلح بشئ قليل جدا يبلغ عشر حصته ما وفيه  
ضرر فاحش عليهما وكتب عليه حجة بوصول حقهما من سائر الأعيان والنقود والديون  
فهل الصلح معتبر مانع للموكة من طلب ارثها فلا تسمع دعواها بعد على الوارث

مطلب رجلان وكلا آخر  
ان يشتري لهما حمارا

مطلب عن رجل وكل آخر  
في بيع شئ آخر الخ

مطلب رجل مات عن ام  
وزوجة وابن وبنتين الخ

أم تسمع الدعوى منه بجميع حقها في الارث قايلا كان أو كثيرا سواء كان الصلح  
عن اكراه أو وكيل أم رضاه للضرر الفاحش على الموكلة الظاهر منه غدورها وفوات  
حقها ولما أن تعود في طلب جميع اربها ولا يمتنعها ما كتب من الصلح المبني على  
الخلاص أم كيف الحال (أجاب) هذا الصلح باطل لا مورد منها ان شرط الصلح  
الاقرار بما يقع به الدعوى ولم يقع اقرارها ومنها ان تصرف الوكيل شرطه المصلحة  
ولا مصلحة في ابطال حق الموكلة ومنها أن لو ارث لو أسقط حقه من التركة  
لا يسقط لانه عطية الله تعالى والله أعلم (سئل) في جاب على وقف جامع  
بعاقبة معينة بالوقف جتمع ايراد الوقف من اربابه فوكاله الناظر في صرف الايراد  
على مصالحه وفي دفع العلوفا لا ارباب الشعائر بموجب دفتر العلوفا ففعل  
الجابي ذلك برأى الناظر ومشاهدته ولما ناظر معلوم بالوقف بموجب دفتره يريد  
الجابي مشاركتة فيه يأخذ نصفه ويدفع له نصفه عن نظير مباشرة لجميع ايراد  
الوقف وصرفه زاعما أنه يستحق ذلك لاذن الناظر له فهل ليس للجابي سوى ما عين له  
بالوقف عن نظير عمله المشروط ان ما يأخذ بطريق الاجرة ولا اجرة بدون العمل  
لا زائد على ذلك ويمنع من مشاركة الناظر في معلومه المقرر له لكونه أجنبيا  
عنه واذا تناول شيئا منه يجب عليه رده اذ لا حق له في ذلك ولا عبرة بهذا الزعم  
ما الحال (أجاب) لا ريب ان هذا الجابي المأذون له في الصرف من الناظر  
وكيل أو بمنزلة والوكيل المطلق لا شيء له لانه متبرع بعمله قال في المنهج وغيره  
ولا اجرة لعمل ان لم تذكر فلا اجرة للجابي لا على الناظر وهو ظاهر ولا على جهة  
الوقف وهو ظاهر ولا على العلوم وهو أشهر ويمنع الطالب لها وينهى والا يزرع  
والله تعالى أعلم (سئل) في دلال دفع له آخر متاعا ليبيعه له فباعه وقبض ثمنه  
ثم ادعى الدلال دفع الثمن الى صاحب المتاع فأنكر صاحب المتاع قبض كل الثمن  
فن المصدق منهم ما حيث لا بينة (أجاب) لا يخفى أن الدلال المذكور وكيل  
في البيع للمتاع وقبض الثمن قال في الروض وشروحه فرع قول الوكيل ولو يجعل  
مقبول بيمينه في دعوى التلف ورد المعوض والعوض على الموكل لانه أمينه ولانه  
ان كان بلا جعل فقد أخذ المال المحض بغرض المسالك كالمودع أو يجعل فلانه انما  
أخذ العين لانه نفعه المسالك انتهى والقاعدة المشهورة ان كل من ادعى الرد على  
من ائتمنه صدق الا ما سألني وليس هذا منه في صدق الدلال بيمينه في دعوى الرد  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أرسل لآخر زبيبا نحو نصف قنطار مع  
رجل وذكر له ان يرسل له ثمنه معه فباعه وأرسل الثمن مع الرجل المذكور

مطلب في جاب على وقف  
جامع بعاقبة معينة الخ

مطلب في دلال دفع له آخر  
متاعا ليبيعه الخ

فادعى الرجل المرسل معه الدراهم المذكورة القابض لها ان عن الزبيب المذكور قد ضاع لنهب بلده فهل يكون الرجل المرسل اليه الزبيب الباسق له والدافع عنه لهذا الرجل ضامنا أم لا (أجاب) حيث أذن له ان يدفع الثمن لمن معه الزبيب ودفعه له صار وكيله عن المالك في القبض فلما قبضه برئ منه المرسل وصار طلبه على الرجل القابض الوكيل عنه فان صدق في الضياع كان والا حلف له عينا انه ضاع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع عند آخر صابونا وأمره بإرساله في المراكب التي توسق الناس فيها ولم يذكر له عن قدر ما يوسق له في كل قوف فوسق له من الصابون قدر ما معلوم مع جملة الناس فعدم ذلك الصابون فهل لصاحبه الرجوع على الوكيل في نزوله أم كيف الحال (أجاب) حيث صدر من مالك الصابون الاذن للوكيل في الارسال وأرسل بحيث يغلب على الظن السلامة فوقع للصابون تلف من غرق أو أخذ غاصب كالقرصان فلا ضمان على الوكيل ولو قيل به لم يتوكل أحدا لا ترى ان الرجل يرسل في هذه الحالة مال نفسه ولا يقدر ان يرد عنه التلف وهو في مال نفسه شديد الحرص والتوقي من حصول تلف له فإذا أرسل في حال بحيث انه يرسل فيها مال نفسه فوقع قضاء وقدر لم تلق الامر بالقبول لان قضاء الله تعالى واجب التسليم له والقبول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل عن أمه وزوجته في معاملات ثم انه اشترى لهما كرا من غير ان يأذنه في شرائه فلما علمتا بذلك لم يقبل ذلك الشراء فهل يكون هذا الشراء باطلا وموجبا على البائع رد ما دفعه له الوكيل من الثمن (أجاب) حيث لم يأذنه في الشراء واشترى لهما وسماهما في العقد ونواهما فالعقد الواقع لهما باطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوبا بثمن معلوم وأرسل معه رجلا رفيقا له وكيل عنه في قبض الثمن وقال له ان لم يدفع لك الثمن فتأتني الى الثور فجزا المشتري عن الثمن ففسخ البيع ودفع الثور للوكيل فلقبه غريم له أخذه منه والان البائع يطالب المشتري بالثمن أو الثور فهل له ذلك أولا (أجاب) حيث كان الرجل وكيل عن البائع في قبض الثمن ان حصل والافى أخذ الثور ودفع المشتري الثور بعد فسخ البيع فلا مطالبة للبائع على المشتري لان الوكيل كالاصيل وقد وصل له الثور برئ من علقه البائع والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو سلعة ليبيعهها اذا انتهت لها الرغبات فعرضها عمر ولا يبيع على جماعة فقال رجل من الجماعة المعروض عليهم على هذه السلعة بكذا فأجاب بعدم رضى زيد بذلك فقال له خذها ولا تتبع أحد حتى تشاورني ثم بعد مدة يسيرة ظهر ان

مطالب في رجل وضع عند آخر صابونا الخ

مطالب في رجل وكيل عن أمه الخ

مطالب رجل اذ نرى من آخر ثورا الخ

مطالب فيما اذا دفع زيد لعمرو الخ

عمر باع السلعة المذكورة ولم يشاور الرجل في ذلك ولم يعلم زيد يقول الرجل  
والحاصل ان الرجل لو علم بيع السلعة المذكورة لا اشتراها بازيد ثم باع به عمرو فهل  
البيع المذكور باطل (اجاب) حيث باع الدلال الذي هو بمنزلة الوكيل السلعة  
بمن مثلها حالاً من نقد البلد الذي يبيع به الوكيل عند الاطلاق أو بما قيده به  
الموكل حيث قيده ولم يوجد الراغب الغالب بازيد مما يتعين به ولم يكن هذا  
مما طرأ ولا متوجهاً ولا ماله أو كسبه حراماً فباع بما ذكرنا يبيع صحيح وأما قول  
القائل حتى تشاور في فهذا لم يتحقق منه الزيادة حال البيع وانما هو أمر متوهم  
مفنون على اننا لو تحققنا ذلك منه وكان العذر عنه لكونه مما طرأ أو متوجهاً  
أو ماله فيه شبهة كان العذر صحيحاً والبيع للغير كذلك كما علم مما ذكرناه المأخوذ  
ذلك من الروض وشرحه لشيخ الاسلام فالصالح ان الدلال وكيل أمين مجتهد عند  
تعارض المصلحة للموكل حيث مضى عقده على الصحة فلا تخضع بالاحتمال لان  
الظاهر الصحة ولا وجه لابطال ما وقع صحيحاً بالاحتمال والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل عامل آخر ودفع له قماشاً ودرهم وارزأه وكيل في القبض والاخذ ووقع  
بين المدين والوكيل حساب والاصيل الا ان لا يرضى بذلك فهل اذا قلنا بابطال  
حساب الوكيل يرجع المدين الى ما دفع من زيت وغيره والاصيل الى عين دينه  
(اجاب) حيث ما صحت الوكالة وحساب الوكيل بما لا ضرر ولا غدر فيه على  
الموكل صح حساب الوكيل وان بطلت الوكالة بوجه شرعي يرجع المدين الى  
ما دفع والاصيل الى عين ماله فقط والله تعالى أعلم

### \* (كتاب الاقرار) \*

(سئل) في امرأة اقترت لابن عمها بشئ معلوم في مرض موتها ولها ابن ابن عم يريد  
ابطال الاقرار فهل له ذلك أولاً (اجاب) اقرار المريض صحيح معمول به شرعاً لان  
المريض انتهى لحاله يصدق فيها الكذب ويتوب فيها العاصي والله تعالى أعلم  
(سئل) عن شركاء في دار وقع بينهم تصادق على مال كل واحد منهم ثم انه أبرز  
واحد منهم صكاً سابق التاريخ بحصة فهل العبرة به أو بما وقع به التصادق بينهم  
(اجاب) حيث وقع التصادق متأخراً عن الصك فالعبرة بالتصادق لانه نسخ  
ما قبله لان التصادق اقرار بمال كل واحد منهم وهو معمول به اجماعاً والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل جري بينه وبين غيره حساب لا ثني عشرة بقية من  
شهر شعبان سنة ست وستين ومائة وألف فكان الباقي له عند ثلاثمائة  
واثنين وسبعين قرشاً فسئل الدين فاقران الباقي له عند فلان غريمي ماذا

مطلب في رجل عامل آخر  
ودفع له قماشاً

### كتاب الاقرار

مطلب في امرأة اقترت لابن  
عمها

مطلب عن شركاء في دار  
وقع الخ

مطلب في رجل جري بينه  
وبين غيره الخ



والا ن يدعي زيادة على ذلك وينسكراصل الحساب فهل له ذلك أولا (أجاب)  
 حيث أقر الدائن أن الباقي له عند غريمه ثلاثمائة واثنان وسبعون قرشاً ليس له  
 طلب زيادة عليهم فإن ادعى غلطاً في حسابه كان له تخفيف غريمه على الزيادة لا احتمال  
 الغلط المذكور ولا عبرة بانكار الحساب مع وجود الاقرار والله تعالى أعلم  
 (سئل) في امرأة مريضة مرض الموت قالت في مرضها جميع مالي من قليل وكثير  
 يكون لزوجي وماتت عن الزوج المذكور وعن ورقة سواء لم يميزوا ذلك ويريد  
 الزوج أن يختص بجميع تركتها وحده فهل له ذلك أم تقسم تركتها على فرائض الله  
 تعالى (أجاب) الاقرار عندنا في مرض الموت صحيح ولكن ما ذكر ليس اقراراً  
 صحيحاً لوجود المناقاة لأن شرط المقر به أن لا يكون ملكاً للمقر حين يقر والوصية للوارث  
 تتوقف على الاجازة والله تعالى أعلم (سئل) في والد أقر وقت معاملة نفسه  
 لانس معينين بأن هذا الدين لابنته فلانة وماتت عن زوج وأب وأم ثم بعد ذلك  
 يدعي الأب أن هذا الشيء أقتر به من ماله وأنه رجع بعد ما وهبه لابنته بعد موتها  
 ثم ماتت جهنهما من ماله مع وجود الزوج الحاضر في البلد فهل له الرجوع عليه  
 (أجاب) اقرار الأب صحيح معمول به بحيث ثبت هذا الاقرار كان الدين المعين  
 عند الجماعة المذكور ميراثاً عنها للزوج منه النصف والنصف الثاني لوالدها  
 وأهلها منه ثلث الباقي والباقي من النصف له وأما دعواه الرجوع فباطلة لا يعمل  
 بها الآن شرط رجوع الاصل فيما وهبه لولده بشرط بقاء السلطنة وقد زالت بالموت  
 على أن اقراره ليس معناه أن هذا المال وهبه لابنته بل معناه أنه لم يملكه إلا من  
 جهته حتى لو كانت حية والحالة هذه ما صح له الرجوع لعدم تلقيها منه إياه والله تعالى  
 أعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجها خمسين قرشاً ورهن تحت يديها رتبونا  
 ثم مات الرجل ثم ان المرأة أشهدت شهوداً أنها لا شيء لها بذمة زوجها ولا بذمة  
 أولادها الوارثين له ثم ماتت الروجة ولما وارث فهل له المطالبة بما ذكر مع  
 وجود الاشهاد المذكور (أجاب) حيث وجدت البيضة العادلة وشهدت بأن المرأة  
 أقرت واعترفت أن لاحقاً لها بذمة زوجها الميت وأولاده فليس لواثرها طلب  
 بالخمسين المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في والدة اشترت سكيناً ثم أقرت  
 عند شهود ثقات أن هذه السكينة لولدي علي وهي في حال الصحة والطواعية  
 من غير إكراه ولما ولد آخر يسمى محمداً كان يحمل السكينة في حياته والدة  
 ثم ماتت ومات محمد المزبور ووجدت السكينة عند زوجة محمد المزبور فهل يجب على  
 زوجته أن تدفع السكينة لعللي أولاً (أجاب) الاقرار معمول به اجساعاً وفسرت

مطالب في امرأة مريضة  
مرض الموت الخ

مطلب في والد أقر وقت  
معاملة نفسه الخ

مطالب في امرأة دفعت  
لزوجها الخ

مطلب في والدة اشترت  
سكيناً الخ

شهادة المرء على نفسه بالاقرار ولا سيما في حال الصحة فعمد ول به حتى عند غيرنا  
مع اشتر الشافعية وعندنا معمول به ولو في المرض ولو لو ارث فثبت شهدت البيعة  
الشريعة على قرار الام كانت السكين خاصة بعلي يجب على زوجة أخيه دفعها له  
لما علم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده دار باعها الزوجته وشهد  
لها بالبيع أخوه ثم مات البائع فطلب القاضي تحريرت ركنه فسئل الاخ الشاهد  
عن الدار فقال انها الزوجته ثم الا أن الاخ المذکور يدعي شركة في الدار فهل تسمع  
دعواه أولا (أجاب) لا يخفى ان ما ذكر من الاخ اقرار متكرر لان شهادة  
المرء على نفسه مفسدة بالاقرار وقوله في جواب سؤال القاضي انها الزوجته اقرار  
آخر فلا تسمع دعوى الاخ المذکور لوجود المناقاة بين الاقرار والدعوى والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل جاء لقريبة يشتري منها غنما فقال مريد البيع لرجل  
يقال له الشيخ أجد أنت تعرفه فقال له اعرفه فقالوا له نعطينه عندهك فقال لهم  
اعطوه عندي فأعطوه فهل يكون لقائل ضامنا لغنمهم (أجاب) لا يلزم القائل  
باعطوه عندي شيء من الغنم ولا ثمنها لان هذا ضمان مالم يجب وهو باطل فلا يجوز  
لأرباب الغنم معارضة القائل بوجهه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أشهد  
على نفسه بأنه لا يستحق قبل زوجته حقها لمقاو كذلك أشهد ابن اخت الزوجة  
بالوكله عنها بأنه لا يستحق قبله حقه فهل اشهاد الزوج وهو بحال له او اعية من غير  
أكرامه عليه صحيح أوله الرجوع عنه وهل اذا طلقها ودفع لها مؤخر صداقها ونفقتها  
حوالة على غيره ورضيت الزوجة الحوالة وكذلك الحال عليه له الرجوع فيما  
دفع من ذلك حوالة وحسبة عند المحال عليه وهل اشهاد ابن اخت الزوجة عنها  
من غير ائبان وكالته ورضاها يسري عليه او هل تجبره على الاشهاد (أجاب) اقرار  
الرجل على نفسه معمول به قطعا اتفاقا وفسرت شهادة المرء على نفسه بالاقرار  
وأما ابن الاخت فاشهاده لا غ من وجهين أحدهما عدم ثبوت وكالته والثاني  
جهالة المبرئ منه والحوالة بالمهر والنفقة كذلك لازمة قطعا لا يصح الرجوع عنها  
ولو لم يرض المحال عليه لانها وكالة بتخصيل الدين والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
شركاء في خربة تلقوها من آبائهم واجدادهم ثم وقع بينهم نزاع وخصام واتفقوا على  
تقسيمها ارباعا لكل فريق منهم ربع ثم وقع بينهم نزاع وخصام ثم أقر الخصام منهم  
ان حصته فيلان الذي نخاصمه له ولا تنازعه فيه او شهد بذلك جمع غفير والا أن  
ينكر الاقرار المذکور فهل يعمل بشهادة الشهود المشاهدين للصالح أولا (أجاب)  
حيث ان الخصام أقر بالحصته للرجل المنازع وشهد بذلك شهود عدول وجب

مطلب رجل تحت يده  
دار باعها الخ

مطلب رجل جاء لتربية  
يشترى الخ

مطلب رجل أشهد على  
نفسه بأنه الخ

مطلب في جماعة شركاء  
في خربة الخ

مطلب ذمي مات وترك  
ثلاثة الخ

مطلب رجل ضاع منه  
دراهم الخ

مطلب جماعة ذميين  
أنه والسلطة الخ

العدل بشهادتهم وقضى له بالخصصة ولا عبرة بالانكار بعد الاقرار فانكر مثله  
كمن قاتلهم أكل قيمته والاقرار معمول به بإجماع المسلمين وفسر شهادة المرأة على  
نفسه بالاقرار فأتى الله أي المنكر ولا تنكر فتكن من أهل النار ويلحقك العار  
والله هو الولي القهار يرث الأرض ومن عليها من الأشرار والابرار والله أعلم  
(سئل) في ذمي مات وترك ثلاثة أولاد وزوجته وترك مائتي زائلة ديناه عند  
ذمي وكان الذي عليه الدين بعكا وورثة صاحب الدين بالقدس ثم ذهب أكبر  
الأولاد إلى عكا فطالب غريمه في المبلغ المذكور فأحالته على جهة يأخذ منها خمسة  
أسديا وهي ثلث المبلغ المذكور وأشهد على نفسه أنه وصله حقه فهل بهذا الاثهاد  
يسقط حق أخويه وحق أمه وإذا أقام المدعي بينة بأن المدعي أقر واعترف أنه  
وصلت المائتان إليه له تخليف المدعي عليه ان اقراره كان عن حقه (أجاب) حيث  
كان الأمر كذا كبري حق الأخوين والام عند المدين لان اقرار المقر صحيح بوصول  
حقه له هذا بناء على مجرد الاقرار فان قام المدين أو وكيله ان الولد الكبير أقر بأن  
وصل له المائتان زائلة فله أن يحلف المدين أو وكيله أنه وصله له تماما لانا علم  
أن كثير من الناس يقر من غير تحقيق المعين وهو المسمى عند السادة الحنفية  
بالاقرار الفارغ فلم تدعي طلب التخليف على المدين فاذا حلف بعد اثبات الاقرار  
ولم يكن الاخ وصيا كان للاخوين والام الرجوع على المدين وهو يرجع على الاخ  
الكبير بما ثبت عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضاع منه دراهم  
معلومة فأتهم جماعة ثم ان امرأة من النازلين عنده أقرت أنها وجدت الدراهم  
وادعت انها في بلد أخرى ثم بعد ذلك أنكرت فهل ينفعها هذا الانكار (أجاب)  
حيث وجد الاقرار من المرأة لزمها الدراهم المعلومة المقر بها ولا يفيد هذا الانكار  
شيأ لأنه مجرد بعد الاقرار فليمتنعوا بتقوى اللطيف الستار والله أعلم (سئل)  
في جماعة ذميين أنهم السلطنة العالية فقرهم وحالهم وكثرة ما عليهم من الديون وأنه  
لا قدرة لهم على وفائها دفعة واحدة فبرز الامر الشريف السلطان في دام علامديه  
هو يد بالنصر والعون الصمداني بتقسيم ما عليهم من الدين بجمع القاضي أرباب  
الديون ليكتب عليهم بقرض الرضى بالتقسيم فأشهد رجل منهم على نفسه أنه ليس له  
عندهم شيء فرار من التقسيط فكذبوا عليه بحجة بذلك فهل قوله ليس لي عندهم  
شيأ أو معهم شيء يبرؤن بذلك مما بذمتهم من الدين أو لا وله مطالبتهم والدعوى  
عائهم به وهل اذا كان هذا الدين كفيل مال وذمة له مطالبة دونهم أو كيف الحال  
(أجاب) ما ذكر من قول الدائن ليس لي عندهم أو معهم شيء ليس صيغة اقرار

بنفي ما عندهم من الدين بل عندوم العين فلواذعي أن له عندهم أو هم عينا  
 أو ودعة قلنا له اقرارك نعمها ومع ذلك له أن يحلفهم أن اقراره بنفي العين حقيقة  
 وأما الدين فهو باق بذمتهم يطالبون به قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام فلواذعي  
 أنها ودعة وانها تلفت أو أنه رد ما صدق بيمينه بل هنا قرينة قوية وهو الغرمان  
 المقتضى للتقسيم المقتضى للضرر وان هذا الاقرار لم يكن عن حقيقة فما كان ثابتا  
 قبل ذلك لا يرفع به على أن هذا التقسيم لا يعمل به شرعا بل العمل بما صرح به  
 الفقهاء في باب التفليس فليراجع والله أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر  
 شركة في فارس وبينهما ثم انه طفر له بجمل فأخذه ثم جاء آخر واذعي أن الجمل له وطلبه  
 من الآخر فأنه وأقر أن الجمل للشريك ثم انه مات وله ورثة يدعون أنه  
 لمورثهم فهل بعد اقرار مورثهم تسمع دعواهم أولا (أجاب) نعم حيث ثبت اقرار  
 مورثهم بأن الجمل للشريك في الخيل لا تقبل دعواهم لان الجمل ليس ملكا لمورثهم  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن عم كان بينهما أمور مشتركة وكان  
 ابن العم مات والده وخلف ما يورث وكان والد الرجل وضع يده على تركته ثم وقع  
 بينهما ما قسمه واشهاد في الملاء أنه لا يستحق قبل صاحبه شيئا وأبرا كل منهما ذمة  
 صاحبه فهل لابن العم الرجوع على ابن عمه بتركة والده أم لا (أجاب) حيث  
 وقع الاقرار ولا شهاد أن كل واحد لا يستحق قبل صاحبه حتما ليس لأن عمه  
 مطالبة بتركة والده لان اقراره شهادة على نفسه يسقط حقه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل وكيل عن امرأة أشهد على نفسه أن موكلته قبضت جميع  
 المبلغ الذي كان لها على دير الارمن بموجب التمسك الذي بيدها واسم تسحق  
 قبل طائفة الارمن حقا مطلقا فهل هذا الاشهاد صحيح يكون مانعا للموكلة عن الدعوى  
 على المتكلم على الدير المذکور بالمبلغ المزبور وأنه باق على جهة الدير وما الحكم  
 الشرعي في ذلك (أجاب) اقرار الوكيل عن الموكلة باطل لا يعمل به شرعا  
 قطعا لانه لا يصح اقرار أحد عن أحد لان في ذلك اما الزام ذمة الغير بقول الغير واما  
 ضياع الانسان بقول غيره فتصح الدعوى من الموكلة على من عليه الدين والقاضي  
 أيده الله ينظر فيما بالحق المبين لان الحكم لهم من النظر ما ليس لغيرهم ولهذا كثير  
 من المسائل تتوقى عليهم ولا تصح من غيرهم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
 لها على جهة دير الارمن دين أقرت بقبضه من المتكلم على الدير وكتب عليها حجة  
 بذلك والا أن تدعي أن لها من الدين المذکور بعمانة قرش لم تقبضها وان  
 اقرارها بذلك غير صحيح والمتكلم على الدير يقول بل صحيح فهل يلزم المتكلم أن يحلف

مطلب رجل بينه وبين  
 آخر الخ

مطلب رجل له ابن عم  
 كان بينهما أمور الخ

مطلب رجل وكيل عن  
 امرأة الخ

مطلب امرأة لها على جهة  
 دير الخ

أن أقرارها كان صحيحا وإذا امتنع من الحلف يقضى عليه بما تدعيه (أجاب)  
نعم لها الدعوى بأن أقرارها لم يكن عن حقيقة لأنها لم تعلم أن كثيرا من الوثائق تكتب  
قبل تحقيق ما فيها فان كان صادقا وانما وصلها حقها فيصاف ولا ضرر ولا فلا يجوز له  
الحلف فإذا عرض عليه القاضي البين ونسكل عن الحلف قضى بسكوته ولزمه الحق  
وذلك أقوى من البيينة لأنه ينزل منزلة الاقرار وهو يثبت به الحق يقينا بخلاف  
البيينة فان الحق يثبت بها بالاحتمال كذب الشهود والله تعالى أعلم (سئل)  
في أخوين سافرا الحج اشترى فوات أحدهما ورجع الآخر لم يلبده فقال جماعة  
للاخ هل لك على أخيك دين فقال ليس لي شيء ثم نصب القاضي وصيا على ابن الميت  
القاصر فادعى على الوصي أن له مبلغا معلوما في ذمة أخيه فهل يقضى له بالدعوى  
أو يمنع من الدعوى ويعمل بأقراره لدى الجماعة الشاهد بن عليه بأنه قال ليس لي  
عند أخي شيء (أجاب) الاقرار بنفي الاعتذار يظهر ما في الاسرار ويوضح الحق  
للمنار فدعوى المدعي بعد اقراره المرحي يقتضي خلافا أو خبلا فلا تسمع له الا أن  
دعوى لانها توجب له البلوى نعم بعد بلوغ ابن أخيه لو ادعى نسيانا أو عذرا في اقراره  
فان صدقه ابن الاخ فذاك من الواضح البين وان كذبه فله تخليفه على نفي العلم لانه  
حلف على فعل الغير وهو المورث وأما الوصي فليس له معه دعوى لما علم لانه  
لا يحلف حتى تسمع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل نزل بكرم تين  
فأكل منه وخرج فلذهر له وقع بيثر ثم أخرج منه ثم سئل هل رماك أحد فقال لا  
وكانت امرأة قريبة منه ثم قالوا له هل هذه المرأة رمتك فقال لا فأشهدوا عليه الجماعة  
الحاضرين مجلس الاشهاد والآن ظهر به خلى بدعواه ذلك فتارة يقول رمتني المرأة  
وتارة أقاربه يقولون رمته المرأة فهل يعمل بقوله مع اقراره السابق أن ما رماه أحد  
لا المرأة ولا غيرها هل اذا أقام بيينة أن المرأة رمته تقبل ويعمل بها أولا تقبل  
البيينة اقراره وتقدم على بيئته أم كيف الحال (أجاب) الاقرار معمول به عند  
جميع العلماء حيث شهدت البيينة العادلة بأن الرجل وقع بقضاء الله وهو الاصل  
المقتضى للاقرار ولا يعدل عنه الى غيره ولا انكار بعد الاقرار كفر بعد ايمان فلا يقبل  
من المكر شهود ولا يتم تدعي كذبه في اقراره وهو أعلم بحال نفسه فليتنق الله قبل  
أن يحل في رسمه أو يحل جهنم بجسمه ونفسه والله تعالى أعلم

\*(كتاب العارية)\*

(سئل) في رجل قال لا حراً عرني حمارك أجهلها قمحاً من مدينته له فقال  
لا أعيرها لك الا ان أقرضتني قرشين وتحمها لي ولك ففعل ما ذكرتم أخذ الحمار

مطلب في أخوين سافرا  
الى الحج الحج

مطلب في رجل نزل بكرم  
تين الحج

كتاب العارية

وذهب بها إلى المحل المذكور وأعطاهما لابن ربه ليحفظها ويمنعها في دار فسرق  
 في الحكم الشرعي (أجاب) قال في العباب لو قال أغرتك دابتي لتعير في كذا وذكر  
 عوضا مجهولا كأغرتك دابتي أو داري لتعلفها أو تطينها أو معلوما والدابة مجهولة  
 كأغرتك بدرهم أو لتعير في ثوبك شهرافهي اجارة فاسدة انتهى واصل فاسد كل  
 عقد صدر من رشيد كتحقيقه في الضمان وعدمه ومعلوم أنه جعل القرض في مقابلة  
 المعارة وذلك فاسد فتكون في ذلك من قبيل الاجارة الفاسدة ولا ضمان فيها إلا بتقصير  
 بحيث لا يوجد منه تة صير في حقه فلا ضمان عليه أصلا ولا كان ضامنا لها وكذلك  
 ابن مالسكها حيث قصر وقرار الضمان على من تلفت تحت يده والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل استعار حماره لياقي عليه ابير معلوم فأتى به عليها ثم ماتت بعد  
 ان ردها سلمية بعد خمسة أيام فهل يكون المستعير لها ضامنا لها أم لا (أجاب) حيث  
 ردها بلا عيب حادث بسبب جهل عليه أفلا يكون ضامنا لها لأنها تلفت بقضاء الله  
 تعالى وقدره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعاد آخر أرضا ليبنى فيها بيتا فبنى  
 بها ثم مكث المعيرة مدة لم يعارضه ثم يريد ألا أن الرجوع فهل له ذلك أولا (أجاب)  
 نعم له الرجوع فان شرط عليه قلعه لزمه بالشرط والا فان اختاره المستعير  
 قلع مجانا ولزمه تسوية الأرض وان لم يختار قلعه خير معير بين ثلاث خصال من تملكه  
 بقيته مستحق القلع حين التملك وقلعه بضمان أرض نقصه وتبقية بأجرة هذا  
 ما عليه المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر جلا لينقل  
 عليه ذرة من مكان معلوم إلى قرية فأخذها غاصب فهل يكون ضام الماستعير للجمل  
 أولا (أجاب) نعم يضمن المستعير الجمل ويضمن الغاصب أيضا وقرار الضمان عليه  
 فلما لك مطالبة كل منهما قال في المنهج فان تلف أي المستعار كله أو بعضه عند  
 المستعير لا باستعمال مأذون فيه ولو بلا تقصير ضمنه بدلا وأرشا بخبر أبي داود على  
 اليد ما أخذت حتى تؤدي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار ثورا ليحرث  
 عليه أرضا له فذهب الثور فهل يلزم المستعير الثور (أجاب) قال في المنهج وشرحه  
 فان تلف أي المستعار كله أو بعضه عند المستعير لا باستعمال مأذون فيه ضمنه بدلا  
 وأرشا انتهى والظاهر أن الضمان هنا للحيلولة فإذا ردة الثور رجع بالثمن وله أي  
 لما لك مطالبة الغاصب أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر ثورا  
 ليدرس عليه فأخذه غاصب ثم ذهب صاحبه وأخذه منه ثم بعد استيلائه عليه  
 لقيه في الطريق غاصب فأخذه منه فهل يكون ماذ كرمبئال المستعير من الضمان  
 (أجاب) حيث استولى مالك الثور عليه برئ المستعير منه ولا ضمان عليه

مطلب رجل استعار حماره  
 لياقي عليها ببر معلوم الخ

مطلب رجل أعاد آخر أرضا  
 ليبنى فيها الخ

مطلب رجل استعار من  
 آخر جلا الخ

مطلب رجل استعار ثورا  
 ليحرث عليه الخ

مطلب رجل استعار من  
 آخر ثورا ليدرس عليه الخ



والغاصب الثاني أخذه من مال كره فالعهدة عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
استعار فرسا لركبه إلى القدس وشرط عليه صاحبها أن لا تزيد المدة على ثلاثة  
أيام فغاب بها نحو خمسة عشر يوما فحصل لها ضرر ومات بسبب ذلك فهل يكون  
ضامنا لها أم لا (أجاب) العارية مضمونة إذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه  
لقصة درع صفوان وإن لم يحصل تعد في حصل التعدي وخالف الأذن صارت  
مضمونة قطعاً ولكن قبل التعدي تضمن بقيمة المثل وبعده ضمان غصب بأقصى  
القيم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعار آخر جارية ليعمل عليها أتينا  
بأسا إلى شويكة ثم يحملها إلى صاحبها بنزقطن فأعارها لجماعة يحملون عليها من  
زيتا إلى البر ثم نهبت ولكن رجعت تالفة فهل يضمن الأخذ لها نقصها (أجاب)  
نعم يضمن الأخذ لها ما نقص من قيمتها سليمة ويضمن أجرها مدة حبسها على  
مالكها وإن لم تستعمل والله تعالى أعلم (سئل) في فرس مشترك بين اثنين  
طلب أحدهما الفرس من شريكه ليركبه إلى مكان معين فدفعه إليه ومكث عنده  
مدة طويلة وشريكه يظلمها ولم يرسلها له ثم أعارها لانسان فطارد عليها المستعير  
وردها له ولكن في الصباح القت فلما ماتت فما الحكم في ذلك (أجاب) للشريك  
مطالبة شريكه أن وجدوله مطالبة وارثه أن مات وخلف تركته وله مطالبة المستعير  
من شريكه أن ثبت أن موته بسبب ركوبه أو طرده عليها فيضمنها ويضمن ولدها  
لأنه مستعير وهو ضامن وأما غاصب لأن يده تسرى على يد الأول المانع لها من  
الشريك وهو متعدي بمنعه على أن طرده عليها لم يشملها الأذن له في الإعارة فصار متعديا  
والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل استعار من آخر دابة ليركبها المحل معين  
يومين أو ثلاثة أيام فساقر بها إلى ذلك المحل وغيره مما يأذن له بالذهاب إليه ومكث  
نحو عشرة أيام ثم جاء بها ورطبها في اصطبل فيه دواب أخر ولم يردها لصاحبها  
فرفضها دابة أخرى فأهلكتها فهل يضمنها أم لا (أجاب) نعم يضمن لأنها تلفت  
بغير الاستعمال المأذون فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار  
بارودة ليصطاد بها فسرقت منه ولها قيمة معلومة ومالكها يدعي أكثر فهل يعمل  
بقوله أولا (أجاب) لا يعمل بقول مالكها بل إن عرفت قيمتها بأن كان من  
يشهد بها يعرفها فهي الواجب على المستعير والا كان القول قول المستعير لأنه  
غارم مع يمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده حمار فطلبه منه رجل  
يستقي عليه له نصف الماء ولصاحبه النصف ومالكه يقول ما أذنت لك في أخذه  
وأخذته بلا إذن في فما الحكم الشرعي (أجاب) أن أقام الرجل الأخذ للحمار بينة

مطلب رجل أعار آخر  
جاريته الخ

مطلب فرس مشترك بين  
اثنين الخ

مطلب رجل استعار من  
آخر دابة الخ

مطلب رجل استعار بارودة  
الخ

مطلب رجل عنده حمار  
فطالبه منه رجل الخ

بما ادعاه وان مالك الحمار اذن له ان يستقي عليه لما كان نصف الحمار معاراً لا أخذ  
مضموناً عليه أيضاً والنصف الثاني تلف في شغل المالك فلا ضمان فان لم يتم  
بينة بذلك كان جميع الحمار مضموناً على الاخذ ضمان غصب لانه استولى عليه  
بغير حق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار جلاً لينقل عليه اجاراً  
ورضعه في مكان ولم يسلمه الى ربه وانما قال له في محل كذا فتوجه اليه ربه فلم يجده  
ثم وجده ميتاً في غير المحل الذي ذكره هل يكون من ضمان المستعير أولاً (أجاب)  
صرح ائمتنا ان العارية مضمونة اذا تلفت لا بالاستعمال المأذون فيه وهناتلف لذلك  
فيكون مضموناً على المستعير على انه قصر هنابار ساله ولم يسلمه للمالكه لخبر  
على اليد ما اخذت حتى تؤديه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار  
فرساً وردها على مالكتها وهي صحيحة كما أخذها ثم بعد ثلاثة أيام ماتت فادعى  
مالكها انها ما وصلت اليه الا وهي مريضة سقيمة فهل يضمن المستعير الفرس  
المذكورة في هذه الحالة (أجاب) نعم حيث ردها للمالكه من غير ظهور ضرر  
فيها ووافق المالك على ذلك أو شهد له بذلك بينة شرعية لم يضمن لان الاصل عدم  
الضمان والله تعالى أعلم (سئل) في فرس مشترك بين جماعة هي تحت  
يد أحدهم أعارها لرجل فلفها برا فماتت بذلك فما الحكم الشرعي (أجاب)  
صرح علمائنا بان العارية مضمونة فالفرس للمالكه بسبب علف البر مضمونة  
على المستعير كما انهم ان اشركاء اذا لم يكن منهم اذن في العارية لهم ان يضمنوا  
حصة كل واحد وهو الشرع لم ينعديه بالاعارة وان يضمنوا المستعير لان العارية  
مضمونة عليه وان لم يتعد فكيف وقد تعدى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له  
نسب طلب منه حماراً ليحمله ليمونا الى بيت المقدس فمضاه ورده له سالماً ثم ان  
صاحبه استعمله في حمل الاحجار خمسة أيام ثم مات وصاحبه يدعي انه كان عارية  
والا تخريد يدعي انه باجرة فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث ردت النسب الحمار سالماً  
بلا جرة فلا ضمان عليه اذا تلف بعد ذلك سواء كان أخذه باجرة وهو ظاهر  
بلا جرة لردده سالماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين متجاورين في الدور  
طلب واحد منهما أولاً ان يضع جداره على جدار جاره فأذن له فوضع ثم طلب الثاني  
أيضاً من الاول أن يضع جداره على جدار جاره فأذن له أيضاً فوضع ثم رجع الاول  
بعد الوضع فهل للاول أيضاً ان يرجع عن اذنه وينقض الجدار واذا قلتم نعم بان كلاله  
الرجوع فما الحكم الشرعي (أجاب) لا ريب ان الجدار الاول باذنه لجاره صار  
معياره الجدار وكذا الثاني باذنه لجاره صار معياره الجدار والمصرح به متونا

مطلب رجل استعار جلاً  
لينقل عليه

مطلب رجل استعار فرساً  
وردها الخ

مطلب فرس مشترك بين  
جماعة الخ

مطلب رجل له نسب  
طلب منه حماراً الخ

مطلب رجلان متجاوران  
في الدور الخ

وشرعاً بان المعير للبناء اذا لم يشترط عليه القلع حين الوضع ولم يقطع المستعير مجازاً  
ان يخير المغير بين ثلاث خصال أحدها تملكه بقيته مستحق القلع حين التملك  
فانها قلعه وضمن ان ارش لنقصه وهو قدر التفاوت بين قيمته قائماً ومقلوها ثالثها  
تبقىته باجرة فكل واحد من الجارين له الرجوع فيما أذن في وضع البناء فيه ثم له  
الخصال الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار فرساً من آخر من  
بلاد خارثة ليركب عليه امرأة اجنبية من بلاد صفد فذهب لها فوجد المرض بها قد  
اشتد فقالت له اركبها لاني فاركبها أخاها في اثناء الطريق ماتت الفرس المعارة  
فما الحكم فيها شرعاً (أجاب) حيث ماتت الفرس بقضاء الله تعالى وقدره  
ولم يحدث فيها الركب شيئاً فلا ضمان عليه ولا على المالك له ولا على المرأة لان  
أصل اعارة الفرس للمرأة قال في المنهاج وشرحه للرملي وله أي المستعير ان يستنيب  
من يستوفي المنفعة له كأن يركب مثله أو دونه دابة استعارها للركوب قال  
في المطالب وكذا زوجته وخادمه لرجوع الارتفاع له أيضاً انتهى رملي ومثله ابن حجر  
وقال بعد قول المنهاج والاصح ان المستعير لا يضمن ما ينسحق أو ينسحق باستعمال  
مأذون فيه لحدونه وموت الدابة كالا نحق فالخاص ان الركب باذن الاخت  
المستعارة لها الفرس لا يضمنها بالموت بقضاء الله تعالى وقدره لما علم والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل استعار من آخر محمداً شريفاً فاضاع المحمف الشريف بالسرقه  
فهل يكون المستعير ضامناً له وما قدر الضمان (أجاب) العارية مضمونة اذا تلفت  
لا باستعمال مأذون فيه ولو بلا تقصير فيضمن المحمف بقيته يوم سرق ثم اذا شهد بها  
من عرف المحمف لزمه والا ذكر المستعير قيمته وحلف عليها لانه غارم والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل اعارة آخر فرساً ليركبها ووضع عليها الامتعة  
غير الركب فلما نزل عنها ماتت فهل يكون ضامناً لها أولاً (أجاب) قال في المنهاج  
وشرحه فان تلف كله أو بعضه عند المستعير لا باستعمال مأذون فيه ولو بلا تقصير  
ضمنه بدلاً وارشا الخبر على اليد ما أخذت حتى تؤديه رواه أبو داود والحاكم وصححه  
على شرط البخاري فهنا الضمان بالاولى لما فيه من التقصير بحمل الامتعة زيادة  
على الركب والله تعالى أعلم

### \*(كتاب الغصب)\*

(سئل) في رجل غصب له جمل فذهب بعض الناس لردده من غير اذن فردّه وعمل  
للاصباح ما لا فهل يلزم صاحب الجمل أم لا (أجاب) حيث لم يأذن صاحب الجمل  
لاراد في الرد بما لا يلزمه المال المذكور أصلاً لعدم التزامه والله تعالى أعلم

مطلب رجل استعار  
فرساً من آخر الخ

مطلب رجل استعار من  
آخر محمداً شريفاً

مطلب رجل اعارة آخر  
فرساً الخ

### كتاب الغصب

مطلب رجل غصب له  
جمل الخ

مطلب رجل اشترى  
أرض الخ

مطلب رجل له ابن عم  
نهبه أصهاره الخ

مطلب رجل غصب جلا  
مدة أربعة الخ

مطلب رجل اشترى شاة  
من آخر الخ

مطلب عن رجل رهن  
بارودة عند آخر الخ

مطلب رجل ركب فرسا  
لا آخر غير اذنه الخ

مطلب رجل له أرض  
من غير أرض الخ

(سئل) في رجل اشترى أرضا وكره ما بحيث صادت صاحبة للزراعة فغصبها  
افسان وزرعها من غير اذنه فما الواجب لصاحب الأرض عليه ثمرا (أجاب)  
هذا الرجل الزارع للأرض غاصب لما فعله لما اكها أقصى القيم لانه غاصب لما  
كما علم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن عم نهبه أصهاره مدعيين  
ان لهم عنده بقية مهر فهل يلزمه ما نهبه من ابن عم أصهاره أم لا (أجاب) ليس  
لابن عمه عليه طلب أصلا في ما نهبه الأصهار اعدم لزومه له لانه لم يستول عليه وانما  
له الطلب على ناهبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب جلا مدة أربعة  
اشهر مستعملا له ثم رده معيبا ومات بعد رده بخمسة أيام فماذا يلزم الاخذ له شرعا  
(أجاب) قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام ويضمن في غصب منفعة ما يؤثر  
كدار ودية بتفاوتها وفواتها كان يسكن الدار ويركب الدابة وان لم يفعل ذلك  
لان المدافع متقومة كالاعيان ويضمن أيضا ما نقص من قيمة الجمل من يوم الاخذ الى  
يوم الرد فعلم انه يضمن هنا امرين أحدهما منفعة الجمل وان لم يستعمله مدة الغصب  
والثاني ما نقص من قيمته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى شاة من آخر  
وقبضها المشتري ثم غصب البائع وسدبها عن نفسه آخر فهل للمشتري أخذها قهر  
ممن هي تحت يده أم لا (أجاب) حيث كان الشراء للمشتري كانت الشاة ملكا له  
وكان البائع الاخذ غاصبا فيجب عليه ردها لما اكها ولما اكها أخذها قهرا ممن  
هي تحت يده فان تلفت ضمن المالك الذي هو المشتري من شاء من البائع الغاصب  
والاخذ منه وقرار الضمان على من تلفت تحت يده والله تعالى أعلم (سئل)  
عن رجل رهن بارودة عند آخر فظهرت مستحقة لغير الراهن فهل يبطل الرهن وادا  
قلتم نعم فهل يلزم المرتهن اجرتها مدة وضع يده عليه أسواء علم انها غير الراهن أم  
جهل (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي انها لغير الراهن ولم يأذن في الرهن بطل  
الرهن ويلزمه اجرة المثل لما عايشه به خبيران سواء فوتها أم استوفاهها ويرجع  
ها على الراهن لان استوفاهها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ركب فرسا  
لا آخر غير اذنه الى محل آخر فهل يكون ضامنا لما نقص منها ولا جرتها (أجاب)  
الاخذ للذابة غاصب لما قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام ويضمن في غصب  
منفعة ما يؤثر كدار ودية بتفاوتها وفواتها كان يسكن الدار ويركب الدابة  
أو لم يفعل ذلك لان المدافع متقومة كالاعيان سواء كان مع ذلك او شر نقص أم لا  
ويضمن ما نقص من قيمتها من حين غصبها وهي سمينة فهزات ثم سميت ردها وادرس  
السمن الا قول لان الطارئ غيره والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل له أرض

مطلب رجل أخذ لا آخر  
ثورا الخ

مطلب رجل أخذ لا آخر  
جلا وساقه الخ

مطلب رجل يدعي على  
آخر أنه ضمن أباه الخ

مطلب رجل معه عنب  
أقر أنه للغير الخ

مطلب رجل أنهم بسرقة  
وردت لاهلها الخ

مطلب رجل أخذ له  
العرب ثورا الخ

من غير أرض قرينه غاب عنه أو زرعها غيره فهل له أن يطالب الزارع بمنفعة الأرض  
(أجاب) نعم لدا الرجوع على الزارع بمنفعة الأرض أجرة مثله لأنه غاصب لها  
والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل أخذ لا آخر ثورا وساقه ثم رده لصاحبه  
سالم ما مات بعد أكثر من عشرين يوما فهل يكون الاخذ له ضامنا (أجاب)  
حيث رد الثور الاخذ سليما فلا يطالب بقيمة ولو مات بعد ساعة لان قضاء الله  
تعالى وقد رده لا يردها وورد على أحد من كبار الناس أو صغارها فكيف بالحيوان  
والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل أخذ لا آخر جلا وساقه يدعي أنه وكيل عن  
آخر في تخليص حقه ومكث عنده نحو شهرين فهل يكون ضامنا لأجرته (أجاب)  
نعم يضمن الاخذ للجميل أجرته وان لم يستعمله وان كان له حق لانه لا يجوز له أخذ  
الجميل به لان ذلك غصب وهو يضمن بالغوات والتفويت أقصى الاجر من حين  
الاخذ الى حين الرد يضمن أيضا ما نقص من قيمة الجمل من حين الاخذ الى حين  
الرد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعي على آخر أنه ضمن أباه في ثلاثة  
جرار من الزيت فأخذ لولده ثلاثة امداد من القمح وعشرة رؤس من الغنم فهل يجب  
عليه رد الغنم والقمح وما أكله من الغنم من لبن وشعر (أجاب) هذا الاخذ  
للبر والغنم غاصب لها فيجب عليه رد الغنم ان بقيت وقيمتها أقصى اقيم ان تلفت  
ويرد ما أخذ منها من لبن وصوف وشعر وسمن وغير ذلك ويرد البران بقي ومثله  
ان تلف لانه مثلي وأمام مسألة الضمان فان أثبت أن أباه أذن له في الضمان وضمن  
وغيره كان له الرجوع على أبيه ان وجد وعلى تركته ان مات بالزيت المذكور  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه عنب أقر أنه للغير ولا انسان على الغير  
دراهم فهل يجوز له أخذ العنب بمجرد قوله أم لا (أجاب) لا يجوز للرجل أخذ  
العنب بمجرد قوله بل لابد من اثبات عنبه وطلب الرجل من حاكم الشرع ويمتنع  
فاذا لم يوجد شيء من ذلك فيجب عليه رد العنب لما لكه وأيضا للرجل تخليص الآخر  
ان اقراره لم يكن حقيقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أنهم بسرقة وردت  
لاهلها ولكن أخذ أهلها منه حجارة فهل يجب عليهم رد حجارته أم لا (أجاب) حيث  
ردت السرقة وجب على الاخذ للمارة ردّها على مالكها ويجب عليه أجرته  
وان لم يفتفع بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ له العرب ثورا غصبا  
لدعوى لهم عند رجل فأخذ صاحب بقرة لامرأة زوجة صاحب الدعوى فتبعه ابن  
زوجها فادعى أنه سلبه البقرة ودفعها الاخذ الثور وخلصه منه وماتت البقرة عند  
البدوى فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي أن ابن

الزوج وضع يده على البقرة المقصوبة كان لصاحبها أن يطالب إلا أخذها وابن زوجها والبدوي لأن كل من وضع يده على المقصوب فهو كغاصب فيطالب الثلاث بالبقرة وقرار الضمان على من تلفت تحت يده فإن غرم الاقول والثاني يرجع كل منهما على البدوي وإن غرم هو فلا يرجع على واحد منهما والغرم لا تصي قيمتهما من يوم أخذ إلى يوم تلف فإن عرفها أحد وعرف قيمتها والاحلف الغارم على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترك مع آخر في زرع فباع حصته من القمح بثمن معلوم إلى أجل معلوم فقبل الأجل فدفع له عن الدراهم قعها معلوما ووضعها عنده أمانة فاحتاجه المودع فأكله فطلبه مالكه فلم يقدر عليه فجعل عليه كل مد بستة قروش فهل تلزمه الدراهم التي هيئها عليه أو القمح (أجاب) القمح مثلي وهو يضمن بالمثل فليس على الرجل إلا كل للقمح الامثل القمح الذي أكله وأما الدراهم التي سارت بدلا عنه فلا تلزم الرجل المذکور لأن ذلك يبيع لمسا في الذمة وهو لا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في بقر نهب ثم وجد منها ثور عند رجل فطلبه مالكه فادعى إلا أخذ له أنه أحذه من العرب وساقه فهل يطالب به وإن رده على البدوي إلا أخذ له نهبا (أجاب) نعم يطالب الرجل الواضع للبدوي على الثور به وإن لم يغصبه لانه أخذ من غاصب وكل من أخذ من الغاصب فهو كالغاصب نعم قرار الضمان على من تلف الثور تحت يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ لاخر ثورا فنقص من قيمته قبل رده بشهادة أهل صاحب الثور فهل يضمن الواسق ما نقص من قيمته وتصح شهادة أهل الرجل المذکور له على الواسق أم لا (أجاب) نعم يضمن إلا أخذ للثور ما نقص من قيمته ويضمن أيضا أجرته وإن لم يستعمله كما هو صريح المذهب وتصح شهادة القريب حيث لم يكن أهلا ولا فرعاً كالإخ وابن الإخ والعم وابن العم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ لاخر ثورا وساقه ثم رده صحيا سالما ثم مات بعد مدة تنوف عن خمسة عشر يوما عنده مالكه فهل يلزم إلا أخذ ضمانه لكونه كان سابقا عنده (أجاب) حيث رد الثور من غير عيب أحذنه فيه إلا أخذ فلا ضمان عليه وإن أخذه لفا في العيب صدق إلا أخذ للثور لانه غارم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر فرسا قهرا ثم نظفها صاحبها فهل له أخذها (أجاب) حيث كانت الفرس له وأخذت قهرا ولم يمش بأخذها ضررافه أخذها والافيرع والمرحأ كم الشرع ليفصل الامر بينهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده بقرة حرام دفعها في مظلمة لدفع الضرر عنه فباعها لا أخذها ثم عرفها مالكها وأخذها فهل لا يشتري رجوعا على

مطلب في رجل اشترك  
مع آخر في زرع الخ

مطلب في بقر نهب ثم  
وجد منها ثورا الخ

مطلب في رجل أخذ  
لاخر ثورا الخ

مطلب في رجل أخذ  
لاخر ثورا الخ

مطلب في رجل أخذ  
لاخر فرسا الخ

مطلب في رجل تحت يده  
بقرة حرام الخ



الدافع البقرة للغلام والحال أنه نهى عن الشراء وعرفه بالحال (أجاب) ليس  
 للمشتري رجوع على الرجل الدافع للبقرة لأنه مضيع لماله ولا سيما مع علمه بالحال  
 إذا البيع غير صحيح فكانه دفع المال تبرعا ولا يتسلمه الرجل المذكور والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل ذهب له ثور فسأل عنه فقبل له ساقه فلان مع بقره ثم وجد  
 الثور معقورا فيه بينة تشهدان فلان ساقه هل يكون ضامنا له (أجاب) سوق  
 الثور استيلاء عليه وهو غصب له فيضمن مانقصة من قيمة الثور عما كان عليه  
 بالوجه الشرعي فيكون السائق ضامنا لما نقص من الثور وهو ما بين قيمته سليما  
 وقيمته معيبا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مشترك بين اثنين أراد أحدهما  
 أن يسافر به إلى جهة فنهأ شريكه فساغر إليها وغصب الجمل فهل يكون ضامنا  
 لخصه شريكه الناهي (أجاب) نعم يضمن الشريك الأخذ للجمل المخالف  
 لشريكه حصته لأنه قصر في أخذها ضمان غصب أقصى القيم لأنه غاصب والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يرى بقرة فصل خوف من قوم يريدون النهب  
 فجاء بها إلى مكان خرب وأدخلها بيتا وسد بابها بحيث أخفاها عنهم فجاء آخر حالاً وفتح  
 لها الباب وأخرجها فأخذها الذين يريدون النهب فهل يكون ضامنا لها  
 (أجاب) لا يخفى أن الرجل المطلع للبقرة من المكار المذكور ضامن لها لأمور  
 منها الإخراج المذكور فانه استيلاء عليه ومنها كون الوقت مخوفا ومنها تعرضها  
 للضياع وعبارة ابن حجر ويجري ذلك إلى الضمان في حل رباط هيمية وفتح باب اصطبل  
 ومثلها فن غير مميز ومجنون فانت تراه صرح بالضمان بمجرد فتح الباب فكيف وقد  
 انضم هنا الإخراج مع الخوف فذلك أولى بالضمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 يدعى أن له عند آخر دينا فأخذ منه عليه سبع رؤس من الغنم وساقها فهل يكون  
 ضامنا لها وإذا حدث منها من لبن وصف وشعر (أجاب) لا شك أن الرجل  
 الآخذ للغنم يضمن جميع ما فيها من صوف وابن وشعر واستوفاه أو تلف تحت  
 يده لأنه غاصب وما تلف من الغنم يكون أيضا ضامنا له بأقصى التيم ضمان غصب  
 وما بقي ولم يحصل فيه نقص يجب ردّه وإن حصل نقص ضمنه أيضا والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل معه ابغال فسمع بسخرة في المحل فخرج بها إلى الخارج فلحقه  
 جماعة ردّوه قهرا عليه وردّوا الابغال وأخذوها إلى منازلهم فأصبح واحد منها  
 مكسورا فهل يكون مضمونا على الآخذين (أجاب) حيث استولوا على  
 الابغال فهي مضمونة عليهم ضمان غصب بأقصى التيم فالبغل المكسور مضمون  
 على آخذه ضمان غصب بأقصى القيم والله تعالى أعلم (سئل) في أجير

مطلب في رجل ذهب له  
ثور الخ

مطلب في رجل مشترك  
بين اثنين الخ

مطلب في رجل يرى  
بقرة فصل خوف الخ

مطلب في رجل يدعى أن  
له عند آخر دينا الخ

مطلب في رجل معه  
ابغال الخ

مطلب في أجير في بستان  
لا يخرج الخ

في بستان لا تخرب أسكلة يا أبا أرسله المعلم في مصالحه لمدينة القدس الشريف ثم أرسل له صحيفة المكارية حصّة من القلقاس ليبيع ذلك في المدينة ويأنيه بثمنه فجاء آخر الأجير وقال له أرسلني إليك معلمك لتدفع لي مهماسك أن معلمك من ثمن القلقاس لا يدفعه إليه فلم يصدقته وامتنع من الدفع إلا بتسليم فقال له ادفع لي ومهم ما دفعته ولم أوصله للمعلم على ضمانه أن ضاع كل قرش بقرشين فدفع له بهذا الشرط عشرين قرشاً فهل إذا لم يصل المبلغ وتبين عدم الإرسال والاذن من المعلم للدفع إليه وادعى المدفوع له ضياع ما أخذه من الاجير يضمن شرعاً والحالة هذه ما الحال (أجاب) حيث لم يكن مع القابض اذن من المالك الاصل كان قبض الدراهم بغير حق فتكون مضمونة على الغاصب ضمان غصب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساق ثوراً من بلد الى اخرى ثم انه كر واجعا وخلفه رجل فقال له رد الثور فأخذه هو وصاحبه يردانه الى الطريق فوق وقع من فوق حائط فكسر فهل يكون الراد ضامناً أولاً (أجاب) حيث لم يحصل من الراد للثور ضرب يكون الكسر عنه ولا استيلاء فلا ضمان عليه لانه تلف بأمر الله في مصلحة المالك باذنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضرب بقرة لرجل آخر فكسرها فما يلزم الذي ضربها بالوجه الشرعي (أجاب) يجب على الضارب ان يغرم لصاحب البقرة ما نقص منها بان تقوم سليمة من الكسر ومكسورة فما نقص عن قيمتها سليمة وجب لصاحبها وذلك يكون بمعرفة أهل الدين والامانة العارفين بالبقرة سليمة ومعيبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر جلاً وعليه حوائج وامتعة وساقه على عادة أهل القرى ومكث عنده نحو خمسة اشهر وليس له عنده شيء فهل يلزمه اجرة الجمل هذه المدة (أجاب) نعم تجب اجرة الجمل لجميع المدة التي منعه من مالكة وان لم يستعمله الا أخذ لانه حال بينه وبين مالكة فتلزمه اجرة مثله هذه المدة فان اختلف اقيم اروجع أهل الخبرة بالجمال ويجب عليه رد جميع ما أخذه منه غير الجمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضرب بجحشة لا تخرف قتلها ومضى على ذلك نحو خمس سنين فهل الواجب قيمتها يوم التلف أم باعتبار حياتها وبقاءها الى اليوم (أجاب) الواجب قيمتها يوم التلف لانه وقت فوتها على مالكتها مع انه لو تركها لقاتل لماتت ولكن الشرع ضمنه القيمة والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل له عمد آخر أربعة فضة فأوسق له حماراً ومات عنده فهل يكون ضامناً له (أجاب) نعم الا أخذ لابلهم وساقه يكون ضامناً لانه أخذ لمصلحة نفسه فيضمنه باقصى القيم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ لاخر ثوراً يدعي انه له

مطلب في رجل ساق  
ثوراً الخ

مطلب في رجل ضرب بقرة  
لرجل الخ

مطلب في رجل أخذ من  
آخر جلاً الخ

مطلب في رجل ضرب  
جحشة لا تخرف قتلها الخ

مطلب عن رجل له عمد  
آخر أربعة الخ

مطلب في رجل أخذ لاخر  
ثوراً الخ

عليه اثني عشر قرشا واستعمله مدة طويلة ومن عليه الدراهم يدعي انه وفاهاله  
ومن هي له يدعي انها باقية له فما الحكم الشرعي (أجاب) اجرة الثور حذو المدة  
لازمة للاخذ له اجرة المثل وأما الدراهم التي هي الدين فان اثبتها من هي له وفاهاله  
له وله اجرة ثوره والا يثبتها فلا شيء عليه له وله ايضا اجرة ثوره فعلى كل حال اجرة الثور  
لازمة للاخذ له سواء استعمله وهو ظاهر أم لا لانه حبسه على مالكه والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل قتل له قريب فخرج من بلده وله به ساريتون وسمسم  
ودخان فاستولى عليه جماعة معلومون وضبطوا السمسم والدخان واستغلوا الزيتون  
ستين فهل يلزمهم الخروج من عهدة ما ضبطوا (أجاب) قال صلى الله عليه وسلم  
على اليد ما أخذت حتى تؤديه وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم  
وأعراضكم عليكم حرام فيجب على من استولى على شيء من الزيت والسمسم والدخان  
ان يرده على مالكه وبذله ان تلف من مثل وقيمة والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل ربط مهرة في موضع فجاء آخر في غيبته وحل رباطها وأخذها الموضع آخر  
وربطها فيه فالتف رسلها على رقبتها وتلفت بذلك فهل يضمن المالكها واذا ماتت  
عن تركه ولم يغرمها فهل تلزم الوارث أم لا (أجاب) بمجرد حل رباطها وقودها  
صار ضامنا لها ولو ماتت بغير سبب لانه غاصب لها لان حقيقة الغصب الاستيلاء على  
حق الغير قال في العباب فالغصب في المقول ينقله بقصد الاستيلاء انتهى وقوله  
بقصد الاستيلاء ليس بقيد بل مجرد الفعل كما اعتمدته الرملة يعني بمجرد الاخذ سبب  
للضمان ضمان الغصب اقصى القيم من الاخذ الى حين التلف فاذا ماتت ضمنها  
الوارث من التركة والله تعالى أعلم (سئل) في قرية وقع فيها قتال فأودع  
جماعة من رجل من أهلها ثلاث بشوت ووقع في البلد نهب ثم ان أهل البشوت  
أوسقوا أهل بلده فأخذوا ثوره ووضعوه عند أهل البشوت فاستعملوه مدة طويلة  
فهل تلزم المستعمل للثور اجرة (أجاب) نعم اجرة الثور لازمة للاخذ له والمانع  
له عن صاحبه سواء استعمله وهو ظاهر أم لا لانه حبسه على مالكه فعمل الفدان  
عندنا في القدس يساوي خمسة عشر فضة يوما واحدا الارجل خمسة ولكل ثور  
خسة فالأخذ للثور الحابس له عن مالكه بحاسبه به على ذلك والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل أخذ لاخر مد قم رة نصفه وبقي نصفه وكان القمح اغلى اذذاك  
فأخذ صاحب القمح حمارة لاخر وساقه واستعملها مدة ثم ماتت فما الحكم الشرعي  
(أجاب) الحكم الشرعي ان القمح مثلي يقوم بمثله لان المثلي ما حصره كيل أو وزن  
وجاز السلم فيه فيلزم الاخذ للقمح مثله قمحا وأما الحمارة فيلزم الاخذ لها اجرة الحمارة

مطلب في رجل قتل له  
قريب فخرج من بلده الخ

مطلب رجل ربط مهرة  
في موضع فجاء آخر حل  
ورباطها الخ

مطلب في قرية وقع فيها  
قتال فأودع جماعة من  
رجل شي الخ

مطلب رجل أخذ لاخر  
مد قم رة نصفه الخ

مدة استعمالها ويلزمه قيمة الحمار باقضى القيم من يوم الاخذ الى يوم التلف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب له رجل من بلده ثلاث رؤوس من البقر وأخذ ما على السائق لها من سلاح وقماش وتلف الجميع فما الواجب على الغاصب (أجاب) يضمن هذا الغاصب جميع البقر باقضى القيم من يوم الغصب الى يوم التلف ويضمن كذلك منافع البقر من حرث ودرس وغيرهما سواء استعملها وهو ظاهر أم لم يستعملها لان منافعها مال الكفا ويضمن كذلك اسباب السائق لها باقضى القيم من يوم أخذها الى يوم تلفها ويضمن منافع ما يؤثر جرمها لانه غاصب ظالم معتد فيردع بالاقوى والاشد كل ذلك نص كتب المذهب لانعلم في ذلك خلافا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعي ان له عند آخر دما فأخذ جلا من رجل يدعي انه اشتراه من عليه الدم ويقول الاخذ انما اشتريته بعد اخذى له ميمسة بينك وبين صاحبه فهل تقبل دعواه (أجاب) الرجل الاخذ للجل لا تقبل دعواه ولا شهوده لو أقامهم لانه لم يضع يده على الجل بحق ولانه ان كان له دم فليس له جل فعليه رد الجل ويطلب دمه اما قودا واما دية وخصومة الجل مع البائع والمشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل نخس ثوبا سكن لا تخرفات فما الواجب لصاحبه (أجاب) الواجب لصاحبه قيمته يوم النخس فان شهدت بينة شرعية بان قيمته ذلك الزم الناحس فان لم توجد حلف الناحس بان قيمته كذا وعزم ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وسق حمارة على أهل ضبيعة يدعي ان له قبلهم حقا وليس له على صاحب الحمارة التي وسقها حق بل هو غصب فهل يكت عنه فهل عليه الضمان واجرة ما اشغلها في مدة الغصب (أجاب) لا ريب ان الحمارة الموسوقة مضمونة على أخذها ضمان غصب باقضى القيم من يوم الاخذ الى يوم التلف ويضمن أيضا منفعتهما من حين الاخذ الى حين التلف كل ذلك معلوم متفق عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بقر ترعى في أرضه وله جار قريب منه خاف ان تنزل البقر أرضه فتربى ما فيها من الزرع فأخرجها من أرض مالكها بازعاج لها فانكسر منها ثور فهل يكون الرجل ضامنا له (أجاب) هذا الرجل المخرج للبقر من أرض مالكها متعدي في اخراجها لها ومتعد أيضا بازعاجها فيكون ضامنا للثور لتعديه المذكور وان فرض انه كان على زرعه كان عليه ان يمنع البقر عن زرعه بحيث لا يحصل لها ضرر وليس له سلاطة ان يخرجها من أرض مالكها والله تعالى أعلم

\*(كتاب الشفعة)\*

(سئل) عن رجل له ثلاثة ارباع كرم وشريكه له الربع باعه فهل لصاحب الربع

مطلب في رجل غصب له رجل من بلده ثلاث رؤوس بقر الخ

مطلب في رجل يدعي ان له عند آخر دما الخ

مطلب في رجل نخس ثوبا بسكين لا تخرج

مطلب رجل وسق حمارة على أهل ضبيعة يدعي ان له حقا الخ

مطلب رجل له بقر ترعى في أرضه الخ

كتاب الشفعة

شفعة فيه (أجاب) نعم للشريك المذكور شفعة في الربع المذكور فيأخذ  
 قهرا لأنها تثبت في أرض يتابعها كما هو نص المذهب والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل أخذ من آخر ثلث بد بالهبة ولا يمكن قسمته فهل فيه شفعة للشريك  
 (أجاب) شرط ثبوت القسمة أن يكون الشقص ملك بعوض يمكن قسمته بحيث  
 لا يبطل نفعه المقصود لو قسم فلا شفعة للشريك في البد المذكور والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل له أرض ملسا دفعا لانسان ليغرسها بطريق من الطرق  
 ثم باعه حصه منها ومضى على ذلك نحو ثمان سنين وللأرض جار إلا أن يطالب بالشفعة  
 فهل له ذلك والحال ما ذكر أولا (أجاب) لا شفعة فيما ذكر لا من أحدهما إن  
 الجار لا شفعة له والثاني أن طلبها فوري فيحتمل علمها وأخر الطلب فلا شفعة له وإن  
 كان شريكا والله تعالى أعلم (سئل) عن أرض بهازيتون وتين وأشجار  
 تفاح شركة بين اثنين فباع أحدهما نصفه فهل لشريكه أن يأخذ من المشتري قهرا  
 بالشفعة (أجاب) نعم يثبت للشريك أن يأخذ نصف الأرض والأشجار  
 بالشفعة قهرا بالثمن الذي دفعه المشتري للبائع حيث أمكن قسمة الأرض المذكورة  
 والله تعالى أعلم (سئل) في دار فيها أقارب مسلمون ونصارى لكل واحد  
 منهم بيت معلوم باع واحد من النصارى بيته لا تخرم له ذمي فهل للمسلم الساكن  
 معهم شفعة في البيت (أجاب) حيث كان المسلم لا شركة له في البيت المباع  
 للذمي فلا شفعة له فيه لأنها انما تثبت في مشترك يقبل القسمة والله تعالى أعلم  
 (سئل) في أرض بها أشجار زيتون مشترك بين اثنين نصفين باع أحدهما  
 حصته لاجنبي فهل لشريكه الأخذ بالشفعة (أجاب) نعم للشريك أن يأخذ النصف  
 المباع بالشفعة حيث كانت الأرض مما يمكن قسمتها وملكته الأرض بعوض  
 فيأخذ الشريك من المشتري بالثمن الذي أخذ الأرض به والله تعالى أعلم (سئل)  
 في طاحونة مشتركة بين رجلين باع أحدهما حصته من اجنبي فذهب الشريك  
 عند القاضي وعلق شفعته فيها ثم اصطليح مع المشتري على عوض واسقط شفعته  
 فيها وتصرف المشتري مدة عشر سنين والآن يطالب المسقط بالشفعة فهل  
 له ذلك (أجاب) ليس للشريك المسقط حقه من الشفعة حق باتفاق علمائنا  
 لا مومنها إنها على الفور ولا فور مع طول المدة ومنها اسقاط حقه حتى لو كان  
 الباع واقعا الآن واسقط حقه من الشفعة سقط ومنها أخذه العوض الصريح  
 في رضاه بها واعراضه عنها فالو ادعى مدع فيها الإجماع لوجده مستندا في هذه  
 المسئلة التي لا ينبغي أن تقع من عاقل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شريك

مطلب رجل أخذ من  
 آخر ثلث بد الخ

مطلب رجل له أرض ملسا  
 دفعها لانسان الخ

مطلب أرض بهازيتون  
 وتين وأشجار الخ

مطلب في دار فيها أقارب  
 مسلمون الخ

مطلب أرض بها أشجار  
 زيتون مشترك الخ

مطلب طاحونة مشتركة  
 بين رجلين الخ

مطلب رجل شريك الخ

في أرض خربة اشترى بقيتها من أقاربه ولد أيضاً أرض بجوارها فهل لجزار آخر معه شفعة أولاً (أجاب) الحق للشترى لشركته وجواره وليس لغيره من الجيران معه شفعة كأنص على ذلك أثمتنا متونا وشروحا كلاً لا يخفى على من شم رائحة الفقه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم

\*(كتاب القراض)\*

كتاب القراض .

مطلب رجل اقترض من آخر شاة الخ

(سئل) في رجل اقترض من آخر شاة ثم ذهب المقرض وأخذ من غنم المقرض شاة يبيده والحال ان الشاتين موجودتان فهل يجب على المقرض رد الشاة (أجاب) يجب على المقرض رد الشاة إلى المقرض لأنه أخذها بغير إذنه فلم تقع عن القرض ثم يلزم المقرض رد شاة مساوية لشاة التي أخذها بصورة فان كانت هي على صورتها جاز رد ها عنها كما هو معلوم مقرر في المتون والشروح والله تعالى أعلم

مطلب رجل له هند آخر .  
مطلب رجل له هند آخر .  
بلغا من المال الخ

(سئل) في رجل له عند آخر مبلغا من المال ليبيع له فيه ويشترى بما فيه المصلحة لرب المال ثم سافر البلد أخرى ومكثا فيها مدة تزيد على سنة ثم طلب رب المال ربح ماله من الآخر فلم يظهر له شيئا من الربح فجلس بينهما جماعة من المسلمين النفاة ثم أحال الذي معه المال ربه على آخر وقبل الحوالة واشهد كل منهما على الآخر أنه لا يستحق قبل صاحبه حقا ولا مطالبة بوجه من الوجوه فيما مضى من الزمان إلى يوم تاريخه ثم اجتمعا في بلدهما الأصلية بعد مدة فادعى الأمين الذي كانت الدراهم بيده على صاحبه أنه أخذ منه دراهم زائدة على ما يستحقه وأقام عليه بينة ممن كان حاضرا مجلس المحاسبة ولم يكونوا في البلد التي وقع الحساب فيها فازمه القاضي بما ادعى به من المقدار الزائد الذي لا يحمل الغلط وكتب بموجب ذلك حجة فهل تكون الدعوى صحيحة وإذا قلتم لا فاذا يترتب على الشهود الذين شهدوا من غير ان يكونوا حاضرين في بلد المحاسبة وما يلزم المدعى المذكور الذي تجبر على اذية المسلمين (أجاب) حيث أقر عامل القراض بأنه لا يستحق قبل رب المال شيئا لا تسمع دعواه ثانيا ولا تقبل شهوده المرتبون عليها لان شرط صحة الدعوى امورها ان لا تهاقضها دعوى أخرى كأن قال شركة ثم قال قتله انفرادا وهنادعوى الاستحقاق ناقضها الاشهاد السابق فلا تسمع وأما الشهود فان كانت شهادتهم مرتبة لما علم وكذا ان اطلقت وأما ان قيدت بالمال المدعى به وعلمت صورة الاشهاد السابق فتعذر لانها شهدت بما لا يشهد به وان كانت محقة في نفس الامر لطلان الدعوى لما علم نعم لو ادعى غلطا في الحساب وأراد بالدعوى تخليف عامل القراض قبلت دعواه بذلك على ان عامل القراض أمين مصدق



في الربح والخسران وتلف المال فليعتز الحماكم للالتحاق في الخطأ والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل أقرض آخر أربعة أمداد ونصف فما قيمته يدفعه عنه سداد أو عين  
 له مكاناً يأخذ ذلك منه ثم نهى قبل التسليم فهل يبرأ المقرض (أجاب) لا يبرأ  
 المقرض للقمح إلا بالدفع لصاحبه فيبقى القمح في ذمته يدفعه لصاحبه وأما التعيين  
 فلا يفيد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ما لا يتجرفيه ويكون نصف  
 الربح للعامل فعمل أولاً ربح أولاً ثم قال المالك له ادفعها لمن يعامل بها فدفعها  
 لثلاث رجال على يد صاحبها ودفع العامل حصة ثم ان الجميع نهى فهل تلزم العامل  
 الأول (أجاب) حيث أذن صاحب الدراهم في الدفع ودفع الرجل برئ منها  
 لأنه صار وكيله في الدفع عنه ولا سيما مع حضوره فكأنه سلمها هو ودفعها بنفسه  
 فلا يلزم العامل الأول شيء من المال لبراءته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 دفع لآخر ما لا يتجرفيه المسمى ذلك قراضاً فلتف بعضه ورد عليه البعض الآخر  
 وغرم المالك العامل ما تلف ثم مات المالك فهل للعامل الرجوع بما غرمه (أجاب)  
 حيث دفع العامل بدل المال التالف ظاناً أنه يلزمه ثم تبين خلافه كان له الرجوع  
 بما غرم ويصدق بيمينه في التلف والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يصنعان  
 القرب اتفقا مع آخر بأنه يشتري لهما جلوداً ودباغاً من ماله ويصنعانها قرباً ومهما  
 تحصل من الربح النصف له والنصف لهما فهل لا تصح هذه الشركة والربح كله  
 لصاحب الجلود وليس لهما إلا اجر مثلهما وإذا نقصت قيمة الجلود بسبب عدم  
 اتقان صناعتهم فهل يضمنا ما نقص من قيمتهما أولاً (أجاب) ما ذكر لا يطابق  
 الشرع القويم بل للعامل اجرة مثله لمثلها وللمالك جميع القرب وإن كان عدم الاتقان  
 خلل في الجلود أو الدباغ فعلى المالك أو كان الخلل في الصنعة فعلى العامل والله تعالى  
 أعلم (سئل) عن رجل دفع لآخر أربعين قرشاً يتجرفها والربح بينهما نصفين  
 يشتري بهما قمحا وعدسا وغيرهما من بلادهم ويصافرها بحراً فأوسق ما أخذه  
 في المراكب على عادة الناس فتألف هو وغيره في البحر فهل يضمن ذلك العامل  
 (أجاب) حيث نص صاحب المال على السفر في البحر وتلف المال لا ضمان على  
 العامل إذا تقصير منه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر وعروض  
 تجارة على سبيل المضاربة فليبيعها بتقدوير يضارب بثمنها من بيع وشراء وشرط عليه  
 في عقد المضاربة أن لا يطبخ بها صابوناً ومهما فتح الله تعالى ورزق من الربح زائداً  
 على قيمة العروض المذكورة يكن له الثلث ولزيد الثلثان بخلاف عمر وأمر زيد وطبخ  
 بها صابوناً فهل يلزم عمر قيمة العروض وما طبخه من الصابون يأخذه عمر ولا يكونه

مطلب رجل أقرض آخر  
أربعة أمداد

مطلب رجل دفع لآخر  
ما لا يتجرفيه الخ

مطلب رجل دفع لآخر  
ما لا يتجرفيه الخ

مطلب رجلان يصنعان  
القرب اتفقا الخ

مطلب عن رجل دفع  
لآخر أربعين قرشاً الخ

مطلب فيما إذا دفع زيد  
لعمر وعروض الخ

سارغاصبا بالمخالفة فيضمن القيمة لزيد وهل اذا اختلفا في التقييد والاطلاق القول  
قول عمرو والمضارب بينهما وعلى رب المال البينة ما الحكم شرعا (أجاب) هذا  
قراض فاسد لكونه على غير التقيد فعلى العامل ضمان ما تصرف فيه من الامتعة  
وعلى المالك له اجرة عمله لانه لم يعمل بمجاناب طامعا وما عمله من الصابون فياخذ  
العامل وتصرفه في الامتعة صحيح لوجود الاذن والله تعالى أعلم

### \*(كتاب المساقاة)\*

#### كتاب المساقاة

مطلب عن رجل باع  
نصف أرض معلومة بأربعة  
قروش الخ

(سئل) عن رجل باع نصف أرض معلومة بأربعة قروش ودفع للمشتري  
النصف الثاني مغارسة وشرط عليه العمل فيه من غير مقابل فهل له طلب القسمة  
وبيع حصته وليس للشريك معارضة وهل يلزمه عمل (أجاب) لا شك ان  
المشتري ملك نصف الأرض بالشراء فلا يلزمه العمل في النصف الثاني فاذا عمل فيه  
جاهلا فله الرجوع باجرة عمله في النصف الثاني وأما بيع حصته أو قسمتها فله ذلك  
باجماع المسلمين فلا يجوز ان يشريه ان يعارضه في البيع أو القسمة بوجه فان امتنع  
الزعماء حاكم الشرع والله تعالى أعلم (سئل) عن رجلين وضعاعبذرا سواء  
ولاحدهما الأرض شرط على الثاني جميع الاعمال في نظير حصته من الأرض فهل  
مالك الأرض ان يصنع معه شيئا من الاعمال (أجاب) ليس على مالك الأرض  
شيء من الاعمال لان عمله في نظير الأرض لان ذلك قائم مقام الاجرة للأرض والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر بذرا يزرعه في أرضه ليه يكون ما يخرج  
بينهما وشرط صاحب البذر على العامل ان لا يدفع لاستاد الأرض شيئا من حصته  
مما هو واجب للأرض شرعا فما الحكم في ذلك (أجاب) هذه مزارعة وهي باطلة  
والشرط الواقع فيها لاغ لا يعتد به قال في المنهجي فان افردت المزارعة فالمغل للمالك  
لانه المالك للبذر وعليه للعامل اجرة عمله وآلانه الشاملة لدوابه لبطالان العدة وعمله  
لا يجبط سواء أسلم الزرع أم تلف بأفة أو غيرها انتهت وعليه أيضا اجرة الأرض  
والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل استأجر رجلا لبنى له بيتا ثم لم يبنه وفرغ  
من بناءه تشقق البيت حالوتعيب فهل يغرم لصاحب البيت ما تكلفه من الشيد  
او نحوه وهل يستحق الاجرة أم لا (أجاب) قال في الروض وان استأجره لبناء فلما  
أكمله انهدم وكان ذلك لحلل في المصنعة لا في الاكلة ضمن قال شارحه والرجوع  
في ذلك الى أهل العرف فان قالوا هذه الاكلة قابلة للعمل المحكم وهو القصر لزمه غرامة  
مانلف ولا يستحق الاجرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعمل آخر  
نحو سنة في قش وحرث وزرع وحده ودرس على ان له ربع ما يحصل من الغلة

مطلب رجلان وضعاعبذرا  
سواء الخ

مطلب رجل دفع لآخر  
بذرا يزرعه الخ

مطلب رجل استأجر رجلا  
لبنى له بيتا الخ

مطلب رجل استعمل آخر  
نحو سنة الخ

ثم إذا دخل الزرع اليد طرد المالك العامل وقال له لا شيء لك فما الواجب له  
 شرعا (أجاب) الواجب للعامل اجرة المثل في عمله هذه السنة بأن يشهد خبران  
 أن اجرة في هذه السنة تعادل كذا من المال فهو الواجب له شرعا وأما الربيع فهو  
 مجهول لا يعمل به شرعا وأما طرده فهو مردود عليه لأن ذلك من أكل أموال الناس  
 بالباطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر أرضا فيها غرس زيتون  
 واتفق معه أن يغرس زيتونا وعنبا ثم يكون بينهما اثلاثا ثم حرث العامل الأرض  
 وعمل بيده في الزيتون ثم جاء أهل الرجل وأخرجوا العامل من الأرض فما الحكم  
 في ذلك (أجاب) الغراس على غير العنب والنخل باطل فيجب للرجل العامل  
 اجرة المثل لماعمله لانه عمل طامعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت  
 يده أرض من أراضي بيت المال دفعها لرجل يغرسها على النصف فغرسها ثم قسمها  
 له ثم مات وخلفه ولده من بعده ثم اراد الدافع للأرض ينزع ولدا زارع والغراس  
 الأرض يريد منه ربع ما بيده ثانيا فهل له ذلك أولا (أجاب) لا يجوز له ولاد  
 الدافع للأرض معارضته أولاد الغراس بوجه لأن وضع يدهم على الأرض بحق  
 الوجود رضى واضع اليد الاصل على أنه أخذ نظير رفع يده غرسا لا يستحقه شرعا  
 لأن الغرس للغراس ولا عبرة باتفاق لا يصادف الشرع القويم والدين المتين  
 فلا يجوز لاولاد الدافع المنازعة بوجه بل لو طلب ولد الغراس النزاع لهم كان ذلك  
 له شرعا لأن والده هو الغراس للأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له  
 أرض فيها زيتون وله شريك فيها يريد أن يأخذ ربع المتحصل من الزرع والزيتون  
 لعمله والباقي يقسم بينهما على حسب الملك فما الحكم الشرعي (أجاب) ما يقع  
 في هذه البلاد من أخذ الربع للعامل في غير العنب والرطب باطل لجهالة بل الزرع  
 يتبع البذر فمن له البذر أخذ الزرع وعليه لصاحب الأرض اجرتها اجرة المثل  
 وأما الزيتون فيقسم حبه الحاصل على حسب الملك والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل عنده ثور وآخر عنده ثور آخر فاتفق صاحب الثور الاوّل مع صاحب الثور  
 الثاني على أن يعطيه ثوره ليزرع عليه ويكون ثمن ما يتحصل من الغلة له فزرع عليه  
 الشـتوى ثم مات صاحب الثور وخلفه وارثه ويطلب الوارث ما يستحقه شرعا  
 فإذا استحقه بالشرع (أجاب) ما وقع بينهما من الاتفاق فاسد شرعا لأن ثمن  
 المتحصل من الغلة المقابل لتعب الثور مجهول ثم ان كان بذرا الرجل على الثمن استحق  
 ثمن الغلة وعليه ثمن اجرة الأرض التي زرع فيها ويستحق الوارث اجرة الثور اجرة المثل  
 يسقط منها الثمن ومقابل عمل الثور في شغل الأرض ويرجع عليه المستعمل

مطلب رجل دفع لآخر  
 أرضا فيها غرس زيتون  
 الخ

مطلب رجل تحت يده  
 أرض من بيت المال الخ

مطلب رجل له أرض فيها  
 زيتون الخ

مطلب رجل عنده ثور  
 وآخر عنده ثور آخر الخ

لثوب بأجرة تعبته الذي تعبته في الثمن الذي استعمله في أجرة الأرض ان كان ذرع الثمن في أرضه وان لم يحيط صاحب الثوب بذرا فليس له الأجرة الثوب فقط وجميع الغلة لمن له البذر وفي بيت المقدس أجرة القدان والخزائن والسكة خمسة عشر فضة في انقروا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر زيتونا معلوما ومضى على ذلك اثنا عشر سنة وكان رجل يعدمه ويأكل نصفه بالعمارة فلما اشتراه المشتري وعمره لم يأمنه شيئا هذه المدة ثم مات وخلفه وارثه يريد أن يأكل النصف كما كان يأكله مورثه قبل البيع فهل له ذلك (أجاب) حيث كان يأكل النصف المورث بالعمارة ويرفع يده المشتري اقيامه بما قام به فليس للوارث منازعة ولا معارضة بوجه لرفع يده مورثه قبل ذلك والله تعالى أعلم بالصواب

مطلب رجل اشترى من آخر زيتونا معلوما الخ

### كتاب الاجارة

مطلب راع يرعى قربا له وجيرها الخ

مطلب رجلان لهما اشجار زيتون وغيرها الخ

مطلب ثلاثة زرعوا أرضا متفاوتين في زراعتها الخ

مطلب امرأة استأجرت من رجل حبلها الى مكة الخ

### (كتاب الاجارة)

(سئل) في راع يرعى بقربا له وجيرها عدا عليه ذئب فعمق الحجارة التي معه ووجد بقرة تعرج لا يعلم أحد اجنى عليها ولم يوجد منه تقصير فهل يكون ضامنا لهما (أجاب) لا يخفى أن هذا الراعي المذکور يد أمانة حيث لم يحصل منه تقصير في الحجارة ولا جناية على البقرة لا يكون ضامنا لهما ولا لاحدهما لانه أمين والذئب يعدو على المالك فيتلف متاعه مع عجزه عن دفعه والله تعالى أعلم (سئل) عن رجلين لهما اشجار زيتون وغيرها في بادوق على أي الانبياء الكرام خرجا منها لغيرها فهل لهما أن يأخذا ثمار اشجارها ولا يضعان ما عليها من المال (أجاب) ليس لهما ذلك بل يجب عليهما أن يدفعا ما على الأرض من اللوازم لان الغرم بالغنم والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة زرعوا أرضا متفاوتين في زراعتها ثم انهم ارتضوا مع الملة حكم على الأرض بقدر معلوم فهل يلزمهم مثالثة أو يوزع على مقدار زرعهم للأرض (أجاب) الغرم على قدر الغنم فيوزع على قدر الحصص المزروعة في الأرض المقدار الذي وقع الاتفاق عليه لآعلى الرأس لان المأخوذ منهم انما هو على منفعة الأرض والله تعالى أعلم (سئل) عن امرأة استأجرت من رجل حبلها الى مكة طلعة ورجعة ثم انها ماتت في أثناء الطريق فهل لو ارثها الرجوع على المؤجر بقسط المسافة حيث قبض الاجرة (أجاب) المصرح به أن العمل اذا طهر أثره على المحل أو وقع العمل سلميا كما هنا وقد تلف الحامل أو المحمول قبل استيفاء ما وقع عليه العقد استحق بالقسط وكذا ان تلف الحامل والابان تلف الحامل والمحمول معا أو تلف المحمول كجرة استؤجر على حملها تلفت في الطريق فلا قسط في الصورتين بل ان قبض الاجرا لا جرة رجع المستأجر عليه والا فلا يطالب بشيء

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وله دار مشتركة بينهما وبين  
أخيها فسكن بها الزوج وعمرها أيضا يدعي أن له نصف الدار بهذه العمارة فهل يعمل  
بقوله المذكور (أجاب) حيث لم يصدر من المرأة ولا من أخيها إذن له بالعمارة  
فهو متبرع بها لا حق له في هذه الدار بهذه العمارة لعدم الموجب لذلك شرعا بل هو  
مضيق لما له فيجب عليه أن يسلم الدار للمرأة وأخيها وليس له معها منازعة بوجه  
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل أجر أخرج لا وقال له لا تحمل عليه  
الاعش جراد من الزيت فحمل اثني عشر جرة ونصفا من الزيت وتلف الجمل بذلك  
فهل يكون ضامنا له أولا (أجاب) قال في المنهج وشرحه ولوا كثرى دابة فحمل  
قدر كانه رطل فحمل زائد الا يتسامح به كانه وعشرة لزمه أجره مثله أي الزائد لتعديه  
بذلك وان تلف بذلك أو غيره ضمنها ان لم يكن صاحبها معها لانه صار غاصبا لها بتحميل  
الزائد والابان كان معها ضمن قسط الزائد ان تلفت بالجمل مؤاخذه له بقدر الخيانة  
كما لو سلم المكثرى ذلك للسكرى فحمله جاهلا بالزائد بان أخبره بأنه مائة كاذبا  
فتلفت الدابة به فانه يضمن مع أجره الزائد قسطه لانه يحال اي حمل الزائد شرعا والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر جالا من رجل ودفع له الاجرة سلفا  
وركب على أحدها ومضى حصاة من الطريق وهو مقطوع مع مقاطر الحج فخرج  
قطاع الطريق على الراكب وهو نائم وقطعوا الجمل من المقاطر وأخرجوه من بينهم  
فاستيقظ ورعى نفسه عن الجمل ولم يعلم صاحبه باظهار صوته هل يعد الراكب مضيقا  
للجمل ويلزمه ضمائه أولا وهل تقسط الاجرة على مراحل الطريق ويسترد المستأجر  
من المؤجر أجره ما بقي من الطريق بعد اخذ الجمل أم كيف الحال (أجاب) ما وقع  
للراكب من اخذ المختلس له مع الجمل لا يعد تقصيرا مضمنا للجمل لان نفس  
الرجل المأخوذ مع الجمل أعز منه فلا ضمان على الراكب للجمل لعدم تقصير  
كما تقدم ثم ان كان عقد الاجارة على الدابة أو العين كما يعرف من الاطلاق وتلف  
الحامل والمحمول أو تلف المحمول فقط ولا يظهر أثر للعمل كما هنا ولم يقع العمل سليم  
فلا قسط وتسقط الاجرة من أصلها ولا فيجب بالقسط وهنا وقع العمل سليما لا كذا  
المستأجر راكب الجمل فيجب لصاحب الجمل القسط لان الاجرة تجب شبه  
فشيأ والله تعالى أعلم (سئل) عن راع يرعى بقرا سرق منها واحد فهل يكون  
ضامنا له (أجاب) هذا الراعي أمين ولا يضمن الا بتقصير فثبت لم يحصل من الراعي  
تقصير في الثور حتى ضاع فلا ضمان عليه كما شهدت بذلك نصوص المذهب وانما  
تعالى أعلم (سئل) عن رجل استأجر آخر أربعة أيام بعد قمع كل يوم بربع

مطلب راع يرعى بقرا  
وله دار مشتركة الخ

مطلب رجل أجر أخرج لا  
وقال له لا تحمل عليه الا  
عشر جراد زيت الخ

مطلب رجل استأجر  
جالا من رجل ودفع له  
الاجرة الخ

مطلب راع يرعى بقرا  
سرق منها واحد الخ

مطلب رجل استأجر آخر  
أربعة أيام الخ

مطلب أرض وقف فيها  
غراس الخ

مطلب راع يرعى بقرب بلد الخ

مطلب رجل تصدى  
لقراءة القرآن الخ

مطلب رجل عنده نور الخ

من القمح فحصد الاربعة ايام ونقل ما حصده كله ثم حرق الجرين فهل يلزم المستأجر  
الاجرة المذالقمح (أجاب) نعم يلزم المستأجر المذالقمح للاجير وان تلف الجرين  
لانه مسدة أجر على العمل وقد حصل والله تعالى أعلم (سئل) في أرض وقف فيها  
غراس زيتون وغيره أجرها الناظر بدون أجره المثل وهناك بينة تشهد بذلك فهل  
هذه الاجارة صحيحة أولا (أجاب) حيث ثبت عندما كم الشرع ان عقدا لاجارة وقع  
بدون أجره المثل تبين بطلان الاجارة لان الناظر انما يتصرف بالمصلحة ولا مصلحة  
بدون أجره المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل راع يرعى بقرب بلد ادعى عليه  
رجل أنه سلم لولده ثورين فضاغ أحدهما فهل يطالب الرجل المذكور أو ولده بالثور  
الضائع (أجاب) هذا الثور للضائع لا يلزم الولد حيث لم يحصل منه تقصير ولا الولد  
لعدم صحة قبضه حتى لو ضاع من الولد باختياره أو تلفه لا يكون ضامنا لان المالك  
هو المضيع لما له بتسليمه له ولان الولد لا يسلط على مال نفسه ولهذا شرع الحجر عليه  
فكيف يسلط على مال الغير والله أعلم (سئل) في رجل تصدى لقراءة القرآن  
العظيم بالاجرة ثم ان امرأة جاءته بولدها وقالت له اقراء ولدى القرآن فاذا ختم أرفع  
لك معلوم الختامة فأقراءه وختم القرآن عنده ولم تدفع له أجرته والحال أن لولدها  
وظائف يستغلها فهل يلزمها دفع معلوم الختامة وتعير على ذلك (أجاب) حيث  
ان الرجل الذي اقراء الولد بهذا تعب مجانا وجرى من الام ما ذكر منها كان معلوم  
ختامة القرآن لازما لها لانها هي التي التزمت ذلك ولها غرض عظيم في تعليم ولدها  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده ثور فجاءه آخر وطلبه منه ليحامل به  
ثورا آخر ويكون له ربيع الغلة ويضع هو ربيع البذر فدفع له البذر وزرع ثم وقع  
بينهما خلاف من جهة الحصيد والدراس وسائر وجوه التحصيل فالوجه الشرعي  
في ذلك (أجاب) لا ريب أن الغلة تابعة للبذر فكل واحد منهما مأياخذ ما يقابل  
بذره فله صاحب الثور ربيع الغلة وعليه ربيع الحصاد ونحوه ولا يكن لصاحب الثور  
عليه نصف أجره ثوره لانه عمل له في ربيع ما بأكمله وللعامل على الثور ربيع أجره  
نفسه مثلا اذا فرضنا أجره كل ثور خمسة فضة كل يوم وأجره الرجل خمسة فيكون  
ثلاثة ارباع الخمسة عماله لنفسه وهو اربعة الاجديدا يبقى له نص وجديد  
وعليه له صاحب الثور نصان وجديدان أجره نصف الثور وللعامل على صاحب  
الثور نصف وجديد يبقى لصاحب الثور اكل كل يوم على العامل في هذه الغلة  
المشتركة نصف وجديد يرجع بهما على صاحب الثلاثة ارباع فكل شهر له عليه  
قرش الانصين وجديد يدين عمل ثوره الزائد عن حصته لا ككله الثلاثة ارباع



مطلب رجل اشترى جلا  
من آخر بثمن معلوم الخ

مطلب رجل عنده فدان  
من البقر دفعه لا تخراج

مطلب رجل له جبل آجره  
لرجل ذى الخ

مطلب رجلان شريكان  
استأجرا حجارة الى الدالح

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جلا من آخر بثمن معلوم ثم تعرف على  
الجبل ورجل آخر وأقام بينة بأن الجبل جله وابن ناقته وانترعة من المشتري ثم بعد مدة  
ذهب البائع الى من تعرف على الجبل وطيب خاطره على رده على المشتري بعد أن  
وصل الجبل الى حالة العدم فهل يلزم المشتري قبوله أو يرجع بما دفعه للبائع (أجاب)  
حيث أثبت الاخذ للجبل جله بينة يرجع على بائعه بثمن الجبل ولا يلزمه قبوله  
ولو كان صحيحا لا عيب فيه لان الجبل ما رمل كالامثبات له والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل عنده فدان من البقر دفعه لا تخراج عليه ولا يكون ما يخرج بينهم  
فهمين وشرط عليه صاحب البقر أن لا يربطهما الا معا فربط واحد مع ثور اجنبي  
وثور لمع آخر فضايع الذي مع الاجنبي فهل يكون الاخذ ضامنا أولا (أجاب)  
لا ريب أن الثور مضمون على الاخذ له لمخالفته الشرط حتى لو مات حتف أنفه كان  
مضمونا لانه مأخوذ بالاجارة الفاسدة وفساد العقود كصحيحة في الضمان وعدمه  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جبل آجره لرجل ذى فحله ثم ساربه الذي  
الى بلده فجاء بالجبل مريض من ضربة على ضلعه الا قصر وكواه عليها ثم ان الجبل اقبل  
على التلف فذبح ووجد الضلع قد كسر وقوى كوشه وصاحبه يطلب الشرع  
الشريف والذي بطالب الزيادة فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) لا ينبغي  
أن الجبل مضمون على الذي اما أولا فلا عتدائه بكمية الدال على أنه ضرب الجبل على  
أن الذكي وحده اعتدائه منه يقتضى ضمان الجبل كيف مع وجود علامة الهلاك منه  
وهو كسر الضلع مع دوى جوفه الدال على هلاكه لا يقال ان تلفه تحت أجرته لان  
أجرته لا تقتضى ضربه المهلك له مع كية الدال على أن صدور ذلك منه وأما طلب  
الزيادة فلا يعمل بقوله ولا حكمه لانه خلاف الشرع القويم قال الله تعالى أحكم  
الجاهلية يبعون ومن أحسن من الله حكما القوم يوقنون فالطالب للزيادة قطع الله  
منه الابادى وجعل ماله طعاما لاهادى وسلط الله عليه كل حاضر وبادى وكان  
أخسر الناس يوم ينادى المنادى والله تعالى الموفق (سئل) في رجلين  
شريكين استأجرا حجارة الى لد فأخذها منهما احاكهما فاهل يكونان ضامنين لها  
(أجاب) قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام والمكترى أمين على العين المتكررة  
ولو بعد المدة كما جبر فانه أمين ولو بعد المدة فلا ضمان على واحد منهما فلو اكترى  
ولم ينفذ بها فتلقت أو اكتره لخياطة ثوب أو صبغه فتلقت لم يضمن سواء انفرد الاجير  
باليد أم لا كما أن فقد المكترى معه حتى بعدوا وأحضره منزله ليعمل كعامل القراض  
الا بتقصير انتهى ولا تقصير هنا فلا ضمان على الشريكين أصلا والله تعالى أعلم

مطلب رجل استأجر آخر  
يرعى له ثورين الخ

مطلب رجل استأجر جلا  
الى محمل معلوم بأجرة  
معلومة الخ

مطلب رجل يرعى لاهل  
بلد حير او بقر الخ

مطلب أرض واما كن  
معلومة موقوفة الخ

مطلب رجل أجر آخر فرسا  
فسار بها الخ

مطلب رجل استأجر آخر  
مدة معلومة الخ

مطلب رجل عنده جمل  
دفعه لا يخرج تطيب عليه  
الخ

(سئل) في رجل استأجره آخر يرعى له ثورين بأجرة معلومة ثم أرسل له مرارا لياثي له  
يتسلمه الحصول خوفاً وقع للناس فضايع منهم ثور من غير تقصير من الراعي فهل  
يضمنه أولا (أجاب) حيث لم يحصل من الراعي تقصير في ضياع الثور وضايع  
فلا يضمنه لانه أمين وهو لا يضمن الا بتقصير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
استأجر جلا الى محمل معلوم بأجرة معلومة فغصب الجمل في الطريق فهل يكون  
المستأجر ضامنا له (أجاب) حيث لم يحصل من المستأجر تقصير فلا يكون  
ضامنا للجمل المذكور لانه تلف تحت منفعة المؤجر والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يرعى لاهل بلد حير او بقر اضراع منه حمارة من غير تغريب فهل يكون  
صامنا (أجاب) حيث لم يكن من الراعي تقصير في ضياع الحمارة فلا ضمان  
عليه لانه أمين وهو لا يضمن الا بتقصير والله تعالى أعلم (سئل) في أرض  
واما كن معلومة موقوفة على مصالح الحجرة الشريفة المنورة على ساكنها أفضل  
الصلاة وأتم السلام أجرها المتولى عليها بأجرة المثل مدة معلومة ثم استأجرها آخر  
قبل انقضاء مدة اجارة الاقل فهل تصح اجارة الثاني أولا (أجاب) اجارة الثاني  
الواردة على منفعة المستأجر الاقل باطلة قال في المنهاج وشرحه ولا يجوز اجارة عين  
المنفعة مستقبلة بأن صرح في العقد بذلك ان انقضاء الحال كاجارة هذه سنة  
مستقبلة أو سنة أولها من غد وكذا ان قال أولها أمس وكاجارة أرض مزروعة  
لا يتأقى تغريبها قبل مضي مدة لها أجرة وذلك كما لو باعه عينا على ان يسلمها له بعد  
ساعة نعم لو أجرها للمستأجر الاقل صلا لانه مالك المنفعتين والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل أجر آخر فرسا فسار بها على صخر لا تسير عليه الخيل من غير الطريق  
المارة فزلقت وماتت والحال ان الرفقاء نهوه عن السلوك فهل يكون ضامنا لها أولا  
(أجاب) حيث قصر المستأجر وسلك الطريق لغير المعتاد يكون ضامنا لما كمالا يخفى  
على من له في الفقه ادنى المام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر آخر  
مدة معلومة ليزرع له ويحصده ومهما سخره في شغل عمل له فن جملة ما عمل انه حفر  
بئر فكان العمل منهم او جميع الكلف من المستأجر من شيد وأجرة معلمين  
وعبرها والا حير لا حق له في الأرض وهو يريد ان يختص به فهل له ذلك (أجاب)  
حيث كان الامر كاذك فلا حق للاجير في البئر بل هو من حقوق المستأجر يتصرف  
فيه كيف شاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده جمل دفعه لا يخرج تطيب  
عليه ليكون نصف الحطب للحايط ونصفه لصاحب الجمل فهل الجمل على  
العادة فصل مطر وزلق الجمل فانكسرت فالحكم الشرعي في ذلك (أجاب) حيث

كان الامر كذا كرا يلزم الاخذ للجمل شئ من الضمان لان نصف الجمل مستعمل في شغل المالك والنصف الثاني مأخوذ بالاجارة الفاسدة ولا ضمان فيها قال في العباب وكذا لو اخذ دابة غيره ليحمل عليها او يكون بينهما افغصبت ولم يسع في طلبها لانه استعمل نصفها في حصة المالك ونصفها باجارة فاسدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رعى غنما لآخرمدة من السنين على ان يكون له ثلث نتاجها والا ان يطالب به بذلك وهو ينكر استجاره ويقول له انت متبرع بالرى فما الحكم في ذلك (أجاب) عمل المرأة لا يحبط بمجرد القول بل لابد من البيان الشرعي وحيث كان عمل الرجل على ثلث النتاج كانت الاجرة مجهولة فالجواب للراعي اجرة مثله بأن يشهد بخبر انهما كذا فقبج له والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل ساق بجلته الى رعيان البقر وأوصاهم عليهم او توصوا بها ولم يحصل منهم تقصير ولكن ضاعت منهم في أرض الحرص فهل تلزمهم أم لا (أجاب) حيث لم يحصل منهم تقصير في حفظ البقر وضاعت البجيلة بلا تقصير فلا ضمان عليهم والله تعالى أعلم (سئل) في اسباهي اقطعه السلطان قرية من قرى نابلس تحت عمل يعماله ثم انه آجر نصفها سنة لزارعها والنصف الثاني بقي تحت أيديهم يدفعون ما عليه بحسب ما جرت به العادة فدفعوا ورقة الضمان لشيخ البلاد ففضبط البلد جميعا فهل تطالب أهل البلد بما عليهم ضمانا وغيره (أجاب) لا ريب عند كل من ذاق لعلم طعمه ان أهل القرية الزراعية لها مطالبون بمعلوم القرية جميعا بحسب الضمان والعادة ولهم الرجوع على شيخ البلاد وللاسباهي أيضا الطلب بالنصف الثاني الذي لم يأجره للزراع حيث كان حقه مفر وزاله معلوما ميمزا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر خانقا موقفا على جهة معلومة سنة كاملة بأجرة معلومة يدفعها على التدرج فلما مضى ثلاثة اشهر جاء رجل وزاد على المستأجر واخرجه منه والحال ان المدة التي مضت قبل حصول الزيادة المحال فيها واقف لم يحصل من الختان الا قليل وحصول الزيادة من الرجل المذكور انما هي عند اقبال الخير وحصول الانتفاع بالختان ويوم الاجارة الاولى كانت الاجرة المثل وقصد من زاد انما هو اذية المستأجر فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث كان عقد الاجارة للختان بأجرة المثل يوم العقد وقع عقدها صحيحا سواء كان ذلك ملكا أم وقفالا لانه تصرف بحسب المصلحة ولا عبرة بما يطرأ من الرغبات وعبارة المنهج عطف على لا تنسخ نصها ولا بزيادة اجرة ولا بظهور طالب بها أي بالزيادة عليها ولو كانت اجارة وقف بجرانها بالقبطة في وقتها كالموابع مال موليه ثم زادت

مطلب رجل رعى لا تحر  
غنما مدة من السنين الخ

مطلب رجل ساق بجلته  
الى رعيان البقر الخ

مطلب اسباهي اقطعه  
السلطان قرية الخ

مطلب رجل استأجر خانقا  
موقفا على جهة معلومة  
الخ

القيمة أو ظهر طالب بالزيادة فلا تنسخ الاجارة فيجب ابقاء عقد الاجارة للاول ولا عبرة بالزيادة من الثاني ولا سيما قصد الاذية فيجب رجزه ومنه من ذلك حيث علم منه ذلك على ان الرغبات في الاماكن تختلف باختلاف الاوقات صيفا وشتاء وربيعا وخريفا فيعطى كل زمن حكمه كما نصوا على ذلك اذا فسخت الاجارة بمقتضى من المقتضيات فعلى ولي الامر مضاعف الله له الاجر منع طالب الزيادة من زيادته حتى تقتضى المدة فاذا زاد به ذلك فلا حرج وأما قبلها فالحرام لمسا فيه من ضرر المستأجر ومن القواعد الخمس التي ينبنى عليها الفقه ان الضرر يزال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حصة شائعة من دار دعت الضرورة لاجارتها له مارتها الضرورة لكون بعضها وقفا والبعض مملوكا للجماعة ممن له ولاية الايجار مدة ثمان سنوات بأجرة مسماة صرفها المستأجر في عمارة الدار بالاذن ممن يعتبر اذنه فبعد العمارة طلب أحد المؤجرين من المستأجر ان يسكنه في الدار المؤجرة بالاجارة في محل منها على حدة وبقدرة سكنه يدفع له الاجرة فاسكنه في ذلك على وجه الاجارة ولم يؤجل للاجارة مدة ولا سمي أجرة وقد دفع المستأجر دراهم معلومة لتعسب له من الاجرة فسكنه مدة معلومة فهل يلزمه أجرة المثل عن مدة سكنه بالغاما يبلغ سواء كانت الاجارة فاسدة لعدم بيان المدة والاجرة أم صحيحة (أجاب) حيث صح عقد الاجارة الاول بأن صدر من له ولاية ذلك كانت المنفعة له وحيث ان المستأجر الاقل لم يتبرع بالاسكان كان له على الثاني أجرة المثل مدة سكنه ولا سيما وقد صدر منه ما يدل على وجوبها وهو طلبه السكنى بالاجرة فهي وان كانت فاسدة لا تحبط الاجرة بل توجب أجرة المثل كما صرح به الفقهاء متونا وشروحا والحالة هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر راعيا الغنم سنة كاملة وجعل له الاجرة ثلث نتاجها فرعى له مدة ثم قبل تمام السنة بطل الرعي فهل يستحق اجرة لرعيه المدة المذكورة أم لا (أجاب) هذه الاجارة فاسدة لان النتاج مجهول وثبت لفاسدة من اجرة المثل ما ثبت لمسمى في صحيحة فيستحق الاجير اجرة المثل للمدة التي وعاهالا انه لم يبذل منفعة مجانا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر بنا ليعين له بيتين عين له طوطهما وعرضهما ومغرمهما وعين عليه الحجارة واجرة الفعول والشميد والمؤنه وسائر الكاف وعمل له نظير ذلك كله دراهم معلومة ودفع له حصة منها وقد بنى له عدة أيام ولم يكمل البناء ثم تغيرت المعاملة ونقص على الاجير نقصا ظاهرا فهل هذه الاجارة صحيحة يجب على الاجير اتمامها ولا يلزم المستأجر الا ما وقع العقد به (أجاب) نعم يجب على البنا المذكور اتمام ما وقع عليه العقد

مطلب رجل استأجر  
حصة شائعة الخ

مطلب رجل استأجر  
راعي الغنم سنة الخ

مطلب رجل استأجر بنا  
ليبنى له بيتين الخ

من البيتين المحدودين المعينين المضبوطين بما ذكر وليس له من الاجرة الا باعتبار ما كان قبل النداء حيث وقع العقد قبله لانه هو المراد لما قدين اليهود ولما وأما ما وقع عليه النداء فلا يخطر به الهمما فوجب عليه ان يأخذ من الصاغ باعتبار ما كان قبل النداء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر حمارا وضاع ثم الزم بثمنه ماقتضى اقتضاه ودفع القيمة لمالك الحمار ثم بعد مدة وجد الحمار فهل يرجع المستأجر بما دفعه للأجير من قيمته (أجاب) نعم يجب على مالك الحمار دفع ما أخذه من القيمة لانه انما أخذها الضياع حماره فلما وجد وجب عليه ردها والله تعالى أعلم (سئل) عن راع يرعى لاهل قرية بقرهم وحيرهم ففي بعض الاوقات نقذ منها حماره من غير تقصير فهل تلزمه الحماره (أجاب) حيث ضاعت بلا تقصير بان تغلقه سارق فأخذها أو ذئب فأكلها لا تلزمه ولا يجوز لمالكها معارضته بوجهه من الوجوه لان الانسان قد يغفل عن ماله فيضيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر قروفيه بئر ماء شرط في عقد الاجارة الاخذ منه والانتفاع به وقد خلى البئر من الماء فما الحكم الشرعي (أجاب) شرط أئتمنا الاعلام في عقد الاجارة ان لا تتضمن المنفعة استيفاء عين قصدا حيث كان الماء مقصودا لا يصح عقد الاجارة لانها ترد على المنفعة والماء عين فيبينهما تناف على ان ما يأخذ الفران من الماء مجهول فبطل عقد الاجارة من وجهين أحدهما استيفاء العين والثاني جهالة الماء قدرا واحدا والله تعالى أعلم (سئل) في ذي بني بيتا لرجل فلما عقده وتم انهدم فهل يلزم الذي أعادته ومهما احتاج من الآلة الى ان يتم عقده كما كان يوم هدمه (أجاب) حيث كان انهدام البناء لخلل في الصنعة لزم البنائ جميع ما تلف بالانهدام وعبارة الروض وان استأجره لبناء فلما اكمله انهدم وكان للخلل في الصنعة لافي الآلة ضمن قال شارحه شيخ الاسلام والرجوع في ذلك الى أهل العرف فان قالوا هذه الآلة قابلة للعمل المحكم وهو المقصر لزمه غرامة ما تلف انتهى حيث كان الشيد غير مطاوع واجبار هذه البهلا داعي أرض القدس وحولها قابلة للعمل لا لخلل فيها لزم البنائ غرامة ما تلف بالانهدام لان من تعاطى حرفة لزمه اتقانها والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل له في دار حصة ولا حصة استأجر حماره منه الاول وسكن الدار بحصته وحصة الاجارة ثم باع المؤجر حصته وبقي مدة من زمن الاجارة فما الحكم الشرعي (أجاب) حق المستأجر سابق على حق المشتري فيبقى عقد الاجارة قال في المنهج وشرحه ولا تنسخ بعين الاجارة يبيع العين المؤجرة للمكترى أو غيره

مطلب رجل استأجر من آخر حمار الخ

مطلب راع يرعى لاهل قرية بقرهم الخ

مطلب رجل استأجر من آخر قروفيه بئر ماء الخ

مطلب ذي بني بيتا لرجل فلما عقده وتم انهدم فهل يلزم الذي أعادته الخ

مطلب رجل له في دار حصة ولا حصة الخ

مطلب وجعل استأجر قبوا  
وقفاً

لو بغير اذن المكتري ولا يؤثر طر ومالك الرقبة وان تبعته المنافع لولاء ملكها أولاً  
كالو ملك عشرة غير موبرة ثم اشترى الشجرة لا يؤثر طر وملكها في ملك الثمرة وان  
دخلت في الشراء لولاء ملكها أولاً والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل  
استأجر قبوا وقفاً على الصخرة المشرفة تسعين سنة على مذهب الامام الشافعي  
رضي الله عنه بمسوغ شرعي ثم انه عمره وجعله طاحونة ووضع فيه آلات الطاحونة  
من حجر وخشب وحديد وغير ذلك وذلك في عقود متعددة كل عقد ثلاث سنين  
باجرة تدفع لمنولى الوقف في كل سنة قدرها عن كل سنة ثمانية عشر قرشاً هي اجرة  
المثل حين العقد لذلك القبو بل الى والا آن اذا اخلا عن الآلات المذكورة فلما  
عمره المستأجر ووضع آلات الطاحونة فيه زادت اجرته بسبب العمارة فهل تضم  
الاجرة الى القبو خالياً عن الآلات أو المعتبر باجرته وقت الاجارة والزائد يكون  
في مقابلة النعمير والآلات أم كيف الحال (أجاب) عبارة معتمد المذهب  
سيدى محمد الرملى مع متن المنهاج يصح عقد الاجارة على العين مدة تبقى فيها تلك العين  
بصفتها المقصودة كما هو ظاهر غالباً لا مكان استيفاء العقود عليه حيثئذ كسنة  
في نحو الثوب وعشر سنين في الدابة وثلاثين سنة في العبد على ما يليق بكل منهما  
وكثاثة سنة أو أكثر في الارض طلقاً كانت أو وقفاً بشرط واقفه لاجارته مدة  
قال البغوى والمنولى كالتقاضى الا أن الأحكام اصطلاحاً على منع اجارة الوقف أكثر  
من ثلاث سنين ثم لا يندرس الوقف وفي الانواران ما قاله هو الاحتياط قال  
الشيخان وهذا الاصطلاح غير مطرد قال السبكي ولعل سببه ان احارة الوقف  
تحتاج الى أن تكون بالقيمة وتقويم المدة المستقلة البعيدة صعب وفيه أيضاً منع  
الانتقال الى البطن الثانى وقد تلفت الاجرة فتضيع عليهم ومع ذلك تدعو الحاجة  
اليه لعمارة ونحوها فالحاكم يجتهد في ذلك ويقصد وجه الله تعالى وبمقتضى اطلاق  
الشيخين افتى الوالد رحمه الله تعالى وهو العين تؤجر بما تقدم من المدة مع مراعاة  
المصلحة واجتهاد الحاكم ولا تقيد بثلاث سنين وكلام ابن حجر قريب منه وحيث  
كانت الاجارة للقبو المذكور اجرة المثل وقت العقد فالاجارة صحيحة وعبارة المنهج  
وشرحه ولا بزيادة اجرة ولا بطرطالب بها أى لا تنسخ الاجارة بما ذكر ولو كانت  
اجارة وقف لجرانها فى وقتها بالغبطة فى وقتها وهذا ما عليه أئمتنا فقد علمت بالمقل  
الصحيح الصريح ان اجارة المدة لطوية اذا كانت حال العقد باجرة المثل صحيحة  
معمول بها شرعاً ولا ريب لكل مؤمن بالله ورسوله مدعن للحق ليس بمرتاب  
بل مو طالب للشواب ان الآلات للطاحونة تقابلها مال فتعادلها اجرة من جرة المحل



يعلم ذلك كل من عرف محاسن الشرع القويم ونظام الدين المستقيم الذي قامت  
السموات والارض بالحق بقيامه وهذا الامر وهو الاجارة الطويلة وزيادة الاجرة  
على ما وقع عليه العقد بسبب عسرة الالات للمحل المستأجر واقع بمصر عمرها الله  
تعالى والشام حرمها الله تعالى وانجاز زاده الله رفعة بل غالب اقطار الارض  
وقتح هذا الباب محل للصواب فاتح للشر والخصام في كل الابواب رافع للحجاب  
فعليك بالحق ولا ترتاب يفتح لك الخير من كل باب والله تعالى أعلم بالصواب  
(سئل) في راعي بقر معه بقر اوردها الماء وواحدة منها لم ترد الماء فجاءت  
صاحبتها لتوردها فأوردتها وأرسلتها الى راع البقر مع بنت قاصرة لتوصلها الى  
الراعي فنزلت في قصب فأكلت منه فذبحها صاحبها وباع لجها ويرعى ان البنت  
نادت الراعي ليأخذها فلم يأخذها ولم تدخل تحت يده فهل يكون الراعي ضامنا لها  
والحالة هذه أولا (أجاب) حيث تسلمت المرأة البقرة وأخذتها خارج الراعي  
من عهدتها وحيث لم تدخل تحت يده ثانيا فلا يكون ضامنا لها ولا عبرة بنده  
الصغيرة بل التقصير من المرأة المسلمة للمقرة لها فهي المقصرة والله تعالى أعلم  
(سئل) في أرض تيمارية عادمة النفع مكمنا للصوص وضرا للبحار والمزار  
استحكرها رجل من المتكلم عليهم ثلاثين عقدا كل عقد ثلاث سنين باجرة هي  
اجرة المثل اذ ذاك لبنى بها مساكن وحوانيت ويتنفع بها سائر الاتقاعات  
الشرعية فبني بها ما ذكر وتصرف فيها مدة تزيد على خمس عشرة سنة هو وورثته  
من بعده فهل للمتكلم على الارض أولن تلقى الارض عنه لمونه أو عزله ان يعارض  
أو ينقض هذا الامر بعد حكم الحاكم الشرعي به وكتابة حجة شرعية بذلك (أجاب)  
حيث كان ما ذكر اجرة المثل بحكم العدل وقوي به كانت الاجارة صحيحة معسولا بها  
شرعا يجب امضاؤها على ما وقع به العقد لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر لها  
النقض ولا طلب النقض ولا طاب زيادة على ما وقع به العقد ولا عبرة بما ظهر من  
ريادة الاجرة لا غلب فيها لان المحل اذا عمرا متددت له الاعين وظهرت فيه الرغبات  
فهي لا كان ذلك والمكان من قسم الموات ولا سيما اذ وقع ذلك بحكم حاكم يراه بما من  
الحق برعاها لان حكمه في مختلف بصير الحكم متفقا عليه فيبطل من المدعى نجواه  
ويستد عليه طريق الخصام في مبدئه ومنتهاه فوضع البناء بحق لا يزال بقول المدعى  
وهواه كل ذلك دفعه المتهنى الفساد ومبداه فالؤمنون تربطهم آقوالهم وتوقعهم  
شروطهم والحق يعاملهم بما يرضون والناس تعاملهم بما يعلنون قال صلى الله  
عليه وسلم بعثت بالظاهر والله يتولى السرائر وانما الاعمال بالنيات والله عالم

مطلب راعي بقر معه بقر  
أوردها الماء الخ

مطلب ارض تيمارية  
عادمة النفع الخ

مطلب رجل أجره  
من آخر الخ

مطلب ساحة سماوية بها  
بيت خرب موقوفة الخ

الخفيات فلا يليق بمؤمن فتح باب من المسدودات والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل أجر بهيمة من آخره نقل عليها زرع من صور باهر إلى مار الياس فأخذها  
المستأجر ونقل عليها من صور باهر إلى بيت جبالا فتلقت فهل يضمها المستأجر حيث  
خالف ما وقع عليه الشرط (أجاب) لا ريب أنه يضمها ضمان الغصب لأنه  
متعد بالتجاوز فهو لما زاد من المسافة على مار الياس متعدي غاصب يضمن الدابة  
إذا تلقت وأجرة هذا الزائد قال الشيخ على الشبراملسي وأما الجواز المحل الذي  
استأجرها ليركب له ثم يعود إليه في محل العقد فيلزمها أجرة ما زاد ويضمها إذا تلقت  
فيه والله تعالى أعلم (سئل) في ساحة سماوية بها بيت خرب موقوفة على  
مسجد آخرها الناطر عشر بن عقد كل عقد ثلاث سنين بأجرة قدرها خمسة  
عشر زائلة قبضها الناطر المسمى ذلك في الحجة استعملها وأو كافت الساحة  
معدومة المنفعة لا يحصل منها نفع لجهة المسجد وبذلك علم أنها أجرة المثل وقد تعهد  
المستأجر أن يدفع كل سنة خمس مصريات لجهة وقف المسجد زيادة على الأجرة  
المتقدمة وحكم بموجب الاحتكار كما شافعي ونقذه الحاكم الحنفي فهل إذا تولى  
ناظر آخر له مطالبة المحتكر بالأجرة والتعلل بأن الناطر الأول لم يصرف الأجرة  
في مصالح المسجد وهل له طلب زيادة على ما وقع الاحتكار عليه (أجاب) حكم  
الحاكم بالموجب يمنع الغير أن ينقض حكمه لأن حكم الحاكم في فصل مختلف فيه  
يصير الأمر متفقاً عليه ولا سيما وقد مضاه الحاكم الحنفي وعمل به وليس للمتولى بعد  
الأول أن يعارض ما فعله الأول على طبق الشرع القويم لأننا لو فتحنا هذا الباب  
لأنفتح على المسلمين باب كبير يعسر مسده على كثير من الناس فليترك الله من أراد  
المعارضة وليحسم باباً من الفساد فلا تجوز معارضته لهذا الرجل المذكور بوجه من  
الوجوه حيث كان ما فعله الأول على طبق الشرع القويم حتى لو ظهر راجب بعد  
ذلك باز يد لا يصح له الوقوع ذلك في وقت على مقتضى المصلحة الشرعية والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل استأجر آخر سبع سنين على أن يزوجه بنته ويدفع  
لها ما بعد ما تبين من القروش فخدم ستين ثم ترك الخدمة فهل له أجرة الستين  
أم لا (أجاب) نعم للأجير أجرة الستين أجرة مثله على ما هو المعتاد في أمثاله لأنه  
عمل طامعاً ولم يبدل منفعة مجانا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ذمية  
استأجرت من رجل مسلم داراً مدة فخرجت منها فهل له أن يلزمها بتمتية الحش  
أم لا (أجاب) حيث خرجت من الدار الذمية وانقضت مدتها ليس عليها  
تمتية الحش وعبارة ابن حجر ولا يجبر على تمتهن ما في الحش والبالوعة

مطلب رجل استأجر آخر  
سبع سنين على أن يزوجه  
بنته الخ

مطلب امرأة ذمية  
استأجرت من رجل الخ

بعد المدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده جبل دفعه لا تحريكارى عليه وله ثلث الاجرة وأين ما أراد يتوجه به فتوجه به الى بيت لحم ليمسح ما عليه من القمح فقضى الله تعالى عليه ومات خنفاً دفعه بأمر الله تعالى فهل يكون الجمال ضامناً له (أجاب) ما وقع من صاحب الجبل من جعل ثلث الاجرة للجمال اجارة فاسدة وهي كالصحيفة في الضمان وعدمه فالجبل تحت يد الجمال امانة فلا يكون ضامناً له لان موته بقضاء الله تعالى وقدره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد أن يستأجر داراً مملوكة فهل يجوز له أن يستأجرها نحو ثلاثين سنة واذا قلتم بالجواز ومات أحد العاقدين هل تنفسخ الاجارة (أجاب) قال في المنهج وشرحه لشيوخ الاسلام تصح الاجارة مدة تبقى فيها العين غالباً فيؤجر الرقيق والدار ثلاثين سنة ثم قال لا يموت عاقد من حيث انه عاقد أى لا تنفسخ بموت العاقد من حيث انه عاقد للزومها سواء كانت اجارة عين أم ذمة اتمت ادا علمت ذلك علمت ان الدار تؤجر في عقد واحد ثلاثين سنة فلا حاجة لتعدد العقود كما يقع لبعضهم وعلمت انها لا تنفسخ بموت العاقد من حيث انه عاقد والله تعالى أعلم (سئل) في زاوية موقوفة من قبل أهل الخير ولها ناظر ومتول مبنى على جهات الزاوية الاربع دور واما كمن للغير بعضه وقف وبعضه ملك ولم يعهد بالساني على سطح الزاوية المرقومة والا أن برز متولى الوقف على الزاوية ويريد الدعوى على بعض الدور المبنية فوق اسطحة الزاوية التي لم يعهد بانها او يطلب من الساكنين بالدور حكراً للزاوية مع ان المتصرفين تلقوا الدور عن آبائهم وبالشراء الشرعي من جماعة ولم يعهد أن على الدور المرقومة حكراً للزاوية وان المتولين السابقين لم يأخذوا من أصحاب الدور حكراً ولم يدعوا عليهم به لعدم ثبوته وعدم عهده فهل اذا ادعى متولى الزاوية على أحد من أصحاب الدور وطالبه بالحكم للزاوية تسمع دعواه ويفرض لها حكم مع أنه من قديم الزمان من بعد مدة تزيد على مائتي سنة لم يعهد ان عليها حكراً وحجج أصحاب الدور لم يتعرض فيها الى حكم فكيف الحال (أجاب) حيث مضت المدة المذكورة ولم يعهد من المتكاملين على الزاوية طلب ولا اجرة ولا دعوى دل ذلك على عدم استحقاق ذلك للزاوية ولا سيما مع مضى المدة المديدة والسنين العديدة ولا ينافي الوضع المذكور عليهم بما لا احتمال ان واقف الزاوية وقف السفلى دون العلوى أو انه كان لا يملك الا السفلى فوقه وبقى العلوى لاهله على ما كان عليه سابقاً من ملك أو وقف سلماً ان البناء الذي على الرارية حادث فلا يلزم من حدوثه ثبوت اجرة أو تعدد من الوضع لاحتمال استبدال العاقد

مطلب رجل عنده جبل دفعه الخ

مطلب رجل أراد أن يستأجر داراً مملوكة الخ

مطلب زاوية وقف وعليها بناء ميوت لأربابها الخ

عند من يراه فيكون الوضع بحق ووضع اليد والتصرف من أقوى أدلة الملك وترك  
الطلب هذه المدة من أقوى أدلة عدم الاستحقاق والاصل براءة ذمة المذعي عليه  
الابوجه شرعي من بينة شاهدة تشهد بالاستحقاق أو اقرار المذعي عليه بالحق  
وهذان الامران هما معتمدان في اثبات الحقوق لاهلها غيب لا بينة شاهدة  
ولا لسان ناطق بالحق فلا سبيل للمذعي في دعواه الاتباع هواء ولا لسان كما فيها  
يحكم به و يراه واما مجرد كونها زاوية وهو وقف فلا تسوغ به الدعوى لما ابدىناه لك  
من الاحتمالات بل لو لم يكن لنا احتمال الا وضع اليد والتصرف القديم وعدم الطلب  
من سبق لكان ذلك مرجحا بجانب الدافع المتصرف ودافعا للمتول المذكور لعدم  
حجة شرعية ومستند يقوى جانبه مع قوة جانب المتصرف الواقع من وضع اليد بما  
ابدىناه لك والحاكم والمفتي انما يعتمدان ظاهرا لحال والترجيح بمارجهما الشرع  
القويم وليس لنا البحث عن البواطن لان ذلك يعلمه من يعلم الظاهر والباطن  
والله تعالى أعلم بالصواب

\*(كتاب احياء الموات)\*

كتاب احياء الموات  
مطلب ما حذر احياء  
الموات الخ

(سئل) ما حذر احياء الارض للزرع واد اختلف اثنان في الاحياء واقام كل  
بينه قاي البيتين تقدم واذا وضع انسان يده على ارض ولم يعمرها وعمرها غيره  
قايها احق بها (اجاب) اعلم ان الارض اقسام احدها ان يعلوها الماء مثل بقاع  
العراق فهذه احياءها بحبس الماء عنها وانحساره منها وسد الخفر التي يأتي منها  
الماء والاني مثل اراضي الجبال فهذه لا بد فيها من الحرث مع كسح ما فيها من شجر  
وأجار بحيث يطلق عليها اسم المعمورة الثالثة اراضي لا يكفيها المطر فلا بد فيها  
من جمع التراب حولها وتسوية الارض بطم المخفض وكسح العالي وحرثها ان توقف  
زرعها عليها وترتيب ما بها بشق ساقية وان لم يحفر طريقه اليها ان لا يكفها المطر  
المعتاد ان توقف مقصودها عليه بخلاف ما اذا كفاها ولا شك ان بينة واضع اليد  
تقدم كما هو مذكور في اختلاف البيتين ومن عمر الارض فهو احق بها  
ويملكها وان اتم لانه حقق الملك كشرها ما ساقه غيره ومثل ذلك المتعجر الارض  
فاذا عمرها غيره فقد ملكها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من زراة قرية  
من قرى بيت المال التي يقطعها مولانا السلطان قصره الرحمن اقطاع اذق لبعض  
الجند باعها الزارع لرجل أو رهنها فهل يصح ذلك منه أولا (اجاب) بيع الارض  
المذكورة من غير السلطان اعز الله تعالى لا يصح من الزارع أو من المقطع لان  
شروط صحة البيع اطلاق التصرف وليس ذلك موجودا محضا اما في الزارع

مطلب رجل من زراة  
قرية من قرى بيت المال  
الخ

فظاهر لانه ليس له الا الانتفاع بزروع الارض وكذلك المقطع ليس له الامتافع  
ما يخرج من الارض ومثل ذلك رهنها فلا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
عمر في مكان قديم دائره حريم لمعبد قديم دائره ايضا فظهر فيه ماء يريد مالك الارض  
البعيدة عن الماء اخذ الماء قهرا فهل له ذلك أولا (أجاب) قال في المنهج وشرحه  
لشيخ الاسلام زكريا الانصاري وحافرها أي البئر بموات أو بملكه مالك للمائها  
لانه غناء ملكه كالثمرة والابن وعليه بذل ما فضل عنه أي عن حاجته بها فان ملكه  
بحيوان محترم لم يجده صاحبه ماء مباحا ومثله لا يري فيه ولم يجز الفاضل في اثناء حرمة  
الروح والمراد بالبذل تمكين صاحب الاستسقاء ودخل في حاجته حاجته لما شئته  
وزرعه نعم لا يشترط في وجوب بذل الماء الفاضل لعطش ادعى محترم كونه فاضلا  
عنهما وخارج بالحيوان غيره كالزروع فلا يجب سقيه اذا علمت ذلك علمت انه  
ليس لاهل الارض البعيدة أو القربة معارضة الرجل المذكور لا اختصاصه بالماء  
على الوجه المشروح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فاطن في بلدة توجه  
الى بلدة اخرى واحيا فيها أرضا لم تكن تحت يد أحد فهل لاهل البلدة ان يمنعوه  
منها والحال انها من أراضي بيت المال أم كيف الحال (أجاب) الارض لمن  
أحياها لا لمن حوّاها ولا لمن دخلت في قراها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
زوج ابنته لا آخر ودفع له أرضا معلومة في صداقها ثم مات الدافع وخلف ورثة  
فهل لهم الرجوع على الآخذ لا أرض في صداقها (أجاب) ليس للوارث معارضة  
فما خرج عن تصرف مورثه اذ لم يبق تحت سلطنة مورثه فهو لو كان حيا ليس له  
المعارضة فكيف بالوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض يزرعها  
تلقاها عن أبيه وعن جده فطلبها زارع من ابن عم الرجل الواضع يده عليها فأذن له  
في زرعها وأراد منع ابن عمه الواضع يده عليها بذلك فهل يجوز له ذلك (أجاب)  
حيث كانت الارض من مزارعه لا يزرعها حتى لو ذهب عنها وعاد لها ترد له اخذا  
من كلام الصديق رضي الله عنه في قصة تميم الداري رضي الله عنه فكل من وضع  
يده على أرض وقف أو تيمار من أرض بيت المال سواء كانت مزارعة أو غرسا أو بناء  
ووضع ما عليها من لوازمها فليس لاحد معارضته فيها بوجه وان عورض منع  
وان استولى دفع فان لم يندفع فبالسيف قطع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
اسمه عدي تحت يده أرض وقف رفع يده عن نصفها وسلمها لجماعة ذميين يعملون  
فيها بالنصف ولهم النصف وعند غرس ليون دفعه لهم ليزرعوه في الارض  
فأصلحوا الارض وغرسوها ولهم نحو ثلاثين سنة يتصرفون فيها بلا منازعة فهل

مطلب رجل عمر في مكان  
قديم الخ

مطلب رجل فاطن في بلدة  
توجه الى بلدة اخرى الخ

مطلب رجل زوج ابنته  
لا آخر ودفع له أرضا الخ

مطلب رجل له أرض  
يزرعها الخ

مطلب رجل تحت يده  
أرض وقف الخ

لعدى رفع أيديهم عن النصف أولا (أجاب) أعلم وقفت أن الأرض الوقف  
لا تملك ولكن المزارع بها اختصاص فلما رفع عدى يده عنها عن النصف بطل حقه  
وصار الحق للزمين يتصرفون فيه كيف شاؤوا وأحبوا ولا سيما وقد حققوا ذلك  
بالعمارة فوجب على عدى أن يسلم لهم النصف ولا يجوز له معارضتهم بوجه من  
الوجوه وقال صاحب الرسالة من أدى ذميا قانا حججه يوم القيامة فإن آذاهم  
ومنعهم كان على ولي الأمر منعه من ذلك فإن لم يوجد فعلى جميع المسلمين نهيه وزجره  
عن هواء وبغيه والله تعالى أعلم (سئل) في أرض من أراضى بيت المال  
وضع رجل يده على حصة منها أذن لابن ابنه أن يزرع فيها أشجارا مختلفة فغرس  
ثم مات الجد الأذن فهل لأولاده منازعته فيما غرسه أولا (أجاب) أرض  
بيت المال ليست مملوكة لأحد لكن لو اضع أيديها اختصاص فلما أذن لابن ابنه  
بالغرس فكانه رفع يده عنها فليس لأعمامه ولا لأبيه معه مطالبة أصلا لا تقطاع  
علاقتهم بما أذن به الجد والله تعالى أعلم (سئل) في سطح دار هواء لانسان  
يحصل له ضرر منه بناء لذلك فهل للجار معارضة في ذلك ~~لأنه~~ يمنع الهواء عنه  
(أجاب) حيث كان البناء في ملك الرجل فلا يمنع ولا يجوز للجار المعارضة بوجه  
فال في النهج وشرحه لشيخ الاسلام ويتصرف كل من المالك في ملكه بعادة  
وان أدى الى ضرر حاره واتلاف ماله كمن حفر بئر ماء أو حش فاختل به جدار جاره  
أو تغير بماء الحش ماء بئر ماء والله تعالى أعلم (سئل) في أرض هي مزارع  
لقوم غير معلومين وضع جماعة على حصة منها أيديهم ثم رفعوها باختيارهم ثم وضع  
غيرهم أيديهم ولهم نحو خمس سنين يتصرفون فيها فهل للأوليين أن يعارضوهم  
(أجاب) نعم ليس لهم رفع أيدي الواضعين قهر لانها منافع ومرافق بقدر الحاجة  
فالحق لو اضع اليد ماداموا على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عمر أرضا  
مواتا وصارت تزرع وله واهع اليد عليها نحو عشرين سنة وكان تصرف فيها في حياة  
والده أكثر من عشرين سنة ثم الآن تنازعه فيها أخوه وابن أخيه بأن الأرض  
لا ييمها وأرض القرية من أراضى بيت المال فهل تسمع دعوى الأخ وابن الأخ  
(أجاب) حيث تصرف الرجل المذكور في المدة المذكورة بلامنازع له  
في الأرض بحيث صارت تعرف به دون غيره فلا تسمع دعوى من ذكر وان فرض  
أن الأرض لا ييمها لأن مثل هذه الأرض انما يملك التصرف فيها بوضع اليد هذا كله  
حيث لا احياء وأما اذا وجد فالحق له قطعاً وان فرض وضع يد الأب عليها لأنه لم يحقق  
العمارة فلما حققها ولده صار هو أحق بها حتى لو وجد الأب ونازع فلا يصحى النزاع

مطلب أرض من أراضى  
بيت المال الخ

مطلب أراد يبنى على سطح  
داره شيئا ذلك الخ

مطلب أرض هي مزارع  
لقوم الخ

مطلب رجل عمر أرضا  
مواتا وصارت تزرع الخ



مطالب امرأة واضعة يدها  
على أرض الخ

مطلب رجل رهن عند آخر  
أرض الخ

مطالب أرض موقوفة على  
ولي سيد زارع بنصيب  
معين الخ

مطالب قرية وقف على  
ولي علي بن عليم الخ

مطلب رجل وضع يده على  
قيراط من بلد وتصرف في  
أرضه

لها علم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على أرض ولها زوج مات  
وله أخ يزارع المرأة في الأرض فهل له ذلك أولا (أجاب) لا يجوز للرجل المذکور  
منازعة المرأة في الأرض التي هي واضعة يدها عليها ولو حرثها وزرعها مدة لا ترفع  
يدها بذلك كما يعلم ذلك من قصة تميم رضى الله عنه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل رهن عند آخر أرض ليست ملكا له ولا متصرف فيها فهل يجب عليه دفع  
ما عليها من الدين وهل له طلب ما على الأرض (أجاب) نعم يجب على الراهن دفع  
ما عليه من الدين ما لا يملكه وليس له طلب من جهة الأرض لأنه ليس مالكها  
بل المطلب للتصرف فيها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) عن أرض  
من قرية موقوفة على ولي من أولياء الله تعالى يبد زارع يزرعها بنصيب معين من  
الحراج بجهة الوقف بها اشجار زيتون يأكل المزارع ما يخرج من ثمرته ولم يدفع  
حصة الوقف مدة سنين مدعيا ان الزيتون ليس كالزروع في القسمة ومعتنا  
في الاعطاء فهل يعتبر ما ادعاه وهل للتكلم على الوقف ان يطلب من الزارع اجرة  
الزيتون عن السنين الماضية والى يوم الدعوى عليه بذلك وان امتنع الزارع من الدفع  
للحاكم الشرعي أيد الله تعالى احكامه زجره واستخلاص الاجرة منه بجهة الوقف  
ويثاب على مساعدة الوقف ومنع المتعدي (أجاب) لا شبهة في لزوم اجرة  
الزيتون الموضوع في أرض الوقف حيث وضعه المأذون له في الزرع والغرس حقيقة  
أو حكما كما نزارع المذکور المقرر في الأرض قديما والابلا اذن على الوجه المذکور  
كان الواضح للشجر غاما بما يحرم عليه فان دفع فذاك والا كان لحاكم الشرع ابدت  
احكامه الزامه بالان أرض الوقف وغيرها تضمن منفعتها والله تعالى أعلم  
(سئل) في قرية وقف على ولي الله تعالى سيدى علي بن عليم نفقنا الله تعالى به  
لها زراع قسموها بينهم نصفين ومضى على ذلك نحو عشرين سنة يريد أحد  
الشركاء ان يرفع يد القريب الا آخر فهل له ذلك أولا (أجاب) لا يجوز لأحد من  
الناس لا من الشركاء ولا من غيرهم ان يرفع يد الزراع عن أرضهم التي يزرعونها  
سواء كانت وقفا أم ملكا أم من أراضى بيت المال لماعليه عمل الناس شرفا وغربا  
ولما في قصة تميم الدارى رضى الله تعالى عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
وضع يده على قيراط من بلد وتصرف في بعض أرضه وشجره ببيع وعيره ثم عجز عنه  
وهرب وله أخ فهل يلزم أخوه بلوازم هذا القيراط لماعليه للتكلم (أجاب)  
لا يلزم الاخ وضع يده على القيراط واذا لم يضع يده عليه فلا يلزمه شيء من لوازم هذا  
القيراط لعدم تصرفه فيه بزرع وقلع وغرس واستغلال شجر والله تعالى أعلم

مطلب رجل له أرض  
وغرس وعلائق الخ

مطلب في خربة لم يعهد لها  
واضع يد الخ

مطلب في دار علوية تحتها  
دكان لا يخرج

مطلب رجل تحت يده  
أرض تلقاها الخ

مطلب رجل أحيى أرضاً  
ميتة وجرت يده عليها

(سئل) في رجل له أرض وغرس وعلائق من قرية وله أولاد منهم ولد كبير كان يساعده في الغرس ويغرس ويدفع الوالد جميع علائق الأرض فهل لولده المذكور مع أبيه شيء (أجاب) ليس للولد مع أبيه في الأرض ولا في الغرس ولو غرسه كله بيده لأنه متبرع بالعمل حيث لم يوجد من أبيه ما يدل على الأجرة فيمنع الولد عن أبيه من سائر الوجوه فإن عارضه كان عاقا والولد ويستحق من الله تعالى العضب ومن السلطان العطب ومن صلحاء المؤمنين المنع والنصب والله تعالى أعلم (سئل) في خربة لم يعهد لها واضع يد وضع جماعة أيديهم على حصص منها وتحجروها ثم إن واحدا منهم حقق العمارة وهبها لبعض الأزرعة وزرعها مرارا والآن يريد المتحجرون ينزعها منه بالتجبر السابق فهل له ذلك وما الحكم في ذلك شرعا (أجاب) الأرض لا تملك بالتجبر بل لابد من عمل فيها يهيئها للعمارة من إزالة الحجار وكسح مستعمل وتسوية منخفض وقلع أشجار وحرث إن احتاجت له فن فعل ذلك في أرض موات ملكها ومن لم يعمل ذلك فلا يملك للأرض وإن سبق له تجبر للأرض أو أقطاع من الإمام لأن الأرض لا تملك إلا بالعمارة لا بالتجبر وإن كان المعمر ظاهرا للعمارة والله تعالى أعلم (سئل) في دار علوية تحتها دكان لا يخرج يريد صاحب الدار أن يلزم صاحب الدكان أن ينقض حائطه ويبنيه بناء متينا فهل له أن يجبره على ذلك ويلزمه به (أجاب) المصريح به في كتب المذهب أن ما لا روح له كقناة ود لا تجب عمارة لا انتفاء حرمة الروح ولأن ذلك من جملة تنمية المال وهي ليست بواجبة فلا يجب على الرجل عمارة الدكان لأنه لا يجب عليه حفظ مال غيره فإن أراد الرجل حفظ ماله عمره بأذنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده أرض تلقاها عن أبيه وجده وهو يتصرف فيها بالغرس وغيره وهي من وقف الشيخ أبي مدين فهل تسمع دعوى من يدعي أن أصلها له ولم تعرف به أولا (أجاب) أرض الوقف لا تملك للأزرع وانما لهم بها اختصاص ووضع يد حيث الرجل كان واضعا يده على الأرض المذكورة ونسبت نسبة الأول لها لا تسمع دعواه ولا تقبل شهوده عليها وإن فرض أن أصلها له لأعراضه عنها المدة المذكورة ووضع الاستحريه المدة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحيى أرضا ميتة وجرت يده عليها مدة من السنين ثم مات فجاء قريب له واستولى على الأرض المذكورة مدة وادعى أنه خاضع عليها وغرم عليها مالا ولبيت الذي أحيى الأرض المذكورة ولد وهو يريد الآن أن يأخذ الأرض من تحت يد قريبه المذكور فهل له ذلك وهل يلزمه ما غرمه الرجل المذكور أولا (أجاب) يجب

على التقريب ان يسلم الارض المذكورة لولد الميت حيث ثبت احياء والده لها ولا عبرة  
 بوضع يد الرجل المذكور وان طال مدة يده لانه غاصب وذلك لا يسلط الحق  
 ولا يلزم ولد الميت ان يدفع له شيئا غرمه على الارض لانه متبرع به والله تعالى اعلم  
 (سئل) في اولادهم وجدوا آباءهم مشتركين فيما بأيديهم من زرع وأرض  
 وكروم وأشجار وغير ذلك ثم خلفوا آباءهم مدة على ذلك نحو عشرين سنة  
 وقد عمروا في هذه المدة كراما مشتملا على زيتون ونين وعنب ثم قسموا ما بأيديهم  
 ويريد أحد أولادهم الاختصاص بهذا الكرم المعمر المشتل على ما ذكر زعماءه  
 حتى أرضه والحال ان ما به من اشجار وحيطان الجميع مشتركون في انشائها  
 فهل له الاختصاص به دون أولادهم (أجاب) حيث ما اتفقوا جميعا في العمارة  
 والارض لهم أو موات أوليس لها مالك منازع فالكرم بما اشتمل عليه لهم شركة  
 يقسم بينهم بحسب الحصة وان فرض انه جاء لان الارض لا تملك بذلك انما تملك  
 بالعمارة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن سكيئا عند آخر على دين ثم جاء  
 الراهن بالدين ودفعه للرهن وقبضه منه وقال الراهن اعطني السكيين فامتنع من  
 ذلك فتلفت تلك السكيين فهل يصحكون من ضمان المرتهن حينئذ أم لا (أجاب)  
 قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام ولا يضمنه أي الرهن المرتهن الا اذا تعدى فيه  
 أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين انتهى وحينئذ المرتهن المذكور يضمن  
 السكيين المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده بئر ماء بالملك  
 وحوله بالقرب منه بقعة من الارض بحيث يعد من حريمه فجاء رجل ووضع فيها  
 قشه وادعى انه ملكه بسبب ان جده كان وضع فيه مرة فهل تسمع دعواه أولا  
 (أجاب) مجرد وضع القش في المكان لا يصير ملكا للواضع حتى يتلقاه عنه بالارث  
 ولا يثبت به اختصاص أيضا فلا يصير له أحق على ان اعراضه عنه مدة طويلة  
 بحيث تركت نسبته اليه سقط حقه لو كان له حق والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل له معصرة معدة لعصر الشيرج باعها الرجل وله عليها أبناء كان أجره لا آخر  
 قبل البيع والبناء المذكور دار سكنها المستأجر فهل له معارضة المشتري للمعصرة  
 لتضرره بالرائحة منها (أجاب) لا يخفى ان المستأجر ليس له معارضة المالك للمعصرة  
 المذكورة لانه ليس بمالك للعلو على ان المالك الاصل للمؤجر له ليس له أيضا  
 معارضة كما قال في المنهاج وشرحه والاصح ان يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن  
 حماها واصطبلها وطاقونا وفرنا ومدبغة وحانوته في البازين حانوت حداد وقصار  
 اذا احتفظ واحكم الجدران احكاما يلبق بما يعرضه بحيث يسد رتوله لخل منه

مطلب في أولادهم وجدوا  
الخ

مطلب رجل رهن سكيئا  
عند آخر الخ

مطلب رجل تحت يده بئر  
ماء الخ

مطلب رجل له معصرة  
معدة لعصر الشيرج الخ

في ابنية الجار ثم قال ابن حجر والحاصل منع ما يضر المالك دون المالك أي يضر ضررا  
على خلاف المعتاد وأما المعتاد وإن اضر بالمالك فلا يمنع فالتفصيل في ضرر المالك  
وأما ضرر المالك بالدق والراشحة الكريهة كراشحة المدبغة فلا يمنع المالك ثم إن  
جرت العادة بإزالة القذرات المضرة فالقياس أن يؤمر صاحب المعصرة أو المستاجر  
لها بإزالة ذلك وأما المنع من الشغل بها والدق ووضع الكوة على العادة فلا يمنع  
منه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض كانت تحت يد جماعة متصرفين  
فيها مدة طويلة بموجب الاذن لهم من التصرف في الارض رفعوا أيديهم عنها  
بموجب تمسكات شرعية وهذه الارض من جملة أراضي بيت المال المسمى الآن  
ميريا من أراضي يافا حرسها الله تعالى اقطع مولانا السلطان نصره الديان رجلا  
يقال له حسن اغا هذه الارض بالتصرف في هذه الاراضي وضبط معلومها والاذن  
للزراع وغيرهم بما فيه المصلحة المسمى ذلك عندهم مالكانا فاذن الجماعة كثيرين  
ما بين زارع وغارس وبان فيها كل ذلك بحسب المصلحة وعمارة المحل المعروف فعمرو  
الناس بها وغرسوا وبنوا بموجب ما معهم من التمسكات الشرعية ومن جملة ذلك  
الارض المذكورة التي رفع الجماعة أيديهم عنها فاذن حسن اغا واقطع رجلا  
هذه الارض ليبنى بها مصبنة وكتب له بذلك تمسكا وعمل عليه مالا معلوما يؤديه  
كل سنة لمن يكون متكاملا على ولاية يافا بالاذن الشريف والحس والعيان  
شاهدان بان في ذلك مصلحة كلية لبيت المال فهل ما وقع من حسن اغا المذكور  
صحيح شرعا يجب العمل به ولا يجوز لاحد ان يعارض ذلك وقد بنى الرجل المأذون له  
من حسن اغا المصبنة المذكورة فهل لاحد ان يعارضه في البناء المذكور وفي عمل  
الصابون بها أم كيف الحال (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى ان الله تعالى اقطع  
نبيه أرض الدنيا ليقطع منها ما شاء لمن شاء كأرض الجنة ولهذا كان صلى الله  
عليه وسلم يقطع من الارض وإن لم يفتحها ما شاء كما وقع ذلك لتيم الداري رضي الله  
عنه ومن معه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطعهم قدرا من أرض الشام  
ولم يكن صلى الله عليه وسلم فتح الشام وامضى لهم ذلك الصديق وتبعه الخلفاء  
الراشدون والسلطان المهتدون فيقطعون من الارض التي لبيت المال من شاء  
وما شاء وأثم الاقطاع قسمان اقطاع ارفاق واقطاع تمليك وهو قسمان خال عن  
العوض يقطعه السلطان لمن أراد من المؤمنين بحسب المصلحة واجتهاده واقطاع  
بعوض اما حالا واما مؤجلا بحسب المصلحة كما وقع لجناب أبي حفص عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه لما فتح سواد العراق عنوة قسمها بين الغنائم ثم بذلوه لعمرو رضي الله

مطلب في قطعة أرض  
كانت تحت يد جماعة الخ

عنه ووقفه علينا وآجره اجارة مؤبدة للمصلحة الكافية وجعل على كل جريب  
مالا معلوما يؤديه كل سنة فثبت أذن مولانا السلطان نصره الملك الديان لحسن  
أغابا لتصرف في يافا وأراضيها وتوابعها ثم انه آجر وأقطع منها أراضي وعمل عليهم  
مالا معلوما بحسب المصلحة يؤدي كل سنة لو كيل بيت المال كان تصرفه طبق  
الشرع القويم والملة البيضاء وهو مقتضى ما صنع عمر رضى الله عنه وكان أيضا  
الصديق قبله أقر أقطاع رسول الله صلى الله عليه وسلم لقيم ومن معه وقال لهم  
لا تخرجوا الزراع منها فانهم خرجوا وعادوا اليها فهم أحق بها وأولى وهي بأيدي  
ذريتهم الى الآن بأيدي جماعة يدفعون ما عليهم الما اذا علمت ذلك كانت الاراضي  
التي بأيدي أهل يافا وغيرهم من قري بيت المال بحق لا يجوز لاحد ان يعارضهم  
فيما بوجه وكذلك ما به من الابنية وكذلك المصينة وضعها وبنائها بحق لا يجوز  
لمن يؤمن بالله واليوم الآخر ان يعارض فيما بوجه لانها وضعت على طبق الشرع  
القويم وعلى ذلك عمل الناس في المشارق والمغارب في أراضي بيت المال ولان  
المعارضة تؤدي لتعطيل أراضي بيت المال وقال صلى الله عليه وسلم المؤمنون  
عند شروطهم فكيف بالسلطان نصره الله تعالى ووكلائه والله تعالى أعلم  
بالصواب (سئل) عن رجل له حائط متصل بدار الاخر حصل في بناءه خلل  
فاستأذن صاحبه في نقضه واعادته فأذن له بشرط ان لا يلحق ببناءه ضرر فنقض  
الحائط وتجاوز بالحفر الى جدار جاره وازال منه حجرا كبيرا يسمى مرفعا فهدم  
بسبب الازالة المذكورة ما هو راكب عليه من مطبخ جاره فهل اذا ثبت الهدم  
بسبب تلك الازالة يعد الكشف من جانب الحاكم الشرعي ضمن نقصان البناء  
أم لا (أجاب) حيث حصل من الجار حفر في اساس جاره كان متعديا وضامنا لانه  
ممنوع من التصرف في ملك الغير بغير اذنه حتى لو لم يتصرف في جدار الجار وانما  
تصرف في جدار نفسه وتلف جدار الجار حالا بدقه ضمنه صرح به في العباب والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده أرض يتصرف فيها مدة طويلة ثم خرج من  
بلده مدة ثم عاد الى بلده فوجد رجلا قد وضع يده على الارض والمتكلم على الارض  
انما أقر الاقل عليهم لانها أرض وقف فهل للثاني الواضع يده على الارض نزاع  
مع الاقل المقرر من المتولي على الوقف بموجب التمسك الذي معه (أجاب) حيث  
كان الرجل الاقل واضعا يده على الارض بحق لا يجوز للرجل الثاني معارضته  
بوجه من الوجوه لانه غاصب للأرض واضع يده عليها بغير حق فيجب عليه ان يرفع  
يده عنها ويسلمها للاقل هكذا قال الصديق رضى الله عنه لابي عبيدة في القرى

مطالب رجل له حائط  
متصل بدار الاخر الخ

مطالب رجل تحت يده  
ارض يتصرف فيها مدة الخ

التي كان صلى الله عليه وسلم اقلمها التيم الداري ومن معه ثم قال فان خرج أهلها  
وعادوا فهم أحق بها وأولى فالرجل المذكور أحق بأرضه وأولى وان خرج من بلده  
وعاد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خرج من بلده ثم يريد الرجوع لبلده  
والحال ان أرضه التي كان يستغلها زرعها رجل من أهل البلد بأذن المتكلم  
عليها لانها من أراضي بيت المال فهل للرجل اذا عاد للبلد طلب قسم الارض  
(أجاب) حيث نزل الرجل في الارض بأذن المتكلم عليها شرعا فليس للرجل  
الخارج من بلده نزاع معه أصلا لان الارض انما عليها معلوم واحد يأخذه الاستناد  
نعم بعد فراغ الارض من زرع الرجل يستولى عليها من كان واضعا يده عليها  
سابقا والله تعالى أعلم (سئل) في واضع يده على أرض خربة لم يعهد لها عمارة  
باعها الرجل هو وأخوه ثم عمرها المشتري حتى صلت للزراعة ثم مضى على ذلك  
أكثر من ثلاثين سنة ثم ظهر ابن عم له يدعي ان لايه فيها حصة مع مشاهدته  
هو وأبوه من قبله التصرف هذه المدة فهل يصح لدعوى المدعي المذكور (أجاب)  
حيث عمر الرجل الارض استحقها وصارت ملكا له ولا عبرة بوضع يد الرجل عليها  
لان ذلك تمجير لا يعتد به شرعا فلما عمر الارض استحقها قطعا بالزراعة على ان رفع يده  
بالبيع تطيب خاطره وأما دعوى ابن العم فلا يصح لها الا مورثها ما ذكر من العمارة  
ومنها ان واضع اليد عليها بلا عمارة لا ملك له فيها ومنها مضى هذه المدة المذكورة  
بلا منازع لا يسمع القاضي فيها الدعوى حيث ورد الامر السلطاني بمنعه من القضاء  
فيما زاد على خمس عشرة سنة والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل تحت يده  
أرض يدعي أن له نحو أربعين سنة يتصرف فيها ورجل يدعي ان الارض له هو والذي  
عمرها وقلع شجرها واصلمها للعمارة وله هذه المدة يقف على واضع اليد فتارة يستعفه  
وتارة يقهره فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث أقام المدعي للارض بينة  
شرعية انه عمر الارض بحيث صارت تصلح للزراعة وكانت قبل ذلك مواتا ولم يحصل  
منه اعراض عنها بل ينبيه على واضع اليد احيا نا بحيث لا يعد نارا كالحققة فالارض له  
والاقتبى تحت يد واضع اليد والله تعالى أعلم (سئل) في أرض عينها مولانا  
السلطان نصره الديان لاحد الجنديا كلها في نظير خدمته كان يزرعها زارع يدفع  
ما عاينها للجندي المذكور ثم انه نزل عنها الرجل آخر يدعي شراءها فهل يجب  
عليه ان يدفع معلومها الشرعي للجندي المذكور (أجاب) حيث عينها لسلطان  
لرجل وهو معنى الاقطاع الذي ذكره العلماء وجب على الزارع لها المستوفي  
لمدفعتها ان يدفع اجرتها للمتكلم عليها اجرة امثالها فان علمت فالامر ظاهر والاحتجاج

مطلب رجل خرج من بلده  
الخ

مطلب في واضع يده على  
أرض خربة الخ

مطلب عن رجل تحت  
يده أرض الخ

مطلب في أرض عينها  
مولانا السلطان الخ



الى رجل خبير بالارض يشهد ان قيمتها كذا من النقد المساع فيجب على الزارع ان يدفعه للتسليم عليها والله تعالى اعلم (سئل) عن مزرعة في يد اهل قرية متصرفين فيما بطريق الملك ويدفعون ما عليها لجهة الوقف والتمياز من مدة تزيد على أربعين سنة والا فان انا من غير اهل القرية يدعون بان المزرعة لهم بدون وجه شرعي فهل يمنعون من معارضتهم ويعمل بوضع يد اهل القرية على المزرعة المرقومة (أجاب) حيث مضى على الزارع المذكورين هذه المدة وهم يتصرفون فيما لا يجوز لغيرهم معارضتهم بوجه لان ارض الوقف والتمياز لا يملك كان وانما الزارع لهم بها علاقة واختصاص فلا يجوز لغيرهم معارضتهم وان دخلت في حدود بلدهم أو سبق لهم زراعة لها لماعلم فعلى الحاكم ايده الله تعالى ان يمنع معارضتهم من كل وجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زيتون جاء رجل اجنبي وجد في ارضه بائرا قديما فهل البئر لو اجدته أم لصاحب الارض والزيتون (أجاب) البئر لمالك الارض والزيتون لانه ملك الارض وقرارها الى الارض السابعة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم من ظلم قيد شبر طوقه الله من سبع ارضين والله تعالى اعلم (سئل) في بئر دائر قديم عمره جماعة باذن اهل البلد ثم خاصهم فيه اقارب لهم فقال بعض الحاضرين لهم امروا لكم آخر ليكونا بينكما شركة فعمروا فهل يصير البئر ان بهذا القول شركة أم كيف الحال (أجاب) كل بئر لمن عمره وليس لغيره معه شركة وما وقع لا يقتضي الشركة بل يخص العامرون الاول به والعامرون للثاني بالثاني ولا نزاع لاحد الفريقين مع الآخر الا ترى ان العامرين للثاني لو وجدوا به كزاما كانوا يشركون فيه الاولين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده ارض كانت موأنا عمرها والده وغرس بها اشجار زيتون وتين ولها مدة تزيد على أربعين سنة يتصرفان فيها عمارة واستغلالا من غير منازع برز رجل من اهل قريتهم يدعي انها من اراضي بلده ولم يعهد له ولا لآبائه واجدادهم تصرف فيها ولا لاحد من اهل القرية فهل لاحد معه منازعة فيها والحال ما ذكر (أجاب) انما تملك الارض بالعمارة ولا سيما في الموات فثبت ان والد الرجل عمر الارض بقطع ما فيه من اشجار البرية وغرس الاشجار النافعة من تين وزيتون ما سلكها بذلك ويرثها ولده من بعده وليس لغيره من اهل القرية او غيرهم معه منازعة بوجه لعدم علاقته بها بوجه ولا عبرة بدخولها في حدود القرية فتقصير اهلها بترك عمارتها وان تحجروا عليها يبطل تحجيرهم بالعمارة والله تعالى اعلم (سئل) في حائوت تلفاه جماعة ارفان والدهم

مطلب عن مزرعة في يد  
اهل قرية الخ

مطلب في رجل له زيتون  
جاء رجل الخ

مطلب في بئر دائر قديم  
عمره جماعة الخ

مطلب في رجل تحت يده  
أرض كانت الخ

مطلب في حائوت تلفاه  
جماعة الخ

وكان والدهم تصرف فيه مدة تزيد على ثلاثين سنة وهم تصرفوا فيه من بعده  
ست سنون ولا يعرفونه الاملكا من املاك والدهم والا كان برز رجل يدعى  
الحانوت هل تسمع دعواه به على الورثة المذكورين بعدم مضي هذه المدة  
ومشاهدته لتصرفهم وتصرف والدهم في الحانوت اولا وعلى فرض جواز سماعها  
هل تكلف الورثة المذكورون الى اظهار ضل يشهد لهم بالتصرف والتلك اويكفي  
في ذلك وضع اليد ام كيف الحال (اجاب) وضع اليد من اقوى الادلة الشرعية  
فانا كل من رأينا بيده شيئا حكمنا عليه بانه ملكه حتى يوجد ما يخالفه ولا سيما  
ان انضم الى ذلك تصرف مع طول المدة ومشاهدة المدعى الدال ذلك عادة على  
تسليم اليد الواضع على انه حين نص مولانا السلطان للقاضي بعدم سماع الدعوى  
فيما زاد على خمسة عشر سنة ليس له سماعها فيما فوق الخمس عشرة سنة لعدم  
ولاية قضائه لذلك فلا تكلف الورثة لاظهار مثل يشهد لهم بل وضع اليد كافي في ذلك  
حتى يوجد ما ينافيه والله تعالى اعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين  
ويدعى أحدهما انه شرط له الرسن هل يعمل بهذا الشرط أولا (اجاب)  
هذا الشرط لا يعمل به شرعا لانه مجهول ولا عبرة بما اعتاده ارباب الخيل فانها  
عادة باطلة وكل شئ خالف الشرع فهو رد أي مردود على فاعله والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل عرف بخدمة نبي هو واجداده تلقاها عن أبيه عن جده فهل  
لاحد أن يعارضه فيما يقبضه أو في مكانه أو يقاسمه أو يأخذ منه ما بيده من صدقة  
أو نذر (اجاب) اذا تأملت أيها الواقف على سبب نزول قوله تعالى ان الله يأمركم  
ان تؤدوا الامانات الى أهلها مع ما لها من السوابق والالواحق المازلة هذه الآية  
في شأن عثمان بن طلحة مع ما تقدم منه من الاعلاط على رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قبل الفتح لما اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم دخولها وقد قال له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حينئذ يا عثمان لعلك ترى هذا المفتاح يوما بيدي اضعه حيث  
شئت فلما فتح صلى الله عليه وسلم مكة شرفها الله تعالى أخذ المفتاح من عثمان  
وتسوف اليه اكابر الصحابة كعثمان بن عفان وغيره فأنزل الله تعالى الآية  
الكرمية ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها وقال له يا عثمان خذها نالدة  
خالدة لا ينزعهامنكم الا طام يا عثمان ان الله استأمنكم على بيته فكلوا مما يصل  
اليكم من هذا البيت بالمعروف واذا تأملت أيها اليلع العروف والمعمع اليموف هذين  
الخبرين اعني قوله صلى الله عليه وسلم يا عثمان خذها الخ وقوله أيضا يا عثمان  
ان الله استأمنكم الخ علمت ان من كان بيده خدمة مكان أو بيده وظيفة

مطلب في فرس مشتركة  
بين اثنين الخ

مطلب رجل عرف بخدمة  
نبي هو واجداده الخ

أول هذه ثلاث من الامور العامة أو الخاصة المتعلقة بالسلطان نصره الدمان لا تؤخذ منه قهر أو ان سبق منه اساءة أدب كما وقع من عثمان المذكور وهذا هو الأول والآخر وانما لم يكن مانعا كما هو ظاهر الآية لان عثمان بن عفان تشوف مع بصاعة لاخذ المفتاح ولم يعطه صلى الله عليه وسلم وكذلك أخذ النذر من الاماكن المباركة لقوله صلى الله عليه وسلم لعثمان بن طلحة فكلوا مما يصل اليكم من هذا البيت بالمعروف فاستفد هذين الحكمين العظيمين الكثير وقوعهما فانك قل ان تجده هذا الدليل وهذا التوجيه اذا علمت ذلك فليس لاحد أن يعارض الخادم المذكور في خدمته ولا فيما يقبضه من صدقة أو نذر بنص هذه القصة التي تلونها عليك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض دفعها لآخر ليزيل ما فيها من اشجار البادية ويعمرها كرمها على أن يكون لصاحب الأرض النصف وللعمر النصف الآخر فعمرها واقتسمها كذلك لكن العمر غرس في قسمته غرسا زائدا على ما شملته القسمة أو لا ثم اشترى حصة صاحب الأرض من الشجر والأرض والآل أن يريد صاحب الأرض أن يأخذ من العمر ربع ما بقي بيده فهل له ذلك أولا (أجاب) صاحب الأرض لما باعها لم يبق له فيها حق مطلقا فأبى وجهه يطلب هذا الربع نعم لو وجد من يجري الدعوى التي تدفع بها البلوى لعارضه فيما في نصفه من الاشجار وقيل له أنها الغدار بما ذاتا أخذ هذه الاشجار التي هي عن انشاء الرجل العمار نعم لك عليه أجرة أرضك على الحق المختار لا ذلك له بالانشاء والغرس على النمو الذي صار فاتق الله ثلاثا تلحق بالاشراء والله هو الولي الستار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على أرض لم يعهد لها عمارة من غيره لا لزرع ولا لغرس فعمرها وغرس بها زيتونا ولها تحت يده نخو أربعين سنة من غير منازع لها والآل أن رجل يدعي أنها من أرض ببلده فهل تسمع دعوى المدعي المذكور (أجاب) لا ريب ان هذه الأرض التي لم تعمركم تلك بالعمارة لا بوضع اليد فمن عمرها فهي له فالرجل المعمر للأرض يملكها ولا تسمع دعوى وضع اليد وان أقام عليها بينات متعددة لان الأرض لا تملك بالتجبر بل بتحقيق العمارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده أرض من جملة وقف خليل الرحمن على نبينا وعليه أفضل صلاة الملك المنان بزرعها من جملة الرراع تلقاها من أبيه عن جده أكثر من مائة سنة والآل أن يزرعها رجل يدعي أنها له وانها تحت يده من ذكر رهن ولم يعلم له موضع يد سابقا ولا لوارثه من قبله ولا له من أرض الخربة علاقة أصلا فهل تسمع دعواه أو تفيده شكواه (أجاب) حيث عرف الرجل بزراعة الأرض الوقف فهو أحق بها ولا ترفع يده عنها بما ذكر

مطلب رجل له أرض  
دفعها لآخر الخ

مطلب في رجل وضع يده  
على أرض الخ

مطلب في رجل تحت يده  
أرض الخ

من الدعوى حتى لو فرض ان الارض كان يزرعها هو ومورثه سابقا لا تسمع  
 دعواه لانه بالاعراض عنها هذه المدة سقط حقه وابنه متولى أمره والله تعالى أعلم  
 (سئل) في حائط مشترك بين اثنين فهل لاحدهما ان يحدث في ملكه ما يحدث  
 به الضرر للجدار المشترك (أجاب) صرح أئمتنا بأن الجار يتصرف في ملكه  
 على العادة وبعبارة متن المنهاج ويتصرف كل واحد من المالك في ملكه على  
 العادة قال ابن حجر نقلا عن الزركشي والحاصل منع ما يضر الملك دون المالك  
 فثبت كان فعل الجار ضررا على الجدار المشترك بحيث يكون مخالفا كما جرت به  
 العادة منع ما يحصل به الضرر للجدار المشترك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 عمر أرضا داخله في حدود قرية أسباهي وغرس فيها عنباً وتينا وزيتونا وغير ذلك  
 وتصرف فيها مدة عمره من غير منازع ولا معارض ولم يطلب أحد منه خراجاً ثم بعد  
 موته خلفه أولاده مدة من السنين يتصرفون فيها ويتناوبون ثمار الانجار بلا منازع  
 والاكن جاءهم السباهي يطلب منهم عدداً وخراجاً على الايض فما الحكم الشرعي  
 في ذلك (أجاب) حيث كانت هذه الارض مواتاً بان لم يمس عليها ملك مسلم  
 ولا ذى اى لم يتيقن عمارتها لواحد منهما وليست من حقوق عامر ولا من حقوق  
 المسلمين فن عمرها ملكها والموت والشروع تاطقة بذلك والا حاديت دالة على ذلك  
 نعم يسن استئذان الامام في العمارة فان لم يستأذن ملك بالاحياء ولو كان المحي لها  
 غيره مكلف كيجنون وأما الحدود فلا تشعر بملك المتكلم للوارث لان تلك الحدود  
 لتمييز البلاد بعضها من بعض والله تعالى أعلم (سئل) في أب وابن شركاء  
 في عمارة محل موات ثم أعرض الأب عن العمارة وانما عمر يوماً أو يومين وبقي الولد  
 على العمارة مع مشاهدة الأب وصارت الارض صالحة للبناء بعمارة الولد دون  
 الأب فهل للأب منازعة مع ابنه بعمله المذكور أم لا (أجاب) حيث ان الأب  
 لم يكمل العمارة وأعرض عنها فلاحق له كما صرحوا به في عمارة الموات والحق فيها  
 للأب لانه تم العمارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض وله فيها  
 طابون جاءه رجل يحفر فيها مطمورة ليضع فيها عائلته فوجد فيها بئر ماء ملأنا من الماء  
 فهل يكون للمحفر أم المالك الأرض (أجاب) الأرض وما فيها الى تخوم الأرض  
 من سبع أرضين للمالك الأرض لقوله صلى الله عليه وسلم من غصب قيد شبر طوق  
 من سبع أرضين فالبئر للمالك الأرض حتى لو وجد فيها كنزاً كان له وليس للعاقر  
 فيه حق لانه ان حفر بأذنه فهي أى الأرض عاربة وان كان بغير اذنه فهو غاصب  
 يلزمه ضمان نقص الأرض والله تعالى أعلم

مطلب في حائط مشترك  
 بين اثنين الخ

مطلب في رجل عمر أرضا  
 داخله في حدود قرية الخ

مطلب في أب وابن شركاء  
 الخ

مطلب في رجل له أرض وله  
 فيها طابون الخ

## \* (كتاب الوقف) \*

(سئل) في قرية موقوفة على جهة برود وعليها عشر سباهي نظير اعطائه بالديوان السلطاني هل للسباهي ان يتناول شيئا زائدا من قسم أراضي القرية المبنية وهل اذا تناول شيئا زائدا عن العشر زاعما ان غيره كان يتناول نصف المتحصل من قسم أرض الوقف لتوافق النظائر على ذلك سابقا فهل يعمل بهذا التوافق ولو أقام بينة على ذلك يعمل بها ويبطل شرط الواقف الثابت شرعا مع ان نص الواقف كنص الشارع فاذا ثبت مضمونه شرعا تبطل بينة السباهي ويؤخذ منه ما يتناول زائدا على العشر ويرد على جهة الوقف واذا عاند يؤخذ منه قهرا ويثاب الحاكم على ردع مثله أم كيف الحال (أجاب) أعلم ان هنا أصليين يجب التنبيه لهما أحدهما ان هذا العشر الذي يؤخذ من الاوقاف القديمة السابقة على تلك الغناء منه للديار المصرية والشامية لا يعمل به شرعا لحدوثه وعدم دخوله في شرط الواقف وانما هو من باب الظلم وان فرض صحته في نظير تحصيل فهو السباهي لربيع الوقف فلا يجب استمراره بل للنظر ان يولي غيره للتحصيل الثاني ان توافق النظائر من باب الاقرار الذي لا يصح منهم لان شرط المقر ان يملك ما يقربه ظاهرا قال ابن حجر بهد قول المنهاج ومن توجهت عليه بمن لو أقر بمضمونها لم يملكه فان أنكر حلف بل لو أقر الى نائب المالك كوصي ووكيل فلا يحلف لانه لا يقبل اقراره وكالوصي فيما ذكر ناظر الوقف فالدعوى على أحدهمؤلاء ونحوهم انما هي لاقامة البينة اذ اقرارهم لا يقبل ولا يحلفون ان انكروا ولو على نفي العلم الا ان يكون الوصي وارفا ولو أوصت غير زوجها فادعى آخر انه ابن عمها ولا بينة له لم تسمع دعواه على الوصي والزوج لانها انما تسمع غالباً على من لو أقر بالمدعى به قبل وهي لو صدقت أحد هما يقبل لان النسب لا يثبت بقوله اذا علمت ذلك علمت ان العشر اذا كان حادنا على الوقف الثابت لا يعمل به شرعا فاذا لم يعلم حال الوقف فالظاهر العمل بالعشر لان وضع البند دليل شرعي يعمل به وان اقرار المتولي وتوافقه على الوقف باطل لا يعمل به فالبينة المبنية على توافق النظائر ملغاة لا يعمل بها لبطالان أصلها المعمولة هي عليه وان الدعوى عليه ان كانت لاقامة البينة سمعت والا فلا تسمع الدعوى عليه للتخليف والله تعالى أعلم (سئل) عن أرض وزيتون وقف على مسجد واضع يده عليها رجل فهل يجب على واضع اليد التصرف بما يخص المسجد في مصالحه أو يدفعه لاهل بلده بضـعونه في لوازم عليهم لانه لا ناظر له ولا متولي (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى ان المساجد هي من شعائر الاسلام التي يجب على كل مسلم

كتاب الوقف  
مطلب في قرية موقوفة  
على جهة برالج

مطلب أرض وزيتون  
وقف على مسجد الخ



أطهارها وبيان معالمها فلا يجوز أن كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يأخذ بما يخص  
المسجد شيئاً بل على واضع اليد وغيره من صلحاء المؤمنين أن يصرف ذلك في مصارف  
المسجد من حصر وزيت وعمارته وأجرة خدماة مثل المؤذن والامام والطبيب  
والفراش والسكناس وعمارته بغير محتاج اليه والله تعالى أعلم (سئل)  
في دكان آل إلى الخراب استأجره رجل بأجرة معلومة تدفع لجهة الوقف في كل سنة  
ثم طلب من المتولى أن يعمره الله كان فقال ليس في جهة الوقف شيء يعمره الله كان  
فطلب المستأجر منه ومن حاكم الشرع الاذن في العمارة ويكون ما يصرفه عليه  
خلواؤه فأذن الحاكم الشرعي والمتولى له بالعمارة ليكون ما يصرفه خلواؤه بناء على  
جهة الوقف فصرف عليه أربعة وثمانين قرشاً اسدياً وكتب له بذلك تمسكات  
شرعية من حاكم الشرع والمتولى ثم ان الصارف للمدعي المذكور ادعى على المتولى  
بالرجوع على جهة الوقف بما صرفه عندها كالم الشرع فلم يجده المتولى في جهة الوقف  
شيئاً بدفعه له فحكم حاكم الشرع بحجة هذا الدين وثبوتها على جهة الوقف وبموجب  
ذلك كله فهل يعمل بهذا الخلو الواقع بعيد الاذن من حاكم الشرع والمتولى  
والدعوى الصحيحة واذا قلتم يلزم ذلك فهل الاعتبار اسم الاسدي الذي صرفه أو اسم  
العددي الذي عبر به عنه وهل اذا زادت الاجرة بسبب العمارة وظهر راعب  
يدفع الزيادة ويقول ان الاجرة المدفوعة لجهة الوقف دون اجرة المثل يعمل بذلك  
أم كيف الحال (أجاب) قد وفتت على قنيتها عليها خطوط علماء المذاهب  
الاربعة بان الخلو المتعارف بين الناس معمول به شرعاً وعرفاً وحقاً ولا سيما  
اذا لم يوجد في الوقف ما يعمر به لان الواقف لا يزيد خراب وقفه ولا يلزم احداً من  
الناس عمارته فدعت الحاجة والضرورة الى ذلك والى بقاء الاوقاف ولا سيما  
الاوقاف القديمة الدائرة الخربة اذا صادفها تصرف المتولى الذي يراهي الشرع  
القويم والسنة وحكم القاضي الذي هو من أهل الجنة والله يعلم المفسد من  
المصلح واعلم ان الحكم الواقع في فصل مختلف فيه بعد الدعوى الصحيحة اذا كان  
بالموجب يرفع الخلاف فليس لقاض وافق حكمه الحكم الاقل في المذهب أو مخالفه  
فيه نقض حكمه لان الحكم بالموجب الذي هو مفرد مضاف يشمل كل موجب ومن  
موجباته التي شملها ان لا تنقضه القاضى المخالف واولى منه الموافق واذا تأملت  
غالب الدور والاراضي والاسواق في المشارق والمغرب والآفاق وجدت على  
على هذا المثال ونجرت على هذا المنوال ولم نرا احداً من أهل الصولة أو غيرهم عارض  
ذلك والمعتبر اسم الاسدي الصحيح لانه لم يختلف في الاسلام وأما العددي فلا يعتبر

مطلب في دكان آل إلى  
الخراب استأجره رجل  
بأجرة معلومة المكي



مطلب في دار موقوفة قد  
تطاول عليها الزمان الخ

في عصر من العصور لا اختلاف في سائر المهور كما هو معلوم مشاهد عند الجمهور  
والاشك ولا ريب لاحد ان هذا المال المصروف في العمارة المأذون فيها بالاذن  
الشرفي له مقابل من الاجرة لانه لم يمنع عباده والعبرة في الاجرة بحال العقدة وان  
حصل زيادة او رغب بعد ذلك لا يعتبر كيف والزيادة انما حصلت بسبب صرف  
هذا المال الذي لو صرف في ذلك كان مستقل لكان له من الاجرة ماله وقع واقفه  
تعالى اعلم (سئل) في دار موقوفة قد تطاول عليها الزمان وتداول عليها  
المال وان ائت الى الخراب فاذن الناظر عليها الشخص بعمرها ليصير ما يعمرها به  
ديناله عليها بعد ان استأذن الناظر الحاك في ذلك فعمر المأذون له بقدر طاقتة  
وضبط ما عمر به وكتب بموجبه حجة شرعية ثم ان العمر طلب ما صرفه في العمارة  
من الناظر فلم يجد في جهة الوقف ما يدفعه له فرفع الامر الى الحاكم واستأذنه  
في اجارته امدته طويلة لضرورة وفاة الدين الثابت وضرورة ما يحتاج اليه من العمارة  
ايضا فهل يجوز اجارتها المدة الطويلة بأجرة مجعولة لوفاء الدين وليكون ما يعمر به  
المستاجر للدار ديناه عليها وان كان ذلك مخالفا لشرط الواقف أم وكيف الحال  
(اجاب) حيث اذن الحاكم للناظر واذن هو للغير ان يصرف على عمارة الدار  
الموقوفة لضرورة العمارة وصرف الغير ما لا صار ديناله على جهة الوقف كما عليه  
المناخرون شافعية وغيرهم فغالب الاقطار تجدهما على هذا المنوال في الاوقاف  
حفظا لا تار كما هو معلوم مشاهد عند الاختيار لا يقال الدين انما يلزم الذم  
لانه يقول الحصر ممنوع لان بيت المال يستدان عليه والمساجد كذلك واجارة  
الاوقاف بالاجارة الطويلة جائزة للحاجة حيث لا مخالفة لشرط الواقف كما نقله  
الرملي في شرحه عن والده فان دعت ضرورة اجارة الوقف مدة طويلة لاجل  
العمارة كما صرح به ابن حجر والرملي وان خالف شرط الواقف وعبارة المناوي  
في تسهيل الوقوف وتجوز مخالفته أي شرط الواقف حالة الضرورة كان لم يوجد غير  
مستأجر الاقول وقد شرط ان لا يؤجر لانسان أكثر من سنة أو انهدم العقار المشروط  
ان لا يؤجر الا كذا ولا يدخل عقد على عقد وان لا يؤجر نائبا مابقي من مدة  
الاول شيء أو اشراق على الانهدام بان تعطل النفع به من الوجه المقصود للواقف  
كالسكنى ولم يمكن عمارته الا بايجارته أكثر فيؤجر بأجرة مثله مراعى فيها تعجيل  
الاجرة المدة الطويلة اذ يتسامح لذلك في الاجرة بما لا يتسامح به في اجارة كل سنة على  
حدثها وقد قال السبكي تقويم المنافع مدة مستقبله صعب أي فليحتم ويستفهم  
لكل الاجرة بقدر ما يبنى بالعمارة فحسب مراعى المصلحة الوقف لا الموقوف عليه

على ما جرى بعضهم قال الشهاب بن حجر ويجب ان يعدد العقود في منع أكثر من  
سنة مثلا وان شرط منع الاستئناف كما أفقى ابن الصلاح لكن بالغه عليه  
ابن رزين وأئمة عصره بخلافه في عقد واحد انتهى وما نسب لابن الصلاح من  
القول بوجوب التعدد ليس في محله فان عبارة تصور في عقود مستأنفة وان شرط  
الواقف أن لا يستأنف وقد قال الأذري في توسطه لم يرد ابن الصلاح التقييد بل  
بيان جواز الاستئناف وان نص الواقف على منعه للضرورة انتهى أقول ويرجى  
ذلك بان شرط كلام الله تعالى قد يخالف للضرورة كما كل لحم الميتة عند  
الضرورة وقد قال تعالى كلوا من الطيبات والله تعالى أعلم بالصواب (سئل)  
في وقف أهلي تداولته السنين والأيام وعجز أهله عن إيصال نسبهم الى واقفه  
لكثرة الاجداد وتشابه الاسماء من الواقف وأولاده لان كثيرا ما يسمى الولد باسم  
أبيه أو جده ولكن أصل الوقف ثابت بالشاعة والاستغاضة بين الناس ومن  
قديم الزمان وقع التهايز والافراز لهذا الوقف على ثلاث حصص لثلاث فرق من  
ذرية الواقف فصار كل فريق متصرفا في قسم من الاقسام الثلاث بحيث تلقى  
ذلك عن أبيه عن جده فهل يعمل بهذا التلقي ولا تتزع حصصه ولا بعضها من يد  
واضع اليد عليها وهل لحاكم الشرع طلب إيصال النسب الى الوقف مع تشابه  
النسب وبعبارة وهل اذا طلب أحد المستحقين زائدا على ما بيده يمكن لكونه  
يدعي ان الوقف ثلثا لعلاء الدين والثلث الثالث لشرف الدين وأنه من ذريته  
فيختص به ويشارك في الثلثين مع التشابه المذكور وهل اذا وصل نسبه بالاثبات  
بشرف الدين يكفي أولا بد من بيانه البيان الشافي الراجع للجهة من بيان الانقلاب  
التميزة والآباء والامهات اقد جوا باسافيا ونصا وافيوا وقولا ساطعا وفعالا لا معاتعة  
الثواب جامعا ممن له العطاء ومن جوده كشف الغطاء (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى  
ان منصب الحكم رفع الالباس عن خلفا باحوادث الناس باعتماد العدول الشاهدين  
بالحق المظهرين للصدق وعند الاشتباه في الاسماء وتباعد الاجداد يعسر ذلك  
غاية العسر وربما تعذر ذلك كما هو معلوم مشاهد بل ان الانسان يجهل آباء واجداده  
فاذا علم الوقف بالاستغاضة فليس للحاكم طلب إيصال النسب البعيد المتعذر  
بل يكفي فيه الاستغاضة كما صرحوا به متونا وشروحا كما صرح به في الروض  
والعباب والمنهج والمنهاج وقال ابن حجر حيث جهل شرط الواقف اتبع فيه العرف  
المطر في زمنه لانه بمنزلة شرطه ثم ما كان اقرب الى مقاصد الواقفين كما يدل عليه  
كلامه وقال غيره أيضا اذا جهل الناطر قسمة الوقف اتبع من قبله حيث

مطلب في وقف أهلي  
تداولته الأيدي السنين  
والأيام وعجز أهله الخ

بطل شرط الواقف أو الاتصال اليه ووجد وضع يد في الوقف وجب على حاكم الشرع  
 القويم العمل بوضع اليد لانه دليل شرعي من أقوى الأدلة ولا يجوز العدول عنه  
 الى أمر مجهول يوقع في محذور لان ذلك يوجب الضعائن والعمل بالمهم مع وجود أمر  
 متحقق وهو وضع اليد الظاهر انه عن وجه شرعي موافق لغرض الواقف ولا بد  
 للمدعي المذکور من اتصال نسبه بالواقف مع بيان ما يميز به الواقف وذريته ببيان  
 الاسماء والالقب مع بيان الاتباء والامهات حيث وقع الاشتباه والله تعالى أعلم  
 (مسئل) في واقف شرط لبنات ابنه أحمد ومحمود الموجودات الآن السكنى  
 في وقفه لكل واحدة مادامت بالزوج فاذا تزوجت سقط حقها فهل اذا خلت  
 احدهما عن الزوج يجوز لها ان تجلس أحديهن الوقف على الموقوف عليهم من  
 غير سكن أم لا (أجاب) لا يجوز للمرأة المذكورة منع بيت من الوقف لان الواقف  
 انما شرط لها السكنى لا تعطيل اما كن الوقف المخالف لغرض الواقف لان  
 قصده الثواب وتعطيل الاما كن من السكنى يبطل قصده والله تعالى أعلم (مسئل)  
 في وقف أهلى كانت القوام فيما سبق من الزمان تصرف غلته على أولاد الواقف بطناً  
 بعد بطن على السوية بين أولاده الذكور وأولاده الاناث ثم ان الأولاد الذكور  
 من مضي مدة ادعوا ان الغلة مشروطة للأولاد الذكور فقط ومنعوا أولاد الاناث  
 من غلة هذا الوقف بمجرد دعواهم فهل حيث لم يوقف على شرط واقفه يعمل فيه  
 بما كانت تفعله القوام سابقا ولا يغير العمل القديم بمجرد دعواهم (أجاب)  
 قال ابن حجر جهلت مقادير معالم وظائفه أو مستحقه اتبع ناطره عادة من تقدمه  
 وأن لم تعرف له عادة سوى بينهم الا ان تطرد العادة الغالبة بتفاوت بينهم فيجوز  
 في التفاوت بالنسبة اليها ولا تقدم منهم ارباب الشعائر على غيرهم هذا ان لم يكن  
 الموقوف في يد غير الناطر والاصدق ذواليد يمينه في قدر حصه غيره كما يصرح به  
 قولهم ولتتازعوا في شرطه ولا حد هم يد يصدق يمينه فان لم يعرف مصرفه صرف  
 لأقرباء الواقف نظير ما مرفه فيجب العمل بما كان يعمل به النظار السابقون لان ذلك  
 دليل شرعي حتى يثبت خلافه ولا عبرة بقول أولاد الواقف الذكور المجرد عن  
 البيان لما في الحديث الشريف والله تعالى أعلم (مسئل) في واقف وقف وقفه  
 على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وذريته ثم من بعدهم على مصالح  
 الحرمين الشريفين وحكم بعهدة الوقف ما حكم شرعي بعد دعوى شرعية ثم بعد مدة  
 تزيد على خمس سنوات توفي الواقف المزبور وعليه ديون لأربابها والآل ان ارباب  
 الديون يدعون بعدم صحة الوقف وابطاله لكونه أن على الواقف ديونا ويريدون بيع

مطلب في واقف شرط  
 لبنات ابنه أحمد ومحمود  
 الخ

مطلب في وقف أهلى كانت  
 القوام فيما سبق من الزمان  
 تصرف غلته على أولاده  
 الخ

مطلب في واقف وقف  
 وقفه على نفسه مدة حياته

الوقف لأجل سداد ديونهم فهل والمحال هذه هذا الوقف صحيح لكونه حكم بصفته  
حكم شرعي وهل ليس لأرباب الديون إبطال الوقف أم لا (أجاب) حيث حكم بالوقف  
على النفس حكم برأه بعد الدعوى المعتبرة عمل به فلا يجوز نقضه ولا بيعه ولا يجوز  
لأهل الديون دعوى إبطال الوقف لأن الوقف لا يباع في الدين لأنه لازم لا يجوز رده  
والله تعالى أعلم (سئل) في مصبنة تعطل الانتفاع بها الخلوها من قدور نحاس  
التي يطبخ بها الصابون وهي وقف أجرها المتكلم عليها ثلاثين سنة لتعذر  
الانتفاع بها إلا بعمل قدورها وعمارتها هذه المدة المذكورة مخالفة لشرط الواقف  
أنها لا تؤجر أكثر من سنة فهل حيث كان الأمر كذلك وأجرها المتكلم عليها  
بأجرة المثل في ذلك الوقت يجوز مخالفة شرط الواقف وتكون هذه الإجارة صحيحة  
(أجاب) نعم يجوز عند الضرورة مخالفة شرط الواقف لأن الظاهر من حال الواقف  
أنه لا يريد إبطال وقفه قال الرمي وخرج بغير حالة الضرورة ما لم يوجد الأمن لا يرغب  
فيه إلا على وجه مخالف لذلك أي لشرط الواقف فيجوز لأن الظاهر أنه لا يريد تعطيل  
وقفه ولو أنه دمت الدار المشروط عدم إيجارها إلا بمقدار كذا ولم يمكن عمارتها  
إلا بإيجارها أكثر من ذلك أجرت بقدر ما بقي بالعمارة فقط مراعيًا المصلحة للوقف  
لأصله المستحق فحيث وقعت إجارة المصبنة بأجرة المثل وقت عقد الإجارة ودعت  
الضرورة لإيجارها جازت وصح العقد وإن خالف شرط الواقف لما علم والله تعالى  
أعلم (سئل) في امرأة أحضرت شهودا وقالت لهم أشهدكم أني وقفت ما رسي  
المعروف على أخي وأولاده فهل يصح وإن يصرف بعدهم (أجاب) حيث شهدت  
البينة العادلة بما ذكره على من ذكر صح الوقف وصرف للأخ وأولاده سواء بينهم  
لا يفضل الذكور على الإناث ثم بعد انقراضهم يصرف للفقراء الأقرب رجالهم والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في خشب بدو حجره وعملا نصيبه البد  
في موضع موقوف وأزالا حيطان بيوتهم وجعلاه محلا واحدا وخرقا الحيطان بوضع  
الخشب وغير ذلك من المصالح التي يحتاج اليها البد وأحدهما من المستحقين في الوقف  
دون الآخر فهل يجوز لهما ذلك وإذا كان في ذلك مصلحة للوقف ورأى ذلك الناظر  
عليه يبقى ذلك ويلزمهما أجرة ذلك المحل وإصلاح ما أفسداه منه وهل إذا وضع الأجنبي  
فيه شيئا من الامتعة بحيث اشغل منه محلا يلزمه أجرة مثله وإن أذن له شريكه  
المستحق في الوقف (أجاب) لا شئ في وجوب أجرة الوقف لمن لم يسمع بمنفعة  
حصته أجرة الغصب أقصى الأجر وخرق الحائط في الوقف لا يجوز لأن فيه تغييرا  
لهيئة الوقف ويعرم الفاعل ما نقص من قيمة الوقف وإن كان أحد المستحقين

مطلب في مصبنة تعطل  
الانتفاع بها الخلوها من قدور  
نحاس الخ

مطلب في امرأة أحضرت  
شهودا وقالت لهم أشهدكم  
أني وقفت الخ

مطلب في رجلين اشتركا  
في خشب بدو حجر الخ

مطلب في مستحق في وقف  
أهلي متول الخ

مطلب في رجل وكل آخر  
في بيع انهجار الخ

مطلب في ناظر وقف ادعي  
ان الوقف خاص بالاولاد  
الذ كوردون الاناث الخ

ويجب اصلاح ما افسده من الوقف ومن اشغل ملك الغير أو الوقف وعطل منفعته  
ضمن اجرتها والله تعالى أعلم (سئل) في مستحق في وقف أهلي متول على  
حصته أجرتها ثلاثين عقدا بأجرة معلومة ومضى على ذلك أكثر من ثلاث سنين  
فهل للمستأجر فسخ الاجارة وأيضا كان صرف سابقا على الوقف خمسة وأربعين  
قرشا من ماله باذن من المتولي وقد استبدل من الوقف حصه ذلك الحاكم الشرعي  
فهل له ان يأخذ دينه من ثمن هذه الحصه (أجاب) ليس للمستأجر فسخ عقد  
الاجارة الواقع صحعا على طبق الشرع القويم وحيث رأى الحاكم الشرعي صحة  
الاستبدال وحكمه حكما صحيا كان للمصارف للدين المذكور باذن المتولي  
أخذه من الثمن لاجل تحرير الوقف من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
وكل آخر في بيع أشجار زيتون له أقرانها ملكه قبل البيع لدى بيعة شرعية  
وباعه وقبض الوكيل الثمن ودفعه له وبعد مضي سبع عشرة سنة ادعى الموكل  
انها وقف ويريد ابطال البيع واسترداد المبيع هل له ذلك أم كيف الحال (أجاب)  
صرح أئمتنا أن البائع اذا أقران المبيع ملك له لا تقبل دعواه الوقف بعد ذلك  
لحصول التناقض في الدعوى على ان الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يسمعها  
القاضي حيث نص له مولانا السلطان نصره الديان في منشوره على منع سماع  
الدعوى فيما فوق الخمس عشرة سنة لانه لا حكم له في ذلك والله تعالى أعلم (سئل)  
في ناظر وقف ادعي ان الوقف خاص بالاولاد الذ كوردون الاناث لدى حاكم شرعي  
وكتب بذلك حجة ثم ظهر بعد ذلك شرط الواقف وان الاناث اللاتي من اولاد  
الذ كور مستحقات بشرط الواقف المذكور فادعي انه يدفع للاناث استحقاقهن  
بعد ما منعهن بالحجة التي كتبها عليهن بعدم الاستحقاق فهل يصدق في الدفع لمن  
بمجرد دعواه واذا قلتم لا فهل تناسب الاناث الناظر من حين استحقاقهن في الوقف  
على ما يخصهن ولا يعمل بقوله الخالي عن البيان وخصوصا بعد جده استحقاقهن  
أم كيف الحال (أجاب) حيث كان الوقف أهليا على جهة معينة فلا يصدق  
الناظر في الدفع الى المستحقين لانهم لم يأتئموه قال في الروض وشرحه ويصدق  
الناظر في اتفاق محتمل أي في قدر ما انفقه عند الاحتمال فان اتهمه الحاكم حلفه  
قاله القفال وظاهر ان المراد اتفاقه فيما يرجع الى العماره وفي معناه الصرف  
الى الفقراء ومحوهم من الجهات العامة بخلاف اتفاقه على الموقوف عليه المعين  
فلا يصدق فيه لانه لم يأتئمه به عليه الاذرى انتهى قال ابن حجر وضابط الخالف  
ان فهو الوكيل والوصي وناظر الوقف انما تسمع عليهم الدعوى لتقام المينة عليهم



فلا يجهلون ولا يصح اقرارهم بشئ انتهى فلا يصدق الناظر في مثل هذا الوقف بمجرد دعواه كيف وهو ينكر استحقاقهن فدعوا ما يدفع ثنا قض دعواه انكار الاستحقاق ويؤكد ان حقهن في الوقف باق عنده لانه لا عبرة بالظن البين خطأه فيجب عليه ان يدفع لمن ما خصه من الوقف من استحقاقهن الى هذا اليوم والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم وثم وشرط في وقفه شروطا نص عليها منها ان له الادخال والاخراج والتغيير والتبديل وحصل له الآن اقتدار وفاقة واحتياج فهل له تغيير هذا الوقف وتبديله الى الملك وبيعه ويتصرف فيه عملا بشرطه المذكور وان وقع فيه حكمة والحكم بحكمته لوجود الشرط لان الحكم ينزل أيضا حتى على الشرط المذكور ومن مقتضياته الحكم بصفة البيع لانه مقتضى الشرط المذكور (أجاب) هذا الوقف باطل عندنا من وجهين أحدهما الوقف على النفس فانه باطل عندنا والثاني شرط التغيير والتبديل فان هذا الشرط عندنا باطل لان شرط الوقف اللزوم فلا يصح بشرط الخيار ووقوع الحاكمة لا يقتضي الحكم بصفة الوقف فيما ذكر والحكم بالصفة فيما لا يقتضي الحكم بصفة الوقف فيما ذكر أيضا على ان الحكم بالصفة عند الغائما لا يقتضى رفع الخلاف بين الأئمة الاشراف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده أرض وقف تميم الدارمى رضى الله عنه كان بها أشجار وفيت ولم يبق بها شئ ثم غرسها انسان ومات ثم نكحها عمه ولده ولمدة تزيد على سبعين سنة يدعى قريب له انها دخلت وقف لهم فهل يعمل بهذه الدعوى (أجاب) لا يعمل بهذه الدعوى لامور منها اندراس الاشجار التي كانت وقفها ومنها عدم ثبوت هذا الوقف ومنها مضي هذه المدة من غير منازع ومنها هو اقوى المجع ان وقف الارض السابق يمنع اللاحق وغرس الثاني ملك له فهو لولده من بعده والله تعالى أعلم (سئل) في وقف أهلى يحتاج الى عمارة فهل تقدم عمارة أو يوزع ريعه على المستحقين ولم يعلم له شرط واقف وانما هو بالاستفاضة (أجاب) لا ريب ان عمارة الوقف مقدمة على استحقاق المستحقين ابقاء لعينه وحفظ الأصله واجراء الثوابه على الدوام كائن على ذلك أئمة اعلام ومشايخ اسلام والله تعالى أعلم (سئل) في وقف استولى على توليته جماعة بموجب براءة سلطانية هل يجوز لبعضهم دون بعض ان يتصرف في قبض غلته واجرة عقاره ويصرف ذلك بمفرده بحسب مراده بغير حضور بقية المتولين ومعرفتهم واطلاعهم وبغير إذن منهم بذلك وهل للمتولين المذكورين التصرف أيضا بدون معرفة الناظر على الوقف المذكور وعدم

مطلب واقف وقف وقفه  
على نفسه الخ

مطلب في رجل تحت يده  
ارض وقف تميم

مطلب في وقف أهلى  
يحتاج الى عمارة الخ

مطلب في وقف استولى  
على توليته جماعة الخ



اطلاعه واذنه أم لا (أجاب) لا يخفى أنه لا يجوز لواحد من ذكر استبداد بالتصرف من قبض غلظة واجرة وصرف وسائر التصرفات الشرعية لأن ذلك هو مقتضى النظام مثل الوكالة والوصية والشركة وغيرها فليس لو كبل تعدد استتقلال بالتصرف والناظر والمتولى والقيم في الحكم سواء وإن كان لهما فرق من وجه آخر وفائدة تعددهم اجتماعهم على التصرف المذكور والله يعلم المفسد من المصلح (سئل) في قرية بها مسجدان أحدهما له دخل يزيد على مصالحه والثاني خرب يحتاج إلى عمارة فهل يجوز لأخذ من فائض الأول وعمارة الثاني (أجاب) حيث عمر الأول على المراد وفروش كذلك واشعل كذلك وإن كان له لوازم صرفت لأهلها وفضل بعد ذلك شيء صرف لأقرب المساجد له فإذا وجدت هذه الأمور جاز لأخذ من فائض الجامع وصرفه على المسجد المحتاج له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار وقفها على عتيقه ثم أولاده وهكذا وشرط في وقفه أنه يبدأ من ريعه بعمارتها ومرمتها وما فيه بقاء عينه وشرط النظر للوقوف عليه ثم للأرشد من ذريته فهل يحاكم الشرع أن يأذن لابن الواقف في عمارتها وأمرمتها من أجزائها وغيرها حفظ العينها (أجاب) لا ريب أن منصب حاكم الشرع حفظ الأموال التي هو أحد الكليات الخمس التي هي منصب المحكام واجمع عليها جميع المال فإذا كان في ذلك حفظ عين الوقف الذي هو مقصود الوقف ليدوم له الأجر كان للحاكم المذكور بل عليه الأذن المذكور المؤدى لحفظها بل لو تول ذلك أحد صلحاء الأمة فلا لوم عليه بل له الأجر الوافر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى عليه في دار موقوفة بأذن الناظر ليكون ما يصرفه على العلية ديناً على الوقف متى دفع له رجعت العلية للوقف ثم مات الباني ومن جهة ما ترك ماله على العلية وعليه دين فهل تقوم العلية لأجل الدين وتباع أو ليس لأرباب الوقف إلا ما صرفه الميت على العلية حتى إن الناظر على الوقف لو أراد دفع ما عليها لأرباب الدين ليستوفيه من غلات الوقف وقصير وقفاً له ذلك وهل تحسب عليه أجزائها من المبلغ أم كيف المحال (أجاب) لا يخفى أن العلية داخلية في أرض الوقف فيبيعها الشامل لبيع قرارها باطل أجماعاً لدخول حصصة من الوقف في البيع المقتضى ذلك للبطلان لشموله حصصة من الوقف وأما المال المصروف عليها بأذن الناظر فهو دين على الوقف لا يلزم الناظر دفعه من ماله وإنما يدفع من ريع الوقف وعندى فتوى من الأئمة الأربعة بأن هذا المال المذكور المسمى خلوا في العرف يعمل به بحيث تبرع به الناظر ودفعه فهو الغاية في الكمال ليس لأحد طلب غيره إلا أن كان من أهل

مطلب في قرية بها مسجدان  
أحدهما له دخل يزيد على  
مصلحته الخ

مطلب في رجل له دار  
وقفها على عتيقه ثم أولاده  
الخ

مطلب في رجل بنى عليه  
في دار موقوفة بأذن الناظر  
الخ

الضلال ونحو ذلله تعالى ان نضل أو نزل أو نجعل أو يجعل علينا والله يهدي للخط  
 وإلى سواء الطريق ولا تحبط منفعة الوقف فلها الجرة المثل والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل تحت يده أرض وقف بها زشون وتين وغير ذلك المسمى ذلك عندهم فلاحه  
 تلقاها من خاله أخ أمه الوارثة لذلك منه لموته قبلها وكان نازعه فيها جماعة ثم أقروا  
 وأذعنوا له بها بموجب تمسك شرعي على يديته شرعية وله نحو أربعين سنة  
 يتصرف فيها تصرف الملاك ثم برز الآن أناس ينازعونه فيها ويزعمون أنهم لم يحضروا  
 وقت الصلح ولا عند كتابة التمسك فهل يعمل بزعمهم المذكور حيث لا مستند  
 لهم بذلك غير الزعم المذكور (أجاب) لا يخفى أن الرجل الواضع لليده هو المستحق  
 للأرض ليس للمدعي معه علاقة بوجه لا مور منها أن أرض الوقف لا تملك وإنما الزراع  
 والغارسون لهم بها اختصاص علاقة ليس لأحد أن يرفع يدهم قهرا الثاني أن  
 علاقة هذه الأرض لام المدعي عليه لا للرجل الأجنبي الثالث موافقة المدعين له  
 سابقا وأقرارهم بوضع يده الرابع أن الدعوى بعد خمسة عشرة سنة لا يسمعها القاضي  
 حيث نص السلطان نصره الديان على ذلك الخامس عدم المستند الشرعي للمدعي  
 وأما حضوره وعدمه فلا يعتبر لعدم علاقته على الأرض بوجه على أنه لو كان له بها  
 علاقة ثم مضى عليها هذه المدة وهو شاهد التصرف بطلت علاقته منها لما ذكر  
 والله تعالى أعلم (سئل) في وقف انحصر في رجلين هما علي و خليل وقد شرط  
 واضعه أن من مات عن ولد أو ولد ولد وان سفل انتقل نصيبه إلى ولده أو ولد ولده  
 مات علي عن ثلاث أولاد فتصرفوا في نصيبه والآن مات خليل عن بنتين يزعم  
 أولاد علي أنهم يشاركونهما في نصيب أبيهما الكونهما اثنين ولا يستحقان جميع  
 نصيب أبيهما فهل يمنعون من ذلك ويثاب الحاكم الشرعي على منعهم وينتقل  
 جميع نصيب أبيهما إليهما معلا بشرط الواقف (أجاب) لا يخفى أن شرط الواقف  
 كنص الشارع وأنه لا يجزى مجزى الميراث وإنما يتبع فيه شرط الواقف وحيث كان  
 البتتان من أولاد خليل وهول النصف كان لهما النصف بشرط الواقف ليس لأولاد  
 عمهما معهما مشاركة ولا معارضة بوجه والله تعالى أعلم (سئل) في دار  
 موقوفة على ذرية واقفها باعها أحد المستحقين غير مبين وقفيتها ثم ظهر مستحق  
 آخر في الوقف فأنبت وقفيتها بالوجه الشرعي فهل تلزم واضع اليد المشتري الجرة  
 عن السنين الماضية مدة وضع يده عليها (أجاب) حيث ثبت أن الدار وقف  
 فلم يكن البيع صحيحا فيكون وضع اليد على الدار بغير حق فيلزم واضع اليد الجرة  
 الدار مدة استيلائه عليها الآن من وضع يده على عقار أو غيره بغير وجه شرعي

مطلب في رجل تحت يده  
 أرض وقف الخ

مطلب في وقف انحصر  
 في رجلين هما علي و خليل  
 الخ

مطلب في دار موقوفة على  
 ذرية واقفها باعها أحد  
 المستحقين

مطلب في دار خربة مملوكة  
الحج

مطلب في جماعة بيدهم  
وقف قديم الحج

مطلب في دار موقوفة  
على جهة بر بنى فيها احد  
الحج

الزينة اجرة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار خربة مملوكة بدار  
جماعة يتصرفون فيها تصرف الملاك في املاكها فباعوها لامرأة وتصرفت فيها  
وعمرت عمارة وسكنتها مدة والا نريدون الدعوى ان نصف الدار وقف فهل  
تسمع دعواهم على المشتري بذلك أولا تسمع للتناقض ما للحال (أجاب) صرح  
أئمة عظامهم المرجع في المعقول والمنقول كالشمس الرمل والشهاب بن حجر والشيخ  
الزيادي ان البائع اذا صرح وقت البيع بان داره مثلاً ملكاً أو حصّة منها ثم ادعى  
ان ذلك وقف لا تسمع دعواه للتناقض وهو موافق لما ذكره في شروط الدعوى  
من ان شرطها ان لا تناقضها دعوى اخرى وهذا وقع ذلك ولا سيما مع تعلق حق الغير  
وهو المشتري فليتنق الله من يقع منه مثل هذه النزاعات فاننا لو بحثنا عن أجل المدن  
للقيناهما وقفت مراراً متعددة قال صلى الله عليه وسلم من نوقش الحساب عذب  
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة بيدهم وقف قديم مؤرخ بتاريخ سنة  
ست وثلاثين وتسعمائة يتصرفون فيه بالسكن في عقاراته وبعض محلاته مع نصب  
قضاة الا نام لبهض المستحقين ناظر ا على وقف جده ليتصرف فيه بالحظ والمصلحة  
وليس لهم معارض ثم ان الوقف متصل بثبوته اتصالاً شرعياً بالواقف لدى الموالى  
العظام وقد ظهر الا ن لناظر محل جاري الوقف تحت يد الغير فهل يسوغ لناظر  
الدعوى به وهل اذا طلب المتدعى عليه من الناظر اثبات نسبه الى الواقف يلزم  
الناظر اثبات نسبه الى الواقف أو يكفي في ثبوت نسبه التصرف في الوقف  
بموجب تقرير القاضى من غير معارض أم كيف الحال (أجاب) لا ريب ان متولى  
الوقف هو المتصرف في الوقف في جميع الغلة وتفريقها واجارة عقار الوقف ودفع  
ما للمستحقين والدعوى على ما للوقف وسماع الدعوى عليه فلا فرق بين الدعوى  
من الناظر بين كونه من ذرية الواقف وغيره لما علم فلا تسمع دعوى اثبات النسب  
لما علم بل المدار على تحرير الدعوى ووجود شروطها على ان النسب يثبت بالاشاعة  
والناس امناء على انسابهم والتصرف قاض بحجة النسبة والله تعالى أعلم (سئل)  
في دار موقوفة على جهة بر بنى فيها احد المستحقين بأذن الناظر عليها بيوتاً متصلة  
بجدارها وعلى علوها ليكون ما ببناء ملكه ولم يستأجر من الناظر المحل الذى بنى عليه  
ولم يجعل لجهة الوقف شيئاً يتنفع به الوقف والا ننتقل النظر لشخص آخر غير  
الا نريد اجرة من الذى بنى في محل الوقف للمحل الذى بنى فيه ليصرفها في مصالح  
الوقف فهل له طلب الاجرة عن السنين الماضية من حين حصول البناء ليصرفها  
في مصالح الوقف وهل اذا صادق صاحب البناء الناظر على ان البناء وقف بصير وقفاً

واذا امتنع من المصادقة ودفع اجرة المثل يلزمه نقض البناء حيث لم يحصل لجهة  
 الوقف منه نفع (أجاب) اذن الناظر للوضع انما يفيد جواز الوضع لانه يحبط  
 منفعة الوقف على المستحقين حتى لو فرض انه اسقطها دل ذلك اما على خيانتته  
 واما على عدم تصرفه فيقتضي عزله ثم وقف البناء ان يحسنه فهو موكول الى الوضع  
 لا الى الناظر سواء وافق أم خالف فعلى كل حال من اذن الناظر وعدمه ومن صحة  
 الوقف وعدمه لا تحبط اجرة الوقف فعلى الوضع اجرة البناء اجرة المثل مدة الوضع  
 حفظا لمنفعة الوقف فلا تضيق وحفظا لحق المستحقين فلا يظلمون والله تعالى اعلم  
 (سئل) في محلة موقوفة على السادة المغاربة خربت ودرثت وبطل الانتفاع  
 بها فاذن المتكلم على الوقف بواسطة الحاكم الشرعي ايده الله تعالى ان تعمرو وترم  
 حواكير وتقطع لانا من معلومين لاجل ان يعود النفع على لوقف باجرة معينة  
 فبزت وحددت وجعلت حوا كبر معلومة بحدوده معلومة بايدي انا من بموجب تقارير  
 شرعية ولهم على ذلك مدة تزيد على مائتا سنة يتلقونها واحدا بعد واحد بموجب  
 تقارير وحين الوضع جعل عليها اجرة هي اجرة المثل حينئذ ولما عمرو وغرس بها  
 اشجار وجعل لها جدار زادت اجرتها على ما كانت وقت الوضع فهل هذه الزيادة  
 مبطله لما وقع سابقا وللتكلم على الوقف ان يطلب من واضع اليد سندا غير الحجج  
 الشرعية الصادرة من السادة الموالى بتقريرهم ومنع المعارض لهم وهل للمتولى  
 الا ان معارضة في ذلك ورفع يدهم مع اداها الاجرة وحكم الحاكم ووضع اليد  
 والتصرف هذه المدة الطويلة (أجاب) لا ريب ان الناظر والمتولى والحاكم  
 التصرف بما فيه المصلحة لجهة الوقف حيث تمذراعادة البناء ولا يمكن النفع بها  
 الا حوا كبر للزروع والغرس جاز ذلك ولا تعطل ارض الوقف ويسطل بها الانتفاع  
 وحيث كان ما على الارض من المال المعلوم هو اجرة مثلها يوم وقع لهم الاذن في العمارة  
 كانت الاجارة لهم صحيحة لوقوعها وقت العقد باجرة المثل ولا سيما مع وجود  
 التصرف هذه المدة واقرار النظار والمتولين على ذلك هذه المدة المديدة والسنين  
 العديدة ووضع اليد من اقوى الادلة الشرعية ولا يطالب واضع اليد ببيان على ان  
 حكم الحاكم الواقع منه في فصل مختلف فيه يصير الامر متقاعا عليه واحكام الارض  
 وان كان فيه خلاف فحكم القاضي به بعد الدعوى الصحيحة برفع الخلاف حسب المادة  
 المنازعة واغلاق الباب الشر ودفع الفساد بين العباد على انه لو فتنش الا لوجد  
 كثير من الاوقاف على هذه الصفة ولا نعلم أعظم من وقف وقعه على سيد الاقارب  
 والاخرين وهو وقف تميم الداري وأصحابه رضوان الله عليهم وعلى بيت ابراهيم

مطالب في محلة موقوفة على  
 السادة لمعارضة الخ

والمرطهون ويبت عيذون ولا نعلم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقفاً غير من عهده  
 صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا وعلى أراضيه احكامه معلومة لم تغير بزمان ولا ناقص  
 الى يومنا هذا مع اقرار العلماء والقضاة وولاية الامم من الحكم وغيرهم على ذلك  
 من غير منازع في ذلك ولا معارض مع ان الامام السبكي افتى بكفره معارض أولاد  
 قميم في ذلك فاذا كان هذا وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف بغيره فعلى  
 رأس برى البحر كذا لا يسمى في اقامة الفرائض سعيالساقيه من اصلاح العالم  
 والحالة هذه والله تعالى أعلم (سئل) فيما يقع في هذا الزمان من صرف  
 مال في عمارة الوقف بأذن من متولييه وحكمكم من حاكم الشرع بأن هذا المال  
 صرف على عمارة الوقف لضرورته واصلاحه وبقاء عينه المسمى ذلك خلوا ومعلوم  
 ان اجرة تزيد بسبب هذه العمارة وهي يوم العقد عليه اجرة المثل لخبره وقوله  
 الانتفاع به فاذا انقضت مدة الاجارة والمال باق على الوقف ما قبضه من المتولى  
 المستأجر فهل له الرجوع عليه به على جهة الوقف ولا عبرة بما زاد من الاجرة  
 في مقابلة صرف المال فان لم يرجد في الوقف ما دفع منه هذا المال المرصود يحدد له  
 الاجارة لئلا يبطل حقه أم كيف الحال (أجاب) هذا الخلو الواقع في هذه  
 الأزمنة في مصر والشام والحجاز والروم وسائر الأماكن معمول به شرعاً لحفظ عين  
 الوقف ولا سيما اذا لم يكن في الوقف ما يعمر به فتدعو الضرورة الى عمارة  
 الوقف ليصرف عليه الواجب فيه ويرقى لذلك ديناً ولوارثه من بعده وقد رأيت  
 فتوى عليها خطوط الأئمة الأربعة ان الخلو معمول به شرعاً لما ذكرنا من التعليل  
 والعبرة بالاجرة يوم عقد الاجارة لان ما زاد زاد بسبب صرف المال من المستأجر  
 وله حصصة من الاجرة باذنا وجد في الوقف ما يوفي منه هذا الدين لزم المتولى وفاؤه  
 لانه دين على جهة الوقف فان رضى المستأجر بالصبر جدد له المتولى الاجارة عملاً  
 ببقاء الحقين حق الوقف وحق المستأجر والله تعالى أعلم (سئل) في وقف  
 صورته انشاء الواعيان وهما الشيخ أحمد وأخوه الحاج نصر الله وقفهما على أنفسهما  
 ايام حياتهما ابداً ما عاشا وادائهما ما بقيا ثم من بعدهما على أولادهما الموجودين الآن  
 وهم محمد وعبد الله وفاطمة وطريفة أولاد الشيخ أحمد وعبد الله وصالحه ولد الحاج  
 نصر الله وعلى من سيحدث لهما من الأولاد المذكور والاناث يقسم ربيع ماله  
 ربيع ويسكن ما هو معد للسكن قسمة الميراث للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد  
 أولادهما الصلحهما ومن سيحدث لهما من الأولاد ذكورا واناث على أولاد وأولادهما  
 وأولاد الظهور دون أولاد الباطون للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد

مطلب فيما يقع في هذا  
 الزمان من صرف الخ

مطلب في وقف صورته  
 انشاء الواقفان الخ

أولاد أولادهم أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم من بعدهم على أولاد أولاد  
 أولاد أولادهم أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم من بعدهم على أولاد أولاد  
 أولاد أولادهم أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم على أنسألمهم وأعقابهم  
 كذلك أبدا ما تناسلوا ودائما ما بقوا الطيبة العليا تحجب الطبقة السفلى  
 على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد عاد نصيبه إلى ولده أو ولد ولده ومن مات  
 منهم عن غير ولد ولا ولد عاد نصيبه إلى من هو في درجة وذوى طبقة من أهل  
 الوقف يقدم الأقرب فالأقرب من الواقفين إلى آخر ما ذكر ثم مات الحاج نصر الله  
 عن ابنه عبد المسم وصالحه ثم مات صالحه ومات فاطمة وماتت ظريفة ثم مات  
 الشيخ محمد بن الشيخ أحمد عن ابنين هما مصطفى وخليل وبنيتي هما حامد وازهرية  
 في حياة والده فادخلهم جدهم في الوقف لتكون الواقفين شرطا لهما لا إدخال  
 والإخراج دون غيرهما في كتاب الوقف وقد كتب لهم مكاياهم يستحقون  
 ما كان يستحقه والده لو كان حيا ثم مات الشيخ أحمد أحد الواقفين عن ولده  
 عبد الله وعن بنته خديجة حدثت له بعد الوقف وعن أولاد ابنه محمد المذكورين  
 فكيف يقسم ريع الوقف المذكور عليهم وهل يستحق عبد المنعم كواحد من  
 الموجودين من ذرية الواقفين أو يستقل بحصة والده بمفرده أم كيف الحال  
 (أجاب) حيث حكم ما كمنحة الوقف على النفس وبمنحة الإيداع والإخراج  
 نفذ ذلك عبد الشافعي رضي الله عنه لأن حكم الحاكم في فصل مختلف فيه يرفع  
 الخلاف وإذا علم ذلك وعلم صحة الوقف كان هذا الوقف وقف ترتيب فأهل كل مرتبة  
 يقسمون ماله ريع ريعهم سوية للذكر مثل حظ الأنثيين ويسكنون ما يسكن  
 كذلك فعبد الله وخديجة وأولادهم المذكورين لمخاوين في الوقف بحكم  
 الحاكم وعبد المنعم كلهم درجة واحدة يقسم الوقف ريعا وسكناء عليهم سوية  
 للذكر مثل حظ الأنثيين فبأخذ عبد المسم مثل ما يأخذ عبد الله سهمين لكل واحد  
 منهما كذلك أولادهم وخديجة فأخذ سهمها وسكناء وريعا ولا يختص عبد المنعم  
 بما لا يبي له لأن وقف أحمد ونصر الله صار واحدا وكان المستحقين له أولاد رجل واحد  
 كما هو صريح كلام الواقفين ويقاس الوقف على الميراث لأنه يجري على شرط  
 الواقف وعبارته ولا يعتبر فيه قرابة ولا نحوه إلا ترى أنه يصح على الأجنبي بخلاف  
 الميراث فإنه يجري على أسبابه المشهورة والله تعالى أعلم (سئل) في وقف  
 أهلى تصادق أهله على أن كل واحد منهم يضع يده على مكان معين ومات  
 المصادق ونصب على الوقف ناظر بعده وله غلة فهل يعمل بهذه المصادقة

مطلب في وقف أهلى  
 تصادق أهله على أن كل  
 واحد منهم



وهل للمستحقين محاسبة الناظر على ما حصله من الربح مدة نظره (أجاب) هذا التصديق لا يعمل به في الوقف سواء مات المتصدقون أم لا حتى لو تصادقوا اليوم أهل الوقف فلهـم النقص والرجوع غدا وانما يراعى في شروط الواقف منافع الوقف من اجرة وغيرها وعليه ان يدفع لكل مستحق حقه بحسب ما شرط الواقف وانما التصديق يعمل به مع الرضى فلا يمنع النقص من اراده والله تعالى أعلم (سئل) في مسجد عمره ارباب الخيرات ووقف عليه بعض اما كن ارباب الخيرات أيضا وله خدام مثل خطيب وامام ومؤذن وفراش ويحتاج الى عمارة وعقاره الموقوف عليه يحتاج لعمارة وارباب الشعائر يطالبون ما لهم من المعالوم فهل تقدم عمارة وقفه أم عمارته أم معلوم ارباب الشعائر (أجاب) قال المناوي في قسمة الوقوف عمارة عقار المسجد مقدمة على عمارته وعلى المستحقين وان لم يشترط واقفه فله المأوردى وغيره وقد ذكر تفصيلا هذا خلاصته انتهى ووجه ذلك ان في عمارة عقاره عمارة عينه ونفع المستحقين فقدمه على غيرها لان اجرتها تصرف على المسجد لحصره وتنويره وعلى المستحقين والله تعالى أعلم (سئل) في رواق داخل في حدود المسجد الاقصى الشامل له قوله تعالى الى المسجد الاقصى جاء بعض صلحاء المغاربة وبني له ستاره من جهة الشرق وستاره من جهة الشمال يجاس به أهل العلم وأهل القرآن والصلحاء والفقراء والمساكين وأخذ له خبرا من التكية العامرة ليتناولوه من ذكر على طريق الاحسان فهل لاحد ان يقطع استحقاق أحد من المجاورين أو يمنعهم من البيت والقراءة به أولا (أجاب) مما اختص به المسجد الاقصى من الفضائل ان الله تعالى سماه معجدا في كتابه العزيز وقال تعالى وان المساجد لله وقال انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وعمارة المساجد بالذكر والقراءة والعبادة والصلاة والاعتكاف فليس لاحد من خلق الله تعالى ايا كان متوليا أو فاضلا أو غيرهما ان يمنع أحدا ان يجاور في هذا الرواق الداخل في عموم المسجد الاقصى فان منع احدا مستحقا من الجلوس أو القراءة أو الصلاة أو غير ذلك في هذا الرواق كان المانع داخلا في عموم قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها اولئك ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين لهم في الدنيا آخرة ولهم في الآخرة عذاب عظيم لان مطلق المساجد الداخل في عمومها هذا الرواق بل اولى بالاتفاق لا يجوز منع منه ولا المعارضة فكيف هذه المنصوص عليه في الكتاب العزيز وأما الحيز من التكية فلا ريب ولا مزية انه من حق الفقراء ليس لاحد معارضتهم

مطلب في مسجد عمره  
رباب الخيرات الخ

مطلب في رواق داخل  
في حدود المسجد الخ

ولا مشاركتهم فيه بوجه بل يجوز فقير ان يبيت عند من خبز وفيه محتاج  
 مستحق وأما الأغنياء فليس لهم الاخذ ولا الأكل منه مطلقا لانهم لا حق لهم  
 بشرط الواقف فأكله منهم بغير حق والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وهو  
 الموفق (سئل) في سفلى وقف راسكب عليه علوى ملك كان يسيدهودى  
 ثم انتقل لمسلم ثم المسلم وقف العلوى وهكذا الامر لا يعرف الا هكذا التقدم الزمان  
 فهل لا يكلم على السفلى ان يعارض العلوى (أجاب) لا ريب من صحة وقف  
 السفلى دون العلوى وبالعكس اذا علم ذلك فليس للتملكم على السفلى ان يعارض  
 العلوى بوجه لان الظاهر وضعه بحق واليد من اقوى الحجج والعادة محكمة والاصل  
 ابقاء ما كان على ما كان لان معارضة الامور القديمة لا تمارض لئلا يؤدي الى  
 التشويش بين المسلمين والله تعالى أعلم (سئل) في أرض وقف على نبي  
 بالشهرة والتصرف فقد ضبطت سابقا للوقف عدة من السنين بلامعارض والآن  
 برز رجل سباهى يدعى انها دخلة في تيماره مع ان كان قبله متصرفا في هذا  
 التيمار يشهد ان الارض ليست بداخلة فيه ويدعى الى الشرع الشريف فيقول  
 لا اذهب اليه الا بأمر سلطانى فما الحكم في ذلك (أجاب) لا ريب ان الوقف  
 يشتهر بالاشاعة فاذا شهد بذلك من يعتمد عليه في الشهادة عمل بشهادته وحينئذ  
 تبطل دعوى الاسباهى المذكور سواء ابرز فرمان السلطان نصره الديان بذلك  
 أم لا لان السلطان انما يعين للجنه ما كان من اموال بيت المال وما الاوقاف  
 فلا وهذا الرجل يخشى على دينه من عدم اذتياده لشرع لان سلطانه نصره تعالى  
 لودعى للشرع كان الواجب عليه الانتقاد قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى  
 يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما  
 اخفكم الجاهلية يميغون ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون ولان الله جل  
 جلاله وعظم سلطانه لما انزل النزع القويم على محمد العظيم ما ربطه بسلطان  
 ولا غيره يا قومنا احبوا داعي الله وامنوا به فهدانا من الجهل والعصى والضلال  
 المبين والله تعالى أعلم (سئل) في ساحة بداخل مدرسة استأذن متوليها  
 من الحاكم الشرعى ان يبنى في تلك الساحة بيوتا للنفع بالمدرسة ويكون ما يصرفه  
 من ماله ديناله على وقف المدرسة فأذن له الحاكم الشرعى بذلك بعد الكشف  
 والتعير فبنى المتولى بالساحة بيوتا بأذن القاضي وصرف على العمارة المذكورة  
 مبلغا معلوما ووسطر له بذلك حجة شرعية فهل والحال هذه اذا مات المتولى المذكور  
 ينقل مال العمارة لورثته فيقسم بينهم على فرائض الله تعالى (أجاب) هذا هو

مطلب سفلى وقف راسكب  
 عليه علوى ملك الخ

مطلب ارض وقف على  
 نبي بالشهرة والتصرف الخ

مطلب ساحة بداخل  
 مدرسة استأذن متوليها  
 من الحاكم الخ

المعروف في غالب الديار الاسلامية من مصر والشام والحجاز وغير ذلك بالخلو  
وهو معمول به شرعا لان الحاجة داعية لذلك بل ربما تدعو اليه الضرورة فباعه  
المتولى وما اذن به القاضى من مقتضيات الاقوال ومما تدعو اليه حوادث الزمان  
وقد جرت به العادة واضطرت ومضت عليه الاغيار وتتابع فكاد ان يكون  
اجامعا لا تالم من انكره فدخل في الاجماع السكوتى ورأينا من أقرب فصار  
اجامعا قوليا وقد مرت لى قتيلا من علماء الجوامع الازهر بمصر عليهم اخطوط الائمة  
الاربعة ودخل ذلك تحت القاعدة المعلومة من قواعد الفقه الخمسة ان العادة  
محكمة وقد علمت الامر فيها واذا قد علمت ذلك علمت ان مالك المال لم يبذل ماله  
مجانا بل عين ماله باقية في الوقف من ايجار واخشاب وجير وتراب وعلمت ان المال  
الثابت على ربة الوقف ميراث للورثة الصادق بحسب ارثهم منه وقد رأى الائمة  
المالكية والحنفية ان وقف هذا الدين صحيح معمول به كما أفق به السيد احمد  
الحوى ولا يأتى ذلك مذهب الشافعى لما علمت من وجود عين ما يصح وقفه والله  
تعالى أعلم (سئل) فى صيانة وقف لها متول متكلم عليها استأجرها  
انسان خمسة عشر عقدا كل عقد ثلاث سنين عنها خمسة وأربعون سنة وكان  
قبل ذلك المتولى قلع النحاس المسمى بالتقيرة التى يعمل بها الصابون وباعه فلزم  
تعطل المصنعة لاخذ النحاس واجرة كل سنة من الخمسة وأربعين سنة  
احد وعشرون قرشا كل سنة تستحق الاجرة بأول السنة وللاستأجر عليها  
خلو لاثمائة وستة وثلاثون قرشا ومن يوم أخذ النحاس وبطل الانتفاع بها مادفع  
المستأجر الاجرة فما الحكم الشرعى فى ذلك (أجاب) لا ريب ان أخذ النحاس  
من المصنعة يبطل الانتفاع بها من الجهة التى قصد عقد الاجارة لاجلها فالمتولى  
هو المتعدي بأخذ النحاس وتعطيل المكان عن منفعة المقصودة فالمستحقون لهم  
الرجوع عليه بما فوته من منافع الوقف بل للمستأجر أيضا الرجوع عليه بما فاته  
من زائد الاجرة على الاجرة المعلومة لانا نعلم ان الاجرة تزيد بواسطة العمارة التى  
عمرها المستأجر بالثلاثمائة وستة وثلاثين قرشا قال فى المنهج وشرحه لشيخ الاسلام  
لا تنفسخ الاجارة بتلف مستوف منه معين فى العقد حسا كان كدابة واجير معينين  
ماتا ودارا نهدمت أو شرعا كما مرأة لخدمة مسجد فاضت فيها انتهى ثم قال وخير  
المكترى فى احارة عين بعيب مؤثر فى المفعة تأذيرا يظهر به تفاوت الاجرة كانه قطع  
ماء أرض اكثرت لزراعة وعيب دابة مؤثر وغصب وابق للشئ المكترى فان  
بادر المكترى الى ازاله ذلك كسوق ماء الى الارض وانتزاع المغصوب ورد الابق

مطلب فى صيانة وقف لها  
متول الخ

قبل مضي لها مدة سقط خيار المكري انتهى والحاصل ان المتولى بأخذه النقاس  
 حصل منه خياران أحدهما على الوقف بما بطل منفعة على المستحقين والثاني بما  
 ابطاه على المكري من نقص الاجرة عليه وبما عطله عليه من منفعة المال الذي  
 صرفه فارسخ الاجارة رجع عليه بما يقابل لمال الذي صرفه في العمارة التي  
 زادت به الاجرة ولو بقيت القدرة ثم ان بقى العقد ولم يفسخ قوم عليه اجرة القبول خاليا  
 عن القدرة فيقوم به للمستحقين ويرجع المستاجر على المتولى بما حصل به النقص  
 للنفقة بقلع النقاس لان فعله الذي فعله بغير اذن المستاجر ملحق بالغصب فجبرى  
 عليه احكامه والله تعالى أعلم (سئل) عن أوقاف مسجلات وثابتات  
 في سجلات القضاة ويذكرون المحاكمة في بعضها ويركونها في بعض أخرى ومضى  
 عليها ازمان متطاولة فهل نقول بفسخها مطلقا ولا يتعلل فيها بعدم المحاكمة أولا نقول  
 بفسخها ما وقع فيه المحاكمة دون ما لم يقع وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) لا ريب  
 ان الشرط في الوقف اللازم فلو وقف بشرط الخيار أو أنه يبيعه أو ان يرجع فيه متى  
 شاء بطل الوقف ولو شرط لنفسه أو لاجنبي ان يحرم من شاء ويزيد من شاء  
 أو يقدم أو يؤخر في الوقف بطل فالوقف بمجرد قول الواقف وقفت كذا مع بيان  
 مصارفه وشروطه المعتبرة يكون لازما من الطرفين فليس للأواقف فيه رجوع  
 ولا للوقوف عليه بعد قبوله ان كان معينا على القول بأنه يشترط قبول المعين  
 ولا يشترط المحاكمة فيه لما علمت من لزومه عندنا بمجرد اجتماع شرائطه نعم يقع  
 في بعض الاوقاف محاكمة لما فيها من أصل الخلاف كان يكون الموقوف  
مشاعا أو منقولا فيعمل فيه دعوى عندما كتم ثم يحكم بفسخه دفعا للخلاف لان حكم  
 المحاكم اذا صادف محلا وكان فصلا مختلفا فيه بصيرا لا مرمتفعا عليه لان حكمه يرفع  
 الخلاف بشرط ان لا يكون ذلك مما ينقض فيه قضاء القاضي فهذا هو الذي يحتاج  
 فيه الى حكم حاكم به بعد دعوى صحيحة حتى يرفع الخلاف وأما الوقف من أصله  
 فلا يشترط فيه حكم أصلا لما علمت من لزومه باجتماع شرائطه وما يقع في آخر الحجج  
 أو الوقف من قول القاضي وحكم بفسخه ولزومه فليس بل لازم على ان ذلك لا يعتد به  
 الا اذا صدر بعد دعوى صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في بدخرب جاري في وقف  
 أبي الانبياء الكرام خليل الرحمن على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام احكوه  
 المتولى عاياه لربطين حكر اشريعيا ثم اذن في ان يعمره فعمراه والا تنبرز  
 شخص يدعي ان مورثه كان استبدله من رجل كان جده المتوفى استخبره حال  
 حياته من متولى على الوقف المزبور رجعه بدا ووضع فيه بعض ما يحتاج اليه

مطلب عن اوقاف  
 مسجلات وثابتات  
 في سجلات القضاة

مطلب في بدخرب به  
 في وقف أبي الانبياء  
 الكرام الخ

من الآلات فيصح وقفه له واستبداله أو لا يصح وبطل استحقاقه بالموت وإذا قلتم  
لا يصح الوقف والاستبدال وبطل استحقاقه بالموت فهل لا تسمع مثل هذه  
الدعوى ويمنع شرعا ويكون أحكار المتولي عليه للرجلين صحبا واقعا محله ويبقى  
في يد المستحكرين إلا أن ولا عبرة بحجة الاستبدال التي يبدل المدعي (أجاب)  
أصل الاستبدال لا نقول به عند أئمتنا أهل السكال على أن الاستبدال من المحكر  
لا يصح أصلا لا عند المانعين للاستبدال وهو ظاهر ولا عند القائلين به لأنه لم يسلط  
على الاستبدال وإنما سلط على المنفعة فلا استحقاق لملك العين حتى يسوغ له  
الاستبدال لما علم فالاستبدال المبني عليه باطل فوضع الآلات فيه بغير وجه شرعي  
باطل لما علم فيكون منافع الوقف لانه وضع يده عليه بغير وجه شرعي  
فالوقف أيضا المترتب على الباطل باطل لما علم وإذا علم ذلك فلا حاجة لقولنا يبطل  
بالموت أم لا لبطلانه من أصله وإذا كان باطلا من أصله فالدعوى به كذلك وبقي البطل  
من علائق الوقف للمتولي التصرف فيه بالمصلحة لجهة الوقف فيكون الاستحقاق  
الواقع للرجلين من المتولي هو الصحيح المعمول به شرعا لما علم والله تعالى أعلم  
(سئل) في أخوين لهما أملاك وعقارات بينهما مناصفة فوقها وقفا صحبا  
شرعيا على أنفسهم أيام حياتهم ما ثم من بعدهما على أولادهما ثم على أولاد أولادها  
ونسألهما وعقبهما ثم على جهة بروض حكم حاكم الشرع بخصته وشرطا في وقفهما شرطا  
منها أن يكون المظار على وقفهما انفسهما مدة حياتهم ما ثم من بعدهما للأرشد  
فالأرشد من الموقوف عليهم أو منها أن لا يكون لوقفهما ناظر أجني ثم ماتا وترك كل  
منهما ولدا فهل لكل من الولدين النظر على وقف والده يتصرف فيه وهل يجوز  
انفراد أحد الولدين بالنظر على الوقف يتصرف فيه على حسب شرط الواقفين  
وإذا طلب أحدهما قسمته ليستقل بحصته يجاب لذلك أم لا (أجاب) حيث كان  
أحد الولدين أرشد كان هو الرشيد قدما عملا بشرط الواقف فان كانا رشيدين  
أولا أرشدا شتركا في النظر في الوقف لما يشهد لذلك نصوص المذهب والوقف  
لا يقسم لأن القسمة تقع في الملك لا فرازه أو تميزه وانما يقع في الوقف المهادية  
كما صرحوا به في باب القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ حانوت وقف  
من ناظره وأذن له بعمارة مصبغة وجمع ما يصرفه عليه يكدور له دنا على  
جهة الوقف فصرف عليه بأذنه ومعرفة حاكم الشرع وكتب بذلك حجة شرعية  
وقدر ما صرف ما ثمان وستة عشر قرشا ونصفا وصار الاتفاق على أن اجرة الحانوت  
سنة قروش وبسبب العمارة رادت اجرة الحانوت فهل للتمسك على الحانوت

مطلب في أخوين لهما  
أملاك وعقارات الخ

مطلب في رجل أخذ  
حانوت وقف الخ

الوقف ان يطلب زائدا على الستة قروش المذكورة (اجاب) لا ريب ان ما ذكرتمها خلوها وهو معمول به في مصر والشام والحجاز والروم لان الحاجة بل الضرورة داعية لذلك ولا ريب ان الانسان لا يبذل ماله بجانا فاقابل مال الرجل حصة من الاجرة بل هو شريك في المحل وسمارته له وسيرورته صالحا للانتفاع وعلى ما ذكر من الخلط والعمل به الاثمة الاربعة كائن عليه السيد احمد الحموي في حاشيته بل زاد ان الخلط يصرف وقفه ونقله عن المالكية وقال هو به وهو مقتضى مذهب الشافعي لانه صرف ماله فيما صرفه ولا سيما اذا وضع في الخانات اعيانا كاحجار وجص وتراب واخشاب فمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر يعمل بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في مسجد قديم له ارض وقف عليه قديمة بموجب حجج وشهود يشهدون بذلك بالاشاعة والمتولى على الجامع يضبط ريعها له والارض من داخل حدود بلده وقف على التكية العامرة والمتولى عليها يعارضه في ذلك مع ان وقف الجامع سابق على وقف القرية المذكورة ويلزم من منع غلة هذه الارض للجامع المذكور خرابه وعدم انتفاع المسلمين به لتعطل شعائره بذلك فهل يجوز لاحد من المسلمين ان يسعى في ذلك او يعارض او يمنع مع اننا في ديار مقدسة وبلاد مباركة نرى النصارى قد احكمت معابدها وبعض من يدعي الاسلام يسعى في خرابها ما الحكم (اجاب) قال الله جل جلاله وعظم سلطانه ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها اولئك ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم فالآية وان ذكر لها اسباب خاصة فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقال الله تعالى انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر واقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش الا الله فعسى اولئك ان يدركون وانما المهتدين قال أي انما يستقيم لهؤلاء الجامعين لالكالات العلمية والعملية ومن عمارتها تزينها بالفرش وتنويبرها بالسرج وادامة العبادة والذكر ودروس العلم فيها وصيانتها مما لم يسن له تكديف الدنيا وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى ان يوتى في ارضي المساجد وان ارواحها فيها عمارها فملوني لعباد تطهر في بيته ثم زارني في بيتي فحق على المزور ان يكرم زائره اذا علمت ذلك علمت ان المعارض في الارض الذي يريد ان يمنع ريعها للوقف الا لازم لذلك خراب المسجد بتعطيل شعائره يكون داخلا في الوعيد الشديد وانه انما يكون مؤمنا ان سعى في عمارتها فهو مه انه اذا سعى في خرابها يكون غير مؤمن وانى اعطك واحذر لك من عذاب الله تعالى ومقته لا تعارض المساجد بما يعود عليها بالضرر

مطلب في مسجد قديم له  
أرض وقف عليه قديمة الخ



وقطع المعاليم وخرابها وخراب أوقافها فتأمل أيها الواقف في الديار المقدسة كيف  
 ترى النصارى أحكمت معابدها وكنائسها وديوراتها وهم على باطل ليس لهم أمام  
 إلا الشيطان وليس لهم في بلاد الإسلام حاكم ولا قاض ولا وال ولا وزير ولا سلطان  
 ونحن أهل الإيمان والإسلام ومنا الوزراء والعظام والحكام الكرام والموالي  
 الأعلام ونرى مساجدنا كما ترى ومدارسنا كما هي مشاهدة أن في ذلك لعبرة  
 لأولي الأبصار وتذكرة لأولي الاعتبار وآيات للسائلين ورحمة للؤمنين وإنذار  
 للغافلين وتنبية للفاعلين وزجر للجاحدين بأولي الأبصار قبل حلول ما يحصل  
 بالديار والله هو اللطيف الستار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على  
 الذكور من أولاده وشرط للأناث السكنى إذا كن خاليات عن الأزواج فواحدة  
 من بنات الواقف خالصة من الزوج ولها أخت مزوجة وزوجة أبيها الذي هو  
 الواقف فهل لبنت الواقف الخالصة من الزوج أن تعير أختها وزوجة أبيها ما تستحقه  
 من السكنى في الدار الموقوفة (أجاب) نعم لبنت الواقف الخالصة من الزوج  
 أن تعير ما تستحقه من السكنى لأختها المزوجة ولزوجة أبيها المملوكة والمنفعة ولا سيما  
 لمنزل ما ذكر من الأخت المذكورة وزوجة الواقف لأننا علم أن الواقف لو أطلع  
 على ذلك لأجازه ورضي به قال في العباب وكونه أي المعير مالك منفعة المعار  
 وإن لم يملك عينه كالمستأجر والموصى له بالمنفعة أبدا أو مدة مقدرة تنتهي أي ومثل  
 ذلك الموقوف عليه وعبارة المنهاج وشرحه لابن حجر في غير مستأجر أجرة صحيحة  
 كما يعلم مما يأتي وموصى له بالمنفعة مدة حياته على تناقض فيه وموقوف عليه  
 على ما مر أن بشرط الوقف استيفاء بنفسه بأذن الناظر إن كان غيره انتهى والله  
 تعالى أعلم (سئل) عن رجل تلقى كرماعن آباءه وآبائه عن إجداده وتصرف  
 فيه وباعه من آخر والآخر من آخر أيضا وتكررت الباعة له ووضع اليد عليه من  
 المذكورين مدة تنوف على مائة سنة من غير منازع ولا معارض والا تبرز رجل  
 يدعي أن بيده كتابا فيه عقارات موقوفة وإن الكرم من جهة العقارات الموقوفة  
 والحال أنه لم يعهد أن الواقف ولا ذريته تصرفوا في الكرم المذكور ولا سبق لهم  
 ذلك تصرف والمدة هي ومن قبله من آباءه وإجداده مشاهدون تصرف واضعين  
 اليد المدة المذكورة وهم يتصرفون فيه بطريق الملك والحياسة ويدفعون ما على أرضه  
 من الخراج بمجة المتكلم على وقفها والمدة هي يدعي وقف الكرم ويكلف واضع اليد  
 إلى سبب وضع يده والبرهان على ذلك فهل يجاب لذلك وهل يكلف الناس إلى إثبات  
 ما بأيديهم وهل قال به أحد من العلماء وهل مدعي الوقف يكلف إلى بيته عادلا

مطالب في رجل وقف  
 وقفا على الذكور من  
 أولاده الخ

مطالب عن رجل تلقى كرم  
 عن آباءه وآبائه الخ

تشهد ان الكرم بعينه وقف فلان وقفه وهو ملكه وهل اذا ابرز مدعى الوقف  
 شرط واقف وادعى انه شرط صحيح وهذا الكرم ذكر فيه يثبت بمجرد ذكره  
 وكل ذلك بحكم حكماء ومسكات شرعية وتداول السيدات تصرف تام وهل يجوز رفع  
 باب بين المسلمين فيه خصومات ومنازعات قول الى الضرر والافساد والتروير  
 أم كيف الحال (أجاب) اعلم يا من يريد جمع كلمة الاسلام ودفع القيل والقال  
 بين الانام ان وضع اليد من أقوى الحجج الشرعية وعليه يعمل علماء البرية ولو طلب  
 من الناس اثبات ما بأيديهم من الملك الى البيان لادى ذلك الى عجز كثير من الناس  
 بل أكثرهم عن اثبات ملك ما بيده فلورأينا مع رجل كيس ذهب أوجواهر  
 اخرجها من البحر فأى شاهد نزل عليه بعد عجزه صلى الله عليه وسلم أوحى من السماء  
 أو كان مع من هي بيده في قعر بحر الظلمات حتى يشاهده حين تملكها فكل من  
 يده على شئ موضوعة دالة على الملك حاكمة به له فلا يطلب منه غيرها ولهذا قال  
 صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى ولم يطلب من المدعى عليه بينة فطلبها منه  
 مخالف لقول الصادق المصدوق والتصرف أيضا ودفع الحكر على الأرض من  
 أقوى الأدلة وعدم معارضة المدعى ومن قبله من المستحقين دلائل حق اليقين على  
 عدم صحة دعواه والبيع المتعدد المذكور وحكم المولى به المشهور وهو الدليل  
 على قولنا المنصور وتعاقب الايام والشهور والازمان والدهور مع عدم المعارضة  
 من أقوى الظهور لمن اذعن بالحق المشكور وبه علم ان تكليف الناس الى اثبات  
 ما بأيديهم لم يقل به أحد من علماء الامة ايدهم الغفور ولا ريب في الدين القويم  
 ان مدعى الوقف يحتاج الى البينة العارفة العادلة المؤمنة بقول الله تعالى وقض  
 الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وان كان مثقال حبة من خردل  
 أثينا بها وكفى بنا حاسبين ولا بد من بيان حدود الكرم الاربع في الدعوى وشهادة  
 الشاهد على الحدود والوقف واستمرار ذلك وقفا من زمن الواقف الى هذا الزمن  
 لاحتمال ابطال الوقف بوجه من الوجوه أو شرط من الشروط كأن شرط الواقف  
 في وقفه انه يباع أو ان له الادخال والاخراج عنده من يقول به ثم حكم بذلك حاكم  
 رفع به الخلاف لان يد واضع اليد مع التصرف المذكور من أقوى الأدلة فلا تزيله  
 الا ما هو أقوى منها خور والدعوى والشهود والمرجع الى الرب المعبود (وأجاب)  
 شيخ الاسلام السيد محمد علي كنار الفتوى من ممد السكون استمد التوفيق والعهود  
 ما أجاب به مولانا عين المذهب فاليه نذهب ولا نعلم خلافا بين أئمتنا الخفية في ذلك  
 لان من أقوى الأدلة والحجج وضع اليد وطبقت علما وتاجيعا انه لا يكاف واضع اليد

الى بينة ولا يخفى ذلك على من مبيع ائمة في مذهب أبي حنيفة رضى الله عنه  
وقد تواتر افتاء مولانا العلامة الوالد بذلك والنهر بر الشيخ خير الدين الزلي فلا يجوز  
الحدود عن الحق المنيف والحق أحق أن يتبع ولا تلتفت الى مجرد كاخذه وذكر  
المكان فلا بد من بيان حدوده وذكر الواقف وآبائه وجدته والجهة الموقوفة عليها  
مجرد اتصال ان سلنا في مكان مع تعدد الامكنة الموقوفة لا بد من البينة في البقية  
كما أفتى بذلك العلامة الشيخ اسماعيل والله تعالى أعلم (سئل) في قرية  
مشاركة لوقف تسعة اعشار يتصرف فيه متوليه وعشر اسبابهاى بموجب براءة  
سلطانية فهل للتولى ان يستبد فيها بالتصرف دون السبابهاى أم لا يتصرف كل  
منهما الا بمعرفة صاحبه لتكون كل منهما شريكا ومستحقا (أجاب) لا ريب  
ان كل مستحق في أرض أو غيرها شريك في الاستحقاق أو جل فليس للواحد من  
التولى والاسباهى الاستبداد بالتصرف بل لا بد من اجتماعهما ولو بوكيله أو وكيل  
أحدهما مع الآخر في جميع علائق القرية دفعا للنزاع والتمهة ولان الحق مشترك  
فلا يستقل به أحدهما دون الآخر لانه تمسككم وترجع بلا مرجع والله تعالى أعلم  
(سئل) في واقف انشا وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده  
الموجودين الآن وهم محمد وعبد الكريم وحجازى ورمضان وامت ومؤنه ومتى  
وكافيه بينهم للذكور مثل حظ الانثيين وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور  
والاناث بينهم للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم الذكور  
دون الاناث ثم على أولادهم الذكور دون الاناث ثم على أولادهم الذكور  
الذكور دون الاناث أولاد الظهور دون أولاد الباطون على ان من مات منهم عن  
ولدا وولد ولدا انتقل نصيبه لولده أو ولده ولده وان سفل ومن مات منهم عن غير ولد  
ولا ولد ولدا انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته الطبقة العليا منهم تحجب  
الطبقة السفلى الى آخر ما شرط ماتت منى قبل أيام عن بنت ثم مات أولاد الواقف  
جميعا ولم يوجد لهم ذكور الا ثلاثة أولاد لرمضان وحجازى له بنتان ومنى لها بنت  
وامت لها بنت ومؤنه لها ابن وثلاث بنات وكافيه لها ثلاث بنات وذ كرفن يستحق  
الوقف من هؤلاء (أجاب) لا ريب ان شرط الواقف معمول به شرعا لانه كنص  
الشارع ولقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون عند شروطهم ونص العلماء ان الولد  
يشمل الذكر والانثى فلما ذكر الواقف أولاده لصلبه الذكور والاناث دخلوا  
جميعا صريحا ثم انه لما ذكر أولاد أولاده خص ذلك بالذكور ثم نفاه عن أولاد  
الاناث بقوله دون أولاد الاناث فخرج الاناث من أولاد أولاده فلا يدخلن في الوقف

مطلب في قرية مشاركة  
لوقف تسعة اعشار الخ

مطلب في واقف انشا وقفه  
على نفسه مدة حياته الخ

المذكور وخرج أولاد بناته المذكورة كانوا أو أنا بناته بقوله دون أولاد الأناث لما علمت  
 أن الولد يشمل الذكر والأنثى أثباتا ونفيا فظهر بما قررناه أن المستحق للوقف  
 أولاد رمضان فقط بينهم سوية لكل واحد منهم الثلث دون بنتي حجازي وبنت منى  
 وبنت امت ودون ابن مؤمنة واخوته الثلاث وبنت كافيه وابنتها فلا بد خلون  
 في هذا الوقف لأنهم من أولاد الأناث وقد نفاهم الواقف بقوله ثم من بعدهم أي بعد  
 أولاده على أولادهم المذكور نخرج به جميع الأناث من أولاد الأولاد بنقي  
 النظر في ابن مؤمنة المذكور وابن كافيه المذكور فخرج بقوله أولاد الظهور دون أولاد  
 البطون الراجع للجميع لأنه قيد متأخر يرجع عند الإطلاق للجميع ما قبله كالقيد  
 المتقدم والخلاف في القيد المتوسط والأصح فيه الدخول فأنحصر الوقف في أولاد  
 رمضان الثلاث كما علم والله تعالى أعلم (سئل) في أرض وقف على ولي لله  
 تعالى تحت بدرجل يتصرف فيها أجرها لرحل فيها الشجار زيتون انقضت مدة  
 الاجارة فهل ترجع لأولاد المؤجر أو ترجع للوقف ويتصرف فيه للوقف المتولى  
 (أجاب) لا ريب أن غالب الأراضي والقرا اما وقف وامام يرى لحصرة مولانا  
 السلطان نصره الرحمن وكل من وضع يده على أرض فهي له يتصرف فيها كيف شاء  
 بالبيع والاجارة وغيرها كما يعلم ذلك من نصوص العلماء وفي قصة تميم وقول في بكره  
 لا ترفع يد الرارع أقوى شاهد لذلك فترجع الأرض بما فيها من الزيتون لأولاد  
 المؤجر ويدفعون ما عليهم معتادا لجهة الوقف وليس لنا طره ومتكلمه عليهم كالمزم  
 لما علم ولوقف هذا الباب لرفع أيدي كثير من الناس عن أراضيهم كوقف  
 الانبياء الكرام والمساجد العظام والله تعالى أعلم (سئل) في دار من يد يد  
 جماعة داخل حوش فيه عدة دور موقوف جميعها من واقف معلوم على أولاده  
 ثم على أولاد أولاده ثم وثم وذكركرجهة بر لا تنقنع وكل من الموقوفة عليهم  
 متصرف في حصته من الوقف مدة سنين حسب التوافق بينهم بما لهم من الاستحقاق  
 والآن من يدهم الدار المذكورة يدعون أنها ليست من الوقف ويتصرفون فيها  
 مدة مديدة بطريق الملك لكونها آلت اليهم من مورثهم فلان وآلت لمورثهم  
 بالشراء من فلانة بموجب حجة مضمونها أنه اشترى محمد أغا من فلانة جميع الدار  
 الواقعة داخل حوش أولاد سبوم الآيلة اليها بموجب حجة مؤرخة في كذا فادعى  
 عليهم متولى الوقف الذي هو من جهة المستحقين فيه أنها موقوفة من قبل الواقف  
 على أولاده ثم وثم وهي من جهة وقفه بموجب كتاب الوقف المخلد بيده فهل اذا  
 أقام الناظر بينة عادلة يشهدون بالتسامع أن هذه الدار وقف فلان على جهة كذا

مطلب أرض وقف على  
 ولي لله تعالى تحت بدرجل  
 يتصرف فيه الخ

مطلب دار محدودة بيد  
 جماعة داخل حوش فيه  
 عدة دور الخ

شهادة ثبت وان من كانت بيده أولا كان متصرفا فيها بما له من الاستحقاق لكونه من الموقوف عليهم وانها وقف تقبل هذه البيعة المذكورة ويقضى بها الجهة الوقف ويعمل بكتاب الوقف المذكور بعد ثبوته ميعا عمل بما في يد واضعها من اليد من الجهة المذكورة (أجاب) حيث كانت الدار المذكورة داخلة في حدود الوقف وكان الوقف ثابت المضمون دخلت في الوقف ولا سيما مع شهادة الشهود ولو بالتسامع فان شهادتهم في الوقف مقبولة لان الوقف تطول مدته فيعسر إقامة البيعة على الواقف لانه قديم وتطول المدة فدعت الحاجة الى ثبوت الشهادة بالتسامع وشرطه ان يسمع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب وان لم يكونوا عدولا وعلامته افادة العلم بعده كما صرحوا به في الاصول والله تعالى أعلم

### \* (كتاب الهبة) \*

(سئل) في رجل له ابن عم ليس له وارث غيره وزوجة مات وترك مايورث ثم ان الزوجة استولت على جميع المال ثم ماتت ومات زوجها وله قريب يدعي ان الزوجة وهبت جميع ماتحت يدها من مخلفات زوجها له فهل هذه الهبة الواقعة منها للمخلفات المصححة أم لا (أجاب) ما وهبته المرأة من مخلفات الم التي لا تخص سابل هي لابن العم باطل لعدم ملكها ذلك لانه لما مات الرجل كان المخلف عنه ارثا ملكا لابن العم منه الثلاثة ارباع ولها منه الربع فلما وهبت الثلاث ارباع الغير مملوكة لها كانت الهبة باطلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر ثورا يدعي انه أخذه مجانا وصاحبه يدعي انه مادفعه الابقابل ويدعي أيضا ان الاقل استعمله عشرة أشهر وهو يدعي انه ما استعمله الا شهرين ونصفا فما الحكم في ذلك (أجاب) ان أقام صاحب الثور بيعة عادلة تشهدان الاخذ للثور صدمته ما يدل على تطميع صاحب الثور كان له اجرة مثل الثور تلك المدة وان اختلفا فيها وجد بيعة عمل بها والا صدق الغارم الاخذ للثور والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل تزوج ولده الكبير ودفع عنه المهر لزوجه ثم انه قسم ماله بين اولاده وباع ربع المال لولده الكبير بقرشين فهل له الرجوع في البيع والمهر المدفوع (أجاب) حيث باع الاب بيعا صحيحا لولده وفارق المجلس ايسر له الرجوع فيما باعه لانه مأخوذ بمقابل بخلاف الهبة وكذلك المهر المدفوع لا رجوع للاب فيه لانه ملك الزوجة لا موهوب للاب والله تعالى أعلم (سئل) عن أخوين أحدهما في بلدة والثاني نازل في غيرها ولهما أرض مشتركة وشجر كذلك ورناهما من أبيهما وعمر الذي في الأرض المذكورة وغرس فيها ثم انه

### كتاب الهبة

مطلب رجل له ابن عم ليس له وارث غيره وزوجة الخ

مطلب رجل أخذ من آخر ثورا الخ

مطلب رجل زوج ولده الكبير ودفع عنه المهر الخ

مطلب اخوان احدهما في بلدة والثاني نازل في غيرها الخ



اتفق مع أخيه على ان جميع ما بيدهما يكون لهما سواء فوهبه نصف حصته من الذي غرسه فهل له ان يرجع بعد ذلك بعد ان استقرا على ذلك أربع سنين (أجاب) حيث صدر من الاخ الغارس هبة نصف الغرس الذي غرسه ليس له الرجوع في ذلك حيث قبض الاخ الموهوب والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل اشترى مكانا من ماله ووهبه لبنته ولم تحزه البنت المذكورة ثم ان البنت المذكورة توفت الى رحمة الله تعالى فهل يرجع المكان المذكور لوالدها وليس لاحد من ورثة البنت المتوفاة معارضة لوالدها (أجاب) اعلم انه لا بد في الهبة من الايجاب من الواهب والقبول من المتب وشرط ذلك كاليبيع فلا بد من القبول فورا وعدم تعليق وتأخير وخلل كلام اجنبي وعدم اعراض بحيث لم تقبل البنت الهبة من أبيها فورا لم تصح الهبة ولم يخرج الموهوب عن ملك الواهب وشرط لها أيضا زيادة على البيع قبضها بأذن أو قباض منه وان تراخي القبض عن العقد وكان الموهوب بيد المتب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أربعة أولاد زوج منهم ثلاثة وقسم لكل واحد منهم قسما ويريد ان يأخذ منهم ما يزوج به الرابع فهل له ذلك ويلزم أولا (أجاب) لا يلزم واحد منهم تزويج أخيه ولكن لا يبيح الرجوع عليهم بما قسمه لهم من ماله ان بقي في سلطنة الآخر والله تعالى أعلم (سئل) عن والدته خصها من زوجها بيت بغير انهما منه ثم انها وهبته لاحد أولادها بموجب حجة فهل لها الرجوع أولا (أجاب) نعم لها الرجوع فيه حيث بقي البيت على سلطنة انها قال في المنهج وشرحه الشيخ الاسلام ولا صل رجوع فيما اعطاه لفرعه من غير لايحل لرجل ان يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا لوالدها فيما يعطي ولده ورواه الترمذي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب له جماعة ساحة أرض وبني فيها بيتين وله أولاد وابن زوجة كانوا يساعده في العمل باع ابن زوجته ميتا لأمه فهل البيع صحيح وهل للأولاد فيها شيء (أجاب) بيع الولد لأمه البيت باطل لعدم ملكه له حيث لم يحصل من الرجل الم عمر له تملك له واما مساعدة الأولاد للرجل فلا تقتضي ملكا لهم في الساحة ولا في البيوت لان عملهم يقع تبرعا ولا اجرة لهم عليه اذ لم يصدر منه ما يدل عليهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد في الهند ارسل لرجل هدية فوقع في يد أم الولد وزوجته ثم انهما استأذنا الرجل المرسله في له فسمح لهما بهاتين مائتي الرجل والآل ورثته يطالبون الولد بها فهل لهم ذلك (أجاب) حيث ان الرجل المرسل له لم يقبض الهبة لم يملكها على انه وان فرض انه ملكها سقط حقه بالهبة لهما فليس للورثة طلب

مطلب رجل اشترى مكانا من ماله ووهبه لبنته الخ

مطلب رجل له أربعة أولاد زوج منهم ثلاثة الخ

مطلب عن والدته خصها من زوجها بيت الخ

مطلب رجل وهب له جماعة ساحة أرض وبني فيها الخ

مطلب رجل له ولد في الهند الخ



الولد قطعا اتفاقا لانه لم يضع يده عليها وكذلك الزوجة والام لسقوط حق المرسل له ان لم يقبض وانتقال الحق للنساء ان قبض والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين أخوين غاب أحدهما ثم بعد مدة حضر فوجد أخاه شرع في عمارة بيت فقال له شارف معي هذا البنيان وهو بيني وبينك فلما كمل البيت قسمه بينه وبين أخيه وبني حازب بينهما وسكن كل في حصته ثم بعد سنتين تشاجر معه ويريد منع أخيه ويقول قد كنت اعطيتك ورجعت الآن في عطيتي فهل له ذلك (أجاب) حيث انه قبض الحصّة من البناء وسكن فيها تملكها لان الهبة تملك بالقبض واما قرار البناء فهو مشترك بينهما فلا يس لأكسبه الرجوع لانه لم يرجع في هبته الا الاب والجدا لم تزل سلطنة الولد والله تعالى أعلم (سئل) في والد يريد أولاده أخذ ما بيده من أرض وغيرها وكان دفع لهم غنما وبقرًا وجلاد وربع قرس فهل له الرجوع فيما وهبه لهم وهل لهم الاخذة؟ (أجاب) قال تعالى وان جاهدك أي الوالد والوالدة لتشارك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا وقال تعالى ان اشكر لى ولو اديك الى المصير فيجب على كل ولد تعظيم والده وتوقيره واحترامه وان ينفق عليه ويؤزوجه ولا يجوز لهم أخذ شيء منه قهرا فان فعلوا عصوا الله ورسوله وكانوا عاقين لهما فيجب على ولي الامر ضاعف الله له الاجر زجر اولاده عنه ومنعهم ويثاب على ذلك وله الرجوع فيما وهبه لاولاده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد وولد وله ولدان أحدهما أبوهذا والثاني أخوه فوهب الجـد لولد وله ثلث جميع ما يملك من زيتون ودور وبيوت وأرض وآبار وغنم وبقر وجمال وحير وغير ذلك مما هو ملكه وله الكلام عليه وقبل ولد وله الهبة وهو بالغ عاقل وقبض الولد الهبة والجـد بحال الصحة والسلامة ومعه شهود تشهد له بذلك وكتب له ملك بذلك شرعى عندنا كم شرعى فهل هذه الهبة شرعية صحيحة يجب تسليم ثلث المذ كور له (أجاب) حيث وقع القبض بجميع الموهوب منه الثلث للمتهب أو وكيله كانت الهبة صحيحة يجب العمل بها لان هبة المشاع عندنا صحيحة وقبض المشاع بقبض الجميع فيجب على واضع اليد ان يسلم ثلث الموهوب للمتهب المذ كور والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في عم له أولاد أخ أربعة سالم وزاهر وحمد وخليل قال زاهر وهبتك جميع ما الملكة فقبضه في المجلس ستين قرشا والباقي ما قبض منه شيئا ومات المذ كور عن الاربعة أولاد أخيه أحدهما اسماعيل وأخ آخره فما الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) حيث كانت هبة المذ كور لابن أخيه في حال صحته وسلامته ملك زاهر

مطلب دار مشتركة بين  
أخوين الخ

مطلب والد يريد أولاده  
أخذ ما بيده الخ

مطلب رجل له ولد وله  
ولد وله ولدان أحدهما أبوهذا

مطلب في عم له أولاد أخ  
أربعة سالم وزاهر وحمد  
وخليل

الستين قرشا التي قبضها وما بقي من الهبة ان قبضها ببقية أولاد الاخ له ملكها  
والا كانت ميراثا تقسم بين أولاد الاخ الاربعة لكل واحد منها الربع لان الهبة  
انما تملك بالقبض فاذا مات الواهب قام الوارث مقامه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل له ابن أخ محسن معه وله أيضا أولاد أخ لا يرى منهم احسانا فاحضر ابن  
أخيه ووهبه في حال صحته ستين قرشا وأقبضها له وباعه جميع ما يملك بنصف فضة  
وأقبضها له كل ذلك في حال صحته ثم مات المم وأولاد عمه الا أن ينازعونه  
في ذلك فهل لهم ذلك أولا (أجاب) حيث قبض ابن الاخ الستين قرشا من عمه  
في صحته نزلت الهبة وكانت ملكا لابن الاخ وحيث كان المبيع معلوما صح ولزم  
بما ذكر ولا نظر لقله الثمن ولا يتوقف صحة البيع على القبض والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل وهب لولده ثلث ما يسيده من زيتون وأرض وتصرف فيه الولد  
مدة تزيد على عشرين سنة ثم وهبه الولد لأولاده وتصرفوا فيه مدة خمس سنين  
والآن والد أبيهم يريد الرجوع على ولده هل له ذلك أولا (أجاب) حيث وهب  
الولد لأولاده ما وهبه له أبوه وأقبضه لهم ليس لأبيه وهو الجد للأولاد الرجوع في ذلك  
لان شرط رجوع الوالد بقاء الموهوب في سلطنة المتب وأما الاولاد فلم يتلقوا الملك  
من الجد وانما تلقوه من أبيهم المتلقي له عن أبيه فلم يتبق سلطنة المتب والله تعالى أعلم  
(سئل) في جماعة لهم حصص في زيتون وهبوا الرجل وكانوا قبل الهبة باعوا  
من الزيتون الموهوب بعضه فهل للمشتري الحصص ان ينزع الموهوب له (أجاب)  
ليس للمشتري المعارضة بوجه من الوجوه لا بدعوى الشفعة لان شرطها ان تملك  
الحصص بعوض وهنا الموهوب لم يملكها بعوض فلا تؤخذ منه الحصص بها ولا بغيرها  
بل يصير شريكا كالمالك الأصلي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده  
ربع طاحونة أخذه بالشراء الشرعي من رجل وله عشرون سنة يتصرف من غير  
منازع تصرف الملاك وقدمات البائع من مدة سنين وأولاده يشاهدون التصرف  
قبل موت البائع وبعده والآن أحد الاولاد يدعي ان أباه قد وهبه اياها كلها  
قبل ان يبيعه الربع المذكور وبقية الورثة تصادق على صحة البيع وعدم  
الهبة قبله والحال انه مع دعواه الهبة لم يقبضها في حياة أبيه ولم يتصرف فيها الحكم  
في ذلك (أجاب) أقوى ادلة الملك اليد الشرعية والتصرف الشرعي تصرف  
الملاك فدعوى المدعي المذكور المنجردة لا يعمل بها الامور منها عدم القبض الذي  
هو شرط في صحة الهبة حيث لم يحصل قبض فلا هبة الثاني كونه صبر بعد موت أبيه  
هذه المدة المذكورة ولم ينزع في الربع المذكور الثالث عدم مصادقة الورثة له

مطلب رجل له ابن أخ  
محسن معه الخ

مطالب رجل وهب لولده  
ثلث ما يسيده الخ

مطلب في جماعة لهم حصص  
في زيتون الخ

مطلب رجل تحت يده  
ربع طاحونة أخذه  
بالشراء الشرعي الخ

على هذه الدعوى الرابع ان الدعوى بعد خمسة عشرة سنة لا تسع بناء على ان  
السلطان نصره الديان يمنع القضاة من سماعها فيما زاد عليها والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل له أربعة أولاد كل اثنين من امرأة وقسم ماله وملكه لأولاده  
الأربع لكل واحد قسم معلوم مات واحد من الاخوين في حياة والده وورثه أبوه  
ثم بعد مدة ملك ماورثه لأخى الميت شقيقه ثم مات الأب فهل لأخويه من أبيه  
معارضة الأخ الشقيق في الحصة التي ملكها له أبوه أولا (أجاب) حيث ملكه  
الأب الحصة المعلومة في حال صحته تملكها شرعا فليس لأخويه لأبيه معه معارضة  
بوجه لانه ملكها من أبيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده لثيم  
خمس وسبعون دينار وورثه عنده دار ودكاكين ثم أباح له انه يأخذ الأجرة فأخذها  
وتصرف فيها فهل يعمل بهذه الإباحة (أجاب) صرح الرمي الكبير  
في الفتاوى عمالوا بإباحة منفعة داره أو رهنها له فهل الدار عارية له فيها فلا يملك منافعتها  
كما رجح في هبة المنفعة الزركشي وخزم به الماوردي وغيره فيها أولا فهم ما فسكون  
أمانة وملك منافعتها بقبضها وهو استيفائها أجاب بان الراجح الثاني انتهى أي فان  
قبض الأجرة بالإباحة ملكها كما هو صريح هذا السؤال والله تعالى أعلم (سئل)  
في واهب وهب ولده زيتونا وتينا وأرضا وأفرزها له من رزقه وأقبضه ذلك طائعا  
مختارا واستغله مدة بالمقاسمة وغيرها ثم مات الأب وخلف أولاد غير الولد  
الموهوب له الشيء المذكور ويريدون ان يقاسموا أخاهم فيما ملكه له والده فهل لهم  
ذلك أولا (أجاب) هبة الوالد لولده إذا قبضها الولد صحيحة معمول بها شرعا فيجب  
على الأخوة تسليم الموهوب لأحيمهم حيث تسلم الموهوب وقبضه في حياة والده وتمنع  
أخوته من المعارضة له والله تعالى أعلم (سئل) في والدة مات ولده وانحصار رثته  
في والده وزوجته وله عند اناس دين تدعى زوجته ان والده وهبه حصته من هذا  
الدين وكتب له به تمسكا وتطالبه بالتسليم فهل هبة الدين لغيره من هو عليه صحيحة  
يعمل بها شرعا أم كيف الحال (أجاب) اعلم ان شرط لزوم الهبة القبض والدين  
مادام في ذمة المدين لم يقبض فلما مات الولد ولم يقبض ما وهبه له الوالد باذنه تبين  
بطلان الهبة اتفاقا وعبارة ابن حجر برهتها لأجل الخلاف وهبته أي الدين لغيره  
أي المدين باطله في الأصح بناء على ما قدمه من بطلان بيع الدين لغيره من هو عليه  
أما على مقابل الأصح كما تنصحه هبته بالأولى وكانه في الروضة أنما جرى هنا على  
بطلان هبته مع ما قدمه انه يصح بيعه أنسكا لا على معرفة ضعف هذا من ذلك بالأولى  
كما تقرر وعلى الصحة قبل لا يلزم الإباحة قبض وقيل لا يتوقف عليه فعليه قيل يلزم

مطلب في رجل له أربعة  
أولاد الخ

مطلب في رجل عنده  
لثيم خمسة وسبعون الخ

مطلب واهب وهب ولده  
زيتونا الخ

مطلب والد مات ولده  
واحد رثته الخ

بنفس العقد وقيل لا يتبدد العقد من الاذن في القبض ويكون كالطليقة فيما لا يمكن  
نقله والذي يتبعه الاول اخذ من اشتراطهم القبض الحقيقي هنا فلا يملكه الا بعد  
قبضه بأذن الواهب وعلى مقابله للوالد الواهب الرجوع فيه تنزيلا له منزلة العين  
انتهى فقد علمت ان الدين الموهوب لغير من هو عليه لا يملك الا بالعقد بان يقول مثلا  
لولده وهبتك كذا من ديني الذي على فلان فيقول الولد قبلت ذلك ثم لا بد مع ذلك  
من اذن الوالد له في قبضه ولا بد للولد من قبض الدين من المدين قبضا حقيقيا والذي  
هنا انما هو كتابة صلح لا عقد فيم اولا اذن ولا قبض فهي وان صدرت باطله  
وان فرض حياة الولد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن محمد وعلي  
من أم وسعد وسعد الله من أم مات سعد عن أولاد ثم مات سعد الله عن أولاد ثم  
مات علي عن صباح ثم مات صباح وخلف عثمان وصالحا واباعلي ثم ان محمد اوهب  
لعثمان وصالح وابي علي جميع ما يملكه المعلوم لهم وأقبضهم اياه جميعا وتصرفوا فيه  
فخو عشر سنين في حياة محمد لا يعارضهم فيه أحد ثم مات محمد والآن سعد الدين بن  
سعد يعارضهم لكونه اقرب منهم فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث ان  
محمد اوهب عثمان وصالحا واباعلي ما يملكه وأقبضه لهم وكان معلوما لهم صحت الهبة  
ولزم بالقبض حتى لو ان محمد كان موجودا وأراد الرجوع ليس له ذلك للزوم الهبة  
بالقبض فليس لسعد الدين بن سعد معهم معارضة بوجه وان كان مقدما بالارث  
الا ان الموروث خرج عن ملك الوارث بالهبة فهو حق لعثمان وصالح وابي علي والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل ذم له في دار ثلاثة قراريط وربيع ورثها  
من زوجته فهي له وابنة له وهما الولد بشرط ان يقوم به الى المات في جميع لوازمه  
والآن امتنع من القيام به فهل له الرجوع فيما وهبه له وهل عليه نفقته وكسوته  
ونحوهما (أجاب) هذه الهبة باطلة لانه علقها على مجهول والآن حصه بانه  
لا يملكها حتى يهبها على ان الوالد له الرجوع فيما وهبه لولده مادام على سلطنة  
والوالد له على ولده الغنى النفقة والكسوة ونحوهما حتى انه لو كان عزبا ويحتاج  
الى الزوجة فيجب على ولده ان يعف بمأصله للتمتع من زوجة وامه والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل له أم ولها بقرة ولها ولد ذكر وبنت والولد الاول يدعي ان أمه  
وهبته البقرة في حال صحتها وسلامتها واقبضتها ثم ماتت وأخوه وأخته ينكران  
ذلك فهل اذا أقام بينة شرعية تشهد له بالهبة والقبض يعمل بها (أجاب) نعم  
اذا أقام الاخ بينة عادلة شرعية بان أمه وهبته البقرة واقبضتها له عمل بها وليس  
لاخيه وأخته معارضته بوجه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت اشترت

مطلب رجل مات عن محمد  
وعلي من أم وسعد  
وسعد الله من أم الخ

مطلب رجل ذم له في دار  
ثلاثة قراريط وربيع ورثها

مطلب رجل له أم ولها بقرة  
ولها ولد ذكر وبنت الخ

من أبيها حصه من كرم زيتون وقين وعنب وخوخ وغير ذلك بثمن معلوم بشهود  
تشهد لها بذلك على اقرارها بذلك فهل لاولاده منازعة (أجاب) ليس لاولاد  
الرجل منازعة فيما باعه أبوهم لبنته لان البيع عن تراض وليس للولد المطيع  
لوالده ان يعارضه فيما امضاه الا ان يكون الولد عاقا والديه فذاك ممن طردوا بعد عن  
رحمة الله الى جهنم وبئس المصير والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل بنى بيتا  
ثم بعد فراغه وهبه لولده وسكن فيه الولد الموهوب له في حياة أبيه وله ورثة  
ينازعون في البيت فهل لهم ذلك (أجاب) ليس لهم ذلك حيث وهب الوالد  
واقبضه ومات لان الولد الموهوب له ملك البيت بذلك والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل له ابن عم وهو صهره طلب منه ارضا معلومة  
فوهبها له وقال انا اعطيك الارض الغلانية فغرس الارض تينا  
ثم جاء له الخبز ابن عمه انما يريد الارض الغلانية غير الذي  
سماها له فذهب اليه وقال له يا ابن عمي سمعت ان مرادك  
الارض غير المسماة هي لك فقال انا ما دفعت لك  
الارض واريد منك شيئا انا وهبته لك والآن  
يريد الرجوع هل له ذلك (أجاب) حيث  
وهب ابن العم ابن عمه الارض  
واقبضها له فلا رجوع له ولا سيما  
وقد حقق العمارة فليس له  
معه طلب أصلا  
والله سبحانه  
وتعالى  
أعلم

مطلب رجل بنى بيتا  
وهبه لولده الخ

مطلب رجل له ابن عم  
وهو صهره الخ

١٤٠٢  
الف ٢٢

تم الجزء الاول من كتاب فتاوى الخليلي على مذهب الامام  
الشافعي رحمه الله تعالى ويليه الجزء الثاني اوله كتاب اللقطة

هــذه فهرست الجزء الثاني  
من كتاب فتاوى الخليلي  
على مذهب الامام  
الشافعي رحمه  
الله تعالى  
ونفعنا به  
آمين



فهرست الجزء الثاني من كتاب فتاوى الخليلي

صيفة

- ٢ كتاب اللقطة  
٣ مطلب في رجلين ضاع لهما دراهم فقال أحدهما لا أدري ما ضاع في الخ  
٣ كتاب اللقطة  
٤ مطلب في رجل أسلم وله أولاد دون البلوغ من ذكور وإناث الخ  
٣ كتاب الجمالة  
٣ مطلب في جماعة جاعلوا على حفرة بئر بناء على أنه لهم وظهور للغير ولم يتم  
فهل لهم قسط ما عملوا  
٣ مطلب في راع مجعول له على كل ثور قدر وضاع منه البعض هل يضمن أولا  
٣ مطلب نجار جعل له على كل فدان قدر من الدرة ولم تغل الذرة تلك السنة فهل  
يلزم ما جعلوه له أولا  
٣ مطلب في رجل جعل لا يخرج لالين خطب له بنتا فخطبها وتزوجها ولم يدخل بها  
٣ مطلب في جماعة معلومين جاعلوا جماعة لينوا لهم أنونا ويقيه وأعليه حتى  
يصير شيدا وفسد  
٤ مطلب في رجل به عي جعل لا يخرج لالين الجاه فعاوجه فأبصر ثم أنكر  
٤ مطلب في رجلين عند أحدهما بقرة والآخر ثور اتفقا على أن يحرث أحدهما  
والبذر من عنده  
٤ مطلب في رجل راع لبلدة ضاع منه حمار يريد مالكمها أن يغرم الراعي  
٤ مطلب في رجل أوضعه جماعة واصطلح معهم على ثلثمائة قرش  
٤ كتاب العرائص  
٤ مطلب في رجلا غرق في البحر وعليه ديون هل يجاسم في الإخرة  
٥ مطلب امرأة ماتت عن زوج ولم يعلم لها وارث غيره ثم برز رجل يدعي النسب  
لها الخ  
٥ مطلب في رجل زوج ابنه بنت آخر ودفع المهر ثم ماتت الميت الخ  
٥ مطلب في رجل مات وخلف أربع نسوة أحدها من تأخذ المهر والميراث والباقي  
بالخلاف الخ  
٥ مطلب رجل اشترى من آخر بناوحت مفلسة ما يقدم على أصحاب الدين أولا

- ٥ مطلب رجل باع ابنته ميتة لمولاه كاله ثم مات عنها فقط الخ
- ٦ مطلب امرأة ماتت وعليها دين وطأه وثن تحميه من كفن وغسل
- ٦ مطلب رجل مات عن بنتين وزوجة وأخ لا ثم وترك ما يورث عنه الخ
- ٦ مطلب رجل مات وعليه دين وله أخ وبنت فهل يجب على الأخ وقاء الدين
- ٦ مطلب امرأة ماتت عن عمتها وابن أختها قلن الميراث الخ
- ٦ مطلب امرأة مرضت مرض الموت وأحضرت شهودا أنها لاحق لما قبل زوجها
- ٦ مطلب رجل عقد على بكر بمهر معلوم ومات عنها قبل الدخول الخ
- ٦ مطلب في ثلاث أخوة اثنين شقيقين والاخر لآب
- ٧ مطلب امرأة ماتت عن بنت أخ وابن أخ لا ثم وابن خال من أم
- ٧ مطلب رجل مسلم له أب ذمي مات على دينه وعليه ديون هل يجب على ولده شيء من الديون أولا الخ
- ٧ مطلب رجل مريض مرض الموت له كرمات وقفها في مرضه
- ٧ مطلب رجل ربي عند قوم وترك تركة الخ
- ٧ مطلب رجل مات عن ابن عم هو أخ لا ثم وهب جميع ماله لابن عمه الخ
- ٧ مطلب امرأة ماتت عن أولاد أخ شقيق وأولاد أخ لآب
- ٨ مطلب رجل ترك ابنتين وأخا وترك ميراثا الخ
- ٨ مطلب امرأة ماتت عن ابن حال شقيق وعن ابن خالة وعن بنتي خالة
- ٨ مطلب رجل نصراني له ثلاثة أولاد أم لم اتسار وبقى الثالث على دين أبيه الخ
- ٨ مطلب رجل معه زوجة تسارع معها في أمر حرام معه الخ
- ٨ مطلب رجل مات عن زوجته وأخته لا ثم وابن أخيه الخ
- ٨ مطلب امرأة زوجها وأخوها وأخذ مهرها ثم مات وخلف ولدا
- ٩ مطلب في ثلاث أخوة اثنين منهم من أم والثالث من أم غيرهما متواجعا الخ
- ٩ مطلب في امرأة توفت عن زوج وبنت وعصبة وكانت أوصت الخ
- ٩ مطلب في رجل تزوج بنتا فاصرا بمهر معلوم من أبيها الخ
- ٩ مطلب رجل خصب بنتا باعة من عهده الولد وقرأ العاتجة الخ
- ٩ مطلب فيما اتفقت فيه المذاهب الأربع الخ
- ١٠ مطلب في بنت ماتت عن عمتها أخت أبيها الشقيقة وعن بنت عمتها
- ١٠ مطلب رجل ادعى على وصي قاصرو وكيل بالغ أنه يرث من مورثه ما وصلح

المدعى على شيء معلوم الخ

- ١٠ مطلب في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأخت لا ثم فكيف تقسم التركة الخ
- ١٠ مطلب في اتفاق السادة الشافعية والحنفية في رجل له ابن وأخ وأولاد عم وأقارب الخ
- ١١ مطلب في امرأة ماتت عن بنت وزوج وأم وأب وكان الأب استولى على مهرها الخ
- ١١ مطلب في رجل أشهد في حال صحته أنه ليس له وارث الا فلان وهو أجنبي عنه ثم مات الخ
- ١١ مطلب في رجل مات عن أولاد وكان واحد انزل عن أبيه وحصل مالا الخ
- ١١ مطلب في رجل عصى صدر منه لفظ كناية طلاق في حال غضبه فأفناه من هو عمدة بالأفناء بعدم الوقوع الخ
- ١٢ مطلب في امرأة ماتت عن زوجها وبنتها وابن أخيها الخ
- ١٢ مطلب في امرأة ماتت عن زوجها وأمها وأختها الشقيقة الخ
- ١٢ مطلب رجل مات وله زوجة وبين أيديهما أسباب والزوجة تدعى ذلك لها وورثته يدعون ذلك الخ
- ١٣ مطلب في امرأة ماتت عن زوجها وأبيه فما يخص كل واحد منهما الخ
- ١٣ مطلب في ثلاثة أخوة واحد منهم انزل عن أبيه وبقي الأخوان مع أبيهما
- ١٣ مطلب في امرأة ماتت عن موروث ولها خال شقيق أمها وبنتا عمها الخ
- ١٣ كتاب الوصية
- ١٣ مطلب رجل أوصى في مرض موته بثلاث ماله لثلاثة أشخاص ومات بعد ساعة الخ
- ١٣ مطلب في ولد كان في عائلته أبيه الخ
- ١٤ مطلب رجل له ثلاث أولاد قسم ماله بينهم وأبقى له قسمًا ضممه لواحد منهم ثم مات فما الحكم الخ
- ١٤ مطلب رجل عليه دين وله دار ووقعها في مرض موته ومات الخ
- ١٤ مطلب رجل أوصى لأهل رواق مجاورين يزيدون وينقصون الخ
- ١٤ مطلب امرأة أشهدت أن جميع ما وراءها بعد الموت لا يستحقه الا فلان الخ
- ١٤ مطلب بنت ماتت عن أمها وزوجها وكان أصدقها ربع كرم الخ

- ١٥ مطلب رجل نصبه الحماكم وصيا على أيتام ورضعهم فأتى المصيبة الخ
- ١٥ مطلب في اتفاق الشافعية والمحنفية في هذه المسئلة الخ
- ١٧ مطلب في قاصر له عم وله مال يخشى عليه الضياع منه الخ
- ١٧ مطلب في رجل جعل زوجته وصية على أولاده منها ثم رجع الخ
- ١٧ مطلب رجل مات فاستقرض أهله مبلغا تجهيزه من رجل الخ
- ١٨ كتاب الوديعة
- ١٨ مطلب في رجل دفع لآخر أمانة وقال أربطها تحت إبطك فنقلها إلى عدل وادعى ضياعها الخ
- ١٨ مطلب في امرأة اسمها غزية تدعى أنها دفعت أمانة لعلية وهي تنكر الخ
- ١٨ مطلب في بنت قاصرة مات زوجها بمكة المشرفة ولها صداق عليه جملها بعض الناس الخ
- ١٨ مطلب في رجل دفع لآخر صوفيا لينسجه له فأرسل أخاه وقال ادفعه له فامتنع ثم ضاع الخ
- ١٨ مطلب في رجل أودع مع آخر حجارة ومعه حجارة أخرى فمضت بحماها فحمله على الحجارة الوديعة
- ١٨ مطلب امرأة دفعت أربع سنخول لمبي أعطها وأخذت منه نظيرها الخ
- ١٩ مطلب رجل له عند آخر دراهم فطالبه بها فقال خذ هذه الم يكن وبها واحسبها من مالك
- ١٩ مطلب امرأة وضعت عند آخرها علبية لا تعلم ما فيها وأختها تدعى أن فيها دراهم الخ
- ١٩ مطلب رجل دفع لآخر ثورين ليحرق عليهم ما قسا فرو وتركهما عند أخيه
- ١٩ مطلب رجل أودع عند آخر فرسا وأذن له بالتمرف فيمما فصل لما مرض يخاف منه فكواه بالنار الخ
- ١٩ مطلب رجل دفع له زوجته أمانة وامرأة أخرى دفعت له أمانة ليشتري لهما أرزافعل فلقية أعرابي فأخذه منه فما الحكم
- ٢٠ مطلب قرية حصل في جانب منها ثوب فجاء رجل إلى آخر وقال له اذهب معي حتى أدفع لك حوائج زوجتي الخ
- ٢٠ مطلب رجل دفع لآخر مئذرا من الزيت يوصله وجلاوي يأتي إليه بسند الخ

- ٢١ مطلب رجل أودع امرأة أمانة ثم صار للبلد شراب الخ  
 ٢١ مطلب في خربة وقع بها خوف في إحدى قبيلتيها فجاءت امرأة من الخاطفين الخ  
 ٢١ مطلب رجل معه عدول وضعها على حمار من حمير أهل قرية ورجل آخر يذبح  
 أنه وضع عدوله أيضا الخ  
 ٢١ مطلب امرأة أودعت امرأة أخرى دراهم ثم طلبتهم منها فامتنعت الخ  
 ٢١ مطلب شريك كان في غنم اقتسمها فقال أحدهما للشريك دع حصتي الخ  
 ٢٢ مطلب ذمي في مصبنة تدفع له الناس دراهم يعمل ما يوافق دفع ذمي آخر له  
 مالا الخ  
 ٢٢ مطلب رجل عنده فرس أخذها منه آخر فصل خوف فركبها تابعاله وخر بها  
 من يافا الخ  
 ٢٢ مطلب رجل أودع آخر عفا ونقلها الوديع ثم ضاعت فما الحكم  
 ٢٢ مطلب رجل له حانوت عهد بحفظ الدواب فجاء رجل من غير حضوره ووضع  
 دابته الخ  
 ٢٢ مطلب رجل دفع لا آخر أمانة من بيت المقدس ليأخذها إلى نابلس فأخذها  
 وسافر ليلا الخ  
 ٢٣ مطلب رجل أودع آخر مبلغا ونهاه عن دفعه لأنه الخ  
 ٢٣ مطلب رجل أودع آخر حمارا والوديع دفعه إلى غيره الخ  
 ٢٣ مطلب اتفاق الشافعية والمحنفية في متكلم على أوقاف نصب جابيا يحصل له  
 ربيع الأوقاف الخ  
 ٢٣ مطلب قرية وقع بها خوف من حاكم فتفرق أهلها في البلاد فجاء رجل ووضع  
 عند آخر أمانة الخ  
 ٢٤ مطلب رجل أودع آخر دراهم وغيرها فأخذها ودفعها في داره الخ  
 ٢٤ مطلب رجل دفع لا آخر سبعة من الذهب ليوصلها إلى رجل آخر والرجل  
 ينكر الخ  
 ٢٤ مطلب رجل أودع آخر حمارا أمانة ودفع له علفه فأهمله فضااع الخ  
 ٢٥ مطلب رجل أودع آخر دراهم وغير ذلك فعدا عدو على البلد من جيش  
 ٢٥ مطلب رجل دفع لمسكارى فرزة قطن ليوصلها إلى القدس فضااعت  
 ٢٥ مطلب في امرأة عمدها أمانة لآخرى فصل خوف في البلد فتسارع الناس

- لاخذ امانتهم فجاه ولد ما حبة الامانة وطلبها من المرأة فقالت اخذتها امانك  
ثم نهيت بعد ذلك
- ٢٥ كتاب قسم النفي والغنية  
٢٥ مطلب ما حذ النفي وما حذ الغنية  
٢٦ كتاب قسم الزكاة  
٢٦ مطلب في رجل فقير من اهل قرية هل يجوز دفع زكاتهم له أولا الخ  
٢٦ مطلب رجل غني يصلي باهل بلد وهم يدفعون له زكاة فطرتهم له مع وجود  
فقرا فيها الحكم  
٢٧ كتاب النكاح  
٢٧ مطلب في امرأة في العدة تكلم رجل مع أبيها ودفع قدرا من الدواهم تسمى  
مسكه في الحكم  
٢٧ مطلب في قاصر عقد عليها اخوها القاصرة هل العقد صحيح أولا  
٢٧ مطلب في امرأة لها عصبية يزيدون زواجها قهرا ويأخذون مهرها في الحكم  
٢٧ مطلب في رجل تزوج ابنته لا يخرج مهر معلوم والا يخرج زوج ابنته لذك الرجل  
بقدر معلوم وماتت في الحكم  
٢٧ مطلب في رجل تزوج من آخر بنته القاصرة ثم جاءه أبوها وقال له ان عقدك  
غير صحيح لكوني زوجتها من غيرك قبلك الخ  
٢٨ مطلب رجل له زوجة دخل بها وبقى عليه من مهرها الخ  
٢٨ مطلب رجل تزوج ابنته القاصرة لرجل يشبهه ثم تزوجها لآخر  
٢٨ مطلب عم زوج بنت أخيه القاصرة وماتت قبل الدخول  
٢٨ مطلب رجل تزوج بنتا قاصرا من أبيها بنزله على مهر المثل  
٢٩ مطلب امرأة عقد عليها على بطن موت زوجها ثم تبينت حياته الخ  
٢٩ مطلب ما حكم الرشوة التي تسمى برطيل  
٢٩ مطلب الزوجة اذا ماتت قبل الدخول بها هل يتقرر المهر كاملا على الزوج الخ  
٢٩ مطلب رجل تزوج لابنه القاصر بنتا ثم مات أبوه فوكل القاصر رجلا  
في الطلاق في الحكم  
٢٩ مطلب القاصر اذا تزوجها أبوها بالاجبار لغير قادر على الصداق حال العقد  
فالعقد غير صحيح



مطلب البنت القاصر إذا طالت قبل الدخول وتزوجها رجل ودخل بها  
يلزمه المهر الخ

مطلب رجل قبل لولده البالغ النكاح من غير إذنه فالنكاح باطل الخ

مطلب يجب التفريق في المصاحبة بين الأولاد الذكور والإناث الخ

مطلب تسن المصاحبة عند التلاقي الخ

مطلب الزوج إذا كان غير موسر حال العقد والعقد باطل الخ

مطلب إذا بشر بنت وقال له آخر زوجنيها لا بنى فقال زوجته أيها الخ

مطلب رجل خطب بنت رجل فقال لا أزوجه لك إلا أن زوجتني بنتك الخ

مطلب رجل طلب منه زواج بنت ابنه الخ

مطلب ولد فقير وعبه والد ثمن ما يملك قبل العقد وعقده على بنت قاصر الخ

مطلب رجل مات عن زوجته قبل الدخول فهل يستقر عليه للمهر الخ

مطلب رجل قال لا بنى بنت أريد ابنتك فقال أبوها جاءت ثاك الخ

مطلب امرأة وكلت غير عصبتها في زواجها فهل يصح العقد أولا الخ

مطلب ما يفعل بمدينة سيدنا الخليل من موسم النيص الخ

مطلب امرأة طلقها زوجها وتدعى أنها حامل الخ

مطلب رجل حلف بالطلاق الثلاث على أخته البالغة أن لا يزوجه الخ

مطلب في رجل تزوج ابنه القاصر بإئنة رجل بمهر معلوم

مطلب في قاصر تزوجه أخته مع وجود أبيها من غير عذر ولا مانع فلا يصح

النكاح

مطلب قاصر تزوجه أبوها بالاجبار لرجل لا يملك الصداق فالنكاح لا ينعقد

مطلب قاصرة تزوجه أخوها القاصر لولد قاصر فلا ينعقد النكاح الخ

مطلب رجل تزوج ابنته القاصر لرجل معسر فالنكاح غير صحيح الخ

مطلب رجل مسلم له ولد ذمي وله أخت مسلمة أرادت أن تهبه مهره ليتزوج به

فهل يجوز أولا الخ

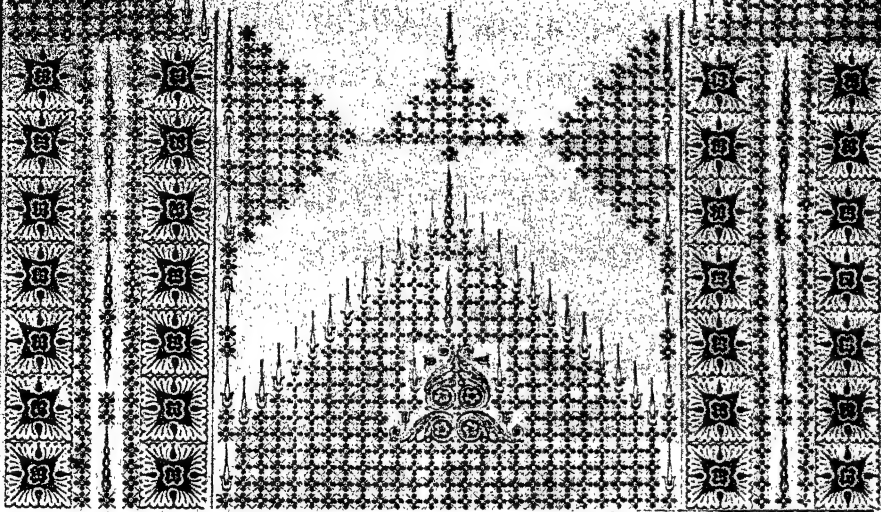
مطلب رجل معه امرأة مات أبوها فهل يصح أن يتزوج بزوجته التي هي

ضرة أم زوجته أم لا

مطلب في رجل خطب امرأة وانفق على شيء معلوم ودفع لها الملاك فهل

لا يصح النكاح إلا بالعقد أولا الخ

هذا الجزء الثاني من كتاب فتاوى  
شيخ الاسلام والمسلمين العالم  
العامل الشيخ محمد انطليبي  
الشافعي رضي الله عنه  
وتقع المسلمين ببركة  
علومه في الدنيا  
والآخرة بجمته  
وصكرمه  
آمين



(بسم الله الرحمن الرحيم)

\*(كتاب المقتطفة)\*

(سئل) في رجلين ضاع لهما دراهم فقال أحدهما لأدري ما ضاع مني أهو ريالان أو واحد ذهب مشغص وقال الثاني ضاع مني ريالان أنصاف وربالان صحيان وواحد ذهب جتري على حدة ووصف الخرقاة المصارة لها فاخرجها الواحد لها فوجدت كما وصف الثاني فهل للأول فيها حق أولا (أجاب) الدراهم للثاني الوصف لها حكم ما وجدها الواحد وأما الأول في طلب ماله لعله يجده على أن دعواه لا تصح لعدم الجزم والله أعلم

مطلب في رجلين ضاع لهما دراهم

\*(كتاب اللقيط)\*

(سئل) في رجل أسلم وله أولاد دون البلوغ من ذكور وإناث فهل هم مسلمون تبعاً لأبائهم وهل يجب ختنانهم وهل تجوز الأنتى لذي وهي يجب على المسلمين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويشابون على ذلك (أجاب) إذا أسلم الكافر من نصارى ويهود وغيرهما تبعه في الإسلام فرعه الصغير والمجنون من ولده وولده ولده

مطالب في رجل أسلم وله أولاد الخ

وان سفل تبع الاصله ولومن قبل الام فان رضى بالكفر بعد البلوغ فترتد يجب قتله  
اذ لم يرجع للاسلام ويجب ختنهم لان ذلك علامة أهل الايمان فان امتنع عزرو  
ولا يجوز نكاح البنت التي أسلم أبوها وهي قاصرة ان تزوج بكافرا وان تزوجت به  
فنكاحها باطل باجماع المسلمين لنص القرآن العظيم ويجب على كل مؤمن بالله واليوم  
الآخر ان يأمر في هذه المسئلة بالمعروف وينهى عن المنكر ويرفع الامر في ذلك لولاية  
الامور ايدهم الله تعالى حتى يقتلوا من يجب قتله من الاولاد ان ارتدو يعزروا  
من يستحق التعزير منهم ويعزروا الذمي المترجح للمسلمة بما يليق به والله أعلم

### \*(كتاب الجمالة)\*

(سئل) في جماعة جاعلوا على حفر بئر بناء على أنه لهم ثم ظهر البئر مستحقا للغير  
ولم يتم الجماعة المجاعلون العمل فهل يستحقون بقسط ما عملوا (أجاب) قال  
في المنهج وشرحه وشرط فيه أي العاقد اختيار واطلاق تصرف ملتمزم ولو غير المالك  
ثم قال والعامل أجره أي أجره مثله ان فسخ الملتزم ولو باعتاق الرقيق بعد الشروع  
في العمل كما في القراض وقال في العباب في أحكام الجمالة فيها أنها جائزة فلاكل  
من المتعاملين فسخها قبل الفراغ ثم ان كان قبل الشروع فلا شيء للعامل  
أو في الاثنا فله أجره مثل ما عمل قبل الفسخ والله أعلم (سئل) عن راع مجعول له  
على كل ثور أو جمار قدر ما معلوم من الغلة ليرعى البقر والحجر بذلك سرق منها ثلاث  
وأكل الذئب منها واحدة فهل يكون ضامنا لها (أجاب) حيث لم يحصل من  
الراعي تقصير فلا ضمان عليه بل تلف كل بقضاء الله تعالى وقدره والله أعلم  
(سئل) عن نجار جعل له أهل بلد على كل فدان مدين من الذرة لينجر لهم  
ما يحتاجون اليه مدة معلومة ولم تغل الذرة تلك السنة فهل يلزم ما جعلوه له (أجاب)  
هذه جمالة صحيحة يجب على كل ملتزم دفع ما التزمه للنجار سواء كان العمل معلوما  
أم مجهولا عسر عليه للحاجة كما في عامل القراض بل أولى ولا نظير لكون الذرة لم تغل  
لانه لم يعمل فيها بل في التجارة الخارجية عنها والله أعلم (سئل) في رجل جعل  
لآخر جعل لا يخطب له بنتا فخطبها وتزوجها ولم يدخل بها ثم مات الزوج فهل لايه  
الرجوع على العامل بالجعل الذي صار له وقبضه (أجاب) ليس له الرجوع  
لانه استحقه بالخطبة وقد وجدت ولم يكن للدخول في ذلك والحالة هذه والله تعالى  
أعلم (سئل) في جماعة معلومين جاعلوا جماعة معلومين لينبوا لهم اتونا  
ويقيموا عليه حتى يصير شيئا ففروا عليه وقصروا في وقوده حتى فسد فهل  
يستحقون الجعل (أجاب) حيث لم يصير الا تون شيئا لا يستحق العامل الجعل

مطلب في جماعة جاعلوا  
على حفر بئر بناء على أنه لهم  
وظهر للغير ولم يتم فهل لهم  
قسط عملوا

مطلب في راع مجعول له على  
كل ثور قدر وضاع منه البعض  
هل يضمن أولا

مطلب نجار جعل له على  
كل فدان قدر من الذرة ولم تغل  
الذرة تلك السنة فهل يلزم  
ما جعلوه له أولا

مطلب في رجل جعل لآخر  
جعل لا يخطب له بنتا

مطلب في جماعة معلومين  
جاعلوا جماعة لينبوا لهم اتونا  
ويقيموا عليه حتى يصير شيئا  
وقسد

المعمول له لا بشرط استحقاقه وقوع العمل مسلما وهناك يحصل نفع للجماعين  
والله أعلم (سئل) في رجل يدعي لا يبصر شيئا جعل لا تخردى معرفة عشرة  
قروش ان عاجله وأبصر فما لجبه وأبصر وأقر بذلك وقد نحو خمسة أيام يبصر ثم  
أنكر وادعى عدم الابصار فهل يلزمه الجعل المذكور (أجاب) حيث كان  
الجعل على الابصار وقد صار باقرار الجاعل أهل الاعتبار لزمه ما التزمه من العشرة  
قروش وأما ما عرض بذلك له من عدم الابصار فمن قضاء الملك القهار الذي الانسان  
تحت قهره بالليل والنهار فليس بيد أحد الاستمرار دائما لا لابصار لان ذلك من  
صنع اللطيف الستار والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين عند أحدهما بقرة  
وعند الآخر ثور اتفقا أن يحرق أحدهما عليهما ويضع البذر مشتركا ليكون  
الزرع وما يتصل منه مشترك بينهما فحرق مائة ورد البقرة لصاحبهما سالمة على يد  
بينة شرعية تشهد له بذلك ومكثت عند صاحبهما نحو أسبوع ثم ذبحها والا أن يدعى  
أن الذي كان يحرق عليهما أحدث فيهما عيبا يسرى الى التلف فما الحكم (أجاب)  
حيث كان الامر كذا فلا ضمان على الحرائث لانه استعمل البقرة في شغل المالك  
الذي هو الزرع فاذا لم يحصل من الحرائث فعل غير الحرق يؤدي للتلف فلا ضمان  
عليه لما علم على أن رد البقرة سالمة الى مالكها يدل على عدم تعدي الحرائث وذبح  
المالك لما تصرف فيها فهو قد ألتف دابة نفسه والله أعلم (سئل) في رجل  
راع لبلدة بقرها وحدها بأجرة معلومة لم يقصر في حفظها بحسب الامكان ضاع  
منها حجارة يريد مالكتها أن يغرم الراعي لها فهل يكون ضامنا لها (أجاب) حيث  
لم يحصل من الراعي تقريظ فلا ضمان عليه لما لا ترى أن الرجل تضيع دابته من يده  
ولا تقصير منه فللباس أحوال وغفلات يعذروا فيها والراعي كذلك والله أعلم  
(سئل) في رجل أوضعه جماعة واصطلم معهم على ثلاثمائة قرش ثم امتنعوا  
فطلب من جماعة أن يعينوه عليهم ولهم نصف المبلغ فلما علم الموضحون بذلك  
انقادوا لدفع ما وقع عليه الصلح فهل هي جمعة يستحقون بها ما ذكر ولم يعلم هذا  
الجعل الا الوضع (أجاب) شرط الجع لانه أن يكون فيها عمل فيه كلفة هنا وغيره معين  
فحيث ان الجماعة المستعان بهم لم يعلموا علفا فيه كلفة فلا يستحقون ما ذكر وليس  
ما ذكر فيه لعدم وجود شرطها والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(كتاب القرائض)\*

(سئل) عن رجل غرق في البحر وعليه ديون هل يحاسب بها أم لا لكونه مات  
بهيدا (أجاب) حيث لم يخلف ما يفي بالدين ولم يكن عصى بالاستدانة فلا

مطلب في رجل يدعي جعل  
نخرج له ليأجله فعاجله  
بأبصر ثم أنكر

مطلب في رجلين عند أحدهما  
بقرة والاخر ثور اتفقا على  
أن يحرق أحدهما والبذر  
من عنده

مطلب في رجل راع لبلدة  
ضاع منه حجارة

مطلب في رجل أوضعه  
جماعة

مطلب في رجل غرق في البحر  
وعليه ديون هل يحاسب  
في الآخرة

يطلب بشي وفي كرم الله تعالى ما يفي عنه وأما الشهادة فلا تسقط الحقوق عنه  
 لأن غايتها الموت على الإيمان وإن خلف ما يفي ويجب على الورثة قضاء دينه من  
 التركة والأفلا يجب عليه شيء والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج  
 ولم يعلم لها وارث غيره ثم مات الزوج فوضع ابن أخيه يده على التركة ثم برز رجل  
 يدعي أنه قريب لها فهل يعمل بمجرد قوله (أجاب) لا يعمل بمجرد قول  
 المدعي للنسب بل لابد من شهود عدول يشهدون وإن الميتة فلانة بنت فلان ابن  
 فلان إلى الجذ الجاعم وإن هذا الرجل فلان بن فلان إلى الجذ الجاعم له ما يستحق  
 النصف والنصف الثاني لابن الأخ الوارث لعنه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل زوج ابنته بنت آخر ودفع له المهر ثم ماتت البنت قبل الدخول بها فهل  
 لا يبه أن يطلب بالنصف للمهر الذي استولى عليه الأب الموروث للابن (أجاب)  
 نعم له المطالبة به ويجب على من هو تحت يده تسليمه لو ارثه الذي هو الأب لأن الزوج  
 يرث من الزوجة النصف بالزوجة فيرثه منه وارث الأب وحده إن لم يكن غيره  
 والا كان بحسب الفريضة الشرعية والله أعلم (سئل) عن رجل مات وخلف  
 أربع نسوة فأخذت أحدهن المهر والارث والثانية الارث دون المهر والثالثة  
 المهر دون الارث والرابعة لا مهر ولا ارث (أجاب) هذا رقيق زوجته مولاة  
 أمتهن ثم عتق أحدها ثم عتق العبد فترزوج حرة مؤمنة وحرة ذمية فإذا مات العبد  
 العتيق وهو مؤمن فالحرة المؤمنة ترثه وتأخذ المهر والحرة الذمية لها المهر دون  
 الارث والعتيقة المسلمة لها الارث دون المهر والرقيقة لا ارث ولا مهر والله أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى من آخر بائنا مات المشتري مفلسا وعين البن باقية  
 لم تصرف فيه فهل يقدم به فيأخذه راعى الغرماء وليس للغرماء معارضته  
 (أجاب) نعم يقدم كما نص عليه أئمتنا وغيرهم متونا وشروحا قال في المنهج وشرحه  
 لشيوخ الاسلام زكريا الانصاري وما أي ومبيع مات مشتريه مفلسا أي بدأ به  
 فيقدم على الغرماء لتعلق فسخ البائع به والله أعلم (سئل) في رجل باع ابنته  
 بيتا بمائة درهم ثم مات عنها فقط وخلف بقية الدار وغرسا من زيتون ورقمان وغيرهما  
 وكان يزرع في بلد أرضها من أرض بيت المال استولى عليه ازارع غيره فهل يجوز لهم  
 ان يعارضوا البنت فيما خلفه أبوها من الدار والغرس (أجاب) جميع ما خلفه  
 الرجل من الدار والزيتون والرقمان وغيرهما يكون أرثا لابنته فمأورد أولي الجوزان  
 يؤمن بالله واليوم الآخر إن يعارضها في ذلك بل لو أنكر ذلك إنسان كفر لانه  
 خلاف نص القرآن ومعلوم من الدين بالضرورة وإنكاره كفر وأما الأرض فلن

مطلب امرأة ماتت عن زوج  
 ولم يعلم لها وارث غيره ثم برز  
 رجل يدعي النسب لها الخ

مطلب في رجل زوج ابنته  
 بنت آخر ودفع المهر ثم ماتت  
 البنت الخ

مطلب في رجل مات وخلف  
 أربع نسوة أحدهن تأخذ  
 المهر والارث والثانية  
 المهر دون الارث والثالثة  
 بالخلاف الخ

مطلب رجل اشترى من آخر  
 بنا ومات مفلسا يقدم على  
 أصحاب الدين أولا

مطلب رجل باع ابنته  
 بيتا بمائة درهم الخ



فروعها لانهم الاتامات واما الغرس والبناء فله لو كان للباني فيورثان عنه كل ذلك  
لا خلاف فيه والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت وعليها دين ولها مؤن تجهيز  
من كفن وغسل وحفر وغير ذلك فهل يقدم ذلك على الارث (أجاب) نعم الدين  
ومؤن التجهيز مقدمان على ايراث اجماعا لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين  
وقدمت الوصية في الآية اهتماما بشأنها والله أعلم (سئل) عن رجل مات  
عن بقر وزوجة وأخ لأم وترك ما يورث عنه فهل للاخ للام من ميراثه شيء  
(أجاب) للزوجة مما ترك الثمن ثلاثة قراريط والباقي وهو أحد وعشرون قيراطا  
للبنتين فرضا ورذاكل واحدة لها عشرة قراريط ونصف ولا شيء للاخ للام  
انفاقا والله أعلم (سئل) عن رجل مات وعليه دين وله أخ وبنات فهل يجب  
على الاخ وفاء الدين من ماله أو من مهر البنات وينبغي عن أخيه (أجاب) لا يجوز لم  
يؤمن بالله واليوم الآخر أن يطالب الاخ بشيء من ماله أو من المهر - بحيث لم يخلف  
الميت وفاء فان خلف تركه فعلق الغرماء بتركه فقط دون الاخ والبنات قال تعالى  
وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي عطية من الله تعالى فليس لاحد أن يمنع عطية  
الله والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت وتركتم عمتها أخت أبيها وابن أختها  
فهل الارث بينهما أولا أحدهما وحده أو كيف الحال (أجاب) العمة تنزل منزلة  
الاب وابن الاخت منزلة الاخت وعلى كل حال الاب يحجب الاخت مطلقا أي سواء  
كانت لاب أم لأم أم شقيقة فاليراث جميعه للعمة ولا شيء منه لابن الاخت كيف  
كان والله أعلم (سئل) في امرأة مرضت مرض الموت فاحضرت شهودا أو شهد  
على نفسها أنهما لاحق لها قبل زوجها يعدل الميزان أو يميله فهل يصح منها هذا  
الاشهاد ولها مع أختها غنيمات أقربها أبوها لهما ولها زوج وأخت شقيقة وبنات  
فكيف تقسم تركتها ولها أولاد عم فهل لهم دخل في ذلك (أجاب) اقرار  
المريض في مرض الموت صحيح معمول به فليس للورثة معارضة الزوج بوجه ثم  
الغنيمات وما خلفته المرأة للبنات منه النصف والزوجة منه الربع وللأخت  
الشقيقة الربع الثاني عصوبة مع الغير لان الاخوات مع البنات عصبات ولا  
دخل لاولاد الممحج بهم عن ذكر والله أعلم (سئل) في رجل عقد على بكر  
بمهر معلوم ومات عنها قبل  
الدخول الخ  
مطلب في ثلاثة اخوة اثنين  
شقيقين والاخر لاب

مطلب امرأة ماتت  
وعليها دين

مطلب رجل مات عن بنتين  
وزوجة وأخ لأم وترك  
ما يورث عنه الخ

مطلب رجل مات وعليه  
دين وله أخ وبنات

مطلب امرأة ماتت عن عمتها  
وابن أختها فلن الميراث الخ

مطلب امرأة مرضت مرض  
الموت وأحضرت شهودا أنها  
لاحق لها قبل زوجها

مطلب رجل عقد على بكر  
بمهر معلوم ومات عنها قبل  
الدخول الخ

مطلب في ثلاثة اخوة اثنين  
شقيقين والاخر لاب

أخوة اثنين شقيقين والآخر لاب مات أحدهما الآخر من الشقيقين فهل تركته  
تسكون لأخيه الشقيق خاصة أو يئذه وبير الأخ من الأب (أجاب) ميراث  
الميت للأخ الشقيق الذي هو من أمه وأبيه لأنه أقوى وأيسر لأخيه لأبيه من الميراث  
شيء والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت أخ لاب وابن خال  
من أم فكيف ارث من ذكر (أجاب) الأصح أن نورث ذوى الأرحام على مذهب  
أهل التنزيل وهو أن ينزل كل فرع منزلة أصله ويقدم الأسبق إلى الوارث فإن  
استووا قدر كان الميت حلف من يدلون به فهذا مكان المرأة ماتت عن أخيم لأبيها  
وأخيم لأمها وخال فأخوها لأمها لأمه السادس يأخذه ولده ولا أخيم لأبيها الباقي  
تأخذه بنته ولا شيء لابن الخال بعده والله أعلم (سئل) عن رجل مسلم له  
أب ذمي نصراني مات على دينه وعليه ديون فهل يلزم ولده المسلم شيء من الديون  
(أجاب) من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم أنه إلى ربه منتقل وصائر  
لا يجوز له أن يطالب المسلم بما على أبيه الذي من الدين سواء خلف والده تركته  
لأن المسلم لا يرث الذي لم يخلف وهو ظاهر وهذا الحكم لأن علم فيه خلافا في ملة  
فنطالبه من أصحاب الديون فزجره وردعه على الحكم والافعل أهل الخير من  
الكرام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مريض مرض الموت له كرمان ودار  
وقفهما في حال مرضه على ابنته وأمها وله ابن عم شقيق فهل يصح هذا الوقف  
وبعضهما موهون (أجاب) الوقف الواقع في مرض الموت تبرع على وارث فإن لم  
يجزله ببقية الورثة فالوقف باطل وإن لم يكن موهونا والله أعلم (سئل) في رجل له  
ابن عم ربي عند قوم وترك عندهم ما يورث شرعا فهل يجب عليهم دفع ما تركه  
بن العم وإن طال المدة (أجاب) حيث ثبت شيء لابن عم الرجل بالبينة  
الشريعية أو أقربوا به وجب عليهم دفعه لابن عمه الوارث له وكذلك يجب عليهم  
دفع ما علموه لابن العم ولا يجوز لهم كتمان شيء مما هو له وإن طال المدة وبلغت  
الف سنة أو أكثر والله أعلم (سئل) في رجل يقال له خلف مات عن ابن  
عم هو أخ لأم وابن عم فقط وليسكن في مرض موته وهب جميع ماله لابن ابن عمه  
وعليه مهر زوجته فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) يقدم أولاد من التركة  
الذين على الميت ومنه مهر زوجته ثم ما بقي يخرج منه لابن ابن عمه الثالث إن لم  
يجزأ له الباقي والباقي بعد الثالث والذين المذكورين يأخذ منه الأخ للام الذي هو  
ابن عم السادس له خاصة ثم الباقي يقسم بينه وبين ابن العم نصفين ببسوة الم والم والله أعلم  
(سئل) في امرأة ماتت عن أولاد أخ شقيق ذكور وأناث وعن أولاد أخ لاب

مطلب امرأة ماتت عن بنت  
أخ وابن أخ لأم

مطلب رجل مسلم له أب ذمي  
مات على دينه وعليه ديون  
هل يجب على ولده شيء من  
الديون أو لا الخ

مطلب رجل مريض مرض  
الموت له كرمان وقفهما  
في مرضه

مطلب رجل ربي عند  
قوم وترك تركته الخ

مطلب رجل مات عن ابن  
عم هو أخ لأم وهب جميع  
ماله لابنه عمه الخ

مطلب امرأة ماتت عن أولاد  
أخ شقيق وأولاد أخ لاب

في كور وأما من فن الوارث منهم (أجاب) الوارث الذكور من أولاد الاخ  
 الشقيق فقط وليس لآخواتهم معهم ارث لعدم تصديقهم لمثل ولا لأولاد الاخ للاب  
 مطلقا كورا كانوا أو أانا فالقوة اخوة الشقيق لانه ذو قرابتين والله أعلم  
 (سئل) في رجل مات وترك ابنتين وأخا وترك ميراثا فبعد مدة قيسل للاخ اعط  
 ميراث أخيك لابنتيه فقال هو لهما فهل يستحقان ما يخصه بهذا اللفظ (أجاب)  
 لأشك ان البنتين يستحقان الثلثين وبقي الثلث للاخ فاذا وهبه لابنتي أخيه هبة  
 صحيحة وقبلنا ذلك كان جميع ما خلفه الاخ لهما بالميراث والهبة والله أعلم (سئل)  
 في امرأة ماتت عن ابن خال شقيق وعن ابن خالة وعن بنتي خالة شقيقة فإيخص  
 كل واحد من ذكر (أجاب) مذهب أهل النزول هو أن ينزل كل فرع منزلة أصله  
 ويقدم السابق الى الوارث فان استووا في السابق اليه قدر كان الميت خلس من  
 يدلون به ثم يجعل نصيب كل واحد منهم للدينين به الذين نزلوا منزلة على حسب  
 ميراثهم منه لو كان هو الميت فالخالات والاخوات بمنزلة الام وأولادها كأعمهم  
 فيقدر في هذا ان المرأة ماتت عن أمها والوارث لامها أخوها وهو الخال وأختها  
 وهي الخالة فما كان للخال وهو الثلثان ولولده وما كان للخالة وهو الثلث لابنها وبنتها  
 للذكور مثل حظ الانثيين والله أعلم (سئل) في رجل له ثلاثة أولاد دياب وسالم  
 وسرحان أسلم سالم وسرحان في حياة أبيهما وبقي الاب ودياب كافرين ثم مات الاب  
 عماد كرو لكر دياب بقي على النصرانية حتى مات أبوه ثم أسلم بعد موت أبيه فهل  
 يرث أخو أمه مع الذين أسلموا في حياة أبيهما (أجاب) قام الاجماع من جميع  
 المذاهب الا أن على أن ارث النصراني ومثله كل كافر ولولده الكافر وان أسلم بعد  
 ذلك لأن العبرة بحال الموت وأما سالم وسرحان فلا يرثان من أبيهما اتفاقا والله  
 أعلم (سئل) في رجل معه زوجة تنازع معها في أمر حجهما معه فقال لها قبل  
 التوجه هذه طالق ومضت الى الحج وماتت وهي آيسة قبل انقضاء عدتها فهل يرث  
 منها (أجاب) قال امامنا الشافعي الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب  
 الله تعالى منها قوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ونس الفرضيون ان  
 الرجعية زوجة باجماع المسلمين ويرث الزوج منها النصف حيث لا ولد والوارث  
 الربع والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخته لأمه وابن أخيه  
 لأمه فكيف تقسم التركة بينهم (أجاب) للزوجة الربع وللباقى وهو الثلثة  
 ارباع للاخت من الام فرضا ورثة ولا شيء منه لان الاخ من الام لان الرقة مقدم  
 على دوى الارحام والله أعلم (سئل) في امرأة تزوجها أخوها الرجل وأخذ مهرها

مطلب رجل ترك ابنتين وأخا

مطلب امرأة ماتت عن  
 ابن خال شقيق وعن  
 ابن خالة وعن بنتي خالة

مطلب رجل نصراني له  
 ثلاثة أولاد أسلم اثنان  
 وبقي الثالث على دين  
 أبيه الخ

مطلب رجل معه زوجة  
 تنازع معها في أمر حجهما

مطلب رجل مات عن زوجة  
 وأخته لأمه

مطلب امرأة تزوجها أخوها  
 وأخذ مهرها

ثم مات وخلف ولد اثم مات الولد والمهر موجود في تركته فهل لها اخذ مهرها قبل الورثة (أجاب) حيث ثبت استيلاء الاخ على المهر ثم مات فالباقي بعينه ترجع فيه الاخت والتالف ترجع في بدله فعلى كل حال هي مقدمة بمهرها على الورثة لانه امداد من اوعين وهما مقدمتان على الورثة والله أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة رضوان وسمر من أم وعلقم من أم ماتوا جميعا وخلفوا أولاد اثم مات أولاد رضوان وبقي أولاد سمر وأولاد علقم في الوارث لا أولاد رضوان (أجاب) الوارث لا أولاد رضوان أولاد سمر ولا لهم أولاد عم شقيق وأولاد علقم أولاد عم لاب والشقيق وولده حيث اتحدت الدرجة يقدم على الذي لاب وولده لان أولاد العم الشقيق لهم قرابتان من جهة الاب والام والذي لاب ليس له الا قرابة واحدة والله أعلم (سئل) في امرأة توفت عن زوج وبنت وعصبة وقد كانت أوصت لبناتها في حال صحتها بشيء من مصاعها فهل وصيتها البنات صحيحة أو لا بد من اجازة الزوج والعصبة (أجاب) صرح العلماء فاطبة بأن الوصية للوارث توقوف على اجازة بقية الورثة لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث أي اذا لم تجز الورثة والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا قاصرا من أبيها بمهر معلوم ثم دخل عليها وماتت وهي قاصرة وكان أبوها قبض من مهرها حصه وبقي عند الزوج حصه ويدعى الاب ان بنته أباحت له ما قبضه فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) جميع ما خلفته من مهر وغيره حتى ثوبها يقسم نصفين نصفه للزوج والباقي لأبيها حيث لا أم ولا بعمل يقول الاب بالاباحة أو الهبة لان القاصر لا يصح منه ذلك والله أعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بالغة من عمها الولد فاتفق الحال على الاعطاء فقرئت فاتحة من غير عقد زواج فدفعت له ستة قروش تسمى مسكة عندهم ثم وقع قبل العقد اعراض فهل له الرجوع بما دفع ولا يترتب عليه شيء (أجاب) عبارة ابن حجر خطب امرأة ثم أرسل أو دفع بلا لفظ اليها ما لا قبل العقد أي ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منته أو مات رجعا بما وصلها منه كما أفاءه كلام البخاري واعنده الاذرعى ونقله الزركشي وغيره عن الرافعي أي اقتضاء بقرب الصريح انتهى اذا علمت ذلك كان للوالد الرجوع بما دفعه للزوجة أو لعمه لانه دفع ليحصل العقد ولم يحصل ولا شيء له عليه لعدم وجود العقد ولا عبرة بما وقع من الاتفاق والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وابن أخ شقيق وترك ميراثا فهل لابن الاخ مع الاخ شيء من التركة (أجاب) ليس لابن الاخ مع وجود الاخ الشقيق حق باجماع المسلمين الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة لانه

مطلب في ثلاث اخوة اثنين منهم من أم واشالث من أم غيرهما ماتوا جميعا الخ

مطلب في امرأة توفت عن زوج وبنت وعصبة وكانت أوصت الخ

مطلب في رجل تزوج بنتا قاصرا بمهر معلوم من أبيها الخ

مطلب رجل خطب بنتا بالغة من عمها الولد وقرأ الفاتحة الخ

مطلب فيما اتفقت فيه المذاهب الاربع الخ

أقرب منه حتى لو كان ابن الأخ الشقيق مع الأخ الأب فالحق أيضا للأخ للأب ولا  
شيء لابن الأخ الشقيق اجماعا فطلب ابن الأخ الميراث مع وجود عمه سواء كان  
شقيقا أم لا خروج عن الملة المجدية فليتق الله والله أعلم (سئل) عن بنت  
ماتت عن عمها أخت أبيها الشقيقة له وعن بنت عمها فلن يكون ميراثها (أجاب)  
لا ريب أن العمة تنزل منزلة الأب وبنت العمة تنزل منزلة العمة التي هي أخت  
لأب البنت ولا ريب أن الأب مقدم فالعمة مقدمة على بنت العمة لأنها أقرب  
إلى الوارث وهو الأب وإلى الميت وهي بنت الأخ فالعمة مقدمة على المذهبين  
مذهب أهل التزويل ومذهب أهل القرابة والله أعلم (سئل) في رجل ادعى  
على وصي ووكيل أنه يرث من مورثه مالكون الأرض غير منصرفين ما وهدد  
المدعي عليه بخاصكم السياسة وتغريم المال فاصلحه على مال معلوم فخشي أن  
يكون غير وارث فسلمه بواسطة كان بينهما وضمنه إياه أن لم يكن وارثا فهل إذا  
ظهر أنه غير وارث للوصي الرجوع على الواسطة الضامن للعهد المستلم للمال أم لا  
(أجاب) حيث ثبت أن المدعي غير وارث للميت الذي عليه وصي على وارثه  
القاصر ووكيل عن الكامل ودفع المال للواسطة كان له الرجوع على القابض  
المستلم الضامن وعلى المدعي أيضا فهو بالخيار في دعواه عليهم ما أو على أحدهما والله  
أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأخت لأم فكيف تقسم  
تركته (أجاب) للزوج الربع وللبنت الثلثة أرباع فمردودة أولا حق للزوج  
في المردود وأما الأخت للام فلا شيء لها لأنها محجوبة بالبنت والله أعلم (سئل)  
في رجل له ابن أخ وأولادهم وأقارب فقال لرجل أجنبي عنه على عادة من لا خلاق  
لهم أفت حبيبي وكسبي ووارثي ثم بعد مدة مات في الوارث له شرعا (أجاب)  
الوارث لهذا الرجل القائل ماذا كرهوا ابن أخيه باجماع المسلمين الشافعية والحنفية  
والمالكية والحنابلة لا يقول بخلاف ما ذكر أحد فطالب الميراث بالقول المذكور  
مبطل في قوله لا يعمل به شرعا فيجب على كل مؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن  
ينصر ابن الأخ المذكور وينفذ له حقه من الميراث الذي أعطاه الله ورسوله له  
فيكون قد انتصر لمر الله تعالى ومن انتصر لمر الله تعالى نصره الله وأعزه وبرك ذلك  
المبطل عن إبطاله لأن هذا القول لا يقول به إلا الشيطان الرجيم فالحمد لله الأسلام  
شاع وذاع وملا الأسماع فكل من خالفه فله الضياع والمأوى له جهنم بالاجماع  
والقول بحرمان لوارث وأعطاه غيره قسمة شيطانية ليست ربانية باطلة مردودة  
على فاعلها ملعون لأمر بها والعامل والقاسم والراضى والمفتي بها أولئك هم

مطالب في بنت ماتت عن  
عمها أخت أبيها الشقيقة  
وعن بنت عمها

مطالب رجل ادعى على وصي  
قاصر ووكيل بالغ أنه يرث  
من مورثهما فاصلح المدعي  
على شيء معلوم الخ

مطلب في امرأة ماتت عن  
زوج وبنت وأخت لأم  
فكيف تقسم تركته الخ  
مطلب في اتفاق الشافعية  
والحنفية في رجل له ابن وأخ  
وأولادهم وأقارب الخ



الخماسرون الذين يرثون جهنم هم فيها يتقاسمون ومن الجنة يخرجون وعلى ربهم  
يتقنون وعلى نبيهم يكذبون فنعوذ بالله من هؤلاء وما يفعلون ونبرأ إلى الله تعالى  
بما يعتقدون ونعتذر إلى سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم بما يغيرون هذا  
ما وعد الرحمن وصدق المرسلون والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن  
بنت وزوج وأم وأب وكان الأب استولى على صداقها رقدته ثلاثمائة قرش فهل  
يجب على الأب أن يعطى كل واحد من الورثة حقه من المهر وكيف يقسم أرضها  
(أجاب) نعم يجب على الأب أن يدفع لكل واحد من الورثة حقه من الميراث  
فيجمع المهر وجميع ما خلفه غير المهر فيقسم ذلك على ثلاثة عشر سهم ما منها للبنت  
سنة وللزوج ثلاثة والأب اثنان والام اثنان أيضا والله أعلم (سئل) في رجل أشهد  
على نفسه في حال صحته أنه ليس له وارث الا فلان وهو أجنبي عنه وكان القائل  
بلاولاد والا آت جاء له ولد ثم مات الولد بعد موت والده عن ورثة معلومين فهل  
ما ذكره الرجل من الشهادات معمول به (أجاب) ما ذكره الرجل من قوله  
لا وارث لي الا فلان باطل لا يعمل به شرعا لان فيه ابطالا لقول الله تعالى يوم سيحكم  
الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وفيه اثبات للشيء قبل وجوده فلا  
يعمل به بوجه من الوجوه فجميع ما تركه لولده ومن كان معه وارثان كان كأمه  
ثم تلتقاء عن الولد الوارث للولد والأجنبي يرى منه والله أعلم (سئل) في رجل  
مات عن أولاد وكان واحدا منهم وهو أكبرهم انزل عن أبيه وحصل ما لاهل  
يدخل في تركه الأب (أجاب) جميع ما حصل الولد المنعزل عن أبيه له خاصة  
والله أعلم (سئل) في رجل عاى صدر منه لفظ كناية طلاق في حال حديثه  
وغضبه فاستفتى من هو العمد في الفتيا فأفتاه بعدم الوقوع لانه كناية ولا يقع  
بها الابنية الا يقع فعرضت على نائب الشرع الحنفى فردها على زوجها بموجب  
القوى وحكم بعدم وقوع الطلاق ثم ماتت عن زوجها المذكور وولدها منه  
وبنت منه فهل للولد أن يمنع والده من ارثه منها متعللا بما ذكر مع أن الزوج له  
معاشرها نحو ثمانين سنة (أجاب) هذا الولد المعارض لوالده فيما ذكر بلوح  
عليه علامة العقوق لمنعه حق والده المنصوص عليه في الكتاب بقوله جل  
جلاله وعظم سلطانه فان كان له ولد فلكم الربع مما تركن فهذا الذي يستحق  
من ميراثها الربع بالنص الذي لا يسوغ انكاره الا لمن سدد الدين وعبد الشيطان  
الرجيم وخالف النص القطعي القويم أولئك حزب الشيطان ألا ان حزب الشيطان  
هم الخاسرون فاتق الله ولا تكن من الغافلين فتلحق بالاخسرين أعمالا الذين

مطلب في امرأة ماتت عن  
بنت وزوج وأم وأب وكان  
الأب استولى على مهرها الخ

مطلب في رجل أشم في حال  
صحته انه ليس له وارث الا  
فلان وهو اجنبي عنه ثم  
مات الخ

مطلب في رجل مات عن  
أولاد وكان واحد انعزل عن  
أبيه وحصل مالا الخ  
مطلب في رجل عاى صدر  
منه لفظ كناية طلائف في حال  
غضبه فاقناه من هو وعده  
بالاقتناء بعدم الوقوع الخ

مطالب في رجل عامي صدر  
منه لفظ كناية طلائف في حال  
غضبه فاقناه من هو وعنده  
بالاقتناء بعدم الوقوع الخ



مطلب في امرأة ماتت عن زوجها وأختها وأختها الح

يسببون أنهم يحدون منها والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وبنتها وابن أختها وتركت ما يورث ومن يرث مع الزوج بماتته في حصته فهل له ذلك والمورث حصته من دار وغيرها (أجاب) للزوج الربع بإجماع المسلمين بنص القرآن المبين لأن زوجته ولدا وله بنتا النصف والربع الباقي بعد الفروض يأخذه ابن الأخ تعصيا فلا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم أن القرآن حق وعذاب القبر حق أن يعارض الزوج فيما خصه من زوجته لما في الحديث من منعه وأرث ميراثه منعه الله ميراثه من الجنة ولا ريب أن المانع للزوج حقه غاصب له لاستيلائه عليه بغير حق ولا ريب أن الغصب كبيرة من الكبائر فإني أرى الزوج حصته من الدار يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين روى أحمد بإسناد حسن أعظم الغلغل عند الله عز وجل ذراع في أرض تجددون الرجلين جارين في الأرض أو في الدار فية تقطع أحدهما من حظ صاحبه ذراعا إذا اقتطعه طوقه من سبع أرضين والطبراني من أخذ من طريق المسلمين شبرا جاء به يوم القيامة يحمله من سبع أرضين وفي منع الزوج ميراثه ما ذكر من العقوبة شمول ما ذكر له وزيادة وهي عدم إجراء أمر الله تعالى على موجب القرآن العظيم الداخل في عموم قول الله تعالى فلا ورث لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأختها الشقيقة وتركت ما يورث ومن جلة ذلك مهرها فانه باق بذمة زوجها فكيف تقسم تركتها (أجاب) جميع ما خلفته هذه المرأة من المهر وغيره للزوج منه النصف فرضا لأن زوجته لم تخط ولدا ولا لها الثلث ولاختها الشقيقة النصف فرضا وتقول ثمانية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله زوجة وبين أيديهما أسباب من غلة وزيت ودواب ودين وغير ذلك والزوجة تدعي أن ذلك لها وورثة الزوج يدعون ذلك فما الحكم الشرعي (أجاب) من أقام بينة من الزوجة أو ورثة الزوج على شيء له حكم له به وإذا لم يقم بينة ولا اختصاص لأحد منهما بيد فلكل من ورثة الزوج والزوجة تحليف فاذا حلفا جعل بينهما نصفين وإن صلح لأحدهما فقط لانا لو اعتبرنا ذلك لحكم في دباغ وعطار تداعيا عطارا ودباغا في أيديهما أن يكون لكل منهما ما يصلح له لأن الرجل قديم لك ما يصلح لامرأة من المساع وغيره والمرأة قد تملك ما يصلح له باليد وعبرة ابن حجر اختلاف الزوجان في أمتعة البيت ولومع الفرقة ولا بينة ولا اختصاص لأحدهما بيد فلكل تحليف الآخر فاذا حلفا جعل بينهما وإن صلح لأحدهما

مطلب في امرأة ماتت عن زوجها وأختها الشقيقة الح

مطلب رجل مات وله زوجة وبين أيديهما أسباب والزوجة تدعي ذلك لها وورثه يدعون ذلك الح

فقط أو حلف أحدهما فقط قضى له كالأختص باليد وحلف وكذا وارتبها  
 ووارث أحدهما انتهى والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأبيها  
 وخلفت ما يورث شرعا ومن جلة ذلك المهر المقبوض في يديها فما يخص كل واحد  
 منهم (أجاب) جميع ما خلفته هذه المرأة من ثياب وحيوان ومن ذلك مهرها  
 المقبوض للاب وكذلك ان بقي منه شيء في ذمة الزوج يقوم جميع ذلك والنصف  
 للزوج والنصف للاب ولكن مؤن التجهيز من كفن وغسل وحفر على الزوج  
 والله أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة واحد منهم انعزل عن أبيه مدة طويلة وبقي  
 الاخوان الاخران مع أبيهما مدة طويلة يعملان بالزراعة والفلاحة في مال أبيهما  
 من غير تمييز مات الاب ويريد أحدهما منع أخيه المعزول عن أبيه فما الحكم  
 في ذلك (أجاب) جميع ما خلفه الاب يقسم على أولاده الثلاثة أثلاثا لكل واحد  
 منهم ثلث وخروج الاخ عن عائلة أبيه لا يقتضى حرمانه من ميراثه لان أصل المال  
 للاب وتعب الولدين فيه يقع تبرعا كحرم ما في أرضه ورعيها الغنم وعلمها في شجره  
 نعم ما اكتسبه أحدهما بنفسه كأن رعى غنما للغير أو حرث عنده أو أحرث نفسه فله  
 ذلك وأما ما كان للاب من أرض وغنم وبقر وغلة وان عمل في ذلك الولدان لما علم  
 فهو له يقسم بينهم أثلاثا والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن موروث وترك  
 خالها شقيق أمها وبنتى بنت عمها ابن الوارث لها (أجاب) ميراث هذه المرأة لخالها  
 لانه ينزل عند أهل التنزيل منزلة الام والام مقدمة على بنت العم ولو وجدت فخالها  
 أقرب للميت وللوارث لانه مقدم على مذهب أهل التنزيل لسبقه للوارث وهي الام  
 وعلى مذهب أهل القرابة لقربه أيضا الى الميت ولا شيء منه لبنتى عمها أى الميتة  
 والله تعالى أعلم

### \* (كتاب الوصية) \*

(سئل) في رجل أوصى في مرض موته لثلاثة ثلث ماله بعد اخراج مؤن التجهيز ثم  
 مات بعد ساعة فهل هذه الوصية صحيحة يجب العمل بها (أجاب) نعم هذه الوصية  
 صحيحة يجب العمل بها شرعا ويصرف ثلث المال لثلاثة بينهم سواء ولا يجوز لأحد  
 المماضة في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في ولد كان في عائلة أبيه زوجته أبوه ودفع  
 المهر عما كسبه الولد وكسبه أبوه ثم لما مرض الاب مرض الموت أشهد على نفسه أن  
 جميع ما خلفه يكون لأولاده غير الزوج لكون أبيه زوجته فهل يكون هذا الاشهاد  
 صحيحا (أجاب) هذا الاشهاد لا يعمل به شرعا لان الميراث يثبت بعدم موت الموروث  
 قهرا فلا يصح لامورث اسقاطه فية قسم جميع ما خلفه الاب على الولد جميعا فليأخذ

مطلب في امرأة ماتت عن  
 زوجها وأبيها فما يخص كل  
 واحد منهما الخ

مطلب في ثلاثة أخوة واحد  
 منهم انعزل عن أبيه وبقي  
 الاخوان مع أبيهما

مطلب في امرأة ماتت عن  
 موروث ولها خال شقيق  
 أمها وبنتا عمها الخ

مطلب رجل أوصى في مرض  
 موته بثلث ماله لثلاثة اشخاص  
 ومات بعد ساعة الخ  
 مطلب في ولد كان في عائلة  
 أبيه الخ

المزوج حقه منه بحسب الارث حيث لم يجسر لاختوته وأما ما دفعه له أبوه في حياته فلكه بدفعه للزوجة وليس له فيه الرجوع لانه متبرع به والله أعلم (سئل) في رجل له ثلاثة أولاد قسم ماله في حياته بينهم وأبقى له قسما وكان انضم بحصته مع كبيرهم فلما نزل به مرض الموت قال حصتي التي خصتني لك يا ولدي سليمان فهل يختص بها عن أخويه اللذين لم يجبرا ما فعل واللهما (أجاب) ما خلفه الأب يقسم بين الأولاد الثلاثة لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث ولا سيما أن أخويه لم يجبرا ذلك ولا عبرة بقول الأب المذكور والله أعلم (سئل) في رجل عليه ديون كثيرة وله دار ومرض مرض الموت فوقف داره في مرضه المذكور فهل يصح هذا الوقف (أجاب) حيث كان الدين مستغرقا لتركته فلا يصح هذا الوقف لانه تبرع في مرض الموت ولا يصح إلا بعد وفاة الدين والله أعلم (سئل) في رجل أوصى لاهل رواق مجاورين به يزيدون وينقصون فمن المستحق للوصية من كان موجودا حين الوصية أو حين الموت أو حين قبض الوصية (أجاب) قال في المنهج وشرحه وملك الموصي له المعين للموصي به إنني ليس باعتراف بعد موت الموصي وقبل القبول موقوف ان قبل بان ملكه بالموت وان رد ما أن أنه للوارث انتهى فان قبل الفقراء القاطنون في الرواق بعد موت الموصي ملكوا الموصي به بعده فمن حدث بعد ذلك لاحق له في الوصية لتمسك الملك للموجودين والله أعلم (سئل) في امرأة أحضرت شهودا كثيرين من المسلمين وقالت لهم أن الذي ورثي بعد موتي لا يستحقه أخي ولا أهلي ولا أحد إلا هذا الرجل المعين وهو أجنبي عنها أشهدوا على بما أقول ولها أخ شقيق فما الحكم الشرعي (أجاب) لا ريب أن ما ذكره حكم الوصية لأن قولها الذي ورثي بعد موتي لا يستحقه إلا هذا الرجل أي بالوصية لقولها بعد موتي فان أجاز الأخ ذلك كله نفذ فيه كله واستحقه الرجل المذكور وان رد الأخ فلموصى له ثلث جميع ما خلفته إلا اخت قهرا على الأخ وله هو الثلثان بالميراث والله أعلم (سئل) في امرأة كان لها بنت مزوجة مع رجل ثم ماتت عنه وعن أمها ثم أرادت الحج الشريف فقالت لزوج بنتها ان رجعت فالكرم لي يعني حصتها منه وذلك انه كان أصدق بذتهاربعه والأفوه يعني الحصة لك ثم ماتت الأم أيضا في طريق الحج فما الحكم في ذلك (أجاب) بموت البنت رجعت نصف الربع وهو الثمن للزوج ميراثا وللأم نصفه الثاني وهو الثمن فرضا ورثا ثم ان هذا الثمن يكون منها وصية معلقة بموتها في طريق الحج وقد ماتت فان خرج هذا الثمن من الثلث أو زاد عليه وسمح الورثة فهو وصية منها للزوج بنتها والابان رد الورثة فله الثلث قهرا عليهم وتبسط التركة

مطلب رجل له ثلاث أولاد قسم ماله بينهم وأبقى له قسما ضمه لواحد منهم ثم مات فما الحكم الخ

مطلب رجل عليه دين وله دار وقفها في مرض موته ومات الخ

مطلب رجل أوصى لاهل رواق مجاورين يزيدون وينقصون الخ

مطلب امرأة أشهدت أن جميع ما وراءها بعد الموت لا يستحقه إلا فلان الخ

مطلب بنت ماتت عن أمها وروحها وكارأ صدقها ربع مكرم الخ

مطلب رجل نصبه الحاكم  
وصيا على أيتام وسلمه مفاتيح  
المصنعة الخ

وجميع الخلفات ويحسب هذا من الثلث والله أعلم (سئل) في رجل نصبه القاضي  
وصيا على أيتام وسلمه مفاتيح مصنعة أخيه وفيها صابون كثير فعهد الوصي  
المذكور إلى حصه من صابونها وخيأه في أبار المصنعة المذكورة ثم إن الوصي استخف  
ببقية الورثة البالغين وأخذ بقية ما في المصنعة من الصابون وتصرف فيها من غير  
مشورتهم ولا استطلاع أحد منهم فهل بتضيعة الصابون يعد خائناً ويجب عزله عن  
الوصاية شرعاً وهل يلزمه التعزير على أخذه حصه البالغين ونقصها وتصرفه فيها  
من غير إجازتهم ولا مشورتهم وهل يصدق قوله فلان وضع الصابون في البئر بعد  
اقراره أنه وضعه وإذا أقام بينة تقبل إذا كان الحس والظاهر يكذبه لكون المفاتيح  
ما خرجت من يده إلى أحد لا قبله ولا بعده (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي  
بأن أقر الوصي بأخذ الصابون واختلاسه أو شهدت عليه بينة بذلك فسق بذلك  
وكذا أخذه حصه البالغين العاقلين بلا إذن شرعي مفسق والفسق ينعزل به  
الوصي من الميت وقيم القاضي كافي هذا السؤال فيجب على ولي المرضع أن الله له  
الأجر البحث عن ذلك ونصبه الصالح ورفع الفاسق لانه نائب عن القصر فيجب  
عليه ما ينفعه بين يدي الله تعالى ورسوله فان الله تعالى ورسوله أوصى بالضعيفين  
المرأة والتصغير خيراً والله أعلم (سئل) عن رجل أوصى حال حياته أن يكون  
لابن ابنه من متروكاته إذا مات مثل نصيب ابنه ثم مات عن زوجة وأم وابن وبنتين  
وترك ميراثاً فكيف يقسم الميراث هل تخرج الوصية أولاً من التركة ثم يقسم الباقي  
على الورثة وإذا قلتم بخروج الوصية أولاً فكيف يكون إخراجها قبل العلم بما يخص  
ابن الميت منها حتى يعطى الموصي له مثله ثم يقسم الباقي على الورثة أو يعطى  
صاحب القرض وهو الزوجة والأولاد فرضهم ما يقسم الباقي بعد حجب ابن العصبية  
وهو الابن والبنات لتكون حصه ابن الميت معلومة فيعطى الموصي له قدرها وم  
تصح المسئلة أو ضحو الجواب (أجاب) اعلم أن هذه الصورة وأشباهها الواقع فيها  
الوصية بمثل نصيب الوارث المعين أو أنصباؤه الكل كما إذا أوصى أن يبدل نصيب ابنه  
أو بمثل نصيب أحد بنيه أو بمثل نصيب اثنين أو بمثل أنصباؤه بنيه فتصح الوصية  
قطعا عند من يقول بالصحة في الوصية بالكل ثم فيما يستحقه الموصي له خلاف فعند  
الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وتابعيهم واللازلي ومغيرة الضبي وشريك والحسن بن  
صالح والشعبي والنخعي والثوري والقرظيين وأهل البصرة والجمهور يزاد على مسئلة  
الورثة للموصي له مثل سهم الوارث المنسبه بنصيبه واحداً كان أو أكثر ثم يقسم  
مجموع السهام على الموصي له والورثة يحصل للموصي له كوارث آخر مثل

مطلب في اتفاق الشافعية  
والحنفية في هذه المسئلة الخ

المشبه به فيستحق مثله في المسئلة التي في السؤال تصع من ستة وتسعين يرازمثل  
 نصيب الابن وهو أربعة وثلاثون يحصل مائة وثلاثون ~~كأن~~ أن الموصي مات عن  
 ولدتين ومن ذكر وهو الظاهر من حال الجد الميت الموصي أن ينزل ولدوله منزلة  
 ولده لئلا يأخذ ابن الاخ حصة ابنه لو كان حياً فبأخذ ابن ابنه مثل ابنه ونسبة الاربعة  
 وثلاثين التي يأخذها ابن الابن بالوصية أقل من الثلث فلا يحتاج في الوصية  
 الى اجازة لما علم وبيناهم قرطبة أن للزوجة قيراطين وجزءين من ثلاثة عشر  
 جزءاً من قيراط وأربعة أخماس من ثلاثة عشر جزءاً من القيراط وللأم قيراطين  
 واثني عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من القيراط وخمسي جزء من ثلاثة عشر جزءاً من  
 القيراط وللابن ستة قراريط وثلاثة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً من القيراط وثلاثة  
 أخماس جزء من ثلاثة عشر جزءاً من القيراط ولابن الابن الموصي له المنزل منزلة  
 الابن مثل عمه ولكل بنت ثلاثة قراريط وجزء قيراط من ثلاثة عشر جزءاً من  
 القيراط وأربعة أخماس جزء من ثلاثة عشر جزءاً من القيراط هكذا الحكم عند  
 من ذكر من الاثمة وعند مالك وأهل المدينة وابن أبي ليلى وزفر وداود يعطى  
 الموصي له مثل ذلك النصيب من أصل المسئلة غير مزيد عليه شيء من يرون ذلك  
 النصيب من أصل المال قبل اعتبار الوصية فيعطى للموصي له ثم يقسم باقيه بين  
 الورثة ان كان له باق فان كان له ابن واحد لا يرثه غيره وأوصى لزيد بمثل نصيبه فله  
 على قول الجمهور النصف فيجعل ~~كأن~~ ابن ثمان منهم الشافعي وأحمد وأبو حنيفة  
 وتابعهم وعلى قول الآخرين وهم مالك وموافقه الكحل ولا شيء للابن وهذا  
 اذا أجاز الابن الوصية وان رد الابن الوصية رجعت عند الكحل الى الثلث ثم المسئلة  
 المذكورة في السؤال الموافقة لصدور السؤال المخرج على مذهب مالك وقد علمت  
 أنه لا اشكال فيه فبطل قول السائل كيف يكون اخراجها الى آخره يخرج  
 عنده للموصي له أربعة وثلاثون مثل نصيب الابن وهي تزيد على الثلث بسهمين  
 فان ردهما الورثة رجعا لهم وان أجازوا أخذهما الموصي له وان ردوا أحدهم ففي  
 ذلك خمس صور وان رد اثنين وأجاز الباقي ففيه عشر صور ولا يخفى عليك ما اذا  
 أجاز ثلاثة ورده الباقي كم فيها صورة وما اذا أجاز أربعة ورده واحد وانما صححناها  
 على مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد لانه مذهب ائمة الجمهور وعليه المعول  
 ولا يخفى عليك تعديها على مذهب مالك ومن تبعه وهذا باب واسع شاسع ويستد  
 أمره اذا اشتمل على ردود كما اترك ثلاثة بنين وأوصى لزيد بمثل نصيب أحدهم  
 فيربع جميع المال وله مردود نصيب أحدهم الاسبع جميع المال فهذه من

الدوريات وأما التي في السؤال فليست منها ولو بسطت الكلام فيها واشباهها  
لاحتل الكلام مجلدا والله تعالى أعلم (سئل) في قاصر له عم وله مال ولكنه  
يخشى على المال منه ضياعا نكاحا لله وعدم عدا الله فهل يجب على القاضي وصحاء  
المسلمين نزع المال منه ووضعه تحت يد أمين (أجاب) ليس تجب على القاصر غير  
الاب والجد ان يلى مال القاصر قهرا وانما اصل ولاية مال القاصر للاب فالجد  
فالوصى فالقاضي فانه هذا صريح كلام المنهج وغيره من كتب الفقه ولا يجوز ولا  
يصح من قاض أن ينصب قاصدا على مال قاصر فان نصب أمينا ثم فسق وجب عزله  
قال في المنهج وينزل ولي من أب وجد ووصى وقاض وقيه بفسق فاذا ثبت فسقه  
وجب على القاضي نزع المال منه ودفعه لمن يتصرف فيه بالمصلحة والله أعلم  
(سئل) في رجل جعل زوجته وصية على أولاده منها بعد موته ثم عن له الرجوع  
عن ذلك وجعل ابنه البالغ الرشيد وصيا وأشهد على ذلك شهودا ثم مات فهل اذا  
أقام الابن البينة الشرعية وشهدت له بالوصية وبالرجوع عن وصاية الأم بعد  
الدعوى الصحيحة تقبل بينته على الأم من أمور الوصاية خصوصا مع عدم رشدها  
واذا تصرف في أمور الوصاية مدة والابن مشاهد لتصرفها ساكت عن الدعوى  
لعذر شرعي مانع له عن المعارضة يكون قادم في سماع دعواه وبينته أم كيف الحال  
(أجاب) نص أئمتنا قاطبة على أن الإيصاء جائز من الطرفين من طرف الموصى فله  
الرجوع عن الإيصاء ومن طرف الوصى فله ردها متى شاء الا أن يخشى ضياع  
المال والاطفال أو تعين بأن لم يكن أحدي يصلح للإيصاء غيره فاذا ثبت بالبينة  
العادلة الرجوع الموصى عن الأم ونصب الابن وصيا بطلت وصايتها على أنها من  
أصلها غير صحيحة لان شرط الوصى العدالة الظاهرة والباطنة على المعتمد ولا يمنع  
سكوت الابن على التصرف من ثبوت حق الوصاية له ولا سيما مع ظهور دخل يوقظه  
على القبول ولا سيما مع وجود العذر المانع له من الدعوى ولا سيما ما علمت من  
بطلان الإيصاء لها من أصله لعدم رشدها والله أعلم (سئل) في رجل مات  
فاستقرض أهله من رجل مبلغا معلوما لمؤن التجهيز ولوازمه واسقاط صلاة عنه  
أوصى به فاقترضهم وقد خلف مالا كثيرا فهل يلزم أهله ان يدفعوا ما استقرضوه  
ويحرم عليهم تأخيرهم وهل هو دين على الميت تحبس روح الميت عليه حتى يقضى  
(أجاب) لا ريب أن المقرض يلزمه وفاء ما اقترضه لانه لم يمت ولم يمت ولم يمت ولم يمت  
لازمة للميت على الورثة تؤخذ منهم قهرا وتقدم على الدين المطلق لانها ألزم وحيث  
أوصى بإسقاط الصلاة جرت مجرى الوصية وعبارة ابن حجر في الصلاة قول انها

مطلب في قاصر له عم وله  
مال يخشى عليه الضياع منه  
الح

مطلب في رجل جعل  
زوجته وصية على أولاده  
منها ثم رجع الح

مطلب رجل مات  
فاستقرض أهله مبلغا  
لتجهيزه من رجل الح



مطلب في رجل دفع لآخر  
أمانة وقال أربطها تحت  
ابطال فتقلها الى عدل  
واذني ضياعها الخ

مطلب في امرأة اسمها  
غزيرة تدعي أنها دفعت  
أمانة لعلية وهي تكرر الخ

مطلب في بنت قاصرة مات  
زوجها بمكة المشرفة ولها  
مصدق عليه حملها بعض  
الناس الخ

مطلب في رجل دفع لآخر  
صوفاً لينسجه له فأرسل  
أخاه وقال ادفعه له فامتنع  
ثم ضاع الخ

مطلب في رجل أودع مع  
آخر حجارة ومعه حجارة  
أخرى ففرضت بحملها فحملها  
على الحمار الوديع

مطلب امرأة دفعت أربع  
سخول لصبي لقطعهما  
وأخذت منه نظيرها الخ

تفعل عنه أرمي به الملاحك العبادي عن الشافعي وغيره عن اسحق وعطاء بن  
ذبيح لكنه معلول بل تفعل ابن برفان عن القديم أنه يلزم الولي إذا خلف تركة أن  
يعلى عنه كالصوم ووجه عليه كثير من أصحابنا أنه يطعم عن كل صلاة مدا واختار  
جميع من عتق المتأخرين الأول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه انتهى فيلزم أهل  
الميت دفع ما اقترضوه ويحرم عليهم تأخيرها فإن ماتوا ورواه عليهم حبست أرواحهم  
وأمانه الميت فتحبس عن مقامها يدنيه الذي لزم ذمته لا عن هذا والله أعلم

\*(كتاب الوديعة)\*

(سئل) في رجل دفع لآخر أمانة وقال أربطها تحت ابطال ثم انه خرجت  
عليه قطاع الطريق فنقلها الى عدل واذني أنها ضاعت فهل يكون ضامناً  
(أجاب) قال في المنهج وقد تضمن بعوارض كأن ينقلها من عدل أو دار لاخرى  
دونها حرزاً انتهى فمعلوم أن العدل دون تحت الابط في الحرز فيكون الوديعة ضامناً  
للوديعة لانه عرض الضياع والله أعلم (سئل) في امرأة اسمها غزيرة تدعي أنها  
دفعت أمانة لعلية وهي تنكر وصاحبة الأمانة تطالبها من أبي عليه فهل يطالب بها  
(أجاب) لا طلب لصاحب الأمانة على أبي عليه إذا لم يتسلم منها شيئاً وانما الطلب  
على ابنته حتى تبين وجهها شرعياً تسلم منه والله أعلم (سئل) في بنت قاصرة مات  
زوجها بمكة المشرفة وحملها بعض الناس الى بيت المقدس ولها على زوجها الميت مهر  
يريد المالك على تركته جعل حملها بدل صدقها فهل له ذلك أولاً (أجاب) ليس  
لأنه تكلم معارضة الزوجة فيما لها من المهر وغيره إذا لا أجره عليهم إلا للزوج ولا غيره  
لعدم وقوع صحة عقد الأجارة مع حالان الشارع ألغى عيارتها والحامل لها متبرع  
والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر صوفاً لينسجه له فأرسل أخاه وقال له ادفع  
ذلك له فامتنع ثم ضاع فهل يكون ضامناً له (أجاب) نعم يكون ضامناً لذلك لما صرح به  
في الروض في باب الوديعة فقال وإن قال اعط وكيلي وتمكن من أعصائه ضمه  
بالتأخير ولو لم يطالبه الوكيل به والله أعلم (سئل) في رجل أودع مع آخر حجارة  
ومعه أخرى ففرضت بحملها فحملها على الحمار الوديع فوق حملها فماتت بزيادة الحمل  
فهل يكون ضامناً لها (أجاب) نعم يضمن الوديعة الحمل للحجارة لا من تعديه  
بذلك ولزيادة الحمل عليها فوق طاقتها والله أعلم (سئل) في امرأة كأمه دفعت  
أربعة سخول لصبي لقطعهما وأخذت منه أربعة سخول غير ذلك فأكل  
الدب الأربعة التي مع الصبي فهل يكون ضامناً لها والحال أنها أخذت الأربعة  
بدل الذي أكله الدب فهل يجب عليها رد مالها (أجاب) ما تلف تحت يد الصبي

لا يكون ضامنا له هو ولا وليه وما تلف تحت يد المرأة تكون ضامنة له لانها كاملة  
أخذت من غير كامل ولا ضمان على الصبي لانها مضية لها قال في المنهج وشرحه  
فلو أودعه نحو مبي كحنون ومحبور سفة ضمن ما أخذه منه لانه وضع يده عليه بغير  
إذن معتبر ولا نزول الضمان الا بالرد الى ولي أمره وفي عكسه بان أودع شخص نحو  
مبي انما يضمن بآلة لافه فلا يضمنه بتلف عنده اذ لا يلزمه الحفظ فيجب على المرأة رد  
السخول الى ولي الصبي والله أعلم (سئل) في رجل له عند آخر دراهم فطالبه بها  
فقال له خذ هذه السكين وبها واحسب عنها من دراهمك فقال صاحب الدراهم  
لا آخذها فاني أخاف أن تضيع فقال صاحبها ان راحت فليس عليك شيء فأخذها  
فسميت منه فطالبه بها فهل تلزمه والحالة هذه (أجاب) حيث كان سبب الضياع  
خفيا كالسرقة فيحلف له الآخذ للسكين عينا انها سرقت ويبرأ منها لانه أمين والله  
أعلم (سئل) في امرأة وضعت عند اختها علبة لا تعلم ما في داخلها والا ن اختها  
تدعي أن داخلها دراهم فما الواجب على الاخت المودعة (أجاب) ليس للاخت  
المودعة على اختها المودعة الا اليقين فتخاف لها ما وجدت فيها دراهم والله أعلم  
(سئل) في رجل دفع لآخر ثوبين ليبحث عليهم ما له فدعت حاجة لسفر الحراث  
ودفعها لآخيه ليبحث عليهم ما كانه فأخذت أحدهما بدعابة فهل يكون الحراث  
ضامنا له أم لا (أجاب) حيث كان المال غائبا وضمان الأخ أمين فلا ضمان  
على الحراث ولا على أخيه على أن له استنابة مثل أخيه في ذلك كما صرحوا به في باب  
الوديعة المحق بها نظائرها والله أعلم (سئل) عن رجل أودع عند آخر فرسا  
وأذن له بالتصرف فيها ببيع وغيره فحصل لها مرض يخاف عليها منه فشهد أهل  
الخبرة انه اذا لم يمسكه يحصل لها ضرر بل ربما أدى ذلك لموتها فكواها فحصل لها  
الشفاء فهل اذا حصل بالسكى نقص يكون الوديعة ضامنا له (أجاب) نص أئمة على  
أن من الضمان ترك متلفاتها أي الوديعة بحيث فعل الرجل بها ما أخبر به أهل  
الخبرة من السكى فلا ضمان عليه لانه فعل ما هو الواجب عليه شرعا فلو ترك السكى  
المذكور وماتت ضمنها والله أعلم (سئل) في رجل دفعت له زوجته أمانة وامرأة  
أخرى دفعت له أمانة أخرى ليشتري لها قفلة أرزفاشتري لهما الارز فلقية أعراي  
فأخذ منه ثم انتزعه من الأعراي ما كم فهل يكون ضامنا لمرأتين ما دفعتهما له  
(أجاب) حيث لم يحصل من الرجل الامين تقصير وأخذ ذلك قهرا عليه فلا ضمان  
عليه لهما لعدم تقصيره والله أعلم (سئل) في رجل استودع لآخر حجارة بد أن دفع له  
الاجرة والا ن يدعي صاحب الحجارة أنه قصر في حفظها فهل يلزم المستودع قيمة

مطلب رجل له عند آخر  
دراهم فطالبه بها فقال  
خذ هذه السكين وبها  
واحسبها من مالك

مطلب امرأة وضعت عند  
اختها علبة لا تعلم ما فيها  
واختها تدعي أن فيها  
دراهم الخ

مطلب رجل دفع لآخر  
ثوبين ليبحث عليهم  
فسافر وتركها عند  
أخيه

مطلب رجل أودع عند  
آخر فرسا وأذن له  
بالتصرف فيها فحصل  
لها مرض يخاف منه  
فكواها بالنار الخ

مطلب رجل دفعت له  
زوجته أمانة وامرأة أخرى  
دفعت له أمانة ليشتري  
لها أرزفا فعل فلقية  
أعراي فأخذ منه فما  
الحكم

الجارية سببت قصير في حفظها (أجاب) عبارة ابن جبر ومثل ذلك مسألة الجماعي أن  
 قصير في الحفظ كأن نام أو نكس أو غاب ولم يستغفلها غيره أي وهو مثله كما هو ظاهر  
 وإن فسدت الاجارة وكذا الدواب في الخان فلا يضمنها الخاني إلا أن قبل الاستغفلة  
 أو الاجرة وليس من التقريب فهم ما لو كان يلاحظه كالعادة فتغفله سارق  
 أو خرجت الدابة في بعض غفلاته لأنه لم يقصر في الحفظ المعتاد وظاهر أنه يقبل قوله  
 فيه بيمينته لأن الأصل عدم التقصير والله أعلم (سئل) في قرية حصل في جانب منها  
 نهب فجاء رجل إلى آخر فقال له اذهب معي حتى أدفع لك حوائج زوجتي لثلاث  
 تنهب فقال له ما هي فقال له خنخال وسوارقان وشبستان فجاء إلى الدار فأخرج  
 الرجل صرة فأعطاهما إلى الآخر ولم يدري ما فيها غير ما ذكره فلما خرج من الدار دفع  
 الصرة لأخته فسمعت صياحا فخافت أن يكون النهب في دارها فرمت الصرة  
 على عريش ثم لما أمنت لم تر الصرة فجاء الرجل المودع وقال للمودع أنت مقصر  
 في الوديعة وأدعي أن في الصرة زيادة على ما ذكره ويدعي رجل آخر أن لزوجته  
 أيضا في هذه الصرة حوائج فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث كانت الاخت أمينة  
 وكانت الوديعة تحت نظر المودع بأن كان مع أخته وهو يلاحظها ولم يعلم برمي أخته  
 لما على العريش كانت الاخت هي الضامنة لها لأنها هي المضبعة لها لأن مثل هذه  
 الوديعة لا توضع على العريش لأنها إنما توضع في مثل مخزن أو صندوق وإن اختلف  
 شرط من الشروط الثلاثة كان الضمان عليه وقرار الضمان على من تلفت تحت يده  
 وعلى كل يصدق الغارم من الاخت والآخر حيث لم يوجد بيان خلاف مجرد دعوى  
 الزيادة ولا عبارة بدعوى الرجل الآخر أن لزوجته في الصرة حوائج إن لم يصدقه  
 المودع وإن صدقه بشيء عمل به والاحلف له على مدعاه هذا إذ لم تقم بينة والاعمال  
 بها اه (سئل) في رجل دفع لأخيه مقدار من الزيت ليوصله لفلان المعين ويأتي له  
 منه بسند فادعي وصول الزيت وأنكره المرسل إليه فهل يصدق الوديعة بيمينته وهل  
 الاقتناء بتصديقه خطأ (أجاب) لا يصدق الوديعة بيمينته في الدفع إلى المرسل إليه  
 المعين والاقتناء بتصديقه خطأ صريح خلاف نصوص المذهب منطوقا ومفهوما  
 أما الأول فقال في الروض وشرحه فان أودعه أي الأمين أيها بتعيين المالك له  
 فبالعكس فيصدق ادعي الرذالي المالك لا إلى من أودعه وقال في العباب يلزم  
 الوديعة الأشهاد عند الدفع لو كيل المالك وكذا الأمور بالإداع عند إعطاء  
 الوديعة وأما الثاني فنقول الفقهاء يصدق الوديعة في دعوى الرذالي من اتهمه  
 فهو مه من لم ياتمه لا يصدق كالأورث والوكيل والمعين هنا فان أقام الوديعة

مطلب قسرية حصل  
 في جانب منها نهب فجاء  
 رجل إلى آخر فقال له  
 اذهب معي حتى أدفع  
 معك حوائج زوجتي الخ

مطلب رجل دفع لأخيه  
 مقدار من الزيت ليوصله  
 لفلان المعين ويأتي إليه  
 بسند الخ

بينه أنه دفع الزيت الى المعين فذاك والاغرم مثله لانه مشى ولا يكتفى منه باليمين  
 والله أعلم (سئل) عن رجل أودع امرأة أمانة وطلبها منها فقالت انها مصونة  
 في حرزها ثم صار للبلد خراب فطلبها منها فادعت أنها دفعتها الى أمه فانكرت الام  
 أخذها ثم ادعت بعد مدة أنها نسيتها وضاعت فهل تكون ضامنة لها والحالة هذه  
 (أجاب) نعم المرأة ضامنة للوديعة لا مورثها كونه طلبها ولم تدفعها له ومنها  
 ادعاء دفعها لأمه وهي ليست وكيلة عنه وتبين كذبها ومنها ضياعها لها فانها  
 تضمنها ولو كانت ناسية لها كما صرح بذلك في الروض والله أعلم (سئل) في خربة  
 وقع بها خوف في إحدى قبيلتيها فجاءت امرأة من الخائفين ووضعت عند امرأة  
 من الأمنيين دراهم لتأمن عليها فأمنت الخائفة وحصل لآمنة خوف فطلبت  
 المرأة أمانتها فلم تدفعها لها ثم ادعت المرأة ضياعها ولم يعلم لبيتها نهب فهل تكون  
 ضامنة لها (أجاب) متى طلب مالك الوديعة الوديعة وهو أهل وأخر الوديعة من غير  
 عذر يكون ضامنا لها كما صرحوا به في المتن فالمرأة المؤخرة دفع الوديعة لمالكها  
 بلا عذر ضامنة لها وإن فرض أنها ضاعت لتقصيرها بالتأخير والله أعلم (سئل)  
 في رجل من قرية معه عدول وأرضها على حمار من حمار أهل القرية ورجل آخر  
 يدعى أنه وضع عدوله أيضا على هذا الحمار وساق الحمار ثم جاء مالكه وساق  
 الحمار فضاغت عدول الثاني فهل يكون الواضع الأول ضامنا لها (أجاب)  
 لا يخفى أن واضع العدول الثاني لم يستأمن عليها الواضع الأول حتى يكون وديعا  
 ولا مالك الحمار بل هو غاصب له بوضعه من غير إذن فعلي فرض صدقه يكون هو  
 المضيع لها وأما سوق الحمار فقد زالت يده عنه سواء مالكة له ومالكة غير أمين  
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أودعت امرأة أخرى مبلغا من الدراهم  
 ثم طلبته منها فامتنعت ثم ادعت ضياع المبلغ فهل تضمن المودعة حيث امتنعت  
 من دفع الوديعة لأم وديعة وإذا قلتم تضمن فهل القول قولها في مقدار الوديعة  
 حيث لم يكن مع المودعة بينة شرعية بمقدارها (أجاب) حيث كانت بينة  
 بمقدار الوديعة المطلوبة الواقع فيها الامتناع من المودعة عمل بها والا فالقول قول  
 الغارمة بيمينها جريا على القاعدة أن القول قول الغارم بيمينه والله أعلم (سئل)  
 في رجل شرى ثيابا في غنم ثم اقتسمها وقال أحدهما لشرى بكم دع حصتي من الغنم  
 عندك حتى أنظر لها راعيا فوافقه الآخر فجاء جماعة ونهبوا الغنم كلها وأدعوا  
 أرلهم حقا على الذي كانت عنده الغنم فذهب الآخر وقال اني فيه اغنما وقالوا له  
 خذ غنمك فأخذها وأخذ من جالته اثنا عشر بكرة فقال له شريكه هذه الغنم من

مطلب رجل أودع امرأة  
 أمانة ثم صار للبلد خراب الخ

مطلب في خربة وقع بها  
 خوف في إحدى قبيلتيها  
 فجاءت امرأة من الخائفين الخ

مطلب رجل معه عدول  
 وضعها على حمار من حمار  
 أهل قرية ورجل آخر يدعى  
 أنه وضع عدوله أيضا الخ

مطلب امرأة أودعت امرأة  
 أخرى دراهم ثم طلبتهم منها  
 فامتنعت الخ

مطلب شريكان في غنم  
 اقتسماها فقال أحدهما  
 لشرى بكم دع حصتي الخ

عنها وأخذها منه والا تن يريد أن يرجع عليه فيها ويقول أنا الذي خلصتها  
فهل له ذلك أولا (أجاب) حيث أخذ الشريك غنمه فليس للرجل رجوع  
عليه بها إلا حق له فيها وصاحب الغنم أحق فلا يصح لدعوى المدعي لأنه لم يدع  
حقا والله أعلم (سئل) عن رجل ذمي أمين في مصبنة تدفع له الناس دراهم  
يعمل لها صابونا فدفع له ذمي مثله مالا وعمل له صابونا وسلبه له ثم مات الرجل  
الذي أخذ الصابون ومضى على ذلك نحو اثنا عشر سنة والا أن الورثة يدعون  
عليه بذلك فما الحكم الشرعي (أجاب) صرح العلماء فاطبة أن كل أمين  
ادعى الرذع على من ائتمنه يصدق بيمينه فيصدق الذي الأمين في دعوى الرذع على  
من ائتمنه لأن خلاصة الأمر أنه وكيل عنه وهو أمين فيصدق والله أعلم (سئل)  
في رجل ذمي عنده فرس أخذها منه آخر فحصل له خوف فركبها تابعه إليه وخرجها  
يا فافأخذها منه قهرا عليه الأعراب وهو يدعي أنها عنده أمانة ومالكها يقول  
أنه أخذها في السوم فهل يكون ضامنا لها (أجاب) لا ريب أن الفرس  
المدكورة مضمونة على الآخذ سواء كانت أمانة لأنه لم يتصرف الأمين بما يؤدى  
إلى تلفها أم كانت عنده للسوم لأن المأخوذه مضمون أيضا وإن لم يتعد به فكيف  
وقد تعدى بركابها فعلى كل حال الآخذ ضامن لها المركب لها لتعدي بركابه  
الغير والراكب لأنه استولى عليها فيضمنها ضمان غصب والله أعلم (سئل)  
في رجل أودع آخر عقالها الوديع ثم ضاعت منه فهل يكون ضامنا لها  
(أجاب) الواجب على الوديع أن يحفظ الوديع في حرزها فلما اتقلها معه كان  
ضامنا وان ضاعت بغير تقصير فعليه قيمتها ماله الكفا والله أعلم (سئل) عن رجل  
له حانوت عهد يحفظ الدواب فجاء رجل من غير حضوره فوضع دابته ثم ادعى أنها  
ضاعت فهل يكون صاحب الحانوت ضامنا لها أولا (أجاب) حيث وضع الرجل  
دابته ولم يستخفظه عليها ولا دفع له أجره لا يكون ضامنا لها إذا ضاعت قال ابن حجر  
ومثل ذلك الجماعي والدواب في الخان لا يضمنها الخاني إلا أن قبل الاستخفاظ  
أو لاجرة وليس من التفريط فيها مالا لو كان يلاحظه كإعادة فتغفله سارق  
أو خرجت الدابة في بعض غفلاته لأنه لم يقصر في الحفظ المعتاد وظاهر أنه يقبل  
قوله بيمينه لأن الأصل عدم التقصير والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر  
أمانة من بيت المقدس ليأخذها إلى نابلس فأخذها وسافر بها إلى لاوتخلف عن  
القافية بهامع رجل وعدل عن الطريق وادعى أنه قام عليه جيش وأخذها وعزاه  
وعرى الرجل وسلم القفل جميعا فهل يكون ضامنا لها (أجاب) لا ريب أن هذا

مطلب ذمي في مصبنة تدفع  
له الناس دراهم يعمل صابونا  
فدفع ذمي آخر له مالا الخ

مطلب رجل عنده فرس  
أخذها منه آخر فحصل  
خوف فركبها تابعه إليه وخرجها  
من بافا الخ

مطلب رجل أودع آخر عقالها  
ونقلها الوديع ثم ضاعت  
فما الحكم  
مطلب رجل له حانوت عهد  
يحفظ الدواب فجاء رجل  
من غير حضوره ووضع دابته  
الخ

مطلب رجل دفع لآخر أمانة  
من بيت المقدس ليأخذها  
إلى نابلس وسافر بها  
إلى لاوتخ



غير ومن وجوه أحدها السفر بها ليلا الثاني انفرادها بها عن القافلة الثالث  
عدوله عن الطريق المعتاد الرابع تخلفه بها الخامس ان هذا السبب المدعى  
ضياها به لم يعرف هو ولا عومه ومتى لم يعرف السبب ولا عومه فلا بد من اقامة  
البينة على الضميمة ثم يختلف على التلف لاحتمال سلامتها الماذ كروه في اقسام  
دعوى تلف الوديعة فهذه الامور تقتضي ضمان الرجل للوديعة والله أعلم (سئل)  
في رجل اودع آخر مبلغا معلوما ونهاه ان يدفعه لا اتمه فدفعه لا اتمه ووضعته عندها  
على سطح دارها فسرقته من السطح فهل يكون الرجل ضامنا لها أم لا (اجاب)  
لا ريب ان الرجل الوديعة يغرم الدراهم لخالفته النهي على أنه وان لم يمتد له  
أن يضعها عند غيره بلا موجب على أن السطح ليس هو حرز الدراهم بل هو ضياع  
لها فهو مقرر على كل حال فجزاء تقصيره ان يغرم المبلغ المذكور والله أعلم  
(سئل) في رجل اودع آخر حمارا ثم انه دفع الوديعة الحمار الى آخر فسافر به  
الى بلاد غرة وأخذ منه حاكمها فما الحكم الشرعي (اجاب) لا ريب  
ان الوديعة الاقل متعددة دفعه للثاني والثاني متعد بوجهين بوضع يده عليه بغير  
حق وتعد به بسفره به فلصاحبه أن يطالب الاقل لما علم والثاني لانه تلف تحت  
يده والله أعلم (سئل) في متكم على اوقاف نصب جابيا يجبي له ما يتحصل من  
ريع الاوقاف ويدفعه اليه ثم مات المتكلم على الاوقاف المذكورة والا آن الورثة  
يدعون على الجابي بأنه لم يوصل ريع الاوقاف الى المورث ويطالبونه بذلك وهو  
يدعي الدفع الى المورث فهل يصدق في دعواه الدفع الى المورث بيمينه (اجاب)  
لا ريب أن الجابي المذكور أمين وكل أمين ادعى الرد على من ائتمنه يصدق بيمينه  
كما أفتى به ابن الصلاح بأن الجابي للوقف يصدق في دعواه الرد على الذي نصبه  
للجباية وعبارة الروض يصدق الوديعة في دعواه بيمينه وان وقع نزاعه مع وارث  
المالك لان المالك ائتمنه انتهى وقد سؤوا بين الوديعة والوكيل والشرط  
وعامل القراض والجابي في رد ما جباها على الذي استأجره للجباية فهنا يصدق  
الأمين في دعوى الرد على من ائتمنه وان وقع النزاع مع الوارث المذكور سواء قلنا  
ان المذكور وكيل وهو ظاهر أو منصوب من المالك للتصرف لانه ارتضاء وائتمنه  
ومثل ذلك عند السادة الحنفية وعبارة الشيخ حسن في بعض رسائله في الجواب  
عن نظير هذا السؤال فأجبت بأنه يقبل قوله بيمينه لبراءة ذمته مما قبض لانه  
أمين يدعي ايصال الامانة لمستحقها والسؤال معروض مع الوارث والله أعلم  
(سئل) في قرية وقع فيها خوف من حاكم فخرج أهلها وتفرقوا في البلاد فجاء

مطلب رجل اودع آخر مبلغا  
ونهاه عن دفعه لا اتمه الخ

مطلب رجل اودع آخر حمارا  
والوديعة دفعه الى غيره الخ

مطلب اتفاق الشافعية  
والحنفية في متكم على  
أوقاف نصب جابيا يحصل له  
ريع الاوقاف الخ

مطلب قرية وقع بها خوف  
من حاكم فتفرق أهلها  
في البلاد فجاء رجل ووضع  
عند آخر امانة الخ



رجل منهم بأمانة ووضعها عند رجل في قرية أخرى ولما وضع عبد توجه للحاكم وأخبره بها فأرسل طلبها من الوديع فأنكر فقال العبد للحاكم أرسلني أنا أعرف موضعها فأرسله مع جماعة ودلهم عليها فأخذها فهل يكون الوديع ضامنا لها أم لا (أجاب) حيث تسلمها جماعة الحاكم العام الولاية وأخذوا الوديعة بأنفسهم من غير تسليم من الوديع للوديعة فلا ضمان فان سلمها الوديع بنفسه ولو بأكرام الحاكم كان ضامنا لها كما صرح بذلك متن المنهاج وشرحه لابن حجر كغيرهما من المتون والشروح والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم ومصاعا والحال أن الزمن زمن خوف فأخذها ودفنها في بيته ثم إنه أخذ ينقل أسبابه إلى بلد أخرى خوفا من النيب وترك الوديعة في محلها وهو متمسك من أخذها وسافر إلى بلد أخرى ولم يأخذها معه والحال أنه يمكن أن يأخذها من غير أن ينفق ربه العدو فهل تلزمه (أجاب) عبارة ابن حجر مع متن المنهاج فان دفتها ولو في حرز وسافر ضمن لانه عرضها للضياع انتهى فافهم قوله ولو في حرز أنه لو دفتها في غير حرز كما في صورة السؤال أنه يضمن بالطريق الأولى لان وقوع الخوف في البلدي يصيرها غير حرز حتى لو أعلم بها في هذه الحالة أمينا راقها ضمن قال الخطيب وخرج بقولي حرز مثلها ما لم يكن كذلك فانه يضمنها جزما وان أعلم بها غيره والله أعلم (سئل) في رجل يقال له داود دفع لرجل سبعة من الذهب ليوصلها إلى خليل فادعى خليل انه لم يصله الا اثنان منها وداود معترف بوصولها من يد مرسله تمام و خليل ينكر ذلك فهل لخليل أن يطالب الرجل بالخمس أو يرجع على داود (أجاب) حيث ان داود المرسل معترف بان مرسله أوصلها لخليل بل لا ريب ليس لخليل طلب على الرجل وانما ادعواه وطلبه على داود لان الاصل بقاء حقه في ذمته وان فرض ان خليل لم يأخذ من الرجل الخمسة الباقية كما يزعم فيكون داود ظالما لخليل باعترافه وصول الخمسة من الرجل وهو ينكر فيحتاج داود إلى اثباتها والا فيلزمه دفعها اه والله أعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر جارا أمانة قد دفع له علفه وما يحتاج اليه فاهله وخرج من دارة فجاء رجل إلى الخارج فأخذه ويدعي أن له على مالك خمسة قروش فسأل الوديع المودع وطلب منه الحمار فنهده له به وبرده وبرد الاجرة التي مضت عند الاخذ فلم يرد فهل يلزمه مائة مدين من الحمار ومن الاجرة أم كيف الحال (أجاب) نعم يلزم الضامن رد الحمار ان بقي قيمته ان تلف وكذلك الاجرة حيث كانت معلومة لها لتعده بذلك وفيه وجه آخر يلزمه الحمار والاجرة أيضا وذلك لانه صيره بعدم حفظ الحمار وارسله إلى الخارج وأيضا لما لا أن يطالب الاخذ بذلك فهو مخير بين أن

مطلب رجل أودع آخر دراهم وغيرها فأخذها ودفنها في دارة الخ

مطلب رجل دفع لآخر سبعة من الذهب ليوصلها إلى رجل آخر والرجل ينكر الخ

مطلب رجل أودع آخر جارا أمانة ودفع له علفه فاهله فضاء الخ

مطلب رجل أودع آخر  
دراهم وغير ذلك فعدا  
عدو على البلد من جيش

مطلب في رجل دفع لسكرى  
فردة قتل ليوصلها لآبيه من  
نابلس الى القدس فضاغت

مطلب في امرأة عندها أمانة  
لاخرى فحصل خوف في البلد  
فتسارع الناس لاختار  
أمانتهم فجاء ولد صاحب  
الامانة وطلبها من المرأة  
فقال أخذتها امك ثم  
نهب بعد ذلك

ينغم الوديع أو يغرم الاخذ للجار واذا غرم الوديع رجوع بغيره على الاخذ  
للجار والله أعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر دراهم وأمانة وغير ذلك  
ثم بعد ذلك صار على البلد سره من عدو على أهلها وهجم على أهل البلد جيش  
كبير فخاف من عنده الوديعة عليها فدفعها في موضع عريشه وسافر منها وتركها  
ثم طلبت منه الوديعة فجاء في طلبها الى محل دفنها فيه فلم يجد ما فهل تلمزمه الوديعة  
لكونه عرضها لا تلف وكان يمكنه أخذها لكونها دراهم خفيفة أو كيف الحال  
(أجاب) حيث كان تمكن الوديع من أخذها وكان يأمن عليها من الجيش  
ودفعها كان ضامنا لها لانه عرضها الاضياح والابان معين الدفن طريقا لسلامتها  
فلا يكون ضامنا لها والله أعلم (سئل) في رجل دفع لسكرى فردة قطن ليوصلها  
لآبيه من نابلس الى بيت المقدس فأخذها ونام بها في شارع غير مأمن وادعى  
أنه سرقت فهل يكون ضامنا لها (أجاب) حيث كان الشارع مخوفا ونام  
الرجل عنها حتى سرقت يكون ضامنا لانه مضيع لها بقصيره والله أعلم (سئل)  
في امرأة عندها أمانة لاخرى فحصل على البلد خوف فتسارع الناس لاختار أماناتهم  
ولا امرأة أمانة جاء ولدها طلبها بعد ذهاب الخوف فقالت المرأة دفعتها لملك ظنا أن  
أمه أخذتها والحال أنها لم تأخذها ثم نهب البيت ونهب معه بل نهب البلد أيضا  
فهل تصدق في دعوى نهبها (أجاب) لا شك ان المرأة المودعة تصدق في دعوى  
التلف فليس عليها الا يمين فقط أنها تلفت لما علم والله أعلم

\*(كتاب قسم النفي والغنية)\*

(سئل) ما حد النفي وما حد الغنية وكيف يقسمان (أجاب) اعلم أن النفي  
من فاء اذا رجع ثم استعمل في المال الراجع البناء من الكفار والغنية فعمله  
يعني مفعولة من الغنم بمعنى الربح والمشهور تغايرهما وقيل كل منهما يطلق على  
الاخر اذا فرد فان جمع بينهما افترا كما لفقير والمسكين وقيل النفي يطلق على  
الغنية دون العكس فاعلم ان كلاما من النفي والغنية ما يحصل من الكفار ولكن  
الغنية تختص بالحربي وبأنها تحصل بايجاف الخيل والركاب أي اسراع الخيل  
والركاب فيدخل فيها ما حصل بسرقة من دراهم أو النقاظ وكذا ما انهرز مواعنه  
عند التقاء الصفين ولو قبل شهر السلاح أو اهداه الكافر لنا والحرب قائمة بخلاف  
المتروك بسبب حصولنا في دارهم وضرب عسكرنا فيهم فيقدم منها أي الغنية  
السلب لمن ركب غير دمانا بالزلة منعة حربي في الحرب وهو ما معه من ثياب كخف  
وطيلسان وران وهو خوف بلا قدم ومن سوار وطوق ومنطقة وخاتم ومنطقة

برجنية تقاد معه ولو بين يديه وآلقرب كدرع و مركوب وآتسه لاحقية  
مشدودة على الفرس ثم تخرج منه المؤن والباقي بخمس يخرج منه خمس يضم  
لخمس التي وهصرتها واحد والا ربعة اخماس الباقية عقارها ومنقولها للغنائين  
وهم من حضر القتال ولو في اثناؤه أو كان ممن لا يسهم له بنيتة أى القتال وان لم يقاتل  
أو حضر لانية وقاتل كاجير لحفظ أمتعة وتاجر ومحترف والتي لا يختص بالحربي  
وان اختص بالكافر ما حصل من كافر بلا ايجاف كجزية وعشر تجارة وما جلاوا  
عنه وتركه مرتدوكافر معصوم لا وارث له فيخمس من فخمس منه مع خمس الغنمية  
لخمسة أحدها المصالحنادون مصالحهم كنفور وقضاة وعلماء بعلوم تتعلق بمصالحنا  
كتفسير وقراءة وفعه يقدم وجوبا الالههم فالا هم وهذا بنظر الامام والثاني لبني  
هاشم وبني المطلب ولو أغنياء ويفضل الذكر كالارث والثالث لبني الفقرة وهو  
صغير لأب له والرابع للمساكين الصادقين بالفقراء والخامس لابن السبيل  
أى الطريقى الفقير مناذ كورا كانوا أو أنا ناويعم الامام أو نائبه الاصناف الاربعة  
الاخيرة بالا عطاء للضرورة وجوبا والاخماس الاربعة للمرتزقة وهم المرصدون  
للجهاد ويتعين الامام لهم لعمل الاولين به والله أعلم

\*(كتاب قسم الزكاة)\*

(سئل) عن رجل فقير مقل من أهل قرية عليهم زكاة فطر وغيرها فهل يجوز  
الدفع له واذا امتنعوا من الدفع يأثمون بذلك (أجاب) نعم يجوز بل يجب على  
أهل القرية ان يدفعوا جميع زكاة مالهم وفطرتهم لفقراء بلدهم قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم لان المقصد المساواة  
ولان فقراء البلد أشد تطلعا لما بأيدي أغنياء بلدهم فيجب عليهم أن يواسوهم بمالهم  
ولهذا قالوا لا يجوز نقل الزكاة من بلد لاخرى الا اذا لم يوجد بها فقراء أو وجد وفضل  
عنهم شيء والفقير هنا الشامل للمساكين هو من لا دخل له يكفيه العمر الغالب  
فتدفع له زكاة الفطر والمال من الابل والبقر والغنم والزرع والثمار والنقد والذهب  
والفضة فان امتنعوا حرم عليهم ووجب على السلطان قتالهم وأخذها  
منهم قهرا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يصلى بأهل قرية وهو غنى له مال  
يدفعون له زكاة فطرتهم وغيرها مع وجود فقرائهم فهل تسقط عنهم الفطرة  
والزكاة وهل يجوز له أخذها (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى ان هذا السؤال  
نولى الله جل جلاله جوابه فقال جل من قائل انما الصدقات للفقراء والمساكين  
والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل

مطالب في رجل فقير من أهل  
قرية هل يجوز دفع ذكاتهم  
له أولا الخ

مطالب في رجل يصلى  
بأهل بلد وهم يدفعون له  
زكاة فطرتهم له وموجود  
فقير بها ما يحكم

فهؤلاء هم أهل الركة الذين تدفع لهم ولا يجوز دفعها لقل من ثلاثة من كل صنف من هؤلاء ولا يجوز نقلها مع وجود الفقراء في المحل فهذا الرجل لا يأخذ للزكاة وهو غني لا يجوز له أخذها وهو آثم بأخذها ولا يسقط الواجب عن أهل القرية من الغطرة والزكاة بالدفع له ولا مثاله بل عليهم الدفع لفقراء ومساكين بلدهم وغيرهم مما ذكر في الآية أن وجد لقوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن فضل عنهم شيء بعد أغنيائهم أولم يوجد وأصرف لأقرب بلد عليهم والله أعلم

### \*(كتاب النكاح)\*

(سئل) في امرأة في العدة تكلم رجل مع أبيها في زواجها ودفع حصته من الدراهم تسمى مسكة فهل ما وقع يكون نكاحا (أجاب) ما ذكر ليس نكاحا حتى لو وقع عقد في العدة فهو باطل لأن شرط النكاح الخلوع عن عدة والتصریح بالخطبة للمعتدة حرام ويجوز التعريض لها فيها والتصریح ما يقطع يد الرغبة في النكاح والتعريض بخلافه والله أعلم (سئل) عن قاصرة عقد عليها أخوها القاصر فهل العقد صحيح وإذا لم لا فهل يفرق بينهما ولا تحل له إلا بعقد جديد (أجاب) نعم العقد الواقع من الأخ القاصر على أخته القاصرة باطل من وجهين أحدهما كونه قاصرا والثاني كون أخته كذلك فيجب أن يفرق بينهما ولا تحل له إلا بعقد جديد بعد انقضاء عدتها لأن وطئه أن كان فهو شبهة يجب لها به المهر والله أعلم (سئل) في امرأة لها عصبية يريدون زواجها قهرا ويأخذون مهرها قهرا ومات أبوها عنها وعن العصبية المذكورين فما الحكم في ذلك (أجاب) ليس للعاصب غير الألب والجد وزواج مواليته قهرا بل لا تزوج إلا بصريح الأذن وإذا زوجت بالأذن فلها جميع المهر لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يعارضها فيه بوجه وأما الميراث من أبيها فلها منه النصف والنصف الباقي لأقرب العصبات من أبيها والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج ابنته لا آخر بأربع مائة وستين قرشا فزوج الأخر ابنته له بأربع مائة ثم ماتت الأخيرة عن زوجها وأمه وأبيها قبل الدخول ولم يقبض من المهر شيء فما الحكم (أجاب) للزوجة الحية مهرها وهو الأربع مائة والستون وأما الزوجة الميتة فمهرها تركه للزوج منه النصف يسقط عنه وهو مائتان وللأم ثلث الباقي وهو سبعة وستون الألفا وللأب الباقي وهو مائة وثلاث وثلثون وثلث والله أعلم (سئل) في رجل تزوج من آخر ابنته القاصرة ثم جاء له أبوها وقال إن عقدك هذا غير صحيح لكوني زوجها من غيرك قبلت

مطلب في امرأة في العدة  
تكلم رجل مع أبيها ودفع  
قدر من الدراهم تسمى  
مسكة فما الحكم

مطلب في قاصر عقد عليها  
أخوها القاصر فهل العقد  
صحيح أولا

مطلب في امرأة لها عصبية  
يريدون زواجها قهرا  
ويأخذون مهرها فما الحكم

مطلب في رجل تزوج ابنته  
لا آخر بمهر معاشم والاخر  
زوج ابنته لذاك الرجل بقدر  
م وماتت فما الحكم

مطلب في رجل تزوج من  
آخر ابنته القاصرة ثم جاءه  
أبوها وقال إن عقدك غير  
صحيح لكوني زوجها من  
غيرك قبلت الخ

فقال الزوج اعقد لي عليها ثانيا فامتنع وكان قد أخذ منه من المهر حصه فقال الزوج  
ادفع ما أخذته مني فقال حتى أزوجه بنتي ادفع لك ثم ماتت الزوجة وكان قال له  
أبوها أزوجه لك أختها وافق معه على ذلك ثم زوجهها لآخر جنسي فسادا يجب عليه  
(أجاب) هذا الأب المزوج لابنته ثانيا زنديق يجب أن يعزز التعزير باللائق به  
اذ لا زوجين في الاسلام ويجب عليه أن يدفع ما أخذ من المهر للزوج لعدم  
صحة عقده لا قراره بذلك ومن قدر على الانشاء قدر على الاقرار والأب قادر على  
انشاء النكاح فيقدر على الاقرار والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل له زوجة  
دخل بها وبقي عليه من مهرها أحد عشر قرشا وأخذ أبوها من أم الزوج أربعة  
قروش وجمارين قهرا ويريد أبوها أن يفسخ نكاحها فما الحكم الشرعي في ذلك  
(أجاب) يجب على أبي الزوجة ردّها ونكاحها ولا يجوز له حبسها لانه دخل بها ولا  
يجوز له فسخ نكاحها بلا موجب ويجب على الزوج دفع الأحدى عشر قرشا لها  
ويجب على أبي الزوجة ردّها الأربعة قروش لأن الزوج وكذلك الجمارين ومن  
خالف ذلك عزّره ما حكم الشرع ويثاب على ذلك فان لم يوجد ما حكم الشرع  
وجب على كل من له قدرة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (سئل) عن رجل  
زوج ابنته القاصرة بشهود شرعية ثم زوجهها ثانيا فهل هي للزوج الاول أو الثاني  
(أجاب) هي للزوج الاول حيث كان زواج الاب مستوفيا لشروط الاجبار ولا يجوز  
لثاني الدخول بها فان دخل بها فهو زان يجب عليه ما على الزاني محصنا كان  
أو غيره وعلى الأب التعزير باللائق بحاله حتى يرتدع عن هذا الفعل القبيح المنوع  
في شرع الاسلام بل وعند اليهود والنصارى وما سمعنا ان امرأة تزوج لرجلين  
والله أعلم (سئل) في عم زوجه بنت أخيه القاصرة وماتت قبل الدخول بها  
وهي قاصرة فهل هذا العقد صحيح يتقرر به المهر واذا قلتم لا فهل يجوز للزوج أن يتزوج  
بأمها (أجاب) ليس الممحررا حتى يصح زواجه لبنت أخيه فلا يصح عقده عليها  
قاصرة فلا يتقرر به المهر وليس على الزوج منه شيء بالموت وله زواج أمها قال في شرح  
المنهج واعلم أنه يعتبر في زوجتي الابن والأب وفي أم الزوجة عند عدم الدخول  
بهن أن يكون العقد صحيحا والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بنتا قاصرة من  
أبيها بمهر زائد على مهر المثل وليس له قدرة على حال الصداق ومعه بينة شرعية أنه  
تزوجهما وبه جنون حال العقد وعرف منه ذلك فهل هذا النكاح صحيح أولا  
(أجاب) حيث كان الامر كذا فلا يصح هذا النكاح لأمريّن الا قول الجنون  
لان شرط عاقد النكاح الرشد والثاني عدم قدرته على حال الصداق التي هي شرط

مطالب رجل له زوجة دخل  
بها وبقي عليه من مهرها الخ

مطالب رجل زوج ابنته  
القاصرة لرجل بشهود ثم  
زوجهها لآخر

مطالب عم زوج بنت أخيه  
القاصرة وماتت قبل الدخول

مطالب رجل تزوج بنتا قاصرة  
من أبيها بمهر زائد على مهر المثل



مطلب امرأة عقد عليها  
على ظن موت زوجها ثم  
تثبت حياته الخ

مطلب ما حكم الرشوة  
التي تسمى برطيل

مطلب الزوجة اذا ماتت  
قبل الدخول بها هل يتقرر  
المهر كاملا على الزوج الخ

مطلب رجل زوج لانه  
القاصر بنتا ثم مات أبوه  
فوكّل القاصر رجلين  
في الطلاق فما الحكم

مطلب القاصر اذا زوجها  
أبوها بالا جبار لغير قادر  
على الصداق حال العقد  
فالعقد غير صحيح

مطلب البنت القاصر اذا  
طبقت قبل الدخول  
وتزوجها رجل ودخل بها  
يلزمه المهر الخ

مطلب رجل قبل ولده  
البالغ النكاح من غير  
اذنه فانه نكاح باطل الخ

مطلب يجب التفريق  
في المضاجع بين الاولاد  
الذكور والاناث الخ

في صحته والله أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة من وليها ثم تبين حياة زوجها  
ثم مات فهل اذا عقد عليها ثانياً تحلل له أولاً (أجاب) نعم اذا عقد عليها بعد  
انقضاء عدة الوفاة لما يوضع الحمل المنسوب للزوج أو بأربعة أشهر وعشراً عقداً ثانياً  
حلّ له بخلاف الاول فانه لا عبرة به والله أعلم (سئل) في الرشوة المسماة  
عند العامة بالبرطيل وهي اذا زوج الانسان ابنته أو قريبتها لشخص يتنع من  
ترويجها حتى يدفع له شيء من الدراهم فهل يجوز له ذلك واذا أخذه كان حلالاً  
وهل اذا كفله بها شخص تزم الكفالة ويجب على الكفيل دفعها (أجاب) هذا  
البرطيل باطل باجتماع المسلمين لا يجوز العمل به بل يفسق الولي اذا امتنع من  
الزواج لاجل أخذ الجعل لان ذلك من أكل أموال الناس بالباطل فيجب على ولاية  
الامور أيدهم الله تعالى المنع من ذلك بل وعلى غيرهم الامر بالمعروف والنهي عن  
المنكر والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً ولم يدخل بها ثم ماتت قبل  
الدخول بها ولها مهر قبض أبوها منه مائة وخمسين وبقي في ذمة الزوج مائتان  
وعشرة فما الحكم الشرعي (أجاب) بتقرر المهر بالموت فيكون شركة للزوج  
منه النصف والباقي لوارثها غير الزوج والله أعلم (سئل) في رجل زوج  
لانه القاصر بنتاً ثم مات أبوه فوكّل القاصر رجلين في الطلاق فهل يقع عليه  
طلاق أولاً (أجاب) طلاق القاصر لا يقع باتفاق أهل المذهب وكذلك وكالته  
لا تصح فلا يصح الطلاق المرتب عليها والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بنتاً  
بكرًا قاصرة من أبيها بالا جبار غير قادر على الصداق ولم يدخل بها وماتت فهل  
يتقرر المهر واذا وقع شيئاً هل له الرجوع به (أجاب) شرط صحة نكاح البكر  
بالاجبار ان يكون الزوج موسراً بحال الصداق ولا عداوة بين الزوجة والزوج  
مطلقاً ولا بينها وبين الأب ظاهرة وأن يكون الزوج كفواً فاذا عدم شرط من هذا  
فالنكاح باطل لا يتقرر به المهر ويرجع الزوج بما دفعه لعدم صحة العقد والله  
أعلم (سئل) عن عقد صدر على قاصرة من أبيها ثم طلقها بعد الدخول ثم تزوجها  
رجل آخر بمهر معلوم ودخل بها فهل يلزم الزوج الثاني جميع المهر المسمى (أجاب)  
حيث دخل بها الزوج الثاني أو حصل موت لاحدهما تقرر المهر جميعه فيجب دفعه  
لمستحقه والله أعلم (سئل) عن رجل قبل ولده الكامل نكاحاً من غير وكالة  
ثم ماتت الزوجة وقد دفع لها من المهر خمسة فهل له الرجوع به أولاً (أجاب)  
حيث لم يأذن الولد البالغ العاقل لابيّه في عقد النكاح فانه نكاح باطل لكون الاب  
فضولياً وعقده باطل والله أعلم (سئل) هل يجب التفريق في المضاجع بين



الاولاد الذكور والانات وله يجوز ان يام اثنا عاريا في فراش (أجاب) قال  
 في العباب يحرم تضاجع رجلين أو امرأتين عاريتين في ثوب واحد وان كان كل واحد  
 في مكان من الفراش ويجب التفريق بين ولد عمره عشرين سنين وبين أبويه وأخوته  
 في المضاجع انتهى فأولى اذا كانا أجنبيين والله أعلم (سئل) هل تسن المصافحة  
 عند التلاقي وهل تسن عند الخروج من الصلاة (أجاب) يسن تصافح المتلاقيين  
 رجلين أو امرأتين الا من به نحو جذام فتكره كعائقة أجنبي وتقبيله فان قدم من  
 سفر نديا كتقبيل طفل شفقة ولو أجنبي أو أمة عند الخروج من الصلاة فلا تسن  
 بل هو بدعة وقد يقال ان لم يكن لاقاء الابد السلام منها وصافحه من حيث  
 الملاقاة فتسن والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنته القاصرة  
 لا آخر غير موسر بحال صداقها فهل هذا الزواج صحيح واذا قلتم بعدم الصحة فهل  
 للرجل أن يتزوج بأمة بعد موت أبيها (أجاب) حيث لم يكن للزوج مال ولا  
 عقار ولا حيوان يحصل منه المهر فالعقد باطل لان شرط يسار الزوج شرط للصحة  
 هكذا صرح به الأصحاب لان تصرف الأب الولى المجهر تصرفا بالمصلحة ولا مصلحة  
 للقاصرة في زواجها الرجل معسر بصداقها الحال لها وقال في المنهج واعلم أنه يعتبر  
 في زوجتي الابن والأب وفي أم الزوجة عند عدم الدخول بهن أن يكون العقد  
 صحيحا انتهى فان لم يكن الزوج دخل بالبنت ومات زوج أمها وانقضت عدتها جازله  
 نكاح أمها على ما ذكرنا من وينبغي البحث عن بقية المعبرات والله أعلم (سئل)  
 في رجل بشر بنت فقال له آخر زوجنيها الابني فقال زوجتك اياها الولدك فقال  
 قبلت نكاحها له بمهر معلوم مثلها والا أن البنت قابلة للزواج فهل يجب على أبيها  
 تسليمها الزوجها اذا دفع مهرها (أجاب) حيث سلم المهر وكانت الزوجة مطيعة  
 للوطء وطلبها الزوج وجب عليها وعلى أبيها التسليم والله أعلم (سئل) في رجل  
 خطب من آخر بنته فقال لا أزوجهامنك الا أن تزوجني بنتك وبنت نزيلك ولدي  
 فرضي معه على ذلك فترزوج بنته بمائتين وعشرين قرشا عديا مهر لها وزوج  
 الآخر بنته القاصرة وبنت نزيله باذن والدها ورضاها ومهر كل واحدة مائة وعشرين  
 وعقدوا بذلك عقودا على يد بينة والا أن يقول لا أزوج بنتي منك الا بثلاث مائة  
 فهل له ذلك (أجاب) حيث كانت المائة والعشرة المسماة في العقد هي  
 مهر مثل البنت كاختها وبنت عمها أو كانت أكثر فليس لها ولا لوليها طلب زيادة  
 عليها ان طابها الايجاب لها وان كانت دون مهر المثل وجب لها مهر مثلها ككائنات  
 ما كان والله أعلم (سئل) في رجل طلب منه زواج بنت ابنه فوعدهم بذلك ثم مات

مطلب تسن المصافحة  
 عند التلاقي الخ

مطلب الزوج اذا كان  
 غير موسر حال العقد فالعقد  
 باطل الخ

مطلب اذا بشر بنت  
 وقال له آخر زوجنيها الابني  
 فقال زوجته اياها الخ

مطلب رجل خطب بنت  
 رجل فقال لا أزوجهامنك  
 الا أن تزوجني بنتك الخ

مطلب رجل طلب منه  
 زواج بنت ابنه الخ

وهي قاصر فزوجهما ابن عم لها مع وجود أخ لها بالغ فما الحكم في ذلك (أجاب)  
 حيث لم يقع من الجمدة عقد نكاح صحيح فلا عبرة بالوعد المذكور وأما الواقع من  
 ابن العم فغير صحيح لأن غير الأب والجد لا يزوج القاصر والله أعلم (سئل)  
 في ولد فقير وبه والدته ثمن ما يملكه قبل العقد وعقد له على بنت قاصر بالاجبار  
 فهل يصح العقد ويتقرر المهر إذ أمانت قبل الدخول (أجاب) حيث كان  
 ما يملكه الأب معلوما لابن وقبضه من أبيه بالقبض الشرعي وكان الثمن واقفا  
 بالمهر صح النكاح وتقرر المهر وإن اختل شرط من الشروط الثلاث لم يصح العقد  
 لأن شرط صحة الزواج بالاجبار أن يكون الزوج موسرا بحال الصداق والله أعلم  
 (سئل) في رجل مات عن زوجته قبل الدخول به فهل يستقر المهر عليه  
 (أجاب) حيث صح النكاح بأن وجدت فيه الشروط المعتبرة شرعا ومات الزوج  
 تقرر عليه المهر فيؤخذ من تركته إن وجدت وإن بقي بعد المهر شيء ورثت  
 منه الزوجة معلومها الشرعي وهو الربع إن لم يكن له ولد والأفانثي والله أعلم  
 (سئل) في رجل مات عن زوجته فقال لاني بنت أريد انتك فقال له أبوها جاءت  
 لك ودفع له من المهر خمسة وعشرين زلطة فهل ماذ كثر زواج صحيح أولا (أجاب)  
 ماذ كريس عقد نكاح وإن حضره شهود عدد لأن النكاح لا ينعقد إلا بلفظ  
 النكاح أو الزواج وما ذكر لا ينعقد به النكاح والله أعلم (سئل) في امرأة  
 وكلت رجلا في زواجها من غير كفؤ مع وجود العصبية لها فهل هذا الزواج صحيح  
 (أجاب) هذا الزواج باطل من وجهين أحدهما كون المزوج غير العصبية  
 مع وجودهم والثاني كون الزوج غير كفؤ لأن الزوجة وإن رضيت فلا بد من رضا  
 العصبية لأنهم يعيرون بذلك والله أعلم (سئل) فيما فعل في مدينة السيد  
 الخليل عليه وعلى أولاده صلوات الملك الجليل من موسم يسمى عندهم بالنبيص  
 الذي زينه لهم اللعين ابليس وما يشتمل عليه من اختلاط النساء بالرجال وتزويق  
 البنات الأبرار وخروجهن سافرات الوجوه براهن لرجال الأجانب ويشتمل على  
 مقاسد غير ذلك ما ذا يترتب على من يفعل ذلك أو يرضى بما هنالك وهل يجب على  
 ولاية الأمور ضاعف الله لهم الأجور وعلى كل من قدر على إزالة هذا المنكر  
 وإبطاله ويثاب على ذلك الثواب الجزيل (أجاب) قال في الملهج وشرحه لشيخ  
 الإسلام وحرم نظره فحل كبير كمجرب وخصي ولومراها قاشيثا وأن أبين كسعر  
 من امرأة كبيرة أجنبية ولو أمة وأمر الفتنة لأن المظرم مظنة الفتنة ومحرك للشهوة  
 فاللائق بمحاسن الشرع سد الباب والاعراض عن تفاصيل الأحوال كحلولة بها

مطلب ولد فقير وبه  
 والدته ثمن ما يملك قبل  
 العقد وعقد له على بنت  
 قاصر الخ

مطلب رجل مات عن  
 زوجته قبل الدخول فهل  
 يستقر عليه المهر الخ

مطلب رجل قال لاني  
 بنت أريد انتك فقال  
 أبوها جاءت لك الخ

مطلب امرأة وكلت غير  
 عصبته في زواجها فهل  
 يصح العقد أولا الخ

مطلب ما يعمل بمدينة  
 سيدنا الخليل من موسم  
 النبيص الخ

ومعنى حرمة في المراهق انه يحرم على واهبه تمكينه منه كما يحرم عليها ان تكشف له  
 لظهوره على العورات ولهذا هدرت عين ناظر ممنوع من النظر ولو امرأة أو مراهقا  
 عمدا اليه حالة كونه مجردا عما يستر عورته أو الى حرمة وان كانت مستورة  
 في داره ولو مكثرا أو مستعارة من نحو ثقب مما لا يعد فيه الرائي مقصرا  
 كسطح ومذارة بخفيف كحصاة وليس للناظر ثم محرم غير مجردة أو حليلة أو متاع  
 فأعماه أو أصاب قرب عينه فجرحه فبات فيهدر ولو لم يندره قبل رميه لخبر العجيين  
 لو اطلع أحد في بيتك ولم تأذن له فمحدثه بحصاة ففقت عينه ما كان عليك من  
 جناح وفي رواية صححها ابن حبان والبيهقي فلا قود ولا ذية والمعنى فيه المنع من  
 النظر وان كان حرمة مستورة انتهى فاعلم ان هذا الامر يجب انكاره ومنعه  
 على ولاية الامور أيدهم الله تعالى وعلى صلحاء الامة الامر بالمعروف والنهي عن  
 المنكر لان ذلك من الامور المهمة التي هي من الدين بل أجمع عليها جميع الملل  
 لان ذلك من حفظ العرض الواجب الذي هو أحد الكتابات الخمس أو الست التي  
 أجمع عليها أهل الملل جميعا فيفسق أهل بلدة تواطأت على هذا الامر الشنيع  
 القبيح الذي هو من البدع التي لا وجود لها في ملّة الاسلام ولا يقبلها العقل ولا  
 النقل وهذا يجبر الى الفسوق والفجور ولان النظر يؤثر ولو بعد أربعين سنة لان  
 القلب يعلق بالمرثي فلا يزال يتصور المنظور حتى يقع في محظور المرأة الخارجة  
 بزيئها معرضة نفسها للرجال ملعونة مذمومة ملامة معاقبة كل شيء مرت عليه  
 لعننا وكذلك زوجها الموافق لها والراضي بذلك ملحق بهما والمنكر لذلك مثاب  
 مأجور ومن ادعى انه ذو عرض وحيمة وزوجه تفعل ذلك فقد ضل واقترب  
 وخاف الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والله أعلم (سئل) في امرأة طلقها  
 زوجها ولها ابن عم وهي تدعى أنها حامل ويريد زواجها ويعارضها فيما لها من  
 الامتعة فهل له ذلك واذا قلتم لا فهل للحاكم منعه ما لحال (أجاب) مادامت  
 المرأة حاملا يحرم على ابن العم وغيره التصريح لها بالزواج لاستغلالها بالعدة فاذا  
 انقضت فأمرها بيدها ان أخذت ابن عمها لها ذلك وان أخذت غيره لها ذلك وليس  
 لابن عمها ولا غيره جبرها بزواج ولا أخذ متاع ولا غيره فان تزجر عنها فذاك والا  
 فعلى ولي الامر أيده الله تعالى زجره ومنعه من قهرها على الزواج ومن أخذت اعها  
 بغير حق ويشاب على ذلك والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث  
 على أخته البالغة انه ما يزوجه ارجل من البلدة الفلانية ما الطريق في خلاصتها  
 (أجاب) الطريق في خلاصه من ذلك ان يوكل رجلا يزوجهامنه فان امتنع

مخاطب امرأة طلقها زوجها  
 ودعى أنها حامل الخ

مصيب رجل حلف بالطلاق  
 الثلاث على أخته البالغة  
 أن لا يزوجه الخ

وكان الرجل المطلوب كفو الماسة طفت ولاية الاخ وزوجها غيره من الاولياء ممن هو احق بها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته القاصرة بامر رجل بمهر معلوم ثم ان القاصر بلغ وزوج اخته القاصرة لرجل بمهر معلوم فهل زواج الاخ لاخته القاصرة صحيح اولا (اجاب) زواج الاب لابنته صحيح معمول به واما زواج الاخ القاصرة باطل عندنا لان القاصرة لا تزوجها الا الاب او الجدة وغيرهما من العصبة ليس له زواجها الا بعد البلوغ والاذن والله أعلم (سئل) في قاصر زوجه اجدها مع وجود أبيهما من غير عذر ولا مانع فهل يصح زواجه (اجاب) حيث تزوج الجدة مع وجود الاب الكامل الذي لا مانع به من غيبة ولا غيرها فلا يصح زواجه لان الزواج اولاً للاب ثم الجدة فلا يزوج مع وجوده والله أعلم (سئل) عن قاصر زوجه ابوها بالاجبار لرجل لا يملك حال المصداق ثم غاب عنها وانقطع خبره ثم مات ابوها والا كن بلغت واحتاجت لمن يقوم بها كسوة ونفقة وغير ذلك فما الحكم الشرعي والحالة هذه (اجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي ان الزوج كان حال العدة لا يملك حال المصداق فزواج الاب لها باطل فلها ان تزوج بغيره على ان كثير من العلماء كشيخ الاسلام ذهب الى ان الزوج لو انقطع خبره كان للزوجة فسخ النكاح والله أعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجه اخوها القاصر ايضا لولد قاصر فهل يصح هذا النكاح وان بلغا بعد ذلك (اجاب) هذا النكاح باطل باتفاق علمائنا لان شرط العاقد الرشد والقاصر لا يزوجه الا الاب والجدة فعلى كل حال هو باطل اتفاقا والله أعلم (سئل) في ولد تزوج ابنته القاصرة لرجل معسر بحال صداقها والحال ان فيه رجلا واماها وامراة واماها يشهدون ان الزوج رضع من أمها ما يزيد على خمس رضعات فهل يحل لهذا الرجل ان يأخذ هذه المرأة بما ذكر (اجاب) هذا النكاح باطل من وجوه أحدها كون الزوج معسرا بحال المصداق والثاني شرط جواز الاب بالاجبار ان يكون الزوج كفؤا للزوجة مع بقية اشروط المعلومة عندهم الثالث اذا شهد الرجلان المدكوران ولو كان الاخ منهما فانه تقبل شهادته لاخته أو لرجل وامرأتان أو أربع نسوة بنت المحرمة اذا شهدت بخمس رضعات يقينا عرفا فتصير البنت ختانا للزوج فلا تكون زوجة له لعدم صحة العقد ولا يحل له أخذها ولو بعد ذلك آخر ما علم والله أعلم (سئل) في رجل مسلم له ولد ذمي وله أخت كذلك تريد أن تنكحها بمهرها ليتزوج به فهل يجوز ذلك شرعا (اجاب) نعم احق لها يجوز لها ان تنكح بمهرها الذي هو حق من حقوقها يتصرف فيه كيف شاء واجب

مطلب في رجل تزوج ابنته القاصرة بامر رجل بمهر معلوم

مطلب في قاصر زوجه اجدها مع وجود أبيهما من غير عذر ولا مانع فلا يصح النكاح

مطلب قاصر زوجه ابوها بالاجبار لرجل لا يملك المصداق فالنكاح لا ينعقد

مطلب قاصرة زوجه اخوها القاصر لولد قاصر فلا ينعقد النكاح

مطلب رجل تزوج ابنته القاصرة لرجل معسر فالنكاح غير صحيح

مطلب رجل مسلم له ولد ذمي وله أخت ذمية تريد أن تنكحها بمهرها ليتزوج به فهل يجوز أو لا

مطلب رجل معه امرأة  
مات أبوها فهل يصح أن  
يتزوج بزوجته التي هي  
ضرة أم زوجته أم لا

مطلب خطب امرأة واتفقا  
على شيء معلوم ودفع لها  
الملاك فهل لا يصح  
السكاح إلا بالعقد أولا الخ

مطلب رجل ولده بنت  
فقال أخوه أعطينيها لأبني  
فقال أعطينيها له فهل  
لا ينقض النكاح بذلك أولا

واقفه أعلم (سئل) في رجل معه امرأة مات أبوها وله زوجة كانت ضرة لامها فهل له  
أن يجمعها معها فيكون معه البنت وزوجة أبيها (أجاب) نعم يجوز للرجل أن يجمع  
بين المرأة وبنت زوجها وعبارة المنع فيجوز الجمع بين امرأة وأم زوجها أو بنت  
زوجها وإن حرم تناكحهما لو فرضت أحدهما ذكرا والله أعلم (سئل) في رجل  
خطب امرأة من وليها واتفقا على شيء معلوم مهر المثل وكذا يدعي على شيء معلوم  
يدعي بالملاك وقد دفع الملاك المذكور ولم يحصل بينهما ما عقدت به كاح بل مجرد  
فصل الثمن للمرأة وقراءة الفاتحة كما يفعل عرفا في بلادنا والآن الرجل مراده  
العدل عن ذلك فهل بمجرد الاتفاق على ما ذكر من غير صيغة نكاح يلزمه المهر  
وهل هو له الرجوع فيما دفعه من المسمى بالملاك أو كيف الحال (أجاب) ما ذكر  
يسمى عندهم خطبة فيحرم على الغير أن يخطبها مادام الرجل لم يعرض عنها وإنما  
وليها وهي فإن أراد الزواج للأول الدافع للملاك فذاك والا فلهما عقد النكاح  
مع فإن ويغرم أن له مهر ما غرمه مع الملاك والله أعلم (سئل) في رجل ولده  
بنت وسماها قطرا فقال له أخوه مباركته بنتك قطرا فأجابها أبوها أعطيتها ووهبتها  
لأبنتك محمد حشيش القاصر فقال أبوه قبلتها منك لأبني محمد حشيش القاصر  
المذكور ومهرها مائة وخمسون قرشا عديدة لدى شهود عدول ومات أبوا البنت  
وبعد موته بعشر سنين أراد وليها تزويجها لا تخرفا يدعي أبو الزوج على وليها  
بالوكالة عن ابنه محمد حشيش البالغ يومئذ بنكاح أبيها حال صغرها لأنه محمذ  
المذكور حال صغره وأثبت ذلك لدى حاكم شرعي وحكم به فهل إذا ادعت  
البنت بلوغا قبل الحكم الصادر على الولي بنكاح أبيها حال صغرها لكونه وقت  
الحكم عليه بنكاحها غير خصم وانما هي الخصم دونها وقد اتفقت في الحكم وبطل  
بلوغها وإن لها خيار الفسخ ورد النكاح الصادر من أبيها لكونه توفي فهل إذا ثبت  
بلوغها ينتفي حكم الحاكم الصادر على الولي بالنكاح فقط دون أصل النكاح  
الواقع من الأب أو ينفى أصل السكاح الصادر من الأب وإذا قلتم بانتفاء الحكم  
فقط دون أصل النكاح فهل تكون هي الخصم وتسمع دعوى الزوج عليها ثانيا  
أو على وكيلها بالسكاح الصادر من أبيها حال صغرها وقبل بينته ويقضى له  
بالسكاح وإذا قلتم بسماعها وقبول البينة فهل لها خيار الفسخ ورد النكاح بموت  
والدها أولا لكون المزوج أبيا ولا خيار لها فيه ولو كان ميتا ما الحال (أجاب)  
مذهب الإمام الشافعي أن ما وقع بين الأبوين أي البنت وأي القاصر لا يصح عندهما  
نكاحه لأنه لا يصح بغير نكاح أو تزويج أي مستفهم ما يجوز وجنك أو أنكحتك

وحكم الحاكم الواقع في هذه الدعوى منقوض عند الامام أبي حنيفة فقدس سره كما حذرته في سؤال كبير وقع لنا في مثل هذه الصورة سئل عنها المرحوم الشيخ خير الدين ورتبنا عليه سوفا كثيرة فلا يكون رافعا للخلاف عندنا وهو ظاهر وظاهره ولا عند الحنفية لبطالانه عندهم ويكون هذا انحصار لقولهم شاهدك زوجك أي حيث صححت الدعوى وهناك تصح الدعوى لسكون الأب غير خصم والذي يشهد به متون الحنفية وجواب الشيخ خير الدين في النظم ان الباطل انما هو الحكم فقط ويدل لذلك المدرك وهو كون الأب غير خصم وانما الخصم البنت فاذا بطلت الدعوى على الأب فقام على البنت اذ لا مانع منها وليس في مشروط الدعوى عندنا وعندهم ما يمنع الدعوى عليها الا الدعوى على الأب فهي صحيحة عندنا لو وقع منها عقد صحيح مشتمل على مشتق نكاح أو تزويج فهذا ان لم يقو الدعوى عند الحنفية لا يبطلها فان أقام الزوج البينة العادلة بشروط الدعوى الستة المذكورة في محلها فالزوجة وزوجته والا فلا يبطلها فان أقام بينة أخرى فلها دفعها وهذا معنى قوله في النظم والزيد واقع واذا ثبت النكاح به يجوز الزوج عليها بوجه الشرعي على المذهبين فلا خيارا عند الشافعي وهو ظاهر لانه لا يقول بالخيار في النكاح ولا عند أبي حنيفة فقدس سره ولانه لا يقول به في نكاح الأب كما هو صريح متونهم وشروحهم كتب عاجلا لانا في الاشتغال لاجل النزول لزيارة الكاظم على نبينا وعليه الصلاة والسلام والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج ابنته لا تخر بمحض ورشده وودعه مثلها وقت العقد وهو قادر على صداقها ثم ظهر راغب بأزيد من مهر مثلها فهل لا يبيها ان يزوجهما من الثاني والحالة هذه (أجاب) حيث كان الزوج موسرا محال الصداق مع بقية الشرط فالعمول به النكاح الاول وليس لا يبيها أو غيره أن يزوجهما ولو كان مهرها الثاني جبلا من ذهب بل هو باطل اذ اوقع باجماع المسلمين ولا يجوز تغيير زوجها الاول وطؤها فان وقع فهو زنا يجب على كل مسلم علم به الانكار حتى لو اذى الى قتل أو قتال فلا دية له لا قتول ولا اثم ولا كفارة على قاتله لان الدفع عن البضع واجب شرعا على كل مسلم علم به والله أعلم (سئل) عن عم له ابن أخ مات عن بنت قاصر زوجها الم لا يبيها فهل يصح هذا النكاح أولا (أجاب) البنت القاصر لا يزوجهما الا الأب أو الجد دور غيرهما فزواج الم لانه أخيه القاصر ولده غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جاءت له ابنة فقيل له مباركة فقال له هي على حبل يدك تراها جاءت لك فقال وأنا قبلتها ومهرها أربعة مائة قرش والحال أنه غير

مطلب رجل زوج بقتنه  
لا تخر بمحض ورشده وودعه  
المثل وظهر لها راغب بأزيد  
فهل يصح العقد أولا الخ

مطلب عم له ابن أخ مات  
عن بنت قاصرة فزوجهما  
لابنه فهل يصح العقد أم لا

مطلب رجل جاء له بنت  
فقيل له مباركة فقال له  
على حبل يدك فهل  
لا يبيها النكاح أم لا الخ



قادر على مهرها فهل يكون ما ذكره عقد النكاح صحيحا أولا (أجاب) ما ذكر ليس  
عقد نكاح بل هو باطل من أوجه أحدها أنه لا يتدفق عقد النكاح من لفظ مشتق  
نكاح أو تزويج ولم يوجد هنا الثاني أنه لا يتدفق النكاح من الشهود العدول ولم تذكر  
الشهود هنا الثالث لا بد لصحة زواج الأب بالابا بكون الزوج قادرا على الصداق  
فظهر بطلانه من ثلاثة أوجه والله أعلم (سئل) في رجل له بنت تزوجها منه ابن  
عمه وصار الاتفاق معه على أن تزوجه بنته لانه ولم يعقد على الثانية ودفع له ثوراهم  
مات الزوج ويريد ابن العم أخذ ابنته لانه في الحكم الشرعي والحالة هذه (أجاب)  
حيث خلف الزوج تركه وجب للزوجة منها ما يوفي مهره مثلها لانه الواجب لها  
وأما ابنته فان أرادوا ما زواجها لانه تزوجها والا فلا يلزمه زواجها منه والله أعلم  
(سئل) في رجل عنده بنت أقرانه تزوجها الرجل وقرأ بهذا امر فأتته ثم أخذ  
الرجل يخدم أباه وأمهاتين ودفع لهما من المهر مائة قرش وعشرة ثم لما أراد أن  
يعقد له عليها ذهبت أمها ووكلت خالها ثم اتفق مع رجل أيضا على أنه تزوجه له  
فما الحكم الشرعي في هذه المسئلة (أجاب) هذه البنت باقية بلا زواج وما وقع أولا مع  
أبيها لا عبرة به وما وقع مع خالها لا عبرة به لعدم العقد في الصورتين ولعدم الولي  
أيضا في الثانية ثم أن اتفق الأب مع الأول وزوجه له فلا مرطأ هو والرجع الأول  
على الأب بجميع ما دفعه له من مهر وعيدية ومواسم وغير ذلك وكذلك له الرجوع  
عليه بخدمته المدة المذكورة حيث لم يكن متبرعا بها لانه انما دفع المهر والعوائد بناء  
على حصول العقد له ولم يحصل فيرجع بجميع ما ذكر والله أعلم (سئل) في أب  
زوج ابنته القاصر مائة وعشرين قرشا قبض منها مائة وبقي عشرون فهل قبض  
الأب صحيح لا يطالب الزوج بعده بشيء (أجاب) لا يخفى أن الأب مجبر بزواج القاصر  
بشرطه فعقد نكاحه بشرطه صحيح وقبضه المهر صحيح أيضا نرا به ذمة الزوج منه  
لأن ولي الصغير أبوه ولا يحتاج أن نصب الخا كم لانهم ما وليا من قبل الشرع  
وحيث كان ما ذكره مهرها فذلك والا كمل وترجع الزوجة على تركه الأب  
ان لم يكن قبضها وهي بالغ فان لم يوجد تركه صاع عليها المهر المقبوض في ذمة أبيها  
ويحتمل أنه صرفه عليها أو عليه ان كان فقيرا لان له ان ينفق على نفسه من مال ولده  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد زوج بعضهم وقسم ماله بينهم والا كن يقول  
لأحدهم زوج أخاك فهل يلزمه تزويجه (أجاب) حيث ملك الولد ما قسمه له أبوه  
بأن سلمه له لا يلزمه زواج أخيه شرعا وان عمل شيئا من مكارم الاخلاق لا كرام والده  
لا بأس والله أعلم (سئل) في الأب القرشي اذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر

مطلب في رجل له بنت  
تزوجها منه ابن عمه  
وصار الاتفاق معه على  
أن يزوجه بنته الخ

مطلب اذا اتفق الزوج مع  
أب البنت على أن يزوجه  
له وخدمته سنتين فهل لا يلزم  
الأب بزواجها له الخ

مطلب أبو القاصرة اذا  
قبض من مهر بنته شيئا  
لا يطالب الزوج بما قبضه  
الأب الخ

مطلب الأب القرشي اذا  
كان معلوم بسوء الاختيار  
لا يصح نكاحه لغیر  
النكوه

في العواقب اذا زوج ابنته الصغيرة القابلة بالتكلف بالخير والشر لرجل عامي غير كفؤ  
يصح ذلك أم لا (أجاب) صريح المتن والشرع ان هذا النكاح باطل من وجهين  
الأول منه ما أن شرط زواج الاب بالاجبار ان يكون الزوج كفواً والقشرية للقرشي  
مثلاً فقط وان يكون موسراً بحال الصداق ولا عداوة بينهما وبين الزوج مطلقاً ولا بينهما  
وبين الاب ظاهرة صريح بهذه الشروط في شرح المنهج وابن حجر والرملي وزاد بجواز  
الاقدام ان يكون بمهر المثل من نقد البلد ما لا يصرح بذلك من ذكر وغيرهم والثاني  
ان شرط العاقلة للنكاح ان لا يكون مختل النظر بهرم أو غيره وهو مقتضى كلام  
الحنفية وهو ان الكفاءة عندهم معتبرة أيضاً واستقامة النظر وهو وجيه المدرك  
لان الاب متصرف عن غيره وشرط تصرفه المصلحة على أن في زواج غير كفؤ عار يلحق  
النسب وبهذا الشرط رضى الاولياء ما سقطه مع رضى الزوجة باسقاطها ومختل  
النظر لا يصح تصرفه لنفسه فكيف يكون صحيحاً الغير وعبرة خير الدين بعد أن نقل  
عن أئمة المذهب فظاهر كلامهم ان الاب اذا كان معروفاً بسوء الاختيار لا يصح عقده  
بأقل من مهر المثل ولا بأكثر في الصغيرة ولا من غير الكفو فيهما سواء كان محرم  
الكفاءة بعدم الفسق أم لا حتى لو زوج ابنته الصغيرة من فقير أو محترف حرفة دنيسة  
لم يكن لها كفواً فالعقد باطل ووقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان النكاح باطل  
فظاهره انه لا ينفذ في الظاهرية يفرق بينهما انتهى فظاهر ان النكاح المذكور باطل  
على المذهبين من الوجهين المذكورين والله أعلم (سئل) في رجل له بنت صغيرة  
زوجها الرجل بمحضرة شاهد واحد قلما كبرت طلبها زوجها ما تمتع أبوها وأنكر  
زواجها فقال احلف فلم يحلف وقال زوجها فلان بمحضرة جماعة من المسلمين  
يشهدون على اقراره بأنه زوجها للرجل الذي يدعيها فهل اذا شهد اشهود على اقراره  
بذلك ثبت النكاح ويصح العقد (أجاب) حيث وجد عند عقد النكاح شاهدان  
عدلان استجعا شروط الشهادة أو أقر المجهري بعقد النكاح صح النكاح قال في المنهج  
وشرحه أركانه أي النكاح خمسة زوج وزوجة وولي وشاهدان وصيغة ثم قال  
ويقبل اقرار مجبر من أب أو جد أو سيد على موليته به أي بالنكاح لقدرته على  
انشاءه والله أعلم (سئل) في قاصر له عم أبعد وله عم أقرب زوج ابنته العم الأبعد  
للقاصر مع عدم وجود الاب والجد وأخذ من مال القاصر سبعين قرشاً بصله على عادة  
من لا يؤمن بيوم الحساب ثم مات القاصر فأخذ العم مهر ابنته من ماله فهل ما وقع صحيح  
معمول به شرعاً (أجاب) عقد غير الاب والجد نكاح القاصر الصغير باطل لان جميع  
الافارب ليس لهم من الشفقة ما للاب والجد فالنكاح الواقع للصغير من العم على

مطلب زوجت البنت  
الصغيرة بشاهد واحد فهل  
ما صح النكاح الخ

مطلب العم الأب بعد اذ زوج  
مع وجود الأقرب فهل  
لا يصح النكاح أولاً الخ

مطلب اذا زوج الرجل  
بنته لابن أخيه بمهر المثل  
ليس له أن يأخذ زيادة  
عليه الخ

طلب ذمية بالغة أسلمت  
زوجه القاضى ليس  
أقاربها الذميين أخذ  
رها الخ

طلب مات زوج امرأة  
وفيه هم شقيق وأولاد  
عم فلولهم أكرامه إلى  
نرواج ثم لانح

أبنته باطل من وجوه شتى وأخذ الباطلة بدل على أنه ليس له من الانصاف حصه  
فيجب ردها للوراث الذي هو الم الأقرب وردها مأخذه من المهر لأنه أخذ بغير حق وإنما  
هو من أكل أموال الناس بالباطل والله أعلم (سئل) في رجل زوج ابن أخيه ابنته  
القاصر بما توجب سبعين قرشاً بينة شرعية وذلك مهر مثلها كأنها بنت عمها وعمتها  
فهل له طلب زائد بعد ذلك وله نحو عشرين (أجاب) حيث كان ما ذكر مهر مثلها  
وقد سمي في العقد فليس لها ولا لآبائها طلب زائد فان طلب منه ولى الأمر من ذلك  
ويشأب على ذلك بل إن ظهر منه عناد زجره بما يليق والله بيده التوفيق أعلم (سئل)  
في رجل اتفق مع آخر على زواج أخته فدفعت له من مهرها حصه ثم عرضها عليه  
فامتنع وأخذ ما دفعه له من المهر ثم تزوجت البنت والا أن الرجل يتعلل على أخيها  
ويقول له هذه مخطوبتي فهل له عليه كلام (أجاب) حيث لم يقع بين الأخ وبين  
الرجل عقد نكاح بولي وشهود واجتماع شروطه فليس للرجل مع أخ البنت كلام  
أصلاً وان تكلم فكلامه مردود عليه فيمنع منه منعاً قاطعاً زجر أداره عاله ولا مثاله  
من أهل البني والضللال والزور والبهتان فليتنق الله كل مدع الباطل قبل حلول  
البلاء وتزول القضاء والله أعلم (سئل) في بنت ذمية بالغة عاقلة أسلمت ونطقت  
بالشهادتين على يد جماعة من المسلمين ثم جاءت لقاضى بيت المقدس فزوجها  
من رجل برضاها بالولاية عليها لأنه وليها شرعاً ودخل عليها الرجل بعد دفع مهرها  
المعلوم فهل لأقاربها الذميين مطالبة زوجها بمهرها وهل لأحد من المسلمين أن يعين  
أقاربها على ردها إلى دينهم وهل لولاة الأمور ردع أهلها عن مطالبتهم بمهرها ومن  
يريد ردها إلى دين أقاربها (أجاب) لا ريب أن هذه البنت من أهل الجنة الذين  
لا خوف عليهم ولا هم يحزنون لا اختيارها الدين القويم الحق الناصح لكل دين قبله  
فيجب على كل مؤمن ومؤمنة أن يعينها على الإسلام وكل من عاندها وعارضها فهو  
عدو لله ورسوله معارض ومعاذ للإسلام وأهلها فعليه لعنة الله ورسوله صلى الله  
عليه وسلم لأن هذا الرجل المدعى للإسلام وهو يرى عمنه نبأ إلى الله تعالى من حاله  
وقاله فيجب على ولاة الأمور أيدهم الله تعالى بالعمل المشكور أن يردوه على كل  
معارض من أهلها ومن المدعين للإسلام وهم باسم الكفر أحق ويشأبون على ذلك  
ومهرها لماليس لأحد فيه معارضة بوجه فعلى المسلمين أجمعين أن يردعوا أهلها  
عن ذلك ويشأبون الثواب الجزيل والله تعالى أعلم (سئل) عن امرأة مات زوجها  
ولها عم شقيق وأولاد عم أشقاء فهل لأولاد العم أن يكرهوها على الزواج أو على دفع  
المهر لهم أو يكرهون العم على ذلك (أجاب) حيث كانت هذه المرأة بالغة عاقلة

فنفسها بيدها ليس لأم ولا لأولاد المكرارها على الزواج ولا على دفع المهر لهم  
 لأنها ولا من غيرها عند جميع المسلمين الموحدين فالطالب للمهر منها أو من الم  
 والطالب ليس مطلوبه مرضيا عند الأمة المحمدية ولا عند اليهود ولا عند النصارى  
 فلا تعلم له ملة الأمة الشيطان الرجيم التي تسوق إلى جهنم وبئس المصير والله أعلم  
 (سئل) في رجل ولده بنت صغيرة فقال له صغير دون البلوغ مباركة فقال له أبوها  
 روجتلك أياها فقال له الصغير جاءك في حقها خمسين قرشاً ثم أنها الآن بلغت فبلغ  
 الصبي فهل ما وقع صحيح معتد به أولاً (أجاب) هذا الواقع بين الأب والصغير على فرض  
 وجود شروط الإيجاب باطل من وجهين أحدهما أن الصغير عبارته لا غنية لا يعتد بها  
 في سائر العقود والثاني عدم قبوله عقد النكاح فإن أراد الولي والزوج نكاحاً جازداً  
 العقد بشهود معتبرة مع باقي الشروط وعلى فرض أنه بالغ ووجدت شروط الإيجاب  
 كان لها مهر المثل أن كانت الخمسون لم تنف به وقبل قبولاً صحيحاً والله أعلم (سئل)  
 في رجل زوج ابنته الصغيرة من آخر على صداق قدره خمسون قرشاً فما شروط  
 الإيجاب الذي إذا وجدت صح النكاح وإذا كانت الخمسون دون مهر المثل فالحكم  
 (أجاب) شروط الإيجاب الذي يزوج بها الأب والجد البكرية سبعة أربعة للصحة  
 أحدها أن يكون الزوج كفواً لها الثاني أن يكون موسراً بحال الصداق الثالث  
 أن لا يكون بينها وبينه عداوة مطلقاً الرابع أن لا يكون بينها وبين الولي عداوة  
 ظاهرة فإن فقد شرط من هذه لم يصح النكاح وثلاثة لجواز الإقدام أن يكون  
 الصداق بمهر المثل من نقد البلد وأن يكون حالاً فإن زاد على مهر المثل أو ساوى  
 المسمى مهر المثل وقع بالمسمى وإن نقص صح العقد ولها مهر المثل والله أعلم (سئل)  
 في بكر بالغة وكانت أجنبية برضاها في زواجها من زيد مهر معلوم زواجاً شرعياً بحضور  
 شهود عدول وحكم به ما حكم حنفى بعد تقدم دعوى صحة ثم بعد مدة قبل الدخول  
 بالزوجة عقد آخر نكاحه ثانياً معتمد على فتوى من شافعي بطلان النكاح الصادر  
 أولاً لوجهين أحدهما عدم حضور الولي والثاني عدم يسار الزوج بالمهر وقت العقد  
 هل ما أفتى به صحيح أو غير صحيح حين حكم الحاكم بصحة النكاح والزوجة بالغة  
 عاقلة راضية أذمحل في زواج البكر البالغ بالإيجاب وهما في راضية ومحل عدم صحته  
 بعدم حضور الولي إذا لم يحكم بصحة النكاح كما يرى ذلك أفيدوا لنا جواباً شافعي  
 بنقل صحيح المذهب (أجاب) حيث حكم الحاكم أحنفى بصحة هذا النكاح نفذ  
 ظاهره وأبطلنا على الأصح المصروف خلافاً لما خالف في القول باطلنا ولا يجوز  
 لشافعي نقضه لورفع إليه لما علم فكيف يجوز لفتى أن يفتى بإبطاله بما ذكره مع ما ذكر

مطلب وله لرجل بنت  
 فقال له صغير مباركة فقال  
 أبوها روجتلك أياها الخ

مطلب ما شروط الإيجاب  
 الذي إذا وجدت صح  
 النكاح الخ

مطلب بكر بالغة روجها  
 وكيلها برضاها من زيد  
 وحكم بصحة نكاحها  
 حنفى فهل صح ولا يقضى  
 الخ

اللهم الا اذ لم يذكر له حكم الحاكم مع الدعوى المذكورة الصحيحة وعبارة ابن حجر  
بعد قول المنهاج والوطاء في نكاح بلا ولي يوجب مهر المثل لا الخد نصها وان اعتقد  
التصريح لشبهة اختلاف العلماء لكن يعززه معتقده وان حكمها كما يراه بصحة  
على ما قاله ابن الصلاح قال وقولهم حكم الحاكم يرفع الخلاف معناه انه يمنع النقض  
بشرطه اصطلاحا لا غيرا ولا لشافعي وقف على نفسه بيع الوقف وان حكم به حنفي  
ولكن اعترض بأنه مبني على الضعيف من ان حكم الحاكم انما ينقذ ظاهرا مطلقا  
أما على الاصح ان باطن الامر فيه كظاهره ينقذ باطنا أيضا فيباح لمعتقده وغيره  
العمل به كما يأتي مبسوطا في القضاء لا معتقدا لآباحة وان حذب بشره النيذ لان أدلته  
فيه وأهمية جده بخلافه هنا ومن ثم لم ينقض حكم من حكم بصحته على المعتد وكان  
من قال هنا لا يجوز تقليد أبي حنيفة في هذا النكاح جرى على النقض اذا ما ينقض  
لا يجوز فيه وهذا يقيده قول السبكي يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة في العمل في حق  
نفسه لا في الاقتناء والحكم اجماعا كما قاله ابن الصلاح انتهى فالافتاء مع حكم الحاكم  
الصحيح بعد الدعوى الصحيحة باطل لا يعمل به مع ما علمت انتهى والنكاح الا قول  
هو الصحيح ينقذ ظاهرا وباطنا والثاني باطل اثباتا والله أعلم (سئل) في بكر بالغ لها  
أولياء ثلاثة أعوام أشقاء أذنت لواحد منهم هو المتكلم عليهم أن يزوجهما من ابن عمها  
فزوجها منه برضاها من غير حضور العمين الآخرين وهما يريدان ابطال هذا  
النكاح وتزويجهما من أجنبي وهي لا ترضى بذلك الأجنبي فهل نكاحهما من ابن  
عمها التي رضى به صحيح وغيره لا يعتبر (أجاب) هذا النكاح الواقع من العم  
المأذون له فيه منها هو الصحيح المعمول به شرعا اتفاقا ولا عبرة بعدم حضور العمين  
الآخرين لان الشرط أن تزوجهما الولي ولو مفضل مفضة أو قرعة باذنهما فيصح  
وقول العمين مردود عليهم ما بأمر الله ورسوله بزعمهما الباطل ففي أعناقهما سية فان  
من الله ورسوله وقال في المنهج وخرج باذنهما الكل ما لو أذنت لاحدهم فلا يزوجهما  
غيره فعلم أن غير المأذون له لا معارضة له للمأذون له وقال أيضا في المنهج فلو تزوجهما  
مفضل مفضة أو قرعة صح تزويجهما لاذن فيه وفائدة القرعة لا يعي ولاية من لم  
تخرج له على أنالوفر ضنا أن العم لم يزوجهما وهي باقية خالية لا يصح نكاحها  
للأجنبي مع عدم رضاها به لان مثل هذا لا بد لها من الاذن للولي وقد وجد ولا بد  
من بلوغها فاتق الله أي المعارض فانك لا تعارض الا صاحب الشريعة الغر والله  
أعلم (سئل) في امرأة كان لها زوج فمات الى رجة الله تعالى ولها أولاد منه ثلاث  
ذكران وأنثى والجميع قصر لا يقومون بأئمة منهم بل لولاءهم اضعاء عوار لها أقارب

مطلب بكر بالغه تزوجهما  
أحد أوليائهما لابن عمها  
فهل صح النكاح أولا الخ

مطلب امرأتان تزوجهما  
عن ثلاثة أولاد منها الخ

أولادهم بعده يريدون أن يأخذوها فهاهنا راع أولادها ويتركونهم ضائعين  
 لأجل زواجها وأخذ مهرها وقال بعضهم إن دفعت الزوجة مالا من مالها أو من  
 مال أولادها بدل مهرها فتركوها فكل هذا جائز شرعا يقول به أحد من العلماء  
 الأعلام أو نحو الناجوا بأشريع الله تعالى نجر به أهل الفساد والعناد (أجاب)  
 أعلم أن هذا الأمر هو التفريق بين المرأة وأولادها قهرا لا يقول به أحد من علماء  
 الإسلام لا شافعية ولا حنفية ولا مالكية ولا حنابلة ولا يهود ولا نصارى وقد  
 قال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته  
 يوم القيامة فيجب على كل مؤمن ومؤمنة أن يدفع ابن العم الصائل على هذه المرأة  
 ويريد التفريق فنصرها وتكلم معها خير أنصره الله تعالى وحفظ عليه دينه  
 وولده وماله ومن أعان ابن عمها أو نصره علمه أن نصره الله وخذله وعليه وعلى ابن  
 عمها لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وكذلك من طلب منها أو من أولادها  
 أن تقصر مالا فهو ومن الضالين الباغين فإن استغل ذلك كفر وعليه لعنة الله  
 والملائكة والناس أجمعين هذا ما وعد الرحمن وصدق الرسولون فالجنة ورضى الله  
 للعالمين والنار وغضب الله المخالفين والله أعلم (سئل) عن رجل حصل له جنون  
 بعد البلوغ ثم أفاق منه وكان يشتغل في حرفة السقاية ثم تزوج امرأة وأمهرها  
 عليه له ودخل بها ومكث معها مدة من السنين ثم توفي والآن وارثه يدعي أن  
 جنونه كان مطبقا والنكاح باطل فلامهر للزوجة به والزوجة تدعي اتفاقه من  
 الجنون وقت النكاح وتطلب مؤخر صداقها وارثها من خلفاته ومع كل بينة تشهد  
 بمداها في الحكم الشرعي في ذلك والحال أنه عقد النكاح عندها كم الشرع  
 على يديها وكتب بذلك صنف في يد الزوجة فكيف الحكم (أجاب) لا ريب  
 أن الزوجة تدعي هنا الصحة والوارث يدعي الفساد ويدعي الصحة مصدق وطاهر  
 عبارة فتاوى ابن حجر أن مدعي الصحة مصدق باتفاق وعبارته نصها الأثر محمل  
 ما ذكره في النكاح كما ذكره بعضهم على ما إذا عرف له صفة جنون وله أفاقة  
 أو حالة حرة وحالة رشدا واختلافها لوقوع العقد في حالة حرة أو جنون أم لا فيجوز  
 القول قول مدعي الصحة في النكاح خاصة وفرض السؤال الواقع له فيمن مات قبل  
 الوطء وهنا وقع وطء ودخول وحكم حاكم بصحة النكاح فمسألتنا حق وأولى  
 بتصديق الزوجة لا مور منها ما ذكره ابن حجر ومنها كون ذلك وقع في مجلس  
 الحكم الذي لا يجوز ما قل أن يعقد له النكاح في حال جنونه ومنها حصوله و  
 المقضى حالهم ذلك ومنها كون الحق يتعلق بالوارث لمقتضى ذلك سعيه وعوا

مطلب يمدعي الصحة  
 مقدمة على مدعي الفساد



مطلب لا تزوج البنت  
البالغة الا برضاها الخ

مطلب وجعل تزوج  
امراة ثيبا من ابيها الخ

مطلب رجل له بنت  
زوجها الا خراخ

ومنها ان اذهاها الصفة فليست الله الشاهد المقدم على هذه الشهادة الشاهدة على  
ضلاله وفساده وليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب  
اليم ولا بد ان يسأل عن شهادته والله أعلم (سئل) في بنت بالغة يريد بعض  
الناس زواجها ولم ترض بل تقول ارضي نفسي في بشر ولا آخذه فهل يصح زواجها  
قهر عليها (اجاب) لا تزوج البالغ قهر عليها فحيث لم ترض بالزوج لا يصح عقد  
النكاح عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان خطب ابنة عمه  
ودفع من مهرها حصاة لابيها ثم مات ابوها وامتنع اخوتها من تزويجها له فخطفها  
وادخلها على رجل واذنت له في زواجها فتزوجها منه ثم بعد ذلك تاب الى الله  
تعالى ورجع وتزوجها فانيامن اخوتها بشهود فهل تقبل توبته ويصلى خلفه  
ويحمل له وطء المرأة وأولاده منها بعد ذلك أولاد حل ونكاح أم كيف الحال  
(اجاب) حيث تاب توبة نصوحا وعقد عليه ابرضا وليها قبلت توبته وصح نكاحه  
ويصلى خلفه ويقدر به ويحمل له وطؤها لانها تزوجته في أموره لان الله تعالى  
يحب التوابين ويحب المتطهرين ولا تقدر نسيان التوبة حتى على الكافرين  
لو أسلموا قبلهاهم فغيرهم أولى وأولاده أولاد حل ونكاح تجزى عليهم أحكام  
غيرهم ممن مع نكاحه وليتق الله من يخطف الحرائر ويهتك أسرارهم ولا سيما  
من يدعى أنه ابن عم فهو احق بصيانة ابنة عمه والله أعلم (سئل) في رجل  
تزوج امرأة ثيبا وتزوجها شرعا من ابيها مستوفيا شرائط الصحة واقبض مهرها  
للزوجة وامها فجاء أخور زوجها الاقل فقال ان اباها قال لنا هي عطية لكم بعد  
موت زوجها وهي في العدة ويريد اقامة البينة لاجل ابطال النكاح بذلك فما  
الحكم (اجاب) هذا الزواج الواقع من الاب لابنته بعد اذ نكحها في الزواج  
وكان الزوج كفو الماهو الصحيح المعول عليه الذي يجب اعتماده والعمل به  
واما مدعى العطية فقد ادعى لنفسه بلية لان النكاح لا يكون بالعطايا ولو في العدة  
سواء ان اقام بينة به أو اقرببه الولي حينئذ لبطلانه من أصله فلا يبنى عليه حكم  
بل هو هواء في قاع صفصف ليس له غبار ولا به اعتبار كما هو معلوم عند الأئمة  
الاحبار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت زوجها الا آخر من مدة تزيد  
على عشرين سنة وهو قريب له ولها أقارب أقرب منه يريدون أن ينزلوا الرجل  
عن امراته ويؤذون ابا الروجة والزوجة فما الحكم في ذلك (اجاب) حيث  
وقع العقد من الاب للزوج فقد صحح الا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن  
يعارض الزوج أو يؤذيه أو يعارض الاب أو يؤذيه فان عارض فقد خلع برقة

الاسلام من عنقه وعارض الله في فعله وخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد فاز بخسران مبين وحل به غضب رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل والله أعلم (سئل) في امرأة مات زوجها وليس لها عصب الا الاقارب يريدون زواجها من غير رضاها ويأخذون مهرها فهل لهم ذلك (أجاب) لا يجوز لأقاربها ولا لعصباتها ايضاحي لو كان لها أب أو أخ أن يزوجهما بغير رضاها فان زوجهما أحد ممن ذكر فزواجهما باطل باتفاق العلماء ولا يجوز لأحد ممن ذكر ولا من غيرهم أن يأخذ من صداقها شيئا فان أخذ فاشيا يأخذنا راعا ودارا فعلى كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يردها عنها من يريد زواجها بغير رضاها وكذلك يردها من يريد أن يأخذ من مهرها شيئا والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه والله أعلم (سئل) في امرأتين كانتا تحت أخوين ماتا وتركوا أولادا وكل واحد منهما يريد الإقامة والحضانة لأولادها ولا أحدهما عم وأولادهم يريدون زواجها والفرقة بينها وبين أولادها فهل تكره على ذلك أولا (أجاب) لا يفرق بين المرأة وأولادها كرها الا الشيطان لعين ومارق من الدين ومخالف لقول سيد الاولين والاخرين من فرق بين والدها وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة فيجب على كل مؤمن بالله واليوم الآخر يريد رضا الله ورسوله أن يمنع هذا القريب من الفراق بين هذه المرأة وأولادها ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فان لم ينزج الا بقتال قاتل ودمه كدم الكلب لمخالفة الكتاب بقوله تعالى ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ومخالفة الحديث المتقدم والله أعلم (سئل) في رجلين أب وأخ أرادا الزواج فزوجهما أخته بمهر معلوم فأثد عن مهر البنت وزوجه الأب ابنته لا يخرج بمهر معلوم ومات الأب بعد دخوله على البنت وله ورثة يطلبون من الأخ نقیصة لكون أخته رجعت اليه وبقي للأخت في ذمته مائة قرش من مهرها بشهود فالحكم الشرعي (أجاب) المائة الباقية للأخت تطالب بها لانها فرضت لها في العقد وأما هذه النقیصة فطلبها فضيحة وهي عند الله فبيحه لمخالفتها المسئلة العادلة لصحيحة فلا يعمل بها أحد من العلماء لانها ليست من خصال الايمان بلا امتراء والله أعلم (سئل) في رجل تزوجه بكر ابنة بمهر مائة من أبيها ومن عادتهم أن يكون المهر بعضه نقدا وبعضه عرضا فدفع أبو الزوج النقد لابن الزوج وعرض عليه العرض فامتنع من قبوله وقال لا قبل الا بالنقد وأراد الزوج الدخول بها فامتنع أبوها حتى يدفع الباقي نقد فهل يلزمه قبول العرض وهل اذا امتنع الزوج الدخول بها (أجاب) حبس جرت عادتهم واطردت

مطلب امرأة لها أقارب  
يريدون زواجها قهرا  
ليأخذوا مهرها الخ

مطلب امرأتين لهما أولاد  
ويريد أعمامهم ما زواجهما  
ويفرقون بينهما وبين  
أولادهن الخ

مطلب رجلان زوج  
أحدهما ابنة والأخرى بنت  
البنت تزوجه أخت زوج  
بنته الخ

مطلب تزوجه بكر ابنة  
بمهر مائة الخ

بقبول العرض لزم الأب وكذا الزوجة حيث كانت مصلحة المساودين بينهما  
قبول العرض فان امتناعها أو أحدهما ألزم الممتنع الحاكم فان لم يوجد حاكم كان  
للزواج الدخول لانه لم يوجد مانع من جهته والله أعلم (سئل) في رجل خطب  
امراة ودفع لوليها ما تيسر من المهر وغيره ولم يحصل عقد ثم مات الزوج قبل الدخول  
فهل لو ارثه الرجوع بما دفع أولا (أجاب) عبارة ابن حجر خطب امراة ثم أرسل  
لها أو دفع بلا لفظ اليها قبل العقد ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه  
أو مات رجعا وبما وصلها منه كما أفاده كلام البغوي واعتمده الاذري ونقله الزركاشي  
وغیره عن الرافعي أي اقتضاء يقرب من الصريح والله أعلم (سئل) في رجلين  
هما شعاده وحسن لكل منهما ابن وبنت فاصران زواج كل منهما بنته لابن الآخر  
ووضع كل منهما يده في يد الآخر زعمهما لاجل صحة عقد النكاح وقبل كل  
منهما الالبنة النكاح بالولايته ومدد عقد النكاح بإيجاب وقبول وحضور شهود  
عدول وعمل كل من الابوين وليمة حسب القانون المعتاد عندهما لعقد النكاح  
واشتهر وشاع بين المسلمين من أهل القرى القريبات لقريةهم ان حسنا قبل ولده  
القاصر نكاح بنت شعاده البكر القاصر وكذلك شعاده قبل ولده القاصر نكاح  
بنت حسن البكر القاصر ثم بعد مضي مدة أراد حسن ابطال عقد نكاح ابنه  
على بنت شعاده ليتزوجها لنفسه بعد ان أقر لدى جمع من المسلمين انه قبل لابنه  
نكاح بنت شعاده وعقد نكاح ابنه المذكور عليها وروج الامر الى محكم من فقهاء  
القرى وادعى حسن على شعاده ان نكاح ابنه على بنت شعاده باطل لكونه ان  
أحد الشاهدين المذنين حضر عقد النكاح بينهما توفي ولم يبق الا واحد وذكر انه  
لم يحصل بينهما الا الاعطاء من غير افظ زواج أو نكاح بعدما تقدم من حسن من  
الاعتراف لدى جمع من المسلمين بقبول النكاح لولده وصحته وشهادة لشاهد  
الحى بصدوره على الوجه المذكور فابطل المحكم عقد نكاح ابن حسن على بنت  
شعاده وعقد نكاح حسن على بنت شعاده باكره شعاده على ذلك من ذى شوكة  
مع ان المحكم من قريتهم وأحاط علمه بالاقرار بالنكاح وبالعقد والوليمة الذى  
وعلمه احسن يوم العقد لولده على بنت شعاده فهل يجوز للمحكم مع علمه بذلك المحكم  
ببطلان النكاح أولا يجوز لقوة الشبهة والشك والريبة وما ذاقرتب على ذلك  
من الاحكام ودره المقاسم مقدم على جاب المصالح الى غير ذلك أفدجوابا كافيا  
تعطأجرا وافيلازلم لكشف العضلات ودفع البليات وما هوآت آت (أجاب)  
هذا الرجل الطالب لزواج زوجة ابنه مال مضل لا عرض له ولا دين لوجهه منها

مطلب رجل خطب امرأة  
ولم يحصل عقد الخ

مطلب شعاده وحسن  
زواج كل منهما بنته  
القاصرة لابنه القاصر الخ

وقوع العقد المذكور وان كان أحد الشاهدين مات لانه يعلم ذلك فلا يجوز له  
الاندام مع علمه بمسارقع ومنها اقراره بوقوع عقد النكاح المأخوذ من ذلك الاقرار  
شرعا باتفاق العلماء لقول الله عز وجل والله وعظم سلطانه يا ايها الذين آمنوا كونوا  
قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم وفسدت شهادة المرء على نفسه  
بالاقرار فهو اقوى من البيضة الشرعية لصراحته واحتمالها ومنها شيوع هذا الامر  
وظهوره الذي يلزم منه وقوع الناس في عرض الاب الطاب لهذا الامر وكذا  
في عرض المحكم والكل داخل في هذا قال ابو هريرة حففت من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وعائين من العلم أحدهما بثبته في الناس والثاني لو بثبته لازل هذا  
البلعوم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الى ما لا يربك أي دع ما فيه  
شك الى ما لا شك فيه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم أليس وقد قيل في جواب من  
طلب منه زواج امرأة قيل ان بينه وبينها رضا محرما فقال له أليس وقد قيل فهذا  
الرجل لو كان له مدة في الدين أو العرض لتباعد عنها تباعد الضب من النون  
وربما أن يكون هذا الامر سببا لدخوله في سقر وما أدراك ما سقر لا تبقى ولا تذر  
لواحدة لا بشر عليها تسعة عشر فقد علمت ما يتلى عليك وعلى فرض ان هذا المحكم  
وجعله وجهها عند الشافعي مع ان الاقرار معه مولى به بالاجماع ولكن قد ينيل  
لطلبة العلم ما يشن انه صحيح مع انه لو لم يوجد منه الا الاقرار له لم يصحح عند الامام  
الاعظم أبي حنيفة والعمام لامذهب لهم فكيف يسوغ الاقدام على مخالفة  
مثل أبي حنيفة قدس سره العزيز قال بعض العارفين والله لو علمت ان شرب الماء  
البارد يخل بمررتي ما شربته وأي خلل لامرؤة أعظم من أن يشاع بين الناس ان  
حسننا لا أحسن الله اليه تزوج زوجة ابنه نقوا الله ولا تكونوا من العاقلين  
فلقوا بالانسين أعيا لا دين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم  
يحسنون صنعوا والله تعالى أعلم

### \* (باب ما يحرم من النكاح) \*

(سئل) عن أب عقد على امرأة ولم يدخل بها فهل تحل لولده أولا (أجاب)  
لا تحل له لان زوجة الاب وزوجة الابن وأتم الزوجية لا يشترط فيه من الدخول  
فيصير من قبل الدخول بخلاف بنت لزوجة فلا تحرم الا بالدخول والله أعلم  
(سئل) في بنت ابن الزوجة هل يحل نكاحها تزوج بعدها موت جدها  
(أجاب) قال ابن حجر في بيان المحرمات الموبدة وكذلك ابنتها أي زوجته ولو بواسطة  
سوا بنات ابنتها وبنات بنتها وان سفلن ان دخلت بها بن وطمثها في حياتها ولو

مطلب باب ما يحرم من  
النكاح

مطلب عقد الاول على  
امرأة تحرمها على ولده

مطلب بنت ابن الزوجة  
لا يحل نكاحها للزوج ولو  
بعده موت الزوجة



المذكورة وان كان كثير من الفقهاء الذين لا خلاق لهم يفعلون ذلك لانه باطل  
وبعضهم يحنى بالمرأة الاجنبية بمجرد القول المذكور والله أعلم (سئل) في رجل  
زوج أخته بوكالتها بشهود عدول ويعارضه في هذا الزواج أخوه الا كبرفهل له  
ذلك (أجاب) حيث زوج الاخ وهو بالغ عاقل باذن الاخت وهي كذلك مع  
زواجه فلا يجوز لاختيه ولا لغيره المعارضة بوجه لانها صارت زوجة الرجل المتزوج  
والله أعلم (سئل) في الاب اذا كان مغفلا لا ينظر في عواقب الأمور وزوج بنته  
الصغيرة بغير كفؤ هل ينعد السكاح أم لا (أجاب) لا ينعد السكاح لأن من  
أحد هما أن شرط الولي أن لا يكون مختل النظر الثاني شرطه أن يزوج بكفؤ حيث  
لا تعين ولا اسقاط كفاءة فالصغيرة لا تزوج الا من كفؤ بمهر المثل حالا ولا عداوة  
بينها وبين الولي ظاهرة من نقد البلد وان يكون الزوج موسرا حال العقد والمزوج  
الاب أو الجدة لرواج المذكور باطل حيث لم يستوف شرائطه والله أعلم (سئل)  
في امرأة ناشئة خارجة عن طاعة زوجها تمهت نفسها فهل يجب عليها حيث لا عذر  
لها طاعة زوجها وان تمكنت من نفسها (أجاب) يجب على المرأة ملازمة سكنها  
وتدبيره من نفسها ولا يجوز لها الامتناع منه وعليه لها أن أدن حقه ما لها من كسوة  
ونفقة ومسكن لا توجبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة  
من رجل كان مجاورا للجامع الأزهر على يدبينة شرعية وجعل صداقها نعليها  
ما يجب عليها أن تعلمه من الفرائض الشرعية ثم ان أبها الزوج جاء لبيت المقدس  
وأقرأه زوج ابنته المذكورة للرجل المذكور وكان اقراره بذلك بحضور شهود  
عدول ثم انتقل أبو البنت المذكورة بلوفاة الى رحمة الله تعالى ثم جاء الرجل الذي  
تزوج البنت الى بيت المقدس وادعى رواج البنت المذكورة من أبيها المذكور ولم  
يكن شهود العقد حاضرين بيت المقدس وانما الحاضر شهود الاقرار حاصل من الاب  
فما الحكم في ذلك (أجاب) صرح ثمتما معاشر المشافعية متونا وشروحا صريحة  
في صحة اقرار الاب واجد بالسكاح قال شيخ الاسلام ذكراني شرح منحه ومنه  
ويقبل اقرار مجبر من أب أو جد أو سيد على مولاه بالسكاح قدرته على انشاءه  
بخلاف غيره أي المجبر لتوقفه على رضاه وعبارة اسحجروكدا الرملى ويقبل اقرار  
الولي بالسكاح على مولاه ان استقل حالة الاقرار بالانشاء وهو المجبر من أب أو جد  
أو سيد أو قاض في مجنونة بشرطه الا أن لا يقرأه يدقه البالغة لما مر أن من ملك  
الانشاء ملك الاقرار به انتهى وح بحيث شهد رجلان عدلان بأن ابأقر بزواج  
بنته من فلان قبلت شهادتهما بلاشك وعلى وولأمر الحكم بصحة هذا السكاح

مطلب الولي اذا زوج  
أخته باذنها مع وليس  
لاخيه الا كبرنقضه الخ

مطلب لايجل لامرأة أن  
تمسح زوجها من نفسها  
وعليها طاعته الخ

مطلب رجل زوج ابنته  
العاصرة بتعليم الفاتحة وما  
يجب عليها من الفرائض  
الخ



مطلب لو ادعى رجل أن أبا  
الزوجة قال أعطيتها لك  
لا ينفذه النكاح الخ

مطلب الصبي القاصر إذا  
زوجه ابن عمه بأمر قاض  
حنفي وغاب الصبي مدة  
سنة سنوات لها أن تزوج  
بغيره عند الشافعية

مطلب رجل له عمتان ولهما  
بنتان هر يجوز أن يجمع بينهما  
نكاحاً ولا الخ

المذكور ثم إن كان ما يجب تعلية مضبوطاً فذلك بين والأوجب لها هو المثل كما هو  
معلوم من كلام الأئمة والله أعلم (سئل) في بنت مات أبوها ولها أخ ورجل أجنبي  
يدعي أن أباهما أعطاه له من يوم ولايتها فقال له مبارك فقال الأب جاءت لك ذمينة له  
قد رامن المال مهرها فهل هذا نكاح صحيح أم لا (أجاب) ماذا كرئيس بعقد نكاح  
ولو شهد عليه أهل الأرض لأن النكاح لا بد فيه من لفظ نكاح أو تزويج وأما بالعطية  
ونحوها فلا يصح والله أعلم (سئل) عن صبي قاصر زوجه ابن عمه بأمر القاضي  
الحنفي له بذلك ثم إنه بعد ذلك غاب عن زوجته قبل أن يدخل بها مدة تزيد على ست  
سنين ولم يظهر له خبر إلى الآن وزوجته الآن تريد ترفع أمرها إلى القاضي الشافعي  
ليحكم لها بأن له قدم من أصله غير صحيح على مذهب الشافعي رضي الله عنه فهل  
للـقاضي الشافعي إذا رفع إليه ذلك أن يقضي بعدم صحة النكاح المذكور ولها بعد  
ذلك أن تزوج بغير الزوج المذكور أم لا (أجاب) المصريح به في كتب الشافعية  
أن تزويج غير الأب والجد للقاصر لا يصح ولو كان المزوج له وصياً أو قريباً  
وفي الروض وشرحه لشيخ الإسلام والأب ثم المحمداً لا غيرهما تزويج الصغير العاقل  
ولو بأربع ثم قال بخلاف غير الأب والجد كـ الوصي والقاضي فلا تزوج الصغير  
لأنه كمال شفقته انتهى وأما الأب والجد فله كمال شفقته ما عن غيرهما من الوصي  
واقرب فالمر ومجرد أدن القاضي أو عقد النكاح للصغير لا رأي ليس بحكم  
منه حتى يكون رافعاً للخلاف ويمنع عند الشافعي نقضه لأن شرط الحكم أن يكون  
بعد دعوى صحيحة وليست موجودة هنا وإنما هو مجرد أدن وأجراء عقد على مذهبه  
أو أخباره منه بمذهبه البازل ذلك منزلة الافتاء الذي لا يتمتع على الشافعي مخالفته  
لقوله صلى الله عليه وسلم اختلاف أمتي رحمة من جئاتها مثل هذه الواقعة فإن الرجل  
يتعسر بل يتعذر وجوده ويلحقها لغمر البين لا احتياجها للنفقة والكسوة والمسكن  
بل ولا احتياجها أيضاً للزوج نفسه لقول عمر رضي الله تعالى عنه إن المرأة يقضي صبرها  
أو يقل إذا غاب عنها الزوج أكثر من أربعة أشهر والله أعلم (سئل) في رجل له  
عمتان مع كل واحدة بنت فهل يجوز له الجمع بينهما بالنكاح (أجاب) هاتان البنتان  
نات الخالات ويجوز لأنسان أن يأخذ بنت خالته لأن العادة في جواز الجمع  
أنا إذا فرضنا أحدهما ذكر والآخر أنثى أن يحمل تناكحهما فيحل جمعهما والأولاهما  
لو فرضنا واحدة من بنات الخالات ذكر والآخر أنثى حل تناكحهما فيحل جمعهما  
والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وله ولد من غير هاتين ماتي الزوج وتزوجت  
بعده رجلاً آخر وجاءت منه بنت فهل لولده أن يتزوج بهذه البنت وإذا تزوجها يقر

نكاحها عليه (أجاب) لا تحرم على الولد بنت زوجته أبيه وإن كانت أمها محرمة عليه لوطه أبيه لما وعده أيضا بخلاف بنتها وإن كانت محرمة على الأب لو وجد فليست محرمة على ولده فذلك كاحه صحيح ويقر عليه لما علم والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج امرأة بصداق معلوم ثم بعد مدة طلب أهل المرأة من الرجل المذكور أن يدفع لهم المهر ويأخذ زوجته فقال لا قدرة لي على شيء فقالوا له أما أن تدفع لنا مهر وليتنا وأما أن تطلقها فطعها باختياره بحضرة جماعة من المسلمين يشهدون عليه بذلك فتزوجت المرأة زوجا آخر ودخل بها فعارضته إثر رجل الأول وقال هذه زوجتي وأدعي أنه إنما طلقها مكرها على ملاقاتها فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث ثبت أن الرجل الأول طلق الزوجة المذكورة وأخذها الزوج الثاني لا يحل للأول عارضته بوجه لأنهم احرمت عليه بطلاقها ولا سيما بدخول الزوج الثاني بها والله أعلم (سئل) في ولى عقد على موأنته وعلى رأسه عمامة حرير سمرقند هل يصح العقد (أجاب) لبس الحرير صغيرة من الصغار فإن كان الولي مصرعا عليها بحيث هو صار لازما لها صارت كبيرة والولى إذا ارتكب كبيرة لا يصح عقده وإن لبسها أحيانا يصح عقده هذا كما عند الإمام الشافعي رضي الله عنه وعند غيره لا يشترط في الولي أن يكون عدلا والله أعلم (سئل) عن رجل له زوجتان صالحة وتغادرة له من صالحة بنت ومن تغادرة ابن ثم مات الرجل فأخذ صالحة أخوه وجاءه منها بنت فهل لا بأس بتغادته أن يأخذ ابنة عمه التي هي أخت لأخته من أبيه (أجاب) نعم يجوز له أخذها لقول علماءنا ولا يحرم عليك أخت أخيك من نسب أو رضاع وسواء كانت أخت الأخ لامه كما هنا أم لأبيه كما هو متصور في محله والله أعلم (سئل) في رجل معه امرأة لها بنت خالته فهل له أن يجمعها معها في نكاح واحد (أجاب) نعم يجوز جمع بنت الخال مع بنت العمه لانا لو فرضنا حداهما ذكرا جازله نكاحهما فيجوز الجمع لأن القاعدة أن كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع محرم لو فرضت أحدهما ذكرا حرم نكاحها فيعزم الجمع والافعل والله أعلم (سئل) في رجل له زوجة ابنته ماتت ثم أنها تزوجت بعده رجلا جاءه منها بنت فهل له أن يتزوج بنت زوجته أبيه (أجاب) نعم يجوز لابن الرجل أن يأخذ بنت زوجته أبيه إذا لم يمنع من ذلك والله أعلم (سئل) في رجل زنا بأمرأة ثم جاءت بعد ذلك بنت من زنا بها (أجاب) ماء الزنا لا حرمة له فلا تثبت به المحرمية فله أن ينكح المخلوقة من ماء زناؤه وإن يتقنها من مائه ولكن يكره فلا يحرم على الزاني بنت الممزنى بها ولو كانت بنته من مائه

مطلب إذا طلق الرجل زوجته وتزوجت بغيره لا يحل معارضته للزوج الثاني الخ

مطلب ولى العقد إذا كان مرتكبا ولو صغيرة باصراه لا يصح عقده الخ

مطلب يجوز أن يأخذ الرجل بنت عمه التي هي أخت أخته من أبيه

مطلب يجوز التجمع بين بنت الخال مع بنت العمه الخ

مطلب يجوز أن يتزوج الرجل بنت زوجته أبيه الخ

مطلب يجوز للرجل أن يتزوج بنت مخلوقة من ماء الزنا

مطلب لزوج القاصر  
أجنبي مع وجود أقاربها  
لا يصح ولا ينقد

لان الله تعالى قطع النسب بين الزاني والزاني بها والله أعلم (سئل) عن بنت  
قاصرون البلوغ زوجها رجل يقال له أحمد أجنبي عنهما مع وجود أقاربها العصبية  
غير الأب والجد لرجل يقال له ناصر لانه شهادة البالغ بوكالته لايه ثم مات الابن  
قبل الدخول ثم تزوجها رجل أجنبي آخر فبات والا أن الأب الذي هو ناصر تزوجها  
بعد ولده وبعد الرجل الثاني فهل زواج الأب لها صحيح (أجاب) اعلم وفقك الله  
تعالى ان القاصر عندنا لا تزوجها الا الأب والجد وتي فقد الم تزوج حتى تبلغ  
وتأذن لوليها فيزوجهما قال في المنهج وشرحه لشج الاسلام ومما تقر به علم أنه لا تزوج  
صغيرة عاقلة تب اذا اذن لها وأن غير الأب والجد لا يزوج الصغيرة بحال لانه انما  
تزوجهما بالاذن ولا اذن للصغيرة انتهى ثم قال في باب ما يحرم من النكاح واعلم أنه  
يعتبر في زوجتي الان والأب وفي أم الزوجة عند عدم الدخول بهن أن يكون العقد  
صحيا اه اذ اعلمت هذا النص الصريح الصحيح علمت ان عقد الأب على زوجة الابن  
بعد البلوغ باذنها وولي صحيح لفساد العقد الاول من جهتين الاول كون الزوجة  
غير بالغة الثاني كون العاقد عليا غير العامب بل لعقد في هذه الحالة المعاصب  
غير الأب والجد لم يصح أيضا لما علمت فقل لمن عارض ان كان ينقل فيمنه ولا تجده  
في كتاب على هذا الوجه وان كان بغير نقل فهذا القائل من أقسام الحيوانات  
قال تعالى أم تحسب ان أكثرهم يسمعون أو يعقلون ان هم الا كالانعام بل هم  
أضل وان كان بقوله عناد فهذا مثل الشياطين الذين يفرقون بين المرء وزوجه  
والله أعلم (سئل) في زوجة رجل مدخول بها لها قريب غير محرم لها يدعي  
أنها بنت عمه يدخل عليها ويمكث عندها ولم يكن بينهما حاجب ويغيرها على بغض  
زوجها واديته وعدم الاجابة اذا دعاهما المصلحة ويتضرر من ذلك الضرر البليغ  
ومحجز عن منعه خشيته من أذيته وخوفه على نفسه منه ما ذليله شرعا (أجاب)  
لا يجوز لهذه المرأة ان تظهر على هذا الرجل بل يجب عليها الاحتجاب عنه وان  
فرض أنها ابنة عمه لانه يجوز له نكاحها فهي ليست محرمة له فيجب على زوجها  
منعه وعلى ولي الامر صاعف الله له الاجر منع مثل هذا الشقي من مثل هذا الفعل  
وقد مر برسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا ان وهو يكلم زوجته صفيقة فاسرها  
فقال لها على رسلك كما أنها صفيقة فقال له أبل الظن يا رسول الله فقال لها ان  
الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم فحذار حذار من مثل هذه الامور والله  
أعلم (سئل) في ريد عقد نكاحه على هند بباشرة وكيلها الاجنبي مع وجود  
ولي لها عصبه لم يأذن في ذلك ثم بعد دخوله بها طاعة لها فلما نالها فهل لا يقع عليه الطلاق

مطلب بدخل رجل على  
امرأة لها بعل وتدعي أنه  
ابن عها فهل يصح من  
الدخول عليها

مطلب عقد على امرأة  
عاشرة وكيلها مع وجود  
وليها لا يصح العقد الح

المدكور وله نكاحها بعقد جديد بدون محلل حيث لم يحكم ماكم قبل فلك بصحة  
النكاح المذكور (أجاب) عبارة الرملي ومثله ابن حجر وغالب كتب أصحابنا  
حتى المنهج وشرحه مع ما يأتي وتنقل عبارة ابن حجر بعينها لأن كلامه اختلف  
في هذه المسئلة في محلين في أركان النكاح وفي عاقده نصها ثم بطلانه باتفاقهما  
انما هو فيما يتعلق بحقه ما دون حق الله تعالى فلو طلقها ثلاثا ثم توافقا أو أقاما  
أو الزوج بينة بفساد النكاح بذلك أو غيره وقامل عموم قوله أو غيره لم يلتفت بذلك  
بالنسبة لسقوط التحليل لأنه حق الله تعالى فلا يرتفع بذلك ولأن أقسامه على  
العقد يقتضي اعتراقه باستجماع معتبراته نظير ما مر في الضمان والحوالة وقضية  
سماعه ممن زوجه وليه وليس مرادنا بالمعتبر هو التعليل الأول وبها علم ضعف  
إطلاق الشبراملسي تسمع بينته ان بينت السبب ولم يسبق منه اقرار بصحته نعم  
ان علماء المفسد جازلهم ما العمل بقضيته باطنا لكن اذا علم بها الحاكم فرق بينهما  
كظهيره الا ان قيل فحصل تعليق الطلاق بالازمنة وما نقل عن الكافي  
أنا لا نتعرض لهما بما يحمل على غير الحاكم على أنه منازع فيه وانما هو بحث  
للاذرعى وبحث السبكي قبول بينته اذا لم يرد نكاحا بل التخلص من المهر ولم يسبق  
منه اقرار بصحته وبهذا يرد بحث الغزى اطلاق قبول بينهما وعليه لو اقيمت كذلك  
وحكم ماكم بفساده لم يرتفع ما وجب من التحليل لما علم من تبعه الاحكام وان  
اقرارها وبينتهما به ما فيما يتعلق بحقه ما لا غير انتهى ولكن خالفه الرياى  
وتبعه الشبراملسي في مسئلة السبكي وانه لا يسقط التحليل بل يثبت لان الشيء  
يثبت تبعه ولا يثبت استقلا لا عبارة ابن حجر أيضا في فصل عقد النكاح بعد قول  
المهراج والوطء في نكاح بلاولى يوجب مهر المثل لاحدا وقوله بلاولى بأن زوجت  
نفسها أو وكلت في نكاحها نصها ولو طلق أحدهما نى معتقدا اخل فلا زحل  
حكم الحاكم بالصحة لم يقع ولم يحج لمحل وقول أبي اسحاق يحتاج الثانى اليه  
عملا باعتقاده غلطه فيه الاصطخري وبؤيد اطلاق الاصطخري قول العمري  
في تأليفه في صحة تزويج الولي انفاسق فان تزويجها من وليها انفاسق ثم طلقها  
ثلاثا لا ولى أن يتزوجها بلا محل فافهم تعبيره بالاولى صحته بلا محل ثم قال وقد  
اتفقوا انه لا يجوز لعامى تعامى فعل الا ان قلد نقائل بمحدو حينئذ فنكح مختلفا  
فيه فان قلدا له اثل بصحته وحكم بها من يراها ثم طبق ثلاثا نعين التحليل  
وليس في تقليد من يرى البطلان بأنه تلحق تقليد في مسئلة واحدة وهو ممتنع قطعاً  
وان انتهى التقليد وانكم لم ينجح للمحل انتهى وكتب عليه ابن قاسم وليس

تقليد من يرى بطلانه ممنوعا بل له تقليده لان هذه قضية أخرى فلا تلغى م  
 انتهى وكتب عليه ابن قاسم قوله فنكح مجتلفا فيه أى كنكاح بلاولى انتهى  
 وتقدم ان النكاح بلاولى الذى هو عين مسألتنا صورتان اما ان تزوج المرأة نفسها  
 أو توكل مع وجود لولى الصالح لعقد النكاح وابن قاسم لم يتعرض لكلام ابن حجر هذا  
 الاخير الواقع فى فصل عاقد النكاح ومشله عن يعتبر كلامه كالشبراملى ولكن  
 كلامه هذا مخالف لما مر له فى فصل أركان النكاح السابق قبله من غير فاصل وقد يقع له  
 التناقض بخلاف الترجيح كما يحكيه هو عن نفسه انه ينقل حكما ويرجه ثم يقول ثم  
 رأيتني رجحت خلافه فى باب كذا أو كتاب كذا فان حمل كلامه هذا على اختلاف  
 الترجيح فظاهر لكن جهرا والمتأخرين على ما صرحنا به فى صدر السؤال من أنه  
 لا يلتفت لأقامة البينة غير الحسبة ولا لإقرار الزوجين عند العقد بذلك أو غيره  
 بالنسبة لسقوط التحليل نعم اذا علم ذلك الزوجان لهما العمل به باطنا ولكن القاضى  
 لا غيره له أن يفرق بينهما ومثل ذلك اذا قامت بينة حسبة أن تصورا قيامها وقد  
 يحمل كلام ابن حجر فى فصل عاقد النكاح عليهم ما والجمع أولى من التعسف ان  
 لم يحمل على اختلاف الترجيح والله أعلم (سئل) فيما يقع فى قرى بيت  
 المقدس وجبل الخليل وما حولهما من أن الرجل يكون له قريبة ابنة عم أو غيرها  
 وقد تكون أجنبية فيجدها فى الخارج فيشهر عليها السلاح فيذهب بها الى قرية  
 أخرى ويدخلها دار رجل من أهلها ثم انه يعقده عليها برضاها أو بالكرامتها مع  
 وجود أوليائها مع فسق اليهود غالبا ولولم يكن الاقرارهم على هذا المنكر القبيح  
 حتى لو أن أباه أو أخاه لحقها لا يعتبرون له قولا ولا يعاملون به حتى ان بعض جهالهم  
 يقول لو أنه خطفك لادخلناه عليك أفقونا ما جورين وبيننا حال هذا المنكر  
 العظيم (أجاب) اعلم أيها المؤمن بالله واليوم الآخر ان هذا منكر باجماع المسلمين  
 لا يقول به أحد منهم حتى اليهود والنصارى وسائر الملل السابقة على الاسلام فان  
 هذا من حفظ العرض الذى هو من المكليات الخمس التى هى حفظ العرض والدين  
 والنفس والمال والعقل وهذه الخمس قد اتفق على حفظها جميع الملل من لدن آدم  
 الى سيد البشر محمد صلى الله عليه وسلم وشريعته الغراء مصرحة بذلك من الكتاب  
 والسنة لأنهم أحد من العلماء من أهل الاسلام خالف فى ذلك فن يفعل ذلك  
 وبأخذانه عمه أو غيرها وهتك سننها هتك الله وليس هو من التزم ملة الاسلام  
 ولا من اليهود والمعونين ولا من النصارى الضالين فعليه غضب الله ورسوله وعلى  
 من آواه ونصره أو أدخله بلده وأعان به بكلمة واحدة بل يجب على كل مؤمن بالله

مطلب لو خطف رجل  
 امرأة وعقده عليها رجل  
 أجنبي باذنها أو بغير إذن  
 لا يصح

واليوم الآخر بل على اليهود والنصارى إذا علم به أن يقاتله ويخلص هذه الولاية من قهره حتى لو قاتله بشرطه وقتله فدمه هدر مثل دم الكلب لانه صائل على العرض وعرض المسلمين واحد يجب على كل مؤمن منهم أن يدفع عنهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا قاله عليه السلام في حجة الوداع كما رواه البخاري وغيره فمن أجل الامور حفظ أعراض المسلمين فانظر هذا الشقي الفاسق كيف صال على عرضه وأخذ ابنته معه وهتك عرض نفسه بل على أعراض المسلمين صال فمن كان مؤمنا من أمة محمد فعليه الانكار وان يدفع ويمانع ثم كل من علم به يجب عليه قتاله ومنعه من هذا الفعل الخبيث الذي هو مخالف للملة الاسلام وعلى أهل البلد التي يدخلها أن يقاتلوه ويحاصموه ويمنعوه من سوء فعله ويترعها منه ويردوها إلى أهلها فمن فعل ذلك فله الاجر العظيم والجنة العالية ونال خيري الدنيا والآخرة وهذا هو المؤمن الموحّد صاحب العرض والدين زاده الله توفيقا ومن آواه أو اتصرّله فعليه غضب الله ورسوله ولا عرض له ولا دين فهو من الخاسرين في الدنيا والآخرة وكل من يهتك عرض المسلمين كذلك فالعقد الواقع بلاولى مع وجوده بلاعضل أو بالاكرام باطل فالمرأة الواقع لها ذلك أن تزوج غيره بطلان العقد لعدم الولي أولا لاكرام والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته فلان ثم انقضت عدتها فترجعت باآخرفأقرت بمحصول الوطء من المحلل كالليل في المكحلة فادعى رجل أجني أن ذلك الاقرار لم يكن صحيحا وانما عنت بالليل ما يكتحل به في العين وبالمكحلة ذات الكحل فهل العبرة بقول المرأة أم بقول الرجل الاجني (أجاب) حيث أقرت المرأة بمحصول التحليل عمل بقولها لا ذلك لا يعرف الا من جهتها فان صدقها الزوج المحلل لها حلت يقينا وان كذبها حلت مع الكرامة ان لم يقع في قلب الرجل صدقها قال ابن حجر ويكره تزوج من ادعت التحليل لزمن امكاه ولم يقع في قلبه صدقها وان كذبها زوج عينته في النكاح أو الوطء وان صدقناه في نفيه حتى لا يلزمه مهر أو نصفه لتكذبه في أصل النكاح تكذيب الولي والشهود كفي الروضة فالعبرة بكلام الزوجة وكلام الاجني مردود عليه فلا يقول عليه ولا ينظر اليه وانما هو هذيان وزور وبهتان والله تعالى أعلم (سئل) في بنت يقال لها عفيفة ولدي قال له محمد لم يرضع محمد من أم عفيفة ولا عفيفة من أم محمد لكن أم عفيفة أرضعت أخا لمحمد وأم محمد أرضعت بنتا لام عفيفة فهل يجوز لمحمد أن يتزوج بعفيفة (أجاب) حيث لم يرضع عفيفة من أم محمد ولا محمد من أم عفيفة جاز له أن يتزوج عفيفة لان غاية أنها أخت أخيه

مطلب امرأة مطلقة  
بالثلاث وتزوجت باآخ  
واذعت أنه حلالها وأجني  
يعارضها الخ

مطلب يجوز أن يتزوج  
بأخت أخيه من الرضاع  
الخ



ومحمد أخ اختها وقال في المنهج ولا تحرم عليك أخت أخيك من نسب أو رضاع  
سواء كان أخاك لابيك أو أخاك لأمك والله أعلم

\*(باب نكاح المشرک)\*

مطلب نكاح المشرک

مطلب الذي اذا أسلم مع  
زوجته هل يقرأ على  
نكاحهما السابق  
في الكفر الخ

مطلب ذمية بالغة أسلمت  
وتزوجت على يد قاض  
فليس لاحد معارضتها

(سئل) في رجل ذمی تحتہ زوجة ذمیة أسلمت بعد أن دخل بها فهل يفرق  
بينهما (أجاب) حيث حصل الدخول بها وأسلمت الزوجة فان أسلم قبل  
انقضاء العدة دام نكاحه وان لم يسلم تجزى الفرقة من حين الاسلام وهي فرقة  
فسخ وعليه نفقة تمام مدة حبسها في العدة قال في المنهج أو أسلمت زوجته وتختلف  
فسكرة أي فان كان ذلك قبل الدخول وما في معناه تجزى الفرقة أو بعده وأسلم  
الآخر في العدة دام نكاحه والا فالفرقة من الاسلام والله أعلم (سئل)  
في ذمیة بالغة عاقلة أحب دين الاسلام فدخلت فيه وأقرت بالشهادتين على  
يديينة شرعية من المسلمين من أهل بلدها يقال لهم الزغاللة ثم انها ذهبت تقوية  
أخرى واختارت رجلاً مسلماً فتزوجت به على يد قاضي بيت المقدس تزويجاً  
شرعياً على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتاب مسطور فهل لاحد من  
أهل بلدها ممن أسلمت على يده أو غيرهم ممن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتعرض  
لها بسوء أو لمهرها أو لزوجها وهل يجوز لمن يؤمن بالله أن يعيبها أو يدعي عيبها  
تبعاً لا قاربها المصاري وهل محبتها للرجل الذي تزوجت به عيب تعاب به شرعاً  
وماذا يترتب على من يعيبها بذلك (أجاب) هذه المرأة نور الله قلبها وشرح  
صدرها للاسلام قال تعالى فنير الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام فقطعت  
بالدين الحق والقول الصادق ان الدين عند الله الاسلام فن أعابها أو نسب لها  
عيباً فهو العائب وكأنه كذب الله ورسوله فهو ملعون في كتاب الله تعالى  
على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يفلح مثل هذا الرجل في الدنيا ولا  
في الآخرة وهي أطهر من قول القائلين بل من كثير من المسلمين العابدين لانها  
خرجت من الكفر ولا ذنب عليها فهي طاهرة مطهرة منورة بنور الاسلام  
ويجب على كل مؤمن ومؤمنة أن يكرمها وينصرها ويعزها بعز الاسلام  
ومحبتها في رسول الله صلى الله عليه وسلم لانها دخلت في الدين القويم فن آذاها  
فقد آذى الله ورسوله يوشك أن يأخذه والويل له اذا أقبل على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم تطرده وأهانته وتبرأ منه يوم لا يماه فمذموم بخسران مبين عند رب  
العالمين يجب على من أسلمت على يده أن ينصرها ويعينها ويكرمها وانما ورد  
من خبر عن سيد البشر صلى الله عليه وسلم لان يهدي الله رجلاً واحداً خير لك

من حجر النعم وخير من طلعت عليه الشمس فان رضى الذى أسلمت على يده بهذا  
 الخير الذى أخبر به صلى الله عليه وسلم لم يعارضها ولا زوجها ولا أهله ولا جميع  
 أهل بلده فله خير الدنيا والآخرة ويرجى له الخير ويبارك الله له فى المال والولد  
 وينصر على عدوه وان حاربته أحد وان خالف وعمل برأيه الفاسد واتبع هواه  
 الكاذب وخالف ربه الواحد ونبيه المأجود فعليه الغضب وله من الله العطب  
 وعليه الهرب وعليه الدعاء والطلب وله من الله الديار ومن رسوله البشارة  
 بالدار ومن المؤمنين الموحدين العار الى دار القرار وقد قال الله تعالى انما المؤمنون  
 اخوة وهذه مؤمنة يجب على كل مؤمن ومؤمنة من اخوانها أن ينصروها ويكرمها  
 ويحميها ويدفع عنها الضرر فأولئك هم المفلحون وانما تزون من الله بخير كثير  
 أولئك خرب الله ألا ان خرب الله هم المفلحون ومن آذاهما أو آذى زوجها أو أهله  
 من جهتها فأولئك هم الخاسرون المعادون لله ورسوله ومن خرب الشيطان ألا  
 ان خرب الشيطان هم الخاسرون وزواج الرجل بها صحيح والمهر لها لقوله تعالى  
 وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أى عطية من الله تعالى فبايعها الا كل مخالف  
 لله تعالى لقوله يا أيها الذين آمنوا ادا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن  
 الآية ثم قال تعالى ولا جناح عليكم أن تنكحنهن اذا آتينوهن أجورهن أى  
 مهورهن وما قال تعالى أعطوا مهورهن للزغالة فصدف من سماهم بهذا الاسم  
 فأن الله تعالى جعل الاجور بمعنى المهور لهن من النساء المؤمنات اذا كن كافرات  
 ثم أسلمن ولم يجعلها لأهلها الكافرين ولا للزغالة المناغبات فأسأل الله العظيم رب  
 العرش الكريم أن ينوب عليهم وعلى من ساعدهم خولاء عليهم من غضب رب  
 العالمين فالله أنت الله الحق ودينك الحق فحق قبلناهم ما علينا انهم  
 تبواورجوا فبغضب عليهم والافلك جنود السموات والارض تسلط عليهم ما شئت  
 من بلاء وغضب وعذاب عظيم انك رب العالمين فيا أيها المؤمنون الموحدون  
 المتوجحون بالعمائم البيض تيجان الاسلام فلا تبدلوه بمخاطم الذنبا بعد ما تم اليهود  
 والنصارى فليخووا بالاخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم  
 يحسبون أنهم يحسنون صنعا فيا أيها الشجعان ويا أيها الفرسان يا أهل المصاب  
 والاسلحة عجوز أرمنييه أو يهودية أو نصرانية لا ترضى لدينها الباطل بالنفس  
 وكيف أنتم ترضون لدينكم الحق ولمن دخل فيه بالنفس فان رضيتم بذلك فلا  
 أحسن فى الارض منكم ولا أدل ولا أحقر فعليكم باحق والمعوا بفتح الهم الباب  
 رتوا لوالى الله حسن المآب والله أعلم (سئل) فى رجل ذمى أحب دين

مطلب ذمى أسلم وزوجته  
 كافرة على دينها فهل يفرق  
 بينهما أم تبقى زوجته الخ

سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم ودخل فيه وله زوجة ذميمة نصرانية بقيت على دينها فهل تبقى على ذمة زوجها المسلم وإن فرض أن نكاحه فاسد وهل يجوز لأحد من يدعي الإسلام أن يتصر لها ولا لها ويحول بينه وبينها ويتعلل عليه بما وقع في العقد من فساد النكاح كنكاحها في العدة أو بلاولي أو بلاشهود أو يكون هو خلعها فزوجت نفسها ونحو ذلك فبين لنا الحال وأزل عنا الاشكال أدامكم الله تعالى لنصر الحق وأهله (أجاب) قال في المنهج لشيخ الإسلام ومثله في الرمي وابن حجر لو أسلم أمي المشرک ولو غير كتابي كوثني ومجوسي على حرة كتابية فتحل له ابتداء دام نكاحه لها لجواز نكاح المسلم لها ثم قال وحيث دام النكاح لا تضره مقارنته لمفسد زائل عند اسلام ولم يمتدوا فسادة تخفيفا بسبب الاسلام فيقر على نكاحه بلاولي وشهود وفي عدة الغيرة تنقضي عند الاسلام ومثل ذلك مسألة الخطف المذكورة حيث وكلت أو زوجت هي نفسها إلا أن المراد بالفساد عندنا الرائل عنه العقد الذي لا تضره مقارنته هو ما أجمع عليه علماء ملتنة لا غيره وذلك لا فائز لاسلام من أسلم بمنزلة أنه عقد يوم اسلامه وقد زال الفساد وقت الاسلام بخلاف نكاح المحارم لو فرض فانا نحكم بفساده لان المفسد لم يزل ثم قال ونكاح الكفار صحيح وإن لم يسلموا وخص بقوله تعالى وامراته جمالة الخطب وقوله تعالى وامراته فرعون ولا نهم لوترافعوا اليه لم ينطه قطعا فقد ظهر لك الحال بالنص القضي ان زوجة هذا الرجل المسلم باقية على ذمته ولا تضر دعوى الفساد المذكور ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر ويرجو شفاعة سيد الخلق له فلينصر هذا الرجل المسلم ويأخذ له زوجته ويصد كل فاجر كافر معاند عليه لعنة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ومن كان من أهل الشقاوة والنفاق الخارج من دين محمد صلى الله عليه وسلم ينصره وكان من حزب الشيطان ألا ان حزب الشيطان هم الخاسرون والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اسمه حسين طلب من أخيه ابنته ليتزوج بها على عادة أهل البر فسمح له بها فذهب ليوسف وتزوج منه أخته بمهر معلوم ثم أن أحاسين واسمه حسن تزوج ابنته لأخي يوسف بعقد ومهر ثم أن حسنا ذهب إلى علوان وطلب ابنته ليجعل مهرها أيصافي مقابلة مهر زوجته أخت يوسف فسمح له بذلك ثم وكلاه في زواجهما من أخي يوسف ثم ماتت بنت حسن وقد اتفق حسين ويوسف أن يعينه في ثلث مهر أحد البنتين فدفع له حصته ولم يدفع الباقي لموت بنت حسن فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) هذا الاتفاق الواقع وكذا اعطاء البنات كله باطل فلا يطالب حسين بمهر بنت أخيه وإنما

مطلب لو أنفق على  
الزوجة مبلغا ثم ماتت  
ما الحكم فيه الخ

يطالب به زوجها وهو أخو يوسف لأن الصداق على من أخذ بالساق فلما ماتت رجوع لأخي يوسف نصفه في الميراث لكونها لأولادها والنصف الثاني لورثتها وبنت عسلوان ليس لها ولا لوليتها أن يطالب حسين بشيء لأن ما وقع بينهما باطل لأن الحرائر لا يملكن بالهبة فلها أولاً ولياتها مطالبة زوجها العاقد عليها بالمسمى إن كان صدر لها مسمى في العقد والأوجب لها مهر مثلها من فساء عصبتها كأختها وبنت عمها وعمتها وأما أخت يوسف فلها أولوليتها أن يطالب حسين بما وقع لها من المسمى فإن لم يكن مسمى فلها مهر مثل عصبتها كما مر وأما أمانة يوسف له فهو وعده لا يلزم الوفاء به والله أعلم (سئل) في ذمي أسلم وتحتة زوجة ذمية فهل تبقى على ذمته لا يجوز التفريق بينه وبينها ويجب على كل مسلم أن يساعد هذا الرجل على من يريد أن يحول بينه وبين زوجته (أجاب) أعلم أنها المؤمن الذي يرجو أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم له شعبة أن زوجة هذا الرجل الذي دخل في دين محمد صلى الله عليه وسلم رعية ومحبة فيه أنها باقية على ذمته وأنها حلال له وهو حلال لها بإجماع المسلمين خفية وشافعية ومالكية وحنابلة ولا يحرّمها عليه أحد من المسلمين ولا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر الآن يكون من أنصاره وأعوانه ويقاوم القوم الكافرين وكل من أعانهم أو ساعدهم فإنه منهم فيأولى الألباب يا أهل الإيمان والاسلام تتناصرون لقيس ويمن ولا تتناصرور لدين محمد صلى الله عليه وسلم وهو صاحب الشرع والدين القويم فواغوثاه واني لكم من الناصحين وعليكم من الخائفين وألحكم من المحذرين فاتقوا الله ولا تكونوا من الغافلين فيصل بكم ما حل بغيركم من الامم السابقين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

### \*(فصل فيما يمنع النكاح من الرق)\*

(سئل) في سيده عبد وجارية زوج عبده لجاريته ثم هرب العبد وبقيت الجارية فهل للسيد أن يطأ الجارية والحال أن العبد لم يطلقها (أجاب) لا ريب أنها ما دامت على ذمة زوجها العبد لا يجوز للسيد أن يطأها التحريم عليها بعقده لعبد عليها وطريق حلها له أن يعتقها ثم يختار هي فسخ نكاح العبد وتة قضى عدتها من العبد وهي نصف عدة الحرة ثم يعقد عليها السيد بنكاح ومهر أو يعتقها ثم يهبها العبد فيفسخ نكاحها ثم تة قضى عدتها ثم يعقد عليها ولا يحل له بغير ذلك إلا أن ثبت موت العبد أو طلاقه لماع انقضاء العدة فتحل له من غير عقد بملك اليمين والله أعلم

مطلب الذي إذا أسلم تبقى  
زوجه على نكاحه ولا  
يفرق بينه وبينها

مطلب فصل فيما يمنع  
النكاح من الرق السيد  
إذا زوج جاريته لعبد  
وهرب العبد لا يحل للسيد  
أن يطأها ما دامت على  
ذمة العبد

﴿فصل في نكاح من قتل ومن لا تهل من الكافرات﴾

(سئل) في ذمى عقد على امرأة وغاب عنها مدة ثم تزوجها أهلها الرجل ثان فهل الزوجة للأول وهل ينزح الزوج والزوجة (أجاب) الزوجة للأول وينزح الزوج لها والزوج بل إن كان عالماً بذلك يكون زانياً لأن أهل الذمة يجري عليهم حكم أهل الإسلام فإذا ارتفعوا البنا وجب علينا أن نحكم بينهم بشرع الإسلام والله أعلم (سئل) في بالغ تزوجه أبوه بنت من غير إذن منه له في ذلك ودفع من المهر حصة ومات فهل للولد الرجوع بما دفع والد له لكون النكاح لم يصح (أجاب) نعم له الرجوع بما دفع والد لأن النكاح لم يصح حيث كان بالغاً ولم يأذن فيه والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أبيها وهي فاصر ثم مات الزوج ولم يدخل بها ولها ما يريد تزوجها وهي الآن بالغ لا ترضى به وأهلها كذلك فهل إذا خطبها رجل أجنبي لها أن تتزوج به ولها مهرها وميراثها من تركتها الميت (أجاب) لما مات الزوج صارت الزوجة خلية فلها أن تتزوج بمن أراسته ولا يلزمها أنها تتزوج بأخ زوجها ولها مهرها المسمى من تركتها الزوج وما بقي عنه وعن الذي لها منه الربع إن لم يكن له ولد ولا فالتمن والله أعلم

﴿باب الخيار في النكاح والاعفاء ونكاح الرقيق﴾

(سئل) ما الواجب على من فارق بعيب أماً منها أو منه وفارقت هي أو وليها (أجاب) أعلم أن العيب الذي يقع به الفراق منها يجنونه وجذامه وبرصه وكذلك من وليها أو منها فقط يجنبه وعنته أو منه يجنونه وبرصها وجذامها ورقتها وقربنها تارة يحدث بعد العقد والوطء فهذا يجب به المسمى لتقرر بالوطء وتارة يقع الفسخ قبل الوطء سواء كان العيب مقارناً للعقد أو حدث بعده وقبل الوطء فلا مهر أدل يحصل منه ما يوجب المهر ولا ما ينصفه وكذلك لا تمتنع وتارة يقع الفسخ بعد الوطء فان فارق العيب العقد أو حدث بعده فلها مهر المثل والله أعلم (سئل) في رجل أصابه الجذام فهل لزوجته أن ترفع أمرها لحاكم الشرع ويفسخ نكاحها أولاً (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي جذام الرجل كان لها رفع أمرها لحاكم الشرع فإن ثبت عنده ذلك فسح نكاحها وأذن لها في فسحه والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بكراً يدعي أنه وطئها وهي تدعي عدم الوطء فأخذها أبوها وحلف عليها بالصلاق أنها ما ترق على زوجها إلا إن حكم عليه حاكم الشرع فما الحكم الشرعي (أجاب) يجب على أبيها أن يردّها على زوجها ثم إن أراد أن يثبت عنة الرجل رفعه لحاكم الشرع فإن ثبت عنده ضرب له سنة ثم بعد السنة إن ادعى

مطلب فصل في نكاح من قتل ومن لا تهل من الكافرات ذمى عقد على امرأة وغاب مدة فزوجها لا يخرجها الحكم الخ

مطلب زوج الابنة البالغ بلاذن منه لا يصح العقد الخ

مطلب تزوج بنتا فاصراً من أبيها ومات قبل الدخول فهل لها أن تتزوج بمن شاءت بعد البلوغ الخ

مطلب الخيار في النكاح والاعفاء

مطلب من فارق بعيب أماً منه أو منها الخ

مطلب إذا حصل للزوج جذام وثبت عند الحاكم يجوز فسخ النكاح الخ

مطلب لو حلف أبو الزوجة أنها لا ترد على زوجها ما الحكم

الزوج الوطء وهي عدمه وكانت بكرًا عرضت على أربع نسوة فان شهدن انها بكر فسبح القاضي أو هي بعد قول القاضي لها ثبت عندى حق الفسخ للنكاح والله أعلم (سئل) في امرأة تزوجها الجذام فهل لها أن ترفع أمرها لحاكم الشرع ويفسخ نكاحها عنه أولا (أجاب) حيث ثبت عندنا حكم الشرع أدت أحكامه أن الرجل به الداء المذكور كان له أن يفسخ نكاحها ولها بعد ما ذكر أن تستقل بالفسخ ولكن بعد قول القاضي ثبت حق الفسخ لأن هذا من الضرر الملاحق لها فلها رفعه بذلك والضرر يزال حتى لو كان ما بهما مثل الزوج فلها ذلك وكذلك لوليها بمقارن له فقد والله أعلم (سئل) في رجل ضرب القاضي لزوجته سنة ولكنها لم تلازم مسكنه جميع السنة وبعدها فسخ عليه القاضي في غيبته فهل يصح هذا الفسخ (أجاب) حيث لم تلازم المرأة مسكنها جميع السنة فالفسخ باطل لعدم وجود شرطه من أنه لا بد منه فيه ولو كان بنصف السنة بناء على أنه يجب استئناف سنة جديدة فالمرأة باقية على ذمة زوجها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج فاصرا اذبحي وليها أنه لم ينفعها وحبسها عن زوجها فهل يجب عليه أن يسلمها لزوجها (أجاب) حيث كانت مطيقة للوطء وسلم حال الصداق لا يجوز لوليها حبسها ويلزمه تسليمها لزوجها وأما دعوى العنة فتحتاج للرفع إلى القاضي وإثباتها ثم يضرب له سنة وبعدها انوطى به في زوجته والافسخ نكاحها والله أعلم (سئل) عن رجل ادعت عليه زوجته عنة وضرب لها القاضي سنة ثم فسخ النكاح بها فهل له الرجوع عليها بما دفع لها (أجاب) قال في المهرج وشرحه فان فسخ بعيه أو عيها قبل وطء فلامهر لا رتفاع النكاح الخالي عن الوطء بالفسخ سواء فارت العقد العيب أم حدث بعده ولا فسخ أن العنة انما يفسخ بها قبل الوطء فيرجع الزوج عليها بجميع ما دفع لها لا به دفع ليستمتع بها ولم يحصل منه ذلك والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بقنا به عقد صحيح ثم حدث بها بعده جنون وذلك الجنون صرع ويريد فسخ العقد فاذا انفسخ العقد وقد دفع المهر فهل له الرجوع فيه (أجاب) نعم له فسخ النكاح بشرط حاكم أو محكم بشرطه فاذا فسخ كان له الرجوع بجميع ما دفع لأن ذلك قبل الوطء كما صرح بذلك علماءنا والصراع نوع من الجنون له الفسخ به صرح به الرملي وأفتى به بعض العلماء أن الحاكم اذا كان يأخذ دراهم لما دفع بالنسبة لحال المرأة وكذلك لو لم يحدد ما كأم ومحكما كان له يعني الزوج في صورة فسخته وفيها في صورته الاستقلال بالفسخ كما يؤخذ ذلك من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل حصل له جذام وله زوجة دخل عليها ولها معه خمس سنين فأكثر فهل لها فسخ نكاحها

مطلب الزوج اذا كان به  
جذام لا لزوجة رفع أمرها  
لحاكم ليفسخ نكاحها

مطلب رجل ضرب  
القاضي له سنة والزوجة  
لم تلازمه فيها وفسخ نفسه  
غير صحيح الخ

مطلب اذا كانت الزوجة  
تطيق الوطء لا تمنع زوجها

مطلب من به عنة اذا  
صرف على زوجته شيئا  
بعد الفسخ يرجع عليها  
بما صرفه الخ

مطلب لو حدث في الزوج  
جنون ويريد فسخ العقد  
ويرجع بما دفع الخ



ويثبت لها المسمى لانه حدث به ما ذكر بعد الدخول بها (أجاب) حيث كان الجذام مسقما ثبتت للزوجة ان خيار وكذلك ثبتت لوليها به فلكل منهما فسخ النكاح به وان فرض أن بالزوجة ذلك لان الانسان يعافى من غيره ما لا يعافى من نفسه ولا أن ذلك ضرر وهو يزال ولأن به فوات كمال التمتع حتى لو رضيت الزوجة به كان لها الفسخ به لان الضرر لا حق ولها عليه جميع المسمى فان قبضته فازت به والا كان لها الرجوع به عليه والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بتباكر مطيعة للوطء وكما طلب منها الوطء امتنعت وصاحت عليه فبتر كها حياء من جيرانه وأهلها يدعون عليه أنه لم ينفعها ويريدون فسخ نكاحها منه فهل لهم ذلك (أجاب) يجب على البنت أن تمكن زوجها من نفسها ولا يجوز لها الامتناع منه فان امتنعت كانت ناشزة ولا نفقة لها ولا كسوة وورد في الحديث الصحيح أيما امرأة باتت هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصح وليس لأهلها فسخ نكاحها بذلك والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بكرا فاذعت عنه بضرب لها القاضى سنة فاعتزلته بعضها عند أبيها وبعضها عنده مفر قائم ما راعى أذى أخرى فقيل له عليك الطلاق ان لم تطأها في ثلاثة أشهر تركت طالق بالثلاث فقال الزوج نعم والزوج يدعى أنه وطئ فيها والزوجة تدعى أنها بكر فن المصدق منهما (أجاب) ان شهد أربع نسوة بقاء بكارتها ولم تكن غورا والاف يجب تخليفها اذا حلفت صدقت وان لم تحلف أو لم يشهد أربع نسوة بقاء البكارة أو كانت غورا فيصدق الزوج بيمينه لان الاصل بقاء العصمة هذا كله بالنظر للعنة والافن حيث تعليق الطلاق فاذا كر كناية وهي لا بد لها من النية فحيث لم ينو ايقاع الطلاق فلا يقع عليه ولا بد من مضي السنة وهي مسلمة نفسها للزوج فان اعتزلته كاهها أو بعضها المذكور وجب استئافها كما يعلم ذلك من صريح كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع مهرها ودخل عليها ووقع بينه وبينها بغضة وهي تقول لا أريده وأهلها يدعون ان قاضيا أعطاهم عفي فسخ نكاحها فهل يفسخ نكاحها والحالة هذه (أجاب) لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسعى في فسخ نكاح هذه المرأة وان فسخ لا يصح باتفاق العلماء وان وقع ذلك من قاض أو غيره فهو رد عليه لانه خلاف الشرع القويم ويجب على المرأة الدخول في طاعة زوجها ولا يجوز لها الخروج عن طاعته فان خرجت عنها فانها عاصية مرتكبة كبيرة تلغنها الملائكة حتى تصح لما ورد في الحديث الصحيح اذا ادعى الرجل امرأته الى فراشه فلم تأت به لعنتها الملائكة حتى تصح وفي رواية اذا ابنت المرأة هاجرة فراش زوجها فأنبأ عليه الا كان الذي

مطلب البنت اذا كانت تطيق الوطء لا تمتنع عن زوجها

مطلب العنين اذا ضرب له القاضى سنة يلزم الزوجة أن تلتزمه والا يعادله الاجل الخ

مطلب اذا اذعت الزوجة بغض الزوج لا يجوز لاحد أن يسعى في طلاقها الخ

في السماء أي أمره وسلطانه ساخط عليها حتى يرضى عنها زوجها وفي الحديث  
لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لا أمرت المرأة أن تسجد لزوجها ويجب على كل مؤمن  
ولا سيما محاربه أن يأمرها بطاعة زوجها وتسليم نفسها له ولا يجوز لها مخالفته بوجه  
والله أعلم (سئل) في رجل عنين ثبتت عند القاضي عنته واختارت زوجته  
الفسخ قبل الوطء وفسخ نكاحها فهل للعنين الرجوع بما دفعه لايها من الصداق  
(أجاب) هذا السؤال ناقص وضرب له سنة ثم بعد ذلك يحصل منه وطء وثبت ذلك  
عند القاضي وأذن له بالفسخ فإذا وجد هذا الذي زدناه وفسخ النكاح فلا مهر لها  
قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام بعد ذكر العيوب فإن فسخ بعينه أو عيها قبل  
وطء فلا مهر لا ارتفاع النكاح الخالي عن الوطء بالفسخ سواء قارن العيب المقدم  
حدث بعده انتهى فإذا علمت ذلك علمت أن للزوج الرجوع بجميع ما دفعه لايها  
والله أعلم (سئل) في رجل معه زوجة ادعى عليه أهالها عندكم الشريعة  
أنه عنين فضرب له سنة فسلموها ليلتين أو ثلاثا ثم أخذوها فهل تحسب عليه من  
السنة أولا (أجاب) يجب على المرأة أن تسلم نفسها للزوج سنة كاملة ويجب على  
أهلها أمرها بذلك قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام ولو اعترته ولو بعد ركب  
أو مرضت المدة كلها لم تحسب لأن عدم الوطء يضاف إليها فتستأنف سنة أخرى  
وقال قبل تعذر الجماع قد يصحكون بعارض حرارة فيزول في الشتاء أو برودة فيزول  
في الصيف أو بوسوسة فيزول في الربيع أو رطوبة فيزول في الخريف فإذا مضت  
السنة ولم يطأ علمنا أنه عجز خلق فلا بد من تسليم المرأة للزوج الفصول الأربعة والله  
أعلم (سئل) عن رجل به طلع بين ذكره وأنثيته لا يجمع ذلك من الوطء فهل  
لزوجته أن تفسخ نكاحه بذلك وهل يجب عليها أن تسلم نفسها فإذا لم تسلم تسقط  
نفقة ما وكسوتها (أجاب) حيث كان ذكره ينتشر ويمكن معه الوطء فلا فسخ لزوجته  
بذلك ويجب عليها أن تسلم نفسها له ليل أو نهارا أو لثلاث منزهة فإن خرجت بغير إذنه  
صارت فاشرة ولا شيء لها من كسوة ونفقة لنفسوزها والله أعلم (سئل)  
في زوجة العنين المؤجل لها سنة إذا هربت أو أخذها والدها وجب لها هل تحسب  
تلك الأيام أم لا وهل يجب عليه أن يسكنها في بيت له علق على حدة خال عن أهلها  
وأهلها (أجاب) قال في المنهج وشرحه ولو اعترته ولو بعد ركب أو هربت المدة  
كلها لم تحسب لأن عدم الوطء حينئذ يضاف إليها فتستأنف سنة أخرى ولو وقع  
له ذلك بعد السنة وزال قال الشيخان فالقياس استئناف سنة أخرى والله أعلم  
(سئل) في رجل عنين معه زوجة لها مدة لم ينفعها أصلا ثم إن أهلها كفوا عليه

مطلب العنين إذا أجل  
سنة والزوجة سلبها  
أهلها له يومين أو ثلاثة أيام  
ثم أخذوها فهل تحسب  
من السنة أم لا الخ

مطلب ما دام الرجل  
ينتشر ذكره يجب على  
الزوجة أن تسلم نفسها له  
الخ

مطلب زوجة العنين  
المؤجل له سنة إذا هربت  
أو أخذها أهلها لا تحسب  
تلك الأيام من السنة الخ

دخلاً ان لم يقعها يأخذها منه ثم مضت المدة فهل لمسم أخذها وتزويجها لغيره  
 (أجاب) حكم الشرع أن يترافعا إلى قاض ثم يضرب له سنة بشرط ملازمتها  
 منزله حتى لو اعتزلته ولو بعد ترك حبس أو مرضت المدة كله لم تحسب لان عدم الوطء  
 حينئذ يضاف إليها فتستأنف سنة أخرى وانما ضربت السنة له لان عمرين  
 الخطاب رضي الله عنه فعلمه ورواه الشافعي وغيره وتابعه العلماء عليه وقالوا تعذر  
 الجماع قد يكون لعارض حرمة فيزول في الشتاء أو برودة فيزول في الصيف أو بسوسة  
 فيزول في الربيع أو رطوبة فيزول في الخريف فاذا مضت السنة ولم يطأ علمنا أنه  
 عجز خلقاً حراً كان الزوج أو عبداً مسلماً كان أو كافراً انتهى شيخ الاسلام زكريا  
 وما وقع بينهما من غير حكم القاضي من التراضي والكفالة باطل باجماع المسلمين  
 ولا يجوز ان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يأخذها من زوجها بذلك أو تزوجها  
 لغيره فان فعل فهو باطل عند جميع المسلمين ويجب على جميع المسلمين أن ينهوا  
 لفاعل والله أعلم (سئل) في بنت لها مع زوجها مائة من سنين لم يقعها  
 أصلاً وهو مقرب بذلك وأخذ امرأة قبلها ولم يقعها أصلاً له عنين فما الحكم الشرعي  
 في ذلك (أجاب) قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام زكريا الانصاري رحمه  
 الباري وشرطه في الفسخ بعنة وغيرها ما رفع لقاض لانه مجتهد فيه كالفسخ  
 بالاعسار وتثبت عنة الزوج باقراره عند القاضي لا عند شاهدين شهدا به عنده  
 وبيمين ردت عليها لا مكان اطلاعها عليها ولا يتصور ثبوتها بالبينة لانه لا اطلاع  
 للشهود عليها ثم بعد ثبوتها ضرب له القاضي سنة فاذا مضت السنة ثبت الفسخ  
 بعد الرفع للقاضي فان قال وطئت في السنة أو بعدها وهي ثيب ولم يصدق حلف اه  
 وطىء فان نكل عن اليمين حلفت أنه ما وطىء والله تعالى أعلم

\*(كتاب الصداق)\*

(سئل) في رجل تزوج امرأة وتعهد بمهرها الرجل ومات قبل الدخول بها فما  
 الواجب عليه شرعاً وهل للرجل المتعهد له طلب غير الواجب شرعاً (أجاب)  
 الزوج له من المهر النصف اثنان من زوجته حيث لا ولد والنصف الثاني لو رثتها  
 غيره يسقط النصف عن الزوج ويبقى عليه النصف فليس للرجل المتعهد له ولا  
 لغيره من الورثة طلب غير النصف والله أعلم (سئل) في رجل عقد على ثيب  
 بمهر قدره مائتان وخمسون قرشاً وزوج ابنة عمه لا آخر ويريد أن يجعل مهر ابنة  
 عمه مهر الزوجته فهل يجوز ذلك (أجاب) لا يجوز ذلك بل مهر كل واحدة من  
 الثيب والبكر لها لا يصح أن يكون مهر لغيرها والله أعلم (سئل) في رجلين

مطلب الزوج لم يصل  
 بالوطء لزوجته من نحو  
 ثمان سنين لعنته وهو مقرب  
 بذلك فهل يلزمه فسخ  
 القاضي أو لا الخ

مطلب كتاب الصداق

عقد كل منهما على أخت الآخر بصدق معلوم من أبيهما ودخل كل منهما  
 بزواجه فهل يلزم كلاهما دفع المصدق لزواجه أو يلزم أبيهما (أجاب)  
 المصدق على من أخذ بالساق لا على الوالد الذي جاء بولده المشاق والله ولي المشاق  
 (سئل) في رجل عقد على امرأة بمهر معلوم ودخل بها ثم طلقها وأدعى أنها  
 أبرأت من المهر والحال أنها سفينة فهل والداها ما ذكر تصح برأتها وهل يجب  
 لها عليه المتعة زيادة عن المهر المذكور (أجاب) المصريح به أن أبرأت السفينة  
 باطل فلوليها الرجوع في مهرها على الزوج والمطلقة المدخول بها لها متعة وهي  
 ما تراضيا عليه والا قدرها قاض وسن أن لا تنقص عن ثلاثين درهما أو قدر قيمتها  
 ولا تبلغ نصف المهر قال النووي وينبغي اشاعتها بين النساء ليعرفنها والله أعلم  
 (سئل) عن بنت تزوجها رجل من أبيها بثلاثمائة قرش ثم ماتت قبل الدخول  
 بها عن زوجها وأتمها وأبيها فما يخص كل واحد منهم من هذا المثلث (أجاب)  
 المقر في الفقه أن الموت يقر المهر على الزوج ويصير بعد موت البنت ميراثا  
 للزوج منه النصف مائة وخمسون ولأب ثلاث الباقي وهو خمسون وللأب الباقي  
 وهو مائة والله أعلم (سئل) فيمن تزوج امرأة وعليه مهر فهل هو للزوجة  
 أو لقربىها كأمها ونحوه (أجاب) أعلم وفقك الله تعالى أن جميع المهر يكون  
 للنساء لا شيء منه للأقارب بوجه فمن استعمل ذلك من الأقارب فقد كفر بما أنزل  
 على محمد صلى الله عليه وسلم قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي عطية من  
 الله تعالى لأن كلام من الزوجين يستمتع بصاحبه فيكون المهر محض فضل من الله  
 تعالى والله أعلم (سئل) عن رجل له خال له بنت طلبها منه ليتزوج بها بنتا  
 لولده فسمح لها فقال له في الجواب لك ألف بدلها ثم زوجها بالغة عاقلة لرجل  
 بمائة فهل له طلب الألف من ابن أخته (أجاب) ما وقع بين الخال وابن أخته  
 من دفع البنت له ليتزوج بها لا ينه ودفع الألف له جزاء باطل شرعا باتفاق العلماء  
 وحيث رضيت الزوجة بالمائة وهي بالغة عاقلة أو كانت مهر مثلها فلا يسر لها  
 غيرها وعلى كل حال ليس للخال معارضة لابن أخته بحال والله أعلم (سئل)  
 في رجل خطب من قريب آخر بنتا ويدعى أنه دفع من مهرها خمسة ثم مات  
 المخطوب منه والبنت تنكر ولم يخلف الميت شيئا ومضى على ذلك نحو ثلاثين سنة  
 فهل له أن يطالب قريبه الوارث أو غيره (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر فلا وجه  
 للرجل يطالب به القريب سواء كان وارثا أو غيره لا مورثا تخفى على ذي بصيرة  
 والله أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بمائة وأربعين قرشا وهي مهر مثلها

مطلب كل من رجلين عقد  
 على أخت الآخر بصدق  
 معلوم يلزم كلاهما دفع

مطلب رجل طلق زوجته  
 بعد الدخول بها وأدعى  
 أنها أبرأت من المهر وثبت  
 أنها سفينة فهل أبرأتها  
 باطل أم لا الخ

مطلب ماتت عن زوجها  
 وأمها وأبيها ماذا يخص  
 كلاهم

مطلب مهر الزوجة لها  
 لا لقربىها ولا لغيرها الخ

مطلب بنت خاله أراد أن  
 يزوجه بها بنتا لولده وجعل  
 لخاله ألفا بدلا عنها فهل  
 لا يصح هذا الجعل الخ

وكان قد اتفق مع أبيها على مائة وسبعين ثم ماتت ولها أيضا ما يورث فما الذي  
 يتقرر مما ذكر (أجاب) بالموت يتقرر المهر على الزوج وحيث كان ما ذكر  
 من المائة والأربعين هي مهر مثلها فهو الواجب وتضم إلى ما خلفته من التركة  
 فللزوج منه النصف حيث لا ولد والباقي لورثتها غير الزوج والله أعلم (سئل)  
 في رجل له أخ ولاخيه بنت اتفق معه أن يعطيها له يتزوج بها اتزوج أخوه امرأة  
 بمهر معلوم وتزوج بنت أخيه أخوزوجته فما الحكم الشرعي (أجاب) الحكم  
 في ذلك أن الأخ يلزمه مهر زوجته الناكح هو لها لأن الصداق على من أخذ  
 بالساق ومهر بنت الرجل يلزم زوجها الباكي لها كما ذكر ولا عبرة بما وقع من  
 الاتفاق لأن الحواثر لا تروى والله أعلم (سئل) عن امرأة دخل بها زوجها  
 ولها عليه بقية من صداق فهل لها أن تحبس نفسها عن زوجها (أجاب) ليس  
 لها أن تحبس نفسها عن زوجها فإن امتنعت ولم تسلم نفسها كانت عاصية لله  
 ورسوله وكنت فاشرة ويسقط به مؤنتها وعلى الحاكم رد الزوجها ولطاعته  
 ويثاب على ذلك والله أعلم (سئل) في ولد قاصر عقد على بنت رجل قاصر  
 من أبيها ثم بلغ العي ودفع من المهر شيئا هو ووالده ثم مات الولد والحال أنه حال  
 العقد لم يملك شيئا فهل يكون هذا العقد صحيحا يستقر به المهر أم لا (أجاب) هذا  
 العقد باطل من وجوه أحدها كون الولد غير بالغ فإن عقده فاسد الثاني من  
 شروط صحة زواج الأب بالاجبار كون الزوج قادرا على مال الصداق ولا عبرة بما  
 دفعه الولد والوالد بناء على صحة العقد إذا لعبرة بالظن البين خطأؤه والله أعلم  
 (سئل) في رجل ذمي تزوج ابنة قاصر من أبيها ثم مات الزوج عن غير ولد  
 وله أخوة ورثة فهل يتقرر عليه المهر وترث منه (أجاب) نعم يتقرر المهر على  
 الزوج عندنا وعند الحنفية فإن قبضته الزوجة فازت به والأقلها الرجوع به  
 على التركة أن خلف تركة وما بقي بعد المهر والدين أن كان فلها منه الربع  
 لأنها زوجة لا ولد ولزوجها والله أعلم (سئل) فيما إذا كان الزوج غير قادر  
 على حال الصداق حال العقد هل يصح نكاحه وهل فيه خلاف (أجاب) هذا  
 السؤال فيه تفصيل فإن تزوج بكرا بالاجبار بأن زوجها الأب أو الجد فيشترط  
 أن يكون الزوج قادرا على حال الصداق وهذا شرط من شروط أربعة للصحة  
 والثاني أن لا يكون بينها وبين الولي عداوة ظاهرة والثالث أن لا يكون بينهما وبين  
 الزوج عداوة والرابع يزوجه المجبر من كفؤ وثلاثة شروط لجواز الإقدام أن  
 يكون بمهر المثل وأن يكون حالا وأن يكون من نقد البلد وغير المجبرة لا يشترط لها

مطلب خطب بقا واذي  
 أنه دفع لابيها شئامن  
 المهر و ت أبوها وأنكرت  
 فهل له الرجوع على تركة  
 ليت أم لا الخ

مطلب لو اختلف الأب  
 والزوج في المهر وكان مهر  
 المثل يشهد للزوج فعليه  
 ما ادعاه الخ

مطلب اذا اتفق على أن  
 يعطيه أخته والاخر  
 يعطيه بنته فماذا يجب  
 للزوجتان الخ

مطلب المرأة اذا بقي لها من  
 المهر شيء هل لها أن تحبس  
 نفسها حتى تقبض بقية  
 المهر أم لا الخ

مطلب الزوج اذا لم يكن  
 عند العقد قادرا على المهر  
 الحال فالعقد باطل

مطلب رجل ذمي تزوج  
 بقا قاصرة ومات فهل  
 يؤخذ المهر من تركته الخ

مطلب اذا كان الزوج غير  
 قادر على المهر الحال وقت  
 العقد وكانت البنت بكرا  
 ولو تزوج لها أبوها أو  
 جد لها فالعقد باطل الخ



مطلب في رجل تزوج ابنته  
بألف وجعل في نظيرها  
خدمته لأبيه طول حياته  
وامتنع الا تن

هذه الشروط لان الاذن والرضى فيها معتبر ولا نعلم خلافا في ذلك والله أعلم (سئل)  
في رجل تزوج ابنته لرجل بألف قرش وجعلها في نظير خدمته لأبيه الى أن يموت  
الزوج فدخل بها وخدمه مدة من السنين والآن الزوج امتنع من الخدمة فهل  
للأب أن يأخذ الألف قرش مهر ابنته ويلزم الزوج الخدمة للموت وإذا قلتم  
الشرط يلغوا يلزم المهر المسمى فاحكم خدمة الزوج المدة الماضية من السنين  
وهل للأب مطالبة فيما انفقه على الزوج وزوجته وأولاده مدة الخدمة (أجاب)  
حيث وقع شرط خدمة الزوج للأب الى موته في العقد وجب فيه مهر المثل وهو  
ما يرغب به في مثلها عادة مع ما يراعى في الأهل والعشيرة ويرجع فيه لنساء عصبته  
كأختها وعمتها وبنت أخيها وأختها فانهم ما لسن من نساء العصبه والواجب  
من المهر للزوجة لا لأبيه وللزوج الرجوع على الأب بما يقابل خدمته بأجرة  
المثل وأما طمعة الأب له ولزوجته وأولاده فان كانت لأجل الخدمة المشروطة  
وشرطت أيضا أو دل عليها قرينة فيما جرت به العادة من طمعة الأجير فلا رجوع به  
وما زاد أو كان لغير الأجير كالأولاد والزوجة فله به الرجوع وان لم يشترط ولم تدل  
عليها قرينة أو قصد التبرع بها فلا رجوع له بها والله أعلم (سئل) في رجل  
تزوج امرأة من أبيها ودفع له مهرها ثم مات ومضى على ذلك نحو عشرين سنة  
وكان لها أخ صغير ثم كبر ويدعى الآن أن مهر أخته باق ما قبض وهي مقترنة معترفه  
أنها لا حق لها قبل زوجها فهل يعمله بقول أخيها (أجاب) حيث ما أقرت  
المرأة بوصول حقها فليس للأخ معارضة بوجه من الوجوه لان الحق لها واقرارها  
سار عليها فلا يكلف الزوج معه الى بيعة أو ما لاخ فدعواه باطلة لا يعمله بها  
بوجه من الوجوه فيجب رده عن باطله الذي هو عليه والله أعلم (سئل) في رجل  
تزوج ابنته من آخر على صداق قدره خمسمائة قرش ثم ان أب الزوجة قال للزوج  
أسقطت عليك مائتين من الخمسمائة على يديينة فهل يصح هذا الاسقاط (أجاب)  
حيث وقع العقد على المال المذكور بحضور الشهود ولم توكل البنت أباها  
في الإبراء من المائتين لم يبرأ الزوج من المائتين للزوجه له بالعقد ولم يحصل  
ما يسقطهما فيجب على الزوج دفعهما له والله أعلم (سئل) في رجل دفع  
لأخيه شيئا لأجل أن يزوجه ابنته ثم حصل اعراض من أب البنت فهل يلزمه  
رد ما أخذه من الرجل الذي كان مراده أن يتزوج (أجاب) يجب على أب  
البنت القابض لما ذكر أن رد على الزوج ما أخذه منه لانه اعتماد دفع لأجل العقد  
ولم يحصل له فله الرجوع بما دفع صرح به ابن حجر قبيلا الولية والله أعلم (سئل)

مطلب في رجل تزوج  
امرأة من أبيها ودفع له  
مهرها ومات الخ

مطلب في رجل تزوج ابنته  
من آخر على صداق  
خمسمائة قرش ثم أسقط  
عن الزوج منه قدر الخ

مطلب في رجل دفع لأخيه  
شيئا لأجل أن يزوجه  
ابنته ثم حصل اعراض

مطلب امرأة بالغة ليس  
لها ولي يزوجه إلا أخ  
فاصر الخ



في امرأة بالغة ليس لها ولي تزوجها إلا أخ قاصر من درجة البلوغ فهل إذا وكت  
 أجنبيات تزوجها من تريد فهل هو صحيح نكاحها (أجاب) مثل هذه المرأة وليها  
 القاضي تزوجها من أحب وأرادت فإن لم يكن بالبلد قاض أو كان يأخذ دراهم لها  
 وقع كان لها أن تغوض أمرها الرجل عدل مع خاطبها في تزوجها العدل لحاطبها الذي  
 أرادته والله أعلم (سئل) عن امرأة تزوجها رجل ثم طلقها ولها عليه المهر  
 المتقدم والمتأخر وهو قادر على وفائه لأن له عقارا فهل يباع عليه العقار ودية قضى  
 منه مهرها أو يقسط عليه المهر بحسب حاله (أجاب) حيث كان الزوج  
 قادرا على وفاء الصداق وغيره من الدين بعقار أو غيره وجب عليه وفاءه بتجديلا  
 لبراءة ذمته لأنه قادر على الوفاء والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة قبل  
 النداء على المعاملة بتغييرها بالنقص ومن عادة نسائها يأخذن بالبعض عروضا  
 والبعض نقدا وبقي على الزوج حصة من المهر نقدا وعرضا فهل الواجب عليه  
 باعتبار ما كان قبل النداء أم بعده (أجاب) الواجب في المهر وغيره من  
 سائر العقود ما كان موجودا حال عقد النكاح لأنه هو المراد للزوجين المعهود  
 في أذهانهم ما أخذوا العقد باعتبار ما كان يتعامل به قبل النداء وتأخذ العرض  
 بحسابه والله أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة وله ابن عم فقير كبير السن  
 أراد زواجها منه فحلف أبوها بالطلاق الثلاث أنه لا يأخذها منه فهل يصح  
 زواجه (أجاب) حيث كان الزوج فقيرا لا يقدر على حال الصداق لا يصح  
 زواج الأب حيث تزوجها بالاجبار لأن شرط زواج الأب للبكر بالاجبار أن يكون  
 الزوج موسرا بحال الصداق ولا عداوة بين الزوجة والزوج مطلقا ولا بينه وبين  
 الأب ظاهرة وأن يكون الزوج كفو لها هذا وإن لم يحلف فلو عقد عليها والحالة  
 ما ذكره فعهده باطل وإن عقده مع وجود الشروط طلقت زوجته والله أعلم  
 (سئل) عن رجل خطب من آخر ابنته فاذعن له بها ثم دفع له من مهرها أجلا  
 بمائة وستين قرشا ثم مات الرجل فبكت الجمل عنده نحو ثلاث سنين فامتنع ولد  
 الرجل عن زواجها له ورد عليه الجمل معيبا فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث  
 لم يجر عقد ف يرجع الزوج في الجمل وأجرته هذه المدة وفيما نقصه العيب منه بأن  
 يقوم يوم الدفع ويقوم اليوم فيرجع الزوج في النقص وفي أجرته هذه المدة وإن لم  
 يستعمله الأب ولا الولد لأنه حبسه عن مالكه وفي الدراهم أن وجدت والافقية  
 المتقوم ومثل المثلى والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنت رجل ودخل بها  
 مدة ومات عنها وخلف ما يورث عنه شرعا ودفع لها من مهرها حصة وبقي عليه

مطلب امرأة تزوجها  
 رجل ثم طلقها ولها عليه  
 المهر الخ

مطلب رجل تزوج  
 امرأة قبل النداء على  
 المعاملة بتغييرها بالنقص  
 الخ

مطلب رجل له بنت قاصرة  
 وله ابن عم فقير كبير السن  
 أراد زواجها الخ

مطلب رجل خطب من  
 آخر ابنته فاذعن له بها  
 ثم دفع له من مهرها أجلا  
 الخ

مطلب زوج بنت رجل  
 ودخل بها الخ

من مهرها ثلاثمائة قرش وستون فهل لوارثه أن يرجع عليها بما قبضت من المهر  
 أم ترجع بالباقي من مهرها وترث منه (أجاب) ما قبضته الزوجة فهو حقها  
 بأجماع المسلمين لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يطلبها به عند جميع  
 المسلمين بل وغيرهم أيضا وأما هي فتطلبه ببقية مهرها الذي في ذمة الزوج ولها  
 ذلك أجماعا بلا خلاف بل لها ذلك بمجرد العقد ولو لم يدخل بها الزوج فإذا وقفت  
 ببقية المهر المذكور وكذلك الدين أن كان عليه دين ثم إذا فضل بعد ذلك شيء كان  
 لها الربع أن لم يكن له ولد ولا فلهما منه الثمن فهذا سيف الله يقطع به كل معاند  
 ومخالف وهو من الخاسر بن والله أعلم (سئل) في رجل له ابن عم وله ابنة  
 قاصرة طلب زواجهما منه وذكر له مهر البنت بينهم بمائة وخمسين فزوجها له بذلك  
 اعتمادا على قوله ثم ظهر أنه أكثر مما ذكر فهل الواجب لها مهر عصبتها أم  
 ما وقع عليه العقد (أجاب) صرح أئمتنا متونا وشروعا أن القاصرة إذا تزوجت  
 بدون مهر المثل وجب لها مهر المثل فيجب للبنت القاصرة المذكورة مهر مثلها من  
 عصبتها كاختها وبنت أخيها وبنت عمها وعمتها والله أعلم (سئل) في رجل له  
 بنت وزوجها لآخر ولا آخر له أخت وزوجها لابن عم المزوج لابنته له ولم يذكر  
 لواحدة منهما ما مهر فالواجب لكل منهما وهل العقد صحيح (أجاب) عقد  
 النكاح لا يتوقف صحته على ذكر المهر بل يصح النكاح وإن لم يذكر المهر فيجب  
 لكل واحدة منهما ما مهر عصبتها كالاخت وبنت الأخ وبنت العم والعمة والله أعلم  
 (سئل) عن رجل اتفق مع آخر على أن يزوجه بنته وقرؤا فاطحة على ذلك  
 وذبحوا رأسا من الغنم ولم يقع عقد ودفع لبيها حصة من المهر ثم ماتت البنت فهل له  
 الرجوع بما دفع له (أجاب) حيث لم يصدر عقد نكاح بينهما فله الرجوع  
 بجميع ما دفع لبيها لأنه دفع بناء على حصول العقد له ولم يحصل والله أعلم  
 (سئل) عن رجلين تزوج كل منهما ابنته واحدة منهما لابن صاحبها والثانية  
 لابن عم صاحبها ماتت زوجة الابن قبل الدخول بها فخذ أبو الولد مائة قرش من  
 زوج ابنته الذي هو ابن عم الرجل تسمى عند أهل البرقة بصة ثم مات ابن العم بعد  
 الدخول بزوجه فهل لورثته الرجوع بالمائة قرش حتى أخذت بقبصة (أجاب)  
 نعم لورثة ابن العم الرجوع على أبي الولد بالمائة قرش أنتي أخذها بقبصة لأنها باطلة  
 شرعا لا يعمل بها من كان يؤمن بالله واليوم الآخر والله أعلم (سئل) عن  
 رجل عقد على قاصرة بعقد وليها له الخبر بقاعة خان يونس فهل لزوجه أن نقلها إلى مصر  
 فإن امتنع وليها أو هي بعد بلوغها تكون ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها (أجاب)

مطلب رجل له ابن عم  
 وله ابنة قاصرة طلب  
 زواجهما الخ

مطلب رجل له بنت  
 وزوجها لآخر ولا آخر له  
 أخت الخ

مطلب رجل اتفق مع  
 رجل على أن يزوجه بنته  
 وقرؤا فاطحة الخ

مطلب رجلان تزوج كل  
 منهما ابنته لابن صاحبها  
 الخ

مطلب رجل عقد على  
 قاصرة بعقد وليها له الخبر

ثم للزوج نقل زوجته من خان يونس لمصر ولغيرها كما صرح بذلك أصحابنا  
في كتبهم من ذلك قول القفال في فتاواه اذا دفع لامرأة صداقها فليس لها  
الامتناع من السفر معه حتى قال ابن الصلاح له نقل زوجته من الحضر الى البادية  
وان كان عيشها خشنا لان لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما خشونة  
هيش البادية فيمكنها الخروج منه بالابدال انتهى ولعل كلام ابن الصلاح في بادية  
مضبوطة ومن النشوز أيضا امتناعها من السفر معه ولولغير نفقة كما هو ظاهر لكن  
بشرط أمن الطريق والمعقد وأن لا يكون السفر في البحر المالح الا أن غلبت فيه  
السلامة ولم يخش من ركوبه ضرر يعيق التيمم أو يشق مشقة لا تحتل عادة انتهى  
اذا علمت ذلك علمت أن الزوج المذكور له نقل زوجته بشرطه المارفاً امتنعت  
سقط واجبها والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل عقد على فاصر بعقد والدها له  
ولم يدخل بها وغاب عنها فهل عليه لها نفقة وكسوة ونحوهما (أجاب) حيث  
كانت صغيرة لا توطأ أو كانت تحتمله ولم تعرض على الزوج منها ان كانت بالغة  
أو من وليها ان لم تكن أو كانت مجنونة فلا نفقة ولا كسوة لان العقد أوجب  
المهر فلا يوجب غيره لان العقد لا يوجب عوضين مختلفين وانما لم تجب للصغيرة  
لتعذر الوطء لمعنى فيها كالناشرة بخلاف الصغير اذا المانع من جهته والله أعلم  
(سئل) في والد الزوج ابنته القاصر لها نحو ست سنين زواجا شرعيا ثم مات  
الزوج عن غير ولد فهل يقر لها المهر وترث منه (أجاب) بموته الزوج تقر  
للزوجة المهر رجوعا اتفاقا من الشافعي ومن الحنفي فيؤخذ من تركته ان وجد له  
تركة وما بقي فالزوجة منه الربع بعد وفاء الديون ان كانت عليه وديون التجهيز  
والله أعلم (سئل) في رجل تزوج من آخر ابنته على صداق معلوم ثم طالبه به  
فقال له أدفع لثأبه شجر زيتون فتوجه معه للشجر فوقع بينهما نزاع وخلاف فيما  
يدفع له ولم يحصل بينهما عقد ولا بيع شرعي ثم ان أبا البنت باع الزيتون جميعا  
لرجل آخر من غير علم مالكة وادنه واذن ابنته التي هي الزوجة واستغله المشتري  
سنتين لانه في غير قرينته التي هو فيها وكان قد ظهر بالبلاذجراد فقيل له ان الجراد  
أكل زيتونك فتركه بناء على ذلك فما الحكم الشرعي (أجاب) لا ريب  
انما وقع من أبا البنت باطل من وجهين متعاقبين اثبت أولهما بطل البيع  
بالثاني الاول عدم وقوع عقد بين صاحب الزيتون وأبا البنت برضاها شرعي  
ينبني عليه الاحكام الثاني عدم اذن من البنت الكاملة لابيها لو فرض صحة العقد  
لها وقد علم بطلانه فظهر أن الزيتون لمالكه ويرجع في غلته السنتين المذكورتين

مطلب رجل عقد على  
فاصر بعقد والدها ولم  
يدخل بها وغاب الخ

مطلب في والد الزوج بنته  
القاصر لها نحو ست سنين  
زواجا شرعيا ثم مات الخ

مطلب رجل تزوج من  
آخر ابنته على صداق  
معلوم ثم طالبه به الخ

مطلب مهر البنت لما عند زوجها طالب به زوجها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بالغة من أخيه بمائة قرش بشهود بذلك وعقد عليها بذلك ثم أنه ذكر خمسمائة تجمل لابن الناس فالعول عليه (أجاب) هذه المسئلة ذكرها

مطلب رجل زوج بنته لا آخر بمائتين وعشرة قروش على أن يزوجه الآخر ثم أنه غدر وزوجها غيره فهل له أن يطالبه بمهر ابنته على ما وقع عليه العقد (أجاب) نعم على الرجل العاقد على البنت المذكورة جميع المهر الذي وقع عليه العقد وهو المائتان والعشرة فان فرض أنه طلقها قبل الدخول به الزمه نصف المهر

مطلب رجل غاب مدة وادعت زوجته أنه معسر عند الحاكم فسخت النكاح فهل له أن يرجع بما دفع لها من المهر المخرج

مطلب من تزوج قاصرا من أبيها وهو معسر حال انعقد فالعقد باطل المخرج

مطلب عقد رجل على بنت آخر ولا خرة عقد على أخت آخر المخرج

ويبقى مهر البنت لما عند زوجها طالب به زوجها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بالغة من أخيه بمائة قرش بشهود بذلك وعقد عليها بذلك ثم أنه ذكر خمسمائة تجمل لابن الناس فالعول عليه (أجاب) هذه المسئلة ذكرها أئمتنا في المتن هي أن المعتبر ما وقع عليه العقد وعبارة متن المنهج الشيخ الاسلام ولو ذكر واهرا سراوا أكثر منه جهرا لزم ما عقد به اعتبرا بالعقد فالعقد باطل سرائم أعيد جهرا بالعين تجملا لزم ألف انتهى والله أعلم (سئل) في رجل له بنت تزوجها لا آخر بمائتين وعشرة قروش وصار الاتفاق على أن يزوجه الآخر أخته ثم أنه غدر وزوجها غيره فهل له أن يطالبه بمهر ابنته على ما وقع عليه العقد (أجاب) نعم على الرجل العاقد على البنت المذكورة جميع المهر الذي وقع عليه العقد وهو المائتان والعشرة فان فرض أنه طلقها قبل الدخول به الزمه نصف المهر مائة وخمسة قروش والله أعلم (سئل) عن رجل عقد على امرأة ولم يدخل بها ثم غاب عنها مدة فادعت عليه أنه معسر بنقعتها الواجبة لها ورفعت أمرها إلى الحاكم الشرعي فسخت عنه وكان قد دفع لها مهرها فهل له الرجوع فيما دفعه لها أولا (أجاب) نعم له الرجوع في كل ما دفعه من مهر وغيره مما لم يقصده تبرعا وقد صرح ابن حجر والرملي وغيرهما بأن الفسخ إذا كان قبل الوطء منها أو بسببها يسقط المهر أي فلا مهر لها ثم إن كان باقيا في ذمته فلا طلب لها عليه وإن كان قد قبضته فله الرجوع عليه به وعدم من الذي منها فسختها بعيه أو بأعساره فحيث فسخت الروجة بأعسار الزوج وصححناه فله الرجوع عليها بجميع ما دفع لأنه انما دفع لتسلم له الزوجة ولم تسلم والله أعلم (سئل) عن رجل معه بنت قاصر لها من العمر نحو سنتين زوجها من رجل بمحضوريه ومه فقط ولم يحضر الا من ذكر ولم يكن الزوج مالا كإخا لصدق ثم غاب الزوج ولم يعلم له مكان وطال الأمر فهل هذا النكاح صحيح أولا (أجاب) هذا النكاح باطل من وجهين أحدهما عدم وجود شاهدين عدلين والثاني عدم قدرة الزوج على حال الصدق الذي هو شرط في صحة نكاح القاصر والله أعلم (سئل) في رجلين أحدهما بنت عقد عليها آخر بمائة ولا آخر أخت عقد عليها لآخيه بثلاثمائة ثم جاء زوج البنت بجماعة متوجهين يطالبون منه انقطاع من المهر فقطع لهم مائتين وأربعين وأحال أنها قاصرة فهل يصح العقوع عن مال القاصر (أجاب) عفو الولي عن بعض صدق انقاصه الواقع عليه العقد لا يصح لأنه ليس ملكه حتى يعفو عنه ولها المطالبة بالمائة ولا عبرة بما وقع من الولي والله أعلم

مطلب لو قبض على الزوجة  
بعض المهر وغاب الزوج  
وله بقرة وعجلة أخذها  
الولى من أقارب الزوج  
لبقية المهر

مطلب لو حضن الم بنت  
أخيه وزوجها فهل  
لاخوته أخذ مهرها الخ

مطلب اذا شرط في عقد  
الديكاح شرط فاسد  
لا يبطل النكاح ولا يلزم  
الشرط

مطلب الصداق الفاسد  
ورحل وكل أباه في عقد  
نكاحه بر رسته فهل  
العقد صحيح الخ

(سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر قدره مائتان وخمسون قرشا ودفع منه ثمانين  
ثم انه غاب وله بقرة وعجلة عند أقاربه دفعوها لولى الزوجة ثم حضر الزوج  
وحسب البقرة والعجلة من المهر بعشرين قرشا على يديينة ثم مات الزوج والا  
أقاربه يريدون أن يرجعوا البقرة والعجلة فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث  
مات الزوج تقرر مهرها لها فصارت تطالب بما يصل لها منه فوصل لها مائة  
ويبقى لها مائة وخمسون تطالب من وضع يده على التركة ان وجدت تركته ثم ان بقي  
بعد وفاة الدين لليت شيء كان لها فيه الميراث من ربع ان لم يكن ولد وعن ان كان  
وليس لأقاربه مطالبة بوجه لا قرار الزوج لها بذلك والله أعلم (سئل) في عم  
حضن بنات أخيه وفام بما يحتج له من كسوة ومؤنة ثم تزوجت واحدة وبقي  
واحدة فهل لاخوته معه منازعة أو مع البنات فيما لم من المهر (أجاب) ليس  
لعم ولا لاخوته مع البنات مقارضة في مهورهن باجتماع المسلمين بل هو لمن عطية  
من الله تعالى قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أى عطية من الله فمن وصلها  
ودفع لمن مهورهن وصله الله ومن قطعها من عم واخوة وعارضه قطعه الله والله  
يهدي من يشاء الى صراط مستقيم والله أعلم بالصواب (سئل) في رجل تزوج  
بكر ابلا غامن أبيه ابهر معلوم ودفع له مائة قرش ومن عادة تلك البلدان فرش  
البيت على الزوج ولا يطلبون منه فرشاً ليس من عادة أمثاله وقد مات أبوها  
العاقدها ويدعون أنه صرف المائة قرش في نفقة البنت لفتوه (أجاب)  
حيث دخل فرش البيت المجهول في عقد الديكاح ففسد الصداق وصح النكاح لانه  
لا يلزم من فساد الصداق فساد النكاح لانهم ما عقدان واذا فسد الصداق رجعت  
الزوجة الى مهر مثلها من أخواتها وبنات أخيه وبنات عمها وعماتها لان الاب  
انما تزوج بالاجبار بمهر المثل فيرجع اليه عند الفساد بوجوه وما هو مجهول فيه  
وأما دعوى ان أباهما صرفها في نفقة الزوجة فلا يعمل بها لان الزوجة لا نفقة لها  
على الزوج الا بالدخول عليها بعرضها نفسها أو عرض وليها وهي صالحة للوطء  
فتجب من حينئذ والا لم يدخل بها بشرط الفرش في العقد وكانت المائة قرش  
مهر مثله يصح النكاح بها والا فلها مهر مثلها أيضاً والله تعالى أعلم

﴿فصل في الصداق الفاسد﴾

(سئل) في رجل بالغ وكل أباه في عقد نكاح له ففقد الحال أنه فقير لا يملك شيئاً  
وعقد له أبوه على بنت بكره بمائة درهم ثم أخذ الولد من مال أبيه واخوته ثم مات  
فهل لو ورثته الرجوع بما دفع من المهر (أجاب) حيث كان الزوج معسر بحال

الصداق فلا يصح العقد ويرجع الوارث بجميع ما دفعه الولد على أن لا يلب الرجوع  
بما دفعه ولده من غير إذنه لأن له حكم الغصب ولو فرض صحة العقد فلا يلب الرجوع  
من وجهين أحدهما عدم صحة العقد الثاني وإن صح العقد فله الرجوع بما دفعه  
ولده من غير إذنه منه له والله أعلم (سئل) في رجل له أخ مات عن أولاد زوجته  
ثم تزوجها أخوه بمهر معلوم ولكن قال أهل الزوجة أن مهرها في رقية بنتها على  
عادة أهل القرى بأن تكون بنتها زوجة لهم بدل أمهاتهم إن الأم وهي الزوجة  
اعترفت بأنه وصلها بمهرها وغيره ولم يبق لها بذمة زوجها حق مطلقا فهل لأهلها  
أن يعارضوا الزوج أو البنت التي قالوا عنها ما ذكر (أجاب) لا ريب أن مهر  
البنت لها بإجماع المسلمين بقول الله جل جلاله وعظم سلطانه وهلك من خالفه وآتوا  
النساء صدقاتهن من أجله أي عطية من الله تعالى فحساب وخسر من خالف أمر مولا  
وخالفه فلما اعترفت الزوجة بوصول حقها فليس لها ولا لأهلها طلب على الزوج  
بوجه من الوجوه وأما قولهم أن مهرها في رقية بنتها فباطل بالإجماع لا يعمل به بل  
مهرها لها فكل من طلب خلاف ذلك كان خارجا بمقتضى الكتاب والسنة  
سالك طريق الشيطان إلى جهنم وبئس المصير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي  
العظيم هنيئًا مريئًا للعاملين بالسنة والكتاب المبين والعدل ثم الويل للمخالفين والله  
يقول الحق وهو يهدي السبيل

### ❖ (فصل في ما يسقط المهر وما ينصفه) ❖

(سئل) في رجل ادعت عليه زوجته أنه عذبن وأنهما بكر فاذا ثبت ذلك وفسخ  
النكاح فهل يعود للزوج المهر كله أو ينصفه (أجاب) حيث لم يحصل من الزوج  
وطء وفسخ النكاح كان له كل المهر المسمى وإن كان العيب منه لأنها هي الغاسقة  
والطالبة كما صرح بذلك أئمتنا متونا وشرونا بخلاف ما إذا كان الفراق منه وسببه  
كطلاقه لما قبل وطء وإسلامه وردته ولما به فانه يعود له النصف فقط كل ذلك  
معلوم من صراح المتون فضلا عن الشروح اهـ (سئل) في رجل تزوج امرأة من  
وليها بصدق معلوم ويريد فراقها قبل الدخول بها ماذا يلزمه من الصداق المسمى  
وإذا دفع الزوج شيئا قبل الدخول من غير المهر هل له الرجوع أم لا (أجاب) قال  
تعالى فإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم  
فإن وقع بين الزوج وبينها فراق رجوع بنصف المسمى وإن دفع قبل الدخول بها  
أو قبل العقد ولم يعقد كان له الرجوع به اهـ (سئل) في رجلين لكل من له عليهما  
أولاد زوج كل منهما موليته لصاحبه ثم أنه قد تنفق أن تموت أحدهما فأيأخذ

مطلب رجل له أخ مات  
عن أولاد زوجته ثم تزوجها  
هو الخ

مطلب فصل فيما يسقط  
المهر وما ينصفه الخ

مطلب في رجل تزوج من  
وليها بصدق معلوم ويريد  
فراقها الخ



الحلية وإيها حتى يغرم له زوجها ما سمي عندهم تقيصة وهذا في بلاد الشام شاع بين  
 أهل القرى والبدو فهل يعمل بهذا الأمر فلو فرض أن بعضهم دفع للولي ما لا على  
 فرض الوجوب أو ليغث منه الزوجة فهل له الرجوع به (أجاب) هذه العادة  
 باطلة بإجماع المسلمين لا يقول بها أحد ممن يؤمن بالله واليوم الآخر ولم يقل بها  
 أحد من الجاهلية فضلا عن الإسلام الذين لهم الدين الدائم إلى يوم القيامة لأن  
 الله تعالى جل جلاله أوجب للنساء المتعة والمهر وأما هذه التقيصة التي هي على  
 طالبها فضيحة فقد خالف فيها أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وركب طريق  
 الشيطان وجنوده وباه بالخبيثة والخسران وله من الله العقوبة والحرمان فيصيب على  
 كل من يؤمن بالله واليوم الآخر أنكار ذلك وعدم طلبه ورجح طالبه وردعه  
 وضربه على أنفه فان أخذه رده على باذله وتاب إلى الله تعالى من سوء صنعه والله  
 أعلم (سئل) في رجل اتفق مع آخر على تزويج بنته ودفع لها مصاعا مقوما بمن  
 معلوم ومصار يدفع إلى أهلها ما يعتاده الناس من الأعياد والمواسم وهضي مدة  
 طويلة من غير حصول عقد فهل له الرجوع بما دفع وهل يرجع في المصاغ بعينه أو بما  
 قوم به (أجاب) جميع ما دفعه الرجل يريد الزواج يرجع به على من دفعه له  
 حيث لم يقصد التبرع من مهر ونفقة وعديدية وسائر ما دفع لأجل العقد لأنه إنما  
 دفع لي عقد ولم يحصل عقد ويرجع بعين المصاغ لأن ما وقع من الاتفاق على تقويمه  
 لا يملكه الزوجة ولا وليها والله أعلم (سئل) عن رجل خطب بكرامن أبيها  
 وأرسل له جاسغا غفيرا على عادة أهل البلد ودفع له مبلغا معلوما من الدراهم رشوة  
 ثم غاب الخطيب مدة طويلة ورجع فرأى أباها قد تزوجها من غيره فهل له الرجوع  
 عليه بما دفعه (أجاب) نعم للرجل المذكور الرجوع بما دفع حيث لم يقصد  
 التبرع لأنه دفع لأجل العقد ولم يحصل صرح به ابن حنبل وغيره والله أعلم (سئل)  
 في رجل خطب بنتا من أبيها واتفق معه على الزواج ولم يحصل له عقد ثم مات الرجل  
 قبل العقد فهل لو ارثه الرجوع بجميع ما دفعه لبيها من نفقة وبالصلة ومهر وغير  
 ذلك (أجاب) حيث لم يحصل عقد نكاح وانما وقع اتفاقا بلا عقد كان لو ارث  
 الرجل الدافع الرجوع بجميع ما دفع مما ذكر وغيره لأنه دفع ليحصل العقد ولم يحصل  
 والله أعلم (سئل) في امرأة في العدة اتفق وليها مع رجل أن يزوجه له بعد  
 انقضاء العدة فدفع له أحد عشر قرشا من المهر وصار يتفق عليها طمعا في حصول  
 العقد ثم حصل اعراض ولم يحصل عقد فهل له الرجوع بما دفع من المهر ومن النفقة  
 (أجاب) عبارة ابن حجر خطب امرأة ثم أرسل أو دفع باللفظ إليها ما لا قبل العقد

مطلب رجل اتفق مع آخر  
 على تزويج بنته ودفع لها  
 مصاعا الخ

مطلب رجل خطب بكرة  
 من أبيها الخ

مطلب رجل خطب بنتا  
 من أبيها الخ

مطلب في امرأة في العدة  
 اتفق مع غيرها الخ

أى ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض عنها أو مات رجوع بما وصلها منه  
كما أفاده كلام البغوى واعتمده الأذرى ونقله الزركشى وغيره عن الرافعى انتهى  
أى لانه انما دفع ذلك ليصل العقد فلم يحصل فيه الرجوع بجميع ما دفعه من  
مهر ونفقة وغيرهما لانه لم يدفع ذلك مجانا بل لمحصل الزوجة ولم يحصل فلا  
يضيع عليه ما دفع والله أعلم (سئل) فى رجل اتفق مع آخر على أن يأخذ  
ابنته لأحد أولاده وقرضا فاتفقا من غير عقد ودفع له من المهر غنما وبقرا وغير ذلك  
وحصل فيها ثم مات قبل العقد فهل له الرجوع بذلك أصلا وزائدا أم لا  
(أجاب) فى حاشية القليوبى مانعه دفع الخاطب بنفسه أو وكيله أو وليه  
شيئا من مأكول أو مشروب أو نقد أو ملبوس لمخطوبته أو أوليها ثم حصل  
اعراض من الجانبين أو من أحدهما أو موت لهما أو لأحدهما رجوع الدافع  
أو وارثه بجميع ما دفعه ان كان قبل انعقد مطلقا وفى ابن حجر ما يوافق فى الرجوع  
بالأصل والفرع والله تعالى أعلم

\*(كتاب التسم والنشور)\*

(سئل) فى رجل له امرأة نشزت عند أهلها فهل يجب عليها أن ترجع بيت  
زوجها (أجاب) نعم يجب على المرأة لرجوع زوجها ولازمة وطمه حيث  
قام بفرض نفقتها وكسوتها فان أبت ولم ترجع سقطت كسوتها ونفقتها وكانت  
عاصية لله ورسوله ولعنتها الملائكة الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أيما امرأة بات هاجرة وراش زوجها لعنتها الملائكة حتى نصبح والله أعلم  
(سئل) عن رجل له زوجة تؤذيه بلسانها وتخرج من منزله بغير إذنه ولها أب  
وأم يؤديانه ويعينانها على ذلك فما الحكم لشرعى (أجاب) أعلم وفقك الله  
تعالى أنه يجب على المرأة طاعة زوجها ولا يجوز لها أدية لابلسانها ولا بغيره  
بل يجب عليها طاعته لقوله صلى الله عليه وسلم لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لغير الله  
لامرت المرأة أن تسجد لزوجها ولقوله أيضا أيما امرأة بات هاجرة فراش زوجها  
لعنتها الملائكة ولقوله تعالى الرجال قوامون على النساء فيجب عليهن طاعة زوجها  
وملازمة مسكنها ويجب على أبيها ربه ما دفع ذنبهما من زوج ووعظها ونصحتها  
فان أبت وخرجت من منزله بغير إذنه كانت ناشرة ولا كسوة لها ولا نفقة وعصت  
الله ورسوله لعنتها الملائكة والله أعلم (سئل) فى امرأة المتروجة هل يجب  
عليها ملازمة مسكنها ولا يجوز لها الخروج منه بغير إذن زوجها وهل يجوز لها هاجرا  
افسادها على زوجها إذا لم تلازم مسكنها تسقط نفقتها وكسوتها وتكون ناشرة

مطلب رجل اتفق مع آخر  
على أن يأخذ ابنته لأحد  
أولاده الخ

مطلب كتاب القسم  
والنشور رجل نشزت  
امرأته عند أهلها الخ

مطلب رجل له زوجة  
تؤذيه بلسانها وتخرج  
بغير إذنه الخ

مطلب المرأة المتروجة  
يجب عليه ملازمة  
مسكنها ولا يجوز  
بغير إذنها الخ

بذلك (أجاب) فص العلماء المؤيدون بأنوار القرآن المقتبسون من السنة المحمدية  
البرهان بأنه يجب على المرأة ملازمة مسكنها ولا يجوز لها الخروج منه إلا بأذن  
زوجها ويجب على أهلها وعظماؤها ونصحها وردها للطاعة زوجها لقول صاحب  
الرسالة النبي المختار لو كنت امرأة أحدنا أن يسجد لأحد لامرت المرأة أن تسجد  
لزوجها ما إذا خرجت من منزله بغير إذنه كانت عاصية فاشترط وروى أئمة امرأة  
عصت زوجها فعلم العنة الله والملائكة والناس أجمعين وأئمة امرأة كلعت  
في وجه زوجها فهى في سخط الله إلى أن تضاحكه وتسترضيه وأئمة امرأة خرجت  
من دارها بغير إذن زوجها له تها الملائكة حتى ترجع ومعلوم أن الناشئة لافسقة  
لها ولا كسوة ويجب عليها الرجوع إلى مسكنها والله أعلم (سئل) عن رجل  
من مدينة غرة تزوج امرأة من بيت المقدس يريد نقلها إلى بلدة غرة فهل له ذلك  
ويجب عليها مطاوعته وهل يجبرها الحاكم على ذلك وإذا امتنعت ماذا يترب  
عليها (أجاب) قال ابن الصلاح له نقل زوجته من الحضر إلى البادية وإن كان  
عيشها خشنا لأن لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما خشونة العيش  
في البادية فيمكنها الخروج عنه بالإبدال انتهى نقله ابن حجر وأقره فنقلها إلى الحاضرة  
التي هي المدن والقري والريف أولى لاسيما مثل غرة حرسها الله تعالى لقيام  
الأحكام الشرعية بها فيجب على الزوجة مطاوعة الزوج على النقلة من المقدس  
إلى هنا فان امتنعت ألزمها الحاكم الشرعي نفاذ الله أحكامه بذلك قال ابن حجر ومن  
الذشور أيضا امتناعها من السفر معه ولولا غير نقلة كما هو ظاهر لكن بشرط أمن  
الطريق والمقصود أن لا يكون في البحر الملح إلا أن غلبت السلامة فيه ولم يخش من  
ركوبه ضرر ربيح التيم أو يشق مشقة لا تحتمل عادة والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل سباهى معه حصنة من زعامة أخذها بالانحلال عن آخر وتصرف فيها  
مدة تزيد على خمس عشرة سنة بموجب براءة سلطانية من طرف الدولة العلية  
نصرها رب البرية من غير معارض له ولا منازع ثم إن رجلا طلب منه أن يفرغ له  
عن هذه الحصنة بمبلغ معلوم في مقابلة فراغه له عن ذلك ففرغ له عنها وقبض منه  
بعض المبلغ وبقي بقية المبلغ في ذمته ثم إن المفروغ له أخرج براءة من الدولة بالفراغ  
وتصرف في الحصنة ستين ثم إن رجلا آخر نازع المفروغ له ورفع له إلى حاكم  
السياسة فأخذ الحاكم براءة المفروغ له ودفعها إلى خصمه ومنعه عن الحصنة فهل له  
الرجوع على الفارغ له وهل هذا الفراغ صحيح يستحق الفارغ به جميع المبلغ  
الذي حصل الاتفاق عليه أو كيف الحال (أجاب) لا ريب أن النزول عن

مطلب رجل تزوج من  
بيت المقدس ويريد نقلها  
إلى بلدة غرة الخ

مطلب رجل سباهى معه  
حصنة من زعامة أخذها  
بالانحلال الخ

الحصة المذكورة بالمال المعلوم صحيح وللنازل الرجوع بما بقي وظاهر أن هذه الصورة لا يقع فيها الخلاف الواقع في غيرها لوجود النزول ووجود الحصول له ووجود التصرف منه فيها وأما ما حدث له من المنع من إلحاحكم فأمر آخر أما الأمر حدث منه اقتضى أن يمنعكم إلحاحكم به وأما لغير ذلك وعبرة ابن حجر واستنبط السبكي مما هنا أي باب القسم والنشوز ومن خلع الأجنبية جواز النزول عن الوطائف بعوض ودونه والذي استقر رأي عليه حل بدل العوض مطلقاً وأخذ به أن كان النازل أهلاً وهو حينئذ لا إسقاط حق النازل فهو يجب ردافة دي وبه فارق منع بيع التجز وشبهه كما هو لا يتعلق حق النزول له بها أو بشرط حصوله إليه بل يلزم ناظر الوظيفة تولية من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير النزول له ولا رجوع على النازل حينئذ كما مر وفيما إذا نزل مجاناً ولم يقصد إسقاط حقه إلا للنازل له فقط له الرجوع قبل أن يتركه لم يقبض وحينئذ لا يجوز للناظر تقرير غير النازل حتى لا يجوز له عزله والله أعلم (سئل) في امرأة دخل بها زوجها ثم أخرجها من بيت زوجها بغير إذنه ثم أنها امتنعت من الرجوع لزوجها فهدعوها إلى الرجوع وهي لا ترجع ولها أب وأقارب يمنعونها من الرجوع فهل يجب عليها الرجوع ويجب على أبيها وأقاربها المساعدة (أجاب) لا يخفى أنه يجب على الزوجة طاعة زوجها ورجوعها إلى بيته ويجب على أهلها وأقاربها أمرها بذلك لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن امتنعت فهي عاصية قلعتها ملائكة السماء والأرض ولا نفقة لها ولا كسوة ولا حق لها من حقوق الزوجية وقد صرح في الحديث الشريف إذا دعى الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأت فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح وفي حديث صحيح ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤسهم شهر أو غدا منهم امرأة باتت وزوجها عليها ساخط حتى يرضى وخبرنا المرأة إذا خرجت من بيتها وزوجها كاره لعنها كل ملك في السماء وكل شيء مرت عليه غير الجن والإنس حتى ترجع وقد عدا العلماء ذلك كبيرة من الكبائر يفسق فاعلمها ولا تقبل له شهادة وروى ابن حبان في صحيحه أن رجلاً بائنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن ابنتي هذه أتت أن تزوج فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أطيعي أباكى فقالت والذي بعثك بالحق لا أتزوج حتى تخبرني ما حق الزوج على زوجته فقال حق الزوج على زوجته لو كان به قرحة فلحسها وانثس منخراة صديد أو سال أو دما ثم ابتلعت ما أدت حقه فقالت والذي بعثك بالحق لا أتزوج فقال صلى الله عليه وسلم لا تنكحوهن

مطلب امرأة دخل بها  
زوجها ثم أنها أخرجت  
من غير إذنه الخ

الاباذن وروى الحاكم وصححه ان امرأة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان  
ابن عمي فلان يخطبني فأخبرني ما حق الزوج على الزوجة فان كان شيئا أطيقه  
تزوجته فقال من حقه أن لو سال نفراء دما أو قيفا فحسسته بلسانها ما أدت حقه  
لو كان ينبغي لبشر أن يسجد لبشر لا مرت المرأة أن تعبد لزوجها اذا دخل عليها لما  
فضله الله عليها قالت والذي بعثك بالحق لا أتزوج ما بقيت الدنيا وروى البزار  
والطبراني ان امرأة قالت يا رسول الله أنا واحدة النساء اليك ثم ذكرت ما للرجال  
في الجهاد من الاجر والغنية ثم قالت فما لنا من ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
أباني من لقيت من النساء أن طاعة الزوج واعتراف بحقه يعدل ذلك وقليل منسكن  
من يفعله وفي خبر اذا صلت المرأة خمسها وحصنت فرجها وأطاعت בעلها دخلت  
من أي أبواب الجنة شاءت والله تعالى أعلم

\*(كتاب الخلع)\*

(سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها ابرئني فقالت له أبرأك الله من الحق  
والمستحق فقال لها انت على براءتك فهل يكون ذلك خلعاً يقع به طلاق (أجاب)  
حيث كان الامر كما ذكر لا يقع بذلك طلاق لان ما ذكر ليس صفة طلاق ولا خلع  
فالزوجة على ذمة زوجها والله أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته بعوض  
معلوم عندها كم الشرع فأوقع عليه طلاقاً بائنة تملك الزوجة بها نفسها ثم بعد مدة  
قال له بعض الناس رد زوجتك فقال هي تكون بالمائة فهل يقع عليه به هذا طلاق  
غير ما أوقعه وهل البائن يلحقها طلاق (أجاب) حيث كان الواقع منه طلاقاً  
على عوض كانت الزوجة بائنة من الزوج بها فلا يقع عليه بعد ذلك طلاق لان شرط  
وقوع الطلاق كونها زوجة وهما ليست كذلك فاذا لم يقع منه قبل ذلك طلقان  
كان له مراجعتها بعد جديد ولا عبرة بما ذكره من قوله تكون بالمائة لانه لم  
يصادف محلاً والله أعلم (سئل) في رجل سأله زوجته أن يخلعها من عصمته  
وتبرئه من مؤخر صداقها ونفقة عدتها وأجرة مسكنها فأجابها بذلك وحكم به حاكم  
والآن تريد أن ترجع اليه فهل لها ذلك بعد جديد قبل أن تتزوج غيره (أجاب)  
حيث لم يستوفى الرجل عدتها ضلاق الثلاث كان له تجديد النكاح على زوجته  
المذكورة بعد جديد والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أب زوجته فقال له  
ابرئني فقال له أبرأك الله من الحق والمستحق والخال أنها قاصر فقال له ان صحت  
براءتك تكون طالقاً للثلاث فهل يقع على الرجل طلاق بما ذكر (أجاب) لا يقع  
الطلاق والخال ما ذكر لا مورا لاول كون الابراء وقع من غير أهله انما في ان أبرأك

مطلب كتاب الخلع ورجل  
تنازع مع زوجته فقال  
ابرئني

مطلب رجل خالع زوجته  
بعوض معلوم عندها كم  
الشرع الخ

مطلب رجل سأله  
زوجه أن يخلعها من  
عصمته الخ

مطلب رجل تنازع مع  
زوجه فقال له ابرئني  
الخ

الله كناية ولا يقع بها الابنية الثالث كون الزوجه قاصرة الرابع ان الطلاق معلق  
على صحة البراءة ولم توجد والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان أبرأتيني  
من مؤخر صدقك فانت طالق ثلاثا ان صحت براءتك منه فقالت أبرأتك منه ولم تعلم  
قدر الصدق المؤخر حال البراءة فهل صح الخلع المذكور ووقع الطلاق أولا (أجاب)  
لا يقع على الرجل المذكور وطلاق حيث كان الامر كما ذكر قال ابن حجر بخلاف  
ان أبرأتيني من صدقك ومعتك مثلاً أو دينك فانت طالق فأبرأتها جاهلة به وربما  
ضم اليه فلا تطلق لانه انما علق بأبراء صحيح ولم يوجد ثم قال وافتى بعضهم في أنت  
طالق على صحة البراءة بأنها ان أبرأتها براءة صحيحة فوراً بانت لتضمنه التعليق  
والمعاوضة انتهى أقول لا يشترط أيضاً ان تكون رشيدة باغت مصلحة لها ودينها  
وان لا يتعلق به حق زكاة وعملها بقدر المبرأ منه كما علم والله أعلم (سئل) في رجل  
خلع زوجته على عوض فبانت منه ثم بعد مدة قال تكون طالقاً بالثلاث فهل  
والحالة هذه يقع عليه الطلاق المذكور (أجاب) لا يقع الطلاق الثلاث لكون  
الزوجة مبانة منه والطلاق لا يلحق المبانة قطعاً ونما وقع عليه بالخلع طيقة واحدة  
فله تجديد للعقد عليها ثانياً وتعود له بطلقة تين ان لم يقع منه غير طلقة الخلع والله أعلم  
(سئل) في رجل معه أربع نسوة يريد أن يفارق احداً منهن ويأخذ أخرى فما  
طريق ذلك (أجاب) طريق ذلك أن يطلق التي يريد طلاقها ثلاثاً أو يخلعها  
بمال منها تدفعه له أو من أجنبي بأن يقول له خذ ذلك كذا وطلق زوجتك عليه فيقول  
أخذت وطلقت فتصير المرأة منه أجنبية فله أخذ أخرى والله تعالى أعلم (سئل)  
في ولد قال لوالده تكون زوجتي طالقاً لثلاثة ان لم تزوجني في السنة الآتية لاردن  
زوجتي الى أبيها ولا ترجع لي الا بعد أن أدخل على ضرته فردد زوجته الى أبيها فما  
المخلص له من ذلك اليمين (أجاب) حيث نوى بما ذكر الطلاق فلا يخلص له اذا  
أرادوها قبل أن يتزوج الا بالخلع وطريقه أن يدفع أحداً منهن لمعرف للزوجة  
مهما تبسر من المال مما يصح ثمناً على طلاقها فيقع عليه طلقة واحدة بائنة تملك بها  
المرأة نفسها ثم يعقد لها عقداً جديداً بشرط وطول في المجلس ولو قبل وجود الصفة  
وهو الرد عند الامام الشافعي وعند الامام أبي حنيفة يشترط وجود الصفة  
في البينونة ووجه قول الامام الشافعي أن العصمة الاولى ارتفعت فيرقع تابعها  
ولازمها وهو الوقوع المرتب على التعليق السابق والله أعلم (سئل) في رجل  
حلف بالطلاق انه لم يساكن ولده مادام مناسب فلان وفارقه في الحال فهل اذا  
ساكنه يقع الطلاق وهل يسكنه مع ولده وجهه (أجاب) اذا لم يساكنه وفارقه

مطلب رجل قال لزوجته  
ان أبرأتيني الخ

مطلب في رجل خلع  
زوجته على عوض فبانت  
منه الخ

مطلب رجل معه أربع  
نسوة يريد أن يفارق  
احداً منهن الخ

مطلب في ولد قال لوالده  
تكون زوجتي طالقاً لثلاثة

مطلب رجل حلف  
بالطلاق انه لم يساكن  
ولده الخ



حالا لا يقع على الخالف طلاق وان جاء أحدهما عند الآخر لضيافة أو ريانة أو عيادة وان نام عنده لانه لا يسمى في العرف مساكنا الذي الايمان مبنية عليه وان دعت حاجة أو ضرورة الى المساكنة فطريق المخلص له من الثلاث الخلع بأن يدفع له رجل كامل التصرف مالا ولو قل على خلع زوجته بأن يقول له اخلع على زوجتك على هذا النصف مثلا فيقول خلعتك عليه فتصير بآنا أجنبية فتخلع اليمين ويقع عليه بالخلع طلاقه ويخلص من الثلاث ثم ان أراد نكحها بولي وشاهدي عدل ومهر جديد ولو قل ولا تحتاج الى عدة لانها زوجته والماء له فترجع له بطلقتين ان لم يكن قبل الخلع وقع منه طلاق والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها أحد الحاضرين يا امرأة ابريه فقالت الله يبرئه ثم قال لزوجها قل يا رجل فقال له ما أقول قال قل خلعتك فقال لها خلعتك ولم يعرف معنى ذلك فقال الرجل لماروحى يا امرأة فهل يقع على الرجل المذكور طلاق بآئن أم رجعي أم لا يقع به شيء (أجاب) هذا اللفظ الواقع من الرجل الجاهل لمعناه لا يقع به طلاق أصلا لا صريح ولا كناية لان محل صراحة الخلع وكذا المفاداة اذا وقع على مقابلة مال كأن قال لها خلعتك أو فاديتك على ألف مثلا وقبلت وكذا اذا نوى بها التماس القبول وقبلت والحاصل أن الخلع وكذا المفاداة اذا خليا عن المال ونية التماس القبول ونوى بهما الطلاق فيقع رجعي وهذا الرجل لم ينو التماس قبولها لعدم معرفته بمعناه ولا ذكر المال وان كان الخلع يحتمل الكناية وذلك فيمن عرف المعنى فلا بد في الصريح من معرفة المعنى وان لم ينو الايقاع وفي الكناية لا بد من معرفة المعنى ونية الايقاع أو ما يقوم مقامه عند التماس قبولها والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها خلعتك في حال حدته ولم يدفع له هي ولا غيرها مالا فما الحكم الشرعي (أجاب) الخلع والمفاداة اذا لم يكن معهما مال ولا نواه فهما كناية طلاق ان نوى بواحد منهما ايقاع طلاق وقع رجعي وان لم ينو به فلا طلاق أصلا والله تعالى أعلم

### \*(كتاب الطلاق)\*

(سئل) عن رجل تنازع مع زوجته فقال لها تكموني طالقاً بالواحدة فهل اذا راجعها تحلل له (أجاب) نعم اذا نوى بما ذكر طلاقاً وقع عليه طلاق واحدة وله مراجعتها وتحلل له ان لم تكن انقضت عدتها وتبقى معه بطلقتين ان لم يقع عليه قبلها طلاق والله أعلم (سئل) في امرأة تدعى عائشة تدعى أن زوجها طلقها طلقها الا لما اختارا من غير اكرام له في ذلك وهو يدعى الا كراه ومعهما بيعة شرعية

مطلب رجل تنازع مع زوجته الخ

مطلب رجل تنازع مع زوجته الخ

مطلب كتاب الطلاق

ورجل تنازع مع زوجته فقال لها الخ

مطلب امرأة تدعى عائشة تدعى أن زوجها طلقها طلقها الخ

أنه طلقها ثلاثاً من غير إكراه في ذلك له فهل إذا أقامت البينة العادية تقبل شهادتها بأن الطلاق وقع في حال اختياره فإذا ثبت طلاقها بالبينة فهل لها أن تترجى بعد وفاء العدة (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي أن طلاق الرجل المذكور وقع في حال اختياره بآنت منه البينة الكبرى فلا تقل له إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره مع بقية الشروط المعتبرة شرعاً وإذا كان كذلك كان لها الزواج بعد انقضاء العدة بتغير المطلق ولا يجوز له ولا غيره أن يعارضها في ذلك بوجه حيث كان الأمر كما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل من المغاربة بيده حاكورة وقف بالحكر المعين لجهته يدفعه كل سنة للمتكلم عليهم أهواجرة المثل أو جديها غراساً وبناء أخرجت من يده بتغير حق تشاجر مع جماعة من المتكلمين على الوقف فحلف قائلاً على الحرام أني ما أقبل الحاكورة منكم فهل إذا حكم الحاكم الشرعي برجوعها إليه بالوجه الشرعي ولم يقبلها من المخوف عليهم بل من الحاكم المذكور لا يحنث في يمينه (أجاب) هذه الصيغة كناية طلاق فلا يقع بها إلا بنية الإيقاع وعلى فرض وجودها إذا أخذها من غير المخوف عليهم لا يقع عليه طلاق لعدم وجود المعلق عليه والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجته تكونين طالقاً فاصداً بذلك تخوفينها فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث لم ينو بماء ذكر الإيقاع طلاقاً على زوجته فلا يقع عليها طلاق أصلاً لأن ذلك كناية ولا يدخل فيها نية الإيقاع والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجته يحرم على جماعة ماذا عليه (أجاب) حيث نوى بذلك التحريم حالاً فعليه كفارة يمين والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها تكونين مثل أختي صالحة فما الحكم والحال أنه قاصد بذلك الطلاق (أجاب) حيث لم يقع على الرجل قبل ذلك طلقاً فإنها مراجعة زوجته لأنه وقع عليه بذلك طنقة واحدة لأنه محتمل للطلاق وغيره فحيث نوى الطلاق وقع والله أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنة عمه لابن عمه وبقي لها عليه خمسة وستون أسدياً فخلف بالطلاق الثلاث أنه لا يأخذها وعليه من ذلك شيء فهل إذا دفع له شيئاً بالمهر الباقي ثم باعها له لا يقع عليه طلاق (أجاب) نعم إذا دفع له ابن عمه الخمسة والستين قرشاً أو باعها بثأراً أو جملاً مثلاً برئت ذمة الزوج من المهر ولا يقع على الخائف طلاق وإذا باعها ما أخذ منه كان الباقي له في ذمته ثمن الثور أو الجمل مثله لا المهر والله أعلم (سئل) عن رجل تنازع مع زوجته فقال لها روي عنى بالمائة فهل يقع عليه طلاق (أجاب) لا يقع بما ذكر طلاقاً أصلاً لأنه ليس بصيغة طلاق بل

مطلب رجل من المغاربة  
بيده حاكورة الخ

مطلب رجل قال لزوجته  
تكونين طالقاً الخ

مطلب رجل قال لزوجته  
يحرم على جماعة  
مطلب رجل تزوج  
ببنات عمه لابن عمه الخ

مطلب رجل تنازع  
زوجته فقال لها روي  
عنى بالمائة الخ

مطلب رجل حلف  
بالطلاق الخ

مطلب رجل تنازع مع  
زوجته فقال لها على  
الطلاق الخ  
مطلب رجل تشارك مع  
آخر الخ

مطلب رجل تنازع مع  
زوجته فقال لها روي  
طالقة الخ  
مطلب رجل تنازع مع  
زوجته الخ

مطلب رجل حلف على  
أجيره بالطلاق الثلاث  
الخ

«ولغو والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه همره لا يدبس  
على هذا النحاس فما الحجة في الخلاص في ذلك (أجاب) الحجة في ذلك أن  
يبيع العنب لرجل أو يركب كل رجل في التديس على أن معنى يدبس يفعل  
ذلك بنفسه فإذا فعله المعلم لا يحنث إذا لم يكن له نية قياس ما لو حلف لا يخلق رأسه  
أولا ينفي دأره فحلقه له الغير أو بناها له الغير لا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل  
تنازع مع زوجته في ذهابها لأهلها إن رحت تكو في محرمة مثل أمي وأختي أي  
مثلها ما فراحته وقهده رده فقط فماذا عليه (أجاب) حيث لم ينو بما ذكر  
طلاقا ولا ظهرا فلا شيء عليه لأن تكو في محتمل الحال والاستقبال ولانية  
تخص ذلك ولكن الاحوط في مثل هذه أن يكون عليه كفارة بين والله أعلم  
(سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها على الطلاق بالثلاث إلا أن شاء  
الله ما تبقي في هذه الدار وباتت فامدأ بقوله أن شاء الله عدم الوقوع فهل يقع  
عليه الطلاق (أجاب) حيث كان الأمر كذلك لا يقع على الرجل الطلاق لأن  
المشيئة تمنع الوقوع على ما فصل والله أعلم (سئل) في رجل تشارك مع آخر  
ولم يضع الآخر من مال الشركة شيئا بل كله من أحدهما ولصاحب المال صانع  
يشتغل له فحلف الرجل الذي لم يضع من المال شيئا على الصانع أنه لا يشتغل  
عنده فهل إذا اشتغل لا يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر  
لا يقع على الحالف طلاق لأنه لم يشتغل عنده إذا لمال له ولا شركة له فيه أيضا  
والمال لصاحبه والشغل له والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته  
فقال لها روي طالقة فهل يقع عليه طلاق (أجاب) إذا نوى بما ذكر إيقاع  
طلاق على زوجته وقع عليه طلاق واحدة وله مراجعتها والأفلا يقع عليه شيء  
لأن روي كناية ولا يقع بها الابنية الإيقاع والله أعلم (سئل) في رجل تنازع  
مع زوجته حيث أرادت الخروج فقال لها على الطلاق بالثلاث هذا الشهر  
ما تخشين لي عليه ثم دخت طائفة أنه حلف عليها أن تخرج ولم تخرج والحال أن  
العلية مشتركة ووقف فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث لم يقصد هذه  
العلية بعينها لا يقع عليه طلاق لأنه لا يقع بالمشترك وغير المملوك طلاق والله أعلم  
(سئل) في رجل حلف على أجيره بالطلاق الثلاث أنه إن أخرج زوجته  
من عنده على هذا الوجه يعني فامدأ فراقه أنه لا يقبله فنقل زوجته فامدأ فراق  
النزاع لا الفرقه فهل يقع الطلاق (أجاب) حيث لم يخرج الأجير مريدا فراق  
معلمه فلا يقع عليه الطلاق لعدم وجود الوجه المعلق عليه وقوع الطلاق ولو قبله

مطلب رجل تنازع مع  
زوجته الخ

مطلب رجل اتهم في أخذ  
شيء فحلف الخ

مطلب رجل قال لزوجته  
على الحرام الخ

مطلب رجل تشاجر مع  
زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع  
زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع  
زوجته فقال له الخ

مطلب رجل تنازع مع  
ولده فخرجت أمه الخ

بعد ذلك والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لهما تكونان طالقين بالثلاث إلا أن يشاء الله تعالى فاصد ابذلك زجرهما فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر لا يقع عليه طلاق لأمري من أحدهما أن تكونان طالقين كناية ولا وقوع بها إلا بنية الثاني قوله إلا أن يشاء الله حيث قصد به التعليق قبل فراغ اللفظ والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل اتهم في أخذ شيء فحلف بالطلاق وبالله وهو صادق في حلفه فهل يقع عليه طلاق أولا (أجاب) حيث كان صادقا في نفس الأمر فلا يقع طلاق على الحالف حتى لو حلف على غلبة ظنه فلا يقع عليه طلاق ولا يحنث في يمينه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الحرام ما تروجين إلى أمك فاصد ابذلك منهها من الخروج فهل يقع عليه الطلاق والحالة هذه (أجاب) حيث لم يقصد إيقاع الطلاق على زوجته فلا يقع بذلك طلاق لانه كناية على أن قصد المنع لمسا دليلا على عدم قصده للطلاق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال هذه طالق بالثلاث إلا أن يشاء الله فسمع نفسه ولم يسمع غيره فاصد ابذلك التعليق قبل الفراغ من اليمين فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث لم تنازعه الزوجة وصدقه فظاهر أنه لا يقع عليه الطلاق أخذ ما ذكره في الأنوار وإن أنكرت أصل الاستثناء فهي المصدقة إن قالت لم أسمع فالمصدق الزوج كما يؤخذ مما ذكره الرمي ونقله عنه ابن قاسم والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته ولها اخت تسمع النزاع بينهما فقالت لها قومي تريد أخذها غضي فأمسك الأولاد عنهما وقال لها على الطلاق بالثلاث بأنه إن أخذت ما يدخلون عليك الأولاد أنا شوقهم فلم تأخذها بل أخذها ابن عمها بعد يومين ثم ذهب الأولاد عندها فحلف يقع عليه طلاق والحالة هذه (أجاب) وقوع الطلاق مشروط بشرطين أحدهما أخذ الاخت والثاني كونه ينظر للأولاد في حال الدخول فإذا انتفى الشرطان أو أحدهما فلا يقع على الحالف الطلاق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها في حال غضبه وحده روجي طالق بالثلاث غير فاصد ابداق الطلاق فهل يقع عليه الطلاق أولا (أجاب) حيث لم ينو بما ذكر إيقاع طلاق على زوجته فلا يقع بما ذكر طلاق لانه كناية كما فرره ابن حجر ولا وقوع بها إلا بنية والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع ولده فخرجت أمه فقال اسكتي فانا طلقك من أمس فاصد ابداق زجرهما فهل يقع عليه بما ذكر الطلاق (أجاب) هذه الصورة يقع فيها الطلاق ظاهرا فإن كان في نفس الأمر طلقها أمس وما ذكره أخبار عنه وقع ظاهرا وباطنا ويراجع أن لم

مطلب رجل تنازع مع  
أب زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع  
زوجه الخ

مطلب رجل تنازع مع  
زوجه الخ

مطلب رجل تنازع مع  
أبيه الخ

مطلب رجل تنازع مع  
زوجه الخ

مطلب رجل يريد أن  
يأخذ بنت آخر الخ

يستوفى الثلاث وإن كان قاله كاذبا يقع في الظاهر وهي زوجته في الباطن ويدين  
قال في الروض وشرحه وإن قال حلفت بطلائك على أن فطت كذا ثم قال لم أحلف  
وإنما أردت تخويفها دين وطلقت ظاهرا إن فعلت انتهى والله أعلم (سئل) عن  
رجل تنازع مع أب زوجته فقال له على الطلاق أنهي بعني زوجته ما تدخل لي  
دارا وإن دخلت ذبحتمسا والحال أن الدار مشتركة وفي أرض وقف فهل إذا دخلت  
يقع عليه طلاق (أجاب) حيث لم يرد المسكن بأن أطلق ودخلت الزوجة هذه  
الدار فلا يقع عليه طلاق إذا لحنت بالدار المشتركة على أن كون قرارها وقف  
يمنع الوقوع أيضا لأن الدار اسم للجموع من البناء والقرار والله أعلم (سئل)  
في رجل تشاجر مع زوجته فذهبت إلى أهلها منعفاة فقيل له أذهب إليها فردّها  
فقال على الطلاق بالثلاث ما أذهب إليها أردّها فهل إذا أرسل إليها شخصا آخر  
ليردّها يقع عليه الطلاق أولا (أجاب) حيث علق ذلك على فعل نفسه فردّها غيره  
أو هي رجعت لنفسها فلا يقع عليه طلاق والله أعلم (سئل) عن رجل تنازع  
مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها طلقك ونكّ فيما زاد على ذلك فهل يقع على  
الرجل المذكور طلاق واحدة (أجاب) فم يقع عليه طلاق واحدة ولا يقع بالمشكوك  
شيء لأن العصمة محقة فلا تزول بالشك فله مراجعتها إن لم يقع عليه قبل ذلك  
طلقتان والله أعلم (سئل) عن رجل تنازع مع أبيه وأخيه من جهة جمل  
مشترك بينهم فقال لهما على الطلاق بالثلاث إنى ما أخطروا هذا الجمل إلى مدن  
وهو لنسا على كيدس فهل إذا باعوه لرجل أجنبي ثم اشتروه منه يخلص من عيینه  
(أجاب) نعم إن بيع الجمل لا يخرج غير الأب والابن أو بيع كله لواحد منهم خلاص  
المخالف من عيینه وإن سافر خلفه لأن المخلف عليه كونه على كيدسهم سواء والله  
أعلم (سئل) عن رجل تنازع مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها طلق طالق  
طالق إلى السماء فهل يقع بذلك طلاق (أجاب) قال ابن حجر وأفتى بعضهم في تكرير  
طالق من غير نية ولا شرط بأنه لغو فلا يقع به طلاق حلالا ولا مآلا وقوله من غير نية  
غير صحيح لأن لفظ طالق وحده لغو وإن نوى أنت والايقاع فكذلك لو كثره والحاصل  
لا بد من دال على الزوجة كاسمها الظاهر أو ضمير أو اسم إشارة فاذا خلا من ذلك  
فلا وقوع والله أعلم (سئل) عن رجل يريد أن يأخذ بنت آخر ويريد هو  
أن يأخذ اخته فقال الأول على الطلاق بالثلاث إن فات الوقت الغلاني وما جبت  
لي خمسين قرشا والآخر لا يأخذ منك ولا أعطيك يعني زواجا فهل إذا وكل أبو البنت  
وزوج الاخت أبوها لا يقع الطلاق (أجاب) نعم إذا وكل الأب في زواج ابنته

مطلب رجل طلب منه ردة  
اخته الخ

مطلب رجل تنازع مع  
زوجته الخ

مطلب رجل تنازع مع  
عمه الخ

مطلب رجل حلف على  
اخته الخ

مطلب رجل قال لزوجته  
ان ما أخذت الخ

مطلب رجل تنازع مع  
زوجته أكرهه آخر الخ

وتزوجها الحالف من الوكيل وزوج البنت أبوها فلا يقع على الحالف طلاق  
لأنه لم يأخذ من الرجل ولم يعطه والله أعلم (سئل) في رجل طلب منه رداخته  
الى زوجها فقال على الطلاق ما ترد الى سنة فهل اذا أكرهها أحد على الرد قبل  
السنة لا يقع عليه طلاق (أجاب) اذا وجدت شروط الا كراه وودت به لا يقع  
على الحالف طلاق لأن فصل المكره كذا فعل والله أعلم (سئل) في رجل  
قال لزوجته على الطلاق ما تروحين هذه الدار التي فيها المثلثم ان امها انتقلت  
من الدار المحاروف عليها فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث أشاء للدار  
وانتقلت منها غيرها فلا يقع على الحالف طلاق اذا راحت للدار الثانية المنتقل اليها  
والله أعلم (سئل) عن رجل تنازع مع زوجته فقال لها روى طالق بالثلاث  
الا ان يشاء الله تعالى قال ذلك في حال حديثه وغضبه فهل يقع عليه طلاق أم لا  
(أجاب) لا يقع على الرجل طلاق لان ما ذكر كناية وهي تحتاج الى نية الابقاع  
على أن قوله الا ان شاء الله مانع للوقوع حيث أراد التعليق والله أعلم (سئل)  
في رجل تنازع مع عمه في مشترك بينهما فقال له ذكر كون امرأتى طالقا ان ما قسمت  
في غد وقاسمه الا أنه لم يتم القسم بينهما فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث كان  
الامر كذا فلا يقع على الحالف طلاق والله أعلم (سئل) في رجل حلف  
على اخته أنها لا تروح دار أولادها بل ولا يجيئون اليها في داره والحال أنها أخذت  
الدار من أولادها عوضا عن صداقها فما الخلاص من ذلك (أجاب) حيث ان  
الدار خرجت عن ذمة أولادها وصارت ملكا لها فاذا دخلها الأولاد على أمهم فيها  
فلا يقع على اخالف طلاق وأما دار الاخ فان كان له فيها شريك وأزال ملكه  
كله أو بعضه عنها ودخل الأولاد فلا يقع عليه الطلاق المذكور والا فليس لهم  
الدخول في دار الخصال الحالف فاذا دخلوا وقع الطلاق والله أعلم (سئل)  
في رجل قال لزوجته ان ما أخذت هذه المواعين ورحلت من هذه العريشة روى  
طالقا بالثلاث فهل اذا رجعت يقع عليه طلاق (أجاب) فم ان رحلت من  
العريشة لا يقع عليه طلاق على أنه حيث لم ينو بروي الطلاق فلا يقع عليه شيء  
والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته أكرهه آخر على طلاق زوجته  
فقال له قل طالق بالثلاث فقال طالق بالثلاث فهل يقع عليه طلاق وان فرض  
عدم الا كراه (أجاب) حيث لم يقع من الرجل الا ما ذكر فلا يقع عليه طلاق  
سواء قال ذلك في حال الاختيار أو في حال الا كراه وذلك لعدم دال على الزوجة قال  
ابن حجر بخلاف طالق فقط أو طبقت ابتداء فانه لا يقع به شيء وان نواها كما نقله



عن قطع القفال وأقرأه لانه لم تسبق قرينة لغضبية يربط الطلاق بها والله أعلم  
 (مسئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقلل لها أنت حرام على الثلاث أو قال  
 حرام بالثلاث ولم ينوط بالطلاق بالحكم (أجاب) حيث لم ينو بما ذكر طلاقاً ولا  
 ظهارة فلا تحرم عليه زوجته لكن عليه كفارة يمين كما صرحوا به والله أعلم  
 (مسئل) في رجل زوج ابنته لا تحرو طلقها قبل الدخول بها طليقة واحدة فهل  
 لا يبيها أن يزوجه حالاً (أجاب) الطليقة الواحدة تملك المرأة بها نفسها قبل  
 الدخول لأنها لا تعد عليها حينئذ قال تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن  
 فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فلا يبيها أن يزوجه حالاً حيث ثبت ذلك عن  
 الزوج والله أعلم (مسئل) في رجل تنازع مع ابن عمه في شأن زوجته فقال له  
 تكون طالقاً على الثلاث مذهب فالحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ان  
 نوى بما ذكر طلاقاً وقع عليه طليقة ولم تحرم عليه زوجته فله مراجعتها ان لم يكن  
 وقع عليه قبل ذلك طليقتان وان لم ينو بما ذكر طلاقاً فلا يقع عليه طلاق أصلاً والله  
 أعلم (مسئل) في رجل تشاجر مع ابن عمه في شأن زوجته فقال ان كانت  
 زوجتي كرامة منك أوجودة تكون طالقاً ثلاثاً فهل يقع بما ذكر طلاق أم لا  
 (أجاب) لا يقع بما ذكر طلاق لانه ليس بصريح ولا كناية لان الزوجة لا يكرم  
 بها ولا يجوز بها والله أعلم (مسئل) في رجل تنازع مع صهره فقال على الحرام  
 ان ما أعطاني اياه وهو النصف ريال ما مكث في هذه الدار غيرنا ووقع الطلاق  
 على زوجته فكيف الحال في ذلك (أجاب) حيث لم ينو بما ذكر طلاقاً ولا  
 ظهارة ولا نواهما بأن نوى تحريم عينها أو نحوه كوطئها أو فرجها أو رأسها ولم ينو  
 شيئاً فلا تحرم عليه لان الايمان وما الحق بها لا توصف بذلك وعليه كفارة يمين  
 والله أعلم (مسئل) في رجل قال عن زوجته طليقة قبل الدخول بها فما  
 الحكم الشرعي (أجاب) حيث قصد بذلك إيقاع الطلاق عليها وقع بذلك  
 طليقة فله تجديد نكاحها لانها تبين بذلك اذ لا عدة عليها قبل الدخول بها وترجع له  
 بطلاقتين والله أعلم (مسئل) في رجل قال لزوجته في حال غضبه تكودي من طالقاً  
 فتدكر فقال الا أن يشاء الله فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) لا يقع بما ذكر طلاق  
 لان ذلك من أفعال المقاربة وهي لا تصاف بمقاربة المخبر عنه بالخبر فالمعنى أن المرأة  
 قاربت وقوع الطلاق ولم يقع عليها الطلاق والله أعلم (مسئل) في رجل قال لزوجته  
 روي ما نقا على الأربع مذهب لا يردك لا شرع ولا فرع الا خنا زير الدهيشه الا أن  
 يشاء الله فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) ما وقع من الرجل لا يقع به ولا بنية

مطلب رجل تشاجر مع  
زوجته الخ

مطلب رجل زوج ابنته  
لا استراح الخ

مطلب رجل تنازع مع ابن  
عمه الخ

مطلب رجل تشاجر مع  
ابن عمه الخ

مطلب رجل تنازع مع  
صهره الخ

مطلب رجل قال عن  
زوجته طليقة الخ

مطلب رجل قال لزوجته  
في حال غضبه الخ

مطلب - لم ذل لزوجته  
روى الخ

الايقاع فحيث لم ينو ايقاع العلق بما ذكر لا يقع به شيء على أن التعليق بالمشيئة  
 مشعر بعدم نية الايقاع ومانع من الوقوع ولا يضر قوله لا يردك لا يشيع الخ لأن مثل  
 ذلك لا يخرج الكناية عن كونها كناية والله أعلم (سئل) في رجل أتهم  
 في وجدان ضائع فقال على الحرام ما وجدته ثم وجدته بعد مدة فأتهم ولحق زوجته أنه  
 وجدته قبل الحلف وهو يدعي أنه ما وجدته الا بعدة فهل يصدق في ذلك (أجاب)  
 حيث لا بينة تشهد أنه وجد الضائع قبل الحلف صدق بيمينه لأن ذلك لا يعرف  
 الا منه على أن الحرام كناية طلاق لا بد فيه من النية فعلى كل حال يرجع الامر  
 لأمانة الزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان خلتي أحد يطعن  
 على هذه الطاحونة تكوين طالق فهل اذا أذن الزوج لأحد أن يطعن عليها يقع  
 الطلاق (أجاب) المحلف عليه فعل الزوجة ومعنى خلتي مكنتي بغير رضائي  
 فاذا أذن الزوج فلا يقع عليه طلاق وعلى أن تكون كناية ولا يقع بها الا بنية  
 الايقاع والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجته وهي طالق على الثلاث  
 مذاهب (أجاب) ان نوى الرجل بما ذكر ايقاع طلاق وقع عليه طلقة واحدة  
 فله مراجعتها والا فلا يقع عليه شيء لان ما ذكر كناية وهي تحتاج للنية والله أعلم  
 (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق الثلاث أنها لا تدخل لاولادها دار  
 ولا يدخلون لها دارا والدار التي هي فيها بالاجرة ودار اولادها وقف فهل اذا دخلت  
 هي أو هم لا يقع طلاق (أجاب) حيث أطلق الرجل ولم يرد السكن فيهما  
 فلا حنث اذا دخلت على اولادها دار الوقف لانها ليست لهم وكذلك اذا دخلوا هم  
 عليها دار الاجرة لانها ليست لها والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بالقدس  
 الشريف في بيت بالاجرة من جملة بيوت من دار لرجل وله زوجة في الرملة عند أمها  
 فتشاجر الزوج مع أب الزوجة وحلف قائلا على اخرام ان أجت صهرتي مع بنتها  
 من الرملة ما تسكن لي باب عتبة ناويا ما تدخل أم زوجته بيته الى سكنه فهل اذا  
 جاءت صهرته مع بنتها ودخلت بيته اسأكن فيه بزوجه بالاجرة يقع عليه الطلاق  
 أولا (أجاب) حيث أطلق في قوله على الحرام بأن لا ينوط لاقا ولا طهارة لم يقع  
 عليه طلاق ولا يلزمه طهاره ولو كان عليه كفارة يمين وان نوى طلاقا وقع أو طهارة  
 لزم أو نواهيا فتخير والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع خال زوجته فضربه  
 الخال وقوى النزاع بينهما في حال غضبه من شدة الضرب قال له تكون طالق  
 بالستين دفعا الضربه وشره فهل يقع عليه طلاق بما ذكر (أجاب) حيث لم ينو  
 بما ذكر ايقاع طلاق على زوجته بذلك فلا يقع به طلاق لان ما ذكر كناية ولا يقع

مطلب رجل أتهم  
 في وجدان ضائع الخ

مطلب رجل قال لزوجته  
 ان خلتي أحد يطعن الخ

مطلب رجل قال لزوجته  
 روجي طالق الخ

مطلب حلف على زوجته  
 بالطلاق الخ

مطلب رجل ساكن  
 بالقدس بالاجرة اذا دخلت  
 الخ

مطلب تنازع مع خال  
 زوجته الخ

بها الابنية الايقاع على أن الضرب قرينة على عدم القصد وقد صرح بعض علما  
 الحنفية أيضا بأن تكون طالقا كناية وتقل في بعض قنايسهم والمعنى يشهد له لانه  
 مضارع يحتمل الحال والاستقبال فأحتاج لرجح وهو النية فلا تصح لجاهل هو  
 في الدين بلية وعلى عباد الله رزية ويهدم قواعد الدين العلية والله أعلم (سئل)  
 في رجل توجه لسفر فتبعته زوجته تريد منه مصر وفاقتنزع معها فقال لها ان ما عدت  
 تكوفي طالقائم زجرها الحاضرون وعادت فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث  
 رجعت المرأة لا يقع على الرجل طلاق لان المعلق عليه الطلاق عدم العود وقد وجد  
 منها العود لا عدمه فلا يقع الطلاق المعلق على أن تكوفي كناية كما صرح به أئمة  
 اعلام ولا يقع بها الابنية الايقاع والله أعلم (سئل) في رجل يريد أن يتزوج  
 امرأة ينهأ ابن عمه فلم يفته فقال له على الطلاق ان أخذتها لاقتلتك فيا الحكم  
 ان أخذها (أجاب) ان أخذ الزوج المرأة المحلوف عليها ولم يقتله ابن عمه وقع عليه  
 طلاق رجعية فله مراجعة زوجته ان لم يكن وقع عليه طلقان والله أعلم (سئل)  
 في رجل كان مريضا فتشاجر مع زوجته فقال لها ان كان الداس يمانون بالطلاق  
 تكوفي أنت بالمائة فهل يقع عليه الطلاق بهذا اللفظ (أجاب) هذه اللفظة غير  
 صريحة في ايقاع الطلاق لبعدها وكثرة احتمالاتها لان الطلاق لا يحلف به الا من  
 حيث التعليق وتكوفي مضارع وهو أيضا محتمل الحال والاستقبال وقوله بالمائة  
 يحتمل بالمائة طلقة ويحتمل بالمائة درهم ويحتمل بالمائة حلقة أى أحلف بك مائة  
 مرة ثم يحتمل لعزتها عنده ويحتمل على بعدوان كان هو المفهوم للعامة فأنت بالمائة  
 طلاق وهو أيضا كناية فعلى كل حال لا يقع هذا اللفظ عند الاطلاق والله أعلم  
 (سئل) في رجل تخاصم مع أولياء زوجته في شأنها وضربوه وسبوه فقال لهم  
 ان كان تريدوا أن تقتلوني من أجلها تكون طالق بالثلاث فكيف الحال (أجاب)  
 حيث لم ينو ايقاع طلاق على زوجته أو نواه ولم يرد الأولياء قتله لا يقع على الخالف  
 طلاق لان وقوعه يحتاج لامرين نية الايقاع وأرادة الأولياء قتله فحيث انتفياهما  
 أو أحدهما فلا وقوع كما هو معلوم والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته  
 فقال لها على الطلاق ما تردن الا بعد سنة وذبحت دار أهلها فهل اذنزل عند أهلها  
 الى متى سنة لا يقع عليه طلاق (أجاب) نعم اذنزل عند أهل المرأة لا يقع عليه  
 طلاق لانه حلف على ردها وهي لم ترد فاذا مضت السنة المذكورة المحلوف عليها  
 وردت لا يقع على الرجل طلاق والله أعلم (سئل) في رجل توجه لرد زوجته  
 من عند أبيها فاقتنزع معه فقال الزوج على الطلاق ان لم تردّها في هذه المرة ما ترد

مطلب رجل توجه لسفر  
 فتبعته زوجته الخ

مطلب رجل يريد أن  
 يتزوج امرأة الخ

مطلب رجل كان مريضا  
 فتشاجر مع زوجته الخ

مطلب رجل تخاصم مع  
 أولياء زوجته الخ

مطلب رجل تنازع مع  
 زوجته الخ

مطلب رجل توجه لرد  
 زوجته الخ

في هذا الحول ثم اتفق مع الاب وحلف له على ردها وتوجه الزوج لمصلحة بعد ردها  
ففي نصف الطريق هربت ورجعت لايها فهل يقع على واحد منهما الطلاق  
(أجاب) لا يخفى أن المدلول من بين الزوج التمسك من ردها وكذلك بين الاب  
ووجد التمسك فعود المرأة بالحرب لا يقتضي وقوع الطلاق فلا يقع على واحد منهما  
طلاق والله أعلم (سئل) في رجل له زوجتان تنازع معه ما فقال لهما على  
الطلاق لا تدخلان لي دارا من أربع سنين والدار التي هو فيها شركة بينه وبين ابن  
أخيه ولانية له فهل يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) حيث كان الأمر كذلك يعني  
كما ذكر ولانية له فلا يقع بدخول المشتركة كما صرحوا به فان دخلتا دارا له كاملة  
الملك وقع عليه الطلاق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فأغاطته  
بالكلام فقال على الطلاق انك لا تعد مني قاصدا بذلك اما السفر واما الموت فما  
الحكم في ذلك (أجاب) مقتضى مدلول هذه اليمين نفي عدم الزوج ونفي عدمه  
وجوده عندها وقصد السفر بهذا اللفظ لا يقتضي وقوع الطلاق فلا يترتب على  
الرجل طلاق عند انتفاء السفر بالجملة هذه الصيغة لا تقتضي وقوع الطلاق عند  
عدم السفر وعدم الموت ولكن الورع عملا بقصده ونيته أن يسافر ولو قصيرا لان  
عدمه المترتب في قصده يصدق بأقل القليل منه على أنه ان مات قبلها صدق العدم  
وتبين عدم وقوع الطلاق وترث منه وان مات قبله هو محل الورع لأجل الارث منها  
يقينا والله أعلم (سئل) عن والد تشاجر مع ولده فقال لدعي الطلاق بالثلاث  
لا تدخل لي دارا ولا تدخل لي دكانا الا أن يشاء الله قاصدا بذلك التعليق وزجر ولده  
والدار ليست له وكذلك الدكان فهل يقع في هذه الحالة طلاق (أجاب) المصريح به  
في كتب المذهب متونا وشروحا أن التعليق بالمشيئة يمنع الوقوع لجهلنا بها ووقوع  
شيء دونها محال لانها والارادة عندنا واحد ووقوع شيء دونها محال وأيضا غير  
المملوك لا يقع به طلاق لان اضافة الدار والدكان له يقتضي ملك الكامل كما صرحوا به  
أيضا فلا وقوع بغير الملك الكامل فعلم أن لا وقوع من جهة نفي التعليق بالمشيئة وعدم  
الملك ثم المشيئة أن أسمع بها نفسه كفت فيما بينه وبين الله تعالى والا فان صدقته  
الزوجة فكذلك والا احتاج الى أن يسمع غيره بشهده عند كارهها والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل له زوجة توجهت لدار رجل فتبعها زوجها وقال انبت  
في هذه الدار تسكو في طاقا بانثلاث فخرجت لدار متصلة بها من فرجة بينهما فهل  
يقع على الخالف الطلاق (أجاب) حيث ان المرأة باتت في دار غير الدار المحلوف  
عليها لا يقع على الرجل طلاق لعدم وجود الصفة المعلق عليها والله تعالى أعلم

مطلب رجل له زوجتان  
تتارعه معهما الخ

مطلب رجل تشاجر مع  
زوجته فأغاطته الخ

مطلب والد تشاجر مع  
ولده فقال لدعي الطلاق

مطلب رجل له زوجة  
توجهت لدار رجل

(سئل) في رجل خاطب أخته فقال لها على الطلاق بالثلاث انك ما تخرجين من هذه الدار الا بزواج يعني بالخروج الرجوع الى اولادها فما الحيلة الى رجوعها الى اولادها بغير زواج (أجاب) الحيلة أن ترفع المرأة نفسها للحاكم أو وكيلها لذلك فيدعي على الاخ أنه مانع هذه المرأة من اولادها ومن الخروج مثلما الى مصالحها فيأمره الحاكم الشرعي أو العرفي باخراجها فيكون مكرها ومكروه لا يقع عليه طلاق لان الاكراه الشرعي كالاكراه الحسي والله أعلم (سئل) في رجل أخبر عن زوجته انها كاشعة لارحاله فقال الزوج للخبر ان كانت كاشعة فهي طالق بالثلاث ثم بحث عنها فلم توجد كذلك وان الخبر كاذب عليهم فما الحكم في ذلك (أجاب) العصمة محققة وثابتة والخبر محتمل للصدق والكذب والبحث عنه والوجود على خلاف الواقع رجع جانب الكذب فلم توجد الصفة المعلق عليها الوقوع فلا يقع على الرجل طلاق والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أخ زوجته وقد توجهت لبيت أخيها فقال له الزوج على الطلاق بالثلاث لا أردّها في سنتي وقال أخوها على الطلاق ما أردّها عليك في سنتي فما الحيلة في ردّها على الزوج قبل تمام السنة (أجاب) الحيلة ان المرأة ترجع لبيت زوجها بنفسها أو ردّها غير الزوج والاخ رجل من آحاد الناس فلا يقع على الاخ ولا على الزوج طلاق والله أعلم (سئل) عن رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان شئت فأنت على حرام من اليوم الى مثله ولم تقل المرأة شيأ بل اختارت عدم الفراق فما الحكم والحالة هذه (أجاب) حيث لم يصد من المرأة مشيئة فلا يترتب على الرجل الحالف شيء لانه علق على المشيئة ولم توجد والله أعلم (سئل) فمين حلف بالطلاق لا يشتي هو وأخوه في بلده فمى يحنث هل بدخول أيام الشتاء أو بانهضائهما جميعا (أجاب) لا يحنث الا اذا مكث في البلدة المحلوف عليها هو وأخوه جميع الشتاء عرفا لان الايمان بينهما على العرف والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها روجي تكوفي طالقا بالثلاث قاصدا تخويفها وتأديبها ولم ينو بذلك فراقها ولا تحييز طلاقها وحلف بالله العظيم لم يصد غير ذلك فهل يصدق بيمينه في ذلك ولا يحكم عليه بوقوع الطلاق بما ذكر لكونه كناية فكيف الحال (أجاب) لا يقع عليه الطلاق لامرين بدرهما العلماء العاملون وبغفل عنهم الجهة المتفقون الامر الاول ان العصمة محققة وثابتة لا ترفع بالاحتمال ولا ترفع بالكناية المحتملة لا طلاق وغيره مع العصمة المحققة ولا سيما مع النية الصارفة لها عن الاحتمالين المصدق فيهما الحالف لانها لا تعلم الامنه الامر الثاني كثير من الجهلة يميلون في ذلك الى ايقاع

مطلب رجل أخبر عن  
زوجته الخ

مطلب رجل تنازع مع أخ  
زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع  
زوجه الخ

مطلب فمين حلف بالطلاق  
لا يشتي هو وأخوه في بلده  
الخ

مطلب رجل تشاجر مع  
زوجته الخ

الطلاق بل شاهدنا كثيرا من يدعي العلم ويتمتع بشدق يدعي ذلك فادار اجعنا كتب  
 أهل التحقيق ورأينا هذا الرجل لا يقع عليه طلاق وذلك المدعي قد وقع عليه  
 الطلاق فصار منه مثل الشياطين الذين يعلمون الناس السحر بقرقون به بين المرء  
 وزوجه بل هذا باع من الشيطان لان الشيطان كان سببا لايقاع الطلاق وهذا قد  
 فرق بينهما من غير ايقاع طلاق بل بدعاوى باطلة وأقاويل كاذبة ثم انه اذا فرق  
 بينهما ونسكحائان والحال أهم على ذمة الاول فقد فرق من غير أن الله ورسوله قد  
 فرقا وجمع من غير أنهما قد جمعا فانظر ماذا يترب على الاقدام على الاحكام من غير  
 احكام فروج طالق كناية وتكونين طالقا كناية وانضمام كناية الى كناية  
 لا يصير اللفظ صريحا صرح بذلك ابن حجر وغيره وهذا شيء لا يعلم الا من الحالف  
 فيصدق عملا بظاهر اللفظ بل لو أطلق فلا يقع عليه بذلك طلاق لانه لا بد من قصد  
 استعمال اللفظ بمعناه وفي الكناية لا بد من نية الايقاع فحيث لم توجد فلا وقوع  
 سواء أطلق أم صرف اللفظ لجهة أخرى ووجه الكناية في روي أنها محتملة الروح  
 الى المنزل او الى أهلها أو الى غير ذلك وفي تكوينين أنها مضارع وهو محتمل الحال  
 والاستقبال فلا وقوع به في الحال الامع نية الايقاع والكلام هنا طويل  
 اختصرناه لتقصيد المجلة والله أعلم (سئل) في أهل قرية جاء لهم عروس ومن  
 معها فقال رجل أنا مطلق بالثلاث ان العروس في عزومتى وجاء الثاني من غير علم له  
 بحالف الاول فقال أنا مطلق بالثلاث ان العروس في عزومتى ثم ضيفها كل منهما  
 في الحالكم والحالة هذه (أجاب) حيث ضيف كل منهما فلا يقع الطلاق على  
 واحد منهما على أن ما ذكر اخبار عن حلف سابق فان كان كاذبا فلا وقوع أيضا  
 والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع زوجته فقال لها روي طالقا بالثلاث  
 في حال غضبه فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث لم ينو بهذا اللفظ طلاقا على  
 زوجته فلا يقع عليه طلاق لان ما ذكر كناية وهي تحتاج لنية الايقاع وان نوى  
 ما ذكر طاعت فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والله أعلم (سئل) في رجل  
 غضب على زوجته من جهة رضاع ولدها ففعال على الطلاق بالثلاث أنه لا يذوق لها  
 درة قال ذلك في حال غضبه ثم انه ذهبت للولد وأرضعته ولم تعلم بحلفه فهل يقع عليه  
 طلاق (أجاب) حيث أرضعت الولد جاهدته بحلف زوجها أو ناسية أو مكرهة  
 فلا يقع على زوجها طلاق والله أعلم (سئل) في رجل حلف أنه لا يقضى  
 لرجل ولا امرأة حاجة ثم بعد مدة طلبت منه المرأة زلطة قرضا فدفعها لها ناسيا  
 لا يبين فهل يحنث والحالة هذه (أجاب) حيث دفع لها الزلطة ناسيا فلا يقع عليه

مطلب في أهل قرية جاءت  
 لهم عروس الخ

مطلب في رجل تخاصم مع  
 زوجته الخ

مطلب رجل غضب على  
 زوجته من جهة رضاع الخ

مطلب في رجل حلف أنه  
 لا يقضى لرجل الخ



مطلب رجل قال لزوجته  
تكونين طالما الخ

الطلاق لان فعل الناسي كلافعل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال  
لزوجته تكونين طالما ثلاثا ثم شئ أربع خطوات وقال الا أن يشاء الله بمحضرة  
شهود وشهدوا كذلك فهل يقع عليه الطلاق والحالة هذه (أجاب) حيث نوى  
الرجل التعليق قبل الفراغ من الصيغة فلا يقع عليه طلاق لان المعلق عليه  
من مشيئة الله وعدمها غير معلوم ولان الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى محال ولان  
الشيء الخطوات المذكورة لا تتمع اتصال الاستثناء لان المراد الاتصال عرفا وهو  
لا يمنع ذلك على أن تكونين كناية ولا يقع بها الابنية الايقاع ولم توجد فامتنع الوقوع  
مري أحدهما التعليق المذكور والثاني عدم نية الايقاع والله أعلم (سئل)  
في رجل تنازع مع زوجته فجاء له ابن عمها فقال له مرادك منها الطلاق فقال له اذهب  
لها فان أبرأتني أطلةا فجاء له وقال له قد أبرأتك فقال له ان كان صحيحا أبرأتني تكون  
طالما بالثلاث ثم سألهما فقالت ما أبرأتك أصلا وابن العم سئل عن ذلك فقال  
لا أعرف يذهب لامرأته فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يخفى أن المعلق عليه الطلاق  
البراءة الصحيحة فحيث لم توجد أصلا أو كانت فاسدة فلا طلاق أصلا على أن تكونين  
كناية وهي لا بد في الوقوع بها من نية الايقاع والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع  
ابن عمه فقال له على الطلاق بالثلاث لا طلع عنك يريد فراقه ولو بعد حين فتوجه  
للسام وسأل عن يمينه فقيل له لا يقع عليك طلاق الا أن نم جاء عند رجل يدعي العلم  
فقال له يا شيخ حسين أنا ذكرت بين طلاق ثلاث اني ما أنا قاعد مع ابن عمي فقال  
للمرأة احتجبي عنه فقد وقع عليه الطلاق الثلاث ولم يحصل بينهما ما قعود ثم لما فرغ  
بينهما قاعد مع ابن عمه وابن عمه الذي هو آخر الزوجة من عم الزوج يقول انما قال  
لا أساكنك وقد حصلت المساكنة والمرأة تزوجت من آخر فما الحكم الشرعي  
في هذه المسئلة (أجاب) لا يخفى أن مدلول حلف الرجل الاول تعليق على المستقبل  
وهو لا يقع به الا بعد الياس امام من موته وامان موته اقبيل ذلك فلم يقع عليه في الحال  
شيء وأما اخباره للرجل المدعي للعلم بالقعود غلطاً عن الطلوع فحيث قام على ذلك  
قرينة فهو المصدق سلمنا أنه لم يقع عليه قرينة فعني القعود الجلوس ولم يحصل بينهما  
جلوس فلا وقوع وكان الخطأ سرى للمدعي العلم ان معنى القعود الإقامة معه وليس  
كذلك على أن المضارع الذي هو لا طلع عنك واسم الفاعل وهو قاعد كل منهما  
فيه خلاف هل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال أو بالعكس أو حقيقة  
فيهما أو كان المرجح في اسم الفاعل انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال  
وكفى به مرجحاً وفتوى المفتي اذا اعتمدها العامي لا يقع عليه طلاق وعبارة ابن حجر

طلب رجل تنازع مع  
جته فجاء له الخ

لب رجل تنازع مع ابن  
فقال له على الطلاق الخ

قال بعض المتأخرين أنه لو أفتى فقيه عامياً بطلاق فأقرب به ثم بان خطأ لم يؤخذ بذلك  
 الاقرار لقرينة فأنه انما ينفي على ظن الوقوع به ومثله ذلك مرله فقل عن البلقيني  
 لو قال لها أنت حرام علي فظن أنها طلقت ثلاثاً فقال لها أنت طالق ثلاثاً طائفاً  
 وقوع الطلاق الثلاث بالعبارة الاولى فأجاب لا يقع عليه طلاق بما أخبر به ثانياً  
 على الظن المذكور وابن الم الذي هو أخو الزوجة لا تقبل شهادته لاخته والمرأة  
 باقية على ذمة الزوج الاول يلزم زوجها الثاني لها مهر المثل لان وطءه شبهة ولا  
 يدخل عليها الزوج الا بعد انقضاء عدتها من الزوج الثاني والله أعلم (سئل)  
 في رجل معه امرأة فهدد على طلاقها ضرباً وغيره ووضع الحديد في رجله ثم جاءه  
 أخيه بمائة قروش وقال له حررها هذه المائة قروش وطلقها وأهرب والا  
 قتلوك فأخذها وقال في غيبتهاروحى ما القيا بالثلاث فهل يقع عليه طلاق والحال  
 أنه انما فعل ذلك دفعاً لشرهم (أجاب) حيث كان الامر كما ذكر ولم ينو إيقاع  
 طلاق على زوجته فلا يقع على الرجل طلاق لان ما ذكر كناية وهي لا بد لها من  
 نية الإيقاع على أن قرينة الاكراه تدل على ذلك والله أعلم (سئل) في رجل  
 تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق بالثلاث الا أن يشاء الله وتلفظ بالانشاء  
 بحيث أسمع نفسه دون أن يسمعه أحد فهل يقع عليه طلاق والحالة هذه (أجاب)  
 حيث صدقته الزوجة في الانشاء عمل بالقول المذكور والا فقول قولها في نفيه  
 لان الظاهر الوقوع وما ادعاه خفي لا يعلم الا بالنية أو تصديقها له هكذا يؤخذ من  
 عمارة الانوار والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أقارب زوجته فضربوه  
 وآذوه بالكلام والافجاء فقال لها هذا من أجلك تكوين طالقاً بالسبع مذاهب  
 في حال حدته وغضبه بحيث أنه لم يقصد شيئاً فهل يقع عليه طلاق (أجاب)  
 حيث كان الامر كما ذكر فلا يقع على الحالف طلاق لان ما ذكر كناية لا يقع بها  
 الا بنية الإيقاع فلا يقع بها عند الاطلاق والله أعلم (سئل) عن رجل عقد  
 على امرأة بمهر معلوم ثم طوابعه فججز عنه فقال له رجل سرحها فقال سرحتها وكان  
 ذلك قبل الدخول بها فهل له مراجعتها (أجاب) حيث وقع من الزوج هذا  
 اللفظ أعني سرحتها قبل الدخول بها بابت منه لان ما ذكر صريح من صرائح الطلاق  
 الثلاث وهي الطلاق والفراخ والسراح أي مشقة قائمها وقبل الدخول تلك المرأة  
 نفسها بطلقة لانها لا عدة عليها ولا رجعة للزوج عليها ما ذكر والله أعلم (سئل)  
 في رجل جاءت له ابنة أخيه حردى من عند زوجها فحلف بالطلاق أنها ما ترد  
 من سنة فهل اذا راحت زوجها بسبب أنها تطل على أولادها لا بسبب الرد ثم

مطلب رجل معه امرأة  
 فهدد على طلاقها الخ

مطلب رجل تشاجر مع  
 زوجته فقال لها أنت طالق  
 الخ

مطلب رجل تنازع مع  
 أقارب زوجته فضربوه الخ

مطلب في رجل جاءت ابنة  
 أخيه حردى الخ

مطلب رجل تنازع مع  
زوجته في أمر الخ

مطلب رجل اتهم في محرمة  
بهدراهم الخ

مطلب رجل قال لزوجته  
تكونين طالق الخ

مطلب رجل تشاجر مع  
أولاد أخته الخ

سكنت عند زوجها هل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث أطلق الرجل في يمينه ولم يرد مطلق الرجوع ويوجهت بسبب زيارة أولادها فلا يقع على الخالف طلاق وإن مكثت عند زوجها وأولادها لا سهم لهم تردوا عما توجهت للزيارة كمالو حاف لا تخرج للحمام ثم خرجت لغيره ودخلته فلا يحنث بذلك والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته في أمر فحصل له علم بالغضب فقال لها تكونين طالقاً بالثلاث في حال حدته وغضبه ولم يقصد بذلك شيئاً وإنما جرى ذلك على لسانه من غير قصد فهل يقع عليه طلاق بذلك (أجاب) فص الإمام السيوطي وابن قاسم والشيوخ على الشبراماسي على أن تكونين طالقاً كناية طلاق لا يقع به الابنية الايقاع فحيث لم يسم الرجل المذكور الايقاع للطلاق فلا يقع عليه شيء لما ذكرناه من مقتضى القواعد من أن المضارع محتمل الحال والاستقبال ولا مرجح لاحدهما والعصمة محققة فلا تزول الابنية على أن مذهب الإمام أبي حنيفة لا يأبي ذلك لان الكناية ما احتمل أمرين وهذا كذلك فلا تمنع لجاهل لا خلاف له بوقوع عليك الطلاق وزوجتك في عصمتك فقل له كيف نفعل ذلك تحرمها على وهي لي حلال وتحللها العبري وهي عليه حرام مع النص المذكور والله أعلم (سئل) في رجل اتهم في محرمة بهادراهم فقالوا له أخذتها فقال على الطلاق ما أخذتها ثم وجد على رأسه طاقية كانت بها فقل له انك أخذتها من البيت فقال ما أخذتها من البيت ويدعون عليه أنه حلف بالطلاق الثلاث ولم يعلم حال المحرمة والدواهم والطاقية فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر ولم يكن في نفس الأمر أخذ المحرمة والدراهم فلا يقع عليه طلاق سواء كان طلاقه واحدة أم ثلاثاً لعدم وجود المعلق عليه والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجته تكونين طالقاً تكونين طالقاً جواباً إلى قال له أجبرك بنام عند زوجتك ناوياً بذلك إن كانت زوجته تفعل القبيح غير ناوياً بذلك الاطلاق فكيف الحال (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر فلا يقع على الخالف طلاق لأمرين لنسبة التعلق المسمع من الوقوع باطماً ولأن ما ذكر كناية لا يقع بها الابنية الايقاع والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أولاد أخته في شأن أخته لكونه يريد أخذها قهراً فقال له واحد منهم يسمى سلامه أخذها بسيفي هذا فقال له خاله على الطلاق بالثلاث ما تأخذها بسيفك هذا ولا تدخل لك دار وفيه شهود يشهدون بذلك فأخذها غير سلامه المخاطب وأدخلها قهراً الدار المشتركة بينه وبين أخوته فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث أن سلامة لم يأخذها بسيفه ودخلت الدار وهي

مشاركة بين المخاطب وأخوته لم يقع على الخالف طلاق لان سلامة لم يأخذها  
بسيغته ولم تكن الدار له خاصة بل على أنه انما ثبت ان أنجاه أكرهها وأدخلها قهرا  
فلا يقع عليه الطلاق لان فعل المكره كلافعل والله أعلم (سئل) في رجل  
تشاجر مع ابن عمه فحلف بالطلاق الثلاث أنه بعد البذر يرسل من قريته ناولا  
بذلك بعد أن يأكل بيد الزيت فلما استوفى غلة الزيت رجل من بلدته فهل  
يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان الامر كما ذكر لا يقع على الخالف طلاق  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها تكونين محترمة  
علي وأطلق فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث لم ينوط لاقها فلا يقع طلاق  
والاحتياط أن يخرج كفارة يمين بأن يطعم عشرة كل واحد مد طعام أو يكسبهم  
أو يعتق رقبة مؤمنة خالية عن عيب وعن علاقة عتق فان عجز عن كل ذلك صام  
ثلاثة أيام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها تروحين  
طالما بالثلاث على أربع مذاهب المسلمين قال ذلك في حال حدته وغضبه وقصده  
بذلك اليمين اغاظة له ولم يقصد بذلك الفراق فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب)  
لا ريب ان تروحين طالما ليس من صرائح الطلاق الثلاث المصريح بها على أن ما ذكر  
لو كان مشتقا من صرائحه كان كناية لانه مضارع وهو كناية لانه محتمل الحال  
والاستقبال فلا يقع الابنية فكيف وما ذكر ليس من الصريح في شيء وطالما  
بالثلاث لا يقع به شيء لانه لا بد من دال على الزوجة من اسمها أو ضميرها في حيث  
لم ينو بما ذكر ايقاع طلاق فلا يقع على الخالف طلاق كما يؤخذ من فتاوى ابن  
حجر لانه وان لم يصرح بتروحين وانما ذكر روى الاولى تروحين منه بعدم الوقوع  
لان المضارع محتمل للوعد في المستقبل أبلغ من الامر كما لا يخفى على من له أدنى المام  
بالخوض في مثل هذا المقام والله أعلم (سئل) في رجل تزاوج مع أخته فحلف  
بالحرمان ما أساء كمال شهرين ولم ينو بالحرمان طلاقا فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث  
لم ينوط لاقا ولاظهارا فلا طلاق ولاظهار وانما عليه كفارة يمين عتق رقبة أو إطعام  
عشرة مساكين أو كسوتهم فان لم يجد صام ثلاثة أيام ويخلص من يمينه والله  
أعلم (سئل) في رجلين باع كل منهما داره لا آخر ثم بعد مضي مئة قدم أحدهم  
على البيع وأراد أن يفسخ البيع ويرجع الى داره فامتنع الآخر وقال لا أفسخ  
البيع ولا أخرج من داري فتجأى عليه بأهل البلدة ليخرجوه من الدار فلما جاؤا  
اليه ليخرجوه منها حلف بالطلاق الثلاث أنكم ان آخر جئتوني من هذه الدار  
لا أسكن بلدكم أبدا في عمري ثم استفتى الرجل الآخر مفتي الشرع في أهل

مطلب رجل تشاجر مع  
ابن عمه فحلف بالطلاق  
الح

مطلب رجل تشاجر مع  
زوجته فقال لها الح

مطلب رجل تشاجر مع  
زوجته فقال لها الح

مطلب رجل تزاوج مع  
أخته فحلف الح

مطلب في رجلين باع كل  
منهما داره الح

البيع فأفتاه بأن هذا البيع باطل وعلى بطلانه بأن البلدة وبيوتهما ودورها  
 للسلطان ولا استاذ من جهة السلطان فجاء اليه ليخرجه من الدار فهل اذا أخرجه  
 منها يقع عليه الطلاق وهل له وجه مخلص له من الطلاق (أجاب) نعم حيث  
 كانت البلدة من أراضى بيت المال فالبيع لا يصح لا تكاذ كره المفتي بل لعدم ملك  
 البائع أو ولايته على المبيع لأنها لجميع المسلمين والتصرف فيها للسلطان وإذا أخرج  
 الرجل بأمر الشرع لأبأمر أهل البلد فلا يقع عليه طلاق وإن سكن بلدهم لعدم  
 وجود المعلق عليه وهو أخرج أهل البلد والله أعلم (سئل) في رجل لحقه  
 جنون وزال عقله بجنون وصار يلفظ بالطلاق وطلق زوجته وهو لا يشعر فهل يقع  
 عليه طلاق وهو في هذه الحالة (أجاب) حيث اختل كلامه المنظوم وانتهك  
 ستره المكنوم وأوقع الطلاق في هذه الحالة فلا يقع عليه طلاق والله أعلم (سئل)  
 عن رجل له شريك في حطب فقال له شريكه بعت منه فقال له على الحلال ما بعت  
 منه ولا أخذت منه لداري ولكن أخذت منه تابع الشوباصى كم عود ثم أخذ  
 الشريك الذى أخذه تابع الشوباصى وردة لشريكه فهل يقع على الخالف الطلاق  
 والحالة هذه (أجاب) حيث كان الأمر كاذراً فلا يقع على الرجل طلاق أما أولاً  
 فلأن على الحلال ليست صيغة طلاق وأما ثانياً فلأن الرجل لم يبع والذي أخذه  
 تابع الشوباصى أخذه قهراً لا يسمى بيعاً حتى أنه لو أعطى أحداً من الناس منه  
 شيئاً بمنته فلا يقع طلاق لأن البيع لا بدله من الإيجاب والقبول وقدرة التسليم وكون  
 العاقد رشيداً والولاية عليه إلى آخر الشروط والله أعلم (سئل) في رجل قال على  
 الطلاق أنى ما أروح من البلد إلا ما شاورت نسيبي فتوجه لئلبس ولم يشاور  
 صهره لنسيانه فما الحكم (أجاب) حيث خرج الرجل من البلد ناسياً لا يقع عليه  
 طلاق لما صرحوا به من عدم وقوع طلاق الناسى والجاهل والمكره والله أعلم  
 (سئل) في رجل معه ابنة عمه زوجها له أبوه في صغره وصغرها من أبيها ثم بلغ  
 الزوج وأراد أن يتزوج ابنة آخر فقال له زوجني ابتك فقال لا أزوجه ومعت ابنة  
 عمك فقال له أن زوجتني ابتك تكون ابنة عمي طالقاً ثلاثاً فقال له بعض الحاضرين  
 ربما زوجك غيره فقال هذا الحجر ثم مات أبوا الزوج و زوجها له غير الأب فهل تحرم  
 عليه ابنة عمه والحال أنه لم ينو تحريم ابنة عمه أن زوجها له غير الأب (أجاب)  
 حيث زوجها لها غير الأب لا يقع عليه طلاق لا مريم الأولى أنه لم ينو الإيقاع بما ذكر  
 لأنه كناية وهي لا بد فيهما من نية الإيقاع الثاني أن قوله هذا الحجر لاغ من أمرين  
 أحدهما أن الحجر لا يزوجه الثاني أن قوله هذا الحجر ليس فيها صيغة تعليق ولا لازماً

مطلب في رجل لحقه  
 جنون وزال عقله الخ

مطلب رجل له شريك  
 في حطب فقال له شريكه  
 الخ

مطلب في رجل قال على  
 الطلاق أنى ما أروح الخ

مطلب في رجل معه ابنة  
 عم زوجها له أبوه الخ

مطلب رجل ضاف  
صديقاً له في جملة أضياف  
الح

بالكلام السابق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضاف صديقاً له في جملة  
أضياف فرأى في منزل مضيفه فتجافاً فأعجبه فقال لمضيفه اعطني هذا فامتنع من  
إعطائه له فقال على الطلاق بالثلاث اني لا أخرج الابنه فأخذه واحداً من الجماعة  
فسقط من يده فانكسر فحجموا مكسره واعطوه له فخرج به فهل يقع عليه الطلاق  
واذا قلتم لا وأفتى بعض العلماء بوقوعه يكون اقتناؤه بذلك خطأ (أجاب)  
من المبدع للإيجاد يحصل الامداد لا يخفى على من مارس الفقه ودارسه واستفاد  
وأفاد ونظر في تطاعن فرسان الفقهاء وتحاول افهام العلماء وأدرك المعنى من مورده  
وحقق الفرق من مصدره وأخذ الحكم عن اليقين لا على الظن والتعمين وتبع  
الاصل المتين والنهي العارض الوهين عدم الوقوع في هذه المسئلة لما يتلا عليها  
ويوضح بين يديك أما أولاً فلان العصمة ثابتة يقينا ولا تزال تخميناً فأين النص  
الدال على الوقوع وأما ثانياً فلان المخالف عليه حقيقة الفجاء وجسمه وقد خرج بها  
الحالف لا صورته وشكله المحال نقله أو أخذه وأما ثالثاً فاذا راجعت كلام الفقهاء  
في الايمان وجدتهم لم يعولوا على الصور والشكل بل على الحقيقة والمثل فن ذلك  
قول المنهج وغيره ويتناول الخبر كل خبر ولو من أرز أو باقلاء أو ذرة أو حص وان ثرده  
فظاهر قوله ويتناول الخبر الى آخره ان ذلك يشمل الاكل وعدمه والاخذ وعدمه  
فتأمل قولهم وان ثرده فلم ينظر وافية الالل حقيقة لا لا الصورة والشكل نعم لو كان للشئ  
اسم خاص يزول بطريان فعل عليه اتبع كالحلف لا آكل ذا البر حنث به على  
هيئته ولو لم يطبوخا لاعتلى غيرها كطبخينه وسويقه وعجينه وخبز زوال اسمه فتأمل  
قولهم ولو لم يطبوخا المقتضى لتفرق أجزائه فلم ينظر والذالك ومن ذلك قولهم لو حلف  
ليأكلن ذا الطعام غدا حلف بنفسه أو بانلاف أو مات الحالف في غد بعد تمكنه  
من أكله أو تلفه قبله أي قبل تمكنه حنث من الغد بعدمضى زمن تمكنه لانه  
تمكن في البر في الاولين وفوت البر باختياره في الثالثة بخلاف ما لو تلف أو مات هو  
أو تلفه غيره قبل التمكن فلا حنث لانه كما ذكره انتهى فتأمل قولهم بخلاف ما لو  
تلف أو مات هو أو تلفه غيره قبل التمكن فلا حنث اصبر في ذلك في مسئلتنا بل أولى  
مسئلتنا بعدم الوقوع لان في مسئلتنا حقيقة الفجاء باقية والمسئلة المنصوص عليها  
عدم الطعام قبل التمكن فقياسها الفجاء لعدم قبل تمكن الحالف من أخذه  
بالكلية كوقوعه في بحرانه لا يقع على الحالف طلاق ولهذا نظائر كثيرة ووقع من  
الائمة فتاوى مبنية على هذا الاصل وهو التمكن وعدمه على أمر مستقبل بخلاف  
أمر ماض فقد ألقوه في فروع كثيرة ومن ذلك ما وقع للشهاب الرسلي في اقتناوى



الحصر يجمع في مسئلتنا بل أولى المبني على الفرع المذكور وإن لم يترك الينا فإنه سئل  
 عن شخص حلف بالطلاق على شخص أنه يأكل هذه القطعة اللحم فقال أنا شبعان  
 وسأكلها فتركتها فأخذت وعدمت فهل يقع عليه الطلاق أولا فأجاب أنه لا يقع  
 عليه الطلاق إن فقدت قبل تمكن المحلوف عليه من أكلها انتهى وهنا لو فقد القنجان  
 قبل تمكن الرجل من أخذه لا يحنث أخذا مما ذكر المأخوذ من الفرع المذكور وإذا  
 فهمت هذا المقام فهمت ما ذكره ابن حجر من التنبيه في باب تعليق الطلاق بالآزمنة  
 وذكر فيه عشر من فروع أحد عشر أوقوعها الطلاق والغوا المحال من ذلك نحو أنت  
 طالق أمس فيقع حالا ويأخو قوله أمس ومن ذلك أنت طالق قبل أن تخلق وفي أنت  
 طالق لا في زمن وفي أنت طالق للبدعة ولا بدعة لها وللشهر الماضي وفي أنت طالق  
 الآن طلاقا أنت في الماضي وفي أنت طالق اليوم غدا وفي أنت طالق سنة بدعية  
 وفي أنت طالق الطائفة الرابعة قال ويلحق بهذه المسائل أنت طالق أمس غدا  
 أو غدا أمس من غير إضافة والحاصل أن في هذه المسائل يلغى المحال ويعمل بالممكن  
 ويخالف هذه الفروع كلها عدم الوقوع أصلا نظرا للمحال في أنت طالق بعدم موق  
 أو معه وفي أنت طالق بعد انقضاء عدتك وفي أنت طالق طائفة باينة لمن يملك عليها  
 الثلاث أي مثلا ورجعية لمن لم يملك عليها سوى طائفة أو لغيره وطوئة وفي أنت طالق  
 الآن أو اليوم إذا جاء الغد أو إذا دخلت الدار وفي أنت طالق إن جمعت بين الضدين  
 أو نسخ رمضان أو ذكوات هذه الدابة والحاصل أن الطلاق لا يقع في هذه الصور  
 الأخيرة نظرا للمحال ووقع في تلك الغناء للمحال وذلك إما لما ذكرنا من البناء على  
 الفرع المذكور وهو لا يمكن وعدمه أو لما انقطع عليه كلام ابن حجر وإن طال  
 الكلام على ذلك وهو أن المحال إذا كان ماضيا انتهى وإن كان مستقبلا فلا يلغى ولكن  
 بعد تحقق النظر في كلامه ثم يخرج عدم الوقوع على فرع آخر وهو أن الإكراه تارة  
 يكون حسيا وتارة يكون شرعيا وتأمل قولهم إذا تلف الطعام قبل التمكن أو مات  
 الحائض قبله أو تلفه غيره حيث عللوا عدم الوقوع بأنه كالمكروه وهنا لو تعذر  
 أخذ القنجان صار الحالف كالمكروه على عدم أخذه لوجود الحيلولة بينه وبينه  
 فهو نظير ما لو منعه أحد من أخذه قهرا أو أخرجه من البيت قهرا فلا يقع عليه طلاق  
 وراجع الأسنوى في الكوكب بأنه لا بد في القسم من نون التوكيد والأفالمين لغو  
 وإن كنا نرى في فتاويهم وأمثلتهم عدم التزام ذلك لكن ما ذكره الأسنوى هو صريح  
 كلام النجاة واللغة والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار العربية وقد  
 ظهر لك عدم الوقوع في هذه المسئلة بالنقل الصحيح والافتاء بالوقوع تساهل صريح

مطلب في رجل تخاصم  
مع زوجته وقال الخ

مطلب في رجل تشاجر مع  
أخ زوجته فقال الخ

مطلب في رجل كان علق  
طلاق زوجته ثلاثا على  
شيء الخ

مطلب رجل قال لزوجته  
على الطلاق بالثلاث الخ

والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع زوجته فقال تكونين طالق بالثلاث  
الا ان شاء الله والزوجة فاثلة بالانشاء فاصد الاستثناء قبل فراغ اللفظ فهل يقع  
عليه طلاق (أجاب) هذا اللفظ الصادر من الحالف لا يقتضي الوقوع من  
وجوه كثيرة منها أن تكونين كناية ولا بد لها من نية الايقاع ومنها الانشاء  
المانع للوقوع للمصريح فكيف بالكناية ومنها أن لفظ المشيئة دليل على عدم  
النية بما ذكر الدال على عدم الوقوع فليتنق الله رجل يرفع له رجل صدومنه لفظ  
طلاق يبادر به إلى ايقاع الطلاق ولا يحرر القصد ولا يراعي القرينة وإنما قلنا  
ذلك لأن العصمة معناه عتقة فلا تزال الابحقيق وليحذ وقوله تعالى يفرقون به بين  
المرء وزوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخ زوجته فقال  
مخاطبا لزوجته ان دخل أخوك هذه الدار تكوني طالق بالثلاث والدار لها بابان  
فدخل من الاول ثم قعد على عتبة الثاني فسئل فقال اني ظننت أن الحالف على  
دخول وسط الدار وأن اليمين لا تشمل الابواب فهل يقع على الحالف والحالة هذه  
طلاق أولا (أجاب) حيث كان الامر كما ذكر لا يقع على الرجل طلاق حيث  
ظن الرجل الظن المذكور قال ابن حجر ومثله الرمل بعد قول المنهاج ولو علق بفعله  
أى أو فعل غيره ففعله ناسيا للتعليق أو كرهها أو جاهلا بأنه المعلق إلى آخره  
ومنه كما يأتي في التعليق بفعل الغير أن يخبر من حلف زوجها أنها لا تخرج الا بأذنه  
بأنه أذن لها وان كان كذبه قاله المتولى ومنه أيضا ما أفتى به بعضهم فيمن خرجت  
ناسية فظننت انحلال اليمين أو أنها لا تتناول المرة فخرجت نائيا انتهى فلا يقع  
بالخروج المبني على الظن طلاق وهنا ظن الرجل المذكور يمنع من الوقوع لأن  
فعله كفعل الناسى وهو كلافعل فتأمل المدرك والله أعلم (سئل) في رجل  
كان علق طلاق زوجته ثلاثا على شيء ثم جاء لعالم شافعي فخلع له زوجته ليسلمه  
من وقوع الطلاق الثلاث وقد كان وقع منه تعليق آخر قبل صدوره هذا الخلع بقوله  
لزوجته ان رأيت هذا الصبي دخل هذه الدار تكوني طالق بالثلاث فهل الخلع  
الواقع يرفع حكم التعليق السابقة كتعليقه على دخول الصبي المذكور  
(أجاب) قال في المنهج وشرحه لشيع الاسلام ذكر باولو علقه بصفة فبانت ثم  
فكها او وجدت لم يقع لانحلال اليمين بالصفة ان وجدت في اليمين والافلا لا ارتفاع  
النكاح الذي علق فيه انتهى فقد علمت أن النكاح ارتفع بالخلع وكل تعليق كان  
وقع قبل الخلع يرتفع به ولو كان ألف تعليق فالتعليق الواقع قبل الخلع برؤية  
الولد يرتفع بالخلع والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق

بالثلاث ما يدخلين المدينة ما دمتي على ذمتي فهل اذا حملها شخص وادخلها اينفعها  
 ذلك ولا يقع الطلاق (أجاب) عبارة الرمي ومثله ابن حجر وبهود دخوله أي  
 حمل فحمل ساكتا قادرا على الامتناع وادخل لم يحنث انتهى وانما امر أن دخوله  
 ليس بقيد بل مثله ما في السؤال فلا يحنث بحمل انسان لها وادخلها وان قدر هو  
 أو هي على الامتناع والله أعلم (سئل) في رجل تزوجته وله فقال لها على  
 الطلاق بالثلاث أنه ما يدخل لي دارا فجاء الزوج ووجد بباب الدار من خارج  
 فظن أنه دخل الدار فساءله بعض الناس فقال لهم طلقت زوجتي اعتمد اعلى  
 دخول الدار والحال أن الدار مسماة بآجرة فشهد عليه شاهدان عند القاضي أنه  
 قال كذا فهل يقع عليه طلاق والحال ما ذكر أم لا (أجاب) حيث كان الامر  
 كما ذكر وانما أقر بالطلاق بناء على أن الولد دخل والحال أنه لم يدخل فلا يقع على  
 الخالف طلاق لان شرط الوقوع بالصرح قصد لفظ الطلاق لعنايه فيصدق عند  
 وجود القرينة الدالة على عدم القصد وجعل البقيني في فتاواه من القرينة ما لو قال  
 لها أنت حرام على وظن أنها طلقت به ثلاثا فقال لها أنت طالق ثلاثا ناظرا وقوع  
 الطلاق بالعبارة الاولى فانه مستثول عن ذلك فأجاب بقوله لا يقع عليه طلاق بما  
 أخبر به ثانيا على الظن المذكور قالوا ونظير ذلك من قيل له طلقت امرأك فقال نعم  
 طلقتها ثم قال طنت أن ما جرى بيننا طلاق وقد أفتيت بخلافه فلا يقع منه الا  
 بقرينة انتهى فحيث وجدت القرينة فلا وقوع بما أخبر به ثانيا على ظن الوقوع  
 وهنا أمر آخر لا يقتضي الوقوع حتى لو دخل الولد وهو عديم ملك الخالف الدار  
 حيث أطلق والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها طالق  
 طالق طالق ولم يزد على ذلك وكان ذلك في حال مرضه فهل يقع عليه طلاق (أجاب)  
 لا بد في الطلاق من لفظ أو قرينة تدل على الزوجية وأما طالق بمفرده فلا يقع به  
 طلاق قال ابن حجر ويفرق بينه أي وبين ما لو قالت له مطلقه فقال ألف مرة فانه  
 كناية وبين قوله طالق حيث لا يقع به شيء وان نوى أنت لانه لا قرينة هنا لفظية  
 على تقديرها والطلاق لا يكفي فيه محض النية انتهى فكذلك قوله طالق  
 لا يقع به وان كثره والله أعلم (سئل) في رجل طلب من زوجته دراهم قرضا  
 فأبت فقال والله الذي لا اله الا هو ان لم تدفعي لي لا أرسلنك الاطلاق من نابلس  
 فلم تدفع له شيئا فجاء الى نابلس وقال لرجل اكتب لزوجتي تكون طالق  
 بالثلاث فكتب لها ذلك فهل يقع عليه الطلاق بهذا اللفظ (أجاب) عبارة  
 ابن حجر وجرى بكتب ما لو أمر غيره فكتب ونوى فلا يقع شيء انتهى قال ابن قاسم

مطلب في رجل تزوجته  
 وله فقال لها على الطلاق  
 بالثلاث الخ

مطلب في رجل تنازع مع  
 زوجته فقال لها طالق الخ

مطلب في رجل طلب من  
 زوجته دراهم قرضا الخ

عليه ظاهره ولو على الوجه المذكور وفي المتن في أنه تعليق والتوكيد في التعليل لا يصح كالتقدم في الوكالة انتهى والذي في المتن ولو كتب ناطق طلاقاً ولم ينو فلهو وعبرة الشيخ على الشبرا لمسي قوله ما لو أمر غيره أي بكتابة طلاق زوجته ولو بقوله اكتب زوجتي فلا طلاق انتهى ووجه جميع ما ذكر أن الصريح لا بد فيه من قصد اللفظ والذي يأمرنا بقصد الأمر بالكتابة فهو أمر لا مطلقاً فظهر أن الأمر بالطلاق ليس مطلقاً والله أعلم (سئل) في رجل تزوج من آخرائه وقد دفع اليه مهرها ثم طلبها ليدخل بها فقال له على الطلاق بالثلاث ما تأخذها في سنتك الاغصبا على فهل للأب مخلص بأنه يدخل الزوج عليها ولا يقع عليه طلاق (أجاب) حيث وفي ما عليه من المهر وكانت الزوجة مطيعة للوطء فلا وجه لا متناع أبيها من تسليمها الزوجها فطريق الزوج أن يرفع أمره لحاكم أو محكم فيحكم على الأب أن يسلم الزوجة لزوجها فلا يحنث سواء قال في حلقه الاغصبا أم لا لانه بأمرناكم أو المحكم يصير مكرها على التسليم وفعل المكره كالأفعول والله أعلم (سئل) في رجل قال لاخته على الطلاق أني عمري ما أخليك تدخين دار زيدان مدة عمري التي بنتك في دار مشتركة فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث أطاق الحالف في حلقه ولم يشتر إلى الدار المذكورة وهي مشتركة بين زيدان وغيره فلا يقع على الحالف طلاق إذا دخلت الاخت على بنتها والابان أراد هذه الدار المذكورة فإذا دخلت الاخت وقع عليه طلاق واحدة وله مراجعة زوجته بقوله راجعها إلى نسكحي ان لم يكن وقع عليه قبلها طلاقاً والله أعلم (سئل) في رجل به مرض وله زوجة لها أخ وأقارب وأمروه بطلاقها وهددوه بالضرب والقتل فقال لها طلاق فكتب عليه حجة بالطلاق فهل يكون ما ذكر طلاقاً أم لا (أجاب) ما ذكر ليس بصريح طلاق عند أهل الحنابلة لا لأمور منها أنه لا بد فيه من دال من اسم صريح أو كناية أو اسم إشارة أو ضميرها الثاني أنه لو ذكر ما ذكر فطلاق مصدر لا يحمل على الأعيان لا يتجاوز فلا بد من نية وقربة الا كراه تمنعها الثالث الا كراه المذكور حيث وجدت شروطه حتى مع الصيغة الصريحة فن عرض عليه مسألة من مسائل الطلاق فليتق الله فيما أولئك على بسطة من العلم والحق بالشياطين الذين يفرقون بين المرء وزوجه لان النكاح محقق فلا يزول بالاحتمال والله أعلم (سئل) عن رجل له ثلاث زوجات مدخول بهن خرجت إحداهن من منزله بغير إذنه فقال لها على الطلاق الثلاث من نسائي أم ثلاث أو من كن ثلاثاً كن ما تخرجين من هذه

مطلب في رجل تزوج من آخريته الخ

مطلب في رجل قال لاخته على الطلاق اني عمري ما أخليك تدخين

مطلب في رجل به مرض وله زوجة لها أخ وأقارب الخ

مطلب رجل له ثلاث زوجات مدخول بهن خرجت إحداهن بغير إذنه الخ

العينة الى خمسة أشهر لا الى المكنان الفلاني ولا الى التربة ولا الى الحمام قاصدا  
 منعها من الخروج في هذه المدة فهل اذا خرجت من داره قبل مضي هذه المدة  
 عامدة عالمة بلا أمرها الى أحد الا ما كن المعينة في عينه فهل يقع على كل واحدة  
 من زوجاته ثلاث طلقات أو يقع عليه ثلاث طلقات وله توزيعها عليهن ويراجعهن  
 أو يعين للثلاث واحدة منهن أم كيف الحال (أجاب) اعلم قبل الخوض  
 في باب الطلاق انك تحتاج الى معرفة أمور منها ان لفظه أما صريح وهو يحتاج الى  
 قصد لمعناه فلا يقع على من حكى طلاق غيره ولا على أعجمي ولا على من لم يعرف  
 معناه وذلك في الظاهر مع وجود القرينة كما هنا وأما كناية وهي تحتاج لذلك مع  
 نية الايقاع الثاني ان النيات والاغراض والقرائن لها تدخل في عدم الايقاع  
 كما يعلم من كلامهم الثالث لابد من دال على الزوجة من اسمها أو ضميرها أو نحو  
 ذلك الرابع ان معنى العصمة محققة فلا تزال الابن محقق فاذا جاء لنا حالف بالطلاق  
 وكان طلاقه يحتاج لتأمل ودقة نظر فان من خاض وأوقع عليه الطلاق من غير تحقق  
 نظر وتأمل كلام العلماء الاعلام صار مثله مثل الشياطين الذين يفرقون بين  
 المراء وزوجه فيجزمها على زوجها الا قول وهي له حلال ويحلها الزوجان وهي عليه  
 حرام ويفرق بينها وبين أولادها ان كان لها أولاد وتأخذ المهر من الثاني وهو  
 في نفس الامر عليها حرام فصار واقعا في ظلمات بعضها فوق بعض وموقعا غيره  
 في ذلك وان لم يقع عليه الطلاق وكان في نفس الامر واقعا فقد أحلها الزوجها الا قول  
 وهي عليه حرام وكان موقعا له ولها في الزنا المحرم باجتماع الملل السابقة واللاحقة  
 فبأنى والله اذا عرضت على مسئلة طلاق كافي أو كاف لحمل جبل فان سكت  
 وقعت في محظورين كتم العلم والخوف أن يذهب لغيري فيوقع في أحد المحظورين  
 السابقين قال ابن حجر ولو كان له زوجات فحلف بالثلاث من نسيائه الأربع  
 أو أطلق ما يفعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال ولو قبل فعل المحلوف عليه عينت فلانة  
 لهذا الحلف تعينت ولم يصح رجوعه عنها الى تعيينه لغيرها وليس له قبل الحلف  
 ولا بعده توزيع الدلان المفهوم من حلقه افادة البيئونة الكبرى فلم يملك رفعها  
 بذلك وخالف في ذلك بعضهم تبع المذهب السبكي وغفل عن افتاء ابن عبد السلام  
 وتبعه الاذري وغيره بالا قول انتهى وأقره ابن قاسم ولم ينص عن أحد بخلاف  
 ما ذكره غاية الامر أنه فرغ على مفهومه مسائل وأما الحكم فلم يعارضه فيه  
 وعبارة الرمل ولو كان له زوجات فحلف بالثلاث لا يفعل كذا ولم ينو واحدة  
 ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عينت فلانة لهذا الحلف تعينت ولم يصح رجوعه عنها

الى تعيينه في غيرها وليس له قبل الحنف ولا بعده توزيع العدد لان المفهوم من حلقه افادة البينونة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك انتهى وأقره عليه الشيخ على الشبرايمسي ومثل ذلك في فتاوى الرملي الكبير ومثله في شرح البهجة الكبير للشيخ الاسلام وأصل هذا كاه افتاء ابن عبد السلام والسبكي قال تفقه ان الثلاث توزع على الزوجات وخواف بالافتاء المذكور ويوجه ذلك كله بأن قوله من نسائي الذي أوقع في الشبهة يحتمل حمل من فيه على التبعض ويحتمل أن المعنى ان حلفي هذا من نسائي أي من أولئك عليهن الحلف ولا يلزم من ذلك عموم وشمول كل فرد من نسائه لما علمت من أن العدة محقة فلا تزال الا بمحقق وكثيرا ما يصرف العام عن مدلوله وقد علمت مما نقلناه لك ان للرجل الخالف أن يعين واحدة من نسائه لهذا الطلاق لان يمينه تقتضي البينونة الكبرى حتى أن له ان يعينه في واحدة وان لم يملك عليها الا طلقة أو طلقتين لماذا كرو ليس له توزيع ذلك على نسائه الاعلى ما يحتمه السبكي تفقهها وأما وقوع الطلاق بما ذكر على جميع نسائه فلم نر من صرح به الا في حاشية الحلبي على المنهج ولم يسند ذلك لاحد ولم يعتمد عليها لان أصلها لا يخلو عن تحريف كما رأينا وان سلم صحته الاتقاوم ما نقلناه عن أئمة المذهب والله أعلم (سئل) عن رجل أراد زواج بنت وأراد غيره زواجا فقال على الطلاق ما يأخذها الا أنا وان أخذها غيري لا قلننه ثم أخذها غيره فما الحكم (أجاب) هذا الخالف لا يقع عليه الا ن طلاق لعدم تعيين زمن القتل ثم ان اتفق انه قتل الاخذ فذاك والواقع عليه الطلاق قبيل الموت له أو لها لعدم بقاء زمن يحتمل التأخير والله أعلم (سئل) في رجل تخاصمت زوجته وأمه فدخل عليها ما فقال لها طالق طالق ان شاء أو قال لها تكونين طالق طالق ان شاء الله في حال حدته وغضبه فهل يقع عليه طلاق (أجاب) أما اللفظ الا قول وهو طالق طالق فلا يقع به طلاق أصلا لعدم ما يدل على الزوجة من اسمها أو إشارة لها أو ضميرها ولوجود التعليق بالمشيئة وأما الثاني فكذلك لا يقع به شيء لانه كناية لا بذلة من نية الاية مع ولوجود المشيئة المعلق عليها والله أعلم (سئل) في رجل قال ام زوجته خذها بالثلاث ناصها مع أمه فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث لم يذكر الطلاق فلا يقع على الخالف طلاق لعدم ما يدل عليه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق فقال له آخر ما أحده عنده امرأة هامة يخاف منها بالطلاق الا أنت فقال له ان كنت امرأتى هامة فهي طالق بالثلاث والحال أن المرأة مهانة ليست ممن تطوف على الابواب بل لها أهل وعشيرة فهل يقع على الخالف طلاق (أجاب)

مطلب رجل أراد زواج بنت وأراد غيره زواجا فقال على الطلاق ما يأخذها الا أنا الخ

مطلب رجل قال لم زوجته خذها بالثلاث الخ



لا ورب أن المامل هو الذي ليس له أحد يله فحيث كانت المرأة ليست كذلك فلا يقع على الحالف طلاق والله أعلم (سئل) في رجل توجهت زوجته لاهلها وأراد أن يمتثل عليهم الرجوع الى وطنه فقال على الحرام ان عمتك ماتت وكانت مريضة وقصده أن تذهب معه في الحركم الشرعي (أجاب) حيث لم ينوطا فلا ولاظهارا فلا يقع عليه شيء وانما عليه كفارة يمين بخير أولاد بين عتق رقبة واطعام عشرة مساكين وكسوتهم فان عجز عن ذلك صام ثلاثة أيام والله أعلم (سئل) في رجل مريض بالحمل تشاجر مع زوجته فقال تكونين طالق بالثلاث غصير قاصد بذلك الايقاع فلما أفلعت عنه الحمل طلبته زوجته الى حاكم الشرع فأحضره لديه وقال له كيف قلت فقال تكونين طالق بالثلاث فكتب عليه في السجل حضر اسماعيل بن الرومي وصحبته زوجته فاطمة ابنة رمانة الحاضرة معه بالجلس والمقر لها بالزوجية وقال بصريح لفظه تكونين طالق ثلاثا واوعترف بمؤخر صدقها وحكم بالتفريق في الحركم في ذلك (أجاب) صرح أئمة أعلام كالسيوطي وابن قاسم ومن تبعهما أن تكونين كناية وهي لا يقع بها الابنية ايقاع فحيث لم ينو الرجل الايقاع لا وقوع وحيث لم توجد دعوى صحيحة ولا حكم من الحاكم بايقاع الطلاق بعد ما ذكر فلا يكن ما صدر من الحاكم رافعا للخلاف لان الحركم بالتفريق لا يستلزم الحكم بالايقاع والله أعلم (سئل) عن رجل عليه دين مؤجل الى أجل معلوم فقال له الدائن احلف بالحرام متى جاء الاجل تستدني فقال عني الحرام يوم الاجل لا تبنيك بالديارهم فجاء الاجل فتعسر عليه بعض الدين ولم يقبله الدائن وعنده رهن عرضه للبيع للوفاء فلم يوجد من يأخذه بقيمة فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث أعسر الرجل يوم الاجل ولم يوجد من يأخذ الرهن بقيمة قيمة عدل ولم يقدر على الوفاء بوجه يوم الاجل لم يقع عليه طلاق كما هو صريح كلام ابن حجر والله أعلم (سئل) في رجل كان يلاعب مع آخر فتشاجر معه وقال له قد غلبتك مرتين فقال لم تغلبني الا مرة واحدة فشهد عليه الحاضرون انه غلبه مرتين فقال على الحرام ما غلبتني الا مرة واحدة على حسب ظنه وظنه الى الآن أنه لم يغلبه الا مرة واحدة والشهود يشهدون عليه بأنه غلبه مرتين فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث حلف على غلبة ظنه فلا يقع عليه طلاق ولا غيره وان فرض أنه غلبه مرتين لان العبرة بما في ظنه وان فرض أنه غلبه مرتين أو كان حال الحلف ذا كرا أو أطلق في يمينه فعليه كفارة يمين اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة مؤمنة فان عجز فيصم ثلاثة أيام والله أعلم (سئل) في رجل له زوجتان تخاصم معهما خصاما شديدا طويلا

مطلب رجل توجهت  
زوجته لاهلها الخ

مطلب رجل مريض بالحمل  
تشاجر مع زوجته الخ

مطلب عن رجل عليه  
دين مؤجل الى أجل معلوم  
فقال له الدائن احلف  
بالحرام الخ

مطلب في رجل له  
زوجتان تخاصم معهما  
الخ

فقال لهما كن طالقات بالثلاث على سائر المذاهب فما الحكم (أجاب) عبارة ابن حجر ولو قال أتما طالقتان ثلاثا وأطلق وقع على كل طالقتان فحيث أطلق الرجل ولم يرد إيقاع ثلاث على كل منهما فلا يقع الا طالقتان وان خالف فيه غيره على أن ظاهر هذه الصيغة أنها كناية والكلام اذا توى الإيقاع ولم ينو توزيعا كما ذكر والاعمال بالنيات والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له يا عرسه فقال لها ليس لي أم ولا أخت أعرض عليها وانما لي أنت فان كنت عرسه فانت طالق ثلاثا ثم قالت له الله يبرئك فما الحكم (أجاب) هذا السؤال يعلم جوابه من الخالف لانه أدري بنفسه فان كان هذا اللفظ مكافئتها باسماء ما تكره أى اغاظتها كما غاظته بما يكره وقع حالان لم يكن سفيها أو خسيسا والابان قصده به التعليق أو أطلق فتعلق فلا يقع الوجود الصفة نظر الوضع اللفظ انتهى منهج وشرحه والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع آخر فحلف بالطلاق أنه لا يأكل من طعام زيد وقرابته فهل اذا أكله ضيف يحنت أو حلف بالحرام أنه لا يدخل في بيت رجل فهل اذا ركب على ظهر انسان ودخل يحنت أولا (أجاب) صرح العلماء أن الضيف يملك ما قدم له بشرط الازدواج فأكله الخالف حال كونه ضيفا لا يحنت وان اختلس من طعامه شيئا وأكله حنت وأما الحلف بالحرام اذا أطلق الخالف فمليه كفارة يمين أما طعام عشرة مساكين أو يكسوهم أو يعتق رقبة فان عجز عن ذلك صام ثلاثة أيام فان لم يكفر وجهه انسان لا يحنت اذا كان قاصدا للطلاق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع آخر وحصل بينهما مضاربة فحلف أحدهما بالطلاق الثلاث انى لا أشكوك الى الوزير في هذه السنة فهل اذا لم يشكك يقع عليه الطلاق الثلاث حيث أتى بلام النفي وينظر الى اللفظ لالى المعنى أم لا (أجاب) حيث كان هذا اللفظ الخالف منفيًا فلا يقع على الخالف طلاق لان عبارته انما تدل على النفي هذا اذا كان بألف بعد لا فان كان بلا ألف كان قال لا شكوك كذلك على ما ذكره الامنوى في الكوكب ان جواب لا لا يكون الا بالنون التى للتأكيد في هذا الكلام والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته في حال غضبه وحذته لخصام صار بينهما أبرني فقالت له الله يبرى ذمتك فقال لها طالق طالق بالثلاث الا أن يشاء الله ناويا المشيئة قبل الفراغ من اللفظ فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث لم يذكر ما يدل على الزوجة كانت أو طلقك لا يقع طلاق وعبارة ابن حجر بخلاف طالق فقط أو طلق فقط ابتداء فانه لا يقع به شيء وان نواهها كما نقله عن قطع الغفال وأقراه أى لانه لم يسبق قرينة لفظية يربط بها الطلاق ولفظ

مطلب في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له يا عرسه الخ

مطلب في رجل تخاصم مع آخر فحلف بالطلاق الخ

مطلب في رجل تشاجر مع آخر وحصل بينهما مضاربة فحلف الخ

مطلب في رجل قال لزوجته في حال غضبه وحذته الخ

مطالب رجل تشاجر مع  
زيد فحلف بالطلاق الخ

المشبهة يمنع من الوطوع حيث نوه الحالف فلا يقع الطلاق لا من أحدهما عدم  
سبق قرينة لفظية يربطها بالطلاق والثاني ما ذكره من المشبهة والله أعلم  
(سئل) في رجل تشاجر مع زيد فحلف بالطلاق ثلاثا ما يقع في البلد الذي فيها  
زيد وهما ساكنان في بلد واحد فأراد الحالف أن يرحل من بلده إلى أخرى فعرضه  
بعض الناس وقال له أقعد وان وقع عليك الطلاق فخل والد زوجتك يعقد لك عليها  
ثانيا فظن أن ذلك ينفعه فقع في البلد الذي فيه أزيد ثم عقد له أبوها ثانيا وهي قاصر  
ومكث معها كذلك ثم رآه أن حضر عنده في بلده طالب علم فأخبره بذلك فقال  
وقع عليك الطلاق الثلاث بعودك المذكور فقال له بعض الناس اخلعها له  
واعقد له عليها فهل له طريق في ذلك أظنه أن العقد الثاني ينفعه أولا ولا تحمل له حتى  
تتكلم زوجها غيره ويطلقها أو يموت عنها وتقضي عتقها منه وكيف الحال (أجاب)  
حيث ظن صحة قول القائل المذكور وقعه في البلد مع الرجل اعتمادا على ذلك  
وان عودته لا يقع عليه طلاقا ثلاثا فانه المذكور لا يقع عليه الطلاق الثلاث لان  
لذلك نظائر كثيرة لا يقعون بها الطلاق حيث وجد الظن المذكور كما ينال عليك نعم  
ان اعتقد أنه يقع عليه طلاق بقول القائل لم يخل والد زوجتك يعقد لك عليها ثانيا  
وقعت هذه الطلقة لانه اعتقد وقوعها ووطن نفسه عليها فن ذلك قول ابن حجر  
في فصل مريسان نائم طلاق لغاوص عبارة المتن ولا يصدق ظاهر الابقرينة قال  
ابن حجر وجعل البلقيني في فتاواه من القرينة ما لو قال أنت حرام على وطن أنها  
طلقت به ثلاثا فقال لها أنت طالق ثلاثا طانا وقوع الثلاث بالعبارة الاولى فانه  
سئل عن ذلك فأجاب بقوله لا يقع عليه طلاق بما أخبر به بانيسا على الظن المذكور  
انتهى ويأتي في الكتاب في اعتقك وأنت حر عقب الاداء المتبين فساد أنه  
لا يعقبه لقرينة أنه انما رتبته على صحة الاداء قالوا ونظير ذلك من قيل له طلقت  
امراتك فقال نعم طلقتهن ثم قال ظننت انما جرى بيننا طلاق وقد أفتيت بخلافه  
فلا يقبل منه الابقرينة انتهى وفيه تأمل لما قاله البلقيني لانه جعل مظنة الوقوع  
بأنك حرام على قرينة صارفة للاخبار ثانيا عن حقيقة كما جعلوا الاداء قرينة صارفة  
لأنك حرا واعتقك عن حقيقة وافتاؤه بما رتب عليه كلامه قرينة صارفة لذلك  
انتهى ابن حجر وفي الروضة وغيره ما أنه لو أفتى فقيه عاميا بطلاق فأقر به ثم بان خطأه  
الفقيه لم يؤخذ بذلك الاقرار لقرينة فانه انما بناه على ظن الوقوع المعذور به انتهى  
ومن ذلك ما لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فخرجت باذنه ثم بغير اذنه لا حنث  
لان لها جهة بروهي الاولى وجهة حنث وهي الثانية فتناوت كلامهما والحاصل

أن من بنى أمره على ظن ماض أو مستقبل أو على نسيان أو جهل أو أكره مع تعليقه  
على فعل نفسه أو فعل من به إلى بحلفه ففعل هو أو المبالى ناسيا أو جاهلا أو مكرها  
لا يقع به طلاق والاحمل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر الصحيح أن الله رفع  
عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤخذ منهم بأحكام هذه إلا  
مادل عليه الدليل كخيمان المتلفات أي ولأن فعل الظان المذكور والناسي  
والجاهل والمكره كلا فعل ولهذا كان المعتقد الذي يلتزم به أطراف كلام الشيعين  
الظاهرة التنافي أن من حلف على أن الشيء الفلاني لم يكن أو كان أو سيكون أو أن  
لم يكن أو في الدار ظنا منه أنه كذلك أو اعتقادا لجهله به أو نسيانه به ثم تبين أنه  
على خلاف ما ظنه أو اعتقده فإن قصد بحلفه أن الأمر كذلك في ظنه أو في اعتقاده  
أو فيما انتهى إليه علمه أو لم يعلم خلافه فلا حث لأنه انما ربط حلفه بظنه  
أو باعتقاده وهو صادق وإن لم يقصد شيئا فكذلك على الأرجح والله أعلم (سئل)  
في رجل حلف بالطلاق اثلاث أنه لا يزوج بنته لعلان فهل إذا وكل رجلا وزوج  
وأذنت هي للرجل لا يقع عليه طلاق (أجاب) نعم إذا وكل الأب رجلا مع  
لذن ابنته له في ذلك لا يقع عليه طلاق لأنه حلف على فعل نفسه فلا يحنث بفعل  
الوكيل والله أعلم (سئل) في أخوين تخاصما فقال أحدهما للآخر على  
الطلاق بالثلاث أني لا أخش بيتك هذا يا موسى والحال أن البيت لو الدوموسى  
ليس لدفعه ليجنث إذا دخله (أجاب) نعم يحنث لأميرين الأقل أن البيت محل  
البيتوتة فلا فرق بين كونه مملوكا له أو لآبيه أو لغيرهما الثاني الإشارة إليه بقوله  
هذا فتدخله حنث والله أعلم (سئل) في رجل مريض طلب منه زواج ابنته  
ولم ترض زوجته وطلب عليه الطالب والزوجة تمتع فقال لهما في حال مرضه وغضبه  
تكونين طالقا بالثلاث ولم يقصد فراقها المرضى وغضبه فهل يقع عليه طلاق  
(أجاب) صرح أئمتنا بأن تكونين كناية لا يقع الابنية الايقاع فحنث لم يقصد  
ايقاع الطلاق لا يقع به على الحالف طلاق والله أعلم (سئل) في رجل له عند  
آخر خمسة قروش حلف الذي له الخمسة بالطلاق الثلاث أنه ان مضى اليوم  
الفسلاني ولم تدفعها لي ما أخذ الا خمسة أجرار من الزيت فمضى اليوم ولم يدفع له  
الدراهم فما الحيلة (أجاب) لا يلزم الرجل لذى عليه الدراهم أن يدفع زيتا  
وانما عليه الخمسة قروش والحيلة أنه يدفع له الخمسة لأجل الخلاص من عينه ثم  
يدفعها له أو أنه يسامحه في الخمسة قروش ثم يدفعها الذي هي له لرجل لان المعنى أن  
حصل أخذ ما أخذ الا خمسة أجرار من الزيت والله أعلم (سئل) في رجل

مطلب رجل حلف  
بالطلاق الثلاث الخ

مطلب في أخوين تخاصما  
فقال أحدهما الخ

مطلب رجل مريض  
طلب منه زواج ابنته ولم  
ترض زوجته الخ

مطلب رجل له عند آخر  
خمسة قروش حلف الخ

مطلب رجل قال لزوجته  
على الطلاق الخ

قال لزوجته على الطلاق بالثلاث ان دخل انك هذه اذارة تكونين طارفا دخل  
وهو صغير ولم يعلم بالتعليق ولم تعلم والدته بدخوله فسا الحكم في ذلك (أجاب)  
لا ريب أن هذا التعليق على حث ومنع والدته أن تمنع ولدها من الدخول فلما لم تعلم  
بذلك ودخل فلا وقوع لانها جاهلة أو منزلة منزلة الجاهل على أن تكونين كناية  
ولا يقع بها الابنية الايقاع والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أم زوجته  
لاجلها فقال على الطلاق بالثلاث منها في سنتها هذه ما تعبرلى دارفا المخلص له  
من اليمن وهل اذا باع الدار لايه أو غيره يقتل من اليمن (أجاب) حيث  
لم يكن فيه اشارة وباع الدار من ذكر أو غيره لا يحنث قال في المنهج وشرحه  
أوحلف لا يدخل داره أو لا يكلم عبده أو زوجته فزال ملكه عن الثلاث أو بعض  
الاولين فدخل الدار أو كالم العبد أو الزوجة لم يحنث لزوال الملك والله أعلم  
(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له أنت مجرّس فقال لها أنا مجرّس  
الأنث طالق فقالت له امرأة أجنبية الا ان شاء الله وكررت المشيمة مرتين أو ثلاثا  
فقال في حال حقه وغضبه بعد قول المرأة الأجنبية مادكر بالثلاث فهل يقع عليها  
الطلاق الثلاث أو لا يقع الا طلقة واحدة (أجاب) أما وقوع طلقة عليه فلا  
ريب في وقوعها فله مراجعتها ان لم يقع عليه غيرها وأما الطلقتان فان كان قوله ثلاثا  
أوقعه في حال حدته وغضبه ولم ينوبه طلاقا ولا جعله تمة لكلام السابق فلا  
يقع به شيء لوجود الفاصل بين قوله الا أنت طالق وثلاثا بقول المرأة الا ان يشاء  
الله مرتين أو ثلاثا لانه متى زاد الفاصل على سكتة النفس والى لم يؤثر في الصراحة  
وعبارة ابن حجر بعد كلام نقله عن ابن الصلاح وعن شيخ الاسلام زكريا الانصاري  
والحاصل أن الذي ينبغي اعتماده أنه متى لم يفصل في ثلاث بأكثر مما أثر  
مطلقا ومراده بما مر سكتة النفس والى ومتى فصل بذلك ولم تقطع نسبه عنه  
عرفا كان كالكناية فان نوى أنه من تمة الاول وبيان له أثر والا فلا وان  
انقطعت نسبه عنه عرفا لم يؤثر مطلقا كما مر لوفال لها ابتداء ثلاثا والله أعلم  
(سئل) في رجل باع جلا لجماعة معلومين ثم أخذ يجتمع عنده فدفع له رجل  
منهم ثلاث زلات ثم ادعى أنه دفع ثلاثا أخرى فقال له صاحب الجمل على الطلاق  
بالثلاث لا أعلم أنك دفعتهالى ثم وجدها مع الدراهم وكان هو يقبض تارة وولده  
أخرى والى الا ان لم يتحقق أنه قبضها فهل يقع عليه طلاق (أجاب) لا يقع على  
الحالف طلاق لا من أحد هما أنه على فرض أنه قبضها وحلف على نفي العلم وقد  
نسى القبض فلا يقع عليه طلاق قال ابن حجر ولا فرق على الاول في عدم الوقوع

مطلب رجل تشاجر مع  
أم زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع  
زوجته فقالت له الخ

مطلب رجل باع جلا  
لجماعة معلومين الخ

بين الحلف بالله وبالطلاق على المنقول المعتمد ولا بين أن ينسى في المستقبل فيفعل  
 المخوف عليه أو ينسى فيحلف على ما لم يفعل أنه فعله وبالعكس كان حلف على  
 نفي شيء وقع جاهلاً به أو ناسياله وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع بحسب اعتقاده  
 والثاني أنه شاك في القبض ولا يقع على الشاك طلاق كما هو في المتون والله أعلم  
 (سئل) في رجل تشاجر مع جماعة من أهل بلده فقال على الطلاق بالثلاثة  
 ما أشتى في هذه البلد فهل إذا خرج من البلد مدة في زمن الشتاء وعاد تفعل بمينه  
 أولاً (أجاب) قال في العباب عطفاً على حلف أنه لا يشتى في هذه البلدة هذه  
 السنة فقام أكثر الشتاء لم يحنث إلا أن نوى أنه لا يقيم فيها شيئاً من الشتاء  
 وهنا إن أطلق وخرج منها في زمن الشتاء واستداؤه إذا لبس الناس الفراء والقطن  
 إذا اعتيدت في بلد اليمن والصيف خلاف ذلك والربيع آخر الشتاء ومقبل  
 الصيف إلى نبات نعش والخريف فصل بين الشتاء والصيف والله أعلم (سئل)  
 في رجل تشاجر هو وأم زوجته فقال على الطلاق والاتككون ابتك طالقاً  
 إلا أن شاء الله تعالى ما أقعد في هذه الدار فاصدا التعليق على المشيئة قبل الفراغ  
 هل يقع عليه الطلاق إذا قعد في الدار (أجاب) صرح أئمتنا متوناً وشروحاتاً أن  
 التعليق على المشيئة يمنع وقوع الطلاق لاستحالة وقوع شيء بغير مشيئة الله  
 تعالى فحيث نواه قبل فراغ صيغة الطلاق فلا يقع عليه طلاق بالعود فيها مأكراً  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخت زوجته فقال لها تكون  
 أختك طاقاً بالثلاث من غير أتيان باللام في طاعة الحكم في ذلك (أجاب)  
 حيث صدرت من الحالف هذه الصيغة لا يقع عليه الطلاق لأنها ليست من صيغ  
 الطلاق ولأن عدوله عن الصيغة المعروفة إلى قوله طاقاً بتشديد الهمزة دليل على  
 عدم إرادة الطلاق بل على إرادة عدم الوقوع فافهم تسلم والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل له زوجتان تخصمتا مع أبيه وأمه فدخل عليهما ما فليشدة  
 غيظه قال لهما طالقان بالثلاث أخس لكما أخس أمي وأختي فكيف الحال  
 (أجاب) قال إن حجر وليس هذا من قول قوم طالق لا أفعل كذا بل هو لغو  
 كطالقي لا أفعل كذا بل أولى أي هو أولى بكوه لغو أي لأنه لا بد من دال على  
 الزوجة من اسمها أو ضميرها أو إشارة إليها وهذا كذلك فقول الرجل المذكور  
 طالقان لغو لا يقع به طلاق والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً  
 فشهد له حماد بن أحمد وعامر بن عميرة وسلامة بن سليمان من قرية بدوانه  
 ما طلق هذا الطلاق إلا بالضرب والأحجار والتهديد بالقتل وغيره وكذلك زوجته

مطلب رجل تشاجر مع  
 جماعة من أهل بلده الخ

مطلب رجل تشاجر هو  
 وأم زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع  
 أخت زوجته الخ

مطلب رجل له زوجتان  
 تخصمتا مع أبيه وأمه  
 فدخل الخ

مطلب رجل طلق زوجته  
 ثلاث



لم يطلب أن تبرئه من مصادقاتها المتأخرات بما أبرته بالأكراه والضرب فأوقع الطلاق  
 الثلاث المتقدم معتقدا صحة البراءة فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان  
 الأمر كما ذكر فلا يقع على الخالف طلاق لوجود إيقاعه له مكرها وكذلك عدم  
 الوقوع والى الله الرجوع والله أعلم (سئل) عرجل قال لزوجته بالطلاق  
 ما تروحين لموضع كذا ثم ذهبت إليه فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان  
 الصادر من الزوج - هذا اللفظ فقط لا يقع عليه طلاق لأنه لا يخالف به ولا بد من  
 دال على الزوجة والله أعلم (سئل) في أختين تشاجرتا فقال زوج أحدهما  
 ع-لى الطلاق بالثلاث مضطبا لزوجته انك لا تدخل على غيرها ولا تدخل عليك  
 في دار واحدة فأصد بذلك اعلامه ما ومنع كل واحدة منهما ما لدخول على الأخرى  
 فدخلت امرأة دارا فخرجت منها فخرجت أختها ودخلت عليها جاهلة بكون أختها  
 في الدار فلما رأتها أختها خرجت فهل يحكم بعدم الوقوع لاطلاق لجهلها بأنها  
 في الدار لكونها بمن يبالى بخلف زوج أختها أم كيف الحال (أجاب) صرح  
 أئمتنا متونا وشروخا من علق أمر بفعله أو فعل من يبالى بخلفه بصدقه ونحوها  
 بحيث يعز عليه خالف ففعله هو أو من يبالى بخلفه ناسيا أو جاهلا أو مكرها  
 فلا حنث لأن الفعل مع هذه كذا فعل فحيث لم تعلم بأختها لا حنث كما علم والله أعلم  
 (سئل) في رجل تخاصمت زوجته مع أمه فنهرا فقال له طلقني فقال لها  
 بالستين ولم يتبين أنه قال لها طالق فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) - هذا  
 اللفظ بمجرد لا يقتضي وقوع طلاق لأنه لا بد من دال على الزوجة ولا دال عليها  
 هنا وليست هذه اللفظة صريحة بل ولا كناية والله أعلم (سئل) في رجل خرجت  
 زوجته غضبي فطلب ردها في يوم معلوم ثم قال على الطلاق انها لم ترد هذا اليوم  
 ما ترد الا لئله من العام القابل وتكرر ذلك منه مرارا ولم ترد ذلك اليوم ويريد ردها  
 الى منزله فهل اذا سكنها في دار من دور البلد غير منزله لا يقع عليه الطلاق (أجاب)  
 حيث أراد بالردة الى منزله وردتها الى دار من دور البلد أو غيرها فلا يقع عليه  
 طلاق ويدن الرجل ولكن لا ترد الى داره حتى يمضي الحول الى مثل اليوم الذي  
 حلف فيه ثم ترد الى منزله والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل تنازع  
 مع زوجة أخيه فقال على الطلاق بالثلاث ما أشاركك في سنتي ولكن يقع في القرى  
 اتفاق هذا يضع من عنده بذراو يزرعه وهذا يضع كذلك يزرعه ويسمون ذلك  
 شركة فهل اذا وقع ذلك بين الرجل والمرأة أو ولادها لا يقع على الخالف طلاق  
 (أجاب) الشركة الشرعية أن يخطأ البذر جميعا ثم يزرع منه وهذا هو محل

مطلب رجل قال لزوجته  
 بالطلاق الخ

مطلب في أختين تشاجرتا  
 فقال الخ

مطلب رجل تخاصمت  
 زوجته مع أمه الخ

مطلب رجل خرجت  
 زوجته غضبي الخ

مطلب رجل تنازع مع  
 زوجته الخ

اليمن عند الاطلاق لان الحلف على العقود يحمل على الصحيح منها وأما ما ذكر  
فليس شركة شرعية فلا يقع على الحالف طلاق بما ذكر ويحترز في هذه السنة  
من الشركة الشرعية المذكورة والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته  
ولها بنت فقال لها على الطلاق ان بنتك لا تدخل بيتي هذا والمحقة بالطلاق  
الثلاث فما الحيلة المخلصة له (أجاب) لا يخفى أن البيت محل البتة والظاهر  
تناوله للبيت الذي هو فيه لوجود الإشارة فإذا انتقل منه لمحل آخر فلا يقع عليه  
طلاق اذا دخلت البنت في البيت الاول والله أعلم (سئل) عن رجل خرجت  
زوجته بغير اذنه فتبعها ليردها فلم ترجع فقال لها في حال حديثه وحقاقته وروحي  
طالقة بالثلاث فما الحكم في ذلك (أجاب) الذي صرح به ابن حجر في الفتاوى  
أن روي طالقا كناية ولا يقع بها الابنية الا بقاء فان لم ينو به الا بقاء فلا وقوع  
أصلا وان نوى به ذلك جاء فيه الأوجه الثلاث في أنت طالق طالقا لأنه لما نوى بروحي  
الطلاق كان بمعنى أنت طالق فلم أن يجزى فيه حكمه الا أني وهو على العمد عند  
الشيخين وغيرهما عدم الوقوع حالا بل ان طلقها غير بائن وقعت طالقة ثانية والا  
لم يقع شيء وان لم ينو به لم يقع بطلاق شيء وبرهن على ذلك بأدلة كثيرة ولا يضر  
في مسئلتنا زيادة المساء في طالقة لانها بمعنى طالقا وهي حال والمعنى روي في حال  
كونك طالقا والحال أنها غير طالقة فان وقع عليها طالقة وقد نوى بروحي ايقاع  
طلاق وقعت ثانية وهما لم ينو فلا يقع عليه شيء بما ذكرنا علم فان قيل هذا رجل  
أوقع الضائق الثلاث على زوجته فلم يفرق بينهما قلنا نص العلماء على عدم وقوع  
الطلاق لاسيما العصمة محققة واللفظ محتمل فلا نزاع المحقق بالمحتمل لانه يلزم عليه  
محدور كبير وهو أنك حرمت المرأة على زوجها وهي لم تحرم وزوجته الا آخر وهي  
لم تحمل له فتكونان عمت بذلك كالشياطين الذين يفرقون بين المرء وزوجه فأتى  
الله ولا تكن من المنافلين والله أعلم (سئل) في رجل له أخ فقال له ان لم تملأ  
بيت زوجتك والاطلاق فقال له تكون طالقا في حال حديثه وغضبه فهل يقع عليه  
طلاق (أجاب) ان نوى بما ذكر طلاقا وقع عليه طلقة رجعية فله مراجعتها  
والا فلا يقع عليه شيء وعلى كل حال لا تحرم عليه والله أعلم (سئل) في رجل  
تساخر مع أب زوجته فقال على الحرام اني ان رأيت صهرى دخل بيتي لا أطلقن  
امراته قاصدا بذلك بنته ففعل فهل اذا دخل صهره بيته يلزمه طلاق زوجته والحالة  
هذه (أجاب) المصريح به عندنا أن المعقول عليه اللفظ اذا لم تكن قرينة تصرف  
عنه ولا يحمل بالنية ولا بد من دال على الزوجة من اسمها أو ضميرها أو خطابها

مطلب رجل تنازع مع  
زوجته ولها بنت الخ

مطلب رجل خرجت  
زوجته بغير اذنه الخ

مطلب رجل له أخ فقال له  
لم تملأ الخ

مطلب في رجل تساخر مع  
أب زوجته الخ

وهنا لم يوجد منه ما يدل عليها فلا يقع عليه طلاق لما ذكره ولأن الحرام كناية  
 طلاق فلا بد من نية الإيقاع على أنه لو صرح باسم زوجته فقال على الحرام أن  
 رأيت صهرى دخل دارى لأطلقن زوجتى لا يلزمه طلاق زوجته لأن الطلاق  
 لا يخلف به ولا به وعد لا يلزم الوفاء به فلا يقع الطلاق من ثلاثة وجوه عدم ذكر  
 الزوجة وعدم صراحة الصيغة وكون الطلاق لا يخلف به والله أعلم (سئل)  
 فى رجل تشاجر مع زوجته فقال لها تارك طالق طالق فما الحكم الشرعى فى ذلك  
 (أجاب) لا ريب أن هذه الصيغة كناية طلاق ولا بد فى الكناية من نية الإيقاع  
 فان نوى الرجل إيقاع طلاق عليها بما ذكره وقع طلقتان وتبقى معه بطلقة ان لم يكن  
 سبق منه طلاق وان لم ينو فلا يقع عليه ما بذلك ولا طلقة والله أعلم (سئل)  
 فى رجل تشاجر مع زوجته فقال فى حال حدته وغضبه تكرر ثلاث طلقات الى  
 يوم القيامة من غير أن يصد وقوع الطلاق حالا فهل يقع عليه الطلاق بهذه الصيغة  
 (أجاب) لا ريب أن ما ذكره كناية ولا بد فى الكناية من نية الإيقاع مع نية  
 استعمال اللفظ لعناه ولو احتف بالكناية قرأ ثلاثا فلا بد فيها مما ذكره فحيث لم ينو  
 الرجل إيقاع الطلاق بما ذكره فلا يقع عليه طلاق لانه كناية والله أعلم (سئل)  
 فى رجل تشاجر مع أمه وأهل بيته فى أمر الدجاج فقال على الطلاق ما عاد يتربى فى هذه  
 الدار دجاج ومضى مدة والدجاج فيها العدم الوصول الى من يعلم منه حكم هذا اليمين  
 فما الحكم فى ذلك (أجاب) لا ريب أن مثل هذه الصيغة وقع فيها خلاف من  
 حيث الصراحة والكناية ورجح ابن حجر فى موضع أنها كناية فان كان الحالف  
 أطلق بأن لم ينو إيقاع الطلاق على زوجته فلا وقوع عليه فان نوى ذلك وأراد أنه  
 ما عاد يتربى فى داره فلا وقوع أيضا وكذلك اذا لم ينو ولم يعلم الحكم لاعتقاده عدم  
 الوقوع بذلك فان نوى إيقاع الطلاق على زوجته عند وجود التريية وأراد أن  
 الدجاج الموجود لا تبقى فى الدار وبقيت وعلم الحكم واستمر وقوع الطلاق الثلاث  
 عليه هذا ما تحرر فى هذه المسئلة والله أعلم (سئل) فى رجل تخاصم مع  
 زوجته فقال لها روجى طالق من اليوم الى مثل اليوم يريد بذلك حولا قاله فى حال  
 حدته وغضبه فاصد بذلك تحريمها حولا فما الحكم (أجاب) حيث نوى تحريم  
 عينها ووطئها أو أطلق فلا تحريم عليه بل عليه كفارة يمين فيتخير بين ثلاثة أمور  
 اما عتق رقبة مؤمنة سالمة من العيب واما اطعام عشرة مساكين واما كسوتهم  
 فان عجز صام ثلاثة أيام والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل قال على الطلاق  
 بالثلاث ما أدخل هذه الدار فهل من حيلة فى دخولها مع عدم الوقوع عليه

مطلب رجل تشاجر مع  
 زوجته فقال لها الخ

مطلب فى رجل تشاجر مع  
 زوجته الخ

مطلب فى رجل تشاجر مع  
 أمه وأهل بيته الخ

مطلب فى رجل تخاصم  
 مع زوجته فقال لها الخ

مطلب رجل قال على  
 الطلاق الخ

(أجاب) عبارة الرمي عطفًا على علق بمسئيل أو بدخوله أى علق الطلاق مثلاً  
بنصود دخوله فحمل ساكتاً فادرا على الامتناع وادخل لم يحسن أى لأن دخوله تابع  
للحامل بخلاف الدابة لوركبها ودخل وقد حلف لا يدخل لأن فعلها منسوب إليه  
والله أعلم

### \*(كتاب الرجعة)\*

(سئل) عن رجل طلق زوجته طلقة ثم تركها ومضى لها قرآن ثم سئل عنها  
فقال هي طالق بالثلاث فهل له مراجعتها (أجاب) ليس له مراجعتها لأن  
الرجعية زوجة يلحقها الطلاق قال الشافعي الرجعية زوجة في خمس آيات من  
كتاب الله تعالى آية الارث والطلاق والايلاء واللعان والظهار بل قال البلقيني  
أنها زوجة في ستة عشر آية والله أعلم (سئل) في رجل وقع عليه طلقة فهل له  
مراجعة زوجته قبل انقضاء العدة وهل تتوقف المراجعة على رضى الزوجة  
(أجاب) نعم له مراجعتها بإجماع المسلمين لقول امامنا الشافعي رضى الله عنه  
الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله عز وجل بل قال البلقيني وجدها زوجة  
في ستة عشر آية من كتاب الله عز وجل ولا تتوقف الرجعة على رضى الزوجة  
اجماعاً لما علمت ولقوله تعالى الرجال قوامون على النساء ولقوله صلى الله عليه وسلم  
العمر لما طلق ابنه عبد الله زوجته مرة فليراجعها ولم يسأل صلى الله عليه وسلم  
عن رضى الزوجة وعدمه ولأن ترك الاستفصال في وقائع الاحوال لا ينزل منزلة  
العموم في المآل والله أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها فلاناً ثم زوجت  
لاخر محلاً لها ولم يحصل منه وطء ثم طلقها الثاني فهل تحل لزوجها الاول (أجاب)  
لا تحل للاول الا اذا حصل من الثاني وطء لها بأن غيب حشفته في قبلها في نكاح  
صحيح ويطلقها وتنقض عتدها ويعقد له عليها ثانياً والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*(كتاب الايلاء)\*

(سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها على الطلاق ما أبيت معك في بيت  
ولا أجامعك في سنتي فما الحكم اذا بات أو جامع (أجاب) هذا ايلاء فان بات معها  
في بيت وقع عليه طلقة وكذلك ان جامعها وقع عليه طلقة أخرى فيقع طلقان وله  
مراجعتهما وتبقى معه بطلقة ان لم يكن وقع منه طلاق قبل ذلك والله أعلم (سئل)  
في رجل قال لزوجته على الطلاق لا أجامعك في هذه السنة وسأبها قاراجعها مرتين  
ماذا يترتب عليه (أجاب) اذا وقع من الرجل جماع في هذه السنة المحلوف  
عليها باتت منه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وأما المرأة فتصبر عليه أربعة أشهر

مطلب (كتاب الرجعة)  
رجل طلق زوجته طلقة الخ

مطلب في رجل وقع عليه  
طلقة الخ

مطلب في امرأة طلقها  
زوجها الخ

مطلب كتاب الايلاء  
وفي رجل تنازع مع زوجته  
الخ

مطلب في رجل قال  
لزوجته على الطلاق الخ

ولا يضرب قاض ثم ترفعه اليه وتطالبه بحقوقها فان جامع بانت منه أيضا وان امتنع  
طلق عليه القاضي طلاقه وتبين بها في هذه الحالة وذلك بسؤالها والله أعلم  
\*(كتاب الظهار)\*

مطلب كتاب الظهار  
ورجل تنازع مع زوجته  
الح

(سئل) عن رجل تنازع مع زوجته فقال لها ان رحى دار ابيك تكونين مثل  
أمي فاصدا منعهما فقط ثم توجهت لبيت عمها فأخذها أبوها قهرا فإذا يترتب عليه  
(أجاب) هذه كناية ظهار محتملة مثل أمه في الحرمة أو مثل أمه في التعظيم فان  
لم يقصد حرمة فلا شيء عليه ولا فعليه كفارة ظهار ان ذهبت غير مكرهة والا فلا  
شيء عليه أيضا والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أخيه في شأن غنم له  
فيها شركة فقال لأخيه ان كان مالي في هذه الغنم تكون زوجتي مثل أمي ما أشرح  
معها والحال أن له فيها ونوى بذلك الظهار فالواجب عليه شرعا (أجاب) حيث  
قصد تشبيه زوجته بأمه في الحرمة عليه وسرح مع الغنم وله فيها فعليه كفارة ظهار  
وهي عتق رقبة مؤمنة خلية عن عيب مبيع يخل بالعميل بلا عوض فان عجز عن  
العتق صام شهرين متتابعين فان عجز عن الصوم لمرض أو مشقة ملك ستين مسكينا  
أهل زكاة مداما ما الله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها  
تكونين مثل أمي وأختي محرمة علي فبالبزمة في ذلك شرعا (أجاب) حيث  
قصد جعل زوجته مثل أمه في حرمة الوطء واستمتع وأمسكها زنا يسعه فراقها ولم  
يفارقها صار عاندا ولزمتة الكفارة صام شهرين ولاء فان عجز عن الصوم لمرض بدوم  
شهرين ظنا المشقة شديدة ملك ستين مسكينا أهل زكاة مداما ما الله أعلم وعثمانية  
وعشر وزن درهما وأربعة اسباع درهم فان لم ينو ما ذكر فلا شيء عليه والله أعلم  
(سئل) في رجل تنازع مع زوجته في حال مرضه وشدة فقال تروح تكون  
مثل أختي حورية أنها لا ترد إلى مثل اليومين من دار أدلها فالحكم الشرعي  
(أجاب) حيث لم ينو تحريم زوجته بان أطلق لا يلزمه شيء لان مجموع ما ذكر  
كناية وهي لا يقع بها شيء الابنية والمرض وشدة قريبة على ذلك فان نوى تحريم  
عينها وردت قبل مثل اليوم المراد له فعليه كفارة ظهار عتق رقبة والا صوم ستين يوما  
متتابعة والا اطعام ستين مسكينا والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع  
زوجته فقال لها تكودين علي مثل أخواتي الى من راحليس فالحكم الشرعي  
في ذلك (أجاب) لا ريب ان تكودين مصارع وهو من أفعال المقاربة فبني  
ذلك أن الروجة تقارب في المسافة قبل أخوات الحالف وهذا محتمل لان تكودين

مطلب رجل تنازع مع  
أخيه الح

مطلب رجل تشاجر مع  
زوجه فقال لها الح

سئل رجل تنازع مع  
زوجه في حال مرضه الح

كتاب رجل تنازع مع  
زوجه

مطلب رجل قال لزوجه  
الح

مطلب رجل تنازع مع  
زوجه الح

مطلب رجل تشاجر مع  
أهل زوجته الح

مطلب رجل تنازع مع  
زوجه الح

مطلب رجل تخاصم مع  
زوجه الح

مطلب رجل قصدت  
زوجه الح

مطلب كتاب الكفارة

مثل الاخوات في التكريم أو في التحريم فالظاهر أنه لا يلزم الحالف شيء  
وان نوى بذلك تحريمها لان المعنى فيه أن الزوجة تقارب الاخوات في المستقبل  
في الحرمة ومن قارب المحرم ليس محرماً والله أعلم (سئل) عن رجل قال  
لزوجه تكونين مثل أمي ماذا يترتب عليه شرعاً (أجاب) ان أطلق ولم ينو شيئاً  
في هذه الصورة فلا شيء عليه والا ان نوى الظهار بمعنى أن يحترمها عليه مثل أمه  
وعا، فعليه كفارة ظهار وهي اعتناق رقبة مؤمنة فان عجز صام شهرين متتابعين  
فان عجز مالك ستين مسكيناً مدام من أهل الزكاة والله أعلم (سئل) في رجل  
تنازع مع زوجته فقال لها تكونين مثل أختي الى مثل اليوم يعني من الاسبوع  
فهل اذا مضى الاسبوع ولم يقربها الا يلزمه شيء والحال أنه حلف بينا معظمه  
أنه ما أراد الا الاسبوع (أجاب) حيث مضى الاسبوع ولم يبطأ زوجته وأراد  
ذلك وكل الى دينه لان ذلك صالح للحول والاسبوع والشهر فلما أراد الاسبوع  
صدق بيمينه فلا يقرب زوجته الا بعد أن يمضي الاسبوع والله أعلم (سئل)  
عن رجل تشاجر مع أهل زوجته فقال تكفون محرمة على مثل أمي وأختي من  
اليوم الى اليوم فاصدق تحريمهما من ذلك اليوم الى مثله من الجمعة القابلة فما الحكم  
في ذلك (أجاب) هذا اللفظ يصلح للطلاق والظهار وله ما بالنية فان نوى تحريم  
عينها أو محو كوطئها أو فرجها أو رأسها أو لم ينو شيئاً فلا تحرم عليه وعليه كفارة  
يمين كما يؤخذ ذلك من عبارة المنهج والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع  
زوجه فقال لها تكونين مثل صغية يعني بنته وأطلق فما الحكم الشرعي  
(أجاب) هذا اللفظ كناية ظهار لانه يحتمل التحريم والكرامة فحيث ان الزوج  
أطلق فلا شيء عليه ولا تحرم عليه زوجته والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم  
مع زوجته فقال لها تكونين مثل أختي ولم يقصد شيئاً فهل عليه شيء (أجاب)  
هذا كناية ظهار لانه لم ينو ولا غيره وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل  
قصدت زوجته أن تتوجه لجهة الشرق فقال لها حرام على اني لألحقها مشرقاً مثل  
أمي وأختي ولم يقصد شيئاً بل قاله في حال حديثه وغضبه فما الحكم الشرعي في ذلك  
(أجاب) لا ريب أن هذه ليست يمين ظهار ولا طلاق لانه حرم عليه عدم الحقوق  
وهذا مباح والمباح لا يحرم حتى لو قصد الظهار لانه لم يحرم الزوجة ولا ذكرها ولا  
ذكر ما يدل عليها فهو من لغو القول والله أعلم

\*(كتاب الكفارة)\*

(سئل) عن كفارة اليمين هل مخيره أو مرتبه (أجاب) هي مخيرة في الابتداء



بين خصال ثلاثة أحدها عتق رقبة مؤمنة الثاني تملك عشرة مساكين كل  
مسكين مدام جنس الفطرة الثالث تملكهم مسمى كسوة مما يعتاد لبسه ولو  
ملبوسا لم تذهب قوته ولم يصلح للدفع له كقميص صغير وعمامة وازارته  
وسراويله لكبير فان عجز عن ذلك صام ثلاثة أيام ولو متفرقة ومرتبة في الانتهاء  
على ما ذكره الله أعلم (سئل) هل تنكّر الكفارة (أجاب) اعلم أن  
المخوف عليه تارة تعدد مثل والله لا أكلم زيدا وأدخل الدار وأكلم عمرا وتارة  
لا تعدد فتتكرر في أيمان القسامة وفي اليمين الغموس ومنها أيمان اللعان  
وفي تعدد الترك في نحو لا سلن عليك كلما مرت عملا بفضية كلما وفي لا عطينك  
كذا كل يوم بخلاف تنكّر برها في نحو لا أدخل الدار وان تفاصلت ما لم يتخلها  
تكفير وما عدا ذلك لا تنكّر والله تعالى أعلم

مطلب هل تنكّر  
الكفارة الخ

\*(كتاب اللعان)\*

(سئل) عن اللفاظ التي تقع بين الناس في معرض القذف فهل هي صريحة  
أو كناية أو غيرها (أجاب) اعلم أن اللفظ الذي يقع في معرض العسر صريح وهو  
ما لا يحتمل غير القذف كزيت ولومع قوله في الجبل ويأراني ويأزانية وزنادك  
أو فرجك أو بدنك وكرمي يا بلال حشفة أو قدرها من فأقدها بفرج محرم أو يا بلال  
ذلك بدبر ولا بد من الخنثى من قوله له زنا فرجك أو أو لمحت بفرج محرم أو لمج فيك  
بفرج محرم وقوله لولد غيره لست ابن فلان اللم في لعان ولم يستلحق وكناية وهي  
ما وضع للقذف واحتمل غيره معه كزناات وزناات في الجبل بالله من فهم ما أو زنايداك  
أو رجلك أو عينك أو يا فاسق أو يا فاجر أو يا فاسقه وأنت تحبين الخلو أو لم أجدهك  
بكراسواء قاله لزوجته أم لغيرها ولعربي يأنب على نسبة للأنباط والقذف فيه لأم  
الخطاب ولولده لست ابني وتعريض وهو ما لا يهمل منه القذف من لفظه وإنما  
يستفاد من عرض الكلام وناحيته كيا ابن الحلال أو أنا لست بزنا وأبي ليس بزنا  
أو أمي ليست بزانية أو لست بقحبة فليس شيء من العماطة قذفا وان كان يفهم  
منه الدم والسب وهذا يستعمله كثير من الأدباء إلا أن فيه اثما وحرجا من حيث  
الشرع إذا قصد به الإيذاء والله أعلم (سئل) في رجل سب رجلا من أعيان  
الناس وذوى الأعراض شريفا من آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس  
في القلعة بغير وجه شرعي وقذف في حقه بأقوال قبيحة وألفاظ شنيعة وضربه على  
رأسه فماذا يلزمه وما يترتب عليه أفيدوا الجواب وانصحووا الخطاب (أجاب)  
إذا نسبته لشيء من المعاصي غير الزنا اقتضى ذلك التعزير وحده معلوم وأما إذا

كتاب اللعان  
مطلب اللفاظ التي تقع  
بين الناس الخ

مطلب رجل سب رجلا  
من أعيان الناس الخ

نسبته الى الزنا بألفاظ صريحة أو كناية ونوى بها القذف حد حد القذف وقدره ثمانون جلدة بنص الكتاب العزيز والحبس في القلعة بغير وجه شرعي يقتضى التعزير لان فيه اهانة للمسلم الشريف والله أعلم

﴿كتاب العدد﴾

(سئل) في بنت تزوجت بزواج ثم مات الزوج قبل أن يدخل بها فهل تلزمها العدة وإذا تزوجت قبل انقضاء عدتها هل هذا النكاح صحيح (أجاب) نعم يجب على المتوفى عنها زوجها عدة ولولم توطأ لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فيجب على المرأة المذكورة التربص أربعة أشهر وعشرة أيام ثم لها بعد ذلك التزوج فالحق قبل انقضاء عدتها باطل لان شرط النكاح خلوة المرأة عن العدة والله أعلم (سئل) عن عدة المتوفى عنها زوجها ماهي (أجاب) ان كانت حاملا من الزوج فبوضع الحمل والابان لم تكن حاملا أو لم توطأ أو كانت حاملا من زنا كزوجة صبي أو مسح أربعه أشهر وعشرة من الايام بلياليها هذا ان كانت حرة ولغيرها ولو مبهضة كذلك أى حائل أو حامل من ذكر نصفها وهو شهران وخمسة أيام بلياليها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا وفيه من يشهد أن بينهما رضاعا محرما فإذا ثبت ذلك ومات فهل لها عدة وفاة إذا لم يدخل بها (أجاب) حيث ثبت بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة بأن الرجل العاقد على البنت الذي لم يدخل بها أنه رضع ممن يحرمها عليه خمس رضعات يقينا حرمت عليه ولم يصح النكاح وإذا مات فلا عدة عليه لعدم الزوجية والله أعلم (سئل) في امرأة ذات بعل سافر بعلمها ولم يترك عندها نفقة فرفعت قصتها الى حاكم الشرع فحكم لها بالفسخ وكتب بذلك حجة شرعية والحرمه تحيض فكم تكون مدة الحيض (أجاب) ان وقع الفسخ وهي طاهر فعدتها ثلاث اطهار ويحسب لها الطهر الذي وقع الفسخ فيه وان وقع في الحيض فباطهار بعده ثلاثا ثم بعد ذلك لها عده النكاح والله أعلم (سئل) في امرأة مات زوجها وله نحو خمسة عشر يوما ويدي بعض من لا خلاق له أنه تزوجها ولا يعلم حالها من حمل وغيره فهل يصح هذا النكاح (أجاب) هذا النكاح لا يصح الا أن ياجماع المسلمين لنصر القرآن المجيد الذي لا خلاف فيه عند أحد من العلماء ويحرم التصريح بخطبتها الا أن أيضا ويجب الصبر الى انقضاء العدة اما بالوضع للحمل ان كانت حاملا والا فالى مضي أربعة أشهر وعشرة أيام وبعد ذلك يصح لها بالخطبة ويعقد عليها النكاح

كتاب العدد

مطلب بنت تزوجت  
بزواج

مطلب عدة المتوفى عنها  
زوجها الخ

مطلب رجل تزوج بنتا  
وفيه من يشهد الخ

مطلب امرأة ذات بعل  
مسافر الخ

مطلب امرأة مات عنها  
زوجها الخ

والله أعلم (سئل) في امرأة مع رجل لها معه نحو سبع سنين لم يقربها ولم يحصل  
لها منه نفع فهل اذا فسخ بمقتضى له شرعاً أو طلقها فحل لآخيه ولا يحتاج الى عدة  
(أجاب) نعم فحل لآخيه من غير خلاف واذا لم يكن حصل منه وطء لها فلا عدة  
عليها لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة  
تعتدنهن والله أعلم (سئل) في بنت تزوجت ودخل بها زوجها وهي صغيرة  
ومكثت عنده نحو ثمان سنين ثم توجهت لآهلها ومكثت عندهم نحو سنتين ثم  
طلقها وتزوجت قبل انقضاء عدتها فهل لها عدة وما حكم النكاح الواقع (أجاب)  
حيث حصل من الرجل الا قول ادخال حشفة أو قدرها أو دخل منيه المحترم فلها  
عدة فالنكاح الواقع قبل انقضاء العدة باطل ولو فرضنا بيقن براءة زوجها لان الغالب  
على أحوال العدة التعبد فيجب على الرجل اجتنابها حتى تهضى عدتها اما  
بالاشهران لم تحض أو بالأقراء ان كانت ممن تحيض فان تزوجت به أو بغيره  
احتاجت لعدة أخرى لو طء الشبهة ان كان وطئ الزوج الثاني والا فلا والله أعلم  
(سئل) في رجل عقد على بنت وطلقة قبل الدخول بها فهل لها أن تزوج حالا  
ولا عدة عليها (أجاب) قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات  
ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدنهن فلها هذه المرأة  
أن تزوج حالا لانها لا عدة عليها المانص الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل  
توفي في مكة المشرفة ثم ثبت موته في بيت المقدس وله زوجة هل تعتد من يوم الموت  
أو من يوم الشبوت (أجاب) العدة معتبرة بوقت الموت حتى لو لم تعلم بها المرأة حتى  
مضت العدة سراء كانت عدة وفاة أو فراق قال في المنهج وشرحه الشيخ الاسلام  
ولو تركت احداً أو أوسكن في كل المدة أو بعضها وان لم يبلغها وفاة زوجها الا بعد  
المدة انقضت بعصمها عدتها وان عصمت هي أو وليها بترك الواجب عند العلم بحرمته  
اذا العبرة في انقضائها بانقضاء المدة والله أعلم (سئل) في امرأة ولدت ثم طلقها  
زوجها بعد الولادة فهل تعتد بثلاث حيضات أو بالاشهر فان قتم تعتد بالحيض فهل  
تجب عليه الدقة حتى تحيض لان عادة من ولدت أن لا تحيض مادامت ترضع وهل  
القول قولها في الحيض مع عيبتها أم لا (أجاب) لا ريب أن عدة هذه المرأة حتى  
سبق لها الحيض بالأقراء وان طال الزمن ما لم تصل لسن اليأس وهو معلوم ولا يكن  
مذهب الشافعي المفارقة لا فقه له وانما لها السكنى قال في المنهج وشرحه فجب  
سكنى لمعتدة ففرقة بطلاق أو فسخ أو ووات لقوله تعالى في الطلاق أسكنوهن من  
حيث سكنتم من وجدكم وقيدس به الفسخ بأنواعه بجماع ففرقة النكاح في الحياة

مطلب امرأة رجل لها  
معه سبع سنين الخ

مطلب بنت تزوجت  
ودخل بها الخ

مطلب رجل عقد على  
بنت وطلقها الخ

مطلب رجل توفي في مكة  
المشرفة الخ

مطلب امرأة ولدت ثم  
طلقها الخ

وقد صدق المرأة في دعوى بقاء العدة لان ذلك لا يعرف الا منها وفي كتب الحنفية ما في العدة وعبارة الفتاوى الرحيمية (سئل) عن امرأة ممن تحيض طلقها زوجها عقب الولادة وهي مرضعة فأنكرت بعد مضي مدة شهرين رؤية الحيض فهل القول لها وبم تنقضي عدتها وهل لها النفقة أجاب القول لها مع اليقين ولها النفقة حتى تصير بانقضاء العدة بالحيض أو تصير آيسة وسن اليأس خمس وخمسون سنة وان أقام الزوج بينة على إقرارها بانقضاء العدة بالحيض سقطت نفقتها والله أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت عقد استحباب ثم قتل فهل عليها عدة ولا تزوج الا بعد انقضاء عدتها (أجاب) نعم عليها عدة وفاة أربعة أشهر وعشرا قال في المنهاج وشرحه لابن حجر عدة حرمة حامل بوضع حمل وبحمل لا يلحق الزوج ذا العدة كما يعلم مما يأتي لوفاة زوج وان لم توطأ للصغر أو غيره وان كانت ذات اقراء أربعة وقد وقع لما فتوى قبل ذلك بهذه وهذا فلا يعمل بها لان نظرا لانتقل من عدة الوفاة لعدة الطلاق وجزا الله خيرا من نهبنا عليه والحمد لله تعالى لم يعمل بها وسبب ذهولنا في ذلك الجحالة من السائل فاستخرجنا الآية ووقع في ظننا المساواة بين الطلاق والوفاة وغفلنا عن المنقول وحمل من لا يغفل حكم أئمة أجلاء وقع منها مثل ذلك وأكثر من ذلك والله تعالى أعلم

### \*(كتاب الرضاع)\*

(سئل) في أختين وزن وأمنة أرضعت وزن أولاد آمنه الا بنتا لم ترضع ولو وزن ابن لم يرضع من آمنه فهل له أب يأخذ بنت آمنه التي لم ترضع من أمه (أجاب) نعم يجوز لابن وزن الذي لم يرضع من آمنه أن يأخذ بنتها التي لم ترضع من أمه وان كان أخواتها رضعن من أمه فغاية الأمر أنه أخذ أخت أخيه من الرضاع والله أعلم (سئل) في رجل أخبرته أمه أنه أرضع من امرأة مرة أو مرتين ولم يتحقق المقدار والحال أن المرضعة تنكر ذلك فهل يحرم عليه بنت المرضعة المذكورة (أجاب) ما ذكر من اخبار الأئمة لا يؤثر في التحريم شيئا ولو وافقتها المرضعة المذكورة لانه لا يحصل التحريم الا بخمس رضعات يقينا مع شروط أحرز كورة في محلها والله أعلم (سئل) في رجل له بنت أخ يريد أن يأخذها لولده فادعى أبوها أنها رضعت من أم الولد رضعة والا ثم تنكر ذلك فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر فلا يثبت بينهما ما تحريم لانا لا نحترم رضعة واحدة وانما يحصل التحريم بخمس رضعات عرفا يقينا وأيضا الرجل الواحد لا يكفي في الشهادة في الرضاع كما هو معلوم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرضعت طفلا ولها

مطلب امرأة ممن تحيض  
طلقةها زوجها عقب  
الولادة الخ

مطلب رجل عقد على  
بنت عقد استحباب الخ

كتاب الرضاع  
مطلب أختان أرضعت  
كل منهما أولاد الاخرى الا  
بنتا وولدا الخ

مطلب لو أخبر رجل أنه  
أرضع من امرأة فهل يحرم  
عليه بنتها الخ

مطلب ادعى الأب ان  
بنته رضعت من أم الزوج  
والأم تنكر الخ

بنات وأولاد ذكور فهل يحرم من عليه جميعا وهل أخوته يحل لهم بناتها وهل أولادها يحل لهم أخواته (أجاب) أعلم وفق الله تعالى أن الولد إذا رضع قبل بلوغ الحولين خمس رضعات عرفا يقينا صارت المرأة المرضعة له أمه وزوجها أباه وأولادها الذكور أخوة له والإناث أخوات له سواء كن قبله أو بعده أو معه فجاءه سبع أولاد هذه المرأة المرضعة حرام على هذا الرضاع السابقات عليه واللاحقات له وأما أخوته الذين لم يرضعوا منها فلا تحرم هذه المرضعة عليهم ولا بناتها يحرم عليهم ولا أولادها الذكور التزويج بأخوات هذا الرضيع والله أعلم (سئل) في امرأة تدعى أمها أرضعت فلان ثلاث رضعات وأمها فائلة بذلك فهل تحرم بنتها عليه (أجاب) الرضعات الثلاث عندنا لا تحرم وإنما يحرم الخمس رضعات يقينا على أنه لا يكفي قول المرأتين في مثل ذلك ومع هذا صار المحل فيه شبهة فالأولى بالرجل أن لا يتزوج بهم بالاختلاف العلماء في ذلك ولقوله صلى الله عليه وسلم لم قال له أنزوج بفلانة التي قيل إن بيني وبينها رضاعا دعها أليس وقد قيل والحمد لله الحديركثير والله أعلم (سئل) في طفل رضيع عند أمه تطلب زيادة على أجرة مثل الرضاع فهل إذا وجدت متبرعة برصاعه أو من ترضى بأجرة المثل يؤخذ من أمه ويوضع تحت يد المتبرعة أو من ترضى بأجرة المثل (أجاب) حيث وجدت المتبرعة أو من رضىت بأجرة المثل أو دونها ولم ترض إلا أم الأبأكثر من ذلك قدمت المتبرعة أو من رضىت بالأقل من الأم هذا صريح كلامهم في الرضاع ومثل ذلك في الحضانة كما صرح به ابن قاسم في الحواشي وإن كان أبو ذرعة بحث خلافاً فقد رده ابن حجر قتأمل والله أعلم (سئل) في ولد رضع من زوجة عمه ولها بنت رضع معها ولها بنات آخر وللولد أخوة لم يرضعوا معها فهل للأولاد غير الرضيع أن يتزوجوا بنات هذه المرضعة لاخيه (أجاب) هذا الولد الرضيع من زوجة عمه خمس رضعات عرفا يقينا تصير المرضعة أمه وبناتها أخواته سواء ولدن قبله أم بعده أم معه وأمها أمه وأخواتها أخالاته رضاعا فتحرم عليه هي وبناتها مطاقا وإن سفلن وأمها وأخواتها وإن سفلن وحواشيها ومثلها زوجها وأما أخوات الرضيع الذين لم يرضعوا من هذه المرأة فلهم نكاح بناتها ونكاحها وأصولها وحواشيها والله أعلم (سئل) فيما يقع من الرضاع بين الأطفال والنساء فما حد الرضاع المحرم ومن يحرم به من النساء وإذا وقع عقد على من ثبت أن بينهما رضاعا محرم ما هل يثبت فساد (أجاب) حد الرضاع المحرم أن كل ولد رضع من امرأة حية بلغت سن الحيض خمس رضعات يقينا عرفية ورضع الولد وهي حي حياة مستقرة وكان قبل الحولين وحصلت الخمس

مطلب أم الزوج تدعى  
أنها أرضعت أمه  
النسبية تسكر الخ

مطلب إذا وجد للرضيع  
من يرضعه مجانا أو بأجرة  
المثل وكأنت الأم تطلب  
الزيادة يؤخذ منها

مطلب من رضع من امرأة  
حرم عليه بناتها إن كان  
ذكرا وأولادها الذكور إن  
كانت أنثى

مطلب ما حد الرضاع المحرم  
الح

وضعت في جوفه ولا يشترط الاشباع بل المدار على العرف المذكور فاذا وجد ذلك كله صارت المرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسرى الحرمة من الرضيع الى أصولهما أي المرأة وذو اللبن وأصولهما أمهاتهما وجداتهما وان علون وفروعهما ما وفرع المرأة بناتها سواء رضعن مع الولد أو وجدت قبله أم وجدت بعده لما علم أنها سارت أمه وبناتها أخواته وكذلك بنات بناتها وان سفلن وفروع ذى اللبن بناته كذلك وبنات بناته وبنات أولاده وحواشيهم أي المرأة وذو اللبن وحواشيهم أخواتهما فبسبب الرضا وتسرى الحرمة الى الرضيع وفروعه فقط دون أصوله وحواشيه فتصير أولاد الرضيع احفاداً لهم وأبائهم أجدادهم وأمهم جداتهم وأولادهم أخوته وأخواته وأخوة المرضعة وأخواتها أخواله وخالاته وأخوة ذى اللبن وأخواته أعمامه وعماته وقد جمع ذلك بعضهم في بيتين فقال

وينتشر التحريم من مرضع الى \* أصول فصول والحواشي من الوسط  
ومن له درالى هذه ومن \* رضيع الى ما كان من فروعه فقط

واعلم أنه يحرم من النسب سبع وهي الأم وهي كل أنثى ولدت أو ولدت من ولدت وبنت وهي من ولدتها أو ولدت من ولدتها وأخت وهي من ولدها أو ابناك أو أحدهما وبنت نخ وبنت أخت بواسطة أو بغيرها وعمة وهي أخت ذكر ولدك بواسطة أو بغيرها وخالة وهي أخت أنثى ولدت بواسطة أو بغيرها فهؤلاء يحرم من النسب ويحرم من الرضاع ورعا انتشار التحريم في الرضاع أكثر من النسب فمرضعتك ومن أرضعتها أو ولدتها أو ولدت أباً من رضاع وهو الفحل أو أرضعته أو أرضعت من ولدك بواسطة أو بغيرها أو رضاع فهذه ست أمهات لك من الرضاع وقس الباقي ويحرم عليك بالمصاهرة زوجة ابنك أو أهلك وأتم زوجتك وبنت مدخولتك فهذه أربع يحرم من بالمصاهرة ويحرم عليك من حيث الجمع كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع محرم لو فرضت أحدهما ذكراً حرم قما كحهما كأمراة وأختها وخالتها وعمتها وبنت أخيها وبنت أختها بواسطة أو بغيرها فتى عقد بين نحو أختين أو من ثبت رضاعها المحرم معه فهو باطل اتفاقاً للنص القرآن العظيم فيحرم على كل اثنتان ثلاث أمهات أمه نسباً وأمهم رضاعاً وأتم زوجته وثلاث بنات بنته نسباً وبنته رضاعاً وبنت زوجته وثلاث أخوات أخته نسباً وأخته رضاعاً وأخت زوجته جمعاً وثلاث بنات أخيه نسباً وبنت أخيه رضاعاً وبنت أخ الزوجة جمعاً وثلاث بنات أخت بنتها نسباً وبنتها رضاعاً وبنت أخت الزوجة جمعاً وثلاث عمات عماتك نسباً وعمتك رضاعاً وعمة زوجتك جمعاً وثلاث خالات خالك نسباً



ونحالتك رضاعا وخالة الزوجة جماعة هذه إحدى وعشرون امرأة يحرم من وإذا نظرت  
 للوسائط زاد العدد كثيرا على ذلك والله أعلم (سئل) في امرأة لها أخت ماتت  
 وخلفت بنتا وصار على الحى خوف من عدو فأخذت البنت أختها في حضنها ولم  
 تعلم أنها أرضعتها مع ولدها فهل لها أن تأخذ بنت أختها المذكورة لولد من أولادها  
 (أجاب) يجوز لكل واحد من أولاد هذه الأخت أن يتزوج بنت خالته المذكورة  
 لا بالأنحرى المحرم إلا بخمس رضعات يقينا فالواحدة عند الإمام الشافعى قدس الله سره  
 لا تحرم وكذلك لو كان خمس رضعات ولو كنهها غير متيقنة لا تحرم لقول عائشة  
 رضي الله عنها كان فيما أنزل الله عشر رضعات يحرم من فخص بخمس معلومات  
 فهذه الخمس هي التي تحرم والله أعلم (سئل) في امرأة أرضعت صغيرة على  
 ما هو شائع بين أهل محلها فان ثبت أن الرضاع محرم فهل تحرم هذه الصغيرة على  
 أولاد المرأة مطلقا وما حد الرضاع المحرم (أجاب) شرط الرضاع المحرم في الرضيع  
 أنه لم يبلغ حولين يقينا فلا أثر لذلك بعدها ولا مع الشك وشرط الرضاع كونه خسا  
 من المرأة يقينا فلا أثر لدونها ولا مع الشك والخمس ضبطها بالعرف فاعده العرف  
 رضعة فذلك وما لا فلا فلو قطع الرضيع اعراضا أو قطعت المرضة عليه تعدد الرضاع  
 وإن لم يصل منه إلى الجوف الاقطرة فاشاع بين العامة من أنه لا بد من الشبع  
 فباطل لا أصل له وإذا ثبت ما ذكره من أن المرأة المرضعة اما للرضيع وذو اللبن أباه  
 وتسرى المحرمة من الرضيع إلى أصولها وفروعها وحواشيها من نسبها ورضاعا  
 وسواء في فروع المرضعة وصاحب اللبن وحواشيها ما كان موجودا مع الرضيع  
 وما كان موجودا قبله وما يوجد بعده لانه صار أماله وأولادها أخوة وأخواته  
 ولهذا قالوا

مطلب إذا لم يتيقن المرأة  
 برضاع الولد فلا يثبت به  
 التحريم الخ

مطلب إذا ثبت الرضاع  
 بالشروع فما حد المحرم منه  
 الخ

وينتشر التحريم من مرضع إلى أصول فصول والحواشي من الوسط  
 أو بمن له در إلى هذه ومن رضيع إلى ما كان من فريعه فقط  
 وإنما أوضحنا ذلك لأننا رأينا وسمعنا من يغلط فيه والله أعلم (سئل) في صبي  
 رضع من امرأة رضاعا محرما ثم أنه كبر وأراد أن يتزوج من بنات المرضعة فهل له  
 أن يتزوج بهما وذلك باخبار المرضعة وقد وقع العقد (أجاب) حيث كان الرضاع  
 خمس مرات يقينا عرفا وكان قبل بلوغ الولد حولين صارت المرضعة اما للرضيع  
 فحرم عليه بناتها الموجودات قبل الرضاع وبعده ومعه لانها صارت أماله ولا يشترط  
 في الرضاع أن يكون مشبعا ولو قطرة خلافتوه هم العوام ذلك وهذا حيث ثبت  
 بالوجه اشترعى الرضاع أو صدق المرضعة ولا عبرة بالعقد لانه باطل وجرت عادة الله

مطلب لا يجعل لمن رضع  
 من امرأة خمس رضعات  
 الزوج بيناتها ما لم يقع الخ

في خلقه أن كل من والس وأخذ المحرمة عليه بالرضاع لا يبارك له فيها ولا يرى له منها ذرية وقد قال صلى الله عليه وسلم في نحو هذه الصورة دعها اليس وقد قيل فإن ثبت الرضاع حرمت شرعا والأفلاولى تركها للورع والله أعلم (سئل) عن رجل يقال له موسى رضع رضعا شرعيا من امرأة قال له غنمية ولها بنت يقال لها نصرة كانت معها قبل أن يرضع منها موسى ثم تزوجت نصرة وجاءت لها بنت فهل لموسى أن يتزوج بها (أجاب) لما رضع موسى الرضاع المحرم شرعا من غنمية صارت أمه وصار أولادها الموجودون قبله وبعده ومعه أخوات له وأخوات نصرة أخت موسى من أمه رضاعا وبنتها بنت أخيه رضاعا فلا تحل بنت نصرة لموسى اتفاقا والله أعلم (سئل) في امرأة لها أخ قالت أنها أوضعت مرة أو مرتين ثم أنكرت ذلك وحلفت أنها ما أرضعته ولا أخيه بنت ولها ابن تريد أن تأخذ بنت أخيها لابنها فهل ما ذكر يحرم بنت الأخ على ابن الأخت (أجاب) لا تحرم عندنا معاشر الشافعية إلا خمس رضعات يقينا عرفا فلا تحرم الرضعة الواحدة أو الرضعتان أو غيرهما سواء قررت الموضة أم أنكرت فلا تحرم بنت أخيها على ابنها بما ذكر والله أعلم (سئل) عن رجل أراد زواج بنت فقالت له أخته وامرأة أخرى أَرْضَعْتَهُمَا وَلَمْ يَبَيِّنَا مَقْدَارَ الرَضَعَاتِ فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي ذَلِكَ (أجاب) إن أخبرتا عن خمس رضعات عرفية وإن لم تكن مشبعة يقينا ومدة فهم أحرمت عليه لأنها بنت أخته وإن لم يصدقهما أولم تخبرا بالعدد المذكور بل بأقل أو سكتا لم تحرم عليه ولكن لا يجزئ الورع والله أعلم

### \*(كتاب الفقه)\*

(سئل) في رجل ساكن الرملة متزوج ببنت فاصرة دخل بها يريد أن ينقلها إلى بيت المقدس بإذن أبيها فهل حيث كان مأمونا عليها أو أوفاهما بمحل صداقها له ذلك (أجاب) نعم يجوز للرجل المذكور قبل زوجته ولو فوق مسافة القصر بشرط أمن الطريق وأن يكون مأمونا والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وأعسر بحال مهرها فهل لها طيب فسخ النكاح (أجاب) حيث ثبت أعسار الزوج عندها كم شرعي وهو انقاضي أو المحكم فلا بد من الرفع إليه فيمهل الرجل الذي هو الزوج ثلاثة أيام ولو بدون طلبه ثم يفسخ القاضي أو المحكم أو هي بإذنه صبيحة الرابع ثم إن لم يكن في المأجبة قاض ولا محكم ففي الوسيط لا خلاف في استقلالها بالفسخ والله أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته ولم يترك لها نفقة نفقة ولا مال له تنفق على نفسها منه فهل لها إذا وجدت شهودا وتشهد لها بنفقة

مطلب رجل رضع رضاعا  
شرعيا من امرأة فهل تحرم  
عليه بنتها أو لا الخ

مطلب امرأة لها أخ قالت  
إنها الخ

مطلب رجل أراد زواج  
بنت فقالت الخ

### كتاب النفقة

مطلب رجل تزوج امرأة  
وأعسر بحال مهرها الخ

مطلب رجل غاب عن  
زوجته ولم يترك لها نفقة  
الخ

زوجها وأما لا يملك إلا أن شيئاً ففسخ نكاحها (أجاب) حيث ثبت فقر الزوج  
عند ما حكم الشرع بشهادة الشهود والعدول وقولهم نشهد أنه فقير إلا أن يجوز  
لهم ذلك كان لحاكم الشرع أن يفسخ نكاحها أو يأذن لها ففسخ والله أعلم  
(سئل) في رجل عقد على بنت من أبيها وأدفع بعض صداقها ولم يدخل بها  
وتركها وذهب إلى بلدة أخرى فرفع أبوها أمرها للحاكم الشرعي وأقام بينة على  
اعسار الزوج ففسخ نكاحها ثم حضر الزوج المدكور وأقام بينة أن له مالا بالبلد  
ينفي بالصدق فهل والحالة ما ذكر يكون الفسخ باطلاً وإذا قلتم نعم وعقد عليها آخر  
فهل العقد صحيح أو باطل (أجاب) هذا الفسخ الواقع للنكاح الاقل باطل من  
وجهين أحدهما أنه لا بد في وجوب النفقة من التمكن وهو في الحاضر بعرض  
المطيق للوطى والمبالغ أو وليها إن لم تكن بالغاً في الغائب بمكاتبه القاضي له ووصول  
الخبر إليه فإن لم يكن معلوماً كتب القاضي لقضاء البلاد الذين ترد عليهم القوافل  
عادة وهنالم يوجد هذا الأمر الثاني حيث تبين أن له مالا بالبلد وإن لم تعلمه الزوجة  
ولم تقدر على الأخذ منه تبين بطلان النكاح الثاني كما اعتمد ابن حجر في العقد الواقع  
فانياً لا عبرة به والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر معلوم ودفع من  
المهر حصّة ثم غاب وفسخ عنه ما حكم الشرع بالاعسار من غير مكاتبه إلى قضاء  
البلاد ولا بحث عن أحوال الزوج لأنه لم يدخل بها ثم حضر الزوج وعرضت نفسها  
عليه فاعسر بباقي المهر فهل الفسخ الاقل باطل وهل إذا ثبت عند ما حكم الشرع  
اعساره بباقي المهر فهل يفسخ نكاحها وإذا لم يوجد فاقض هل يجوز التحكيم في هذه  
المسألة (أجاب) الفسخ الواقع من القاضي قبل دخول الزوج بالزوجه وقبل  
بحثه عنه ومكاتبته قضاء البلاد الذي هو فيها إن علم وإلى البلاد الذي ترد عليهم  
القوافل عادة باطل لعدم وجوب النفقة لأنها لا تجب إلا بالتكهن ولا تمكهن مع  
غميته وعدم البحث عنه فالزوجة باقية على ذمة الاقل ثم إن دفع لها باقي المهر فهي  
زوجته والارفعت أمرها إلى حاكم أو محكم وهو ما يرتضيه الخصمان فيصير حكمه  
كالقاضي يجب العمل به فإذا ثبت عند أحدهما اعساره بالمهر كله أو بعضه  
أو بالنفقة أمهله ثلاثة أيام ليتحقق اعساره ثم بعد الامهال يفسخ القاضي أو هي  
بأذنه صبيحة الرابع نعم إن لم يكن في الناحية قاض ولا محكم ففي الوسيط لا خلاف  
في استقلالها بالفسخ وأنه أعلم (سئل) في ولد غاب عن والده المعسر ولم  
يترك له ما نفقه عليه فهل للقاضي أن يأذن له في القرض ويصير ذلك دناً في ذمة الولد  
(أجاب) نعم للقاضي الاذن في الافتراض للوالد ويرجع على ولده بذلك لأن نفقة

مطالب رجل عقد على  
بنت من أبيها الخ

مطالب رجل تزوج امرأة  
بمهر معلوم الخ

مهر ولد غاب عن والده  
المعسر الخ

الوالد على الولد وان قدر على الكسب فلا يكلفه لانه ليس من المصاحبة بالمعروف  
 المأمور بها الواضطر للوالد الى الاذن وجب الاذن له لانه من ضرورة معاشه ويثاب  
 على ذلك وله أن يقتصر للوالد ويدفع له ذلك ويرجع على الولد كما نص عليه ائمتنا  
 متونا وشروحا والله أعلم (سئل) في بكر بالغ عقد عليها رجل فعرضت  
 نفسها عليه بأن يدفع ما بقي من صداقها ويتسلفها فامتنع من ذلك فهل تجب  
 مؤنتها عليه من عرض نفسها عليه (أجاب) نعم يجب لها من حين العرض  
 الكسوة والنفقة والمسكن وان لم يتسلفها ويكفي في العرض التمكين وهو ان تقول  
 المكلفة أو الصغرى أو وليهما متى دفعت المهر مكنت والله أعلم (سئل)  
 في ابنتين قاصرتين لهما أمان وعم فقير فهل يجب على أميهما كفالهما أو على العم  
 (أجاب) نفقة القاصرتين والقيام بهما بالحضانة الكبرى والصغرى واجب  
 على الأمين ليس على العم منه شيء وان كان غنيا كل ذلك حيث لم يوجد أب أو جد  
 والا كان ذلك عليهما أو على أحدهما حيث كان غنيا والله أعلم (سئل)  
 في نساء القسرى تكلفهن أزواجهن بحب حطب وطحن وحصيد وبحوذ ذلك من  
 الاعمال الشاقة فهل لهم ذلك (أجاب) لا يجوز ان يؤمن بالله واليوم الآخر  
 أن يكره زوجته على شيء من ذلك ولا غيره لان المقصود من النكاح الولد والوطء  
 وكف النفس عن المحرمات ودفع الشهوة وليس عليها من الاعمال شيء بل على  
 الرجل مؤنة طحن الحب والنخيز وان باعت الحب ويلزم الزوج مؤنة طبخ اللحم  
 في توابعه والآلة لطبخ كقدر ومغرفة وآناء وقصعة وللشرب ككوز وجرة والله  
 أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرازا واجا شرعيا واختلا بها خلوة صحيحة ولم يزل  
 بكارتها وغاب عنها وتركها بالانفقة وكسوة فهل والحالة هذه اذا رفعت أمرها الى  
 حاكم شافعي وطلبت منه فسخ النكاح يجيبها بذلك ولو لم يزل بكارتها وكفى الخلوة  
 الصحيحة أولا بد من ازالة البكارة ووطئها بالفعل ما الحلال (أجاب) ازالة البكارة  
 ليست بشرط في وجوب النفقة وانما الشرط التمكن فلما حصل وجبت النفقة بها  
 وكان حاضر افظاها وان غاب وشهد شاهدان أمه معسرالا ن ويجوز لهما هذه  
 الشهادة اعتمدا دعوى ما كان وثبت ذلك عندما كم الشرع كان لها بعد الامهال  
 ثلاثة أيام فسخ النكاح وللحاكم الشرعي فسخه أيضا والله أعلم (سئل)  
 في امرأة رفعت أمرها لهما كم حنفى ناب عن قاض فنصب رجلا شافعي ليفسخ لهما  
 النكاح فثبت اعسار الزوج الغائب بشهود عدول وأذن لهما في الفسخ بعد ثلاثة  
 أيام ففسخت فهل صح الفسخ أم لا لكون النائب لم يأذن له في خصوص استجابة

مطلب في بكر بالغ عقد  
 عليها الخ

مطلب في ابنتين قاصرتين  
 لهما أمان الخ

مطلب في نساء القسرى  
 تكلفهن أزواجهن الخ

مطلب رجل تزوج بكرا  
 ز واجا شرعيا الخ

مطلب امرأة رفعت أمرها  
 لهما كم حنفى الخ

الثاني في ذلك (أجاب) حيث ثبت عند القاضي اعسار الزوج كان لها الفسخ بنفسها ولا تحتاج لقاض في ذلك لا حنفى ولا شافعى قال ابن حجر فان فقد قاض ومحكم بحكمها أو عجزت عن الرفع اليه كان قال لا فسخ حتى تعطينى مالا كما هو ظاهر استقلت بالفسخ للضرورة وينفذ ظاهره وكذا باطنا فالمدار على وجود الاعسار وثبوته فان وجد القاضى أو المحكم فذاك والا أو كان يأخذ مالا كما في هذا الزمان قلها الاستقلال بالفسخ قال في البسيط لا خلاف فيه والله أعلم (سئل) في رجل دفع لامرأة حصّة دراهم مما لها على زوجها من واجب نفقتها بموجب حجة شرعية ثم ادعى الدافع أن الزوج لم يأذن فهل يعمل بقوله (أجاب) ليس للرجل رجوع على المرأة بما دفع لها لانه ان دفع عن دين الرجل فالمرطاهر وان دفعه من غير اذن من ماله فلا رجوع له أيضا لان الاجنبى له أن يسد الدين عن المدين كما صرح به الاثمة والله أعلم (سئل) عن رجل خطب بكمرا من أبيها ثم غاب فادعى أبو البكر في غيبته أنه زوجها منه وأقام بينة بذلك ثم ادعى أنها عادمة الفراش والنفقة وفسخ عنها فهل ذلك الفسخ صحيح وادّ زوجها من غيره يصح النكاح وما الحكم في ذلك (أجاب) حيث فسخ الحاكم بمجرد الغيبة لا يصح الفسخ وهذه يقع الخطأ فيها كثيرا ووجهه عدم وجوب النفقة في هذه الابدان استقص ومكاتبة القضاة للرجل حيث علم والا فالى البلدان التي ترد عليها القوافل عادة والله أعلم (سئل) في رجل تزوج من نائلس امرأة وأراد يقلها الى البر فهل له ذلك (أجاب) نعم له ذلك ويجب على المرأة أن تخرج مع زوجها الى البر حيث أمنت على نفسها بأن يكون له حجة تقيمها وتأم على نفسها من الطريق وأن يكون السفر بها في غير البحر وله السفر بها ولو لغير نقلة وعبارة ابن حجر ومن النشوز أيضا امتناعها من السفر معه ولو لغير نقلة كما هو ظاهر لكن بشرط أمن الطريق والمقصود لم يخش من ركوبه ضررا يبيح التيمم أو يشق مشقة لا تحتل عادة ثم قال نقلا عن انفعال في فتاواه اذ ادفع الرجل لامرأته صداقها فليس لها الامتناع من السفر معه انتهى وظاهر ذلك أن له أن يسافر بها من مدينة لقبرية وبادية وعكسه المفهوم بالاولى منه بالشروط المارة والله أعلم (سئل) عن رجل عقد على امرأة وغاب عنها قبل الدخول بها وله في بابه مال وفسخ عنها في غيبته فهل الفسخ صحيح (أجاب) هذا الفسخ باطل من وجهين أحدهما وجود المال له وشرط الفسخ الاعسار الثاني أنه لا بد من وجوب النفقة وقبل الدخول لان نفقة لها ان لم يوجد اشترط وهو البحث عن الزوج وفرض انقاضي والله أعلم (سئل) في منبر

مطلب رجل دفع لامرأة  
حصّة دراهم الخ

مطلب رجل خطب بكرا  
من أبيها الخ

مطلب رجل تزوج من  
نائلس ويريد نقلها الى البر  
الخ

مطلب رجل عقد على  
امرأة وغاب عنها الخ

في حصة أمه لكون أبيه اطلقها ثم تزوجت بآخر ولها مائة تنفق عليه فهل لها الرجوع على أبيه بما أنفقت (أجاب) قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام ولا تصير أي نفقة القريب بغيرها دينا عليه لانها ماسة لا يجب فيها التملك الا بافتراض قاض بنفسه أو مأذونه لغية أو منع فانه تصير دينا وعبدلت عن تعبيره بفرض القاضي بانفاء الى تعبيره بافتراضه باتفاق لان الجمهور على أنها لا تصير دينا بفرضه خلافا للغزالي في بعض كتبه والله أعلم (سئل) عن امرأة تريد من زوجها أن يفرض لها دراهم معلومة في مقابلة ما لها عليه من المثلون وتريد أن ترفع أمرها لحاكم الشرع أن يفرض لها ذلك والحال أن الزوج يقوم بكفايتها بحسب حاله فهل تجاب لذلك (أجاب) نفقة الزوجة معلومة مقدرة شرعا طعاما وغيره بحسب حال الرجل يسارا وعسارا وتوسطا فان حصلت كفايتها بأكلها معه فذاك وإلا فلها مقدرة الشرع المعلوم بحسب حال الرجل وأما طلب الدراهم فليس لها ذلك ولا يجيبها حاكم الشرع لمراعاة حكمها ومعلوم والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج امرأة من مدينة غرة فهل له أن ينقلها الى قرية من قرى الريف (أجاب) نعم ان كان الرجل آمينا والطريق آمنة كما له نقلها للقرية بل والبادية قال ابن الصلاح له نقل زوجته من الحضرة البادية وان كان عينها خشنا لان لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص فله عنه ابن حجر والله أعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجته حاملا فهل تستحق نفقة حتى تضع كالبائس أولا ويفرق بينهما (أجاب) ليس للحامل المتوفى عنها زوجها مؤنة من نفقة وكسوة لحبر ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة رواء الدارقطني ولانها بائنة بالوفاة والقريب تسقط مؤنته بها والله أعلم (سئل) في بنتين لهما في ذمة أبيهما مائة من تركتهما أمهما وقد حصل له خلل في عقله بحيث صار لا يحسن التصرف فحجر القاضي عليه وأقام وليه مقامه يتصرف في ماله وأذن له أن يصرف على المختل عليه وعلى أولاده وزوجته وأمه في كل يوم مبلغا معلوما ثم ماتت والاكن بقية الورثة يريدون أن يحسب الولي على البنيتين ما فرضه القاضي من دينه ما يكون ما خافه تركه يسم بين جميع الورثة والبنتان تقولان نفقتنا واجبة على أبينا وديننا باق يخرج من التركة وما بقي فهو وارث عن أبينا فما الحكم في ذلك (أجاب) أعلم أن نفقة الفرع انما تجب على الاصل بشرطين أحدهما أن لا يملك الفرع النفقة والثاني أن لا يكون له قدرة على الكسب فاذا وجد المالك والقدرة على الكسب فلا تجب نفقة الفرع على الاصل ولا سيما أن الاصل هنا محجور عليه

مطلب عن امرأة تريد من زوجها أن يفرض لها

مطلب عن رجل تزوج امرأة من مدينة الخ

مطلب في رجل مات وترك زوجته الخ

مطلب في بنتين لهما في ذمة أبيهما الخ



يجب على وليه أن يتصرف له بالمصلحة وليس منها ضياع ماله فيما يجب عليه فيجب  
على البنتين نفقتهن ما من خالص ماله ما علم والله أعلم (سئل) في رجل غاب  
عن زوجته مدة طويلة من غير نفقة ولا منقح وهي ملازمة لمسكنها فهل تصير  
نفقتهما عليه دينا وإن لم يفرضها القاضي (أجاب) صرح العلماء بأن نفقة الزوجة  
على الزوج دين عليه ولو كان معسرا لأن الاعسار لا يسقطها فلا يسقط غير  
المسكن بمضى الزمان سواء لم يفرضها قاض وهو ظاهر لأنها من قبيل الدين في مقابلة  
حبسها أم فرضها لأن فرضه تأكيدي لا وجوب لا متوقف عليه فلها الرجوع بها  
عليه حتى لو أبانها رجعت عليه بها والله أعلم (سئل) عن رجل أسرو له  
زوجة وله أم فهل يلزمها نفقة زوجته المذكورة (أجاب) لا يلزمها نفقة وزوجة  
إنها مطلقا لأنها لا يلزمها اعفافه فلا يلزمها نفقة زوجته والله أعلم (سئل)  
في رجل له زوجة في بيت عمها يطالبها المسكنة فتأبى فهل لها عليه كسوة ونفقة  
ويجب عليها الرجوع إلى مسكنة (أجاب) صرح العلماء متوناً وشروحاتاً بأن  
خروج المرأة من سكنها بلا إذن من زوجها يسقط نفقتها وكسوتها وسائر ما يجب  
لها إذا كان بلا عذر فيجب عليها الرجوع إلى مسكنها في العميين إذا دعي  
الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأت له نعمتها الملائكة حتى تصبح وفي رواية إذا باتت  
المرأة هاجرة فنراش زوجها فتأبى عليه إلا كان من في السماء ساخط عليها حتى  
يرضى زوجها أو ورد التي يسخط عليها زوجها لا تقبل صلاتها حتى يرضى عنها  
وورد أيضاً أول ما تسأل المرأة يوم القيامة عن صلاتها وعن بعائها والله أعلم  
(سئل) في رجل غاب غيبة انقطع خبره وله حصص في دار وكرم وله أولاد  
وزوجة فاعده على أولادها يشتغلون وسفقون عليها وليس لها اختيار في فراقهم  
وأهلها يريدون أن يفارقوا بين أولادها وبينها ويقولون لها افسخي النكاح حتى  
نزوجك فما الحكم (أجاب) قال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدته وولدها  
ففرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة وهذه المرأة لا يجوز فسخ نكاحها لأمر  
منها أنه لا بد من طلبها الفسخ ولم تطلب ومنها أنه لا بد من اعسار الزوج وحديث  
وجد له مال فلا اعسار ومنها أن المقطع الغيبة المجهول حاله لا يفسخ نكاحه فن  
فسخ نكاحها فحكمه مفسوخ وأمره منسوخ وقد حارب الله ورسوله وحرم المرأة  
على زواجها وهي حلال له وحللها للغير وهي حرام عليه فليأخذ نكاحه من الله  
ورسوله على الرسول إلا البلاغ وما على العلماء إلا البلاغ عن الرسول صلى الله  
عليه وسلم والله أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها ولم يترك لها نفقة

مطلب رجل غاب عن  
زوجته الخ

مطلب رجل أسرو له  
زوجة الخ  
مطلب في رجل له زوجة  
في بيت عمها الخ

مطلب رجل غاب غيبة  
انقطع خبره الخ

مطلب امرأة غاب عنها  
زوجها الخ

وليس له عقار يتحصل منه شيء وهو فقير معدم فهل اذا اعتدت النفقة يفسخ عنها  
القاضي (أجاب) اذا شهدت البينة الشرعية بأن زوجها ليس لها يتفق عليها  
منه وأنه فقير معدم الا أن لا يملك نفقة نفقة يفسخ نكاحها بعد ثلاثة أيام فهل المرأة فيها  
وبعدها اما يفسخ الحماكم نكاحها أو يقول لها افسخي فكا ذلك ويجوز للشهود  
اعتماد الاستصحاب لان الاصل بقاؤه فقيرا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
طلق زوجته حاملا لاطلاقا ثلاثا ويدعي أن أباه ابراء من نفقة الحمل فهل يسرى  
عليها ابراء أبيها (أجاب) نعم يجب للحامل المباشرة نفقة لها أي لنفسها بسبب  
الحمل لقوله تعالى وإن كن أولات حمل فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ولا عبرة  
بما وقع من أبيهما من الابراء لأمري من أحدهما أنها ليست له والثاني أنه ابراء من  
الشيء قبل وجوبه لانها تجب بعجز كل يوم حتى لو أبرأت الزوجة منها قبل وجوبها  
لا يصح ابرؤها لما علم والله أعلم (سئل) في رجل له أربع نسوة فرض القاضي  
لأحدهن بحضرة الزوج عليه نفقة معينة بعد الطلب من الزوجة كل يوم قدرا  
مسمى وأدركها بالاستدانة والافتاق والرجوع على الزوج بذلك وكتب لها  
مكاشرة وهي ساكنة عند أهلها باطلاق الزوج لها في ذلك ومضى مدة ولم يدفع  
لها من المفروض شيئا فرفعت أمرها للقاضي تطلب النفقة المستدانة من الزوج  
فطلقها طلاقا رجعيه ويزعم بهذا الطلاق سقوط المفروض عنه المتجه في المدة  
الماضية الى وقت الطلاق فهل حيث أذن لها القاضي بالاستدانة واستدانت ذلك  
وانفقته بنية الرجوع على الزوج لا تسقط النفقة المذكورة بهذا الطلاق ولها  
الرجوع عليه بذلك ولا عبرة بزعمه وللحماكم الشرعي أن يجيبها لذلك (أجاب)  
حيث لم تكن الزوجة نائمة بأن كانت في طاعة الزوج فنفقة ثابته لها لانها  
في مقابلة حبسه لها سواء فرضها قاض وهو ظاهر أم لم يفرضها المأمر والله أعلم  
(سئل) في رجل له زوجة بالقدس الشريف ليس له بها كسب فهل له  
نقلها لتا بلس ليسر الكسب لها وهل يجب عليه اجابته لذلك وهل اذا امتنع  
من المنقلة تكون ناشرة (أجاب) قال ابن حجر قال ابن الصلاح له نقل زوجته من  
الحضر الى البادية وان كان عيشها خشنا لان لها عليه نفقة مقدرة انتهى اذا علمت  
ذلك كان له نقلها الى نابلس بالطريق الاولى لان عيشها خير من عيش البادية  
بكثير ولانها اضبط وأطوع للحكام والذي بها يسر من البادية ثم قال ابن حجر ومن  
الفشوز أيضا امتناعها من السفر معه ولو غير نقله كما هو ظاهر لكن بشرط أمن  
الطريق والمقصود أن لا يكون السفر في البحر الملح الا أن غلبت فيه السلامة

مطلب رجل طلق زوجته  
حاملا الخ

مطلب رجل له أربع  
نسوة فرض القاضي الخ

مطلب رجل له زوجة  
بالقدس الشريف الخ

مطلب رجل غاب عن  
زوجته غيبة طويلة

ولم يثبت من ركه به ضرر اذ يبيع التميم أو يثق مشقة لا تحمل عادة والله أعلم  
(سئل) في رجل غاب عن زوجته غيبة طويلة فرفعت أمرها لحاكم شافعي  
ليفسخ نكاحه لكونه تركها بلا نفقة ولا منفق وأحضرت رجلين خليل بن يوسف  
القائمي وعلي بن حسن العكسكاني وشهداها بصورة شهادتهما أن محمد غاب عن  
المدسة من مدة أربع سنين وأنه تركها بلا نفقة ولا منفق شرعي ولم يجد من  
تستدين منه وترجع بذلك عليه وأنه معسر وأنها غير ناشئة ولم يرسل لها شيئا  
قل ولا أجل ففسخ لها الحاكم الشافعي وزوجت من آخر ثم حضر الزوج المفسوخ  
نكاحه وظهر أنه غني وأن له أسبابا عند الزوجة أفترت له بها وأعطته له بحيث  
يمكن منها النفقة من نحاس وغيره وله أيضا جدار وعقار في بلده فهل الفسخ صحيح  
وان قلتم لا ترجع المرأة إلى زوجها الا قول ويتبين ابطال الحجج والحكم الذي وقع  
على ذلك (أجاب) هذا الفسخ باطل من وجوه الا قول أن القاضي لم يبين أنه يعلم  
عدالتهم أو أنهم أزكيان عنده لان ذلك واجب في الشهادة اذ شرطها عدالة  
الشهود فان علمها القاضي عمل بها والاطلب التزكية وجوبا وهي مشروحة  
في كتب الفقه الثاني أنه لا يكفي في الشهادة أن الزوج معسر بل لابد أن يصرحا  
في شهادتهما أنه معسر الا أن أي حال الشهادة كما صرح به غالب أثبتنا كالرمل  
وابن حجر وغيرهما ولم يذكر الا أن فهي باطلة الثالث تبين كذبهما بما له من  
المال عند الزوجة ومن العقار الرابع أنه متى حضر المفسوخ نكاحه وادعى  
أن له مالا بالبلد وثبت ذلك بالوجه الشرعي وان لم يقل خفي على بينة الاعسار يتبين  
بطلان الفسخ وعبارة ابن حجر حضر المفسوخ نكاحه وادعى أن له بالبلد مالا خفي  
على بينة الاعسار لم يكفه حتى يقيم بينة بذلك وبأنها تعلمه وقد راعيه فحيث  
بطل الفسخ قاله الغزالي وفي الاحتياج إلى قيامه البينة بعلمها وقدرتها نظر ظاهر  
لأنه بان بينة الوجود أنه موثر وهو لا يفسخ عليه وان تعذر تحصل النفقة منه انتهى  
وظاهر أنه لا فرق بين أن تزوج بآخر أم لا ويتبين بطلان النكاح وان حصل  
منه وطء يكون وطء شبهة لها عليه به مهر المثل وترجع للزوج لان عقد نكاحه  
محقق فلا يزال الا يبين فحيث ظهر أن عند الزوجة أمتعة تنافي منها لها النفقة  
الواجبة لها ولو فيما قل من الزمان تبين بطلان الدعوى والشهادة وان كانت  
في نفسها صحيحة وبطلان الحكم المترتب على ذلك لبطلان الاصل وهو الدعوى  
وعبارة ابن حجر ولا فسخ بغيبة من جهل حاله يسارا واعسارا بل لو شهدت بينة أنه  
غاب معسرا فلا فسخ ما لم تشهد باعساره الا أن وان علم استناده لا يستحب

أود كربة تقوية لاشكها فليتنق الله أولا القاضي الذي تعرض عليه مسئلة الفسخ  
 فيقرر الدعوى قبل أن تصيبه السأوى والنظر لمراد الله تعالى من اجراء الاحكام  
 الشرعية لا لاختذه الموصول الذي هو أعظم البلية والا كان مثله مثل هاروت  
 وماروت يفرقان بين المرء وزوجه ومثله الشهود فليحذروا انتقام المعبود ولا ينظروا  
 الى الدرهم والدنار بل السيران في أودية النار ويكون كل مثل ديوث وقرنان حيث  
 حرما واحدا بالزور والبهتان والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا ودخل  
 عليها فبغته نفسها وهي مطيعة لاوطء فتغلبها ابوها المنزلة وهي أيضا مانعة نفسها فهل  
 عليه نفقة وكسوة وهل عليه أن ينام معها في منزل أبيها (أجاب) فص العلماء  
 قاطبة أيدهم الله تعالى أن مؤنة الزوجة من كسوة وغيرها تسقط بالنشوز وهو  
 خروجها عن طاعة الزوج ولو في بعض اليوم وإن لم تأثم كصغيرة أو مجنونة كمنع  
 تمتع ولو بلبس وخروج من مسكنها بلا إذن ويخلف الزوج عند الاختلاف  
 في التمكن على عدمه فيصدق لأن الأصل وجوب طاعة زوجها اعلمها وتسليم نفسها  
 له بالتمتع والوطء كما في الحديث الشريف أيما امرأة باقت هاجرة فراس زوجها  
 لعنتها الملائكة وفي الحديث لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد  
 لزوجها فإدامت مانعة نفسها من زوجها فلا نفقة لها ولا كسوة وتعصى الله  
 بذلك أن كانت مكلفة وعلى وليها أمرها بطاعة الزوج وللزوج ضربها عند تحقق  
 النشوز لقوله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع  
 واضربوهن وليس للزوج موافقة الاب على سكنها في داره ما عليه من المنية  
 والعار بل يسلمها له بمنزله بعد النصح لها والموعظة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 أذن لزوجته أن تنتقل لبيت أهلها فقلوها ومكنت ثلاثة أشهر عندهم ثم طلقها  
 فهل لها عليه نفقة وكسوة ومتمعة أولا (أجاب) لا ريب أن نفقة الزوجة  
 وكسوتها من باب التملك فإذا دفعها الزوج فذلك والا كانت في ذمته ديناً تطلب  
 منه متى شئت وكذلك لها المتعة إذا طلقت بقدرها القاضي بما يراه بحسب حال  
 الزوج والله أعلم (سئل) في بنتين قاصرتين لهما أخوان كاملان وللبنتين  
 حصص في دارهن سكنهما وليس لهما ما يمانان منه الحصص البيت والاخوان فهل  
 المؤنة لهما على الاخوين أم تباع الحصص في النفقة (أجاب) حيث كان  
 للقاصرتين ما يتحصل منه لهما النفقة فلا يطالب أحدهما بنفقة حتى لو كان أباً  
 أو جذاً بل النفقة في مالهما من عقار أو غيره فتباع الحصص بالحظ والانصاف وتصرف  
 فيهما بحسب الحال اللائق بهما وليس على الاخوين منها شيء والله أعلم (سئل)

مطالب رجل تزوج بنتا  
 ودخل عليها الخ

مطالب رجل أذن لزوجته  
 أن تنتقل لبيت أهلها الخ

مطلب بنتان قاصرتان  
 لهما أخوان وحصص من  
 دار الخ

مطلب لو خرجت المرأة  
بغير إذن زوجها تعد  
ناشرة الخ

مطلب بلادة وقع بها قتل  
ونهب اخرجت منها  
الزوجة لا تعد نائز الخ

في الجبل من مدينة الخليل على تينها وعاليه وعلى سائر الانبياء صلوات الملك الجليل  
تزوج امرأة من مدينة الرملة ونقلها الى الخليل ثم انها خرجت في غيبته وتوجهت  
الى الرملة من غير اذنه فهل تكون بذلك ناشرة تسقط مؤنتها (اجاب) صرح  
أئمتنا مشونا وشروجا بأن نشوز المرأة يسقط النفقة والسكسوة قال في المنهج وشرحه  
وتسقط مؤنتها بنشوز أي خروج عن الطاعة للزوج ولو في بعض اليوم كسعت متع  
ولو بلبس وكخروج من مسكنها بلا إذن منه لمسالن عليها حق الحبس في منابله  
وجوب المؤن الاخر وجباله ذكر خوف من انه دام المسكن أو غيره وتسقط بسفر ولو  
بأذنه لخروجها عن قبضته واقبالها على شأن غيره لا ان كان معه ولو في حاجتها  
وبلاذن أو لم يكن معها وسافرت بأذنه لحاجته ولو مع حاجة غيره فلا تسقط مؤنتها  
والله تعالى أعلم (سئل) في بلدة وقع بها قتل ونهب وقتل أنفوس وهدم أما كن  
وهجوم على الحريم وقطع الجلب وبعض أهل البلد خرج منها وبقي الباقي وفي غالب  
الاقوات دفع الغارات بين من خرج ومن بقي وغلت الاسعار غالبا فصارا لانسان  
لا يأمن على نفسه ولا على ماله ولا على دينه ولا على عرضه فهل اذا خرجت امرأة  
والحالة هذه أو أخرجها وإلما خوفا على عرضها الى مدينة تأمن فيها على نفسها  
وعرضها فهل هذا الخروج تكون نائزا وتسقط نفقتها وكسوتها وأن لم يأذن لها  
الزوج (اجاب) اعلم أن الدين والمال والعرض والنفس والعقل والنسب  
متفق على حفظها بين جميع الملل من المسلمين أهل الدين الحق ومن أهل دين  
اليهود والنصارى وتسمى هذه الكليات الخمس أو الست وهي محل نظر السلطان  
نصره الرحمن في سلطنته أن يحفظها على الناس ويقيم الحدود على المرتدين بالقتل  
وعلى أخذ المال بالسرقة بقطع اليد وعلى أخذه بقطع الطريق بقطع اليد والرجل  
من خلاف ويقيم الحد على الزاني المحصن بالرجم وغيره بالحد والتغريب وقاتل  
النفس بقتله ويحفظ على المسلمين أفساهم فان لم يوجد سلطان يقيم هذه الحدود  
الشرعية ولا قاض يجرى الحدود الشرعية في بلد من بلاد الاسلام وطهر بها ما ذكر  
فلا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقيم بهذه البلدة ويجب عليه الخروج  
منها حفظا لنفسه وماله ودينه وعرضه هذا على الرجال البالغين العاقلين فكيف  
بالمرأة الضعيفة فحيث كان الامر كذلك وجب عليها الخروج حفظا لعرضها ودينها  
فان رضى ان تخرج كان من رضى الله عنه والا كان من غضب الله عليه وطرده  
حيث لم يبادر بميانة عرضه بل لو كان الزوج أجنبيا عن الان الدفع عن العرض  
واحب على كل انسان ولو كان أجنبيا عن المرأة وعبارة ابن حجر عطفاء على أن

يشرف البيت على الانهدام أو تخاف على نفسها أو مالها كما هو ظاهر من سارق أو فاسق ويظهر ان الاختصاص الذي له وقع كذلك يحتاج للخروج لذلك أو خشي عليه اقتنة أو محتاج الخروج لقاض لطلب حقها أو الخروج ان احتاجت الخروج لذلك وخشي عليها منه فتنة والزواج غير نفقة أو امتنع أن يعلمها أو يسأل عنها أجبره القاضى على أحد الأمرين ولو بالخروج معها أو يستأجر من يسأل عنها أو يخرجها معير المنزل لا متعة ظمناً أو يهددها بضرب ممتنع فتخرج خوفاً منه فخرجها حيثئذ غير نشوز لا عذر فتستحق النفقة إلى آخره ومثله الرملى حرفاً بحرف فليس كل خروج مسقط للنفقة كما يؤوله المتشدقون الذين ما بليت أقدامهم في طلب العلم فضلا عن الخوض فيه فتأمل بانصاف والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل ضرب زوجته فذهبت لدار أهلها غضبي ثم انها عرضت نفسها على زوجها أن يأخذها فامتنع وأهلها كذلك يعرضونها عليه ويمتنع ولها مدة بلا نفقة ولا منفق نحو أربع سنين من غير مانع من جهتها فهل تكون النفقة مقدرة عليه في المدة التي أظهرت المرأة فيها الطاعة (أجاب) متى عرضت المرأة نفسها على الزوج أو عرضها وليها اما استأد أو بعد الفسوز ثم الرجوع إلى الطاعة وجبت مؤنتها من حين بلوغ الخبر قال في المنهج وشرحه الشيخ الاسلام فان عرضت عليه بأن عرضت المكلفة أو السكرانة نفسها عليه كأن بعثت اليه اني سلمت نفسي اليك وجبت مؤنتها من حين بلوغ الخبر انتهى فتؤنة الزوجة لا تسقط بمضى الزمن في هذه المدة التي أظهرت فيها المرأة الطاعة فتجب مؤنتها من أكل وشرب ولبس وآلة تنظيف وسائر ما يجب للزوجات والله أعلم (سئل) في امرأة مزوجة لرجل وكل منهما راض من صاحبه والزواج قائم لهما بما يجب عليه من مؤنتها فجاء وليها وأخذها من دارها في غيبة زوجها وادعى أنه باق عليه حصه من مهرها فلما أخذها جاء اليه رجل واتفق معه على أن يشهد له بأن زوجها معسر وأنها عادمة للنفقة ليفسخ النكاح ويزوجها إياها فوافقه على ذلك وذهبت عند القاضى وفسخ نكاحها بناء على دعواهما ولم تعلم الزوجة والزواج بذلك ثم عجز رد ما وقع الفسخ المذكور عقد عليها وليها للرجل المدكور قبل انقضاء عدتها فلما علمت الزوجة بذلك وأراد وليها أن يدخلها على الزوج امتنعت والتجأت إلى رجل كبير جاهها ومنع الزوج الثاني منها فكيف الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) هذا الفسخ باطل من وجوه شتى أحدها حيث وجد من الزوجة الرضى بطل من كل قاض القضا فان قضى حيثئذ قاض قضى عليه رب الارض والسما بما يوجب قضاءه الذي به قضى الثاني حيث

مطلب رجل ضرب  
زوجته فذهبت لدار أبيها  
الخ

مطلب امرأة مزوجة  
أخذها وليها من دارها  
وادعى أن زوجها معسر  
وفسخ نكاحها وزوجها  
الخ



قلم الزوج بما يجب لها عليه فلا فسخ ولو كان ذلك بأكلها معه كما هو في غالب البلاد  
 الثالث أخذ وليها لها من منزل زوجها مسقط لنفقتها وكسوتها حيث كان برضاها  
 والابن أخذها قهرا فهو آثم عاص بما فعل كما يقع كثير من السفهاء لأنها بعد  
 الدخول بها لا تمكن أن تحبس المرأة نفسها على المهر كله ولا بعضه الرابع شهادة  
 الرجل الواحد لا تكفي بمجردها وإن فرض أنه شهد معه آخر لا تصح هذه الشهادة  
 لما فيها من جرأة الفاعل له لقصد تزويجها الخامس أن الرجل إذا كان يمكن احضاره  
 لمجلس الحكم فلا بد من احضاره السادس أنه لا بد من طلب الزوجة الفسخ فلا  
 يكفي طلب وليها فقط السابع أنها لو رفعت الأمر إلى القاضي وثبت اعسار  
 الزوج عنده فلا بد من رضاها بالفسخ بعد الامهال ثلاثا واللو رضى بالفقر لا يصح  
 الفسخ لأن الضرر لا حق بها الثامن عقد الولي عليها قبل انقضاء عدة الزوج  
 المفسوخ نكاحه على زعمه باطل بإجماع المسلمين ويدل ذلك على فسق الولي  
 والزوج لموافقته على إيقاع العقد في العدة فاستحق الولي والزوج من الله تعالى  
 الوبال والدمار والعار وغضب الجبار ثم المآكل إلى النار وبئس القرار فلاتأس  
 على القوم الكافرين وأما المرأة الممتنعة من ذلك فاسبغ الله تعالى عليها سترا وسهل  
 لها أمرا وحفظ عليم أدينها ونفسها وجعلها من أهل الجنة الذين لا خوف عليهم  
 ولا هم يحزنون وأما الرجل المانع لها من هذا الباطل والمجير لها أجاره الله تعالى  
 من كل سوء وحفظه في نفسه ودينه وعرضه وجعله من حزب الله المفلحين وأخذ  
 الله يده أينما توجه يصادف خيرا وعزا وفخرا نصيبا منه عرض هذه المرأة وشريعة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والله الموفق أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته  
 ثلاثا وله منها ولدان فطلبت من الأب زيادة على أجرة الحضانة والرضاع والحال أن  
 الأب معسر وكسبه قليل ويريد الانفاق عليهم بقدر ما كانه فهل يجاب الأب  
 أو الذي يطلب الزيادة أو تجب هذه النفقة على الجد الغني مع وجود الأب الحاضر  
 وهناك حدة أم الأب وتريد أخذ الولدين تبرعا لكون ولدها لا يقدر على الانفاق  
 المطلوب بل على قدر حاله في الحكم الشرعي (أجاب) عبارة المنهج متناوشرحانصها  
 لرم موثرا ولو بكسب يليق به ذكرا أو أنثى ولو بمعضا بما يفضل عن مؤنة ممونه من  
 نفسه وغيره وإن لم يفضل عن دينه يومه وليمة كفاية أصل له وإن علا ذكرا أو أنثى  
 وفرع له وإن نزل كذلك إذا لم يملكها وكانا حرتين معصومين وبجزم الفرع عن  
 كسب يليق به وإن اختلفا دينا انتهى فأنت تراه مصرحا بأن الأصل وإن علا تلزمه  
 نفقة الفرع وإن نزل إذا عجز عن الكسب وأما الزيادة على الكفاية فلا تلزم الأصل

مطالب رجل طلق زوجته  
 ثلاثا وله منها ولدان  
 فطلبت زيادة على أجرة  
 الحضانة من الأب

مطلب رجل موثر تزوج  
بفتا الخ

مطلب رجل توفي عن  
زوجة حامل الخ

مطلب رجل عقد على  
بكر بالغ عقدا صحيحا

مطلب رجل زوّج ابنته  
لرجل ودفع من مهرها الخ

ولا الفسخ انما الواجب بحسب ما يليق به من مأكل ومشرب وملبس بما جرت به  
العادة والله أعلم (سئل) في رجل موثر تزوج بنتا فاهرا من أبيها ثم بلغت  
وأظهرت التسليم للزوج فهل يجب عليه نفقتها وكسوتها وأن يدفع حال مهرها فإن  
امتنع فهل لحاكم الشرع أن يجبره على ذلك (أجاب) حيث كانت الزوجة  
مطابقة للوطء وعرضت هي أو وليها نفسها على الزوج وجبت مؤنتها على الزوج  
وعبارة المنهج مع شرحه تجب المؤن على ما مر ولو على صغير لا يمكنه وطء ولا الصغيرة  
لا توطأ بالتكين لا بالعقد لانه لا يوجب المهر والعقد لا يوجب عوضين مختلفين ثم  
قال فلا فسخ بامتناع غيره موثرا أو متوسطا من الانفاق حضرا أو غاب فهو اعم من  
قوله لا فسخ بمنع موثران لم ينقطع خبره لا تنفاه الاعسار المثبت للفسخ وهي متمكنة  
من تحصيل حقها بالحكم انتهى فعلم أن الحاكم يجبره أن يتسلمها ويدفع لها المؤن  
مدة الامتناع ويدفع لها الحال من الصداق لان امتناع مثل هذا تعينت فيخرج  
ذلك الحاكم منه بالقهر ولا يجوز له أن يمنعها حقها مع قدرته ولا أن يجبر عليها  
في ذلك من الضرر الذي ترفعه الحكام من مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
توفي عن زوجة حامل فهل يجب لها نفقة في تركته حتى تضع (أجاب) ليس  
للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة ولا كسوة ولا لها ولا للحمول وانما لها سكنها  
مدة العدة كما صرح بذلك في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام وغيره والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل عقد على بكر بالغ عقدا صحيحا وقبل الدخول عليها غاب عنها  
غيبة طويلة نحو عشر سنين والا أن محتاجة الى الاعفاف والنفقة ولا يعلم له محل  
في غيبته فهل يجوز لها الفسخ والحالة هذه (أجاب) الفسخ انما يكون بعد  
التسليم حتى تجب لها المؤنة وأما مثل هذه التي لم يدخل بها فطريقها كما قال  
في المنهج وشرحه فان غاب الزوج عن بلدها ابتداء بعد تمكينها ثم نشوزها وقد  
رفعت الامر الى القاضي وأظهرت له التسليم كتب القاضي لقضاء بلده ليعلمه بالحال  
فيجيء لها حالا ولو بنائبه لتسلمها وتجب المؤن من حين التسليم اذ بذلك يحصل  
التكين فان أبي ذلك ومضى زمن امكان وصوله اليها فرضها القاضي في ماله وجعل  
كالنكاح لئلا يمانع منه فان جهل موضعه كتب القاضي لقضاء البلاد الذي  
ترد عليهم القوافل من بلده عادة ليطلب وينادي باسمه فان لم يظهر فرضها القاضي  
في ماله الحاضر وأخذ منها كفيلا بما يصرفه اليها لاحتمال موته أو طلاقه انتهى  
وفي ابن حجر فان لم يكن له مال حاضر احتمالا ان يقال انه يقترض عليه أو يأذن لها  
في الاقتراض والله أعلم (سئل) في رجل زوّج ابنته لرجل ودفع من مهرها

ما شئ وبقي عليه ما ثمان وخسون وهي بالغ لها مدة طويلة وهي مظهرة التسليم  
فما الواجب على الزوج (أجاب) حيث كانت كما ذكر وأظهرت للزوج  
التسليم وجب عليه أن يدفع لها بقية مهرها ويجب لها عليه سائر ما يجب للزوجات  
من كسوة ومسكن ونفقة وغير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل له امرأة  
أخذها أبوها قهرا على زوجها مرة بعد أخرى ولها عنده مدة ثم أراد ردها لزوجها  
وطالب منه مؤنتها كسوة ونفقة سنة فهل له ذلك (أجاب) ليس للزوجة  
كسوة ولا نفقة إلا بثلاث مسكن الزوج حتى خرجت منه بغير إذنه فلا نفقة ولا  
كسوة بل هي ناشزة تأثم هي وأبوها بذلك لما في الحديث الشريف أيما امرأة باتت  
هاجرة فراق زوجها لعنتها الملائكة قال في المنهج وشرحه لشيخ الإسلام وتسقط  
مؤنتها بنشوز أي خروج من طاعة الزوج ولو في بعض اليوم وإن لم تأثم به كصغيرة  
ومجنونة والنشوز يمنع التمتع ثم قال والخروج من مسكنها بلا إذن منه لأن عليها  
حق الحبس في مقابلة المون والله أعلم

#### ❖ (فصل في الحضانة) ❖

(سئل) في أم أب وأم أم تريد أم الأب حضانة بنت ابنها تبرعا وأم الأم تريد  
أن تأخذ الأجرة من يقدم منهما (أجاب) قال في الروض وإذا طلبت أم الأم أجرة  
عليها وهذا متبرعة قدمت عليها فتقدم أم الأب المتبرعة على أم الأم التي تريد  
الأجرة والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها ابن وبنت  
فأخذت الولد وسافرت به من الرملة إلى القدس للنقطة وأبوه ببلده الرملة فهل له أخذ  
الولد منها (أجاب) قال في الروض وشرحه أو سافر أحدهما للنقطة ولودون  
مسافة المقصر فالأب أولى به وإن كان هو المسافر حفظا للنسب ورعاية لمصلحة  
التأديب والتعلم وسهولة الاتفاق عليه حيث سافرت الأم فالأولاد للأب لما  
ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في أولاد قصر لهم ابن عم شقيق وخال فلين  
تكون حضانتهم منهم (أجاب) الحضانة لابن العم لأنه وارث من العصبية  
ولاحق فيها للخال لأنه من ذوى الأرحام والله أعلم (سئل) في رجل عنده  
ولد في حضانة فأمريته زوجته أن يذهب إلى بلد كذا فقال لها الزوج إن ذهبت  
إليها تكون محرمة ثلاث سنين ولم يذهب الولد فهل يترقب على الزوج شيء  
(أجاب) حيث أن المعلق عليه لم يوجد فلا شيء على الرجل على ما ذكر لا يقتضي  
شيئا والله أعلم (سئل) في بنت قاصرا أخذت من يد أهلها قهرا ولها أم وأخ  
وعصبه فهل يجب على من هي تحت يده أن يسلمها لأمها وعصبتها (أجاب) نعم

مطلب رجل له امرأة  
أخذها أبوها قهرا الخ

قوله إلا بثلاث ذكر منهما  
واحدا وترك الاثنين  
فليتأمل

#### فصل في الحضانة

مطلب أم أب وأم أم تريد  
أم الأب الحضانة تبرعا الخ

مطلب رجل طلق زوجته  
ثلاثا الخ

مطلب أولاد قصر لهم ابن  
عم شقيق الخ  
مطلب رجل عنده ولد  
في حضانة الخ

مطلب بنت قاصرا أخذت  
من أهلها قهرا الخ

حضانة الامه والعهدها تحت حجرهم ميانة لعرضهم لان للرجل ان يقتل  
دون ماله وعرضه وهو شهيد وعلى ولي الامر مضاعف الله له الاجر ان يتزوجه ممن  
هي تحت يده ويسلمها لمن ذكر لان العرض أحد الكليات الخمس التي هي تحت  
حماية ولي الامر وقد توافقت عليها الشرائع والمال جميعا والله أعلم (سئل)  
في رجل طلق زوجته ولها منه ولد صغير بلغ من العمر ما ينيف عن ست سنين  
حاضنة له أبت أن تربي الصغير بمجانا والاب معسر والصغير جدة أم أب تقبل أن  
تربيه بمجانا هل يدفع للام أم للجدة (أجاب) الجدة التي تربي الصغير متبرعة  
من غير أجره تقدم على الام كما نص عليه عندنا أئمة اعلام والله أعلم (سئل)  
في أولاد قصر في حضنة أمهم وقد ميزوا ولم يعمه تطلب حضنتهم متبرعة عليهم  
بالنفقة والام تطلبهم في الأولى بهم (أجاب) نص العلماء على أن المتبرعة تقدم  
على طالبة النفقة كما هو مسطور في محله والله أعلم (سئل) في أم لها ولد  
لم يميز تزوجت بأجنبي وله أم أم تريد حضنته بأجرة من ماله الموروث له وله أم أب  
تريد حضنته بمجانا ليس له ماله وله عم أيضا يكون تحت نظارته فمن المحاب  
منهما (أجاب) بزواج الام سقط حقها من الحضنة وان لم يدخل بها الزوج  
وان رضی بكون الرضيع معها وثبت أن الحق لا مها فان أخذته بمجانا أولم توجد  
متبرعة قدمت لم أعلم فان وجدت متبرعة ولو كانت أجنبية عنه ولم ترض الجدة  
الابأجرة المثل قدمت الأجنبية عليها لحصول الدفع للعاصر الذي يجب النظر له  
بالمصلحة وكذا تقدم الأجنبية اذا لم ترض الام أو الجدة الا بأكثر من أجر المثل  
ورضيت الأجنبية به أو دونه وكذلك تقدم الأجنبية اذا طلبت الام أو الجدة أجر المثل  
ورضيت هي بدونه هذا في الأجنبية فكيف بأم الاب التي تلي أم الام في الحضنة  
وعبارة الزيادة اذا طلبت أجرة عليها وهناك متبرعة قدمت عليها وبقية الصور  
مأخوذة من متن المنهاج وشرحه للرملي وابن حجر وغيرهما مع رد ابن حجر بعد أبي  
زرعة والله أعلم (سئل) في ولد صغير فطيم له خالة أخت أمه وله خال وتريد  
الخالة حضنه تبرعا فهل تقدم على الخال (أجاب) نعم الخالة مقدمة على الخال  
في كل حال لان الحضنة أصلها للنساء فتى وجدت النساء والرجال في درجة قدمت  
النساء لان النساء بالحضنة أبر وأصبر والله أعلم (سئل) في رجل مات عن  
ولد صغير فاصرم تزوجت أم الطفل وله جدة عمياء فطلبت حضنته وله عم فهل  
تكون الحضنة له أو لها (أجاب) اعلم أنهم ذكروا لاستحقاق الحضنة  
شروطا الى أن قالوا ومنها أن لا يكون أعشى كما فتى به عبد الملك بن ابراهيم المقدسي

مطلب رجل طلق زوجته  
ولها منه ولد الخ

مطلب أولاد قصر في حضنة  
أمهم وقد ميزوا الخ

مطلب أم لها ولد لم يميز  
تزوجت أمه بأجنبي الخ

مطلب ولد صغير فطيم له  
خالة أخت أمه الخ

مطلب رجل مات عن  
ولد صغير تزوجت أمه وله  
جدة الخ

مطلب رجل زوج ابنة  
القاصر بالولاية عليه الخ

مطلب في طفل له أم أم  
وأم أب فن يحضنه منهما  
الخ  
مطلب ولد قاصر وبنت  
كذلك مات أبوها الخ

مطلب والدته لها ولد قاصر  
لم يميز الخ

من أمتنان أقران ابن الصباغ وأقرمه عليه جماعة من محققى المتأخرين والله أعلم  
(سئل) في رجل زوج ابنة القاصر بالولاية عليه بنت رجل قاصرة أيضا من  
أبيها بالولاية والاجبار عليها بغير مثلها ثم إن والد البنت نصب والد الزوج وصيا  
مختارا على القاصرة المذكورة ومات الأب وليس في قرابات البنت من يستحق  
كفالتها بل الجميع مترقيات بأجانب وليس لها من المحارم المذكور من يكفلها  
فهل للوصى الذى هو والد الزوج أخذها وضمها إليه لكونها صارت من محارمه  
وهل لأخواتها المترقيات بالأجانب منعه عن أخذها (أجاب) نعم للوصى الذى  
اختاره الأب الشفوق على ابنته وصيا أن يأخذها ويضمها ويحضر الوصاية  
ومحرمته لها فهو لها أب ثان لا اختيار للأب له وصيا عليها ومحرمته لها قال  
في العباب بعد كلام طويل بين فيه من يستحق الحضانة ومن لا يستحقها مانصه  
عطفا على غير المستحق ولا لزوجة بأجنبي وإن رضى بدخوله أن لم يوافق الأب فان  
لم يوجد بعدها قريب يحضن فهي للوصى فظاهر أن هذا الوصى الذى ثبت له  
الحضانة أجنبي فكيف بوصى اختاره الميت وهو محرم لها فهو أحق وأولى بل لاحق  
لغيره هنا والله تعالى أعلم (سئل) في طفل له أم أم وأم أب فن المقدم منهما  
في حضنته عند طلب الأجرة أو عند التبرع (أجاب) أم الأم مقدمة ولو كانت  
بعدي وأم الأب قربي لأن الحضانة أصلها للأم وأمهاتها وإن بعدت مثلها فإن  
طلبت أحدهما أجرة والآخرى متبرعة قدمت المتبرعة والله أعلم (سئل)  
في ولد قاصر وبنت كذلك مات أبوها فحضنتهما أمهما ثم ماتت وبقيت نحو سنة  
عند زوج أمهما ولهما أعمام يطلبونهما منه ويمتنع زوج الأم من التسليم إلا  
إذا دفع الأعمام له نفقتهم هذه المدة فهل له ذلك (أجاب) حيث لم يفرض لهما  
قاس نفقة للنفق ولا اقترض عليهما فلا نفقة للمنفق لأنه متبرع لا شىء له على أن  
الأعمام لا يبالغون بنفقة من ذكر ولو فرضها قاض أو اقترضها لأنه لا نفقة عليهم  
أصلا لأنها ان وجبت انما تجب على الأصول والفروع بشرطه والله أعلم (سئل)  
في والدته لها ولد قاصر لم يميز ولم تنزج فهل يجوز لابن العم أن ينزعه قهرا عليها  
(أجاب) لا ريب أن الأم لها الحضانة بالاجماع لا نعلم في ذلك خلافا ولا يجوز لمن  
يؤمن بالله واليوم الآخر أن يفرق بين الأم وولدها لما روى الحاكم على شرط  
مسلم وحسنه الترمذى من فرق بين والدته وولدها ففرق الله بينه وبين أحبته يوم  
القيامة حتى لو كان الولد والام رقيقين لا يجوز التفريق بينهما ببيع لما ذكر  
فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم والله أعلم

## \* (كتاب الجنائيات) \*

(سئل) في بئر قديم لا يعلم له حافر في قرية هي وقف على مصالح كليم الله تعالى جناب سيدي موسى بن عمران على نبينا وعليه صلاة الملك المنان وضع يده عليه رجلان من أهل القرية وقع فيه ولد أحد الشريرين الواضعين لليد ويدعي وارث الولد الواقع الميت فيه أنه يأخذ الحصة من البئر بولده فهل له ذلك (أجاب) هذه الدعوى غير صحيحة فلا يجوز العمل بها بل لو حفر ما من غير تمتد فلا ضمان عليه كما صرحوا به فلا يكون الرجل الشرير بك مطالب بشئ من جهة الولد الواقع وتبقى حصته في البئر والله أعلم (سئل) في رجل أوقد ناراً في وقت لم تكن الرياح هابة فيه ثم أوقد آخر كذلك وطفئت نار الأول ثم أوقد رجل ثالث فأحرق النار بواسطة هبوب الريح جريئاً فصاحب البئر يدعي أن المحرق بحريته النار التي أوقدت أولاً هل تسمع دعواه (أجاب) حيث أن النار أوقدت في وقت لم تكن الرياح هابة فيه ولم تكن على نحو سطح كحائط فلا ضمان على موقدها سواء طفئت أم لا فلا تسمع الدعوى على الموقد أولاً وثانياً وكذلك ثالثاً لأنه مقر أن المتلف لزرعه غيره وهو لا يضمن فكأنه قال ألتف زرعى حية أو سبع مثلاً قال في البهجة مع شرحها وأوقدت ناراً بأن أوقدها في السطح في وقت هبوب الرياح فطار منها شرر وتلف به شئ فإنه يضمن وكذا لو خالف العادة في قدر النار وإن لم تكن في سطح ولا في وقت ريح فطار الشرر بنفسه أو بهبوب ريح بعد الإيقاد وأتلف شيئاً فإنه يضمنه بخلاف ما لو أوقدها على العادة في غير السطح من ملكه أو فيه لكن لا في وقت ريح فطار الشرر بنفسه أو بهبوب ريح بعد الإيقاد فألتف شيئاً فلا ضمان وفي معنى السطح الجدار ونحوه والله أعلم (سئل) في رجل أوقد ناراً ليحرق القش الذي حول جرنه خوفاً عليه من نار غيرها تفلت وتحرق جرنه فأحرق جرن الغير فاتهمها في الموقد لا إرفاقاً كالموقد للنار أنها ما هي من النار التي أوقدها وادعى أن غيره أوقد ناراً وفلتت فهل إذا أقام المدعى بينة تشهد أن جرنه ما أحرقها إلا النار المدعى عليه تلزمه وإذا قال المدعى عليه أن النار التي أوقدها انطفئت وأقام بينة على ذلك يسلم منها ففصلوا لنا الجواب فيما إذا كان متعد في وقده النار أو غير متعد بوضوح نفهمه لأن عبارتنا قاصرة أنابكم الله تعالى الجنة بمنه وكرمه (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى أن موقد النار في غير وقت هبوب الرياح ولم تكن على نحو سطح كحائط لا ضمان عليه أصلاً سواء تعمداً بقاء النار أم لا وسواء أنكر أم أقر أم قامت بينة لعدم تعديده كما صرح بذلك في متن البهجة وشرحها فإن كان إيقاد النار في وقت

كتاب الجنائيات  
مطلب في بئر قديم لا يعلم  
حافره الخ

مطلب رجل أوقد ناراً  
في وقت لم تكن الرياح هابة  
فيه الخ

مطلب رجل أوقد ناراً  
ليحرق القش الخ



حرب الريح أو على سطح أو في الموقد بذلك أو طاعت عليه بينة عاذلة أو قد ما فيها  
ذكر من فمجرد إقامة مالك الجرن أن جرت ما أحرقه إلا النار التي أوقدت من الاتساع  
بذلك الدعوى ولا تقبل البينة إلا أن شهدت بأن الرجل أوقد النار وقت هبوب  
الريح ونحوها وإن أقام المدعي عليه بينة بأنه أطفأ النار وأطفئت وأقام المدعي بینه  
بأنه ما أحرق الجرن إلا النار المذكورة وأرخا بنار مريح واحد أو أطفأها أو أحدها  
تعارضنا فثبتنا قطعان وإن شهدت بينة صاحب الزرع بأن الحراق حصل قبل  
إطفاء النار وكان الإيقاد في نحو هبوب الريح رحت بينته لأن معها زيادة علم والله  
أعلم (سئل) في أرض من أراضي الميرى تابعة لقريبة من قرى الميرى أيضا  
يضمنها في كل سنة رجل عمال معلوم الميرى فذهب رجل آخر إلى الحاكم وضمن  
الأرض دون القرية فذهب الضامن للبلد وأخذ حاصل البلد والأرض على عادته فجاء  
الضامن لها وقتل معه ثم أغرى عليه رجلا من أصحاب الشوكة فجاءه وضربه  
بعنف فاشاع الخبر بأنه قتل فسمعت زوجته بذلك فارتعبت وعلى يدها ولد صغير  
فرضع منها فسات في اليوم الثاني بسبب ذلك فهل إذا ثبت بالبينة الشرعية يضمن  
الولد ومن الضامن له وما يجب فيه (أجاب) لا ريب أن المرأة لم يحصل عليها  
جنابة من الجاني ولم تقصد بالجنابة فبوت الولد موافقة قدر لا يلزم الجاني بسببه شيء  
كما صرحوا به فيما لو بيعت السلطان لامرأة الخ والله أعلم (سئل) في رجل أوقد  
نارا في أرض غيره وقت هبوب الريح فترجل بحجارة عليهم أزرع فأصاب النار  
الزرع فأحرق هو والحجارة فهل يكون الموقد لها ضامنا لها وما وكيفية الضمان  
ما هي (أجاب) حيث أثبت صاحب الحجارة أن إيقاد النار في غيره ملكه  
أو أن إيقادها وقت هبوب الريح كان الموقد لها ضامنا لها للحجارة والزرع لكونه أوقد  
النار في غيره ملكه أو وقت هبوب الريح فان شهد بقتلهم من يعرفها عمل بذلك  
والأصديق الغارم بميمنه لانه غارم والله أعلم (سئل) في رجل معه زناده جاءه  
رجل آخر وطلب منه أن يقدح له نارا ليحرق قشا قريبا من جرن فنهأ عن ذلك خوفا  
على الجرن فقال له هو على الضمان والدك فأوقد النار في القش فطارت النار  
وأحرق الجرن فهل يكون القادح ضامنا له (أجاب) ليس للقادح غرم للجرن  
ولا لغيره لانه لم يحدث فيه صنعا ولا اتلافا لانه لا يلزم من قدح الزناد أحراق الجرن  
كيف وقد نهأه فما انتهى فلا يترك الذنب يأكل الغنم ويتبع الاتراف فهم يامن  
لك البصر ولا تكن من غدر والله أعلم (سئل) في رجل هارب من عدوله  
خلفه طالب له ومعه أسباب وضعها عند رجل وسلمها له يدعي الهارب أن الرجل

مطلب في أرض من  
أراضي الميرى تابعة الخ

مطلب رجل أوقد نارا  
في أرض غيره وقت هبوب  
الريح الخ

مطلب رجل معه زناده  
جاءه رجل آخر الخ

مطلب رجل هارب من  
عدوله خلفه طالب الخ

الامين جرح أصبعه وصار له عذال هل يعمل بقوله (أجاب) حيث لم يكن مع الرجل المجرع نيسة تشهد له فإله على الرجل الا عين أنه ما ضرب به والله أعلم (سئل) في قوم قسروهم زنتون فاذعوا على جماعة نقسروه ولكن بدلالة فلان فهل اذا ثبت دلالته وأنه هو السبب يلزمه غرم ما يقص من الزنتون (أجاب) لا غرم لقص الزنتون الا على القاسر له لانه هو المباشر له وأما الدال عليه والمقتسب فلا غرم عليه لانه لم يباشرا نكاحاً أصلاً والله أعلم (سئل) في امرأة نزل عليها رجلان فضرباها ضربات متعددة فقالت وهي في حال التلف ما ضربني الا أخوأي فلان وفلان فاحضرا في مجلس الشرع واعترا بذلك وكتب عليهم ما أمك شرعي وماتت بتلك الجراحات ولها زوج وأولاد قصر فياذا يترتب على الاخوين شرعا (أجاب) هذه المسئلة الواجب فيها القود لانه قتل عمد عدوانا بغير حق ولا تعتبر المحدود يقتل الرجل بالمرأة ولما كان في المسئلة قصر يحبس القاتلان لما يبلغ القصر فان أرادوا قتلا قتلوا وان عفووا جميعا على الدية فدية المرأة نصف دية الرجل خمسون بعير على ما فصل في محله والله أعلم

### \*(كتاب الديات)\*

(سئل) عن رجل ضرب آخر فأخرج منه فما الواجب فيه (أجاب) الواجب فيه الدية دون القصاص وذكر بعضهم أن هذا الجرح مدقف ولعله غالب ويسمى هذا الجرح دامغة بالغين المجمة وفيها ثلث دية صاحبها ففيها للمسلم الحر المذكور ثلاثة وثلاثون بعيرا وثلث بعير على ما يفصل في الديات والله أعلم (سئل) عن أقارب عصبة قتلوا رجلا عمدا ولم يقرّب قريب غائب غير حاضر فهل يجب عليه أن يضع معهم في الدية (أجاب) قال في المنهج وغيره ودية عمد على جان مججلة كسائر ابدال المتلفات ودية غيره من شبه عمد وخطأ وان ثلثت على عاقلة لمجان مؤجلة ثلاث سنين في آخر كل سنة ثلث فيث كان القتل المذكور وعمدا فالدية فيه على الجاني فقط فلا شيء منها على الغائب يعني غير الفاعل للقتل والله أعلم (سئل) عن رجل ضرب زوجته فقطع أنملة إبهامها فما الواجب فيها (أجاب) حيث كان عمدا وجب فيه القصاص بأن تقطع أنملة إبهامه المساوية لأنملة إبهامها عينا ويسار فان عفت على الدية وجب فيها نصف عشر دية فقيمها بعيران ونصف لان ذلك هو نصف عشر دية المرأة والله أعلم (سئل) في رجل له عصبة ابن عم قتل ذميا عمدا عدوانا فما الواجب فيه بالشرع ومن يجب عليه ما يجب فيه (أجاب) دية الذمّي ثلث دية المسلم كما نص عليه في المتون والواجب على القاتل

مطلب امرأة نزل عليها  
رجلان فضرباها الخ

### كتاب الديات

مطلب رجل ضرب آخر  
فأخرج منه الخ

مطلب عن أقارب عصبة  
قتلوا رجلا عمدا الخ

مطلب رجل ضرب  
زوجته فقطع أنملة إبهامها  
الخ

مطلب رجل له عصبة ابن  
عم قتل ذميا عمدا

مطلب عليه لا شيء منه على العصبية لان القتل العمد على القاتل بخلاف الخطأ  
وشبه العمد والله أعلم (سئل) في أولاد عم قتل لهم قريب هم الوارثون له  
أخذوا عوضا عن دية عمرو وأموالات واحد منهم وخلف ولدا يدعى إسماعيل  
أن أباه أخذ حصته من الدية فلا يعطون ولده من المال ويشهد به ضمهم ليهض فهل  
تصح هذه الشهادة أم لا (أجاب) لا تصح شهادة الأعمام على ابن أخيم لكونهم  
يدفعون عن أنفسهم بل لابد من شهادة عدل غيرهم والا أخذ حصته من المال  
مثلهم والله أعلم (سئل) في رجل أصاب آخر بمحبة حجة في موق عينه  
اليماني فادعى المصاب أنه ذهب بذلك ضوء عينه والاصابة خطأ فما الحكم الشرعي  
في ذلك (أجاب) حيث ثبت زوال ضوء عينه وجب فيه نصف دية خطأ على  
العاقلة فان ادعى زواله أي الضوء وأنه كرا لجاني سئل أهل الخبرة فانهم اذا  
أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب  
أو باق ثم ان لم توجد أهل خبرة أولم يبين لهم شيء امتحن بتقريب نحو عقرب كدودة  
من عينه بعتة ونظروا ينزعج أولا فان انزعج حلف الجاني والا فالحجني عليه والله أعلم  
(سئل) في ذمى له بئر في ملكه وعليه حائط مرتفع عن الناس ومسدود الباب  
ووقع في اقربة عرس والناس يتفرون عليه فجاء صبي ووقف على سداة البئر  
وأخذ يرقص عليهم فوقع معاه فيه ومات فهل يكون صاحب البئر ضامنا له (أجاب)  
المصرح في كتب الفقه أن مالك البئر اذا لم ينعذ ولا ضمان عليه وهذا الرجل لم ينعذ  
فلا ضمان عليه ويكون الولد هذرا كما هو معلوم فلا ضمان له بدية ولا كفارة ولا غير  
ذلك والله أعلم (سئل) في رجل جنى على عينه وأخذ ديتها وله اقارب يريدون  
أن يأخذوا من دية عينه فهل لهم ذلك (أجاب) دية العين لصاحبها لان الجناية  
على نفسه والضرر لاحق به والنقص واقع عليه وليس لاقاربه حتى والده وولده  
منها شيء لما علم ولا تعلم في ذلك خلافا بين علماء الاسلام ولا نظير لما عليه أهل  
القرى والبدو من تقاسم الدية بين الاقارب لانه لا مستند له في الشرع القويم والملة  
المجدية والله أعلم (سئل) في ولد ووجد ميتا في أرض لذمي فهل لاهله أن  
يأخذوا هذه الارض من مال كها الذمى (أجاب) ليس لو رثة هذا الولد الموحود  
في الارض ميتا أن يأخذوا الارض من مال كها لان الارض لا تمت أحدا ولا تحببه  
بل الارض لما لكها يتصرف فيها كيف شاء وهذا الرعم باطل لا يعمل به شرعا  
قطعا والله أعلم (سئل) في جماعة لا وند سائرين في طريق ومع أحدهم  
بارودة وقعت من يده فأما بت واحد منهم فكسرت رجله ونثرت عظمه والذي

مطلب في أولاد عم قتل  
لهم قريب هم الوارثون الخ

مطلب رجل أصاب آخر  
بمحبة حجة في موق عينه

مطلب ذمى له بئر في ملكه  
وعليه حائط مرتفع الخ

مطلب وجعل جنى على  
عينه وأخذ ديتها

مطلب ولد ووجد ميتا  
في أرض لذمي الخ

مطلب جماعة لا وند  
سائرين في طريق الخ

وقعت منه البارودة مراهق فما الحكم الشرعي (أجاب) ان سقطت رجل هذا الرجل المضروب وجب لها ان كان من الكعب نصف الدية وان انكسر معها من عظم الساق شيء وجب له ارض يقدره المحاكم باجتهاده وان لم تسقط بل بطلت منفعتها وجب لها ارض من الدية بغرضه رقية فاسليما ثم معيبا فانقص بالعيب وهو كسر الرجل وجب ما يقابل من دية الحر وكل ذلك على العاقلة لانه خطأ والله أعلم (سئل) في رجل عنده ابن أخته مريض فقضى الله عليه بالموت وله أخ فاتهم الرجل باطلا بقتله والحال أن أهل البلد تشهد موته وليس به قتل ولا أثر قتل فاستعان عليه الاخ بمن لا يخاف الله ولا رسوله فهددوه بالقتل والنهب فادعى الاخ أنه عمل له مالا معلوما صلحا ويدهي أن معه بينة بذلك فما الحكم الشرعي والحالة هذه (أجاب) حيث كان الامر كاذر فلا يلزم الحال المدعى عليه شيء من دية وقصاص وكفارة وصلح وان كان وقع منه الصلح على ذلك فلا يعمل به لان شرط صحة الصلح اقرار المدعى عليه بما وقع عليه النزاع فلا يصح مع الانكار فثبت لم يقر الحال المدعى عليه بالقتل فلا يصح الصلح ولا يعمل به وان رضى به الحال المدعى كور لبطلانه والله أعلم (سئل) في أهل قرية وقع بينهم خصام فتراموا بالاحجار وبينهم صبي لم يبدل اسنانه فسقط له اسنان ثم عادت من غير فساد منبتة فادعى أبوه أو قولا على رجل غريب ولم يثبت ذلك ثم ادعى على أهل البلد فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يخفى أن الدعوى على جميع أهل البلد لا تصح لعدم تعيين المدعى عليه بل طريق ذلك أن يدعى على كل رجل بانفراده فان أقام عليه بينة فذاك والا فله أن يحلفه ثم على الثاني منهم كذلك ثم الثالث كذلك فن أقر أو أقام الوالد عليه بينة فله عليه الارش وهو أن يقدر الصبي عبدا باسنانه وينظر كم قيمته ثم عبدا بلا اسنان وينظر قيمته فانقص من قيمته نسب لها ثم أخذ من الدية تلك النسبة والله أعلم (سئل) عن رجل ضرب آخر فسل له الخنصر والبصر فما الواجب له شرعا (أجاب) اعلم أن الواجب في هذين جزؤ من الدية نسبته اليها نسبة ما نقص من قيمته اليها بعد البرء بغرضه رقية امثلا اذا فرضنا هذا الرجل الشال الاصبعين المذكورين سليم من الشلل رقيقا وكان يساوي مائة قرش فصار بهذا الشلل يساوي تسعين لزم الجاني عشر الدية وهو عشرة أبعرة من الابل ابل العرب التي تدفع في الدية لان واجب الدية الكاملة مائة من الابل الميينة في محلها والله أعلم (سئل) في رجل يصنع البدود لدرس الزيتون فعمل بدوا وحكمه وأخذ الصناعات يدرسون عليه الزيتون وركبوا الشدة وأداروا اللولب على عاداتهم

مطلب رجل عنده ابن  
أخته مريض فقضى عليه  
فاتهم به الخ

مطلب أهل قرية وقع  
بينهم خصام فتراموا بالاحجار  
فسقطت اسنان صبي الخ

مطلب رجل ضرب آخر  
فسل له خنصره الخ

مطلب رجل يصنع  
البدود لدرس الزيتون الخ



فقط حجر من أعلى العرش على رجل مدير اللولب فهشم رجله فتمرض ومات والآن  
يدعون أن الذي بنى البدة تعهد أن جميع ما يحدث يلزمه فهل يلزم الباني دية الرجل  
الذي سقط الحجر عليه (أجاب) حيث وضع البناء على الاستواء من غير ميل  
على شرط العمل المحكم وحدث به خلل في البناء أو غيره فلا ضمان على الواضع  
والتعهد المذكور باطل لانه من ضمان ما لم يجب فهو باطل والرجل المدير للولب  
قاتل نفسه لان القتل حصل من فعل نفسه بحركة الالولب لاحتمال جهله لادارة  
المؤدى لقتل نفسه والله أعلم (سئل) في بنت مراهقة حامله لاختها وهي  
صغيرة فحويبت سقطين فجاءت بنت أخرى ذمية دون البلوغ لها ففحست البنت  
الحاملة لاختها فاضطربت الحاملة فوقعت البنت المجرلة عن كتف الحاملة فماتت  
فما الحكم في ذلك (أجاب) قال في الروض وشرحه لشيخ الاسلام زكريا رحمه  
الله لو قرص أو ضرب رجلا حاملا لشيء فتحرك وسقط ما يحمله فكما كراهه على  
القائه فيضم كل منه ما انتهى أي الحامل والضارب وفي معنى القرص النفس  
بالبرة ووجه كون الضمان عليهم ما ان النفس لم ينشأ عنه الهلاك وانما نشأ عنه  
وعن السقوط عن كتف الحاملة الذي حصل من اركانها الصغيرة فكان الناحسة  
والحاملة اشتركا في الجناية على الصغيرة فكانت الدية لها على عاقلة الناحسة  
والحاملة على كل منه ما نصفها لما علم من أن الهلاك نشأ عن فعلهم ما الحاملة  
بالاركاب والناحسة بالنفس ولانها تنسب الى تقصير من عدم التماسك وانغفالها  
الصغيرة حتى سقطت والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر فادعى المضروب  
زوال ضوؤه وعينه والجاني ينكر زواله فما الحكم الشرعي (أجاب) قال في المنهج  
وشرحه لشيخ الاسلام فان ادعى أي الجاني عليه زواله أي الضوء وأنكر الجاني  
سئل أهل الخبرة فانهم اذا أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا الى  
عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو قائم ثم ان لم توجد أهل خبرة أولم يبين لهم شيء  
امتنع بتقريب نحو عقرب كحديثه من عينه بغتة ونظرا ينزعج أولا فان انزعج حلف  
الجاني والا فالجاني عليه والله أعلم (سئل) في رجل في صلته فجاء آخر  
ركب عليه ليفسد صلته فدفعه عن نفسه فوقع له سنان لكبره فما الحكم الشرعي  
(أجاب) لا ريب أن الانسان المذكورة هدر لادية له ما حتى لو قتل الرجل  
المصلي الرجل الزاكن لا ضمان عليه لان أصحاب اصحابا بان المصلي لو متر بينه  
وبين سترته انسان فدفعه المصلي فمات فلا ضمان وأيضا لو نظر انسان في بيت غيره  
من ثقب وليس له به حريم ففقد أعينه بمحاصرة فلا ضمان لها وأيضا هذا الرجل

مطالب بنت مراهقة حامله  
أختها الخ

مطالب رجل ضرب آخر  
فادعى المضروب الخ

مطلب رجل في صلته  
جاء آخر ركب عليه الخ

الراكب صائل على المصلى فيجب دفعه بما أمكن وقد خرق حرمة الصلاة فلم يحترم  
 رب العباد فجاءه النار يوم التتادى يطلب سناء منها فانها آتته والله أعلم (سئل)  
 في رجل قتل وعليه دين وله ورثة وصار له على القاتل دية فكيف يعمل بالدية  
 (أجاب) أول ما يتدأ به من الدية وفاء دية لانه لا يزم لذمته فهو أحق بالوفاء ولا  
 يجوز لأحد المعارضة وما بقي يقسم على ورثته بحسب الميراث الشرعي لا كما نزعه  
 أهل القرى والعرب من بلاد الشام من أنها تقسم على الورثة وغيرهم من العصبه  
 والله أعلم (سئل) في امرأتين أحدهما عمة الأخرى ذهبتا إلى مطينة ليقطعا  
 منها ترابا للعممة لتطين به سطح بيتها فابنة العممة تعين عمتها فانهدمت المطينة على  
 ابنة الأخ فماتت والآل أهلها تدعى أن العممة استعانت بها وهي تقول ذهبت  
 معي من غير أن أقول لها فالحكم في ذلك (أجاب) قال الجلال السيوطي  
 في الأشباه والنظائر الحد لا يدخل تحت اليد ولهذا لو حبس حرًا ولم يمنعه الطعام  
 حتى مات خفف أنفه أو بانهدام حائط ونحوه لم يضمنه انتهى إذا علمت ذلك علمت أن  
 هذه المرأة الميتة تحت الهدم لا تضمن لأعمال ولا دية ولا قصاص ولا كفارة سواء  
 استعانت بها عمتها أم لا وهو ظاهر لما علمت في مسئلة الحبس الذي لا يقع غالبه إلا  
 عن غير رضا بل بالقهر فبالك هذه المرأة التي استعانت بها العممة أو ذهبت هي  
 باختيارها فلا ضمان لها أصلاً والله تعالى أعلم

### ﴿فصل في جنابة الرقيق﴾

(سئل) في عبد مراهق ضرب مبيها مراهقا بعصى فمات من ضربته فما يجب فيه  
 وهل يطالب سيد العبد بدية المضروب (أجاب) حيث لم يكن بالغا عاقلا فلا  
 قصاص عليه وإن ثبت بلوغه وعقله وأراد الولي القصاص اقتصر منه وإن عفى على  
 مال أو كان الواجب المال ابتداء لصغره أو كونه القتل خطأ أو شبهه عمد تتعلق  
 برقبته قال في العباب جنابة الرقيق إن أوجبت مالا أو قودا وعفى به تتعلق برقبته  
 فقط وعبرة المنهج وشرحه مال جنابة الرقيق ولو بعد العفو أو برئ من جنابة  
 أخرى تتعلق برقبته إذا لا يمكن الزامه لسيدته لانه أضراره مع براءته ولا أن يقال  
 في ذمته إلى أن يعتق لانه تفويت للضمان وتأخير إلى مجهول انتهى ثم قال وللسيده  
 بيعه لها وله فداؤه بالأقل من قيمته والارش انتهى وعلى كل حال سواء كانت  
 الجنابة عمداً أوجبت قصاصاً أو خطأ أو شبهه عمد لا تتعلق جنابته بالسيد أصلاً نعم له  
 فداؤه بأقل الأمرين من قيمته والارش والله أعلم (سئل) في امرأة لها عادة  
 قديمة داية قابلة للأولاد من الحوامل فقبلت امرأة في ولد وقطعت سرته ثم يوم

مطلب رجل قتل وعليه  
 دين الخ

مطلب امرأتان أحدهما  
 عمة الأخرى الخ

فصل في جنابة الرقيق  
 مطالب عبد مراهق ضرب  
 مبيها الخ

مطلب امرأة لها عادة  
 قديمة داية الخ



السابع ذات الغلام فاذبحي وارثه أنها قتلت به قطع سريته ويذبحي أيضا أنها اقترت بذلك فهل اذا ثبت علمها اقرارها بذلك تلزم الدية عاقلتها مثل أخيها أو ولادة (أجاب) حيث كانت المرأة ماهرة في قبالة الأولاد فلا ضمان عليها هذا حيث لا اقرار وعبرة المنهاج مع شرجه لابن حجر ومن عالج كان حجة أو فسد باذن معتبر من جازله تولى ذلك فهل تلف لم يضمن والامساك تولى ذلك أحد وذكر ابن شريح أنه لو سري من بل الطيب هلاك وهو من أهل الحذق في منعه لم يضمن اجساعا ولا ضمن قودا وغيره ثم قال ابن حجر ويظهر أنه أي الحاذق الذي اتفقا أهل فقهه على احاطته به بحيث يكون خطأؤه فيه نادرا جدا كطبيب فيما ذكر الجسراحي بل هو من افراده كالكيمياء انتهى ولا ريب أن قطع السرة مثل النجم والفصد وقد علمت أنه لا ضمان بشرطه فلا ضمان على القابلة هذا عند عدم اقرارها وأما اذا اقترت وأثبت عاقلها الاقرار فالضمان عليها لا على أخيها ولا على بقية العصابة قال في متن العباب لا تجوز عاقله المنكورة ولا بيت المال من اقتراب الجناية أو نكاحه خلف المدعي وتحلف العاقلة أنها لا تعلم فتلزم الدية الجاني وتساجل عليه كالعاقلة والله أعلم

\*(فصل في العاقلة)\*

(سئل) عن رجل فة أعين انسان خطأ فهل تكون ديتها على العاقلة (أجاب) نعم تحمل العاقلة دية الخطأ وشبه العمد وهم العصابة المتعصبون بأنفسهم المجمع على ارتهم من النسب دون العمد فعلى الجاني وذلك على ما فصل في كتب الفقه والله أعلم

\*(باب دعوى الدم والقسامة)\*

(سئل) في جماعة من أهل بلد من اقتتلوا فيما بينهم ثم تفرقوا واذا برجل أصابه ضربة حجر في شدة جفاؤه وقالوا له هل سقط من أسنانك شيء فقال لا ثم بعد مدة ادعى أنه سقط له سننان فأناكر أهل البلد الذين اتهمهم أنهم ضربوه الحجر فاما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ان كان دعواه السقوط قبل الاقرار بعدم السقوط فلا تقبل دعواه لان من شرط قبول الدعوى أن لا تناقضها دعوى أخرى ودعوى السقوط مع الاقرار بعدمه مع اتحاد الزمان تناقض وان ادعى السقوط بعد الاقرار لكونه نشأ عن ألم الضربة فقبل دعواه ويحلف من اتهمه خمسين يمينا لانها يمينا دم وهي خمسون يمينا ولكن هذه من الاطراف فلا قسامة فيها لانها خارجة عن القياس لو ردد النص بها فيقتصر على مورد وهو النفس والله أعلم

\*(كتاب الردة)\*

فصل في العاقلة

مطلب رجل فقأ عين  
انسان خطأ الخ

باب دعوى الدم والقسامة

مطلب جماعة من بلد من  
اقتتلوا الخ

كتاب الردة

مطلب حكم بناء الكنائس  
في بلاد الاسلام وحكم  
الباني لها وهل تنقض  
اولا الخ

(سئل) عن حكم بناء الكنائس في بلاد الاسلام وما حكم الباني لها وهل تنقض  
(أجاب) أما الباني لها فقد صرح الاشعري امام أهل السنة بكفره وردته وهو  
العمدة في هذا الباب وقله عنه الشيخ ابراهيم اللقاني في شرح عقيدته الكبرى  
والمراد بالباني ما يشتمل الاثمة والمعين والراضي بذلك فيدخل في عموم ذلك ما يقع  
في بيت المقدس وهو أن الكفرة الاثام النصارى أو اليهود يأتون أو لا يشكون  
من طرف حاكم الشرع على ما يريدون احداثه أو ترميمه من بناء كنيسة أو دير  
أو معبد كفر فيكتبون محضراتهم تعرض على أعيان الناس فكل من عرض عليه  
كتب خطه بأي عبارة كانت ثم يذهبون به لطرف الروم فيخرجون أمراسلطانيا  
بالاذن لهم بالبناء بناء على ما يعرضونه لهم ثم يكتبون على موجب ذلك حجة ثم  
يأخذون خطوط أعيان الولاية فالظاهر أن كل من علم حقيقة الحال وكتب خطه  
فانه يرتد بذلك لان الرضى بالكفر كفر وهذا ما علم به الاشعري قدس سره العزيز  
فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد ظهر أن بناء الكنائس في بلاد الاسلام  
على التفصيل الا في اثم كبير وخرج عظيم وخطر جسيم لا يرضى به مسلم قويم  
ولا مؤمن كريم الا شقي ولثيم ويجب على كل قادر على نقضها بقضها وابطال شعائرها  
كفرها ورفع ما فيها من الكفر ومسبة سيد الكائنات ولو لم يكن للباني  
ولم تسبب من الجزاء الا ما يقع فيها من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان  
ذلك رادعاً له وزاجراً له ومحذراً له وموجباً لغضب الله عليه ورسوله صلى الله عليه  
وسلم وانظر بأي وجه يلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سمعنا بعض من يدعى  
الفضل يفتخر ببناء كنيسة اليهود قبحهم الله تعالى فلاحول ولا قوة الا بالله القوى  
المتين وقد نفل السبكي الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه شرعي  
لا يجوز اعادة تذكيره الاسيوطي في حسن الحاضرة في أخباره صر القاهره  
قال ابن نجيم الحنفي في الاشباه والنظائر من ذلك اذا قفلات ولو بغير وجه لا نفتح  
ومذهبنا يقتضي ذلك على أنه انما أخذ من كلام السبكي والسيوطي وهما  
شافعيان وقد أفتى العلامة ابن أبي شريف بأن الكنائس والديورات ونحوهما  
مما في بلاد الاسلام ليست مملوكة لأهل الكفر وليس ليهودهم عاينها حكم اليد على  
الملك أما الافرنج الذين لم تنعقد لهم جزية وانما يدخلون بأمان فلا بد لهم في دار  
الاسلام أصلاً وأما غيرهم من الكفار ممن له عقد جزية فلا نهم لا يعتقدون ملكهم  
لها وليست وقفاً عندئذ لا يصح ولو كان واقفها دميها فهي حكم ما لم يجر عليه ملك  
كالموات فلا يمتنع على سلطان الاسلام أن يرفع يدهم عنها أو عن بعضهم أو أن

يجابهم عن بلد من بلاد الاسلام بعد تقريرهم فيها المصلحة تظهر له فقد أجلى سيدنا  
 عمر رضي الله عنه أهل خير بعد ان أقرهم المصطفى صلى الله عليه وسلم كافي صحيح  
 البخاري وغيره ما ظهرت له المصلحة في اجلائهم انتهى مع اختصار أقول ويؤخذ  
 من ذلك أن الذين موجودون ببيت المقدس وغيره مما هو مرصدا على الكنائس  
 والديورات ولا يعلم لها مالك وانما وقفها واقف منهم لا يعرف أو انهم أخذوا من  
 أموالهم العاقبة أو الخاصة واشتروا بها دورا ووقفوها أن تكون من جملة أموال  
 بيت المال التي يتصرف فيها مولانا السلطان نصره الديان وإذا ظهر بها أحد  
 فيأتي في ذلك ما ذكره ابن عبد السلام من أن من ظفر بشيء من أموال بيت المال  
 أن يتصرف فيه كما يتصرف الامام العادل بل الظاهر وجوبه ويؤخذ منه أيضا أن  
 النصاري أو اليهود يجمعون مالا من بلادهم من أوقاف على الكنائس ومن  
 غيرها بحيث لا يعرف لها مالك ويأتون بذلك لبناء كنيسة أو دير فاذا ظفر به أحد  
 من المسلمين جاز له أخذه لانه مال ضائع ولا يجوز العمل بشرط الواقف لبناء  
 كنيسة أو نحوها ويؤخذ من ذلك أن الخشب الذي تحت يد الفرنج وبيت  
 المقدس أن للمسلمين أخذه وبيعه بل حرقه لانه جاء من بلاد الحرب ولا يصح الايمان  
 عليه لو وقع لانه لبناء معابد الكفر من الكنائس والديورات بل اذا قدر مسلم على  
 حرقه وجب عليه ذلك والله أعلم (سئل) ما حكم من ارتد من أهل الاسلام  
 كاملين وغيرهم من حيث ائمة والاسر (أجاب) ان كان الارتداد لطائفة  
 قليلة يمكن الظفر بهم فأمر بالغيث الكاملين ظاهر انهم يستتابون فان تابوا فن أهل  
 الاسلام والاقتلوا أما ان كانوا من منعة من حصن أو لهم مطاع يرجعون اليه بدنا  
 بقناهم دون غيرهم لان كفرهم أغلظ ولا نهم أعرف بعورات المسلمين واتبعنا  
 مدبرهم ودفقنا جريحهم واستتبنا حريمهم وضمناهم كالبعاة كذا ذكره في الروض  
 وقضيتهم أنهم لا يضمون ما أتلفوه علينا في الحرب لكن نقول في قتال البغاة أن  
 الصحيح خلافه ويقتص من المرتد ويقدم القصاص على قتل الردة والدية حيث  
 لزمته في ماله مجلبة سواء لزم بغيره أو غيره وإذا وطئت مرتدة بشبهة كائن وطئت  
 مكرهة أو استخدمت مكرهة وكذا المرتدة فوجب مهر المثل والاجرة موقوفان وأما  
 الاسترقاق فلا يجوز استرقاق مرتد أصلا لبقاء علقته الاسلام وأما فرع المرتد فان  
 انعقد قبل الردة أو فيها أحد أصوله مسلم فسلم تبعا والاسلام يعلمه أصوله مرتدون  
 فرقت تبعا لا مسلم ولا كافرا صلى فلا يسترق ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان لم  
 يقب قتل والله أعلم (سئل) في رجل مظهر للاسلام رؤى في كنيسة النصاري

مطالب ما حكم من ارتد من  
 أهل الاسلام كاملين  
 وغيرهم الخ

مطلب رجل مظهر  
 للاسلام رؤى في كنيسة  
 النصاري يصل الخ

يصلى معهم فسككها كم السباسة وأرادته فقال أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن  
محمد رسول الله فاطمته فبعد مدة قال أنا نصراني وإنما نطق بالشهادتين خوف  
القتل فهل يصير مرتداً ويقتل بعد الاستنابة وإذا رجع وقال أنا مسلم ولم يلتزم  
أحكام المسلمين فهل يقتل إذا طلب منه فعل الصلاة ولم يفعل (أجاب) حيث  
لا يكرهه الحاكم على الاسلام وإنما أراد قتله لتزيبه بزي الاسلام مع صلاته مع  
النصارى ونطق بالشهادتين كان مسلماً بذلك تجرى عليه أحكام الاسلام فإذا  
رضى بعد ذلك دين النصرانية الباطنية المنسوخ بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم  
كان ذلك ردة تجرى عليه أحكامها من وجوب استنابته حالاً فإذا قصر قتل وجوباً  
لغير البخاري من بدل دينه فاقتلوه وأسلمتم إسلامه وترك ولو كان زنديقاً  
أو تكبر ذلك لآية قتل للذين كفروا وخبروا فتاواها عصموا مني دماءهم وأموالهم  
الابحاث والزنديق من يخفي الكفر ويظهر الاسلام كما قاله البخاري في هذا الباب  
ويأتي جميع الأئمة والفرائض أو من لا يفعل ديناً كما قاله في العباب وصوبه  
في المهمات وقال في الرض بعد انكار محبة أبي بكر أو قيل له الست مسلماً فقال  
لا عمداً أو نودى يايه ودى ونحوه فأجاب بقوله أبيت فاصداً اجابة الداعي فإنه يكره  
انتهى وما هنا أولى بالكفر لانه أخبر عن نفسه بعد اتصافه به ضد الاسلام أنه  
نصراني والصراية تنافي الاسلام فإذا ثبت ذلك بعد الاستنابة يقتل وجوباً  
وتكون تركته في البيت مال المسلمين وفرع المرتدان انعقد قبل الردة أو فيها  
وأحد أصوله مسلم فسلم تبعوا الاسلام بعلمه وأصوله مرتدون فرتد لا مسلم ولا كافر  
أصله فلا يسترق ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فإن لم يتب قتل وكذلك على ترك  
الصلاة بعد تحقق الاسلام وأمر الامام له وخروج وقت العذر لا يجب مع والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل اسمعيل تزوج من رجل امرأة ودخل بها فرق اسمعيل  
ابنته لولي زوجته الذي يقال له فواز واختلى بها ليالي وأياماً ثم ادعى اسمعيل على  
فوز أن انه دعاه للشريعة وقال أنا وأنت الى الدعائم ونحو ذلك فهل والحالة هذه يرتد  
فوز عن الاسلام وتطلق زوجته (أجاب) هذه العبارة لا توجب ردة ولا طلاق  
زوجة أصلاً ما قرره الأئمة الاعلام كالسبكي وابن حجر وعظمااء الحنفية من أنا  
لأنكفرا بالعبارات المحتملة وهذه منها ثم سبق منا ختمها لكن ليس في مثل  
هذه العبارة بل مثل لا أرضى بالشرع أو أنا ناشري أو أي شيء هذا الشرع هذه  
المسئلة لا توجب في الشرع وهي من المعلوم من الدين بالضرورة وأما هذه العبارة  
فلا كفر بها ولا طلاق والافتاء بذلك خطأ يجب ردة وعدم العمل به ولكن ان

مطلب وجلي اسمه اسمعيل  
تزوج من رجل امرأة الخ

مطلب رجل ذي حرفة  
شارك رجلا آخر الخ

مطلب رجل طلب من  
ريد أن يشتري منه سلعة  
الخ

صدرت هذه العبارة من الرجل يعزرو ويؤدب لتكون هذه لا ينبغي أن تصدر من رجل مؤمن والله أعلم (سئل) في رجل ذى حرفة مشارك رجل آخر في تلك الحرفة ثم تنازع مع شريكه فسب حرفته وسيدته وما والذى أنشأها وقال لشريكه أنت النبي محمد الذى أنزل عليه القرآن والناس يقولون له استغفر الله وهو يكرر وبالف في هذا الكلام وجاءه رجل كان أخذ منه دراهم بغير منه مصر به فقال له هذه مصر يتك فقال للرجل ما هي مصريتي فقال له وسر جسدك أنها أنا هالاه شريف فقال له روح والاسب جدى الى آدم فسايلزمه على هذه الالفاظ القبيحة (أجاب) لا شك أن هذه الالفاظ شنيعة مشعرة بقلة الأدب والتجري على الكبراء فان غالب الحرف أخذت عن الانبياء الكرام على نبينا وعليهم الصلوة والسلام ولا سيما اللفظة الاخيرة وهي قوله والاسب جدى الى آدم فان كان شريفا فلا شك في دخول رسو الله صلى الله عليه وسلم في اجداده ونعوذ بالله من سبه وان كان غير شريف فلا شك في دخول نوح لاه هو الجد الثانى لنا بعد آدم فعليه أن يتوب ويرجع عن هذا الامر القبيح والله أعلم (سئل) في رجل طلب من زيد أن يشتري منه سلعة عنده بثمن كذا جبرا لريد فأبى ثمراء ما بذلك الثمن ثم رفع زيد أمره الى حاكم شرعى فدعى على الرجل أنه يجبره على شراء سلعته ويعارضه بدون وجه شرعى فنعمه القاضي من المعارضة ومن جبره على شراء تلك السلعة المدكورة فقال أنا منعتك من ذلك بحجة شرعية فقال له الرجل ضع جسدك في است المكاب فماذا يلزم الرجل المذكور ثمعا (أجاب) لا ريب أن هذا اللفظ الصادر من هذا القائل دال على الاستخفاف وعدم الاحترام لان ما نسب الى الله عز وجل يجب احترامه وتعظيمه وتوقيره وكذلك ما نسب الى رسوله صلى الله عليه وسلم لان الشارع عرفه بالنسب المحجى الى الشرع القويم واب اضافها الى المخاطب فيؤدب على مثل هذا القول ويذجر وينهى ويعزروا الى لفظه من البشاعة والشناعة والدلالة على عدم الاكتراث بالدين ورقة الديانة وما القول بانته كغير ما علم أن مثل هذا وما يلحق به مما يقال في أهل البدع يحتاج الى النظر في خمسة أصول الاول مقصد القائل وغرضه من اللفظ وهذا يحتاج فيه الى السؤال والبحث كما قال صلى الله عليه وسلم لمن قتل من قال صبوت فقال له هلا شققت عن قلبه لما قاله انما قال ذلك تقية و ذالم يعد لم مراده فيصعب الاطلاع على ما في القلب وتخليصه عما يشينه وتخويره ويكاد يصعب عليه تحرير اعتقاده نفسه فضلا عن غيره الاصل الثانى الحكم بأن ذلك كفر وهو صعب من جهة معونة علم الكلام وما آخذوه وتميز الحق فيه من

غيره وانما يحصل لرجل جمع صحة الزهرور رياضة النفس واعتدال المزاج والتهذيب  
بعلوم النظر والامتلاء من علوم الشريعة وعدم الميل والهوى وبعدهذين الامرين  
يمكن القول بالتكفير أو عدمه الاصل الثالث معرفة المدلولات اللغوية والقواعد  
الاصولية التي تحل بالفهم فيحتاج الى معرفتها لاحتمال ارادة القائل المجاز  
أو الظاهر أو النقل أو الحقيقة الاصل الرابع معرفة الامور العرفية الواقعة بين  
العوام في التماور والتخاطب ونحوها الاصل الخامس أن منها أصلاً ثابتاً فلا  
نزله الا بيقين وهو الايمان بالله ورسوله ولو بالتبعية لاحد الاصول اذا علمت هذه  
الاصول الخمس والقواعد العشر علمت ما لخصه ابن حجر في شرح المنهاج وما حره  
في الاعلام بقواطع الاسلام وما رقبه على متساهل بعض الحنفية في القول  
بالتكفير وعبارته في شرح المنهاج في كتاب الردة التي هي خلاصة ما في الاعلام  
التي شرحناها بالاصول المذكورة تنبيه ثان يذنب للمفتي أن يحتاط في التكفير  
ما أمكنه لعظم خطره وغلبة عدم قصده خصوصاً سيما من العوام وما زال  
أعنتنا على ذلك قديماً وحديثاً بخلاف أئمة الحنفية فانهم توسعوا بالحكم بمكفرات  
كثيرة مع قبولها التأويل بل مع عدم تبادره منها ثم رأيت الزركشي قال مما  
توسع به الحنفية أن غالبه في كتب الفتاوى نقلاً عن مشايخهم وكان المتورعون  
من متأخري الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز  
تقليدهم لانهم غير معروفين بالاجتهاد ولم يخرجوها على أصل أي حنيفة رضى الله  
عنه لانه خلاف عقيدته اذ منها أصلاً محققاً هو الايمان بالله فلا نرفعه الا بيقين  
فليتنبه لهذا وليحذر من يبادر الى التكفير في هذه المسائل مناوهم فيخاف عليه  
أن يكفر لانه يكفر مسلماً انتهى ملخصاً قال بعض المحققين مناوهمهم وهو كلام  
نفيس وقد أفتى أبو زرعة من محقق المتأخرين فيمن قال له اهجري في الله فقال  
هجرتك لالقي الله بأنه لا يكفر ان أراد لالقي سبياً أو هجرة لله وان لم يكن ذلك ظاهراً  
اللفظ حقاً للدم بحسب الامكان لا سيما ان لم يعرف قائله بعقيدة سيئة لكن  
يؤذب على اطلاقه لبساعة ظاهراً وانما حذرناك هذا التحريراً لما خوذ من كلام  
السيبكي في جواب سؤال رفعه اليه الامام الاذري عن أهل البدع وتكفيرهم  
وعدمه وكلام ابن حجر ما حذره في الاعلام بقواطع الاسلام ومن كلام الاصوليين  
ومن كلام ابن حجر في المنهاج حفظ الايمان الثابت وحفظ الدماء عن انتهاكها  
ودفعها ما يتصور في الجواب ولا تأمل المدرك فافهم المدرك قبل أن تدارك والنخاطب  
قبل أن تطالب والمفهوم قبل أن تخوض وتعموم وخفاة على الخائض أن يقع فيما



كفره غيره قال الامام القرافي اعلم ان الصغار والكبار وجميع المعاصي من الكفر وغيره كلها اجراء على الله عز وجل لان عدم حفاة أمر الملك العظيم جراءة عليه كيف كان فتميز ما هو كفر منها ما سيج للدم موجب للخلود في النار هذا هو المكان المخرج في الفتوى والتحرير والتعرض الى الحد الذي يمتاز به أعلى مراتب الكبار عن أدنى الكفر عسر جداول الطريق الموصول لذلك أن يكثر من حفظ فتاوى المقتدى به من العلماء في ذلك وينظر ما يقع له هل هو من جنس ما اختلفوا فيه بالكفر أو من جنس ما اختلفوا فيه بعدم الكفر فيلحقه بعدم معان النظر وجودة الفكر بما هو من جنسه فان أشكل عليه الأمر أو وقعت المشابهة بين أمرين مختلفين أو لم يكن له أهلية النظر في ذلك لقصوره وجب عليه التوقف ولا يفتي بشئ فهذا هو الضابط لهذا الباب انتهى وهذا كلام نفيس يوجب التورع عن الوقوع في الكفر والأدب مع الله تعالى ومع رسوله صلى الله عليه وسلم والشفقة على خلق الله تعالى وانما لم يحزم في الجواب بالكفر لان قول القائل جئت في است الكتاب ليس صريحاً في التكفير لا بما له لغيره كأن يريد به الورقة الخالية عن أسماء الله تعالى أو يريد غير الورقة كما تحتاج المدعى على دعواه أو يريد أنها لا يعدل بها لعدم موافقتها للشرع القويم ن ظهر منه ما يدل على الاستحقاق بالشرع القويم وعدم رضائه بحكم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فلا ريب في كفره فنأمل ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*(كتاب الزنا)\*

(سئل) في رجل أتتهم بالزنا خلف بالطلاق ثلاثاً انه ما رنا فاذا رنا قاحداً الزنا شرعاً وهل يقع عليه الطلاق أولاً (أجاب) حد الزنا شرعاً الذي يجب به الحد أن يكون الزاني ملتزماً للأحكام الشرعية ليخرج الصبي والمجنون والحربي عالماً بالتحريم وان يولج حششته أو قدرها من مقطوعها من فاقدها بفرج قبل أو دبر من ذكر أو أنثى محرم لعينه مشتهى طبعاً التخرج الميتة والبهيمة وبلا شبهة ليخرج وطء أمته المزوجة أو المعتدة أو المحرم بنفسه أو رضاع ولو كانت مكثرة الزنا ومبيحة للوطء ومحرم ما ينسب أو رضاع أو مصاهرة وان كان تزوجها أي المحرم فان كان حصل من الرجل المذكور تغيب الحشفة فيمن ذكر وقع عليه الطلاق بقيوده المذكورة والافلا يقع عليه شئ والله أعلم (سئل) في رجل أخذ امرأة قهراً عليها وعلى أهلها ويسمى عند الفلاحين خطيغته ثم أخذها لبلداً أخرى وتزوجها بوكالة منها الشخص زوجها مته قهراً فما الحكم الشرعي في هذه المسئلة والحالة هذه (أجاب)

### كتاب الزنا

مطلب رجل أتتهم بالزنا  
مختلف بالطلاق الخ

مطلب رجل أخذ امرأة  
قهر الخ

أعلم أن العرض أحد الكليات الخمس المجمع على حفظها في كل ملة من آدم إلى نبيذ صلى الله عليه وسلم وهو جاء بحفظ الانساب والاعراض والاموال والافئس والعقول والدين القويم وأكده عليهم غاية التأكيده وحفظها غاية الحفظ فعلى كل مؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل وغير المؤمن كذلك أن يدفع مثل هذا الخبيث عن هذا الفعل القبيح الذي لم يرد في شريعة من الشرائع حله ومن أوى مثل هذا أو نصره أو دفع عنه ضرر فاعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وهذا هو القواد الذي يجمع رجلا وامرأة حراما أو رجلا ومرد أو امرأة وامرأة حراما بل جميع أهله بلده قوادون لانهم مقرون له في ذلك فكان الواجب عليهم من زجره ومنعه وقبالة ولو أدى لقتله فلا دية له ولا كفارة لانه صائل على البضع فيجب قتله ان لم ينزجر وعلى ولي الامر منع هؤلاء السفهاء الاشقياء الزناة من هذا الفعل القبيح ويثاب على ذلك فالعقد الواقع بغير رضاها ورضا وليها باطل باجماع المسلمين يجب انكاره ولا عذر للمرأة المكروه لان ذلك زنا من الرجل ولا حرمة لماء الزنا وان كانت المرأة تلام ولها أن تتزوج بغير محال والعجب من هؤلاء الاشقياء السفهاء الذين لا دين لهم ولا عرض ولا حية كيف يأخذ الواحد منهم ابنة عمه أو قريته ويهتك عرضها وعرضه ويدخل عليها بالزنا فوطئه حرام وأولاده أولاد زنا لا حرمة لهم والله أعلم

### ﴿كتاب حد القذف﴾

كتاب حد القذف

مطلب رجل خرج يمشي  
الخ

(سئل) في رجل خرج ليلا يمشي فلقبته امرأة وخطفت عمامته وادعت أنه طلب منها الزنا فهل يترتب على الرجل المذكو وريدعواها عليه من غير بيان شيء ويعمل بقولها وهل يلزم الرجل المذكو رشى بسبب دعواها أم كيف الحال (أجاب) لا يترتب على الرجل شيء وان فرض أنه طلب منها الزنا لا يلزمه حد ولا رجم وكذلك هي لا يترتب عليها شيء لانها ان صدقت فقد ردت قوله بنزعها وان كذبت فليس عليها حد ولا رجم يكذبها والله أعلم

### ﴿كتاب السرقة﴾

كتاب السرقة

مطلب رجل نائم بين  
جماعة فسرق الخ

(سئل) في رجل نائم بين جماعة فسرق له سكين فاتهم الحاضرين وهناك رجل يدعى علم الكشف فقال سرقة فلان أحد الحاضرين فهل يعمل بقوله مستندا علم الغيب (أجاب) ماذا كرم من أخبار الرجل المدعى لعلم الغيب لا يعمل به شرعا باجماع المسلمين لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثلها أي الشمس فاشهد فلا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر العمل بكلامه ولا يجوز تصديقه

لا يثبت إمام من إمام القاء الشيطان وهو مردود إجماعاً وإمام من تسولات النفوس وهو باطل أيضاً لعدم تعويل الشرع على ذلك ولا يجوز أن يكون ذلك من باب الكشف للأولياء لأنهم لا يقولون ذلك وعلى فرض وقوع الكشف منهم لا يعمل به شرعاً من حيث لشهادة وعلى كل حال يعزى الرجل المذکور ويرجر ويمنع ويؤذّب على ذلك التأديب اللائق به لأن أفضل الخلق وسيد الكائنات محمد صلى الله عليه وسلم ما وقع منه مثل ذلك ولا قال به ولا عمل به والله أعلم (سئل) عن ذميين لهما أمتعة عند رجل أمانة سرقت وأقر السارقون عند رجل أنهم سرقوا مال الذميين المعينين فهل إذا شهد الرجل بأقرار السارقين يقبل (أجاب) الأقرار مع ممول به إجماعاً لحث شهد الشاهد بأقرار السارق وحلف الذميين يميناً ثبت المال قال في المنهج وشرحه في باب السرقة ويثبت برجل وامرأتين أو به مع يمين المال دون القطع كما ثبت بذلك الغصب المعلق عليه طلاق أو عتق دونهما والله أعلم (سئل) في رجل دخل داراً ووجد بابها مفتوحاً وباب بيتها مفتوحاً وسرق منه جرة زيت في زمن مجاعة وهو فقير معدم فهل تقطع يده أولاً (أجاب) لا تقطع على الرجل المذكور فيما ذكر لا من أحدهما عدم الحرز بشرط القطع الحرز والثاني وجود الشبهة قال في العباب في تعداد ما لا يقطع به للشبهة وكذا من سرق طعاماً في المجاعة مضطراً إليه ولم يقدر والله أعلم (سئل) في جماعة منهم من يسرق وفيه من يشهد عليهم بها فالحكم شرعاً في ذلك وإذا قلتم بوجوب المال فهل يتبعه ما اصطالحوا عليه أهل القرى من تربية ووجوب وطعم شاهد (أجاب) أن أقر السارقون المتهمون أو شهد عليهم رجلان عدلان وجب المال وقطعت أيديهم اليمنى بطلب من المالك وإن شهد رجل وامرأتان أو رجل ويمين وجب المال دون القطع بشرط القطع أن يكون المال المسروق ربع دينار فأكثر من حرز مثله ثم إن عين المال وأقام عليه المالك دينة أو وجد الأقرار لزماً جميعاً والألفا قول قول السارق بيمينه ولا يلزم السارق رجوب ولا تربية ولا طعم شاهد ولا شيء آخر غير ما ذكر من وجوب المال والقطع بشرطه والله أعلم (سئل) في رجل سرق له بقرة فاتهم بها رجلان ثم مات الرجل ومع صاحب البقرة رجل يشهد على الميت أنه ساق البقرة فهل إذا شهد الرجل وحلف المدعي يميناً يحكم له بها أم لا (أجاب) حيث خلف الميت السارق تركته توفي ما عليه من الديون التي من جلتها البقرة وكان الشاهد عدلاً وشهد بأن فلان الميت هو السارق لها بأن رآه سرقتها أو قرأ بذلك وحلف المدعي على صدق

مطلب ذميان لهما أمتعة  
عند رجل الخ

مطلب رجل دخل داراً  
ووجد بابها الخ

مطلب جماعة منهم من  
بسرق الخ

مطلب رجل سرق له بقرة  
فاتهم الخ

مطلب رجل سرق من  
بيته أمتعة الخ

مطلب رجل سرقت داره  
فاحضر رجلا من قريته  
لمجلس الشرع الخ

مطلب رجل سرق له  
أمتعة كثيرة الخ

مطلب رجل سرق بقره  
لا خراج

دعواه ومدق شاهده وجب على الوارث أن يدفع له قيمة البقرة والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل سرق من بيته أمتعة ليل أو رأى من يدهم الأمتعة قريب  
الرجل وتشاجر معهم ولم يعرفها وأخذها منهم قهرا ولم يعلم أنها قريبه وقال لا آخر  
ان حصل من قريبي بعد ان تحقق أن الأمتعة له عشرون قرشاً لا ردها اليه فلما علم  
قريبه بكلامه أنهم سهاوطاها منه وهو ليس من أرباب التهم ومعروف بالديانة  
خلف من بيده الأمتعة بالطلاق أنه ما يخرج من البلدة الفلانية سكنه حتى يردّها  
وردها لصاحبها بلا أخذ شيء وخرج من البلد بعد ذلك فهل يكون باراً في عينه  
فلا يقع عليه طلاق وهل يلزمه بهذه التهمة شيء ما الحال (أجاب) حيث ردّ  
الرجل الخالف الأمتعة جميعها قبل الخروج من بلده فلا يقع عليه طلاق وحيث  
ردّ الأمتعة بعينها فلا شيء عليه أصلاً لان قطع اليد يسقط بالتهمة وهي حاصلة بما  
ذكر والله أعلم (سئل) في رجل سرقت داره فأحضر رجلاً من قريته لمجلس  
الشرع فأقرّ به أنه سرق الدراهم وفلان وفلان وفلان وسماهم فأنكر فلان وفلان  
وفلان فما الحكم الشرعي والحالة هذه (أجاب) الدرازمة للرجل المقرّ عـ لا  
باقراره ولا عذره لمن أقرّ والاقرار من أقوى الحجج الشرعية لا به شهادة المرء على نفسه  
وقام الاجماع على العمل به والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كونوا  
قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم وفسدت شهادة المرء على نفسه بالاقرار  
وأجبار لخبر الصحيحين اغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجهما وهو مقتضى  
القياس وأما المنتكرون فلا يلزمهم شيء لعدم المستند الشرعي ولا تصح شهادة  
الرجل المقرّ عليهم لا موارثها الدفع عن نفسه ومنها المبادرة بالشهادة ومنها أنه  
فاسق باقراره بالسرقه والله أعلم (سئل) في رجل سرق له أمتعة كثيرة فوجد  
منها حاجة عند امرأة ولها ابن أخ وأخ من أب وهي عند زوج بنتها وادعت المرأة  
أنها أخذت الحاجة المذكورة من امرأة فهل اذا ثبتت الحاجة للمدعي فهل تلزم  
المرأة أو أقاربها المذكورين بقيمة السرقه (أجاب) ان أقام الرجل المدعي بينة  
أن الحاجة المذكورة سرقت له أخذها فقط ورجعت المرأة بثمنها على من  
أخذت هي منها ولا يلزمها بقيمة السرقه ولا يلزم أخاها وابن أخيها وزوج بنتها شيء  
من السرقه الا بينة شرعية تثبت السرقه أو اقرار شرعي يعمل به والله أعلم  
(سئل) في رجل سرق بقره لا خراج ثم باعها في السوق لا خراجاً لصاحب البقر  
وعرفها عند الشاري لها فسلمه بعضها وقال الباقي نهب من عندي فهل يلزمه  
الذي نهب مع اعترافه واققراره ولصاحب البقر مطالبته أو مطالبة السارق

أو مطالبة كل منهما وعلى من يكون الضمان (أجاب) حيث وضع يده المشتري على البقر كان له أحبا مطالبة بها حتى بالمنسوب وله أيضا مطالبة السارق فان غرم المشتري شيئا رجع به على السارق والله أعلم (سئل) في ثلاثة اتهموا بسرقة دراهم فأنكر أحدهم وهرب آخر والثالث أصلى على نفسه ثم بعد مدة نحو خمسة عشر سنة رجع الهارب إلى محله بعد موت من أصلى على نفسه فطالبه بالسرق المسروق منهم فجاء إلى وارث الذي أصلى على نفسه وقال له شاركني فيما أغرمه لأن مورثك كان معي فله لي غرمه معه فيما يدفعه (أجاب) ليس على الرجل المصلح على نفسه حق أصلا لاله لا اله الا الله المارقة ولا لرفقاء الذين معه ولا على وارثه ان مات وذلك ظاهر واضح لكل من بل أغلته من الفقه والله أعلم (سئل) في أناس سرق لهم دراهم فقال لهم رجل اعملوا لي جعلًا وأنا أقرر لكم فلان المصري وهو خادم عندهم فذهب له فقرر به بأنه أخذها وقال له اذهب معي فخرجها من مكانها الذي دفنها فيه فرائقه وذهب معه والا أن يدعي المصري أنه دفعها لمن قررره وهو ينكر ذلك فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الحكم أن المصري المقر بأخذ الدراهم يلزم بها ثم ان له الدعوى على الرجل المذكور فان أقر لها أو أقام عليه بينة عادلة ألزم بها والا فلا تخليفه ويغرمها المصري لاهلها والله أعلم (سئل) في رجل اتهم بسرقة فلم تظهر عنده ثم ظهرت عند آخر فأقر بها وحلف أنه ما سرقها الا هو والمتهم الا قول فهل يسرى قوله ويضمنه على المتهم (أجاب) اعلم من يريد الفوز بالجنان وينجو غدا من عذاب النيران أن شرع الرحمن الذي بينه وبينه ولد عدنان أن المطالب بالسرقة انما هو المقر بها وحلفه لا يفيد شيئا الا انه يغرمها وحده وأما المتهم فلا يلزمه منها شيء والقائل بذلك من حزب الشيطان ألا ان حزب الشيطان هم الخاسرون كما هو شائع في هذه الديار وغضب الجبار ثم المائل إلى النار فلا تأس على القوم الفاسقين الذين يشرعون غير ما شرعه الله تعالى فعليهم لعنة الله ورسوله والله على ما نقول وكيل والله أعلم (سئل) في رجل سرق له أمتعة فأتهم جماعة ويطلب من والد واحد منهم مع أنه غير سارق فيريد أن يعمل للشاهد رشوة فهل يلزم المتهم أو والده شيء (أجاب) لا يعمل بقول الرجل الناهم الا آخر الابينة شرعية عادلة تشهد له أن فلانا وفلانا أخذوا كذا وكذا فان لم يوجد معه من ذكر كان له تخليف المتهم ولا يلزم المتهم ولا ولده ما جعل للشاهد بل ربما كان ذلك طعنا في شهادته فترد شهادته بذلك والله أعلم (سئل) في رجل سرق له أمتعة فأتهم رجلا فأقر بها عما حاكم الشرع

مطالب في ثلاثة اتهموا بسرقة الخ

مطلب في أناس سرق لهم دراهم فقال الخ

مطلب رجل اتهم بسرقة فلم تظهر الخ

مطلب رجل سرق له أمتعة فأتهم جماعة الخ

مطلب رجل سرق له أمتعة فأتهم رجلا الخ

فقومت عليه بأربعين قرشا فالتزم بذلك ثم تارة يدعي أن له شريكا فيها وأنها بقربة  
كذابة تارة يدعي أنه مكره والحال أن القاضى كتب بذلك حجة شرعية فهل يجب  
عليه دفع الدراهم المذكورة (أجاب) حيث أقر الرجل بالسرقة لزمته  
فان ردها فذاك والا لزمته قيمتها وان كان سرقة من حرز تقطع يده اليمنى بطلب من  
المالك وان فرض ضياعها الزمه القيمة بالغلة ما بلغت أقصى القيم لانها غصب ولا  
عبرة بدعواه المذكورة لأمريين للتناقض في كلامه ولحكم القاضى بذلك لانه اذا  
حكم بغسل مختلف فيه صار منفعة عليه والله أعلم (سئل) في رجل سرق له  
أمتعة فاتهم رجلا كان مسكنا في البيت حين السرقة ووقع بينه ما خصام فأقر له  
بها وادعى ضياعها فدفع له من قيمتها خمسة وأربعين ثم أنكر أنه السارق وادعى  
أنه غيره فهل له احب الامتعة أن يطالبه بقيمة المسروق (أجاب) أن الاقرار  
مع مولاه شرعا وفسرت شهادة المرة على نفسه بالاقرار بل هو من أقوى الحجج  
فلا صاحب الامتعة أن يطالب المقر بها ولا عذر ان أقر والله أعلم بالصواب

\*(باب قاطع الطريق)\*

(سئل) في رجال عتروا رجلا في الخمارج ثم دخل الى مدينة نابلس عاريا فأشده  
معه بعض الناس لوجه الله تعالى فربطوا فرسين من خيل المعربين فجاءوا له  
بحوائجهم ورد لهم الفرسين سالمين من غير نقص ولا عيب ومضى على ذلك أكثر  
من خمسة عشر سنة ثم ان أهل الخيل مرادهم الدعوى بأن فرسا منهم مات فهل  
يترب على الاخذين حق أم لا (أجاب) حيث لم يحدث الاخذون للخيل  
عيبا فيها ولا ترب على فعلهم لها ضرر ولا عيب وردت كما أخذت فلا شيء على  
الاخذين لها حتى لو أن الفرس مات بعد ردها فلا شيء على الاخذين  
لان الحيوان ولو أدما معروض للتلف وأصل الاعتماد من المعربين الصادق عليهم  
حال من أحوال قطاع الطريق الذين تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف فسأله  
تعالى الانصاف قال الله تعالى في حق قطاع الطريق انما جزاء الذين يحاربون الله  
ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم  
من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب  
عظيم والله تعالى أعلم

\*(كتاب الاشربة)\*

(سئل) عما يقع في هذه البلاد من عجين مائع يمكث زمنا طويلا بحيث تصير  
فيه شدة مطربة فاحكمه (أجاب) لا يخفى أن عموم كلامهم شامل لمثل هذه

مطلب رجل سرق له  
أمتعة الخ

باب قاطع الطريق الخ

كتاب الاشربة  
مطلب حكم البوطه



المسورة وأنهم من المسكر المحرام الذي يحذر شربه لأن المراد على الشدة المطربة  
 غشيب وجبت حرم التناول وحذر الشارب ولا يخفى أنه نجس والله غشيب على  
 الناس احتنايه لقوله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا والله أعلم (سئل)  
 هل يجوز أكل الزوان المشهور في بلاد الشام وحده أو مع غيره من بر وغيره  
 وبيعه في الخبز مع مشاهدة الضرر منه لأناس كثيرين وربما أدى إلى إخراج صلاة  
 عن وقتها فحذر أكله وغفلته بذلك (أجاب) عبارة ابن حجر قال أي الزر كشي  
 والقياس - هل أطعمها أي الخبز ومثلهما غير هابل أولى فحوشيش وبخ للجوع  
 وإن تقدرت ويظهر جوازه لا آدمي جاع ولم يجد غير ذلك وإن تقدر لأن التقدر لا يزيد  
 في الجوع انتهى أقول يؤخذ منه أن أكل الزوان للآدمي والحیوان تضر به  
 كالخبز والجبال حرام حيث وجد غيره لأنه مخدر بل مغير للمقل في بعض  
 الأشخاص ومفوت للصلاة في بعض الاوقات ويحرم بيعه لمن لم يعلم به لانه غش وقدر  
 نهى عن الغش وعلى الحاكم أي الله تعالى أحكامه منع تعاطيه وتعزيره بما  
 يراه لأنه يجوز لتعزير في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة والله أعلم (سئل)  
 عن حلق اللحية هل هو حرام وهل يجوز للحاكم أن يعزربه (أجاب) عبارة  
 ابن حجر قال الماوردي وحلق رأس لحية أي يجوز لتعزير بمخلق اللحية لا بمخلق  
 الرأس انتهى قال ابن حجر وظاهره حرمة حلقها وهو انما يحرم على حرمة التي  
 عليها أكثر المتأخرين أما على كراهته التي عليها الشيخان وآخرون فلا وجه لأمع  
 إذا رآه الامام بخصوص الغرر أو المغرر عليه فقد ظهر أنه مكروه وأنه يجوز لتعزيره  
 والله أعلم (سئل) عن الدخان الموجود في هذا الزمان فما حكمه (أجاب) أعلم  
 وققل الله تعالى أن الناس قد اختلفوا فيه اختلافا كثيرا بين شافعية وحنفية  
 ومالكية وحنابلة فمن قائل بالجواز ومن قائل بالحرمة ولكن الذي يشهد به  
 الذوق السليم والطابع المستقيم أنه لا يجوز تعاطيه لأمور منها الإسراف ومنها  
 عدم دفعه ومنها رثته الخبيثة التي تؤذي الملائكة والمحالطين لشاربه ومنها  
 ما يرتكبه شاربه من تضییع المال في غير محله ولا سيما الفقراء ومنها ما يحل  
 لبعض الناس من الدناءة عند فقدته مثل الاعراب وأهل القرى ترى الرجل منهم  
 يطلب من الدني والعلى والفقر والغنى وقد وقع في مرار أنه حصل له غيبوبة لا من  
 شربه بل من الرائحة من شاربه وأيضا حصل له من أكل زبيب وضعه  
 فاكتهسب منه ريحا وكان ذلك وأنا محرم بالحج فغبت بعد أن قدفت جميع ما في  
 معدتي بأكل زبيب من رائحته من الغروب إلى قريب نصف الليل والله تعالى

مطلب هل يجوز أكل  
 الزوان وحده أو مع غيره  
 الح

مطلب حكم حلق اللحية

مطلب حكم الدخان  
 الموجود في هذا الزمان الح

مطلب فيه بيان أحكام  
الخمر وماذا يترتب على  
شاربه وبأثمه الخ

اعلم (سئل) في محلة من محلات مصر المحروسة محل العلم والعلماء الاعلام  
وحكام الاسلام اظهر الله تعالى بهم الاحكام بالاحكام وأعز بهم الانام يعمل  
بها الخمر ويباع جهارا وتأقي له الفسقة تشرب منه وتسكرو ويحصل لاهل المحلة  
منه الضرر الكلي للجار والمساو ويخافون على أنفسهم ونسائهم وأولادهم كما هو  
معالم لكل أحد وكتب لهم الحاكم على مصر أيده الله تعالى السابق واللاحق  
بيورديات شريفة بالمنع وكذلك حاكم الشرع القويم نصره الله تعالى فامتنعوا منه  
مدة ثم عادوا له وغالبهم من أهل الذمة مع وجود قنawy شريفة من العلماء الاعلام  
أئمة المذاهب الاربع ومع عدم الاذعان للحكام المذكورين وللأحكام الشرعية  
فهل يتقضى عهد أهل الذمة بذلك وهل يجب على ولاية أمور أيدهم الغفور  
وأعانهم الولي الشكور من ذلك ولو بتقريب المحل الذي هو مجمع الفساد والضرر  
لأئمة محمد صلى الله عليه وسلم ويرتبون على أفعالهم مقتضاها ويثابون على ذلك  
الثواب الجزيل حفظا لدين الاسلام ولا عراض أهل المحلة ولا أنفسهم أفيدوا  
جوانا شافيا بالدليل الذي لا يحتمل التأويل أنا بكم الله تعالى الجنة (أجاب) اعلم  
وقفل الله تعالى لفعل الخير ولاقامة الملة المحمدية ان شاء الله تعالى ان الارض لله  
يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين فقد أورثها الله تعالى لأفضل خلقه  
محمد صلى الله عليه وسلم وهو قد ورثه فيها طائفتان الاولى العلماء لقوله صلى الله عليه  
وسلم العلماء ورثة الانبياء وعليهم القيام بالحجة والبرهان والكشف عن المشكل  
والبيان الثابتة السلطان وأعوانه أهل العرفان وبأيديهم السيف والسنان  
وعليهم قمع أهل الطغيان فحصة العلماء الآن انضمت أيضا لجانب السلطان فلذلك  
ضعف الاسلام لانه لا يقوم على رجل واحدة بل انما يقوم الاسلام بما قام به سيد  
الانام من الحجّة والبرهان وذلك ورثه فيه العلماء ولهم النصف من ميراث الارض  
بمقتضى الارث الشرعي ومن السيف والسنان وذلك حصة السلطان وجنوده  
أيدهم الرحمن ولهم النصف الثاني من الارض والآن له نصره الله تعالى ولهم الجميع  
على أي وجه كان وهذا كله لا يحل له ولا لهم الا بحفظ خمسة أمور وهي المسماة  
الكليات الخمس أو الست التي نقل الغزالي وغيره من أئمة الدين أنها الكليات  
لم تحل في شريعة قط من لدن آدم وشيث ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم  
الصلاة والسلام وأما شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فأدلة هذه الكليات واضحة  
ظاهرة مشيدة التمشيد مستدّة غاية التسديد موضحة بنصوص لا تقبل التأويل  
قام عليها الاجماع بكل دليل لا خلاف فيها قطع الكل حقيق وجليل فأولها حفظ

الدين كلياته وجزئياته أصولا وفروعا وهذا مشترك حفظه بين العلماء بالادلة  
 ودفع الشبه والسلطان وأعوانه بجهاد الكفار الذي هو ذروة سنام الاسلام ثم  
 حفظ النفوس أصولا وأطرافها وأجراحها ومعانيها ثم حفظ العقول ذاتا وعرضا  
 ثم حفظ انساب المسلمين بالانصاف العجيبة والمنع من الزنا ثم حفظ الاموال  
 على الناس والاعراض ان لم تؤذ الاذية فيها لقطع النسب والا كانت في مرتبة  
 الانساب كما صرح به الزركشي وغيره وحفظ هذه الكليات الخمس أو الست هي  
 مرتبة ولاية الامور من السلطان وغيره على طابق أخبار العلماء الاعلام أئمة  
 الاسلام عن أحكامها وما يترتب عليها من الحدود وغيرها وقد شرع الله تعالى  
 للدين حدا بقتل المرتد والنفوس شرع لها تعالى حدودا بقتل القاتل وقطع يد  
 القاطع ورجله ونحوها وشرع لحفظ العقول حدا وهو الضرب المعلوم على الخلاف  
 المفهوم ومثل ذلك حفظ انساب الناس بحماها المعلوم من حد الزنا بالرجم بشرطه  
 أو الضرب والنفي بشرطه وحد الاموال أن السارق لها بشرطه تقطع يده وأخذها  
 في قطع الطريق بشرطه تقطع يده ورجله من خلاف كما نص عليه القرآن المحكم  
 وحفظ الاعراض بعدم السب والقذف ممن قذف بشرطه يقام عليه الحد المعلوم  
 ولا ريب أن مثل هذه المسئلة يقع فيها الجناية على العقل وهو ظاهري بشرط الجرم  
 وعلى الاعراض لها موهوم معلوم وعلى النفس لما يقع من الشربة عمد زوال عقلهم  
 من الضرب والقتل والقطع وغيرها وربما وقع بها جناية على المال وكذلك  
 العرض فاذا حفظت ولاية الامور هذه الكليات حفظها الله تعالى في نفسها ودينها  
 وعقالاتها وعرضها وماله ونسبها وولدها استحققت الميراث من الارض المذكورة  
 بالميراث النبوي بالايعطاء الالهي المستمر وكانت مأتا كله من القرى والمزارع بحق  
 ما تلقى من سيد الاولين والاخرين المفاض عليه من رب العالمين ومثل ذلك العلماء  
 أيدهم الله تعالى بالحق المبين ونصرة الدين بأقامة الحجج والبراهين وحق لهم أن  
 يكونوا جميعا الولاة المذكورين والعلماء العالمين من حزب الرحمن ألا ان حزب  
 الله هم الغالبون وهما نصيحة قدسية خيلية هي أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم  
 ظهر في الدنيا بمفرده معاديا للعرب والجم ونصره الله تعالى عليهم أجعين وأعطاه  
 الله تعالى السيف والسنان والحجة والبرهان وورثه فيهما جناب السلطان  
 وجنوده أهل الشان والعلماء من أهل البرهان فاذا قام هؤلاء الفريقان على  
 الصدق والمحبة والوفاء لا يقاومهم في الارض قبيلة من القبائل الضالة والكافرة  
 والمعاندة والغابرة لقيامهم بما قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علمت أنه

قهر الخلق بغيره وأظهره الله في المشارق والمغارب فكيف والاسلام وصل الى هذا  
 النظام المتقن الاحكام فان أراد العلماء المخالفة وعدم الانضمام الى ولاية الامور  
 وعدم المناصحة لهم قاموا على رجل واحدة فضعفت حركتهم وتقص حبلهم وقوى  
 عليهم عدوهم وان أرادوا ولاية الامور الاستقلال بالامر مع احتقار العلماء وعدم  
 مراجعتهم والاعتماد على قولهم قاموا ايضا على رجل واحدة وضعف أمرهم واخذل  
 نظامهم وصال عليهم عدوهم وبلغ منهم الفرقة وخالفوا طريق نبينهم وسلكوا  
 طريق عدوهم والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم فقد علمت أنه يجب على  
 ولاية الامور وعلى العلماء وصحاء الامة منع هذه الخسارة وهدمها ان تعين طريقا  
 لدفع الفساد وقمع اهل الزيغ والعناد ويثابون على ذلك الثواب الجزيل من  
 الرب الجليل ويجب على كل مسلم ومسلمة وعلى اهل الذمة جميعا أن يسمعوا  
 ويطيعوا الولاية أمورهم فيما أمر به ونهى عنه مما هو طبق الشرع الشريف لقوله  
 تعالى أطيعوا الله ورسوله وأولى الامر منكم وقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا  
 وأطيعوا وان تأمر عليكم عبد حبشي فان امتنع اهل الذمة من اجراء حكمنا عليهم  
 انتقض بذلك عهدهم كأنه ينتقض لو قاتلونا أو منعوا جزية والله تعالى أعلم  
 (سئل) في جماعة من المنود لهم زاوية فيها حاكورة وهم بشر بن الحشيش  
 والافيون وسائر الخدرات ويزرعون الحشيشة في الحاكورة فهل يمنعون من  
 ذلك ويكون ذلك من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويأب فاعله فان  
 انتهوا ولا يطردوا من محلهم (أجاب) اعلم أن كل شيء أسكر أو غيب العقل  
 أو كان مخدرا فهو حرام يجب اجتنابه ثم ان كان مائعا ولو لم يحسب الاصل حرم وحده  
 شارب كالحمر وغيره او منه المتخذ من لبن الرمكة فانه مسكر مائع وان كان غير مائع  
 ولو لم يحسب الاصل حرم ولا حذفيه بل فيه التعزير لا انتفاء الشدة المطربة ككثير  
 البنج والزعفران والعنبر والجوزة والحشيشة المعروفة وحيدونها أوائل المسألة  
 السابقة حيث ظهرت لتسار التي لم يقع في العالم فتنة افطع منها ولا اذهب للنفوس  
 منها وما تنأكد المبالغة في الزجر عنه واذا علمت لانه من الكبائر بل من أقبحها  
 ما حدث الآن استعمال كثير من السفهاء له من بنت يسمى القيسي يوجد فهو  
 جبال مكة فانه أسوأ الخدرات لان قليله يؤدي الى مسخ البدن والعقل وزوال العن  
 جميع اعتمد الاتهام وكثيره قاتل فوراً وهو أبلغ من الافيون في السمية وقد حدث الآن  
 مركب يسمى البرش ونحوه وهو مخدر وهو أيضا مسخ البدن والعقل انتهى ابن حجر  
 وقال في الرواج في اقتراف الكبائر واعلم أن الحشيشة المعروفة حرام كالخمر يحذر

مطلب في جماعة منود  
 يزرعون الحشيشة  
 في حاكورة لهم الخ

أكلها أي على فور قال به جماعة من العلماء كما يحدث شارب الخمر وهي أخبث من  
 الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج أي افساد أعجيبا حتى يصير في متعاطيها  
 تخنث فبيع وديانة عجيبه وغير ذلك من المفاسد فلا يصير له من المروءة شيء ألبتة  
 وشاهدنا من أحواله من خنوة الطابع وفساده وانقلابه إلى شر من طبع النساء  
 ومن الديانة على زوجته وأهله فضلا عن الأجانب ما يفضي العاقل منه إلى العجب  
 العجيب وكذا متعاطى فحوا البنج والافيون وغيرها وعدا بن حجر هذه كلها من  
 الكبائر وأن جميع ما ورد في الخمر يأتي في هذه قال بعض العلماء في أكلها أي  
 الحشيشة مائة وعشرون مضره دينية وديونية منها أنها تورث الفكرة الرديئة  
 وتجفف الرطوبات وتعرض البدن لمحدث الأمراض وتورث النسيان وتصدع  
 الرأس وتقطع النسل والمنى وتجففه وتورث الفجأة واختلال العقل وفساده والدرن  
 والسل والاستسقاء وفساد الفكر ونسيان الذكر وافشاء السر وذهاب الحياء  
 وكثرة المراءاة وعدم المروءة وكشف العورة وعدم الغيرة واتلاف الكيس  
 ومخالسة إبليس وترك الصلوات والوقوع في المحرمات والجذام والبرص وتوالى  
 الاسقام والرعدة وتن الغم وفساد الأسنان وسقوط شعر الاجفان واحترق  
 الدم وصفرة الأسنان والبخر وثقب الكبد وغشاء العين والغسل والكسل  
 وتجعل الاسد كالجمل وتضيق العزير ذليلا والصحيح عيلا أن كل لا يشبع وإن  
 أكل لا يقنع وإن كام لا يسمع تجعل الفصيح أبكيا والصحيح أسقما وتذهب الفطنة  
 وتحث البطنة وتورث اللعنة والبعد عن الجنة ومن قباثتها أنها تنسى الشهادة  
 عند الموت قيل إن هذه أدنى قباثتها وهذه القباثع كلها موجودة في الافيون وغيره  
 مما سبق ومما قيل في الحشيشة نظما

قل لمن يأكل الحشيشة جهلا \* عشت في أكلها بأقبح عيشه  
 قيمة المرء عقله فلماذا \* يا أبا الجهل بعته بحشيشه  
 فلا يجوز زرعها ولا بيعها بل يمنع الفاعل بذلك ويعزرفاعل ذلك بما يراه حاكم  
 الشرع والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(كتاب الصيال وضمان الولاية)\*

(سئل) في رجل معلم يصنع السكاكين وهو حاذق في صنعه جاءه رجل  
 بسيف ليصنعه له سكيناً كبيراً فصنعه له ثم انه جاء أصغر من المراد لكون الحديد  
 مربي فقصر ولم يطاوعه في المدفهل يكون ضامنا لصاحبه ما حصل من النقص  
 لكونه لم يخبره به قبل الشغل (أجاب) حيث شهد أهل المعرفة بحذاقة العلم المذكور

كتاب الصيال وضمان  
 الولاية الخ  
 مطلب رجل معلم يصنع  
 السكاكين الخ

مطلب رجل متزوج  
بامرأة حامل الح

ولم يكن منه تقصير أصلاً فلا ضمان عليه لأن مثل هذه الأمور لا يظهر حالها إلا  
العرض على النار والله أعلم (سئل) عن رجل متزوج بامرأة حامل منه بولد  
ثم إنهما خطفها رجل يدعى القرابة لها ثم جاء بها القرية من قرى الفلاحين وأدخلها  
على رجل فأدخله عليها وهي مزوجة وزوجها حي يعرف وولدت غلاماً يدعى أبوه  
أنه قتل بالخنق فما الحكم الشرعي المترتب على الأخذ والمعين والناصر (أجاب)  
أعلم أيها المؤمن الذي يريد سلامة دينه والنجاة غداً من عذاب النار ومن أليم  
عذاب الله تعالى وشديد عقابه أن حفظ أعراض الناس أحد الكليات الخمس التي  
أجمع على حفظها جميع أهل الملل من المسلمين والنصارى واليهود وهي الدين  
والنفس والعقل والعرض والمال فيجب على كل مسلم يدعى أنه من أمة محمد  
صلى الله عليه وسلم إذا علم بمثل هذه القضية أن يأخذ سيفه من غير تأن ساعة  
واحدة ويقاتل هذا الفاجر الفاسق الخاسر لعرض المسلمين المحقق للعار لهم لفعله  
هذا الفعل الذي لا يفعله كثير من الحيوانات وكذلك المعين له والمساعد له  
والناصر له فإن قتلوا فهم في جهنم وبئس المصير وإن قتل المقاتل لهم الذي ربما عظم  
أجره أكثر من الجهاد في سبيل الله عز وجل بل هذا أعظم السبل ولا يجوز لأحد  
من المسلمين ولا من اليهود ولا من النصارى أن يعلم بهذا الفعل ويتأخر ساعة  
واحدة عن قتل وقتال المذكورين حتى النساء يجب عليهن أن يخرجن لقتال  
هذا الفاجر وعلى المرأة المخطوفة أن تقاتله أيضاً فإن تعذر قسعى في تلفه بسم أو غيره  
حفظاً لدينه أو عرضها ومن لم يفعل ذلك فلا عرض له ولا دين وعليه غضب الله  
ورسوله ولعنة الله عليه وعلى من ساعده ومن أعانه ومن عابه ولم ينتصر لله  
ورسوله وهذا ما علينا من اظهار الحق وقتال مثل هؤلاء والله يعلم الفساد من غيره  
والغلام إن ثبت قتله بالوجه الشرعي قتل قاتله والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
عن رجل له بقرة فقال لغيره ردّها فوجدت مكسورة وصاحبها يدعى أكرسها من  
الراد وهو بكسر الفاء الح كم الشرعي (أجاب) حيث أذن المالك في ردّ البقرة  
وتلف أو أتلفت شيئاً في حال ردّها والضمان على الآذن في الردّ لا ماله هو الذي أجاز  
الراد إلى التلف أخذاً مما قالوه فيما لو فسخ دابة رجل ياديه وأتلفت شيئاً كان  
الضمان على الآذن الذي مع الدابة لا على الناخس فسواء اعترف الرجل بالردّ أم  
أنكر لا ضمان عليه أصلاً بل عدم الضمان في مسئلتنا أولى من مسئلة الناخس  
والله أعلم (سئل) في رجل معتاد بمعالجة الجراح من قطع درن وغدة وفصد  
وحجم وبأسور وبطرح وخياطته بالمراهم ونحوها وله يتعاطى ذلك نحو عشرين

مطلب رجل له بقرة فقال  
لغيره ردّها الح

مطلب رجل معتاد  
بمعالجة الجراح الح



سئلة فهل اذا صار تلف يكون ضامنا أم لا (أجاب) عبارة المنهاج مع شرحه لا ين  
 حجر ومن عالج كأن حجم أو قصه بياذن معتبر ممن جاز له تولى ذلك ففصل تلف لم يضمن  
 والامساك تولى ذلك أحد وذكرا بن شريح أنه لو سرى من فعل الطيب هلاك وهو  
 من أهل الخندق في صنمته لم يضمن اجساعا والا ضمن قودا وغيره لتغيره قال  
 الزركشي وغيره وفي هذا رد لا قضاء ابن الصلاح بأن شرط عدم ضمانه أن يعين له  
 المريض والالم يتناول اذنه ما يكون سببا للاتلاف لان مطلق الاذن تقيد به  
 القرينة بتغير التلف ويحجب بحمل كلامه على غير الحاذق ويظهر أنه الذي  
 اتفق أهل فقهه على احاطته به بحيث يكون خطأؤه فيه نادرا وكالطبيب فيما ذكر  
 البحر المحي بل هو من أفراد كالكساح والله أعلم

❖ (فصل في ما تلفه الدواب) ❖

(سئل) في عجابين من البقر طلع على بعض أسطح القرية فتردى أحد العجلين من  
 السطح ومات فطلب صاحب العجل الميت من صاحب العجل الذي لم يترد منه لكونه  
 كان معه ومن عادة القرى أن يرسلوا الجول من غير ربط فهل على صاحب العجل  
 الذي لم يقع قيمته (أجاب) حيث جرت عادة البلد بالارسال وأرسل الرجل عجلاه  
 فتلف به العجل الآخر فلا ضمان على صاحبه والله أعلم (سئل) عن رجل  
 قطع مقود جمل فقطع السكين عصبه فهل يلزمه (أجاب) نعم يلزمه لان غاية  
 فعله أنه خطأ وفعل الخطأ مضمون فان قام بقيمة بينة شرعية فذاك والا حلف  
 القاطع بينا على قيمته لانه غارم والله أعلم (سئل) في رجل عنده فلو بلغ من  
 العمر احدى وعشرين يوما وهو وبها ثم ربه في البرية أيضا بجوارهم جماعة يرعون  
 دوابهم على جرى عادتهم في اقرية من ارسال الدواب من غير ربط ثم ان اعلو  
 المذكور أدخل رأسه في علاقة بارودة فكسر خشبها فهل يكون رب الفلوسا ضامنا  
 أولا (أجاب) حيث جرت العادة بالارسال وأرسل الفلوسا مالكة في وقت جرت  
 العادة فيه بالارسال وأتلف شيئا فلا ضمان كما صرحوا به متونا وشروحا والله أعلم  
 (سئل) في رجلين شركاء في مهرة والحال أن أحد الشريكين وضعها عند الآخر  
 ليربيها له وله فربطها الموضوعه عنده فقلبت فذهبت الى فرس مربوطه لاموضوع  
 عنده فربطها فقلبتا فماتت بسبب ذلك فهل تلزم صاحب الفرس الموضوعه للمهرة  
 عنده الذي هو شريك مع أنه لم يقصر في ربطها ولا حفظها (أجاب) حيث  
 لم يقصر في ربط الصغيرة وذهبت هي للكسيرة فلا ضمان على صاحب الفرس  
 الذي هو الشريك لعدم قصيره والله أعلم (سئل) في رجل ورد على ماء

فصل في ما تلفه الدواب  
 مطالب عجلا ن طلع على  
 سطح

مطلب رجل قطع مقود  
 جمل فقطع عصبه الخ

مطلب رجل عنده فلو بلغ  
 من العمر الخ

مطالب رجلان شركاء  
 في مهرة والحال الخ

مطلب رجل ورد على ماء  
 الخ

وساق بقرة وبقر الغير وتأخر الغير على الموردة ثم لحاقه في الطريق فوجد بقرة قد  
كسرت يدعي أن ثور الغير نطحها فكسرها فهل تضمن بقرة (أجاب) حيث  
كان صاحب البقرة معها فلا ضمان لها أصلا سواء كان الكسر بقضاء الله تعالى  
وقدره وهو ظاهر أو بنطح ثور الغير لأن ضمان الدواب على من معها وهو لا يجب له  
على نفسه مال فعلى كل حال لا تضمن البقرة لما علم والله أعلم (سئل) في ثور  
أرسله مالكه يشرب على عادة أهل البلد في ذلك فادعى رجل أنه نطح ابنته  
فشجها فهل يكون صاحب الثور ضامنا للشاج (أجاب) حيث جرت عادة  
أهل البلد بالارسال وأرسل الرجل ثوره ولم يكن له عادة بالنطح فلا ضمان على  
صاحبه أصلا كما صرحوا بذلك متونا وشروحا وهذا بعد أن ثبت أن الثور نطحها  
والا فلا ضمان أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده جمل عرف  
بالبعض طلبه منه رجل ليعمل عليه ليكون الحاصل من الاجرة بينهما فقال له  
المالك ان جلي بعض وقد عهد ذلك منه مراراً ولغيري فقال له آخذه على هذا  
الشرط فأخذه وعضه أوتوا نيا وهو بيده فمات من ذلك فهل يكون صاحب الجمل  
طريقا في الضمان هو أو عاقلته (أجاب) لا ضمان على صاحب الجمل ولا على  
عاقلته لقول أئمتنا من يجب دابة مالكاً كان أو غاصباً أو مستعيراً أو مستأجراً  
أو مرتبناً ونحو ذلك فأتلفت شيئاً ضمنه ذوبد والضمن هنا لو وقع لكان على من  
هو مع الجمل وهو الا آخذه ولما كان الانسار لا يجب له على نفسه شيء كانت  
نفس الرجل الميت من عضه الجمل هدر حتى لو كان العض في هذه الحالة لغير  
الا آخذ المالك كور كان الضمان عليه دون المالك لأنه لم يكن معه وإنما كان معه  
الا آخذ المالك كور والله أعلم (سئل) في رجل له خروف وهو حاضر معه  
فنطح امرأة فكسرها فهل يكون ضامنا لارش كسرها (أجاب) عبارة الروض  
وذو اليدوان كان غاصباً يضمن ما تلفه الدابة بحضوره مطلقاً وعبارة المنهج من  
صحب دابة ضمن ما تلفته نفسها وما ليلاً أو نهاراً سواء كان سائقها أم راكبها أم  
فأذنها غالباً انتهى ففي هذه الصورة يضمن واضع اليد على الخروف ارش نقص  
الكسر وهو جزء من ديتها نسبة اليها نسبة نقص العيب من القيمة اليها لو كانت  
رقيقة والله أعلم (سئل) في أجيرين مأذون لكل منهما بالبحرث على بقرة  
فقال أحدهما لا آخر يوم ردة بقرى ليلاً واربطها الثلاث ضيع لأن لي مصلحة أريد  
قضاء ما فردتها الا آخر فوق ثور منها وانكسر فهل يلزم من ردها ضمانه (أجاب)  
حيث لم يكن الراد فعل ما يفرض الى كسر الثور فلا ضمان عليه لأنه مأذون له في الرد

مطلب ثور أرسله مالكه  
يشرب على عادة الخ

مطلب رجل عنده جمل  
عرف بالبعض الخ

مطلب رجل له خروف  
وهو معه فنطح امرأة  
فكسرها

مطلب أجيرين مأذون  
لكل منهما بالبحرث الخ

ولا يعلم يحصل منه فعل يؤدي للتلف والله أعلم (سئل) في راع يرعى دواب  
 قرية ساقها جميعا الى المرى وكان زمن مطر ووحل فأوحل منها دابتان وتركهما  
 في الوحل نهارا ولم يعالجهما ولم يعلم بهما أهلهما وفيه من يشهد عليه بأنه تركهما  
 مقصرا في خلاصهما وقد قيل له أعلم بهما من يخلصهما ولم يعلم وتلف منهما واحدة  
 فهل يكون ضامنا لهما (أجاب) حيث قدر الراعي على الخلاص ولم يخلصهما  
 من الوحل أو كان قادرا على أن يعلم غيره ويخلصهما ولم يعلم كان ضامنا لتلف  
 منهما لأنه أمين وإذا قصر كان ضامنا والله أعلم (سئل) في رجل سائق ثوره فترت  
 حشارة البلد ومعه ثور فنتطح ثور منها الثور المسوق فأتلفه فهل يكون صاحب  
 الثور الذي نتطح ضامنا له (أجاب) حيث لم يكن النطح عادة للثور المذكور  
 لا يكون صاحبه ضامنا لأن صاحب الثور السائق له هو المقتصر بالدفع عن ثوره  
 وحيث جرت عادة البلد بإرسال البقر ذلك الوقت فلا ضمان في متلفها كما هو  
 منصوص المذهب والله أعلم (سئل) عن أهل بلد جرت عاداتهم بأنهم  
 يجمعون بقرهم ولها راع يرعاها وفيها ثور عالول فحل فققر على بقرة حائل وحصل لها  
 كسر بذلك فهل إذا تلفت أو حصل لها نقص تلزم صاحب العالول النازل عليها  
 (أجاب) لا تلزم البقرة صاحب العالول النازل لأن ذلك أمر ضروري للناس  
 في دوابهم ولا سيما مع جريان العادة بهذا الجمع أو بالارسال والله أعلم (سئل)  
 عن رجل وارد بقره على بئر أذن له مالكه بالاستقاء منه ثم جاء آخر بقره من  
 غير أذن ليرد من البئر ويسقيها منه فططح ثور من بقره بقرة من بقر الوارد أو لا  
 بالأذن فرماها في البئر فانكسرت وذبحها صاحب الثور فهل يكون ضامنا لهما  
 (أجاب) لا ريب أن صاحب الثور ضامن للبقرة من وجوه أحدها أن من صحب  
 دابة فأتلف شيئا كان ضامنا له الثاني أنه متعدي بوروده على غير ماله الثالث  
 ذبحه للبقرة والله أعلم (سئل) في رجل ذمي يهودي له بغلة وضعها في بئر  
 لتدرس الزيتون على حصاة معلومة وسلمها لمن يعمل في البئر فاستلمها نحو شهرين  
 فيقال إنها رفست الدابة رجلا خلفها فأتلف فهل على اليهودي المالك للدابة من  
 شيء من دية أو غيرها (أجاب) ليس على اليهودي المالك للدابة من دية ولا  
 غيرها ويجب على واضع اليد عليها أن يدفع أجرها مدة حبسه لها وإن حدث منها  
 تلف شيء فعلى واضع اليد قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام من صحب دابة  
 فأتلف شيئا فعليه ضمانه سواء كان مالكا لها أو مستعيرها أو غاصها أو سواء  
 كان راكبا أم قائدا أم سائقها لأن عليه تعهدا وبه زمامها فان كانت هذه

مطلب راع يرعى دواب الخ

مطلب رجل سائق ثوره  
 فترت حشارة البلد الخ

مطلب أهل بلد جرت  
 عاداتهم بأنهم الخ

مطلب رجل وارد بقره  
 على بئر أذن له مالكها الخ

مطلب رجل ذمي يهودي  
 له بغلة الخ

الدابة أثلقت من معها فهو هدر ولا ضمان له وإن أثلقت غيره كان من معها هو الضامن  
وأما ما أسكها الذي هو معها فلا ضمان عليه أم لا لا أعلم بل لا بد عليه وإنما  
الضمان على واضع اليد والله أعلم (سئل) عن رجل أخذ رجل آخر ليسقيه  
وربط جمل فيه فجاءت امرأة معها جمل فربطته في جمل القائل فهدر عليه لرقه على  
عادة الجمال فأخذ رجل المودع خوفا على جمل وجعله واليا للجمل المرأة وقدم جمل  
فهدر جمل المرأة على جمل المودع تخاف منه وتفرق في عين ماء قتاف فهل  
يضمنه المصاحب له لما صنع من التقديم والتأخير ولأنه مصاحب للجمل (أجاب)  
صريح كلام الأئمة أن ضمان الجمل على القائل له ولا سيما مع ما أحدثه من التقديم  
والتأخير المشعر ذلك بتعريض جمل الأمانة للتلف ولو أراد البراءة من ذلك كله  
كان عليه أن يقدم جمل المرأة أو يدفعه لما ليدفع بذلك ضرره فقد صرح العلماء  
قاطبة أن من صحب دابة فعليه ضمانها سواء كان قائدا أو سائقا أو راكبا ما لكا  
لها أو مستعيرا أو وكيل في حفظها أو غاصبا لها وقتل ابن حجر أن ابن عجيل أفتى  
في دابة نطحت أخرى بالضمان إن كان النطح طبعها وعرفه صاحبها ثم قال  
والكلام عام في غير ما بيده والاضمن مطلقا كما مر انتهى حتى لو كان واضع اليد  
غير مكلف قاله ابن حجر أيضا أي يضمن والله أعلم

\*(كتاب الجزية)\*

(سئل) في رجل أسلم وكان نصرانيا ولد ببلده ابن عم واضع يده على ما يخضعه  
في بلده من عقار وأرض وشجر ريمتنع أن يسلم له ذلك وفيه بعض من يسمى مسلما  
ينتصر لابن العم ويمانع المسلم من حقه ويطلب الذمى شريعة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فيمتنع ولا ينقاد له ويحذر من يزعم الإسلام من ينصره على ذلك فما المرتب  
على الذمى وأعوانه وما الواجب شرعا (أجاب) قال في المنهج وشرحه ولوقا تولوا  
أهل الذمة ولا شهة لهم وأنوا الجزية بأن امتنعوا من بدل ما يحصل به أو بعضه  
ولو زاندا على دينار أو اجراه حكمنا عليهم انتقض عهدهم بذلك لمخالفة موضوع  
العقد ثم قال ومن انتقض عهده بقتال قتل أو بغيره ولم يسأل بتجديده عهده فلا مال  
الخبرة من قتل وارقاق ومن وفاء ولا يلزمه أن يلحقه بأمنه بانه ككافر لا أمان له  
كالحر في فقد علمت من هذا الصريح أن الذمى إذا امتنع من اجراء حكمنا عليه  
فلا مال له أو جعله رقيقا لبيت مال المسلمين أو ألحقه بالقتل أو بالمال أو الرجال  
ويجب على كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يخاض للمسلم حقه من الذمى  
المذكور ويعلم ولي الأمر بامتناعه عن اجراء الاحكام الشرعية عليه ليفعل به

مطلب رجل أخذ رجل  
آخر ليسقيه الخ

كتاب الجزية  
مطلب رجل أسلم وكان  
نصرانيا الخ

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يدين مسلماً على كل مال الناس  
بما ملأ فيه كَيْفَ بَأْهْل الدِّمَةِ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم انصر أخاك ظالمًا أو مظلوماً  
قالوا هذا المظلوم فما بال الظالم قال يردّه عن ظلمه وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا رواح  
جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف وقال صلى الله عليه وآله وسلم  
لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك مما طلع عليه الشمس والله أعلم  
(سئل) عما وقع في بيت المقدس من عمل قنطرة للنصارى الأرمن والنصارى  
الأفرنجي يترحمهم المسلمون العلماء والصالحاء والحكام وغيرهم والنصارى فوق  
رؤسهم فهل يجوز ذلك في دار الإسلام ولا سيما هذه البلاد المعظمة (أجاب)  
لا يجوز ذلك ويجب على ولي الأمر ضاعف الله له الأجر هدم ذلك ودفع هذا الضرر  
عن الأئمة المجديّة ولا سيما بيت المقدس المعظم وقد أفتى البلقيني بمنع نصراني ذي  
سكن ربعا فيه مسلمون فرق مسلمين وتبعه الشهاب الرمل على ذلك وهذا أولى  
بالمع لمافيه من الاستعلاء على عموم المسلمين واستعظامهم بذلك وليس المقصد من  
مثل هذه الأمور إلا عودهم للحق والجأؤهم للإسلام والله تعالى أعلم

### \* (كتاب الصيد والذبايح) \*

(سئل) عن كثير من الحيوان توجد فيها أسباب يحال عليها الهلاك مثل  
أكلها الربة في بلاد مصر ومثل أن يعدوا عليها سبع أو تقع في نحو بئر أو من عال  
أو تعمق كما يقع لكثير من أهل القرى يعقرون الشاة أو البقرة للضيف ثم يذبحونها له  
وكأن تضرب الشاة مثلاً بنحو عصا أو حجر أو يضرب الصيد بندق النار والطين  
وهل يحل الحيوان في هذه الصور إذا ذكي ذكاة شرعية (أجاب) اعلم أن  
الحيوان أقسام ثلاثة سليم وأمره ظاهر ومريض ومتى ذكي وبه حياة ولو غير  
مستقرة ولو في آخر رمق حل وبه سبب من الأسباب المذكورة أو غيرها فإن  
وجدت الحياة المستقرة وهي ما يكون معها حركة اختيار أو نطق اختيار أو إبصار  
اختيار ولها علامات انفجار الدم والحركة المنيفة حل الحيوان إذا ذكي ذكاة  
شرعية وإن قطع بموته أخذ من قول المنهجي والمهاجي وشروحه ما لو ذبح حيواناً من  
فقاء أو أدخل سكيناً في أذن ثعلب حرم أي الفعل ثم إن وجدت الحياة المستقرة أو  
الذبح حل والافلا من فتاوى النووي أيضاً أنه سئل عن غزال قد حشوته ذئب  
فأجاب بأنه إن وجدت الحياة المستقرة حل وهي غير الحياة المستمرة وقول بعض  
الناس شرط الحياة التي يحل معها الحيوان الذي وجد فيه سبب الهلاك أنه لو ترك  
لعاش لا أصل له والله أعلم (سئل) فيما لو ذبح رأس الغنم وقطع الحلقوم

مطلب عما وقع في بيت  
المقدس من عمل قنطرة  
لنصارى الأرمن الخ

كتاب الصيد والذبايح  
مطلب عن كثير من  
الحيوان توجد فيها أسباب  
يحال عليها الهلاك الخ

مطلب فيما لو ذبح رأس  
الغنم وقطع الحلقوم الخ

والمرى وأحد الوريدين وبقي من الثاني حصة فرفع السكين ثم أعادها سر بها وقطع الباقي فهل يحل المذبوح (أجاب) الواجب في الذبح قطع جميع الحلقوم وهو مجرى النفس وجميع المرى وهو مجرى الطعام وأما قطع الودجتين فمسنة حتى قطع من الحيوان جميع المرى وجميع الحلقوم حل ولا يحتاج إلى قطع الوريدين حتى لو رفع السكين وعادها سر بها في قطع الحلقوم والمرى أو أخذ غيرها حل المذبوح والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*(كتاب الاضحية)\*

كتاب الاضحية  
مطلب اذا قال هذه اضحية  
أو جعلتها اضحية الخ

(سئل) اذا قال هذه اضحية أو جعلتها اضحية أو هذه أو هي نذر فهل يحرم عليه الاكل منها وان قال أردت المسنونة لا يقبل منه خلافا لبعضهم ما المراد بالبعض وهل يجوز تقليده (أجاب) اعلم أن مراد الاضحية اذا قال ما ذكر خرجت الاضحية عن ذمته وصارت واجبة التضحية بها فهي كالنذر وان صدر ذلك من عامي لاننا نعاملهم بظاهر عباراتهم ولا ننظر لمسا في نفس الامر مع أن ما ذكر صريح أو كالأصريح فلا ننظر لغيره فيجب على القائل ما ذكر أن يفعل بها ما يفعل بالنذر الواجب وهذا البعض هو الأذرى تابع للصاحب الوسيط ولا يجوز تقليده في ذلك لما قرر في محله وهو بحث منه ورد عليه بأنه نظير هذا أصرا ربيع منك بألف فلما ان كان كلام من هذين صريح في بابه فكذلك ذلك نعم لو وقع مثل ذلك حال الذبح كأن قال هذه اضحية فتقبلها مني كما تقبلتها من خليلك ابراهيم لم نصروا واجبة فقول الرملي يقبل منه أردت المسنونة أي ظاهر الما بينه وبين الله تعالى فيقبل منه حيث كان صادقا والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*(فصل في العقيقة)\*

فصل في العقيقة  
مطلب رجل له ثلاثة  
أولاد ويريد ان الخ

(سئل) في رجل له ثلاثة أولاد ويريد أن يعق عنهم فالذي يجزى في العقيقة (أجاب) الذي يجزى في الاضحية من المعز ماله سنتان ودخل في الثالثة ومن الضأن ماله سنة ودخل في الثانية أو أجدع مقدم أسنانه وكل ما يجزى في الاضحية يجزى في العقيقة وما عد ذلك من الصغير والمعيب لا يجزى اضحية ولا عقيقة والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*(كتاب الاطعمة)\*

كتاب الاطعمة  
مطلب سئل ما حكم  
ما يؤخذ على الرقا والتمائم

(سئل) ما حكم ما يؤخذ على الرقا والتمائم (أجاب) وقع في صحيح البخاري وغيره أن أبا سعيد الخدري رقا كبير حتى على قطيع غنم وقدره ثلاثون رأسا ثم أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اسمهم مولى بسهم فهذا دليل على جواز أخذ



في كتاب الرأى الكاتب القيمة لان فيه عملا ولا سيما ان ذهب الراى الى المرقى ويسكن  
 ثانياً فيضيل لا بد منه وهو ان نحو المريض يقول للراى ان تقرأنى على كذا او على  
 الله الى فلان على كذا هذا نذر وان قال فلان كذا هذا عقيد بحالة وان المريض  
 او غيره من اقاربه او غيره ان جعل له شيئاً فهذا احسان فلا ينبغي رده لانه من  
 غير طلب وقد يشترط الراى او الكاتب على المريض او غيره جعلاً وتحت صورته  
 أحدهما ان يقول له اقرأ لك كذا او آخذ منك كذا فيلزم له ذلك وهذه هي صورة  
 الحديث والثانية ان يقول اقرأ كذا بشرط ان يحصل الشفاء فاذا حصل تدفع لك  
 كذا فيقول المريض نعم وهذا وعد احسان وقد يحصل من المريض الوعد بان يقول  
 اقرأ لى كذا او انا اعطيك كذا او ان كان كذا او عافى الله دفعت لك كذا في هاتين  
 الحالتين وعدهبة وفي العباب وكره جماعة الاخذ على الرقية وفيه وقفة وقد  
 توجه الكراهة بان يؤخذ ذلك من المريض لا على ما تربل بطلب مع ظهور  
 غشاضة وعدم انشراح صدر من المريض والله أعلم (سئل) ما حكم الغريراء  
 الموجودة في البلاد السامية (أجاب) لم نظفر بهذا الاسم في كتب الفقهاء  
 وانما رأينا في مختصر حياة الحيوان انها الضربان أخذنا من أوصاف ذكرها موجودة  
 في الغريراء وانهم لا تحل والله تعالى أعلم

مطلب ما حكم الغريراء  
 المسمى بالضربان الخ

\*(كتاب الايمان)\*

(سئل) في رجل كان محبوساً في حبس الحاكم ومعه جماعة خلف بالطلاق  
 الثلاث أنه لا يدخل المدينة التي حبس فيها فهل اذا حمله شخص وأدخله يقع عليه  
 الطلاق (أجاب) نعم اذا حمل الحالف انسان وأدخله لا يحنث ولا تنحل اليمين  
 والله أعلم (سئل) في رجل حلف على آخر بالطلاق أنه ما دام ساكناً  
 في هذه الطبقة لا يدفع لها اجرة ثم خرج منها بأمنته جميعاً ثم بعد مدة رجع  
 وسكن فيها ودفع أجرتم فاهل يقع على الحالف الطلاق (أجاب) الديمومية  
 تنقطع في مثل هذه الصورة قال في متن العباب من حلف لا يصطاد مادام الامير  
 في البلد نخرج الامير منها فاصطاد ثم رجع اليها واصطاد لم يحنث انتهى وفي ابن حجر  
 ولو قال مادام في اجارته وأطلق فالتباعد منه عرفاً كما قاله أبو ذرعة أنه ما دام مستحقاً  
 لمنفعته فتحل الديمومية بايجاره لغيره ثم استجاره منه وأفتى فيمن حلف لا يدخل  
 هذا مادام فلان فيه فخرج فلان ثم دخل الحالف ثم فلان بأمنته لا يحنث باستدامة  
 مكانه لان استدامة الدخول ليست بدخول ويحنث بعوده اليه وفلان فيه  
 لبقاء اليمين ان أراد بمدة دوامه فيه ذلك الدوام وما بعده أو أطلق أخذاً مما قالوه

كتاب الايمان  
 مطلب رجل حلف بالطلاق  
 الثلاث أنه لا يدخل  
 المدينة الخ

في لارأيت منكرا الارتفاعه للقاضي فلان وأراد مادام قاضيا من أنه اذا آراه بعد عزله لا يحنث ولا تحل اليمين لانه قد يتولى القضاء فيرفع اليه ويبروان أراد مادام فيه هذه المدة فحنث بخروجه انتهى وفيه نظر والفرق بين ما هنا ومسئلة القاضي ظاهر لان الديعومة ثم مربوطة بوصف مناسب للمخلوق عليه ينظر أو يزول فأنيط به وهذا لا يتصور فيه ذلك فانه تمت بخروجه منه وان عاد اليه فالذي يقبه في حالة الاطلاق عدم الحنث كالحالة الاخيرة انتهى فيؤخذ من كلامه أن هذا عند الاطلاق أو اودة هذه الديعومة فان أراد هذه الديعومة وما بعدها فاذا دفع الاجرة بعد عقد صحيح في عودته ثانيا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع شريك له فقال على الطلاق بالثلاث ما أطل مشاركا لك وقسم الشراكة وأراد الآن أن يشاركه فهل له ذلك ونحلت اليمين بقسمة الشراكة الاولى (أجاب) حيث فسخت الشركة انقطع الاستمرار الذي هو معنى ظل اذ المعنى لا استمرار مشاركا لك وبفسخ الشركة انقطع الاستمرار وهذا يؤخذ مما رجحه ابن حجر في لا أدخل هذا مادام فلان فيه فان الديعومة فيه تنقطع بخروج فلان وان عاد والحالف في المكان سواء أطلق أو أراد مادام فيه والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فذهبت عند أهلها فلحقها البردة فامتنعوا من ان يردوها معه حلف بالطلاق الثلاث ان لم ترد في هذا اليوم أنه لا ترد الى السنة القابلة مثل اليوم وكان ذلك في شهر القعدة يوم الاحد في الحيلة المحلصة له (أجاب) الحيلة في ذلك أنها تبقى عند أهلها ولو ذهب الزوج لها وأخلى له بيت في دار أهلها فلا مانع أن يذهب عندها ويبت عندها وتستمر الى السنة القابلة في الشهر المذكور أو يرفع الأمر الى القاضي فيحكم عليه بردها وعليه بأن ترد فلا طلاق حينئذ والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من امرأته أنه لا يزوج ابنته لفلان فهل له أن يوكل في نكاحها (أجاب) المصرح به متونا وشروعا أنه لو حلف لا يزوج فوكل من فعله لا يحنث لانه انما حلف على فعل نفسه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث على زوجته أنها ما تذهب الى دار أبيها في هذه السنة ثم انها ذهبت الى دار أبيها في السنة المحلوف عليها والحال أن الدار التي هي مسكن أبيها ليست له خاصة بل مشتركة وأطلق الحالف حلفه فهل لا يقع الطلاق الثلاث بذهابها لان الاضافة الى ما يملك تقتضي ثبوت الملك أو كيف الحال (أجاب) حيث لم يرد الحالف مسكن الأب بأن أطلق أو أراد الدار الملوكة فلا يحنث بغير المملوك كله بأن كان معارا أو مستأجرا أو مغصوبا أو ووقفا أو مشتركا

مطلب رجل تشاجر مع  
شريك له فقال الخ

مطلب رجل تشاجر مع  
زوجته فذهبت عند  
أهلها الخ

مطلب رجل حلف  
بالطلاق الثلاث الخ

مطلب رجل حلف  
بالطلاق الثلاث الخ

وان قل نصيب الشريك لان الاضافة الى من يملك تقتضي الملك كله وهذا الاستدلال استدلال امامنا الشافعي قدس سره بأن دور مكة ملك لاهلها لقوله تعالى الذين اخرجوا من ديارهم وقوله صلى الله عليه وسلم من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن أغلق بابه فهو آمن وقوله صلى الله عليه وسلم ما ترك لنا عقيل من رباع فان أراد مسكنه الذي هو فيه حنث هذا حيث وكل الى دينه والا ففيه تفصيل يطلب من محله والله أعلم (سئل) في رجل اتفق مع آخر أن يزوجه بنته بدلا عن أخته التي كان تزوجها أبو آب البنت ثم مات زوج الأخت وحلف ولده بالطلاق الثلاث أنه لا يزوج بنته من أحد ولا من ابن علي أخيه فهل له مخلص من يمينه بأن تزوج من أحد ولا يقع عليه الطلاق (أجاب) نعم اذا وكل رجل في زواج البنت المحلوف عليها لا يقع عليه طلاق لانه حلف على فعل نفسه لا على فعل الوكيل كما صرح به الفقهاء متونا وشروحا والله أعلم

\*(كتاب النذر)\*

(سئل) عن نذرا وحلف بالله أو الطلاق أو العتاق ليعتق علي الله أفضل الثناء أولي حمدن الله تعالى بأفضل المحامد في المخلص من ذلك من أنواع الحمد (أجاب) أعلم أنه قد اختلف في ذلك فقال يوسف بن عمر قد اختلف في تعيين الفاضل من الحمد فقيل الحمد لله بجميع محامده كلها ما علمت منها وما لم أعلم وقيل اللهم لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقيل الحمد لله جدا يوافي نعمه ويكافي مزيده وقال النووي في أذكاره لو حلف ليعتق علي الله أحسن الثناء فطريق بره أن يقول لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك زاد بعضهم فلك الحمد حتى ترضى ومصورة المسئلة فيمن حلف ليعتق علي الله بأجل الثناء وأعظمه وزاد في أول الذكر سبحانه وتعالى زاد بعضهم في القول الأول عدد خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم وقول النووي يخرج من العهدة ولكن لوجه بينها كلها خرج يقينا والله أعلم (سئل) عما لو التزم شيئا وشك أهو صلاة أم صدقة أم صوم أم عتق أم نذر دعاء وشك أهو بل أم بقر أم غنم أو نذر التصديق بشئ وشك أهو ذهب أو فضة أو ثياب فما الواجب عليه شرعا (أجاب) قال في العباب لو التزم شيئا ثم شك أهو صلاة أم صدقة أم صوم أم عتق احتمل أن يجب الكل وأن يجتهد كالقبلة انتهى أما وجوب الكل فهو قياس ما لو ترك صلاة من إحدى الخمس ولم يعلمها يلزمه فعل الخمس ليبرأ ييقن فالقياس هنا لزوم الجميع أما لو التزم شيئا وشك في قدره أهو ألف أم مائة أو نذر جنسه أهو ذهب أم فضة أم نوعه أهو صحيح أم مكسر فقد يقال يلزمه

مطلب رجل اتفق مع آخر  
أن يزوجه بنته الخ

كتاب النذر

مطلب عن نذرا وحلف  
بالله أو الطلاق

مطلب عما لو التزم شيئا  
وشك أهو صلاة أم لا

أعظامها ليرأى بيقين وقد يقال أقلها لأنه المتيقن في اللزوم وقد يقال يحتمل وإذا قلنا  
بالاجتهاد وتخير وطلب المستحق حقه فهل يجبر على الاجتهاد أو يترك إلى أن يظهر  
قال ابن حجر الرأى الاجتهاد ويحرق بأن من نسي صلاة من الخمس قد يتقن شغل  
ذمته بالكل فلا يخرج منه إلا بيقين بخلافه هنا فان اجتهاد ولم يظهر له شيء وأيسر  
من ذلك اتجه وجوب الكل لأنه لا يتم خروجه من الواجب يقينا إلا بفعل الكل  
وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب والله أعلم (سئل) فيما يقع في بعض النواحي  
من نذر شيء لمسجد أو لنبي أو لى كالسيد على بن عليم فهل يصح هذا النذر  
(أجاب) عبارة العباب ومن نذر زيتا أو شمعاً ليسرج به مسجد أو غيره أو وقف  
لذلك شيئاً يشتري من ريعه صبح ان انتفع به مصل أو نائم أو غيرها ولو نادراً ومثله  
ما يتقرب به عنه إلى القبر المعروف بجرجان وما جع هناك قسم على جماعة معلومين  
وفي ابن حجر في آخر باب النذر ومنها أي نذر القربة التصديق على ميت أو قبره ان لم  
يرد تملكه والمراد العرف بأن ما يحصل له يقسم على نحو فقراء هناك فان لم يكن عرف  
بطل قال السبكي والأقرب عندي في الكعبة والحجرة الشريفة والمساجد  
الثلاثة أن من خرج من ماله عن شيء لها واقتضى العرف صرفه في جهة من جهاتها  
صرف اليها واختصت به انتهى فان لم يقتض العرف شيئاً فالذي يتجه أنه يرجع  
في تعيين المصروف رأى ناظرها وظاهر أن الحكم كذلك في النذر إلى مسجد غيرها  
خلافاً لما يوجهه كلامه انتهى وأصل ذلك كله قوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح  
لعمان بن طلحة يا عثمان ان الله استأمنكم على بيته فكلوا مما يصل اليكم من هذا  
البيت بالمعروف فيؤخذ من ذلك اما خدمة المساجد الثلاث والاولياء الذين ينذر  
لهم وكذلك الانبياء الكرام اذا نذر لهم أحد يجوز لمن يقوم بمصالحهم كالأما كن  
الذين هم فيها اذا اشتهرت هي بهم والله أعلم (سئل) عن رجل نذر بقرة  
للسيد موسى كليم الرحمن وله مقام يحتاج لعمارة ويرده زوار يعمل لهم طعام  
في أيام الزيارة وله متول منصوب من طرف مولانا السلطان أعزه الديان فهل يجب  
على الرجل دفع البقرة للمتولى أو يتصرف فيها هو (أجاب) نعم يجب على الرجل  
النادر أن يدفع البقرة للمتولى ولا يجوز له التصرف فيها بوجه لانها خرجت عن  
ذمته بمجرد النذر وصارت عنده أمانة فلا تصرف فيها بلا إذن من المتولى ضمنها  
ويجب على المتولى أن يصرفها في مصالح المقام الانور الازهر الكلي على نبينا  
وساكنه أفضل الصلاة وأتم السلام والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع  
أهل حرفه فتعال ان عملت في هذه الحرفة يكون على للمسجد الأقصى والحرم

مطلب فيما وقع من نذر  
شيء لمسجد أو لنبي أو لى ك

مطلب رجل نذر بقرة  
للسيد موسى الكليم الخ

مطلب رجل تشاجر مع  
أهل حرفه الخ

مطلب فيما يفعله بعض  
الناس كقوله ان صحت  
دأبى الخ

الشراف ثلاثون قرشا وقد عمل في الحرفة فإذا يلزمه (أجاب) هذا نرجس  
وهو الواقع في المحصورة فتأذره مخير بين أن يلتزم ما التزمه وهو دفع الثلاثين قرشا  
لمجهة الوقف المذكور وبين كفارة يمين بخيرها بين عتق رقبة أو كسوة عشرة  
مساكين أو إطعامهم فان عجز عن هذه صام ثلاثة أيام والله أعلم (سئل) فيما  
يفعله بعض الناس كقوله ان صحت دأبى مثلا فللولي الغلاني الميت منها قيراط  
أو قيراطان يعني به ثمن ذلك ثم تصح دأبته فهل هذا نذر صحيح معتبر أولا وإذا قلتم بعخته  
وصحت دأبته وأراد صرف ثمن ما ذكر مطابقا للوجه الشرعي كيف يفعل وهل  
في أصل النذر المذكور تفصيل أولا وإذا قلتم فيه تفصيل فهل يفرق بين العالم بالفقه  
وغيره أولا وإذا كان الناذر في بلد والمندور له في بلدة أخرى وتعذر وصول الناذر  
أو من يقوم مقامه لخوف طريق مثلا فهل يكلف إرساله للبلدة المندور له (أجاب)  
شرط المندور كونه قربة لم تتعين نفلا كانت أو فرض كفاية لم تتعين انتهى منهج ثم  
قال وثانيها أي نافي ضري النذر نذر تبرر بأن يلتزم قربة بلا تعليق كعلي كذا  
وكقول ان شفى من مرضه لله على كذا ما أنعم الله على من شفا من مرضى أو تعليق  
بحدوث نعمة أو ذهاب نقمة كأن شفى الله مريضى فعلى كذا فيلزمه ذلك حالا  
أو عند وجود الصفة ان علقه اذا علمت ذلك وكان المندور له من نبي أو ولي أو من  
المساجد الثلاث بل أو غيرها به جهة يعرف لها النذر من عمارة أو حصر أو زيت  
يشعل فيه أو يصرف لخدمته أو لمجاوريه علمت صحة النذر لان ذلك كله قربة  
لم تتعين وعبرة الرمي ومثله ابن حجر عطا على ما يصح نذره وتصدق على ميت أو قبره  
ولم يرد عليه واطرد العرف بأن ما يحمله له يصرف على فقراء هناك فان لم يكن  
عرف بطل زاد ابن حجر قال السبكي والاقرب عندي في الكعبة والحجرة الشريفة  
والمساجد الثلاث أن من خرج من ماله عن شيء لها واقتضى العرف صرفه في جهة  
من جهاتها صرف اليها واختصت به فان لم يقتض العرف شيئا فإلذى يتجه أن يرجع  
في تعيين المصروف لرأى ناظرها وظاهر أن الحكم كذلك في النذر إلى مسجد غيرها  
خلافا لما يوجهه كلامه ثم قال قبل يقع لبعض العوام جعلت هذا للنبي صلى الله عليه  
وسلم فيصيح كما بحث لانه اشتهر في النذر في عرفهم ويصرف أصالح الحجرة النبوية  
ثم قال بعده ولا يشترط معرفة الناذر ما نذره كتحس ما يخرج من معشر ثم قال  
في كتاب الوصية وهي أي الوصية للكعبة وللأضرحة النبوية على مشرفه أفضل  
الصلاة والسلام لمصالحهما الخاصة بهما كترهيم ماء وهي من الكعبة دون بقية  
الحرم وقبل في الأول لمساكين مكة وللحرم يدخل فيها ماء مصالحهما ويظهر أخذ

مما تقررو وما قالوه في النذر لقبر المعروف يخرجان صحتها كالوقوف لضريح الشيخ  
الغلاني ويصرف في مصالح قبره والبناء الجسائر عليه ومن يخدمونه أو يقرؤن عليه  
ويؤيد ذلك ما رآنا من صحتها ببناء قبة على قبر ولي أوجاعه أما إذا قال للشيخ الغلاني  
ولم ينو ضريحه ونحوه فهي باطلة فقد بان لك صحة الوصية والوقوف والنذر على نحو  
ولي ومسجد وعالم ونحوها على ما مر من التفصيل والصرف على ما مر وعلمت أيضا  
ان في أصل النذر المذكور تفصيلا وهو أنه إذا كان للمذور مصالح من عمارة  
وفقراء وخدام ونحوها صح النذر والا فلا ولا فرق بين العالم والجاهل ولا بين  
معرفة المذور وغيره أو عبارة المنهج أو نذر أحد شيئا من فم أو غيرها وعينه في نذره  
أو بعده إلى الحرم لزمه جله إليه ان سهل عملا بما التزمه ثم قال أما إذا لم يسهل عليه  
كعقار ورعي فيلزمه جل ثمنه إلى الحرم فيتأق هذا التفصيل هنا والله تعالى أعلم  
(سئل) فيما يقع من النذور من أهل المدن والقرى والبوادي لغير رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وخليل الله وكليم الله تعالى على نبينا وعليه ما وسائر الانبياء  
الصلاة والسلام من نقد وحب وحيوانات وغيرها فهل يصح النذر وإذا قلتم نعم  
فلن يدفعه رجل نذر لجناب موسى فاقه فهل يجب عليه دفعها للمتولى على مقامه  
الشريف لكون له لوازم من عمارة ركبة وفرش وزقار وغيرها (أجاب) اعلم  
وقال الله تعالى أن النذر لهذه الاماكن وما شابهها هو من شعائر الاسلام  
كالمساجد والانبياء المذكورين صحيح مع مول به شرعا نص عليه أثبتنا الاعلام  
لان لها مصارف شرعية وضرورة لقيام نظامها من عمارتها وعمارة اللوازم لها  
كالأيار التي يشرب منها الصادي والبادي ويلجأ لها الآمن والخائف ولا سيما مقام  
كليم الديان جناب موسى بن عمران فالنذر عليه صحيح نذر تبرر وقربة بشاب فاعله  
ويجب دفعه للمتولى على المقام الشريف يصرفه في لوازمه الضرورية والعرفية  
فان دفعه لغيره لم يصح ولم ترأفته منه فان تلف وجب عليه بدله لانه تعدى  
بصرفه لغير أهله ويجب على المتولى القابض له أن يصرفه في مصارفه اللازمة  
للمقام الشريف وله الاكل منه المعروف لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في شأن ما يأتي للبيت الشريف ما أتاكم لهذا البيت فكلوا منه بالمعروف والله  
أعلم (سئل) في رجل نذر على منكر ان عاد إليه يلزمه صيام عشرين سنة  
ثم عاد وليس له قدرة على الوفاء هل تكفي كفارة اليمين عن كفارة النذر (أجاب)  
هذا الواقع من الرجل نذر لحاج وهو مخير بين ما التزمه وهو الصوم وكفارة اليمين  
قال في العباب والاثبات في المعصية لحاج فقط كان أمر بشرب خمر فقال ان شربته

مطلب فيما يقع من النذور  
للانبياء والالياء الخ

مطلب رجل نذر على منكر  
ان عاد إليه الخ



فعل كذا والنفي فيها يحتمل التبركاً لم أشربه وأراد أن عصمني الله منه ويحتمل  
الحجاج بأن منع منه فقال إن لم أشربه والله تعالى أعلم  
\*(كتاب القضاء)\*

## كتاب القضاء

(سئل) في رجل وجه له قاضي القدس الشريف وظيفة تولية بالمحلول الواقعة  
تحت قضائه وله عليهم أسلاطة المنع والابقاء حسبما أذن له من جانب موكله حضرة  
السلطان نصره العزيز الرحمن فأرسل من ريد الوجه عنه بالمحلول فوجهت له براءة  
سلطانية فهل يعمل بالتوجيه لمن بيده تقرير القاضي حيث كان مأذوناً له من  
جانب السلطان نصره الله تعالى ولا عبرة لمن في يده البراءة السلطانية ويثاب  
الحاكم الشرعي على إجراء الحق لاهله ومنع المتصرفين لتعير ذلك وهل هذا  
الحكم مختص بأئمة الشافعية أو الحنفية (أجاب) قال في المناوي في تسهيل  
الوقوف على أحكام الوقوف فرع أفقي بعضهم فيما لو تعارض تقرير الناظر الخاص  
والعام بتقديم الأول وقيد غيرهما بما إذا لم يعلم السابق والاقدم وهو يريد أن للحاكم  
التقرير في الوظائف مع حضور الناظر الخاص وأهليته ويرده عددهم من القواعد  
أن الولاية الخاصة أقوى من العامة فالواو من ثم لا تصرف القاضي مع حضور الولي  
الخاص وأهليته إذا علمت ذلك علمت أن تقرير القاضي مقدم هنا لا مريين الأول من  
جهة سبقه فلا ينقض ما وقع منه من الأحكام لرفع الثقة بأحكامه لورفت الثاني  
كونه خاص الولاية ونظيره فيها أقوى وأبلغ حكمه مقدم وتقريره مقوم انتهى  
وهذا أفقي علماء الحنفية للدرك الذي قلناه والوجه الذي أبدناه وأظن أن هذا  
الحكم لا يخالف فيه أحد من الناس حيث صادف تقريره الخاص أهلاً ومحللاً  
والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين بيدهما جباية وقف لهما يتصرفان فيها مدة  
تزيد على ثلاثين سنة بموجب براءة عسكرية وتقرير شرعي من ملائكة بيت المقدس  
قد تلقياها عن والدهما بالانحلال وقد تصرف فيهما مدة عمره براءة عسكرية وتقرير  
وهو أيضاً تلقاها عن والده وتصرف فيهما نحو ستين سنة من غير معارض والآن برز  
رجل بيده براءة مالية بثمانين جباية الوقف المذكور عن محلول والد المنازع  
البارز الآن ولم يعهد له ولا لبيه تصرف ولا جباية للوقف ولم يذكر في براءته رفع  
الجبايين المذكورين فهل للمتولي منع الجبايين عن وظيفة ما بقوله إن البراءة  
المالية مقدمة على البراءة العسكرية وإن الوقف لا يكون له إلا جاب واحد فما الحكم  
في هذه الحادثة (أجاب) أم السائل أفهم المدارك قبل أن تعارك وانظر  
المطالب قبل أن تطالب واعلم أن الأخوين المذكورين هما المستحقان للوظيفة

مطلب في أخوين بيدهما  
جباية وقف لهما الخ

المذكورة لوجود تقرير القاضى الخاص وهو مقدم على تقرير العام لوجود عارض  
 هذا التقرير. كان الخاص مقدما عليه كما صرح به غير واحد هذا اذا لم يوجد سبق  
 بأن قرأ معا كيف والتقرير الخاص سابق والتأخير لا يعارضه لعدم التصريح  
 برفع الاول فالأخوان مقدمان لا مور منها تقديم الخاص ومنها البراءة العسكرية  
 حيث كان مع ميزه اذن من له الاذن ومنها عدم رفعها بالبراءة المالية ومنها  
 تصرفها ما تصرف من قبلها هذه المدة ومنها أن البراءة المالية فيها أخذ الرجل  
 عن أبيه ولم يعهد لآبيه تصرف ولا له اسم سابق في الجباية كان ذلك مناديا نادى  
 على رؤس الاشهاد ان هذه البراءة المالية وقع فيها اشتباه وخلاف انهاء لآله وان  
 وجد في دفاترهم اسم موافق لاسم أبي المنهى فن أن يعلم أن ذلك الاسم اسم أبيه  
 وان أقام على اسم أبيه بينة فنقول له نعم أبوك اسمه ذلك وقد توافق أسماء الآباء  
 والاجداد وهذا فن من فن الحديث يسمى المتفق والمفترق وهو أن تتحد الاسماء  
 وتختلف المسميات فنحو خليل بن أحمد فهم ستة بل أكثر يقال لكل منهم خليل  
 ابن أحمد وقد وقع الاتفاق في اسم المحدث واسم أبيه واسم جدّه مثل أبي بكر بن أحمد  
 جعفر بن حمدان البغدادي ومثل أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن عيسى  
 السقطي ومن غريب ما اتفق محمد بن جعفر بن محمد ثلاثة متعاصرون ما توافي سنة  
 واحدة وهذا فن كبير من فنون علم الحديث يجب معرفته مخافة اللبس فقد يظن  
 المتعدي فيه واحدا عكس في الانساب فليتنق الله رجل يكون لآبيه ولجدّه مثلا أسماء  
 توافق أسماء غيرهما فديعهم ماله نفسه ويأخذ وظائف الغير بهذا الاشتباه وقولهم  
 ان البراءة المالية مقدمة على البراءة العسكرية لعل محله ما اذا سبق تاريخ البراءة  
 المالية أو وقعت معا أو اشتبه الحال والأفالتائب كالقاضى والوزير كالسلطان  
 والوكيل كالاميل فسامعنى ابطال حكم النائب بحكم القاضى اذا لم يكن في حكم  
 النائب خلل فيجب على المتولى أن يدفع للاخوين المذكورين معلوم جبايتهم ما  
 ثم ان المورد للبراءة المالية عن والده بطلب وظيفة محاولة عن والده فاذا لم يوجد  
 الاصل فن أن يوجد الفرع كالكتابة على الماء فهل لها ثبوت عليه لعدم أصل  
 تعتمد عليه فتأمل ما شرحناه لك ولا تخض في الاحكام الشرعية بالخيارات الرديئة  
 والله تعالى أعلم (سئل) فيما شاع في هذه الاعصار بعد الالف من الهجرة  
 النبوية على مشرفها أفضل الصلاة وأتم التحية من عدم سماع الدعوى بعدم سماع  
 خمس عشرة سنة ولا سيما من يشاهد التصرف وهو حاضر مثلا في البلد هل لذلك  
 أصل من الشرع القويم وهل أحد ممن هو مشهور بالتأليف من أئمة الشافعية

مطلب فيما شاع في هذه  
 الاعصار من عدم سماع  
 الدعوى الخ

ذكرها وهل الزيادة ذكرها في تأليف أم في سؤال رفع له أو نحو الناهية المسئلة  
 أيضا حاشا فيا (أجاب) اعلم وقل الله تعالى أن الحق لا يبطل بتداول الزمان  
 ولو ألقوا من السنين فن علم أذ بدعته أو ذمة مورثه القريب أو البعيد حقا لمسلم  
 أو ذمي وجب عليه الخروج من عهده ووفاءه ولو بالسفر البعيد ليوم له إلى  
 مالكة وهذا أمر متفق عليه بين علماء الاسلام بل هو من الشرائع القديمة ومن  
 أحد الكليات الخمس أو الستة التي يجب حفظها على كل أحد وهو محل  
 منصب السلطان ونوابه نصرهم الله تعالى وأما هذا الذي شاع في هذه العصور أن  
 أحده بعض ملوك آل عثمان حرّمهم الرحمن خوفا من الانتشار وكثرة الخصام  
 والترافع إلى المحكام وكأنهم علموا فيه بقاعدة أبي حنيفة رضى الله عنه من  
 الاستحسان الذي يقول به دون الشافعي وقد سألت عنه السيد أحمد الحموي المؤلف  
 في مذهب الامام المذكور فقال نعم نقول به لا يجوز للقاضي أن يقضي فيما زاد على  
 خمس عشرة سنة بشرط أن ينص له موليه في منشوره عليه هذا كلامه فعلى هذا  
 يشترط في كل قاض أن ينص له موليه على ذلك وأما إذا أطلق له التولية فيحكم  
 في جميع الحوادث لأنه لم يمنع من ثبوتها وسألت شيخنا محمد الشرنبلالي عن ذلك  
 فأجاب بمثل جواب السيد أحمد ووجهه أن القاضي ولايته تشمل ذلك فليس له  
 فيه الإلزام وإنما له الإخبار كما حاد العلماء لما علم وهذا الكلام ينكشف لك  
 عندنا وعندهم بأن القضاء يخص بالزمان كسنة مثلا والمكان كالشام والتوسع  
 كالحكم في الانكحة مثلا والمحكوم عليه كاهل الشام مثلا أو زيد قال في العباب  
 ثم إن عم تولية كل واحد أو أطلق فهي عامة وإن خص كل واحد بمكان أو زمان  
 أو نوع محكوم به أو عليه لم يتعدا انتهى إذا علمت ذلك عندنا وهو أيضا مقتضى  
 مذهب الحنفية انفتح لك الباب وعلمت صحة الجواب من الشافعية والحنفية أما  
 الشافعية فهو ما ذكرناه لك من نص العباب وهو له غيره وعلى ذلك ينزل ما أفتى به  
 الزيادة لأنه لم يقل عنه إلا الافتاء فقط ولم ينقل عن غيره من أئمتنا في كلام  
 وكذلك ما أجاب به شيخنا المذکور وكذلك السيد أحمد وإذا وقع هذا الافتاء  
 منا أو منهم هو مبني على نص سلطان الوقت لكل قاض رفعت له هذه الدعوى  
 على المنع فيما فوق خمس عشرة سنة ونصوص مذهبنا على أن السلطان هو الذي  
 يولي القضاء وإذا ولاهم وأطلق كان لهم الاستخلاف في الحكم على ما فصل في كتب  
 الفقه وأما الآن في زمننا فان السلطان نصره الرحمن يولي شيخ الاسلام وهو يولي  
 القضاء فان أطلق السلطان نصره الرحمن لشيخ الاسلام أو خصص بذلك أي مما

دون الخمس عشرة سنة وشيخ الاسلام كذلك مثله فيما قيد له لم يتعدده هو وأما ان  
 نهاه عن الزيادة فليس له أن يعم تولية القضاة والحاصل أن زمننا هذا لا بد له من  
 نص من جناب شيخ الاسلام للقاضي في منشور على المنع فيما زاد عليه وأما كون  
 سلطان من سلاطين الوقت أو شيخ الاسلام يمنع ذلك مرة فلا يسرى ذلك على العموم  
 فالافتاء الواقع الآن منا ومنهم معروض على القاضي وهو أدري بمنشوره فان كان  
 منصوبه على ذلك لم يتعدده عملا بما قرره لك من حيث الحكم والالزام والحبس  
 والتعزير وغير ذلك بل يقول للخصم ان كان في ذمتك حق نلخصه فيجب عليك وفاؤه  
 كما يقول لك ذلك العالم منا وأما أنا فلا قضاء لي في حادثك لان من ولائي لم يأذن لي  
 بالحكم فيها فخذ شرحا وافية بالمراد دافعا للإيراد موضحا للمذهبين ومزيل للمراء  
 من العين ومبين للحجج واشرب من ماء راس العين زلالا ولا تشرب من ماء  
 الطواحين لانه مكدر كل حين والله أعلم

﴿باب القضاء على الغائب﴾

باب القضاء على الغائب

(سئل) في رجل غائب عليه دين وله معلوم وظيفه قبض له أخوه فهل يجوز  
 لحاكم الحكم على الغائب ووفاء دينه مما قبض له من معلوم الوظيفة (أجاب) قال  
 في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام هو أي القضاء على الغائب جائز في غير عقوبة لله  
 تعالى ان كان للمدعي حجة مسخر منكر عن الغائب لتسكون الحجّة على انكاره منكر  
 ويجب تحليفه بعد اقامة حجته أن الحق ثابت يلزمه أدائه وذلك بعد تعديلها والله  
 أعلم (سئل) في رجل مات فقرر القاضي في وظائفه أخاه ثم ان رجلا أنهى الحضرة  
 السلطان نصره الله تعالى أمر الميت فقرره في وظائفه بناء على شعوره بالموت غير  
 عالم بتقرير القاضي فهل يعمل بتقرير القاضي أم بتقرير السلطان مع أنه ما قرره إلا  
 بناء على ما أنهى غير عالم بما قرره القاضي ما الحال (أجاب) كشف النقاب عنها  
 أن السلطان حفظه الله تعالى لما ولي القاضي صارنا هذا الحكم فلما قرر في الوظيفة  
 الأهل لها صار مستحقا لها فتقرير السلطان لم يصادف محابلا صرحوا أنه لا يجوز  
 عزل الأهل فسواء علم بتقرير القاضي أم لا لا يجوز له تقرير ولا عزل الأهل والله أعلم

﴿باب القسمة﴾

باب القسمة

مطلب ثلاثة أخوة بينهم  
 نحاس الخ

(سئل) في ثلاثة أخوة بينهم نحاس مشترك أذن أحدهم لأخويه في تقطيعه  
 اثلاثا ثم رجع بعد التقطيع فهل له ذلك (أجاب) حيث أذن الأخ لأخويه  
 في قطع النحاس ليس له الرجوع في ذلك والتعنّت مع أخويه قال في العباب وان لم  
 تبطل المنفعة بالكلية وبطلت بالقسمة منفعته المقصودة كطاحونة وجام

مطلب عن رجل له سدس  
دار ولا امرأة الخ

مطلب في رجل مات عن  
أولاده الخ

مطلب في ثلاثة اخوة  
بينهم أرض الخ

مطلب في دار مشتركة بين  
اخوة الخ

فقيرين لم يجبر الممتنع انتهى حيث أذن لم يكن ممتنعا والله أعلم (سئل) عن رجل له  
سدس دار ولا امرأة خمسة أسداسها فهل إذا طلب وكيلها القسمة وأبى صاحب  
السدس إلا المهايأة فهل يجاب إلى القسمة (أجاب) نعم يجبر صاحب السدس  
على القسمة كما صرحوا به متونا وشروحا بخلاف ما لو طلبها صاحب السدس  
فلا يجاب قال في المنهج وشرحه ولو كان له عشر دار مثلا لا يصلح للسكنى والباقي  
لا خير يصلح لها ولو بضم ما عداك يجواره أجبر صاحب العشر على القسمة بطلب  
صاحب التسعة أعشار لأن صاحب العشر منعنت في طلبه والاخر معدور والله  
أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده وخلف ما يورث فقسم بينهم بحسب أرثهم  
ومات الأولاد وخلفهم أولادهم ثم أولاد أولادهم يريد أحد الأولاد ذقة  
القسمة المذكورة فهل له ذلك أولا (أجاب) لا يجوز لمن ذكر أن يطلب نقض  
القسمة لأن ذلك لو فتح لم يثب أحد من الناس بقسمة بل يجب زجر ذلك ومنعه لأن  
ذلك منه عناد محض وتعت خالص فليتب الله فيما عرض له والله أعلم (سئل)  
في ثلاثة اخوة بينهم أرض وعقار مشترك عين أحدهم حصة من العقار وطلبها من  
أخويه نظير حصته فأعطاهما إياه ورضى بها وتصرف فيها نحو عشر سنين وقد باع  
الاخوان حصته مع ما بقي بيدهما لا آخر وتصرف المشتري فيها بالبناء وغيره فهل  
ما تراضيا عليه مع أخيه ما وبيدهما لا لا جنبي صحيح وليس له الرجوع على المشتري  
ولا على أخويه (أجاب) قال في الباب والشركاء الكاملين لقسمة بأنفسهم  
أو بغيرهم وهو وكيل لهم فلا يشترط فيه أن لم يحكموه وما يشترط في منصوب  
الامام حيث رضى الاخ والاخوان بما أخذه الاخ صار ذلك حقه فليس للاخوان  
معارضته وليس له أيضا معارضة ما وصح بيعه ما للرجل المذكور وليس للاخ  
معارضة المشتري لأنه لا حق له في ذلك رضاه بما أخذ من الحصة ورضاه بما بقي  
له ما تصرفه ما صحيح في حصته ما وتصرفه صحيح في حصته والله أعلم (سئل)  
في دار مشتركة بين اخوة اقتسموها فيما بينهم بحسب الحصص بأمر حاكم لشرع  
وحكم بذلك وكتب بينهم حجة شرعية بذلك وبما خص كل واحد منهم وتصرف كل  
واحد منهم في حصته أكثر من ثلاثين سنة والآن بعضهم ينازع ويريد نقض  
القسمة فهل يجاب لذلك (أجاب) حيث كانت الدار غير متفقة بالأجزاء  
لا تنقض قسمتها مطلقا سواء ظهر فيها غلط أو حيف وسواء الغلط القاحش وغيره  
وان قامت بينة تشهد بذلك لانها يبيع ولا أثر للغلط والحيف فيه كالأثر للغبن فيه  
لرضاء صاحب الحق به قال في المنهاج على أن التصرف المذكور هذه المدة مع الحضور

والشاهدة مانع دعوى نقض القسمة اذ لو وقع حيف أو غلط لذكر فيما مضى من  
الزمان على أن الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسمع حيث نص على ذلك مولانا  
السلطان نصره الديان في منشور القاضى لانه لا ولاية له على ما زاد بل هو كغيره  
من الناس والله أعلم (سئل) في خربة مشتركة بين جماعة تقاسمها فيما  
بينهم نقض جماعة منهم بيت منها وكان بعضهم خارجا عن البلد والبعض حاضر  
القسمة فهل لمن كان حاضرا منهم أن يختص بهذا البيت مع أن فيه من يشهد بأن  
البيت شركة بين الطائفة المذكورة (أجاب) ليس للحاضر الاختصاص  
بالبيت المذكور حيث سلم الحاضر استحقاق الغائب فيه فان لم يسلم وشهد شاهد  
عادل بأن البيت شركة بين من ذكر وحلف المدعى يمينا بصدق دعواه وصدق  
شاهده قسم بينهم على حسب الحصص والله أعلم (سئل) في رجل له أخ مات  
وضم أولاد أخيه اليه فكبر رجل منهم والا أن يريد أن يقاسم عمه فيما بيده مع أن  
عمه رباه وأخرجه من العدم فهل له ذلك (أجاب) ليس لابن الأخ أن يقاسم  
عمه فيما هو خاص بالعم وان فرض أنه خدمه لانه متبرع بخدمته والله أعلم  
(سئل) في بقرة وبنثا بين رجلين تقاسماهما أخذوا أحدا لهما ودفع لشريكه على  
بنثا ثلاثة قروش ثم مضى على ذلك نحو سنة فباع البنت مالسها الرجل ومضى  
على ذلك نحو سنة ثم باعها المشتري ومضى على ذلك نحو أربع سنين ثم الآن  
الشريك يدعى بطلان القسمة لكونه رد عليه نصف الدراهم فهل تبطل بذلك  
(أجاب) ما وقع في هذه القسمة من دفع الدراهم من أخذ البقرة لاخذ بنثا يبيع  
والبيع لا يبطل برد الثمن لان هذه القسمة قسمة رد وهي يبيع لا تبطل برد الثمن  
أو بعبارة على أن تداول الأيدي مع مضى هذه السنين الستة مشعر بأن المدعى  
مبطل في دعواه والمعين له على تحقيقها أشد ابطالاً منه فيجب على قاضى الجنية أن  
ينظر فيها بنور الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما عالولان كل واحد  
منهم ما في بلد وكل واحد تحت يده عالول وقع بينهما مرضى وقسمة ان كل واحد منهما  
بأخذ ما تحت يده وتصرف كل واحد منهما فيما تحت يده نحو خمس سنين ثم سرق  
عالول من تحت يد أحدهما فأراد يدعى نقض القسمة فأقام الذي تحت يده شاهدا  
على الرضى بالقسمة وحلف معه يمينا ومضى على ذلك الامر مدة والا أن ابن القاسم  
الراضى بما ذكر تنازع فهل له والحال هذه منازعة في ذلك (أجاب) لا ريب  
أنه بعد الرضى بالقسمة وتصرف كل منهم ما فيما بيده المدة المذكورة ليس  
لأحدهما نقض القسمة لان الرضاء غلب القضاء قال في شرح المنهج لشيخ الاسلام

مطلب في خربة مشتركة  
بين جماعة الخ

مطلب رجل له أخ مات  
وضم أولاد أخيه اليه الخ

مطلب في بقرة وبنثا بين  
رجلين تقاسماهما الخ

مطلب رجلان بينهما  
عالولان الخ



ذكر يا الانصارى فان لم يحكما أى الشريكان القرعة صك أن اتفقا على أن يأخذ  
أحدهما أحد الجانبين والاخر الثاني أو يأخذ أحدهما الخسيس والاخر  
النفيس ويرد زائد القيمة فلا حاجة الى تراض نان فقد علمت أن مجرد الرضى الواقع  
بين الشريكت على المقسوم كاف ولهذا قالوا وقد يقسم المشترك الشركاء يعنى بالتراضى  
بينهم واذا وقع ذلكا وبين المقسوم فلا نقض للقسمة سواء كانت قسمة رذوه وظاهر  
لانها بيع أم غيرها لوجود الرضى المذكور والله أعلم (سئل) فى أخوين  
بينهما دار مشتركة اقتسماها أولا وثانيا ويخير أحدهما الاخر والخير يتقلب  
فهـل له ذلك كلما أراد (أجاب) حيث وقعت القسمة سواء كانت بتراض من  
الشركاء أم كانت بتصوب المحاكم وهى بغير الاجزاء كما هنا بل كانت بانه تعديل  
أو الرد لم تنقض لانها بيع ولا أثر لدعوى الغلط والخيف فيه كما لا أثر للغبن فيه لرضى  
صاحب الحق بتركه فلا يجوز للآخر التقلب ولا يصح لقوله بل بانى قوله لانه خلاف  
الشرع القويم والله أعلم (سئل) فى رجل له دين على ميت أحاله به على  
جهة معلومة وصار على الميت رسم قسمة كما جرت به العادة فهل يؤخذ رسم القسمة  
من الجهة المحال عليها أم لا (أجاب) لا ريب أن حق المحال تعلق بالمحال  
عليه وحق القاسم تعلق أولا بيت المال فان لم يوجد فعلى الشركاء سواء طلب  
القسمة كلهـم أم بعضهم لان العمل لمسم قاله فى المنهج كغالب كتب المذهب اذا  
علمت ذلك علمت أن لا علاقة للقاسم بحق المحال لانه لم يعمل فيه شيئا والله أعلم  
(سئل) فى كروم بين أخوين اقتسماها منامفة بقضاء القاضى لهما وقبض  
كل واحد منهما ما يخصه بالقسمة ورضى وسقط الغبن وجعل لاحدهما عشرين  
قرشا اسديا على الاخر زيادة لترج قسمة على الاخر وكتب بالمقاسمة حجة ثم مات  
أحد الاخوة بعد أربع سنين عن طفل وتصرف وليه بالولاية عنه فيما بقى لايه  
من النصيب الى أن بلغ وتصرف بعد بلوغه فى نصيب الموروث عنه مدة ثلاث  
سنين والا أن قام يدعى الابن على العلم نقض القسمة وقدهضى من تاريخ المقاسمة  
الى يوم الدعوى سبعة عشر سنة فهل تصح القسمة والانتقض واذا ادعى الابن بأن  
المال المجمول لم يدفعه عمه لايه وأنه باق بذمته وادعى العلم الدفع حال حياته يطلب  
منه البرهان أم يصدق بيمينه (أجاب) هذه القسمة التى فيها مال تسمى قسمة  
رذوه وهى بيع لمافيهما من المال فلا تنقض فيها القسمة بعد تمييز الحصص وتبينها الماعلم  
ولو بعد مفارقة مجلس القسمة وأما العشرون قرشا فتحتاج الى اقامة البينة عليها  
والا فاليمين على الطالب لهما والله أعلم (سئل) فى أخوين نشأ فى حضنة

مطلب أخوان بينهما دار  
مشتركة الخ

مطلب رجل له دين على  
ميت أحاله به على جهة الخ

مطلب فى كروم بين  
أخوين اقتسماها الخ

مطلب أخوان نشأ  
فى حضنة الخ

أقهما واكتسبا وحصل بينهما مالا من غنم وبقر ومال وغلة وغير ذلك ثم ماتت أمهم ما فاقسما جميع ذلك بينهما نصفين ومن جهة ذلك فحل قسم بعضه اقرارا بحيث يعرف كل منهم حصته وبعضه كان يقسم العسل بينهما وكان أحدهما لقي ركباً مع رجل آخر فباعه من غير إذن الآخر فأراد أخوه نقض القسمة بهذا السبب لقول بعض أهل القرى له إن ذلك ينقض القسمة فهل له ذلك وكان قد أتتهم أحدهما بتهمة وغرمه الحاكم مالا وأخذ من مال أخيه شيئاً قهر راع عليه ودفعه في جرمه فبين لنا الحكم الشرعي (أجاب) ما جرى بين الأخوين من قسمة ما بينهما من غنم وبقر وغلة وحل صحيح لا ينقض ولا تبطل قسمته لأن اقرار كل منهما عليها دليل على صحتها ونفاذها وشاهد لكل بمالك ما حصل بيده لا قرار كل منهما صاحبه عليه وما أخذه أخوه من غير رضاه منه ودفعه في جرمه يضمنه له ضمان الغصب بأقصى القيم وما تعلل به أخوه من بيع الركب لا ينقض به القسمة لانقصاها وتماها وما ذكر أمر آخر خارج على ذلك والله أعلم (سئل) في أخوين لهما عقار مشترك بينهما موروث عن أبيهما ما ولهما على أستاذ قرية بينهما خلعة تدفعها لهما في كل سنة فأراد أن يقسما العقار بينهما مناصفة فجعل أحدهما من العقار والخلعة نصيباً وبقية العقار نصيباً وتصرف كل منهما في النصف ثم أبطل أستاذ القرية الخلعة التي كان يدفعها لهما فهل هذه القسمة صحيحة أولاً (أجاب) هذه القسمة باطلة من وجهين أحدهما أن الخلعة مجهولة والمجهول لا يقابل بالمعلوم الثاني الخلعة التي على الأستاذ احسان لا تقابل بمال لأن غالب الاستاذين إنما يدفع ذلك لأجل قيام المشايخ بمصالحه والله أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة مات أبوهم عن مائة ثم الاخوة اقتسموا ذلك المالك من شجر وأرض وغير ذلك ولهم نحو ثلاثين سنة مقتسمون ومات بعضهم والآن يريدون نقض القسمة ولاخيههم شريك فيما يخصه اشترى حصته فهل لاخوته معه شفعة (أجاب) لما وقع التقاسم بين الاخوة وعرفت الحدود وصرفت الطرق صار كل واحد منهم مالكا ل حصته إن عمرها فن حظه وإن خربها فن سوء حظه وليس لأحد بعد ذلك طلب نقض القسمة فطالبها بغير وجه شرعي مسائل على أخيه بالباطل فيرد عنه بما أمكن وليس لهم معه شفعة بوجه لأن الشفعة للشريك وهما ليسا شركاء له والله أعلم (سئل) في ثلاثة أولاد عم قسموا ما بينهم من زيتون وأرض بعضهم عن نفسه وبعضهم بالوكالة وكان منهم رجل غائب ثم حضر وأجاز ذلك ووقع لهم جميعا التصرف مدة نحو خمسة عشر سنة لا ينزع أحداً أو بعضهم عمر حصته وبعضهم أهلها ويريد بعضهم الآن

مطلب في أخوين لهما  
عقار مشترك بينهما ما الخ

مطلب في ثلاثة أخوة مات  
أبوهم الخ

مطلب في ثلاثة أولاد عم  
قسموا ما بينهم الخ

بعض القسمة فهل له ذلك أم لا (أجاب) حيث وقعت القسمة وصرفت الحدود  
لأنقض لأحد فيما خصه ولا سيما مع التصرف المذكور وهذه المدة ومع علم  
الغائب وإجازته وتصرفه فانه دليل على رضاه بما أخرجته له القسمة والله أعلم

### \*(كتاب الشهادات)\*

(سئل) قد ذكر العلماء أن الصغيرة إذا تكررت تصير كبيرة فاضابط التكرور  
والأصرار فإن ذلك ليس فيه نص من الكتاب أو السنة (أجاب) قال بعض  
العلماء ينظر إلى ما يحصل من ملابسة أدنى الكبائر من عدم الوثوق بملاستها  
في أداء الشهادة والوقوف عند حدود الله عز وجل ثم تنظر التكرور في الصغيرة  
فإن حصل في النفس من عدم الوثوق به ما حصل من أدنى الكبائر كان ذلك  
كبيرة تخل بالعدالة وهذا يؤكده أنه لا بد فيه من العزم فإن الفلتات من غير عزم  
مستمر لا تكاد تخل بالوثوق نعم قد تدل كثرة التكرور على قرار العزم في النفس وبهذا  
الضابط يعلم أن المباح المخل بقبول الشهادة كالأكل في الأسواق ونحوه بأن يصدر  
صدور أو بوجوب عدم الوثوق في حدود الله عز وجل كان ذلك مخلا وذلك يختلف  
بحسب الأحوال المقترنة والقرائن المصاحبة وصورة الفاعل وهيئته وهيئة الفعل  
والمعتمد في ذلك على ما يوجد في القلب السليم عن الهوا المعتدل المزاج والعقل والديانة  
لعارف بالأوضاع الشرعية فهذه أهوال المتعين لوزن هذه الأمور فإن من غلب عليه  
التشديد في طبعه يجعل الصغيرة كبيرة فلا بد من اعتبار ما تقدم ذكره في العقل  
الموازن لهذه الاعتبارات ومتى تحلت التوبة من الصغائر فلا خلاف أنها لا تعذر  
في العدالة وكذلك ينبغي إذا كانت من أنواع مختلفة وانما تحصل الشبهة واللبس  
إذا تكررت عن النوع الواحد وهو موضع النظر الذي تقدم التنبيه عليه وأما  
الأصرار فهو عزم القلب على الاستمرار على الذنب عزم ما يوازن الكبيرة لو صدرت منه  
ولهذا قال أبو طالب المكي أن الأصرار على الذنب من كبائر القلب والله أعلم  
(سئل) في جماعة أخذوا من رجل جلا غصبا ثم ادعى عليهم عند الحاكم الشرع  
فشهد منهم شاهدان بأنه وصل له ثمن جله فهل تقبل شهادتهما (أجاب) شرط  
صحّة شهادة الشاهد أن لا يجزّل نفسه نفعا ولا يدفع عنهما ضررا والشاهدان  
المذكوران يريدان أن يدفعوا عن أنفسهما ضررا الضمان فلا تقبل شهادتهما  
وللرجل أن يطالب بثمن جله أقصى القيم لا نه مأخوذ بالغصب والله أعلم (سئل)  
عز رجل دفع لآخر جلا ليعمل عليه بحصة من عمله فذهب الرجل فادعى مال الكه  
أنه نهاه عن السفر إلى المكان الذي نهى فيه وأقام على ذلك بينة يجعل لها على

كتاب الشهادات

مطلب قد ذكر العلماء

أن الصغيرة إذا تكررت

تصير كبيرة الخ

مطلب في جماعة أخذوا

من رجل جلا الخ

الشهادة فهل تقبل شهادتهما (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي أن اليهود لم يعملوا الشرط المشهود به وإنما شهدوا بالاجرة على الشهادة لا تقبل شهادتهم لقوله صلى الله عليه وسلم على مثلها يعتنى الشمس فاشهد والله أعلم (سئل) عن رجل سرق له شيء فأتهم به رجلان وأخاه قال لهما أحضروا ما عملته للشاهد شيئا على عادة القرى فأحضرا فقام المدعى وشهد لنفسه وأخذ الجعل وألزم المتهم بالسرقه فهل ما ذكر صحيح موافق للشرعية الغبراء (أجاب) ما ذكر من شهادة المدعى لنفسه باطل بإجماع أهل الحق والباطل لم يعهد في شريعة قط من الشرائع فيجب على كل مسلم وغيره إنكاره والزرع عنه وتأديب العامل به لمخالفته لقوله صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال دماء قوم وأموالهم ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر والله تعالى أعلم (سئل) عن تحمل الشهادة عن الأصل هل تجوز (أجاب) نعم يجوز تحمل الشهادة في ثلاث صور إن يقول أنا شاهد بكذا وأشهدك وأشهد على شهادتي أو بأن يسمعه يشهد عندكم أو بأن يسمعه وبين سببها كاشهد أن فلان على فلان ألفا قرضا أو يشهد عن كل أصل فرعان ويكفي فرعان عن أصلين والله أعلم (سئل) في وكيل عن طائفة الأرمين الدقية القاطنة ببيت المقدس مأذون له بالتصرف في مصالحهم ووفاء ديونهم وقضاء حوائجهم وفي لوازم عرفية عليهم للحكام وغيرهم بموجب حجج وتيسكات شرعية وفرمانات شريفة استندان من رجل مبلغا معلوما وقضى به ديننا عليهم وكتب للرجل بذلك تسمكا بخط عربي وشهود مسلمين فهل إذا عزل هذا الوكيل القابض لذلك المبلغ وقام مقامه غيره يجب عليه وفاء هذا الدين ولا ينفعه التعلل بكون التمسك بالمدعى كورليس محتوما بختم الديار (أجاب) نعم يجب على الوكيل القائم مقام المعزول وفاء الدين المذكور لا خذه له في مصالحهم وقضاء دينهم فإن امتنع من الوفاء ألزمه حاكم الشرع بذلك أخذائهم ذكره العلماء في مشايخ القرى المصوبين عليهم بأنهم لو بذلوا ما لا في مصالح القرية الضرورية كان لهم الرجوع على أهلها فكيف بهذا الوكيل الدافع للمال المأخوذ في قضاء الدين وأما ما تعلل به من كون التمسك غير مختوم بختم الديار فهو تعلل باطل بإجماع المسلمين إذ شرعنا المظهر بأبي ذلك إذ لم يعمل إلا على الشهود العدول فيجب عليه وأوجب على حاكم الشرع العمل بهم ولا عبرة بختم أهل الإسلام فكيف يعمل بختوم الكفرة اللثام ملعونين أينما تقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا والله تعالى أعلم (سئل) في زرع حرق فاتهم مالكة جماعة فقال المتهمون ما أحرقناه ولكن أحرقه فلان فهل يقبل

مطلب عن رجل سرق له  
شيء فاتهم به رجلا وأخاه الخ

مطلب عن تحمل الشهادة  
عن الأصل الخ

مطلب في وكيل عن  
طائفة الأرمين الخ

مطلب في زرع حرق  
فاتهم مالكة جماعة الخ

قولهم المذكور (أجاب) لا يقبل قولهم المذكور لانه دفع ضرر عنهم ولو بالعار  
 الا لا حق لهم ولا نهم بأدروا بشهادتهم فقرة والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل  
 بات له ثوب خارج البلد لئلا يصبح مريضا فذبحه وباع لحمه وجلده فاتهم به رجلان وله  
 ابن عم أخذ له بقرا وحيرا وشعيرا من غير وجه شرعي فهل لأهل الخير والصالح زجر  
 هذا الرجل عن فعله القبيح وهل يضمن منافع الدواب وزوائدها (أجاب) اعلم  
 وفقك الله تعالى لطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أن قيام هذا الدين  
 وشرف هذه الأمة بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال تعالى عز من قائل  
 كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون وقد مسح الله تعالى طائفة  
 من اليهود لعدم نهيهم عن أخذ الخوت يوم السبت وخسف بقوم لوط لعدم نهيهم  
 عن المنكر الذي كانوا يأتونه فيجب على كل مسلم سلم المسلمون من يده ولسانه زجر  
 هذا الفاجر المعتدى المخالف لدين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي هو أقوم  
 الأديان حتى يمتاز عن هذا الطغيان ويدخل في عداد أهل الإيمان وليس لهذا  
 الرجل المذمى عند الرجل المتهم حق مطلقا وأما ابن عمه الا أخذ فيجب عليه رد  
 ما أخذ له من بقرا وحير وشعير وأجرة دوابه مطلقا سواء استعملها أم لا وأما ابن  
 الرجل المتهم فإن أقام عليه بينة شرعية بأنه أمرض ثوبه فيلزمه ما نقص من قيمته  
 فقط ورحم الله تعالى من انتصر للحق وأخذ بيد المظلوم ورد الظالم عن ظلمه قال صلى  
 الله عليه وسلم انصر أخاك ظالما أو مظلوما فالوا هذا المظلوم فإبال الظالم فقال صلى  
 الله عليه وسلم رده عن ظلمه والله أعلم (سئل) في رجل يدعى استحقاقا في وقف  
 جاء بشاهد يشهد له بأنه أجر هذا الاستحقاق من آخر سنة ونصفا ويريد أن يقيم  
 رجلا ثانيا بذلك فهل يثبت الاستحقاق المذكور (أجاب) ما ذكر من شهادة  
 الشاهد بالاجارة للسنة ونصف لا يثبت الاستحقاق المذكور بمجرد الاحتمال  
 أن يكون ذلك بوكالة من ناظره له أو اجارة منعه له فلا بد من بيان جهة الاستحقاق  
 في الدعوى لتصريح بصفي لها ويشهد الشاهد على طبق الدعوى كما صرحوا به متونا  
 وشروحا والله أعلم (سئل) عن رجل ضاع له شاتان يدعى دخوله مامع غنم  
 آخر فهل يؤخذ بمجرد قوله المذكور (أجاب) لا يؤخذ بقول الرجل المذكور  
 حتى يقيم بينة أن المذمى عليه أخذها وتصرف فيها بيع أو ذبح والافله تحليفه أنه  
 لا يعلمها والله أعلم (سئل) في رجل يدعى على آخر أنه اشترى منه حجارة  
 وأنها ظهرت مستحقة للغير ومعه شهود تشهد فيهم المسلمون أنهم غير عدول فالحكم  
 الشرعي في ذلك (أجاب) اعلم أن الفاسق وهو من كان سارقا أو غاصبا

مطلب عن رجل بات له  
 ثوب خارج البلد الخ

مطلب في رجل يدعى  
 استحقاقا الخ

مطلب عن رجل ضاع له  
 شاتان الخ

مطلب في رجل يدعى على  
 آخر الخ

أولا غير له أو كان خاطفا لجرأه وهذا أكبر المعاصي أو تأولك الصلاة أو يشهد زورا  
 فلا تقبل له شهادة فمن شهد فيه المسلمون أو بعضهم أنه غير عدل لا تقبل شهادته  
 فهذه الدعوى تحتاج إلى شهود عدول أتقيا أبرارا أخيارا أن المدعى اشترى منهم  
 الحجارة وشهود أن الحساة التي اشتراها فلان من فلان عرفت في مكان وشهد عليها  
 فلان وفلان أن فلانا من بلد كذا أثبتنا بالوجه الشرعي بالشهود العدول وأخذها  
 من المشتري فله الرجوع بالثمن ويمكن يجب على الواقف على هذه الدعوى أن  
 يبحث عنها ولا يقبل فيها إلا أهل الدين والصالح والله أعلم (سئل) في رجل له  
 على آخر دين ورثه من أبيه فسأله عنه فأقر به ولكن يود أن يحط عنه منه شيئا  
 والا أن يريد أن يقيم شاهدا بأن أباه ليس له عنده شيء مع عدم ثقة الشهود فهل  
 يعمل به (أجاب) أعلم أن الشاهد لا يعمل به من وجوه أحدها أن الولد  
 الوارث هو المدعى والمطلوب منه الشهود فإذا حضر شهود الإقرار بعد الموت فلا  
 التفات إلى هذا الشاهد الثاني أن هذا الشاهد نافي وشهود الإقرار مثبتون  
 والمثبت مقدم على النافي الثالث شرط الشاهد العدالة وهي منتفية هنا الرابع  
 شرط الدعوى أن لا تناقضها أخرى وهنا وقع التناقض والله أعلم (سئل)  
 في رجل سرق له بقر فاتهم آخر به فاتهم رجلا شهد عليه بأنه أقر له أنه سرق البقر  
 والحال أن الشاهد قد سبق منه عند جماعة أنه قال لا بد أن أشهد بالباطل على  
 فلان أنه سرق بقر فلان فهل إذا ثبت ذلك يكون رتبة تردها شهادة الشاهد أم كيف  
 الحال (أجاب) حيث أقام المدعى عليه بينة شرعية أن الشاهد قال ما ذكر  
 صار ذلك رتبة توجب رد شهادته فلا يجوز قبولها والله أعلم (سئل) في رجل  
 سرق له قدر فاتهم به آخر فأقر به لقريب له فشهد به عندهما كم فهل إذا حلف  
 صاحب القدر يميناً مع الشاهد يثبت له القدر (أجاب) قال في المنهج وشرحه  
 الشيخ الاسلام ولا يثبت برجل ويمين الامال أو ما فسده به مال وروى مسلم وغيره  
 أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين زاد الشافعي في الاموال وقيس بما فيه  
 ما قصده به مال انتهى فإذا حلف المدعى يميناً على طبق دعواه وصدق شاهد وقضى له  
 بالقدر والله أعلم (سئل) في بقرة وردت مورداً ثم سبقت عنه فوجد بها بقرة  
 مكسورة فهل إذا شهد صاحب البقرة المكسورة أخوه بأن السائق للبقرة انما  
 هو فلان صاحب الثور الكاسر للبقرة تقبل شهادته (أجاب) نعم حيث كان  
 الاخ عدلاً مقبول الشهادة قبلت شهادته لا خيه فان وجد معه آخر فذاك والا حلف  
 المدعى أيضاً يميناً على صدق دعواه والله أعلم (سئل) في امرأة أرهنت عند

مطلب رجل له على آخر  
 دين ورثه من أبيه الخ

مطلب في رجل سرق له  
 بقر فاتهم به آخر الخ

مطلب في رجل سرق له  
 قدر فاتهم به آخر الخ

مطلب في بقرة وردت  
 مورداً ثم سبقت الخ



مطلب في رجل تحت يده  
أرض الخ

مطلب في رجل ادعى على  
آخر أرض الخ

مطلب في رجل مات وله  
جبل وسط مقصر الخ

مطلب في عليه تحت يد  
رجل يتصرف فيها نحو  
خمس سنين الخ

أبى عن سلفا ثم ادعت مرقته ثم عرف منها زوج حلق شهد لها به أربع نسوة  
وأخوها يشهد لها به فهل تقبل شهادة الاخ لاخته (أجاب) فم تقبل شهادة  
الاخ لاخته ذلك في المنهج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده  
أرض تلقاها عن أبيه عن جده أدهاها رجل وأنهار من تحت يده وحلف عليها يميننا  
وأخذها ثم وجد الواضع اليد أو لا يئنه شرعية تشهد له بأن جده اشتراها من أب  
المدعى فهل تقبل البيئنة لذلك بعد اليمين الواقع عند الحكم (أجاب) قال في المنهج  
وشرحه لشيخ الاسلام واليمين من الخصم تقطع الخصومة حالا لا الحق فلا تبرأ ذمته  
لأنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلا بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كما أنه عرف  
كذبه رواه أبو داود والحاكم وصححه اسناده فتسمع بيئنة المدعى بعد حلف الخصم  
كما لو أقر الخصم بعد حلفه وهكذا الورقة اليمين على المدعى فنكل ثم أقام بيئنة  
ولو كانت يمين المدعى بعد نكول المدعى سمعت بحته كما صرح به في فصل النكول  
فعلى كل حال تسمع بيئنة واضع اليد وتنزع الأرض من المدعى واليمين التي حلفها  
لا تملكه الأرض والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أرضا وأقام عليها  
شاهدين بأنها أرضه واقرعهما من كانت تحت يده وتصرف فيها فهل لخصمه أن  
يرجع عليه ويأخذ الأرض منه (أجاب) ليس للخصم بعد إقامة البيئنة العادلة  
منازعة في الأرض وإن لم يسلمها وكيف وقد تسلمها المدعى وتصرف فيها فليس له  
منازعة بعد ذلك بلا وجه شرعي والله أعلم (سئل) في رجل مات وله جبل وسط  
مقصر من نحو ثلاث سنين يريد رجل فاسق يشهد عليه أن فلانا نقله فهل تقبل  
شهادته (أجاب) الفاسق لا تقبل له شهادة لأن شرط الشاهد العدالة والله أعلم  
(سئل) في رجل خرج من بلده وله فيها ملك وطالت غيبته نحو عشرين سنة  
فرجع لها فوجد حصاة من زيتونه وضع يده عليها رجل ومعه شاهدان يشهدان  
على شهادة رجل ميت بأن الزيتون غرس جده فهل تقبل هذه الشهادة (أجاب)  
حيث كان الرجل الميت من أهل الشهادة وشهدا على شهادته رجلان عدلان  
وحلف معهما يميننا أن الزيتون من غرس جده حكم له به لأن الشاهدين سبب  
الملك ويقبل في مثل ذلك نقل الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في عليه  
تحت يد رجل يتصرف فيها نحو خمسين سنة ثم برز رجل يدعى أنها له ورثها عن أبيه  
عن جده وله بيت تحتها وقد كان صار عليها نزاع قبل ذلك وشهد شاهد عند محكم أن  
غاراته اشتراها بشور من أبي كبير جده المدعى ومات الشاهد وفيه شاهدان يشهدان  
على شهادته وشاهد يشهد على أقرار ولده أن لاق له فيها الكون أبيه باعها فهل إذا

شاهد من ذكر يقطع النزاع (أجاب) نعم تقبل الشهادة فيما ذكر على الشهادة حيث شهد على شهادة الأصل فرعان بما ذكر لانهما بينا السبب وشهادة الآخر بالاقراء صحيحة لان الرجل وارث واقاراره كاقرار المورث فيما ذكر حيث كان حاضرا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن في دار وأبوه وجدته قبله فيها ولم تعرفي الاله فجاء رجل من البلد وقال هذا البيت من هذه الدار فلان ابن فلان ثم مات هذا الذي قال ما ذكر فجاء الرجل المقر له بذلك وقال أنا تشهد لي بينة على لسان فلان الذي مات أنها سمعته يقول هذا البيت من هذه الدار فلان فهل يقبل ذلك (أجاب) الشهادة على شهادة الرجل الميت لا تسمع لاطلاق القول بأنه لفلان لان الشهادة على الشهادة مقبولة ان استرعاها أو بينت السبب أو سمعه يشهد عندها كم وما عدا ذلك لا يقبل والله تعالى أعلم (سئل) في بقر عقرت فاتهم في عقرها رجل ومع ذلك البقر رجل يشهد على اقرار المتهم فهل اذا طعن في شهادة الشاهد بالنفسق أو بسبب شهادة الزور أو بالرشوة على الشهادة يقبل هذا الطعن فيه (أجاب) حيث شهدت بينة بارتكابه ما ترويه شهادته كالزنا والسرقعة وترك الصلوات وشهادة الزور وشرب الخمر وقتل النفس بغير حق وارتكابه من الحرف والامور الدينية ما لا يليق به وأكل كل مال وكذلك ان ثبت أن شهادته هذه لا عن أصل وانما هي لاجل الرشوة فترد شهادة الشاهد في كل ما ذكر وانما اذا طلب الشاهد بحق لاداء الشهادة في غير بلدة في مسافة عدو فله اجرة الدابة ونفقة الطريق أو فوقها فله طلب الجمع والله تعالى أعلم (سئل) عن راع لبقر كسر معه بقرة ومع صاحبها شاهد واحد يشهد أن الراعي ضربها بحجر فكسرها فهل يكون ضامنا لها (أجاب) حيث كان الشاهد عدلا مقبولا في الشهادة وحلف المدعى مع شاهده على أن الراعي ضربها وكسرها وأن شاهده صادق في شهادته لزم البقرة الراعي لانه مقصر بضربها ولها والله أعلم (سئل) في امرأة سرق لها ثوب ومعه أربع نسوة بعد ما عرفت عند آخر يشهدن أنه ثوبها فهل يقبلن فقط (أجاب) لا تقبل النسوة الخالص في هذه المسئلة بل لابد من رجل مع النسوة والله أعلم (سئل) في رجل ساكن في دار وأبوه وجدته قبله فيها ولم تعرفي الاله فجاء رجل من البلد وقال هذا البيت من هذه الدار فلان ابن فلان ثم مات هذا الذي قال ما ذكر فجاء الرجل المقر له بذلك وقال أنا معي بينة تشهد لي على لسان فلان الذي مات أنها سمعته يقول هذا البيت من هذه الدار لفلان فهل يقبل ذلك أم لا (أجاب) هذه الشهادة على شهادة الرجل لا تكفي

مطلب في رجل ساكن  
في دار وأبوه وجدته قبله الخ

مطلب في بقر عقرت  
فاتهم في عقرها رجل الخ

مطلب عن راع لبقر كسر  
معه بقرة الخ

مطلب في امرأة سرق لها  
ثوب الخ

مطلب في رجل ساكن  
في دار وأبوه وجدته قبله الخ

لا يجوز لها أن تعلم يستوعبه أن يحمله الشهادة وأما قوله هذا البيت لفلان فلا يكفي  
 ومنها أنه لا بد أن يشهد على كل أصل فرعان ومنها أن الرجل الواحد لا يكفي  
 في هذه الدعوى والله أعلم (سئل) في شهادة الأب لابنه هل تقبل ويقضى له  
 بها شرعا (أجاب) شهادة الأصل من أب وجد ولولده أو ولد ولده لا تقبل كعكسه  
 لأنها كشهادة المرأة لنفسه والله أعلم (سئل) في رجل غاب عن وطنه وشهد  
 شاهدان أنهم سمعوا بعموته فهل تقبل هذه الشهادة (أجاب) هذه الشهادة  
 لا تقبل لقوله صلى الله عليه وسلم على مثلها أي الشمس فاشهدوا السماع يقع فيه  
 الاشتباه من وجوه شتى في الاسم والنسب واللقب والأب والجد فلا يفتى إليه  
 والله أعلم (سئل) في امرأة لها عند ولد هاد بن قرض ثم مات والاثن ورثته  
 ينكرون دين ولدها وزوجها يشهد لها بذلك فهل تقبل شهادة لها (أجاب)  
 نعم تقبل شهادة الزوج لزوجته ذكرنا كان فيما يشهد به الذكور وأنثى فيما تقبل  
 فيه شهادة الأنثى إذا لم تكن حرة ولا جارية ولا سماع اعتبار شروط الشهادة والله  
 أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها في حال مرضه فتقوى عليها أهله وأخذوا  
 غالب أسباغها فهل إذا كان معها بينة تشهد لها بذلك يقضى لها بذلك (أجاب)  
 لا ريب أن المال يقضى فيه برجلين ورجل ويمين ورجل وامرأتين فإن أقامت بينة  
 ممن ذكر قضى لها بذلك وتختلف في صورة إقامة الرجل معه يمين ويقضى لها بذلك  
 والله أعلم (سئل) في بنت بالغ عاقل ادعى عليها بأنها سرقت صمادة لامرأة  
 فأقرت بها ثم أنكرت وفيه رجلان يشهدان على أقرارها هما أخوان لزوج  
 المرأة المذمومة فهل تقبل شهادتهما بالأقرار المذكور (أجاب) حيث كان  
 الرجلان عدلان بصفة الشهود الشرعية قبلت شهادتهما ما قطعنا اتفاقا لانهما  
 أجنبيان عن المرأة المذمومة للصمادة وهي ما حبتما حتى لو كانت الصمادة للأخ  
 الزوج للمرأة صحت شهادة أخويه له عند الإمام الشافعي إمام الأئمة وعند الإمام  
 أبي حنيفة المعظم والله أعلم (سئل) في ناطور حجام إذا كان لا يمكنه اشتغال  
 في حجام من الحجامات البرصى الحجامي إذا شهد له في حادثة هل تقبل شهادته له  
 أم لا (أجاب) حيث لم يرتكب ما رذبه الشهادة تقبل شهادته ولا يرد بحرفته  
 المذكورة قال في العباب تقبل شهادة ذي حرفة دينية لا ثقة به وهي حرفة آباءه  
 كحجامة وكنس خلاء ودبغ وحراسة وتراب وحجام واسكافي وحائك وصباغ  
 وصواغ إن لم يكن بالكذب وخلف الوعد وكذلك محترف والتقييد بحرفة الآباء يقضى  
 أن الاسكافي لو صار كنداسا زالت مروءته لا عكسه والله أعلم (سئل) فيما

مطلب في شهادة الأب  
 لابنه هل تقبل ويقضى له  
 الخ

مطلب في رجل غاب عن  
 وطنه وشهد شاهدان الخ

مطلب في امرأة لها عند  
 ولد هاد بن الخ

مطلب في امرأة طلقها  
 زوجها في حال مرضه الخ

مطلب في بنت بالغ عاقل  
 ادعى عليها بأنها سرقت  
 صمادة الخ

مطلب في ناطور حجام إذا  
 كان لا يمكنه اشتغال الخ

لو شهد الشريك لشريكه يبنوا لنا الصور التي لا تصح فيها الشهادة والتي تصح فان  
 في شرح الروض كلاما لشيخ الاسلام زكريا وايراد الزركشي واشكالا لصاحب  
 المطلب وقد نقل في المتن تفصيلا يبنوا لنا الراجح من ذلك فان المقام فيه حقا  
 (اجاب) اعلم ان الشاهد متى صرح بالشركة في المشهود به عيننا كان أودينا  
 أو علم الحاكم أنه شريك فيه ومثله المحكم أو قال هذا المشهود به لنا أو بيننا أو كان  
 يلزم من شهادته به عودشي من المشهود به له كأن قال المدعي في دعواه ان زيدا  
 أقر لنا بكذا مما هو معين كالتحويان والدار والمناخ أو وصى لثابه أو هو ميراث لنا  
 وشهد الشاهد بأن هذا لي ولزيد أو لزيد ولي فلا تقبل شهادته لوجود التهمة وعدم  
 النفع له فان كان قال لزيد ولي فيصح لزيد لاله بالشرط السابق وعبارة ابن حجر  
 وشريكه أي ترد شهادته لشريكه بالمشتراك لكن ان قال لنا أو قال بيننا أي مثلا  
 بخلاف ما اذا قال لزيد ولي فيصح لزيد لاله وشرط تقدم الصحيح كما مر في تفريق الصفة  
 وأن لا يعود له شيء مما ثبت لزيد كوارثين لم يقبضا فان ما ثبت لأحدهما يشاركه فيه  
 الا آخر انتهى فتأمل قوله كوارثين وقوله يشاركه فيه الا آخر فان كل شيء فصل  
 فيه الشاهد وكان يلزم منه أن ما ثبت له يشاركه فيه الا آخر المدعي لا تقبل فيه  
 الشهادة لو احدى منها ما وقوله وشرطه تقدم الخ خواف فيه فيأمر وعبارة الروض مع  
 شرحه لشيخ الاسلام ملخصا ما ذكره ابن حجر وحاصل ما ذكره في الشرح بعد  
 ما استظهره الزركشي واستشكله في المطلب تقييدا ما أطلقه الاصحاب من قوله  
 شهادة الشريك لشريكه فيما هو شريك فيه لا تقبل أي ان لم يقل لي ولزيد ثم ان  
 قال ذلك يشترط شرطان على كلام ابن حجر - أن لا يعود للشاهد شيء من المشهود به  
 كالمقر به له ما والموروث له - ما وأن يقدم الصحيح كأن يقول لزيد ولي على ما تقدم له  
 في تفريق الصفة ولهذا قال شيخ الاسلام والاحسن أن يقال وان كان ماشه - به  
 لشريكه يستلزم حصول شيء له فيه لم تسمع شهادته وعليه ينزل اطلاق الاصحاب  
 والا سمعت وعليه ينزل كلام الرافي ومن تبعه هذا حاصل ما لهم هنا وحاصله أن  
 الشهادة في المشترك ترد مطلقا الا اذا قال لزيد ولي ولم يستلزم عودشي من المشهود به  
 للشاهد وقدم ما يصح على كلام ابن حجر - روقد ينظر فيما قالوه من الصحة فيما اذا قال  
 لزيد ولي فقد أبهم - حصص زيد وباب الشهادة مبني على التحقيق لقوله عليه الصلاة  
 والسلام على مثلها أي الشمس فأشهد فان النسبة صادقة بمساواة زيد في الحصص  
 ونقصه وزيادته فوق الايهام وان كان في غير باب الشهادة حمل على انه نصف لما  
 علم الا أن يحمل كلامهم على ما اذا علمت الحصص بالصرح أو بالقرينة والله أعلم

مطلب في تعليم الامر  
المحرم والنهي عنه الخ

(مسئل) في تعليم الامر المحرم والنهي عنه كلعب البهلوان وآلات الملاهي  
كاشطرنج واليراع والمزمار والزمرد والكوبه والطنبور واذاجعل للمعلم جعلاً  
على التعليم يلزم ذلك الجعل للمعلم أولاً يلزم لكونه جعلاً على محرم (أجاب) هذه  
الامور المستثول عنها فيما تفصيل عندائمة الشافعية لا بد منه فالاول منها البهلوان  
قال ابن حجر ومثله الرمي بعد قول المنهاج وتصح المناضلة على سهام الخ يؤخذ من  
كلامه أي النووي في الفتاوى وغيرها حل أنواع اللعب الخطرة من الخذاق بها  
الذي تغلب سلامتهم فيها ويحل التفرج عليها انتهى وعذر الرمي منها ما يفعله من  
يسمى في عرف الناس بالبهلوان وذكر النووي في فتاواه وأن الحاوي اذا اصطاد  
الحية ليرغب الناس في اعتماد معرفته وهو حاذق في صنعتته ويسلم منها في ظنه  
ولسعته لم يأتهم وأما الشطرنج فالمنصوص عليه عندنا أنه مكروه كراهة تنزيه  
والائمة الثلاثة قائلون بتحريمه ومحلّه عندنا لعبه مع معتقد حله والاحرم لانه يعينه  
على معصية ومحلّه أيضاً ان لم بشرط فيه مال من الجانين والافهوقار محرم اجماعاً  
وأما اليراع فحرام على الاصح وأما المزمار والزمرد والكوبه والطنبور وضرب الاوتار  
وسماع ذلك فحرام وقد عد ذلك كله ابن حجر في الزواجر من الكبائر واستدل بقوله  
تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ويتخذها هرواً أولئك لهم عذاب أليم  
فسر ابن عباس والحسن رضي الله عنهم لهو الحديث بالملاهي وقال تعالى واستغفر  
من استطعت منهم بصوتك فسرّه مجاهد بالغناء والمزامير وفي الحديث انه صلى الله  
عليه وسلم قال ان الله تعالى يغفر لكل مذنب الا صاحب عرطبة أو كوبة  
وفي رواية عرطبة بالفتح والضم العود وقيل الطنبور ثم قال وقطع العراقيون ومعظم  
الاصحاب بأنه أي السماع من الكبائر وتوقف ابن أبي أدم فيما نسب للعراقيين  
وقال لم أر أحداً منهم صرح به بل جزم الماوردي وهو منهم بتقيض ما حكاه الامام  
فقال اذا قلنا بتحريم الاغاني والملاهي فهي من الصغار تدون الكبائر وهذا هو  
المشهور ولكن الغوراني في الابانة ردانكار ابن أبي أدم على الامام ما ذكر بأن  
محل ما صرح به في دخائره أن كون ذلك من الكبائر وهو ظاهر كلام الشامل حيث  
قال من استمع الى شيء من ذلك ردت شهادته ولم يشترط تكرار السماع انتهى هذا  
حاصل كلام القائلين بالحرمة ووراء ذلك مقالات لا بأس ببيانها فنقول يحرم  
ضرب واستماع كل مضطرب كطنبور وعود ورياب وجنك وكمنجة وصنجة ومزمار  
عراقي ويراع وهو الشبابة ويلحق بها سائر أنواعها من ماسور وناية وزمار وكوبة  
وغير ذلك من الاوتار والمعارف جميع معزفة قيس وهي أصوات القينات اذا كانت

مع العود والافلا يقال لما ذلك وقيل هي كل ذي وتر لانها آلات الشرب فتدعوا اليه وفيها تشبيه بأهله وهو حرام وقد صرح من طرق خلافا لما وهم فيه ابن حزم أنه صلى الله عليه وسلم قال ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الخمر والحريير والنمر والمعاذف فقد علقه البخاري ووصله الاسماعيل وأجدوا بن ماجه وأبو نعيم وأبو داود بأسانيد صحيحة لا مطعن فيها وصححه جماعة آخرون من الأئمة كما قاله الحفاظ وهو صريح ظاهر في تحريم آلات الملاهي المطربة وقد حكى الشيخان أنه لا خلاف في تحريم الزمار والعراق وما يضرب به الاوتار وقال أبو حامد سئل الشافعي رضي الله عنه فقال أول ما أحدثه الزنادقة في العراق حتى يلهوا الناس عن الصلاة والذكر وقد علم من غير شك أن الشافعي رضي الله عنه حرم سائر أنواع الزمر والشبابة من جلة الزمر وأحد أنواعه بل هي أحق بالتحريم من غيرها إذ علمت هذه الامور المذكورة من البراع بأنواعه والزمار والكوبة والطنبور ونحوهم حرام بل ذهب كثير الى أنها كباثر ومسماعها كذلك لا تقبل شهادة مرتكب ذلك ويفسق بذلك وكذلك عملها حرام لانه موصل للحرام والقصد منها المعاصي علمت أنه لا أجره لعاملها ولا جعل له بل يجب ابطالها وكذلك تعليم الزمر ونحوه فانه حرام لا أجره للعمل ولا للعلم ونحوه ومثل ذلك كله صنعة محرمة كعمل الاواني مثل الذهب والفضة وآلات النمر وعبارة ابن حجر في المنهاج ومثله الرمل أما التتويه فحرام في نحو سقف واناة مطلقا خلافا لمن فرق لانه اضاعة مال بلا فائدة فلا أجره لصانعه كالاناة ولا ارش على مزيله أو كاسره والكوبة وغيرها سواء في ذلك ويؤخذ من اطباقهم هنا على نفي الاجرة شدد وقول الماوردي والرويانى محل ما يؤخذ بصنعة محرمة كالنتيم لانه عن طيب نفس ويرد على ما علم به ان كسب الزاني كذلك والخبر الصحيح ان كسب الكافر خبيث وان بذل المال في مقابلة ذلك سفه فكله من أكل أموال الناس بالباطل وقد شنع الأئمة في الرد عليهم ما فاتضح أنه لا أجره لعمل ما ذكر ولا لمعلمه بل يجب ابطاله كيف أمكن والجعل باطل والله أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر عداوة ظهرت من مدة قريبة فهل اذا ثبتت عداوته ولو قبل الشهادة بأيام قلائل تقبل شهادته (أجاب) صرح أئمتنا متونا وشروحا أن شهادة العدو عداوة دينوية لا تقبل وعرف العدو بأنه من يحزن لفرحه وعكسه أي ويفرح بحزنه فكل من وجد فيه هذا المعنى لا تقبل شهادته وعبارة المنهج مع شرحه لشيخ الاسلام ولا تقبل الشهادة من عدو شخص عليه في عداوة دينوية لما روى الحاكم على شرط مسلم لا تجوز شهادة ذي الظنة ولا ذي الجنة والظنة التهمة والجنة العداوة

مطلب رجل بينه وبين  
آخر عداوة الخ



ولأن العداوة من أقوى الريب والعداوة حيث وجدت لا فرق فيها بين قرب الزمان  
وبعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرقت له أمتعة معلومة فأدعى على  
رجل بسرقتها وأقام عليها شاهدا وحلف معه يميناً ثم إن المدعى عليه صار يدفع من  
قيمة المذمعي به إلى المدعى وأحضر ثوباً من عين الأمتعة وقال إن السارق لا تمتعتك  
فلان فهل يعمل بقوله مع ما ذكر (أجاب) حيث شهد الشاهد العدل على يد  
حاكم أو محكم وحلف المدعى يميناً ثبت ما ادّعى حيث عينه ولا عبرة بقول الرجل أن  
السارق لا تمتعتك فلان لأنه يدفع عن نفسه والحرام على من وجد في يده والله أعلم  
(سئل) في قوم عرفوا بعدم توريث الاناث ويأكلون مهورهن واذا مات  
ميت منهن وخلف ذكوراً وانا فاقية قسم الذكور الاناث ويحسبونن كالبهاثم مع  
جمله الميراث هل تقبل شهادة أحد منهم أولاً (أجاب) الشاهد الذي تقبل  
شهادته هو العدل الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصرع على صغيرة ولم يرتكب ما يخل  
بمروءته كالكل بسوق وليس من أهله وكشف رأسه ولبس ما لا يلبق به ولا ريب  
أن منع الميراث من اكبر الكبائر لمخالفته ما بينه الله تعالى في كتابه العزيز وتقاسم  
الحرائر ودخولهن في الميراث من أعظم البليات وفاعاوه خارج من الدين تخرج  
الشعيرة من العجين فان تاب تاب الله عليه والا التحق بالخسر من أعمال الا الذين  
ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً والله أعلم (سئل)  
في أرض رهنها مالانكها على خمسين قرشاً اسدياً مقبوضة بيد الراهن فطالب المرتهن  
الراهن بالخمسين قرشاً فقال له نعم لك عندى خمسين قرشاً اسدياً ولكن دفعت  
لك منها عشرين قرشاً اسدياً ولم يبق لك الا ثلاثون قرشاً اسدياً فأناكر المرتهن الدفع  
فأقام شاهداً عليه بالدفع فشهد شاهده أن الراهن دفع للمرتهن خمسة وأربعين  
قرشاً اسدياً لم يبق له في دقته الا خمسة قروش اسدى والمدعى عليه ينكر شهادة  
الشاهد في الجميع فالحكم في ذلك (أجاب) حيث لم يطابق الشاهد دعوى الراهن  
وزاد عليها ولم يكذب به أى الشاهد المدعى وهو المرتهن في الزيادة فقط بقيت الدعوى  
على حالها فان أقام الراهن بالعشرين غير هذا الشاهد قضى لها والارزاهة الخمسون  
لبطلان شهادة شاهده بعدم المطابقة للدعوى كذا يستمد من انعباب والله أعلم  
(سئل) في ذمى دفع أمانة الى جمال يريد أن يوصلها الى محل معلوم فأنكرها  
الجمال وليس مع الذمى الا رجل مسلم فالحكم في ذلك (أجاب) هذا المدعى به  
مال والمال يكتفى فيه شاهدان وعين فاذا أورد الذمى الشاهد المسلم لعدل  
وحلف معه يميناً على المال المدعى به المعين قد راو صفة قضى له به والله أعلم

مطلب رجل سرقت له  
أمتعة معلومة الخ

مطلب في قوم عرفوا بعدم  
توريث الاناث الخ

مطلب في أرض رهنها  
مالانكها على خمسين الخ

مطلب في ذمى دفع أمانة  
الى جمال الخ

مطلب في رجل تحت يده  
أرض يتصرف فيها الخ

مطلب في رجل توفي  
بأسكلة يافا الخ

(سئل) في رجل تحت يده أرض له يتصرف فيها بالزرع والحراث وغيرهما نحو ثلاثين سنة ومات البائع وأولاده يدعون أنهم ارهن ووضع اليد يدعي أنها بيع ومعه شهود في مكانه لم يبق منهم الا واحد فهل اذا شهد الشاهد بالبيع وحلف واضع اليد يحكم له بها وهل يحلف الشاهد أولا (أجاب) نعم اذا شهد هذا الشاهد بالبيع وحلف المدعي أن شاهده صادق في شهادته قضى له بالأرض لأن هذا مال ويكفي في المال شاهد وعين ولا يحلف الشاهد كما لا يحلف القاضي لأن منصبهما يأتي ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي بأسكلة يافا حرسها الله تعالى وهو زدار قلعها وله زوجة وبنت تزوجها رجل يقال له السيد جعفر يزعم أنه غرم مالا وقدره ألف وسبعمائة قرش يدعي أن ذلك بسبب غم محمد يني الامام بالجامع الجديد وأنهم بذلك للدولة العلية حياها رب البرية فأخرج فرمانا نمرىقا بهذا السبب وقوض أمره بجانب مفخر الوزراء الكرام اسمعيل باشا أعطاه الله ما يشاء والى محروسة الشام وأبالتهم أن الرجل المدعي وكل رجلا في الدعوى وجاء الوكيل بالقرومان الشريف وبيوردي شريف من وزير الشام وقوضت الدعوى بجانب مفخر الموالى الكرام حسن أفندي حرسه الولي المبدي قاضي القدس الشريف فأرسل محروسة يافا سئل عن هذا الامر جاء له الخبر من جم غفير ممن يوثق به من أهل يافا مع جناب جوخداره بأن هذا الامر لا أصل له وان الرجل محمد يني المدعي عليه ما عرف هذا الامر ولا هو من أهله ولا أن جاء الرجل ويدعي أن معه شهودا يشهدون على شهادة غيرهم بأن الشيخ محمد يني صدر منه هذا العوان وهذا الغمز فهل نسمع شهادة هؤلاء الشهود مع كونهم لا يعرفون الشيخ محمد ولا هو يعرفهم أو كيف الحال (أجاب) لا ريب أن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء قال صلى الله عليه وسلم للشاهد على مثلها أي الشمس فأشهد ولا ريب أن كل شاهد مسئول عن شهادته فنهادة هؤلاء الشهود لا تقبل بل لهم الجزاء من الرب المعبود في اليوم الموعود حتى لو شهد الاصل الذي يشهد هذا الشاهد عنه لا يقبل لأنه لم يشهد بأخذ مال ولا قتل نفس وانما يشهد انما غمز على فلان فان فرض أن الحاكم عرّمه بهذا الغمز انما له الرجوع على الاخذ منه المال لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤدبه والشيخ محمد لم يأخذ شيئا فلا يطالب بشئ وقد قال صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع في آخر أمره ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذه فليتق الله المدعي لمثل هذه الامور وراق الله في سره وعنه وكذلك الشهود

والله تعالى هو الولي المعبود فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة  
أو يصيبهم عذاب أليم والله يعلم المفسد من المصلح وأول بلاء أصاب بني إسرائيل  
أنه كان إذا أذنب الضعيف عوقب وإذا أذنب القوي لا يعاقب فهذا تتبع هذا  
المدعى الحكم القوي وأخذ منه وأعرض عن هذا الضعيف ولم يأخذ منه ولو كان  
كل ضعيف فأنه وليه فينتقم له والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مائة  
قرش ليضارب له فيها ثم إنه لما دعي للحساب انما أقر له بخمسين منها فادعى عليه  
بالمخسرين عند قاض صغير فأنكرها وتعدر عليه إقامة البينة خلف فهل إذا وجد  
معه شاهد أو حلف عينا بالمخسرين المنكورة يقضى له بذلك (أجاب) لو طلب  
المدعى عيني خصمه وقال لا بينة لي حاضرة ولا غائبة أو قال كل بينة أقيمها فهي زور  
ثم أقام بينة شرعية كالشاهد واليمين في مسئلتنا لأن ذلك مما يقضى به في الأموال  
وما يرجع إليه قضى له بذلك لأن الإنسان قد ينسى بينته ثم يتذكرها أو يذكره  
الشاهد بشهادته ولأن الإنسان قد يطلب حلف خصمه اعتمادا على أمانته ليقر له  
فلا يحتاج إلى إقامة البينة ولأنه يرد تكذيب الخصم في حلفه ثم إقامة البينة عليه  
فلا يمنع الحلف من إقامة البينة عليه كل ذلك من صريح شرح المنهج وغيره والله  
تعالى أعلم

مطالب في رجل دفع لآخر  
مائة قرش الخ

### \* (كتاب الدعوى والبيانات) \*

(سئل) في رجل اشترى من آخر حصاة في فرس والآخر يدعي أنها غصبت منه  
قبل الشراء فهل تسمع الدعوى ولا تشتري مدة سنين مقرر بالشراء (أجاب)  
أعلم أن للدعوى شروطا ستة من جاتها أن لا تناقضها دعوى أخرى حيث ثبت  
أن المدعى اشترى الفرس من البائع ثم ادعى أنها غصبت قبل الشراء لا تسمع دعواه  
لوجود التناقض الواقع في دعواه لأن شراءه مشعر بثبوت الملك للبائع ودعواه  
الغصب صريح في عدمه في التناقض والله أعلم (سئل) في رجل قال لآخر  
بعتي فرسا فلم يرض فكثر رعيه ذلك مرارا فلم يرض فادعى بعد ذلك أنها فرسه  
وبنت فرسه فهل تقبل دعواه هذه (أجاب) طلب المدعى شراء الفرس من هي  
تحت يده مشعر بثبوت الملك له دون المدعى وقوله أن الفرس بنت فرسه لا تسمع به  
الدعوى أيضا ففي هذه الدعوى تناقض من جهة طلبة الشراء ومن فساد قوله بنت  
فرسه إذ لا يلزم من كونها بنت فرسه أن تكون ملكا له لاحتمال مزيل له من  
بيع وغيره واحتمال وصية بولد الفرس فلا تسمع دعواه للوجهين المذكورين  
والله أعلم (سئل) عن رجل مات وترك زوجة وأولاداً ثم وجد تحت يدها

كتاب الدعوى والبيانات  
مطالب في رجل اشترى  
من آخر حصاة الخ

مطالب في رجل قال لآخر  
بعتي فرسا الخ

مطلب عن رجل مات  
وترك زوجة الخ

أمتعة هي تدعى أنها لها والاولاد يدعون أنها من مخلفات أبيهم فكيف الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ان أقام الاولاد دينه شرعية بشئ أنه من مخلفات والدهم إلا لم يظهر وكذلك ان اختص والدهم وكذلك ان أقاموا دينه أن والدهم كان واضعا يده على شئ فان لم يوجد شئ من الامور الثلاث فلهم تحليف والدتهم على المختلف فيه والله أعلم (سئل) عن رجل يدعى على ميت حقا فهل له أخذه بمجرد قوله (أجاب) حيث خلف الميت وفاء للدين وأقام المذبح بينة شرعية وحلف وجوباً ان طلب الوارث حلفه ثبت حقه ولزم الوارث وفاؤه والا فلا والله أعلم (سئل) عن قرية موقوفة على نبي الله سيد ناداود على نينا وعليه الصلاة والسلام ولها رعايا متصرفون في أراضيها زراعة وغراسا باذن نظار الوقف قديما وحديثا عمر أحد رعاياها حديقة كانت مواتا وانسابها شجر ائتنا وزيتونا من مدة خمس وعشرين سنة والآن يدعى أحد رعايا الوقف التكية أن بعض هذه الحديقة من أرض بلده فهل للرعايا دعوى على الأرض وهل تسمع دعواهم دون متولي الوقف أو القديم بقي على قدمه ولا تسمع دعوى الرعايا والدعوى والتحرير للنظار (أجاب) الدعوى في مثل ذلك لا تجوز ولا تسمع على الزراع لانه لو توجهت عليهم يمين لا يصح منهم الحلف عليها ولا يصح منهم الاقرار بمضمونها على أن الناظر كذلك وانما تسمع الدعوى عليه لاجل اقامة البينة قال ابن حجر فالدعوى على أحدهم ولا يعنى الوصي والوكيل وناظر الوقف ومثلهم كل نائب عن غيره انما هي لاقامة البينة اذ اقرارهم لا يقبل ولا يحلفون ان أنكروا ولو على نفس العلم الا أن يكون الوصي وارثا والله أعلم (سئل) في رجل يدعى ان أباه باع رجلا ذميا جلد ابن من معلوم لمدة لما فوق العشرين سنة أو رد عليه شاهدا هو شريك في الدعوى ولم يخلف أبوه شيئا فما الحكم في ذلك (أجاب) هذه الدعوى لا تقبل من وجوه أحدها كون الشاهد شريكا وهو لا تصح شهادته في المشترك الثاني كون المدعى عليه لم يخلف شيئا فلا يطالب ولده بشئ من دينه الثالث حيث صرح مولانا السلطان بأن القاضي لا يسمع الدعوى فيما زاد على خمسة عشرة سنة فلا يجوز له سماعها لانه معزول عنها والله أعلم (سئل) في رجل يدعى على مدع أنه قال أنا أشهد على من سرق فدان فلان وان لم أشهد فهو عندي فهل تلزمه الشهادة فان لم يشهد يلزمه الفدان (أجاب) لا يلزمه الفدان بل ان كان معه شهادة وجب عليه أدائها والا فهو كاذب على نفسه وليس ما ذكره صيغة اقرار لان شرطها ان نشعر بالاتزام والله أعلم (سئل) عن رجل زرع أرضا لانسان ونهب

مطلب عن رجل يدعى  
على ميت حقا الخ

مطلب عن قرية موقوفة  
الخ

مطلب في رجل يدعى ان  
أباه باع رجلا ذميا الخ

مطلب في رجل يدعى  
على مدع أنه قال الخ

مطلب عن رجل زرع  
أرضاً لانسان ونهب الخ

المحصل منها فأعزم عن الزارع المتصرف فيسأله تابع يطلب من الزارع مال  
الأرض ويدعي أنه دفع ذلك لأمته حكلم عليهما فهل له ذلك (أجاب) ليس  
للتابع المذكور مطالبة الزارع بشئ ولا تصح منه الدعوى ولو دفع لصاحب  
الأرض لارجوع له على الزارع لأنه متبرع والله تعالى أعلم (سئل) عن  
رجل اشترى زيتونا من ثلاثة مات منهم اثنان وبقي واحد وله نحو خمسة وعشرين  
سنة يتصرف والبائع له كان يتصرف فيه والا آن رجل يدعي أن الزيتون له وقد علم  
البيع والتصرف ولم يحصل منه معارضة أصلا فهل تسمع دعواه (أجاب) هذه  
الدعوى لا تسمع لامور منها أن مولانا السلطان حيث نص للقاضي أنه لا يسمع  
الدعوى فيما اراد على خمسة عشرة سنة فليس له سماع الدعوى الثالث أن الدعوى الخالية  
عن البيان لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده دار ورثها من  
أبيه عن جده يدعي رجل أن جده واصل اليد وبها الجدة المدعي ويدعي أن شاهدا  
مات شهده بذلك فهل تسمع دعواه (أجاب) هذه الدعوى لا تسمع لان شرطها  
أن تكون ملزمة وهنا ليست كذلك فلا بد في دعوى الحبة من قوله وأقبضها على  
أن شهادة هذا الشاهد غير معمول بها لعدم معرفة حاله والله أعلم (سئل)  
في رجل متصرف في بئر ماء مدة تزيد على ثلاثين سنة والبئر في داخل حاكورة  
للغير والا آن صاحب الحاكورة يقول أن البئر بئري لكونه داخل الحاكورة  
والمتصرف في البئر يقول اني تلقيت البئر عن أبي ولي هذه المدة متصرف في البئر  
وأنت مشاهد متصرف في وتصرف أبي من قبلي والحال أن كلا منهما في البلدة مقيم  
فهل تسمع دعوى صاحب الحاكورة مع مشاهدة المتصرف هذه المدة (أجاب)  
حيث وجد المتصرف المذكور مع عدم المعارض وشهد بذلك بينة شرعية وجب  
على الحاكم العمل بذلك ومنع المعارض بشرط أن يتصرف مدة طويلة تصرف  
الملاك من غير معارض له في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى  
بالاصالة عن نفسه والوكالة عن أخيه على آخر أن بذمته لوالدهما المتوفى أحد عشر  
قنطارا من الزيت فاعترف بتسعة منها ثم ادعى أنه أوصلها لآبيه وما يتناسب معه  
عليها فهل اذا قام شاهدا وبميناء على ذلك تبرأ ذمته (أجاب) نعم ان شهد من هو  
موصوف بالعدالة وبقية شروط الشاهد وحلف بميناء على صدق شاهده برئت ذمته  
من جميع الزيت المقر به وأما الزيت الغير المقر به وهو القنطاران الباقيان فتحت  
الاثبات ان أثبتاها آخذاها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) عن أخ

مطلب عن رجل اشترى  
زيتونا من ثلاثة مات منهم  
اثنان الخ

مطلب في رجل تحت يده  
دار ورثها من أبيه الخ

مطلب في رجل متصرف  
في بئر ماء مدة تزيد على  
ثلاثين سنة الخ

مطلب في رجل ادعى  
بالاصالة عن نفسه  
والوكالة عن أخيه الخ

ورجل أجنبي امتريا أرضا فقال الاخ المشتري نشركك معنا ولم يضع من الثمن شيئا  
ثم ان الاخوين أنكرا الأجنبي وحلفا يمينا أنه لم يشترعهما فهل اذا وجد شهودا  
بعد حلف الاخوين تقبل بينتهما الحكم شرعا (أجاب) حيث وجد بينة شرعية  
عادلة قبلت وعمل بها ولا يبطلها بين الخصم حتى لو قال المذعي المذكور عند  
طلب بين خصمه لا يثبت له أو كل بينة أقيها فهي كاذبة أو زور ثم أقامها قبلت ولا  
نظر لما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل بقرب داره بئر ماء خراب لم يعلم له مالك  
عمره وقصره ومكث مدة طويلة يتصرف فيه فجاء جاره وأدعى أن البئر له ولم يعلم  
أحد أنه تصرف فيه لاهو ولا أجدا داه من قبله فهل تسمع دعواه هذه على المذعي  
عليه (أجاب) تصرف الرجل المذكور المدة الطويلة بلا معارض وشهد له  
بذلك شاهدان فلا عبرة بدعوى الرجل المذكور حتى لو أقام بينة بالملك رجحت بينة  
واضع اليد المذكور التصرف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عند آخر  
أربعون قرشا فطالبه بالمبلغ المزبور مرارا بمحض من الشهود العدول فامتنع من أداء  
الحق وهو في محال بعيد عن موضع الحكم الشرعي ولو دعي الى الشرع فلم يجب  
فظفر له صاحب الحق بقرعة وولدها فباعها بما بقية المثل من غير أن حاكم الشرع  
يخيل له ذلك ويحسب له من دينه ويجب على المدين أن يوفيه بقية دينه (أجاب)  
حيث ثبت أن الرجل الذي عليه الدين امتنع من أداء الدين ولم يجب حاكم الشرع  
كان لصاحب الدين أخذ ما ظفر به من ماله مقدما انتقد على غيره وله نقب جدار  
وكسر باب لا يصل للحق الا به قال في العباب وان كان الحق على منكر أو مماطل  
أو متوار أو متعذر فله أخذ قدر دينه من مال غيره ان جانس دينه وان وجد دينه  
على المنكر أو ربحي اقراره يرفعه الى القاضي وطلب يمينه فان لم يجانس دينه ووجد  
نقدا أخذه واشترى به الجنس والا أخذ من غير الجنس بقدر دينه فقط ان أمكن  
الاقتصار عليه ولو كان الحق عينا ولم يظفر الا بغيرها فهو كظافر بغير الجنس والله  
أعلم (سئل) في رجل تحت يده زيتون تلقاه عن أبيه وهو متصرف فيه من  
مدة ستين سنة والا ن رجل يدعي أن الأرض تحت يده مغارة فهل تسمع دعواه  
هذه مع مشاهدة التصرف (أجاب) وضع اليد أقوى دليل على الملك ولا سيما  
في مثل القرى التي هي وقف أول بيت المال لان أرضها لا تملك وانما زارعها لها  
اختصاص حيث مضت هذه المدة بلانزع فلا تسوغ الدعوى عليه بغير بيان  
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مقسوم نصفين ادعى أحد  
المتخاصمين فيه أن له الحصة الشرقية بموجب القسمة السابقة فأنكر خصمه

مطلب رجل بقرب داره  
بئر ماء خراب الخ

مطلب رجل له عند آخر  
أربعون قرشا الخ

مطلب رجل تحت يده  
زيتون تلقاه عن أبيه الخ

مطلب في بيت مقسوم  
نصفين ادعى أحد  
المتخاصمين أن له به حقا الخ



مطلب منه المدين خلف فهل اذا وجد معه يينة تشهد له بأن الحصة الشرقية له  
يقضى بها ولم تكن المدين قاطعة لحقه (أجاب) نعم بعمل بالمينة وان حلقه  
ألف مدين وان قال وقت الخليف لا يينة لي أو كل يينة أقيمها فهي زور أو باطلة ثم  
وجد ما عمل بها الاحتمال نسبائها أو ان الخصم يقر فيكفي مؤنة اقامة المينة والله أعلم  
(سئل) عن رجل تحت يده أرض بهاريتون تلقاه عن أبيه عن جده مدة تزيد  
على ستين سنة يتصرف فيها تصرف الملاك من غير معارض برز رجل الا أن من  
أهل بلده يدعيه فهل تسمع دعواه (أجاب) حيث كان الامر كما ذكر لا يجوز  
للا رجل المذكور المعارضة بوجه كما لا يخفى على من له أدنى المام بالفقه والله أعلم  
(سئل) في رجل سرق له فردة قماش فاتهم بها الناس او كان غيره قد نهب له جنة  
أجمال فأقر الا أخذون منهم مائة من له بها لوجود علامات ظاهرة فيها فهل للغير  
معارضة فيها (أجاب) حيث أقر وأضع اليد بأنها للرجل المذكور فهي له وان  
أقام المدعي يينة وعيره يينة فدمت يينته والله أعلم (سئل) في رجل اشترى  
من آخر قدرا على أنه ملكه وضمنه عليه آخر ان خرج مستحما وقبض البائع عنده  
ثم بعد مدة ادعى أنه غير ملكه وأنه باع ما لا يستحقه فهل تقبل دعواه (أجاب)  
شرط الدعوى أن لا يناقضا دعوى أخرى فدعوى الغصب يناقض دعوى المالك  
فلا تقبل دعوى المذكور لما ذكر ولا يجوز معارضة المشتري بوجه والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل له دين على غائب وله مال فهل تجوز الدعوى عليه واذا ثبت  
عليه الدين يوفى من ماله (أجاب) نعم تجوز الدعوى على الغائب في مثل ما ذكر  
ان كان للمدعى حجة ولا يقبل المدعى هو أى لغائب مقرولا لقاضى نصب مسخر منكر  
عن الغائب ويجب تحليب المدعى واذا حكم بماله وله مال في عمل قضاء منه والله  
أعلم (سئل) في رجل اشترى شجرة زيتون بثمن معلوم وتصرف فيه مدة طويلة  
محو عشرين سنة ثم انه برز ابن أخ البائع وادعى ان لابي في هذا الزيتون ثلاثة  
ارباعه والمشتري المزبور وورثته من بعده يتصرفون من غير منازع ولا معارض  
مع مشاهدة ابن اخ البائع للتصرف فهل تسمع هذه الدعوى والحالة هذه  
(أجاب) حيث تصرف الرجل المذكور المذكور مدة من غير معارض  
وتصرف فيه تصرف الملاك من حرث وغرس وجذاذ زيتون وشهد له بذلك شهود  
بالمالك اعتمادا على ذلك منع المعارض من معارضته والله تعالى أعلم (سئل)  
في جماعة تحت أيديهم أشجار زيتون يتصرفون فيها عن آبائهم عن أجدادهم  
بموجب حجج شرعية وصادق واقع على ذلك مدة تزيد على ستين سنة برز منازع

مطلب عن رجل يحب  
أرض بهاريتون تلقاه عن  
أبيه الخ

مطلب في رجل سرق له  
فردة قماش فاتهم بها  
اناسا الخ

مطلب رجل اشترى من  
آخر قدرا على أنه ملكه الخ

مطلب رجل له دين على  
غائب وله مال فهل يجوز الخ

مطلب رجل اشترى شجرة  
زيتون بثمن معلوم الخ

مطلب في جماعة تحت  
أيديهم أشجار زيتون الخ

ينازع بلامسند شرعي فهل يجاب لدعواه (أجاب) ومنع اليد دليل شرعي  
يجب العمل به والتصرف كذلك وأما دعوى المالك الخالية عن البيان الشرعي  
لا يعمل بها بل يعرف بمنع المدعي فان لم ينزجر زجره الحسائي لم يزل عززه لتعنته والله  
أعلم (سئل) في رجل تحت يده ربع يد ويدعي أن يده موضوعة عليه بالشراء  
وما يملكه يدعي أن ذلك بالرهن ومعه يينة بذلك دون الاقل فن المقدم منهما  
(أجاب) دعوى الرجل أن يده موضوعة على حصة البتة بالشراء خلاف الاصل  
فلا يصدق الابينة فثبت لم يقدم يينة فلا عبرة بدعواه ويعمل بدعوى الرهن  
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قرار بيت والبائع يتصرف فيه  
مدة طويلة بلامنازع ثم ان المشتري بناء وسكنه مدة تزيد على ثلاثين سنة والا أن  
برز رجل يدعي أن قرار البيت كان لا جداده على قول من يقول مع أن مجموع مدة  
وضع يد البائع والمشتري ما يزيد على ستين سنة فهل تسمع دعواه بذلك أولا  
(أجاب) حيث شاهد الرجل المدعي التصرف والبيع بوضع اليد والبيع  
والبناء ومضت هذه المدة بلامنازع فلا تسمع دعواه المذكورة على أن الشهادة  
على قول من يقول لا تصح كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في أرض مشتركة  
بين جماعة واضعين أيديهم عليها باغرس زيتون وتين يدعي أحدهم أن له جميع  
الغراس والثاني يدعي أن له النصف وله يينة تشهد بذلك فما الحكم الشرعي  
(أجاب) حيث وجدت البيينة الشاهدة بأن فلانا له نصف هذا الغراس لكونه  
غرسه بيده أو اشتراه أو وهب له مثلا فاضى له به والافان أفا ما يثبتين أو لم تقيم يينة  
حلف كل لصاحبه يمينا وسلم النصف له احبه والنصف الثاني يقسم بينهما نصفين  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده أرض يتصرف فيها بالزرع وغيره  
تصرف المالك نحو خمسين سنة عن أبيه عن جده برز رجل يدعي أن هذه الأرض له  
مع مشاهدته التصرف المذكور فهل تسمع الدعوى مع ما ذكر (أجاب) حيث  
مضت هذه المدة المذكورة والذعي يشاهد التصرف المذكور بلامعارض  
لا تسمع دعواه على أن الدعوى لا تسمع بعد خمسة عشرة سنة لنهي مولانا السلطان  
على أن القاضى لا يسمع الدعوى فيما زاد على خمسة عشرة سنة والله تعالى أعلم  
(سئل) في مغارة لشاهين وقنديل باعوا نصفها لمحارب بخمسة عشر قرشاً ثم  
اتفق الثلاث شاهين وقنديل ومحارب وباعوا نصف ما بأيديهم لسلطان على أن  
يعملوها بذابحجرة وخشبتة وجميع لوازمه ثم قنديل الا أن ينازع محارباً وينكر  
البيع وعليه يينة شرعية تشهد لمحارب بأنه اشترى نصف الحصة وله نحو خمسة

مطلب في رجل تحت يده  
ربع يد ويدعي أن يده  
موضوعة عليه بالشراء الخ

مطلب في رجل اشترى  
من آخر قرار بيت الخ

مطلب في أرض مشتركة  
بين جماعة واضعين أيديهم  
الخ

مطلب في رجل تحت يده  
أرض يتصرف فيها بالزرع  
وغيره الخ

مطلب في مغارة لشاهين  
وقنديل باعوا نصفها  
لمحارب الخ

فصل في سنة تصرف فيها من غير منازع فالحكم الشرعي (أجاب) حيث  
 وجدت البينة الشرعية أن كلام من شاهين وقنديل باع نصف المغارة لمحابب فلا  
 يجوز له ما ولا لأحدهما معارضة محارب بوجهه لأن البيع عن تراض فيجب على  
 قنديل أن يسلم البيع لمحارب لوجود البينة الشاهدة له بذلك على أن تصرف  
 محارب هذه المدة المذكورة يقتضي عدم صحة منازعة قنديل له على أن الدعوى  
 لا تسمع بعده مضي خمسة عشرة سنة فالدعوى من قنديل باطلة لثلاثة أوجه أحدها  
 البينة والثاني التصرف المذكور والثالث مضي المدة المذكورة والله أعلم  
 (سئل) في رجل مشترك دفعه أحد الشركاء لبدوى يرباه ثم طلبه منه فامتنع  
 وباعه ثم طلب منه الجمل فادعى أنه رده على المدافع وحلف يمينا فهل هذه اليمين تمنع  
 ضمان الجمل عن البدوى (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي أن البدوى امتنع  
 من دفع الجمل لدفعه وباعه كان ضامنا له ودعوى الرقيم مع اليمين لا تغني مع البينة  
 المذكورة كما صرحوا به متونا وشروحا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 باع آخر أسببا و قبض منه بعض الثمن وبقي عنده بقية من الثمن ثم أخبر أنه مسافر  
 لمصر من الأمصار فقال للبائع أنا آتيك بأسباب ببقية الثمن فوافق على ذلك فهل  
 يلزمه الوفاء للرجل حتى يأتي له بالأأسباب أو له طلب بقية الثمن (أجاب) حيث  
 كان أصل الثمن المباع به الأسباب المذكورة حالاً لزم المشتري توفية بقية الثمن  
 ولا عبرة بما وقع بينهما من المتوافق والرضي لأن البائع وعد المشتري وعد برلم  
 يصير عليه فلا يلزم الوفاء بهذا الوعد فيجب على المشتري توفية بقية الثمن والله أعلم  
 (سئل) في رجل ادعى على أخيه أنه باعه نصف جبل فذكر المدعى عليه بأن الجبل  
 لا يبيها الغائب عن مجلس الدعوى وقد كان المدعى خدماً الجبل بالرعي والعلف  
 والطلب بالزيت مدة ثلاثة أشهر وقد نزح الجبل منه من مئة ثلاثة أشهر يعمل عليه  
 فالحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الوجه الشرعي أن الأخ المدعى يراجع  
 الأب فان صدق ولده البائع له غرم الأخ البائع لأخيه ما غرمه على الجبل من علف  
 ودهن وغيرهما وإن لم يصدقه بقيت الخصومة مع الأخ فان أثبت البيع منه أخذ  
 الجبل وله الرجوع عليه بأجرة عمله هذه المدة أجرة مثله والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل معه بغل تعرف عليه آخر أنه سرق منه منذ ثمان سنوات وكان عمره اذ ذاك  
 خمس سنوات وواضع اليد يدعى أنه اس فرسه وله من العمر ثمان سنين ومعه بينة  
 تشهد بذلك فهل تقدم بينته على بينة المدعى المذكور (أجاب) لا ريب أن  
 بينة واضع اليد تقدم لوضع يده عند اشافعي والدعوى النتاج عند الامام أبي حنيفة

مطلب جمل مشترك دفعه  
 أحد الشركاء لبدوى الخ

مطلب في رجل باع آخر  
 أسببا و قبض منه بعض  
 الثمن الخ

مطلب في رجل ادعى على  
 أخيه أنه باعه نصف جبل  
 الخ

مطلب رجل معه بغل  
 تعرف عليه آخر الخ

على أن الدعوى حيث أثبت المدعى دعواه من عمر البغل المذكور وكان قول مدع الضياع للفعل ناشئا تقضت لأن الظاهر يكذبها وإن هذا البغل حدث بعد ضياع بغله فلا يصح لها حاكم الشرع لما ذكره الله أعلم (سئل) في رجل متصرف في وظيفة دزدارية قلعة يافا بموجب براءة شريفة وقائم على خدمته على الاستقامة فبرز له خصم اسمه بيرم وأنهى إلى حضرة السلطان ما هو خلاف الواقع وأخذ منه الدزدارية ببراءة شريفة وشرط في براءة أنه أن الوظيفة المزبورة حسبة لله تعالى ثم أن بيرم المزبور لم يحضر إلى القلعة المرقومة فلم يظهر وتبين إلى ولاية الشام الوزير العظام الذين لهم العزل والنصب ما حصل إلى الدزدار السابق ابقوه على ما كان عليه ولم يسبق تصرف ومضى من ذلك مدة ست سنين والحال أن بيرم المزبور يدعى الدعوى على الدزدار الذي تصرف من طرف وزراء الشام بما قبضه من عوائد وبادهوا فهل له ذلك مع أن براءة ليس فيها معين بل حسبة لله تعالى (أجاب) ليس أمير المذكور دعوى بالعوائد والمباد هو ابوجه لأن ذلك لا يتخلو وصوله إلى الدزدار المذكور أمام باب الأكرام له والاحسان فقدمه كما به وصوله إليه حتى لو أراد مال كمال الرجوع به فليس له ذلك وأما من باب الرشوة والجرم والغصب فلا تصح دعوى بيرم به بوجه وأما الدعوى به فلما لك كمال الأصل على أن معنى الحسبة أنه لا يأخذ شيئا بل يكون لوجه الله تعالى يقصد بذلك المراقبة وأجره على الله تعالى فلا يليق به طلب ما ذكر المنافي لأجره والله أعلم (سئل) عن أرض بها غراس تين لها تحت يد جماعة نحو ثمانين سنة يتصرفون فيها تصرف الملاك بحرق وورع ونقل ملك إلى الغير وفي البلد رجل يشاهد ذلك يدعى الآن أنهما تحت أيديهم بالرهن مع أنه لا أصل لكل لها تيرا ولا حرق لها أرضا فهل يجاب لدعواه والأرض أصلها وقف (أجاب) لا ينبغي أن تصرف الجماعة هذه المدة مشعر بثبوت الملك لهم وعدم معارضة الرجل وأخذة ثمرة التين دليل على أنه لا حق له في الأرض المذكورة على أن الدعوى بعد ستة وخمسة عشرة سنة لا تسمع لورود الأمر الساطي بذلك وأرض الوقف وبيت المال يزول الاختصاص عنها بالأعراض وقد حصلت هذه المدة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مدة ثلاثين سنة ثم تبين الآن أنها وقف وله عليها عمارة حسبت من أجره مثلها ويريد أن يرجع بالثمن فهل يرجع بمعاملة زمن البيع لأنه الذي دفعه أو بمعاملة الآن (أجاب) أعلم وفقك الله تعالى أن مال العدد الغضة المتعامل بها الآن وهي لا تنضب أصلها ولا يجوز التعامل بها في الذمة لعدم ضبطها واختلاف الأعراض بها عددا ووزنا وقيمة

مطلب رجل متصرف  
في وظيفة دزدارية قلعة  
يافا الخ

مطلب أرض بها غراس  
تين لها تحت يد جماعة الخ

مطلب رجل اشترى دارا  
من مدة ثلاثين سنة الخ

فلا مناص لما يرجع اليه عند التنازع الحكم والمقتيون فوجب الرجوع لأمر  
مضبوط لا يختلف وهو النقد الصحيح من ذهب وكب وريال ثم اذا علم ما دفعه  
المشتري من الصحيح المذكور وهو الذهب والكب والريال فيجب ولا يجب  
العدول عنه لغير زاد سعره أو نقص وان لم يعلم فيما يقابل الصحيح من العدد وقت  
قبض الثمن الذي وقع عليه البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اسباهي  
أقطعه مولانا السلطان نصره الله تعالى قري وأراضى ومزارع تحت خدم يخدمها  
لعموم المسلمين ولها زرايع يزرعونها فرجل زرع منها حصة نحو تسع سنين ومات  
وخلف وارثا وتركته فهل يلزم دفع ما عليه من المعلوم للأسباهي المذكور  
لكونه يستحقها من طرف السلطان (أجاب) لا ريب أن مفعة الأرض  
مضمونة على الزارع للأرض يستحقها للأسباهي المذكور بموجب الاقطاع فهي  
دين على الرجل الزارع لها يجب عليه وفاؤه لاستحقاقه المذكور فلما مات الرجل  
تعلق الدين بتركته فيجب على الوارث قضاء ذلك الدين لأنه مقدم على ارضهم ولا  
يجوز لهم التصرف في التركة ما لم يستأذنه وهذا الدين ونفس مיתهم مرهونة بهذا الدين  
حتى يقضى عنه والله تعالى أعلم (سئل) في ألى بيل طائفة الاسباهية  
يلواء اللجون منصوب من طرف السلطان نصره الله تعالى لضبطهم والتسكلم عليهم  
طاب آلى بيل وبعض اختيارية الاسباهية لطرف دمشق الشام لا مور معتادة  
عليهم فأحضرهم آلى بيل قبل التوجه وشرط عليهم أن ما يطلب منه من الدراهم  
في لوازم ومصارف تكون على الجميع فرفضوا بذلك فهل يكون ماصرفه لازما لهم  
يدفعونه له على ما هو المعتاد (أجاب) فص العلماء على أن الرجل الكبير على  
قوم كالقري وغيرها يستأذنه في التصرف في مصالحهم ولوازمهم العرفية  
والشرعية على أنه يلزمهم ما يلزمه منها لا ذنهم له في ذلك ولو كان هذا اللازم ظلما  
والا لما نصب أحد نفسه كبيرا على قوم لما يلزمهم من اللوازم كما لا يخفى فوجب على  
جميع من أذن له منهم أن يدفع ما يخصه مما صرفه في اللوازم العرفية ولو كانت ظلما  
على أن نصب السلطان له منزل منزلة ذنهم له في ذلك كما لا يخفى والله تعالى أعلم  
(سئل) في مديون لا فاس غير مجتمع لاداء ما عليه دفع بعض نحاس لدلال يبيعه  
لاجل وفاء ما بذمته فتعدى أحد أرباب الديون على النحاس وأخذه من الدلال  
قهرافه ليجبر على رده لصاحبه (أجاب) نعم يجبر على رد النحاس قال في المنهج  
وشرحه لشيخ الاسلام أو استحق ديناً على غير مجتمع من أدائه طال به فلا يأخذ  
شيئاً به غير مطالبة ولو أخذه لم يملكه ويلزمه رده ويضمن ان تلف عنده والله أعلم

مطلب رجل اسباهي  
أقطعه السلطان نصره الله  
تعالى قري وأراضى  
ومزارع الخ

مطلب آلى بيل طائفة  
الاسباهية الخ

مطلب مديون لا فاس غير  
متمتع لاداء ما عليه الخ

مطلب في أخوين كان لهما  
أم الخ

مطلب رجل أجر ذميا  
جمارا وأوصى عليه رجلا  
الخ

مطلب رجل تلقى زيتونا  
عن أبيه وأبوه الخ

(سئل) في أخوين كان لهما أم وحصلت شيئا بكسبها وكسب أولادها ثم من جلة ذلك نحل كان أصله نحلة وجدها أحدهما وكل منهما يدعي أنه الواجد لها فما الحكم الشرعي (أجاب) ما خلقته إلا تموما كان من كسب الأخوين فهو لهما يقسم بينهما نصفين بحسب الميراث والكسب وأما النحلة فبث كانت تحت يدهما فغلف كل منهما مينا أنه الواجد لها دون أخيه ثم تقسم بينهما نصفين فإن حلف أحدهما ونكل الآخر فحى له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أجر ذميا جمارا وأوصى عليه رجلا مسلما يحفظه ودفع له أجرة على حفظه فذهب الذمي إلى المحل الذي استأجر الجمار له ورجع فسأل المؤجر المستأجر عن الجمار فأنكره فقال المسلم الذي دفع له أجرة على حفظه الجمار عندى وفي ذمتى عند بيعة شرعية من المسلمين والآن يريد المذمى عليه أن يدعى أن الجمار قد وصل إلى المذمى باعترافه قبل التزامه له ويقيم رجلا شاهدا ذميا فما الحكم في ذلك (أجاب) دعوى المذمى الذي قامت عليه البيعة الشرعية بموجب التزامه للجمار لا تسمع بعد ذلك لأميرين الأول مناقضة أقراره لأن أقراره يقتضى أن الجمار عنده لم يصل لصاحبه ودعواه بعد ذلك تناقض الإقرار السابق بشرط الدعوى أن لا تناقضها دعوى أخرى الثانية أن شهادة النصراني لا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل تلقى زيتونا عن أبيه وأبوه تصرف فيه أكثر من ثلاثين سنة وهو تصرف بعد أبيه أكثر من خمسة عشرة سنة لا يعلم له ولا لأبيه من قبله معارض في أرض وقف ويضع ما عليه بجهة الوقف وفي القرية رجلا ن أحدهما نازل معه في الدار والاخر في البلد لم يسمع منهما ذكر لهذا الريتون وشاهدان التصرف فيه بالحرث والبذاذ ونحوهما ولا يحصل منهما معارضة بوجهه والآن هذان الرجلان المذكوران يتدعيان شركة في هذا الريتون تلقيانها عن أبيهما فهل يجب أن يدعو أحدهما مع أن المتصرف في الوقف مقرر للرجل المذكور (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى أن من أقوى أدلة المالك اليد ولا سيما مع التصرف تصرف المالك ولا سيما مع شهادة الرجلين المذكورين وقربهما وعدم معارضة ما فدل ذلك على عدم الملك لهما إذ لو كان لهما به علاقة لما صبرا هذه المدة فدل ذلك قرينة الحال والعرف وشهد العقل بحسب ما جرت به العادة أنهما لا علاقة لهما سألنا ولكن اعراضهما هذه المدة وتقرير المتكلم على الوقف له يدل أن الحق في الزيتون لواقع اليد لا حتمال أنه لا وقف فباعتراضهما هذه المدة زالت يدهما وثبت الحق لواقع اليد مع أن الدعوى بعد خمسة عشرة سنة لا تسمع حيث قص مولانا السلطان على عدم سماعه للقاضي وأيضا لو شهد لواقع اليد



مستجير رجل به مصبنة  
برملة فلسطين الخ

شاهدان بالملك كشاهدة التصرف من غير معارض قبات شهادتهما والله أعلم  
(سئل) في رجل له مصبنة برملة فلسطين أرسل إلى رجل ذي تسكبان يفتح  
المصبنة ويتسلم من الناس نقودا أو غيرها ويشتري زيتا وقلبا وما تحتاجه المصبنة  
من الصناعات والجفت وغير ذلك ثم مات الرجل الآن فهل يصدق هذا الذي  
في كل ما يدعي أنه استلمه من الناس ووجد في المصبنة طختان من الصابون لمسات  
الميت نزل من طرف الشرع الشريف جماعة لضبط مخلفات الميت وضبط ما في  
المصبنة من القلي والشيد والصابون فضبطوا الطختين باسم الميت والذي يشاهد  
ذلك بلا معارض ثم الآن يدعي أنه ماله فهل يسمع قوله بلا حجة (أجاب) أعلم  
وقل الله تعالى أن للميت شواهد ظاهرة وشواهد باطنة والباطل كذلك فسكوت  
الذي وعدم معارضته وقت الضبط من الشواهد الدالة على بطله لأن من له حق  
لا يسعه السكوت عليه وقت ضرورته وكون دعواه تسمع بلا حجة أشد في دعوى  
الباطل الذي تنظر فيه الأحكام والمجتهدون بنور رباني وتوفيق صمداني والشواهد  
التي تبين الحق وتزهق الباطل هي الشهود العدول المؤمنون الصادقون الخالون  
عن الشبهة والزبغ عن الحق فان أقام الذي شهدها عدولا موصوفين بما ذكر  
ونظر في هذا الأمر الحاكم بنور الله لتعلقه بميت وقاصر مع ما وقع من الذي من  
القصور وحكم له بذلك وأما مجرد قوله فلا يصحني إليه عند أحد من المسلمين ولو كان  
المدعي من خيار المؤمنين فلا يصحني لقوله بلا حجة فإياك بالكافرين الذين كذبهم  
الله ورسوله والله أعلم (سئل) في امرأة رأت على رأس بنت سربند أذاعت  
معرفة لضياحه مع أسباب آخر ثم مضى على ذلك ما تريد على خمسين سنة بحيث  
إن البنت صارت عجوزا ولها أولاد ذكور وشباب والآل وقع النزاع بينها وبين مدعية  
السربند المذكور وتريد إقامة شاهد لم يبلغ من العمر هذه المدة يريدان  
يشهدان السربند الذي كان على رأسك يا فلانة هذه الغلانة فان شهدا لزمتهما بجميع  
الضائع فما الحكم الشرعي في هذه الدعوى (أجاب) هذه الدعوى إن عرفت على  
قاض الجنة حكم فيها بأنها باطلة بلا شك وكان الشاهد من استوجب النار والعار  
وعضب الجبار فإين شهادته مع قوله صلى الله عليه وسلم على مثلها أي الشمس  
فان شهد فهل شهد بذلك وهو في صلب أبيه أو في ظهره ابليس لأنه ربما كان من نفسه  
فهذه الدعوى باطلة من وجوه أحدها لا بد من حضور المدعي به المشتبه به غيره  
وإين هو الثاني عدم وجود الشاهد في ذلك الزمان الثالث كونها تريد الإلزام  
بجميع السرقة وهو باطل أيضا الرابع اعراضها هذه المدة ثم دعواها المشعر ذلك

مطلب امرأة رأت على  
رأس بنت سربند الخ

بطلان الدعوى فليتنق الله المدعى قبل أن تحل به البلوى الخامس ان التقاضى لا يسمع الدعوى فيما فوق خمسة عشرة سنة حيث منع ذلك من سماعها السلطان نصره الملك الديان والله أعلم (سئل) في قرية بعض أراضي اميرى لحضرة السلطان نصره الله تعالى وبعضها وقف اهلى على اناس معلومين قام بعض المستحقين استأجر أرض الميرى واستولى على أرض الوقف مع جلة أرض الميرى مدة تزيد على ثمانية عشر سنة ولم يدفع للمستحقين للوقف شيئا ثم توفى وترك ميراثا وورثاء فهل للمستحقين مطالبة الوارث ببيع أرض الوقف المدة المذكورة التى استولى عليها مورثهم بغير حق أولا (أجاب) لا ريب ان جميع ما استولى عليه الميت من حصة الوقف يكون دينا في ذمته يستوفى من تركته مقدما على الارث لانه لا ارث الا بعد وفاء الدين فيحسب جميع ما اخذه ويدفع لاهل الوقف على حسب استحقاقهم في الوقف على موجب شرط الواقف ويجب على المتولى على التركة وفاء ذلك منها تخلص الروح ميتة من الحبس بخبر نفس المؤمن مرهونة أى محبوسة عن مقامها الكريم بدينه حتى يقضى عنه ولا يجوز له التصرف فى شئ من التركة حتى يقضى ما عليه من الدين والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فسأل أحد المستحقين فقيل له جميع ممتلكاته وقف لا تستحق فيه الا اناء فاعتمد رقولهم أحد اولاد البنات فلم يخاصمهم لاعتماده على قولهم ثم ظهر ان العقارات ملك لا وقف فهل لمن له استحقاق في الميراث ان يطالبهم بحصة من ميراثه لكونه ملكا ويرى بعضه من أحد المستحقين وان طالت المدة (أجاب) حيث كان الخلف عن الميت ملكا له فلا عبرة بقول القائل انه وقف المجرد عن البيان فلن له فيه حق ان يطالب حقه الواجب له بحسب الميراث الشرعى ولا عبرة بطول المدة لان طولها لا يسقط حقا ولا سيما مع وجود العذر المذكور وهو قول الوقف الذى ظن به عدم الاستحقاق والله أعلم (سئل) في رجل ميت يدعى رجل آخر على وارثه انه دفع له دراهم ليخرجها على زيت وائس له بينة تشهد له بالاخراج ولا بعدهم فما الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) حيث اثبت الرجل الدافع دراهمه فلا يلزم الوارث الا يمين انه لا يعلم ان مورثه اخرج هذه الدراهم على زيت فان علم الوارث انه اخرجها على زيت عرفه من اخرج له الدراهم ويثبت بذلك ولحقه صاحب المال والله أعلم (سئل) عن رجل متصرف في نصف قيراط في بلد ثم باعه لآخر ببيع باقيا بائنه معلوم وقبض منه ثم مات البائع فادعى وارثه عدم البيع فهل اذا أقام المشتري بينة بذلك يقضى له بالنصف المذكور ويمنع المدعى من معارضته (أجاب) ان أقام المشتري البينة الشرعية انه

مطلب في قرية بعض  
أراضي اميرى للسلطان الخ

مطلب رجل مات عن  
ورثة وترك ما يورث الخ

مطلب رجل مات فادعى  
رجل آخر على وارثه الخ

مطلب رجل متصرف  
في نصف قيراط في بلد الخ

اشترى النصف المذكور على يدها ثم عاومع المدعى من معارضة بعد ذلك لان  
تصرفه فيه هذه المدة التي تقرب من اربعين سنة اقوى دليل على صحة البيع  
ولا سيما مع عدم المعارضة والمنازعة في المدة المذكورة ومع وضع يده عليه والله  
تعالى أعلم. (سئل) عن امرأة معها حجة شرعية كتبت في محكمة بيت المقدس  
حرمها الله تعالى بشراء دار من رجل ملكتها بحتين شرعيتين ثابتتين فهل لمن باع  
بموجب حجة للبائع ان يعارض المرأة المشتريه من بائعه ويضرها بالترفع للحكام  
وغرم المال (اجاب) لا ريب ان اذية الناس بالسعي للحكام وغيرهم حرام شديد  
الحرمة بل كبيرة من الكبائر يزرع فاعلها ويصد ويمنع وبشأنه الى الامرايد الله  
تعالى بذلك ولا سيما عن مثل هذه المرأة الضعيفة لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الله  
في الضعيفين المرأة والمملوك واذا ظهر لولي الامر من المدعى العناد ودعوى الفساد  
عززه بما يليق به بين العباد لخبر لا قامة حد في الارض خير من ان تطر الارض اربعين  
صباحا فلا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم انه الى ربه الكريم منتقل  
وصاير امان الغضب وناره التي ترمى بشر كالتقصير كانه جالات صفرا ايها  
الذين آمنوا قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس وانجبارا واما الى جنة عرضها  
السموات والارض اعدت للذين تنال بالتقوى والمرجة ودفع الضرر عن عباد الله  
تعالى واقامة شعائر الله تعالى فان سعيد من دخلها والشقي من حرمها والله بصير  
بالعباد فلا يدعى هذه الدعاوى الباطلة الا شقي لمحمد موصوف بالطرد والابعاد  
والله هو الموفق للرشاد (سئل) في اخوين بينهما مال مشترك ولكن احدهما  
ان البقرة وهي اثنا عشر رأسا هي اولاد البقرة اشتراها زوجته علياء من عها صالح  
ويدعى ان حصته من الغنم لا ولاده اخذوها من اجرة رعيهم للغير ووجد الله اخوه  
اخوها يشهد لها بشراء البقرة المذكورة فما الحكم الشرعي الفاصل بينهما (اجاب)  
جميع ما بيدهما ما ورثاه او اكتسباه يقسم بينهما نصفين واما البقرة التي لها  
فان اقامت علياء زوجة الاخ شاهدين عدلين او شاهد او لو كان اخاها المذكور  
عدلا وحلفت معه يمينا على صدقه وانها اشترت البقرة وحدها من مالها لنفسها  
اخذت البقرة الاثني عشر واولاد اجدان اقاموا شاهدين كذلك او شاهد او يمينا  
على ما عينوه من الغنم اخذوه وما صرفه اجد على البقرة واولادها يرجع به على  
الزوجة فان كان من المال المشترك يرجع عليه اخوه بالنصف وما عدا ذلك يقسم بينهما  
نصفين هذا ما شهد به نصوص الشرع القويم اه (سئل) في رجل تكررت منه  
الشكايه على آخر بدعاوى غير صحيحة لاصل لما قاصد ابدا لك تغريمه واذا ولا بينة له

مطلب امرأة معها حجة  
شرعية كتبت في محكمة  
بيت المقدس الخ

مطلب اخوان بينهما مال  
مشترك ولكن الخ

مطلب رجل تكررت منه  
الشكايه على آخر بدعاوى  
غير صحيحة الخ

على دعواه ومنعه الحاكم الشرعي من معارضته بالوجه الشرعي بحجة شرعية  
والآن يريد الدعوى لأجل ضرره وادّيته فهل القضية إذا فصلت بالوجه الشرعي  
وأراد الخصم نقض الدعوى واعادتها لا تعاد ولا تسمع ما الحال (أجاب) لا ريب  
أن اذية الخلق ولو ذميا لا يجوز والدعوى الباطلة كبيرة من الكبائر لما فيها من الوعيد  
الشديد ففي الحديث من ادّعى بما ليس له فليتبؤمعه من النار صرح بذلك ابن حجر  
في الزاجر ومثل ذلك الخصومة باطل زور وقال غريب عن ابن عباس رضي الله  
عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفى بك أن لا تزال مخاصمًا والبخاري  
ابغض الرجال إلى الله الا لدّا خصم أي كثير الخصومة ومثل ذلك المخاصمة بغير علم بل  
إذا ظهر لحاكم الشرع ايد الله تعالى عناد الخصم وبطلان دعواه وكثرة خصامه  
عزوه لأن له ان يعزر على كل معصية لاحد فيها ولا كفارة وقد علمت ان ما ذكر  
معاصي عديدة والله تعالى أعلم (سئل) في بلدة وقع فيها خوف فجاء لامرأة  
أبوها ليخرجها منها فخرجت معه ومكثت نحو شهر ورجعت لزوجها ثم مات أبوها  
ثم ماتت هي وادّعى زوجها انه يوم ذهبت مع ابنيها كان معها مال لها عده لها ويوم  
رجعت اخبرته انه بقي عند ابنيها فهل للزوج طلب مالي ولدا اب الميت بما ذكر (أجاب)  
ما ذكر لا يثبت به حق وانما هو حكايات لا تصلح مستندًا شرعيًا نعم للزوج تحليف ولد  
الاب انه لا يعلم ان أباه أخذ من ابنته ما لا فان أقر له بشئ أو اقام عليه بينة شرعية بما  
علمته أو رآته ان البنت التي هي زوجة الرجل دفعت لابيها كذا وبقي عنده حتى  
مات وخلف تركته لزم ولده وفاؤه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان  
دراهم واشترى لنفسه بحضرة جماعة امتعة من فرش وبسط ومخدوع وغير ذلك  
ووضعها في بيته لتجمل فصار بين الزوج والزوجة مشاجرة وبخاصة فاراد الزوج  
أخذ امتعته ليبيعهها ويوفي ديونه فتعنته وادّعت ان ذلك مذكها وهي مما تصلح  
لها فهل القول قولها أم قوله (أجاب) حيث اقام الزوج على الامتعة بينة انما له  
قضى له بها وان لم يقم بينة تحالفا وجعل بينهما نصفين وان حلف أحدهما دون الآخر  
قضى له بما حلف عليه هذا نص الشافعي والجمهور والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يده زيتون يستغله تلقاه عن ابيه عن جده من نحو سبعين سنة والآن  
برز له رجل من اهل البلدي رعيه مع مشاهدته للتصرف ويريد ان يقيم شاهدا يشهد  
بان هذه الارض ليس فيها زيتون لنيران اهلها فالحكم في ذلك (أجاب) وضع اليد  
والتصرف من اقوى الادلة الشرعية على الملك ولا سيما مشاهدة الرجل المدّعي  
للتصرف وسيكون عليه هذه المدة المذكورة على انه لا تسمع الدعوى بعد خمسة

مطلب بلدة وقع فيها  
خوف فجاء لامرأة أبوها الخ

مطلب رجل استدان  
دراهم واشترى لنفسه  
امتعة الخ

مطلب رجل يده زيتون  
يستغله تلقاه عن ابيه الخ

عشرة سنة حيث نص السلطان نصره الرحمن على منع القضاة من ذلك على ان هذه  
 الشهادة لا تقبل ولا تنافي ثبوت الملك فيما بعد ذلك لان الملك ينتقل في اللحظة الواحدة  
 فعهد الشاهد فيما مضى منقوض فيما بعد ذلك بانتقال الملك الى المتصرف الدال  
 عليه وضع اليد والتصرف والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت جارية من آخر  
 بثمن معلوم ثم بعد مدة ادعت الجارية انها حرة وظهرت كذلك فهل حيث لم يثبت  
 البائع انها رقيقة فلا يصح بيعها اذا تحرلا يدخل تحت اليد وايقول قولها في دعوى  
 الحرية لتمسكها بالاصل وترجع المشتريه على بائعها بالثمن (أجاب) حيث ادعت  
 الجارية انها حرة الاصل ولم يسبق منها اقرار برق حال تكليفها ولم يحكم برفقها حال  
 صفرها حلفت فقصدت بيمينها الاصل لان الاصل الحرية وعبارة المنهج مع شرحه  
 ولو ادعى رق غير صبي ومجنون مجهول نسب ولوسكران فقال انا حرا صالة حلف  
 فيصدق لان الاصل الحرية وعلى المدعى البينة وان استخذه مقبل انكاره وجرى  
 عليه البيع مرارا وتداولته الايدي وخرج بدعواها حرية الاصل ما لو قالت اعترفتني  
 أو اعترفتني من باعني منك فلا تصدق بغير بينة انتهى فاذا حكم بحريتها بعد اعتبار  
 ما ذكر كان للمشتري الرجوع بالثمن كما ذكره في المنهج وغيره والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل له في كرم زيتون ستة عشر قيراطا والآخر الباقي غاب صاحب الثلثين عن  
 بلده مدة ثلاثين سنة ومعه ولد صغير فمات الاب في غيبته عن ولده المذكور فجاء  
 لبلده ابيه ليتصرف في الحصة الموروثة له في الكرم فنعه واضع اليد وادعى ان جميع  
 الكرم ملكه وملك ابيه وواضع يده عليه وليس له ولا لابه حق فيه فهل اذا اقام  
 المدعى بينة ان الحصة ملك لابه لم يخرج عن ملكه مات عنها وتركها ميراثا تسمع  
 دعواه وتقبل بينته وتكون الغيبة من الاعذار المانعة وينع واضع اليد الممتعدي  
 لكونه بلا برهان (أجاب) نعم تسمع دعوى الابن بالثلثين في الزيتون ولا عبرة بوضع  
 اليد ولا بينة الواضع يده على الحصة المقتضية لملك بوضع اليد لان الابن خارج وبينته  
 مقدمة ودعواه مسموعة وغيبته عذر وأي عذر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
 قاصدين بلدهم لقيهم جماعة قاصدين رجلا يقال له شلش والحال ان المسمى بشلش  
 رجلا ن أحدهما يدبر عمارا والآخر بشقي فسألوهم عن بلد شلش فقالوا لهم سيروا  
 معنا ظنا منهم ان مرادهم شلش الذي يدبر عمارا فصاروا معهم الى ان دخلوا دير عمار  
 فاقاموا بها اربعة ايام ثم خرجوا من دير عمار في اثناء الطريق لقيهم قطاع الطريق  
 فاخذوا ما معهم من البقر فادعوا على الجماعة الذين سألوهم انهم هم الذين اضاعوا  
 بقرهم بسبب انهم دلوهم على غير الذي أرادوا والتوجه له وهذه الدعوى تزيد على

مطلب امرأة اشترت  
 جارية من آخر بثمن معلوم  
 الخ

مطلب رجل له في كرم  
 زيتون ستة عشر قيراطا الخ

مطلب جماعة قاصدين  
 بلدهم الخ

عشرين سنة فسا الحكم في ذلك (أجاب) هذه الدعوى لا تسمع لوجوه كثيرة أحدها  
أن دعوى السبب لا تسمع الثاني أنهم ما استولوا على بقرهم الثالث أنهم أخبروهم  
على ظنهم فيه صادقون لتعدد شواهد المسئول عن بلده فأنظروا من السائلين اذ لم  
يبينوا أى شئ يريدون الرابع أنهم باقامتهم في دير عمار حصل لهم الضرر من النهب  
والدمار فهل ساروا في الوقت والساعة لشقبة التبيين الحال لهم الخامس أنهم خرجوا  
منها لشقباتهم حصل لهم النهب السادس ان الدعوى بعد خمسة عشرة سنة لا تسمع  
فاذن للحق ان كنت ممن آمن وشكر والا تلحق بمن طغى وكفر والله تعالى أعلم  
(سئل) في معنى اشهران الدعوى لا تسمع بعدمضى خمسة عشرة سنة (أجاب)  
اعلم وقل الله تعالى ان حق الخلق لا يسقط بمضى الزمن ولو ألف عام لقوله صلى الله  
عليه وسلم ان دماءكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام كحرمة يوهكم هذا في بلدكم هذا  
في شهركم هذا قاله في يوم عرفات فعلى من يؤمن بالله واليوم الآخر ان يدفع ما عليه  
من حقوق العباد كي لا تبقى روحه محبوسة عن مقامها لما ورد في الحديث الشريف  
وانما المعنى المذكور وهو عدم سماع الدعوى في ذلك انما مشاع من طرف السلطان  
نصره الرحمن من منع القصة ان يسمعوها دعوى فيما زاد على خمسة عشرة سنة رفعا  
للتنازع ولا جمل حسن النظام ولكن هذا مشروط بان نص الساطع للقاضي على  
ذلك فيصير ليس له حكم فيما زاد لانه بالنسبة اليه كالمعزول فله ان يعرف المدعى عليه  
بوجوب الحق عليه كالعالم والمفتي وليس له الرأيه فان اردت طريق اللجنة دفعت  
ما عليك من حقوق الخلق وان سلكت طريق النار فلا تأمن من العار والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل له على آخر زيت سلم ولا رجل ثلاثة اذاع بدواض  
جبان وضع يده عليه المسلم تحت ماله من الزيت قهر اثم تصالح معه على ربع من  
البدولة سابقا ربع فصار له النصف وبقي واضعا يده على الارض ثم مات المسلم اليه  
ويدعى المسلم ان الصلح ما صار الا على الارض وردع البدو كان منتصرا باقاربهم ثم  
اقتن معهم وخاف على الارض فجاء الرجل وقال له هذه الارض لا ولد فلان قل لهم  
يا تون لي يبيعون لي هذه الارض ثم انه كره هذا القول فهل اذا شهد عليه هذا  
الرجل بما جرى منه وحلف اولاد الرجل معه يقضى له بالارض ولا يفيد ما يتعل به  
سابقا على الاقرار (أجاب) حبث وجد الشاهد به فة العدالة وشهد على الرجل  
الواضح يده على الارض بانه طلب من الورثة ان يبيعوه الارض قبلت شهادته ولكن  
يحلف كل من الورثة يميناً على صدق دعواه وشاهده ويقضى لهم بالارض والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل مفقود عليه ديون حالة لا غرماء وله ديون على الناس

مطلب في معنى اشهران  
الدعوى لا تسمع بعدمضى  
خمس عشرة سنة الخ

مطلب في رجل له على آخر  
زيت سلم الخ

مطلب رجل مفقود عليه  
ديون الخ



فهل لحاكم الشرع الشريف اذا ثبت عليه ماله من الديون وعليه منها ان يستوفي ماله  
ويدفعها لارباب الديون التي عليه او كيف الحال (أجاب) لا ريب ان القضاء  
على الغائب جائز في غير عقوبة الله تعالى ان كان للذم حجة ولم يقل هو الغائب مقرر  
وعبارة المنهج وشرحه وللقاضي نصب مستخر بفقه الحناء المجددة المشددة بنكر  
عن الغائب لتسكون الحجّة على انكار منكر ويجب تخليفه أي المدعي بين الاستظهار  
بعد اقامة حجته ان الحق عليه يلزمه ادائه ثم قال واذا حكم الغائب بماله وله مال  
في علمه قضاء منه لغيبته انتهى قال ابن حجر وله مال ولو كان ديناً ثابتاً أي للقاضي  
ان يوفي من الدين الثابت للغائب دينه الثابت عليه والله تعالى أعلم (سئل)  
في أخت معاملة لا خيمها فاجتمع لها عليه مبلغ فها البتة فدفع لها بحجة بحصة من المبلغ  
الذي عليه ثم ماتت وخلت ورثة والا أن يدعي ان الحجلة تحت يدها مائة والورثة  
يدعون انها سبيع ومع كل بذنة تشهد له بما يدعيه فن تقدم بينته (أجاب) بينة  
مدعي الشراء مقدمة على بينة مدعي الامانة لان الاولى معها زيادة علم ولا تنافي بين  
البيع والامانة لانه يمكن ان يضعها امانة ثم يبيعها لها والله تعالى أعلم (سئل)  
في امرأة معها مصاغ دفعه لها أبو زوجها وانه ينازعه فيه سلفها فهل اذا شهد بينة  
شرعية يدفع ما ذكر لها ذلك من صداقها فهل يمنع ساقها من نزاعها (أجاب) نعم  
اذا قامت المرأة المذكورة شاهدين أو شاهداً وحلفت معه يميناً بان جأها وجاتها  
دفعاً ذلك لها من صداقها امتنع على سلفها نزاعها ورثة عن ساردا جيلها والا أخذ أخذاً  
وبملا وكفى بالله وكيلاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تلقى أشجار زيتون  
عن أبيه وجدته لم يعرف له منار من ذلك من سنة والقرية تيمارية والمتكلم عليها  
يقره على ذلك والا أن اهل البلد يدعون انه تابع للبلد ويكون سوية بينهم هل تسمع  
دعواهم وفيهم رجل يقول ان هذا الزيتون لاهل البلد يأخذ منه حصته (أجاب)  
دعوى اهل البلد المذكورة لا تسمع لامور منها انهم غير واضعين اليد ومنها انهم  
لم يعينوا انها ملوك لهم ومنها عدم معارضة هذه المدة المذكورة ومنها ان الدعوى  
بعد خمسة عشرة سنة لا تسمع بناء على منع القاضي من السلطان بعدم سماعها فما  
فرق ذلك ومنها ان البلد للمتكلم عليها من طرف السلطان نصره الرجن وهو مقرر  
للمرجل على ذلك هذه المدة حتى لو فرضنا انهم لم يكن لها مال وأقر المتكلم على البلد  
الفلاح عليها صارت من علاقته ليس لاهل البلد معه كلام ومنها ان اخبار الرجل  
لا يعمل به حق ولو اداه بلغظ الشهادة لا تقبل لانه شريك والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل تخاصم مع جماعة فشكاهم الى حاكم السياسة فعين عليهم من طرفه معيناً

مطلب في أخت معاملة  
لا خيمها فاجتمع لها عليه  
مبلغ الخ

مطلب في امرأة معها  
مصاغ دفعه لها أبو زوجها  
الخ

مطلب رجل تلقى أشجار  
زيتون عن أبيه وجدته الخ

مطلب في رجل تخاصم  
مع جماعة فشكاهم الخ

فلما مثلوا بين يديه أتاهاهم أناس غيرهم فلم يثبت عليهم عندنا كم الشرع ومنعه  
 كما لم الشرع عنهم ثم ادعى أنه دفع أجرة الطريق للمعين ثم رفع المتهمين إلى ما لم  
 الشرع فقال لهم اعينوه لاجل الصلح بينهم فهل يلزمهم ذلك شرعا (أجاب) حيث كان  
 الرجل في دعواه مبطلا ولم يثبت ما ادعاه على المدعى عليهم فاجرة المعين لازمة له  
 لأنه مبطل ومتعذر وليس للقاضي الزام المدعى عليه بذلك ولا امره له بالدفع لأنه  
 خلاف الشرع لما علم مما ذكرناه والله تعالى أعلم (سئل) في أرض من أراضي  
 بيت المال بها محل خرب لم يعهد له عمارة من أحد من الناس وانما يقال أنه من قسم  
 بداح بن رباح وسلامه بن إبراهيم الطارش وحسين بن رباح ومرتضى بن سرور  
 وحسن المهر وحسن المهر وإبراهيم العاروش وكلاهما في بيع تلك الأرض الخربة  
 ثم إن المذكورين باعوا الأرض المذكورة من عبد الكريم بوسكة الف حسن المهر  
 وإبراهيم الطارش لبداح ومات حسن المهر وإبراهيم الطارش وأولادهما يدعيان  
 عدم البيع والوكالة ومكث الرجل في حياته ما نحو خمسة عشرة سنة بعده  
 الأرض بالحرث والزرع من غير معارض له فيها ولا منازع لا من الطارش ولا من  
 حسن ولا من غيرهما من ذكر وغيرهم ولم يعهد للمذكورين ولا لغيرهم بها حرث ولا  
 زرع فهل لأولاد الطارش وأولاد حسن معه منازعة لكونهما يدعيان عدم البيع  
 والوكالة (أجاب) هذه الأرض انما يحصل الاختصاص بها بالعمارة ثبت لم يوجد  
 لمن ذكرهما عمارة من زرع ولا غرس فلاحق لهم في الأرض بوجه فلا منازعة لهم  
 ولا لغيرهم لهم نزاع لعدم ثبوت حق لهم في الأرض ورفع يد هما كان لدفع شرهما  
 ونزاعهما والرجل ملك الأرض بالعمارة لأنه حققه بالعمل سيما مع مشاهدت الميت  
 والوارث للعمارة ولم يعارضوه وبدفع ما عليها للتمسك ما عليها من قبل السلطان والله  
 تعالى أعلم (سئل) في حاكورة تلقاها وارث عن مورثه بموجب حجج شرعية  
 بالكتابة ولها حدود أربع من القبلة والشرق والشمال والغرب ثم قال في الحجة بجميع  
 حقوق ذلك كله وطرقه وجدده ومنافعه ومرافقه واستطرافاته وما يعرف به  
 وينسب إليه حق له ذلك شرعا خلافيه وفي الحاكورة قبوسفلى تحت أرضها  
 داخل في حدودها فهل يكون داخل في البيع أولا (أجاب) لا يخفى على كل من له  
 نظر قوي في الشرع العظيم أن جميع ما دخل في هذه الحدود داخل في ملك المالك  
 حتى الهواء الصاعد والعمق النازل إلى سبع أرضين لقوله عليه الصلاة والسلام من  
 غصب قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرضين فاعوقب الغاصب إلا بما غصبه  
 وهو مقدار شبر إلى الأرض السابعة فهذا القيد داخل في البيع قطعاً حتى

مطلب في أرض من أراضي  
 بيت المال بها محل خرب الخ

مطلب في حاكورة تلقاها  
 وارث عن مورثه الخ

ما إذا من الأرض السابعة فهو داخل في البيع قطعاً حتى يوجد ما يمنع ذلك بالحق  
الذي ثبتت السموات والأرضون وما بينهما عليه قال تعالى وما خلقتنا السموات  
والأرض وما بينهما إلا بالحق والله تعالى أعلم (سئل) في يقيم بلغ بالحلم والسنن  
وله أم وأخوة وأهل وأقارب ولم يرش يعيشهم فهل يجوز له مفارقتهم والارتحال عنهم  
لطلب المعيشة وهل يجوز لهم منعه والتجريح عليه وإذا قلتم لهم ذلك بأي وجه (أجاب)  
حيث كان بالغاً قلاً ولا رية فله التوجه حيث أراد والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل أخذ وظيفة عن إنسان من غير وجه شرعي ثم فرغ عنها الآخر وأخذ نظير  
الفراغ قد راعوا ما تم ذهب صاحب الوظيفة الأصل إلى الدولة العلية فأعيدت  
وظيفته عليه فهل للمفروغ له أن يرجع على الفارغ بما أخذه من المال (أجاب)  
حيث أن الرجل كان أخذ الوظيفة من غير وجه شرعي كان فراغه لم يصادف  
محملاً وأخذه المال باطل لعدم استحقاقه للوظيفة فوجب عليه رد المال لمالكه لما  
علم أن مالك المال لم يذله له بمجاناً بل لأجل الفراغ الصحيح ولم يوجد فهو كبيع غير  
المملوك والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين تفاسخا عقد الشركة وكتب  
بينهما حجة شرعية بمعرفة حاكم الشرع وحكمه بأنه لا يستحق أحدهما قبل الآخر  
حقاً مطلقاً من سائر المعاملات من القيم والمثلثات وأبرأ كل منهما صاحبه إبراء عاماً  
ثم إن أحدهما يريد الدعوى على صاحبه تعنتاً وبغضاً واضراراً له وتغريماً للمال بغير  
مسوغ شرعي له في ذلك فهل للحاكم منعه من باطله وزجره وتنكيله (أجاب) حيث  
ظهر لمولانا الخاكم أدباً حكامه من الخصم العناد منعه وزجره عن غبه وباطله  
فإن لم يقد فيه ذلك أدبه بما يليق به لأن منه به منع الخصام وإقامة الأحكام ووقع  
اللائم ونصر الكرام ليحصل بذلك حسن النظام في الدنيا ودار القيام والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل دلال للمسلمين وغيرهم دفع له رجل ذمي ببيعة لبيعها له فظهرت  
أنها مأخوذة بالسرقية بعد بيعها للرجل مصري فرجع المصري على الدلال بالثمن فهل  
للدلال الرجوع على الذمي بالثمن وإذا امتنع من الدفع فهل لحاكم العرف تعزيره بما  
يليق وإذا كتب عليه حجة لكونه بالتقهر والجبر يعمل بها (أجاب) نعم له الرجوع  
عليه بالثمن فإن دفع بنفسه فذلك والارفعه الدلال لحاكم الشرع لئلا مره بعد الإثبات  
بالدفع فإن امتثل لحكم الشرع كان له ذمة وعهد ولا فلا ولا حاكم العرف أيده الله تعالى  
زجره وتنكيله بما يليق بعناده وفساده ولا يعمل بحجة مخالفة للشرع القويم ولا سيما  
مع الأكرام المأذونين من المسلمين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر  
اثنين وعشرين قرشاً تحت ثمن زيت يأتي به له من البر فادعى الأخذ منه أي بالزيت

مطلب في يقيم بلغ بالحلم  
والسنن وله أم وأخوة الخ

مطلب في رجل أخذ  
بوظيفة عن إنسان الخ

مطلب في شريكين تفاسخا  
عقد الشركة الخ

مطلب في رجل دلال  
للمسلمين وغيرهم دفع له  
رجل ذمي الخ

مطلب في رجل دفع لآخر  
اثنين وعشرين قرشاً الخ

وضاع نهبا فهل تضيع الدراهم على مالكتها (أجاب) آخذ الدراهم ضامن لها  
لأنه أخذها لغرض نفسه ليأتي بها بزيت ويأخذ ربحه والآن أخذ الثمن  
المذكور وهو نظير أخذ المناع للسوم وهو مضمون فكذا هنا فعليه عزمها ضاعت  
أوسلت والله تعالى أعلم (سئل) في وقف على مسجد يقال إن به نبيا عليه  
الصلاة والسلام في قرية خراب وللأرض معلوم فكيف يعمل به شرعا (أجاب)  
يجب على من تحت يده معلوم الأرض أن يدفع عن المسجد الموقوف ما يدفع عنه  
الضرر مثل مرمة وكوة ونحو ذلك مما يحفظ عين المسجد لاحتمال عمارة القرية ولا احتمال  
مرور مصل أو قافلة بها واحتراما لما فيها من النبي المعظم فإن فضل شيء وامكن  
عمارة القرية حفظ لها والأعمال به أقرب مسجد إليها لأن المساجد لله تعالى كلها  
والله تعالى أعلم (سئل) في بلد عليها الوازم عرقية دفع رجل ما عليه منها  
وبقية أهل البلد نهبا جلا ودفعوه في تلك الوازم فهل على الرجل الدافع ما عليه  
من ذلك الجمل شيء (أجاب) لا شيء على الرجل من الجمل لكونه دفع ما عليه  
ولم يستول على الجمل وإنما يطالب به الآخذون له الواضعون أيدهم عليه  
والله تعالى أعلم (سئل) في أقارب اتهموا في قتل فذهب لهم المتهمون جالا  
ثم صار بينهم صلح فرجع بعض الجمال وبعضهم لم يرجع فهل لصاحب الجمل الذي  
لم يرجع طلب على أقاربه (أجاب) ليس للرجل طلب بجملة على أقاربه لأنهم  
لم يستولوا عليه ولا عبرة بالتهم الباطلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان  
يأخذ من وقف خليل الرحمن قدرا معلوما يسمى استحقاقا وذلك أن الوقف كان له  
فائض يصرف للفقراء والمستحقين فرغ إنسان عن قدر من ذلك لا آخر وأخذ منه  
على الفراغ مالا ثم منع جميع الاستحقاقات متول على الوقف ضيقه عن ذلك فهل  
افراغ صحيح (أجاب) افراغ غير صحيح لعدم تقرر ذلك على الفراغ والمأخوذ  
من باب الاحسان والصدقة لا تملك إلا بالاحذ والله تعالى أعلم (سئل) في ولد  
عليه ديون كثيرة فهرب من ذلك إلى الهند ورجل دعي أنه وجد في دفتره على  
ذلك الولد ديناً وله ولد فهل يطالب والده بشيء من الدين المذكور والحال  
أن لا ملك له في بلده أصلا كيف الحال (أجاب) لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم  
الآخر أن يطالب الوالد المذكور بشيء من الدين الذي على ولده وذلك باجماع  
المسلمين لأن الوالد لو قتل ولده لا يطالب بقصاص فكيف يطالب بالدين اللازم له  
فليتق الله تعالى الطالب المذكور لا مور منها عدم ثبوت دينه لأن مجرد  
الدفع لا يعمل به شرعا ومنه عدم لزوم ذلك لو فرض ثبوت له للوالد ومنها أن الدين

مطلب وقف على مسجد  
يقال إن به نبيا من الانبياء  
الح

مطلب في بلد عليها الوازم  
عرقية دفع رجل ما عليه  
الح

مطلب في أقارب اتهموا  
في قتل فذهب لهم المتهمون  
جالا  
الح  
مطلب في رجل كان يأخذ  
من وقف خليل عليه  
السلام الح

مطلب في ولد عليه ديون  
كثيرة فهرب من ذلك إلى  
الهند الح

لا يلزم من غير كفالة ولا ضمان ومنها ان الله تعالى أمر الولد بالا حسان الى والده  
وهو من الاساءة لثقل ذلك على النفوس ومنها مخالفة ذلك للشريعة الغراء والملة  
البيضاء ومنها عدم تسليط الشرع للغيرم على الوالد المذكور الا ان يوجد رجل  
ينابذ الشرع القويم فيخرج عنه الى مذهب الشيطان الرجيم اللثيم فلا حول  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن وظيفة  
فقرر القاضي فيها ابنه الا هل لها وتصرف فيها مدة سنين يؤدي خدمتها على حسب  
الامكان ويتناول معلومها من المتولى عليها وكان والده تلقاها بالانحلال عن  
آخر بموجب تقاريير شرعية والا ن يريد المتولى منع التصرف فيها يتعال عليها  
بانها حادثة ليست موجودة في دفاتر محاسباته فهل يعمل بقوله وتلغى التقاريير  
والتصرف في الوظيفة ومشاهدة ذلك أولا عبرة بقوله مع وجود التقاريير والتصرف  
المذكورين ويأمر المحاكم الشرعية المتولى المذكور بدفع معلومها من ريع الوقف  
ويثاب على ذلك (أجاب) حيث كان لهذه الوظيفة أصل ويشهد له تصرف  
والد الميت ومن قبله وقرر فيها ابن الميت مر له ولاية التقرير وجب على المتولى  
على ذلك الوقف دفع معلوم المقرر فيها ولا عبرة بما تعال به المتولى لانه لا يصلح مستندا  
شرعيا كما هو مقرر في الاصول والفروع والله تعالى أعلم (سئل) عن ذكر  
بسوء عندنا كم فطلبه الحاكم فربح يده فأخذ ابن عمه عنه وغرمه مالا فهل له  
الرجوع به على ابن عمه (أجاب) لا رجوع له بما غرمه على ابن عمه المتموم  
لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه فلا رجوع له الا على ظالمه  
الاخذ لماله والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل ربطه حاكم ظمافا دعي رجل  
انه دفع عنه ماله ولم يأذن له في ذلك فهل يعمل بقوله (أجاب) حيث لم يأذن  
الرجل للدافع في دفع المال فلا طلب له عليه بوجه لان ذلك ظلم ولا أذن له في ذلك  
والله تعالى أعلم (سئل) في ولد نشأ في كنف أبيه وكان يشتغل معه في اشغاله  
وأمر معاشه واكتسابه وغير ذلك ثم مات الاب وخلف الولد المذكور وشقيقه له  
والابن يدعي ان الخلف عن أبيه من كسبه فهل يعمل بقوله (أجاب) حيث  
ان أصل المذمومول فيه الاب كالمال والارض والاشجار ونحوها فلا شئ للولد من  
جهة الكسب لانه متبرع به والجميع يكون تركه للاب ويقسم على الورثة  
بحسب القرينة الشرعية حتى لو أبت الابن ذلك بالوجه الشرعي أو صدقه باقي  
الورثة لما علم وان انفرد الولد بتحصيل شئ معلوم من جهة اخرى غير جهة الاب وأقام  
عليه انبياء الشرعية فهو له والا فلا عبرة بدعواه والحكم كالمزكروا لله تعالى أعلم

مطلب في رجل توفي عن  
وظيفة الخ

مطلب عن من ذكر بسوء  
عندنا كم فطلبه الخ

مطلب في ولد نشأ في كنف  
أبيه الخ

مطلب اسباهاى له ربع  
خرقة براءة سلطانية له  
ولا تباة الخ

(سئل) فى اسباهاى له ربع خربة براءة سلطانية له ولا تباة بحسب تقرير السلطان  
نصره الديان لهم والثلاثة ارباع وقف على خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام  
ودفاتر الوقف الشريف ناطقة بان للاسباهاى الربع والثلاثة ارباع بجهة الوقف  
الشريف فهل يجوز لاحد من يتكلم على الوقف ان يعارض الاسباهاى فى ربه  
المذكور ويضمه الى الوقف (اجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعى ان مولانا  
السلطان زاده نصره الديان انه افطع الاسباهاى الربع المذكور لا يجوز  
لاحد من الناس ان يعارضه فيه بوجه لا مور منها ما ذكر ومنها ان الانبياء الكرام  
عليهم الصلاة والسلام لا يرضون نسبة هذا الامر اليهم لان الله تعالى بعثهم  
لاصلاح الدين والدنيا وليس لهم علاقة بامور الدنيا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم  
من غصب قيد شبر طوقه من سبع ارضين فعلى ولى الامر نصره الله تعالى ان يرد  
الحق لاهله ويكون ذلك نصرة لانبيااء الله تعالى ورسله لان ذلك مما يرضون به  
ولا سيما ابوالانبياء لكرام شيخ الرسل اعظام اصل كل خير ورأس كل هدى  
ودفع كل ضرر وبلاء ان تنصروا الله تنصرنا ويثبت اقدامكم ان اتبعتم ملة ابراهيم  
حنيفا ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ومن ملة ابراهيم العدل والحق  
ونصرة المظلومين وردع المعتدى والله يقول الحق وهو يهدى السبيل والله تعالى  
اعلم (سئلا) فى رجل قتل لانسان فرسا باقراره ثم اتفق مع صاحبها  
على ان يحلف له ويسمى رجالا ليس لهم دخل فى قتلها حلف وسمى رجالا بحسب  
ضلاله وزعمه فانزم الرجل عند اقوام لا يؤمنون بيوم الحساب بل يبدوا الحق  
وراء ظهورهم واتبعوا هواية انفسهم فغرم كبير المسلمين لصاحب الفرس حصاة  
من قيمة الفرس فهل ماذكره صحيح مطابق للشرعية الغراء واذا قلتم لا فهل يجب  
على كل مؤمن يؤمن بالله والدوم الاخر ان يشكر على الفاعلين كذلك ويمنعهم  
من غيهم وضلالهم وهل لكبير الغارم الرجوع على الاخذ منه ام كيف الحال  
(اجاب) اعلم ان الله تعالى ارسل محمدا صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين وتبيينها  
لاقوام غافلين وانزل عليه القرآن تبيان لكل شئ ونجاة للعالمين وقال تعالى فيه  
ما فرطنا فى الكتاب من شئ وقال تعالى اخذكُم الجاهلية يبعون ومن احسن  
من الله حكما لقوم يوقنون وقال ايضا فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر  
بينهم وقال ايضا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم وقسرت شهادة  
المرء على نفسه بالاقرار اذا علم ذلك ظهرا ناذكر من براءة المقر ومواخذة المقر عنهم  
ليس من الشريعة الغراء فى شئ وانه ضلال وبهتان واقتراء على الله تعالى وحرمان

مطلب رجل قتل لانسان  
فرسا باقراره الخ



ومناذرة الشريعة الغراء وخذلان يجب على كل من يؤمن بالله ويوم الحساب منابذة  
القائلين بذلك والعاملين به في كل وجه وباب لانه أمر مبتدع وفسق مخترع  
لا يقول به أحد من أهل الكتاب ولا من الجاهلية وغيرهم من ذوى الالباب ولا  
يساعده عقل ولا نقل في كتاب فآله حسيب العامل به ومحمد صلى الله عليه وسلم  
خصمه وقصمه وكيف يحمل الملك الفرس أخذ هذا المال بمن لم يحسن ولم يقترو  
الذنب والخطيئة ويترك المقر والجاني فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وهذا  
شيء يجب التنبيه له غفل عنه الناس أجمعون وهوانهم اذا سمعوا بهذا الامر تساهلوا  
فيه ولم بالغوا في انكاره مع أنه من أعظم ما يجب انكاره ومعارضة فاعله واضراره  
لانه نقض للشريعة حكما وابطال لمبادئها ونظاما فتأمل واعتبر أيها الخائن الخاسر  
المعادى لله في دينه ولنبيه في شرعه وتبينه فلا تجوز المطالبة بهذا المال ولا  
العمل به ويجب رد ما أخذ من الرجل الكبير عليه ويجب على كل ولى أمر من  
قاض أو حاكم المنع من العمل بهذا الامر الفظيع القبيح الوضيع وتخليص مال  
الرجل وإيصاله له فإما مال المبتدع لهذا الامر والمؤيد له عند الله تعالى ورسوله صلى  
الله عليه وسلم الاوبار ودمار وخيبة وخسار وغضب الجبار ثم العار والمصير الى  
النار وبئس القرار والله تعالى أعلم (سئل) في طائفة من النصارى لهم  
دير خارج بيت المقدس وحده جماعة مقتولون ولا أحد المفتولين اخت ادعت أن  
المغري عليهم وكيل الطائفة المذكورين باغرائه لبعض من هو مشهور بقطع  
انطريق ونهب الاموال وقتل الانفس فارشى عليها ونفاها من القدس الشريف  
فخرجت وهي معلنه بدعواها المذكورة في الطرقات والاسواق والبنادير التي  
حلت بها وأنه راودها عن نفسها فأتت فلذلك أغرى على أخيها ومن معه ثم ظهر  
رجل أقر على نفسه أنه قتل من ذكر ومعه جماعة من المسلمين سباهم ذكروهم  
رجلا خادما عند السادة الداودية فأخذوا ينسبون اليهم بالسنتهم ما لا يليق بهم  
ولا ينسب اليهم فهل يترتب على قول النصارى واخبار الرجل المذكور حكم شرعي  
واذا قلتم لا فهل للحاكم أدب أحكامه تعزيرا لطائفة القائلين ما ذكر ومنعهم من  
غيرهم وضالهم أو ضحوا الناذل بالادلة الساطعة والاقوال الالامعة والحجة الالامعة  
والبراهين الجامعة (أجاب) اعلم وفقنا الله تعالى وإياك ان أفسق الفاسقين  
الكافر وكذلك المذكور من الفاسقين بموجب اقراره بقتل النفس المحرمة  
وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة  
فتصبحوا على ما فعلتم نادمين قال البيضاوى فتعرفوا وتفحصوا حال كونكم جاهلين

مطلب طائفة من النصارى  
لهم دير خارج بيت المقدس  
الخ

بجملهم فتصحبوا فتصبروا على ما فعلتم نادمين أي مغتمين على ما رقع منكم تتمنون أنه  
 لم يقع وقال صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري ومسلم وأحمد وابن ماجه لو يعطى  
 الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن البينة على المدعى  
 واليمين على المدعى عليه ولو قبلت أخبار الفاسقين لم تثق بشئ من الدين وقال صلى  
 الله عليه وسلم على مثلها أي الشمس فاشهد وقد علمت ما وقع من الافتراء والكذب  
 والزور والضلال والمهتان من الكفرة الثام على سيد الانام مع القطع بظهور المجزة  
 والبرهان فزادهم ذلك الاطغيان والله المستعان على أن دعوى المرأة الذمية  
 على أهل دينها تقدح في قلب قاض الجنة تحقيق الظنة لان الانسان ناصر لأهل  
 دينه خاذل لغيره بالوضع كما هو مشاهد مع أهل المنطوق والمفهوم لا يجوز  
 العدول عنه إلى أوهم قو بلت بهذه كانت كالدرد مع الجبل فإقرار الرجل المسلم  
 قاصر عليه وقول الكافر لا يعول عليه ولو أقسم عليه أنهم لا إيمان لهم لو اطلعت  
 عليهم وما هم عليه من القبايح لو ليت منهم فرار أو ملأ من رعبا وما لقيت لهم  
 ذمة ولا عهد ابل مكائد المسلمين لا تعلم لها حدا ولكن رد الله الذين كفروا بغيظهم  
 لم ينالوا خيرا قطا وقد دنا نار الحرب أطفأها الله ويسعون في الأرض فسادا والله  
 لا يحب المفسدين اذا علمت ذلك وتحققت ما هنالك علمت أن الخائضين في أهل  
 الاسلام ولا سيما المشايخ الاعلام واسادة الكرام يجب على ولي الامر أيدت  
 احكامه وأعلى في الخافقين نظامه أن يعزرا أعداء الله ورسوله وأعداء أولياء الله  
 وأهل الاسلام لان منصبه قمع الثام واقامة الاحكام بالاحكام ورفع معالم الاسلام  
 لان مثل هذه السرية التي ليس فيها مزية لو وقعت من أهل الاسلام كان الواجب  
 لهم التعزير والتحقيق على هذا الامر الخطير فكيف باخوان الشياطين فتنبص عليهم  
 الحدود بحسب ما شرط من قمع البلاد بأمر الودود فصر الله تعالى من كان للحق ناصرا  
 ولا أهل الباطل قاهرا حتى يصبح الاسلام به مفاخر او على الدين الباطل ظاهرا  
 والله تعالى أعلم (سئل) في أرض اشتراها محمد بن عواد من عواد بن غانم وتصرف  
 فيها في حياته نحو عشرين سنة ثم مات عواد وورثه غانم ومكث نحو خمسة عشرة  
 سنة ثم مات غانم وله ورثة ثم بعد موت غانم بنحو خمس سنين ادعى وارثه أن نصف  
 هذه الأرض لهم مع عدم معارضتهم ومنازعتهم نحو أربعين سنة فهل تسمع دعواهم  
 والحال أن الأرض وقف على كليم الله تعالى موسى بن عمران على نبينا وعليه الصلاة  
 والسلام (أجاب) هذه الأرض لا تملك وانما الزارع لها له بها اختصاص  
 وانتفاع فلما وضع الرجل يده على الأرض هذه المدة فلا تسمع الدعوى عليه مع ما ذكر

مطلب أرض اشتراها محمد  
 ابن عواد من عواد بن  
 غانم الخ

مطلب عن أرض وقف  
على ولي الله تعالى الخ

مطلب في رجل أذن له  
متول على وقف الخ

مطلب عن رجل فلاح  
خرج من بلده لأخرى وله  
فيها شجر وأرض الخ

مطلب عن قرية من قرى  
بيت المقدس لزمها دية الخ

وصار أحق بها من غيره فليس لأحد أن يرفع يده عنها قهرا ولو أقام بينة مع مضي  
المدة المذكورة والتصرف المذكور المانع من المعارضة والله أعلم (سئل)  
عن أرض وقف على ولي الله تعالى يقال له أبو نجيم وهو مدفون بأرض بادية ليس بها  
أحد فهل لمن الأرض تحت يده أن يصرف معلومها في وجوه الخير كبناء بئر أو عمارة  
مسجد أو صرف للفقراء والمستحقين (أجاب) نعم يجوز للرجل المؤمن بالله واليوم  
الآخر أن يصرف معلوم الأرض فيما جرت به العادة السابقة فان لم تكن عادة كان  
لمن الأرض تحت يده أن يصرف معلومها في وجوه الخير مقدما لأهم فالأهم كبناء بئر  
وعمارة مسجد وصرف للفقراء المسلمين ويقدم الأشد احتياجا على غيره والله يعلم  
المصلحة من الفساد وهو أعلم (سئل) في رجل أذن له متول على وقف في عمارة  
دكان من الوقف كان يسكنه فصرف عليه ستة عشر قرشا بذنه ثم مات المستأجر  
للدكان وخلف وريثة ثم نزلت الدكان منه فهل لهم الرجوع عليه بما غرمه الميت  
من المال المذكور (أجاب) هذا يسمى الآن في العرف خلو أو هو معمول به  
شرعا للحاجة الداعية إليه ولوجود الأذن المقتضي له وقد أفتى بذلك بعض  
المتأخرين فيجوز للورثة الرجوع على الناظر ويجب عليه أن يدفع لهم من مال  
الوقف والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل فلاح خرج من بلده لأخرى وله فيها  
شجر وأرض وضع أهل البلديدهم عليها في نظير ما يطعمونه لضييف ونحوه والحال  
أنه بضع ما على الأرض للتسكك عليهم فهل يجب عليهم رفع أيديهم عنه ما وان أكلوا  
شيئا غرموه (أجاب) يجب عليهم رفع أيديهم عن أرضه وشجره وعليهم غرم  
ما أكلوه منه ما فان امتنعوا من ذلك ألزمهم الحاكم أي أدت أحكامه فان امتنعوا  
عزروهم بما يليق بهم وما ذكروه من الضيافة لا يعمل به إجماع المسلمين لأن ذلك  
أكرام من أهل القرية لساكنهم وليس ذلك على الأرض والله أعلم (سئل) عن  
قرية من قرى بيت المقدس عمرها الله تعالى لزمها دية رجل نهب رجل من لزمته  
الدية وقد صار عليهم كغلا فباع ماله في القرية الكفلاء وسدوا ما عليه من الدية فهل  
البيع صحيح (أجاب) هذا البيع باطل لعدم تسلط الكفلاء على مال الغائب  
شرعا ويدفع ما عليه من معلوم الدية ويرجع له ماله والله أعلم (سئل) في أختين  
لهما قدر معلوم في الصرة الرومية تتقرر شرعي نزات أحدهما لأخرى وقررت  
معلومها بتقرير شرعي ثم نزلت هذه المرأة عن الحصة لمرأة أخرى وقررها حاكم  
الشرع وتصرفت في المعلوم نحو عشرين سنة فأنهسى رجل عن أحد الأختين وأخذ  
حصتها وكتب له براءة بذلك على حسب أنها فهل يعمل بالبراءة أو بتقرير القاضي

السابق على تاريخ القاضي (أجاب) لما نصب مولانا السلطان قاضيا عاما  
يتعاطى الاحكام كان كانه الساطن لانه نائبه والنائب كالاصيل فلما قررا القاضي  
المنزول لها صارت هي المستحقة للمعلوم وما انهاء الرجل للسلطان عن المعلوم وقرره  
فيه لم يصادف محال لان المعام له أهل على أن تقرير الخاص مقدم على العام  
كما صرحوا به والله أعلم (سئل) في مسجد قديم مهجور لا يصلي به أحد من  
الناس الا يوم العيد وله اراض فوضع رجل من المسلمين يده عليه وعمره وماتته  
وهيأة للصلاة فهل يجب على من تحت يده شيء من الوقف أن يدفعه للرجل المذكور  
(أجاب) لا ينبغي أنه يجب على كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم أنه الى  
الحساب صائر أن يسعي في عمارة المساجد ويظهر شعارها ويعل منارها قال تعالى  
انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وقال صلى الله عليه وسلم من عمر  
الله مسجدا ولو مفحص قطاة بنى الله له بيتا في الجنة فيجب على كل مسلم أن يدفع  
ماله للجماع عنده من معلوم الوقف الواجب له شرعا وعلى المسلمين جميعا عانة الرجل  
على العمارة وخلص الحق من أهله ليحصل لهم الثواب من الملك الوهاب واقامة  
شعائر المسجد بالصلاة والعبادة والله أعلم (سئل) في جماعة واضع أيديهم  
على بلدة يدعون أنها موقوفة عليهم من زمن قديم ومعهم على ذلك اثبات وجة  
ومعهم أيضا يريديات شريفة من الوزراء والحكام أن لا يتعارضهم في ذلك أحد  
بوجه من الوجوه فهل والحالة هذه يجوز لأحد من أهالي البلاد أو غيرهم أن يعارضهم  
في ذلك (أجاب) قال صلى الله عليه وسلم فيما روته السيدة عائشة بنت أبي بكر  
الاستدق رضى الله عنهم ما من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد وفي رواية من  
عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد وروى ابن ماجه عن أبي حنيفة من سن في الاسلام  
سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من بعدى من غير أن يتقص من أجورهم  
شيء ومن سن في الاسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها من بعدى من  
غير أن ينقص من أوزارهم شيء فمن أراد أن يحدث على أهل القرية ما ليس عليهم  
أو يأخذ منهم شيئا بغير حق فقد خالف الله ورسوله وعصى السلطان في أمره لان  
طاعته واجبة فيما أمر ونهى ما لم يخالف الشرع ودخل في عموم أهل البدع ورد  
أمره عليه وأصبح لناصره من الله تعالى ولا مدد من رسوله صلى الله عليه وسلم ولا  
طاعة لسلطانه فقد بدأ بالوبار والدمار والعار ثم المصير الى النار فقل جاء الحق  
وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أتهم  
بسرقة وضرب عليها ضربا مبرحا وضرب أيضا ليقتر عن غير فاتهم في حال الضرب

مطلب في مسجد قديم  
مهجور لا يصلي به أحد الخ

مطلب في جماعة واضع  
أيديهم على بلدة الخ

مطلب في رجل أتهم  
بسرقة وضرب عليها الخ

جماعة وغرمهم ما كمل السياسة فهل يلزم بما غرمه الجماعة المذكورة (أجاب)  
لا يلزم الرجل المتهم للجماعة المذكورة من شيء مما غرموه لانه لم يستول لهم على  
مال على أنه مكروه وقرار المكروه باطل لا يعمل به فلا يجوز للجماعة المتهمين أن  
يعارضوا الرجل بوجه لما علم والله أعلم (سئل) عن والد وعد ولد به بأن يدفع له  
قنطارا من الزبيب وذلك في عهدة قريب له أيضا فهل يلزم الوالد ذلك وهل يعمل  
بهذا الضمان (أجاب) ما صدر من الوالد من الوعد لا يعمل به بإجماع المسلمين  
وكل مخالف في ذلك خارج عن الدين القيم ولا يعمل أيضا بالضمان المترتب على  
ذلك فلا يلزم الوالد ولا الضامن شيء من ذلك والولد المتنازع والده في ذلك عاقل له  
مخالف لقول الله تعالى ووصينا الإنسان بوالديه حسنا أن أشكر لي ولو الذي وقال  
أيضا وإن جاهدك على أن تشركني ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا  
معروفا فتأمل هذه الآية فكل من أعان ولدا على والده أو قواه عليه فقد عصى الله  
تعالى وأصبح من الخاسرين والله أعلم (سئل) في أرض مستحكرة بيد رجل  
متصرف فيها بالوجه الشرعي بموجب حجة شرعية ثامة المضمون بخلة بيده دخلها  
آخر وسكن بها بغير إذن مستأجرها فنهاه فلم ينته فرفع أمره لحاكم الشرع وبذ عليه  
بالخروج منها فلم يخرج ولم يمثل ما أمر به فاذا ثبت عليه شرعا (أجاب) دخول  
الأرض بغير رضى مستحقها غصب لها ذنبه كبيرة والمخالفة بعدم الخروج ذنب  
أكبر ومخالفة حاكم الشرع أجل وأعظم فقد اجتمع في الداخل ثلاث عقوبات  
هي للعقوبة موجبات فاذا ثبت ذلك لحاكم الشرع عززه عليها بما يليق به لأن كل  
معصية لا حد فيها ولا كفارة يعزر عليها وعلى كل حال تجب أجرة الأرض أقصى  
الأجر لما علم والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما أرض شركة أحدهما  
اسمه على والاخر اسمه اسمعيل فزرعها على تينا وزيتونا من غير قسمة فدعا  
اسمعيل الى الشرع فأبى أن ينقاد وصمم على ذلك وعنده مزح شديد اذا دعي للشرع  
فيغضب ويقذف داعيه باللاواط وغيره من الالفاظ القبيحة ومع ذلك يزعم أنه تلميذ  
السيد أحمد الرفاعي وله شيخ معطيه العهد وجعله مغنيا الى الفقراء فهل يكون  
مرتدا بمخالفة الشرع الشريف وهل تبين زوجته منه وهل تحرم ذبيحته وهل يجب  
على شيخه زجره أو طرده ان عصاه وهل يجب على المسلمين زجره اذا سمعوه أو هم  
شركاؤه اذا لم ينهوه عن ذلك (أجاب) يجب على كل مؤمن يؤمن بالله واليوم  
الآخر ويدعي أنه من أمة محمد صلى الله عليه وسلم أن ينقاد للشرع الشريف  
ويعمل به وتجري عليه أحكامه قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى تحكموك

مطلب والد وعد ولد به بأن  
يدفع له قنطارا من الزبيب  
أن

مطلب أرض مستحكرة  
بيد رجل متصرف الخ

مطلب في رجلين بينهما  
أرض شركة الخ

فما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وقال تعالى  
 أحكم الجاهلية يبنون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون فن دعي إلى الشرع  
 وأني فلا يخلو حاله من أمور منها عدم الرضى بما حكم الله تعالى به ورسوله فلا خلاف  
 في كفره وردته وتبين منه زوجته ان كانت قبل الدخول بها أو بعده وقد انقضت  
 عدتها قبل توبته ورجوعه للإسلام وتحريم ذبيحة ومنها ان لا يكون الحامل له على  
 ذلك إلا نفسه والتكبر فهو عاص آثم يخشى عليه الكفر ومنها ان يجد في نفسه ميلا  
 لغير الشرع لحب الدنيا العله انه في الشرع مغلوب فهو كذلك عاص مرتكب كبيرة  
 لتقديمه غير الشرع عليه ومنها ان يكون راضيا بحكم الشرع منقادا له غير انه يدعي  
 لرجل يحكم بينهم فلا يرضى به اما الخصومة بينه وبين الرجل المذكور واما العله بميله  
 عن الحق او رشوته فهذا لا يضر الا متناع من الدعوى عنده واما قذف الرجل  
 المدعي فيترتب على الفاظه مقتضياتها من حدان كان قذفه صريحا أو تعزير  
 ان كان فيه اذية لخصمه واما الرجل الذي ينسب إلى شيخ من السادة الصوفية مثل  
 سيدي عبد القادر أو سيدي أحمد الرفاعي وغيرها فيجب عليه سلوك الادب مع الله  
 ورسوله ومع الخلق ويتحمل الاذى منهم ويصبر على الجفأ والجوع والسهر والعبادة  
 والصوم والمراقبة ويكون مع الناس بدمه ومع الله بقلبه وتوجهه ومراقبته والقيام  
 بواجبات الشرع ونوافله فان كان بهذه الصفة فهو فقير صادق وشيخه ان كان ارقى منه  
 ويحفظه عند الخطا ووقوع المخالفة ويمنعه بحاله وقلاله عن كل ما يغضب الله تعالى  
 فهو شيخ هاد حق وطريقه طريق صدق والافكل منهما كاذب مغتر على الطريق  
 مدنس لها هادم لها فهو عليها أضر من قطاع الطريق لانهم لم يدعوا سلوك طريق  
 العارفين الواصلين واما مثل هؤلاء واضراهم فلا كثر الله منهم في الارض ولا نهم  
 أضر على الناس من الاشقياء والفساق لتزينهم بزينة الصلاح وفعلهم فعل أهل  
 الضلال فضلووا وأضلووا وزلوا وما جلاوا ويجب على كل مؤمن يعرف الحق ان يأمرهم به  
 وينهاهم عن الباطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ربطه حاكم السياسة  
 على مال كان على أهل بلده ثم انه اجتمع أهل تلك البلد ووزعوا ذلك المال  
 عليهم ودفعوا منه شيئا وبقى منه شيء اختلفوا فيه وكل يمتنع من دفعه فهل يكون  
 لازما للجميع أو للربوط وحده (أجاب) من دفع شيئا من أهل البلد فهو متبرع به  
 لا رجوع له به واما هذا الباقي على الرجل لا يلزم أحد ان يدفع منه شيء والله تعالى  
 أعلم (سئل) عن سوال رفع للمرحوم العلامة الشيخ خير الدين الرملي فاجاب  
 عنه وهذا صورة السؤال والجواب

مطلب في رجل ربطه  
 حاكم السياسة على مال  
 كان على أهل بلده الخ



أما من بتقرير المسائل وامق \* ومن فهمه للضر من رام فائق  
 لأنت امام عالم متبحر \* وحيد فريد بالقرائد ناطق  
 وخير لدين الله تهدي لشرعه \* وأنت على أهل القضايل فائق  
 اذا قام برهان بتزويج قاصر \* لها من ايها وهو في الجحد عالق  
 على وجه بعد السؤال ونكره \* ولم يبدع ذرا حين صار التناطق  
 وقد حكم القاضي كذا نكاحها \* بغيتها والزوج بالحكم واثق  
 فهل بعد هذا الحكم لو أنها ادعت \* بلوغا قبيل الحكم للحكم سابق  
 وان أباهما ليس خصما وانها \* هي الخصم فيما يدعي ويشاقق  
 به ينتفي الحكم الذي قد جرى له \* فاوضح لنا عن دائما هو فارق  
 وسامح عبيدا عاجزا ومقصرا \* كثير الخطايا وهو في الذنب غارق  
 واني ابن عثمان الشهير بكاتب \* بشرع رسول جاء للكفر ما حق  
 عليه صلاة الله ثم سلامه \* مدى الدهر والايام ملاح باوق  
 كذا الال والحب الكرام وقابع \* ومن لهم في الخير والدين لاحق  
 فاجابه وجه الله تعالى بما صورته في فتاواه

نعم ينتفي الحكم الذي قد جرى له \* لان أباهما ليس خصما يشاقق  
 اذا ما احتمالات البلوغ تأكدت \* عليها ولاحت للبلوغ بوارق  
 ويقبل منها الدفع من بعد حكمه \* كذلك دفع الدفع والزيد لاحق  
 وهذا من الدفع الصحيح الذي حكوا \* على الاشبه المختار وهو الموافق  
 (أجاب) عن السؤال المذكور نانيا بقوله رحمه الله تعالى

لك الحمد يا من لا سيرة رازق \* ومن للنوى والحب لا ريب فائق  
 فنكاستمد العون في كل حادث \* واني بما املتته منك واثق  
 اذا كان سن البنت محتملا لها \* له تدعي وهو البلوغ الموافق  
 فقالت فكاحي غيرت وان اتى \* على صغرى من عاقديه التصادق  
 وما والدي خصم فكيف حضوره \* وما الخصم في الدعوى سوى يشاقق  
 تحباب لدهواها والقول قولها \* وتبطل دعوى المدهي وهو مارق

انتم هي فالمقصود من فيض جودكم ان تفضلوا بحله وشرحه وبينوا لنا مقصود المجيب  
 بعبارة سهلة يفهمها كل من يقف عليها فان الفقير بضاعته مزجاة ومراده اقتناص  
 الشرائد والنقاط الفرائد أثابكم الله تعالى الجنة (أجاب) أعلم زادك الله تعالى  
 توفيقا ان صورة هذه المسئلة التي بهان تكشف عنها الغطاء ويتضح مدركها ان رجلا

ادعى على آخر عندها كم انه زوجه ابنته فلانة القاصرة زواجاً صحيحاً فانه كراؤها  
 الزواج وهو معنى قوله في النظم وهو في المجد عالق فاقام الزوج بينة بعد الانكار ان  
 الاب المذكور زوج ابنته المذكورة الغائبة من فلان المدعى وهو معنى قوله اذا قام  
 برهان فحكم القاضي ب صحة نكاحها اعتماداً على البرهان المذكور وهو البينة وذلك  
 في غيبة البنت وحكمه أيضاً بناء على انها قاصرة الى الآن فوفق الزوج المدعى ب صحة  
 هذا النكاح اعتماداً على الحكم والبينة وان الزوجة قاصرة فالحكم على الاب صحيح  
 لانها لا تصح عليها الدعوى لان شرط صحة الدعوى ان يكون المدعى عليه كاملاً ثم  
 بعد تمام ذلك وانبراهم جاءت الزوجة المذكورة أوكيلها الى المحاكم قائلة للحاكم  
 ان حكمك غير صحيح لعدم صحة الدعوى لانها وقعت على والدي والحال اني بالغ وان  
 ولاية أبي عني ارتفعت وانما الدعوى واقامة الشهود على فقام الشهود على أبي  
 غير صحيحة لعدم صحة الدعوى عليه لانه ليس بمخضم لان شرطه لواقره بالمدعى به صح  
 اقراره ولو أني لا يصح منه ذلك ثم ان اماراة البلوغ فيها ظاهرة متأكدة وشواهداها  
 بارقة مشرقة فيقبل منها القاضي ذلك ويقول لها لا لوم على لان ما جرى من باب  
 فقه القضاء لان باب علم القضاء وظاهر ذلك انه يقبل منها ذلك وان لم تقم عليه بينة نعم  
 لو ادعت البلوغ في سن ممكن بالحيض قبلت لانه لا يعرف الا منها وأما لو ادعته  
 بالسن فقد يقال على قواعدها انها تكلف البينة ثم يقول لها القاضي حكمي على  
 ابيك تبين بطلانه لكونه غير خصم وأنت الخصم وهذا الزوج يدعى عليك انك  
 زوجته فتسكروهي ذلك فان أقام الزوج عليها البينة وان أباهاز وجهها بالولاية عليها  
 في حال صغرها فيقبل ويحكم بنكاحها ثانياً هذا هو الظاهر المتبادر من النظم  
 والمدرک وان كان الشيخ أحمد المصري الذي في نابلس فهم ان الحكم باطل  
 والنكاح أيضاً باطل من اصله أخذ ذلك من جواب الشيخ خير الدين الثاني فجاب  
 لدعواها بعد قولها غيرت ولكن هذا غير مراد لان المستأول عنه انما هو ارتفاع  
 الحكم ولا سيما قوله في الجواب الاول ويقبل منها الدفع من بعد حكمه أي انكار  
 النكاح من اصله فان أقام الزوج بينة فلها معارضتها وهذا معنى قوله ثانياً كذلك  
 دفع الدفع والزيد لاحق فان أقام بينة ثانية بعد بطلانها الاولى فلها دفعها وهذا  
 معنى قوله والزيد لاحق وهكذا ظهر من تقريره ان هذه المسئلة في هذه الحالة  
 تنقض فيها حكم الحاكم فتراجع من محلها وهذا ظاهر عند انكار الاب النكاح  
 تكافي السؤال وأما لواقربه وحكم الحاكم باقراره فهل لها دفع هذا الحكم والحالة ما ذكر  
 وظاهر الجواب الثاني ان لها ذلك أخذاً من قولها وان اتى على صغري من عاقديه

التصادق هذا كله اذا ادعى عليها في زمن يمكن فيه بلوغها والاصح الدعوى وحكم  
بصححة النكاح وهنا فروع تتفرع على هذه المسئلة منها اذا لم تدعى هذه المرأة هذه  
الدعوى بان لم تعلم بحكمها كما هو المشاهد من نساء العصر فهل يجب على من يعلم هذا  
الحكم ان يخبرها به من ايها او غيره لان الدعوى عليها ما صحت والنكاح في ظاهر  
الحال باطل الثاني ان مثل هذه الدعوى اذا وقعت عند القاضى فهل يجب السؤال  
عن حال البنت هل هي بالغ فتكون الدعوى عليها او غير بالغ فعلى وليها الثالث هل  
يجب على الشهود الشاهد بن على الاب السؤال عن الزوجة لتصح شهادتهم اذا  
لم تكن بالعا وترد ان كانت بالغ الرابع اذا كان الزوج هو الذى تزوجها بنفسه فامره  
ظاهر ان كانت دعواه صحيحة فهي زوجته في نفس الامر وان كانت كاذبة فليست  
بزوجة له ومحل صحة قول الحنفية رضى الله عنهم شاهدك الزوجك اذا كانت  
الدعوى صحيحة وهناك الدعوى على الاب غير صحيحة الخامس اذا ادعى الزوج ان  
المزوج لها منه وليه وقد اقام الشهود على الاب في حال احتمال البلوغ وتسلم الزوجة  
ويتفرع على هذا الحال الخامس فروع منها انه يجب على غير الزوج ان يعلم الزوج  
بذلك ويقول له ان دعواك على الاب غير صحيحة فلا يجوز لك قربان هذه المرأة ومنها  
انه اذا كان من اهل العلم يحرم عليه ان يدخل عليها بهذه الدعوى ومنها انه اذا لم  
ينضج الحال لها الا بعد دخول الزوج بها فاذا رفعت امرها للقاضى وقالت ان هذا  
الزوج انما اخذني بدعواه على ابى والحال انى كنت اذالك بالغة فتبين بطلان  
النكاح ولها مهر المثل عليه لكون وطئه شبهة ومنها اذا ماتت الزوجة ثم علم الحال  
فهل يرث الزوج منها ومنها اذا مات الزوج والزوجة تعلم ما ذكر فهل ترث منه ويحل  
لها اخذ الميراث فيما بينها وبين الله تعالى ومنها الوفات الزوج عنها قبل الدخول بها  
فهل يجب عليها العدة عدة الوفاة الفرع السادس اذا علم القاضى منها البلوغ مقتضاه  
انه لا يجوز له الحكم عليها لانه لا يجوز له الحكم بخلاف علمه السابع اذا علم الزوج  
ذلك وكان المزوج له الولي وكانت حال الدعوى بالغة فيحرم عليه النظر الى امها  
لكون عقده لم يثبت الثامن اذا كان لها اخت او من يحرم جمعها معها كعمتها وخالتها  
فهل له ان يعقد على من ذكر اذا لم يدخل بهذه لان نكاحها لم يثبت ولا عبرة بما وقع  
مع الاب التاسع فهل يحرم على ابى الزوج وابنه النظر اليها لكون ما وقع مع الاب  
لا عبرة به ولم يعلم الواقع ما هو العاشر اذا علم حكم هذه المسئلة رجل من المسلمين  
وكان الزوج دخل بها في هذه الحالة ان برقع الامر الى القاضى ويدعى على الزوج  
دعوى حسبة لكونه يدخل عليها بغير وجه شرعى الحاشى عشر ما حكم الاولاد

المنعقدة بينهم في هذه الحالة ولو معنا النظر كنا استغفرنا غير هذا والمرجو  
 من أهل الفضل والعلم بمذهب الامام الاعظم أبي حنيفة رضي الله عنه مراجعة هذه  
 المسائل من مظانها واما عند الامام الشافعي رضي الله عنه فالدعوى على الاب  
 صحيحة مع مولى بها ولو بعد بلوغها وهل للحنفي ان يقلد الشافعي في ذلك فاذا قلد  
 امتنع الحكم انتهى واعلم أيها الواقف على هذه القرو ع ان المراد منها تنبيه الطالب  
 على مدارك المسائل وتشعب القرو ع منها حتى يتوقف غاية التوقف في الجواب  
 ويعلم ما يترب عليه ويعلم ان جميع هذه القرو ع يعلم حكمها من مذهب الامام  
 الاعظم لان الفقهاء اجلهم الله تعالى لا تخفى عليهم الدقائق الخفية فكيف  
 بالواضحات الجليات واما من أهل المذهب السكشاف عنهم لانهم ادرى به منا  
 وأوسع اطلاعا فنوقف على فرع نص في المراد نرجو منه ان يكتبها بنده طبق  
 السؤال من غير زيادة ولا نقصان وله علينا المنه والفضل وليس المراد الا التسبرك  
 بمذهب الامام الاعظم نفعنا الله تعالى به وبمن حوى مذهبه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى من آخر بارودة ثمن معلوم ثم ظهرت مستحقة للغير  
 وشهد شاهدان عدلان انها للفلان المدعي بها ما خرجت عن ذمته ولا نعلم مزيلاتها  
 عن ذمته وذلك بحضور البائع لها ولم يكن ذلك على يدحا كم شرعي فهل يجب على  
 البائع لها رد الثمن على مالكة (أجاب) حيث شهد من تقبل شهادته على  
 البارودة انها ملك فلان لانعلم له مزيلاتين بطلان البيع الاول ويجب دفع الثمن  
 والله تعالى أعلم (سئل) فيما وقع سنة اثنين وثلاثين ومائة وألف من النداء  
 على تغيير المعاملة بانقص لورود الامر الشريف السلطاني فهل لمن له دين سابق  
 ان يأخذ بالحساب الاول أم بالحساب الجديد الذي نادى عليه حضرة السلطان  
 نصره الله تعالى (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى ان من له دين ان كان صحيحا  
 مثل الذهب والريال والزط فليس له الا عين ذلك الصاغ مثلا الذي له عشرة  
 ذهب أو عشرة ريال أو عشرة زط ليس له غيرها والذي له مثل عددي كمائة قرش  
 عددي فله ما يقابلها من الصحيح بان يحسب الريال بمائة فضة والزط بستمائة وأربعين  
 والكلب بأربعة وثمانين والطولي بمائة وسبعين وأما الفضة المقصورة فلا يجوز  
 التعامل بها لانها لا تدخل تحت ضابط اسلامي ولانها لم تنق على أصل بل يدخلها  
 النقص بالنقص الذي لم ينضبط والزيف والزغل والغش فلا يجب على من له دين  
 حينئذ قبولها وليس لحاكم الشرع الزامه على أخذها لعدم ضبطها بالوزن وغيره  
 فان قيل انها معاملة السلطان نصره الله تعالى كلالاها لم تنق على وضع واحد

مطلب فيما وقع سنة اثنين  
 وثلاثين ومائة وألف من  
 النداء الخ

كما تقدم والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل ادعى على أرض تحت بدجاعة  
يتصرفون فيها تصرف الملاك وتخاصم هو وهم ولم يجده شهودا وأقاموا هم شهودا  
على أن الأرض لهم ثم بعد مدة مات الشهود جميعا وحصل بين ورثتهم وبين الذين  
تحت أيديهم الأرض خصومة فذهب ورثة الشهود إلى الرجل المذكور وقالوا  
إنما كان مورثنا شهدوا لهؤلاء الجماعة لكونهم لهم حصّة في الأرض فهل يقبل قولهم  
ذلك ويقدر في شهادة مورثهم أم لا (أجاب) كلام الورثة لا يسرى على المدعى  
عليهم للعداوة ولا أنهم ليسوا شهودا حتى لو كانوا شهودا كان ذلك منهم رجوعا عن  
الشهادة فاذا وقع الحكم ثبتت الأرض لمن حكم لها ويغرم الشهود ما فوته وإذا علم  
ذلك فلا عبرة بقول الورثة ولا يقدر قولهم ذلك في شهادة مورثهم والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل بيده وظيفة فراشة وكناسة وشعالة مسجد قائم بها تلقاها  
بالفراغ عن رجل وقرره بها حاكم وتصرف فيها مدة فحوسنتين ثم انتهى رجل لمتولى  
الوقف فقرره فيها فهل يعمل بالتقرير الثاني (أجاب) حيث كان للحاكم التقرير  
وقرر الرجل صار مستحقا لها وحيث كان أهلها لا يجوز عزله والا فالوظيفة تكون  
باقية باسم الأول لأنه إنما نزل لمعين ونزل عنها بما نال فلا عوض لمعين فإن حصلت له  
حاصل غرضه والافهى باقية باسمه وهو ما صححه المناوى في تسهيل الأوقاف تبعا  
للسبكي التابع في ذلك للبلقيني وإن كان قد ناقش فيه بعد ذلك إذا معلول عليه  
كلام السبكي والبلقيني وفي ذلك دفع لمادة الفساد على أن كلامهما فيما إذا لم يقرر  
الثاني والحال أن الثاني قرر بمن له التقرير والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل  
مات وعليه نصف وظيفة تولية على وقف مسجد ونصف وظيفة مشيخة زاوية  
وسكنها بذراريه وبوابة مقام ولي الله تعالى الشيخ جراح فقرّر القاضى في الوظائف  
ولدى الميت شعبان وأحمد سوية ثم مات شعبان عن بنت فقرّر القاضى ما كان عليه  
لأخيه أحمد ثم مات أحمد عن ولد يدعى محمدا فقرّر القاضى في الوظائف المذكورة  
عن أبيه والأول أن ابنة شعبان تعارض المقرّر في الوظائف وتزعم المشاركة معه لكون  
أبيها شعبان كان شريكا لأخيه أحمد والد المقرّر فيما فهل الوظائف للمقرّر فيها  
وهو محمّد وتمنع البنت من المعارضة له (أجاب) ليس بمرتاب من عرف الحق  
والصواب أن أمر الوظائف موكول للسلطان نصره الديان ونوابه القائمين  
مقامه في هذا الشأن وكل شأن فلما قرّر القاضى أحمد فيما لشعبان من الوظائف  
استحقها أحمد بموجب التقرير فلما مات أحمد وقرّر القاضى ولده محمدا صار له الحق  
بموجب التقرير فظهر لك الصواب أن بنت شعبان ليس لها دخل في هذا الباب

مطلب رجل ادعى على  
أرض تحت بدجاعة الخ

مطلب في رجل بيده  
وظيفة فراشة الخ

مطلب عن رجل مات  
وعليه نصف وظيفة الخ

ولان أمر الوظائف من قبيل المناصب اتى حجت عنها النساء وان كن من  
اولى الالباب لان محاسن الشرع الشريف تأتى ان يكون لمن في ذلك حظ أو خطاب  
فافهم ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في ولد اتى به والده لمن يعلم الناس القرآن  
وقال له أقره هذا الولد القرآن ولك على خناتته مثل عادة الناس فاقرأه من قل اوحى  
الى خاتمة الانعام فاخرجه والده وعلمه المعلم فابى فهل يستحق عليه اجرة ما علمه له  
(أجاب) نعم يستحق عليه اجرة ثلاثة ارباع القرآن لانه وان علمه الانعام وهى من  
الربع الرابع لم يعلمه من قل اوحى الى آخر القرآن والله تعالى أعلم (سئل)  
في مديون عليه ديون لجماعة متعددة اثبت بعض هؤلاء الجماعة ديونهم بالوجه  
الشرعى والبعض منهم لم يثبت فاذا اثبت الباقيون ديونهم بالوجه الشرعى فهل يقدم  
السابق بالاثبات بوفاء دينه أو يتساوون في المحاصة لان ما بيده من النقود لا يفي  
بديونه (أجاب) لا يخفى ان المفلس هو الذى عليه دين ادى لازم حال زائد  
على ماله فاذا طلب هو والغرماء أو بعضهم ودينه كذلك الحجر حجر عليه في ماله  
ان استقل أو على وليه في مال موليه ان لم يستقل وجوباً فاذا اجر عليه فيقسم ماله  
على ارباب الديون بالمحاصة ولا فرق في ذلك بين من تقدم اثبات دينه ومن تأخر  
ومن سبق دينه على دين صاحبه أو تأخر أو تقارنا بان دفعه له مثلاً ما احتى لو قسم  
ماله بالمحاصة وظهر غريم آخر أو حدث دين سبق سببه الحجر كان استحق مبيع  
مفلس قبل حجره ونعمه المقبوض تالف شارك الغريم في الصورتين الغرماء بالمحاصة  
وقبل الحجر عليه كل من دفع له شئ من ماله ملكه سواء تقدم اثبات دينه أو تأخر  
أو قارن لان الغرماء حقهم قبل الحجر بدمته يخلصها من شاء وبعد الحجر تعلق حقهم  
بماله أيضاً وهذا هو فائدة الحجر فعلى كل حال دعوى تقدم الاثبات أو لزوم الدين  
ليس معتبراً شرعاً فلا يعمل بها حاكم الشرع ولا يصغى لها لانها خلاف الشرع  
القويم كما علم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تنازع مع آخر فقال له انا لى  
عندكم مهرة قبلها عملك باغراء الكلاب عليها وفي البلد جماعة اختيارية كبار  
يعرفون هذه الدعوى والمدعى عليهم يطلبون الشرع الشريف والمدعى يطلب  
دعائم العرب والفلاحين فهل يصغى لقول المدعى (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى  
لم يبعث نبي بعد محمد صلى الله عليه وسلم وجيع الشرائع قبله نسخت بشرعه  
صلى الله عليه وسلم فن كان يؤمن بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم فلا يطلب  
الاشعره القويم فن لم يعمل به فهو كافر ملعون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم  
وان كان ذمياً يهودياً أو نصرانياً ولم يرض بشرعنا نقض عهده وحل دمه لقوله تعالى

مطلب في ولد اتى به والده  
لمن يعلم الناس القرآن

مطلب في مديون عليه  
ديون لجماعة متعددة الخ

مطلب في رجل تنازع مع  
آخر فقال له انا لى  
عندكم مهرة الخ



ان احكم بينهم بما انزل الله وقوله تعالى احكم الجاهلية يخون ومن احسن من الله  
 حكما لقوم يوقنون وقال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر  
 بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما فهل يوجد في الدنيا اقم  
 واخسر والعن من رجل يدعي لشرع الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم  
 ولم يرض به ويرض بما شرعه ابليس اللعين واعوانه اولئك هم الخاسرون والله  
 تعالى الموفق (سئل) في رجل له اقارب وباع ما يخصه في قريته من ارض وشجر  
 وبيت وغير ذلك وعلى القرية لوازيم عرفية للضيف والحكام وغير ذلك فهل يكون  
 ذلك المغرم على اقاربه أم على الكل لمنافع الارض والشجر (أجاب) لا ريب ان  
 المغرم تابع للغنم فنعم عزم حتى لو شرط ان لا معرم على المشتري فسد البيع لان  
 كل بيع وشرط فاسد ولا سيما مثل هذا الشرط الذي فيه اسقاط حق لازم أو لازم  
 ما لا يلزم فليس على اقاربه مغرم أصلا لا شرعا ولا عرفا بل على المتولى على الارض  
 والشجر ان قلنا بصفة البيع والارجع المبيع لصاحبه وحسب على المشتري  
 ما اكاه من الارض والله تعالى أعلم (سئل) في خربة جارية في وقف نبي الله  
 ورسوله داود على نبينا وعليه وعلى ولده وسائر الانبياء صلوات الملك المعبود عليها  
 بجهة الميرى بموجب دفتر التحرير وفرمانات من طرف حضرة سدة السلاطين  
 في كل سنة ثلاثمائة وخمسون أخشاه كان كل متول على الوقف يدفع ذلك  
 لمن يقاطعه السلطان على تلك الساحة فجاء مقاطعجي وطلب من المتولى سنداته  
 على ذلك فابرزها ثم طلب منه سند ابالدفع الى المقاطعجية فلقى معه سند البعض  
 السنين وفي بعضها من المقاطعجية وهبنا له ما عليه نظير الداء منه لنا فطلب منه  
 معلوم ما لا سند له وما ذكر فيه وهبنا له ما لنا عليه والمتولى ليس له في التولية  
 الاقريب ستة اشهر والحال ان المتولين السابقين ما تواجلا فهل للمقاطع ان يطلب  
 ما زاد على مدة مقاطعته من غير اثبات وكالته عن كل مقاطعجي بخصوصه سابقا عليه  
 ويلزم المتولى دفعها له من مخلفات المتولين السابقين (أجاب) لا ريب ان هذه  
 المقاطعة الواقعة من الملوك واتباعهم الوزراء والباشاوات ايدهم جميعا الديان  
 واقعة في غالب الاقاليم والاقطار وذلك لان سعة نظر السلطان وكثرة مصالحه  
 وعمومه يقتضي ذلك وان كان فيه في بعض الاحوال مخالفة للقواعد ويستأنس  
 لما بما وقع من سيدنا عمر في سواد العراق من اجارته لاهله اجارة مؤبدة للصحة  
 العامة وجعل على كل جريب دراهم معلومة وعليه عمل الائمة بعده الى زمننا  
 هذا والمقاطعة الواقعة من جانب السلطان نصره الديان ومن اتباعه المعتمد عليهم

مطلب في رجل له اقارب  
 وباع ما يخصه في قريته الخ

مطلب في خربة جارية  
 في وقف نبي الله ورسوله  
 داود الخ

في ذلك المأذون لهم فيه صحيحة معمول بها شرعا لا يجوز لمن ولي الميرى الداخلة  
 في جنابه ان يطلب زائدا على ما هو المقر وض عليها ما يلزم على ذلك من نقض امور  
 كثيرة مثل هذه واصل عامة وخاصة والى يلزم عليه من نقض ما يرمه الملوك السالفة  
 من سعة نظرهم وجلالة مناصبهم وان امورهم لا تنقض كما هو الشائع الذائع هذا  
 مع اتحاد الناس بل مع اهل الزمة فكيف تنقض امورهم فيما يتعلق بالانبياء  
 الكرام والسادة الاعلام ولا سيما مع من سماه الله تعالى خليفه في الارض الذي  
 ينبغي للملوك المدعين الخلافة ان يحملوه ما هم ورثته ثم ان جانب السلطان  
 نصره الرحمن لا قاطع على الميرى الداخلة هذه الخربة في حسابه ليس له الا طلب  
 مدته المعلومة المقررة له بموجب صككه لذى بيده وأما ما قبل ذلك فليس له طلبه  
 لانه داخل في حساب المقاطع السابق فهو اما اخذته واما عفى عنه والامر في ذلك  
 واضح واما في ذمة المتولى الذي كان في زمامه فليس للسلطان ولا اتباعه  
 ولا للمقاطع الاخر ان يطلبه الا ان لا يدعو اياه لانه ليس وليا عن المقاطع  
 الذي كان اذ ذلك ولا هو وارث له وطلب تسكات سابقات على ماله ولا يه ليس مما  
 ينبغي ولا يصح له شرعا حتى لو فرض انه اظهر فرمانا آخر بسؤال والبحث لايه في له  
 لان السلطان ماله طلب الاعلى من قاطعه لا غير فاذا عجلت ذلك وكان المقاطع  
 الموجود الا ان المدعى على المتولى المذكور ليس له طلب الا ما يخصه من زمامه  
 ومدة وصايته عليه وليس له طلب اصلا لا على المتولى الموجود وهو ظاهر ولا على  
 من قبله من المتولية سواء مات أو كان حيا سواء مات مجهلا أو معلوما الحال ولا  
 يخفى ان مثل هذه الجزئية المتعلقة بهذا النبي الجليل لا ينبغي للسلطان ولا لاتباعه  
 التفصيل فيها والبحث علم الانها من الدنيا الدنيئة الحقيرة وعليله ان يكرم بها مثل هذا  
 النبي الكريم لان عناء الملوك بهمهم العلية وسيوفهم المحلية وعرواتهم السنية  
 وقهرهم للاعداء الدينية واقبالهم على طالب الدد من مثل الانبياء البررة المقيمة  
 والعلماء العاممين الساطرين لرب البرية فادسلكوا هذا الطريق فقد سلكوا  
 طريق التوفيق وادخلوا ذلك واكرموا الاعداء واهانوا الاولياء خيف عليهم  
 التزييق والله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل في تعارض البينتين)

(سئل) في بنت نذعي أنها اشترت من أمها ثمانية قسار ربط من بيت علوي  
 بخمسين قرشاً عديدة والورثة لأمها يدعون ان البيع وقع من أمها بالاكره فما  
 الحكم الشرعي في ذلك والبت المشتري تدعى أنها دفعت لأمها الخمسين قرشاً

فصل في تعارض البينات  
 مطلب في بنت نذعي أنها  
 اشترت من أمها الخ

ما الحال (أجاب) الوجه التامحي ان أقامت البنت يئنة أن أمها باعتهما الثمان  
 قراريط بالخسين قرشاً لزمها دفع الخسين الى الورثة الا ان أقامت يئنة أنها دفعتها  
 الى أمها وان أقام الورثة يئنة الا كراه قدمت وتبين بطلان البيع ورجعت  
 الثمان قراريط الى الورثة أو تقم البنت يئنة فلا يعمل بقولها المجرد والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل بيده بقرة بنت بقرته يدعيها انسان أنها سرقت منه فأخذها  
 قهراً ويريد أن يقيم يئنة أنها بنت بقرته فن المقدم من البيئتين (أجاب) تقدم يئنة  
 واضع اليد وان تأخر تاريخها أو كانت شاهداً ويميناً ويئنة الخارج شاهدين  
 أو لم يثبت سبب الملك من شراء أو غيره ترجيحاً لبيئته بيده هذا اذا أقامها بعد يئنة  
 الخارج ولو قبل تعديها ولا عبرة بنزوال الملك بالغصب حيث ثبتت يد الواضع والله  
 تعالى أعلم (سئل) عن رجل له كرم له طريق قديم من أرض الغير لا يعلم  
 حدوده بل تلقى ذلك عن أبيه عن جده فهل للمالك أن يئنه (أجاب) حيث لم يعلم  
 حدود الطريق فالمصدق الخصم في ذلك كما صرح به ابن حجر لان مروره  
 بالأرض مشعر بأن ذلك عن يد شرعية فلا تزال بمجرد الاحتمال والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل باع آخر ثوراً ثم ادعاه رجل ذمي بأنه من حاكمم أخذه منها  
 وألزمه بثمنه ومع البائع يئنة شرعية أنه ثوره ابن بقرته فما الحكم في ذلك (أجاب)  
 دعوى الذمي المذكور غير صحيحة لان يده على الثور ان ثبتت ليست يد شرعية  
 تسمع منها الدعوى فان فرض أنه ادعى دعوى صحيحة هو أو غيره وأقام البائع يئنة  
 أنه ثوره باق على ملكه الى عقد البيع من المشتري وأقام المدعي يئنة أيضاً سقطنا  
 فان صدق المشتري أحدهما فالثور له وله أن يحلف لكل منهما يميناً ويبقى تحت يده  
 بأن أقام الذمي يئنة فقط بعد الدعوى الصحيحة فالثور له ان لم يعارضه المشتري والا  
 أقام يئنة أيضاً قدمت على يئنة الذمي لانه واضع اليد وهي مرجحة اذا أقامها بعد يئنة  
 الذمي الخارج وان تأخر تاريخها أو كانت شاهداً ويميناً ويئنة الخارج شاهدين  
 أو لم تبين سبب الملك من مشتراً أو غيره ترجحت يئنته بيد مو الله أعلم (سئل)  
 عن رجل ذمي يدعي على آخر مثله أنه ضرب له بقرة فبيدها ويريد أن يقيم شاهداً أنه  
 ضربها في وقت كذا ومع المدعي عليه شاهدان يشهدان له أنه كان ذلك الوقت  
 في مكان بعيد عن محل ضربها لا يمكن الضرب فيه عادة فهل ترجح يئنته (أجاب)  
 ترجح يئنة المدعي عليه كما لا يخفى والله أعلم (سئل) في بيوت خربة بين ملكي  
 رجلين وصمن دار كذلك كل يدعي أن ذلك له ولا يئنة مع واحد منهما فما الحكم  
 شرعاً (أجاب) حيث لم يكن لواحد منهما يد فسميت البيوت والساحبة

مطلب في رجل بيده بقرة  
 بنت بقرته يدعيها انسان  
 الخ

مطلب عن رجل له كرم  
 له طريق قديم الخ

مطلب في رجل باع ثوراً  
 ثم ادعاه رجل ذمي الخ

مطلب عن رجل ذمي  
 يدعي على آخر مثله أنه  
 ضرب له بقرة الخ

مطلب في بيوت خربة بين  
 ملكي رجلين الخ

بينهما نصفين سواء حلقا أم نكلا ولن حاف أحدهما ونكل الآخر قضى له دون  
 الناكل كالأوامر بينة أو اختص بيد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تلقى حصّة  
 بدعن أبيه أرنا تصرف كل منهما في الحصّة تصرف الملاك مدّة تزيد على خمسين سنة  
 ثم إن ولد المشتري أي المتلقى للحصّة باعها الآخر وتصرف فيها المشتري كذلك  
 نحو سبع سنين ثم إن وارث البائع الأول يدعي أن هذه الحصّة لم تكن بيعا وإنما  
 كانت رهنا تحت يد من ذكر ويدعي أن معه بينة تشهد على إقرار البائع بعد البيع  
 أنها رهن فهل يعمل بهذه البينة (أجاب) حيث وجد التصرف المذكور بلا  
 معارض كان ذلك دليلا على الملك وهو أقوى دليل يدل على الملك فلا تقبل شهادة  
 الشهود بذلك الإقرار والواقع من البائع بعد البيع لأنه لا ملك له فيه ولا يصح إقراره  
 بالرهن بمال الغير لأنه لا ينقل لا آخر على أن إقراره بالرهن يقتضي الفساد والمشتري  
 يدعي الصحة والمدعي لها مقدم على مدعي الفساد كما صرح به أئمتنا في باب التخاصف  
 والحاصل أن المقر لو كان حيا وادعى هذه الدعوى لا تقبل منه لوجود التناقض  
 الواقع منه وهو التصرف المذكور والإقرار بالملك والبيع فكيف بالشهود  
 المتناقضين عنه لأن غاية شهادتهم إثبات الإقرار وهو لا يعمل به لو صدر منه حيا والله  
 تعالى أعلم (سئل) في غنم اختلط بعضها ببعض فولد فيها أنجستان وجدلا حدهما  
 ولدان ذكر وأنثى ولم يوجد إلا أخرى ولد فيها الحكم في ذلك (أجاب) قد وقع نظير  
 هذه في آدميتين لا مير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه فوزن اليمينين  
 فوجد لبن الذكرا أثقل فيمكن جريان ذلك ويحلف المدعي عليه فإن أقر بولد فذاك  
 والأفليس عليه إلا اليمين إن لم توجد بينة تشهد بذلك والله أعلم (سئل)  
 في امرأة مات زوجها وتدعي الزوجة أن لها عليه دينا وعنده عققات تدعي أنها  
 اشتريتها بما لها وتريد أخذه فما الحكم في ذلك (أجاب) الحكم الشرعي في ذلك  
 أنها تقيم على الدين بينة فإذا شهدت ثبت فإن لم توجد البينة فلها التحليف الورثة على  
 دينها والعققات إن أقامت عليها بينة فهي لها والأفلهما التحليف الورثة والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل مات عن ابنته وأولاد دعم عصبه أشقاء وفيهم رجل بعيد يدعي  
 أنه وقع بينهم اتفاق بأنه مهما جاءهم من الخسار يكرن بينهم شركة فهل يدخل معهم  
 في هذه الشركة (أجاب) نصف هذه التركة للابنت وأدامت كان لوارثها  
 والنصف الثاني لأولاد دعم العصبه القريبين ولا شيء فيه البعيد وإن وقع ألف  
 اتفاق وألف قاض باتفاق فلا دخل له فيه بوجه لأن هذا الاتفاق باطل ولأن الميراث  
 هدية من الله تعالى ومنحة بنص كتاب الله تعالى لا يستحقه غير الوارث والله تعالى

مطلب في رجل تلقى حصّة  
 بدعن أبيه أرنا الخ

مطلب في غنم اختلط بعضها  
 ببعض فولد فيها أنجستان الخ

مطلب في امرأة مات  
 زوجها وتدعي أن لها عليه  
 دين الخ

مطلب في رجل مات عن  
 ابنته وأولاد دعم عصبه  
 أشقاء الخ

مطلب في رجل يقال له  
نصر الله وله ولد

الح

مطلب في جماعة تحت  
يدهم أرض تلقوها عن  
آبائهم الح

مطلب في رجل سرق له  
أمتعة من جملتها ثوب الح

مطلب في امرأة ماتت عن  
ورثة ولها بذمة غائب الح

الحكم (سئل) في رجل يقال له نصر الله له ولد يقال له جاد أدهى أن خلفا بآبائه ميتا ولم  
يثبت ذلك ثم مات وله ولد وأولاد أخ يدعون ما ادعاه عنهم ونصر الله وخلف ما تآ  
ولما ماتوا أكثر من خمسين سنة فهل تسمع دعوى الولد وأولاد الأخ المذكورين  
المجررة أم لا والمالة هذه (أجاب) لا يصح لدعوى المدعين المذكورين من  
غير برهان شرعي على أن الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يسمعها القاضي المخصوص  
على منعه فيما تقاده من القضاء لأنه ليس بحاكم فيما زاد عليها على أن المدعي إذا كان  
حاضرا مشاهدا للتصرف هذه المدة لا تسمع دعواه لأن طول هذه المدة مع عدم  
الدعوى مشعر بعدم الحق شرها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تحت يدهم  
أرض تلقوها عن آبائهم وأجدادهم يتصرفون فيها تصرف الملاك في أملاكهم  
ومعهم شاهدان بل أكثر يشهدون لهم بذلك فظهر لهم منازع في الأرض يدعي  
أن معه شاهد يشهد له أنه حرث الأرض للمدعي من غير معرفة حدودها فمن الذي  
تقدم من المدعين بينته (أجاب) دعوى المدعي المذكور بشاهده الذي  
حرث الأرض له باطلة من أوجه الأول أن واضع اليد يرجح بوضع يده الثاني أن  
الشاهد ينرجح على الشاهد واليمين الثالث أن شهادة الرجل بحرث الأرض  
لا تقبل لاحتمال أن تكون عن اجارة أو اعارة الرابع أن الشهادة بلا تحديد الحدود  
الاربعة باطلة لأن شرط الشهادة أن تكون على طبق الدعوى وشرط الدعوى أن  
تكون مفصلة مبينا فيها الحدود والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرق له أمتعة  
من جملتها ثوب مناوي مخيط رأى على امرأة ثوب يشابه بعلامة في طرفه ويريدون  
أن يقيموا على ذلك شهودا وزوج المرأة التي رأى الثوب عليها معه بينة تشهد له  
أنه اشترى الثوب وفصله بحضورهم وإن العلامة موجودة فيه من قبل خياطته  
فهل تقدم بينة زوج المرأة التي رأى عليها الثوب (أجاب) لا يخفى أن بينة زوج  
المرأة مقدمة لا مور منها أنه واضع اليد وبينته مقدمة عند التعارض الثاني أن بينته  
معها زيادة علم وهي كون أن الثوب قطع بحضوره والشهود وخيط ومنها أن بينة المدعي  
تشهد بأن الثوب سرق مخيطا وبينة الزوج تشهد أن هذا الثوب نعلمه قبل القطع  
والخياطة والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة ولها بذمة غائب غيبة  
منقطعة دراهم معلومة كان استدناهمها قبل غيبته ورهن عندها رهناء وتريد  
الورثة الدعوى بالدين وإثباته على الغائب فهل للقاضي أن ينصب قضاة عنه  
ويثبت الورثة الدين في وجه القيم ويقبضه من مال الغائب وعن عقاره (أجاب)  
نعم للقاضي الحكم على الغائب بعد الإثبات الشرعي للدين ولله رهن ويجب أن يخلف

مطلب في رجل سرق له  
ثوب بخط الخ

مطلب في رجل يبيع ثوب  
مراه بخلاف الخ

مطلب في رجل يبيع ثوب  
يتصرف فيه الخ

مطلب فيما لو اختلف البائع  
مع المشتري الخ

الورثة ان الذي باع يضمن المدعي عليه وقاؤه وللقاضي نصب مسخر ينكر عن  
الغائب فتكون الحجة على انكار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرق له  
ثوب بخط فرأى ثوبا يشابهه بامارة فيه وواضع اليد يدعي انه فصل في يده ومع كل  
منه ما يئنه تشهد له بدعواه فمن تقدم بينته وهل تصح الشهادة مع غيبة الثوب أو لا بد  
من حضوره وهل يطلب من الشاهد معرفة امارات في الثوب بعينها أو وكيف  
الحال (أجاب) بيده الرجل المدعي انه فصل الثوب وخاطه وهي تعلم به مقدمة  
ولا تجوز الشهادة على النجاسة بل لا بد ان يحضر الثوب ويشهد الشاهد على عينه  
ولا يكلف لامارات لانه لا ينبغي اتعنت بالشاهد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
بيده ثوب شره عجمي الا من مدة نحو عشر سنين ومعه بيعة تشهد له بذلك واستصحاب  
ملكه الى الآن ادعى رجل انه ملكه وانه صاع من نحو اربع سنين وانه اشتراه  
قبل ضياعه بنحو شهر ومعه بيعة تشهد له بذلك فمن ترجح بينته منهما (أجاب) بيعة  
واضع اليد ترجح بامر من يوضع اليد والتاريخ السابق قال ابن حجر بعد قول المتن يرجح  
بالتاريخ السابق اما اذا كانت أي العين بيعة متقدمة التاريخ فتقدم قطعاً انتهى  
فهنا بيعة ذي اليد تقدم قطعاً الامر من السابقة بين انتهى والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يبيع ثوباً فخرس يتصرف فيه من نحو ستة سنين ويبلده رجل يشاهد تصرفه  
في الفرس هذه المدة وقد صاع للشاهد لثوب فخرس من نحو ثلاث سنين فادعى  
هذه الفرس المذكورة وانها هي التي ضاعت من نحو ثلاث سنين وانها في ملكه  
فقبل ضياعها نحو اثني عشر سنة ومعه واضع اليد بيعة تشهد له بوضع يده وان تصرف  
فيها المدة المذكورة فاذا اقام المدعي بيعة على دعواه في بيعة من تقدم (أجاب)  
حيث اقام المدعي الخارج بيعة بعد تمام دعواه فقام واضع اليد بيعة بعده لانها  
ترجح وان تأخر تاريخها او كانت شاهداً وبنوا بيعة لخارج شاء دين أو لم تبين  
السبب لانه من شراء أو غيره ترجح البيعة بيده هذا حاصل عبارة المنهج وشرحه  
فترجح بيعة واضع اليد بيده لان من ثبوت الادلة اذ لا تحتاج لشيء زائد لتحكم على كل  
من رآه بيده شيئاً انه له عملاً بيده والله تعالى أعلم (سئل) فيما لو اختلف  
البائع مع المشتري في المبيع فالمشتري يدعي ان البيع بات بموجب صل البيع  
والبائع يدعي الوفاء تفاهوا على ذلك فافهم ما تقدم بينته (أجاب) تقدم بيعة  
بيع البات لان معها زيادة علم وترجح بزيادة العلم وأيضاً مذهب الامام الاعظم  
للمشافي قدس سره ان بيع الوفاء باطل في غير الاختلاف وفي صحة البيع وفساده  
ومدعي البيع البات مقدم على مدعي الفساد على انه لا تنافي بين ادعاء بيع



مطلب في رجل سرق له  
دراهم فاتهم رجلا الخ

والفداء والبيع البات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرق له دراهم فاتهم  
رجلا فجاء برجلين شهدا له ان الذي سرق الدراهم فلان ثم جاء رجل أقروا وعترف  
انه هو الذي سرق الدراهم فهل يعمل بالشهادة ويلزم المتهم بالدراهم أو باقرار المقر  
ويتبين كذب الشهود (أجاب) لا ريب ان شهادة الشاهد العدل الموثوق به  
المستجمع للشروط المعبرة شرعا انما تنفذ ذلك الظن وانى بذلك في شهود هذا الزمان  
الذي صار فيه العدل مثل الكبريت الاحمر قل ان يوجد واقرار المقر اطاقنا اليقين  
فكيف يلغي اليقين ويتبع الظن فالمقر يتواخذ باقراره عملا بقول الله تعالى  
كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم وفسدت شهادة المرة على نفسه  
بالاقرار المقر هو المطالب بالحق ويتبين كذب الشاهدين والحاكم ترفع له هذه  
الدعوى من النظر ما يزيل به البلوى من زور الشاهدين المذكورين وله من الله  
خير المأوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر رجلا يدعي الاخذ  
انه اخذه على حصة من الرمح وأذن له المالك ان يؤجره وان يحمله بالمعروف ويقيم  
على ذلك بينة ومالكه انه دفعه له امانة محمله بيع حمله ولم يأذن له ان يحمله غير  
حمله وقد حمله في رجوعه ستمين رطلا من الملح فزلق الجمل وانكسر ويقيم المالك  
على مدعاه بينة فن تقدم بينته عند تعارض البنتين (أجاب) الرجل الاخذ  
للجمل على حصة تقدم بينته لان المالك يريد احباط عمله وأنه مجانا والاصل عدمه  
ولان بينته معها زيادة علم بعمل الحصة له ولان الاصل براءة ذمته من الغرم ولان  
بينته لا تنافي بينة المذعي ولا تعارضها لاحتمال انها صادقة بان يدفعه له أولا امانة  
ثم يحمل له حصة فلان منافاة فهذه أربعة أوجه ترجح بينة الاخذ للجمل والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل له ولدان أحدهما بالغ والاخر قاصر وزوجهما أبوهما  
ابنتين قاصرتين من أبيهما ووقع هذا العقد في قرية من قرى المسلمين بحضور  
جماعة كثيرين ثم ماتت البنتان قبل الدخول عليهما فطلب أبوهما مهرهما لتقرره  
بالموت من الزوجين وأبيهما فادعوا ان العقد الواقع باطل لعدم ملكهما وقت  
العقد لحال الصداق ولان الولد الكبير لم يأذن لوالده في الزواج أيضا ويريد  
أبوا البنتين ان يقيم بينة من الحاضرين للعقد انه ملكهما ما يفي بحال الصداق  
قبل العقد في مجلسه وبقية الحاضرين في المجلس يشهدون ان هذا التملك لم يحصل  
فهل تعارض البنتان وتنساقضان فلا يعمل بهما واذ قلتم بالتساقط وظاهر كون  
الزوجين لا يملكان عند العقد حال المهر يقيمن بطلان النكاح فلا يلزمهما شيء  
من المهر (أجاب) حيث كان الحاضرون المأفون التملك ضابطين للمجلس

مطلب في رجل دفع لآخر  
رجلا يدعي الاخذ انه  
أخذه على حصة من الرمح  
الخ

مطلب في رجل له ولدان  
احدهما بالغ والاخر قاصر  
زوجهما الخ

لم يفارقوه بحيث يقع التملك في غيبتهم وكانوا صاغين لجميع ما وقع فظنين حاذقين  
لا ينسبون للغفلة فتعارض البيستان فلا يعمل بهما فيرجع الحال للاولاد  
فان كانوا فقراء لا يملكون مال الصداق فعقد الاب على البكر بالاجبار والحال  
ما ذكر باطل قال ابن حجر ولو زاد بعض الحاضرين أي على بعض صفقة للمجلس  
قبل الان احتفت القرائن الظاهرة على ان البقية ضابطون له من اوله الى آخره  
وقالوا لم نسمعها مع الاصغاء الى جميع ما وقع وكان مثلهم لا ينسب للغفلة في ذلك  
حينئذ يقع التعارض كما هو ظاهر لان المحصور يعارض الاثبات الجزئي كما صرحوا به  
وان علم بطلان العقد وثبت ما ذكر فلا يطالب الاولاد والوالد بشئ لما علم والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل له على جماعة دين فافلسوا ولم يجدوا سدادا  
الايتام لم يباعوه له بالدين ثم مكثوا مدة نحو عشرين سنة فادعى بعضهم انه كان  
قاصرا فطلب منهم الرجل دينه ويتركه لهم فاقدروا عليه ثم وقع منهم بيع ثانيا  
بشهود تشهد بذلك ثم مات المشتري وترك اولادا والباثمون يدعون ان البيت رهن  
فهل بينة الشراء تقدم على يدة الرهن (أجاب) تقدم بينة البيع لان معها زيادة علم  
ولا تنافي بينة الرهن لو قامت لما علم ان بينة البيع تقدم والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل من أهل قرية صار عليه ضيم فرحل الى قرية أخرى ثم اعتدل حاله فرجع  
الى قريته وله فيها أراضى واشجار ومزارع وغير ذلك فوجد رجلا من أهل القرية  
قد وضع يده على حصة من أرضه ومعه يدة شرعية تشهد له بان الأرض من مزارعه  
ومزارع آبائه واجداده ومعه أيضا بينة أخرى تشهد بان أبا الواضع أقر واعترف  
بانها النوفل الخارج من البلد فهل اذا قامت بينة يجب رفع يده عنها ويطلب بربرها  
(أجاب) حيث حدد الرجل الأرض بمحدودها الاربع وشهدت بينة ان الأرض  
المذكورة المحدودة المعلومة من مزارعه ومزارع آبائه واجداده قضى له بالأرض  
المذكورة فان أقام واضع اليد بينة ان الأرض من مزارعه ومزارع آبائه واجداده  
رجحت بينة المدعى المذكور الذي كان طائحا لان ذلك اعتراف منه بغصبها واذا أقام  
كل من المتداعيين بينة رجحت بينة واضع اليد لان قال المدعى هو غصبها مني  
واقرار المدعى عليه صريح في غصبها وخروج الرجل من بلده لا يزيل يده عن  
أرضه لقول الصديق ولا ترفع يد الزارع عن الأرض فان خرجوا وعادوا فهي لهم  
وهم أحق بها وأولى وله ربعها مدة وضع يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
دفع لامرأته في صداقها أرضا واستغلتها نحو خمس عشرة سنة وللدافع أهل فازعوه  
في دفع الأرض فقال لهم على رؤس الاشهاد هي ملكي ودفعتموها ثم مات وله اقارب

مطلب في رجل له على  
جماعة دين فافلسوا الخ

مطلب في رجل من أهل  
قرية صار عليه ضيم فرحل  
الخ

مطلب في رجل دفع  
لامرأته في صداقها أرضا  
واستغلتها الخ

يدعون انه دفع شيئا لا يملكه ومن هي تحت يده معه يئنه انها ملك المدافع فهل تقدم  
 يئنه أو يئنه (أجاب) لا ريب ان يئنه واضع اليد تقدم على يئنه القريب  
 الخارج ومما يدل على بطلان دعواه ان ابن عمه لما قرأ انها ملكه وانه دفعها  
 في صداق زوجته لم يبطل دعواه وأيضا سكوت هذه المدة دليل على بطلان  
 دعواه على ان الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل غصب له بهيمة فوجدها في يد آخر فأقام عليه يئنه انها بهيمته التي غصبت  
 فأقام واضع اليد ان هذه ليست بهيمة المدعي التي غصبت لان بها علامة ليست  
 بهذه المدعاة فأقامه فقي ان هذا من تعارض البيتين فترجح يئنه واضع اليد فهل هو  
 صحيح أم لا (أجاب) هذا الاقتضاء من وجهين الاول ان هذا ليس من تعارض  
 البيتين لان شرطه الاتفاق في المدعي اثباتا ونفيًا وهذا ليس منه بل من تعارض  
 النفي الذي يدعيه واضع اليد والاثبات الذي يدعيه الخارج لانه يقول ان هذه دابتي  
 غصبت مني وواضع اليد يقول ليست دابتي والاثبات مقدم على النفي لما معه  
 من زيادة العلم فتقدم هنا يئنه الرجل المدعي للغصب الثاني سلمنا ان هذا من تعارض  
 البيتين في مثل هذه اذ وردت يئنه الخارج وعبرة ابن حجر وكذا قدمت  
 يئنه الخارج لو شهدت انها ملكه وانما أودعه أو آجره أو أعاره للداخل أو باعه  
 أو غصبه منه واطلقت يئنه الداخل انتهى فهنا غاية الامر ان المدعي يقول للمشتري  
 ان بائعك غصبني فتقدم يئنه الخارج هنا من وجهين من كون يئنه مثبتة وقائلة  
 ان بائع المشتري غصبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده حجارة بنت  
 حمارته ولدت في ملكه ومعه يئنه تشهد له بذلك ورجل يدعي انها حمارته وسرقت من  
 نحو ثلاثة سنين ومعه يئنه تشهد له بذلك فأى البيتين تقدم (أجاب) لا ريب  
 ان يئنه واضع اليد المدعي لتناج تقدم عند الامام الشافعي رضي الله عنه لوضع يده  
 وعند أبي حنيفة رضي الله عنه لدعواه التناج كمنص على ذلك متونا وشروحا والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى ان لايه عند فلان مقدار من زيت  
 فتعاسب معه على يد رجل فأقر له بقدر معلوم انه لايه في ذمته ثم تام شاهد اعلى ان  
 أبا المدعي ايسر له عند المدعي عليه حق فهل يعمل بشهادة الشاهد بالاقرار بعد  
 الموت أو بشهادة براءة الذمة (أجاب) يقدم الشاهد بالاقرار بعد الموت  
 لان معه زيادة علم ولا تعارضه شهادة الشاهد بالبراءة لاحتمال معاملة سابقة  
 تركها الخصم ثم شغلت ذمته بين آخر قربه بعد الموت نعم ان ادعى ان هذا الاقرار  
 لم يكن عن حقيقة فيه ان يلف المدعي ان هذا الدين لو ادى عندك ويحلف

مطلب في رجل غصب  
 له بهيمة فوجدها في يد آخر  
 الخ

مطلب في رجل تحت يده  
 حجارة بنت حمارته الخ

مطلب في رجل ادعى  
 ان لايه عند فلان مقدار  
 من اريت الخ

أيضا يميننا اخرى على صدق شاهده والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد ميت  
تلقوا زيتونا عن أبيهم كان واضع اليد عليه وتصرف أولاده من بعده برز جاعة  
هم أولاد أخ لصاحب الزيتون الأصلي يدعون ان عهدهم لم يبيع الزيتون فهل اذا أقام  
الأولاد الوارثون بينة ان أباهم اشترى بعمل بها (أجاب) حيث وجدت  
البينة الشرعية العادلة ان أباهم اشترى من عهدهم عمل بها على ان وضع اليد شعر  
بصحتها وصحة الدعوى فيبرهن عليها والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة  
اشترى ثورا واثنان منهم يقولان ان البيع وقع مؤجلا بأجل فاسد يريدان ابطال  
البيع والثالث يقول ان البيع وقع من غير أجل أصلا ومعه بينة تشهد له بذلك  
فأى البينتين تقدم (أجاب) حيث شهدت البينة بالبيع الخالي عن الأجل  
أصلا عمل بها على انه اذا لم يوجد بينة واختلاف البائع والمشتري في مثل هذه الصورة  
صدق مدعى الصحة لان الأصل في العقود الصحة الا اذا تحقق المبطل والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل واضع يده على دار تلقاها عن أبيه عن جده لا يعرف له منازع  
وظهر الا أن له منازع فيها يدعي ان له فيها حصة فهل يعمل بمجرد قوله من غير  
بينة أولا (أجاب) لا يعمل بقول المدعى المجرد عن البينة باجماع المسلمين لقوله  
صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى اناس دماء قوم وأموالهم  
ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر وعلى ان الدعوى بعد خمس  
عشرة سنة لا يسمعها القاضي بناء على ورود الامر السلطاني والله تعالى أعلم

### ﴿فصل في القائف﴾

(سئل) هل ورد في القائف شيء يعتد به وهل يعمل به في زمننا هذا وهل يوجد  
الا أن أحد عنده من الفراسة ما يعرف به النسب (أجاب) نعم ورد فيه الخبر  
الصحيح الذي رواه انما الفن الامام البخاري والامام مسلم لم عن عائشة رضي الله  
تعالى عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم مسرورا فقال الم تر ان  
مجزرا المدبجي دخل على فرأى اسامة وزيدا عليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما  
وقد بدت اقدامهما فقال ان هذه اقدام بعضنا من بعض انتهى وسبب ذلك  
ان المشركين كانوا طعنوا في صحة نسبهما ويعمل به في زمننا وغيره لان الفقهاء  
عولوا عليه عند اشتباه النسب وقد سمعنا في زمننا هذا ابل شاهدنا من له غاية  
المعرفة بذلك انها اني توجهت لمصر مع رجل يقال له سعد فأخبرني عن امرأة عندهم  
في البيوت وذلك ان غلاما سرق منها خروفا وهي تمرعي فسألتها هل اعننه فقالت  
تبعت امره فرأيت أمه تربانيه وأباه سويركيا ثم ظهر كذلك وحكي عن قاضي

مطلب في أولاد ميت تلقوا  
زيتونا الخ

مطلب في ثلاثة اشترى  
ثورا الخ

مطلب في رجل واضع يده  
على دار تلقاها الخ

### فصل في القائف

مطلب هل ورد في القائف  
شيء يعتد به الخ

العرب ان شيخا كبيرا تزوج بكرة صغيرة ثم جامعها ومات ثم اخذها بعده وقبل  
انقضاء العدة شاب ثم ولدت ولدانم وقع بين أهل الشيخ والشاب خلاف في الولد  
كل منهم يدعيه له فترافعا عند قاضيه فامر القاضي الولد المختلف فيه ان يذهب  
ويسرق من اخته من العرب خروفا فسرق ذلك الولد خروفا من بنت غير انها لم تره  
بجلاء البنت صاحبة فسالها القاضي وقال لها ما عرفت السارق فقالت لا فقال لها  
اما قصصت اثره فقالت نعم انه غلام أمه شابه وأباه شيخ فان فقضى قاضى العرب  
بالولد والحقة بالشيخ ونفاه عن الشاب والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(كتاب أمهات الاولاد)\*

(سئل) عن التسبب في الانقاء هل هو جائز ولا (أجاب) قال الرملي في باب  
أمهات الاولاد بعد كلام طويل الراجح تحريمه أى الانقاء بعد نفخ الروح  
مطلقا وجوازه قبله انتهى أى سواء كانت حرة أم أمة محترما أم غير محترم والذي  
في الاحاديث ان نفخ الروح يكون بعد تمام أربعة أشهر مائة وعشرين يوما والله  
تعالى أعلم

\*(باب ما يتعلق بالتصوف)\*

(سئل) في رجال من الصوفية يدعون انهم على قدم القوم وأحوالهم مخالفة  
لشريعة باطنا وظاهرا ومن أحوالهم الزميمة استحلال المحرمات لاسيما الخلوقة بالساء  
وشيخهم يدعى العصمة ومن تبعه ويصومون ايام العيدين وايام التشريق ولهم  
أوراد خارقة للشريعة اخترعوها من تلقاء أنفسهم ويخرج الشيخ المذکور بالعصبة  
على النساء مسفات الوجوه ويقبلن يديه واقدامه ويحتلن بهن من غير حضور وعزم  
ريأمرهن باجتناب ازواجهن خوفا من الحبل وهذه النساء المذکورات التي يحتلن  
هن من المترفات ويخرجن الى خلوته ويجلسن معه من غير اذن ازواجهن ويهدن  
ليه من الياحين والطيب ما لا يوصف ويجعلون لمن مسجد في مقبرة شيخهم الاول  
يطوفون بقبره فان أنكر عليهم أحد يقولون ذلك في الشريعة حرام وفي الحقيقة  
حلال فهل يجوز لما ان ندعهم على ما هم عليه من المنكر واستحلال المحرمات  
من ازواج النساء موافقونهم على ما هم عليه واذا استدلل عليهم أحد بحديث  
قولوا يكذب وأيضا اذا أحد جاءهم بالنقل يقولون يكذب مصنفه وتكذب  
نت فلماذا يترب عليهم (أجاب) اعلم وفق الله تعالى ان طريق التصوف  
ضيق معلوم عند أهل طبق الكتاب والسنة لا مخالفة لاهله في حكم من الاحكام  
لكن كثير من جملة الصوفية الذين هم باسم الضلالة والبدعة أحق ما ينزه

كتاب أمهات الاولاد

مطلب التسبب في القاء

الحمل هل هو جائز الخ

باب ما يتعلق بالتصوف

مطلب في رجال من الصوفية

يدعون انهم على قدم الخ

لانهم صم بكم حتى فهم لا يعقلون فعلم التصوف علم نفيس شريف احكم اساسه  
 وعلا في الخافقين واسه وعظم في المشارق والمغارب تراسه ولكن بعزته عند أهله  
 وعلوقه وفضلته قد ترجم عن اصوله ومبادئه وغوامض معارفه ومبانيه بعبارات  
 خفيات واشارات دقيقة فهو كعلم الكيمياء فأين المتقنون مع كثرة كتبه  
 ومتعاطيه وكمن زغلي وخسيس علمه كأمثلة وما ظفر بما يعنيه وهؤلاء المتصوفة  
 في هذا الزمن مثلهم من يتماطى الزيف والرغل فيقع في الباطل والزلل وهنا أصل  
 ضل عنه جميع متصوفة هذا الزمن فكل بهم الويار والوهن وهو اتقان ظاهر  
 الشريعة الذي عليه الفقهاء فهذا لا بد منه لكل صوفي وغيره ولا يخرج عنه  
 الا كل مبتدع وضال بل كافر لان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان يحكم  
 بالظاهر المناسب للعام والخاص والعرب والعجم والالسن والفصيح وأما الذي عليه  
 الصوفية من الدقة والغوامض والغوص على المعاني البديعة والاحوال الرفيعة  
 الناشئة عنها المجتهد والاجتهاد والقيام على قدم السداد والصوم والسهر واتعاب  
 النفس وقهر الشيطان وانقياد بما يرضى الرحمن وقد قال ابن رروي في قواعد  
 الصوفية للفقهاء ان يعترض على انصوفي كما ذكر وليس للصوفي ان يعترض على  
 الفقيه لان الذي هو عليه هو المطالب به العامة والخاصة ثم ظهر زقاده أرادوا  
 ان يقتفوا أولئك الاعلام فضلوا عن الطريق القويم وحادوا عن الصراط المستقيم  
 فركبوا متن عيا وخبطوا خبط عشوا فضلوا واضلوا فهل سمعت أو نقل اليك عن  
 اجل ممن يقتدي به في التصوف استغلال محرم أو استباحة محظورة انه ادعى  
 العصمة فأبوا الحسن انشاذي قدس سره يقول نسألك العصمة في الحركات  
 والسكنات والكلمات والارادات فهذا هو سبيل العصمة ولم يدعه ما ومع ذلك  
 اعترض عليه بان لا يكون الا للابناء فاجيب عنه بان سؤالها يعني عدم الوقوع  
 مع جوازها بمعنى امتناع الوقوع لانه لا يكون الا للابناء عليهم الصلاة والسلام  
 وأما صوم العيدين وایام التشريق فيدل على جهله ورجحه ذلك الى الكفر لورود  
 النهي في الصحيحين وغيرهما عن صوم العيدين لانه اعراض عن ضيافة الله تعالى  
 والنهي في صوم التشريق في خبر أبي داود باسناد صحيح فمن صام هذه الايام فهو اثم  
 مخطئ مخالف لما عليه اجماع المسلمين الذي هو حجة نقول لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا تجتمع أمتي على ضلالة ولا يصح الصوم المذكور عند الامام الشافعي رضي الله  
 عنه وان كان يصح عند أبي حنيفة رضي الله عنه لكنه ياتم عند الامام لم يامر  
 والا واد الخلفاء لا كتاب والسنة لا يجوز امتثالها ولا يجوز اخرج على النساء



بما ظهرت الوجوه لانه خلاف نص القرآن وما عليه الاجماع فمخالفة ان كان من  
 قصد وتحر فهو كافر وان كان يعلم الاثم ويرتكبه فقد ركب اثما كبيرا وتقبل اليه  
 والرجل من الاجنبيات للاجنبي حرام لان كل ما حرم نظره حرم مسسه واما الخلوة  
 بالنساء فان كن متعدات فيجوز مع الحجاب وان كانت واحدة فلا يجوز واما امره لمن  
 باجتناب الازواج فهو حرج كبير وخطر عظيم لما فيه من داعية النشوز المنهي  
 عنه في الكتاب العزيز وان نص على ذلك خوف الحمل فقد ارتكب همتانا  
 عظيما كيف والشارع امرنا بالتزوج لاجل كثرة النسل لمباهاة الامم يوم القيامة  
 ويؤدي ذلك لقطع النسل ومضاهات النصارى في التهرب المنهي عنه في شرعنا  
 المخالف للتناسل فلا شك ان القائل بذلك زنديق يريد ضعف الامة وادخال الضرر  
 على الاسلام والمسلمين فيجب زجره وتنكيهه وردعه عن ضلالته وبدعته واما هدية  
 الرياحين والطيب فلا بأس بها واما جعل المقبرة مسجدا فقد ورد في الشرع لعن  
 المتخذ لذلك قال صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم  
 مساجد فاذا منع ذلك في قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام فكيف بغيرهم  
 ولا سيما مثل هذا الضال المضل المخذول البائع لهواه نفسه الغافل عن  
 النصوص الشرعية والسنة المحمدية الخائض في اودية الضلال النازل مع الشيطان  
 في كل مقام واما قوله ذلك في الشريعة حرام وفي الحقيقة حلال هذا زور  
 وهتان وضلال وحرمان فيأبها المحروم الوهمان من قال بهذا الخسران وأي دليل  
 عليه من سنة أو قرآن أو كلام امام ممن يقتدى به في الاديان فلا حول ولا قوة  
 الا بالله العلي العظيم ولعمري ان هذه فرية ما فيها مرية فيجب سدها ومنعها وازالة  
 اساسها وقلها فلوسلت هذه المقالة لكان ذلك جوابا لكل مرتكب أي محذور  
 فاذا قيل له في ذلك يقول هذا جائز في الحقيقة فانه حسيب هذا القائل الخبيث  
 فانه يظهر الدين منه ويسلم أهل الاسلام من ضلاله وبدعته فيجب على كل مؤمن  
 بالله واليوم الآخر الانكار على هذا الشقي وزجره وردعه من بدعته وضلاله  
 بل انه يستغفر عن اقواله وافعاله فان ظهر فيها ما يقتضي الردة عاملناه معاملتها  
 او ما يقتضي التاديب ادبناه تاديبا لا نقابه وبامثاله زاجراله عن غييه ومحاله  
 وهؤلاء قوم لم يمارسوا الشرع القويم والدين المستقيم بل قلدوا آراهم فوقعوا  
 في خلل كبير فوجب لهم الوار والدمار وغضب الجبار ثم المصير الى النار والله  
 تعالى أعلم (سئل) في جماعة النساء هل ورد فيهن مدح عن الشارع  
 يمدحن به أو ورد فيهن ذم يذمن به وما حكمهن وما ورد عن الشارع في حقهن

مطلب في جماعة النساء  
 هل ورد فيهن مدح عن  
 الشارع

من ذم أو مدح (أجاب) لا ريب أن النساء شقائق الرجال وما ورد عن الشارع  
 أمر ونهي الأول الرجال والنساء فيه مشترك كون الأما كان مما اختص به الرجال  
 من أمر المناصب والجهاد وغير ذلك وما اختص به النساء من أمر الحيض والتفاس  
 والولادة ونحوها فن عمل ما لحا وصام وصلى وحج البيت وأمر بالمعروف ونهي  
 عن المنكر وأدى ما عليه من الزكاة فهو من أهل الجنة من رجل وامرأة ومن  
 أعرض عن ذلك كله فهو من أهل النار من رجل وامرأة نعم الرجال فضلوا على  
 النساء بأمر من كون الرجل له في الميراث مثلاً للمرأة ويلى المناصب وحكم المرأة  
 بيده قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض  
 وكفى النساء من امرأة توازن الوفا من الرجال كريمة بنت عمران وآسية امرأة فرعون  
 وخديجة وبنتها فاطمة وعائشة وصفية وسائر أزواج رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم والسيدة سارة ورابعة العدوية وغير ذلك وكفى من الرجال لا يعادله جميع  
 النساء ولا جميع الرجال كسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وإبراهيم  
 وموسى وعيسى ونوح وغيرهم روينافي صحيح البخاري عن أبي سعيد الخدري قال  
 قالت النساء للنبي صلى الله عليه وسلم غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا يوماً من نفسك  
 فوعدتهن يوماً لقيمن فيه فوعدتهن وأمرهن فكان فيمما قال لمن ما منكن امرأة تقدم  
 ثلاثة من ولدها إلا كانوا لها محاسباً من البار فقالت امرأة واثنين فقال واثنين  
 وفي رواية واحد فقال أو واحد وعن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال إلا أخبركم برجاكم في الجنة قلنا بلى يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم في الجنة والصديق في الجنة والرجل يزور أخاه في ناحية مصر لا يزوره إلا الله  
 في الجنة إلا أخبركم بنسائكم في الجنة قلنا بلى يا رسول الله قال كل ودود ولود إذا فقت  
 أو أوسى إليها أو غضب زوجها قالت هذه يدي في يدك لا أكحل بغمض حتى ترخي  
 ويؤيد هذا الحديث ما رويناه عن بعض ثقة أهل الروم وهو أنه وقع في أسلامبول  
 حريق قبل هذا الحريق وكان في القدس قاضياً قال له عمر أفندي كان سنة ١١٣٥  
 والحريق سنة ١١٣٤ فأخبرني جو خنداره أنه لما وقع الحريق هرع جميع  
 الناس حتى الوزير الأعظم فجاء إلى باب دار امرأة وأمرها ما لم تح طق النار عنهما  
 وعن غيرها فامتنعت وأغلقت عليهم بالترك فتر كودها فاحترق جميع محولها إلا  
 هتلم يحترق منه ولا قلامة ظفر فاعتقدها الوزير وأهل أسلامبول جميعاً فأرسل  
 لها الوزير كم من بغل محمل من الحبر فامتنعت فقالت لهم في الجواب أنا لو قبست ما لكم  
 حرقت مثلكم فرجعوا وأخبروا الوزير بذلك فقال لا بأس ولكن اذهبوا وأملوه

لنا الدعاء وما السبب في مصابرتها على النار فجاءوا اليها وسألوها فقالت لهم ان زوجي له  
 أربع سنين مسافر فما خرجت من بيتي بغير اذنه فكيف ربي يحرقني فالمرأة التي  
 تحفظ نفسها ودينها وزوجها فهي من أهل الجنة ولا تحرقها النار الدنيا ولا نار الآخرة  
 كهذه المرأة ويدل على ذلك ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدنيا متاع وليس من المتاع شيء أفضل من المرأة  
 الصالحة وعنه قال الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة وعنه أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال الدنيا متاع وخير متاعها المرأة تعين زوجها على الآخرة مسكين  
 مسكين رجل لا امرأة له مسكينة مسكينة امرأة لا زوج لها وعن أبي امامة رضي  
 الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله  
 خيرا من زوجة صالحة ان أمرها أطاعته وان نظر اليها أسرته وان أقسم عليها أبرته  
 وان غاب عنها نصحته في نفسها وماله رواه ابن ماجه عن علي بن يزيد عن القاسم عنه  
 وعن أبي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استوصوا  
 بالنساء خيرا فان المرأة خلقت من ضلع أعوج وان أعوج ما في الضلع أعلاه فان  
 ذهبت تقومه كسرتة وان تركته لم يزل أعوجا فاستوصوا بالنساء خيرا رواه  
 البخاري ومسلم وغيرهما وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خيركم  
 خيركم لاهله وأنا خيركم لاهلي رواه ابن ماجه والحاكم الا انه قال خيركم خيركم للنساء  
 وقال صحيح الاسناد وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اذا صلت المرأة خمسها وحصنت فرجها وأطاعت بعلها دخلت من أبواب  
 الجنة حيث شاءت رواه ابن حبان في صحيحه وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله  
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها  
 وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها ادخلي من أي أبواب الجنة شئت رواه  
 أحمد وابن ماجة ورواية أحمد ورواية الصحيح وقد ورد في ذمهن أحاديث كثيرة منها قوله  
 صلى الله عليه وسلم رأيت النساء أكثر أهل النار قالوا لماذا يا رسول الله فقال لانهن  
 يكفرن العشيرة يعني الزوج لو أنفقت على احداهن الدهر لم ير منك شيئا قالت  
 ما رأيت منك خيرا وقال علي كرم الله وجهه دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم أنا  
 وفاطمة رضي الله عنهما فوجدناه يبكي بكاء شديدا فقلنا له فداك أبي وأمي يا رسول  
 الله ما الذي أبكاك قال يا علي ليلة أسري بي الى السماء رأيت نساء من أمتي يعذبن  
 بأنواع العذاب فبكيت لما رأيت من شدة عذابهن رأيت امرأة معلقة من شعرها  
 يغلي دماغها ورأيت امرأة معلقة بلسانها والحجم يصب من حلقها ورأيت امرأة قد

شدد رجلاها الى ثديها ويدها الى ناصيتها ورأيت امرأة معلقة بثديها ورأيت امرأة  
 رأسها رأس خنزير وبدينها بدن حمار عليها ألف ألف نوع من العذاب ورأيت  
 امرأة على صورة الكلب والمار تدخل من فيها وتخرج من دبرها والملائكة يضربون  
 رأسها بمقامع من نار فقالت فاطمة الزهراء رضي الله عنها يا حبيبي وقرّة عيني ما كان  
 أعمال هؤلاء حتى وقع عليهم هذا العذاب فقال صلى الله عليه وسلم يا بنية أما  
 المعلقة بشعرها فانها كانت لا تستر وجهها من الرجال وأما المعلقة باسنانها فانها  
 كانت تؤذي زوجها وأما التي شدد رجلاها الى ثديها ويدها الى ناصيتها ودهسها  
 عليها الحيات والعقارب فانها كانت لا تغتسل من الجنابة والحيض وتستهزئ  
 بالصلاة وأما التي رأسها رأس خنزير وبدينها بدن حمار فانها كانت غمامة كذابة  
 وأما التي على صورة كلب والمار تدخل من فيها وتخرج من دبرها فانها كانت غمامة  
 حسادة يا بنية الويل لامرأة تعصى زوجها انتهى نقله ابن حجر في الزواجر وقال صلى  
 الله عليه وسلم أيما رجل صبر على سوء خلق امرأته أعطاه الله تعالى من الاجر مثل  
 ما أعطى أيوب عليه الصلاة والسلام على بلائه وأيما امرأة صبرت على سوء خلق  
 زوجها أعطاه الله تعالى مثل ما أعطى أسية امرأة فرعون بنت مزاحم والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل من العلماء من بلاد الأزرود أنه سب العلماء والاولياء  
 في غيبتهم ويكفرهم ويلعنهم ويتكلم عليهم بكلام قبيح ويغير أسماءهم بأسماء  
 القسيسين والرهبان وكلما ظهر له رجل متصوف يسبه ويسب شيخه وينكر كرامات  
 الاولياء في حياتهم وبعد مماتهم ويحرم دق الطبول الباز في ذكر الله تعالى ويحرم  
 قراءة الاوراد والدعاء للسلطان نصره العزيز الرحمن وثم بعض أناس من الذين  
 استولت عليهم الغفلات وتركوا الآخرة وراء ظهورهم وانهم مكوا في فسقهم  
 يحاسنونه ويعملون بقوله ويساعدونه على سب العلماء وأهل التصوف فإذا  
 يترتب عليهم بالوجه الشرعي وهل لولاة الامور زجرهم وتمريرهم وهل يجوز التوسل  
 بالانبياء والاولياء بعد مماتهم وهل كراماتهم ثابتة بالكتاب والسنة وهل نصريفهم  
 ينقطع بالموت وهل لذلك دليل من الكتاب والسنة (أجاب) الحمد لله الذي نور  
 قلوب أوليائه وطمس قلوب أعدائه فهم لا يبصرون أعلم زادك الله توفيقا ومحبة  
 لاولياء الله تعالى وبعد من أعداء الله تعالى ان هذا رجل مخذول مطرود من كرم  
 الله الى سخطه ومن أنواره الى الغفلة والوبار وفي الحديث الشريف اذا قال أحدكم  
 لصاحبه يا كافر فقد باء بها أحدهما ونحن نقطع بان الذين يكفرهم هم أهل الايمان  
 فظهران الثقات من حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون وكفاه خريا

مطلب في رجل من  
 العلماء من أزرود أنه  
 سب العلماء والاولياء الخ

ومقتنا وبعد من الله ورسوله معاداته لا لاختيار والابرار فهذا رجل أعصى الله قلبه  
 وبصره فأصبح في ضلاله يتردد وعن الله ورسوله يقباعد وعن فعل الخير يتقاعد  
 ولا عرف علما ودرسه ولا عرف الخير ولا مارسه وكفاه ذللا وغضبا أن يلاذه سلم الله  
 تعالى من النبوة والرسالة والولاية والكرامة فلا يحب على أعصى ينكر الشمس ولا  
 على مسلوب أن ينكر الله بل الحب من قوم وجدوا في بلاد الانبياء والاولياء  
 وهم له تابعون ويقولون فائولون وبمذهبه يقدسون فوالله انهم لا تحق بالابعاد منه  
 ولغضب الله لاحق بهم قبله وان كان هو المغوى لهم والموقع لهم كمثل الشيطان اذ  
 قال للانسان اكفر فلما كفر قال اني بريء منك واعلم ان هذا الخبيث لم يكن في الارض  
 اشد بدعة منه ولا ضلالا اشد من ضلاله واعلم ان الذي يجب علينا اعتقاده اثبات  
 كرامات الاولياء احياء وامواتا كما قال السعداء فتنازاني وغيره من اهل التحقيق  
 وقال تعالى الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون  
 لهم البشري في الحياة الدنيا باظهار كراماتهم احياء وامواتا وقع معاديتهم والحاق  
 العار والوبار وغضب الجبار لمن يؤذيهم وفي الاخرة بوضع الارجاس واعظام المشويات  
 وان كل معاد للاولياء والعلماء حقيق بالطرده والابعاد من رحمة الله تعالى ويستحق  
 التعزير الشديد ان لم يكن في افعاله واعتقاده ما يوجب الكفر والاعمالناه معاملة  
 المرتد وهذا الرجل واتباعه لا تظن انهم من اهل البدع بل من اهل الكفر والضلال  
 فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ففي الحديث الصحيح يأتي اقوام حدثاء الاسنان  
 سفهاء الاحلام يقولون من قول خير البرية يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية  
 لا يجباوز ايمانهم حناجرهم فقتلوهم فان في قتلهم اجر لمن قتلهم يوم اقيامة فوالله  
 الذي لا اله الا هو لا نعلم خلا لا يدخل في ملك العثملي اشد بدعة من هذا الرجل نسأل  
 الله تعالى أن يؤيد هذه الدولة لعلية بازالة هذا المنكر والا فهذا موجب لحمل كبير  
 وخرق لا ينسد الى يوم اقيامة فاذا فرض بلاد العرب لكبيرة كمصر والشام والعراق  
 سمعوا قوله أدى ذلك الى خروجهم وبروزهم والله الموفق والمهدي وهنا كلام طويل  
 وقال السعداء ساعد الله وقال الاستاذ نكفر من كفرنا فهذا الضال المخذى بكفر أهل  
 الاسلام فهو الكافر حقا وصدقا ومما بلغنا عنه قبحه الله تعالى انه يضلل أهل مصر  
 وهي خزنة العلم وجمع العلماء ويضلل أهل الشام وهم سوط الله في أرضه ينتقم الله  
 بهم من يشأ من عباده ولا يموت منافقهم الا هما وغما وغيطا وخرقا كما نطق بذلك  
 الحديث الشريف ويضلل أهل القدس وهي مغوة الله من بلادهم ويضلل أهل  
 مكة زادها الله شرفا على شرف ويضلل أهل المدينة زادها الله نورا على نور وهذه



البلاد هي خير البلاد وأهلها خير العباد وهم أهل الإيمان والاسلام واعلم وفقك الله  
 تعالى أنه تعالى منذ خلق الخلق بعث فيهم رسلا مبشرين ومنذرين هادين مهدين  
 دالين على الله تعالى لم يكو قوا الا من أهل العرب فتأمل من ومن ابراهيم ومن بعده  
 من الانبياء الى خاتم الرسل كلهم من أرضنا هذه ثم جاءت الاولياء والعلماء على أثرهم  
 ومدد هم ساروا سيرا سويا والفرق بينهم بالاستقلال في الانبياء عليهم الصلاة  
 والسلام والاتباع في غيرهم وهؤلاء هم أهل الله وأهل الدين اما يخرجون الدين  
 أو يجدونه ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وما سمعنا ولا نقل اليانا رجلا من أزرار  
 جد للناس دينهم حتى نقول ان هذا الزنديق يريد أن يضاهي ذلك الصديق واعلم  
 وفقك الله تعالى ان هذا الشقي ضال من وجوه لا تحصى منها ان هذه الامور التي  
 يقولها كلها براه وعقله ويعارض الناس ولا يسأل الرجل عن مذهبه فان هذه  
 الاباطيل التي يقولها ليست ثابتة عن أبي حنيفة امام الائمة حتى يكون لكلامه  
 وجه ولا للشافعي كذلك ولا للمالك كذلك ولا للحنبلي كذلك بل هي محض زور  
 وبهتان ليس لها سند الا الشيطان وليست هي من عقائد أهل الإيمان لان اعتقاد  
 أهل السنة والجماعة أمران أحدهما الفروع وهو ما عليه الائمة الاربعة وهو مخالف  
 لهم ونصوصهم ناطقة بتكذيبه الامر الثاني العقائد والناس فيه على عقيدتين أحدهما  
 ما عليه امام أهل السنة والجماعة وهو أبو الحسن الاشعري رضي الله عنه وهو معتقد  
 الشافعية والمالكية والثانية ما عليه أبو منصور الماتريدي وهو ما عليه السادة  
 الحنفية والحنابلة فزاد الله تعالى هذا الشقي مقتا وسخطا من الذي يقول من هذين  
 الامامين بهذه العقائد التي يقولها فهذه كتبهم بين أيدينا ومن الذي يقول من الائمة  
 الاربعة بهذه الفروع التي يبدونها والمنصوص عليه في كتبنا ان طبل البازجائر عندنا  
 ولا يحرم من الطبول الا الكوبة وهو طبل واسع الرأسين ضيق الوسط أو واسع  
 الرأس فقط والا وراود المتداول بين الناس التي ليس فيها ما يخالف الكتاب والسنة  
 مثل حزب الامام الشاذلي قدس سره العزيز وحزب النووي وحزب عبد القادر  
 وأحزاب سيدي محي الدين فكلها جائزة بل مندوبة لانها توسلات لرب العالمين  
 وأدعية وآيات لا يمنعها الا كل عتل جواظ لا يؤمن بيوم الحساب جاهل بالسنة  
 ومواقعها ففي حديث ابن مسعود قل كلما أصبحت واذا أمسيت باسم الله على ديني  
 ونفسي وأهلي وولدي ومالي وعن أبي طارق الاشجعي قل اللهم اغفر لي وارحمني  
 وارزقني فان هؤلاء تجمع لك دنياك وآخرتك وفي حديث رواه أحمد والشيخان  
 والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عمرو عن أبي بكر الصديق قل اللهم اني ظلمت



نفسي كثيرا فانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انت انت  
 الغفور الرحيم وفي حديث رواه أحمد ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه عن  
 سفيان بن عبد الله الثقفي قل آمنت بالله ثم استقم ففي هذه الاحاديث تصريح  
 بالايراد وتعليمها ولم ينزل السلف والخلف على ذلك وقد اجتمعت الائمة على ذلك  
 والاجماع أقوى الحجج وقال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع امة على ضلالة فهذا الشقي  
 يضل الامة وهو الضال المخذول لا ذاق السنة طعما ولا عرف لها لذة ولا أخذ العلم  
 عن قوم منورين ولا أشياخ موقرين وانما هم في غفلات وظلمات فهم لا يبصرون  
 ولا يعقلون وانما الحاصل لهم على ذلك طمس البصروعي البصيرة والبغض والحسد  
 والمعاداة لاهل العلم والاسلام ولا يخفى ان الدعاء عندنا اهل السنة والجماعة  
 مطلوب محبوب للعامة فكيف لا يدعى للسلطان وهو امير المؤمنين أعز الله شأنه  
 ورفع سلطانه وأعز أعوانه الى يوم الدين وأظن ان هذا الرجل أعجى حسودا ولولا  
 السلطان فانه منصور ومؤيد على جميع ملوك الارض فقالت الجحيم ما نظن ان هذا  
 الامر حاصل له الا بالدعاء وخدمة الانبياء الكرام فأرسلوا هذا المخذول حتى تقع  
 الناس في الانبياء ولا يدعوا للسلطان نصره العزيز الرحمن فيكون ذلك تأييدا لهم  
 ونعوذ بالله من الضلال وقد وقع انه لما جاءت الافكشارية للقدس الشريف كان  
 معهم رجل منور قال لي يا شيخ لي نحو خمس عشرة سنة عندي اشكال وهو اننا  
 نتوجه للسفر ونحن قليلون ويقاومنا سبعة ملوك من النصاري فكيف يكون لنا  
 طاقة بهم فلما جئنا بلادكم ورأيناكم ندعون للسلطان بهذه الادعية قلنا ان هذه  
 الادعية تنصر فالدعاء للسلطان ربما كان واجبا وكل من اتبع هذا الضال فهو  
 مثله ليس هو من اهل السنة والجماعة وانما هو من اهل البدع وعلى ولاية الامور  
 أيد الله بهم الدين الذي هو احد الكليات الخمس التي أجمع على حفظها كل ملّة  
 وهي الدين والنفس والمال والعرض والعقل ولهذا شرع لهذه حدود وزواجر وجوابر  
 واعلم ان لحوم اهل العلم مسمومة فكل معاد لهم هالك في الدنيا والاخرة فلا دين له  
 لانه لم يعتقد العلماء حتى يأخذ عنهم دينه ولا يرجي له نجاة لان العلماء أعداؤه فلا  
 يشفعون له والتوسل بالانبياء والاولياء جائز عقلا ونقلا اذ هم الواسطة بين العبد  
 وربّه فهذارب السموات والارض ينسادي السموات والارض والجبال واليهود  
 والناس والمؤمنين فكيف نحن لا ننسادي الانبياء والاولياء وتتوسل بهم فالقاتل  
 بعدم ذلك جاهل آثم ما درس الكتاب ولا دراه ولا عرف النص ولا معناه والذي  
 يجب علينا اعتقاده ان الانبياء عليهم الصلوة والسلام احياء في قبورهم يرزقون

ويصومون ويصلون ويحججون وينكحون ولا ينكحون ذلك الامن ابتلى بالحرمان  
واستخوذ عليه الشيطان فكذلك من العلماء الاعلام ائمة الاسلام كافي الشفا  
للقاضي عياض وشروحه المواهب اللدنية والسير النبوية والخصائص وغيرها ذلك  
ولهذا الرجل اقاويل كلها باطلة مخالفة للكتاب والسنة واجماع الامة بل  
ولكلام اهل المعاني والبيان ولنصوص الفقهاء والمحدثين والائمة المعبرين حتى انه  
يخالف في اللغة وعلومها وهو يحكي ابيكم وهل سمعتم ان الدين جاءنا من ازدون او قرآن  
او غيرهما فاذا كان يضل اهل العرب الذين نقلوا الدين ودقونه فمن اين جاء له هو  
الدين هل يخطئ بلاد العرب سيد الرسل وعلمه الدين وترك العرب فهذه بلاد  
الاسلام مصر والشام والحجاز والعراق والروم والهند والازبك والداغستان  
والاكراد والاعراب والغرب والشرق فامنهم احد معتقد هذه الامور التي يقولها  
بل حتى الرفض والمعتزلة والكرامية والشيعة بل حتى اليهود والنصارى فانهم  
يعظمون ابراهيم وموسى عليهما الصلاة والسلام وهو يريد هدم اما كنهم هدمه  
الله تعالى وقبحه اما علم ان مسجد ابراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام كان  
موجودا في زمنه صلى الله عليه وسلم ومريم ليله الاسرى وصلى فيه وامره جبريل  
بالنزل فنزل وهو صلى الله عليه وسلم لا يقر على منكر وكيف يكون منكر او سليمان  
ابن داود عليهما الصلاة والسلام هو الباقي له ومر عليه قرون من الصحابة والعلماء  
والاولياء والأتقياء والصلحاء فاسمع من احد منهم الانكار والاعتراض فهل يسوغ  
لهذا التكلم بذلك القبيح بل سمعنا عنه لما قدم له بعض الصالحين زيبيا من مدينة  
السيد الخليل وقال له كل من بركة الخليل فقال له لا تقل ذلك فان الخليل لا بركة له  
لا تقطعها بالموت وقد قال تعالى وباركنا عليه وعلى اسحاق وقال صلى الله عليه  
وسلم كما باركت على ابراهيم حتى لو وضعنا الحجار في هذه الديار بالبركة لا خرج قال  
تعالى الذي باركنا حوله وقال تعالى الى الارض التي باركنا فيها للعالمين وقال تعالى  
وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها وقال تعالى ولسليمان الريح تجري بامره  
الى الارض التي باركنا فيها وبذلك تعلم انه جاهل ابيكم لا يسمع ولا يبصر ولا يعلم ولا  
يدري ولا يعقل واتما قصده لا غراب بما هو باطل في كل باب ولكن حسبنا الله  
ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثم الحق ان كرامات الاولياء  
وتصرفهم ثابت لا ينقطع بعد الموت ولا قبله لا مور منها ما نقل من كراماتهم حتى بلغ  
التواتر المعنوي الذي لا يسع لاحد من الناس انكاره وذلك ان العلماء من اهل  
الاصول جعل التواتر المفيد للعلم قسامين احدهما تواتر لفظي والثاني تواتر معنوي

والأول مثل ما بلغنا عن القرون السابقة والامم والملوك الغانية والمدن الغانية  
والثاني مثل أن يقال حاتم الطائي أعطى زيدا قرضا ويقول آخر أعطى عمرا جبلا  
ويقول آخر أعطى ذهبا ويقول آخر أعطى فضة فيفيد ذلك أن حاتم كرم وذل  
تواتر معنوي لا فادته العلم وكرامات الأولياء وتصرفهم ولو بعد الموت من الثاني وبلغني  
أنه أنكرها واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم إذا مات ابن آدم  
انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له فظنا منه ان  
الكرامة من فعل العبد وما فهم الا يحصى الا بكم ان الكرامة ليست من عمل العبد بل  
هي محض اكرام الله تعالى لعبده كما أنه عظم ربه بالعبادة حفظه كما أنه حفظ ربه  
بالقيام بأوامره واجتناب نواهيه وكما أخطأ هنا بالاستدلال أخطأ أيضا باستدلاله  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
لا يزار روههم لا يزارون لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد  
ووجه خطئه ان هذا استثناء مفرغ وقد صرح النحاة وأهل المعاني ان المستثنى منه  
هنا مقدم موافق للمذكور في جنسه وصفته فالمعنى لا تشد الرحال لمسجد من  
مساجد الدنيا الا لثلاثة مساجد فغير هذه المساجد من مساجد الدنيا لا تشد له  
رجال ففهم الا يحصى الا بكم العوام فلزمه أن يلتزم هدم الدين ورفع معالم الصديقين  
فاذا لا حج ولا جهاد ولا غزو ولا تجارة ولا يزار نبي ولا ولي ولا يطلب العلم بشد الرحال  
فتأمل بانصاف رحمة الله تعالى الثاني من الادلة ما تقدم من الآية لقوله تعالى  
لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة لو لم يكن المراد من البشرى أمر زائد على  
غيرهم لم يكن لذكرها فائدة وتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولا فائدة الاثبات  
الكرامة والتصريف لهم وقد نطق الكتاب بذلك في قصة مريم على القول بانها  
ولية لآبية على الصحيح وصاحب سليمان عليه الصلاة والسلام وقول عمر ياسارية  
الجبل تحذيرا من ورائه وأيضا من السنة ما نقله الحافظ عبد العظيم المقتدر في كتاب  
الترغيب والترهيب حيث قال عن ابن عباس ضرب بعض الصحابة خباءه على قبر  
ولا يحسب انه قبر انسان فاذا انسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها فأتى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال يا رسول الله ضربت خبائي على قبري وأنا لا احسب انه قبر فاذا هو قبر  
انسان قرأ سورة الملك حتى ختمها فقال صلى الله عليه وسلم هي المانعة هي المنجية  
من عذاب القبر رواه الترمذي قال شارحه الفاضل الغيومى وهذا دليل على وقوع  
الكرامة بعد الموت لتقريره صلى الله عليه وسلم وأخرج أحمد وابن أبي الدنيا  
والطبراني في الاوسط عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان

لميت يعرف من نفسه ويحمله ومن يكفنه ومن يدليه في جفنته واذا طالعت كتاب  
 السيوطي شرح المسود في أصول الدين والقبور وجدت أشياء كثيرة يفتني  
 عنها الحصر واعلم أي المؤمن الموحدنا قد رويها الحديث المتواتر القاطع بصحة  
 عند أهل الحق والباطل الشائع في جميع الكتب المعتبرة عند أهل الاسلام ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افترقت اليهود على احدى وسبعين فرقة وستبقى  
 النصراني على اثنين وسبعين فرقة وستفترق أمي على ثلاث وسبعين فرقة قالوا  
 يا رسول الله أين نكون قال مع الجمهور لله الحمد الغرب على سعتها وقوة أهلها كلها  
 أهل سنة وجاعة الاقربة صغيرة يقال لها جربا وجميع اقليم مصر والبربر والتكروور  
 والزبلع والحبشة كلها أهل سنة وجاعة وأهل الهند وجاوى واشته وقشمر  
 والاكن والداغستان أهل سنة وجاعة ومن مكة المشرفة الى جينين أهل سنة  
 وجاعة الداخل في ذلك القدس الشريف والخليل وغزة والرملة ونابلس وجميع  
 أهل البادية والشام أهل سنة وجاعة الاحارة بها وغالب قراها أهل سنة وجاعة  
 وكذلك حلب والعراق وبغداد والبصرة والكوفة أهل سنة وجاعة الاحارة ببغداد  
 والابعض عربها وبعض أهل مكة والمدينة وعربها قراها أهل سنة وجاعة  
 الا فيها فرقة زيدية وليس لها في الفروع كبير خلاف وفي الاصول على اصولنا  
 وأهل اليمن أهل سنة وجاعة الا فيها فرقة شيعة وليس لها كبير خلاف الا أنهم  
 يبالغون و محبة أهل البيت وبلاد العجم أهل سنة وجاعة الاموال في الشاه  
 وكان فاسد العقيدة فتنه بعض الجند على اعتقاده وجميع قراها ومدينها  
 شافعية أهل سنة وجاعة وبلاد الروم كلها أهل سنة وجاعة الا انه حدث  
 فيها في هذا الزمان فرقان زادليه وحزابه وكل هذه الفرق محقة ومبطلها يعظم  
 الانبياء والاولياء وأموالنا الا المعتزلة فان منهم من أنكركرامات الاولياء  
 مطلقا ومنهم من أنكرها بعد الموت اذا تأملت ذلك وأراد الله تعالى أن يثبت  
 عليك دينك وإيمانك علمت ان هذا الرنديق الذي خرج في هذا الزمان من أشر  
 البدع ولا أعلم له فرقة قطعه بها الا الشيطان وجنوده فانه ورد لا تقوم الساعة حتى  
 يخرج ابليس في صورة رجل عالم يدعو الناس الى نفسه يقول أنا وأنا وأيضا روي  
 في زوائد الجامع الصغير من حديث البشير النذير انه قال يأتي أقوام حدثاء الاسنان  
 سفهاء الاحلام يقولون من قول خير البرية يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية  
 لا يحيا وزايمانهم حناجرهم فاقتلوههم فان في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة وورد  
 الى لعن آخر هذه الامة أولها فانظروا الساعة ثم أنا عرضنا اعتقاد هذا الرنديق على

اليهود فأوجعهم بآلامهم يعظمون إبراهيم وأما سكنه ويقولون إنها مباركة وذريته  
 كذلك وهو ينكرها ويريد هدم مكانه والنصارى مثلهم بل أجل وجميع أهل  
 الاسلام على اعتقاد ذلك فقد علمت أنه ليس له فرقة من بني آدم تحويه الا شيطان  
 يغويه ونفس تطغيه وقد علمت أيها المؤمنون ان الله تعالى منذ خلق الخلق جعل  
 هذه البلاد أعز العرب يخرج منها أنبياء وأولياء وعلماء يعلمون الناس دينهم من زمن  
 ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب ويوسف وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه  
 وسلم وكذلك العلماء والاولياء وما علمنا ان أزرون خرج منها أحد هذا الناس الا هذا  
 الفضل المحدث وما خرج الا محنة لقلوب كثير من الناس الذي ايمانه على شفا جرف هار  
 وما على مثله بعد الخطأ لانه أعجمي عنيد وشيطان يريد لا يفهم ما يقول ولا يعمل  
 عليه في النقول ولا إنشاء عند قوم معظمين ولا أخذ العلم من أشياخ منورين وليس  
 في بلاده ولي حتى يعرف قدره ولا نبي حتى يعظم أمره بل صور وأجسام كأنها  
 الاصنام وقلوب طمسها اعلام الغيوب ونفوس لواهم حركاتها ملامه وأنفاسها ندامة  
 حتى نلقها في النار وتلقها العار والوبار وغضب الجبار وليس العجب منه لانه  
 لا يعرف له أصل ولا سريرة ولا سمع ولا مرى ولا حقيقة ولا مبني بل العجب من أقوام  
 تبعوه وزادوه ضلالا ووبالا وذكالا فتركو ادين محمد صلى الله عليه وسلم القويم الذي  
 عليه الجماهير وتبعوا دين الشياطين وبذلك تعلم أن الدجال اذا خرج يكثر تابعوه ويعز  
 مخالفوه فالله تعالى يعصم ديننا من التغيير وإيماننا من التحويل وأظن ان من تبعه  
 قل منهم من يسلم من الوبار وغضب الجبار ولا يذ ان يلحقه العار ربنا انك من تدخل  
 النار فقد أخزيتهم ومثلهم من تبع السامري على عبادة العجل فقال لهم هذا الحكم واله  
 موسى وقد عالجهم موسى عليه الصلاة والسلام ومع ذلك أشربوا حب العجل وما  
 خرج من قلوبهم وهؤلاء أشربوا حب العجل وقل ان يخرج من قلوبهم ولوان كانوا  
 كتب كرامات الانبياء والاولياء وأحياء وأمواتا للملا الاسماع وأشاع وذاع فلا عجب  
 من أعمى البصر ان ينكر الشمس ولا من الميت ان ينكر اللبس ولا من المصروف عن  
 طريق الحق ان ينكر الحس فقد أنكرت السوفسطائية حقائق الاشياء والله  
 سبحانه وتعالى الموفق والمهادي للصواب (سئل) فيما اعتاده السادة الصوفية من  
 التوجه الى زيارة الانبياء والاولياء وتقبيل ضرائحهم والتوسل والاستغاثة بهم  
 ويذهبون بالاعلام ويدقون طبول الباز والمزاهر هل ذلك حرام أم لا واذا قلتم حرام  
 ما الموجب لحرمته (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى ان زيارة القبور مستحبة  
 مطووعة لغير الانبياء الكرام فبالك بخيرة الله من خلقه وصفوته من عباده

مطلب فيما اعتاده السادة  
 الصوفية من التوجه الى  
 زيارة الانبياء الخ



ولا يمنعها الاكل شق بغيض عدو الاسلام مفيض قال القطب الرباني والعالم  
 الصمداني محيي الدين النواوي قدس سره الغريز مع شرح ابن حجر له ويندب زيارة  
 القبور التي للمسلم للرجال اجاءا وكانت مخطورة لقرب عهدهم بالجاهلية فربما جعلهم  
 على ما لا ينبغي ثم لما استقرت الامور نسخت وأمروا بقوله صلى الله عليه وسلم كنت  
 نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تذكركم الاخرة واما النساء فان الزيارة لغير  
 الانبياء لمن مكروهة وقبور الكفار لا تسن زيارة ما قال يسن للنساء زيارة قبور  
 الانبياء وقبره صلى الله عليه وسلم اشده استعجابا ويسن لمن زيارة الاولياء والعلماء  
 وتقبيل ضرائحهم غير ممنوع والتوسل بالانبياء والاولياء مطلوب محبوب كما عليه  
 السلف والخلف وجميع الطبول جائزة الا الدربكة وهي طبل واسع الرأس ضيق  
 الوسط فليس شيء من ذلك ممنوع بل هو مطلوب محرک للقلوب الى علام الغيوب  
 لا ينكره الا كل ملحد مبتدع من أهل الضلال والله أعلم (سئل) ورد عن  
 بعض علماء السادة الخبابة حفظهم الله تعالى سؤال صوريته فيما اشتهر في بلادنا  
 في هذا الزمن من العملة المسماة بعملة المثلثة وهو ان يدفع انسان لاخر مائتي قرش  
 قرضا بثلاثمائة الى أجل ويأتيان الى فقيه من فقهاء السادة الشافعية يعمل لهما  
 حيلة لاجل الخلاص من الربا فيقول الفقيه للعطي بع الاخذ محرمتك أو سكينتك  
 أو بهيتك أو هذا الكتاب أو المسبحة أو السواك أو نحو ذلك بالمائة الزائدة ويكتب  
 على الاخذ مكايا الثلاثمائة قرش أو يقول الفقيه للاخذ انذر له بالقدر الزائد  
 أو يقول له هبه كل مدة كذا مثلا فهل هذا البيع والنذر والهبة صحيح مع الشرط  
 ويخلص من الربا مع ان هذا نفع وقد ورد في الحديث الصحيح كل قرض جرنفعاهو ربا  
 وهل الاثم على الاخذ والمعطي أم على الفقيه الذي حله لهما ذلك مع ان غالب  
 الفقهاء الفاعلين لذلك من أهل التصوف ومنسوبين للعلماء الصوفية وملازمين  
 على الذكروا لادوار الخلوات وغير ذلك فهل يجوز منهم ذلك وهل يجوز اقرارهم على  
 ذلك وماذا يترتب على ذلك من الاحكام ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح أفيدوا  
 جوابا كافيا تعطوا اجرا وافيالا زلتم لكشف العضلات ودفع البليات (أجاب)  
 اعلم وفقك الله تعالى أولا ان زمنا هذا كثرة الجهل بأقوال العلماء المتقدمين  
 والمتأخرين حتى صار علماء يؤسرون الكلام وينسبونه الى اصحاب المذاهب من  
 أئمة الدين ويضعون الاحاديث والا كاذيب بحسب اعراضهم الفاسدة ولا يبالون  
 وسبب ذلك قصورهم في العلم وعدم الاطلاع على كتب العلماء من الفقهاء وغيرهم  
 وها أنا أنقل لك ما ذكره العالم العلامة شيخ المذهب الشمس الرملي رحمه الله تعالى

مطلب ورد عن بعض  
 علماء السادة الخبابة الخ



في كتابه المجتهد في المذهب شرح المنهاج المقبول عند أهل الاسلام فذكر رحمه الله تعالى ان هذا البيع والتذروا المحبة بهذه الصورة باطل قطعا فذكر في كتاب البيع انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع بشرط كبيع بشرط بيع أو بيع دار مثلا بالالف بشرط قرض مائة لانه جعل الالف ورفق العقد الثاني ثمنا واشترطه فاسد فبطل بمقابلته من الثمن وهو مجهول فصار الكل مجهولا انتهى وذكر أيضا بيع بشرط اجارة أو اجارة باطل لذلك سواء قدم ذكر الثمن على الشرط أم آخره عنه انتهى وذكر في باب القرض بقوله ولا يجوز قرض نقد أو غيره بشرط ردة صحيح عن مكسر أو ردة زيادة على القدر المقرض أو رد جيد عن ردئ أو غير ذلك من كل شرط جرم منفعة المقرض كرده ببلد آخر أو رهنه يد من آخر فان فعل فسد العقد لخبر فضالة بن عبيد رضي الله عنه كل قرض جرم منفعة أي شرط فيه عمل يجري الى القرض منفعة فهو ربا والمعنى فيه ان موضوع القرض الازدق فاذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه فنعى صحته انتهى وذكر أيضا ومنه القرض لمن يستأجر ملكه مثلا بأكثر من قيمته لاجل القرض ان وقع ذلك شرطا اذ هو حرام بالاجماع والا كره عندنا وحرم عند كثير من العلماء انتهى وذكر أيضا في كتاب النذروا اختلف من أدركناه من العلماء في نذر من اقترض شيئا لمقرضه كل يوم كذا مادام دينه أو شيء منه في ذمته فذهب بعضهم لعدم صحته لانه على هذا لوجه الخاص غير قرينة بل ليتوصل به الى ربا النسيئة وذهب بعضهم وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى الى صحته لانه في مقابلة فعمدة ربح المقرض أو اندفاع فعمدة المطالبة ان احتاج ابقائه في ذمته لارتفاق ونحوه ولانه يسر للمقرض ردة زيادة عما اقترضه فاذا ائتمها بالنذر لزمته فهو ح مكافاة احسان لا وصلة للربا اذ هو لا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا انتهى وذكر في كتاب المحبة ولا تصح المحبة بأنواعها مع شرط ففسد انتهى فقد علمت أيها الانسان ما ذكره العالم العلامة المذكور في علماء المسلمين ويا قضاة الموحدين ويا فقهاء يا مدرسين يا أصحاب الدين يا حضرياء يا فلاحين رحمكم الله تعالى ووفقكم للحق المتين هل سمعتم أن المحرمات التي قيمتها مثلا نصف افضة تباع بمائة قرش وهل المشتري يأخذها بهذا الثمن الا لاجل أن يدفع له بأثعها مثلا مائتي قرش قرضا أو ان المقرض يدفع للمقرض شيئا الا أن بشرط عليه أن ينذر له الفائدة أو انه يدفع له شيئا الا أن يقول له تهب لي مثلا شيئا قدر الثلث ونحوه وهل يخال لكم أو تدخل في عقولكم أن المقرض يشتري بهذا الثمن أو ينذر أو يهب الا لاجل القرض ويشرط عليه الدافع له ذلك ومراده يتخلص من الربا وهو الربا بعينه فحسبنا الله تعالى

على من فعل ذلك وحلله من الفقهاء ونعم الوكيل ومما زاده الله تعالى به هذا الفعل  
التفيع الجزاء المشيل وعامله بعده حيث أنشأ عملة الكنا الشبه بدينار دانييل وأباح مال زيد  
لعمرو وبلا سبيل وأظهر الربا في هذا العصر ولم يخش الجليل وأعقب الرجن وأرضى  
الشیطان بثمن قليل فهو من الذين استهوذ عليهم الشیطان إلا أن حارب الشیطان  
هو الخاسر الذلیل والآخذ لذلك أن كان مضطراً فيكون سالماً من الاتم وأما الأكل  
لذلك وهو صاحب المال المعطى أظن أيضاً أنه كذلك ليس عليه اثم لانه قلد  
في ذلك فقيهها وانما جميع الاتم والوبال والنكال وغضب الجبار على الفقيه الذي  
حلل هذا الحرام وكتب الوثيقة الذي أباح هذه الاتم والشاهد الذي يجر  
بشهادته للغير مال الغير باطلا ظلام أولئك ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه  
وسلم بدر التمام كما ورد بذلك في الحديث الشريف عن سيد الانام واقوله عليه  
الصلاة والسلام من قضى له من مال أخيه بغير حق فلا يأخذه فاعداً أقطع له قطعة  
من النار وقوله صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام  
ويلحق بذلك كل من حضر وأقر على ذلك لما ورد في الخبر الصحيح عن صاحب القدر  
الرجيع من رأى منكم منكرافليغيره بيده فان لم يستطع فبأسانه فان لم يستطع  
فبقلبه وذلك أضعف الايمان ويجب على كل مسلم أن ينكر ذلك لما ورد في الخبر  
عن سيد البشر لأمير المؤمنين المعروف وتنهون عن المنكر أولي نعمتكم الله تعالى بعذاب  
من عنده وأى منكر أعظم من هذه الفعلة الشنيعة لان الربا من الكبائر  
بل قال بعضهم انه من أكبر الكبائر وعلامة على سوء خاتمة آكله والعباد بالله  
تعالى ولم يحل في شريعة من الشرائع قط وما من نبي من الانبياء الا وقد حذر وقومه  
منه قال تعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل وعلى  
الفرض والتقدير ان هذا الفقيه الفاعل ما ذكر اذا وجد له قولاً ووجهاً محالاً لذلك  
عند امامنا الشافعي رضي الله عنه أليس ان هذا ربا وحرام وباطل غير صحيح عند  
الامام أحمد بن حنبل قدس سره العزيز والعوام لا مذهب لهم فكيف يسوغ له  
الاقدام على مخالفة مثل الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه قال بعض العارفين  
والله لو علمت ان شرب الماء البارد يخل بمروءة في ما شربته وأى خلل للمروءة من أن  
يشاع بين الناس ان الفقيه الفلاني حل عملة الثالثة وأيضاً شيوع هذا الامر  
وظهوره يلزم منه وقوع الناس في عرض مثل هذا الفقيه المحلل لهذا الامر وقد قال  
أبو هريرة رضي الله عنه حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاشن من العلم  
أحدهما بثقة في الناس والثاني لو بثته لازيل هذا البلعوم وقوله صلى الله عليه

وسلم أمرنا بتابع الظواهر والله يتولى السرائر وقال صلى الله عليه وسلم دع ما يربك  
إلى ما لا يربك قال بعض شراح هذا الحديث المعنى اترك ما في حله شاك إلى ما لا فيه  
طلب البراءة منك وعرضك ودع ما تشك فيه إلى ما لا تشك فيه من الحلال البين  
الظاهر الصافي المصفي الذي يحمذك الناس على فعله ودع الذي تذك الناس على  
فعله وقال أبو ذر رضي الله عنه تمام التقوى ترك بعض الحلال خوفاً أن يكون حراماً  
لما في ذلك من ترك الريبة لأن تركها ورع كبير عظيم في الدنيا والآخرة وروى  
عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لرجل دع ما يربك  
إلى ما لا يربك قال وكيف لي بالعلم بذلك قال إذا أردت أمر فدع يدك على صدرك فإن  
القلب يضطرب للحرام ويسكن للحلال وإن المسلم يدع الصغيرة مخافة الكبيرة وقال  
حسان بن سنان ما شئ أهن من الورع إذا رابك شئ فدعه وفي رواية من عرض  
نفسه لأنهم فلا يأمن من إساءة الظن به فن طلب البراءة لديه فقد صان عرضه عن  
كلام الناس فيه بما يصيبه ويشينه وقوله صلى الله عليه وسلم أستغث قلبك وإن  
أفتاك الناس وأفتوك فاتقوا الله عباد الله ولا تكونوا من الغافلين فتلقوا  
بالأخسر من أعمال الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون  
صنعاً نسأل الله تعالى أن يوفقنا لما يحب ويرضى ويحفظنا من الفساد والردى ويهدنا  
للصراط المستقيم بحرمة محمد صلى الله عليه وسلم سيد المرسلين ويتعين على الفقيه  
الصوفي بل يجب عليه أن يتجنب إساءة الظن به خصوصاً هذه الأفعال ولو كانت  
على الصواب وإن يكون جوهرى الفقه كجوهري الذكرجيل المنازعه قريب  
المراجعة لا يطلب من الحق إلا الحق ولا يتذهب إلا بالصدق مذكر الغافلين معلمي  
للجاهلين لا يؤذى من يؤذيه ولا يخوض فيما لا يعنيه ورعاً من المحرمات متوقفاً عن  
الشبهات والشهوات لا يكشف أمراً ولا يهتك ستر الطيف الحركة نامى البركة حلو  
المشاهدة سخياً بالفائدة حسن الأخلاق طيب المذاق حليماً إذا جهل عليه صبوراً  
على من أسى إليه أميناً على أمانته بعيداً عن خيانتها ثابت الجنان صدوق اللسان  
تؤمن بوائقه الجيران والله تعالى الموفق أعلم (سئل) فيما يفعله السادة الصوفية  
من إعطاء العهود للفقراء وأخذ الفقراء منهم العهد فهل ذلك حسن مستحب  
(أجاب) أخذ العهد حسن محبوب لأن الشيخ يذكر للريد كلاماً ما يعاينه عليه  
معناه الرجوع عن المعاصي والدوام على الطاعة وهذا الدليل أصل أصيل  
جاءت به الأحاديث منها عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وحوله عصاة من أعصابه يبيعوني على أن لا تشركوا بالله

مطلب فيما يفعله السادة  
الصوفية الخ

شيئاً ولا ترقوا ولا تزنا ولا تقوا أولادكم ولا تأتوا بهن أن تقترونه بين أيديكم  
وأرجلكم ولا تعصوا في معروف فن وفي منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً  
فعوقب في الدنيا فقهو وكفارته ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن  
شاء عني عنه وإن شاء عاقبه فيما يعنيه على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) عن  
رقص الصوفية عند تواجدهم هل له أصل (أجاب) ذكر العلامة ابن حجر رحمه  
الله تعالى بقوله نعم له أصل فقد روى في الحديث أن جعفر بن أبي طالب رضي الله  
عنه رقص بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له أشبهت خلقي وخلقى وخلق  
من لذة هذا الخطاب ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقد صرح التمايل والرقص  
في مجالس الذكر والسماع عند جماعة من كبار الأئمة منهم شيخ الإسلام عز  
الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى انتهى فجعل ذلك أصلاً لجواز رقص الصوفية  
عند ما يجدونه من لذة الوجد في مجالس الذكر والسماع وروى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قال لما هبط الله تعالى آدم إلى الأرض بكى ثلاثمائة عام فأوحى الله  
تعالى إليه ما يبكيك قال يا رب لست أبكي شوقاً إلى الجنة ولا خوفاً من النار ولكن  
أبكي على فراق الملائكة الذين يطوفون على العرش سبعون ألف صف جرد مرد  
برقصون وية واحدون كل واحد منهم قد أخذ بيده صاحبه يقولون بأعلى صوتهم من  
مثلنا وأنت ربنا من مثلنا وأنت حبيبنا وذلك دأبهم إلى يوم القيامة فأوحى الله تعالى  
إليه أن أرفع رأسك يا آدم فانظر فرقع رأسه إلى السماء فنظر إلى الملائكة وهم  
يطيرون حول العرش فسمكن روعه قالت الصوفية تنقلد اخواننا في السبب  
وأصحابنا من أهل السماء في المذهب ووقع سؤال في مصر المحروسة في سنة خمس  
ومائة وألف صورته (سئل) ما تقول السادة العلماء رضي الله عنهم في رجل  
معتز يقول في حق السادة الخلوتية وغيرهم حين يقومون للذكر ويدورون  
مخلفين آخذين بأيدي بعضهم بعضاً ويسمونهم الهويبة أنهم يكفرون لأنهم  
يرقصون ويتلاعبون بالذكر ويكفرون يقول بجواز ذلك فماذا يترتب على هذا  
الحدث في إنكاره على هذه الطائفة الفائزة الناجية إن شاء الله تعالى الذين  
يجتمعون على تلاوة القرآن العظيم وذكر الله تعالى والصلاة والسلام على نبيه محمد  
صلى الله عليه وسلم وأخراجه لهم عن دائرة الإسلام وهل لهؤلاء الطائفة مستند  
من السنة المطهرة أو من أحد من السلف الصالح أم لا ومن جهة اعتراضه وشدة  
افتراءه إن قال الجماعة اقضوا جميع صلاتكم التي صليتموها خلف من يفعلها أو يقول  
بجوارها ومن جهة اعتراضه أيضاً إن قال من يقول يا سيدي أجد يا بدوي أو غيره من

مطلب عن رقص الصوفية  
عند تواجدهم الخ

مطلب ما تقول السادة  
العلماء الخ

الأولياء لا يشرك مع البارئ سبحانه وتعالى غيره مع ان قائل هذه الضميمة قوله  
 بقصد التوسل بالله لقربه من الله تعالى مع اعتقاده ان الله تعالى الله عن كل  
 لا شريك له فهل اعتراضه مردود أم لا وهل التوسل بالابناء والاولياء جائز في الحياة  
 وبعد الممات أم لا (أجاب) قال الشيخ الامام العلامة أبو العز أحمد بن محمد  
 الشافعي الوفاي الأزهرى الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وعلى آله وصحبه أجمعين هذا المعارض لا يعاب باعتراضه ولا يتابع في أقواله وان اعتقد  
 ان الله عليه هذه الطائفة كفر فقد بابه وعليه أن يجتد اسلامه مع تعزيره وتنكيله  
 لاساءة الأذنب وتوجيهه فقد واطب هذه الطائفة جملة اعلام من مشايخ الاسلام  
 كالعلامة المقدسي والعلامة الشرنبلالي وحضر محاسنهم جها بذة حفاظ دأبهم  
 النقل عن الشريعة بأوثق حفاظ فلهؤلاء الطائفة سند أى سند وسلف أى سلف  
 وما يفعلونه ليس برقص انما هو مجرد دوران مع التنزل فالرخص الخالي عن التمسك  
 والتثني لاحرمه فيه مالم ينضم اليه محترم كآلة ومزمار واشتمل على تمكسر وثني  
 وأمره بقضاء الصلوات دليل سوء عقيدته أما لكونه لا يرى صحة الصلاة الا خلف  
 معصوم أو اعتقاد كفرهم هذا كفر والعباد بالله تعالى فان الصلاة صحيحة خلف  
 كل بر وفاجر ولا قضاء كالمو بان امامه محدثاً أو ذانجاسة خفية وانما يلزم القضاء  
 اذ بان امامه كافراً معلناً أو محفياً وقوله ياسيدى أحمد أو ياسيدى فلان ليس من  
 الاشرار لان القصد التوسل والاستغاثة قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله  
 واستغوا اليه الوسيلة وقد (سئل) استاذنا علامة الاسلام حامل لواء الشريعة  
 الغراء على أحسن نظام الشيخ محمد الشوبري رحمه الله تعالى عما يفعله السادة  
 الخلوتية من ذكر الله تعالى قائمين محلين رافعي أصواتهم بقولهم هو هو وهو فهل لمن  
 يعرف ذلك الاعتراض عليهم ويدعى انهم يمنعون من ذلك (أجاب) بان طريق  
 السادة الخلوتية من اعظم الطرق العرفانية قصد سلوكها الكثير من الاثمة  
 الاعلام السادة القادة العظام لتصفية السرائر وتنوير الافئدة والبصائر والتخلص  
 من الدعوات النفسانية والتعلق باخلاق تلك الاسرار العرفانية فاشرفت والله  
 عليهم انوارها ودارت فيهم وهم وغنم اسرارها فكملوا بالحقيقة هذه الطريقة  
 وصاروا هم المشاور اليهم بالكمال على هذه الحقيقة فيا لما من موارد ما اعذبها  
 ومشاهد ما طيبها كرع من حياضها العاملون وتلوا في مشاهدة اسرارها  
 وما عقلها الا العاملون الى ان قال فلا منع ولا انكار من ذلك ولا اعتراض على أهل  
 هذه المسالك وفي حاوى الفتاوى لحاشية الحفاظ والمحققين شيخ المحدثين العلامة

مطلب سئل العلامة  
 الشيخ محمد الشوبري عما  
 يفعله السادة الخلوتية الخ



مطلب في جماعة صوفية  
اجتمعوا في مجلس ذكرا الخ  
مطلب سئل عن هذا  
السؤال شيخ الاسلام الخ

جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى (سئل) في جماعة صوفية اجتمعوا  
في مجلس ذكر ثم ان شخصاً من الجماعة قام من المجلس فاستمر على  
ذلك فهل لا حد زجر ومنعه (أجاب) لا انكار عليه فقد (سئل) عن هذا  
المسألة شيخ الاسلام سراج الدين الباقي رحمه الله تعالى (فأجاب) بانه  
لا انكار عليه وليس لاحد منعه ويلزم المتعدي بذلك التعزير (وسئل) عنه  
العلامة برهان الدين الانباسي رحمه الله تعالى (فأجاب) بمثل ذلك وزاد ان  
صاحب الحال مغلوب والمنكر محروم فالسلامة في تسليم حال القوم (وأجاب)  
بذلك بعض أئمة الحنفية والمالكية كلهم كتبوا على هذا السؤال بالموافقة من غير  
مخالفة وكيف ينكر الذاك رقائما والقيام ذا كرا وقد قال الله تعالى الذين  
يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم وقال تعالى عاشره رضى الله عنها كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يذكر الله تعالى في كل حيايه وان انضم الى هذا القيام  
رقص أو نحوه فلا انكار عليهم فذلك من شدة الشهود بالتواجد لما ورد في حديث  
جعفر بن أبي طالب لما رقص بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له اشهد  
خلقى وخلقى كما تقدم وقد (أجاب) العلامة الشيخ سليمان الشبراخيتي المالكي  
رحمه الله تعالى على ذلك بقوله هؤلاء السادات ذكرهم مشهور ومشهود ويحضرهم  
فيه العلماء والفقهاء قرنا بعد قرن من قديم الزمان الى الآن فهم على حال محمود  
وطريق بالخبر معهم فن آذاهم مستحق لما في الحديث القدسي من الوعيد من  
آذى لي وليا فقد آذنته بالحرب ومن لم يكن منهم وليا فهو في حجي الايما عليه لهم  
ومشيه على طريقهم وما رأينا السادة الخلوته بمصر من السادة الدرمداشيه  
والسادة الذين هم فروع الاستاذ سيدي كريم الدين الخلوقي وغيرهم  
الافى غاية من الاتقان بذكر كلمة الايمان والنطق بالاسم الاعظم على وجهه المعظم  
مما استنارت به سرائرهم وزكت به ضمائرهم فن نسبهم للكفر فهو الكافر  
وصلاتهم في غاية الصحة فعلى من كفرهم ان يراجع اسلامه وعلى ولي الامر ان يدفع  
عن هؤلاء السادة ويكشف عنهم السنة المجهولة المنسكبين فيهم بغير ما يجوز في حقهم  
فمثل هؤلاء السادة المحبين لما يدرس من طريق القوم لا يجوز التكلم عليهم  
والخوض في حقهم مع ما لهم من الاذكار في الخلوات والجلوات وما هم عليه من الصيام  
والقيام فهم السادة الاعلام ومن يرحم الله بهم الامام ولا عبرة بمن خالفهم فانه  
محروم والسلام انتهى والله تعالى أعلم (سئل) هل يجوز الاعتراض على السادة  
الصوفية فيما يفعلونه في الذكر من رفع الصوت والرقص والهوية والتعلق لذلك أولا

مطلب هـ - هل يجوز  
الاعتراض على السادة  
الصوفية الخ



وهو لا يوجب التوسل بالآسياء والأولياء والصالحين وهل يجوز الاعتراض بالآسياء  
 وهل الاعتراض بطول أو خلل وهل قول المعتز المحض الذي يرقص عليه لا يوجب  
 عليه ما حتى تعدل وتقبله عن قاضي خان أنه أصل أولاً وقوله أن الرقص والتواجد  
 احسنه السامري وينبغي للسلطان وتوابعه أن يمنعهم من الحضور في المساجد  
 وهل يكره المشي في الذكر والدوران وهل قال بعضهم بكفر قائله وهل ورد أنه  
 لما رأى صلى الله عليه وسلم رجلاً مشياً في حال الذكر وسقط على الأرض وصار  
 كالجنسبه فقال لأصحابه أذبحوه أو اقوا عليه هذا العمود لا أبرح من مكاني حتى  
 احدد أيمانه هل ليس له أصل في السنة وهل ذكر في كتاب البرازية أن دوران  
 الصوفية في مجلس الذكر لعب وتشبه بفعل المشركين في أيام كفرهم وهل قال  
 الطحاوي دوران الصوفية حرام والحضور معهم حرام وقال صاحب جامع الفتاوى  
 دوران الصوفية حرام ولو استحلوا ذلك كفروا وقال الطرطوسي دورانهم رقص  
 احسنه السامري أولاً فهل هو حرام وتشبه بالكفرة الضالين فالأما مول من سيدي  
 تفضلوا علينا بالجواب عن هذه الأسئلة حتى تكون في ذلك على بصيرة وتزيلوا  
 من الشك في ذلك لأجل أن ندحض المعتز أثابكم الله تعالى الجنة (أجاب)  
 لا شك أن من عارض السادة الصوفية فيما هم فيه من ذكر وعبادة وغيرهما  
 إنما مراده إبطال نظام الإسلام ولا شك أن هذا ابتداء يجب ردة من أراده وزجره  
 وتنكيله بما يليق بحاله وإن هذا المعتز لا يخلو أمان أن يكون اعتراضه لغرض  
 نفساني فهذا لا نظر إلى اعتراضه ويترتب على أفعاله مقتضاها وأما أن يكون لمفسد  
 أهل الطريق وبعضهم فلا يخفى ابتداعه وضلاله فإن السادة الصوفية على حق  
 وطريقهم مستند مبنى على التفويض والتسليم وقول القائل أن الذاكرين على تلك  
 الحالة يكفرون فإن قال بكفرهم عن تصحيح واعتقاد فلا يخفى أنه بل كفره لأن من  
 كفر مسلماً عن اعتقاد بلا تأويل كفر وإن قال ذلك لما اشتمل عليه فعههم من  
 الرقص والهوية فهذا لا يقتضي التأييم فضلاً عن التصحيح فقد صرح أئمتنا بأن  
 الرقص لا حرمة فيه ولا كراهة لما ورد في صحيح البخاري وصحيح مسلم أنه صلى الله  
 عليه وسلم وقف لعائشة رضي الله عنها يسترها حتى تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون  
 ويرقصون والزفن الرقص ولأنه مجرد حركات على استقامة أو أعوجاج نعم إن كان  
 بتكسر حرم وهم لا يفعلونه بتكسر كما هو مشاهد منهم ثم لا يخفى على كل أحد أن  
 الذكربسائر أنواعه محمود سواء كان بتسبيح أو تقديس أو ذكر أو غير ذلك  
 كما ورد في ذلك آيات وأحاديث وآثار جارية واعلم أن الاعتراض على القوم بما يوجب

المخذلان فيوقع فاعله في واد من الخمر ان كانوا على ذلك العلامة ان من من اقتنا  
فن اهترض عليهم يخشي عليه سوء الخاتمة كما وقع للكثير من الناس منهم من  
بذلك ولم يفعلوا فن برد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يود ان يخلص  
صدره ضيقا حرجا واما التوسل بالانبياء والاولياء والعلماء فقد نص اقتنا انه يعود  
التوسل باهل الخير والصلاح سواء كانوا احياء ام امواتا ولا ينكر ذلك الا من اتلى  
بالحرمان وسوء العقيدة تعود بالله تعالى من المنكر ومن سيرته واما الاهتزاز في حالة  
الذ كر فندوب اليه لما روى الحافظ ابو نعيم احمد بن عبد الله الاسفهاني بسنده عن  
علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه وصف الصحابة يوما فقال كانوا اذا ذكر  
الله مادوا كما تمد الشجر في اليوم الشديد الريح وجرت دموعهم على ثيابهم قال اهل  
اللغة ما دعي بعد اذا تحرك ومادت الاغصان تميد تمايلت قال شيخنا العارف جال الدين  
عبد الله بن حسام الدين خليل الاستربادي البسطامي قدس الله تعالى روحه  
وهذا صريح على ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتحركون في الذ كر حركة شديدة  
يمينا وشمالا لانه شبه حركتهم بحركة الشجر يوم الريح ومن المعلوم ان الشجر في يوم  
الريح يتحرك حركة شديدة فثبت مطلقا باحة الاله لان هذا الامر على ان الرجل غير  
مؤاخذ بما يتحرك ويقعد ويقوم ويلبث على أي نوع كان بعد ان لا يكون منهيا عنه ولم  
يرد عنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الحركة في الذ كر ولو كان فيها كراهة لبيها  
لامته فيما ورد عنه ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وورد عنه صلى الله  
عليه وسلم انه قال اذ كروا لله حتى يقولوا مجنون وفي حديث اذ كروا لله حتى  
يقول المنافقون انكم مراؤون ومقتضى هذا ان لا يذ كر الله تعالى سرا لعدم  
الاخلاص واذا جهر فانما يجهر مرا آة وقد وصفه الله تعالى بانقله حيث قال فيهم ولا  
يذكرون الله الا قليلا فسرهم بمقتضى النفاق معدوم وجههم قليل فالأكثر من  
الجهر محمود عند الله تعالى وعلامة الايمان والاقبال منه مذموم وعلامة النفاق  
واما السماع فهو محمود كما ائقي به ائمة الشافعية وغيرهم بخلاف السماع الذي يجتمع  
عليه الفساق بالالات المنكرة مع الخمر والزنا ونحو ذلك واما قوله في الرقص والتواجد  
أول من أحدثه أصحاب السامري فكيف يجوز لسلطان يشبهه الذاكرين الله  
كثيرا بالكافرين قال تعالى افجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم بئس تتحكمون  
وقال تعالى افحسب الذين اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا  
الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون وايضا من يعلم ان أصحاب  
السامري كانوا يفعلون ذلك فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وحسبنا الله على

في المساجد تسأل الله تعالى أن يحفظ السلطان ونوابه من وسوس هؤلاء الجحافل  
 بغياطين الانس أهل الضلال والاضلال وكيف يسوغ لهم منعهم وقد قال الله تعالى  
 ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان  
 لهم أن يدخلوها الا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم وأما قوله  
 ويكره المشي في الذكر والدوران وقيل يكفر فاعله فهذا كلام لا معنى له ولا له أصل  
 فان المشي في الذكر مباح بأن يذكر الله تعالى ما شيلا مانع منه شرعا ولا عقلا وقتل  
 الحياوي أن ما روى عن سعيد باطل وأما قوله فيمن مشى ودار وسقط على الأرض  
 وصار كالخشبة وراه صلى الله عليه وسلم فقال لأصحابه اذبحوه أو ألقوا عليه هذا  
 العمود لا أبرح من مكاني حتى أجد داعيانه فانظر وأما أجهل هذا الكاذب على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف أتى بما هو مخالف للعقل والنقل كيف يجدد  
 ايمانه من اتيانه بذكر الله تعالى وكيف يكفر من يأتي بذكر الله تعالى الذي هو  
 سبب الايمان وكيف ينهى النبي صلى الله عليه وسلم عما جاء داعيا اليه حتى قال  
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث فكيف يحكم بكفر من  
 قاله ما ويجدد ايمانه وقد ورد في الحديث عن اسامة بن زيد لما قتل من قال لا اله  
 الا الله في الحرب واعتذر بأنه قالها خوفا من السيف فقال له صلى الله عليه وسلم  
 هلا شقت عن قلبه فنسبة الامر بالذبح اليه صلى الله عليه وسلم والقاء العمود  
 عليه أمر شنيع لا يصح نسبة ذلك اليه صلى الله عليه وسلم ممن يؤمن بالله واليوم  
 الآخر وأما قوله ذكر في كتاب البرازية ان دوران الصوفية في مجلس الذكر لعب  
 وتشبه بفعل المشركين في أيام كفرهم فهو كلام لا أصل له فقد صرح في البرازية  
 من كتاب الكراهية والاستحسان بما صورته في الفتاوى للقاضي خان رفع  
 الصوت بالذكر حرام وقد صرح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سمع قوما يجتمعوا  
 في مسجد هلولون ويصلون وأما رفع الصوت بالذكر فنجائز كما في الادان والخطبة  
 والحج وأما قوله قال الطحاوي دوران الصوفية حرام والحضور معهم حرام وقال  
 صاحب جامع الفتاوى دوران الصوفية حرام ولو استحلوا ذلك كفر وأما  
 الطرسوسي دورانهم رقص أحدثه السامري أولا فهو حرام بالاتفاق وتشبه  
 بالكفرة الضالين فان أراد بالدوران ما تفعله فقراء الدراويش في طريق الميوليه  
 فهو رقص الصوفية وتواجدهم وقد ذكرنا أنه جائز وله أصل في السنة في رقص  
 جعفر بن أبي طائب رضي الله عنه لما قال له صلى الله عليه وسلم أشبهت خلق

فخلق هؤلاء كان تشبيهه الذي كثر من الله كثيرا باللات والاعناق طائفتين حول العرش  
 وهم سبعون ألف صف جرد مرد يرقصون ويتواجدون كل واحد منهم قد أخذ  
 بيد صاحبه يقولون بأعلى صوتهم من مثلنا واتشربنا من مثلنا على أي شيء ينال ذلك  
 ذابهم إلى يوم القيامة وتشبيه أهل الذكربهم أولى وأحق من تشبيههم بعباد الجهل  
 الكافرين بالله تعالى وكيف يسوغ لمسلم أن يشبه ذكرا لله تعالى بكفر الكافرين  
 ويشبهه الذي ذكر من الله كثيرا بالكافرين به سبحانه وتعالى على أن هذه الأقول  
 المذكورة عن الطحاوي وعن صاحب جامع الفتاوى وعن الطرسوسي أمور باطلة  
 غير صحيحة وهي كذب وافتراء على العلماء أئمة الدين فإن من يكذب على الله تعالى  
 ورسوله بتحريم ما لم يحرمه وبالنهي عن عبادته تعالى بل عن أفضل عباداته وهو  
 ذكره تعالى ويكذب أيضا على نبيه ورسوله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه  
 السكرام يسهل عليه الكذب على علماء ملة الإسلام وعلى فرض صحة النقل عنهم  
 فلهل مرادهم صوفية مخصوصون في زمانهم اطلعوا عليهم اسم انهم يرقصون بالثني  
 والتكسر كفعل الفسقة في حال الفسق مع الغناء المناسب لأفعال الفسق وعلموا  
 أنهم يتخذون ذلك عادة والافكيف يتصور من يؤمن بالله واليوم الآخر أن يحكم  
 بأن الخشوع القلبى بذكر الله تعالى منه كرام وقد قال الله تعالى ألم يأن للذين  
 آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله الآية وقال تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر  
 الله وجلت قلوبهم فان صاحب الخشوع القلبى والوجل بذكر الله تعالى قدي غيب  
 عقله عن احترام الناس واعتبار أهل المجلس فيقوم ويدور ويتواجد ويربما ينصرع  
 إلى الأرض على حسب قوة استعداده لتصل الواردات الالهية عليه فهو في طاعة  
 وعبادة من غير شبهة عند أحد من عامة أهل الإسلام والايان فضلا عن غيرهم  
 من العلماء الايمان ولا يجوز حمل كلام العلماء على معاني سوء الظن في جميع  
 الصوفية الموجودين في زمانهم والذين ليسوا بوجدان في زمانهم عن هم الآن  
 في هذا الزمان والا كانوا يقولون بذكر الله تعالى واجتماع الناس عليه من  
 جميع الصوفية والخشوع فيه بالقلب والجوارح وان أدى ذلك الخشوع إلى الغير  
 المضبوطة حرام منكري كفر مستقلة ولو قالوا ذلك محكمنا بكفرهم وقلنا انهم  
 حكموا بتحريم ما هو طاعة باجماع المسلمين وهو ذكر الله تعالى المأمور به في الكتاب  
 والسنة وعليه اجماع الامة بل عليه اعتقاد جميع الملل بأن ذكر الله تعالى عبادة  
 وطاعة خصوصا في المساجد التي بنيت لذكر الله والصلاة فلا يمنع الذي كرفيها  
 على كل حال والحاصل ان أصحاب هذه الأقول من الفقهاء اذا أساءوا ظنواهم



في حاشية من الصوفية فحملوا الحوائط في ذكر الله تعالى على الله والعباد  
 في شأهم بما يعلمه الله تعالى لا يلزمنا نحن أن نتبعهم في سوء الظن في كل شيء  
 لله ذكر في جميع الأزمان ونترك هذه المعصية كما ارتكبوها ونعتقد أنهم طاعة  
 وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن الآية فإن سوء الظن  
 بالمسلم حرام قطعي والتأويل واجب في أفعاله وأقواله كما قاله العلماء والسماع عند  
 طائفة الصوفية غير السماع عند الفقهاء من علماء الأحكام الشرعية فان طائفة  
 الصوفية قلوبهم فارغة من سوء الظن في أحد من البرية والفقهاء قلوبهم مملوءة من  
 سوء الظنون واتهام الناس بما يكون منهم وما لا يكون ودأبهم التفتيش على أهل  
 الإسلام والتفتيش عليهم في كل حلال وحرام ويتعللون بأن علومهم لحفظ  
 الأمة من الضلال فيسلطوا بها على اناس خائفين من ذنوب الناس لا من ذنوب  
 أنفسهم القبيحة الفعال والله تعالى أعلم بحقائق الأحوال ولنا على هذه الاسئلة  
 رسالة اختصرنا هذا الجواب منها وقد عمل عليها أ يضار رسالة تفتيش العلامة  
 الشيخ عبد الغني النابلسي المقدسي وقد أجاد وأفاد وأتى فيها بالقصد والمراد جزاء  
 الله تعالى خيرا والله تعالى أعلم (سئل) فيما اعتاده السادة البسطامية  
 وغيرهم من السادة الصوفية كالقادرية والسعدية والسماعية والرفاعية ونحوهم  
 من خلق الذكر والجهر به في المساجد وقد روتوا ذلك عن آبائهم وأجدادهم  
 وأشياخهم وينشدون القصائد الصوفية والاشغال بالالحان المطربة والانغام  
 الموسيقية ويحصل لهم وجد عظيم وحال يقعد ويقيم فيرفعون أصواتهم بالذكر  
 وبرقصون ويقولون يا أيان يزيد يا سطاخي يا عبد القادريا كيلاني يا أحمد يارفاعي  
 ويقولون شي لله يا عبد القادر ويحذرون ذلك فهل ذلك حلال وهل يجوز الاعتراض  
 عليهم في هذه الأحوال أم كيف الحال (أجاب) قد رفع شبهة هذا السؤال  
 للعلامة الشيخ حيدر الدين الحنفى الرملى رحمه الله تعالى وسطر في فتاواه فأجاب بما  
 ملخصه اعلم أولاً أن من القواعد المشهورة التي في كتب الأئمة مقرر مد كورة أن  
 الأمور بمقاصدها والشئ الواحد يتصف بالحلل والحرمه باعتبار ما قصد له وهي  
 مأخوذة من الحديث الذي رواه الشيخان انما الأعمال بالنيات ومدار غالب أحكام  
 الإسلام عليه الى ان قال وبعد فان لله تعالى عباد اذا قاموا قاموا بالله واذا انطقوا  
 نطقوا بالله وحقيقة ما عليه الصوفية لا ينكرها الا كل نفس جاهلة غيبة فأما خلق  
 الدكر والجهر به في المساجد وانشاد القصائد فقد جاء في الحديث ما يقتضي  
 طلب الجهر ونحوه ذكرني في ملاذكرته في ملاخيرمه رواه البخاري ومسلم

مطلب فيما اعتاده السادة  
 البسطامية الخ

والترمذي والنسائي وابن ماجه والذكري في الملل والنحل الا عن جهر وكذا خلق  
الذكري وطواف الملائكة بها وما ورد في سائر الاموال من ذلك انما يكون  
في الجهر بالذكر وهناك اقتضت طلب الاسرار والجمع بين ما في ذلك يختلف  
باختلاف الاشخاص والاحوال وذكروا بعض العلماء ان الجهر افضل لانه اكثر  
محلا ولتعدى فائدة الى السامعين ويوقظ قلب الذاكرو ويطرد النوم ويزيد النشاط  
وأما قوله تعالى واذكروا ربك في نفسك اجيب عنه بانها مكية كآية الاسرى ولا  
تجهر بصلاتك ولا تخافت بها نزلت لتلاي سمعه المشركون فيسبوا القرآن ومن  
أنزله فأمر به سدا للذريعة فكانه من سب الاصنام لذلك وقد زال الى ان قال وأما  
رفع الصوت بالذكر فمما تزو في المسئلة للعلماء كلام يحمل مجلدا وأما انشاد  
الاشعار في المسجد فلو لم يكن الا حديث كعب وقصيدته المشهورة واشارته  
صلى الله عليه وسلم الى الخلق ان اسمعوا الكفى وقد ثبت بالنصوص الصحيحة الغناء  
في بيته صلى الله عليه وسلم وضرب الدف في حضرته ورقص الجبوش في مسجده  
وانشاد الشعر بالاصوات الطيبة بين يديه وكان صلى الله عليه وسلم مع أصحابه  
مكان المائدة يتخلقون حلقة دون حلقة فليفت الى هؤلاء والى هؤلاء والاخبار  
فيما يشهد لهذا كثيرة والاثربه مستفيض وقول العلماء انما الشعر كلام فحسنه  
حسن وقبحه قبح فاجاز على النثر جاز عليه وأما قولهم يا شيخ عبد القادر فهو نداه  
واذا أضيف اليه شيء الله فهو طلب شيء اكرام الله تعالى فاما الموجب لحرمة ذلك  
وأما الرقص ففيه للفقهاء كلام منهم من منعه ومنهم من لم يمنعه حيث وجد الذقة له  
وغلب عليه الوجد واستدلوا بما وقع بحعفر بن أبي طالب لما قال له عليه الصلاة  
والسلام أشبهت خلقي وخلقي فرقص من لذة هذا الخطاب ولم يذكر عليه  
الصلاة والسلام عليه وجعل ذلك أصلا يجوز رقص الصوفية عندما يجذونه من لذة  
المواجيد ومجالس الذكر والسماع وقد قال بجواز السماع من الصحابة والتابعين  
خلق كثير وجم غفير ونقل صاحب النهاية في شرح الهداية من الحنفية اباحة  
الغناء اذا كان يغني ليستفيد به نظم القوافي ويصير فصيح اللسان وقد كان الامام  
أنس بن مالك رحمه الله تعالى يتغنى في بيته ولا يفعل ذلك تلهيا ولان السماع يرقق  
القلب وسئل الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن السماع الذي يعمل في هذا  
الزمان في مجلس الذكر فأجاب بما صورته سماع ما يحرك الاحوال السنية  
المذكورة للاخرة مندوب اليه ولا يجوز الاعتراض على السادة الصوفية ولا  
الانكار عليهم وقد ورد في الاثر من كفر مسلما فقد كفر ومن حرم الحلال فقد وقع



مطلب قباها ومنازل  
السادة الصوفية الخ

في هذا الباب ما يستوجب العقوبة والنكال والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب  
(مفضل) قباها ومنازل بين السادة الصوفية من لباس الخرقة من الشيخ المريد  
كان يلبسه قباها أو يلبس له عمامة مبهمة مختصة به أو يلبسه دلقا ويشده ويغظيه  
العهد ويلقنه الذكر ويؤذبه ويعلمه طريق الفقراء ونحو ذلك فهل لذلك دليل  
وما معرفة جميع ما ذكر مفصلا (أجاب) لا ريب أن التزيي بزي الصالحين  
مطلوب مرغوب فيه والذي يظهر أن الغالب على أهل هذا الزمان في لبسهم الخرقة  
أنما هو للتبرك عن يلبس منه حسن اعتقاده فيه ليقسم بوسمه فيكون نظره عليه  
وخطره معه لعل أن يحصل له فتحان دعواته وأوقات قربه من الله تعالى وربما  
كان الشيخ عن لهجاء ووجاهة وكلمة نافذة بين الناس فيتقرب اليه بلبس زيه  
ليدخل تحت كنفه لاجل مصلحة دنياه ومنهم من يبلغه ما جاء عنه صلى الله عليه  
وسلم أنه قال من تشبه بقوم فهو منهم ولا يجب رجل قوما لا حشر معهم ولا يجب  
الرجل قوما لا جعله الله تعالى منهم والتزيي بزي الصالحين وأهل الخير محبوب  
مطلوب كما أن التزيي بزي أهل الشر غير محبوب ولا مطلوب والاصل في لبس الخرقة  
ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ليلته أسرى بي أخذني جبريل  
وأدخلني قبة من نور وأخرج لي صندوقا مقلولا ففتحه وأخرج لي منه زي الفقراء  
وألبسني إياه فلما لبسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ألبسه لابي بكر وعمر وعثمان  
وعلي وأنس بن مالك ولم تنزل الأولياء والصوفية مستمترين على لبسه من زمن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الآن ولأن الخليفة أو النقيب أو التلميذ إذا شتم  
الخرقة وجد فيها نفس شيخه الذي يقدمه لباب الله تعالى ويتذكر برؤيتها  
نعم الله تعالى فيزداد شوقا إلى الأحوال الشريفة ويأخذ في الاجتهاد والجد في الرغبة  
في الوصول إلى المقامات السنية ولبس الخرقة اظهار للتصوف وارتباطا بين الشيخ  
والمريد وتحكما من المريد للشيخ في نفسه حكى عن جعفر الخالدي أنه قال دخلت  
على بعض شيوخني فأعطاني قلنسوة فجعلتها على رأسي ثم خرجت عن البلد فزرت  
على أجرة قصب فخرج على السباع فكان السباع يقر بون مني ويتذللون فتعيرت  
ورجعت إلى أمري فاذا هم يفعلون ذلك للقلنسوة ويلتمسون بركتها وتوب الفقراء  
أزهي ملابس وأزكى مغرسا وأشرف جلبابا أكثر عند الله ثوابا فهو أعظم تاج وضع  
على الرأس وانفع عوذة دفع به كل بوس وقد جعل لها أقوام هم بشر وطها أقوام  
ومشايخنا تناقلوها اماما اماما ووارثا وارثا تلقوها عن أب وجد وانتهوا فيها إلى  
ما حدثواهم من حذو فرجة الله تعالى عليهم أجمعين ودكر بعضهم لبس الخرقة

فحروطا منها ستر عورة الكذب بلسان الصدق وشتر عورة الخيانة بثبوت الامة  
 ثم بعد ذلك يتزين بزينة الله تعالى من ملابس الاشراق المحفوظة مثل الصبر عما  
 لا يعنيه وغض البصر عما لا يحل اليه النظر وتفقدها الجوارح بالورع وترك سوء الظن  
 بالناس والقناعة بأيسر الرزق وسواء النفس والتواضع ولين الكلام واحتمال  
 الاذى والصبر عن المسيء وحسن الادب واقراء الضيف وتفقدها الخسب والغشاة  
 السلام ويتجنب كثرة الكلام والتصنع والتشدد وكثرة المجالسة في الاسواق  
 والمشى فيها ويكثر من الصيام والقيام ويغيب الالهفان ويفرج الكرب عن  
 المكروب ويكثر من زيارة القبور وعبادة المرضى وبذل الصدقات وصحبة أهل  
 الخير ودوام الذكر والمراقبة وخدمة الفقراء والدعاء للمؤمنين بظهر الغيب ونحو  
 ذلك من الفعل المجود الذي يرضاه الله تعالى وأما تعريف الشدة فهو قوله تعالى  
 بسم الله الرحمن الرحيم ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله الآية ثم يقرأ الفاتحة  
 وسورة الاخلاص ثلاثا ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بالتقوى  
 ونحو ذلك وأما اخذ العهد فمن محبوب لان الشيخ يذكرك للمريد كل ما يعاهده عليه  
 معناه الرجوع عن المعاصي والدوام على الطاعة وله أصل أصيل جاءت به  
 الاحاديث منها ما روى عن عبادة بن الصامت انه قال ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال وحوله عصاية من أصحابه يا يعوفى على ان لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا  
 ولا تزنا ولا تقتلوا اولادكم ولا تأتوا بهتان فتقرونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا  
 في معروف فن وفي منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئا فهو قرب في الدنيا  
 فهو كفارة ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله تعالى فهو الى الله ان شاء عني عنه  
 وان شاء عاقبه فبايعناه على ذلك وأما ثاقبين الذكر فمن محبوب روى ان علي  
 ابن أبي طالب رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أي الطرق أقرب الى  
 الله تعالى واسهلها على عباده وأفضلها عند الله تعالى فقال صلى الله عليه وسلم يا علي  
 عليك بمداومة ذكر الله تعالى في الخلوات فقال رضي الله تعالى عنه هكذا فضيلة  
 الذكر وكل الناس ذاكرون فقال صلى الله عليه وسلم يا علي لا تقوم الساعة  
 وعلى وجه الارض من يقول الله الله فقال علي كرم الله وجهه كيف أذكر فقال  
 صلى الله عليه وسلم اسمع مني ثلاث مرات ثم قل أنت ثلاث مرات وأنا اسمع فقال  
 صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله ثلاث مرات مغمضا عينيه رافعا صوته وعلى رضي  
 الله عنه يسمع ثم قال علي رضي الله عنه ثلاث مرات لا اله الا الله مغمضا عينيه  
 رافعا صوته والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع وقد ورد في فضل لا اله الا الله والملازمة

فيها عدة أحاديث صحاح وحسان روى الإمام أحمد عن رجل من مشايخ  
أهل الحديث عن أبي شداد بن أوس وعبد الله بن الصامت عن أبي بصير عن  
الشيخ أبي عبد الله عليه وسلم فقال هل فيكم غريب يعني أهل الكتاب قتلوا بالرسول  
الله فأمر بطلق الباب فقال أرفعوا أيديكم ولوا لا اله الا الله فرفعنا أيدينا ساعة  
ثم وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده ثم قال الحمد لله اللهم بعثني بهذه الكلمة  
وأمرني بها ووعدتني عليها الجنة وأنت لا تخلف الميعاد ثم قال صلى الله عليه  
وسلم ابشروا فإن الله عز وجل قد غفر لكم قال المنذرى استناده حسن وأما الذي  
يجب على الشيخ في تأديب المريدين فإن يقبله الله تعالى لا لنفسه فيعاشره بحكم  
النصيحة ويلاحظه بعين الشفقة ويلاينه بالرفق قريبه تربية الوالدة لولدها والوالد  
الشفيع الحليم لولده وغلامه فيأخذه بالاسهل ولا يجده له ما لا طاقة له به وإذا رأى  
شيئا مما يكره في الشرع وعظه في السر وأخيه ونهاه عن المعادة الى ذلك ومن  
آداب المريدين لا يشككم بين يدي شيخه الا في حال الضرورة وأن لا يظهر شيئا من  
مناقب نفسه بين يديه ويكون متبعا لخدمة شيخه ويحذر من مخالفته لان مخالفة  
الشيخ سم قاتل فيها مضرة عامة وعليه الاتقياء لا التزام ما يأمر به شيخه من التأديب  
فان وقع منه تقصير في القيام بما أشار اليه شيخه فالواجب عليه تعريض ذلك  
لشيخه ليرى فيه رأيه ويدعوله بالتوفيق والتيسير والفلاح واعلم أن طريقة الفقراء  
عشرة أشياء الأول الذكر والثاني الطاعة والثالث الاشارة والرابع القناعة  
والخامس التوحيد والسادس التوكل والسابع التسليم والثامن التأمل  
والتاسع الشكر والعاشر الفكر فن نصف هذه الصفات يكون فقيرا حقيقيا  
والا يكون مدعى ذلك زنديقا واعلم ونقل الله تعالى أن رأس الفقر كلام رب العالمين  
وروح الفقر حديث النبي صلى الله عليه وسلم وجسم الفقر اشارة المشايخ المارفين  
وقبله فقر الحقيقة وغسل الفقر الطريقة وملاة الفقر الشريعة وأصل الفقر  
حسن الخلق والمحبة ومفتاح الفقر الصدق وثمره الفقر المعرفة وكثر الفقر المسكنة  
وجوهر الفقر معرفة نفسك وما من شيء أقرب اليك من نفسك وإذا ما كنت  
تعرف القريب فكيف تعرف البعيد ثم اعملوا أيها المريدون الصادقون وفقنا  
الله تعالى وإياكم لرضائه ورزقنا وإياكم حجة الصالحين من عبادته وأعاذنا وإياكم من  
حجة المنكرين الطاعنين على هذه الطائفة انه جواد كريم أنه يجب على المريدين  
الصادق أن لا يعصب ولا يلتفت ولا يصغى الى المبعوضين المطرودين عن الله تعالى  
الواقعين في أوليائه المستهزئين بهم لئلا يسقط من عين الله تعالى ويستوجب

الوقت والطرد من الله تعالى فان هؤلاء القوم جلسوا مع الله تعالى على حقيقة  
 الصدق واخلاص الوفاء ومراقبة الانفاس مع الله تعالى وقد سلوا قيادهم اليه  
 وألقوا أنفسهم سلبا بين يديه تركوا الانتصار لانفسهم خيلاء من رويته واكتفاء  
 بمحرميته فقام لهم بأوفي ما يقومون لانفسهم وكان هو الحارث حثمتهم لمن حاربهم  
 والغالب لمن غالبهم فاجاء في الطبر الالهي من عادي لي وليا فقد اذنته بالحرب اي  
 أعلنته اني محارب له وقال الشيوخ العارفون قدس الله تعالى ارواحهم اقل  
 عقوبة المنكر على الصالحين أن يحرم بركتهم ويخشى عليه سوء الخاتمة والعباد  
 نال الله تعالى وقال الشيخ شاه بن شجاع الكرماني رحمه الله تعالى ما تعبد المتعبد بأكثر  
 من التعبد الى اولياء الله تعالى وقال الشيخ أبو نصر السراج رحمه الله تعالى أن هؤلاء  
 الذين يطعنون على هذه العصاة لا يكون فيهم أحد يرجع الى دين واكلهم  
 مفلسون من ادين أعادنا الله تعالى واياكم بفضلهم ورجته ووفقنا لما يحب ويرضى  
 وقال بعضهم شعر

انقدح فيمن شرف الله قدره ❖ ولا زال مخصوصا به طيب الثنا

رجال لهم حال مع الله صادق ❖ فلا أقت من ذلك انقييل ولا أنا

مطلب سئل عن الاعتقاد  
 في السادة الصوفية الخ

والله تعالى أعلم (سئل) عن الاعتقاد في السادة الصوفية وفي كل أحد  
 من الخلق هل هو واجب أو مستحب وهل يقال ان في كل مسلم بركة (أجاب)  
 اعلموا أيها المسلمون وفقنا الله تعالى واياكم لما يحب ويرضى انما اذا رأينا مسلما  
 ماشيا على الطريقة المرضية مما جاء في الكتاب العزيز والسنة النبوية فاعتقاده  
 والقرب منه والاقتراء به أمر مندوب اليه واذا رأينا مسلما مستورا طاهره الخير  
 لم نطلع منه على ما ينكره الشرع فتصين الظن به واعتقاد خيريته واحترامه  
 مستحب فقد روى الديلمي في مسند الفردوس عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه  
 انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحقرن أحدا من المسلمين فان تصغير  
 المسلمين عند الله اثم وروى ابن ماجه عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما انه  
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالكعبة ويقول ما أطيب وأطيب  
 ريحك ما أعظمك وما أعظم حرمتك والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند  
 الله منك ماله ودمه وان نظن به الا خيرا وذلك ايضا سنة السلف والخلف وقال  
 امامنا لشافعي رحمه الله تعالى من أحب أن يقضى له بالخير فليحسن ظنه بالناس  
 واذا رأينا شخصا قسلا تاركا لبعض الواجبات أو كاهما مرتكباً للمنهيات كذلك فلا  
 نعتقد ولا نحسن الظن به بل نشكر عليه ونأمره بالمعروف ونحفظ القوانين الشرعية





من خمسة أبدل الله تعالى مكانه من السمعة وإذا مات من السمعة أبدل الله مكانه  
 من الاربعين وإذا مات من الاربعين أبدل الله مكانه من الاربعين وإذا مات من  
 الثلاثة أبدل الله مكانه من الثلاثة فهم يحيى ويموت ويحضر ويغيب ويدفع السلام  
 ويقتل فعبد الله بن مسعود وكيف هم يحيى ويموت قال لا هم يسألون الله تعالى  
 ان يكثر لهم فيكثرون ويدعون على الجبال فيجرون ويسألون فيسألون  
 ويسألون فسبب الارض ويدعون فيدفعهم انواع البلاء وقال بعضهم لم يدكر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ان أحد على قلبه لانه لم يخلق الله تعالى في عالم الخلق والامم  
 أعز وألطف وأشرف من قلبه صلى الله عليه وسلم فقلوب الانبياء والملائكة والاولياء  
 بالاضافة الى قلبه صلى الله عليه وسلم كاضافة سائر الكواكب الى كامل الشمس  
 وروى الخطيب من طريق عبيد الله بن محمد العباسي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
 النقباء ثلاثون والنجباء سبعون والابدال اربعون والاخيار سبعة والعمد اربعة  
 والغوث واحد فسكن النقباء المغرب ومسكن النجباء مصر ومسكن الابدال الشام  
 والاخيار سياحون في الارض والعمد في زوايا الارض ومسكن الغوث مكة فاذا  
 عرضت الحاجة من أمر للعلمة ابتهل في النقباء ثم النجباء ثم الابدال ثم الاخيار ثم  
 العمد فان أجيبوا والابتهل الغوث فلا تتم مسألتهم حتى تجاب دعوته وقال بعض  
 العارفين الصالحون كثير مخالطون للعوام لصلاح الناس في دينهم ودنياهم والنجباء  
 في العدد أقل منهم والنقباء في العدد أقل منهم وهم مخالطون للخواص والابدال  
 في العدد أقل منهم وهم نازلون في الامصار العظام لا يكون في المصر منهم الا الواحد  
 بعد الواحد فطوبى لبادة كان فيها اثنان منهم والاقوات واحد في الشام وواحد  
 في المغرب وواحد بدوره القطب في الآفاق الاربعة من اركان الدنيا كدوران  
 الفلك في افق السماء وقد سترت احوال القطب وهو الغوث عن العامة والخاصة  
 غيرة من الحق تعالى عليه غير انه يرى عالما بجاهل ابله كفطن تاركا أخذ اقربا  
 بعيدا سمرا آمنا حذرا وكشف احوال الاوتاد للخاصة وكشف احوال  
 الابدال للخاصة والعارفين وستر احوال النجباء والنقباء عن العامة خاصة  
 وكشف بعضهم لبعض وكشف حال الصالحين للعوام والخصوص ليقضي الله أمرا  
 كان مفعولا وعن أنس رضي الله عنه انه قال الابدال اربعون رجلا وأربعون  
 امرأة كل سمات رجل أبدل الله رجلا مكانه وإذا مات امرأة أبدل الله تعالى مكانها  
 امرأة وفي رواية الطبراني لن تخلوا الارض من أربعين رجلا مثل خليل الرحمن عليه  
 الصلاة والسلام فهم يسقون وبهم ينصرون مامات منهم أحد الا أبدل الله تعالى



كتاب آخر وفي رواية فاذا جاء الامر بوضوئهم فعند ذلك تقوم الساعة فاذا سمعت  
 ما ذكر من الاحاديث وكلام السلف والاخبار الدالة على ذلك وصلى وجود هؤلاء  
 السادات الكرام الاخيار علمت انه لا التفات لقول المشرك ذلك الزاعم انه ليس له  
 اصل في السنة ولان من خصائص نبينا صلى الله عليه وسلم ان يجعل الله تعالى  
 في امته اقطانا واولادنا ونجباء وبدلاء دون غيرهم من الامم السابقة وقد سئل  
 العلامة القاضي ذكره الله تعالى عن شخص ادعى ان القطب ليس له وجود  
 في زمن من الازمنة ولا ثم شيء يقال له القطب فهل هذه الدعوى صحيحة فأجاب رضي  
 الله تعالى عنه ان القطب موجود في كل زمن كلمات قطب اقام الله تعالى مقامه  
 آخر نقضنا الله تعالى ببركاتهم وهذا أمر مشهور فالمنكر لذلك محروم من بركة  
 الاقطاب مبعود من درجة الاحباب والله سبحانه وتعالى الموفق والمهدي للصواب  
 \* (باب مسائل منشورة) \*

(سئل) هل سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما حكمه سهوه (أجاب)  
 ذكر بعضهم نظماً فقال

ياسائلي عن رسول الله كيف سمي \* والسهو من كل قلب غافل لاهي  
 قد غاب عن كل شيء سره فسهي \* عما سوى الله فالتعظيم لله

والله تعالى أعلم (سئل) عن قال الهم صلى على محمد عدد خلقه من ثوابه  
 تعدد له الصلوات كذلك أو يحصل له ثواب صلاة واحدة (أجاب) قيل ان  
 الصلوات تعدد بعدد صلوات ملاها عدد الخلق وفيل لا تعدد بل له ثواب صلاة  
 واحدة وكان ابن عرفة المالكي يقول يحصل له من الثواب أكثر من ثواب من صلى  
 واحدة لا ثواب من صلى تلك الاعداد قال ويشهد له خبر من قال سبحان الله عدد  
 خلقه من حيث دلالة على ان التسليم بهذا اللفظ مزية والالم تسكن له فائدة انتهى  
 وأقول ليس الحديث مقصوداً في الدلالة على قول ابن عرفة فقط بل يدل للأول أيضاً  
 ويشهد بذلك قاعدة الشافعي رضي الله تعالى عنه المشهورة وقائع الاحوال اذا  
 تطرق اليها الاحتمال نزلت منزلة العموم في المقال المحمول على الوقائع القولية بخلاف  
 الوقائع الفعلية فانها لا تم وعليها عمل قاعدة الثانية وقائع الاحوال اذا تطرق اليها  
 الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال ولكن له قاعدة أخرى وهي  
 ان الحمل على المتيقن واجب ويمكن أن ينزل لان في شرب الاب القاء النفس أي القاء  
 نفس الاب الى التهلكة أي يهلك فالابن يموت عطشا والاب يموت أسفاً وخرناً على  
 ولده بخلاف الابن اذا شرب الاومات الاب عطشا فلا يتأثر بذلك تأثر الاب وتأمل

مطلب (سئل) هل  
 سمي رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الخ

مطلب (سئل) عن  
 قال الهم صلى على محمد  
 عدد خلقه الخ

قصة قرع وش مع الولد وأبيه هذا ما يفهم من العبارة من حيث المراد والافلا تخلو عن  
 علاقة وسقط بعض الفاظ منها والله أعلم (سئل) هل يجب على العالم أن  
 يجيب عن كل مسألة سئل عنها (أجاب) لا يجب عليه إلا بأربعة شروط الأول  
 أن يسأل المسائل عما يجب عليه الثاني أن يخاف فوات النازلة الثالثة أن يكون  
 المستول عالما بحكم الله تعالى في تلك النازلة أما باجتهاد ان كان مجتهدا أو بنص  
 إمامه ان كان مقلدا الرابع ان يكون السائل والمستول بالغين واجبت بعضهم  
 وصوب الجواب على البالغ المستوفى للشروط اذا سأل الصغير المأمور بالصلاة عما  
 لا يعلم ليتعلمه وزاد بعضهم خامسا وهو كون المستول عنه عملا دينيا لا ماليا ولا  
 اعتقادي اقال بعضهم وليس بشئ وعند استيفاء الشروط يجب الجواب والتعليم  
 كفاية ان كان هناك غيره وعينا ان لم يكن قلت الظاهر ان الكتب ان توقف  
 التعليم عليه له حكمه وحيث وجب الجواب لم يجزله أخذ الاجرة عليه والافعال  
 الزياتي جازله أخذها انتهى اللقاني من شرح العقيدة الكبير وأقول الظاهر ان  
 الكتابة لا تجب بمجانيل باجرة المثل بقي شئ وهو ان المسئلة قد تحتاج الى مراجعة  
 وعمل كثير كما في مسائل المناسقات فالظاهر ان له أخذ الاجرة على المراجعة والعمل  
 المذكورين وأما الورق فعلى السائل وكذا الخبر والقلم والله تعالى أعلم (سئل)  
 عن ضرب الدراهم والدنانير أولا (أجاب) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف عن  
 كعب قال أول من ضرب الدنانير والدراهم آدم عليه السلام وأما الفلوس فالتعامل  
 بها قديم كما يؤخذ من اللغة وأول من اتخذ السنة الموازين من الحديد عبد الله بن  
 عامر بن كريمة والله تعالى أعلم (سئل) عن مات من أطفال المؤمنين  
 من ذكور وإناث وعن البله أيضا ولم يتزوجوا في الدنيا فهل يتزوجون في الجنة  
 (أجاب) لا ريب ان كل مولود نفخ فيه الروح من ذكر وأنثى يبعث يوم القيامة  
 واذا بعث الخلق ودخل المؤمنون الجنة كانوا على سن واحد وقدر واحد ولا ريب  
 ان الزواج في الجنة بمعنى التمتع هو من جملة نعيم الآخرة الذي يكون لاهل الجنة  
 جميعا ولا ريب ان الاحاديث صرحت ولوحث وشملت وعمت ان كل واحد من  
 المؤمنين يتزوج في الجنة صغيرا كان في الدنيا أو كبيرا أخرج الترمذي وصححه والبيهقي  
 عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أول زمرة تدخل  
 الجنة وجوههم كالقمر ليلة البدر والزمرة الثانية كما حسن كوكب دري في السماء  
 لكل امرئ منهم زوجتان على كل زوجة سبعون حلة يرى مخ ساقها من وراء الحلال  
 وأخرج الشيخان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول زمرة تلج

مطلب هل يجب على  
 العالم أن يجيب عن كل  
 مسألة سئل عنها الخ

مطلب سئل عن أول من  
 ضرب الدراهم الخ

مطلب عن مات من  
 أطفال المؤمنين الخ

الجنة من هم على صورة القمر ليلة البدر لا يصفون ولا يحيطون ولا يتناولون  
 براسياتهم من الذهب والفضة ويحارهم النواير ومنهم المسك وكل واحد منهم  
 زوجتان يرى مخ ساقهما من وراء اللحم من الحسن لا اختلاف بينهم ولا تباين بينهم  
 على قلب واحد يسبحون الله بكرة وعشيا وقد سئل بعضهم عن أطفال المؤمنين  
 الذين لم يتزوجوا في الدنيا هل يتزوجون في الآخرة فأجاب أن طاهر الاحاديث يدل  
 على أنهم يتزوجون وكذلك البنات اللاتي من أبكار يتزوجن أيضا في الجنة من  
 أهل الدنيا في العحصين من حديث أبي هريرة أنهم نذاكروا الرجال في الجنة  
 أكثر النساء فقال إلي يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في الجنة أحد إلا له  
 زوجتان أنه يرى مخ ساقهما من وراء سبعين حلة ما فيها عذب وفي رواية ليس  
 في الجنة أعزب وفيها لكل من أهل الجنة زوجتان اثنتان أي من الآدميات سوى  
 ماله من الحور العين كما صرح بذلك رواية أبي يعلى والبيهقي فيدخل الرجل منهم  
 على اثنين وسبعين زوجة مما ينشئ الله وأئمة بين من ولد آدم لهما فضل على من  
 أنشأهن الله بعبادتهما في الدنيا وشمل عموم أحد وأعزب البله والمجانين وغيرهم  
 بل في طواهر كثير من آيات القرآن ما يدل لذلك لهم في أزواج مطهرة والله أعلم  
 (سئل) في رجلين أسروهما الا فرنج ثم ان الله تعالى حين علم ما راجل أفرنجي  
 اشتراهما من الذين أسروهما وجعل عليهما مالا وأمسك واحد وقال لا تخرأ هب  
 أنت مات المال الذي عليك وماذا يبقى لها هنا إلى ان ترسل المال الذي عليك والذي  
 عليه والحال أنهم ما فقرا فهل يجب على المسلمين فكهما بالمال الذي صار عليهما  
 (أجاب) قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقال صلى الله عليه وسلم فيما  
 رواه أحمد والبخاري عن أبي موسى الأشعري فكوا العاني أي الأسير وأجيبوا  
 الداعي وأطعموا الجائع وعودوا المريض فثبت كان الرجل الأسير فقيرا فيعطى من  
 الزكاة ما يغدو نفسه ورفيقه ومن أموال بيت المال كل في والغنمية فإن لم يوجد فيه  
 شيء أو كان ومنع متوليه فعلى أغنياء المسلمين لانه من باب التعاون على المعروف ودفع  
 ضرر المسلمين والله تعالى أعلم (سئل) في طوائف النصارى أخراهم الله تعالى  
 وذلك أنهم يشهرون الخمر والانسدة المسكرة في ديار الاسلام بين أظهر المسلمين  
 خصوصا محروسة عكا جهاها الله تعالى ويظهرون شربها ويتجأهرون بذلك  
 وينقلونها في الاسواق والطرق جهارا ويؤذون بذلك المسلمين وانهم يظهرون التحزير  
 وذبحها بين أظهر المسلمين جهارا ويمرون بلحومها في الاسواق والطرفات وانهم  
 يظهرون الاكل والشرب والقهوة والدخان في شهر رمضان في الاسواق والطرفات

مطلب في رجلين أسروهما  
 الا فرنج الخ

مطلب في طوائف  
 النصارى الخ

قول يجب على ولاية الامور ان يعاملوهم بما يوافق الشريعة التي هم فيها ومنعهم من ما يعارضها  
 ويصكون ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر للامور وفي قوله تعالى  
 وتلك امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر اولئك  
 هم المفلحون المذموم تاركه بقوله تعالى كانوا لا يشاهون عن منكر فعلوه لبئس  
 ما كانوا يفعلون وجمع انه صلى الله عليه وسلم قال لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر  
 اولي حجتكم الله بعذاب من عنده وقال صلى الله عليه وسلم من رأى منك منكم منكرا  
 فليغيره بيده الحديث وهل يشاؤون على ذلك وكذلك يجب على كل من قدر على زواله  
 ان يزيله في ثواب على ذلك وهل اذا عصبهم أحد من المسلمين وأقرهم وعارض من  
 يريد زوال المنكر يؤدب بما يليق به أو كلف الحال (أجاب) الحمد لله وحده  
 والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ومن أنزل القرآن نستمد القرير والالتقان قال  
 الله تعالى ان تنصر الله ينصركم ويثبت أقدامكم والله تعالى غني عن النصر وانما  
 النصر لدين الاسلام وفي الحقيقة انما النصر لنا معشر الاسلام واذا تأملت احوال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحوال أصحابه طهر لك من أين كان يأتي لهم النصر  
 وذلك بأنهم كانت لا تأخذهم في الله لومة لائم مع قتلهم وقلة ما بأيديهم من المال  
 والاسلح والمخييل والعدة مع ما نحن عليه الآن معاشر الاسلام من الكثرة  
 والاموال والمخيول والعدة وغير ذلك مع قلة الفتوح واستيلاء أهل الكفر علينا  
 وكسر قلوب أهل الايمان مع جبر قلوب أهل الصليبان فتأمل قول الله تعالى اذ يوحى  
 ربك الى الملائكة انى معكم فتبتوا الذين آمنوا سأتقى في قلوب الذين كفروا والرحب  
 تجد الرعب في قلوب من يدعي الاسلام أشد من قلوب الكافرين كانه لعدم الايمان  
 فاعلم وفعل الله تعالى انه يجب على ولاية الامر أيدهم الله تعالى أن يمنعوا جميع أهل  
 الذمة من نصارى ويهود وغيرهم من اطهار الخمر والناقوس والخزير والاكل  
 في رمضان ولا يجوز لأحد من المسلمين أن يبيعهم طعاما أو يملكهم منه في رمضان  
 واما فيما بينهم فلا تمنعهم من ذلك ويراى عليهم المنكر اذا أظهره وكل ذلك لا ريب  
 انه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وأصل ذلك للسلطان ونوابه أيدهم  
 الله تعالى فتى وجدوا كان الامر منوطا بهم والافعل أهل الحل والعقد من العلماء  
 والصلحاء والكبراء المنع من ذلك بالمعروف ويجب على كل مسلم ودعهم وزجرهم عن  
 ذلك لقوله تعالى كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون وأخرج  
 أبو داود أول ما دخل النقص على بني اسرائيل انه كان الرجل يلقي الرجل فيقول  
 ما هذا اتق الله ودع ما تصنع فانه لا يحل لك ثم يلقاه من العدو وهو على حاله فلا يمنع



فقال يكون أكيله وشريبه وقعيده فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض  
 ثم قال لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك  
 بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يعملون  
 وقال تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم من بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن  
 المنكر قال القرطبي أفهمت الآية أن من هجرهما أخرج من المؤمنين وقال القرطبي  
 جعلهما الله تعالى فرقا بين المؤمنين والمؤمنات وقال تعالى وتعاونوا على البر  
 والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان وأخرج مسلم وغيره عن ابن مسعود عن  
 رأي منكم منكر فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك  
 أضعف الإيمان وأخرج أبو داود واللفظ له والترمذي وقال حسن غريب وابن ماجه  
 أفضل الجهاد كلمة حق تقال عند سلطان جائر وروى الأصماني أيها الناس مروا  
 بالمعروف وانها عن المنكر قبل أن تدعوا الله فلا يستجيب لكم وقبل أن تستغفروا  
 فلا يغفر لكم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يدفع رزقا ولا يقرب أجلا وأن  
 الأحبار من اليهود والرهبان من النصارى لما تروا الأمر بالمعروف والنهي عن  
 المنكر لعنهم الله تعالى على لسان داود وعيسى ابن مريم ثم عموا بالبلاء ولا ريب أن  
 المنكر للمعاصي والمغير لها من ولي الأمر وغيره مناب الثواب الجزيل والمعين لهم شريك  
 في الثواب أن أعانهم عليه وفي العقاب أن أعانهم على المعاصي وروى الأصماني  
 لا تزال لا اله الا الله تنفع قائلها وترد عنهم العذاب والنقمة ما لم يستغفروا بحقها قالوا  
 يا رسول الله وما الاستغفار في بحقها قال يظهر العمل بمعاصي الله فلا تنكر ولا تغير  
 وذهب جماعة منهم أحد رجه الله تعالى أن ترك الانكار بالقلب كفر والله تعالى أعلم  
 (سئل) في مقدار مكث عيسى في الأرض كم كان وقولهم أنه كان ثلاثا وثلاثين سنة  
 هل هو صحيح أولا وإذا قلتم ببحقته بشكل بأن النبوة لا تكون الا بعد الأربعين (أجاب)  
 نقل في سبيل الرشاد عن زاد المعاد أن ما يذكر أن المسيح رفع وله ثلاث وثلاثون  
 سنة لا يعرف له أثر متصل بحب المصير اليه قال الشامي والأمر كما قال والحاديث  
 الصحيحة تدل على أنه رفع وهو ابن مائة وعشرين سنة انتهى لمخضا والذي وقع لابن  
 حجر في شرح الهداية ولم يرفع عيسى الى السماء كان منها أي مريم ثلاثا وخمسين  
 سنة وبقيت بعده خمس سنين وحين جلت به كان منها عشر سنين بناء على القول  
 الضعيف فاذا قلنا بالصحيح الماراندفع الاشكال واذا قلنا بالضعيف الذي ذكره ابن  
 حجر يكون على قول من لا يشترط في النبوة بلوغ الأربعين والله أعلم (سئل)  
 فيمن قتل نبيا أو قتله نبي فهل هو كافر أو من أهل النار (أجاب) روى الامام أحمد عن

مطلب في مقدار مكث  
 عيسى في الأرض كم كان  
 الخ

مطلب فيمن قتل نبيا أو قتله  
 نبي الخ

ابن مسعود أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل قتل نبياً أو قتله نبي أو رجل يضل  
الناس بغير علم أو مصور يصور التماثيل وقال الله تعالى ذلك بأنهم كانوا يكفرون  
بآيات الله ويقتلون الأنبياء بغير حق ولا دية لقتل الأنبياء يقتضي عدم الإيمان  
بهم المقتضى ذلك لكفر القاتل ولأن النبي عليه الصلاة والسلام لا يقتل إلا مهذو  
الدم أجاء العصمة فدل على كفر المقتول للأنبياء وكفر قاتلهم كما ظهر لك والله أعلم  
(سئل) فيما يقوله العامة عند محاوراتهم فيقولون صلوا على النبي وكذلك القرآن إذا  
خبر الإنسان عجيباً يقول لصاحب الخبر صل على النبي يفهمه أنه لم يبق له شيء وكذا  
عند عرض السلع على البيع وعند خروج الإنسان من الحمام يقول الجاهل  
صلوا على النبي وكذلك الشعراء في ابتداء شعرهم وفي أثنائه وآخره صلوا على النبي  
وكذا عند غضب شخص يقول له جليسه صل على النبي وكذا إذا رأى شيئاً تعجب  
منه لمحسنه كآدمي وجمل وفرس وغيرها من الحيوانات يقول القائل صلوا على  
النبي بل يعتقدون أن الصلاة تدفع العين وكذا ذكرها في الأماكن المستقرة  
فهـل ذلك جائز (أجاب) اعلم وقل الله تعالى أن الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم مجمع على طلبها بالكتاب والسنة وجوبا واستحباً بالآما وجوبا فعندنا  
في التشهد الأخير وعند كل ما ذكر ذهب إليه من الأئمة ذاهب وفي كل مجلس مرة  
ولو تكرر ذكره حكاة الزمخشري وكذا حكى أنها تعجب في كل دعاء وأما استحبابها  
فلا كلام فيه ولا كنهاتاً كدفي مواضع منها عقب الأذان ومنها أول الدعاء  
وأوسطه وآخره ومنها عقب دعاء القنوت ومنها عند دخول المسجد والخروج منه  
ومنها في صلاة الجنازة ومنها عند التلبية وعند الصفا والمروة ومنها عند الاجتماع  
والتفريق ومنها عند الصباح والمساء ومنها عند الوضوء ومنها عند طنين الأذن ومنها  
عند نسيان الشيء ومنها عند زيارة قبره الشريف واعلم أن الآتي بها على قصد  
تعظيمه صلى الله عليه وسلم أو التبرك بها أو دفع غضب من غضب أو إغاظة منافق  
أو كافر أو دفع ضرر عين هائن فهذا كله مستحب لأن العلم فيه خلافاً وأما عند  
التعجب من شيء كفرس وجمل وشيء من المتاع فلا ضرر في الإتيان بها كما ذكره  
الحلي من أن تمنابيل لوقيل باستحبها قياساً على سبحان الله فإنها وردت للتعجب  
كثيراً في الأحاديث وخرجها النووي في أذكاره وكذا لا اله الا الله أي تأتي للتعجب  
نادر أو غيره ووجه استحبابها عند التعجب أنه صلى الله عليه وسلم عرفنا حقائق  
الاشياء في الكتاب والسنة كقوله أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت فإذا ظالمها  
الإنسان تعجباً من شيء فكأنه يقول صلى الله عليه وسلم الذي عرفنا حقائق هذه

مطلب فيما يقوله العامة  
عند محاوراتهم فبقولون  
صلوا على النبي الخ



لا يستدل بالاطمئني فان حمل عليه عند ما يستقدروا بطلان منه فاستثنى على  
 ما يحبه الكفر فان عرف انه جعلها محجبا لم يثبت الكفر انتهى ونظر في القرى  
 قال بعض المتأخرين من أئمتنا والذي يحبه أنه لا بد في الكفر من قصد اهل ذلك  
 ربه ان يرمي اليه كلامه وهو ان يذكرها عند المستقدروا والمضجوك منه بقصد  
 استقدارها وجهها اضعف فيخرج انتهى ولا اظن احدا من اهل الاسلام ممن عرف  
 قدره صلى الله عليه وسلم يورد ما على هذا الوجه ولكن جرم البدر العيني من الحسنة  
 محرم منها كالسبوح والتكبير عند عمل محرم أو عرض سلعة أو فتح مناع انتهى أما  
 عند العمل المحرم كالزنا والسرقة فنقول به وأما عند عرض السلعة أو فتح المتاع  
 فلا مانع منه لما علمت ان قائل ذلك اما متعجب ولا مانع منه له وأما متبرك فكذلك  
 ومثل ذلك ما يقع من فرادى وجماع وشاعري أول شعره وآخره وكذلك قول القائل  
 لجديسه صل على محمد ومثل ذلك في المحاورات وكذلك لدفع العين وعند غضب شخص  
 فانها انما يقال بمقاصد صالحة وهي التبرك ودفع ضرر العين ودفع الغضب  
 واستتلاب الصلح وترقيق القلب والترحم من المخاطب فلا بأس من ذكرها في هذه  
 المواطن كلها نعم ينبغي أن نضمان عن الاماكن المستقدرة لانها كالقصر ان قال  
 الامم انزوى ولا يؤمر بها عند الغضب خوفا أن يحمله الغضب على الكفر انتهى  
 وينبغي أن يقيده ذلك بأحق أو جاهل لا يعرف قدر رسول الله صلى الله عليه وسلم أما  
 العارف والكامل فلا مانع من ذكرها له عند غضبه فانها تحمله على الرجوع عن  
 الغضب والله تعالى أعلم (سئل) فيما يقع في هذا الزمن في بعض القرى  
 والاعراب ان الرجلين من بلادهم يتنازعان في أمر ما فيطلب أحدهما الشرع القويم  
 فيقول الثاني أنا فرعى لا شرعى أو نحن لا نعرف الا الفرع أو دعائم العرب أو دعائم  
 الفلاحين أو هذه المسئلة لا توجد في الشرع وليس لها الشرع ماله الا قاضي  
 العرب وسمعت من بعضهم يقول ان الدم هذا ليس في الشرع ولاله حكم الا عند  
 قاضي العرب ولهم الفاظ كثيرة مثل هذه وما قاربها وجميع أهل هذه القرى عندهم  
 هذا الامر مشهور وكل واحد منهم يقول به فهل هم كفار مرتدون بذلك وهل يجب  
 قتالهم حتى يرجعوا للحق الحقيقي وهل يجب على كل مسلم سماع منهم ذلك الانكار  
 عليهم ومنعهم منه وبعض هؤلاء يستحسن حكم قاضي العرب على حكم الشرع ومع  
 ذلك يغمرون لهذا الفاسق المبتدع المغير للشرعية الفراء ما لا كثيرا وتسمع نفوسهم  
 يبدله دون ما يعطى لقاض أو مفت على بيان المحكم الشرعى أو وضو لنا جوابا شافيا  
 عن هذه المسئلة (أجاب) اعلم أن هذه الفاظ وما شابهها لا تصدر عن قلوب مؤمنين

مطاب فيما يقع في هذا  
 الزمن في بعض القرى  
 الخ

بالله واليوم الآخر علم بأن الشرع هو ما شرعه الله تعالى في كتابه الكريم المنزل  
 على محمد صلى الله عليه وسلم لا يخيار بأقصر سورتين من سورة أو ما يشاء محمد صلى الله  
 عليه وسلم بالوحي المنزل عليه من السماء قال تعالى وما يعلق من الذي أن هو الا وحي  
 يوحى فكل مسلم معنى الشريعة محمد صلى الله عليه وسلم ولم يرض بها فهو كافر ملعون  
 مختلف في الدار يخشى مع هذه الاوثان والاسنام وليس له في الاسلام من يصيبه لانه  
 الايمان هو التصديق والاذعان لما علم من دين محمد صلى الله عليه وسلم قتل هؤلاء  
 الذين يقع منهم مثل هذه الالفاظ وان وجد منهم التصديق لكن لم يوجد منهم  
 الاذعان الذي هو عبارة عن الاستسلام والانقياد الى جميع الاحكام الشرعية فمن لم  
 يذعن لها فهو كافر وهذا النوع كان كثيرا في زمن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال تعالى يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ولئن سألتهم من خلق السموات والارض  
 ليقولن الله ومع ذلك هم كفار اجماعا وتاملا قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى  
 يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما  
 فانك تجد هذه الآية صريحة في كفر هؤلاء الجماعة بلا شبهة بل وكثير من العامة  
 كذلك بل بعض أهل العلم كذلك فانك قل ان تجد انسانا يحكم عليه بالرجم  
 أو بقطع اليد في السرقة ألا ويجد في نفسه حرجا وعدم تسليم وقال تعالى أخفكم  
 الجاهلية ينعون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون فلا شك ان دعائم العرب  
 والفلاحين هي حكم الجاهلية أو ما ألقاه الشيطان لهم وزينه فلا يجوز ان يؤمن  
 بالله واليوم الآخر العمل بها والعدول اليها عن الشريعة الغراء المطهرة التي هي  
 خير الشرائع وقد روى الحاكم عن أبي هريرة تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما  
 كتاب الله العزيز وسنتي ولن يتفرقا حتى يردا على الخوض فلا شك ان هؤلاء قد  
 سلبوا من الدين كما سلب الشعرة من العجين فكيف يسوغ لعاقل أن يدعي الله  
 ورسوله في حكم فيعدل عن ذلك الحكم الى حكم أعراي جهنم أو فلاح ملعون  
 مطرود مبعود عن الله ورسوله يحكمكم له براه فلعمنة الله على هؤلاء وأحزابهم  
 ومن يقول بقولهم ومن يرضى بما يرضونه فوالله لهم أخس حالا من الجاهلية لانهم  
 كانوا معذورين لعدم وجود الشرع القويم ولم يذالم يؤاخذهم الله تعالى قال تعالى  
 وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا واما بعد وجود الشرع فالناس قسمان اماما مؤمن  
 مصدق تجري عليه الشرائع واما كافر معاند وهؤلاء من هذا القسم اذ لا نظر لكونهم  
 ينطقون بالشهادتين ألا ترى ان من ألقى مصحفا في قاذورة أو علما شرعيا أو قتبوى علم  
 على الارض مع قوله أى شئ هذا العلم كافر وان نطق به ما ولا شك ان شريعة محمد صلى

الله عليه وسلم معارضة من الدين بالضرورة اذ هي للدين القويم وقد حرم من المسلمين  
 بان الحكم المجمع عليه المشهور بين الناس المتخصص عليه وبمثل المجل يصل اليه  
 بغير منكره على الاصح لا شعاره بالتكذيب وقد اجمعوا على ان من انكر ما هو  
 معلوم من الدين كقرو وحي قتله ان لم يتب لان انكاره يستلزم تكذيب النبي صلى  
 الله عليه وسلم قبه والمعلوم بهذا المعنى هو ما يعرفه الخواص والعوام من غير قبول  
 للتشكيك فالتمس بالضروريات كوجوب الصلاة والصوم وحرمه الزنا والحسر بل  
 قال الشهاب في قواعده ولا يختص ذلك بالواجبات والقربات والمحرمات بل لو حرم  
 بعض المباحات بالضرورة كالوقال ان الله تعالى لم يبع التين والعنب انتهى فيكفر بذلك  
 وفيه نص الائمة على ان نافي الاسلام كلا أو بعضا كنافي بعثة محمد صلى الله عليه  
 وسلم مخطي آثم كافر عند الاشعرية بشرط تكليفه وبلوغه الدعوة وعند المعتزلة بعد  
 تأهله للنظر فقط ولا ينفع تأويله ولا اجتهاده ويدخل في نافي الاسلام نافي ما ثبت  
 من قواعده بدليل العقل مع دليل السمع كما في توحد الباري تعالى بالقدم بأن القدم  
 لله لا لا ونحوها ونافي ما ثبت بدليل السمع وحده كنافي الحشر والجزاء ونحوهما  
 مما علم كونه ضرورة ولا شك ان هؤلاء الطائفة تفوا الاسلام كلا أو بعضا فهم كفار  
 بلا مرية ولا ترد عندى في ذلك ولا لكل مسلم يعلم محاسن الشريعة الغراء ومواقع  
 القرآن العظيم غاية الامرانه ينبه عليهم ويعرفون حكم الله تعالى في هذه العبادة  
 الواقعة منهم فان تابوا ورجعوا ورضوا بحكم الله ورسوله صاروا مسلمين بذلك والافهم  
 كفار يجب على مولانا السلطان قتالهم وسلب أموالهم وتكون فيثا البيت مال  
 المسلمين كأموال المرتدين وقد قال الصديق لبعض الاعراب على أقل من هذه  
 المرتبة وهو منعهم الزكاة وقال لو منعوني اعناقا كانوا يدفعونه لرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لقاتلتهم وقد نص أئمتنا على ان من امتنع من اظهار شعار الصلاة قاتل  
 وعبرة المنهاج مع ابن حجر فان لم يظهروا الشعار كما تقرر بأن امتنعوا كلهم أو  
 بعضهم كل أهل محلة من قرية كبيرة ولم يظهروا الشعار الا بهم قوتلوا أى قاتل  
 الممتنعين الامام أو نائبه لاظهار هذه الشريعة العظيمة ويظهر على أنه لا يجوز له أن  
 يقبأهم بالقتال بمجرد الترك كما يوحى اليه قوله فان امتنعوا بل حتى يأمرهم فيمتنعوا  
 من غير تأويل أخذا بما يأتي في ترك الصلاة نفسها انتهى وذكر ابن حجر في باب  
 الاذان بناء على القول بأن الاذان فرض كفاية قال وهو قوي ومن ثم اختار جمع  
 أنه يقاتل أهل بلدة تركوا الاذان والاقامة أو أحدهما بحيث لم يظهروا الشعار في  
 بلدة صغيرة يكفي بمحل واحد وكبيرة لا بد من محال نظير ما يأتي في الجماعة والضابط



بأن يكون بحيث يسمع كل أهلها وأهلها البصير على القول بأن الأذان والاقامة  
 سنة لا قتال وقال شيخ الإسلام في شرح الروض يعامل المستمعون أي بقائلهم  
 الأمام أو نائبه عليها أي على ترك الجماعة كسائر فرض الكفایات حتى يظهر  
 المستطاع أي شعار الجماعة ما إذا كان السلطان يقاتل على ترك فرض الكفایة على  
 انكار الشرع من أصله أولى بل لهم أوجه كثيرة يقاتلون عليها من عدم ارث النساء  
 وأخذهم ووهن وخروج نسائهن كاشفات الوجوه على الأسواق فإن استطاعوا ذلك أي  
 عدم ارث النساء وما بعده كفروا وقد نص الأئمة على كفر من استباح الزنا والملاوط أو  
 الفرض فاعدا مع قدرته على القيام كما صرح به النووي وغيره أو الخمر وما يوضح هذا  
 المقام ما ذكره اللقاني في شرح عقيدته الكبير ما نصه ومما يوضح هذا المقام أن من  
 أنكر ما عرف بالثواتر فإن لم يرجع أنكاره إلى أنكار شريعة من الشرائع كان أنكاره  
 غزوة تبوك ووجود أبي بكر وعمر وقتل عثمان وخلافة علي رضي الله تعالى عنهم وغير  
 ذلك مما علم بالنقل ضرورة وليس في أنكاره جد شريعة لا يكون أنكاره ذلك كفرا  
 إذ ليس فيه أكثر من الكذب والعناد كأنكاره شام وعباد وقعة الجمل ومحاربة  
 علي رضي الله تعالى عنه من خالفه نعم أن اقترن بذلك اتهامه للناقلين وهم المسلمون  
 أجمع كفر كما في الشفاء وغيره ليس بانه إلى إبطال الشريعة وليس هذا كنسكراصل  
 الإجماع لأنه لا يتهم جميع المسلمين بل ولا بعضهم وانما كنسكراجماعهم وتوافقهم  
 على شيء وإن رجع أنكاره إلى أنكار قاعدة من قواعد الدين أو حكم من أحكامه  
 كأنكار الخوارج حديث الرجم كفر لأنه حكم من أحكام الشريعة مجمع عليه معلوم  
 من الدين بالضرورة وإن أنكر واقصته واعترفوا بأن الرجم ثابت في هذه الشريعة  
 بدليل آخر لم يكفروا ما لم يقتن اعترافهم بمنكر كنسكراباحة التبيين يكفر كنسكرا  
 أنكر كون الإباحة حكما شرعيا وعبارة ابن حجر يعترض على قول بعض المخنفية من  
 أنكر حلالا أو حراما كفر الخ لا خصوصيته لهما بذلك بل من أنكر حكما من الأحكام  
 الخمسة الواجب أو الحرام أو المباح أو المندوب أو المكروه من حيث هو كأن أنكر  
 الوجوب من حيث هو والتحریم من حيث هو وكذا الباقي كان كافرا قلت واحتد  
 بقيد الحيثية عن أنكارها من حيث متعلقاتها فانها لا بد فهم من العلم الضروري  
 على ما مر انتهى فهذا نص صريح في أن من أنكر حكما من الأحكام الخمسة يكفر  
 فكيف بمن أنكر الشريعة كلها أو قال لا أعرفها أو قال أنا فرعي لا شرعي أو قال  
 لا نعرف الشرع أو قال لا نعرف الادعاء العرب أو دعائم الفلاحين ويعني بالدعائم  
 الأمور المتعارفة بينهم التي خالفت الشرع قطعاً التي من جعلتها عدم ارث النساء

واجلته وورثه ومن جلتها ان الرجل يترقح ابنة رجل ويرقحها الثاني ابنة رجل  
 ماتت واحد منهم ما اولا رجوع زوجها على روح ابنته جمال معروف عندهم ومن  
 جلتها ان المرأة اذا مات زوجها اولها قريب اي قريب كان فيريد اخذها ولها اولاد  
 فيريد البقاء على اولادها لكونهم صغارا ولا تريد قراةهم فيأتي قريبها ذلك حتى تبطل  
 هي من مالها او مال اولادها الا ينسأ بهر الله فيبعد ذلك يتركها والافرق بينها وبين  
 اولادها وقد شاع هذا لك كثيرا وقال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والده وولدها  
 فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة ومن جلتها ان يكون تحت الرجل منهم ارض  
 وقف اول بيت المال او ما أقطعه السلطان لاحد من الجند بزعمها ثم يفارق البلد  
 ويغيب مدة طويلة فيضج بعض الناس يده عليها ويغرس بها شعرا فيريد الاقل  
 رفع يد الثاني المقر على الارض من المتكلم عليها فيرفعها لقاضي العرب أو الفلاحين  
 ليحكم له بها ومن جلتها الا اكتفاء برجل واحد في جميع الامور حتى في الزنا والقتل  
 ومن جلتها ان الرجل منهم يعمل للشاهد مالا كثيرا يشهد فيرجع على خصمه به  
 ومن جلتها ان الرجل يجعل جعل لا يسمى عندهم خلا وقلن يخبره عن السارق مثلا  
 فيرجع به على السارق ومن جلتها انهم يغرمون السارق أربعة أمثال المسروق  
 ومن جلتها انهم يخلقون كل متهم في شيء أربعة واربعين كلمة ومعه خمسة من الرجال  
 يزكونه ومن جلتها انهم يخلقون المتهم على شيء بحضرة نبي أو ولي ولكن يركب  
 الخائف فوق القبر وفي خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لان يجلس أحدكم على  
 جرة فتخلص الى جلد خيره من ان يجلس على قبر وعبرة النووي في شرح مسلم  
 في حديث لان أمشي على جرة أو سيف الخ نصها القعود على القبور حرام والمراد  
 بالقعود الجلوس عليه هذا مذهب الشافعي والجمهور من العلماء وقال مالك المراد  
 بالقعود الحديث وهذا التأويل ضعيف أو باطل والصواب ان المراد بالقعود الجلوس  
 وما يوضحه قوله صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على القبور وفي الرواية الاخرى لان  
 يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلد خيره من ان يجلس على قبر  
 فكذلك قال أصحابنا تجصيص القبور مكره والقعود عليها حرام وكذلك الاستناد  
 الى القبر والاقكاء عليه وبه تعلم ان قبور الانبياء التي يظهر فيها عدم الخلاف  
 والجزم بالحرمه ومن جلتها ان بعض الاعراب يأخذ المرأة من غير انقضاء عدة واذا  
 مات زوجها أو طلقها أو اراد انسان منهم يأخذها يأتى بشاة ويدبجها عند باب بيتها  
 ويسمونها بشاة الحليلة أي حلت المرأة للزوج الثاني ولو قبل انقضاء عدتها ومنهم  
 من يدفع قشة أو عودا أو بعيرا أو يكون ماذ كرقاغا مقام العقد والشهود والولي الى

فمن ذلك من الصلوات التي لا تفتي وقد سئل ابن عبد العال الحسن في مما صوره  
 في حرب البوادي نحو عرب السجادة وبني عطيقة اذا طلق احداهم امرأته او مات  
 زوجها تزوجها آخر بعده نحو جعة او اقل من ذلك لا يعتدون مطلقا ويستعملون  
 ذلك واذا توفي احداهم عن عشرين سنة مثلا وله ابن عم او نحو ذلك لم يزوجوا النساء  
 مطلقا ويرثه ذلك الرجل ويستعملون ذلك ويقولون بالجهة وهو ان احدهم اذا حلف  
 قال وحياة ربنا هذا الاضمر ويشيرون الى السماء ويعتقدون ذلك واذا قيل  
 لاحدهم بعث في هذا الزمان نبى صدق ولم يتوقف ولا يؤمنون بالبعث والنشور  
 واذا قيل لاحدهم ايضا ان ربنا يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على الصلاة  
 وغيرها فيقولون لا ندري ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون الزكاة واداهم الفساد  
 في الارض وقطع الطريق فيحكم الله تعالى فيهم وما يجب على الامام في حقهم شرعا  
 (اجاب) من استحل حكم ما علم امر حرمة في دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم  
 فهو كافر ثم ينظر بعد ذلك ان تاب ورجع تقبل توبته وينبغي لولا الامور ان يعلموه  
 الاحكام لاحتمال ان يكون فعلهم للجهل فان لم يرجعوا حل قتلهم واخذوا ماله ثم  
 ينظر في حال نسايتهم ان كن مؤتمات مكرهات لا ذنب لهن ويعلم الاحكام فان لم  
 يتبين حل سبيهن وبيعهن كالحريميات ويجب على الاعراب تعلم الاحكام فان  
 الاعراب اهل جفاء بخلاف العرب فان الله تعالى ذم الاعراب وهم اهل البادية فان  
 قطعوا الطريق واخذوا الاموال وقتلوا النفس فالامام ان يقطع ايديهم وارجلهم  
 ان اخذوا قبل التوبة وكانوا مؤمنين فان استمروا على اعتقادهم كافي السؤال يقتلون  
 بلا انذار و(سئل) ايضا خاتمة المحققين الشيخ خير الدين عن ذلك بما صوره  
 في طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المبين في قصة تتعلق بالجنايات  
 من قتل وجراحات فابوا قاطنين لا تعمل بالشرع وانما تعمل بدعائم العرب والفلاحين  
 فسادا يترتب عليهم شرعا (اجاب) ان قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم حقيقة الشرع  
 او استخفافا فلا ريب في كفرهم باجماع المسلمين ويجب ان يجري عليهم احكام  
 المرتدين وان لم يكن واحدا منهم فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال  
 لخصمه حكم الشرع كذا فقال خصمه من برسم كارس كتم حكم في كفره وقيل  
 لا ومعنى هذه الالفاظ انما عمل بالعادة لا بالشرع وايدل القول الاول بفرع من عماد  
 الدين مثل ما في جامع الفصولين في كثير من كتب المذهب واما عقوبة المذكورين  
 وتعزيرهم واهانتهم فواجب على حكام المسلمين لان العرب والفلاحين غلب  
 عليهم اهل الشرع والرجوع الى الدعائم وبما تفرقوا الى هدم الشريعة بالسكينة

مطلب ايضا خاتمة  
 المحققين خير الدين الخ



ان تركوا امرهم فلا يجوز ان يخافوا في المضلل والاهمال امرهم فيما لا يجوز فيه  
 الاهمال خصوصا فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طال ما ضربت العصا به كونه  
 بسيوفا حتى استقام وباعوا فيه النفوس حتى شد صلبه وقام فالتعن على حكام  
 المسلمين والاسلام وولاة سائر الامم تدارك هذا الامر الخطر المشكل وتلافى هذا  
 الشأن الصعب المذهل والتيقظه ببرد مثل هؤلاء الى الشرع المجدي وترك ما عداه  
 مما لم ينزل الله به من سلطان ومن ابي وتمادي منهم في الضلال يجب ان يعامل بالقتل  
 والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله المهيمن المتعال اليه مرجعنا ومردنا وعليه اعتمادنا  
 في سائر الاحوال اللهم قوم من سماء السماء الشريعة وارفع عيدها وثبت قوائمها بما مسك  
 السماء ان تقع على الارض آمين اللهم آمين و (سئل) رحمه الله تعالى في نحو  
 عرب السعاده وبني عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب  
 البوادي الذين يعلقون نسائهم فيترجج الرجل منهمزوجة الاخر المدخول بها  
 بعد طلاقه بجمعة أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقا ويستحلون ذلك  
 واذا مات أحدهم عن عشر بنات مثلا وله ابن عم ونحو ذلك من العصبية وان بعد  
 لا يورثون البنات مطلقا معه بل يمنعونهن بأنفسهن ميراثا ويورثون ذلك لعصبته فقط  
 ويستحلون ذلك ويصدقون بعثته صلى الله عليه وسلم ولكنهم يكرهون البعث  
 والشور واذا قيل لا أحد هم ان ربنا سبحانه يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على  
 اعمالهم فيقولون لا ندري ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتو الزكاة ودأبهم الفساد  
 في الارض وقطع الطريق وقتل النفس التي حرمها الله تعالى بغير حق ويبيعون  
 الحروب يقولون يا ثعنه هذا فلاحى أبيه لمن شئت كيف شئت وأنصرف فيه بالرهن  
 كيف شئت مستحلين ذلك ومن قبائحهم ان الواحد منهم اذا جاءته زوجته الغير  
 مغضبة من زوجها وكان بينهما وبينه أدنى قرابة يذبح شاة ويطعمها لاهل بيته ويدخل  
 عايرافي الحرام ويجعلها زوجة له معتقدا حل ذلك فاحكم الله تعالى فيهم وما الذي  
 يجب على الحكام في حقهم شرعا مع نهيهم لهم عن ذلك مرارا وأمرهم بالاستسلام  
 والانقياد لأحكام الله تعالى فيما يرد ادون المخالفة ونزوحا عن أمرهم (فأجاب)  
 قدس سر من مثل هذه المسئلة شيخ مشايخنا الزاهد الورع العالم الشيخ أمين الدين  
 محمد بن عبد العال الحنفى رحمه الله تعالى (فأجاب) بما حاصله المرقوم في فتاواه  
 من استحل حكما علم أمره وحرمة في دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث  
 نهوا ووعظوا ومارا حل قتلهم وقتلهم وأخذ أموالهم ثم ينظر في حال نسائهم ان كن  
 مؤمنات مكرهات معهن لا ذنب لمن لا يتعرض لمن فيعلن الاحكام وان لم يكن

مطلب سئل عن نحو  
 عرب السعاده وبني  
 عطية الخ

كذلك حل سبيهم وبيعهم كالخسريات التي تسمى وتحيث قطعوا الطريق وقتلوا  
 النفس وأخذوا الاموال فجراؤهم ما ذكره الله تعالى في كتابه العزيز يقال عز من  
 قائل انما جزاء الذين يجادون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو  
 يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي  
 في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم هذا حكمهم مع كونهم كفارا وبه يعلم حل  
 قتلهم مطلقا والحالة هذه ويثاب قاتلهم وأجر المقاتل لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب  
 مع خلوص النية لانه مجاهد في سبيل الله والله أعلم ومن جملة قبائح هؤلاء المجرمين  
 المارقين من الاسلام مروق السهم ان الرجل منهم يأخذ البيت البكوأ والمرأة  
 الثيب قهرا عليها وعلى أهلها وذلك انه يجدها في بادية فيهددها بالقتل ثم يذهب  
 بها البلدة اخرى فيدخلها بيت رجل من أهل القرية فيمكنه منها مع وجود جميع  
 أهل البلد وشهادتهم لذلك فلا ريب عندي انهم كلهم فسقة أشقياء مستحقون  
 القتل لا قرارهم على هذه الفاحشة العظيمة التي لا تقع بين المسلمين فقد نص أئمتنا  
 متونا وشروعا على ان الصائل على الفرج يجب قتاله ولو قتل قدمه كدم الكلب  
 هدر وعبرة المنهج مع شرحه لشيخ الاسلام زكريا الانصاري بل يجب أي الدفع  
 في بضع وفي نفس ولو مملوكة قصدها غير مسلم بقيد زنته بقولي محقون الدم وكتب  
 عليه المعنوي الزيادي قوله في بضع ومقدماته وغيره قاربه لانه لا مجال للإباحة فيه  
 بل يقع منهم أشد من هذا الامر العظيمة الشنيع الذي لا يقع في بلاد الاسلام وهو  
 ان أحدهم يأخذ زوجة الرجل التي في عقد نكاحه قهرا عليه بالوجه السابق وله  
 منها أولاد فيدخل عليها وتصير زوجة للأغاصب فحسبنا الله ونعم الوكيل ولولا حلم الله  
 تعالى لكادت السماء أن تقع على الارض ولكن عذاب الله شديد ولعذاب الآخرة  
 أشد وغالب نساءهم بهذا الوجه القبيح المخالف لملة الاسلام وكلهم متواطئون  
 على هذا المعنى وقل من ينكره منهم واذا أنكره أحد انما ينكر بلسانه لا بقلبه  
 واذا وقع له هذا فعله بنفسه الامن عصمه الله تعالى وربما قد غصبها زوج المرأة  
 الاول فيأخذها أيضا قهرا ولها من الثاني أولاد وينزعون أنهم أهل عرض وحسب  
 كلا والله انهم لاهل الفسق والفواحش والفجور وهنما ميزان تعلم به أنهم أقبح حالا  
 من الجاهلية بل من اليهود والنصارى أما الجاهلية فعذرون بعدم وجود الشرع  
 فلما ورد كان هو العهدة وأما اليهود فان موسى مرسل لهم بالتوراة والنصارى أرسل  
 لهم عيسى بالانجيل فلهم بحسب الامم بل نوع عذر عند الله وعند الناس وان كان  
 محمد صلى الله عليه وسلم لم ينسخ جميع الشرائع فليس لهم الآن عذرا أصلا وأما هؤلاء



النصارى فاستقدمهم الا الشيطان أوجههم ويثس المسير ولا حول ولا قوة الا  
 بالله العلي العظيم فلا يحشرون مع امة محمد صلى الله عليه وسلم لانهم لم يذعنوا لشرعه  
 ولم يعملوا به ولا مع اليهود لانهم لم يعملوا بالتوراة ولا مع النصارى لانهم لم يعملوا  
 بالانجيل ولا مع الجاهلية فانهم بلغتهم الدعوة بخلاف الجاهلية ولا مع عبدة الاصنام  
 والاوثان لانهم غيرهم قاله تعالى أعلم بحالهم يوم القيامة لكن نسأل الله العظيم  
 رب العرش الكريم أن يتوب عليهم وان يهديهم الطريق المستقيم ويعملوا  
 بالشرع القويم شرع محمد صلى الله عليه وسلم حتى يحشروا مع امته ويفوزوا بسعادته  
 وحسن طاعته ويتلذذوا بالجنة ونعيمها وانما قلنا ذلك شفقة عليهم وخوفا أن  
 يموتوا على الكفر فيهلكوا وقال الامام مالك بلغني أنه يجب على العلماء التبليغ كما  
 يجب على الرسل قاله يتوب عليهم انه هو التواب الرحيم ومن جملة قبائحهم انهم اذا  
 أرادوا أن يحلفوا أحدا جعلوا له دائرة في الارض وجعلوا فيها شملة وغلة وقدر ما قبلوا  
 ورخا وروثا ثم يدخل المتهم في الدائرة فيحلف وهذه هي اليمين العظمى عندهم  
 ومن قبائحهم ان الرجل يزوج ابنته فيحتاج الزوج أن يدفع لكل من اقاربها  
 مالا مخصوصا يسمى عندهم بلعه ومن قبائحهم ان الرجل يكوّن له عند آخر مال  
 فيأخذ دابته مثلا على ذلك المال ولكن يمنعها الا كل والشرب حتى تموت فلا  
 يضمنها ويأق في باخرى كذلك الى أن يأخذ الذي له فان علفها وسقاها ضمن على  
 كفرهم الذي اسسوه واتبعوه ومن قبائحهم الشيعة التي ما وقعت في الجاهلية ولا  
 في الاسلام ان شاتهم يأخذون امرأة فاجرة فاسقة ويذهبون بها الى خارج القرى  
 في الجبال وبين الشجر ويصنعون بها أنواع الفواحش من زنا وغيره ويسرقون  
 اموال المسلمين ويأكلون ويطعمون كل من يرد عليهم ويقال لهم في عرفهم شهاب  
 المغنية فبج الله سعيهم في الدنيا والاخرة وجميع أهل البلاد تعلم ذلك وقل من ينكر  
 عليهم مع أنه يجب على كل مسلم يؤمن بالله واليوم الاخر قتالهم ولا يتوقف  
 على احكام بل كل من علم ذلك من المؤمنين لزمه قتالهم ثم كل من كان منهم محصنا  
 وجب رجه حتى يموت ومن كان غير محصن وجب حله مائة جلدة وتعريب عام  
 والمرأة كذلك ان كانت محصنة وجب رجهها والا فجلدها وتعريبها ومن قبائحهم  
 ان الرجل يأق لواحد منهم فيقول أنا مستجير بك فيلزمه في عرضهم الباطل سبعة  
 قروش أسدية ومن قبائحهم ان الرجل اذا كفل آخر في أمره كذلك ويلزمه له  
 سبعة قروش أو تسعة قروش أسدية ومن قبائحهم ان الرجل اذا عرف دابة له مع  
 آخر وأتبعها بالوجه الشرعي يأخذ من مالكها من هي تحت يده نصف القيمة

ومن قبائحهم ان الرجل منهم تذهب له دابة أو تسرق أو يأخذها الصدوق لم يأخذها  
 انسان منهم قهر أو سرقة فيغرم لها مال الصكها أيضا نصف القيمة ومن قبائحهم ان  
 الواحد منهم يكون له حق على بلد أو قرية أو اقارب مخصوصين فتي ظفر بواحد من  
 هؤلاء أخذ حقه منه أو أخذ دابته أو غنمه أو بقره ثم ان ما يأخذه من الحيوانات  
 يمنع من الاكل والشرب حتى يموت ومع ذلك يرجع على الغريم بدينه ولا  
 يغرم له قيمة ما تلف عنده من الحيوان بل ربما أخذ له حيوانا آخر يلف عنده أيضا  
 ومع ذلك يرجع بدينه كما مرو من قبائحهم ان رجلا أجنبيا رمى امرأة بالزنا فلا بد  
 من قتلها من غير بينة تشهد بذلك ومن غير فرق بين محصنة وغيرها ومن قبائحهم ان  
 غالب البلاد لهم قاض يقضى لهم بامور اصطلاحية فيما بينهم لا توافق الشرع القويم  
 وهنا خاتمة نسأل الله تعالى حسن الخاتمة في الاحكام المتعلقة بهم وهي انهم ان  
 استمروا على ما هم عليه من اعتقاد الدعائم وعدم اعتقاد الشرع القويم والعمل به  
 لا تحصل ذبايحهم ولا تجوز منا حكمهم ان كانت نساء هم تعتقد ذلك أو انا اعتقدت  
 في حال ردة آبائهم ولا تقبل شهادتهم ولا تجوز الصلاة خلف أئمتهم ولا يدقنون  
 في مقابر المسلمين ولا تجوز الصلاة على موتاهم ولا يغسلون ولا يكفنون بل يجوز اغراء  
 الكلاب على جيفهم وان قضر زناهم واربناهم في التراب ولا تجوز مجالستهم ومن  
 جالسهم فهو فاسق لان مجالسة الفاسق لغیر ضرورة فسق ولا يجوز اسلم أن يزوجه  
 اخته او من له عليها الولاية ويجب استتابتهم ذكورا وانا نا حلالا فان أصروا قتلوا الخبر  
 البضاري من بدل دينه فاقتلوه أو اسلموا بان اعتقدوا بطلان دعائهم وأذعنوا للشرع  
 القويم صح اسلامهم وتركو الخبر فاذا قالوا عصموا مني دماءهم وأموالهم الابح  
 الاسلام وملكهم موقوف كبضع زوجاتهم ان ماتوا على ذلك بان زواله بالردة والا  
 فلا نزول وتصرفهم ان لم يمتل الوقف بان لم يقبل التعليق كبيع وهبة ورهن وكتابة  
 وسلم واجارة باطل لعدم احتمال الوقف وان احتمله بان قبل التعليق كعتق وتدير  
 ووصية فوقوف ان أسلم نفذ فان ماتوا على ذلك يكون مالهم في ثلبيت مال المسلمين ولا  
 يكون لورثتهم لان المرتد لا يرث ولا يورث ومن أحاط بالشرعية الفراء علماء علم بقية  
 أحوالهم ولولا الاشتغال كنت أطلت القول في هذا السؤال ولكن فيه ما يطلع  
 اللبيب على غالب أحوالهم بل وأحوال غيرهم كمن يقول بالخالية وخالية الخالية  
 كعسكر مصر وذلك ان الظلم ونحوه اذا مضى عندهم عليه سنتان صار مما لا يعارض  
 فيه لكونه مرت عليه السنة المعينة والتي قبلها وهما المراد بالخالية وخالية الخالية  
 ومثل ذلك من يقول بالقوانين السلطانية حيث كانت مخالفة للشرع القويم كان

فيلو واحد من يعرف القوانين شرع الله يحكم بيننا فقال لا أعرف الشرع وانما أعرف  
قوانين السلطان أو ليس لهذه المسئلة الا قانون السلطان أو ليس لها الشرع  
حكمها الا يوجد في الشرع ونحو ذلك ولكن الغالب على القوانين السلطانية  
عدم مخالفة الشرع الشريف وفي هذا القدر كفاية والله تعالى أعلم (سئل)

مطلب سئل باسائل عن  
احاديث من العجب الخ

باسائل عن احاديث من العجب \* قد حار فيها ذوو الافكار والادب  
عن تزويج انثى ثم طلقها \* ثلاثة قد مضت حقا بلا عطب  
وعن قريب اناها ثم راجعها \* على الصحيح الذي في سائر الكتب  
بجامع الام والاختسين جمعا \* في فرد وقت ولم يخشى من العطب  
أعمامها اربع والجد خامسهم \* أخ لها زوجها هذا من العجب  
وعن سبي بلا ام وليس له \* أب ويطحق في الميراث في النسب  
وقائلا لاخيه حين قابله \* أهلا بعنى وخالي وابن اخت أبي  
(أجاب) رحمه الله تعالى

فانزوج ميل قدزوج لمكحلة \* طلاقها كحل عين ياخا الادب  
فالمليل جامع هذا لمكحلة \* وبعد ذاك لعيني صاحب الشنب  
ان راجع الام طلق عين غانية \* وان يطلق يطالعين والمذهب  
أصابع اربع أعمام لمكحلة \* ابهام يرى فذاك الجد في النسب  
وان تسكن جامعاً خسا بمكحلة \* زوج وخالهما مع وسطة العجب  
أما الصبي فالعين عنه غنى \* والارث للسكحل فافهم غاية الطلب  
هما صبيان في عينين جدهما \* رأس وكل لدعم بمنسب  
وخاله اذنان العين أمهما \* والكل أخ لها فافهم بذا طرب  
والعين اخت لرأس والصبي لها \* ابنا يقينا بلا شك ولا كذب  
هذا جوابي فكن للحق مستمعا \* ولا تجادل أخا علم بلا سبب  
ثم الصلاة على خير الانام ومن \* قد أقرأ الضيف مع ولد ذوى حسب

مطلب سئل كم عدد  
الملائكة الموكلين ببني  
آدم الخ

والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) كم عدد الملائكة التي موكلة على بني آدم  
وكيف صورة كتابتهم وفي أين محلهم وما اسم الكتاتيبين واذا مات الادمي فآين  
تذهب الملائكة الموكلة به (أجاب) اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في عدد  
الملائكة التي موكلة على بني آدم روى ان عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه  
سأل النبي صلى الله عليه وسلم كم ملك على الانسان فقال عشرون ملكا منهم ملك  
عزيمت على حسانتك وهو أمين على الذي عن يسارك فادعيت حسنة كتبت



عشر وإذا علمت سيئة قال الذي على الشمال للذي على اليمين اكتب فيقول له  
 لا لعنه أن يتوب فإذا لم يتوب قال نعم اكتب أراحتنا الله تعالى عنه فبئس القرين ما أقل  
 مراقبته لله تعالى وأقل استحياءه لقوله تعالى ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد  
 فأسم الملك الذي على اليمين رقيب وهو الذي يكتب الحسنات وأسم الملك الذي على  
 الشمال عتيد وهو الذي يكتب السيئات وملكان بين يديك ومن خلفك لقول الله  
 تعالى له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله وملك قابض على  
 ناصيته إذا تواضع لله تعالى رقبه وإذا تحيز على الله تعالى قصمه وملكان على  
 شفتيك ليس يحفظان عليك إلا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وملك على  
 فيك لا يدع الحية أو الهوام تدخل فيك وملكان على عينيك ويقال إن اسمهما  
 شويه فهؤلاء عشرة أملاك على آدمي فنزل ملائكة الليل على ملائكة النهار  
 فهؤلاء عشرون ملكا على كل آدمي وقال مجاهد ما من عبد إلا وملك موكل به  
 يحفظه في نومه ويقظته من الجن والانس والهوام فإمهم شيء يأتيه الا قال له الملك  
 وراءك الا شيء يأذن الله فيه فيصيبه وقال كعب الاحبار لولا ان الله تعالى وكل  
 بكم ملائكة يذوبون عنكم في مطعمكم ومشر بكم وعوراتكم لخطفتكم الجن وقال  
 الفاكهاني ان قلت الملائكة التي ترفع عمل العبد في اليوم أهم الذين يأتون غدا أم  
 غيرهم قلت الظاهر انهم هم وانهم لا يتغيرون عليه مادام حيا واختلفو في موضع  
 جلوس المالكين من الانسان فقال الضحاك مجلسهم مات تحت الشعر على الخنك قال  
 البغوي وكان الحسن يعجبه أن ينظف عنفقه وروى أبو نعيم في تاريخ أصبهان انه  
 صلى الله عليه وسلم قال نقوا أفواهكم بالخلال فانها مجلس المالكين الحافظين وان  
 مدادها الريق وقلها اللسان وليس عليها شيء أضرم من بقايا الطعام بين الأسنان  
 وذكر وانهم ما يكتبان كل شيء حتى الانين في المرض كما قال صاحب الجواهر  
 لكل عبد حافظون وكلوا \* وكاتبون خيرة لن يهملوا  
 من أمره شيأ فعل ولو ذهل \* حتى الانين في المرض كما نقل

وإذا كانت الكتبة لا تهمل شيأ فحاسب نفسك لترجح الملائكة من التعب  
 وفائدة جعل الملائكة موكلين بالانسان انه اذا علم ان له حافظا من الملائكة  
 موكلا به يحفظ عليه أقواله وأفعاله في محائف تنشره وتقرأ عليه يوم القيامة  
 على رؤس الاشهاد كان زاجرا له عن القبيح وترك المعاصي وقال عكرمة لا يكتبان  
 الا ما يؤجر عليه ويوزر وروى انه اذا كان الليل قال صاحب اليمين لصاحب  
 الشمال تعال ألقبك فاطرح أنا حسنة وأنت عشر احتى يصعد صاحب السيئات

ولا تسعة مائة والمعنى اذا حمل الانسان عشر سنين وعمل حسنة واحدة فتمسح له  
 ويقال في ذلك رسل لمن غلبت اعداء عشيرته فالا سادات السينات والاعين  
 الحسنيات لان الحسنة الواحدة تكفر عنه عشر سنين فاذا ارادت السينات  
 فالويل له ان لم يعف الله عنه وروى ان آدم عليه السلام اخرج من الجنة قال يا رب  
 اترلني الى الارض وسلطت على ابليس فاجعل لي عليه سلطانا قال لا يولد لك ولد الا  
 وكانت به ملكين يحفظانه قال يا رب زدني قال الحسنة بعشرة اوزن بها والسنة  
 بواحدة واحمرها قال يا رب زدني قال باب التوبة مفتوح مادام في الجسد روح وروى  
 انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى وكل بعبده ملكين يكتبان  
 عليه فاذا مات قال يا رب قد قبضت عبدك فلان قال أين قال سمائي مملوءة من  
 ملائكتي يعبدونني وأرضي مملوءة من ملائكتي يطيعونني اذهب الى قبر عبدى  
 فسبحاني وكبراني وهللاني واكتبوا ذلك في صحيفة عبدى الى يوم القيامة وهذه بشارة  
 عظيمة لهذه الامة المحمدية حيث منحها الله تعالى بهذا الفضل العظيم والعطاء الجسيم  
 والله تعالى اعلم (سئل) فيما يفعله الناس من القيام لبعضهم بعضا فهل هو  
 جائز ولا (اجاب) قدر رفع هذا السؤال للعلامة سيدى الشيخ عز الدين بن عبد  
 السلام رحمه الله تعالى وهو في القيام الذي أحذنه أهل زماننا مع انه لم يكن في زمن  
 السلف هل يجوز أو يحرم فكتب الجواب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا تباعضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تقاطعوا وكونوا عباد الله اخوانا وترك  
 القيام في هذا الوقت يفضى للقاطعة والمدبرة فلو قيل بوجوبه ما كان بعيدا وقال  
 اللقاني رحمه الله تعالى ثم انه منهي عنه مني تفرقه اذا فعل تعظيما لمن لا يحبه لانه  
 يشبه فعل الجبايرة ويوقع الفساد في قلب الذي يقام له ومباح اذا فعل اجلالا لمن  
 لا يريد به ومن دواب القدام من سافر فرما بقدمه يسلم عليه أو يشكر احسانه أو القادم  
 المصاب ليعزبه بحسينته والله تعالى اعلم (سئل) فيمن يرى المصطفى صلى الله  
 عليه وسلم يقظة ومنا ما هل هي جائزة ويرى ذاته الشريفة حقيقة وما الحكم اذا رآه  
 انسان في آن واحد أو أحدهما بالشرق والثاني بالمغرب (اجاب) اتفق الحفاظ  
 رحمهم الله تعالى ان رؤيته صلى الله عليه وسلم يقظة ومنا ما جائزة لكن اختلفوا  
 هل يرى الراى ذاته الشريفة حقيقة أو يرى مثالا يحكم اذ ذهب الى الاول جماعة  
 وذهب الى الثاني الغزالي واليا فاعى وآخرون واحتج الاول بأنه صلى الله عليه وسلم  
 سراج الهدى ونور الظلام وشمس المعارف كما يرى نور السراج والشمس من بعد  
 والمرئى جرم الشمس باعراضه وخواصه فكذلك الجسم الكريم والبدن الشريف

مطلب سئل فيما يفعله  
 الناس من القيام لبعضهم  
 الخ

مطلب فيمن يرى المصطفى  
 صلى الله عليه وسلم الخ

خلا تلتزم مفارقة الروضة الشريفة ولا خلو الضريح منه بل يخرق الله تعالى الحجب  
للارائي وينزل المانع حتى يراه وهو في مكانه ويمكن على هذا ان يراه اثنان في آن واحد  
ومكان واحد أحدهما بالشرق والثاني بالمغرب أو يجعل تلك الحجب شفاقة لا توارى  
وراهما وقال القرأ في ربه الله تعالى محل النزاع ما اذا واه الراي في بيته بالشرق وآخر  
في ذلك الوقت في بيته بالمغرب فان الشمس انما يرى في البيت شعاعها وأما جرمها  
فهو في مكانه من السماء ولو حصرها محل الراي لاستحالة كونها في ذلك الآن في محل  
غيره فوجب القول بالثاني بالثالث وقد قال جماعة من أكابر الصوفية بالعالم المثالي  
سواء وافق صورته عليه الصلاة والسلام لمحقيقة أولا لان المرءى على خلافها  
انما هو على صورة الراي المنطبعة في مثاله عليه الصلاة والسلام الذي هو كالمراة  
للصورتين وتوسط بعضهم فقال رؤياه على صورته وصفته الحقيقية روي لا تحتاج  
الى تعبير ورؤياه على غير هاروي لا تحتاج الى تعبير وهي حقيقة في الوجهين جميعا  
لا تلبس فيهما من الشيطان باتفاق العموم بل هي حق وان روي بغير صفته اذ تصور  
كل تلك الصور من قبل الله تعالى فن رآه شيئا فهو في غاية سلم ومن رآه شيئا فهو  
في غاية حرب ومن رآه متبسما فهو متمسك بسقته ومن رآه على حاله وهيئة كان دليلا  
على صلاح الراي وكمال حاله وجاهه وظفره على أعدائه ومن رآه متغير الحال كان على  
سوء حال الراي حتى ان الموحيد يراه حسنا والمحد يراه قبيحا انه كالمراة الصقيلة  
ينطبع فيها كلما قاب لها وان كانت ذاتها على أحسن حال وأكملها والله تعالى أعلم  
(مسئل) فيما يفعله بعض فقهاء البر ونحوهم اذا جاء اليهم الداعي والمدعي ليحكم بينهما  
فيقول لهما لا تحكم بينكما حتى تحطوا بالسله فهل لا يجوز له ذلك وهل يحل له أن يأخذ  
من الخصمين أجرة على الحكم بينهما وما يصدر على يدهم من العمل المسماة الآن بعمله  
المثالثه ويجعلون حيلة لها لاجل الخلاص من اثم الربا فهل لا يجوز له ذلك وما يفعله  
بعض جهلة الفلاحين من عدم توريث الاناث وأخذ مهورهن وخروجهن سافرات  
الوجوه ومقاوضتهم بآفات بعضهم بعضا وجعلهم الاناث كالبهاشم من جملة الميراث  
ويقتسمونهن ويكلفونهن من العمل ما ليس بواجب عليهن ويخرجونهن معهم  
في الحرب والقتال وغير ذلك من الافعال القبيحة فهل لا يحل ذلك ولا يجوز الاقرار  
عليه خصوما فقهاء وهم يشاهدون هذه الافعال منهم ويقررونهم عليه فاحكم الله  
تعالى في ذلك (أجاب) ما ذكر في هذا السؤال من قبائح هذه الافعال فيلحق  
فاعلمها الوبال والنكال والدمار وغضب الجبار وتلعنه الملائكة السكرام هذا اذا لم  
يستحل ما ذكر وما اذا استحل ذلك والعياذ بالله تعالى فنعامله معاملة المرتد وقال

مطلب فيما يفعله بعض  
فقهاء البر الخ

أن يذره رضى الله عنه تمام التقوى ترك بعض الحلال خوفاً من أن يكون حراماً لما  
 في ذلك من ترك الريبة لأن تركها ورع كبير عظيم وروى عن أبي هريرة رضى الله  
 عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل دع ما يربك إلى ما لا يربك فقال وكيف لي  
 بالعلم بذلك فقال له إذا أردت أمراً فضع يدك على صدرك فان القلب يضطرب للحرام  
 ويسكن للحلال ولأن المسلم يدع الصغيرة مخافة الكبيرة والمعنى أقبل الذي  
 يحمذك الناس على فعله ودع الذي يذمك الناس على فعله وقوله في السؤال هل  
 يجوز أخذ الأجرة على الحكم قال الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى إذا ابتلى  
 انسان بالقضاء لا يحل له أن يأخذ شيئاً إلا أن يرزقه الامام أو يكتب مكتوباً يستحق  
 أجرة مثله إذا لم يكن كتابة ذلك واجبة عليه ولا يجوز له أن يأخذ على الحكم ولا على  
 تولية نيابة القضاء ولا على مباشرة وقف أو مال يقيم شيئاً وكذلك حاجب القضاة  
 وكل من يلي أمور المسلمين ومن فعل خلاف ذلك فقد غيّر رضى الله تعالى وباع  
 عدله الذي بذله لعباده ثم ن قليل ولذا تجذب بعض الفجرة الذين يفعلون ذلك يأخذونه  
 خفية وهذه علامة الحرام فان الحلال يأخذه صاحبه ولا يستخفى من أخذه والله  
 يعلم المفسد من المصلح انتهى ذلك لمخصا وجزم الصميرى في الايضاح فقال ومن قال  
 يجوز للحاكم أن يأخذ شيئاً من أعيان الخصوم وجب أن يستتاب وذكر العلامة  
 الشمس الرملى في فتاواه أنه يجوز للفتى أن يأخذ أجرة مثله ان كان فقيراً والاولى  
 في حقه التبرع بالتقوى ولا يأخذ من مستفت أجرة وان لم يكن له رزق ومتى أخذ  
 شيئاً مع عدم رضاه لم يحل له ذلك وذكر أيضاً في فتاواه ان لفظ الحكم واداء الشهادة  
 لا يأخذ عليه أجرة فان احتاج القاضى الى النظر بين الخصمين وتعطت به مصالحه  
 وهو فقير أو احتاج الشاهد الى ركوب وان لم يركب كان له أخذ أجرته وبذل أجرة  
 ما يركبه انتهى وذكره في شرحه على المنهاج بقوله وجازله أى للقاضى طلب أجرة  
 مثل عمله فقط وأخذها وامتنع عند آخرين والاول اقرب والثاني أحوط انتهى وما  
 يفعلونه الآن من المعاملة للناس بكتب الصكوك والتمسكات لأصحاب الاموال  
 واشتهرت بمعاملة المثالثة يدفعون العشرة بخمسة عشر الى البعيد ومثلاً ويأتون الى  
 فقيه ويعمل لذلك حيلة بأن يبيع المديون دوائه أو كتاباً أو محرمة أو سجادة أو غير  
 ذلك لأجل الخلاص من الربا وهذه الحيلة مكروهة عندنا كراهة شديدة ومحرمة  
 عند الامام أحمد بن حنبل رضى الله عنه فالله تعالى لا يخفى عليه شئ وقد ورد وعيد  
 شديد لكل الربا قال الله تعالى الذين يأكلون الربا الآية أى يعاملون به وانما خص  
 الأكل لانه معظم الامر المصود من المال لان المال لا يؤكل انما يصرف في المأكول



ثم يوكل فنع الله تعالى التصرف في الربا والدين بأكاره لا يقومون من قورهم الا  
كما يقرم الذي يقضيه أي يصرفه الشيطان من المس أي الجنون والمعنى ان آكل  
الربا يبعث يوم القيامة مثل المصروع الذي لا يستطيع الحركة العجيبة لان الربا  
في قاربهم ويطونهم فتعاليم فلا يصدرون على الاستطاعة وقال ابن عباس لا يقبل الله  
تعالى من آكل الربا مدقة ولا جاولا جهادا ولا صلاة ومما فعلوه احجاب الاموال  
الا ان اذ اراد احدهم ان يقرض غيره مائة قرش مثلا ويجعل عليه فائدة بها كل شهر  
رطلا رينا او فقة رز او مثلا فيقول له هب ذلك لي كل شهر فيؤديه كل ذلك وهذه الهبة  
باطلة لما ورد في الخبر كل قرض جر نفعا فهو ربا وقد كان الامام أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى لا يجلس تحت ظل شجرة غريبة ومن ذلك القرض لمن يستأجر ملكه بأكثر  
من قيمته لاجل القرض ان وقع ذلك شرطا اذ هو حرام بالاجماع ومن بعض فعلهم  
القيح انهم يورثون الذكور دون الاناث وهو ما كان عليه أهل الجاهلية ويخالفون  
قول الله تعالى حيث قال يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فالله تعالى  
جعل للبنات حصة في أموال آبائهن وقسم لمن مع الذكور خلافا لما كانوا عليه  
في الجاهلية وذلك لضعفهن وترغيبنا في نكاحهن وقد عدل سبحانه وتعالى حيث  
جعل للذكر مثل حظ الأنثيين لان الذكور ذوا حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لعياله  
والأنثى ذات حاجة فقط وقد روى ان جعفر الصادق رضي الله عنه (سئل) عن  
تفضيل الذكر على الأنثى فقال ان حواء أخذت حفنة من الخنطة وأكلت وأخذت  
حفنة أخرى وخبأتها ثم أخذت حفنة أخرى ودفعتهما إلى آدم عليه السلام فلما  
جعلت نصيبها ضعف نصيب الرجل قلب الله الأمر عليها فجعل نصيب المرأة نصف  
نصيب الرجل وقيل انه قيل كفي للذكر ان جعل نصيبه ضعف نصيب الأنثى فلا  
ينبغي له أن يطمع في جعل الأنثى محرومة بالكلية انتهى ومن بعض فعلهم القبيح  
انهم يرسلون نساءهم الى المدن يبيعون ويشتررون في الاسواق وهن كاشفات  
وجوههن متشبهات بالرجال ولا يستحيين من الله تعالى ولا من عباده وقال تعالى قل  
للمؤمنين يغضوا من أبصارهم الآية أي عمال لا يحل لهم النظر اليه لقوله صلى الله عليه  
وسلم يا علي لا تتبع النظرة النظرة لان الأولى لك وليست الثانية لك وقال تعالى  
وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن الآية عمال لا يحل لمن نظره لقوله صلى الله عليه  
وسلم لام سمية وميمونة بنت الحارث لما دخل عليهما ابن ام مكتوم احتجب منه  
فقلنا يا رسول الله أليس أعشى لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أفعمى أنتمما أستماتا تبصرانه وقد اتفق المسلمون على منع النساء أن يخرجن

مطلب عن تفضيل الذكر  
على الأنثى الخ

سائر الناس لاجلهم ولان النظر اليهم مظنة الفتنة ومحرمة الشهوة فاللاني يحل لهم  
 الصلابة سيد الباب والاعراض عن تعاسيل الاحوال ومن بعض فعلهم انهم  
 يرسلون نساءهم الى الميشت يحفظين ويحمله على رؤسهن ويكتهن الى الطحن  
 بانفسهن والى حمل القش من السهل الى اليبادر وغير ذلك من الاعمال الشاقة  
 فالبين من الواجب عليهم فلا والله ما يجب عليهم من هذا شيئا ومن بعض جهلهم  
 انهم يلبسون نساءهم السراويل عند المات واما في حياة الدنيا فلا يلبسونهم ذلك  
 لانه عار عندهم ليس اراجهن اللباس في الدنيا ويخافون قول النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهو قوله اتخذوا السراويلات فانها من استرثيابكم وحصنوا بها نساءكم اذا  
 خرجن اى استروهن وصونوهن بلبس السراويل خصوصا اذا خرجن من بيوتهن لما  
 فيها من الامن من انكشاف العورة بنحو سقوط اورياح فهي كحصن مانع واما  
 فعل هؤلاء المذكورين فانهم يسترون نساءهم بلبس السراويل في القبور ولا  
 يلبسونهم ذلك في الدنيا خصوصا عند خروجهن وتراهن ايها الانسان في الشتاء ومن  
 ماشيات في الاسواق رافعات ائوابهن الى ركبتهن وما عليهم الا ثوب واحد فلاحول  
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومن بعض جهلهم ان احدهم اذا كان متزوجا امرأة  
 واحدة واخذ ثمانية فالغالب انه يترك الاولى وانه يأخذ الجديدة الى قرية ثانية  
 يسكن بها ويترك الاولى من غير نفقة ولا كسوة ولا يخف من الله تعالى ولا يخشى  
 عقابه ذكر العلامة الرملي رحمه الله تعالى في شرحه على المنهاج ومن له زوجات وبات  
 عند بعضهن لزمه فورا ان يبيت عند من بقي منهن قسوته يدين للخبر الصحيح اذا كان  
 عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل اى ساقط وقد  
 كان صلى الله عليه وسلم على غاية من العدل في القسم واذا دخل على احدها من  
 في نوبة الاخرى وطال مكثه قضى من نوبته ما مثله لانه مع الطول لا يسمع به وحق  
 الادعي لا يسقط بالعدرون بعض افعالهم انه اذا كان لاحدهم امرأتان فيجدهما  
 في بيت واحد مع انه يحرم عليه ذلك بغير رضاهن ذكر العلامة الرملي رحمه الله تعالى  
 في شرحه على المنهاج ويحرم عليه ان يجمع ضربتين في مسكن أو خيمة ولوليه لما  
 يدهما من التباغض الا برضاها لان الحق لهما ولهما الرجوع ويكره له ان يظأ  
 واحدة مع علم الاخرى ولا يلزمها الاجابة لان الحياء والمسروية يبيان ذلك ومن ثم  
 صوب الاذرى التحريم ومن بعض افعالهم القبيحة انه اذا مات رجل وترك ذكورا  
 وانا وادواب ومواشي وأسبابا وأملا كالفالذ كور يجعلون البنات من جملة الميراث  
 مع الدواب والمواشي والاملاك والاسباب ويقتسمون ذلك والورع فيهم يدفع



الذي بعد ما تقسم مع الميراث بعض اشخاص زيتون وبعض اشياء حتى انما تسمى  
 ذمتهم الباقي فلا والله العظيم انما تسمى ذمتهم عن طيب قلب وان شراح صدرها  
 فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومن بعض افعالهم الشنيعة انهم يمايضون  
 بناتهم كما يحياش ويكفل من مستحق الزوجه عن الاخرى بكفر او حسن او جهل  
 او غير ذلك يريدونها وهذا يسمى فكاح الشغار التي عنه في خبر العيصين ما جرد من  
 شعر الكلب وجعله اذافه السيول فكانت كلامها يقول لا تترلا ترفع رجل يتي  
 حتى ارفع رجل يتيك وهو زوجك يتي على ان تزوجني او تزوج ابني مثلاً يتيك  
 ويضع كل واحد صدق الاخرى فيقبل وعلة البطلان التشريل في البضع لان كلا  
 جعل بضع موليته مورد المسكاح ومداق الاخرى فاشبه تزويجهما من رجلين ومن  
 بعض قبهم وافعالهم الشنيعة انهم يبيعون بناتهم وبنات اعمامهم  
 لا زواجهن كبيع الارقاء وياً كاون مهورهن ويقولون انهن يرثن ذمتهم من  
 ذلك فلا والله العظيم ورسوله الكريم انهن لا يرثن ذمتهم عن طيب قلب وان شراح  
 صدر وانما هوقه راعليهن وغصبها ومن بعض افعالهم ان بعضهم ياتي الى عند بعض  
 التجار ويستدين منه قميصه وكسوة مختلفة الالوان وبعد قطع ذلك وتفصيله  
 يذهب به الى قريته فان استعمل ذلك واليسه لاهله فيما طل التاجر يثمنه ويعدده الى  
 البيدر يتعلل له بامور واهية ويصبره الى البيدر الثاني فاذا جاء  
 البيدر يتعلل له بامور ايضا ويصبره الى الزيت فاذا جاء الزيت يقول له ما جل زيتوني  
 وانت فيك التحمل ويصبره الى البيدر وهلم جرا وان كان له غني عن الخواصج او انه  
 طلق زوجته التي اخذها الكسوة والقماش فيعاود القماش على صاحبه بعد  
 قطعه وتفصيله ولم يخش الله تعالى ولم يستخ من عباده ولم يخش من كلام ولا ملام  
 وقد وقع لي مثل هذه المادة وهو ان فقيها من فقهاء البرقة قد كاحه على بنت واراد  
 الدخول بها فجاء لعندي واخذها كسوة العرس ليحيب لي بنمها زيتها بعد ذلك  
 طلقها ورد الكسوة منها ما هو مفصل ومنها ما هو مخيط عامله الله تعالى بعدله والحد  
 لله تعالى بضاعتها ردت اليها ومن بعض قبهم وافعالهم الشنيعة انه اذا وقع بينهم  
 وبين أعدائهم حرب فيلبسون نساءهم اغترما عندهم من الملبوس ويرتوون  
 ويدرن بينهم في الحرب ويخرضهم على القتال ويميل لهم الماء كل والشرب وكل من  
 جبن أو فشل عن القتال من الرجال تأتي اليه الامراء ومرادها ان تأخذ سلاحه  
 لاجل ما تخرضه على القتال وتقويه على قتل النفس التي حرم الله تعالى قتلها  
 الا بالحق ومن بعض قبهم وافعالهم الشنيعة انه اذا صار عندهم فرح يجتمع شباهم

من طبع في عائلته من ابلو وشميون باراو وخلقون كخلق الله كبر ثم تعبدوا لربهم  
 من ورائهم أحسن اللبس وتدخل في وسط الحلقة فترقص لهم وهم يصيحون  
 ما بين أصابعهم لها وتجلس على جورهم أحيانا ويسمعونها بغير مرة النساء  
 وتكون هذه عندهم من أنفرتساوهم وأطهرهن ومن بعض جهلهم أنهم يعظمون  
 أميرهم أو شيخهم أو أراستكلم عليهم ولا يحلفون إلا بحياته ويكون الحلف بحياته  
 عندهم قسم عظيم ليس فيه كذب ولا خلف ومن بعض أفعالهم الشنيعة أنه  
 إذا تزوجت امرأة فبأقرب اليها والدها وأختها وأولادها ويقولون لها مرادنا  
 تزوجك لأجل أن ياخذوا مهرها وهي لم ترض بالزواج أو يصحكون لها أولاد  
 صغار من شغفتها عليهم تخاف عليهم الضياع فتدفع لأقاربها قدر مهرها حتى أنهم  
 ما يزوجهائهم أنهم يقولون عنها مائة ويأتون اليها خصوصا إذا كانت مليئة ويقولون  
 لها مرادنا تزوجك لأنك عرضنا وتخاف على عرضنا ومأمرادهم الا حتى ياخذوا  
 مهرها أو ياخذوا منها قدر مهرها وهكذا نالتوا ورابعاً ومن بعض قصصهم وأفعالهم  
 الشنيعة أنهم إذا اتهموا امرأة عندهم بالفاحشة قتلوها من غير ثبوت ذلك عليهم ولا  
 يغسلونها ولا يكفونها ولا يصلون عليها وإنما يرمونها في بئر وسواء كانت محصنة أو غير  
 محصنة ولهم أفعال كثيرة أضربنا عنها خرف الاطالة فلاحول ولا قوة الا بالله العلي  
 العظيم وعلى ولاية الامور رضا عاف الله تعالى لنا وهم الاجور وعلى أهل الحل والعقد  
 وأرباب الكلام من المشايخ والمتكلمين أيد الله تعالى بهم الدين ووقفهم للصراط  
 المستقيم المنع من هذه النزغات والاباطيل لان عليهم حفظ الدين الذي هو أحد  
 السكيات الخمس الذي أجمع على حفظها كل ملة وهي الدين والنفس والمال  
 والعرض والعقل والمتعين على حكم المسلمين والاسلام وولاية سائر الانام تدارك  
 هذا الامر الخطر المشكل وتلافى هذا الشان الصعب المذهل والتيقظه نسأله سبحانه  
 أن يجنبنا الزيف والضلال ولا حول ولا قوة الا بالله المعين المتعال اليه مرجعنا ومردنا  
 وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (سئل)  
 عن الزغاريت هل كانت في زمن المصطفى صلى الله عليه وسلم وهل هي مباحة  
 في الافراح وهل يجوز فعلها من الذكور والاولا (أجاب) قيل ان أصل الزغاريت  
 عن أمنا حواء رضي الله تعالى عنها لما اجتمعت بأدم عليه السلام بعدما أخرجا  
 من الجنة فلما رآته فن شدة فرحها به زغرت وهي مباحة في كل فرح وسرور ومن  
 النساء وتكره من الرجال لانه مخصوص بالنساء والاولى حرمة من الرجال لقشبه  
 بالنساء والله تعالى أعلم (سئل) هل الافضل للكاف الدعاء الى الله تعالى

مطلب عن الزغاريت  
 هل كانت بزمن النبي  
 صلى الله تعالى عليه  
 وسلم الخ

مطلب هل الافضل على  
 المكاف الدعاء الى الله  
 تعالى الخ

أدركه (أجاب) ورد من الصكبات والسنة استقبال طلب الله عامو من ربه  
والحق عليه لا يرفع الداعي أقول صاحب الجوهرية

وعندما كان الدعاء يرفع كتمان القرآن وعدا يسمع

والسنة من الظاهر والذلة والافتقار إلى الله تعالى وتكرمه صلى الله عليه وسلم إلى أمر  
أحدنا بتركه وانما الذي أمر به الصبر وهو لا ينافي الصبر فقد دعي أرب عليه الصلاة

والسلام بكشف ضرره مع قوله تعالى أنا وجدناه صابرا والله تعالى أعلم (سئل)  
هل يجوز إكراه المريض على الأكل والشرب وعلى التداوى أولا وهل الدواء سنة

أولا (أجاب) إكراه المريض على الأكل والشرب مكروه بطريق لا يكره هو أمرناكم  
على الطعام والشرب فإن الله يطعمهم ويسقيهم ويلحق بالأصكل والدواء وإذا

تداوى المريض فلا بأس به لأنه من السنة مخبر أن الله تعالى لم يضع داء إلا وأرسل له  
دواء وأجده من جهله وعلمه من علمه فان ترك التداوى ونكسل على الله تعالى

فلا بأس به ولكن من قل صبره وضعفت نفسه فالتداوى له أفضل والله تعالى أعلم  
(سئل) في النوم هل هو جائز في المسجد وإذا قلتم بالجواز فهل يجوز إخراج الریح

فيه أولا (أجاب) لا بأس في النوم في المسجد لغير الجنب ولو غير أعرب فقد ثبت  
أن أصحاب الصفة رضى الله تعالى عنهم كانوا ينامون في زمنه صلى الله عليه وسلم

ولم ينكر عليهم ما لم يضيّق على المصلين أو يشوش عليهم ولا يحرم إخراج الریح  
في المسجد لكن الأولى اجتناءه لأن الملائكة تتأذى به والله تعالى أعلم (سئل)

في المباحة التي تقع بين الطلبة للعلم هل تجوز أولا (أجاب) إن قصدوا بالمباحة  
امتحان بعضهم به ضافه يحرم عليهم إلا إذا وان لم يقصدوا استمجانا بل قصدوا

التفهم فلا بأس به والله أعلم (سئل) إذا عطس الإنسان ولم يحمد الله تعالى هل  
يجوز تسميته أولا (أجاب) إذا لم يحمد الله تعالى فانه يكره الإنسان أن يسميه لما روى

في صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه أنه قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمتموه وإن لم يحمد الله فلا

تشمتموه انتهى وإذا سبق الشمت العاطس بالحمد يأمن من ثلاثة أوجاع كما قال بعضهم  
من يتدنى عاطسا بالحمد يأمن من شوص ولوص وعلوص كذا وردا

فالشوص وجع الضرس واللوص وجع الأذن والعلوص وجع البطن وقيل وجع  
الدبر ويكره التسميت إلى ثلاث ثم بدعوله بعده بالشفاء ويسن لعاطس وضع نثر

على وجهه وخفض صوته ما أمكن واجابة مشتمه بنحو سديكم الله ولم يجب بخلاف  
رد السلام والله تعالى أعلم (سئل) هل يجوز للداعي أن يقول اللهم اغفر لي

مطلب هل يجوز إكراه  
المريض على الأكل الخ

مطلب في النوم في المسجد  
فهل يجوز أم لا الخ

مطلب المباحة التي تقع  
بين الطلبة تجوز أم لا الخ

مطلب إذا عطس  
الإنسان الخ

مطلب هل يجوز للداعي  
أن يقول اللهم اغفر لي الخ



في السبعين (أجاب) نعم هو طائفة من المؤمنين الذين لا يغفلوا عن الصلاة في تلك  
 الحركات والامام مالك رحمه الله تعالى من السنة ثمانية وثلاثين سنة  
 الله به بكل مؤمن ومؤمنة حسنة وكيف لا يجوز ذلك وقد قال الله تعالى حكاية من  
 نرج عليه الصلاة والسلام رب اغفر لي ولوالدي الآتية وكان صلى الله عليه وسلم  
 يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا الحديث وكما أفتى بذلك القاضي زكريا رحمه الله تعالى  
 والله أعلم (سئل) في السبعة هل لها أصل في السنة وهل الأفضل التسبيح  
 بمقدار سبعين أو بالسبعة أو في ذلك تفصيل (أجاب) الأصح أن السبعة أصلا  
 في السنة فمن ذلك ما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال رأيت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يعقد التسبيح بيده وما صح عن صفية رضي الله عنها أنها قالت دخل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواه أسبج من فقال ما هذا  
 يا بنت حبي قلت أسبج من فقال قد شجعت منذقت على رأسك أكثر من هذا قلت  
 علمني يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم قول سبحان الله عدد ما خلق من شيء  
 انتهى وقد ألف في السبعة الجلال السيوطي رحمه الله تعالى وعن بعض العلماء أن  
 التسبيح بمقدار الأنامل أفضل من السبعة وفصل بعضهم فقال إن أمن المسبح من الغلط  
 كان تسبيحه بمقدار الأنامل أفضل وإن لم يأمن من الغلط فالسبعة أفضل كما أفتى بذلك  
 العلامة الشهاب بن حجر رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) فيما يستعمله الناس  
 من شراب القهوة والمداومة على شربها هل هي قديمة في الزمن الأول أو محدثة وهل  
 شربها واستعمالها على هذه الهيئة التي يفعل بها حلال مباح كغيرها من المباحات  
 ولا تنافي إلى من حرّمها أو حرم استعمالها بالحرق أم كيف الحال (أجاب) أما القهوة  
 المستعملة الآن فهي عادة بالنسبة إلى هذا الزمان وقديمة بالنسبة إلى زمن وجودها  
 لما حكى أن سليمان بن داود عليهم الصلاة والسلام كان إذا أتى إلى بلد خرج إليه  
 أهلها يتركون به ويحضرون عنده العلماء والصالحاء وأهل الحاجات منهم فيقضي  
 حوائجهم فربما على عدن بلديا لمن فلم يقابلها أهلها فساءل عنهم فأخبر أن أهلها بهم  
 أمراض شديدة شتى ومنها حب الأفرنج وهو أعظمها وكل منهم يستقي أن يقابلها  
 وهو على تلك الحالة فاتفق أن جبريل عليه السلام نزل عليه في ذلك الوقت فساءله  
 عن دواء لهم يحصل لهم به الشفاء فأخبره عن البن أنهم إذا استعملوا قشره مطبوخا  
 بالمسارات أوجب مقاولا النار مخلوطا بسمن البقر عافاهم الله تعالى وشفاهم من  
 أمراضهم ففعلوا فشفاهم الله تعالى وصاروا يزرعون من ذلك الوقت في بلادهم وهو  
 مستمر إلى هذه الأيام وقال الشهاب بن حجر رحمه الله تعالى حدث قبل هذا القرن

مطلب في السبعة هل لها  
 أصل في السنة الخ

مطلب فيما يستعمله  
 الناس من شراب القهوة  
 الخ

العاشر شراب يخدم من قشر الين يسمى بالقهوة وطول الاحتياط فيه جلا وطهارة  
 وحسن طعمه من طهي الاسكار والصلابة بطول الطهي والربط بين طاهي طهره  
 تؤثر في البدن عند شربها من معطوط يبقى فان شربها القوية يولد عن الجلي والجملة  
 نظرا الى انها تزيل ما في النفس من قسوة وتصل ويعين على الصلابة والعبادة والحق  
 في ذلك ان لا اسكار فيها ولا تحذر والاصل بعد كلام طويل ان هذا ما يحتاجه عالم  
 يقترن به لغا من يقتضي التحريم كادارها على هيئة الحمر المخصوص من هذا اختلاف مجرد  
 الادارة فانها لا حزمة فيها فقه اذ ان النبي صلى الله عليه وسلم اللبن على احتيابه  
 وصكاستعمال محرم معها ولكن اذا قدمت للرعانة على قسوة كانت قسوة  
 او على مباح كانت مباحة او على مكروه كانت مكروهة او على حرام كانت حراما  
 وحيثما قضى في هذا الاحكام الخمسة وذكر بعض المتأخرين من البلغاء في ذلك كلاما  
 طويلا خلاصته واما القهوة فخلاصة القول فيها انها من الجائز وتساو له مباح شربه  
 كسائر المباحات مثل اللبن والعسل ونحوه ما لا حولها في قوله تعالى قل لا احد  
 فيما اوحى الى عمر ما على طاعم يطعمه الا تبة ولا التفات الى من ادعى تحريمها فندعواه  
 في ذلك او هي من بيت الغنكوت وذكر الاطباء ان شرب القهوة يطرد النوم والفتور  
 والكسل ويعين على ما يريد من شاربها ما يتعلق بالعبادة كذكر وقراءة قرآن  
 واشتغال بالعلم وتهجد وغير ذلك وان منافعها لا تحصى وفوائدها لا تستقصى منها  
 انها تذهب البلغم وتمنع القي والقي والرطوبة وتقطع البواسير وتطرد الريح وتذهب  
 القولنج والصداع وتضم الطعام وتنبيه الشهوة لاغذاء وتمنع بعض أنواع الرمد  
 وتذهب الجرب من الجفن وتمنع الابخرة الرديئة المتصاعدة الى الدماغ ولاجل ذلك  
 كانت معينة على السهر وتصفى الخواص من الكدر قال بعض البلغاء واحسن  
 ما فيها اجتماع الاخوان والمحبين على شربها خصوصا مع المروءة والصفاء والمجادة  
 بما فيه رضى الله تعالى والله تعالى اعلم (سئل) ما مقدار سعة الارض وكم عدد  
 اقاليمها (اجاب) ذكر الامام نضر الدين ان طول الارض ما بين المشرق والمغرب  
 وعرضها ما بين الشمال والجنوب لان الذي جهة مطلع سهيل يسمى جنوبا والمقابل له  
 يسمى شمالا والمشرق والمغرب معلوما وقد اختلف اهل الهيئة والفلاسفة في مقدار  
 الارض ففي المسالك للمكزي ان الارض كلها مسيرة خمسمائة عام ثلث عمران وثلاث  
 بحار وثلاث براري غير مسكونة وفي رواية مسيرة ما بين اقصى الدنيا الى ادناها  
 مسيرة خمسمائة سنة مائتان من ذلك في البحر ومائتان ليس يسكنها اجدو ثمانون فيه  
 يا جوج وما جوج وعشرون فيه سائر الخلق ذكره في الخريدة وفي عين الاخبار

مطالب ما مقدار سعة  
 الارض الخ

لا يسهل الدنيا كلها أي المعروف منها أربعة وعشرون ألف فرسخ الشاعفة إلى  
 السودان ومائة ألف الروم ومائة ألف الفارس وألف العرب وأما مقدار مسافة  
 الأرض بالراحل فذكر في الخبرين أن من مصر إلى أقصى الغرب نحو مائة وعشرين  
 مرحلة وإذا قطعت من العالم شرق مصر إلى حد الصين على خط مستقيم فكان  
 مقدار تلك المسافة نحو مائة مرحلة فجعله ما بين أقصى الغرب إلى أقصى الشرق  
 نحو أربع مائة مرحلة هذا طول الأرض وأما عرضها من أقصى ما في حد الشمال إلى  
 أقصى ما في حد الجنوب فنحو مائة وأربعين مرحلة وما جوج إلى أرض بلغاريا وأرض الصقلية  
 نحو أربعين مرحلة ومن أرض الصقلية من بلاد الروم إلى الشمال نحو ستين مرحلة  
 ومن أرض الشام إلى مصر نحو ثلاثين مرحلة ومنها إلى أقصى التوبة نحو ثمانين  
 مرحلة حتى ينتهي إلى البرية فذلك مائة وأربعين مرحلة وأما ما  
 بين يا جوج وما جوج إلى البحر المحيط وما بين براري السودان إلى البحر المحيط فقفر  
 خراب ليس فيه نبات ولا طير ولا وحش ولا شيء من الخواص ولا يعلم مسافة هاتين  
 البريتين كم هي إلا الله تعالى وذلك لأن سلوكها غير ممكن لفرط البرد الذي يمنع من  
 العمارة في الشمال وحرط البحر المانع من ذلك في الجنوب وأما عدد أقاليم الأرض  
 فستبعة وطول كل إقليم تسعمائة فرسخ في مثلها فالأقل فيه أرض بابل وخراسان  
 وفارس والاهواز والموصل وأرض الجبل وله من البروج الحمل ومن النجوم المشتري  
 والثاني السند والهند والسودان وله من البروج الجدي وزحل والثالث مكة والمدينة  
 والحجاز واليمن وله العقرب والزهرة والرابع مصر وأفر بقيه والبربر والاندلس وله  
 الجوزاء وعطارد والخامس الشام والروم والجزيرة وله الدلو والقمر والسادس  
 الترك والحرز والديلم والصقلية وله السرطان والمريخ والسابع الدليل والصين وله  
 الميزان والشمس فسبعان الخالق الرزاق والله تعالى أعلم (سئل) عن أمنا  
 حواء عليه السلام هل على ما يقال أنها خلقت من ضلع آدم وفي أي محل خلقت  
 ولم سميت حواء وما كان مهرها من آدم عليه السلام وكيف ولدت من الأولاد وكيف غاشت  
 من السنين وفي أي محل دفنت (أجاب) حكى الفخر الرازي عن علي بن أبي حمزة أنها خلقت من  
 ضلع آدم عليه السلام واختلف متى خلقت فقيل خلقت قبل دخول الجنة وقيل أنها  
 خلقت في الجنة وآدم تأثم من ضلعه الأيسر ووضع مكانه لحم فاستيقظ آدم فوجد لها  
 جالسة عند رأسه فقال لها من أنت قالت امرأة فقال لم خلقت قالت لتسكن إلى  
 وأسكن اليك فقالت الملائكة يا آدم ما اسمها قال حواء فقالوا له ولم سميت حواء  
 قال لأنها خلقت من حي وفي الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن المرأة

مطلب عن خلق أمنا  
 حواء عامها السلام الخ



خلقت من ضلع أعرج لا تسقيم الك على طريقة فان ذهبت فغيرها فكسرها  
 وكسرها فطلقاتها وان استنعتت بها استنعتت على عوج وذكر ان اليهودي ربه  
 الله تعالى ان حواء طليقت من آدم الماهر فأمر بالنسالة على محمد صلى الله عليه وسلم  
 عشرين وفي بعض الروايات لما مد يد الملائكة لما آدم حتى تؤدى  
 مهره أقال وماء رها قالوا فصل على محمد صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات وفي تاريخ  
 ابن جرير ان حواء ولدت أربعين ولدا في عشرين بطنا وقيل مائة بطن وعشرين  
 بطنا في كل بطن ذكروا بنى وذكروا بنى ان ابن جرير ان آدم مامات حتى رأى من ذريته  
 من أولاده وأولاد أولاده أربعين ألفا وأما عمره في التواريخ انه تسعمائة سنة  
 وسبع وتسعون سنة وعاشت بعد آدم سبع سنين وعاش آدم ألف سنة وان آدم  
 وحواء عليهما الصلاة والسلام دفنا بجانب البيت بحكة ذكر جميع ذلك المرحوم  
 الشيخ مرعي الكرمي في بهجته والله تعالى أعلم بالصواب (مثل) في ابليس لعنه الله  
 تعالى هل هو من الجن او من الملائكة وما كان سبب طرده وبعده ولعنه (أجاب)  
 اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في ابليس قيل انه من الجن وهو قول أكثر  
 المتكلمين وجماهير المعتزلة ويدل عليه قوله تعالى الا ابليس كان من الجن الآية  
 وقيل انه كان من الملائكة وبه قال كثير من الفقهاء وقال كثير من المفسرين ان الله  
 عز وجل خلق السموات والارض وخلق الملائكة والجن فاستكن الملائكة السماء  
 واستكن الجن الارض فعبدوا الله تعالى دهر اطوي بلا في الارض ثم ظهر فيهم الحسد  
 والبغى فاقتتلوا وفسدوا فبعث الله تعالى اليهم جندا من الملائكة يقال لهم الجن  
 ومنهم ابليس اللعين وهم من خزان الجنان اشتق لهم اسم من الجنة فهبطوا الى  
 الارض فطردوا الجن على وجهها وأحققهم بشعاب الجبال وجزائر البحار وسكنوا  
 الارض وخفف الله تعالى عنهم العبادة فأحبوا البقاء في الارض لذلك فأعطى الله  
 تعالى ابليس ملك الارض وملك السماء وخزان الجنان وكان تارة يعبد الله تعالى  
 في الارض وتارة في السماء وتارة في الجنة فدخله الكبر والعجب وهذا سبب طرده  
 ولعنه ثم قال في نفسه ما أعطاني الله تعالى هذا الملك الا اني أكرم الملائكة عليه  
 وأعظمهم منزلة لديه فلما أظهر الكبر عزله الحق جل وعلا عن ملكه وقال الله تعالى  
 له ولجنده اني جاعل في الارض خليفة فلما قال لهم ذلك كرهوا العزل لان العزل شديد  
 فقالوا أتعجل فيهم من يفسد فيها ويسفك الدماء الآية فقال لهم الحق جل وعلا  
 اني أعلم ما لا تعلمون من كبر ابليس ذكر ذلك المرحوم الشيخ مرعي الكرمي  
 في بهجته ثم قال بعد ذلك قلت لعمرى ان هذه القصة موعظة للمتعطين ومدهشة

طلب ابليس من الجن  
ومن الملائكة الخ

يقول العارفين فانظروا اني قد اتي مرتبة كان الامم فيها وانظروا الى اى حاله اصاب  
اليوم عليهم انعوذ بالله تعالى من ذلك ومن السالك في المهالك وفيها موعظة لمن قد  
ملك من الملوك على جنوده وجعله اميرا على جموعه وعبيده ان لا يامن عاقبة  
الامور وان يكون على حذر من المقدور قبل ان لا يتعد الغرور والله تعالى اعلم  
(سئل) فيما يفعله السحرة من زرع البذر في الارض وطلوعه وغوه بالثر في ساعة  
واحدة ونقل المتاع من محل الى محل ونحو ذلك فهل هو تخيل للناظر او فعل حقيقة  
(اجاب) اختلف العلماء رجعهم الله تعالى في تأثير السحر وفي حقيقته على قولين  
قيل انه لا يغير حقيقة وانما هو تخيل لقوله تعالى يخيل اليه من سحرهم انها تسعى  
وحكي الاوزاعي ان موديا صحبه في سفر فأخذ ضفدا وسحره خنزيرا وباعه لثماري  
فلما سار وابه الى قريتهم وجدوه ضفدا فطبقوا اليهودي فلما قروا منه رأوا رأسه  
قد سقط عن جثته ففرعوا واولوا دار بين وبقى الرأس يقول للاوزاعي هل غابوا الى  
ان بعدوا عنه فصار الرأس في الجسد وأما طلع الزرع في الحال ونقل الامتعة  
والقتل على القور والعمى والصمم وتعلم الغيب فلا يقع بالسحر لانه قد وقع القتل  
في السحرة ولم يبلغ احد منهم هذا المبلغ ولم ينسنع سحرة فرعون الدفع عن انفسهم  
وجوز بعضهم ان يسترق جسم الساحر حتى يلج في كوة ويجري على خيط مسترق  
ويطير في الهواء ويقتل غيره ويغير الخلق وينقل الانسان الى صور البهائم لكن قال  
بعضهم الاصح خلاف ذلك لانه لم يقع ولا سمع عن عاقل من آدم عليه السلام الى  
وقتنا ان ساحرا غير خاق الرجن عز وجل عن صورة انسان الى صورة حيوان من  
جمار او فرس او سرحان والحكايات في مثل ذلك خرافات تتحدث بها الجائز والبنيات  
لا تروى بأحاديث صحيحة وهي على المتحدث بها اعظم فضيحة ومما يؤيد هذا انهم  
لو قدروا على تحقيق الحقايق لقلبوا الاحجار ذهباً والصخور ابلاما شاءوا واستغنوا عن  
سؤال الناس وذلك منتف والله تعالى اعلم (سئل) في ابوي النبي صلى الله عليه  
وسلم هل هما في الجنة لكونهما من اهل المنة وما تافهما ولم تباعهما باللعوى أو انه  
صلى الله عليه وسلم يشفع لهما ويدخلان الجنة بشفاعته صلى الله عليه وسلم أو ان  
الله تعالى أحياهما له وأمنابه صلى الله عليه وسلم وما يستحق من العقوبة من قال  
انهم في النار (اجاب) لا ريب ولا شك ان ابويه صلى الله عليه وسلم في الجنة  
ومن قال بخلاف ذلك فقد دبا بغضب من الله تعالى وقد صنف العلماء رجعهم الله  
تعالى في ذلك رسائل جمة منهم العلامة الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ألف  
في ذلك ستة رسائل منها السبل الحليم في الآباء العلية وسأذكر منها ما هو المتصود

مطلب فيما يفعله  
السحرة الخ

مطلب في ابوي المصطفى  
صلى الله تعالى عليه  
وسلم مؤمنان الخ

بالاختصار السبيل الا قول انهم لم تبلغهم الدعوة لانهم كانوا في زمن الجاهلية التي  
عم فيها الجهل طبق الارض وقد فيها من يبلغ الدعوة على وجهها خصوصا وقد ماتا  
في حداثة السن فان والده صلى الله عليه وسلم عاش من العمر نحو ثمانية عشر سنة  
ووالده مات في حدود العشرين تقريبا ومثل هذا العمر لا يسع الفحص عن  
المطلوب في مثل ذلك الزمان وحكم من لم تبلغه الدعوة انه يموت فاحيا ولا يعذب  
ويدخل الجنة هذا مذهبنا لا خلاف فيه بين ائمتنا ومصدق ذلك قوله تعالى وما كنا  
معذبين حتى نبعث رسولا السبيل الثاني انهم من اهل الفترة وقد ورد في اهل  
الفترة أحاديث انهم موقوفون الى أن يتخصوا يوم القيامة فنأطاع منهم دخل الجنة  
ومن عصي دخل النار ولا شك ان الله تعالى يوفقهم ما عند الامتحان للإجابة بشفاعته  
النبي صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم القيامة شفعت لابي  
وأخي وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى  
قال من رضى محمد صلى الله عليه وسلم أن لا يدخل أحدهم أهل بيته النار السبيل  
الثالث ان الله تعالى أحياهم له حتى آمن به روى انه صلى الله عليه وسلم سأل ربه  
أن يحيي أبويه فأحياهم له فأمن به ثم أماتهما والله سبحانه وتعالى قادر على كل شيء  
وليس تجزئ رفته وقدرته عن شيء ونبيه صلى الله عليه وسلم أهل أن يختصه بما شاء  
من فضله وينعم عليه بما شاء من كرامته وقال القرطبي رحمه الله تعالى فضائل النبي  
صلى الله عليه وسلم لم تزل تتوالى وتسابع الى حين مماته فيكون هذا مما فضله الله  
تعالى وأكرمه به وقال وليس أحياؤهم أو إيمانهم بما به تمتنع عقلا ولا شرعا فقد  
ورد في القرآن احياء قتيل بنى اسرائيل واخباره بقاتله وكان عيسى عليه السلام  
يحيى الموتى وكذلك نبينا صلى الله عليه وسلم قال واذا ثبت هذا فامتنع من إيمانهم ما  
بعد احياؤهم ازياة في كرامته وفضيلته صلى الله عليه وسلم السبيل الرابع انهم  
كانوا على الخنفة دين ابراهيم عليه الصلاة والسلام وان آباءه صلى الله عليه وسلم  
كلهم الى آدم كانوا على التوحيد لقوله تعالى وتبليك في الساجد من قبل معناه انه  
كان يتقل نوره من ساجد لساجد لقوله صلى الله عليه وسلم لم أزل أنقل من اصلاص  
الطاهرين الى ارحام الطاهرات وقد سئل القاضي أبو بكر بن العربي أحد ائمة  
المالكية عن رجل قال ان أبا النبي صلى الله عليه وسلم في النار فأجاب بأنه ملعون  
لان الله تعالى يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة  
الاية قال ولا أدري أذية أعظم من أن يقال عن أبيه انه في النار واقوله صلى الله  
عليه وسلم لا تؤذوا الاحياء بسب الاموات والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)

خلق الله تعالى خلق آدم من التراب ولم يخلق من غير التراب (أجاب)  
 في خلق آدم من تراب وجودها منها أن يكون متواضعا ومنها ليكون  
 مطغافا للشهوة والغضب لان التراب يطفى النار ومنها أن يظهر لقدرته تعالى  
 لانه تعالى خلق الشياطين من النار التي هي أضعف الاجسام وأعطاهم كال  
 الشهوة والقوة وخلق آدم من التراب الذي هو أضعف الاجسام ثم أعطاها الخفة  
 والمعرفة والنور والهداية وخلق السموات من أمواج مياه البحار معلقة في الهواء  
 حتى يكون خلقه لهذه الاجرام برهانا باهرا ودليلا ظاهرا على انه تعالى هو المدبر  
 للخلق بغير احتياج الى مزاج والى علاج وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال  
 ان الله تعالى خلق آدم من تراب وجعله طينا ثم تركه حتى كان حامسا سنونا ثم  
 خلقه ومصوره حتى كان صلصالا كالفخار ثم نفخ فيه من روحه قال الفخر رحمه الله  
 تعالى ولا شك ان الله تعالى قادر على خلقه من أى جنس من الاجناس بل قادر  
 على خلقه ابتداء وانما خلقه على هذا الوجه اما المحض المشيئة أو لاسفاه من دلالة  
 الملائكة ومصالحهم ومصالحه الخالق والله تعالى أعلم (سئل) في أى موضع  
 كان خلق آدم عليه السلام (أجاب) اختلف العلماء رحمه الله تعالى في موضع  
 خلقه على أقوال قال السدي خلق في سماء الدنيا وقال ابن سعيد خلق في جنة من  
 جنات الدنيا والذي عليه الجمهور من العلماء انه خلق في جنة عدن ومنها أخرج وأنزل  
 الى الارض والله تعالى أعلم (سئل) هل كان آدم عليه السلام وقت تعليم الاسماء  
 نبيا مبعوثا قبل ما وقع له ما وقع من المخالفة أو كله من الشجرة أو انه بعث بعد ذلك  
 (أجاب) قال بعض العلماء انه كان نبيا لما ظهر له من المعجزات من تعليم الاسماء  
 وقال الفخر والاقرب أن يكون مبعوثا في ذلك الوقت الى حواء ولا يبعد أيضا  
 أن يكون مبعوثا الى من يتوجه اليه من الملائكة وقيل ان آدم لم يكن ذلك الوقت  
 نبيا لان كله من الشجرة لا يليق أن يكون بعد نبوته لقوله تعالى ثم اجتباه ربه  
 وهدي أى بعدا كله الشجرة فوجب أن يقال لم يكن قبل ذلك مجتبي والله تعالى  
 أعلم (سئل) عن الاطفال الذين يموتون في الصغر اذ ادخلوا الجنة هل يكبرون  
 ويصيرون في سن واحد أو يبقون على حالهم عند آبائهم (أجاب) أخرج الترمذي  
 وأبو يعلى وابن أبي شامة مرفوعا قال من مات من أهل الدنيا من صغيرا وكبير يردون  
 بين ثلاثين سنة في الجنة لا يزيدون عليها أبدا وأخرج الطبراني عن المقداد بن  
 الاسود مرفوعا يحشر الناس ما بين السقط الى الشيخ الفاني اثناء ثلاث وثلاثين سنة  
 في خلق آدم وحسن يوسف وقلب أيوب مكملين ذوى أفانين أى شعور ووجهم ولعل

مطلب سئل في أى  
 موضع كان خلق آدم عليه  
 السلام الخ

مطلب سئل هل كان آدم  
 عليه السلام وقت تعليم  
 الاسماء نبيا أم لا الخ

مطلب سئل عن الاطفال  
 الذين يموتون في الصغر  
 يكبرون في الجنة أم لا الخ



المراد بقوله يحشر أى عند دخول الجنة والافلاطون الموقوف كهيئتهم وعند  
الدخول يكونون فى الجنة كالبالغين قال القرطبي تكون الاكليات فى الجنة  
على سن واحد وأما الخور فأصناف مصنفة مغاروكيل على ما اشتبهت أنفس أهل  
الجنة والله تعالى أعلم (سئل) هل فى الجنة نوم (أجاب) ذكر بعضهم نظما  
فى صفة أهل الجنة

مطلب سئل هل فى الجنة  
نوم أم لا الخ

وستة ليلت لاهل الجنة \* لا نول لأغاث لا لاجنه  
كذلك لانوم ولا اسنانا \* ولا نحأ أيضا كما آتانا  
واستغنى منهم ستة قد خصوا \* لحيه قد جاء فيهم نص  
هم آدم ونوح وابراهيم \* هارون والصديق والكليم

مطلب سئل هل السماء  
خلقت قبل الارض أو  
بالعكس الخ

والله تعالى أعلم (سئل) هل السماء خلقت قبل الارض أو بالعكس  
(أجاب) اختلف المفسرون فى ذلك فذهب ابن عباس رضى الله عنهما ان الارض  
خلقت قبل السماء لقوله تعالى قل أنتم كنتم تكفرون بالذى خلق الارض فى يومين  
وتجعلون له أنداد ذلك رب العالمين الى أن قال ثم استوى الى السماء فسواهن سبع  
سموات الآية وان ثم للترتيب ومذهب قوم آخرين ان السماء خلقت قبل الارض  
وان لفظة ثم فى قوله ثم استوى الى السماء ليست للترتيب وانما هى لتعداد النعم  
كما يقول الرجل لغيره أليس قد أعطيتك النعم العظيمة ثم رفعت قدرك ثم دفعت  
الخصوم عنك والله تعالى أعلم (سئل) عن المكفار اذا فعلوا فى الدنيا خيرا هل  
ينفعهم يوم القيامة ويثابون عليه وهل يثابون فى العذاب (أجاب) انعقد الاجماع  
على ان المكفار لا تنفعهم اعمالهم الحسنة ولا يثابون عليها بنعيم ولا يخفف عنهم  
عذاب لكن بعضهم أشد عذابا من بعض بحسب جرائمهم والله تعالى أعلم  
(سئل) فيمن أشبه المصطفى صلى الله عليه وسلم (أجاب) نظمهم بعضهم  
وعدهم خمسة

مطلب سئل عن المكفار  
اذا فعلوا فى الدنيا خيرا الخ

مطلب سئل فيمن أشبه  
المصطفى صلى الله عليه  
وسلم الخ

فقال وخسة أشبهوا المختار من مضر \* أعظم بهم من شبهه نعم احسنوا  
هم جعفر وابن عم المصطفى فى قم \* أسامة وأبوسفیان والحسن  
والله تعالى أعلم (سئل) عن مقدار أعمار الائمة الاربعة وأصحاب السنن  
وعام وفاتهم (أجاب) رضى الله عنه عن ذلك نظما وبيان معرفة ذلك ان الكلمة  
الاولى الواقعة بعد اسم الامام بحسب حروفها بالجل فعدها سنة وفاة ذلك الامام  
والكلمة الثانية لمدة عمره وحياته كما قال

مطلب سئل عن مقدار  
أعمار الائمة الاربعة  
وأصحاب السنن وعام  
الخ